المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات

السّيادة

ترجمة

محمد التركي

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات

السيادة

لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية

هدى مقنّص (منسقةً)
سميّة الجرّاح
رجاء مكي
صالح أبو إصبع
الأب بولس وهبة

المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات

السيادة

ترجمة

محمد التركي

مراجعة

فضل الله العميري

الفهرسة أثناء النشر - إعداد المنظمة العربية للترجمة
فيبر، ماكس
الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات (السيادة: المجلد الرابع)/ ماكس فيبر؛ ترجمة محمد التركي؛ مراجعة فضل الله العميري.
862 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
ببليوغرافيا: 853-856
يشتمل على فهرس.

ISBN 978-614-434-070-7

1. النظم الاجتماعية. 2. الاقتصاد. أ. العنوان. ب. التركي، محمد (مترجم). ج. العميري، فضل الله (مراجع). د. السلسلة.
301

"الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات تتبناها المنظمة العربية للترجمة"

Weber, Max
Wirtschaft und Gesellschaft: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte. Nachlaß (Herrschaft: Teilband 4)

المنظمة العربية للترجمة

بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 5996-113
الحمراء - بيروت 2090 1103- لبنان
هاتف: / (9611) 753024 - 753031 فاكس: (9611) 753032
e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: http://www.aot.org.lb

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية
بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113
الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان

تلفون: (9611) 750086 - 750085 - 750084
برقياً: "مرعربي" - بيروت / فاكس: (9611) 750088
e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيار (مايو) 2015

المحتويات

لـواحـق: جزء من المخـطـوط
حول "الدولة والسلطة الدينية"

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

مقدمة المترجم

نقدّم فيما يلي للقارئ العربي أوّل ترجمة لنصّ السيادة للعلاّمة ماكس فيبر المؤسّس لعلم الاجتماع (السوسيولوجيا) في ألمانيا في مستهلّ القرن العشرين. وقد جاءت هذه الترجمة نتيجة طلب تفضّل المركز العربي للترجمة مشكوراً بعرضه عليّ في إطار ترجمة أعمال ماكس فيبر بعد أن صدرت في طبعة نقدية منقحة في ألمانيا ونشر هذا النص كجزء رابع من المجلّد الثاني والعشرين من الأعمال الكاملة[1]. وأودّ أن أشير في البداية بأنّ اهتمامي بأعمال ماكس فيبر لم يكن حديث العهد، بل يعود إلى عقود مضت حين بادرت بدراسة علم الاجتماع إلى جانب مادّة الفلسفة في جامعة مونستر بألمانيا في السبعينات من القرن الماضي. وكان موضوع "السيادة" أحد المحاور التي تعرّضت لها في الامتحان الشفوي خلال مناقشة أطروحة الدكتوراه عام 1985 حيث حاولت تحديد هذا المفهوم بنماذجه المختلفة انطلاقاً من الواقع السياسي العربي ومقارنة نماذج السيادة الخالصة التي طرحها ماكس فيبر في مؤلّفه **الاقتصاد والمجتمع** (*Wirtschaft und Gesellschaft*) مع أنماط السيادة القائمة في دول المغرب العربي. كما عدت قبل سنوات مضت إلى دراسة أعمال ماكس فيبر من جديد قصد القيام بمقارنة بينها وبين كتابات عبد الوهّاب المسيري، والتي عرضتها في ندوة حول "الرؤية والمنهج عند

(1) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft, Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte*, Hsg. von Edith Hanke in Zusammenarbeit mit Thomas Kroll Nachlaß, Teilband; 4 Herrschaft Gesamtasgabe (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 2005), Bd. 22-4.

عبد الوهاب المسيري" جرت في القاهرة عام 2007[2]، أي قبل وفاة المفكر المصري بسنوات قليلة فقط.

ولئن كنت حينها قبلت عرض الترجمة واعياً تماماً الصعوبات الجمّة التي سأواجهها عند تناول هذا النص وترجمته إلى لغة الضاد، فإنّي قمت بهذه الخطوة وأنا على اقتناع بأنّنا في حاجة ملحّة للاطلاع على مثل هذا العمل القيّم في العالم العربي والذي صاغه المؤلّف قبل قرن تقريباً ولم ينشر إلّا بعد وفاته عام 1920، أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولا شكّ أنّ الترجمة جاءت في الوقت المناسب بعد أن سعى المفكرون العرب منذ عقود عدّة في البحث نظرياً ثمّ عملياً منذ "الربيع العربي" عن النمط الأقوم والأعدل لنظام السيّادة أو الحكم الذي يمكن أن يسود في عدد من البلدان العربية.

و كما ذكرت آنفاً، لم يكن البحث في مفهوم السيادة غريباً عن السّاحة العربية حتّى يترقب جواباً من خارج ثقافتها، فمنذ بداية النهضة العربية ظهرت أولى الأعمال التي اهتمّت بهذا الموضوع وتعدّدت[3]. وقد بادر زعماء الإصلاح أوّلاً بتناول هذه المسألة بعد أن أدركوا التدهور السياسي الذي آلت إليه الأمّة العربية تحت عهد الاستبداد العثماني المطلق لقرون عدّة. ومن أشهر المصلحين في هذا المجال يمكن ذكر رفاعة رافع الطهطاوي (1801- 1873) وجمال الدين الأفغاني (1838- 1897) وخير الدين باشا (1822- 1890) وعبد الرحمن الكواكبي (1854- 1902) وعلي عبد الرازق (1966 -1888) وغيرهم من الذين حاولوا بطرق مختلفة تطوير أنظمة الحكم في بلدانهم أو تغييرها وإصلاحها.

ويعتبر السؤال الذي طرحه شكيب أرسلان في مطلع القرن العشرين "لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدّم غيرهم؟" محور الإشكال الذي شغل بال المفكرين والسّاسة العرب منذ هجوم نابليون على مصر عام 1798 وبداية سيطرة الاستعمار الغربي على العديد من الأقطار العربية خلال القرن التاسع عشر وبعده، إذ أحدث

(2) محمد التركي، عبد الوهاب المسيري وماكس فيبر، "دراسة نموذجية مقارنة،" **أوراق فلسفية**، العدد 19 (2008)، ص 103–119.

(3) أحمد عبد السلام، **دراسات في مصطلح السياسة عند العرب** (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1978).

هذا التباين صدمة قويّة لدى العرب والمسلمين، وهو ما دفع زعماء الإصلاح إلى النظر في مسالك السيادة والبحث عن بدائل لها. كما شجّع السّاسة أمثال محمّد علي باشا (1769- 1849) حاكم مصر إلى إرسال الدفعات العلمية إلى أوروبا في مستهلّ القرن التاسع عشر قصد التعلّم والاطلاع على أنظمة الحكم هناك والعمل فعلاً على إدخال مصر في مسار العالم الحديث.

كان الطهطاوي الذي تخرّج من جامعة الأزهر أوّل من سافر على رأس دفعة من الطلبة المصريين إلى فرنسا، فتشبّع هناك بأفكار التنوير الفلسفي (مونتسكيو، فولتير وروسّو) وتحمّس كثيراً للقانون المدني الفرنسي الذي اقترح بعد عودته إلى مصر تبنّيه في عملية إصلاح السّلطة. وقد نشر الطهطاوي مذكرات إقامته بفرنسا في كتاب بعنوان **تخليص الإبريز في تلخيص باريز**[4]، كما تأثر كثيراً بكتاب مونتسكيو **روح الشرائع** (*De l'esprit des lois*) وأشرف على ترجمة مؤلّفه **تأملات في أسباب عظمة الرّومان وانحطاطهم** وغيره من الأعمال إلى العربية. ويرى حميد بن عزيزة أنّ لا أحد ينازع بأنّ "مؤلّف **تخليص الإبريز** هو أوّل أثر يعرّف القرّاء العرب بأنموذج حكم مخالف لما عهدوه، وأنّ ترجمة الميثاق الدستوري لسنة 1814، أو وصف أحداث ثورة 1830 والتعريف الدقيق بالتيارات السياسية السّائدة في فرنسا لا غاية منها إلّا إبراز المبدأ الذي تقوم عليه الدولة الحديثة، والذي يرى في الأمّة مصدر السلطات المحدّدة في الدستور، وهو ما يشرّع في نظره حقها في الثورة على الحاكم عندما يخلّ هذا الأخير بالميثاق الذي به التزم"[5]. فلا شكّ أنّ الطهطاوي شعر بأنّ هذا الطرح يتنافى مع التفويض الإلهي الذي قام عليه نظام الحكم في التاريخ الإسلامي، ولكنّه سعى إلى البحث عن بديل في السيادة يسمح للأمّة العربية والإسلامية استعادة سلطتها المفقودة من خلال المطالبة بالمشاركة السياسية في الحكم والتأكيد على واجب الحاكم الالتزام بشروط الدستور والعمل على تهذيب الشعب من أجل تحقيق استقامة الدولة بدون المساس فعلاً بمبادئ الشريعة الإسلامية وقيمها.

---

(4) رفاعة رافع الطهطاوي، **تخليص الإبريز في تلخيص باريز/ الديوان النفيس بديوان باريس** (القاهرة: دار التقدم، 1905).

(5) حميد بن عزيزة، "خطاب الحداثة في الفكر العربي المعاصر، الطهطاوي نموذجاً،" في: التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، فعاليات الندوة المهداة إلى روح المفكر العربي هشام شرابي، قرطاج 2005، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، "بيت الحكمة" قرطاج 2007، ص 61 .

أمّا جمال الدين الأفغاني فكان من الدّعاة المتحمّسين إلى وحدة العالم الإسلامي ومناهضة الاستعمار الغربي الذي كان يعتبره أحد الأسباب لتراجع الأمة الإسلامية وتدهورها. غير أنّ أفكاره السياسية التي كان يحرّض فيها على وحدة الأمّة الإسلامية لمواجهة الغزو الغربي ومقاومته والتشبّث بقيم الإسلام الحنيف وأصوله، مقترحاً العودة إلى السّلف الصالح كمثال للحكم العادل، لم تجد صدى لدى السّاسة العرب والمسلمين الذين، بقدر ما احتفوا به واستقبلوه في بلاطهم، بقدر ما كانوا يخشونه ويطاردونه لمحاكمته[6].

هذا، وتوصّلت الدولة التونسية قبل تلك الفترة بقليل إلى الحصول تدريجياً على شبه استقلال ذاتي عن الباب العالي والسلطنة العثمانية، فعملت بعدها على تنمية علاقات متميّزة مع فرنسا منذ [7]1840. وفي تلك المرحلة ظهرت شخصيات مرموقة ذات نزعة حداثية سعت إلى تقليص طابع الاستبداد على مستوى السيادة وإصلاح الإدارة ومؤسّساتها. ومن بين هذه الشخصيات تميّز كلّ من خير الدين التونسي وأحمد ابن أبي الضّياف بالانفتاح على فكر التنوير والرغبة في تغيير أساليب الحكم في البلاد. كان خير الدين قائداً عسكرياً اشتغل وزيراً آنذاك لدى الصّادق باي وسافر إلى عدد من الدول الأوروبية وتركيا فاطلع على أنظمة الحكم هناك وتأمّل في أسباب تقدّم الأمم وتأخرها ثمّ عاد مثل الطهطاوي ليحرّر كتاباً هو **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**[8] الذي يتضح من خلال عنوانه أنّ صاحبه يأمل هو الآخر في إصلاح النظام السياسي بتونس وإقرار نمط جديد من السيادة، خاصّة بعد فشل التجارب الأولى المتعلقة بالنظام الدستوري عام 1857 وإعلان عهد الأمان ثمّ التخلّي عن الدستور بعد "الثورة الفلاحية الشعبية بقيادة علي بن غذاهم" سنة 1864. ويبدو أنّ خير الدين قد استخلص العبرة من هذه الأحداث فاندفع "لتصميم برنامج إصلاحي واقعي ستمكّنه الظروف من إنجاز قسط وافر منه لمّا تقلّد الحكم من جديد ابتداء من سنة 1869 إلى سنة 1877"[9]. ويشير المحقق في كتاب **أقوم المسالك في معرفة أحوال**

---

(6) أحمد أمين، **زعماء الإصلاح في العصر الحديث** (القاهرة: دار الكتاب العربي، [د. ت.])، ص 102.

(7) رشيد بنزين، **المفكرون الجدد في الإسلام** (تونس: دار الجنوب للنشر، 2012)، ص 41.

(8) خير الدين التونسي، **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تمهيد وتحقيق منصف الشنوفي، الطبعة الثانية (تونس: المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، 2000).

(9) المصدر نفسه، ص 22.

الممالك إلى أنّ منطلق التفكير الإصلاحي لدى خير الدين قد "ركّز على قضية جوهرية وهي ضرورة الاقتباس من الغرب المتحضّر لا المستعمر وتسويغ ذلك شرعياً"[10] لأنّه كان مقتنعاً بأنّ الإصلاح السياسي لا يمكن أن يحدث من الخارج وإنّما من الداخل، وذلك بإحياء "القيم الإسلامية السرمدية كالشورى والحرّية والعدل"[11] التي حادت عنها السلطة فتحوّلت إلى حكم استبدادي مطلق أدّى إلى التأزّم المقفر والانهيار. وهو ما يؤكّده خير الدين نفسه في مقدّمة الكتاب حيث يقول: "والغرض من ذكر الوسائل التي وصلت الممالك الأورباوية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدنيوية أن نتخيّر منها ما يكون بحالنا لائقاً، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا، ونخرج باستعماله من ورطات التفريط الموجود فينا، إلى غير ذلك ممّا تتشوّف فيه نفس الناظر في هذا الموضوع، المحتوي من الملاحظات النقلية والعقلية"[12]. ويمكن تلخيص مشروع خير الدين الإصلاحي في وجوب اعتماد التنظيمات المؤسّسة على العدل والحرّية واقتباس ما هو صالح للسيادة ممّا تضمّنته المعارف الغربية حول السياسة من وجوب المشاورة وتحديث الإدارة.

إلى جانب هؤلاء ينتسب عبد الرحمن الكواكبي إلى الجيل الثاني من مصلحي عصر النهضة، وقد برز كمعارض عنيد للاستبداد العثماني الذي كان فارضاً سطوته بشدّة على سوريا وكامل منطقة الشرق الأدنى. وللتعبير عن أفكاره لجأ الكواكبي إلى مصر حيث أقام في القاهرة وألف هناك كتابين في الفكر السياسي كان لهما وقع كبير على الوعي العربي آنذاك بضرورة مواجهة ظلم الاستبداد وقمعه في المنطقة. وهذان الكتابان هما أمّ القرى الذي تمثل فيه المؤلّف مجلساً لعلماء الدين في مكّة ناقشوا خلاله وضع العالم العربي والإسلامي باحثين عن حلّ للخروج من الأزمة، وطبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد الذي يشخص فيه صاحبه مفهوم الاستبداد ويعرض طبائعه وعلاقته بالدين والمجد والمال والعلم. ويعتبر الكواكبي أنّ "أشدّ مراتب الاستبداد التي يتعوّذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. ولنا أن نقول كلّما قلّ وصف من

(10) المصدر نفسه، ص 23.

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه، ص 97.

هذه الأوصاف خفّ الاستبداد إلى أن ينتهي بالحاكم المنتخب المؤقت المسؤول فعلاً. وكذلك يخفّ الاستبداد طبعاً كلّما قلّ عدد نفوس الرّعية وقلّ الارتباط بالأملاك الثابتة وقلّ التفاوت في الثروة وكلّما ترقى الشعب في المعارف"[13]. كما قام الكواكبي بالنقد الصريح لنظام السلطة العثمانية ونادى بتبنّي أساليب جديدة في الحكم تستند إلى دساتير ديمقراطية حديثة قوامها الحرّية وتقسيم السّلط.

غير أنّ الشخصية الأكثر تأثيراً على الساحة العربية في عشرينات القرن الماضي والتي أثارت ضجّة في الأوساط السياسية والدينية كانت بدون شك علي عبد الرازق الذي بيّن عام 1925 في كتابه **الإسلام وأصول الحكم** بأنّ إلغاء الخلافة من طرف مصطفى أتاتورك عام 1924 لا يؤثر حقاً في العلاقة القائمة منذ زمن طويل بين السياسة والدين أو بين الدنيوي والمقدّس وأنّ لا مانع للمسلمين أن يعطوا لأنفسهم أنماطاً للسيادة تكون أكثر تلاؤماً والعصر الذي يعيشون فيه. فهو يقول: "إنّ للمسلمين الحق في بناء قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية وأمتن ما دلّت تجارب الأمم على أنّه خير أصول الحكم"[14]. وهذا يعني أنّ نهاية الخلافة لا تغير شيئاً في حياة الناس وفي علاقتهم بالدين والسلطة، وأنّ الخلافة إنّما هي خطّة سياسية بحتة. ويذكّر سميح مسعود وهو يعرض هذا الكتاب بأنّ أفكار علي عبد الرازق "التي ضرب فيها قصب السبق في توضيح المفهوم الصّحيح لأصول الحكم في الإسلام، وبيّن فيها أنّ الحاكم ليس ظلّ الله على الأرض، وأنّه لا أحد سلطانٌ على عقيدة أحد ولا سيطرة على إيمانه، وأنّ المسلمين كغيرهم من بني البشر أدرى بشؤون دنياهم، عليهم بناء السلطة المدنية الخاصّة بهم، على أسس تحقّق لهم العدل والحرّية والتقدّم واحترام الإنسان، وتحقيق المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، دون تمييز على أساس ديني أو عرقي أو قبلي أو طائفي".

إلّا أنّ جميع هذه الأطروحات التي قدّمها زعماء الإصلاح في هذا المجال بقيت في عرضها وتحاليلها حبيسة الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي الذي حاولت تشخيصه والسعي إلى تجاوزه. فهي لم ترتفع إلى المرتبة النظرية التجريدية المطلوبة التي تسمح لها بتأسيس مفاهيم جديدة قادرة على خلق البديل النظري الشامل. أمّا

---

(13) عبد الرحمن الكواكبي، **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد** (بيروت: دار الشروق، 2007).

(14) علي عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم** ([د. م.]: [د. ن.]، [د. ت.]).

ما عرضه ماكس فيبر في مؤلّفه حول "السيادة" ضمن العمل الكبير بعنوان الاقتصاد والمجتمع فيخالف تماماً، شكلاً ومضموناً، كلّ هذه المحاولات التي سبق ذكرها. فقد تمكّن من تأسيس "مفهوم اجتماعي واضح للسيادة" لم يجده هو الآخر لدى سابقيه من أهل الاختصاص وحاول تعريف نماذج السيادة الخالصة بغض النظر عن الظواهر التي يمكن أن تتجسّد فيها عبر التاريخ. وهو ما جعله ينفرد بعمله هذا عن بقيّة معاصريه من رجال الحقوق والمؤرخين وعلماء الاجتماع.

لا شكّ أنّ استعادة ماكس فيبر عربياً، وخاصّة من هذا المنظور، تتطلّب جهداً معرفياً سوسيولوجياً كبيراً. فعمليّة سبك المفاهيم واشتقاقها لغوياً ودلالياً تفترض التجديد على مستوى المفاهيم مع الحفاظ على المضمون الذي نحن بصدد تعريبه وترجمته بكلّ وفاء. وهو ما جعل معاناتنا مضنية في مواجهة النص. فقد بحثنا مثلاً عن المصطلح الأنسب لنقل المفهوم الألماني الذي استعمله ماكس فيبر لتحديد مصطلح "السيادة" والذي عبّر عنه بكلمة: (Herrschaft) التي تتضمّن عدداً من الدلالات مثل الهيمنة والسيطرة والسلطة والحكم. وقد اختار البعض مفهوم "السيطرة" لنقل كلمة (Herrschaft) الفيبرية التي أدّت ولا شكّ وظيفتها للتعبير عن أحد أشكال السلطة المقصودة من طرف ماكس فيبر، إلّا أنّ هذه العبارة تحمل دلالة سلبية تتمثل في العنف أو القهر الذي يصاحب دائماً مثل هذا الفعل السياسي، وهو ما حاول ماكس فيبر تجنبه في تحديده لهذا المفهوم بما أنّه كان يرغب في تأسيس مفهوم أشمل يشرّع للسلطة بصفة عقلانية ويقرّ بمشروعية الحكم أو السيادة، ولا يجعل من الإكراه والقهر أو العنف العنصر الطاغي عليها بإطلاق. فهو قد أشار في عدّة مواضع إلى هذه المسألة وبيّن مثلاً الفرق بين "السيادة بموجب توافق المصالح" و"السيادة بحكم السلطة".

و قد حُدت عن مفهوم السيطرة للتعبير عمّا يقصده ماكس فيبر باستعماله مصطلح (Herrschaft) فبحثت عن البديل بالعودة إلى "لسان العرب" لابن منظور وإلى معاجم الترجمة فوجدت أنّ المصطلح الأنسب هو "السيادة" الذي يوازي في اشتقاقه المفهوم الألماني الذي يعود إلى فعل (Herrschen) الذي يعني "ساد" و"حكم" و"تسلّط" و"سيطر على" إلخ. وإذا ما قارنّا مع "لسان العرب" فسنجد ما يطابق هذا المعنى حيث يقول ابن منظور: "و قد سادَهم، سُوداً وسَوددا وسيادة وسيدودة، واستادهم كسادهم، وسوّدهم هو، والمُسوَّد هو السّيد، والمَسُود الذي

ساده غيره. وفي حديث قيس ابن عاصم: اتقوا الله وسوّدوا أكبركم. والسيّد يطلق على على الربّ والمالك، والشريف والفاضل، والكريم والحليم، ومحتمل أذى قومه، والزّوج، والرئيس والمقدّم، وأصله من ساد، يسود فهو سيّد. (...) قال شُميل: السيّد الذي فاق غيره بالعقل والمال والدّفع والنّفع، المعطى ماله في حقوقه، المعين بنفسه. وقال عكرمة: السيّد الذي لا يغلبه غضبه. وقال أبو خيرة: سمّي سيّداً لأنّه يسود سواد الناس، أي عظمهم، وجعل النبيّ السيادة للذي ساد الخلق أجمعين، وساد قومه يسودهم سيادة وسودداً، فهو سيّد وهم سادة"[15].

انطلاقاً من هذه التوضيحات يتجلّى أنّ مفهوم "السيادة" الذي اخترته لتعريب كلمة (Herrschaft) ينطبق تماماً على ما قصده ماكس فيبر من أنّ السيادة هي نمط من السلطة أو الحكم الذي لا يخضع إلى الإكراه أو القوّة والعنف فحسب بل يفترض أن تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتسم بالشرعية وأنّ الأسباب التي تتحكّم فيها متعددة مثل المنفعة والعرف والطاعة والانبهار والنفوذ والخوف. فكلّ هذه الأسباب تتراوح بين الإيجاب والسّلب وتُحدّد هي الأخرى العلاقة من قبل الطرفين بحيث تجعلها معقّدة جدّاً ولا تقف عند تمثل معيّن أو معنى واحد. وما يؤكّد على ذلك هو تعدّد التعريفات لمفهومي السلطة والسيادة من طرف معاصري ماكس فيبر الذين سعوا قبله إلى توضيح دلالات هذين المصطلحين وتحديدهما سواء من منظور قانوني بحت أم من وجهات نظر فلسفية وسياسية واجتماعية متباينة. وكما جاء في مقدمة النشر، فإنّ ماكس فيبر تابع هذا السّجال عن كثب واستفاد من نتائجه التي وظفها في عمله هذا حيث استقطب كلّ المعطيات التي وجدها في مراجع معاصريه فنقد بعضها واستوعب بعضها الآخر الذي كان يتلائم وأفكاره حول هذا الموضوع.

كما أنّي حافظت على مصطلح "السوسيولوجيا" الذي كان مفهوماً جديداً بالنسبة لماكس فيبر ارتآه هو للتعبير عن المجال الذي كان بصدد تأسيسه، ولم أستعمل مفهوم "علم الاجتماع" الذي أصبح متداولاً لدينا في العالم العربي. فهذا الاختيار مرتبط فعلاً بإطار البحث الفيبري الذي يضمّ عدداً من الحقول المعرفية مثل "سوسيولوجيا الحقّ" و"سوسيولوجيا السياسة" و"سوسيولوجيا الأنظمة الاجتماعية"... إلخ. وهذا ما دفعني إلى تبنّي المصطلح بخصوص فيبر. وكذا الحال بالنسبة لكلمة "هلّيني" التي

(15) ابن منظور، لسان العرب (القاهرة: دار المعارف، [د. ت.])، ص 2144.

حافظت عليها لأنّ فيبر استعملها للحديث عن الحضارة اليونانية القديمة وحبّذها على لفظ "يوناني" الذي وظّفه لما هو حديث.

لا أودّ التعمّق أكثر في هذا الموضوع، فمقدّمة النشر أحاطت بجوانب مختلفة من تطوّر مفهوم السيادة في مستهلّ القرن العشرين وبالسّجال الذي جرى آنذاك بين ماكس فيبر ومعاصريه من رجال القانون والسّياسة وعلماء الاجتماع الذين اهتمّوا بهذا الإشكال بحثاً عن التحديد الأقوم لنموذج السيادة الذي يمكن التشريع له بصفة عقلانية. ولئن تعدّدت النماذج واختلفت، فإنّ ماكس فيبر تمكّن حقاً من تحليلها وسبر أغوارها وتجريدها ثمّ حصرها في نماذج ثلاثة خالصة وهي: السيادة البيروقراطية والسيادة التقليدية بمختلف أنواعها والسيادة الكاريزماتية. فمن خلال هذا التقسيم يتيسّر للقارئ التعرّف على أنماط السيادة في إطارها المفهومي الخالص ثمّ السّعي إلى وضعها على محكّ التجربة حيث يمكن مقارنتها بالواقع السياسي والاجتماعي لاستخلاص النتائج التي قد تسفر عنها هذه التجربة. وإذ نضع هذه الترجمة بعد قرن من الصّياغة الأولى لهذا العمل وبعد قرن ونصف من ميلاد ماكس فيبر في أيدي القراء العرب، فإنّنا نأمل أن تكون مبادرة طيبة لمواصلة البحث عن أقوم المسالك في تدبير شؤون الممالك في العالم العربي.

وختاماً أشكر المنظمة العربية للترجمة الذي أتاح لي الفرصة للعودة إلى مؤلّفات ماكس فيبر من جديد وتناولها بتروٍ وعمقٍ كبيرين، وإشراكي في ترجمة الجزء الأكثر اهتماماً حالياً بالنسبة للقارئ العربي من بين أعماله الكاملة.

محمد التركي

فيما يخصّ نشر "الاقتصاد والمجتمع"
تعليمات عامّة من قبل ناشري
أعمال ماكس فيبر الكاملة

يجد ناشرو **الاقتصاد والمجتمع** في إطار الأعمال الكاملة لماكس فيبر أنفسهم أمام مخزون وافر ومعقّد يمثل خلاصة عمل لم يكتمل بعد لمرحلة خلق وإبداع عاشها ماكس فيبر طوال عشر سنوات. ومنذ زمن طويل يدور سجال متناقض بعض الشيء حول نشأة النصوص المخلّفة وتسلسلها و"فكرة المشروع"، ولكن بدون أن توجد أجوبة واضحة على الأسئلة الباقية مطروحة. مع العلم أنّه لم ترد خطّة نهائية من قبل ماكس فيبر وأنّ النصوص المخلّفة كانت في حالة شذرات بالنسبة لجزء منها. أمّا الطبعات التي دعّمتها ماريانا فيبر وراجعها جوهانس فينكلمان (Johannes Winckelmann) فقد أدّت رغم تباين ترتيب النصوص إلى وضع مؤلّف حَدّد فيما بعد تاريخ تقبّلها. وأمام هذا الوضع الصّعب استوجب على ناشري أعمال ماكس فيبر الكاملة أخذ جملة من القرارات يقع توضيحها باختصار في الآتي:

تاريخ العمل الرئيسي

حينما قبل ماكس فيبر في مستهلّ عام 1909 عرض بول سيبيك (Paul Siebeck) المتمثل في إدارة التحرير لإصدار **قاموس/ مرجع الاقتصاد السياسي**، بدأ هو الآخر مشروعاً انشغل به حتى وافاه الأجل. وكمنسّق للقاموس/ المرجع، سعى فيبر مع بول سيبيك إلى ترتيب الموادّ وجلب المشاركين وتنسيق البحوث/

المساهمات وكذلك الضغط على المؤلّفين لإنجازها. أمّا كمؤلّف، فقد اشتغل أكثر من عشر سنوات على تحرير مساهمته الخاصّة. وفي "المخطّط لتقسيم الموادّ"[1] الذي وضعه لـ **قاموس/ مرجع الاقتصاد السياسي** بتاريخ أيار/ مايو 1910 سجّل اسمه بالنسبة لعدد من المقالات، وبالخصوص لفصل "الاقتصاد والمجتمع". هذه المساهمة كانت مقرّرة بالنسبة للباب الثالث من الكتاب الأوّل حيث كان يتعيّن عرض كلّ من الطبيعة والتقنية والمجتمع كعوامل ضرورية في إطار الاقتصاد. وبالنسبة لمساهمته اختار فيبر ثلاثة مجالات محورية:

" أ) الاقتصاد والحقّ (1. علاقة مبدئيّة، 2. مراحل تطوّر الوضع الحالي).

ب) الاقتصاد والفئات الاجتماعية (رابطة عائلية وطائفية، هيئات وطبقات، الدولة).

ت) الاقتصاد والثقافة (نقد المادّية التاريخية)".

كان من المقرّر أن تكون هذه المساهمة المحدودة من حيث المضمون والحجم جاهزة في التاريخ المحدّد لإيداعها - أوّلاً في خريف عام 1911، ثمّ في تموز/ يوليو 1912. وكان هذا هو المنطلق لمشروع **الاقتصاد والمجتمع**. وبما أنّ أغلب المؤلّفين لم يتقيّدوا حتى بخريف 1912 كأجل لتسليم مقالاتهم، تأجّلت بداية الطبع في آخر المطاف إلى صيف 1914. وإلى ذلك التاريخ حدّد أيضاً عنوان القاموس/ المرجع: **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** (*Grundriß der Sozialökonomik*) (GdS) . وبذلك يتحتّم تفادي أيّ تصوّر للتواصل بين المرجع الجديد و**قاموس الاقتصاد السياسي** الذي أصدره غوستاف فون شونبرغ (Gustav von Schönberg) من عام 1822 إلى 1896 ونشر في أربع طبعات من طرف بول سيبيك في Verlag der H. Laupp'schen Buchhandlung.

قدّم المجلّد الأول **لمختصر الاقتصاد الاجتماعي** GdS عام 1914 بـ"تصدير"

---

(1) طبع كملحق في الأعمال الكاملة II / 6 (MWG II/ 6) لماكس فيبر:
Max Weber, *Briefe 1909-1910* (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1994), S.766-774,
وبإضافات خطّية في: Johannes Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte. Entstehung und gedanklicher Aufbau* (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1986), S.151-155.

و"تبويب العمل بأكمله". وهذه التبويب يختلف كثيراً عن "مخطّط تقسيم المواد" لعام 1910 ويذكر التحويرات التي طرأت على فهرس المؤلّف كاملاً. فقد سلّم فيبر عدّة مساهمات كان قد سجلها أوّلاً لنفسه إلى مؤلّفين آخرين وركّز جلّ اهتمامه على بحث موسّع جدّاً في الباب الثالث "الاقتصاد والمجتمع" من الكتاب الأوّل أسس الاقتصاد. ونجد في "تبويب العمل بأكمله" بالنسبة لهذه المساهمة الفهرس الآتي:

1. مقولات الأنظمة الاجتماعية. اقتصاد وحقّ في علاقتهما المبدئيّة. العلاقات الاقتصادية للرّوابط عموماً.

2. الجماعة المنزلية، المنزل (أويكوس) والمعمل/ المصنع.

3. رابطة الجوار، العشيرة، الدائرة/ الطائفة.

4. علاقات الجماعات العرقية.

5. الجماعات/ الطوائف الدينية. التحديد الطبقي للأديان؛ أديان الحضارة وعقيدة الاقتصاد.

6. الشراكة/ الجمعنة في السّوق.

7. الرّابطة السياسية. ظروف تطوّر الحقّ. هيئات، طبقات، أحزاب. الوطن.

8. السيادة: أ) النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية، ب) السيادة السياسية والدينية، ج) السيادة غير الشرعية. نمذجة المدن، د) تطوّر الدولة الحديثة، ذ) الأحزاب السياسية الحديثة"[2].

هذا التصوّر الأوسع مقارنة بـ"خطّة تقسيم الموادّ" قد سبق أن أشار إليه ماكس فيبر في رسالة بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر1913 إلى الناشر بول سيبيك. وقد ذكر فيها أنّه "أنجز نظرية سوسيولوجية متكاملة وعرضاً يربط جميع أشكال الجماعات الكبرى بالاقتصاد: بدءاً بالعائلة والجماعة المنزلية حتىّ "المؤسّسة"، فالعشيرة، الجماعة العرقية، فالدين (بما في ذلك جميع الأديان الكبرى على سطح الأرض: سوسيولوجيا

(2) "مقدمة العمل بأكمله" مع تحديد المضمون انطلاقاً من مساهمة فيبر المطبوعة في: GdS, Abt.I (Tübingen: J.C.B.Mohr (Paul Siebeck), 1914), S. Xf,
وكذلك في: Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk*, S.202f.

نظريات الخلاص والأخلاق الدينية، - فما قام به أنطوني فون ترولش (Anton von Troeltsch) يطبّق الآن على جميع الأديان، ولكن بصورةٍ أكثر اقتضاب)، وأخيراً نظرية سوسيولوجية شاملة للدولة وللسيادة. وأسمح لنفسي أن أزعم بأنّه لا يوجد قطعاً ما يشابهها، وحتّى ما يماثلها أيضاً"[3]. وكان هذا التصوّر المتباين نتيجة للمرحلة الإبداعية الواقعة بين 1912 ونهاية 1913، وخصوصاً مرحلة تأسيس النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية والدراسات حول إيتيقا الاقتصاد وديانات العالم. وكان فيبر يرغب بإنهاء صياغة مساهمته في حدود موقّ عام 1914 ونشرها عام 1915. لكن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى لم تكن الصياغة جاهزة تماماً للطبع رغم أنّ التعمّق في البحث أخذ شوطاً هامّاً نسبياً حسب ما جاء في الرسالة التي بعثها إلى بول سيبيك. وتبيّن الأعمال المخلّفة أنّ ماكس فيبر قد توسّع من جديد في بحثه كثيراً حين أعلنت الحرب وانقطع بعدها عن العمل. وهذا ينطبق خصوصاً على "سوسيولوجيا الحقّ" التي يفترض أن تكون فصلاً من الباب حول الرابطة السياسية حسب "التقسيم للمؤلّف بأكمله". ولئن عاد ماكس فيبر عامي 1917 و1918 عدّة مرات إلى مواضيع من مساهماته في المختصر بالنسبة لمحاضراته ومقالاته[4]، فلم ينصرف بصفة مكثفة إلى بحثه حول **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** إلّا عام 1919. وانطلاقاً من الفصول التي أودعت عام 1920 للطبع يمكن الاستنتاج من أنّه لم يتّبع إذن تقسيم العناصر/ الفهرس الذي وضعه عام 1914.

كانت لدى فيبر في السنوات التي انقضت بين عامي 1910 و1920 مخطّطات مختلفة بالنسبة لمساهمته التي بادر بها تحت عنوان **الاقتصاد والمجتمع**. فقد عوّض الخطّة الأولى التي نص عليها عام 1910 في "مخطّط تقسيم الموادّ" بخطّة جديدة

(3) رسالة إلى بول سيبيك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913،
MWG II/ 8, S. 448-450, Zitat: S. 449f.

(4) هذا ما حدث في محاضرة قدّمت في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في فينّا لم يرد عنها سوى تقرير صحافي، وكذلك في درسه في فينّا عام 1918 خلال السداسية الصيفية تحت عنوان "نقد إيجابي لتصوّر التاريخ المادي". كما عالج فيبر في سلسلة من المقالات لجريدة **فرنكفورت** (*Frankfurter Zeitung*) نشرت من شهر نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو 1917 ثمّ أعيد نشرها فيما بعد بصفة منفصلة تحت عنوان "البرلمان والحكومة في ألمانيا المنظمة من جديد" (MWG I/ 15, S. 432-596) مواضيع أعلن عنها في "مقدّمة المؤلّف بأكمله" عام 1914 تحت العنوانين "تطوّر الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة".

وضعها ضمن "تبويب العمل بأكمله" في 2 من حزيران/ يونيو 1914. وفي هذه الخطّة الثانية لم تتلاءم البحوث الوافية حول "سوسيولوجيا الدين" و"سوسيولوجيا الحقّ" و"المدينة" التي كانت جاهزة عند اندلاع الحرب عام 1914 إلّا نسبيّاً. وفي عامي 1919 و1920 بادر من جديد مرّة أخرى. فدفع ثلاثة فصول إلى الطبع، أمّا الرّابع فبقي غير مكتمل، وليس هناك إلّا إشارات عامّة جدّاً فيما يخصّ مواصلة البحث المقصود. ولذا فإنّ صياغة **الاقتصاد والمجتمع** التي قدّمها كلّ من ماريانا فيبر وجوهانس فينكلمان تضمّنت نصوصاً من مسار طويل للبحث طرأت على تخطيطه وكيفية عرضه تغييرات عدّة.

وبعد وفاة ماكس فيبر، سرعان ما وضعت ماريانا فيبر نفسها بكلّ قواها في خدمة عمل زوجها. فقامت في نفس الوقت بطبع "مجموعة المقالات حول سوسيولوجيا الدين" و"مجموعة الكتابات السياسية" التي وقع نشرها عامي 1920 و1921، وحاولت مواصلة **الاقتصاد والمجتمع**. فقد ألحقت عامي 1921 و1922 إلى الإيداع الأوّل الذي دفعه ماكس فيبر للطبع ثلاثة أجزاء أخرى من المخطوطات المخلفة. وفصلت عن هذه "سوسيولوجيا الموسيقى" والبحث حول "المدينة" ومقال "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" التي أمرت بطبعها في موضع آخر[5]. أمّا بقيّة المخطوطات، فقد افترضت أنّها مرتبطة بعمل فيبر حول **الاقتصاد والمجتمع** باستثناء عدد منها. وكما قالت، فإنّ إصدار الكتابات المخلّفة أفرزت "بالطبع عن بعض الصعوبات. فلم يكن هناك مخطّطٌ بالنسبة للبنية الكاملة للعمل. فالمخطّط الأصلي المرسوم في ص X وXI من الجزء الأول من **مختصر الاقتصاد الاجتماعي**[6] قدّم من ناحية بعض المعطيات، ولكن وقع التخلّي عنه في نقاط جوهرية. ولذا وجب البتّ في تسلسل الأبواب من طرف صاحبة الإصدار ومعاونها. فبعض الفصول كانت غير مكتملة ووجب الحفاظ عليها كما هي. أمّا فهرس الأبواب، فلم يكن

---

(5) Max Weber: *Die rationalen und soziologischen Grundlagen der Musik*, Mit einer Einleitung von Th. Kroyer (München: Drei Masken Verlag, 1921) (MWG I/14); "Die Stadt. Eine soziologische Untersuchung," *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, 47 Band, Heft 3 (1921), S. 621-772 (MWG I/22-5), und "Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft," *Preußischen Jahrbüchern*, Band 187, Heft 1 (1922), S.1-12 (MWG I/22 – 4).

(6) المقصود هو"تبويب العمل بأكمله" عام 1914.

مرسوماً إلّا بالنسبة لـ "سوسيولوجيا الحقّ"[7]. وبالتعاون مع ملشيور باليي نشرت ماريانا فيبر عامي 1921 و1922 العمل بأكمله، وقسّمته إلى ثلاثة أجزاء أعطت لكلّ واحد منها عنواناً وأضافت إليه "المدينة". وكانت متيقّنة أنّ ذلك يتطابق ومقصود زوجها فيما يخصّ مشروع **الاقتصاد والمجتمع**. ولئن لم تتجاهل الفارق بين ما كتب عام 1920/ 1919 والمخطوطات القديمة، فإنّها كانت تعتقد بأنّ هناك علاقة بين المرحلتين تشرّع لجمع النصوص المختلفة في كتاب واحد. ورأت في النص المصاغ من جديد عامي 1919 و1920 الذي سلّم في الإيداع الأوّل للطبع الجزء "المنسّق" و"المجرّد" من الكتاب الذي يليه حسب رأيها جزء "محسوس"، "أكثر وصفاً". وعبّرت في التصدير بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر 1921 مفاده: "في حين أنّ الجزء الأوّل المجرّد تضمّن أيضاً أمثلة تاريخية وظفت بالخصوص كوسائل لتوضيح المفاهيم، ظهرت على عكس ذلك إذن المفاهيم النموذجية الخالصة في خدمة التداخل المفهومي بين سلاسل الأحداث التاريخية العالمية والمنشآت الحكومية والتطوّرات"[8].

وعلى هذا القرار الأساسي يرتكز منذ 1922 شكل العمل الوارد من ماكس فيبر حول **الاقتصاد والمجتمع**. وعليه ينبني تاريخ نقد العمل وترجماته إلى لغات أخرى. وحتّى جوهانس فينكلمان تبنّى هذا التصوّر. فمن خلال التحويرات والإضافات التي ألحقها بالطبعتين الرابعة والخامسة إلى **الاقتصاد والمجتمع** (1956 و1972) كان يعتقد أنّه اقترب ممّا قصده فيبر أكثر من ماريانا فيبر، إذ كان يريد "تحقيق إعادة تركيب أمين لجملة أفكار الكاتب الموضوعة تحت التصرّف" والتي يمكن بفضلها "تهيئة التبويب الباطني لمادّة نص ماكس فيبر ذاته" ومن ثمّ إعادة بناء الإنجاز الكبير "حسب الشكل المقصود والمهيّأ من قبل ماكس فيبر"[9]. فمجهودات جوهانس فينكلمان التي ترمي إلى جعل من **الاقتصاد والمجتمع** عملاً متكاملاً ومنسجماً داخلياً، كانت منذ البداية موضوع اختلاف ولا تلبّي المطالب المفروضة على طبعة تاريخية - نقدية. بل إنّ محاولاته تقود أيضاً إلى الوضع أنّ الطبعات المختلفة لـ **الاقتصاد والمجتمع** تظهر تباينات كبيرة جدّاً حسب جرد النصوص وتنظيمها. هكذا يوجد البحث حول "المدينة" والفصول

---

(7) انظر تصدير الطبعة الأولى من **الاقتصاد والمجتمع** في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1921؛ أعيد نسخه في جميع الطبعات اللاحقة.

(8) هذا التصدير وقع نسخه في جميع الطبعات من **الاقتصاد والمجتمع**.

(9) انظر:

Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk*, S. 3.

المتعلقة بـ "الاقتصاد والأنظمة" و"الجماعات السياسية" و"الوطن" و"الطبقة، الهيئة، الأحزاب" في طبعة ماريانا فيبر في موضع آخر مغاير لطبعة جوهانس فينكلمان، بغضّ النظر عن أنّ الفصل الجديد المحرّر من طرفه حول "المؤسّسة العقلانية للدولة والأحزاب السياسية الحديثة والبرلمانات (سوسيولوجيا الدولة)" ليس نصّاً حقيقياً لفيبر وإنّما هو نص مصطنع. أخيراً ألحقت ماريانا فيبر البحث حول "الأسس العقلانية والسوسيولوجية للموسيقى" كملحق للطبعة الثانية، وهو ما تراجع عنه جوهانس فينكلمان في الطبع الخامسة. كما أنّ هناك تباينات كبيرة لدى عناوين "الأجزاء" والفصول والفقرات. وأغلبية هذه العناوين والفقرات لم تكن مرخّصة من قبل ماكس فيبر، بل أضيفت من طرف المصدرين حسب وجهات نظر مختلفة.

بالنسبة للطبعات السّابقة لـ **الاقتصاد والمجتمع** يتعلّق الأمر بتأليفات مختلفة لمجموعات متنوّعة من النصوص تعود إلى ثلاث مراحل من التنقيح على الأقلّ. وانتهت المرحلة الأخيرة إلى الصياغة التي أودعها ماكس فيبر بحدّ ذاته للطبع كأوّل جزء من مساهمته في **مختصر الاقتصاد الاجتماعي**. وتعود إلى المرحلة الثانية من التأليف تلك النصوص التي هيّأها بالخصوص فيما بين 1912 ومنتصف 1914 للنشر المقرّر عام 1915. أمّا المرحلة المبكّرة من الإعداد فتمثلها نصوص صيغت فيما بين 1909 و1912 والتي تضمّ أيضاً المقال المنشور عام 1913 "حول بعض مقولات سوسيولوجيا الفهم"[10]. هذه النصوص المبكّرة يصعب الآن تحديدها بما أنّه لم ترد لنا المخطوطات. إضافة إلى ذلك من المحتمل أن تكون أغلبها قد أعيدت صياغتها بالنسبة للنشر المقرّر عام 1915 ولا يمكن اليوم التعرّف بها بالتفصيل. أمّا النصوص التي وجدت في التّركة، فهي تظهر حالة متباينة جدّاً من التأليف. فنجد مثلاً الصياغة الأولى من "سوسيولوجيا الحقّ" التي وردت لنا منها نسخة مرقونة قد وقع تنقيحها من قبل فيبر، في حين أنّ هناك نصوصاً أخرى غير مكتملة ووردت غير منقحة. وبهذا الشكل لا يمكن أن يرسل ماكس فيبر هذه الكمّية من النصوص المخلّفة إلى الطبع.

(10) نشر أوّلاً في مجلّة لوغوس (*Logos*)
"Internationale Zeitschrift für Philosophie der Kultur," *Logos*, Band 4, Heft 3 (1913), S. 253-294.

ولاحقاً في:
Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre* (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S.403-450 (MWG I/12).

تستند طبعة الأعمال الكاملة لماكس فيبر إلى المخطوطات المخلّفة والنصوص المرقونة لفصل "الاقتصاد والأنظمة" وكذلك البنود §§ 1- 7 من "سوسيولوجيا الحقّ". وهذا النص الأخير وقع التحقيق فيه من طرف ماكس فيبر بخطّ يده وإتمامه بأوراق إضافية مخطوطة باليد وتتعلّق بالبنود §§ 1- 6 مع العناوين المطابقة لها والفهرس. إلى جانب ذلك، عثر عام 1996 على مخطوط يحتوي على ستّ صفحات تتعلّق بفصل "الدولة والسلطة الدينية". وإجمالاً تستند الطبعة القديمة للنصوص المنشورة من **الاقتصاد والمجتمع** بعد وفاة ماكس فيبر في أكثر من خمسها إلى نصوص محققة عن طريق المخطوطات أو النصوص المرقونة. ويمكن توثيق المسار لوضع الدفعة الأولى من نصوص **الاقتصاد والمجتمع إلى الطبع** من قبل ماكس فيبر من خلال النسخة التجريبية للطبع التي خلفها ماكس فيبر وتعود إلى ربيع عام 1920.

مخطّط النشر

تقدم الطبعة التاريخية – النقدية نصوصاً في شكلها المخلّف. ويتعهّد الناشرون على تبنّي هذه القاعدة. فهم لا يرغبون في إعادة بناء عمل ماكس فيبر الرئيسي غير المكتمل ومن ثمّ إعطاء تصوّر متداول في تاريخ النقد لكتاب منسجم في ذاته، بل يفصلون أوّلاً بين النص الذي أرسله فيبر إلى الطبع والنصوص التي وجدت في تركته. وطبقاً لذلك سيقع نشر النصوص المخلّفة في مجلّد الأعمال الكاملة MWG I/22 بأجزائه MWG I/22-1 إلى MWG/22-6 وطبع نصوص الإيداع الأوّل من **الاقتصاد والمجتمع** المهيّأة للطبع خلال 1920/ 1919 في مجلّد الأعمال الكاملة MWG I/23. وبذلك يقع تمييز الصياغة المرخّصة من قبل فيبر عن النصوص السّابقة بصفة واضحة. وهكذا سيبرز كلّ من الترابط المتباين بالنسبة لنشأة النص وتحوّل الفكرة والجهاز المفهومي. وحتى المضاعفة في وصف نماذج السيادة والطبقات والهيئات التي توجد في مخزوني النصوص تصبح جليّة. فطبعة المجلّد MWG I/23 تخصّ النص غير الكامل ولكن المرخّص له من قبل فيبر للنشر، في حين أنّ طبعة المجلّد MWG I/22 تتعلّق بنصوص تعود إلى مراحل عمل مختلفة ودرجات متعدّدة من المراجعة بقيت إلى حدّ ما متجزّئة ولم يصل ماكس فيبر إلى قرار نهائي بالنسبة لترتيبها. وبالمناسبة، فإنّ هذه المخطوطات تفتقد أيضاً إلى بداية. فالمقدّمة النسقيّة المقرّرة على ما يبدو لصياغة 1912 وقع حلّها بعد نشر "البحث في المقولات" على حدة ولم يحصل تعويضها. وكلا المجلّدين يحمل عنوان **الاقتصاد والمجتمع** مع إضافات خاصّة توثق الترابط الموضوعي بين النصوص القديمة والحديثة.

وفيما يلي وصف قصير لترتيب الطبعة. فالمسائل المختصّة بنشر المجلّد سيقع التعرّض لها في مقدّمات مختلف المجلّدات وأجزائها. أمّا تاريخ تطوّر **قاموس/ مرجع الاقتصاد السياسي**، المعروف فيما بعد بـ **مختصر الاقتصاد الاجتماعي**، وكذلك المساهمات التابعة له فسيقع عرضها بصفة منفردة في المجلّد MWG I/22-6. وهناك ستنشر أيضاً الوثائق الخاصّة به.

المجلّد *MWG I/22*

يضمّ المجلّد MWG I/22 الكتابات المخلّفة التي ألّفت في إطار **الاقتصاد والمجتمع**. ووقع فصل البحث حول "الأسس العقلانية والسّوسيولوجية للموسيقى" الذي ألحق في الطبعات الثانية إلى الرّابعة ونشره في مجلّد خاصّ به من الأعمال الكاملة، أي في MWG I/14. ونظراً للحجم الكبير للنصوص وجهاز الطبع - اللذين يتجاوزان في صفّهما ضمن أعمال ماكس فيبر الكاملة 3000 صفحة - وجب تقسيمها إلى أجزاء. وهذه الأجزاء تتضمّن مواضيع مختلفة وتحمل عناوين من اختيار الناشرين. فبالنسبة للجزء الخامس من المجلّد MWG I/22-5 وقع الرجوع إلى عنوان الطبعة الأولى **المدينة**.

ومن خلال نشر النصوص المخلّفة **للاقتصاد والمجتمع** في أجزاء مختلفة ومتناسقة موضوعياً، لا بدّ من التحرّي من الشعور بأنّ الأمر يتعلّق بجمع من النصوص غير المرتبطة أو بعروض لـ"سوسيولوجيات مختصّة" نوعاً ما. وحتى عندما تبدي بعض النصوص طابع الدراسات الطويلة، فإنها ألّفت فعلاً في إطار مشروعه حول **الاقتصاد والمجتمع**. أمّا الأجزاء فهي قائمة في علاقة فكرية قد سبق أن رسم فيبر خطوطها العريضة في خطّة تقسيم المواد عام 1910 وصاغها في التصدير للجزء الأول من **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** عام[11] 1914.

الجزء الأوّل من المجلّد *MWG I/22-1 22* : الجماعات

هذا الجزء يتضمّن النصوص المخلّفة المتعلّقة بالأبواب الآتية من "تقسيم

(11) وقع البحث في علاقات الاقتصاد [...] بالأنظمة الاجتماعية [...] أكثر ممّا هو معهود عادة. وكان ذلك قصداً بكيفية أنّه من خلالها تبرز أيضاً استقلالية هذه المجالات في مقابل الاقتصاد بأكثر تجلّي. وقد انطلقت العملية من الرّؤيا التي تقول بأن انتعاش الاقتصاد لا بدّ أن يفهم على أنّه جزء من ظاهرة خاصّة من العقلنة العامّة للحياة. انظر:
Grundriß der Sozialökonomik, I. Abteilung, Wirtschaft und Wirtschaftswissenschaft (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1914), S. VII.

العمل بأكمله": العلاقات الاقتصادية للرّوابط عموماً؛ الجماعة المنزلية، الأيكوس والمعمل/ المؤسّسة؛ رابطة الجوار، عشيرة، طائفة؛ علاقات الجماعات العرقية؛ جمعنة/ شراكة السّوق؛ الرابطة السياسية، هيئات، طبقات، أحزاب؛ الوطن.

الجزء الثاني من المجلّد *MWG I/22-2 22* : الجماعات/ الطوائف الدينية

يتضمّن الباب المقرّر في خطّة 1914 حول "الجماعات/ الطوائف الدينية. التحديد الطبقي للأديان؛ أديان الحضارة وعقيدة الاقتصاد". وقع فصل هذا الجزء من التسلسل الأصلي لأشكال الجماعة ونشر في جزء خاصّ به.

الجزء الثالث من المجلّد *MWG I/22-3 22* : الحقّ

يتضمّن "سوسيولوجيا الحقّ" التي من المفروض لا تمثل، من حيث الحجم والمضمون، سوى باب من فصل "الرابطة السياسية". كما أحيل أيضاً إلى هذا الجزء نص "الاقتصاد والأنظمة". ومن المحتمل أن يعود النص إلى مرحلة التّأليف السابقة لعام 1912 ويكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمقال المنشور منفرداً عام 1913 "حول بعض المقولات لسوسيولوجيا الفهم". وتستند الطبعة باستثناء البند الثامن § 8 من "سوسيولوجيا الحقّ" إلى المخطوطات المخلّفة.

الجزء الرّابع من المجلّد *MWGI/22-4 22* : السيادة

يتضمّن النصوص المخلّفة لفصل "السيادة" من خطّة 1914. أمّا الباب المعلن عنه هناك تحت "السيادة غير الشرعية. نموذج المدينة"، فقد حصل التوسّع فيه إلى حدّ البحث المخلّف حول "المدينة" ووقع نشره على حدة في الجزء الخامس من المجلّد 22. كما لم يعثر على نصوص في التركة بالنسبة للأبواب المعلن عنها حول "تطوّر الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة". وأضيف إلى هذا الجزء نص "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" الذي وجدته ماريانيا فيبر في التركة، ولكنّها نشرته على حدة في **المجلّة السّنوية البروسيّة** *(Preußischen Jahrbü-chern)*، المجلّد 187، 1922، ص12-1 .

الجزء الخامس من المجلّد *MWG I/22-5 – 22* : المدينة

يتضمّن نص "المدينة" الذي نشر بعد وفاة ماكس فيبر في: Archiv für So-

zialwissenschaft und Sozialpolitik, Band 47, Heft 3 (1921), S. 621-772، لقد تطوّر الباب المرسوم ضمن فصل "السيادة" في مخطّط 1914 وتحت عنوان "السيادة غير الشرعيّة. نموذج المدن" في المخطوط المخلّف إلى أن أصبح دراسة واسعة الحجم وغير مكتملة، بحيث وقع نشرها على حدة في الجزء الأخير من المجلّد نظراً للترتيب غير الموثوق فيه داخل **الاقتصاد والمجتمع**.

الجزء السادس من المجلّد *MWG I/22-6 – 22* : وثائق وفهارس

يتضمّن عرضاً لتاريخ تطوّر مساهمات ماكس فيبر في مرجع/ قاموس الاقتصاد السياسي الذي تحوّل فيما بعد إلى مختصر الاقتصاد الاجتماعي ونشراً للوثائق الخاصّة بها وفهرساً كاملاً للمجلّد عدد 22 – MWG I/22.

العنوان

يحمل المجلّد عدد 22 عنوان **الاقتصاد والمجتمع**. الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى. المخلّفات". ورخّص فيبر العنوان الإضافي "الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى" من خلال نسخة الطبع لـ "فهرس/ تقسيم العمل بأكمله" لعام 1914. وأضيف هذا العنوان حينما أحيل إلى القسم "الاقتصاد والمجتمع" مساهمة أوجين فون فيليبوفيتش (Eugen von Philippovich) حول "مسار أنظمة الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والسياسية والمُثل" التي كانت قد أُنجزت منذ عام 1912. وبهذا ضمّ قسم "الاقتصاد والمجتمع" دراستين، بحيث اضطرّ ماكس فيبر البحث عن عنوان خاصّ به. فعنوان "الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى" يصف فكرة فيبر عام 1914 التي نشأت في إطارها النصوص المخلّفة أو أعيد النظر فيها. وقد استعملته ماريانا فيبر كعنوان للجزء الأوّل من الإيداع الذي دفعه ماكس فيبر إلى الطبع، في حين وظّفه جوهانس فينكلمان كعنوان للقسم الثاني من الكتابات المخلّفة التي جمعها هو. فمنذ 1913 وصف ماكس فيبر مساهمته في **الاقتصاد والمجتمع** بمنزلة "سوسيولوجيتي"[12] وأعلن عن المساهمة في إعلان إشهاري لدار النشر بالنسبة **لمختصر الاقتصاد الاجتماعي**

(12) رسالة إلى بول سيبيك بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG II/ 8, S. 348f., Zitat: S. 349.

لعام 1914 في القسم الثالث بعنوان "سوسيولوجيا"(13). ولذلك يمكن اختيار عنوان "سوسيولوجيا" للمجلّد عدد 22 من الأعمال الكاملة. إلّا أنّه نظراً للاحترازات التي عبّر عنها فيبر في ذلك الوقت ضدّ هذا التعريف لمساهمته(14)، قرّر الناشرون الحفاظ على العنوان الذي ظهر في "فهرس/ تقسيم العمل بأكمله". فإذا كان الأوّل من وحي الكاتب، فإنّ الثاني قد سمح به الكاتب صوريّاً.

المجلّد 23 من الأعمال الكاملة MWG I/23

يتضمّن المجلّد الثالث والعشرين من الأعمال الكاملة لماكس فيبر الدفعة الأولى من مساهمات ماكس فيبر لـ **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** التي أعيد فيها النظر من جديد عامي 1919/ 1920. وتعتمد الطبعة على الجزء الأكبر من نسخ الطبع التي صحّحها ماكس فيبر بخطّ يده. أمّا الفصلان الأوّلان بعنوان "مفاهيم سوسيولوجية أساسية" و"مقولات سوسيولوجية أساسية لعملية الاقتصاد" فلا يوجد لهما في المخطوطات المخلّفة صياغات أوّلية. ويعرض الفصل الثالث حول "نماذج السيادة" صياغة منقّحة ومجدّدة بصفة مكثّفة في ربع حجم النصوص القديمة من فصل "السيادة". ولا يجد النص المخلّف من "الطبقة، الهيئة، الأحزاب" مكاناً له في الفصل الرابع الناقص من الدّفعة الأولى للطّبع إلّا جزئيّاً وفي إطار مفهومي جديد حادّ. وتختلف هذه الصياغة من حيث الفكرة وشكل التقديم تماماً عن الصّياغات السّابقة. فهي تتضمّن مدخلاً يضمّ نظرية للفعل والفعل الاجتماعي، وبناءً عليها، نظرية للعلاقات الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية والرّوابط. أمّا في كيفية عرضه، فإنّ النص مهيّأ للتدريس، أي أنّه مقسّم إلى فقرات ومنظّم بصفة متباينة ومختصرة. هذا ولا توجد إلّا إشارات قليلة حول نوايا فيبر لمواصلة هذه الصّياغة الجديدة من عمله في الفصول المطبوعة، مثل التخطيط لفصل خامس يهتمّ بنماذج الجماعات (أشكال الروابط)، وكذلك الإشارة إلى سوسيولوجيا الدّين والحقّ والدّولة. ويمكن بالتأكيد القول بأنّ النصوص القديمة التي تعود إلى السنوات 1910 حتّى 1914 لم يقع ضمّها

(13) إعلان إشهاري لدار النشر في:
Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 39 Band, 1 Heft (Juli-Heft 1914).

(14) في رسالة إلى بول سيبيك بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913،
MWG II/ 8, S. 348f., Zitat: S. 349,
كتب فيبر بأنّه لا يمكن أن يسمّي "سوسيولوجيا" بهذا الاسم.

بدون تغيير إلى الإيداعات الموالية، وهو ما تبيّنه الصّياغة الجديدة من "سوسيولوجيا السيادة".

العنوان

يحمل المجلّد الثالث والعشرين من أعمال ماكس فيبر الكاملة عنوان "الاقتصاد والمجتمع. سوسيولوجيا". غير مكتمل 1919- 1920". هكذا يقع وضعه في ترابط مع المشروع الذي بدأ عام 1909 تحت هذا العنوان ويتطابق مع العنوان المعطى من قبل فيبر في عقد النشر. ولفصله عن المجلّد الثاني والعشرين من أعمال ماكس فيبر الكاملة MWG I/22 **ألحقت الإضافة** "سوسيولوجيا". ويعلّل الناشرون هذا القرار بـ"المستجدّات" التي حدثت من طرف دار (بول سيبيك J.C.B. Mohr) للنشر في نيسان/ أبريل 1920، أي حينما كان فيبر على قيد الحياة، حيث أعلن علن مقال/ مساهمة ماكس فيبر ففي **مختصر الاقتصاد الاجتماعي** كالآتي: "القسم الثالث: الاقتصاد والمجتمع. سوسيولوجيا". إضافة إلى ذلك، فإنّ التعبير سوسيولوجيا قد وقع إثباته منذ 1913 كمفهوم خاصّ بالمؤلّف.

Horst Baier, M. Rainer Lepsius, Wolfgang J. Mommsen, Wolfgang Schluchter.

تصدير

"كم تكون "سوسيولوجيا السيادة" جافّة إذا ما وردت لنا في شكل الفصل الثالث (الجديد)"[1]. فالقارئ لا يترقّب في هذا المجلّد الصّياغة الجديدة لعام 20/ 1919، وإنّما الصّياغة القديمة والوافية من سوسيولوجيا السيادة التي كانت تضمّ في الطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع نحو مئتي صفحة مطبوعة والآن – بعد أن خضعت للنقد والتحقيق والشرح – يعاد طبعها من جديد. ويعرض ماكس فيبر فيها الأشكال الأساسية للسيادة ويدرج تحتها الظواهر التاريخية المختلفة جدّاً. في أثناء ذلك يقفز بسهولة من الحضارات القديمة المتقدّمة نحو عالم الدّول المتحضّرة في القرن التاسع عشر، ومن ثقافات القبائل التي لم تكشف بعد إلى تاريخ نظام الطوائف الدينية النائية. فالحدود بين الحقب والبلدان والحضارات تبدو كأنّها غير موجودة – وباختصار: فإنّ ماكس فيبر يواجهنا هنا كعلّامة يقودنا باهتمام متناسق وثقة تامّة عبر تاريخ العالم وينظر في الأثناء في ظاهرة مركزية من حياة الإنسان الجماعية وهي: السيادة.

لقد برهنت "سوسيولوجيا السيادة" في العقود الأخيرة على تأثير تاريخي واسع ومتنوّع. فمادّة البحث العالمية حولها وحول بعض النقاط الكبرى من مواضيعها - لنذكر فقط الأعمال حول البيروقراطية والكاريزما - تملأ في الأثناء العديد من الرفوف. وإذا ما ألحقنا كلّ هذه الدراسات، لما حافظنا على حجم وغاية هذا المجلّد.

(1) Wilhelm Hennis: "Richard Swedbergs Cicerone zu Max Weber," in: *Max Weber und Thukydides: Nachträge zur Biographie des Werks* (Tübingen: Mohr Siebeck, 2003), S. 163.

وعوض المراجع التي نشرت بعد ظهور "سوسيولوجيا السيادة" وقع بالخصوص مراعاة المراجع التي نشرت قبل وخلال التحرير في هوامش ومقدّمة المجلّد. وفي هذا المجلّد الذي نقدّمه هنا نضع "سوسيولوجيا السيادة" في إطار الخطابات المختصّة المعاصرة والمتعدّدة المجالات. ونأمل أن تكون في هذا الشكل التاريخي - النقدي الذي ألّفت فيه حافزاً لسجالات أخرى وإشكاليات جديدة.

ليست الطبعة التي بين أيديكم نتيجة عمل شخص واحد. فقد صاحبت عملية النشر الطويلة المدى جملة من الاقتراحات والنصائح والنقد، ولكن أيضاً المساندة في المرحلة الشاقّة من العمل. وأذكر في مقدمة من ساعدني الأستاذ فولفغانغ ج. مومسن (Wolfgang J. Mommsen) الذي كلّفني في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1990 بالتحقيق في الجزء الخاصّ بـ"السيادة" من المجلّد، ودعاني إلى القسم المختصّ بنشر أعمال ماكس فيبر الكاملة الذي يديره بمدينة دسّلدورف. فبدون إرشاده الفكري وولائه والتزامه الدائم من أجل القضية، لما كان لهذا الجزء من المجلّد أن يعرف النور. وفي صيف 2002 كلّفني بإصدار العمل بدون أن يعي أنّه لن يلحق على إتمامه. فقد ذهب ضحيّة حادث أليم في 11. من آب/ أغسطس 2004. وكمدير لقسم النشر في دسّلدورف خلق الأستاذ فولفغانغ ج. مومسن جوّاً مثالياً للعمل. كما أقدّم شكري لزملائي وأصدقائي بدسّلدورف الذين لم يساعدوني فقط في التغلّب على الصعوبات الأولية، وإنّما شاركوني أيضاً بالتشجيع على إنجاز هذا الجزء من المجلّد طوال سنين عديدة. وأذكر هنا بالخصوص الأستاذة ريتا ألدنهوف هايبنغر (Rita Aldenhoff-Hübinger) والأستاذ كنغولف هايبنغر (Gangolf Hübin-ger) والدكتورة بريجيت مورغن بورد (Birgitt Morgenbrod) والسيّد مانفريد شون (Manfred Schön) والأستاذ فولفغانغ شوينتكر (Wolfgang Schwent-ker). فهو إلى جانب ديتمار دالمان (Dittmar Dahlmann) كان مرافقي ومخاطبي بالنسبة للتاريخ الياباني والرّوسي بما في ذلك قضايا الترجمة.

ومنذ صيف 1992 حيث حصلت نقلتي إلى قسم تحرير أعمال ماكس فيبر الكاملة بمدينة ميونيخ، استوجب منّي غالباً وضع التحقيق في جزء المجلّد جانباً وخلف عملية التحرير. ولكن إجمالاً وقع إثراء الطبعة من خلال عمل مكثف لأجزاء أخرى من الأعمال - حتى غير المعروفة. فقد أمّن كلّ من السيّد ستيفي كرول (Steffi Kroll) وماير (Meyer) مواصلة العمل الدائم في دسّلدورف على

إصدار الطبعة حتى عام 1998. فشارك السيّد كرول - أوّلاً كطالب مساعد ثمّ فيما بعد كزميل - لسنوات عدّة وبصفة فعّالة على تقدّم العمل حول "سوسيولوجيا السيادة". فكان شرح نصوص السيادة الكاريزماتية ونصّ "الدولة والسلطة الدينية" إلى حدّ كبير بين يديه. وأودّ في هذا الموضع أن أشكره جزيل الشكر للعمل الدقيق الذي قدّمه وتفاعله الذي يتجاوز حدود مدّة التعاقد. أمّا الدكتور أولريخ ماير (Ul-rich Meyer)، فقد كلّف لمدّة ثلاثة سنوات بالتحقيق في المواضيع القروسطية وقدّم اقتراحاتٍ مفيدةٍ جدّاً لتفسير هذا الجانب من الموضوع. في المرحلة الشاقّة من العمل وجدت مساندة من الطلبة المساعدين؛ وأودّ أن أشكر هنا ستيفي كرول، غيب جينيل (Geb. Jenal) بـ (دسّلدورف)، بريجيتا ويغان (Brigitta Wiegand) وبيتي كارج (Beate Karg) وتاتيانا فوتيرير (Tatjana Fütterer) وباربرا سكس (Barbara Six) ومارتينا فراي - فيبر (Martina Frey-Weber) وليزا ريجل (Lisa Riegel)، وكلوديا غارتنر (Claudia Gärtner) وتوماس ميتز (Thomas Metz) بـ (ميونيخ) لمساهماتهم المختلفة في العمل وراء الستار.

و قد شارك الزملاء، نساءً ورجالاً، لسنوات عدّة في مجال التحرير وفي قسم العمل بميونيخ لإصدار أعمال ماكس فيبر الكاملة بالنّصيحة والجهد اليومي في إنجاز طبعة هذا الجزء من المجلّد وخفّفوا العبء عنّي خاصّة في المرحلة الأخيرة من العمل. وهذا ينطبق على السيّدة أرسولا بوب (Ursula Bube) والدكتور كارل لودفيغ آي (Karl-Ludwig Ay) الذي لم يتابع العمل من حيث التحرير فحسب، بل شارك في التحمّس لمضمون "سوسيولوجيا السيادة". وأشكر في هذا المقام السيّدة إنغريد بيتشلر (Ingrid Pichler) لمراجعتها النقدية لمخطوط الكتاب عدّة مرّات، فبكلّ أمانة تحسّست الأخطاء والتناقضات. أمّا السيّدة فرانشيسكا كايزر (Franzis-ka Kaiser)، فكانت مساعدتها كبيرة جدّاً في مسألة مراجعة النص وعلم اللغة اللاتينية. لم يكن التشجيع المعنوي والمادّي يوميّا بالمعنى الدقيق للكلمة من طرف الأستاذ كنوت بوركهارت (Knut Borchardt). فبوصفه رئيس اللجنة المختصّة بالتاريخ الاجتماعي وتاريخ الاقتصاد لم يعتني بالإطار الخارجي لعملية النشر فحسب، بل قدّم دائماً في لقائه الخاص اقتراحات مفيدة. وأمكن أيضاً بمساعدته الفعّالة تحقيق المشروع الرّامي إلى تنظيم ندوة مختصّة موازية للطبعة، بما فيها نشر الكتاب "سوسيولوجيا السيادة لدى ماكس فيبر. دراسات حول النشأة والتأثير". لهذا الغرض أشكره جزيل الشكر.

أمّا من حلقة النّاشرين فأشكر خصوصاً الأستاذين يورغن دييننغر (Jürgen Dei ninger) وويلفريد نيبِّل (Wilfried Nippel) لمساعدتهما في مسائل مختصّة بالتاريخ القديم. ومن زميلاتي وزملائي من الأكاديمية البافارية للعلوم ساعدني في قضايا لغوية قديمة العاملون في مكنز اللسانيات (Thesaurus Linguae Lati-nae)، وفي عملية النقل من اللغة العربية الدكتورة كاترين مولر (Kathrin Mül-ler)، وفي مسائل دقيقة تهمّ السّيرة العاملون في مجال السّيرة/ البيوغرافيا الألمانية الجديدة والسيّدة بريجيت ريهارد (Birgit Rudhard) بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بحقل ماكس فيبر بهيدلبرغ. فبدون المعرفة المختصّة لدى الدكتور روبرت فولك (Robert Volk) لما تمكّنت من فهم تلميحات ماكس فيبر إلى مؤسّسة دير بيزنطي معيّن. وقد مدّتنا مصلحة البحث في التاريخ العسكري بمدينة بوتسدام (Pots-dam) بإشارات دقيقة حول تجهيز الجيوش وتزويدها بالبدل العسكرية. ونيابة عن المساعدة القيّمة من طرف الأرشيف والمكتبات أودّ أن أشكر مكتبة الدولة البافارية، وخصوصاً الدكتورة زيغريد فون مويسي (Sigrid von Moisy) وأرشيف الدولة السرّي ببرلين. هذا وقد قامت السيّدة دايتميت موزمان (Dietmut Moosmann) بنقل الجزء من المخطوط الذي عثر عليه مؤخراً حول "الدولة والسلطة الدينية" ووضعت بذلك أرضية صلبة لتفكيكات قادمة.

ختمت أعمال النشر عن طريق الإشارات النقدية والتصحيحية من طرف الناشرين. من هنا يشمل شكري بصفة خاصّة الأساتذة باير (Baier)، هايبنغر، بسيوس (Lepsius) وفولفغانغ شلاختر (Wolfgang Schluchter).

إيديث هانكه (Edith Hanke)

ميونيخ، في شهر تموز/ يوليو 2005

ثبت للعلامات والاختصارات

⌉	Seitenwechsel	تغيير الصفحة
[ ]	Im edierten Text: Hinzufügung des	في النص المنشور: إضافة من قبل الناشر. أمّا
	Editors. Im kritischen Apparat des	في حاشية المخطوط المحقق فيه: قراءة غير دقيقة
	transliterierten Manuskripts: unsichere	أو اقتراح آخر للموضع الذي قلم ماكس فيبر
	oder alternative Lesung im Bereich	بحذفه أو تغييره
	der von Max Weber getilgten oder	
	geänderten Textstelle	
>	Im kritischen Apparat: Textersetzung	في النصّ المحقق: استبدال للنصّ من قبل ماكس
	Max Webers	فيبر
I: :I	Einschub Max Webers	إضافة من قبل ماكس فيبر
‹ ›	von Max Weber gestrichene Textstelle	حذف لموضع في النصّ من طرف ماكس فيبر
	Ein oder mehrere Wörter nicht lesbar	موضع في النصّ
[??]	Indices bei Anmerkungen der	كلمة أو عدّة كلمات يصعب قراءتها
^{1}), ^{2}), ^{3})	Textvorlage	علامات مرتبطة بالهوامش ضمن النصّ
	Indices bei Anmerkungen des Editors	المعروض
^{1}, ^{2}, ^{3}	Siglen für die Textfassungen	علامات مرتبطة بهوامش الناشر
A, B,	Seitenzählung der Textvorlage	علامات لتحديد نسخ النصوص
A1, A2, A3	Indices für textkritische Anmerkungen	تعداد صفحات النصّ المعروض
^{a},^{c},	Beginn und Ende von Varianten oder	علامات لهوامش النصوص المحقّقة
^{a}...^{a},	Texteingriffen	بداية ونهاية لأنواع من النصوص أو النصوص
	Und	المدمجة
&	Paragraph	و
§	Prozent	فقرة
%	US-Dollar	نسبة مئوية
$	Pfund Sterling	دولار أميركي
£	Gestorben	جنيه استرليني
†	Siehe	توفّي
→		انظر
	am angeführten Ort	
a. a. O.	Absatz	في مكان آخر
Abs.	Abschnitt	فقرة
Abschn.	Abteilung	باب/ فصل
Abt.	an der	قسم
a. d.	Anno Domini	على، حذو
A.D.	Archiv für Sozialwissenschaft und	عام السيد المسيح
AfSSp	Sozialpolitik	أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية
	althochdeutsch	
ahd.	altägyptisch	الألمانية القديمة

altägypt.	altenglisch	المصرية القديمة
altengl.	altiranisch	الإنجليزية القديمة
altiran.	altnordisch	الإيرانية أو الفارسية القديمة
altnord.	am Main	الشمالية القديمة
a. M.	Anmerkung	على نهر الماين
Anm.	außerordentlich(er)	هامش
a. o.	April	خارق للعادة
Apr.	arabisch	أبريل/ نيسان
arab.	Artikel	عربي
Art.	An der Saale	مقال
a. S.	Auflage	على نهر السال
Aufl.	August	الطبعة
Aug.		آب/ أغسطس
	Bundesarchiv	
BA	Bayerische Akademie der	أرشيف اتحادي أو فدرالي
BAdW	Wissenschaften	الأكاديمية البافارية للعلوم
	Band, Bände	
Bd., Bde	bearbeitet	مجلّد، مجلّدات
bearb.	besonders	وقع النظر فيه أو معالجته
bes.	betrifft	لا سيّما أو بخاصّة
betr.	Bürgerliches Gesetzbuch	يخصّ، يتعلّق ب
BGB	Blatt	مدوّنة القوانين المدنية
Bl.	Bayerische Staatsbibliothek	ورقة (صفحة من مخطوط)
BSB	bezüglich	المكتبة الوطنية لمنطقة بافاريا
bzgl.	beziehungsweise	خاصّ ، متعلّق ب
bzw.		أو
	capitula	
c.	Gaius	مجموعة قوانين
C.	circa	غايوس
ca.	chinesisch	ما يقارب
chin.	Company	صيني
Co., Comp.		شركة
	der, des	
d.	Doktor, Decretum	الـ
D.	der/die Große	دكتور،
d. Gr.	dasselbe	العظيم(ة)
dass.	derselbe	الشيء نفسه
ders.	Dezember	المرجع أو المصدر نفسه
Dez.	Deutsche Gesellschaft für Soziologie	ديسمبر (كانون الأول)
DGS	das heißt	الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع (السوسيولوجيا)
d.h.	dieselbe	هذا يعني
dies.	Dissertatio philosophiae	نفس الشيء
Diss. Phil.	Doktor	أطروحة فلسفية
Dr.	Doktor juris	دكتور
Dr. jur.	Doktor philosophiae	دكتور في القانون
Dr. phil.	deutsch	دكتور في الفلسفة

dt.		ألماني
ebd.	ebenda	في نفس المكان
ed.	edition, editor	النشرة/ الناشر
eigentl.	eigentlich	في الحقيقة
engl.	englisch	انجليزي
Enzyklopädie des Islam	Enzyklopädie des Islam. Geographisches, ethnographisches und biographisches Wörterbuch der muhammedanischen Völker, hg. Von Martinus Th. Houtsma u.a, 4 Bände. – Leiden: E.J. Brill und Leipzig: Otto Harrassowitz 1913-1936	موسوعة الإسلام. منجد جغرافي، اثنوغرافي وبيوغرافي يخصّ الشعوب الإسلامية، أصدره مارتينس (Martinus Th. Houtsma) وأتباعه في 4 مجلّدات، ليدن: E.J. Brill و ليبزيغ: Otto Harrassowitz، 1936-1913
etc.	et cetera	...إلخ إلى آخره
ev., event.	eventuell	من المحتمل
f., ff.	folgend(e)	الصفحة التالية ، الصفحات التالية
Febr.	Februar	شباط/ فبراير
Fn.	Fußnote	هامش/ حاشية
Fol.	Folio	قطع معيّن (للورق)
fr.	fragmentum	شذرة/ جزء
fränk.	fränkisch	افرنجي
Frhr.	Freiherr	السيّد الحرّ
frz.	französisch	فرنسي
GARS I	Weber, Max, Gesammelte Aufsätze zur Religionssoziologie, Band 1. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1920 (MWG I/9, I/18, I/19)	فيبر، ماكس، مجموعة المقالات حول سوسيولوجيا الدين، المجلد الأول. – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1920، (ماكس فيبر، الأعمال الكاملة I/9, I/18, I/19)
GdS	Grundriß der Sozialökonomik, I-IX, 1. Aufl. – Tübingen: J.C.B. Mohr 8Paul Siebeck) 1914-1930	مجمل الاقتصاد الاجتماعي، I-IX، الطبعة الأولى. – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1930-1914
geb.	geboren	ولد/ مولود
gegr.	gegründet	أسّس/ تأسّس
germ.	germanisch	جرماني
gest.	gestorben	توفّي
griech.	griechisch	يوناني
griech. –lat.	griechisch-lateinisch	يوناني- لتيني
GStA PK	Geheimes Staatsarchiv Preußischer Kulturbesitz	الأرشيف الوطني السرّي التابع للملك الثقافي البروسّي
HA	Hauptabteilung	القسم الرئيسي
handschr.	handschriftlich	مخطوط
Hanke/ Mommsen	Hanke, Edith und Mommsen, Wolfgang J. (Hg.), Max Webers Herrschaftssoziologie. Studien zu Entstehung und Wirkung. – Tübingen:	هانكه، إيديت و مومسن فولفغانغ ج. (إصدار)، ماكس فيبر، سوسيولوجيا السيادة. دراسات حول النشأة و التأثير. – توبنغن: مور زيبيك 2001

	Mohr Siebeck 2001	
HB	Hansa-Bund	عصبة الهانزا
HdStW^{1},^{2},^{3},	Handwörterbuch der Staatswissenschaften, 1. Aufl., hg. von Johannes Conrad, Ludwig Elster, Wilhelm Lexis, Edgar Loening, 6 Bände und 2 Supplementbände. – Jena: Gustav Fischer 1890-1897, 2. Aufl., hg. von denselben, 7 Bände, ebd., 1898-1909; 3.Aufl., hg. von denselben, 8 Bände, ebd., 1909-1911; 4.Aufl., hg. von Ludwig Elster, Adolf Weber, Friedrich von Wieser, 9 Bände, ebd., 1923-1929	مرجع العلوم السياسية، الطبعة الأولى، إصدار Johannes Conrad, Ludwig Elster, Wilhelm Lexis, Edgar Loening، 6 أجزاء و جزئان تكميليان. – Jena: Gustav Fischer 1890-1897؛ الطبعة الثانية، إصدار نفس الأشخاص، 7 أجزاء، نفس المكان، 1898-1909؛ الطبعة الثالثة، إصدار نفس الأشخاص، 8 أجزاء، نفس المكان 1909-1911؛ الطبعة الرابعة، إصدار Ludwig Elster, Adolf Weber, Friedrich von Wieser، 9 أجزاء، نفس المكان، 1923-1929
h. e.	Hoc est	هذا هو
hebr.	Hebräisch	عبري
hg., Hg., Herausgeb.	Herausgegeben, Herausgeber	إصدار، نشر، المصدر، الناشر
Hg.-Anm.	Herausgeber-Anmerkung	ملاحظة الناشر
HZ	Historische Zeitschrift	المجلة التاريخية
i. Br.	im Breisgau	في براسغاو
i. E.	im Elsaß	في الألزاس
i. e. S.	im engeren Sinn	في المعنى الدقيق
i. Ggs.	im Gegensatz	على عكس ذلك
incl.	inclusive	ضمنيّاً، بما في ذلك
insbes.	insbesondere	خاصّة، بالخصوص
i. S.	im Sinn	بمعنى
ital.	italienisch	إيطالي
Jan.	Januar	كانون الثاني/ يناير
japan.	japanisch	ياباني
Jg.	Jahrgang	سنة/ علم
jüd.	jüdisch	يهودي
k., K.	königlich	ملكي
Kap.	Kapitel	فقرة، باب
kelt.	keltisch	كلتي
k. k., K. K.	kaiserlich-königlich	امبراطوري- ملكي
lat.	lateinisch	لتيني
Lic. theol.	Licentiatus theologiae	إجازة في اللاهوت
Ltd.	Limited	محدود(ة)
M.	Marcus	مرقص
Mass.	Massachusetts	مسّاشوست
	Mit beschränkter Haftung	

m. b. H.		ذات ضمان محدود
MdprAH	Mitglied des preußischen Abgeordnetenhauses	عضو في مجلس النواب البروسي
MdR	Mitglied des Reichstags	عضو في برلمان الرّايخ
mhd.	mittelhochdeutsch	الماني وسيط
Mio.	Million(en)	ملايين
Misc.	Miscellanea	مسكلني
mlat.	Mittellateinisch	لتيني وسيط
mongol.	Mongolisch	مونغولي
mongol.-tibet.	mongolisch-tibetanisch	مونغولي – تيبيتي
Mskr.	Manuskript	مخطوط
MWG	Max Weber-Gesamtausgabe; vgl. die Übersicht zu den Einzelbänden, unten, S.936-938	ماكس فيبر، الأعمال الكاملة، قارن الثبت لمختلف الأجزاء، لاحقا، ص 938-936
n. Chr.	Nach Christus	بعد المسيح
N. F.	Neue Folge	سلسلة جديدة
Nl.	Nachlaß	تركة
No.	numero, number	عدد
Nov.	November	تشرين الثاني/ نوفمبر
Nr.	Nummer	رقم
o.	ordentlich(er)	منتظم(ة)/ مرتّب(ة)
o. g.	oben genannt	المذكور أعلاه
o. J.	ohne Jahr	بدون تاريخ
Okt.	Oktober	تشرين الأول/ أكتوبر
o. O.	ohne Ort	بدون مكان
o. V.	ohne Verlag	بدون دار النشر
p.	pagina, page	صفحة
pp.	pagine, pages	صفحات
pers.	persisch	فارسي
Pl.	Plural	جمع
preuß.	preußisch	بروسّي
PrJbb	Preußische Jahrbücher	حوليات بروسّية
Prof.	Professor	أستاذ
r	Recto (Blattvorderseite bei Archivpaginierung)	وجه الصفحة (وجه الصفحة عند تعداد الأرشيف)
RE	Realencyklopädie für protestantische Theologie und Kirche, 22 Bände, 3. Aufl. – Leipzig: J. C. Hinrichs 1896-1913	الموسوعة العينية للاهوت البروتستانتي و الكنيسة، 22 مجلّد، الطبعة الثالثة. – ليبزغ: J. C. Hinrichs 1896 -1913
resp.	respective	خاصّ ب
rev. Aufl.	revidierte Auflage	طبعة مراجعة
Rez.	Rezension	قراءة نقدية
	Die Religion in Geschichte und	

RGG[1]	Gegenwart, hg. von Friedrich Michael	الدّين في التاريخ و الحاضر، إصدار Friedrich
	Schiele und Leopold Zscharnack, 5	Leopold Zscharnack و Michael Schiele
	Bände, 1. Aufl. – Tübingen: J.C.B	5 مجلدات، الطبعة الأولى – توبنغن: J.C.B.
	Mohr (Paul Siebeck)1909-1913	1913 -1909 Mohr (Paul Siebeck)
	russisch	
russ.		روسي
	Seite	
S.	Sancta	صفحة
S.	siehe	قداسة
s.	siehe auch	انظر
s. a.	senior	انظر أيضا
sen.	September	الأكبر، الأب
Sept.	Singular	أيلول/ سبتمبر
Sg.	Societas Jesu	مفرد
S. J.	Sanskrit	جماعة أو طائفة يسوع
Skt.	sogenannt(er)	سانسكريت
sog.	Spalte	ما يسمّى
Sp.	Sommersemester	عمود، فتحة
SS	Sankt, Saint	سداسي الصيف
St.	Süddeutschland	القديس
Süd.-Dtl.		جنوب ألمانيا
	Teil, tome	
T.	Titus	جزء
T.	tibetisch	تيتوس
tibet.	Transliteration	تيبتي
Tl.	Transkription	رسم حروف لغة بحروف لغة أخرى
Ts.	türkisch	نسخ، استنساخ
türk.		تركي
	und	
u.	Universitätsarchiv	و
UA	unter anderem, und andere, und	أرشيف الجامعة
u. a., u. A.	Andere	من بين، وأخرون، وغيره
	und ähnliche(s)	
u. ä.	Überarbeitung	وشبيهه
Überarb.	übersetzt	تنقيح
übers.	und öfter	ترجمة
u. ö.	United State of America	وغالباً
USA	und so weiter	الولايات المتحدة الأميركية
usw.	unter Umständen	إلى آخره... إلخ
u. U.		في ظلّ هذه الظروف
	von	
v.	verso (Blattrückseite bei	من
v	Archivpaginierung)	ظهر الصفحة (ظهر الصفحة عند تعداد
	Verlagarchiv	اللأرشيف)

VA	vor Christus	أرشيف دار النشر
v. Chr.	verbesserte Auflage	بعد المسيح
verb. Aufl.	Verfasser	طبعة منقّحة
Verf.	Verhandlungen des Ersten Deutschen	مؤلف
Verhandlungen DGS 1910	Soziologentages von 19–22 Oktober 1910 in Frankfurt a. M. Reden und Vorträge von Georg Simmel, Ferdinand Tönnies, Max Weber, Werner Sombart, Alfred Ploetz, Ernst Troelsch, Eberhard Gothein, Andreas Voigt, Hermann Kantorowicz und **Debatten. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1911.**	مداولات الجمعية الأولى لعلماء الاجتماع الألمان بتاريخ 19- 22 تشرين الأول/ أكتوبر 1910 بفرانكفورت على نهر الماين. خطب و محاضرات لكلّ من Georg Simmel, Ferdinand Tönnies, Max Weber, Ernst Troelsch, Eberhard Gothein, Andreas Voigt, Hermann Kantorowicz و محاورات. – توبنغن: **J.C.B. Mohr (Paul Siebeck)** 1911
	Verein für Sozialpolitik	
VfSp	Vergleiche	
vgl.	Vorlesung	جمعية السياسة الاجتماعية
VL	volume, volumen	قارن/ قابل
Vol., vol.		درس
	Weber, Marianne, Max Weber. Ein	جزء/ أجزاء، مجلّد/ مجلّدات
Weber Marianne, Lebensbild	Lebensbild, 1. Aufl. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1926 (Nachdruck = 3. Auf. , ebd. 1984)	فيبر، ماريانا، ماكس فيبر. صورة لسيرة، الطبعة الأولى – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1926 (إعادة الطبعة = الطبعة الثالثة، نفس المكان 1984)
Weber, Agrarverhältnisse[1],[2],[3]	Weber, Max, Agrarverhältnisse im Altertum, in: HdStW[1], 2. Supplementband, 1897, S.1-18; ders. Agrargeschichte I. Agrarverhältnisse im Altertum, in: HdStW[2], Band 1, 1898, S.57-85; dass., in: HdStW[3], 1909, S.52 – 188 (MWG I/6)	فيبر، ماكس، الظروف الزراعية في العهد القديم، في: HdSStW[1]، الجزء التكميلي الثاني، 1897، ص 1- 18؛ نفس المؤلف، تاريخ الزراعة I. الظروف الزراعية في العهد القديم، في: HdSStW[1]، الجزء الأول، 1898، ص 57- 85 نفس الشيء، في: HdSStW[3]، 1909، ص 52- 188 (MWG I/6)
Weber, Antikes Judentum	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Religionen. Das antike Judentum, in: ders., Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Das antike Judentum. Schriften und Reden 1911-1920, hg. von Eckart Otto unter Mitwirkung von Julia Offermann (MWG I/21). – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 2005, S.210-757.	فيبر، ماكس، إيتيقا اقتصاد الأديان. اليهودية القديمة، في: نفس المؤلف، إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية. اليهودية القديمة. مؤلفات و خطب 1911- 1920، إصدار Eckart Otto بتعاون مع Julia Offermann (MWG I/21). – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 2005، ص 210- 757.
Weber, Einleitung	Weber, Max, Einleitung [zu: „Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen"], in: AfSSp, Band 41, Heft 1, Okt. 1915 S.1-30 (MWG I/19, S.83-127)	فيبر، ماكس، مقدمة [ل: "إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية"]، في: AfSSp، المجلد 41، الكراس الأول، أكتوبر 1915، ص 1- 30 (MWG I/19، ص 83- 127)
Weber, Handelsgesell-	Weber, Max, Zur Geschichte der Handelsgesellschaften im Mittelalter. Nach südeuropäischen Quellen. –	فيبر، ماكس، حول تاريخ الشركات التجارية في

schaften	Stuttgart: Ferdinand Enke 1889 (MWG I/1)	العصر الوسيط. حسب المصادر الأوربية الجنوبية - شتوتغارت: Ferdinand Enke 1889 (MWG I/1)
Weber, Hinduismus	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Hinduismus und Buddhismus. Schriften 1916-1920, hg. von Helwig Schmidt-Glintzer in Zusammenarbeit mit Karl-Heinz Golzio (MWG I/20). – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1996	فيبر، ماكس، **إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية. الهندوكية و البونية**. مؤلّفات 1916- 1920، إصدار Helwig Schmidt-Glintzer بتعاون مع Karl-Heinz Golzio (MWG I/20). – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1996
Weber, Kategorien	Weber, Max, Über einige Kategorien der verstehenden Soziologie, in: Logos. Internationale Zeitschrift für Philosophie der Kultur, Band 4, Heft 3, 1913, S.253-294 (MWG I/12)	فيبر، ماكس، حول بعض المقولات لسوسيولوجيا الفهم، في: لوغوس، **المجلّة العالمية للفلسفة و الثقافة**، المجلّد الرابع، الكرّاس الثالث، 1913، ص 253- 294 (MWG I/12)
Weber, Konfuzianismus	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Konfuzianismus und Taoismus. Schriften 1915-1920, hg. von Helwig Schmidt-Glinzer in Zusammenarbeit mit Petra Kolonko (MWG I/19). – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1989	فيبر، ماكس، **إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية. الكنفوشية و التاوونية**. مؤلّفات 1915- 1920، إصدار Helwig Schmidt-Glintzer بتعاون مع Petra Kolonko (MWG I/19). – توبنغن: Paul Siebeck)(J.C.B. Mohr 1989
Weber, Kritische Studien	Weber, Max, Kritische Studien auf dem Gebiet der Kulturwissenschaftlichen Logik, in: AfSSp, Band 22, Heft1, 1906, S.143-207 (MWG I/7)	فيبر، ماكس، **دراسات نقدية في مجال المنطق** العلمي المرتبط بالثقافة، في: *AfSSp*، المجلد 22 الكراس الأول، 1906، ص 143- 207 (MWG (I/7
Weber, Objektivität	Weber, Max, Die Objektivität sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer Erkenntnis, in: AfSSp, Band 19, Heft 1, 1904, S.22-87 (MWG I/7)	فيبر، ماكس، موضوعية المعرفة العلمية الاجتماعية و السياسية الاجتماعية، في: *AfSSp*، المجلد 19، الكراس الأول، ص 22- 87 (MWG I/7)
Weber, Probleme der Staatssoziologie	Anonym, Ein Vortrag Max Webers über die Probleme der Staatssoziologie, in: Neue Freie Presse Wien, Nr. 19102 vom 26. Okt. 1917, S.10→ unten, S.745-756	فيبر، ماكس، مجهول، محاضرة لماكس فيبر حول اشكاليات سوسيولوجيا الدولة، في: **الصحافة الحرّة الجديدة بفيينّا**، رقم 19102 بتاريخ 26 أكتوبر (تشرين الأول) 1917، ص 10 ← لاحقا، ص 745- 756.
Weber, Protestantische Ethik I	Weber, Max, Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. I. Das Problem, in: AfSSp, Band 20, Heft 1, 1904, S.1-54 (MWG I/9)	فيبر، ماكس، الإيتيقا البروتستانتية و روح الرأسمالية I. الإشكال، في: *AfSSp*، المجلد 20، الكراس الأول، 1904، ص 1- 54 (MWG I/9)
Weber, Protestantische Ethik II	Weber, Max, Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. II. Die Berufsidee des asketischen Protestantismus, in: AfSSp, Band 21, Heft 1, 1905, S.1-110 (MWG I/9)	فيبر، ماكس، **الإيتيقا البروتستانتية و روح الرأسمالية II**. فكرة الحرفة لدى البروتستانتية الزاهدة، في: *AfSSp*، المجلد 21، الكراس الأول، 1905، ص 1- 110 (MWG I/9)
Weber, Recht	Weber, Max, Recht §§1-7, Originalmanuskript, Deponat Max Weber,	

§§ 1-7	BSB München, Ana 446 und für die letzte Seite zu Recht §7: Bestand Max Weber-Schäfer, Deponat ebd. (MWG I/22-3); die Seitenangaben erfolgen nach der handschriftlichen Paginierung pro Paragraph.	فيبر، ماكس، **الحق** §§ 1- 7، مخطوط أصلي، وديعة ماكس فيبر، ب س ب مونيخ، أنا 446، و بالنسبة للصفحة الأخيرة من § 7: ثبت ماكس فيبر- شيفر، وديعة نفس الشخص (MWG I/22-3)؛ جاء تعداد الصفحات حسب الترقيم اليدوي فقرة فقرة.
Weber, Roscher und Knies I	Weber, Max, Roscher und Knies und die logischen Probleme der historischen Nationalökonomie [1. Folge], in: Jahrbuch für Gesetzgebung Verwaltung und Volkswirtschaft im deutschen Reich, N.F. 27. Jg., Heft 4, 1903, S.1-41 (=S.1181-1221) (MWG I/7)	فيبر، ماكس، روشي و كنيس و المسائل المنطقية ضمن الاقتصاد الوطني التاريخي [1. ملحق]، في: **حولية التشريع و الإدارة و الاقتصاد العام في الرايخ الألماني**، الملحق الجديد للسنة 27، الكراس الرابع، 1903، ص 1- 41 (= ص 1181-1221) (MWG I/7)
Weber, Soziale Gründe	Weber, Max, Die sozialen Gründe des Untergangs der antiken Kultur, in: Die Wahrheit. Halbmonatschrift zur Vertiefung in die Fragen und Aufgaben des Menschenlebens, Band 6, Heft 63, 1896, S.57-77 (MWG I/6)	فيبر، ماكس، الأسباب الاجتماعية لسقوط الحضارة القديمة، في: **الحقيقة**. مجلة نصف شهرية للتعمق في مسائل و واجبات حياة الإنسان، المجلد السادس، كرّاس عدد 63، 1896، ص 57- 77 (MWG I/6)
Weber, Streit	Weber, Max, Der Streit um den Charakter der altgermanischen Sozialverfassung in der deutschen Literatur des letzten Jahrzehnts, in: Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik, 3. Folge, Band 28, 1904, S.433-470 (MWG I/6)	فيبر، ماكس، الجدال حول طبيعة الوضع الاجتماعي الجرماني القديم في الأدب الألماني خلال العقود الأخيرة، في: **حوليات الاقتصاد الوطني و الإحصائيات**، الملحق الثالث، المجلد 28، 1904، ص 433- 470 (MWG I/6)
Weber, die drei reinen Typen	Weber, Max, Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft. Eine soziologische Studie, in: Preußische Jahrbücher, Band 187, Heft 1, Jan. 1922, S.1-12→ unten, S.717-742	فيبر، ماكس، النماذج الثلاث الخالصة للسيادة الشرعية. دراسة سوسيولوجية، في: **الحوليات البروسية**، المجلد 187، الكراس الأول، يناير (كانون الثاني) 1922، ص 1- 12 ← لاحقا، ص 717- 742
Weber, Vorlesungs-Grundriß	Weber, Max, Grundriß zu den Vorlesungen über Allgemeine („theoretische") Nationalökonomie; darin als erstes Buch: Die begrifflichen Grundlagen der Volkswirtschaftslehre, [1898 als Manuskript gedruckt]. Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446. (Nachdruck. – Tübingen: J:C:B: Mohr (Paul Siebeck) 1990) (MWG III/1); die Seitenangaben erfolgen nach der Ausgabe von 1898	فيبر، ماكس، مجمل الدروس حول الاقتصاد الوطني العام (النظري)؛ يضمّ ككتاب أوّل: **الأسس المفهومية لعلم الاقتصاد العام**، [طبع كمخطوط عام 1898]. وديعة ماكس فيبر، ب س ب مونيخ، أنا 446. (إعادة الطبعة. – توبنغن: Tübingen: J:C:B: Mohr (Paul Siebeck (1990) (MWG III/1)؛ جاء تعداد الصفحات حسب طبعة 1898
Weber,	→ WuG[1]	

Wirtschaft und Gesellschaft		فيبر، ماكس، الاقتصاد و المجتمع ← *WuG*^{1}
Weber, Die Wirtschaft und die Ordnungen	Weber, Max, Die Wirtschaft und die Ordnungen, Originalmanuskript, Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446 (MWG I/22-3); Die Seitenangaben erfolgen nach der handschriftlichen Paginierung	فيبر، ماكس، الاقتصاد و الأنظمة، مخطوط أصلي وديعة ماكس فيبر، ب س ب مونيخ، أنا 446 (MWG I/22-3)؛ جاء تعداد الصفحات حسب الترقيم اليدوي
WEWR	Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen (→ Weber, Antikes Judentum; Einleitung; Hinduismus; Konfuzianismus)	إيتيقا اقتصاد الأديان العالمية (← فيبر، اليهودية القديمة؛ المقدمة، الهندوكية؛ الكنفوشية)
wiss.	wissenschaftlich	علمي
wörtl.	wörtlich	بأتمّ معنى الكلمة
WuG^{1}	Weber, Max, Wirtschaft und Gesellschaft (Grundriß der Sozialökonomik, Abteilung III), 1. Auf. – Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1922 (MWG I/22-1-6 und I/23)	فيبر، ماكس، الاقتصاد و المجتمع (مجمل الاقتصاد الاجتماعي، القسم الثالث)، الطبعة الأولى – توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1922 (MWG I/22-1-6 und I/23)
z.B.	zum Beispiel	على سبيل المثال
ZPO	Zivilprozeßordnung	نظام المحاكم المدنية
z.T.	zum Teil	إلى حدّ ما

مقدّمة

I الخلفيّة العلمية والتاريخية، ص 3 1. مفهوم السيادة/ السيطرة، ص 4 2. روابط السيادة، ص 16. 3. أشكال السيادة، ص23. 4. السيادة والمشروعية، ص 42. II. " سوسيولوجيا السيادة" في أعمال ماكس فيبر، ص 49. 1. الصّياغة الأولى للمسودّة، ص 49. 2. "علم اجتماع السيادة" في إطار الصياغة الأولى من الاقتصاد والمجتمع، ص 75. 3. تطوّر النظرية بعد 1914 الخطوات الأخيرة نحو الصياغة الجديدة، ص 84.

هذا المجلّد/ الجزء يتضمّن النصوص التي خلّفها ماكس فيبر حول السيادة والتي حرّرها في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى[1]. ولم يودع المؤلّف المخطوط الضخم المطبعة طوال حياته. لكن بعد وفاته بقليل، وجدت ماريانا فيبر هذه المجموعة المحفوظة من الأوراق التابعة للمقالات الكبرى حول **الاقتصاد والمجتمع** فنشرتها ضمن الجزء الرابع والأخير من الكتاب[2]. وقد ضمّت

(1) يقصد هنا الفصول الآتية من الجزء الثالث من كتاب *Wirtschaft und Gesellschsft*، **السيادة** (*Herrschaft*)، في: WuG1، ص 603–612، **المشروعيّة** (*V. Legitimität*)، المرجع المذكور، ص 642-649، **البيروقراطية** (*VI. Bürokratie*)، المرجع المذكور ، ص 650–678، "السيادة الأبوية VII"، المرجع المذكور، ص 679–723، "VIII تأثيرات السلطة الأبوية والإقطاع"، المرجع المذكور، ص 724 ـ752، "IX السيادة الكاريزماتية"، المرجع المذكور، ص 757-753، "X تحوير الكاريزما"، المرجع المذكور، ص 758-778، "XI الدولة وسيادة رجال الدين"، المرجع المذكور، ص 817-779.

(2) نشر الجزء الرابع من *Wirtschaft und Gesellschsft* في أيلول/ سبتمبر 1922. وقد أضيف العنوان **نماذج السيادة** (*Die Typen der Herrschaft*) من طرف المصدرين الأولين وتضمّن الجزء من WuG1، ص 601–817.

الطبعة الأولى ما يقارب مئتي صفحة من التفاصيل حول السيادة، لكن لم يتم إيداع مسودّة الطبع الكاملة رغم أنّه وجدت بعض الصفحات من المخطوط الأصلي محرّرة بيد المؤلّف في غضون الإصدار[3]. وهذه الصفحات تعطي انطباعاً حول طريقة العمل التي توخّاها ماكس فيبر وحول الصعوبات التي واجهها الناشران الأوّلان والرصّافون. فمن خلالها يمكن ملاحظة العديد من التنقيحات.

في الفصول التي ورثناها والتي نشرت من طرف ماريانا فيبر بمشاركة ملشيور باليي، تناول ماكس فيبر، معتمداً على معرفته الموسوعية، أشكال السيادة الأساسية أي: البيروقراطية، السيادة الأبوية، الإقطاع، السيادة الكاريزماتية وكذلك العلاقة بين السيادة السياسية وسيادة رجال الدين. وفي فصل التقديم القصير يوضّح فيبر مفهوم السيادة ويشرح الموضوع في علاقته مع مقال كتاب **الاقتصاد والمجتمع**، كما يضع الأرضية المفهومية لما سيقوم بتطويره فيما بعد ضمن نظرية نماذج السيادة. ورغم أنّ صياغة سوسيولوجيا السيادة التي حرّرها ماكس فيبر قبل الحرب لم تكن جاهزة للنشر، بل كانت في حاجة إلى مراجعة نهائية قبل الطبع، فقد بدت ذات دلالة كبيرة من حيث التطوّر البيوغرافي للعمل. فهي توثق للمرّة الأولى داخل العمل لنظرية سوسيولوجيا السيادة وما تبعها من حجج لتأسيس موضوع البحث الجديد الذي ظل ماكس فيبر يعمل على متابعته وتطويره حتى وافاه الأجل. وقد واصل عرض هذا الموضوع في أعمال أخرى، كما جاء مثلاً في الملحق لمقدمة **تقاليد الاقتصاد في ديانات العالم**[4]، وفي المحاضرات حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" (فيينّا، 1917)[5] و"السياسة كمهنة" (مونيخ، 1919)[6]، وكذلك في الدروس الأخيرة التي

---

(3) الملحق للمخطوط في نص **الدولة وسيادة رجال الدين**، ص 587-609، وكذلك التوضيحات المتعلقة بها في تقرير الإصدار لاحقاً ص 572-578.

(4) Max Weber, *Einleitung*, S. 28-30,
في **الأعمال الكاملة** (MWG I/ 19, S. 119-127).
لقد صدرت المقدمة لأوّل مرة في تشرين الأول/ أكتوبر 1915.

(5) إنّ التقرير غير الممضي حول إشكاليات سوسيولوجيا الدولة لفيبر قد نشر في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في جريدة *Neuen Freien Presse* بفيينّا.

(6) Weber, *Politik als Beuf*, MWG I/ 17, S. 157-191.

قدمها في مونيخ حول "العلوم السياسية العامة والسياسة (سوسيولوجيا الدولة)"[7]. وقد وجدت سوسيولوجيا السيادة شكلها النسقي والتعريفي الكامل في فصل **نماذج السيادة** الذي أودعه ماكس فيبر للطبع كجزء من القسم الأول من كتاب **الاقتصاد والمجتمع** قبل وفاته بقليل. وبما أنّ هذه النسخة الحديثة العهد قد أذن بها المؤلّف، فلها مكانة أخرى وقد نشرت في الجزء I /23 من الأعمال الكاملة لماكس فيبر[8].

أما الجزء الذي نقدّمه هنا فيعرض بالعكس ما ورد في الصياغة الأولى من **سوسيولوجيا السيادة** باعتبارها تمثل الجذع الأساسي من النصوص المستقلة والتي يضاف إليها النص المنشور خلافاً حول "**النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية**"[9] وكذلك تقريراً حول محاضرة فيينا المتعلقة بـ"إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"[10]. هذان النصان الأخيران يكوّنان حلقة وسطى فاصلة بين الصياغتين القديمة والحديثة من سوسيولوجيا السيادة. وهكذا فإنّ هذه النشرة تتيح الفرصة لتتبع نشأة العمل البيوغرافي لسوسيولوجيا السيادة وتطوّره.

وفيما يخصّ الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة**، فإنه لم ينقل عنها عنوان أصلي. أما العنوان الجديد الذي وضع لهذا الجزء، أي "السيادة"، فهو يعبّر عن مجمل النصوص الصادرة في هذه الطبعة في مقابل بقية النصوص المخلفة من كتاب **الاقتصاد والمجتمع**، كما يشير في نفس الوقت إلى الطابع غير المكتمل للصياغة الحالية للنص ولا يمكن تبنّي العنوان **سوسيولوجيا السيادة** المعتاد في مجال البحث، إذ لم يكن مستعملاً من قبل ماكس فيبر بل إنّ الأمر يتعلق فقط بإضافة ألحقها المؤلّف في غضون الصياغة الجديدة لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**[11]. وقد وصف فيبر صياغة ما قبل الحرب أنها كانت في مرحلة تكوينها بمنزلة "تحليل للسيادة" أو "دراسة

---

(7) فيما يخصّ درس "سوسيولوجيا الدولة" في سداسية صيف 1920 هناك إعلان بخطّ فيبر وكذلك ملحقان محفوظان.

(8) Max Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG1, S. 122-176 (MWG I/ 23).

(9) فيبر، لقد نشرت **النماذج الثلاثة الخالصة** (*Die drei reinen Typen*) لأول مرّة في كانون الثاني/ يناير 1922 ضمن *Preußischen Jahrbüchern*

(10) Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 745-756.

(11) قارن الإحالات المتعلقة بنص *Herrschafts- und Rechtssoziologie* وكذلك بنص Max Weber, *Soziologische Grundbegriffe*, WuG1, S. 1-30: في *Soziologie der Herrschaft* (MWG I/ 23), Zitate: S. 19, 27.

مفرطة لأشكال السيادة"[12] وكذلك أيضاً بمنزلة "نظريته لسوسيولوجيا الدولة والسيادة"[13]. إلا أنه عندما يجري الحديث في المقدمة عن سوسيولوجيا السيادة لدى فيبر، فإنّ هذا يعني أنّ هناك علاقة ضمنية بين الصيغتين المتعلقتين بنص الاقتصاد والمجتمع.

I. الخلفيّة العلمية والتاريخية

لا نجد في المُؤَلف الشامل لرسائل ماكس فيبر موقعاً ثانياً يعلن فيه الباحث بكل حماس وبصفة مقنعة عن عمله الشخصي مثلما جاء في الرسالة التي بعثها إلى ناشره بول سيبيك في نهاية عام 1913، حيث يقول: "بما أنّ الكتب تمثل مراحل تطور ناقصة تماماً، وَضَعتُ نظرية سوسيولوجية كاملة ودراسة تربط بين جميع أشكال الجماعات الكبرى والاقتصاد: بدءاً بالعائلة والجماعة المنزلية وصولاً إلى "المصنع" والعشيرة والجماعة العرقيّة والدين [...]، أي وضعت في الختام علماً سوسيولوجياً شاملاً للدولة والسيادة. وأسمح حقاً لنفسي بالقول إنّه لم يوجد مثله شيء لحدّ الآن وليس هناك "مثال" شبيه به"[14]. من خلال هذا القول لا يبدو ماكس فيبر حقاً متجاسراً حين يعلن بأنه وضع شيئاً جديداً وغير معهود به، خصوصاً فيما يتعلق بـ"علم الدولة والسيادة" المنصوص عليه أخيراً، لا سيّما أنّ هذا العلم قد ذكر حرفياً لأول مرّة في هذه الرسالة. لكن فيما تتمثل خصوصية هذا الشيء الجديد الذي أعلن عنه فيبر في علم السيادة السوسيولوجي؟ بماذا يتميّز عن بقية الاقتراحات والمشاريع؟ يكفي أن نلقي نظرة على السجال العلمي القائم آنذاك للإجابة عن هذه الأسئلة وتوضيح ما تتّسم به سوسيولوجيا السيادة من حيث النظرية والتحديدات المفهومية القائمة عليها بكلّ جلاء. كما يجب أيضاً استجلاء الإطار العلمي والتاريخي الذي نشأ فيه علم السيادة، وذلك بالعودة إلى بعض المفاهيم المختارة والهامة من منظور سوسيولوجي

---

(12) قارن مثلاً فيبر، الجماعات المنزلية، MWG I/ 22، ص 151؛
Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 151;
المرجع المذكور، الحقّ §5، ص 4 (الاقتصاد والمجتمع(WuG1(1)، ص 486) والمرجع المذكور، *Gemeinschaften Religiose*، الفصل 5، I MWG/ 22، ص 194، 199؛
قارن أيضاً العرض المجدول للإحالات العامة حول **سوسيولوجيا السيادة** (*Herrschaftssoziologie*) لاحقاً، ص 83.

(13) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 448-450.

(14) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 449.

للسيادة. ولذا استوجبت الاستعانة بأمهات الكتب المعروفة في ميادين الحقوق وعلم الاجتماع والإنسانيات التي نشرت في مستهلّ القرن الماضي وكذلك بالمؤلّفات التي أثبت استعمالها من قبل ماكس فيبر.

1. مفهوم السيادة

في نهاية سنة 1910 عبّر ماكس فيبر عن رأيه حول الكتاب الذي وقع نشره آنذاك من قبل روبرت متشلز (Robert Michels) حول النزعات الأوليغارشية في حياة الأحزاب الحديثة والذي أهداه صاحبه إلى "صديقه العزيز ماكس فيبر". وقال إنّه، وإن كان متفقاً معه من حيث الموضوع، فهو لم يكن راضياً تماماً[15]. وعاد فيبر في ختام رسالته إلى متشلز إلى النقطة الأساسية من نقده قائلاً: "وبالإجمال: فإنّ مفهوم "السيادة" غير دقيق. فهو معرّض للتمطيط بصفة غريبة. فكلّ علاقة إنسانية، وحتى الفردية منها حقاً، تتضمن عناصر – سيادة، قد تكون متبادلة (وهذه هي فعلاً القاعدة مثلما هو الحال في الزواج). فإلى حدّ ما يسيطر الإسكافي عليّ، وإلى حدّ آخر أسيطر عليه رغم عدم الاستغناء عنه وعن خبرته الفريدة من نوعها. فنموذجكم بسيط بعض الشيء. ولكن كتابكم يشجّع حقاً على الاهتمام بالمسألة"[16]. ورغم أنّ روبرت متشلز قد تطرّق إلى بُنيات القيادة والسيادة لدى الأحزاب الحديثة، لم يكن مفهوم السيادة لديه – كما نتوقعه من خلال نقد ماكس فيبر- في صلب التحليل الاجتماعي والنفساني الذي توخاه. إذ إنّ ما يهمّ متشلز أوّلاً هو ظاهرتي الأوليغارشية والبيروقراطية داخل الأحزاب العمالية الحديثة. ورغم أنّ ماكس فيبر قد عبّر عن استيائه لزميله الشاب، فإن نقده يشير إلى ضعف عام: أي إلى فقدان مفهوم اجتماعي واضح للسيادة.

---

(15) قارن: Robert Michels, *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie: Untersuchungen über die oligarchischen Tendenzen des Gruppenlebens* (Leipzig: Werner Klinkhardt, 1911),

(من هنا فصاعداً: Michels, *Parteiensoziologie*)،

جاء في الإهداء: "إلى صديقه العزيز ماكس فيبر في هيدلبرغ، الذي يتسم بالاستقامة ولا يتراجع أمام أي تشريح كان، ما دامت المصلحة تتعلق بالعلم، يهدي هذا الكتاب مع تحية النفوس المتجانسة"، المرجع المذكور، ص III.

(16) رسالة ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6، ص 754-761، أما الاستشهاد فيوجد ص 761؛ قارن في هذا الصدد أيضاً التلميح في نص *Herrschaft*، ص 136، مع الهامش 24.

وعلى عكس ما ذكر، وُجدَ في مستهلّ القرن الماضي مفهوم دقيق وشبه مقنّن للسيادة في مجال الحقوق. فاستناداً إلى جورج فريدريتش فون غربر (Georg Friedrich von Gerber)، حدّد بول لابان (Paul Laband) الدولة من خلال وظيفتها حيث قال: "الدولة لوحدها تسيطر على الناس. وهذا هو حقها المسبق والمميز الذي لا تتقاسمه مع أيّ كان"، إذ إنّ "السيادة هي الحق في فرض الأوامر على أشخاص أحرار (ومجموعات من هؤلاء الأشخاص) للقيام بأفعال وإنجازات أو التخلي عنها وإجبارهم على الامتثال لها"[17]. وقد اعتُبر بول لابان كأحد رجال القانون الدولي الفطاحل في عهد الإمبراطورية الألمانية. ففي مؤلّفه الضخم **القانون الدولي في الرايخ الألماني** الذي ضمّ عدة أجزاء ونُشر في طبعته الأولى بين 1876 و1882، سعى إلى وضع أسس علمية لدستور الرايخ المصادق عليه سنة 1871[18]. وكان يتّبع منهجياً دغمائية قانونية صارمة و"تحكّماً منطقياً" متقناً "لمادة القانون الوضعي" من خلال تكوين مفاهيم دقيقة[19]. واعتبر مؤلَّفه المرجع الأساسي في القانون الدولي الألماني إلى حدود صدور كتاب جورج يلينك (Georg Jellinek) حول **العلوم السياسية العامة** سنة 1900. قدّم بول لابان مفهوم السيادة كسلطةٍ للتنفيذ والعقاب، إذ إنه من الضروري فرض الطاعة و"الامتثال للأوامر"، ولو"باستعمال العنف الجسدي"[20]. وأشار لابان قصداً إلى أنّ الجزء الأوفر من العمل الحكومي يتمّ بدون اللجوء إلى حقوق السيادة[21]، ولكن إمكانية التهديد والجبر المقرّة من طرف النظام القانوني تمثل الميزة الخاصة لتصوّره المفهومي. فسيادة الحكم هي من مشمولات الدولة فقط، وهذا يعني أنّها ليست من حقّ الجمعيات ولا الخواص وخلافاً لآراء أخرى في البحث، يرى لابان أنّه لا يمكن للحق الخاص، وخصوصاً لقانون المداينة، أن يؤسّس لحقوق

(17) Paul Laband, *Das Staatsrecht des Deutschen Reiches*, 4. Aufl. (Tübingen, Leipzig: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1901), Band 1, S. 64,
(من هنا فصاعداً: Laband *Staatsrecht* |4,).

(18) لابان، افتتاحية الطبعة الأولى، المصدر نفسه، ص IV.

(19) لابان، افتتاحية الطبعة الثانية، المصدر نفسه، ص XI.

(20) المصدر نفسه، ص 67.

(21) المصدر نفسه، ص 65

السيادة[22]. كما دافع لابان انطلاقاً من دوافع ملموسة جداً تمسّ القانون الدستوري في مسألة جوهرية تهمّ قانون الحق العام عن الرأي القائل بأنّه يمكن التخلي عن معيار السلطة في مقابل وظيفة سيادة الدولة[23].

ففي نظريته الخاضعة للمفهوم المنطقي للدولة، قُدّمت وظيفة السيادة بالنسبة للدولة على بقية الأسباب الأخرى المحددة لها. ولهذا الغرض فنّد لابان في افتتاحية مُؤلَّفه **جلّ الرؤى التاريخية والسياسية والفلسفية الأخرى**[24]. وهو ما أثار - كما سنرى فيما بعد - احتجاج كلّ الذين ما زالوا متعلّقين بالنظريات الأخلاقية والفلسفية القديمة والتصورات الرومنطيقية أو العضوية للدولة. كما دفع النظرية الغائية للدولة في الاتجاه المعني بملاحظة وجيزة: " إنّ الغايات التي ترى سلطة الدولة لها صلاحية تخضع لتحوّل دائم ولا يمكن تحديدها من خلال مفهوم قانوني"[25]. إضافة إلى ذلك، انزاح لابان عن كلّ الذين سعوا إلى تحديد الدولة عن طريق مفهوم السيادة رغبة في إقامة أوضاع دستورية ماضويّة، مثل ماكس فون سيدل (Max von Seydel) وكونراد بورنهاك (Conrad Bornhak) و"نظرية الحكام" التي تبنّوها أو كارل لودفيغ فون هالر (Carl Ludwig von Haller) الذي وضع "نظرية الأعيان"[26]. لم

---

(22) المصدر نفسه، ص 62-64؛
وجّه لابان نقده هنا ضدّ روزين هاينريخ:
Heinrich Rosin, ""Souveränetät, Staat, Gemeinde, Selbstverwaltung," Kritische Begriffsstudien," *Annalen des Deutschen Reiches für Gesetzgebung*, Verwaltung und Statistik (Jg. 1833),
الذي حدّد "حقوق السيادة كحقوق نابعة من سلطة الشخص المعني ذاته" وطمس بذلك الحدود الفاصلة بين حقوق السيادة العامة وحقوق المطالب الخاصة (Laband, *Staatsrecht* |4)).
قارن أيضاً فيما يخص السؤال مقالة:
Rudolph Sohm, "Der Begriff des Forderungsrechts," *Zeitschrift für das Privat- und öffentliche Recht der Gegenwart*, Band 4 (1877).

(23) هذا التقسيم لسيادة الدولة قدّم الأرضية النظرية التي سمحت للمقاطعات الألمانية أن تحافظ على استقلاليتها رغم انضمامها للرايخ الألماني.

(24) Laband, *Staatsrecht* |4,
مقدمة الطبعة الثانية، ص IX.

(25) المصدر نفسه، ص 67.

(26) فيما يخصّ "نظرية الحكام" قارن جورج يلينك:
Georg Jellinek, *System der subjektiven öffentlichen Rechte*, 2 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1905), S. 35,
(من هنا فصاعداً : Jellinek, *System* 2)؛ وكذلك فيما يخصّ "نظرية الأعيان"، انظر: =

يطالب لابان بشرح نشأة الدولة أو تقديم الحجج الفلسفية لها، بل اهتمّ بحزم فاقد النظير بالإشكال المعروض عليه والمتمثل في تحديد الدولة من خلال مقولات قانونية لا غير.

تحدّث جورج يلينك الذي يعتبر تابعاً للعلوم السياسية الوضعية لصرامته المفهومية وقربه أيضاً من المدرسة الكَنْتية الجديدة من حيث المنظور المعرفي عن "السيادة" باعتبارها "الوسيلة المميزة لسلطة الدولة"(27) وعن "الإمبراطورية" كـ "سلطة السيادة والعنف"(28) قائلاً: "الحُكم يعني الأمر والنهي بإطلاق والقدرة على تنفيذ السلطة. فكلّ مرؤوس قادر على الانفلات من أيّ سلطة إلّا سلطة الحاكم. [...] فالسلطة التي تتمتّع بهذه السيطرة هي سلطة الحاكم وبالآتي فهي سلطة الدولة"(29). غير أنّ يلّينك قد وسّع رقعة تحديد الدولة بإضافة معايير أُخرى سنعود للحديث عنها لاحقاً. وإجمالاً، يمكن تلخيص مفهوم السيادة حسب الرأي الوضعي في العلاقة الحتمية بين الأمر والطاعة، أي في العلاقة التي تخضع لنظام قانوني وتحمل في طياتها عنصر القهر الذي قد يُنفّذ حتى بالعنف إذا لزم الأمر. فمثل هذه السلطة ذات النفوذ الشامل هي من حقّ الدولة فقط، وليس لأي شخص خاص أو جمعية الحقّ فيها.

ومنذ الصياغة القديمة لـسوسيولوجيا السيادة، قرّر ماكس فيبر أن يرفع مفهوم السيادة إلى حدّ الدلالة التي تعني "السيادة بموجب السلطة" (Herrschaft kraft Autorität). فجميع تحديداته لمفهوم السيادة إلى حدّ الصياغة الحديثة العهد لسنة 1920 /1919 تضمنت في صلبها عنصري الأمر والطاعة(30)، وحتى العلاقات

= Georg Jellinek, *Allgemeine Staatslehre*, 2 Aufl. (Berlin: O. Häring, 1905), S. 192, (من هنا فصاعداً: Jellinek, *Allgemeine Staatslehre* 2)،
قارن أيضاً المقال الشامل:
Edgar Loening, "Der Staat (Allgemeine Staatslehre)," *HdStW³*, Band 7 (1911), S. 692-727, hier: S. 694-697.

(27) Jellinek, *Staatslehre* 2 , S. 119.

(28) المصدر نفسه، ص 213.

(29) المصدر نفسه، ص 415.

(30) قارن التحديدات في نص السيادة (*Herrschaft*) لاحقاً، ص 135، وفي نص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة (*Die drei reinen Typen*)، لاحقاً، ص 726، وكذلك في: Weber, *Kategorien*, S. 278, und Max Weber," Die Typen der Herrschsft," in: WuG1, S. 122 (MWG I/ 23).

التبعية حسب الاختيار المحض هي بالآتي علاقات سلطة فالطاعة هي واجب. وقد وضع ماكس فيبر عنصري القهر والقانون في عملية فرض السيادة في علاقة تطوّر تاريخي وعبّر عنهما بمفهوم "الاحتكار الشرعي للسلطة القاهرة" عن طريق الرابطة السياسية أو بالأحرى عن طريق الدولة[31]. فلن يكون فرض حقوق السيادة في دستور الدولة الحديثة من حقّ مؤسسات الدولة فقط، هذا ما يمكن استخلاصه من ملاحظة تهكمية في بداية سوسيولوجيا السيادة. هناك يلمّح ماكس فيبر إلى المسألة المطروحة في السجال العنيف القائم بين رجال القانون والمتمثلة فيما إذا هو ممكن، من منظور الحق الخاص، وجود مطالب سيادة مدعّمة، مثلما هو الحال بين صاحب الدين والمدين. فإذا امتلك الفرد سلطة الحكم انتفى إذن الاحتكار الحكومي للسلطة وبالآتي يمكن، كما يقول فيبر، "اعتبار العالم الشامل للحق الخاص الحديث كنوع من لامركزية السيادة في أيدي "من لهم الحق" في ذلك بحكم القانون". وقد قدّمت الدراسات التي قام بها غرهارد ألكسندر لايست (Gerhard Alexander Leist) حول قانون الجمعيات الدليل الصريح على صعوبة المسألة[32]. فالقانون المدني الجديد يتعامل مع الجمعيات وكأنها مؤسسات تخضع للقانون المدني الخاص، ولكنه لم يتمكن من منعها فرضَ "السيادة" على أعضائها في المجال العملي بصفة محسوسة، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بجمعيات ذات أموال طائلة.

أما كيفية العلاقة المتينة التي تربط مفهوم السيادة بمفهوم الدولة لدى ماكس فيبر، فتتجلى في وصفه لعمله حول **سوسيولوجيا السيادة** كـ"علم السياسة والسيادة"[33]، وكذلك في التحديد المتأخر والمتكامل للدولة. ففي **كتاب السياسة كمهنة** جاء القول بأنّ الدولة الحديثة هي"مؤسسة شبيهة برابطة سيادة" سعت

(31) قارن: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 209.

(32) قارن:
Alexander Leist: *Vereinsherrschaft und Vereinsfreiheit im künftigen Reichsrecht* (Jena: Gustav Fischer 1899), und *Untersuchungen zum inneren Vereinsrecht, mit Beiträgen zum Recht der Aktiengesellschaften, Gesellschaften mit beschränkter Haftung und Genossenschaften* (Jena: Gustav Fischer, 1904),
(من هنا فصاعداً: Leist, *Untersuchungen*)؛
Alexander Leist: "Das Vereinswesen und seine Bedeutung," Vortrag gehalten in der Gehe-Stiftung zu Dresden am 16, Januar 1909, in: *Vortage der Gehe-Stiftung zu Dresden* (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner 1909), Band1 S. 1-24 (=S. 135-156).

(33) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 450

بنجاح إلى احتكار السلطة البدنية الشرعية كوسيلة للحكم وجمعت لأجل هذا الغرض كلّ وسائل الإنتاج المادية في يدي قائدها[34]. ففي هذا النوع من التحديد الرزين والوظيفي للمفهوم يبدو تأثر فيبر بالتعريف القانوني الذي اتخذه لابان في توجّهه أكثر وضوحاً. وغالباً ما اعتذر فيبر على لجوء علم الاجتماع إلى مفاهيم علوم الحقوق الصحيحة، ما دام هذا العلم يفتقد إلى جهازه المفهومي الخاص به[35]. ومقارنة بموقف لابان، فإنّ قرار ماكس فيبر الأساسي يتمثل في عدم الاهتمام بباقي أسباب التعريف الأخرى الخارجة عن وظيفة السيادة بالنسبة للدولة. ولهذا السبب فإنه من غير المجدي البحث في سوسيولوجيا السيادة عن أي شكل من "ميتافيزيقا الحكم"[36] أو تتبّع نظريات سيادة الدولة والعقد الاجتماعي[37]. وحتّى المنظّرون الكلاسيكيون في مجال السياسة لا يظهرون، إذا لزم الأمر، إلا بصفة هامشية. ورغم ذلك، فإنّ ما قدّم لحدّ الآن لم يتعرّض إلا لبعض الجوانب من مفهوم السيادة لدى فيبر.

لقد كان كلّ من مؤرّخي الدستور ورجال الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع المعاصرين يهتمون بمسائل معرفية مغايرة تماماً لما يمكن أن ينطبق على مفهوم السيادة القانوني، وقد حاولوا التعبير عن جانب منه بصورة جلية في النقد الموجّه إلى لابان. أما النقاش المبدئي حول موضوع "القانون العام" للابان فقد جاء على لسان أوتو فون جيركه (Otto von Gierke) الذي كان يعتبر آخر أساتذة مدرسة الحقوق الألمانية أو – كما وصفه ماكس فيبر – بمنزلة الممثل "للعلوم السياسية الحيّة"[38]. وقد وجّه جيركه نقده خصوصاً "للمنهج المنطقي. الصّوري" الذي مثله مثل التصور التنويري الميكانيكي للدستور يفقد حسب رأيه كلّ "روح" وكلّ "فكرة"

---

(34) Weber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S. 166.

(35) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 752.

(36) Weber, *Objektivität*, S. 74,
(موضوعة بصفة تهكمية) ص 529.

(37) قارن ما جاء حول سلطة الأمة (Volkssouveränität) (لا يمكن تطبيقها على الصين). لم تذكر نظريات العقد الاجتماعي لدى هوبز ولوك؛ ولكن يوجد سجال عميق حول نظريات الحق الطبيعي في سوسيولوجيا الحق (Weber, *Recht* § 7; WuG1, S. 495-502).

(38) Weber, *Roscher und Knies* I, S. 35 (= S. 1215), Fn. 1.

وكلّ "مضمون مثالي"[39]. فالدولة ليست "مجرّد جهاز للسلطة" بإطلاق[40] ولا علاقة سيادة محضة "لهؤلاء الأشخاص على أولئك الأشخاص"[41]، وإنما هي "جسم طبيعي وروحي - أخلاقي للمجتمع"[42]. فلا يكفي إذن المنطق الصّوري لوحده لدراسة الحياة السياسية والوعي القانوني للدولة، بل يستوجب النظرة الفلسفية والمنهج التاريخي والشرح الوراثي لأنّ القانون/ الحقّ هو في علاقة سببية مع "بقية ظواهر الحياة الاجتماعية"، أي مع الأوضاع السياسية والرؤى الأخلاقية والدينية وكذلك مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية[43]. فمثل رأي لابان المتأثر جداً بالتصوّر الروماني للقانون هو غير قادر لاستيعاب الفكر الجرماني للقانون كما يبدو مثلاً في وحدة القانون العام والقانون الخاص[44]. وهكذا فنّد جيركه معاً الكفاءة الدستورية والتاريخية للتوجّه اللاباني. كما لوحظ من جهة أخرى، أنّه يصعب حقاً وصف الأوضاع القائمة قبل عصر الحداثة بالاعتماد على جهاز مفهومي حديث للقانون العام[45].

لقد أصاب أوتو فون جيركه بنقده نقطة حساسة كانت تؤدي دوراً هاماً في جميع العلوم التطبيقية وتعكس المصالح المعرفية المختلفة التي تترأس شتّى الميادين العلمية، وهي: كيف يمكن معرفة الواقع الاجتماعي إذا كان هذا الواقع خاضعاً لسلطة البنية القانونية؟ ولم يواجه لودفيغ غومبلوفيتس (Ludwig Gumplowicz)

---

(39) Otto Gierke, "Labands Staatsrecht und die deutsche Rechtwissenschaft [= Rez. Zu Laband, Das Staatsrecht des Deutschen Reiches, 3 Bände]," *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, N. F., 7. Jg., Heft 4 (1883), S. 1097-1195, Zitate: S. 1190, 1192f.,

(من هنا فصاعداً: Gierke, *Laband-Kritik*).

(40) المصدر نفسه، ص 1181.

(41) المصدر نفسه، ص 1129.

(42) المصدر نفسه، ص 1149.

(43) المصدر نفسه، ص 1113.

(44) المصدر نفسه، ص 1121، 1123.

(45) قارن مثلاً:

Adolf Menzel: "Begriff und Wesen des Staates," in: *Handbuch der Politik*, 1. Aufl. (Berlin, Leipzig: Walther Rotschild, 1912) Band 1, S. 35-45, hier: S. 41;

قارن أيضاً في هذا الصدد (Jellinek, Staatslehre 2) ، ص 417،

وانظر: Weber, *Feudalismus*, S. 410.

هذه الهيمنة القانونية فحسب بل وجد الاستعارة المناسبة لوصف هذا الوضع، إذ شبّه علوم الحقوق بمعمارية قصر فخم جداً حصل توسيعه مراراً؛ ويمكن فيه لرجل القانون أن يكون ملمّاً بجميع منافذه وطوابقه في حين أنه يجد صعوبات جمّة في تحديد موقعه أو وجود طريقه حالما يغادر المبنى أو يكون في جواره القريب[46]. أما روبرت بيلوتي الذي قام في مدّة وظيفته كأستاذ للعلوم السياسية بتدريس "السياسة العلمية"، فإنه بيّن أنّ واقع الدستور لا يتطابق غالباً وقانون الدستور، وأنّ علاقات السلطة الفعلية غالباً ما تتغيّر في إطار دستور معيّن[47]. وحسب رأي فيبر، فإنّ السؤال الذي يقول: هل يتم التحوير الدستوري عن طريق "تغيير القانون" أم بحكم "التحوّل السياسي"؟ يمثل نقطة البداية بالنسبة لأي "بحث علمي في السياسة"[48]. وحتى علم الاقتصاد لم يكن مهتمّاً بالتحديدات المجردة للدولة بقدر ما كان مهتمّاً بالدور الفعلي للدولة سواء في مجال الاقتصاد أم بالنسبة للأفراد المعنية اقتصادياً. ما هي إذن الظروف الملائمة التي وضعتها الدولة للعمل الاقتصادي، وكيف تصرّفت هي الأخرى باعتبارها ذاتاً اقتصادية[49]؟ من هنا لم تُطَوّر المدرسة التاريخية لعلم الاقتصاد مفهوماً للدولة أو للسيادة خاصاً بها، وإنما حاولت - كجواب أيضاً على فكرة البناء العلوي الماركسية - تفهّم الربط بين نظام الدولة ونظام الاقتصاد من خلال أشكال تطوّر تاريخي متسلسل[50].

---

(46) قارن: Ludwig Gumplowicz, *Die sociologische Staatsidee*, 2 Aufl. (Innsbruck: Wagner, 1902), S. 27-30.

(47) قارن:
Robert Piloty, "Autorität und Staatsgewalt," *Jahrbuch der internationalen Vereinigung für vergleichende Rechtswissenschaft und Volkswirtschaftslehre*, Bd. 6 und 7 (1904), S. 551-576, bes. S. 568,
(من هنا فصاعداً: Piloty, *Autorität und Staatsgewalt*).

(48) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلّينك في 27 آب/ أغسطس 1906، MWG II/ 5، ص 149.

(49) قارن Hans von Scheel, "Die Politische Ökonomie als Wissenschaft," in: Gustav von Schönberg, hg., *Handbuch der politischen Ökonomie*, 4 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1896), Bd. 1, S. 77-118, bes. S. 78-80.

(50) يجدر بالأخص هنا ذكر المقالات المختلفة لبرونوهلدبراند، كارل بوشر وغوستاف شمولر (قارن في هذا الصدد الدراسة الإجمالية لدى جورج فون بيلوف:
Georg von Below, "Art. Wirtschaftsstufen," in: Ludwig Elster, hg., *Wörterbuch der Volkswirtschaft in zwei Bänden*, 3 Aufl. (Jena: Gustav Fischer, 1911), Band 2, S. 1382-1384, und Eugen von Philippovich, *Grundriß der politischen Ökonomie*, 9.Aufl. =

وقد حاول جورج يلينك وبعض تلاميذه تخفيف التوتّر القائم بين التكوين القانوني للمفهوم وإدراك الواقع الاجتماعي. فبحث تيودور كيستياكوفسكي (Theodor Kistiakowski) في دراسته الصادرة سنة 1899 تحت عنوان **المجتمع والكائن الفرد** في مفهومي الدولة والمجتمع من منظور قانوني واجتماعي[51]. وقام يلينك نفسه بتقسيم أبواب كتابه الذي صدر بعد سنة واحدة من المؤَلف المذكور سابقاً تحت عنوان **العلوم السياسية العامة** إلى قسمين: قسم يخصّ "العلوم السياسية والقانونية العامة" وقسم يخصّ "علوم سياسة الدولة الاجتماعية"[52]. وعلى ضوء الخلفية الكَنْتية الجديدة في الفصل بين ما هو من مشمولات الكينونة وما هو تابع للواجب، وضع يلينك علوم الحقوق باعتبارها علوم قيم في حيّز الواجب، في حين أحال البحث في الواقع التاريخي وفي الدور العيني للحقوق إلى حيز الكينونة. ويتعيّن على علوم الأسباب وخاصة منها علوم السياسية والاجتماع البحث في هذين المجالين. فعلى عكس تلميذه هانس كيلسن (Hans Kelsen)، لم يُبق يلينك هذين المجالين منفصلين عن بعضهما البعض، بل بحث عن طرق منهجية للربط بينهما. فأنشأ "الأنموذج التجريبي" كطريقة استكشافية تسمح بإدراك العناصر النموذجية في الظواهر الحكومية وعلاقاتها المتبادلة[53]. أما السعي في بناء جسور فيمكن استجلاؤه من خلال تقسيم كتاب **العلوم السياسية العامة**: حيث تدرس علوم الحقوق وعلوم سياسة الدولة الاجتماعية بصفة متكاملة وبالآتي تحدّد "الدولة" من وجهتين معينتين. فالدولة، من منظور قانوني، هي

= (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911), Band 1, S. 5ff,

لقد تم نقد كارل بوشر نقداً لاذعاً من أجل نظرية المراحل في مستهلّ القرن الماضي وكان من المفترض أن يكتب المقال الافتتاحي حول "مراحل الاقتصاد" في **مرجع الاقتصاد السياسي**، قارن:
Karl Bücher, *Die Entstehung der Volkswirtschaft: Vorträge und Versuche*, 2 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1898), bes., S.58ff,
(من هنا فصاعداً: Bücher, *Volkswirtschaft*)،
مع العلامة والتأكيد من قبل ماكس فيبر في نسخته الشخصية، مركز البحث في الأعمال الكاملة، BAdW، ميونيخ.

(51) Theodor Kistiakowski, *Gesellschaft und Einzelwesen: Eine methodologische Studie* (Berlin: Otto Liebmann, 1899), S. 56-87, bes. S. 72,
درس كيستياكوفسكي فيما بين سنة 1901 و1905 في هيدلبرغ بصفة متقاطعة وكانت له صلة بماكس فيبر منذ بداية سنة 1905 (قارن في هذا الصدد MWG II/ 6، ص 796).

(52) هكذا جاءت عناوين الكتابين الثاني والثالث ليلينك حول Jellinek, *Staatslehre* 2؛ تنبيه من قبل المصدرين.

(53) المصدر نفسه، ص 32-40.

"تلك الهيئة التي تتمتّع بسلطة الحكم الصادر أصلاً عن شعب مستقرّ"[54]، وهي - من منظور اجتماعي - تتمثل في "علاقات إرادة الحكام والمحكومين الذين يوجدون بصفة متواصلة زمنياً، وعادة أيضاً (في حالة ترابط الأراضي التابعة للدولة) مكانياً"[55].

أما هانس كلسن الذي يعتبر مؤسساً لـ"علوم الحقوق المحضة" فقد قطع - انطلاقاً من نفس المقدّمات الفكرية - الروابط بين الفروع "القيمية" و"الفروع التفسيرية"[56]. ففي محاضرة ألقاها في شتاء 1911 أمام "جمعية علم الاجتماع" في فيينّا، وضع كلسن حدوداً فاصلة بين المنهج القانوني والمنهج السوسيولوجي ووضّح بالآتي المصالح المعرفية الخاصة بكلّ حقل[57]. فقد حدّد الدولة من منظور قانوني بحت واعتبرها "شخصية، أي كذات لها حقوقها وواجباتها"، وأنها توجد في علاقة قانونية مع بقية الذوات القانونية الأخرى. من هذا المنظور فإنّه "من غير الممكن اعتبار علاقة الدولة ببقية الذوات كعلاقة سيادة". وعنه ينتج منطقياً، وبصفة صارمة، أنّ كلّ علاقة سيادة وسلطة أو علاقة عنف هي في حقيقة الأمر ذات "طبيعة واقعية محضة"، وبالآتي "لا يمكن التعبير عنها بالوسائل القانونية الصورية"[58]. أما البحث في علاقات العنف هذه، فقد أحالها إلى الحقول التفسيرية، وبالأخصّ إلى علم الاجتماع.

هذا ما يتطابق ورغبة ماكس فيبر، كما عبّر عنها مراراً في مراسلته مع جورج يلينك في صيف 1909، والتي تتمثل في التخلي عن المنظور القانوني لصالح "علم

---

(54) المصدر نفسه، ص 176، انظر أيضاً ص 420.

(55) المصدر نفسه، ص 169.

(56) Hans Kelsen, *Hauptprobleme der Staatsrechtslehre, entwickelt aus der Lehre vom Rechtssatze* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911), S. VI
(من هنا فصاعداً: Kelsen, *Staatsrechtslehre*).

(57) قارن: Hans Kelsen, *Über Grenzen zwischen juristischer und soziologischer Methode,* Vortrag, gehalten in der Soziologischen Gesellschaft zu Wien (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911),
إنّ المحاضرة تلخّص الأفكار الهامة التي تضمنها الكتاب الضخم حول "المسائل الكبرى في علم الحقّ العام".

(58) Kelsen, *Staatsrechtslehre.*

اجتماع الدولة والتعليم السياسي"[59]. غير أنّ علم الاجتماع المعاصر لم يقدّم الكثير مّما يساعد ماكس فيبر على وضع نظريته حول سوسيولوجيا السيادة. فبالنسبة للتوجه العضوي لعلم الاجتماع الذي تبناه ألبيرت شيفله (Albert Schäffle)، لم يكن مفهوم السيادة في صلب الاهتمام والتفسير النسقي، وإنما كان مفهوم السلطة[60]. وفي أعماله المتأخرة أولى شيفله جلّ اهتمامه لتوضيح مفهوم السلطة كـ"مفهوم سوسيولوجي صارم"، وهذا يعني بالنسبة له، تحرير المفهوم من التشابك الضيّق مع مفهومي الدولة والعنف[61]. وقد جاء في تعريفه أنّ "السلطة هي الكفاءة في التأثير بعض الشيء في المجتمع والسعي فعلاً إلى تجاوز العقبات"[62]. أما عالم الاجتماع ألفريد فيركاند (Alfred Vierkandt)، فقد نظر إلى علاقات السلطة الاقتصادية والاجتماعية من المنظور المثالي - الأخلاقي، وفنّد بذلك النظرية الطبيعية القائمة على العنف[63] في حين اعتبر لودفيغ غومبلوفيتس، وهو أستاذ نشأ في كرا كوفيا ودرّس في غراس، تاريخ البشرية وكأنّه "صراع أبدي من أجل السيادة"[64]. فالدولة كانت لديه بمنزلة علاقة سيادة قائمة على سلطة أقلية حاكمة في أغلبية محكومة. فالأقلية تسعى

---

(59) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك في 15 تموز/ يوليو من جويلية 1909، MWG II/ 6، ص 180.

(60) لقد اشتهر شيفله وصار عرضة للمعاداة من أجل مؤلّفه بناء وحياة الجسم الاجتماعي (*Bau und Leben des socialen Körpers*) الذي نشر في أربع أجزاء فيها بين 1875 و1878. وخلافاً لذلك، فإنّ مسودة درس ماكس فيبر، ص 7، تشير فقط إلى طبعة المؤلّف في جزأين: Albert Schäffle, *Bau und Leben des Socialen Körpers*, 2 Bände, 2 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1896),

تضمن الجزء الأول "علم الاجتماع العام" والجزء الثاني "علم الاجتماع الخاص". وفي الجزء الأول هناك فصل حول "السلطة" (قارن المرجع المذكور، ص 433-445).

(61) Albert Schäffle, Die Notwendigkeit exakt entwickelungsgeschichtlicher Erklärung und exakt entwickelungsgesetzlicher Behandlung unserer Landwirtschaftsbedrängnis, 3. Teil, in: Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, 59. Jg. (1903), S. 255-340,

(من هنا فصاعداً: Schäffle, *Notwendigkeit*)؛

Albert Schäffle, *Neue Beiträge zur Grundlegung der Soziologie*, ebd., 60. Jg., 1904, S. 103-104, bes. S. 118ff.

(62) Schäffle, *Notwendigkeit*, S. 337.

(63) Alfred Vierkandt, "*Machtverhältnis und Machtmoral,*" *Philosophische Vorträge der Kant-gesellschaft*, Nr. 13 (Berlin: Reuther & Reichard, 1916).

(64) Ludwig Gumplowicz, *Grundriß der Sociologie* (Wien: Manz, 1885),

(من هنا فصاعداً: Gumplovicz, *Grundriß*).

إلى استغلال الخاضعين لها اقتصادياً والتشريع لحكمها من خلال نظام قانوني[65]. لا شك أنّ الاستناد إلى نظرية الصراع الطبقي يبدو جلياً، ولكن، خلافاً لما سبق ذكره، لم يكن التناقض الاجتماعي لدى غومبلوفيتس قائماً على التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، وإنما كان قائماً، كما يرى، على الفوارق العرقية. وهذا يعلل عنوان مؤلّفه الشهير **الصّراع العرقي**[66]. ففكرته كانت متشائمة جداً وداروينية: إذ ليس هناك سلم دائم لديه أو حلّ للصراع. وقد استند فرانس أوبنهايمر (Franz Oppenheimer) في حقل علم الاجتماع الألماني كثيراً إلى غومبلوفيتس و"الفكرة السوسيولوجية للدولة". وكان ماكس فيبر على علم بمؤلّفات الباحثين، ومن بينها نسخة من دراسة موجزة لأوبنهايمر حول "الدولة" اشتغل عليها شخصياً وتوجد حالياً في مخلفاته[67]. وخلافاً لغومبلوفيتس، علل غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) التناقض القائم بين الأقلية الحاكمة والأغلبية المحكومة في كتابه **عناصر العلوم السياسية**[68]. ولنا

---

(65) المصدر نفسه، ص 112، 115، 120... إلخ.

(66) Ludwig Gumplowicz, *Der Rassenkampf. Sociologische Untersuchungen*, 1Aufl. (Innsbruck: Wagner, 1883), S. 218-240,
(من هنا فصاعداً: *Gumplowicz, Rassenkampf*).

(67) لقد ذكر ماكس فيبر كتابي غومبلوفيتس *Rassenkampf* منذ سنة 1898 في مسوّدته للدرس حول العلم النظري العام للاقتصاد القومي. قارن:
Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 6f,
وبالنسبة لـ:
Franz Oppenheimer, *Der Staat* (Die Gesellschaft, hg. von Martin Buber, Band 14/15) (Frankfurt a.M.: Rütten & Loening, 1907),
(من هنا فصاعداً: Oppenheimer, *Der Staat*)،
قارن النسخة الشخصية لفيبر في مركز البحث في أعمال ماكس فيبر الكاملة، BAdW ميونيخ.

(68) نشر مؤلّف موسكا في جزأين سنة 1896 و1923: Gaetano Mosca, *Elementi di scienza politica*, 1 Aufl. (Roma, Florenz, Turin, Mailand: Fratelli Bocca, 1896),
(من هنا فصاعداً: Mosca, *Elementi* I)،
Gaetano Mosca, *Scritti politici*, hg. von Giorgio Sola (Turin: Unione Tipografico-Editrice Torinese, 1923), vol. 2: Elementi di scienza politica,
(من هنا فصاعداً: Mosca, *Elementi* II)،
بالنسبة للترجمة الألمانية للجزأين قارن: Gaetano Mosca, *Die herrschende Klasse. Grundlagen der politischen Wissenschaft*, Mit einem Geleitwort von Benedetto Croce (Bern: A. Franke, 1950),
(من هنا فصاعداً: Mosca, *Herrschende Klasse*)،
ولتفنيد النظرية العرقية لدى غومبلوفيتس قارن: المرجع نفسه، ص 25، 69 وما يلي.

عودة فيما بعد إليه وإلى **فلسفة السيادة**[69] لـ جورج زيمل (Georg Simmel).

فيما يلي سنحاول بإيجاز توضيح ما إذا كان ماكس فيبر قد استند إلى الخطاب السوسيولوجي المعاصر فيما يتعلق بمفهوم السلطة وإلى أي حدّ. ففي بداية **سوسيولوجيا السيادة** رتّب فيبر مفهوم السيادة في إطار المفهوم السوسيولوجي الجاري للسلطة وضبطه في مقابل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الخالية من الأمر والنهي. وقد وضع المفهوم المدرج من قبله في صلب النص الذي يحمل العنوان "طبقات، فئات وأحزاب"، حيث يقول: "نريد أن نفهم حين نتحدّث عن "السلطة" أنّها [...] **الحظّ الذي يسعف شخصاً أو عدداً من الأشخاص في فرض إرادتهم على المشاركين في فعل جماعي رغم المقاومة التي يقوم بها بعضهم**"[70]. فحين يدور الحديث في التحليل السوسيولوجي عن تقسيم السلطة داخل جماعة ما، وعن سبل اكتساب السلطة والحفاظ عليها، بل واحتكارها، أو عن مصالح السلطة وهيبتها، وكذلك أيضاً عن فقدانها، فإنّ هذا الحديث يمسّ كلّ مجالات الحياة الجماعية، أي أنّه يمسّ المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. أما في السياسة، وخصوصاً في السياسة الخارجية، فإنّ عنصر الترهيب باللجوء إلى القوة يضاف إليها، بحيث يجب افتراض وجود جهاز قمعي أو منظمة إسعاف[71]. وقد طوّر ماكس فيبر مفهوم السيادة لأنّ السلطة تبدو من منظور سوسيولوجي أكثر إسهاباً من مفهوم ضابط لجزء معيّن من السلطة. ولذا يمكن اعتبار "السيادة" حسب فيبر الذي يخالف هنا معاصريه في علم الاجتماع[72]، "حالةً خاصةً من السلطة". فهذه الأخيرة تبقى لديه

---

(69) Georg Simmel, "Zur Philosophie der Herrschaft. Bruchstück aus einer Soziologie," *Jahrbuch für Gesetzgebung und Verwaltung im Deutschen Reich*, N. F. 31. Jg. (1907), S. 439-471,

(من هنا فصاعداً: Simmel, *Philosophie der Herrschaft*).

(70) فيبر، "طبقات"، "فئات" و"أحزاب"، الأعمال الكاملة، MWG I/ 22-1، ص 252.

(71) فيما يخصّ مفهوم السلطة السياسي المعين هنا قارن بالخصوص:
Weber, *Machtprestige und Nationalgefühl*, MWG I/ 22 -1, S. 222f.

وكذلك الإحالة إلى رانكه فيما يتعلق بالسلطات السياسية في:
Weber, *Witschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG I/ 22 -1, S. 107.

(72) تم خلط في تحديد المفهوم لدى أوبنهايمر الذي عادل بين مفهوم السيادة عند فيبر و"مفهوم السلطة" في علم الاجتماع وبالآتي ضبط المفهومين بصفة معاكسة. قارن في هذا الصدد:

بعيدة تماماً عن تخيلات ألفريد فيركاند المثالية ـ مرتبطة بالصراع[73]. وخلافاً "للأنظمة الاجتماعية"[74] الرامية إلى الاستقرار، فإنّ "السلطة" تمثل عنصراً ديناميكياً، وهذا يعني أيضاً عنصراً بدائياً لا تُقدّر مفاجآته في تاريخ الروابط البشرية.

2. روابـط السيادة

في مؤلّفه الرئيسي **القانون الألماني للجمعيات التعاونية** عرض أوتو فون جيركه إحدى الدراسات الشاملة لتاريخ الدستور الألماني وخلّف في نفس الوقت أثراً بتبنيه الزوج المضاد "السيادة والتعاون"[75]. فمن قال "سيادة" فكّر بصفة آلية في "التعاون"، وحتى بعد عقود من صدور الجزء الأول من كتاب **قانون الجمعيات التعاونية** سنة 1868 كانت دلالة مفهوم جيركه حاضرة بكيفية أنّ حتى معارضيه كانوا يفتتحون عروضهم حول مفهوم السيادة بالقول أنّ "السيادة لا تعني بطبيعة الحال نقيض

=

Franz Oppenheimer, *System der Soziologie* (Jena: Gustav Fischer, 1922), Band 1: Allgemeine Soziologie, 1. Halbbabd: Grundlegung bes. S. 377f und 383,
(من هنا فصاعداً: Oppenheimer, *Soziologie* I)،
"Machtverhältnis," in: *Handwörterbuch der Soziologie*, hg. von Alfred Vierkandt (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1931), S. 338-348, bes. S. 338, 340, 347.

(73) قارن في هذا الصدد:
Gangolf Hübinger, "Politische Wissenschaft um 1900 und Max Webers soziologischer Grundbegriff des" Kampfes"," in: Hanke/ Mommsen, S. 101-120, bes. S. 101-104, 118f.

(74) قارن الملخص الذي قدمه ماكس فيبر سنة 1914 تحت عنوان **الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والسلطات** (*Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte*) في:
GdS1, Abt. I, 1914, S.x (MWG I/ 22-6).

(75) Otto Gierke, *Das deutsche Genossenschaftsrecht* (Berlin: Weidemann 1868), Band 1: Rechtsgeschichte der deutschen Genossenschaft; Band 2: Geschichte des deutschen Körperschaftsbegriffs, ebd. 1873; Band 3: Die Staats- und Korporationslehre des Alterthums und des Mittelalters und ihre Aufnahme in Deutschland, ebd. 1881; Band 4: Die Statts- und die Korporationslehre der Neuzeit. Durchgeführt bis zur Mitte des siebzehnten, für das Naturrecht bis zum Beginn des neunzehnten Jahrhunderts, ebd. 1913,
(من هنا فصاعداً: Gierke, *Genossenschaftsrecht* I –IV)،
هذا وقد عمل ماكس فيبر في دروسه الأولى بهذه الثنائية وتحدّث عن التنظيم التعاوني والسيادي للعمل. قارن:
Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 26, 29.

التعاون"[76]. فالسيادة والتعاون هما لدى أوتو فون جيركه المبدآن الرئيسيان اللذان هيمنا على التاريخ الألماني منذ القبائل الجرمانية إلى حدّ الدولة المعاصرة لإمبراطورية الرايخ. فهما يحيلان بطريقة جدلية إلى بعضهما البعض: ذلك أنّ في مراحل معينة من التاريخ هيمن مبدأ السيادة وبالآتي طغت فكرة الوحدة، أما في مراحل أخرى، فقد كانت الكفة لصالح التعاون وفكرة الحرية التي ترافقه. وتواصل ذلك إلى حدّ التوازن حسب التفكير الهيغلي الذي حصل بين الاثنين في الوقت الحاضر. وقد رأى جيركه في الدستور الألماني للرايخ الصورة المثلى التي اتحدت فيها المطالب الملكية للسيادة والأفكار الليبرالية الرامية إلى التسيير الذاتي للإدارة.

لم تهدفْ فكرة جيركه إلى عرض التسلسل الزمني والنسقي لتاريخ الدستور الألماني فحسب، وإنما سعت أيضاً إلى توضيح نشأة التمثلات القانونية الألمانية وتطورها، ومن هنا فقد ساهمت أيضاً في تأسيس نظرية الروابط. فجذور السيادة والتعاون توجد حسب جيركه في العائلة باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الروابط، وعنها تتفرّع التوجهات المختلفة. وقد ربط جيركه مبدأ التعاون بحلقات مختلفة من الأفكار من بينها: فكرة الحرية والحق الخاص، وتصوّر السلطة الكلية للرابطة، سياسياً كملوكية واقتصادياً كظاهرة مشتركة لامتلاك الأرض. وفي مقابل هذا المبدأ، ولكن بطريقة منعكسة، نجد مبدأ السيادة: وهذا الأخير يمثل فكرة الوحدة والعمل، وهو مرتبط بتمثل للحق المتعلق بشيء ما وبالسلطة الفردية للرابطة، وكذلك بحيز الملوكية والسيادة الأساسية، من وجهة نظر عملية[77]. استناداً إلى هذه النسقية، لا يبدو صعباً اعتبار العصر البدائي الجرماني وما أنتج من روابط جنسية وقبلية وشعبية كمرحلة مميزة لفاعلية مبدأ التعاون. إلى جانب ذلك، توسّعت رقعة النفوذ بالنسبة لمبدأ السيادة حتى غضون العصر الوسيط، وذلك في شكل سيادة الروابط الأبوية وكـ"مبدأ دستوري للأعيان والإقطاع"[78].

---

(76) هكذا جاء في مقال ريتشارد توما: Richard Thoma, "Art. Staat (Allgemeine Staatslehre)," *HdStW*4, Band 17, 1926, S. 724-756, Zitat: S. 744,

أو لدى أوبنهايمر، علم الاجتماع (*Oppenheimer Soziologie*) ص 367.

(77) قارن في هذا الصدد:
Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, bes. S. 8, 48-51, 126-129.

(78) المصدر نفسه، ص 9.

وقد أدّت الروابط حسب جيركه دوراً مركزياً في جلّ الحياة الدستورية الألمانية. فهي تمثل حلقة الوصل الأساسية في تطوّر الدستور من شكله الوسيط إلى ظاهرته الحديثة، ولو أنّ التمثلات المرتبطة به- كما سنرى لاحقاً - قد تغيّرت هي الأخرى بصفة ملحوظة. لكن لنبق أوّلاً عند "الجمعية التعاونية" و"رابطة السيادة" باعتبارهما "الشكلين الأساسيين لجميع الروابط الجرمانية"[79]. هنا يصف جيركه رابطة السيادة - على عكس الرابطة التعاونية- من خلال أفضلية الفرد فيها: "فالسيد [...] يمثل في ذاته الوحدة القانونية الكاملة للرابطة"[80]. و"عنه يسود السّلم والحقّ والعنف لدى الجماعة"[81]. فبدءاً بشخصه وبإرادته، يتحوّل أعضاء الرابطة إلى وحدة قانونية بحيث يصبح وجود الرابطة متعلقاً بحضور السيّد وليس بأعضائه. وقد كانت جميع حقوق الرابطة في حوزة "السيد وفي ظهوره البشري المحسوس"[82]، وليس هناك فصل بين الحقوق الخاصة والعامّة. فانطلاقاً من السيادة المنزلية الأولى، تكوّنت في سياق التطور "رابطة الأسياد والخدم"[83]، وحازت في إطار العلاقة بالملك عنصراً "مادياً"[84]. ثمّ تحوّل التفاوت القائم بين السلطة والملك إلى تباين في الحقوق والواجبات، ومن هنا اعتبرت السيادة كحقّ لمن له ملك. وقد كان كلّ من العصر القديم والعصر الوسيط كما جاء في الوصف الذي قام به الباحث المتخصّص في العصر الوسيط بول ساندر (Paul Sander)ـ يتّسم بعديد من الروابط المتنوعة والتي كانت تقوم أحيانا بوظائف عامّة وتتنافس من أجلها[85]. غير أنّ التحديد القانوني

---

(79) قارن: Gierke, *Genossenschaftsrecht* II, S. 42.

(80) المصدر نفسه، ص 89.

(81) المصدر نفسه، ص 89.

(82) المصدر نفسه، ص 43.

(83) المصدر نفسه، ص 99-121، الاستشهاد، ص 121.

(84) المصدر نفسه، ص 124-126.

(85) قارن: Paul Sander, *Feudalstaat und Bürgerliche Verfassung: Ein Versuch über das Grundproblem der deutschen Verfassungsgeschichte* (Berlin: A. Bath, 1906), S. 48, 109ff.، قارن أيضاً:
Jellinek, *System*², S. 283, und Rudolph Sohm, *Die Altdeutsche Reichs- und Gerichtsverfassung* (Weimar: Böhlau 1871), Band 1: Die Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung,
(من هنا فصاعداً: Sohm, *Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung*)،
على عكس العرض الذي قدمه جيركه يرى سوم أنّ الروابط كانت منذ عهد الإفرنج روابط

الحديث الذي فصل بين القانون الخاص والعام، وبين الحكومي وغير الحكومي، فَقَدَ حسب رأي جيركه إدراك الأوضاع القانونية التاريخية القريبة من الواقع(86).

ولكن دخل حسب جيركه مع تأسيس المدينة الوسيطة كجمعية ذات حقوق وثروة مالية، بغض النظر عن أفرادها، عنصر جديد جداً في الحياة الدستورية، ألا وهو عنصر الشخص القانوني(87). بمعنى آخر، حصل تحوّل من الروابط المحسوسة الإدراك إلى أشكال قانونية مجرّدة. ففي حين كان مفهوم الجمعية، حسب رأي جيركه، نتيجة التواصل المنطقي لفكرة الجمعية التعاونية الجرمانية، تطوّر التصور القانوني لسيادة الرابطة تحت تأثير الحقّ المقنّن فيما بعد إلى حدّ فكرة دولة السلطة والمؤسسات(88). وقد انصهر رأي الكنيسة الكاثوليكية الرومانية الذي يقول بأنّ الكنيسة تُمثل "السيد" الغائب المتعالي في التمثل الدنيوي لدولة المتسامين. وانصهر كلّ جهاز الدولة حسب هذا التمثل في "السيد" ليكوّن وحدة؛ أما جميع الوظائف التي يقوم بها الخدمة والموظفون والجند فقد نظر إليها وكأنها وظائف "السيد". فالتنظيم السلطوي الذي يطابق "نموذج سيادة الروابط" قد وقِع وصفه عن طريق "مفاهيم الوحدة المنحصرة في الرئيس والنظام العلوي والسفلي وسلطة التنفيذ وواجب الطاعة"(89). ونقيض هذا التنظيم هو التنظيم الجماعي.

لقد برزت حسب جيركه الثنائية القائمة بين السيادة والجمعية التعاونية في العصر الحاضر في شكل مؤسسة الدولة من جهة والإدارة الجماعية للجمعيات من جهة أخرى. واعتبرت المؤسسات المنظمة بصفة أفقية آنذاك مثل جهاز الدولة المركزي بفرنسا وكذلك مؤسسة الكنيسة الكاثوليكية-الرومانية كمنشآت دخيلة، صادرة عن الفكر القانوني الروماني، في حين بدا الحكم المستقلّ (Selfgovern-

---

= عامة وليست فقط جمعيات تعاونية وروابط سيادة قائمة على الحق الخاص. حول السجال بين سوم وجيركه قارن أيضاً:

Sander, *Feudalstaat*, S. 6f.

(86) قارن في هذا الصدد:

Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, S. 126,

انظر أيضاً: المرجع المذكور II، ص 43.

(87) المصدر نفسه، ص 831.

(88) المصدر نفسه، ص 553-558، و959-968.

(89) Gierke, *Laband-Kriti*, S. 1140.

ment) الإنجليزي كتعبير للفكر القانوني الجرماني الأصيل، ووقع تمجيده من قبل جيركه والليبراليين الألمان كمثال للإدارة الجماعية. وقد اعتبرت مدينة العصر الوسيط أكبر مثال تاريخي نموذجي. فهي تمثل بالنسبة لجيركه "الجمعية المثلى" و"أقدم دولة ألمانية حقيقية قائمة بذاتها"(90)، أما بالنسبة لتلميذه الملتزم سياسياً هوغو برويس (Hugo Preuß)، فإنّها تمثل "البذرة الأولى لدستور الدولة الحديثة"(91). ففي محاضرة بمؤسسة جيه (Gehe-Stiftung) بدريسدن في تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 بيّن برويس، مستنداً إلى مصطلحات جيركه، الفارق بين دستور حرّ ودستور مقيّد في الماضي بالقول: "يسود في الجماعة المحلية، باعتبارها رابطة أعضاء أحرار، مبدأ التنظيم الجماعي التعاوني في مقابل مبدأ التنظيم الأفقي لدى الرابطة الفلاحية"(92). فبالنسبة للجماعة الأولى تقوم البنية على تسلسل "من الأسفل إلى الأعلى"، في حين أنّ التسلسل لدى الجماعة الأفقية يبدأ "من الأعلى إلى الأسفل"(93). وقد سبق أن وصفت الليبرالية الألمانية القديمة هذا التناقض بثنائية الإدارة الجماعية والإدارة البيروقراطية(94).

فإذا ألقينا الآن نظرة على المسودّة القديمة من سوسيولوجيا السيادة لماكس فيبر، مهتدين في ذلك بالنسقيّة الجيركية، فإنه يبدو جلياً أنّها تمدّنا بالإطار العام الذي يمكننا من حصر مختلف أشكال السيادة. وهذا ينطبق خصوصاً على أشكال السيادة في الماضي، مثل السيادة الأبوية وسيادة الأعيان وسيادة الإقطاع، في حين أنّ الفصل المتعلق بدولة المؤسسات الأوروبية الحديثة وقع الإعلان عليه فقط ولم يودع للطبع، وقد حذا فيبر بعض الشيء حذو جيركه، بل حتى في التفاصيل بالنسبة

(90) Gierke, *Genossenschaftsrecht* II, S. 831.

(91) Hugo Preuß, "*Staat und Stadt*," in: Vortrag, gehalten in der Gehe-Stiftung zu Dresden am 7. November 1908 (Vorträge der Gehe-Stiftung zu Dresden, Band 1) (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner, 1909).

(92) المصدر نفسه، ص 14.

(93) المصدر نفسه، ص 21.

(94) Carl Welcker, "Art. Collegium, Collegial- und büreaukratisches System der Verwaltung," in: Carl von Rotteck und Carl Welcker, hg., *Das Staats-Lexikon*: *Encyklopädie der sämmtlichen Staatswissenschaften für alle Stände*, 2 Aufl. (Altona: Johann Friedrich Hammerich, 1846), Band 3, S. 264-268, und ders., *Art. Staatsverfassung*, ebd., 1848, S. 363-387, hier: S. 385.

للتنسيق، مثلما هو الحال في تقويم كلّ من الإمبراطورية الميروفنجية والكارولنجية على أنهما على نمط سيادة الأعيان. فخلافاً للرأي العلمي السائد منذ عقود والذي شارك كلّ من أوتو جيركه ورودولف غنيست (Rudolph Gneist) في تكريسه، لم يتعامل ماكس فيبر مع روابط الإدارة المحلية الإنجليزية وكأنها هيئات قانونية عمومية ذات حقّ خاص، بل أدرجها تحت "سيادة الأعيان". وبذلك اتبع رأياً علمياً جديداً تقاسمه كلّ من فريدريك وليام ميتلاند (Frederic William Maitland) من إنجلترا وتلميذ يلينك يوليوس هاتسشك (Julius Hatschek) من الإقليم اللغوي الألماني(95). وهذا الرأي يقول إنّ الروابط الإنجليزية لم تكن جمعيات مستقلة بالمعنى القانوني الأوروبي السائد في القارّة، وإنما كانت روابط مجبرة فرضها الملك للقيام بوظائف عمومية. وقد عبّر فيبر بكلّ وضوح عن هذا السجال في كتاب سوسيولوجيا الحقّ(96). وقد دار الحديث أيضاً حول هذا الإشكال استقلالية الروابط أو تبعيتها في دوائر البحث المهتمة بالعصر الوسيط حيث جرى النقاش حول نشأة الروابط الحرفية وأصولها: هل كانت نتيجة لتكتّل الحرفيين الأحرار (حسب نظرية التوحّد)؟ أم هي مجرّد تجمّع لأصحاب الحرف المجبرين على العمل لحساب الأعيان (حسب نظرية قانون الأعيان)؟ هل تأسّست من طرف حاكم المدينة أم استلمها لحملها على القيام بوظائف عمومية (حسب نظرية الوظائف)(97)؟ فلم يستعمل فيبر مفهوم "سيادة الروابط" في المعنى الذي وظفه جيركه في المسودّة القديمة لـسوسيولوجيا السيادة إلا في بعض الحالات، عندما وضعه في صدارة علم الروابط

---

(95) قارن في هذا الصدد التوضيحات التمهيدية يوليوس لهاتشيك: Julius Hatscheck, *Englisches Staatsrecht mit Berücksichtigung der für Schottland und Irland geltenden Sonderheiten* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1905), Band 1: Die Verfassung, S. 35-94,
(من هنا فصاعداً: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* I)،
وكذلك:
Frederic William Maitland, *Township and Borough*, The Ford Lectures 1897 (Cambridge: University Press 1898),
وقد ناقش ميتلاند نظريات غنيست وجيركه العلمية (المرجع المذكور، ص 11 وما تبع وص 195). ومن هذا الكتاب أودعت نسخة شخصية لماكس فيبر في معهد ألفريد فيبر بهيدلبرغ، غير أنها لا تحمل أي أثر للمراجعة.

(96) قارن: Weber: *Recht* § 2, S. 61-63 (WuG1, S. 447f.), und *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 76 mit anm. 40.

(97) قارن في هذا الصدد بالنص حول سيادة الأعيان، وكذلك مقدمة ويلفريد نيبّل لنصّ فيبر حول المدينة (*Die Stadt*)، MWG I/ 22 -5، ص 28–30.

وحينما بدأ يعيد كتابة نظرية المقولات السوسيولوجية. هناك يقول فيبر: "لا يمكن أن تسمّى الرابطة رابطة سيادة إلا إذا كان أعضاؤها بحكم النظام السائد يخضعون لعلاقات سلطة ما"(98). ومن بين علامات التمييز، يتعين عليه أن يكون سيّداً ناجحاً في إعطاء الأوامر، أو أن يوجد طاقم إداري فعّال. فإذا قارنّا هذا التحديد بالوصف الذي جاء سابقاً لدى جيركه، فإنه يتجلى من خلاله إشكال أساسي: إنّ النظرية الشاملة لجيركه تقوم على افتراضه أنّ الروابط "هي بمنزلة وحدة جسمية وروحيّة حيّة تماثل حياة الفرد"(99)، كما كانت كلّ من "السيادة والجمعية التعاونية" مبادئ حيّة وفعّالة في التاريخ وليست مجرّد افتراضات استكشافية يسقطها الباحث على التاريخ. **ولذلك استوجب على فيبر أن يحرّر نظرية الروابط لدى جيركه من مقدّماتها العضوية** والفلسفية حتى تصبح ذات أهمية بالنسبة لمنظور السيادة السوسيولوجي(100).

نودّ طرح سؤال أخير على ماكس فيبر ونظريته في **سوسيولوجيا السيادة** من خلال ثنائية جيركه الفاصلة بين "السيادة والجمعيات التعاونية": أين هو الموقع النسقي للبحث في أشكال الروابط التي يمكن وصفها بـ"التعاونية"، أي الروابط التي كانت الرئاسة فيها تدار جماعياً ودستورها غير مفروض، وإنما متفق عليه من طرف أعضاء الرابطة؟ هذه الأشكال في حدّ ذاتها هي في الواقع نادرة جداً(101)، لأنها تفترض التجانس بين الحكام والمحكومين، وهذا لا يمكن وجوده إلا في جمعيات وروابط يكون فيها عدد الأشخاص المتعاضدة مع بعضها البعض واضحاً. ويذكر فيبر في مستهلّ المسودّة القديمة لـسوسيولوجيا السيادة المدينة اليونانية القديمة والدوائر السويسرية والمدن في إنجلترا الجديدة وكذلك الجامعات الألمانية ذات

---

(98) قارن:

Weber, *Soziologische Grundbegriffe*, WuG1, S. 29 (MWG I/ 23),

قارن أيضاً التطبيق في:

Weber, *Die drei reinen Typen*, unten, S. 726f., 729, 734 und 739.

(99) Otto Gierke, *Das Wesen der menschlichen Verbände*, Rede bei Antritt des Rektorats am 15. Oktober 1902 gehalten (Leipzig: Dunker & Humblot, 1902), S. 12,

كما ذكرت أيضاً من قبل كلّ من فيبر، روشر وكنيس I، ص 35 (= س.1215).

(100) يذكر لأول مرّة بصفة نسقيه في فيبر، **مقولات** (*Kategorien*) ، وهناك في علاقة بنظرية الفعل الجماعياتي والاجتماعي.

(101) قارن:

Weber, *Kategorien*, S.290 ,

(فيما يخصّ الدساتير المتفق عليها).

الإدارة المستقلة كأمثلة للإدارة الديمقراطية المباشرة. ثم يحيل فيها بعد إلى الجمعيات التعاونية القانونية التي تمثل اتحاد مصالح لأشخاص متساوية اجتماعياً ومعارضة للسلطة/ للحاكم[102]. لكنّ التعرّض للإدارة الجماعية لا يجري إلا كمرحلة تمهيدية للبحث في الإدارة البيروقراطية[103]. أما فيما يخصّ المجال العسكري، فإنّ فيبر يذكر في تقسيم أولي ما يسمى بـ"مقرّ الرّجال" والجرمانيين كجمعيات تعاونية للمحاربين[104] (Gemeinfreien). ولكن المدينة الغربية في العصر الوسيط تبقى أكبر مثال للرابطة السياسية القائمة على اتفاق اختياري. ففي بداية نشأتها تمثل المدينة من خلال توحّدها شكل الرابطة التي يمكن وصفها بالمستقلة، أو كما يقول جيركه، بـ"الجماعية المتعاضدة". وقد أوردها ماكس فيبر في سلّم سوسيولوجيا السيادة كنمط "للسيادة اللاشرعية"[105]. إنّ المدينة بالنسبة له - كما يتجلّى من خلال التقرير حول محاضرة 1917[106] - هي إحدى مميزات تاريخ الدستور الغربي. فهي تورد عنصراً جديداً من عناصر السيادة، وهو ما يسمى بالنموذج الرابع من شرعية السيادة، والذي يقوم على إرادة المحكومين. وبذلك فإن المدينة تسجل في نفس الوقت ميلاد الدولة القانونية والديمقراطية الحديثة، وإن بقيت من حيث التحقق بعيدة جداً. وفي هذه النقطة بالذات تلتقي نظرية ماكس فيبر بالتقويم الدقيق الذي قدّمه كلّ من جيركه وبرويس والذي يعتبر أنّ المدينة الوسيطة تعلن قيام الدستور الحديث وبداية تطوّره. وخلافاً لهما، يرى فيبر أنّ هناك تحول بنيوي يخضع له أيضاً دستور المدينة "الجماعي التعاوني" الأصلي كلما ضمّت هذه عدداً أكبر من المواطنين واتسعت رقعة مساحتها. وهكذا تحوّلت المدينة من رابطة "جماعية تعاونية" إلى "رابطة سيادة" بالمعنى الفيبري للكلمة.

3. أشكـال السيادة

لقد تعرّض "مرجع السياسة" (Handbuch der Politik) الذي صدر جزؤه

(102) قارن بنص **سيادة الأعيان** لاحقاً، ص 258، 290-288 و314؛ وهذه النصوص هي شذرات مثيرة جداً للاهتمام.

(103) قارن بنص **البيروقراطية** لاحقاً، ص 221–228، وبنص **الإقطاع** (*Patrimonialismus*) لاحقاً، ص 416–418.

(104) قارن فيبر، طبقات العساكر، MWG I/ 22 -1، ص 280؛
Weber, *Kriegerstände*, MWG I/ 22-1, S. 280f.,

(105) قارن مقدمة الأعمال الكاملة، في: GdS¹، القسم الأول، 1914، ص X (MWG I/ 22 -6).

(106) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 755f.

الأول سنة 1912 وضمّ عدداً هاماً من علماء الرايخ الفطاحل كمشرفين على الإصدار، ومن بينهم المؤرخ كارل لامبريخت (Karl Lamprecht) وعالمي الاقتصاد أدولف فاخ (Adolf Wach) وأدولف فاغنر (Adolf Wagner) وكذلك رَجُلا القانون جورج يلينك وبول لابان اللذان وافاهما الأجل حينما نشر الكتاب، في فصله الثالث إلى "أشكال السيادة" وما رافقها من تنويه[107]. وقدّم فيه المؤلّف فيلهلم فان كالكر (Wilhelm van Calker) الذي كان أستاذ الحقوق في غيسن لمحة شاملة حول "أشكال السيادة الدولية" فقسّمها حسب السلطة الواحدة والسلطة المتعدّدة ولكنه لم يتجاوز رغم العنوان الجذاب ما جاء في الفصل الثاني من الكتاب من عرض لأشكال السيادة. ولذا يمكن حصر العرضين تحت عنوان واحد، ألا وهو : "مقارنة لعلمي الدستور والحكم". وكنقطة تذكير لتقسيم أشكال الدستور المختلفة تَعَيّن على فان كالكر- كما هو الحال لمعظم رفاقه - أن يتبع التقسيم السائد في الفلسفة القديمة والقائم على عدد الذين يتصدرون السلطة في الحكم بالنسبة لكل جماعة من الناس: إما حسب النمط الأرسطي - الكلاسيكي كملوكية أو أرستقراطية أو ديمقراطية (وعلى الأصح كسياسة المدينة) أو حسب الشكل المبسّط لمكيافيلي مثل سيادة الأمير أو الجمهورية[108]. وحتى فيلهلم روشر (Wilhelm Roscher) اتبع في مرجعه القيّم "السياسة وعلم تاريخ طبيعة الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية"[109] النمط الأرسطي ووصف تاريخ الدول الغربية كتطور دائري لستّة أشكال للحكم[110]. لكن لفهم التطور الحديث العهد، أضاف إلى التقسيم الكلاسيكي أشكال جديدة تضمّنت

---

(107) *Handbuch der Politik*, hg. von Paul Laband [et al.], 1 Aufl (Berlin, Leipzig: Walther rotschild, 1912), Band 1: Die Grundlagen der Politik,

(من هنا فصاعداً: *Handbuch der Politik* I)،

وقد تضمن مقالاً لفيلهلم فان كالكر، أشكال السياسة الدولية (Die staatlichen Herrschaftsformen)، ص 129-149، ومقالاً لأدولف تكلمبورغ، التنويه العام بأشكال السياسة (Allgemeine Würdigung der Herrschaftsformen)، ص 150-168.

(108) قارن:

Wilhelm van Calker, *Die staatlichen Herrschaftsformen*, S. 133.

(109) Wilhelm Roscher, *Politik: Geschichtliche Naturlehre der Monarchie, Aristokratie und Demokratie*, 3 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1908),

(من هنا فصاعداً: Roscher, *Politik* 3)،

قارن أيضاً تعليق ماكس فيبر في:

Weber, *Roscher und Knies* I, S. 28f. (=S. 1208F.).

(110) قارن في هذا الصدد اللمحة النسقية لدى روشر في: *Politik* 3، ص 12.

مبادئ دساتير متطرّفة و"منحطة"، مثل "حكم الأغنياء (Plutokratie) وطبقة العمّال" (البروليتاريا) وكذلك "الطغيان العسكري" و"القيصرية" باعتبار أنّ كلّ واحدة منها تبدو كتجاوز للسيادة الأرستقراطية والملوكية والديمقراطية، ولكن، إذا شاركنا روبرت بيلوتي في طرح السؤال ماذا يمكن أن يقول هذا الترتيب بها في ذلك "الملوكية" عن الواقع الحقيقي لدستور عهد الميروفنجر أو الخلافة أو عن اليابان تحت سلطة الشوغون(111)؟ ففي هذه الحالات الثلاث كان الحكام الحقيقيون قد فقدوا سلطتهم الفعلية وعُزلوا من مناصبهم من قبل الخدم والحرّاس والأمراء أو الشوغون التابعين لهم. والأحداث التاريخية التي جرت قبل الحرب العالمية الأولى أدّت حقاً إلى التساؤل عن التحولات التي وقعت داخل أنظمة السيادة القائمة: ففي اليابان وروسيا والصّين سقطت في غضون 1868 و1905 و1911 أنظمة حكم عريقة سادت لعدة قرون، وبدأ نفس المسار يتجلى أيضاً منذ 1908 حتى بالنسبة للإمبراطورية العثمانية القائمة منذ قرون(112). فكيف يمكن إذن تحليل علاقات السيادة الفعلية في بلد ما أو لدى ثقافات أجنبية خارج التصوّر الأرسطي الكلاسيكي للقانون الدستوري؟ نجد المبادرات الأولى لوضع اختصاص جديد في مجال "السياسة المقارنة" أو "السوسيولوجيا" في مراسلة فيبر مع جورج يلينك(113)، وطبعاً أيضاً في الدراسات السوسيولوجية والسياسية المعاصرة.

ولنعد من جديد إلى "مرجع السياسة" ونلقي نظرة قصيرة عليه، إذ يفتح من خلال بنيته أفقاً هاماً: إذ يتم بحث "السيادة والإدارة" كوحدة وكنقيض للفوضويّة في إطار النسقية. فتحديد "أشكال السيادة السياسية" حسب فان كالكر يتمثل في "أشكال تنظيم الحكم"(114)، أي أنّ "السيادة" هي مرادفة للتنظيم والنظام والعلاقات المقننة على عكس الفوضوية التي تقول باللاسيادة واللانظام واللادين. وهذا التأكيد على مفهوم السيادة نجده أيضاً في الطبعة الألمانية الأخيرة لكتاب غايتانو موسكا (Gaetano Mosca) عناصر علم السياسة. فهناك ترجمت -Tipi di organizzazi)

(111) قارن: .Piloty, *Autorität und Staatsgewalt*, S. 559-564

(112) قارن النصوص المطابقة لدى فيبر، النماذج الثلاثة الخالصة (*Die drei reinen Typen*).

(113) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك قبل 12 من أيلول/ سبتمبر 1909، MWG II/ 6، ص 258.

(114) Wilhelm van Calker, " Die staatlichen Herrschaftsformen," in: *Handbuch der Politik I*, S. 130.

one politica) بـ "نماذج السيادة"(115). وقد لقي موسكا شهرة كبيرة من خلال نظريته القائلة بأنّ تاريخ كلّ المجتمعات يحمل أثر مواجهة أقلية منظمة وسائدة لأغلبية غير منظمة وخاضعة للسلطة(116). وبهذه النظرية لم يقف موسكا ضدّ المدافعين على فكرة التمثيل الديمقراطي فحسب، وإنما أيضاً ضدّ آمال الاشتراكيين المستقبلية القائلة بأنه يمكن إيجاد حكم أو وضع تسيطر فيه الأغلبية (البروليتاريا) على الأقلية (الأعيان والبورجوازية)(117). فغالباً ما تدير أقلية زمام الحكم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ورأى موسكا أنّ القانون الأساسي الذي وضعه قد أثبته كلّ من التجربة والأحداث التاريخية. كما اعتبر في نفس الوقت أنّ الحاكم الواحد غالباً ما هو في حاجة إلى حلقة من المستشارين والمعينين تجعل في حقيقة الأمر من الملوكية سيادة جمع من الناس وليست سيادة فرد واحد. إنّ الأمر يتعلق إذن بموازين القوى داخل المجموعة التي تحيط بالحاكم وبالمؤهلات الأخلاقية التي يتحلى بها أفرادها؛ فإذا ما ساد الفساد وعدمت المسؤولية لدى القادة، تحوّل ذلك إلى الطبقات السفلى. هذه النظرية النخبوية التي وضعها كلّ من غايتانو موسكا وفلفريدو باريتو (Vilfredo Pareto) وجدت تطبيقاً خاصاً لها في إطار تنظيم الأحزاب العمالية الحديثة وتأكيداً على صحّتها من طرف روبرت متشلز. فهو قد أشار العديد من المرّات إلى التوتّر القائم بين التطلع النظري والضغوطات التنظيمية لدى الأحزاب العمالية(118). أما عالم الاقتصاد النمساوي فريدريتش فون فايزر (Friedrich von Wieser) فقد عاد أيضاً إلى الموضوع في سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في صيف 1909 بسلسبورغ. وهناك نصح الحركات الجماهيرية الحديثة اغتنام "فائدة العدد القليل" لصالح التأثير السياسي(119). وبلغة أخرى، فإنّ جميع المؤلّفين الذين جاء ذكرهم قد انطلقوا من الرأي أنّ تطبيق

---

(115) قارن: Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 941,
لم ينشر الجزء الثاني من كتاب العناصر إلا سنة 1923، أي بعد وفاة فيبر.

(116) Mosca, *Herrschende*, S. 53.

(117) قارن المصدر نفسه، ص 134، 247.

(118) Michels, *Parteiensoziologie*, S. 343, 347, 352, 389.

(119) Friedrich von Wieser, *Recht und Macht*, 6 Vorträge (Leipzig: Dunker & Humblot, 1910), bes. S. 31,
(من هنا فصاعداً: v. Wieser, *Recht und Macht*).

السيادة في مختلف المجتمعات هو مرتبط بدرجة "التنظيم"(120). وقد استند ماكس فيبر إلى هذه الحلقة من الإشكاليات في عروضه الافتتاحية لـسوسيولوجيا السيادة.

لم تكن الدولة بالنسبة لغايتانو موسكا فعلاً شيئاً آخر سوى"التنظيم لجميع القوى الاجتماعية ذات النفوذ السياسي" أو بلغة أخرى، "جملة العناصر الصالحة والجاهزة لإدارة الوظائف السياسية"(121). ولاحظ ماكس فيبر الذي اطلع على الجزء الأول من كتاب **عناصر العلوم السياسية** (*Elementi di scienza politica*) أنّ موسكا قد فهم حقاً جوهر الدولة وجهازها الداخلي(122). إذ وضع موسكا ترابطاً داخلياً بين الدولة والمجتمع، وهو ما سينعكس فيما بعد في تقسيمه للأشكال السياسية من "مرحلة الإقطاع" (Stato feodale) حتى "المرحلة البيروقراطية"(123) (Stato burocratico). وجاء في الترجمة الألمانية ما يلي: "نفهم وراء "دولة الإقطاع" ذلك النموذج من التنظيم السياسي الذي يدير فيه نفس الأشخاص جميع الوظائف القيادية للمجتمع معاً، سواء الاقتصادية منها أم القضائية، الإدارية أم الحربية، في حين تتكون الدولة من عدة جماعات صغيرة تملك كلّ واحدة منها السلط التي هي في حاجة إليها للحفاظ على استقلاليتها"(124). ثمّ تلتها أمثلة من كامل تاريخ العالم كدليل على أنّ بلداناً أخرى مثل مصر والصين قد مرّت بمرحلة إقطاعية وأنّ هناك أيضاً أشكالاً سياسية صغيرة الحجم تعاطت هي الأخرى التجارة والصناعة ولا يمكن وصفها إلا بـ"الإقطاعية"(125). أما النظام البيروقراطي فيتسم على عكس ذلك بخصوصية وهي "أنّ السلطة المركزية تحتفظ بقسم هائل من الدخل القومي كضرائب لتنفقه على الجيش وجهاز الإدارة"(126). ويعيد موسكا ذكر

(120) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 55.

(121) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 138.

(122) قارن رسالة ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 9 من شباط/ فبراير 1909، MWG II/ 6، ص 51، حيث يذكر هذه الجملة بالإيطالية: "Il Mosca ha capito dello Stato [...] l'anima e l'ingranaggio".

(123) موسكا Mosca، (Elememti) ، ص 97–100.

(124) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 76.

(125) المصدر نفسه، ص 76.

(126) المصدر نفسه، ص 78.

بعض التطورات ثمّ يخفف من وطأتها من خلال أمثلة تاريخية. فمن حيث المعرفة والاطلاع على التاريخ الكوني وربط العلاقات الاقتصادية والعسكرية والدينية يمكن اعتبار موسكا في مقابل فيبر كباحث عبقري، ولكنه يبدو من حيث العرض أكثر تلفيقاً وتقييماً. وفي الجزء الثاني من كتاب **العناصر** (*Elementi*) الذي لم ينشر إلا بعد وفاة فيبر، قدّم موسكا الإمبراطوريات الشرقية والمدينة اليونانية القديمة كنموذجين أساسيين للتنظيم السياسي، حيث يسود في النموذج الأول مبدأ الحكم المطلق (الاستبدادي)، أما في الثاني فيسود المبدأ الليبرالي[127]. كما أشار موسكا أيضاً إلى معايير تقسيم أخرى في البحث السوسيولوجي الذي يطمح إلى وضع العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعنوية في ترابط نسقي: وهذه تخصّ الفصل بين دول عسكرية وأخرى صناعية تخضع إلى القهر أو إلى عقد (أي اتفاقية هربرت سبنسر (Herbert Spencer))، ونظرية المراحل الثلاثة (أوغست كومت (Au- guste Comte) التي تظهر فيها توازياً مع تطورها الروحي من حالة دينية إلى حالة ميتافيزيقية فعلمية/ وضعية – للدول العسكرية ثمّ الإقطاعية فالصناعية. لقد رفض موسكا هذا الترتيب الأحادي وتسلسله الحتمي[128]. ولكنّ هذه النماذج تطابقت بعض الشيء مع الطموح العام السائد في أوساط الاقتصاد القومي الألماني والرامي إلى تنسيق الأنظمة السياسية والاقتصادية حسب نماذج تراتبية وجعلها تخضع إلى تسلسل منطقي.

إنّ ما يصفه موسكا في الجزء الثاني من كتاب **العناصر** بمنزلة "نماذج التنظيم السياسي" (Tipi di organizzazione politica)، يطابق "أشكال السيادة" أو "أشكال بنية السيادة" في **سوسيولوجيا السيادة** لدى ماكس فيبر، وذلك من حيث المنهج وليس طبقاً للنماذج المثالية أو نماذج السيادة الشرعية. فالمسودّة القديمة من **سوسيولوجيا السيادة** تحذو حذو أشكال السيادة وبالآتي فهي تحيل إلى خطاب جرى في مستهلّ 1900 وتأثر بـ"أشكال" الخطاب الكَنْتي. لقد اهتمّ ماكس فيبر بمسألة "الشكل" و"المضمون"، خاصة في إطار دراسة أعمال رودولف شتاملر (Rudolf Stammler) وجورج زيمل. انطلق شتاملر في نقده لنظرية التاريخ المادية من القول أنّ القواعد الخارجية (العادات والقوانين) تمثل لوحدها الخصوصية المكوّنة

(127) المصدر نفسه، ص 278–294، 321–336.

(128) المصدر نفسه، ص 81–89.

للحياة الاجتماعية[129]، ووضع الفرضية أنّ شكل المجتمع مطابق لفكرة القاعدة الخارجية[130]. وهكذا فإنّ مفهوم الشكل، كما لاحظ فيبر في نقده لشتاملر، قد اختلّ باحتمالات ترنسندنتالية وأفكار مسبّقة، وبالآتي أصبح غير صالح كأداة معرفية نقدية[131]. أما جورج زيمل فقد تخطّى طريقاً آخر في مناقضته للمادية التاريخية، حيث نظر إلى علم الاجتماع وكأنّه "منهج معرفي"[132]. فهذا العلم يختصّ بـ "أشكال الشراكة" أو بالأحرى بمعرفة التفاعل بين الناس، وهذا يعني في نفس الوقت أنه تَوَخّى التجريد لما هو عيني ومادي[133]. أما بالنسبة للبحث فيهما فقد أحال زيمل في مقال سابق بعنوان "مسائل علم الاجتماع" إلى فروع الاختصاص[134] وهذه النقطة بالذات هي التي نقدها ماكس فيبر في مذكراته المتعلقة بكتاب **علم الاجتماع** لزيمل

---

(129) Rudolf Stammler, *Wirtschaft und Recht nach der materialistischen Geschichtsauffassung: Eine sozialphilosophische Untersuchung*, 2 Aufl. (Leipzig: Veit & Comp, 1906), S. 100,

(من هنا فصاعداً: Stammler, *Wirtschaft und Recht*²)،

في النسخة الشخصية لماكس فيبر (مركز البحث في الأعمال الكاملة لماكس فيبر، BAdW بميونيخ) توجد -بصفة استثنائية- تعليمات وجرّ وملاحظات هامشية بصفة متواصلة، مما يدلّ على أنّ عمل شتاملر مسّ أهداف فيبر المعرفية وحرّضه على النقد اللاذع.

(130) المصدر نفسه، ص 112-115، وكذلك ص 477.

(131) Max Weber und R. Stammlers ""Überwindung" der materialistischen Geschichtsauffassung," *AfSSp*, Band 24, Heft 1 (1907), S. 94-151, Zitat: S. 116 (MWG I-7).

(132) Georg Simmel, "Das Problem der Soziologie," *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, 18 Jg., Heft 4 (1894), S. 271-277, Zitat: S. 272,

(من هنا فصاعداً: Simmel, *Problem*)،

ذكر في: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 7,

(هناك تحت العنوان الخاطئ مهامّ علم الاجتماع/ السوسيولوجيا *Die Aufgaben der Soziologie*) وبطريقة غير مباشرة في: Weber, *Kategorien*, S. 253, Fn. 1,

(بالنسبة للأعمال القديمة انظر ("Schmollers "Jahrbuch و"Jaffés "Archiv) مع العلم أنّه يقصد من الإحالة الأخيرة المقال حول "سوسيولوجيا النظام الفوقي والنظام التحتي"، انظر لاحقاً الهامش القادم).

(133) Georg Simmel, " Soziologie der Über- und Unterordnung," *AfSSp*, Band 24, Heft 3 (1907), S. 477-546,

(من هنا فصاعداً: Simmel, Über- und Unterordnung).

(134) Simmel, *Problem*, S. 272.

الذي نشر سنة 1908 والذي أعاد في جزء كبير منه نشر مقالاته السابقة[135]. فمنذ بداية الحديث عن المنهج لاحظ فيبر أنّه لا يمكن "فصل الشكل عن المضمون، لأنهما (مرتبطان) تاريخياً"[136]. وقد أعاد هذه الملاحظة النقدية عدّة مرّات كتعقيب على الفصل المتعلق بسوسيولوجيا السيادة لدى زيمل والذي يحمل عنوان "النظام الفوقي والنظام التحتي"[137]، "الشكل والشكل" فقد استخدم فيبر "الشّكل" و"شكل البنية" كأدوات معرفية لفهم التعدد العيني والتاريخي المرتبط بالنموذج الأصلي لشكل ما وإمكانية المقارنة بين أشكال مختلفة. هذا وقد تطرّق الباحث فريدريتش غوتل (Friedrich Gottl) الذي عاصر فيبر ووجد تقديراً كبيراً من قبله في مقال حولـ "تكوين المفهوم العلمي السوسيولوجي" إلى المنهج العلمي الصحيح في تحديد البنية وقدّم اقتراحات أولى لكيفية ضبط هذه البنى في علم وصفي واحد للمفاهيم والمقولات[138]. وأضاف فيبر أنّه، حتى إن كانت التركيبة الخاصة في الواقع قد "حصل التغلب عليها من طرف مبادئ بنيوية أخرى مختلفة عنها تماماً أو ضمّها إليها في شتى الأشكال وألغامها"، فإنه من الممكن تهيئتها "للبحث النظري" بصفة

---

(135) Georg Simmel, *Soziologie: Untersuchungen über die Formen der Vergesellschaftung* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1908),

(من هنا فصاعداً: Simmel, *Soziologie*)،

توجد النسخة الشخصية لفيبر في مكتبة الأسقفية بمدينة آخن، وهناك جزء من النسخة في مركز البحث حول ألأعمال الكاملة لماكس فيبر BAdW بميونيخ. وقد تضمن كتاب **علم الاجتماع** (*Soziologie*) المقالات السابقة للذكر. قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار في:

Georg Simmel-Gesamtausgabe, Band 11, hg. von Otthein Rammstedt (Frankfurt a. M.: Suhrkamp, 1992), S. 877-905,

فكلتا المقالين المتعلّقين بسوسيولوجيا السيادة لدى زيمل، أي النظام الفوقي والنظام التحتي وفلسفة السيادة أعيد نشرهما بدون أي تغيير في كتاب زيمل *Soziologie* المقال الأول في المرجع المذكور، ص 134-186، 197-212، والمقال الثاني في المرجع المذكور، ص 213-246. وكلاهما يكوّنان جوهر الفصل الثالث بعنوان "النظام الفوقي والنظام التحتي" من كتاب *Soziologie* لزيمل، ص 134-246.

(136) Max Weber [Exzerpt zu:] Simmel, *Soziologie*, Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 5,

ص 1 (الواجهة) لصفحة 15 من *Soziologie* (من هنا فصاعداً: Weber, *Simmel-Exzerpt*).

(137) المصدر نفسه، ص 2 (الخلف) من ص 153 لكتاب **علم الاجتماع**: "المضامين هي التي تقرّر"؛ ص 3 (الواجهة) لصفحة172 : "إلى جانب ذلك: فإنّ المضامين هي التي يقرّر، وليس الشكل"؛ ص 3 (الخلف) لصفحة 219: والسّبب دائماً: **1**) إلغاء المضامين **2**) إلغاء المعقول".

(138) Friedrich Gottl, "Zur sozialwissenschaftlichen Begriffsbildung. I. Umrisse einer Theorie des individuellen,' AfSSp, Band 23 (1906), S. 403-470, bes. S. 403-406 und 426-432.

خالصة. فالعمل مع "أشكال بنية السيادة" مكّن من جهة، إدماج أشكال مشابهة وتابعة لثقافات أخرى في التحليل، وهو ما هيّأ الفرضية المنهجية للمنظور التاريخي الشامل لدى فيبر، ومكّن من جهة أخرى، من خلال وضع ملامح تمييز للبنية، خلق جسر نسقيّ يربط بين البحث في الأشكال السياسية والاجتماعية للسيادة ومجالات الاقتصاد والقانون والثقافة[139]. وبهذه المنهجية حاول كارل ماركس من قبل تحديد "البنى الاقتصادية للمجتمع"، ولكن بصفة أحادية إذ قام باستنتاجها من علاقات الإنتاج فحسب[140].

في مستهلّ المسودّة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** رسم ماكس فيبر موضوعه - كما فعل غايتانو موسكا تماماً - وذلك بضبط بنية السيادة من خلال "العلاقة القائمة بين السيد أو الأسياد والجهاز ثم بينهما وبين المحكومين وهكذا إلى حدّ المبادئ الخاصة بها في "التنظيم"". وقد وصف الشكل البيروقراطي للسيادة كأعقل نموذج للتنظيم وتوصّل بذلك إلى وضع مقياس للبحث في كيفية تمييز بقية الأشكال البنيوية للسيادة، بحيث تحصلت هذه الأخيرة بدورها على تصنيف نموذجي مثل "السيادة الأبوية" و"الإقطاع" و"السيادة الكاريزماتية". فلنلقِ إذن نظرة قصيرة على ما توصل إليه البحث المعاصر وخصوصاً على "أشكال السيادة" هذه.

فبالنسبة للبيروقراطية تواجدت جملة وافية من المؤلّفات، أغلبها ذات طابع مطعن، تشكو من عدم فاعليّة الموظفين وعبثيات الإجراءات البيروقراطية ومن التضخم المتزايد للجهاز الإداري[141]. وقد كانت كلمة "بيروقراطية" في اللغة

---

(139) يصف فيبر كل من السيادة الأبوية والسيادة الكاريزماتية بصريح العبارة " أشكال البنية الاجتماعية للسيادة؛ فيما يخصّ العلاقة بين أشكال السيادة وأشكال الاقتصاد قارن خصوصاً الفقرات في النص الافتتاحي لـ السيادة، لاحقاً، والدراسة النسقية حسب مثال أشكال السيادة التقليدية، لاحقاً، ص 418-453.

(140) Karl Marx, *Zur Kritik der Politischen Ökonomie* (Berlin: Franz Dunker, 1859), S. V:

"إنّ مجموع علاقات الإنتاج هذه هي التي تكون البنية الاقتصادية للمجتمع، أي الأرضية الفعلية التي تقوم عليها بنية فوقية قانونية وسياسية والتي تطابقها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي".

(141) Josef Olszewski, *Bureaukratie* (Würzburg: A. Stubers (C. Kabitzsch), 1904); Hans Geiger, " Der Beamte als Mensch und Staatsbürger," *Das Freie Wort*, 12. Jg., Nr. 11, Sept. 1919, S. 420-425, und Hermann Hasse, *Die Bürokratie: was sie uns hilft und wie ihr geholfen werden kann* (Kultur und Fortschritt, Nr. 400) (Gautzsch bei Leipzig: Felix Dietrich, 1911).

العامية بمنزلة لعنة(142)، وُصفَت بها تجاوزات النظام، في حين كان استعمالها كمفهوم علمي نادراً جداً. وقد جاء ردّ الفعل على مثل هذه الشكاوي في بروسيا بتشكيل لجنة حكومية اجتمعت لأول مرّة في صيف 1909 وتعهدت بتقديم اقتراحات لإصلاح الإدارة وقانون الموظفين. أمّا فيما يتعلّق بالأبحاث العلمية، فقد اهتمّ فرع من علوم الحقوق بقانون الموظفين باعتباره جزءاً من مجال قانون الإدارة(143). وأعطى المتخصص في الاقتصاد غوستاف شمولر (Gustav Schmoller) الذي اشتهر خاصة بأبحاثه التاريخية في البيروقراطية البروسية بإصداره لأوّل مرة "ملفات بروسيا"(144) (Acta Borussica) أيضاً دفعاً للبحث في البيروقراطية ضمن جمعية السياسة الاجتماعية وشدّد على العاملين السّياسي والاجتماعي. كما اشتهر تلميذه أوتو هينتسه (Otto Hintze) بدراسة حول "وضع الموظفين" قام فيها بتحليل أشكال الإدارة البيروقراطية الأولى وقارنها بأمثالها في دول أوروبية أخرى(145). وكان البحث في البيروقراطية حتى في التاريخ القديم يمثل جزءاً صغيراً من تاريخ الإدارة وبالآتي فهو "نتاج ثانوي" كما هو الحال أيضاً في الفروع العلمية الأخرى وليس فرعاً مستقلاً في البحث. وهذا ينطبق أيضاً على الاختصاصات حديثة العهد مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية، رغم أنّه قد تواجد لدى غايتانو موسكا كما ذكر سابقاً توجّه سوسيولوجي وتاريخي شامل مشابه لها. فقد اهتمّ ألفريد فيبر في مقال نشر سنة 1910 في مجلة **النظرة العامة الجديدة** (*Neue Rundschau*) بموضوع البيروقراطية

---

(142) قارن في هذا الصدد: Franz Kobler, "Bürokratismus," in: *Der Eintritt der Erfahrungswissenschaftlichen Intelligenz in die Verwaltung* (Schriften der Deutschen Gesellschaft für soziales Recht, Heft 5) (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1919), S. 34-47.

(143) قارن خصوصاً دراسة: Arthur Brandt, *Das Beamtenrecht: Die Rechtsverhältnisse der preußischen unmittelbaren und mittelbaren Staatsbeamten* (Handbücher des preußischen Verwaltungsrechts, Band 5) (Berlin: Carl Heymanns, 1914),

(من هنا فصاعداً *Brand, Beamtenrecht*).

(144) كان غوستاف شمولر المؤسس والمُصدر للملفات بروسيا (Acta Borussica)، وهي النشرة الأولى بحجم كبير لتاريخ الإدارة في ألمانيا. قارن:

Acta Borussica, *Denkmäler der Preußischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert*, hg. von der königlichen Akademie der Wissenschaften, Reihe A: Die Behördenorganisation und die allgemeine Staatsverwaltung Preußens im 18 Jahrhundert, Band 1ff (Berlin: Paul Parey, 1894ff.)

(145) Otto Hintze, *Der Beamtenstand* (Vorträge der Gehe-Stiftung zu Dresden, Band 3) (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner, 1911), S. 1-78 (=S. 95-170),

(من هنا فصاعداً: *Hintze, Beamtenstand*).

الحديثة ولم يركز مثل أخيه ماكس على تحليل "البنية" و"الشكل الداخلي"، وإنما على دور الثقافة في مجال البيروقراطية[146]. فهي تعتبر إحدى وجوه المسار العام للتنظيم العقلاني في عصر الحداثة، وهو الوجه الذي يتجسّم في مجال الاقتصاد كرأسمالية وفي الحقل الثقافي كعامل تثقيف[147]. كما وضع المفكّر الاشتراكي كارل كاوتسكي (Karl Kautsky)، انطلاقاً من معطيات أخرى، بيروقراطية الدولة في إطار تاريخي واجتماعي/ سياسي أشمل، إذ كان ظهور الدولة الحديثة بالنسبة له حَسَبَ التفكير الماركسي البحت نتيجة "لطريقة الإنتاج الرأسمالي"[148]. فبيروقراطية الدولة الحديثة، مثلها مثل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تتميّز بتمركز القوى الاقتصادية والعسكرية، وكذلك بتقسيم العمل واختصاص في التكوين. فمركزية الإدارة والقضاء وجمع الضرائب تعني أيضاً إقصاء السلط الوسيطة، مثل الدوائر المستقلة والمحافظات؛ وهذه في معظمها مهدّدة بـ"التقزيم" كما يقول كاوتسكي[149]. فوجود الطبقة الحاكمة يصبح من وجهة نظر اقتصادية ضرورياً بصفة متزايدة، بحيث يتعين عليها توكيل الإدارة إلى الموظفين والعملة (أما إنجلترا فتقدم المثال المعاكس لما قيل، باعتبارها دولة رأسمالية ولكنها لا تسيّر بصفة بيروقراطية). ونجد لدى ماكس فيبر تقويماً مشابهاً لهذا التطور وكذلك نفس الربط المبدئي بين نمط الاقتصاد الرأسمالي والإدارة البيروقراطية. فهو قد وصف هذه الأخيرة بنفس السّمات التي ذكرت سابقاً وأضاف إليها سمات أخرى مثل إمكانية الحسبان[150]، والقضاء العقلاني ("بغض النظر عن الشخص المعني")[151] وفصل الوسائل المادية في المؤسسة عن الموظفين أو الجنود[152].

ومن بين أشكال السيادة القديمة التي ذكرت في مجال البحث المعاصر هناك

---

(146) Alfred Weber," Der Beamte," *Die neue Rundschau*, 21. Jg. der Freien Bühne, Band 4 (1910), S. 1321-1339, Zitat: S. 1322.

(147) المصدر نفسه، ص 1323.

(148) Karl Kautsky, *Die Soziale Revolution*, 3 Aufl. (Berlin: Vorwärts, 1911).

(149) المصدر نفسه، ص 19.

(150) قارن لاحقاً: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 775.

(151) قارن لاحقاً: Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 775.

(152) قارن لاحقاً: Weber, Probleme der Staatssoziologie, unten, S. 753f.

السيادة الأبوية وفي بعض الأحيان سيادة الأمومة ودولة الأعيان ودولة الإقطاع[153]. ولم يجر الحديث في عصر ماكس فيبر عن "سيادة الأعيان"، وإنما عن "نظرية الأعيان"، وقد كانت هذه، كما ذكر سابقاً مرتبطة في القرن التاسع عشر وما تبعه باسم كارل لودفيغ فون هالر. فقد أدخل الباحث السّويسري سيادة الأعيان في السجال السياسي من خلال عمله الوافي حول "إعادة إصلاح العلوم السياسية" الذي صدر في أربعة أجزاء. وكان هذا العمل الذي نشر في مستهلّ القرن التاسع عشر موجّهاً بصفة خاصة ضدّ الثورة الفرنسية وما تبعها من الأفكار الديمقراطية المتعلقة بالعقدين الطبيعي والاجتماعي[154]، انطلاقاً من الفرضية القائمة على عدم التساوي الطبيعي بين الناس، وضع فون هالر "القانون الطبيعي" لسيادة الأقوياء وقسّم الدول حسب مرجعيّة الحاكم إلى إمارات ودول عسكرية ودول عقائدية[155]. فالإمارات نشأت حسب رأيه انطلاقاً من العلاقات الأبوية بحيث كانت أرضية السلطة تقوم على ملك الأراضي. وهذا الملك الخاص للأراضي من قبل السيد ليس نتيجة لتكوين الدولة وإنما هو العامل الأول[156]، فهو يمثل في نفس الوقت الأساس لفرض السيادة: فالأمير هو حرّ تماماً في اختيار خدمه وموظفيه وجنده وفي انتدابهم وتجهيزهم إذا كان قادراً على دفع أجورهم وتزويدهم بالسلاح. ليس هناك فصل بين الخَدَمة الخواص والموظفين بقدر ما ليس هناك فصل بين التدبير الخاص للبيت والتدبير العام[157]. ولا بدّ أن يكون خراج أملاك الأمير كافياً لتمويل الجهاز القائم. أما الحفاظ على سيادته فيتعلق أيضاً بما يكسبه، شرط أن يتجاوز ملكه ما يكسب الأعيان الآخرون المجاورون له. ومن منظور قانوني فإنّ الأمير غير مقيّد تماماً، فليس هناك سلطة دنيوية يخضع لها؛ ولا يشعر بنفسه مسؤولاً إلا أمام العرف والسلطة الإلهية. من كلّ هذا يستخلص

---

(153) قارن: Ludwig Gumplowicz, "Die ältesten Herrschaftsformen," *Der arme Teufel*, 1 Jg., Nr 9 (12 Juli 1902), S. 2,

ولكن غومبلوفيتس يرفض هذا التقسيم.

(154) Carl Ludwig von Haller, *Restauration der Staatswissenschaft oder Theorie des natürlich-geselligen Zustands der Chimäre der künstlich-bürgerlichen entgegengesetzt*, 4 Bde., 2 Aufl. (Winterthur: Steiner, 1820/ 21),

قارن خصوصاً الافتتاحية، ص XVI. وقد صدرت الطبعة الأولى في باريس منذ 1816.

(155) المصدر نفسه، ج 2، 1820، ص 11-15.

(156) المصدر نفسه، ص 57.

(157) المصدر نفسه، ص 144، 273.

هالر القاعدة بأنّ الخاضعين للأمير هم أحرار كأشخاص، ولذا فهم غير مرغمين على القيام بالخدمة العسكرية[158]. فالقيام بالحرب من مهام الأمير، كما يعود له أيضاً الإشراف على جيشه الخاص[159].

كانت نقطة الصراع في نظرية هالر التي أشاد فيها بأوضاع ما قبل الحداثة تدور قبل كلّ شيء حول استخلاص سلطة الدولة من علاقات قانون الملكية الخاصة. وقد واجه جورج فون بلوف (Georg von Below) بشدة هذا المزيج بين الحقّ الخاص والحقّ العام في كتابه **الدولة الألمانية في العصر الوسيط** الذي صدر في آذار/ مارس[160] 1914، وأعاد بذلك نظرية هالر حول "دولة الأعيان" إلى حلبة النقاش قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل[161]. لقد كان الاهتمام بأشكال السيادة الإماراتية موجوداً في قسم البحث في التاريخ القديم إلى جانب قسم البحث في العصر الوسيط: فعبارة (Patrimonium) التي تعني الإرث الأبوي كانت من مفاهيم قانون الإرث الروماني وكان لها ما يعادلها في الحقل السياسي الإداري في ما يسمىّ بالمقاطعات/ الأقاليم الخاضعة للوكالة داخل الإمبراطورية الرومانية. فهذه المقاطعات لم تكن خاضعة لمجلس الشيوخ، وإنما كانت تخضع مباشرة للأمير، ولذلك كانت تدار من قبل موظفيه وكأنها تابعة لأملاكه. أما بالنسبة لهؤلاء الموظفين فقد ظهر في مستهل القرن الماضي اسم "موظف الأمير" لدى الباحثين.[162] وكانت مصر المقاطعة الهامة والمرموقة الخاضعة للوكالة في الإمبراطورية الرومانية التي أخذت من طرف ماكس فيبر كمثال للمملكات المديرة حسب نظام بيروقراطي إماراتي إلى جانب الصين وروسيا ودرست بالتفصيل.

---

(158) المصدر نفسه، ص 85-87.

(159) قارن أيضاً، المصدر نفسه، 80، 84 و95.

(160) Georg von Below, *Der deutsche Staat des Mittelalters: Ein Grundriß der deutschen Verfassungsgeschichte*, 1 Aufl. (Leipzig: Quelle & Meyer, 1914)
(من هنا فصاعداً: Below, *Staat des Mittelalters* 1).

(161) قارن في هذا الصدد رسالة ماكس فيبر إلى جورج فون بلوف في 21 حزيران/ يونيو 1914 التي تذكر لاحقاً بإطناب ص 238.

(162) قارن: Michail Rostowzew, "Geschichte der Staatspacht in der römischen Kaiserzeit bis Diokletian," *Philologus. Zeitschrift für das Classische Alterthum, Supplementband* 9, Heft 3 (1904), S. 329-512, hier: S. 461.

استعمل ماكس فيبر على عكس أغلبية زملائه في البحث مفهوم "الإقطاع" منذ أبحاثه الأولى حول تاريخ الفلاحة ودروسه حول الاقتصاد القومي(163). لم يكن مفهوم "الإقطاع" حتّى بعد مستهل القرن الماضي متداولاً وذا ملامح واضحة كمفهوم بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. فقد وصف المؤرخون ومؤرخو القانون ظاهرة العصر الوسيط المتشعبة أوّلاً من خلال مفهوم "النظام الإقطاعي"، وكذلك من حيث هو نظام انتفاع أو نظام أرستقراطي(164). وبما أنّ التحديد القانوني كان هنا في مقدمة البحث، فإنّ الاصطلاح الماركسي قد ركّز على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة التاريخية المفترض تجاوزها(165). هذا وقد دخل مفهوم "الإقطاع" في الاستعمال العام للغة الألمانية خلال القرن التاسع عشر كمفهوم كفاح سياسي مع الثورة الفرنسية واستعمل من قبل الليبراليين كأداة دفاع ضدّ المبادئ الطبقية الأرستقراطية(166). أما في كتب تدريس علم الاقتصاد فإنّ

---

(163) قارن: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8,
(§8 "4. تطور الإقطاع وأشكاله") وص 11 (§10 "2. تطور سيادة النبلاء والإقطاع")؛ في المذكرات التي خلفها فيبر حول درس "الاقتصاد القومي ("النظري") العام" يوجد في §8 مسبقاً التقسيم المنظم والمدعم تاريخياً للإقطاع حسب الطبقات أوالفصل بين إقطاع المدن وإقطاع أصحاب الأراضي وكذلك الإعلان العسكري كأساس لمفهوم الإقطاع.

(Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 3, Bl. 70; MWG III/ 1); ders., *Praktische Nationalökonomie*, GStA PK, VI.HA, NI. Max Weber, Nr. 31, Band 2 (MWG III/ 3), insbes. Bl. 15,

(الإقطاع كـ "منبع للمؤسسات الاقتصادية والسياسية")،
ders., *Soziale Grunde*, S. 77, ders., *Agrarverhältnisse*1, S. 1f. und ders., *Agrarverhältnisse*2, S. 58f., sowie ders., *Feudalismus und Städtewirthschaft im Mittelater* [Vortrag am 27. Nov. 1897], in: MWG I/ 4, S. 847F.

(164) قارن:
Heinrich Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte*, Bd. 2, 1 Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot,1892),

(من هنا فصاعداً Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II)،
وكذلك: Georg Waitz: "Lehnwesen," in: *Abhandlung zur Deutschen Verfassungs- und Rechtsgeschichte*, hg. von Karl Zeuner (Göttingen: Dieterich, 1896), S. 301-317, bes. 314.

(165) قارن:
Marx, *Elend der Philosophie*, S. 104ff.

(علاقات الإنتاج الإقطاعية).

(166) قارن في هذا الصدد خاصة:
= Heide Wunder, "Einleitung: Der Feudalismus-Begriff. Überlegungen zu

المفهوم بقي مفقوداً[167]، ولم تدرس الأوضاع في العصر الوسيط إلا من خلال أوجه الاقتصاد الطبيعي وسيادة الأعيان وتبعية الفلاحين. ولم يكن هناك تدوين رئيسي لمفهوم "الإقطاع" في **معجم العلوم السياسية**، ولكن فهرس الطبعة الثالثة يحيل إلى التعرض إليه في مقال "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (لماكس فيبر)[168] ومقال "تحرير الفلاحين في اليابان" (لإينازو نيتوبي[169] (Inazo Nitobe)) و"العائلة" (لإبرهارد غوتين[170] (Eberhard Gothein)). كما أنه لم يتم تفاهم حول ما يمكن أن يجمع من ظواهر متعددة تحت مفهوم "الإقطاع"، الشيء الذي يتجلى أيضاً من خلال الملاحظات التي أودعها ماكس فيبر في مقالاته النظرية العلمية سنتي 1904 و1906[171]. ومنذ التحديد النموذجي في **سوسيولوجيا السيادة** الذي وضعت فيه خصوصيات النظام الإقطاعي الإفرانكي كأرضية لمفهوم "الإقطاع" فقط[172]، أسس

= Möglichkeiten der historischen Begriffsbildung," in: ders. (Hg.), *Feudalismus: Zehn Aufsätze* (München: Nymphenburger Verlagshandlung, 1974), S. 10-76, bes. S. 10-23,

انظر أيضاً:

Otto Brunner, "Feudalismus, feudal," in: *Geschichtliche Grundbegriffe. Historisches Lexikon zur politisch-sozialen Sprache in Deutschland*, hg. von Otto Brunner, Werner Conze and Reinhart Koselleck (Stuttgart: Klett-Cotta, 1979), Band 2, S. 337-350.

(167) قارن المصدر نفسه، ص 348.

(168) إن الإحالة تشير إلى:

Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 53.

(169) Inazo Nitobe, "Die Bauernbefreiung in Japan," *HdStW*³, Band 2 (1909), S. 621-627, bes. S. 622f.

(170)

Eberhard Gothein, "Familie," *HdStW*³, Band 4 (1909),

(من هنا فصاعداً: *Gothein, Familie*)

(171) Weber: *Objektivitat*, S. 67, und ders., *Kritische Studien*, S. 179,

بالنسبة لمفهوم "الإقطاع" لدى فيبر: Elisabeth Kraus, *Feudalismus im Werk Max Webers*: Zur Genese eines Typusbegriffs (Tübingen: 1982),

عمل ماجستير غير منشور.

(172) قارن في هذا الصدد تقرير التصدير لنص **الإقطاع** لاحقاً، ص 371 وكذلك:

Otto Hintze, "Max Webers Soziologie [= Rezension zur 2. Aufl. von "Wirtschaft und Gesellschaft"]," *Schmollers Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkwirtschaft im Deutschen Reich*, 50 Jg. (1926), S. 83-95, hier: S. 93,

(من هنا فصاعداً: *Hintze, Webers Soziologie*).

ماكس فيبر قاعدة منهجية متينة للمقارنة بثقافات أجنبية. وتمكّن بذلك الرّبط بين توجّهين موجودين في البحث المعاصر له.

ففي السّجال العلمي المختصّ والضيّق لدى الفروع التاريخية، كان السؤال المطروح حول أصل النظام الإقطاعي الغربي في العصر الوسيط في مقدّمة البحث: هل يعود أصله إلى ظاهرة التبعية الجرمانية(173)؟ هل هو ذو أصل عسكري أنشئ لتموين الجنود الفرسان(174)؟ إلى أي حدّ كان هذا النظام متأثراً بنظام الربح لدى الكنيسة(175)؟ من أين جاءت فكرة العقد المبرم بين الإقطاعي والمُقطَع؟ وكان جورج فون بيلوف من بين المؤرخين الذين استعملوا مفهوم "الإقطاع" بصفة متواصلة وذكروا بعض العناصر لتحديد "مقولة الإقطاع" (في مقابل "مقولة الأعيان")، وذلك في كتابه **الدولة الألمانية في العصر الوسيط** الصادر سنة 1914(176). طبقاً لمنظوره الدستوري والقانوني حدّد فون بيلوف "دولة الإقطاع" في العصر الوسيط من خلال "تفويض/ نقل حقوق السيادة" الذي نتج عنه تقوية السلط المحلية وتكريس لامركزية السلطة(177). ولكنه رفض نقل مفهوم "الإقطاع" إلى ثقافات أخرى نظراً للخصوصية التي يتسم بها التطور الغربي(178).

غير أنه صدرت منذ بداية القرن التاسع عشر أعمال حول الثقافات غير

---

(173) حول هذا السجال انظر:

Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 258.

(174) قارن: Paul Roth, *Geschichte des Beneficialwesens von den ältesten Zeiten bis ins zehnte Jahrhundert* (Erlangen: J.J. Palm und Ernst Enke, 1850), S. 313,

(من هنا فصاعداً: Roth, *Beneficialwesen*)،

وكذلك: Heinrich Brunner, "Der Reiterdienst und die Anfänge des Lehnwesens," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte*, Germanistische Abteilung, Band 8 (1887),

(من هنا فصاعداً: Brunner, *Reiterdienst*).

(175) Stutz, *Lehen und Pfründe*, S. 214,

إلى العلاقة بين النظام الإقطاعي ونظام الانتفاع لدى الكنيسة وبيّن من خلاله الفارق بين الأرباح والإقطاع (المرجع المذكور، ص 244).

(176) Below, *Staat des Mittelalters*1, S. 281-313.

(177) المصدر نفسه، خصوصاً ص 279-283.

(178) المصدر نفسه، ص 332-334.

الأوروبية وُصفَت فيها ظواهر مشابهة بنفس المصطلحات التاريخية والقانونية التي استعملت في ألمانيا. فقد ترجم مثلاً جوزيف فون هامر (Joseph von Hammer) في كتابه الصادر 1815 حول الإمبراطورية العثمانية كلمة "صباحِي" (فارس) بـ"إقطاعي"، و"بيراط" بـ"شهادة إقطاعي" و"تيمار" (ملكية الجنود) بـ"مَقطع صغير" (ما يسمّى اليوم "مصدر ربح")(179). ولم يتحدّث كارل راتغن(180) (Karl Rathgen) الذي قضّى ثمانية أعوام في التدريس بطوكيو عن "الإقطاع" و"دولة الإقطاع" في اليابان فحسب، وإنما أيضاً أساتذة يابانيون مثل توكوزو فوكودا (Tokuzo Fukuda) وساكويا يوشيدا(181) (Sakuya Yoshida) اللذين درسا في ألمانيا. وقد وجد بعض الباحثين الأوروبيين سمات إقطاعية أيضاً في بلاد الفرس القديمة ولدى الأزتيك والإنكا(182)، وكذلك في الصين قبل توحيد الدولة(183)،

(179) Joseph von Hammer, *Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung: dargestellt aus den Quellen seiner Grundgesetze*, 2 Bände (Wien: Camesinasche Buchhandlung 1815),

(من هنا فصاعداً: Hammer, *Osmanisches Reich* I, II).

(180) يُرجع راتغن في كتابه **اقتصاد اليابان** (*Volkswirtschaft*)، ص 20، تاريخ نشأة دولة الإقطاع في اليابان إلى القرن التاسع ويضع قياساً بينها وبين المملكة الإفرنكية، أما "التخلص من الإقطاع" فيعود حسب رأيه إلى أفول سيادة توكوغاوه سنة 1867 (المصدر نفسه، ص 74).

(181) في الوقت الذي يحدد فيه ساكويا يوشيدا: Sakuya Yoshida, *Geschichtliche Entwickelung der Staatsverfassung und des Lehnwesens von Japan* (Den Haag: M.M. Couvée, [1890])

(من هنا فصاعداً: Yoshida, *Staatsverfassung*)،

مرحلة الإقطاع من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر، يرى توكوزوفوكودا:

Tokuzo Fukuda, *Die gesellschaftliche und wirtschaftliche Entwickelung in Japan*, hg. von Lujo Brentano und Walther Lotz, Münchener Volkswirtschaftliche Studien) (Stuttgart: J. G. Cotta Nachfolger, 1900), Band 24,

(من هنا فصاعداً: Fukuda, *Japan*)،

إنّ "انهيار دولة الإقطاع" بدأت مع تاريخ أسرة التوكوغاوه (المرجع المذكور، ص 116).

(182) قارن في هذا الصدد التعداد الذي قام به غوتين: Gothein, *Familie*, S. 33,

وكما يتجلى من: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8, فإنّ فيبر يضيف مملكة الإنكا إلى دول الإقطاع.

(183) قارن في هذا الصدد مثلاً: August Conrady, "China," in: *Geschichte des Orients*, hg. von J. Pflugk-Hartung (Berlin: Ullstein & Co., [1910]), (Weltgeschichte, Band 3), S. 547f.,

(من هنا فصاعداً: Conrady, *China*)،

Otto Franke, "Die Verfassung und Verwaltung Chinas," in: *Allgemeine Verfassungs- und Verwaltungsgeschichte* (Leipzig, Berlin: B.G. teubner, 1911), Kultur =

وفي مصر القديمة (في مرحلة التحول من المملكة القديمة إلى المملكة الوسيطة)[184]، وفي المدينة/ الدولة القديمة[185]، وفي الهند[186]، وفيها يسمّى بالعصر الوسيط الإسلامي، وحتى في بولونيا وروسيا. وإذ اعتبر غالباً مقارنة الغريب بالمؤسسات الأوروبية كمحاولة للتقرّب إليه قصد فهمه، فإنّ كلا الباحثين أوتو هوتشس (Otto Hötzsch) وكارل هاينريخ بيكر (Carl Heinrich Becker) قد استعملا في وصفهما للأوضاع البولونية والشرقية مفاهيم مرتبطة بالدولة الفراكية مثل الخضوع للإقطاع (Vassallität) والانتفاع (Benefizium) من الأرباح إقطاع و Allod كأمثلة للمقارنة حتى يظهرا خصوصية جمهورية الأعيان البولونية ونظام الإقطاع العسكري الإسلامي[187].

كانت السيادة الكاريزماتية كعلاقة سلطة متميزة بين قائد عسكري وأتباعه أو بين نبيّ وأشياعه أو بين زعيم حزب وأنصاره معروفة من حيث الموضوع، ولكن لم يكن هناك مفهوم عام جامع لها. لم تكن "الكاريزما" في عصر ماكس فيبر مفهوماً

= der Gegenwart, Teil II, Abt. II, 1, S. 90,
دستور أسرة شو كنظام "إقطاعي قيصري-بابوي مطلق"،
(من هنا فصاعداً: Franke, *China*).

(184) قارن: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 2 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1909), Band 1, 2: Die ältesten geschichtlichen Völker und Kulturen bis zum sechszehnten Jahrhundert, S. 206,
(من هنا فصاعداً: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I,22).

(185) استعمل فيبر هنا باكراً مفهوم "نظام إقطاع المدينة" في:
Weber, *Agrarverhältnisse* 1, S. 2.

(186) قارن في هذا الصدد: Paul Andreas von Tischendorf, *Das Lehnwesen in den moslemischen Staaten insbesondere im Osmanischen Reiche* (Leipzig: Giesecke & Devrient, 1872), S. 32,
(من هنا فصاعداً: v. Tischendorf, *Lehnswesen*)،
James Tod, *The Annals and Antiquities of Rjasthan or the Central and Western Rajpoot States* (Calcutta: W.C. Samanta, 1899), vol. 1, bes. s. 133-148,
(من هنا فصاعداً: Tod, *Rjasthan*).

(187) قارن:
Otto Hötzsch, "Adel und Lehnwesen in Rußland und Polen und ihr Verhältnis zur deutschen Entwicklung,"*HZ*, Band 108 (1912), S. 541-592, bes. S. 579,
(من هنا فصاعداً: Hötzsch, *Adel und Lehnwesen*)،
Becker, *Steuerpacht und Lehnwesen*, bes. S. 86.

عاماً، وإنما كانت مفهوماً خاصاً بتفسير النص الديني، أي كعلامة لمنّة إلهية أو موهبة عقلية حظي بها خصوصاً الحواري بولس[188]. لقد شرح رجل اللاهوت كارل هول (Karl Holl) في أطروحة التأهيل التي صدرت سنة 1898 بعنوان "الحماسة وعنف التكفير" الفرق بين الكنيسة الرومانية والكنيسة اليونانية من خلال المكانة المختلفة للرهبان. ففي الكنيسة اليونانية بقيت الفكرة المسيحية القديمة التي تقول بأنّ "الكاريزما توهب القدرة على التنسّك" محفوظة، وبالآتي فإنّ الرهبان هم من صفوة الناس ومن الموهوبين كاريزماتياً[189]. ومن هنا، كان لهؤلاء دون سواهم الحقّ في فرض العقاب للتكفير عن الذنب ومنح التوبة وتحديد نوع وقيمة التكفير[190]. وكانت سلطة الحلّ والرّبط في الكنيسة اليونانية إلى حدود منتصف القرن الثالث عشر بأيدي الرهبان دون غير[191]. وقد سبق أن عرض رجل الحقوق والمختصّ في قانون الكنيسة رودولف سوم (Rudolph Sohm) في الجزء الأول من كتابه "قانون الكنيسة" الصادر سنة 1892 أطروحة حول أصل دستور الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أصبحت فيها بعد محل نقاش شديد. فهذا الدستور صدر عن الطائفة إكليسا (Ekklesia) المسيحية الأصلية التي لم تكن منظمة قانونية وإنما كانت "منظمة كاريزماتية"[192]. وهنا ظهرت الفكرة الجديدة بأنّ تنظيم الوظائف في مطلع

---

(188) قارن

Hermann Cremer, "Art. Geistesgaben, Charismata," *RE*³, Band 6 (1899), S. 460-463, hier: S. 461f.,

إضافة إلى ذلك قارن:

Moritz Lauterburg, *Der Begriff des Charisma und seine Bedeutung für die praktische Theologie* (Gütersloh: C. Bertelsmann, 1898).

(189) Karl Holl, *Enthusiasmus und Bußgewalt beim griechischen Mōchtum. Eine Studie zu Symeon dem neuen Theologen* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1898), S. 148 (Zitat) und S. 151, 153,

(من هنا فصاعداً: Holl, *Enthusiasmus*)،

لم يحِل فيبر بصريح العبارة إلى هول إلا في الإبداع الأول لكتاب **الاقتصاد والمجتمع** (WuG¹, S. 124; MWG I/ 23)، ولكنه استند إلى دراسته سابقاً بصفة غير مباشرة، كما تدلّ على ذلك التلميحات الموجودة في مسودة لمخطوط حول "اليهودية القديمة"، والذي يعود تاريخه إلى سنة 1911/ 1912. قارن في هذا الصدد: تقرير الإصدار لنص **الكاريزماتية**، لاحقاً ص 455. ويوجد في مكتبة هيدلبرغ الجامعية نسخة من دراسة هول عمل بها ماكس فيبر.

(190) Holl, *Enthusiasmus*, S. 266.

(191) المصدر نفسه، ص 325.

(192) Sohm, *Kirchenrecht*, S. 26.

الكنيسة كان قائماً على الكاريزما. يقول سوم: "كان المسيحيون منظمين حسب توزيع الكرامات (الكاريزميات) التي مُنّ بها الأفراد المسيحيون للقيام بأعمال مختلفة وأصبحوا أيضاً أهلاً لها"[193]. فالله يختار أصحاب الكاريزما بكيفية لا تقيّد المصطفى للقيام بحسناته فقط، وإنما تكلف أيضاً المسيحيين الآخرين بالاعتراف به كحامل للكاريزما[194]. فالاعتراف أو "الانتخاب" من قبل الطائفة المسيحية هو تصديق للخيار المسبق أو التكريم، ولكنه ليس المصدر[195]. بل العكس هو الصحيح: إذ إنّ أعضاء الطائفة، كما يؤكد سوم، مكلفون بالطاعة والامتثال للأشخاص الذين وهبهم الله كراماته وبالآتي عيّنهم للوظيفة. ومن هنا يمكن اعتبار العلاقة بين صاحب الكاريزما أو الوظيفة والمؤمنين الآخرين علاقة استبداد. وفي نهاية القرن الأول ميلادي، بدأ إذن حسب سوم مسار التقنين والتنظيم الشكلي الذي يتطابق ونشأة الكاثوليكية[196]. وشيئاً فشيئاً تحوّلت الوظيفة التي كانت في الأصل قائمة على الهبة الإلهية لشخص معيّن إلى كاريزما ممنوحة بموجب "حكم قانوني"[197]. وكما قال سوم، فإنها أصبحت "كاريزما وهمية"[198]. وهكذا نشأت فكرة "كاريزما الوظيفة"[199]. وقد اختفى وراءها التمثل بأن تمنح كاريزما مميزة للكاهن عن طريق

(193) المصدر نفسه، ص 26.

(194) المصدر نفسه، ص 27.

(195) المصدر نفسه، ص 58، قارن في هذا الصدد الصياغة الأكثر وضوحاً في:
Rudolph Sohm, *Wesen und Ursprung des Katholizismus* (Abhandlungen der philologisch-historischen Klasse der Königlich Sächsischen Gesellschaft der Wissenschaften, Band 27, Nr. 10) (Leipzig: B.G. Teubner, 1909), S. 335-390, hier: S. 375f.,
(من هنا فصاعداً: Sohm, *Katholizismus*1).

(196) Sohm: *Kirchenrecht*, S. 158, und *Katholizismus* 1, S. 390,
أنّ الكاثوليكية قد "قنّنت وشكلت" "جوهر النصارى بالمعنى الديني للكلمة".

(197) Sohm, *Kirchenrecht*, S. 216.

(198) المصدر نفسه، ص 216

(199) إنّ العبارة "كريزما الوظيفة" تعود إلى مؤرخ الكنيسة الكاثوليكي بول أوغست ليدر الذي استعملها في سياق السجال القائم بين هارناك وسوم. قارن:
Paul August Leder, "Das Problem der Entstehung des Katholizismus: Kritische Äußerungen zu Harnack und Sohm," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte*, Kanonische Abteilung I, Band 32 (1911), S. 276-308, hier: S. 301,
وكذلك الإشارة إليه لدى: Thomas Kroll, "Max Webers Idealtypus der charismatischen =

التعيين. وكانت هذه المسألة في مستهلّ تاريخ الكنيسة موضوع صراع كبير: فهل يمكن لكاهن مقدّس قام شخصياً بخطيئة أن يغفر ذنوب الآخرين؟ وهل كانت فاعلية الأسرار متعلقة بمؤهلات الواهب الذاتية؟ ففي ما يسمى بسجال (Dona-tistenstreit) فضّلت الأرثوذكسية فكرة الوظيفة أو كاريزما الوظيفة، أي الفصل بين التأهيل الوظيفي وشخصيّة الموظف وتخلت بالآتي عن المؤهلات الذاتية لدى الرّاهب، وهو ما طالبت به التيارات المتطرفة. وبلغة فيبر، فإنه يمكن وصف هذا التطور الكامل كطريقة لإضفاء "الموضوعية على الكاريزما".

كانت الدعوى التي عرضها رودولف سوم لأول مرّة والتي تتحدث عن الكنيسة المبكّرة كـ"منظمة كاريزماتية" تحوّلت فيما بعد إلى شكل قانوني وأصبحت بمقتضاه كاثوليكية سبباً في حدوث جدال حادّ بين سوم، هذا الرجل المختص في قانون الكنيسة والذي ينتمي إلى البروتستانتية اللوثرية المحافظة وبين اللاهو ت البروتستانتي الليبرالي، وبالأخص بينه وبين أدولف هارناك (Adolf Harnack)، أحد قادة البروتستانتية الثقافية المعاصرة(200). فهذا الجدال يعتبر من منظور تاريخي للاهوت كإحدى المناقشات الشهيرة في القرن العشرين(201). فخلافاً لسوم، انطلق هارناك من مفهوم مضاعف تختصّ به الكنيسة في المرحلة المبكرة. وهذا يعني أنّ الكنيسة كانت منذ البداية منظمة روحية كاريزماتية ووظيفية قانونية(202). أما صلب الجدال فكان يدور عما إذا كان الدستور المبكر للكنيسة قد تضمّن البنية الأساسية لدستور الكنيسة البروتستانتية الأخير وما قال به، حتى في عهد الإمبراطورية، من وحدة فاعلة للكنيسة المرئية واللامرئية ([أي جامعة بين] كاريزما وفكرة الوظيفة)،

Herrschaft und die zeitgenössische Charisma-Debatte," in: Hanke, *Mommsen*, S. 47-72, =
(من هنا فصاعداً: *Charisma-Debatte* ,Kroll).

(200) حول هذا السجال قارن:
Kroll, *Charisma-Debatte*, S. 55.

(201) قارن في هذا الصدد: Hermann-Josef Schmitz, *Frühkatholizismus bei Adolf Harnack: Rudolph Sohm und Ernst Käsemann* (Düsseldorf: Patmos, 1977).

(202) Adolf Harnack, *Entstehung und Entwicklung der Kirchenverfassung und des Kirchenrechts in den zwei ersten Jahrhunderten* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1910), Nebst einer Kritik der Abhandlung R. Sohm's: "Wesen und Ursprung des Katholizismus" und Untersuchungen "über Evangelium", "Wort Gottes" und das trinitarische Bekenntnis, S. 132,
(من هنا فصاعداً: *Kirchenverfassung* ,Harnack).

أم كان أوّلاً، كما ذهب إلى ذلك سوم، ذا طابع كاريزماتي بحت(203). فالسجال اندلع بعد ردّ نقدي لسوم على مقال هارناك حول "دستور الكنيسة" الذي نشر آنذاك في المرجع الأساسي "للكنيسة البروتستانتية واللاهوت"، وتواصل في السنوات الآتية في سياق حوار لاذع(204). وبما أنّ المنظمة "الكاريزماتية" لدى الكنيسة المبكرة كانت في صدارة الصراع، فإنه يمكن الحديث هنا أيضاً عن "سجال الكاريزما" فيما بين 1909 و1912(205). وقد أحال ماكس فيبر العديد من المرات بصريح العبارة إلى رودولف سوم(206) الذي ساهم حقاً وبصفة فعّالة في فهم علاقة السلطة الكاريزماتية الذاتية كإحدى أشكال بنية السيادة. هذا وقد رفض سوم بدون ذكر كارل هول شخصياً وصف المسيحية المبكرة بـ"المتحمّسة" باعتبار أنه لا مجال هنا "للانفعال الخارق للعادة، أو التحمّس المبالغ"، وإنما كان هناك "تنظيم طائفة جلية من الناس [...] حسب ما تتطلّبه فكرة دينية ما"(207). كما أكّد فيبر أنّ السيادة الكاريزماتية لم تكن "حالة فاقدة لأي شكل واضح"، رغم أنها في صورتها الأصلية والخالصة تفتقد لأي تنظيم إداري قار ومسترسل، وإنما كانت ذات بنية اجتماعية بارزة المعالم بأعضائها المشخصة وجهازها المؤهل بالطاقات والحاجات الكفيلة بأداء الرسالة التبشيرية التي يحملها صاحب الكاريزما". فخلافاً لسوم الذي وصف الحالة المُبكّرة بالكاريزماتية وغير القانونية، بل حتى بـ"الفوضوية"، أي بالمعنى المتداول آنذاك حسب التعبير اللغوي: بالفاقدة لأي نظام قانوني صريح(208)، طوّر فيبر تصوّراً لشكل خاص من

---

(203) هذا ما يبدو واضحاً جداً في الافتتاحية لكتاب:
Sohm Rudolph, *Wesen und Ursprung des Katholizismus*, 2 Aufl. (Leipzig, Berlin: B. G.Teubner, 1912),
(من هنا فصاعداً: *Katholizismus*² ,Sohm).

(204) قارن: Adolf Harnack, "Art. Verfassung, kirchliche und kirchliches Recht im 1 und 2 Jahrhundert," *RE*³, Band 20 (1908), S. 508-546,
قارن أيضاً الردّ الأول لسوم في: *Katholizismus*²، ثمّ جواب هارناك في: دستور الكنيسة، وختاماً الردّ الموالي من طرف سوم في: *Katholizismus*².

(205) Kroll, *Chrisma-Debatte*, bes. S. 53.

(206) قارن لاحقاً: Weber: *Die drei reinen Typen*, S. 462, 735, und *Probleme der Staatssoziologie*, S. 755.

(207) Sohm, *Kotholizismus*1, S. 378f.

(208) قارن: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 22, 26,

الحقّ والأحكام الكاريزماتية. وذكر كأمثال لما سمّاه "العدالة الكاريزماتية" خصوصاً "عدل القاضي" الإسلامي وكذلك الوحي النبوي وما جاء به من أحكام أنزلت بالقول الثوري: "وإنما أنا منذر".

بعيداً عن سجال الكاريزما الجاري بين رجال اللاهوت، كان هناك مثال بارز ومغاير في مفعوله للعصر لجماعة مُنظّمة بصفة كاريزماتية: وهي الحلقة التي تحوم حول الشاعر ستيفان جورج[209] (Stefan George). فقد واجه بعض أتباعه الرأي العام بمساهمات/ مقالات وصفوا فيها العلاقة السلطوية القائمة بين القائد وأتباعه، وذلك بنفس القدر من "الولاء التام" الذي يكنّونه لمرشدهم. وقد صدرت مقالات لـ فريدريتش غوندولف (Friedrich Gundolf) وفريدريتش فولترز (Friedrich Wolters) تحت العناوين المبدئية: "الأتباع والشبان" أو "السيادة والخدمة"[210]. وتحت نفس العنوان عرض فولترز مجلّداً جامعاً للكتب النفيسة والنادرة استند فيه ظاهرياً إلى المجاز الديني وأعلن عن ولائه للحاكم وكذلك عن "العالم الروحي" الذي ينتظر الصفوة التي اختارها المرشد[211]. فكلّ اتصال مع جورج وقع ضبطه من قبل أحد المقرّبين منه الذي كان بمنزلة مادجوردوموس (Madjordomus) (رئيس الديوان في العصر الوسيط). ومن هنا فإنّ الحلقة مدّت لماكس فيبر الذي كانت له شخصياً صلة وثيقة بستيفان جورج وأتباعه الوثائق اللازمة التي تثبت أنّ العديد من الباحثين ذات المواهب البالغة انصاعت تماماً لكاريزما ستيفان جورج. وما زال بول هونيغسهايم (Paul Honigsheim)، وهو أحد الباحثين الشبان الذين كانوا من بين زوّار لقاءات يوم الأحد لدى ماكس وماريانا فيبر، نهج تسيغلهويزر، يتذكر أنّ

= وكذلك: Sohm, *Katholizismus*, S. 379, (فيما يخصّ التنظيم "الفوضوي والكاريزماتي").

(209) مذكور مباشرة من قبل فيبر في بحثه حول "السيادة الكاريزماتية"، في: WuG1, S. 142 (MWG I/ 23).

(210) Friedrich Gundolf, "Gefolgschaft und Jüngertum," in: *Blätter für die Kunst*, Eine Auslese aus den Jahren 1904 -1909 (Berlin: Georg Bondi, 1909), S. 114-118, Zitat: S. 115, und Friedrich Wolters, *Herrschaft und Dienst*, S. 156-159.

(211) Friedrich Wolters, *Herrschaft und Dienst: Mit Buchschmuck von Melchior Lechter* (Berlin: Einhorn-Presse im Verlag Otto von Holten, 1909), Zitat: S. 13.

أو بحكم سلطة العادة فقط[217]. وقد أكّد غايتانو موسكا، انطلاقاً من أمثلة مستوحاة من "العبريين القدامى" وممالك البابليين والأشوريين الشرقيين، أيضاً على العلاقة الحميمة بين الدين والسياسة[218]. أما بالنسبة للعصر الكلاسيكي القديم، فإنّ المؤرّخ الفرنسي للعصر القديم نوما دنيس فوستل دو كولانج (Numa denis Fustel de Coulanges) قد عرض الأطروحة المثيرة حقاً للانتباه والقائلة بالتأثير الأساسي للدين في المدينة/ الدولة القديمة[219]. في حين لخّص موسكا جلّ ملاحظاته الفردية في جملة تعميمية تقول بأنّ كلّ الجماعات الحاكمة أو "الطبقات" لها نزوع نحو"تأسيس الامتلاك الفعلي للسلطة على مبدأ أخلاقي عام"، ويصف هذا المبدأ بـ"الصيغة السياسية"[220]. وأضاف موسكا أنّه "حسب الدرجة الثقافية للشعب المعني، تقوم الصيغة السياسية إما على الإيمان فيما هو خارق للعادة أو على مفاهيم تبدو على الأقل عقلانية"[221]. ولم يصف هذا التسويغ الذاتي "للطبقة السياسية" كـ"رقية خادعة" أو "خرافة هائلة"، كما ذهب إلى ذلك هربرت سبنسر[222]، وإنما كحاجة إنسانية عامة لها وزنها بالنسبة "للطبقة الحاكمة"، أي كحاجة "للحكم وفرض الطاعة، ليس بموجب التفوق المادي والمعنوي، وإنما انطلاقاً من مبدأ أخلاقي"[223].

لقد بحث جورج زيمل هذه الإشكالية في المقالين "سوسيولوجيا التقديم والطاعة" و"في موضوع فلسفة السيادة" اللذين ضمّا إلى فصل "التقديم والطاعة"

---

(217) المصدر نفسه، ص 248؛ قارن أيضاً: Oppenheimer, *Staat*, S. 48,

(حول السيادة بحكم قانون العادة).

(218) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 70-72.

(219) قارن: Numa Denis Fustel de Coulanges, *Der antike Staat: Studie über Kultus, Recht und Einrichtungen Griechenlands und Roms* (Leipzig: Walter Rothschild, 1907),

(من هنا فصاعداً: Fustel de Coulanges, *Der antike Staat*)،

قارن في هذا الصدد أيضاً التخفيف النسبي للأطروحة من طرف ماكس فيبر وكذلك التذكير المباشر في النسخة الواردة.

(220) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 62, 68.

(221) المصدر نفسه، ص 68.

(222) المصدر نفسه، ص 69.

(223) المصدر نفسه، ص 69.

لكتابه "علم الاجتماع" الذي نشر سنة 1908. وعيّن ثلاثة أشكال/ نماذج من الطاعة: الطاعة لفرد واحد، الطاعة لأغلبية أو الطاعة "لمبدأ موضوعي غير مشخّص"[(224)]. واعتبر الشكل المذكور في الآخر، أي الطاعة لسيادة القانون هو الشكل الأقرب الذي يتطابق مع كرامة الإنسان الحرّ باعتبار أنّ السيادة قد تموضعت عن طريقه[(225)]. وعلى عكس ذلك، فإنّ التبعية للأشخاص تبقى دائماً مرتبطة بعناصر غير موضوعية وشخصيّة ويصعب تحملها من طرف الفرد التابع لها. غير أنّه يمكن للمحكوم في الإمبراطوريات العظمى أن يحافظ أيضاً على حرّيته، لأنه لا يخضع للسلطة إلا جزئياً باعتباره يمثل جزءاً من الجمهور[(226)]. ومن هنا نصل إلى لبّ الأفكار السوسيولوجية حول السيادة لدى زيمل، **فهي تضع العنصر الفردي والنفساني الخاص لعلاقة** السيادة في مقدّمة البحث، إذ يطرح زيمل السؤال الفلسفي العام: كيف يمكن لإنسان حرّ أن يخضع لسيادة ما أو أن يقبل سيادة قائمة؟ وكان هذا السؤال منذ توماس هوبز وجون لوك مركزيا بالنسبة لجميع النظريات السياسية الحديثة ونظريات العقد الاجتماعي التي انطلقت من طاعة اختيارية يقودها العقل لدى المواطنين وحاولت بشتىّ طرق التأكيد تسويغها. ورغم أنّ حاجة الإنسان الحديث والمتنوّر الأساسية إلى التقرير الذاتي في حقّ المصير والتسويغ العقلي للطاعة كانت دائماً حاضرة في أفكار زيمل، فإنه لم يكن مهتمّاً بالبحث في الموضوع من وجهة نظر القانون الدولي. ففي "فلسفة السيادة" بحث زيمل، كما جاء في العنوان، بصفة خاصة التوتّر القائم بين الحرية والسيادة أو بين الفردية والقهر[(227)]. ومن المحتمل أنّ مثل هذه الأفكار الفلسفية والنفسانية الفردية قد أثرت على التحديد المبكر لمفهوم السيادة لدى ماكس فيبر. فعندما يعلن فيبر في مطلع الجزء الأول من النسخة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** أنّ فعل التابعين يجري "وكأنّ التابعين قد جعلوا، من أجل ذاتهم، مضمون الأمر كقاعدة لفعلهم"، فإن هذا يذكرنا بالأمر القطعي لدى كَنْت. وقد كان زيمل يتابع الكفاح من أجل الحرّية ويرى في الصراعات التاريخية نمطاً أساسياً يبدو أوّلاً غير ملائم للعصر: وهو "أنّ الطموح إلى الحرية وتحقيقها [...] ينجرّ عنهما حالاً

---

(224) Simmel, *Soziologie*, S. 197.

(225) المصدر نفسه، ص 199.

(226) المصدر نفسه ص 152.

(227) Simmel: *Philosophie der Herrschaft*, bes. S. 6-14, und *Soziologie*, S. 217-226.

للطاعة"[234]. ووصف متشلز بإيجاز التفاعل بين التسويغ الذاتي لزعماء الأحزاب وحاجة الجماهير للقيادة، شرط أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة بتسويغ المضمون وإمكانية الموافقة الصورية. فشعور الإقرار وإمكانية المشاركة في نظام سيادي يسهّل للمحكومين الطاعة/ الخضوع للسلطة[235]. وقد رأى متشلز في البونابرتية، وبصفة خاصة في قيصرية نابليون الثالث، هذه العناصر مرتبطة بكيفية مقنعة. فالبونابرتية هي نمط من "نظرية السيادة"[236] يقوم على الإفتاء الشعبي والإقرار بالسيادة الذاتية لرئيس الدولة والمطالبة بالطاعة المطلقة/ العمياء بموجب هذا الإقرار الجماعي. فالحاكم يشعر بنفسه كما يقدّم نفسه، وهو على رأس الدولة، كـ"تعبير شرعيّ لإرادة الجماهير"[237]. خصوصاً في عهد ديمقراطيات الجماهير الحديثة، يرتفع الضغط على الحكّام قصد تسويغ نظام سيادتهم، ولذلك أعلن متشلز نشر "الإيتيقا كسلاح" كي تحاول كلّ حكومة دعم سلطتها الفعلية[238].

وجدت البونابرتية الفرنسية نفسها مضطرّة لتسويغ موقفها على واجهتين: فعليها أن تفرض نفسها على الفرنسيين وقناعاتهم البرلمانية - الديمقراطية منذ حدوث الثورة الفرنسية من جهة، وعلى ديار الحكم التقليدية من جهة أخرى، وقد بدت نوايا التسويغ الذاتي للنظام واضحة نسبياً للعيان، كما يتجلّى من أقوال روبرت متشلز[239]، ففي نظر التقليديين لم يكن نابليون الأول وابن أخيه نابليون الثالث من بعده سوى مُغتَصبَين وحاكمين غير شرعيين، لم يصلا إلى السلطة إلا عن طريق الانقلاب على الحكم القائم[240]. وكان تابعو البوربون، أي المنتمون للعائلة الملكية المخلوعة، قد لقبوا أنفسهم في المقابل بـ"الشرعيين". وقد رُفعَ ما يسمى بمبدأ الشرعية في أعقاب مؤتمر فيينا الذي استعادت فيه أوروبا الرجعية سلطتها بعد سقوط نابليون الأول، خصوصاً من قبل تالي ران والأمير مترّنيخ. فقد دافع هذان الأخيران عن حقّ الممالك

---

(234) Michels, *Parteiensoziologie*, S. 54.

(235) المصدر نفسه، ص 208.

(236) المصدر نفسه، ص 205.

(237) المصدر نفسه، ص 209.

(238) المصدر نفسه، ص 16.

(239) قارن في هذا الصدد ملاحظة فيبر حول "النظرية الرسمية للقيصرية الفرنسية".

(240) قارن هنا أيضاً اللغة التي اختارها فيبر لوصف القيصرية أوالبونابرتية باعتبارها غير شرعية.

الوراثية وبرّرا ذلك ضدّ النظريات التي تنادي بحقّ الشعوب باللجوء إلى القداسة الإلهية. فاتباعاً لنظرية العصر الوسيط التي تقول بالتكليف الإلهي في الحكم، أقرّ/ فرض عدم خلع أصحاب السلطة الوراثيين وكذلك عدم تحديد سلطتهم(241). ويعدّ الإمبراطور الألماني غيوم الثاني بالنسبة لفيبر بمنزلة المثل المعاصر الذي ما زال متشبثاً بالنظرية القديمة للقداسة الإلهية. ويستدلّ من خلال النبرة التهكمية في القول إنّ فيبر، شأنه شأن الأغلبية العظمى من بين البورجوازية الليبرالية، يميل إلى النظرية الثالثة والكبرى من بين نظريات التشريع الفاعلة في القرن التاسع عشر: نظرية النظام الدستوري. وهذه تقول بتنظيم القرارات السياسية حسب الدستور الذي يخضع له كل المواطنين والذي تحدد أيضاً سلطة رئيس الدولة. وهنا وضعت فكرة مشروعية النظام المقنن بحيث تتجلّى من خلال جلّ النقاشات التي جرت في القرن التاسع عشر ثلاثة نماذج من المشروعية: المشروعية التقليدية، والمشروعية الدستورية والمشروعية عن طريق الاستفتاء(242).

في الوقت الذي كشف فيه متشلز عن مقدمات البونابرتية، قام كلّ من لودفيغ غومبلوفيتس وفرانس أوبنهايمر بكشفها بالنسبة للنظام الاجتماعي البورجوازي وسيادته، انطلاقاً من منظور ماركسي. ورأى كلاهما أنّ وجود الدولة، كما وصف سابقاً، هو نتيجة لصراع مجموعتين غير متساويتين تمكنت فيه الأقلية من استغلال "الطبقة" المهزومة لصالحها، حتى اقتصادياً، ولذلك، فليس للنظام القانوني من هدف آخر سوى التشريع لعلاقات السلطة والاستغلال الأصليين(243). وتحدث فرانس أوبنهايمر في هذا السياق حتى عن "نظرية "المشروعية" الجماعي"(244). فلم يهاجم بذلك مؤيّدي الملوكية والطبقية الرجعيين فحسب، وإنما هاجم أيضاً، وبالأخص، الموالين للمجتمع الرأسمالي البورجوازي، إذ لا يمكن تصوّر وجودهم تماماً بدون

---

(241) تم وصف هذا التطور تحت مفهوم "الكاريزما الوراثية" لدى:
Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 740.

(242) قارن في هذا الصدد: Hans Boldt, "Den Staat ergänzen, ersetzen oder sich mit ihm versöhnen?" Aspekte der Selbstverwaltungsdiskussion im 19. Jahrhundert," in: Hanke, *Mommsen*, S. 139-165,
حيث يشير بولت إلى نماذج المشروعية التي تم عرضها في النظرية السياسية. وقد تم اتباع التنميط القائم مع بعض التحوير.

(243) Gumplowicz, *Grundriß*, bes. S. 119, und Oppenheimer, *Staat*, S. 54ff.

(244) المصدر نفسه، ص 55.

يقوم إمّا على نظام خاضع لقواعد عقلية (متّفق عليها أو مفروضة)" أو "على النفوذ الشخصي". وهذا الأخير يمكن أن يجد أرضيته إما "في قداسة التقليد" أو "في الاعتقاد في فعالية الكاريزما". ثمّ رتّب فيبر حسب النماذج الثلاثة المذكورة أشكال بنية السيادة المطابقة لها بصفة خاصة، وهذا يعني بالمحسوس: "البيروقراطية"، "السيادة الأبوية" و"شكل السيادة الكاريزماتية"[248]. ورغم قصرها، فإنّ هذه الملاحظات تبيّن أنّ نموذجية السيادة الأصلية ما زالت هنا في بدايتها. فلم تكن بعد أساسية بالنسبة لأرضية النسخة القديمة من **سوسيولوجيا السيادة**.

(248) المصدر نفسه.

II. سوسيولوجيا السيادة في أعمال ماكس فيبر

1. الصّياغة القديمة للمسودة

مهما كان الحديث، سواء حول "سيادة رأس المال"(1)، أو عن السيادة على الأرض/ العقار، أو عن سيادة الحسب والنسب أو عن سيادة المؤسسات(2)، فإنّ كل هذه العناصر نجدها في أعمال ماكس فيبر، ولو جزئياً، حتى قبل موفى القرن التاسع عشر. ولكن نفتقد، حتى في العقد الأول من القرن [العشرين] الجديد، إلى تعرّض منسّق لمفهوم السيادة واستنفاد لقدراته التي تضمّ الأعمال الاجتماعية

(1) Max Weber, *Die Börse*. I. Zweck und äußere Organisation der Börsen, MWG I/ 5, S. 148.

(2) Max Weber, *Entwickelungstendenzen in der Lage der ostelbischen Landarbeiter*, MWG I/ 4, S. 427,
(لا تتحمّل الأرض "أكثر من سيادة")،
Max Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 58,
(السيادة على الأرض والبشر)،
Max Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 226f.,
("سيادة عائلة فيسكونتي" و"سيادة النسب")،
Max Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 3,
("سيادة الكنيسة الكاثوليكية").
Max Weber, *Entwickelungstendenzen in der Lage der ostelbischen Landarbeiter*, MWG I/ 4, S. 427,
(لا تتحمّل الأرض "أكثر من سيادة")،
Max Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 58,
(السيادة على الأرض والبشر)،
Max Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 226f.,
("سيادة عائلة فيسكونتي" و"سيادة النسب")،
Max Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 3,
("سيادة الكنيسة الكاثوليكية").

والسياسية والاقتصادية[3]، ونفتقد أيضاً إلى دلالات تشير إلى تصوّر سوسيولوجي دقيق لنظرية في السيادة. كما لا نجد أيّ إشارة إلى سوسيولوجيا السيادة، حتى في العرض المفصّل الذي قام به ماكس فيبر بعد توليه العمل في كتاب شونبيرغ القديم أو - ما يُسمّى رسمياً - مرجع الاقتصاد السياسي (وسُمّيَ فيما بعد **أساس الاقتصاد الاجتماعي**)[4] في غضون[5] 1910 /1909. ففي رسم تقسيم المواد لشهر أيار/ مايو 1910، اضطلع ماكس فيبر إلى جانب العديد من المساهمات الصغيرة في كتاب **الاقتصاد وعلم الاقتصاد** بفصل كبير حول الاقتصاد والمجتمع يفترض البحث فيه عن العلاقة القائمة بين الاقتصاد ومجالات كلّ من الحقوق والمجموعات الاجتماعية والثقافة. وكانت النقاط الأساسية للفصل الثاني في الترتيب تحمل العنوان: "رابطة العائلة والدائرة، الفئات والطبقات، الدّولة"[6]. لكنّ التوجّه نحو مفهوم السيادة لم يكن بعد في الحسبان. ولم يُدلِ ماكس فيبر بـ"نظريته السوسيولوجية حول الدولة والسيادة" لأول مرّة إلا في الرسالة المذكورة آنفاً والتي بعثها إلى بول سيبيك في 30.

---

(3) قارن في هذا الصدد خصوصاً ماكس فيبر، مذكرات تخص الدرس حول "الاقتصاد القومي العام (النظري)"،
Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 3, BI. 48-51V (MWG III/ 1).

(4) ونعني هنا الكتاب المتعلق بـ **مرجع الاقتصاد السياسي** الذي أسّسه:
Gustav von Schönberg, *Handbuch der politischen Ökonomie*, 3 Bände, 4 Aufl (Tübingen: H. Laupp 1896-1898),
لم يظهر ماكس فيبر استعداده للنظر في المشاركة في الطبعة الجديدة للكتاب إلا بعد وفاة شونبيرغ (في 3 كانون الثاني/ يناير 1908). قارن في هذا الصدد مراسلاته مع بول سيبيك ابتداءً من 19 أيلول/ سبتمبر 1908 (MWG II/ 5، ص 659) وكذلك التفاصيل في:MWG I/ 22-6. هذا المرجع تم تغيير عنوانه (فيما بين 1913 و1914) وأصبح يسمى **مرجع الاقتصاد الاجتماعي** (*Handbuch der Sozialökonomik*) (قارن مثلاً رسالة ماكس فيبر إلى أوسكار سيبيك قبل 1 تموز/ يوليو 1913، MWG II/ 8، ص 259 أو البطاقة الشمسية إلى بول سيبيك في 8 آذار/ مارس 1914، المرجع المذكور، ص 547). ولم يتمّ القرار في صالح العنوان **أساس الاقتصاد الاجتماعي** (*Grundriß der Sozialökonomik*) إلا في نيسان/ أبريل 1914 بعد اقتراح قدّمه الناشر بول سيبيك. (انظر رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 16 من نيسان/ أبريل 1914، MWG II/ 6، ص 625 مع الهامش 1).

(5) كان هناك رسم منذ شهر أيار/ مايو 1909 لم يصلنا (قارن في هذا الصدد رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 23 و31 من أيار/ مايو1909، MWG II/ 6، ص 132، 136) ولكن يبدو أنه كان يتقاطع في العديد من النقاط مع رسم تقسيم المواد لشهر أيار/مايو 1910، قارن في هذا الصدد الملخص الإجمالي للمؤلفين لدى دار النشر في 12 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1909 (أعيد نشره في MWG II/ 6، ص 314، هامش 12).

(6) رسم لتقسيم مواد الكتاب **مرجع الاقتصاد السياسي** لشهر أيار/ مايو 1910،
Abdruck (ohne Annotationen) in: MWG II/ 8, S. 766-774, hier: S. 768.

من كانون الأول/ ديسمبر 1913. أما العرض المفصل للمحتوى، وكذلك لمجال السيادة، فلم يقدّم لنا إلا في حزيران/ يونيو 1914 حين نُشرَ الجزء الأول من كتاب **أساس الاقتصاد الاجتماعي** مع "التقسيم لكامل العمل". وهكذا يكون تشكل فكرة سوسيولوجيا السيادة وتأليفها قد جرى في المرحلة الزمنية بين وضع رسم تقسيم المواد في شهر أيار/ مايو1910 والاستعداد "للأساس" في حزيران/ يونيو 1914. وبالآتي فإنّ نشأة سوسيولوجيا السيادة وتطوّرها مرتبطتان بصفة حميمة بالتاريخ المتقلب للعمل حول الاقتصاد والمجتمع الذي أصبحت تتصدّره.

لقد كانت سنة 1909/ 1910 سنة مليئة بالمجدّدات من حيث نوع المواضيع والأفكار المطروحة. فمن خلال المراسلة التي جرت خصوصاً بين ماكس فيبر وزميله جورج يلينك من هيدلبرغ، نتعرّف على بعض التمثلات التي تتعلق بنظرية فيبر السوسيولوجية للدولة أو السوسيولوجيا السياسية. وقد جرت مراسلة كثيفة بين الأستاذين في غضون صيف 1909، إذ استشار جورج يلينك في شهر تموز/ يوليو ماكس فيبر فيما يخصّ التأسيس المقرّر لمعهد ألماني - أميركي يفترض أن تشرف مؤسسة كارنيغي (Carnegie) على تمويله.[7] وبكل صراحة، يعلن فيبر عن اهتمامه للبحث في "نظرية اجتماعية للدولة والمكوّنات السياسية" تشمل بطبيعة الحال أيضاً الجانب القانوني (الذي لا يمكن الاستغناء عنه)، ولكن يجب أن لا تقوم بذلك بصفة قانونية تقليدية أو حسب الحق المقارن[8]. كما لم يغفل فيبر في عرضه لاقتراحاته في كيفية تنظيم المعهد على التنبيه لضمّ المواد التطبيقية. فلا بدّ أن تدرّس "ممارسة السياسة" ('the constitution at work, كما يعبّر عنها برايس) والسوسيولوجيا السياسية والتاريخ الحديث والأدب[9]. وأخيراً أرسل فيبر مسودة نص ليلينك يصف فيها مهامّ المعهد المقرر تأسيسه وأهدافه: "يجب أن يكون هدف المعهد الأساسي [...] البحث في الأسباب القانونية والسياسية والاقتصادية والأسباب الناتجة عن العلاقات الثقافية العامة التي تحدّد العلاقات الدولية بين الشعوب الحديثة. [...] فتكوّن شكلها يتعلق بصفة خاصة بالبنية الداخلية لمختلف الدول. أما الدور الذي

(7) قارن الملاحظات الافتتاحية لرسالة فيبر إلى جورج يلينك في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 179.

(8) رسالة ماكس فيبر إلى يلينك في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 180.

(9) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك في 25 تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 200.

تلعبه الطبقات العسكرية والبيروقراطية والإقطاعية أو الصناعية والتجارية أو غيرها من الطبقات البورجوازية، وكذلك الفكر السياسي الذي تتحلى به كل فئة في إحدى هذه الدول، وكيفية تقسيم السلطة السياسية بينها، أي كيف تؤسس الحقّ العام وجهاز الإدارة وطريقة التعامل به، وكيف يؤثر كل هذا في تكوين رأي عام حول بلد ما، إنما يحدّد غالباً سلوك هذا البلد إزاء الدول الأخرى بصفة حاسمة. ولذلك، لا بدّ من التحليل المباشر للعلاقات القانونية والسياسية التي تساق معاً إلى جانب التحليل المقارن عالمياً للبنية القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدى مختلف البلدان والدول [...]"[10].

أما الدليل على أنّ هذه المسألة قد شغلته كثيراً، فيتجلى من خلال محاولاته الجارية بصفة متوازية لفترة معينة في إطار إعادة تأسيس أكاديمية العلوم بهيدلبرغ التي رغبت ضمّه إليها كعضو مراسل. فقد عبّر في رسالة إلى ليوكو نغسبرغر عن قبول اختياره جهلاً منه نوعاً ما بالتقاليد شرط أن تجري عملية إصلاح الأكاديمية لصالح "الفروع العلمية السياسية والاجتماعية المنسقة" التي تهمه بالدرجة الأولى[11]. وقد عرض على الأكاديمية اقتراحاً للقيام بتحقيق واسع النطاق يمكن أن يدفع "السير الفعلي للمؤسسات القانونية والدستورية وكذلك البحث في الأسس الاجتماعية الفاعلة نحو التفتح السياسي والاقتصادي والثقافي لدى الشعوب"[12]. فلو كللت طموحات ماكس فيبر بالنجاح، لتمكّن من تحقيق قسط وافر من العمل الميداني كتحضير لبحثه حول **الاقتصاد والمجتمع**. فمقارنة بالمقال حول "العلاقات الفلاحية في العصر الوسيط" الذي أعيد النظر فيه قبل سنة مضت لنشره في **معجم العلوم السياسية**، وقع الإعلان في المراسلات عن بعض التحويرات على مستوى التوجيه: أي من الأشكال السياسية الماضية نحو أنظمة الدول الحديثة، ومن العلاقات الاقتصادية نحو العلاقات السياسية والدولية. كما أكّد فيبر على إدماج عنصر المقارنة الدولية وكذلك المساءلة حسب التعبير السوسيولوجي عن دور الفئات الحاكمة بالنسبة "للبنية الداخلية" لدى الدول.

وهناك موضوع ثانٍ مهمّ بالنسبة لـسوسيولوجيا السيادة جلب نظر ماكس

(10) رسالة ماكس فيبر إلى جورج يلينك في 12 أيلول/ سبتمبر 1909، MWG II/ 6، ص 258.

(11) رسالة ماكس فيبر إلى ليوكونغسبرغر في 7 آب/ أغسطس 1909، MWG II/ 6، ص 215

(12) المصدر نفسه، ص 218.

فيبر بصفة قوية في غضون صيفَ 1909، وهو موضوع: البيروقراطية الشاملة. فقد وصف فيبر في 15 تموز/ يوليو 1909 لإليزابيت جناوك-كونه (Elizabeth Gnauck-Kühne)، المختصّة في القانون والتي اعتنقت الديانة الكاثوليكية، التطوّر المستقبلي القاتم الذي يترقب كلًّا من "بيروقراطية الدولة والجهاز الرائع لدى الكنيسة الكاثوليكية [...] اللذين سيضعان كلّ ما تبقّى تحت نفوذهما"[13]. وأعلن فيبر بكلّ حماس، أنّه من واجب الكرامة الذاتية الكفاح ضدّ هذه الظاهرة، وهو ما قام به علنياً خلال الاجتماع العام لجمعية السياسة الاجتماعية المنعقد في أيلول/ سبتمبر 1909[14]. وسبق أن انتخب فيبر سنة قبلها، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1908، ضمن اللجنة الفرعية لجمعية السياسة الاجتماعية التي كان يتعين عليها "إعادة تنظيم الإدارة البروسية بما في ذلك إرشاد الموظفين وتعليمهم"[15]. وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية لأول مرّة في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1908 تحت رئاسة غوستاف شمولر (Gustave Schmoller) الذي وزّع في الختام المهامّ وتجاهل تماماً اقتراح ماكس فيبر الرّامي إلى "تحليل الجهاز البيروقراطي وظواهره العرضية"، وطلب في المقابل من تلميذه أوتو هينتسه رسماً لتاريخ الإدارة البروسية[16]. يمكن أن نجد هنا الدافع الأول والمحسوس بالنسبة لماكس فيبر للاهتمام بالبيروقراطية الحديثة في أعقاب بحثه حول "العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر الوسيط"[17]. هذا وقد أظهرت الأحداث السياسية التي جرت سنة 1909 أهمية هذا الموضوع: ففي نيسان/ أبريل من نفس السنة أقيم اللقاء الأول للموظفين في برلين، وفي حزيران/ يونيو اجتمعت

(13) رسالة ماكس فيبر إلى إليزابيت جناوك-كونه في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 176.

(14) Max Weber, "Die wirtschaftlichen Unternehmungen der Gemeinden. Diskussionsbeitrag auf der Generalversammlung des Vereins fur Sozialpolitik am 28 September 1909," in: MWG I/ 8, S. 356-366,
(من هنا فصاعداً: Weber, *Diskussionsbeitrag*).

(15) قارن بروتوكول جمعية السياسة الاجتماعية المطبوع في ثلاث صفحات. جلسة اللجنة الفرعية [...] الاثنين 28 كانون الأول/ ديسمبر 1908 في وزارة الفلاحة، المكتبة الوطنية البريطانية للعلوم السياسية والاقتصادية، (NI Ignaz Jastrow, Misc.114, S. 1).

(16) المصدر نفسه، ص 2، استشهاد ص 2.

(17) ينتهي المقال المقرّر لـ "لمعجم" بتوقع يخصّ العلاقات الحديثة وبالأخص علاقة الرأسمالية بالبيروقراطية، قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 182.

"اللجنة الفورية لتحضير الإصلاح الإداري" بموجب مرسوم ملكي(18). هكذا جاء ردّ الفعل من طرف الحكومة البروسية على النقد العلني المتواصل لإدارة الدولة. أما فيبر فقد رأى في التحقيق العلمي حول البيروقراطيات الحديثة موضوعاً شاسعاً للبحث عرضه إذن على جورج يلينك في إطار مشروع المعهد الألماني الأميركي. واقترح عليه في 12 أيلول/ سبتمبر 1909 دراسة "أثر الجهاز البيروقراطي على كيفية تسيير السياسة الدولية" باعتبار أنّ المسار البيروقراطي يمثل "إحدى المسائل الهامة بالنسبة للديمقراطيات الحديثة"(19). وبعدها بقليل تقدم ماكس فيبر وأخوه ألفريد في الاجتماع العام لجمعية السياسة الاجتماعية بفيينّا كمنذرين متحمسين من خطر المسار البيروقراطي وناقدين لاذعين له(20). وقد حذرا بإلحاح من استهانة العواقب السياسية والثقافية التي تنجم من هذا المسار وتحدّث ماكس فيبر بكل حدّة ضدّ الآلية والتنظيم و"تجزئة الروح" الناجمة عن التسيير البيروقراطي، مهاجماً في نفس الوقت مباشرة الجيل القديم التابع للجمعية وفي مقدمته غوستاف شمولر "لتمجيده المبالغ وغير النقدي للتسيير البيروقراطي" والانجذاب العنيف إلى جانب سلك الموظفين الألماني(21). وهذا يعني [بالنسبة له نمطاً من] "ميتافيزيقا البيروقراطية"(22). وقد كان تصرّف الأخوين شبيهاً بانقلاب ثوري. وفيما بعد سلم ماكس فيبر لأخيه شرح الموضوع للرأي العام حيث صدر له سنة 1910 المقال الشهير حول "الموظف" وسلم

---

(18) بالنسبة للخلفيات قارن: Harro-Jürgen Rejewski, *Die Pflicht der politischen Treue im preußischen Beamtenrecht (1850-1918): Eine rechtshistorische Untersuchung anhand von preußischen Ministerialakten aus dem Geheimen Staatsarchiv der Stiftung Preußischer Kulturbesitz* (Berlin: Duncker & Humblot, 1973),

وكذلك: Tibor Süle, *Preußische Bürokratietradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland 1871-1918* (Göttingen: Vandenhoek & Ruprecht, 1988), S. 45, Zitat: SD. 49.

(19) رسائل ماكس فيبر إلى جورج يلينك، قبل 12 أيلول/ سبتمبر 1909 وفي 12 أيلول/ سبتمبر 1909، MWG II/ 6، ص 259، 262.

(20) قارن مساهمات كلّ من ألفريد وماكس فيبر في النقاش الذي جرى في 28 أيلول/ سبتمبر 1909 في: *Verhandlungen des Vereins für Socialpolitik in Wien*, 1909 (Leipzig: Duncker & Humblot 1910), S. 238, 242, 282-287 und 309-312,

(من هنا فصاعداً: Verhandlungen VfSp 1909).

(21) Weber, *Diskussionsbeitrag* 1909, S. 363 und 365.

(22) هذا التعبير لماكس فيبر أعاده ألفريد فيبر في مساهمته الثانية خلال النقاش، قارن: Verhandlungen VfSp 1909, S. 311.

له أيضاً إعادة النظر في المقال الموازي لهذا الموضوع والمقرّر نشره في **مرجع الاقتصاد السياسي**(23)، كما يسمّى سابقاً **أساس الاقتصاد الاجتماعي**.

وبعد سنة مضت على هذا الحدث، يذكر ماكس فيبر في رسالة بعثها إلى دوراً يلينك (Dora Jellinek) لأول مرّة مفهوم "الكاريزما" لوصف العلاقات الاجتماعية. ففي رسالته بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 1910 جاء ما يلي: "فإذا كانت حلقة ستيفان جورج تحمل في ذاتها جميع السّمات التي تحدّد تكوين الطوائف وبالآتي أيضاً الميزة الخاصة بالكاريزما في حدّ ذاته، فإنّ كيفية التعامل مع تقديس Maximin يبدو غير معقول تماماً [...]"(24). وكما ذكر آنفاً، فقد كان ماكس فيبر على اتصال شخصي مع ستيفان جورج وبعض أتباعه منذ 1910(25)، وقد أكّد على أهمية التحليل السوسيولوجي لمثل هذا التكوين الطائفي في إطار الاقتراحات التي عرضها في اللقاء الأول لعلماء الاجتماع الألمان حول "جوهر سوسيولوجيا الجمعيات". وفي التقرير الذي أعدّه في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1910 وضع "الحلقات الفنية والأدبية" ضمن سلسلة الجمعيات المقرّر دراستها بداية من " نادي الكيجل" [لعبة الأوتاد التسعة] وصولاً إلى الأحزاب السياسية(26). وفي هذا الإطار استعمل ماكس فيبر لأول مرّة مفهوماً سوسيولوجياً دقيقاً للسيادة. فهو بقول: "كلّ جمعية ننتمي إليها تمثل علاقة سيادة بين الناس"(27). وهي تبدو في الظاهر فقط "علاقة سيادة الأغلبية"،

---

(23) فيما يخصّ مقال ألفريد فيبر قارن ما جاء سابقاً ص 31، هامش 9، وبالنسبة لرسم تقسيم المواد في **مرجع الاقتصاد السياسي** قارن النسخة المصورة في: MWG II/ 6، ص 774؛ فهناك في الكتاب الخامس، فصل XI، جاء القول: "نزعات التحوير الداخلي لرأس المالية". (نزعات تطور احتكاري واقتصاد جماعي وبيروقراطي من حيث ردود الفعل الاجتماعية؛ سلك المتقاعدين؛ نزعات التقسيم الاجتماعي). (للأستاذ ألفريد فيبر وربما لماكس فيبر).

(24) رسالة ماكس فيبر إلى دوراً يلينك في 9 حزيران/ يونيو 1910، MWG II/ 6، ص 560.

(25) Marianne Weber, *Lebensbild*, S. 372, 462ff.,
وقد كان من المقرّر أن يقوم ماكس فيبر وزوجته ماريانا بزيارتها لإنجلترا في صيف 1910 صحبة تلميذي ستيفان جورج أرثور زالس (Arthur Salz) وفريدريتش غوندولف (Friedrich Gundolf)، قارن رسالة ماكس فيبر إلى أرثور زالس في 2 من آب/ أغسطس 1910، MWG II/ 6، ص 592.

(26) Max Weber, "Geschäftsbericht," in: *Verhandlungen* DGS 1910, S. 39-62 (MWG I/ 13),
(من هنا فصاعداً: Weber, Geschäftsbericht)،
فيما يخصّ البحث في الجمعيات انظر: المرجع المذكور، ص 52-60، الاستشهاد ص 52.

(27) المصدر نفسه، ص 55.

في حين "أنها في حقيقة الأمر دائماً سيادة الأقلية"، ثمّ يضيف فيبر: "وهي في بعض الأحيان بمنزلة ديكتاتورية عدد من الأفراد، أي سيادة أحد أو بعض الأشخاص الذين أصبحوا في سياق الاختيار والتعوّد على مهام القيادة قادرين على الإمساك فعلاً بمقاليد السلطة داخل مثل هذه الجمعية"[28]. ويختم ماكس فيبر بطرح سؤالين حاسمين بالنسبة للاستطلاع السوسيولوجي: كيف يجري اختيار الأشخاص القيادية وما هو نمط الشخصية التي تحمل في ذاتها عنصر السيادة؟ وأخيراً: ما هي الوسائل التي تستعملها المجموعات القيادية للحفاظ على السيادة تجاه أتباعهم؟ ويحيل ماكس فيبر من خلال هذه الأسئلة بصريح العبارة إلى "الأعمال التمهيدية" التي قام بها غرهارد ألكسندر لايست فيما يخصّ قانون الجمعيات. وهذه الدراسات القانونية التي تمّ ذكرها سابقاً تنطلق من مفهوم السيادة لدى لابان، ولكنها تبرز أدوات الضغط غير القانونية وطرق العقاب الممكنة لدى الجمعيات[29]. كما تأتي في سياق سوسيولوجيا الجمعيات أيضاً "سوسيولوجيا الأحزاب" لروبرت متشلز التي تلقاها ماكس فيبر في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1910، أي بعد اللقاء الأول لعلماء الاجتماع بأسابيع[30]. وقد قام متشلز بكشف النزعات الأوليغارشية القائمة لدى الأحزاب الحديثة، وخاصة لدى أحزاب العمّال. فمن منظور نسقي بحت، تتمحور هذه الدراسات حول بُنيات القيادة والسيادة داخل الأحزاب وحول النزعة البيروقراطية وما يترتب عنها من ضُغُطات تنظيمية. إلا أنّ ملاحظات ماكس فيبر المتعلقة بكتاب متشلز تدور، كما سبق التعرض إليه، قبل كل شيء حول مفهوم السيادة[31]. وخلاصة القول: في غضون النصف الثاني من عام 1910، تحوّل مفهوم السيادة عند ماكس فيبر إلى أداة مفيدة للتحليل السوسيولوجي بالنسبة للجمعيات والطوائف والأحزاب. وهذا يتجلى خاصة في ختام الفصل حول "الطبقات والفئات

(28) المصدر نفسه، ص 55.

(29) Leist, *Untersuchungen* , S. 117.

(30) Michels, *Parteiensoziologie*,
وكذلك البطاقة الشمسية التي أرسلها ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6، ص 726 مع ضمان الوصول والطلب "بأجل لمدة 8 أيام".

(31) قارن في هذا الصدد رسالة ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6، ص 754-761، وكذلك التوضيحات السابقة ذكرها ص 4.

والأحزاب" التابع للنسخة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**[32]، بحيث تبدو الفقرات المتعلقة بأشكال بنية السيادة من بين الفقرات الأولى المصاغة من العمل. وقد عبر ماكس فيبر في رسالة إلى متشلز بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر عن عدم رضاه بمفهوم السيادة كما جاء وبالتحديد العلمي غير الدقيق، الشيء الذي يدلّ على أنه لم يجد إلى حدّ ذلك الوقت حلاً مناسباً.

بعد مرور سنتي 1909 و1910 اللتين تميزتا خصوصاً بنشاط ماكس فيبر في تأسيس الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع والتعرّض إلى مسائل سوسيولوجية، حملت "سنة 1911" عنصراً آخر مهمّاً بالنسبة لـسوسيولوجيا السيادة[33]. فقد كتبت ماريانا فيبر في "صورة من الحياة" أنّ ماكس فيبر عاد آنذاك من جديد إلى "دراساته السوسيولوجية الشاملة" وواصلها توازياً مع الاقتصاد والمجتمع والدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالدين التي صدرت بداية من 1915 تحت عنوان "إيتيقا الاقتصاد عبر أديان العالم"[34]. وتقول أيضاً بأنّ **الاقتصاد والمجتمع** قد حرّر في نَفَس واحد، أي "عن الذاكرة"، ولذلك كُتبَ بدون هوامش، وتضيف "أنّه [ماكس فيبر] لا يحتاج إلى وثائق وجهاز عمل، فقد كان على جانب واسع من العلم"[35]. وإذا ما نظرنا إلى النصوص التي خلّفها والمتعلقة بـ سوسيولوجيا السيادة، فإنّ استعمال المعرفة التاريخية الشاملة وإضافة الأمثلة الدقيقة المستوحاة من جميع المراحل التاريخية ومختلف الحضارات تسهبان المرء وتذهلانه. إذ نرى كيف يشرح ماكس فيبر الدساتير القديمة المرتبطة بالنسب بالاستناد إلى مثال الإيروكيز من قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية أو إلى التاريخ الياباني القديم الممزوج بالأساطير. ونعلم شيئاً عن أنماط التجمعات العسكرية من خلال مثال جزر المحيط الهادي (Polynesien) أو الخليفة الثاني عمر بن الخطاب، وعن الطرق المعقدة لتسليح الجنود من خلال مثال الإقطاع العسكري الإسلامي أو [التيمار] العثماني. أما فيما يخصّ شرح جلب الضرائب في إمارات الأعيان البسيطة، فإنّ ماكس فيبر يقودنا إلى ساحل الذهب في أفريقيا، في حين أنّه يوضّح لنا التنظيم القائم على أعمال السّخرة المحضة في الممالك

---

(32) Weber, "Klassen", "Stände" und Parteien, MWG I/ 22-1, S. 269-272.

(33) Marianne Weber, *Lebensbild*, S. 346.

(34) المصدر نفسه، ص 346.

(35) المصدر نفسه، ص 688.

الطائفية عن طريق مثال دولة اليسوعيين في باراغواي (Paraguay)، ولكن بالنسبة للبنية المعقدة والمهذبة لهذا التنظيم فيستند إلى الإمبراطوريات التاريخية العظمى في مصر والصين وروسيا. ونتعرّف على مختلف أشكال الإدارة البيروقراطية من خلال إنجلترا في عهد ملوك النورمن، وكذلك أيضاً عن طريق بلاد الفرس الحديثة. هذا ويمكن تمديد هذه القائمة المطوّلة كما نشاء، ولكن لا بدّ من طرح السؤال: هل هذا العلم التاريخي الشامل والوافر من رصيد ماكس فيبر المعرفي أم هل هناك فعلاً مجالات أخرى عاد إليها، وخاصة تلك التي تتعلّق بـسوسيولوجيا السيادة؟ ربما لا يمكن أخيراً البتّ فيها إذا قام ماكس فيبر قبل مستهل القرن بدرس هذا القسط الأوفر من العلم التاريخي الشامل إلا بعد نشر مذكرات الدروس.

يعرض ملخص الدرس المطبوع لسنة 1898 بعض التوضيحات. فهناك يذكر ماكس فيبر المراجع التي تخصّ عدداً من المواضيع المتعلقة بالدّول غير الأوروبية[36]. وفي الطبعة الثانية من كتابه **العلاقات الفلاحية في العصر الوسيط** الصادرة أيضاً في عام 1898، يتعرّض فيبر إلى الفوارق الحاصلة داخل التقسيم الأوروبي للأراضي على عكس التقسيم في شرق آسيا[37]. وهنا يولي أيضاً فصلًا جديداً للشرق القديم[38]، الذي جرى البحث فيه اعتماداً على دراسات **الإنجيل القديم** [التوراة]، وبالآتي يمكن اعتباره كجزء من التدوين لتاريخ الحضارة الغربية. فالصياغة الثالثة "للعلاقات الفلاحية في العصر القديم" التي وقع تحويرها والتوسّع فيها بصفة ملحوظة خلال شتاء 1907/ 1908 انطلاقاً من النسخ السابقة[39]، تقترب كثيراً من الأعمال التاريخية

---

(36) Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8,
هناك يذكر: Heinrich Cunow, *Die soziale Verfassung des Inkareichs. Eine Untersuchung des altperuanischen Agrarkommunismus* (Stuttgart: J.H.W. Dietz, 1896), und Rathgen: *Japans Staatshaushalt*, und *dessen namentliche Erwahnung*, unten, S. 289 und 438.

(37) Weber, *Agrarverhältnisse* 2, S. 59-66,
وكذلك الإشارة إلى المستهلات التاريخية الكونية لدى شميت - غلينسر (Schmidt-Glintzer)، المقدمة، في: MWG I/ 19, S. 1/ 6.

(38) المصدر نفسه، ص 59-66،
وكذلك تقرير الإصدار ليورغن داينغر حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (الصياغة الأولى والثانية)، MWG I/ 6.

(39) قارن في هذا الصدد كذلك تقرير الإصدار يورغن داينِنْغِر (Jürgen Deininger) حول=

الكاملة المتأخرة. ولكن يمكن من خلال بعض الأمثلة كشف نقطة "التحوّل" إلى سوسيولوجيا السيادة: ففي المقال المقرّر "للمعجم" بحث فيبر العلاقات في مصر منذ العهد القديم حتى فترة السيطرة الرومانية، ويمكن من خلال الأقوال الموجودة في سوسيولوجيا السيادة والمطابقة لهذه المرحلة البرهنة على أنّه كان يستعين بهذه المعرفة القديمة(40). غير أنّ آثار الاشتغال بالنسخة الذاتية من الطبعة الجديدة لكتاب إدوارد ماير (Eduard Meyer) **تاريخ العصر القديم**، الجزء الأول والثاني، الصادر سنة 1909، تؤكّد أنّ فيبر قد اهتمّ كثيراً بالتنظيم المصري للدولة، حتى بعد ختامه للمخطوط حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم"(41). هذه المعلومات المكتسبة حديثاً لها انعكاسها أيضاً على سوسيولوجيا السيادة. وحتى التذكير بالترجمة الجديدة والمنقحة لكتاب كورت سيته (Kurt Sethe) حول الإعفاءات التي تتميز بها المعابد المصرية القديمة والذي لم يصدر إلا في نهاية عام 1912، يشير إلى أنّ ماكس فيبر لم يكتف بالمخزون القديم من المعرفة، بل أضاف إلى النص معلومات جديدة وآراء أخرى مقتبسة من البحث. وبالآتي من المحبذ التخفيف من حدة قول ماريانا فيبر. وهناك عنصر آخر يبدو واضحاً من خلال المقارنة بين سوسيولوجيا السيادة والعلاقات الفلاحية: ولئن بدأت تذكر في العلاقات الفلاحية خلال وصف مصر شتى المعايير المتعلقة ببنية السيادة السياسية لدى الأعيان، فإنها لم ترد تحت مفهوم "سيادة الأعيان/ النبلاء"(42) أو ما يشابهه من مفاهيم مقتبسة من الحقل المفهومي لكلمة "تابع بإمارة Patrimonial". ولم يتقبّل ماكس فيبر المصطلحات المستعملة جزئياً في البحث المعاصر بالنسبة لحقل "سيادة/ سيادة الأعيان" إلا في سياق الاقتصاد

"العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (الصياغة الثالثة)، MWG I/ 6.

(40) قارن أقوال أخرى في المصدر نفسه، ص 323-326.

(41) قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2^2,
توجد النسخة الذاتية لماكس فيبر في مركز البحث في الأعمال الكاملة لماكس فيبر، BAdW بميونيخ. وهناك يوجد على الصفحات التي تصف تاريخ الإدارة المصرية القديمة جرّ وتأكيد.

(42) Weber, *Agrarverhältnisse*2, S. 81-91:
العائلات المالكة للأرض تنتمي إلى الأعيان، عدم وجود مؤسسات إدارية مدنية مستقلة، دولة الطقوس الدينية ودولة السّخرة، إدارة الأرباح وإدارة الإقطاع، "ممكات بيروقراطية كبيرة تدار حَسب نظام الدولة عن طريق كتبة " وكذلك الوصف الملخص لنظام الدولة المصرية باعتبارها دولة طقوس دينية بيروقراطية.

والمجتمع، حيث قوّى مضمونها الدلالي ودققها بإضافة نعوت أخرى ثمّ وسّع مجالها بخلق مصطلحات خاصة به مثل "خارج نفوذ الإمارة" (Extra Patrimonial)" أو "بيروقراطية الإمارة/ الأعيان (Patrimonialbürokratie)"[43].

أما ماريانا فيبر فقد كانت تشير بملاحظاتها في "صورة من الحياة" إلى الجهد الإبداعي الذي كان مرتبطاً بالدراسات السوسيولوجية المتعلقة بالأديان الكبرى وبمعرفة الطابع الخاص للعقلانية الغربية. يبدو كما تقول أنّ ماكس فيبر يميل "إلى الشرق: فبعد الصين واليابان والهند، فهو يتّجه نحو اليهودية والإسلام"[44]. غير أنه، فيما يتعلق بعرض الدول الآسيوية في حاجة "إلى مصادر مترجمة"، وهو الذي "اعتمد إلى حدّ الآن في جميع أعماله المختصّة على مصادر دقيقة"[45]. هذا وقد درست الدول الثلاث الواردة في سوسيولوجيا السيادة: الصين، وخاصة ما يتعلق بإدارتها عن طريق علمائها الكونفوشيين، اليابان، وبالخصوص دستورها "الإقطاعي" العسكري والوظيفي والهند، ولكن بصورة عرضية جداً بالنسبة إلى الامتيازات التقليدية المرتبطة بالأنساب الجهوية ونظام الطبقات. ففي حين ما زال تاريخ الهند بمنزلة أرض مجهولة (Terra Incognita)، اعتمد فيبر بالنسبة لتاريخ اليابان على عدد محدد من الأعمال[46]، وخاصة على دراسة كارل راتغن حول "اقتصاد اليابان القومي وميزانيته" لسنة[47] 1891. وعلى عكس ذلك كان اهتمامه الخاص جداً بتاريخ الدولة الصينية ومجتمعها واقتصادها، والذي يستند إلى أرضية صلبة من المصادر. وهنا استعمل فيبر الدراسات المتوافرة لديه، سواء في المراجع والأبحاث الأكاديمية

(43) قارن في هذا الصدد الافتتاحية لنص سيادة الأعيان/ النبلاء (*Patrimonialismus*) لاحقاً ص 240، وفيما يخصّ "بيروقراطية الأعيان/ النبلاء" كمفهوم جديد قارن:
Weber, *Einleitung*, S. 29 (MWG I/ 19, S. 125f.).

(44) Marianne Weber, *Lebensbild*, S. 346.

(45) المصدر نفسه، ص 347.

(46) مثلاً: Karl Rathgen, *Staat und Kultur der Japaner* (Bielefeld, Leipzig: Velhagen & Klasing, 1907), Monographien zur Weltgeschichte, Band 27,
(من هنا فصاعداً: Rathgen, *Staat der Japaner*)،
Fukuda, *Japan*, und Yoshida, *Staatsverfassung*.

(47) بالنسبة لكتاب راتغن حول اقتصاد اليابان القومي قارن ما سيذكر لاحقاً ص 289 و438. وقد ورثت تلاخيص ماكس فيبر لهذا الكتاب
(GStA PK, VI. NI. Max Weber, Nr. 31, Band 3, BI. 105-108v).

القديمة أو في الدراسات المختصّة والنادرة باللغة الألمانية[48]. فالمعلومات كانت نادرة باعتبار أنّه لم يتم تأسيس أقسام لدراسة الحضارة الصينية إلا منذ 1909[49]، ولذلك كانت الحاجة ماسّة جداً إلى المراجع، وخاصة الأجنبية منها. وفي هذا السياق لعبت بالنسبة لفيبر السلسلة الفرنسية منوّعات من علم الصينيات (Variétés Sinologiques) التي قام فيها المبشرون المسيحيون والصينيون الذين اعتنقوا المسيحية بتوثيق تاريخ البلاد في قالب حوليات وكذلك أيضاً بترجمة المصادر[50]،

---

(48) قارن مثلاً: Johann Heinrich Plath, "Über die Verfassung und Verwaltung China's unter der ersten drei Dynastieen," in: *Abhandlungen der philosophisch-philologischen Classe der königlich Bayerischen Akademie der Wissenschaften* (München: Verlag der K. Akademie, 1865), Band 10, 2. Abt. S. 451-592,

(من هنا فصاعداً: Plath, *China unter den drei ersten Dynastien*)،

وقد ورثت ملخصات ماكس فيبر لهذا العمل وغيره من أعمال بلاث (Plaths) (GStA PK, VI. HA, NIK Max Weber, Nr. 31, BI. 78-78V) Conrady, *China*; Otto Franke, *Ostasiatische Neubildungen: Beiträge zum Verständnis der politischen und kulturellen Entwicklungs-Vorgänge im Fernen Osten* (Hamburg: C. Boysen, 1911),

(من هنا فصاعداً: Franke, *Ostasiatische Neubildungen*)،

Heinrich Hermann, *Chinesische Geschichte* (Stuttgart: D. Guntert, 1912),

على ورقة العنوان توجد الإضافة: حلقة التبشير بالرّاين،

(من هنا فصاعداً: Hermann, *Chinesische Geschichte*)،

Ferdinand von Richthofen, *China: Ereignisse eigener Reisen und darauf gegründeter Studien*, hg. von Ernst Tiessen (Berlin: Dietrich Reimer (Ernst Vohsen) 1912), Band 3: Das südliche China,

(من هنا فصاعداً: v. Richthofen, *China*)،

وتوجد ملخصات لماكس فيبر حول هذا العمل (GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 31, Band 3, BI. 109-111), und Isidor Singer, *Über sociale Verhältnisse in Ostasien*,Vortrag im K.K. Handels-Museum zu Wien (Leipzig, Wien: Franz Deutike, 1888),

(من هنا فصاعداً Singer, *Ostasien*).

(49) قارن: Schmidt-Glintzer, "Helwig, Einleitung," in: *MWG* I/ 19, S. 14.

(50) قارن: Dominique Gandar, *Le canal impérial: Étude historique et descriptive,* Variétés Sinologiques, No. 4 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1894),

(من هنا فصاعداً: Gandar, *Canal impérial*)،

Pierre Hoang, *Mélanges sur l'administration*, Variétés Sinologiques, No. 21 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1902),

(من هنا فصاعداً: Hoang, *L'administration*)،

Etienne Zi, *Pratique des examens littéraires en Chine*, Variétés Sinologiques, No. 5 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1894), =

وبنفس القدر النشرات الرسمية الناطقة باللغة الإنجليزية في "صحيفة بكين" دوراً هاماً في تلقين المعرفة الأساسية. ففي **سوسيولوجيا السيادة** اعتبر ماكس فيبر مثلاً أنّ موحّد الإمبراطورية شي هوانغ - تي (Shi Huangdi) قد قطع مع الإقطاع وأسّس نظام الإدارة البيروقراطي وأمر أيضاً ببناء الجدار الصيني. لكن هذا التجميع للأحداث في عهد شي هوانغ-تي لوحده لا يتطابق ومجرى الأحداث الحقيقية، الشيء الذي دفع فيبر إلى التراجع في أقواله بعض الشيء في دراسته حول الكنفوشية أو التخفيف من حدتها. ويبدو أنّ الخطأ في التقويم يعود أوّلاً إلى المصادر المقتناة في البداية[51].

ترد الكنفوشية في **سوسيولوجيا السيادة** كنمط من إيتيقا الكمال الذاتي، ولكن بالأخص كـ"إيتيقا الموظفين" التي تحافظ على نظام الدولة وتنظر بارتياب للرأسمالية. أما الهندوكية فلا تذكر إلا مرة واحدة في سياق تعداد أديان التزهّد والخلاص، وذلك ضمن ملحق المخطوط الموروث حول نص "الدولة وسيادة رجال الدين"، وهناك توجد أيضاً - وبصفة مختصرة - توضيحات ماكس فيبر حول طائفة النسّاك البوذيين[52]. وتستند المذكرات الموروثة والمكتوبة على الصفحة الخلفية من المخطوط الأصلي إلى قراءة الدراسات التي قام بها ألبيرت غرونفيدل (Albert Grünwedel) حول البوذية في منطقتي التيبت ومنغوليا، أي حول ظاهرة البوذية الموجودة هناك: وهي اللاموية[53]. فدراسات غرونفيدل تعتمد هي الأخرى على مجموعات الأمير

= (من هنا فصاعداً: Zi, *Examens littéraires*)،
غندار (Gandar) (1829-1910) وزي (Zi) (1851-1932) كانا كلاهما ينتميان إلى اليسوعيين. فغندر هومن أصل فرنسي، أما هوانغ (Hoang) (1830-1909) فينتمي إلى حلقة التبشير الكاثوليكية.

(51) Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 210,
وكذلك التعقيب الذي قام به أرنولد سينغلر (Arnold Zingler)، حول مراجع فيبر في الصينيات، في: تحليل ماكس فيبر لـ Präbendalismus الصيني. بالنسبة لمسائل التفاهم بين علم الاجتماع وعلم الصينيات انظر: Wolfgang Schluchter, Hg., *Max Webers Studie über Konfuzianismus und: Taoismus: Interpretation und Kritik* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1983), S. 174-201, bes. S. 182.

(52) قارن كذلك في بعض المواضع الأخرى من نص **الدولة وسيادة رجال الدين**. وفي نص **تعديل الكاريزما** (*Umbildung des Charisma*).

(53) Albert Grünwedel, *Mythologie des Buddhismus in Tibet und der Mongolei* (Leipzig: Brockhaus, 1900),
(من هنا فصاعداً: Grünwedel, *Buddhismus*).

الروسي أوختومسكي (Uchtomskij) الذي قام بجمع المعلومات حول هذه المنطقة التي يصعب الولوج إليها والمحظورة من قبل الحكومة المركزية الصينية. أما بالنسبة للعرض الكامل حول البوذية في هذه المرحلة من العمل، فقد وثق فيبر في هاينريخ هاكمان (Heinrich Hackmann) وهندريك كيرن (Hendrik Kern) وهيرمان أولدنبرغ (Hermann Oldenberg) كأصحاب سند هامّين[54]. وإذا ما نظرنا على عكس ذلك إلى القوائم الوافية من المصادر والمراجع التي يذكرها ماكس فيبر في كلا الجزأين من الأعمال الكاملة حول "الكنفوشية والطاويّة" وحول "الهندوكية والبوذية"[55]، فإنه يبدو واضحاً أنّ ماكس فيبر ما زال هنا - أي في **سوسيولوجيا السيادة** - في مستهلّ أبحاثه حول الأديان العالمية. وفي الوقت الذي يتعرّض فيه ماكس فيبر إلى اليهودية، خصوصاً كدين الشّرع وفي سجال مباشر مع أطروحات فيرنر سومبارت (Werner Sombart) حول "اليهود والحياة الاقتصادية" حول دوره في نشأة الرأسمالية، فإنه يقدّم الإسلام مسبّقاً تحت شعار الحرب. ففي الإسلام الذي يقول أيضاً بالتوحيد/ "وحدة الحضارة" لا يوجد فصل قاطع بين الوظائف الدنيوية والوظائف الدينية، وكذلك بين القانون الشرعي والقانون المدني وبالآتي فإنّ القضاء هو من مشمولات "القاضي وعدالته" بأتمّ المعنى للكلمة. هذا الحصر للشّرع الإسلامي قد يصبح عائقاً لتطوّر الرأسمالية الحديثة، كما برهن فيبر على ذلك من خلال الأمثلة التي أوردها حول القضاء في تونس ونظام الأوقاف الدينية، وإن كان لا يبدو ضرورياً، كما يثبت ذلك المثل المناقض حول تارتار القوقاز. ففي حين يستند ماكس فيبر على أعمال زميله بهيدلبرغ كارل هاينريخ بيكر فيما يخصّ المسائل

---

(54) قارن: Heinrich Hackmann, *Der Ursprung des Buddhismus und die Geschichte seiner Ausbreitung*, 3 Teile (Religionsgeschichtliche Volksbücher, hg. von Friedrich Michael Schiele, 3 Reihe, Hefte 4, 5 und 7 (Halle; Tübingen: Gebauer-Schwetschke 1905-1906; J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906),

(من هنا فصاعداً: Hackmann, B*uddhismus* I-III)،

Heinrich Kern, *Der Buddhismus und seine Geschichte in Indien: Eine Darstellung der Lehren und Geschichte der buddhistischen Kirche*, 2 Bände (Leipzig: Otto Schulze, 1882-1883),

(من هنا فصاعداً: Kern, *Buddhismus*)،

Hermann Oldenberg, "Buddhistische Studien," *Zeitschrift der Morgenländischen Gesellschaft*, Band 52 (1898), S. 613-694,

(من هنا فصاعداً: Oldenberg, *Buddhistische Studien*).

(55) قارن:

Weber: *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 557-568, und *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 648-668.

الاقتصادية[56]، فإنه يعود بالأخص إلى إيغناس غولدزيهر (Ignaz Goldziher) بالنسبة إلى عرض التطوّر الديني البارع للإسلام[57].

ففي سوسيولوجيا السيادة بانت العلامات الأولى للدراسات التاريخية الشاملة المقرّرة حول الأديان العالمية، وذلك بصفة جزئية من خلال المسألة المطروحة صراحة: إلى أي حدّ تقف الأديان الكبرى في وجه الرأسمالية الحديثة أو العقلانية الغربية؟ وهنا تستند تفاصيل البحث إلى مراجع ومعلومات خاصة محدودة جداً. كما يبدو واضحاً حسب ما رأينا بالنسبة للصين أنّ الانشغال ببلد ما كان مرتبطاً بالاهتمام بتاريخ إدارته[58]، ومن ثمّ قادت المسألة السوسيولوجية المتعلقة بالدين إلى توسيع رقعة البحث وتغيير موقع الاهتمام في التعامل مع المصادر. ويمكن أن تكون الانقلابات السياسية في الصين، خصوصاً في الجزء الثاني من عام 1911، قد أثارت - مثلها مثل الثورة الروسية عام 1905- اهتمام ماكس فيبر لهذا البلد. فمنذ 1913 عرض ماكس فيبر في حلقة صغيرة نتائج بحوثه حول الكنفوشية[59]، وهو ما يدلّ على أنّ الانشغال بتاريخ الصين وحضارتها كان يجري توازياً مع تحرير سوسيولوجيا السيادة. وهذا ما يؤكده أيضاً الاهتمام الأكبر بالصين في سوسيولوجيا السيادة أكثر من بقية الدول الآسيوية الأخرى.

لا نجد من الأخبار المباشرة حول طريقة وضع الاقتصاد والمجتمع وخصوصاً

---

(56) قارن: Becker, *Steuerpacht und Lehenwesen*,
مع التذكير بصريح العبارة لاحقاً،
Becker, "Zur Entstehung der Waqfinstitution," *Der Islam*, Band 2, Heft 4 (Nov. 1911), S. 404f.,
(من هنا فصاعداً: Becker, *Waqfinstitution*).

(57) قارن: Ignaz Goldziher, *Vorlesungen über den Islam* (Heidelberg: Carl Winter, 1910),
(من هنا فصاعداً: Goldziher, *Vorlesungen*,).

(58) قارن في هذا الصدد الملخصات الموروثة حيث توجد المذكرات حول الصين واليابان وقائمة المصادر التي تحيل بدون استثناء إلى التاريخ الزراعي والإداري
(GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 31, Band 3, BI. 104-111).

(59) قارن ملاحظة ماكس فيبر في:
Max Weber, *Einleitung*, S. 1, Fn. 1 (MWG I/ 19, S. 83),
وإلى جانبه:
Schmidt-Glintzer, Helwig, Einleitung, MWG I/ 19, S. 34f.

حول **سوسيولوجيا السيادة** إلا القليلة باعتبار أنّ ماكس فيبر ذاته غالباً ما بقي صامتاً حول مشاريع عمله الآنية. ولكن من الممكن استقطاب بعض المعلومات من المراسلات، وبالأخص من التقارير التي كانت ماريانا فيبر ترسلها بانتظام إلى حماتها. ويتجلى من ذلك أن ماكس فيبر كان يشتغل في أشهر الشتاء من عام 1911/ 1912- بالاستعانة بكاتب يرقن على الآلة - على مقاله المقرّر للمرجع، وفي شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 1912 انكبّ بصفة خاصة على **سوسيولوجيا الموسيقى**(60)، ومن بعدها، بداية من شهر أيلول/ سبتمبر، عاد من جديد إلى ما سماه "العمل الآجل"(61). وفي 23 كانون الثاني/ يناير 1913 أرسل الإعلان الأول إلى الناشر بول سيبيك حول القسط "الأوفر" من كتاب **الاقتصاد والمجتمع بما فيه الدولة والقانون**" والذي سيكون جاهزاً في غضون الربيع القادم. كما أضاف فيبر مع شيء من الافتخار: "وبالمناسبة آمل أن يكون [العمل] حسناً، بل من أحسن الأشياء التي كتبتها. فهو يتضمن نظرية سوسيولوجية تامّة لعلم السياسة، ويجوز لي حقاً القول بأنه كلفني جهداً مضنياً"(62). وبعد ثلاثة أيام وصلت المساهمة المنتظرة من كارل بوشر (Karl Bücher) لـ"المرجع" والتي هي بمنزلة مقدمة لهذا العمل، غير أنّها خيّبت آمال فيبر، حتى من حيث المضمون الهزيل. وقد رغب فيبر "في تعويضه"(63)، ولكنه كان متيقناً إتمام العمل قبل مستهل شهر أيار/ مايو. وهذا الشعور بالتفاؤل خيّم حتى على ماريانا فيبر التي كتبت إلى حماتها تقول: "إنّ ماكس يشتغل حالياً بكيفية لم نتعوّد بها من قبل، وله يومياً من يعينه بالآلة الكاتبة"(64). من هنا، واعتماداً على الرسالة المبعوثة إلى بول سيبيك في كانون الثاني/ يناير يجوز طرح السؤال: هل وفى ماكس فيبر بالوعد الذي أعطاه في صيف 1909 من خلال الخطوط العريضة التي قدّمها وأنهى **النظرية السوسيولوجية في علم السياسة**؟

---

(60) قارن رسائل ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 28 من كانون الأول/ ديسمبر 1911، و12 أيار/ مايو و14 حزيران/ يونيو 1912، مخزون ماكس فيبر، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446، والتقرير الافتتاحي لـ **سوسيولوجيا الموسيقى**، الأعمال الكاملة، MWG I/ 14، ص 128.

(61) قارن رسالة ماكس فيبر إلى المشاركين في اللقاء بلايبزغ في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1912، MWG II/ 17، ص 757.

(62) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 23 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 52.

(63) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 28 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 60.

(64) رسالة ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 17 شباط/ فبراير 1913، مخزون ماكس فيبر شيفر، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446.

اشتغل ماكس فيبر جاهداً خلال عام 1913 بأكمله ولم ينقطع عن العمل إلا لمدة شهر في عطلة الربيع التي قضاها في أسكونا وشهر آخر في عطلة الخريف بإيطاليا. ولكن يبدو أنّه قد قضى فترة في تحوير مسودة المقال حول "منهج تفهّم السوسيولوجيا" الذي عرضه على هاينريخ ريكيرت في 3 تموز/ يوليو 1913 للنشر(65). وقد ظهرت صرامة المفاهيم وبلاغة المحاججة في غضون شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 من خلال المقال "حول مقولات سوسيولوجيا التفهّم" الذي يقدم لأول مرّة، وبصفة محسوسة، تحديداً وافياً وصارماً لمفهوم السيادة، حيث جاء فيه: "إنّ السيادة لا تعني أنّ قوة طبيعية تشقّ طريقها بكيفية ما، وإنما: أن يحصل [غير واضح] فعل البعض (أمر) الموجّه بصفة معقولة نحو فعل الآخرين (الطاعة)، وكذلك العكس، بكيفية أنه يجوز أن يعوّل عادة على تحقق الآمال التي يخضع لها فعل كلا الجهتين"(66). ويذكر ماكس فيبر هنا لبّ الفكرة التي تدور حولها تحديدات السيادة، وهي أنّ السيادة تقوم على علاقة أمر وطاعة، أي على علاقة سلطة. ومن خلال هذا الوضع ضمن نظرية المقولات السوسيولوجية، ينال مفهوم السيادة دلالة خاصة. فقد رتّب ماكس فيبر السيادة وما يعبّر عنه بـ"سيادة الاتفاق/ التراضي"(67) تحت مقولة فعل الموافقة، أي تحت شكل معيّن من الفعل الجماعي. وعلى عكس ما يتّسم به الفعل الاجتماعي الذي يجري حسب أنظمة ذات أهداف معقلنة ومتفق عليها، وهي خاصة بفعل المؤسسات، فإنّ فعل الاتفاق/ التراضي يسير حسب ما هو "شبيه" بالأنظمة ويدلّ على فعل الروابط(68). وبالآتي فإنّ مفهوم السيادة المحدد سوسيولوجياً يصبح مقيّداً بالرابطة وما تختصّ به من أنماط الفعل والنظام والتنظيم. فبمقاله حول المقولات

---

(65) رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكيرت (Heinrich Rickert) في 3 تموز/ يوليو 1913، MWG II/ 8، ص 260.

(66) Weber, *Kategorien*, S. 278,

في الموعد المحدد للنشر: أي في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 استخبر ماكس فيبر لدى الناشر حول ما إذا سينشر مقاله في العدد القادم من مجلة لوغوس، إذ يرى "أنّ الطبع الآن سيكون مريحاً بالنسبة له، حتى من وجهة نظر موضوعية". (قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 11 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG II/ 8، ص 375). وفي آخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر علق فيبر في نفس العدد من مجلة لوغوس على مقال هاينريخ ريكرت (قارن رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكرت، آخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، المرجع المذكور، ص 408-410).

(67) Weber, *Kategorien*, S. 279.

(68) المصدر نفسه، ص 275.

تجاوز ماكس فيبر الموقف الغيركي، إذ حرّر مفهومي السيادة والرّابطة من فرضياته الإبستيمولوجية وجعله صالحاً لسوسيولوجيا قائمة على الطرق التجريبية، وبهذا أصبحت "السيادة" مقولة سوسيولوجية ووضعت نظرية الروابط على قواعد/ قدمي التجربة.

فإذا ما اتبعنا نظرية المقولات لدى فيبر، نرى أنّ توجّه الفاعلين (سواء الحكام أم الرعيّة) في التنظيمات/ الروابط السياسية التي مازالت غير خاضعة لنظام مقنّن ولم تصبح مؤسّسة سياسية منظمة، محدّد لتطبيق الاتفاق المعمول به ولضمان دوام الرابطة واستقرارها. فنادراً ما ينشأ مثل هذا النظام المقنّن على الاتفاق، وإنما غالباً ما يقوم على الأمر/ فرض الإرادة. [يقول فيبر:] "ولكن من حيث المضمون، تقوم سلطة الأمر/ فرض الإرادة على تأثير خاصّ ومتغيّر كلّ مرّة في حجمه ونوعه - لسيادة - أناس حقيقيين (أنبياء، ملوك، نبلاء، آباء، رجال كبار في السنّ وغيرهم من الأشراف، موظفون، زعماء أحزاب وغيرهم من "القادة" ذات الطبائع المختلفة والهامة جداً سوسيولوجياً) على فعل الآخرين في الرابطة/ التنظيم"[69]. فذكر حاملي السيادة الأكثر أهمية يحيل إلى النصوص الأولى من سوسيولوجيا السيادة التي وصلتنا. وسيتضاعف التشابك من خلال الإشارة بصريح العبارة إلى أنّ البحث في "السيادة باعتبارها القاعدة الأساسية لفعل الرابطة [...] سيكون بالضرورة محلّ دراسة خاصة لم تتمّ بعد"[70]، كما هو من المفترض قطعاً أن يقوم الجزء الثاني من البحث في المقولات بالتعليل المنهجي للتوضيحات الموضوعية في كتاب **لاقتصاد والمجتمع**[71]. وفي هذا المقام، جرى الحديث حول الترابط بين ""مشروعية" الاتفاق" ومختلف أشكال بنية السيادة[72].

كلّ هذا يدفع إلى التساؤل حول العلاقة بين البحث في المقولات وسوسيولوجيا السيادة[73]. فما يلفت النظر هنا هو أنّ المقولات الخاصة التابعة للجزء الثاني (القديم)

(69) Weber, *Kategorien*, S. 291.

(70) المصدر نفسه، ص 291.

(71) المصدر نفسه، ص 253، هامش 1.

(72) المصدر نفسه، ص 291.

(73) ما زال النقاش جارياً في الأوساط المختصة بالبحث في أعمال فيبر حول تحديد تاريخ البحث في المقولات. ففي رسالة من ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكيرت في 5 من أيلول/ سبتمبر 1913 يقول =

من البحث في المقولات والمتعلقة بالفعل الجماعي والفعل الاجتماعي أو بفعل الرابطة/ التنظيم وفعل المؤسسة لا ترد في بعض الفقرات من **سوسيولوجيا السيادة**، مثلما هو الحال في النص المبتور حول "الكاريزماتية" وفي نص "الدولة وسيادة رجال الدين". وفي النصوص المنقولة الأخرى حول السيادة قد وقع في بعض الحالات اللجوء إلى مصطلحات البحث في المقولات، مثلما هو الحال في النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعيان" و"الإقطاع" و"تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما"، ولكن لا يمكن الحديث عن استعمال متسلسل وصارم للمقولات. وهذا قد يعني شيئين، أوّلاً أنّ المقولات لم تكن جاهزة في مرحلة وضع نص السيادة، ثمّ ألحقت جزئياً فيما بعد، أو أنها [ثانياً] في الوقت الذي كتب فيه النص قد بالت ولا يمكن بالآتي استعمالها من بعد. غير أنّ التعداد المفصّل لحاملي السيادة في القول المذكور بإطناب سابقاً من البحث في المقولات يؤكّد أنّ أجزاء وافية من **سوسيولوجيا السيادة** كانت جاهزة حين كتبت هذه المقاطع. ومن المدهش لدى التعداد لأصحاب السيادة هو ترتيبهم حسب التطور التاريخي، أي من الملك والنبيّ مروراً بالأعيان وصولاً إلى الموظف وزعيم الحزب. فهل كان هذا من باب الصدفة؟ أم هل يخضع لصياغة سابقة من "النظرية السوسيولوجية في علم السياسة" كنمط قديم من التطور التاريخي؟ وهي فكرة قد سبق أن اتّبعتها ماريانا فيبر في تعدادها للفصول المختلفة من السيادة[74]. فإذا ما ألقينا نظرة على نص التقديم لموضوع "السيادة" الذي يتميز

= فيها أنّ مخطوط البحث جاهز في جزئه الأصلي منذ ¾ السنة، وسيعاد النظر فيه وتقديمه مع إضافة بعض الملاحظات "المنهجية" (MWG II/ 18، ص 318). ومن المرجح أنّه قد مرّت ثلاثة أرباع السنة حسب ما جاء في الرسالة، بحيث يبدوأنّ الجزء الأول من البحث في المقولات قد حرّر قبل نهاية عام 1912. ولكن إذا اعتبرنا أنّ ما جاء في الرسالة يشير إلى مرحلة دامت بين ثلاثة وأربع سنوات، فإن تاريخ وضع النص يعود إذن إلى 1909/ 1910. غير أنّه ليس من المرجح أن يتطابق وموعد إدخال مقولة السيادة. ففي الرسالة التي بعثها إلى ريكيرت عرض ماكس فيبر لسبب تجاوز الحجم المطلوب إذ أصبح المخطوط يتضمن 51–53 صفحة مرقونة (= 40 صفحة مطبوعة) عوض 24 صفحة مطبوعة المعلن عنها في شهر تموز/ يوليو- عدداً من الاقتراحات قصد النشر، وأكد بالخصوص على نشر الجزء "الأصلي" (المرجع المذكور، ص 318). وهذا يعني أنّ نشر الجزء القديم من نظرية المقولات في صيف 1913 كان هامّا بالنسبة له، وبالآتي لا يمكن اعتبار المقولات قد تجاوزتها الأحداث. إلى جانب ذلك، تحدّث فيبر عن عدد من "الأشياء المحذوفة والإضافات" في المخطوط (المرجع المذكور، ص 318) بحيث لا يمكن له تقويم الحجم. ويجوز أن تتعلق هذه الإضافات بالجزء القديم من النص الذي وإن كان في حقيقة الأمر قد حرّر سابقاً أعيد النظر فيه.

(74) تأتي "البيروقراطية" في المقام 18. بعد "الدولة وسيادة رجال الدين"، قارن في هذا الصدد نسخة التعداد في المخطوط المخزون.

باستعمال مكثف لمفاهيم البحث في المقولات، خاصة في الفقرات الأولى والأخيرة فإنّ تحديدات البحث في المقولات تبدو مقارنة بما سبق دقيقة. وهذا يتعلق بتحديد السيادة الذي وقع تطويره في البداية والذي لا يضع في نص "السيادة" الصّلة مع فعل الرابطة والاتفاق، وإنما يطوّر مفهوم السيادة انطلاقاً من مفهوم آخر مرتبط بالسلطة الاجتماعية و- كما جاء سابقاً - مستوحى من الأمر القطعي لدى كَنْت. وعلى عكس ذلك، يعرض نص "الجماعات السياسية" الذي استخدم بكثافة مصطلحات البحث في المقولات وصدر في جزء من مجلّد "الجماعات" تطبيقاً مباشراً لنظرية المشروعية على التنظيم السياسي(75). انطلاقاً من الملاحظات التي قدّمت، نستنتج أن هناك فقط ترابط جزئي بين نظرية المقولات السوسيولوجية، كما صدرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، والصياغة القديمة التي وصلت من سوسيولوجيا السيادة. غير أنّ الأمثلة الواردة تفيد بأنّ نصوص السيادة في مجملها قد وضعت قبل تحديد المقولات السوسيولوجية ولم يتم فيما بعد تحويرها إلا في بعض النقاط.

وأمام هيرمان كانتوروفيتش (Hermann Kantorowicz) الذي قرأ البحث في المقولات أمام الملأ ووجد صعوبات في فهم تركيبة "سوسيولوجيا التفهّم"، شرح ماكس فيبر مقاصده بالقول: "إنها محاولة إلغاء كلّ ما هو "تنظيمي" (organizis-tisch) و"مألوف" (stammleriche) و"خارج عن التجربة" و"ساري المفعول" حسب النواميس (*Norm*haft-Geltende) وفهم "نظرية العلم السياسي" كنظرية الفعل الإنساني النموذجي والتجريبي الخالص [...]"(76). وبعد يوم، أي في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، رسم فيبر للناشر بول سيبيك النقاط الهامة من مشروعه **الاقتصاد والمجتمع** وذكر في آخر تعداده "النظرية السوسيولوجية الشاملة لعلم السياسة والسيادة"(77). فهذه الرسالة المذكورة مراراً يغلب عليها التحمّس وتؤكّد أيضاً على قيمة التدقيق في مفهوم السيادة المعلن عنه في البحث في المقولات. وإذا ما لخّصنا الأقوال الواردة في كل من الرسالة الأولى والأخيرة من سنة 1913، فإنها تشير إلى أنّ ماكس فيبر قد نجح في تأسيس سوسيولوجيا شاملة للسيادة. وهذا

(75) Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22 -1, S. 200-217.

(76) رسالة ماكس فيبر إلى هيرمان كانتوروفيتش في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG 8 /II ، ص 442.

(77) رسالة فيبر إلى بول سيبيك في 30 من كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG II/ 8، ص 449.

يعني من جهة أنّ مفهوم السيادة قد أصبح منذ سنة 1913 في صلب الموضوع[78]، وأنّ النظرية السوسيولوجية لعلم السياسة قد حصل توسيع نطاقها لتشمل النظرية السوسيولوجية للسيادة. وهو ما قد تنتج عنه الحاجة إلى إعادة النظر في جميع النصوص التي وضعت بدون التعرّض إلى مقولة السيادة. ففي نص "البيروقراطية"، نجد مثلاً فقرة لا تكتف بالعلاقة مع مصطلحات البحث في المقولات فحسب، بل تربط في نفس الوقت دراسة البيروقراطية بموضوع السيادة. ويمكن أن يكون هذا علامة على أنّ نص "البيروقراطية" قد وضع مبكّراً، ثمّ أعيد النظر فيه خلال سنة 1913 أو بعدها. ومن جهة أخرى يبدو أنّ بؤرة السوسيولوجيا السياسية قد تحولت من مفهوم الدولة إلى مفهوم السيادة، بحيث أنّ مفهوم الدولة في حدّ ذاته والذي استعمل لوصف التاريخ السياسي ما قبل الحديث وغير الأوروبي قد اختفى. ففي النص الموروث حول سوسيولوجيا السيادة يعلن ماكس فيبر أنّه لا يمكن تطبيق مفهوم الدولة الحديث لوصف أشكال التنظيمات المبكرة في علاقتها بالفعل الجماعي بما أنّها تمثل روابط ولم تتحوّل بعد إلى دول. وحتى في ملحق المخطوط لنصّ "الدولة وسيادة رجال الدين" يقوم فيبر بإصلاح أخطائه بنفسه في مجرى الكتابة: فيتم تعويض مفهوم الدولة بتعبير أعمّ مثل "السلطة السياسية"[79]. كما ينعكس هذا التخلّي على مفهوم الدولة في العنوان الجديد لنصّ "الدولة وسيادة رجال الدين" حيث أصبح الحديث في اللوحة المعدّة للنشر في حزيران/ يونيو 1914 عن"السيادة السياسية والدينية"[80].

غير أنّ ماكس فيبر لم يقدّم المقال الموصوف بإطناب في نهاية 1913 والمعقد إيداعه كمساهمة لـ"المرجع" إلى الطبع. فهذا المقال يضمّ حسب قوله في مستهلّ عام 1914 إجمالاً 30 ورقة[81]، وتمثل النصوص المنقولة حول سوسيولوجيا السيادة أكثر من الثلث (11،6 ورقة = 186 ورقة مطبوعة). وفي نصف شهر آذار/ مارس 1914 يعلن فيبر على تحوير جديد لأنّ مقال فريدريتش فون فايزر الذي وصله

(78) يمكن أن يكون استعمال العلامة بين ظفرين إشارة لتحديد مفهوم السيادة كمقولة سوسيولوجية.

(79) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص الدولة وسيادة رجال الدين.

(80) قارن مقدمة الأعمال الكاملة في: GdS¹, Abt I, 1914، ص XI (MWG I/ 22-6).

(81) قارن رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 16 و19 من كانون الثاني/ يناير 1914، MWG II/ 8، ص 468، 474.

منذ حين حول "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" لا يلبي الآمال المتعقلة به(82). وتشير بعض المقاطع من النصوص حول "سيادة الأعيان" و"سيادة الإقطاع" أنّ نصوص سوسيولوجيا السيادة قد وقع أيضاً إعادة كتابها في نفس الوقت. وخلال المرحلة الأخيرة من تحرير المجلّد الأول من "ملخّص الاقتصاد الاجتماعي"، وهو الاسم الجديد للمرجع منذ نيسان/ أبريل 1914، زاد مزاج فيبر تعكراً: وأعلن أنّ مساهمته لن تودع إلى الطبع قبل فصل الخريف(83). وصدر المجلّد الأول من "الملخّص" في شهر حزيران/ يونيو 1914 وعرض في نفس الوقت جرداً مفصلاً لمساهمة ماكس فيبر الكبرى حول "الاقتصاد والتنظيمات الاجتماعية والسلط". وفي ختام النقطة 8 ينصّ على نظرية شاملة للسيادة:

.8 السيادة:

أ) النماذج الثلاثة للسيادة المشروعة.
ب) السيادة السياسية والدينية.
ج) السيادة غير المشروعة. نمطيّة المدن.
د) تطوّر الدولة الحديثة.
ه) الأحزاب السياسية الحديثة"(84).

في مستهل شهر حزيران/ يونيو كتبت ماريانا فيبر إلى حماتها تعلمها بأنه لا يمكن لهما قضاء أكثر من ثلاثة أسابيع في العطلة لأنّ العمل الذي يقوم به ماكس "لم ينته بعد" ولأن [هذا الأخير] ما زال منشغلاً به بصفة مكثفة(85). هذا وقد تغيّر مزاج فيبر تجاه الناشر وأصبح أكثر انفعالاً، إذ لا يرغب فيبر أن يضايقه أحد بل يرى أنه في حاجة إلى مزيد من الوقت حتى الربيع القادم. وبدت فجأة الشكوك تراوده بأنه قد يفقد سُمعَته، باعتبار أن المسألة حسب قوله تتعلق "بالأشياء الحرجة والتي

---

(82) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 15 آذار/ مارس 1914، MWG II/ 8، ص 553.

(83) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 15، 16، و21 من نيسان/ أبريل 1914، MWG II/ 8، ص 623، 625 و634.

(84) قارن مقدمة الأعمال الكاملة، في: GdS¹, Abt I, 1914، ص XI (MWG I/ 22-6).

(85) رسالة ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 4 حزيران/ يونيو 1914، مخزون ماكس فيبر شيفر، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446.

هي موضع اختلاف بالنسبة لمادتنا ولعلم الاجتماع"[86]. وقد كتب حتى لجورج فون بيلوف يقول بأنّ "عرضه الذي سيصدر في الربيع القادم" لن يُرضيَ أحداً[87]. وهنا يجوز طرح السؤال: ماذا حصل بالنسبة "للنظرية السوسيولوجية التامة والعرض" اللذين وصفا في نهاية عام 1913 من قبل فيبر بكلّ خنوع؟ هل حطمت التنقيحات العديدة العزم الأصلي أم كانت أقوال فيبر في رسائله خلال صيف 1914 مجرّد تعبير عن مزاجه المضطرب، بحيث لا يمكن أخذها محلّ الجدّ فيما يخصّ الوضع الحقيقي للمخطوط المعروض علينا؟ هل من سبب مقنع يُوضّح لماذا لم يتم توديع المخطوط الذي يبدو سنة 1914 شبه جاهز إلى الطبع؟

إذا قارنا التقسيم المقرّر في حزيران/ يونيو 1914 لـ**سوسيولوجيا السيادة** بالنص الموروث، فإننا نلاحظ اختلافاً واضحاً. فمن الفصول الثانوية الخمسة المذكورة في خطّة "الملخّص" والمقرّرة لـ **سوسيولوجيا السيادة** لم يبق في الترتيب سوى الفصل الثاني بعنوان "السيادة السياسية والدينية" الذي ضُمّ إلى نص "الدولة وسيادة رجال الدين" والفصل الثالث بعنوان "السيادة غير المشروعة" الذي ضُمّ إلى الدراسة حول المدينة، على أنّ ناشرها ويلفريد نيبّل أكّد أنّ النص الحالي لا يلبّي مطلب "نمطية المدن" ولا وصف "السيادة غير المشروعة"[88]. وهذا يعني أنّ من جملة 11.6 أوراق طبع كبيرة من النص الموروث حول **سوسيولوجيا السيادة** ما يقارب 9.2 أوراق، أي 147 ورقة مطبوعة من الملخّص لا تتطابق ومضمون التقسيم. فرغبة تقديم "نمطية/ نموذجية السيادة المشروعة" التي يعلن عنها الفصل الثانوي الأول لا يلبّيه نص المقدمة. ولم تورَثْ مذكرات حول هذين الفصلين الثانويين المتعلقين بـ"تطوّر الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة". ولذا يفترض التوقف بعض الوقت وإعادة النظر بإمعان في مخزون النص الموروث. فلم يأت الحديث عن نماذج السيادة

---

(86) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك في 27 تموز/ يوليو 1914، MWG II/ 8، ص 776.

(87) رسالة ماكس فيبر إلى جورج فون بيلوف في 10 تموز/ يوليو 1914، MWG II/ 8، ص 750

(88) قارن:

Wilfried Nippel, "Einleitung," in: MWG I/ 22-5, S. 25f.,

حيث يؤكّد أنّه لم يتم البحث في السيادة غير المشروعة إلا في بعض المقاطع النادرة من العمل حول "المدينة".

قارن أيضاً المدينة (*Stadt*) لفيبر، النشأة - بنية التسويغ قراءة، في:

Hinnerk Bruhns und Nippel Wilfried, Hg., *Max Weber und die Stadt im Kulturvergleich* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2000), S. 11-38, hier: S. 12.

التي توصف من خلال "مشروعية" الاتفاق إلا في مستهلّ نص "السيادة" ومن بعد إلا مرّة فقط في نص "تحوير الكاريزما"، حيث كان الحديث عن "النماذج الأساسية لبنية السيادة" في حين أنّه يوجد في الواقع عديد من الأشكال المختلطة والانتقالية - مع العلم أنّ مثل هذا القول نجده أيضاً بصياغة أخرى في رسالة بعثت إلى هاينريخ سيفكينغ (Heinrich Sieveking) في 29 حزيران/ يونيو[89] 1913. ولم يجر وصف أشكال السيادة وتعدّد حضورها في الواقع، كما هو منتظر، في ثلاثة فصول مطابقة لنماذج السيادة الأساسية، وإنما في ستّة نصوص موروثة. فنصّ "البيروقراطية" يحلل واحداً من أشكال سير السيادة المعقلنة، وإن بدا الأنموذج الأمثل، (المونوقراطية على عكس السيادة المشتركة والممكنة أيضاً)[90]؛ أما بالنسبة للسيادة التقليدية فهناك نصّان بعنوان "سيادة الأعيان" و"سيادة الإقطاع"، وفيما يخصّ السيادة الكاريزماتية هناك ثلاثة نصوص مختلفة: "الكاريزماتية" (غير مكتمل) و"تحوير الكاريزما" والنص الموروث بعنوان "المشروعية" (الذي أحمل الآن عنوان "الحفاظ على الكاريزما").

تبدو تركيبة **سوسيولوجيا السيادة**، كما نقلت إلينا، أقرب إلى مخططات 1909/ 1910 ومقال المرجع حول "العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر القديم" منها إلى خطة 1914. ففي **سوسيولوجيا السيادة** استعمل ماكس فيبر منهج المقارنة. وهو المنهج الذي كان يحذقه بمهارة وطبّقه خصوصاً في "العلاقات الفلاحية". فهناك بدت خصوصيات المدينة القديمة واضحة مقارنة بالمدينة الوسيطة، وكذلك العكس[91]. كما حدّدت الفوارق البنيوية بين تنظيم المدينة العتيقة القائم على المبدأ العسكري وتنظيم المدينة الوسيطة الموجّه في المقابل طبقاً للسوق ومتطلباتها حسب قرب كلّ واحدة منهما أو بعدها من الرأسمالية الحديثة. وهكذا لم يتم البحث في المقال الذي توسّع فيه فيبر سنتي 1907/ 1908 حول "العلاقات الفلاحية" في كيفية تقسيم الأراضي فحسب، وإنما أيضاً في بنية الإدارة المتعلقة بها وكذلك في بنية التنظيم العسكري والتركيبة الاجتماعية والتأثير الديني. فجميع عناصر البنية تؤثر في بعضها البعض وتخلق بالآتي تعدّداً مختلفاً من إمكانيات الترتيب والتشكيلات المتنوعة. هذا

(89) قارن رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ سيفكينغ في 29 حزيران/ يونيو 1913، MWG II/ 8، ص 254.

(90) قارن في هذا الصدد: Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 728f.

(91) Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 171-183.

الغرض الأساسي لفيبر الداعي إلى تخفيف وطأة "دور الاقتصاد بالنسبة للثقافة"(92) وفهم القرائن المتبادلة في المقابل، هو بمنزلة الخيط الرابط بين الدروس الأولى ومقال المرجع حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" ومشروع **الاقتصاد والمجتمع** والدروس الأخيرة والمتمثل في: "نقد النظرية المادية لقراءة التاريخ"(93). وهذا يعني بخصوص **سوسيولوجيا السيادة**، وكما وقع وصفه في الفصل حول علاقة بنيات السيادة لدى الأعيان والإقطاع والاقتصاد، تحديد الظروف الاقتصادية لنشأة التركيبة السياسية من جهة، وتوضيح أثر تنظيم السيادة على بنية الاقتصاد من جهة أخرى. هذا الأسلوب وضّحه ماكس فيبر في نص المقدمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** وحطم به الترتيبات السببية ذات البعد الواحد لبعض الأنظمة الاقتصادية في علاقتها بأنظمة معينة للسيادة، كما وضعت من قبل الماركسية، وكذلك أيضاً من طرف نظريات الاقتصاد القومي القائلة بالترتيب الاقتصادي. وهذا الأسلوب ما كان ممكناً من حيث المنهج إلا من خلال المقارنة بين أشكال البنيات.

وقد حدّد ماكس فيبر أشكال البنية كما جاء في نص المقدمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** أوّلاً "من خلال طبيعة العلاقة بين السيّد أو الأسياد والجهاز ثمّ بينهما وبين التابعين/ المحكومين ومن ثمَّ عن طريق المبادئ الخاصة بها في "التنظيم"". ويدور الجزء الأكبر من الحديث حول وصف مختلف أشكال السيادة ومبادئ تنظيمها أو كما يقال حول السؤال: كيف تسير السيادة؟ وقد بدأ ماكس فيبر بالوصف المنظم لأهمّ شكل قائم آنذاك في عصره والمتمثل في بنية السيادة البيروقراطية، فاعتبره كمبدأ تنظيم لا يوجد في الإدارة الحكومية فحسب، وإنما له فاعليته أيضاً لدى النظام العسكري والكنيسة، وكذلك لدى الأحزاب الشعبية وفي المصانع الحديثة. وبالآتي فإنّ "السيادة البيروقراطية" ليست شكلاً سياسياً من السيادة، وإنما هي أيضاً شكل اجتماعي. وقد حدّد فيبر هذا الشكل من تنظيم السيادة كنمط عقلاني

---

(92) فيبر، مذكرات تخصّ درس "الاقتصاد القومي (النظري) العام"، ودائع ماكس فيبر، BBS ميونيخ، Ana 446, OM 3, BI. 48-51R (MWG III/ 1).

(93) في رسم تقسيم المواد لشهر أيار/ مايو 1910 جاء في النقطة الثالثة الثانوية من عمل **الاقتصاد والمجتمع** ما يلي: "نقد المادية التاريخية" (VA Mohr/ Siebeck، ودائع BSB ميونيخ، Ana 446 (MWG I/ 22-6)؛ نفس الشيء في: MWG II/ 6، ص 768) وتم الإعلان عن الدرس في فيينّا خلال سداسية صيف 1918 تحت عنوان: **الاقتصاد والمجتمع (نقد إيجابي للنظرية المادية في قراءة التاريخ**"، قارن: *Öffentliche Vorlesungen an der K.K. Universitat zu Wien im Sommer-Semester 1918* (Wien: Adolf Holzhausen, 1918), S, 10.

للإدارة واكتسب بذلك وسيلة استكشافية يمكن أن يحلل مقارنة بها الأشكال شبه البيروقراطية القديمة أو ما قبلها (مثل أشكال [السيادة] الأبوية، وسيادة الأعيان والإقطاع وأشكال السيادة الكاريزماتية وكذلك أيضاً الأشكال الدينية أو سيادة رجال الدين). وتبعاً لذلك توجد مقارنات وافية مع بنية السيادة البيروقراطية في النصوص حول "سيادة الأعيان" و"الإقطاع" و"السيادة الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما". ولهذا الغرض كان نص "البيروقراطية" شرطاً ضرورياً لوضع جميع هذه النصوص القائمة على المقارنة. فأسلوب المقارنة الذي اختاره ماكس فيبر كأرضية لتكوين النماذج المثالية يخترق في نفس الوقت مواضع التكوين التاريخي[94]. ولذا **فإنّه لا يمكن وضع "النماذج الأساسية الثلاثة لبنية السيادة" كما يقول "وراء بعضها البعض في مسار التكوين".**

وتتطابق سيمات بنية التنظيم البيروقراطي- كما جاء في نص "البيروقراطية" - مع سيمات الرأسمالية الحديثة، وهذا يعني أنّ مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي تتقاطع مع مبادئ التنظيم الاقتصادي. كما لا يمكن فصل مبادئ النظام القانوني عنهما، هذا النظام الذي يتميّز بالرّسمية والموضوعية والتقدير الصوري. وعلى سبيل المثال، لم يبحث ماكس فيبر في شروط بنية السيادة الثقافية وأبعادها - كما هو الحال عادة - انطلاقاً من الدين كأحد العناصر الثقافية التي لها أثرها الخاص في حياة الإنسان وسيرته، وإنما انطلاقاً من التربية. فهذه تضع على ذمّة جهاز السيادة البيروقراطية [عدداً] من الموظفين المختصّين ورجال القانون وتقوّي بذلك المجال الثقافي والعملي الخال من أيّ روح ومجال الاختصاص، كما وصفها بشتّى الألوان القاتمة في ختام كتابه **الإيتيقا البروتستانتية**[95]. فالتربية لا تؤثر فقط في بنية السيادة كما هو طبيعي، وإنماّ تؤثر أيضاً وبالخصوص في بنية الاقتصاد، وذلك بحسب الظروف ونمط الروح الاقتصادية التي تدفعها أو ترفضها. وكذلك الحال بالنسبة للنظام القانوني الذي له تأثير ليس على نظام السيادة فحسب، وإنما أيضاً على نظام الاقتصاد وعلى التربية، والعكس صحيح. فهناك بالآتي تفاعل متعدّد الجوانب بين مختلف المجالات والحقول الثقافية. إضافة إلى ذلك تعرّض ماكس فيبر في نص "البيروقراطية" إلى العلاقة المتوتّرة جداً بين الإدارة البيروقراطية والديمقراطية الحديثة. وبإجمال، فقد بحث نص

---

(94) حاول فيبر في بعض المواقع التصدّي لمسارات التكوين الخطي.

(95) Weber, *Protestantische Ethik* II, S. 107-109.

"البيروقراطية" بكيفية نموذجية مثالية الفرضيات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك أبعاد السيادة البيروقراطية، ولذلك يمكن أن يعتبر أحد النصوص الجوهرية داخل المشروع الكامل لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**.

أما لدى وصفه لأشكال السيادة غير أو شبه البيروقراطية، فإنّ ماكس فيبر يشير إلى كلّ من مجال الاقتصاد والقانون والتربية. فهو يسأل بصفة مباشرة أو غير مباشرة كلما بحث في أحد أشكال السيادة: كيف تتحدّد علاقة كلّ بنية للسيادة بالنسبة للإدارة البيروقراطية، أي علاقة النظام القانوني بالحق العقلاني [الوضعي] وعلاقة النظام الاقتصادي بالرأسمالية الحديثة أو علاقة التربية بأهل الاختصاص الحديث؟ وبلغة أخرى يمكن طرح هذا السؤال الممتدّ كالآتي: إلى أيّ حدّ يمكن أن تكون كلّ واحدة من أنظمة السيادة والاقتصاد والقانون وما تبعها من أنظمة تربوية ذات نمط عقلاني؟ كيف تتصرّف مع بعضها البعض؟ من هنا يمكن القول إنّ نموذج العقلانية ليس هو لوحده مقياس المقارنة الواضح على الدوام. ففي حين توصّل ماكس فيبر إلى وضع علامات نموذجية خاصة بالنسبة لمجال السيادة الكاريزماتية وتحدّث في هذا السياق عن عدالة كاريزماتية وعن تربية كاريزماتية[96]، فإننا نفتقد إلى مثل هذه العلامة العليا في مجال ما سمّي فيما بعد بـ"السيادة التقليدية". ولذلك تبدو له أشكال سيادة الأعيان والطبقات والإقطاع مختلفة عن بعضها البعض، بحيث كان يتحدّث عن قضاء طائفي أو طبقي وعن تربية فروسية طبقية وكنفوشية. وربما كان هذا النقص في النظرة النسقية الشاملة لأشكال السيادة التقليدية دليل واضح على عدم إتمام صياغة النصين حول "سيادة الأعيان" و"الإقطاع".

إنّ الدليل على عدم إتمام الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** يتمثل في أنّ مسألة المشروعية لم تطرح وتبحث بنفس القدر لكلّ أشكال السيادة. فالاهتمام بها يبدو منعدماً في النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعيان". ففي البيروقراطية وبيروقراطية الأعيان احتلت مسألة التسيير التقني للإدارات مركز الصدارة، ولم يبرز نموذج مشروعية السيادة العقلانية الشرعية على الساحة ولكنّ موضوع المشروعية قد طرح في إطار سيادة الإقطاع حيث يتعلق الأمر بالإقطاع، وكذلك في

(96) بالنسبة للتداخل بين نماذج السيادة ونماذج التربية قارن: Elisabeth Flitner, "Grundmuster und Varianten von Erziehung in modernen Gesellschaften. Eine erziehungswissenschaftliche Lektüre der herrschafts- und religionssoziologischen Schriften Max Webers," in: Hanke, *Mommsen*, S. 265-281.

إطار سيادة النبلاء الأبوية حيث تقوم مشروعية السيادة على نظريّة الدولة العاملة من أجل الصالح العام. كما بحث فيبر مسألة المشروعية بصفة مكثفة في النصوص حول السيادة الكاريزماتية. وبما أنّ المرحلة الأصلية تفتقد هنا إلى تنظيم خارجي قارّ، فإنّ قوى العصبية الداخلية تصبح ذات أهمية قصوى للحفاظ على السيادة، إذ يتعلق الأمر خاصة بالاعتقاد في مشروعية الحاكم وما يصدر عنه من أوامر وما يكسب من أملاك مغتصبة من قبل أتباعه. ولذا سعى الحكام في العصر القديم - كما عرض فيبر ذلك في كتاب **العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر القديم**[97] - إلى إثبات مناصبهم من طرف الآلهة أو الكهنة كي تمنح لهم مشروعية السيادة. وهنا يمكن حتى الحديث عن **فائض من المشروعية تضعه الأديان والكهنة على ذمّة السلطة السياسية.** وبالآتي نرى أنّ السياسة والدين في العصور ما قبل الحديثة يحتاجان لبعضهما البعض بصفة وثيقة، على أنّ العلاقة بين هذين الحقلين أصبحت شيئاً فشيئاً أكثر تعقيداً وجلاء حسب ما أثبته ماكس فيبر في نصه حول "الدولة ورجال الدين". وبالآتي هناك بالنسبة لكلّ نظام حكم علاقة متبادلة بين درجة التنظيم والحاجة إلى المشروعية: فبقدر ما ترتفع درجة التنظيم لدى نظام الحكم، بقدر ما تتقلص مسألة المشروعية. ولكنها بالنسبة للأنظمة التي هي ذات درجة ضعيفة من التنظيم، ذات أهمية قصوى لتوطيد السيادة. ولهذا السبب يطرح فيبر السؤال، خاصة بالنسبة لأشكال السيادة غير المعقلنة، عن مدى استقرارها وضعفها[98]، في حين يرى أنه، إذا ما استقرّت البيروقراطية، فإنها تنتمي إلى "الأشكال الاجتماعية التي يصعب جداً تحطيمها".

2. سوسيولوجيا السيادة في إطار الصياغة القديمة "للاقتصاد والمجتمع"

حسب التخطيطين الموروثين لـ مرجع **العلوم الاقتصادية** (1910) **وملخص الاقتصاد الاجتماعي** (1914) وُضع البحث في موضوع الدولة أو السيادة كلّ مرّة في آخر فهرس المحتويات، وذلك مرّة في المقطع المتعلق بالفئات الاجتماعية وفيما بعد

---

(97) قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 74,
(بلاد ما بين النهرين)، ص 93 (إسرائيل)، ص 97 (اليونان)، ص 111 (الشرق).

(98) ولهذا السبب يطرح فيبر أيضاً السؤال: إلى أي حدّ يمكن للنظام الاقتصادي التأثير على بنية السيادة والإدارة.

كتتويج لكامل الدراسة حول الاقتصاد والمجتمع[99]. وحتّى في رسالة رأس السنة الجديدة من عام 1913 خُتم الحديث حول الدراسة المتعلقة بالمرجع "بنظرية الدولة والسيادة". هذه التصريحات لماكس فيبر توحي بأنّ بقية النصوص وكأنها تصبّ في مجرى سوسيولوجيا الدولة أو السيادة. أمّا أن يكون الأمر على هذا النحو بالنسبة لمتن **الاقتصاد والمجتمع** ولمختلف الأوقات التي تمّ فيها وضع المسودّة والتوسّع فيها، فهذا ما سيعقب البحث فيه فيما يلي.

تتعرّض النصوص الصادرة في الأعمال الكاملة لماكس فيبر لموضوع السيادة بطرق مختلفة تحت عنوان "الجماعات". ففي وصف الجماعات المنزلية تأخذ السيادة الأبوية دوراً رئيسياً باعتبارها طبعاً الشكل البدائي للسيادة المنزلية. هنا يبدو "المنزل" العنصر الحامل للحياة الدينية السحرية والقانونية والاقتصادية والسياسية - الاجتماعية. لكنّ البحث فيه تحت "مقولة السيادة"[100] لا يجري إلّا إذا ما كان مبدأ السيادة مؤسّساً لبنية الرابطة السياسية. ففي المواضع التي يدور فيها الحديث عن التطوّر المحتمل للسيادة المنزلية، يحيل فيبر إلى "تحليل أشكال السيادة". وكما يقول فولفغانغ ج. مومسن[101]، فإنّ التفاصيل في نص "الجماعات السياسية" أقرب شيء إلى **سوسيولوجيا السيادة**[102]. فهنا يتم بالاستناد إلى مصطلحات نص المقولات وصف التحوّل الضروري والمنطقي من الجماعات السياسية إلى الروابط السياسية. فتكوين الرابطة السياسية يتجلى من خلال السيادة القائمة على منطقة ما واحتكار القانون وكذلك الانفراد بالسلطة الداخلية والخارجية. وحسب فيبر، تصبح الرابطة السياسية إذن بمنزلة القائم بتنفيذ "السلطة الشرعية"[103]. ويذكر ماكس فيبر في هذا الصدد بصفة مجملة شروط التطور النظري للبحث اللاحق في أشكال السيادة السياسية. أمّا الوجه الثاني من نظرية السيادة - والمتعلق بالبحث في بنية

---

(99) قارن التخطيط لفهرس **مرجع العلوم الاقتصادية** لشهر أيار/ مايو 1910، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG I 22-6)؛ نفس الشيء في: MWG II/ 6، وفي مقدمة الأعمال الكاملة لفيبر في: GdS[1], Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 6).

(100) Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 114 Mit Anm. 2.

(101) قارن التقرير الافتتاحي حول **الجماعات السياسية** (*Politische Gemeinschaften*) في: MWG I/ 22-1، ص 201.

(102) Weber, Politische Gemeinschaften, MWG I/ 22-1, S. 200-215.

(103) قارن المصدر نفسه، ص 215.

الأشكال الاجتماعية - فيتم الإعلان عنه في خاتمة النص حول "الطبقات، الفئات والأحزاب"(104). وفي التفاصيل حول الأحزاب باعتبارها ظاهرة اجتماعية هامة في مجال تقسيم السلطة، فإنّ الأمر يدور حول بنيتها داخل الروابط السياسية القائمة من قبل، أي الروابط المتمتّعة بنظام أساسي معقلن وبإدارة رشيدة. فهذان يمثلان الإطار الخارجي لتأسيس الأحزاب. ولهذا السبب يتوقف فيبر عن مواصلة عرضه للأحزاب، إذ بدون توضيح مختلف بنيات السيادة المؤثرة في الرابطة السياسية لا يمكن له أن يقول شيئاً محدّداً حول بنية الأحزاب. وهذا هو موضوع سوسيولوجيا الأحزاب كما جاء في مقدّمة "الملخص" لعام 1914 تحت فصل 8ج، ولم يتم البتّ فيه(105). **أما في النصوص الموروثة حول سوسيولوجيا السيادة فإنّه** لم يتم التعرّض للأحزاب إلا هامشياً، وذلك في إطار التسيير الإداري والزعامة الكاريزماتية (للأحزاب).

لقد برهن المصدرون لنص الجماعات الدينية في التقرير الافتتاحي وفي التوضيحات الموضوعية، من قبل وبالتفصيل، عن الترابط اللغوي والموضوعي القائم مع **سوسيولوجيا السيادة**(106). وقد أحال ماكس فيبر في مواضع عدّة إجمالاً إلى تفاصيل **سوسيولوجيا السيادة**(107)، فلا غرابة إذن أن توجد أكثر العلاقات كثافة، فيما يخصّ الإحالات، مع أجزاء من النصوص القريبة موضوعياً من **سوسيولوجيا السيادة**، أي نصوص تحوير الكاريزما(108) والدولة والسلطة الدينية، ولكن أيضاً مع الفقرة المتعلقة بالبحث المنظم في الرأسمالية الحديثة من نص "الإقطاع"(109). ومّما يثير الانتباه، هو أنّ هناك ثماني إحالات من جملة نص الجماعات الدينية إلى نص الدولة

---

(104) Weber, "Klassen," "Stande," und "Parteien," MWG I/ 22-1, S. 270.

(105) قارن مقدمة المؤلّفات الكاملة في: GdS[1], Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6).

(106) قارن مع التقرير الافتتاحي في: الأعمال الكاملة MWG I/ 22-2، ص 96-99 وكذلك لوحة العرض الإجمالي حول بنية الإحالات في المصدر نفسه ص 117.

(107) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 159 mit Anm. 76, S. 194 mit Anm. 53, S. 199 mit Anm. 61, S. 396 mit Anm. 52, und S. 441 mit Anm. 42.

(108) قارن تقرير الإصدار لنص **تحوير الكاريزما** (*Umbildung des Charisma*) لاحقاً ص 477.

(109) قارن تقرير الإصدار لنص الإقطاع لاحقاً، ص 376.

والسلطة الدينية في حين هناك إحالة واحدة في الاتجاه المعاكس(110). هذه الصلة من حيث العدد تؤكد أنّ النص حول الدولة والسلطة الدينية هو الأقدم من بين النصين المذكورين، وبالآتي يمكن الإحالة إليه بصفة محدّدة. ونعلم من خلال إحالتين تتعلقان بالبحث في التنسّك غير الغربي أنّ الصفحات الأصلية الموروثة والتي أضيفت فيما بعد إلى نص الدولة والسلطة الدينية لا بدّ أن تكون قد وجدت من قبل خلال تحرير نص الجماعات الدينية. إنّ بنية الإحالة تضفي في هذه الحالة مساعدة هامة للإجابة عن السؤال فيما إذا استوجب فصل نص الدولة والسلطة الدينية عن نص الجماعات الدينية لما تضمّن من تحليلات وافية لموضوعه. ولكن الشيء الذي يناقض ذلك هو **أنّ الإحالات من نص الجماعات الدينية تشير إلى ضمّ مقصود للنصّ القديم حول** الدولة والسلطة الدينية إلى مجموع نص 1913/ 1914. وهذه الغاية أعلن عنها في ربيع 1914 ضمن خطة **ملخّص الاقتصاد الاجتماعي** حيث عرض كلّ واحد من النصين على حدة(111). ففي حين يقوم نص الجماعات الدينية بتتبّع التطوّر الداخلي للتجمّع الديني بدون الاهتمام بالجانب التنظيمي المؤسّساتي، كان عنصر التنظيم المؤسساتي في صلب البحث داخل النص حول الدولة والسلطة الدينية، وخصوصاً العلاقة المتوتّرة جداً بين "الإمبراطورية والكهنوت". فمن خلال الملاحظة: "تنتمي العلاقات بين السلطة السياسية والجماعة الدينية [...] إلى مجال تحليل "السيادة""(112)، يشير فيبر بصريح العبارة إلى النمط المختلف لدى النصين على مستوى التأكيد.

لقد جرى الحديث حول الأهمية التنظيمية لنص "المدينة" بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة**. فهذا يمثل - كما جاء في خطة "الملخص" لسنة 1914 وفي التقرير حول محاضرة 1917(113) - همزة الوصل الرابطة مع عرض لتاريخ الدستور الحديث الذي لم يصلنا وإن كان قد مكنناً من كشف خصوصية التطوّر الغربي (فيما

(110) قارن في هذا الصدد مختلف الإشارات في تقرير الإصدار لنص الدولة والسلطة الدينية، لاحقاً، ص 570.

(111) قارن الفصل الخامس من الجماعات الدينية والفصل الثامن بـ بعنوان "السيادة السياسية والدينية"، مقدّمة الأعمال الكاملة في: GdS¹,Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6).

(112) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 199.

(113) قارن تقسيم الأعمال الكاملة، في:
GdS¹, Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6), und Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 755f.

يتعلق بتكوين الرابطة عن طريق القسم الموحّد أو التآخي). فنصّ "المدينة" لم ينقل بالصّورة التي يمكن قراءته كما أعلن عنه فيبر سنة 1914 كفصل ثانوي من كتاب **سوسيولوجيا السيادة**(114). يبدو واضحاً أن كلًّا من ماريانا فيبر وملشيور باليي قد وجد صعوبات في تحديد مكانة نص "المدينة" ضمن المجموعة المنقولة والتابعة لنصّ الاقتصاد والمجتمع، ولم يتعاملا معه وكأنه نص تابع لمضمون **سوسيولوجيا السيادة**(115). ورغم أنّ نص المدينة قد استعمل بعض الألفاظ التي وقع تحديدها في **سوسيولوجيا السيادة** مثل "وظيفة الكاريزما" و"لطافة الكاريزما" و"سيادة الأعيان" أو "بيروقراطية الأعيان"(116)، فإنّ هذا لم يحصل بالنسبة لمفهوم السيادة. فهذا المفهوم قد استعمل في المعنى التقليدي للكلمة وغاب مضمون الدلالة الخاص وبالآتي أيضاً النظر المرتبط بالمقولة السوسيولوجية لمختلف أنماط المدينة. كما لم تقع الإحالة العامة إلى **سوسيولوجيا السيادة**. ورغم ذلك نجد هناك، مقارنة بجميع النصوص الأخرى التي سبقت مسودّة الاقتصاد والمجتمع في مرحلة ما قبل الحرب، أقوى صلة فيلولوجية يمكن البرهنة عنها بين مجموع نص **سوسيولوجيا السيادة** ونصّ المدينة: ولذا فإنّ الإحالة الوحيدة من المخزون الكامل الموروث من **الاقتصاد والمجتمع** والمتعلقة بنصّ سيادة الأعيان تقود إلى الدراسة حول "المدينة"(117). فسيادة الأعيان، كما تأسّست منذ بداية الحداثة على مستوى القارّة الأوروبية، تبدو في نظر فيبر في نص المدينة وكأنها تطوّر معاكس لنظام الإدارة الإنجليزية(118). ولذا تمثل التفاصيل حول سيادة الأعيان الجانب المعاكس لتلك التوضيحات، ممّ يدلّ ولو

(114) قارن في هذا الصدد الملاحظات لمُصدّر هذا الجزء ويلفريد نيبِّل.

(115) قارن الترتيب الذي جرى في الطبعة الأولى لكتاب **الاقتصاد والمجتمع** (WuG[1]، ص 513-600) قبل **سوسيولوجيا السيادة** (المصدر نفسه، ص 603). فالإحالات المسبقة والمتعلقة بالمواضيع المدروسة في بحث المدينة. تبدوإذن خاطئة في إشارتها للإحالات. قارن في هذا الصدد:
Hiroshi Orihara, "Über den"Abschied" hinaus zu einer Rekonstruktion von Max Webers Werk: "Wirtschaft und Gesellschaft","" Working Papers in University of Tokyo, Department of Social and International Relations, 3 Teile, No. 30, Nov. (1992), No. 36 (June 1993), No. 47 (June 1994),
(من هنا فصاعداً: Orihara I-III)،
في هذا الموضع: Orihara II, S. 107f.

(116) Weber, *Die Staat*, MWG I/ 22-5,

(117) قارن ما جاء في تقرير الإصدار لنصّ فيبر **حول المدينة**، MWG I/ 22-5، ص 47؛ ويبدومن الصعب توضيح إحالة أخرى حول وسيلة تأسيس المدينة في بحث المدينة.

(118) Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 235-243.

جزئياً على تجانس في نشأة النص كما يشير أيضاً إلى نص "سلطة الإقطاع في المدينة" الذي لم يتم التعرّض إليه في سوسيولوجيا السيادة، في حين يؤدي دوراً في التفاصيل حول المدينة/ الدولة (Polis) في نص "المدينة".

ليست العلاقة بين **سوسيولوجيا الحق** (Weber, *Recht*) و**سوسيولوجيا السيادة** ذات دلالة كبيرة لأسباب مفهومية فحسب، وإنما وبالأخص من أجل المخطوطات الأصلية الموروثة والمتعلقة بنصّ "الاقتصاد والأنظمة" وكذلك بالفقرات 1 إلى 7 من "سوسيولوجيا الحقوق" التي صدرت معاً في الجزء I /22-3 من كتاب "الحقوق". فهذا الجمع من المخطوطات يتميز بثلاثة أنواع من الرّقن على الآلة منفصلة تماماً عن بعضها البعض، وكذلك بتنقيحات مخطوطة وإضافات. وسيقوم الإصدار للجزء المعني بالإعلام حول التفاصيل. أما هنا فيتعلق الأمر خاصة بالعلاقة مع سوسيولوجيا السيادة. فما يثير أوّلاً الانتباه هو أنّ هناك إشارات إلى "تلاخيص السيادة" في جميع طبقات النصوص الموروثة من المخطوطات الأصلية "للحقوق". وهذا هامّ جداً لأنّ البناء الداخلي لما يعتبر كأقدم صياغة مرقونة تشقّ نص "الاقتصاد والأنظمة" في تسلسل المخطوطات المنقولة، وقد حصل استيعابها جزئياً في §§ 1 و3 من نص "الحقّ"[119]، يتطابق والفصل 4 أ) من "الاقتصاد والحقوق (1. العلاقة المبدئية، 2. مراحل تطوّر الوضع الحالي)" المعلن عنه في مخطط المحتوى لعام 1910[120]. ففي الجزء الأول من النسخة المرقونة (أي الصياغة المرقونة آلياً بدون الإضافات المخطوطة باليد) من "الاقتصاد والأنظمة" يبحث ماكس فيبر بصفة منسقة العلاقة بين الاقتصاد والنظام القانوني ونظام الدولة. وفي الجزء الثاني يضع الخطوط العريضة لتطوّر القانون فيما يخصّ الحقّ الخاص والحقّ المدني، ولكنه يضع جانباً البحث فيما يسمّى اليوم الحقّ العام ثمّ يلحق هذا الأخير إلى "تلخيص السيادة"[121]. فمهمّة نظرية السيادة تتمثل، كما يقول فيبر، في المستقبل في عرض علاقة "الإمبراطورية" ويضمّ المفهوم هنا جميع

(119) Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1-16, 19 (WuG¹, S. 368-385), und Weber, Recht §1, S. 7-13 (WuG¹, S. 392-396) und ders., Recht § 3, S. 1-4 (WuG¹, S. 396-401).

(120) رسم تقسيم المادة بالنسبة لـ **مرجع الاقتصاد السياسي** (*Handbuch der politischen Ökonomie*) بتاريخ أيار/ مايو 1910، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG I/ 22-6), vgl. MWG II/ 6, S. 768.

(121) Weber, *Recht* §1, S. 9 (WuG¹, S. 393).

السلط غير التابعة لنظام السلطة المنزلية(122) كقاعدة لجميع الأنواع، فتارة كصلة لسلطة الحاكم بها، ولكن أيضاً بتحديد نفوذها عن طريق قواعد أخرى (أي أنظمة مختلفة). فهذا الجمع من المخطوطات المبكرة التي يبدو أنها كتبت منذ 1912 أو ما قبل لما تكشف عنه من سجال مكثف مع رودولف شتاملر يقدّم لنا معلومتين هامتين: 1) لقد سبق أن طرح "عرض للسيادة" في هذه المرحلة المبكرة(123). 2) يفترض أن تبحث هذه في "طبيعة بنية الرابطة السياسية"(124) مع الإشارة للتطوّر الجاري في مجالي الاقتصاد والقانون والاهتمام أوّلاً بخصوصيات التطوّر الغربي. هذه الرغبة المقصودة في الكتابة تجد ما يدعمها في إحالة لفيبر ضمن طبقة المخطوطات المبكرة، حيث يشير إلى الشرح المتأخّر لتقسيم السلط في "الشكل الطبقي والسياسي وفي التنظيم البيروقراطي"(125). وفي هذا الموضع قام فيبر خلال تنقيحه للمسودة بتوسيع رقعة الأشكال التي سيبحث فيها وتدقيقها مضيفاً لها شكلي الأعيان والإقطاع السياسيين. ومما يلفت النظر هو أنّ فيبر لم يتعرّض في الصياغة المبكرة لمخطوط الحقوق إلى مسألة مشروعية السيادة(126) ولم يستعمل مفهوم الكاريزما لوصف المسارات غير المعقلنة لإيجاد الحقّ واستمداده.

هذا ما سيحصل في الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة، فهناك سيتم خاصة في من الحقوق وصف التجلّي الكاريزماتي لقواعد القانون الجديدة. إذ ستبرز وظيفة الكاريزما الثورية والخلاقة التي تضفي المشروعية(127). وهذا يتطابق والتفاصيل التي

---

(122) المصدر نفسه، ص 7 (WuG¹، ص 392).

(123) من المحتمل أن يكون ذلك في هذه المرحلة المبكرة ولكن بدون المفهوم المدقق للسيادة.

(124) Weber, *Recht* § 1, S. 10f. (WuG¹, S. 394).

(125) المصدر نفسه، ص 8 (WuG¹، ص 393).

(126) في موقع واحد فقط يتم تحديد شرعية سلطات التنفيذ فيما بين حاملي الإمبراطوريات المختلفة، قارن: Weber, *Recht* § 1, S. 8 (WuG¹, S. 393).
المرجع المذكور، ص 7 (WuG¹، ص 392). أما الملاحظات اللاحقة حول المشروعية فإنها تهدف من ناحية إلى فرض شرعية بعض الأوامر على عكس القاعدة المشرّعة (قارن Weber, *Recht* § 3, S. 6 (WuG¹, S. 404)) ومن ناحية أخرى إلى فرض مشروعية الحقوق المكتسبة (مثلاً Weber, *Recht* § 7, S. 15f. (WuG¹, S. 498)). إنّ نظرية السيادة السوسيولوجية تتطابق غالباً مع القول الموجود في التنقيح التابع للنسخة الثانية المرقونة والذي يؤكد بأنّ مشروعية رؤساء القبائل والأمراء النبلاء تستند إلى "نواميس تقليدية تعتبر مقدسة" (قارن Weber, *Recht* § 6, S. 4 (WuG¹, S. 486)). وإجمالاً لا توجد فكرة التقبّل للمشروعية والسيادة والتي تم التعبير عنها في دراسة المقولات.

(127) قارن الفقرة بما جاء في: Weber, *Recht* § 3, S. 5-16 (WuG¹, S. 402-411),

نجدها في النص المبتور "سلطة الكاريزما" من **سوسيولوجيا السيادة** وفي نصّي "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" وكذلك في نص الدولة والسلطة الدينية[128]. أما بالنسبة للأشكال غير المعقلنة وما قبل البيروقراطية في عملية إيجاد الحقّ واستمداده، فإنّ فيبر يقدّم في **سوسيولوجيا السيادة** مفهوم "العدالة "الكاريزماتية""[129] وذلك ضمن تلخيص للحقّ في نص "البيروقراطية" الذي يصف خطوات "بيروقراطية" القضاء ويتقاطع من حيث المضمون مع التفاصيل المعروضة في 3§ من الحقوق[130]. وما يلفت الانتباه هنا هو أنّ مسارات العقلنة في مجالي الدولة والحقوق في نص "البيروقراطية" ستحدّد عن طريق مفهوم الفعل "البيروقراطي" وليس من خلال مفهوم "العقلنة"[131]. فهناك إشارات تتعلق بإمكانيتي تطوّر القضاء لدى الأعيان والأمراء[132] (والمقصود هنا القضاء الأبوي - الاستبدادي والطبقي - المنمّط) تحيل إلى فقرات النصوص حول "الأعيان" و"الإقطاع" التي وصلتنا من خلال الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة لمخطوط الحقوق. وإذا ما أضيفت إلى ذلك الإحالة إلى البحث في "مكانة رجال الدين في علاقتهم بالسلطة السياسية" ضمن نص الحقوق[133] 5§ الذي يشير بكلّ وضوح إلى موضوع نص الدولة والسلطة الدينية، فسيتضح أنّه من خلال إحالات الطبقة الوسطى من الأوراق المرقونة لـ"سوسيولوجيا الحقوق"

= خصوصاً ص 5-8 (WuG[1]، ص 402-405)، هناك أيضاً الجملة في الصياغة المرقونة: "إنّ تجلي الحقّ في هذه الأشكال هوالعنصر الثوري في مقابل رسوخ التقليد وثباته." (المرجع المذكور، ص 5: WuG[1]، ص 402).

(128) قارن نص **الكاريزماتية** لاحقاً، ص 467-469 ونص **تحوير الكاريزما** لاحقاً، ص 492، ونص "الحفاظ على الكاريزما"، لاحقاً، ص 559-563، ونص الدولة والسلطة الدينية (*Staat und Hierokratie*) لاحقاً، ص 579-581.

(129) قارن: Weber, *Recht* § 3, S. 15 (WuG[1], S. 410), في المؤلّف المنقح والتابع للطبقة الثانية من الأوراق المرقونة.

(130) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنصّ **البيروقراطية**، لاحقاً، ص 153.

(131) قارن لاحقاً نص **البيروقراطية**، ص 187-193 و"العقلنة" مرّة واحدة (المرجع المذكور، ص 193)، وكذلك Weber, *Recht* § 2, S. 33 (WuG[1], S. 433),
وفي الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة نجد ما يلي: "بيروقراطية تجارة الأعضاء لدى جماعات الإتفاق/ الموافقة"، والإحالة في: Weber, *Recht* § 4, S. 9 (WuG[1], S. 466), فيما يخصّ "الأثر العام لكل بيروقراطية تهمّ السيادة".

(132) Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG[1], S. 484).

(133) Weber, *Recht* § 5, S. [1] (WuG[1], S. 468).

ستتجلى ملامح **سوسيولوجيا السيادة** كما وصلتنا فيما بعد. أما التفاصيل حول كلّ من السيادة البيروقراطية والأبوية والإماراتية والطبقية والكاريزماتية، فلا بدّ أن تكون قد خططت أو وضعت حينما قام فيبر بتحرير نصوص الحقوق. إذ نجد لكل واحدة من أشكال السيادة هذه في مجموع النصوص المنقولة من **سوسيولوجيا السيادة** تفاصيل صغيرة أو شاملة حول البنية القانونية(134). ولكن يبقى السؤال مطروحاً، فيما إذا كانت الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة لـ"سوسيولوجيا الحقوق" تعكس حقاً الوضع في بداية عام 1913، حيث أعلم ماكس فيبر الناشر بول سيبيك أنّ عمله "بما في ذلك الدولة والحقوق" أوشك على النهاية(135). ويمكن أن تشير الإحالة الموجودة في الطبقة المنقحة يدويا إلى "تحليل السيادة" (الآن بين ظفرين) (136)، إلى أنّ "السيادة" على عكس بقية الإحالات المذكورة قد أصبحت الآن مفهوماً أو مقولة يمكن استعمالها مستقبلا، أي أنها تفترض العمل التحديدي الذي حصل في مقال المقولات(137).

وقبل أن يتم التنبيه الختامي في الجزء 6-22/ I الذي يعرض مختلف أجزاء الطبعة للصياغة الموروثة من الاقتصاد والمجتمع في علاقتها مع بعضها البعض، يجدر التلميح هنا باختصار إلى الفوارق الظاهرة بين "سوسيولوجيا الحقوق" و**سوسيولوجيا السيادة**. فـ"سوسيولوجيا الحقوق" كانت جاهزة للطبع، كما يثبت ذلك المخطوط، وقد وقع ضبط مختلف طبقات النصوص بعد تنقيحها في إطار موحّد، مما انعكس من حيث المضمون على §8 الجامعة للتفاصيل. مثل هذه الخاتمة مفقودة لدى **سوسيولوجيا السيادة**: مضمونا لأنّ التفاصيل تنتهي مع عصر الحداثة المبكر ولا يتم مواصلة خط التطوّر انطلاقاً من المدينة حتى مؤسسة الدولة الحديثة؛ شكلاً باعتبار

---

(134) قارن لاحقاً في النص حول **البيروقراطية**، ص 187-197، وفي نص سيادة الأعيان، ص 257-264، 288-290، 309 و315-317، وفي نص **الإقطاع**، ص 399-406 و436، وفي نص **الكاريزماتية**، ص 468.

(135) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 52.

(136) Weber, *Recht* § 6, S. 4 (WuG¹, S. 468).

(137) ففي التنقيح الخطّي وخصوصاً في الرزمة الأولى من الأوراق المرقونة لنص **الاقتصاد والأنظمة** (*Die Wirtschaft und die Ordnungen*) تم إضافة المصطلحات المختصة التابعة لمقال المقولات، بحيث يمكن الاستنتاج بأنّ تنقيح هذا الجمع من النصوص قد حصل في نهاية عام 1912/ 1913 أو فيما بعد. لمزيد من المعلومات عودة إلى MWG I/ 22-3.

أن العودة إلى تفاصيل "سوسيولوجيا الحقوق" لم تقع حيث يجب حسب المضمون أن تكون، وحيث كان من المحبذ تفادي المضاعفات. فالحالة التقنية المتقدمة لدى "سوسيولوجيا الحقوق" تتجلّى أيضاً في عدد الإحالات إلى **سوسيولوجيا السيادة** التي هي أوفر مما هو عكس ذلك. أما فيما يخصّ التطابق المفهومي لدى النصين، فإنّ السؤال يبقى مطروحاً، لماذا لم يتم الرجوع إلى مفهوم "إمبراطورية" الذي يحتلّ مكاناً مرموقاً في نص "سوسيولوجيا الحقوق" ويصف ماهية السلطة السياسية للحكم وإدماجه بصفة منظمة[138].

عرض مجدول للإحالات العامة على سوسيولوجيا السيادة

في الصياغة القديمة لكتاب الاقتصاد والمجتمع

مجال الطبعة	صيغة الإحالات	الصفحات
الجماعات		MWG I /22-1
العلاقات الاقتصادية لدى الجماعات عموماً	"طبيعة بنية السيادة"	ص 106
الجماعات المنزلية	"نمط/ مقولة السيادة"	ص 114
	"تحليل السيادة"	ص 151
	"تحليل أشكال السيادة"	ص 161
الجماعات السياسية	"نمط/ كيفية بنية السيادة"	ص 210
"الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب"	"أشكال بنية السيادة الاجتماعية"	ص 270
الجماعات الدينية		MWG I/22-2

(138) هناك موضع واحد تمت فيه الإحالة إلى نص علاقات السلطة بين الإمبراطورية ورجال الدين (*Machtverhaltnissen von imperium und sacerdotium*)، قارن نص تحوير الكاريزما لاحقاً، ص 532.

الفصل الثاني	لدى توضيح أشكال السيادة	ص 159
الفصل الخامس	دراسة حجج أشكال السيادة	ص 194
	تحليل السيادة	ص 199
الفصل الحادي عشر	تلخيص أشكال السيادة	ص 396
الفصل الثاني عشر	أشكال البنية الداخلية للسيادة	ص 441
مجال الطبعة	صيغة الإحالات	الصفحات
الحقوق		مخطوط /WuG¹
الحقوق §1	توضيح السيادة [نمط عدد 1]	ص 7/ ص 392
	"فيما يخصّ تلخيص السيادة"	ص 9 / ص 393
الحقوق §4	"بيروقراطية السيادة" [نمط عدد 2]	ص 9/ ص 466
الحقوق §5	"تحليل أشكال السيادة" [نمط عدد 2]	ص 1/ ص 467
	"شروط بنيات السيادة" [نمط عدد 2 وتنقيحه]	ص 2 / ص 468
الحقوق §6	"توضيح أشكال السيادة" [نمط عدد 2]	ص 1/ ص 482

	"تحليل السيادة" [تنقيح باليد]	ص4/ ص486
	"تلخيص السيادة السياسية"	/ ص 504
الحقوق §8	"اختلاف بنية السيادة العامة"	/ ص 508
المدينة	لا شيء	MWG I/22-5

3. التطوّر الجاري بعد 1914 الخطوات نحو الصياغة الحديثة

لم يتم تحقيق طلب نموذجية السيادة، كما أعلن عنه في ترتيب "ملخّص الاقتصاد الاجتماعي" لعام 1914، لأول مرة إلا في موجز وضع أوّلاً في شبه ملحق للمقدمة وبحروف صغيرة في الحلقة الأولى من المقالات حول إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية التي نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر[139] 1915. وقد بعث ماكس فيبر المخطوط ومعه أوراق إضافية قصد التقديم في الصيف إلى دار النشر[140]. ولم ينته النقاش بعد حول ما إذا كانت المقدمة قد وقع تحريرها فعلاً مع النص الأساسي حول الكنفوشية منذ 1913، أم إنها وضعت في غضون النشر لـ"أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية"[141]. وأغلب الظنّ هو أنّ الفقرات المتعلقة بـ سوسيولوجيا السيادة قد وقع تحريرها خصّيصاً في إطار سوسيولوجيا الدين. فخلافاً لما جاء في النصوص الموروثة حول سوسيولوجيا السيادة، يبدأ ماكس فيبر هنا بـ"السلطة الكاريزماتية" في حين يأتي "نموذج السلطة المعقلنة" في المرحلة الثالثة بعد السيادة القائمة على التقليد ("السلطة التقليدية")[142]. وتماشياً مع الإشكالية السوسيولوجية المرتبطة بالدين يأخذ هنا أيضاً التمييز المنظم بين أشكال السيادة العادية وغير العادية مكان الصدارة. أما المهم بالنسبة للتطور الجاري لنموذجية السيادة، فيتجلى في هذا النص

---

(139) قارن: Weber, *Einleitung*, S. 28-30 (MWG I/ 19, s. 119-127).

(140) قارن رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك قبل 2 تموز/ يوليو وفي 14 تموز/ يوليو 1915، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG II/ 9).

(141) قارن: Wolfgang Schluchter, *Religion und Lebensführung* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1988), Band 2: Studien zu Max Webers Religions- und Herrschaftssoziologie, S. 584.

(142) قارن Weber, *Einleitung*, S. 28f. (MWG I/ 19, S. 120f., 124 mit textkritischer Anm. h).

القصير الذي لا يتجاوز في طبعته الأولى سنة 1915 الصفحتين في الربط بين عنصر المشروعية وعنصر الشرعية لدى السيادة المعقلنة/ المنظمة وكذلك في الإشارة إلى الدلالة المنهجية وحدود تكوين النماذج: "وهنا يتم التأكيد فقط على أنّ [الاصطلاح المذكور] لا يرفع قطعاً الطلب بأنه الوحيد الممكن، أو يفترض بأن جميع الأشكال التجريبية للسيادة لا بدّ أن تتطابق وأحد هذه النماذج "الخالصة". [...] وبالآتي لا يودّ الاصطلاح المذكور التحامل صورياً على التنوع اللامحدود لما هو تاريخي، وإنما يرغب وضع علامات توجيه مفهومية خاصة ببعض الأغراض المحدودة"[143]. ويمكن أن يحدث هذا من خلال خلق مصطلحات جديدة مثل "بيروقراطية الأعيان"[144] **التي هي ضرورية لتحديد الأشكال المختلطة أو تلك التي هي في** حالة تحوّل. وأخيراً تأتي في آخر النص الإشارة القصيرة للتوضيح المنهجي لنماذج السيادة في علاقتها بالاقتصاد "في موضع آخر"[145]، أي في الجزء التابع لـ"الملخص" من الاقتصاد والمجتمع. فالنص يسجل الوضع الفكري لدى فيبر سنتي 15/ 1914 فيما يخصّ البحوث الجارية حول **سوسيولوجيا السيادة**. وما يلفت الانتباه هنا هو أنّه وقع تحديد نماذج السيادة، ولكنها ما زالت تفقد الاصطلاح الخاص بالنسبة للسيادة "القانونية" والسيادة "التقليدية".

تزامناً مع المقالات السياسية والتفكير في ضرورة وضع دستور سياسي جديد لألمانيا ما بعد الحرب، احتلت في غضون 1917 المسائل المتعلقة بسوسيولوجيا السيادة من جديد الصدارة، ولكن هذه المرّة باتصال قوي بمفهوم الدولة وليس بمفهوم السيادة. خصوصاً في سلسلة مقالات جريدة **فرانكفورت** التي نشرت في ربيع وصيف 1917 وبعدها بسنة في مجلة مستقلة بعنوان **البرلمان والحكومة في النظام الجديد لألمانيا. حول النقد السياسي للوظيفة وجوهر الأحزاب**[146]، ربط فيبر هذه المسائل بالتفاصيل المتعلقة بالبيروقراطية. ففي أيلول/ سبتمبر 1917 قام بمحاضرات حول موضوع "الدولة والدستور" وكانت من بين النقاط الأساسية:

---

(143) المصدر نفسه، ص 29 (MWG I/ 19، ص 125).

(144) المصدر نفسه.

(145) المصدر نفسه، ص 30 (MWG I/ 19، ص 126، مع الهامش النقدي للنص I).

(146) قارن ماكس فيبر **البرلمان والحكومة في النظام الجديد لألمانيا** (*Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland*). فيما يخصّ النقد السياسي للوظيفة وجوهر الأحزاب، في: MWG I/ 15، ص 421-596، وهناك خاصة تقرير الإصدار، المرجع المذكور، ص 424، 430.

دراسة "القوى الفعلية في الدولة الحديثة": الدستور، ثغرات الدستور، البيروقراطية، "الملك ووظائفه"، البرلمان و"الأحزاب كأرضية للتنظيمات الإرادية (قيادة وتبعية)" وكذلك حول "إشكالية نظرية الدولة الاجتماعية"(147). وحتى خلال محاضرته التي ألقاها في 29 من أيلول/ سبتمبر في قلعة لاونشتاين (Lauenstein) حول "الشخصية وأنظمة الحياة" تعرّض كما نعلم من خلال مدونات فرديناند تونيس (Ferdinand Tönnies) إلى ثلاثة نماذج أساسية للسيادة: "الحكومة (كقيادة) **1.** معقلنة، **2.** تقليد، **3.** كاريزما"(148). وعلى نفس المنوال وردت أيضاً المعلومات الوافية والصادرة في "الصحافة الجديدة الحرّة حول محاضرة ماكس فيبر بعنوان "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" التي ألقاها مساء 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في فيينا بدعوة من الجمعية السوسيولوجية(149). هذه المحاضرة لها فعلاً أهمية كبرى لأنها تربط مباشرة بالأفكار السوسيولوجية لمرحلة ما قبل الحرب. فقد قام ماكس فيبر فيها بشرح الفارق بين النظرة القانونية للدستور والنظرة السوسيولوجية. كما عاد بلغة أكثر تبسطاً إلى موضوع 1909 الذي وقع فيه الفصل بين نظرية للدولة ذات توجه أمبيري/ تجريبي ونظرية ذات توجه معياري دغمائي. ثمّ مرّ التقرير إلى البحث المفصّل في "مفاهيم السيادة و(السلطة)" وفي نماذج المشروعية، وقدّم إلى جانب نماذج السيادة الثلاثة المعروفة، وهي حالة فريدة من نوعها في هذا العمل "فكرة رابعة للمشروعية" تقوم على "إرادة الرّعية/ المحكومين". والحامل الخاص لهذه "الفكرة الحديثة والديمقراطية" هو "الشكل السوسيولوجي للمدينة الغربية"(150) استناداً إلى هذا الموضع الذي وصلنا، للأسف بطريقة غير مباشرة، يبدو إذن واضحاً كيف كان ماكس فيبر يرغب إدماج دراسة المدينة المطابقة لترتيب "الملخص" بتاريخ حزيران/ يونيو 1914 في فصل السيادة من الاقتصاد والمجتمع. إنّ فكرة "المشروعية

(147) قارن رسالتي فيبر إلى كلّ من مارتن سبان (Martin Spahn) بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر [1917] BA Koblenz, NI. Martin Spahn, Nr. 57 (MWG II / 9، أقدم شكري إلى السيد مانفريد شون من دسلدورف للسماح لي النظر في الرسالة المنقولة ولودو موريتز هارتمان (Ludo Moritz Hartmann) بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917، GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 15, BI. 9 (MWG II/ 9).

(148) فيبر، ماكس، محاضرات خلال الندوات الثقافية في قلعة لاونشتاين بتاريخ 30 أيار/ مايو 29 [أيلول/ سبتمبر] 1917، في: MWG I/ 15، ص 701-707.

(149) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 745-756.

(150) المصدر نفسه.

الديمقراطية" التي كانت مفقودة في مجموعة النصوص التابعة لـ سوسيولوجيا السيادة التي وصلتنا، كادت بالآتي أن تغلق الثغرة في إطار البحث في المدينة الغربية، بغض النظر أن تكون لوحدها نموذجاً للمشروعية أو صورة "لا شرعية" للسيادة أو - كما جاء مؤخراً في الصياغة الجديدة لسنة 1919/ 2019 - أن توصف كـ"تأويل للكاريزما منزّه عن السلطة"[151] - وبالآتي فإنّ التقرير حول المحاضرة يمثل عنصراً هاماً (Missing Link) في توضيح الغموض السائد فيما يخصّ تخطيطات ما قبل الحرب المتعلقة بسوسيولوجيا السيادة.

الصورة: بناء النصوص بالنسبة لـ سوسيولوجيا السيادة لدى فيبر (حتى 1917)			
وسيولوجيا السيادة/ الصياغة القديمة	تقسيم الملخص	مقدمة WEWR	محاضرة: "مسائل سوسيولوجيا الدولة"
WuG[1]، ص 817-603	حزيران/ يونيو 1914	AfSSp, Bd. 41, Heft 1,	الصحافة الجديدة الحرة
(لاحقاً، ص 117- 679)	Gds[1] Abt.I, S. XI (MWG I/22-6)	Okt. 1915, S. 28-30 (MWG I/19, S.119 – 127)	فيينا 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 (لاحقاً، ص745 756)
نماذج السيادة	8. السيادة	[موجز في Petit-satz]	
I. السيادة	أ) نماذج السيادة	3 نماذج	3 نماذج للمشروعية؛ الشرعية الثلاثة السيادة المستبدة وتأسيس الدولة
II. الجماعات السياسية			
III. أشكال السلطة "الوطن"		1. السلطة الكاريزماتية	1. قواعد معقلنة/ منظمة بيروقراطية

(151) Max Weber, "Die Typen der Herrschaft," in: WuG[1], S. 155 (MWG I/ 23).

IV. الطبقة، الوضع الأحزاب			
V. المشروعية			
VI. البيروقراطية			
VII. سيادة الأعيان		2. التقليد/ السلطة التقليدية	2. سلطة تقليدية دولة أبوية دولة الأعيان دولة النبلاء
VIII. آثار السلطة الأبوية وسلطة الإقطاع			
IX. الكاريزماتية		3. السيادة البيروقراطية المعقلنة/ المنظمة	3. السيادة الكاريزماتية
X. تحوير الكاريزما			
XI. الدولة والسلطة الدينية	ب) سيادة سياسية ودينية	بيروقراطية الأعيان بنية سيادة الإقطاع	
المدينة (WuG[1]، ص600-513)	ج) السيادة غير الشرعية نموذجية المدن	سيادة الوجهاء الديمقراطية	4. إرادة المحكومين/ التابعين
	د) تطور الدولة الحديثة هـ) الأحزاب السياسية الحديثة		المدينة الغربية الديمقراطية الحديثة

بناء النصوص المتعلقة بـ سوسيولوجيا السيادة (حتى 1920)			
نماذج السيادة الثلاثة الخالصة الحوليات	السياسة كمهنة	درس سوسيولوجيا الدولة	سوسيولوجيا السيادة/ الصياغة الحديثة
عدد 187، 1922، ص 1-12 ص717- 742)	الصيغة المكتوبة آذار/ مارس 1919	سداسية صيف 1920	WuG[1]، ص 176-122
	(MWG I/ 17، ص157)	(MWG III/ 7)	(MWG I/23)
			الفصل III. نماذج السيادة
	3 نماذج خالصة ـ أسباب مشروعية السيادة	§1. مفهوم الدولة §2. نماذج السيادة الشرعية	1. نطاق المشروعية
سيادة قانونية البيروقراطية	1. سيادة تقليدية	I. شرعية الأنظمة المقننة	2. السيادة القانونية بطاقمها الإداري البيروقراطي
روابط الزمالة	ربّ الأسرة الأمير		
السيادة التقليدية سيادة أبوية بنية طبقية	2.السيادة الكاريزماتية الأمير حاكم منتخب حسب الاستفتاء	II. مشروعية تقليدية	3. سيادة تقليدية

السيادة الكاريزماتية	3. سيادة بحكم القانون	III. سيادة كاريزماتية	4. سيادة كاريزماتية
التعوّد اليومي			5. التعود اليومي على الكاريزما
تفسير سلطوي "مشروعية ديمقراطية" "ديمقراطية ـ الاستفتاء" القائد	ثورة: مشروعية حسب "إرادة المحكومين/ الرعية ديمقراطية القائد" ديمقراطية ـ ديمقراطية بدون قيادة	تحوير السيادة الكاريزماتية بدون تدخل سلطة خارجية [1.] سيادة حسب الاستفتاء [2.] الزمالة 3. تقسيم السلط 4. إدارة وتمثيل بدون تدخل سلطة خارجية ـ "ديمقراطية" مباشرة ـ إدارة الوجهاء ـ التمثيل 5. الأحزاب	6. الإقطاع 6. تفسير الكاريزما بدون تدخل خارجي "سيادة حسب الاستفتاء" "ديمقراطية القائد" 7. زمالة وتقسيم السلط 8. الأحزاب 9. الإدارة المستقلة للرابطة وإدارة الممثلين 9. التمثيل

كان الهدف من زيارة ماكس فيبر إلى فيينا في شهر تشرين الأول/ أكتوبر هو أوّلاً الاتصال بالمسؤولين في كلية الحقوق بجامعة فيينا وفي الوزارة الملكية للتربية والتعليم قصد النظر في تعيينه لإحدى كراسي الاقتصاد القومي الشاغرة. ويتجلى من خلال التقارير والرسائل المخلفة أنّ ماكس فيبر كان يرغب في إتمام أعماله حول الاقتصاد والمجتمع قبل مزاولته لفروض التدريس. هذا وأعلن فيبر في أيلول/ سبتمبر 1917

أنّه قد أنجز ثلثي الكتاب(152). وخلال سداسية الصيف القصيرة قرأ لمدة ساعتين من **الاقتصاد والمجتمع**، نقد إيجابي لنظرية التاريخ المادية"(153) وربط ذلك مباشرة بمخطط الدرس القديم لسنة 1909/ 1910. إنّه من المحتمل أن يكون فيبر قد عاد في ذلك الوقت على الأبعد إلى المخطوط القديم(154)، ويبدو في هذه المرحلة، أي بين صيف 1917 وصيف 1918، قد حصلت صياغة النص الذي لم ينشر إلا بعد وفاته حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية"(155). فبصورة مختصرة ومنسقة قدّم فيبر نماذج السيادة الثلاثة واستعمل لذلك الاصطلاح الخاص وترتيب نموذجية السيادة التي نعرفها من خلال الدفعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع(156)، وبما أنّ فيبر يتعرّض إلى العلاقة بالاقتصاد ويشير إلى تفاصيل أخرى لم تصل، فإنه يمكن إدراج النص كتقديم. ورغم الاحتمال الأقرب الذي يشير إلى أنّ فيبر بصياغته لهذا النص قد أعلن عن مقدمة "الملخص" لعام 1914، حيث عرض تحت عنوان "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية" تقديم لـ **سوسيولوجيا السيادة**، فإنّ النص المنقول بعد وفاته تحت عنوان "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" يتعلق بنصّ محرّر لاحقاً. وبالآتي يمثل النص حلقة وسط هامة في عملية التدقيق والاختصار لنموذجية السيادة، كما سنرى ذلك في التطور اللاحق.

في 20 تموز/ يوليو 1918 انتهت مرحلة الزيارة كأستاذ في فيينا وعاد ماكس

---

(152) قارن هذه المعلومة بما جاء في تقرير إدموند برناتزيك (Edmund Bernatzik) "بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917. فهذا التقرير كان مصاحباً لمكتوب كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة الملكية بفيينا إلى الوزارة الملكية للتربية والتعليم بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1917 (انظر: Allgemeines (Verwaltungsarchiv Wien, Faszikel 751, 4 C/ 1)، بالنسبة للأحداث انظر رقم 32831، 33387، ص [8].

(153) قارن بجدول الدروس لسداسية الصيف لعام 1918 بالجامعة الملكية بفيينا: Adolf Holzhausen 1918، ص 10؛ وعلى عكس الإعلام المذكور فإنّ الدرس قد جرى لمدة ساعتين، وهو ما أثبتته قوائم الطلبة المسجلين (في جامعة فيينا).

(154) قارن في هذا الصدد رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446; MWG II/ 9): "سأقرأ : كتابي من الملخص"، وبتاريخ 16 شباط/ فبراير 1918 (المرجع المذكور؛ MWG II/ 10): "إذ لا بد أن أقوم حالاً في فيينا بالمحاضرة وبعدها بـ"الملخص" [...]".

(155) Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 717-742.

(156) بالنسبة للتحليل المفصل، قارن تقرير الإصدار لـ **النماذج الثلاثة الخالصة** (*Die drei reinen Typen*).

فيبر إلى هيدلبرغ. وفي الأشهر الموالية، لم تسمح له الانقلابات السياسية والنشاطات الذاتية المختلفة الوقت لمواصلة العمل على "المخطوط القديم". ولم يعد إلى **سوسيولوجيا السيادة** وسوسيولوجيا الدولة إلا في 28. من كانون الثاني/ يناير 1919 في خطابه الشهير حول "السياسة كمهنة". وفي النسخة المنشورة من الخطاب بتاريخ تموز/ يوليو 1919 نجد ملخّصاً دقيقاً للمفهوم الاجتماعي للدولة ولنماذج السيادة وما يطابقها من أشكال البنيات الإدارية(157). وهنا نلتقي مع نموذجية السيادة في شكلها الناضج من حيث الفكرة والمصطلح، كما توجد أيضاً في النسخة المنقحة منذ صيف 1919 لمقدمة نص "إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية" المقرر للجزء الأول من "**مجموعة مقالات حول سوسيولوجيا الدين**"(158)، وكذلك أيضاً في الفصل الثالث من النسخة الحديثة لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**(159) التي أرسلها ماكس فيبر في نيسان/ أبريل 1920 إلى دار النشر(160)، وكما عرضت في الدرس الذي ألقي متزامناً مع النشر في سداسية صيف 1920(161). هذا وقد قرأ ماكس فيبر حتى وافته المنية غير المنتظرة في 14 حزيران/ يونيو 1920 على طلبته فصل السيادة المنقح خلال درسه الممتد لأربع ساعات حول "النظرية العامة للدولة والسياسة (سوسيولوجيا السياسة)" بجامعة لودفيغ ماكسميليان في مونيخ.

---

(157) Max Weber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S. 157-191,
انتهى العمل على النسخة المقرّرة للطبع منذ شهر آذار/ مارس 1919، ولم تصدر إلا في شهر تموز/ يوليو (قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص **السياسة كمهنة** (*Politik als Beruf*)، المرجع المذكور، ص 132-134).

(158) فيبر، ماكس، إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية، محاولات لدراسات اجتماعية مقارنة بين الأديان، في: المصدر نفسه، GARS I، ص 237-275، في هذا النص: ص 267-275 (MWG I/ 19، ص 119-127).

(159) Weber, "Die Typen der Herrschaft," in: WuG[1], S. 122-176 (MWG I/ 23).

(160) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 1 من نيسان/ أبريل 1920، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG III/ 10).

(161) قارن مدونات المحاضرة لدى هانس فيكر (Hans Ficker) وأروين ستولزل (Erwin Stölzl)، Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446 (MWG III/ 7).

حول إصدار هذا المجلّد

1. عملية نقل النص

هذا المجلّد المعروض يضمّ في المقام الأول النصوص التي خلفها ماكس فيبر حول "السيادة" والتي وضعت في إطار "ملخّص" عمله حول **الاقتصاد والمجتمع** ووصلت إلى الطبع بعد وفاته كجزء ثالث وأخير من الطبعة التي تولّ كل من ماريانا فيبر وملشيور باليي بنشرها[1]. فهي تمثل المحصول الرئيسي من الجزء الرابع من الأعمال التي سلمت من طرف الناشر (بول سيبيك) J. C. B. Mohr في 20 أيلول/ سبتمبر 1922، قبل بداية الندوة الألمانية الثالثة لعلماء الاجتماع بقليل[2]. هذا وقد مرّت سنتان على وفاة ماكس فيبر حتى صدور **سوسيولوجيا السيادة**. إلى جانب ذلك، فقد أضيف إلى هذا المجلّد النص المنشور سابقاً من قبل ماريانا فيبر

---

(1) Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. iii, 4. Lieferung), 1 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S. 603-612, 642-817.

(2) جرت ندوة علماء الاجتماع في 24 و25 من أيلول/ سبتمبر 1922، وقد تم ضبط تاريخ صدور الجزء الرابع في المراسلة التي جرت بين ماريانا فيبر ودار النشر منذ بداية شهر آب/ أغسطس 1922. قارن رسالة أوسكار سيبيك (Oskar Siebeck) إلى ماريانا فيبر بتاريخ 7 آب/ أغسطس 1922، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446. وقد أعلن فيرنر سيبيك (Werner Siebeck) في رسالته إلى ماريانا فيبر بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 1922 عن إرسال المجلّدات الأولى المطبوعة (المرجع المذكور).

حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" وكذلك تقرير/ بلاغ صحافي حول محاضرة ماكس فيبر "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"(3). لقد وُجد ضمن مخلفات ماكس فيبر أيضاً المقال حول "النماذج الثلاثة الخالصة" الذي يعدّ 12 صفحة، ولكنه لا ينتمي - حسب ما أعلنته ماريانا فيبر إلى يوهانس فينكلمان (Johannes Winkel-mann) بعد عقود مضت - إلى مجموع/ جملة نصوص الاقتصاد والمجتمع(4)، ونُشر هذا المقال من طرفها في الحوليات البروسية قبل صدور سوسيولوجيا السيادة(5). أما قرار إلحاقه إلى طبعة النصوص المخلفة حول السيادة فيتعلل من خلال قرابة الموضوع الكبيرة التي سبق الحديث عنها وأهمية هذا النص من منظور سيرة الأعمال. وباستثناء جزء من مخطوط نص الدولة والسلطة الدينية الذي عثر عليه في غضون إعداد الأعمال للنشر، فإنّ الطبعة ترتكز على الفقرات المطابقة للطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع والنسخة من الحوليات البروسية لعام 1922 وعلى التقرير حول المحاضرة الذي صدر في "الصحافة الجديدة الحرّة " بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر1917. فالطبعة تقوم إذن في أغلب أجزائها على نصوص مخلفة أو لاحقة بصفة غير مباشرة، مما يجعل - كما سنرى فيما بعد - التصدير لها ضرورياً.

لم تودع النصوص التي يلي إصدارها من طرف ماكس فيبر ذاته إلى الطبع بل احتفظ بها - كما نتوقع - لسنوات عديدة عن قصد. فقبل نشوب الحرب العالمية الأولى سعى الناشر بول سيبيك بكلّ إلحاح الحصول على نصوص السوسيولوجيا المعلن عنها مراراً(6)، غير أنّ ماكس فيبر رفض دائماً وبنفس القدر من الثبات تسليمها

(3) Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 717-742, und *Probleme der Staatssoziologie*, S. 745-756.

(4) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة، لاحقاً، ص 717.

(5) نشر المقال في: *Preußische Jahrbücher*, Band 187, Heft 1, Jan. 1922، ص 1-12.

(6) هذا ما جرى خاصة في رسائل بول سيبيك إلى ماكس فيبر بتاريخ 20 نيسان/ أبريل 1914 ("إني أترقب خصوصاً من مساهمتكم الكثير") وبتاريخ 28 تموز/ يوليو 1914: "لقد عبرت لحرمكم عن أسفي لعدم عقدكم العزم بمدّي المخطوط للطبع" (الاستشهادان في: VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446). وخلال الحرب سأل بول سيبيك بصفة منتظمة عن المخطوط، كما جاء ذلك في الرسالتين بتاريخ 18 شباط/ فبراير 1915 و5 من أيار/ مايو 1916 (المرجع المذكور)، ثمّ توجه في نهاية الأمر مباشرة إلى ماريانا فيبر وحاول أن يقنعها بمشاركته في "مكيدة" ومدّه بالمخطوط في غياب زوجها لإيداعه إلى الطبع بدون علم منه.

إياه(7). فأجوبته التي ازدادت خشونة إنما تعبّر عن عدم رضاه بما توصّل إليه. ولم تبدُ آماله قد تحققت إلا مع الصياغة الجديدة لنصّ "الملخّص" خلال سنة 1919/ 1920. وإزاء الصياغة الجديدة وفصلها الثالث، لا بدّ أن نعتبر النصوص الصادرة لاحقاً كصياغة تمهيدية لم ينظر لها المؤلّف وكأنها جاهزة للنشر. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على النص الموروث "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" الذي تمّ تنقيحه ولكنه بقي رغم ذلك غير مكتمل.

إنّ النصوص الصادرة في هذا المجلّد حول **سوسيولوجيا السيادة** تتباين كما ستثبت ذلك بالتفصيل تقارير الإصدار المعدّة لمختلف النصوص من حيث كيفية العرض ومدى طور الإنجاز. فإذا ما وضعنا معايير صورية، سنرى أنّ بعض النصوص كانت قريبة جداً من الإيداع إلى الطبع، في حين أن البعض الآخر بقي كما يظهر غير مكتمل. فما يرجّح التهيئة المباشرة للطبع هو وجود فقرات صغيرة مطبوعة، خصوصاً عندما تعبر النصوص بصفة متتالية وتعود أصلاً إلى فيبر ذاته. فهذا النوع من الطبع الصغير كان مقرّراً بالنسبة لـ **مرجع الاقتصاد السياسي** منذ شهر أيار/ مايو 1910 للحفاظ على مجال لعرض جرد للمراجع والآراء المتعارضة مع البحث(8). وقد اقترح ماكس فيبر في شهر كانون الثاني/ يناير 1912 "الطبع الصغير لتفاصيل خاصة" و"التمييز في الطبع" بالنسبة لبحث فريدريتش فون فايزر المخصّص "المرجع" والذي تجاوز الحجم المفروض(9). مع العلم أنّ فيبر ذاته غالباً ما استعمل الطبع الصغير الحجم

(7) ففي رسالة بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1914 إلى بول سيبيك بدا ماكس فيبر غير قابل لأي تحسّر، وفي 21 من حزيران/ يونيو طلب منه بعض التأني (MWG II/ 8، ص 72 و727)، وفي 10 من أيار/ مايو 1916 استمهله إلى ما بعد الحرب (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446, MWG II/ 9). نجد نبذة من الجزء الكبير من المراسلة بين ماكس فيبر وبول سيبيك لدى جوهانس فينكلمان Johannes Winckelmann, *Max Webers hinterlassenes Hauptwerk: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Machte. Entstehung und gedanklicher Aufbau* (Tubingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1986), S. 22-49,

(من هنا فصاعداً: Winkelmann, *Webers hinterlassenes Hauptwerk*).

(8) قارن المقدمة لمخطط تقسيم المواد المتعلق بـ مرجع الاقتصاد السياسي (*Handbuch der politischen Ökonomie*) لشهر أيار/ مايو 1910، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446، (MWG I/ 22-6)؛ نشر في: Winkelmann, *Webers hinterlassenes Hauptwerk*، ص 150، هنا: النقطتان الثانويتان 2 و4.

(9) رسالة فيبر إلى كلّ من أوسكار وبول سيبيك بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1912، MWG II/ 7، ص 418.

في المجموعة الأولى من النصوص التي سلمت للطبع، ولكن استعمال هذا الحجم الصغير يوجد أيضاً في الطبعة الصادرة بعد وفاته لـ **الاقتصاد والمجتمع**. ويبدو أنّ إعادة الطبع بالحجم الصغير ترجع في الحقيقة إلى فيبر نفسه، وهو ما تثبته المخطوطات الأصلية في مجال "الحقوق". فهناك علامات بخطّ يد ماكس فيبر مع الإشارة "صغير" للطبع.[10] وبما أنّ ماريانا فيبر لا تحبّذ تماماً الحجم "الصغير" في الطبع[11]، فإنه من المحتمل جداً أنها لم تضف فقرات أخرى لدى عملية الطبع، وهكذا ترشدنا الفقرات المطبوعة بالحجم الصغير على مدى تقدّم العمل بالنسبة للنصوص فالتقاطعات الواردة داخل بنية الإحالات المتعلقة بالنص والتي توضّح أنها نقحت عدّة مرّات وخضعت لتعديلات في النص، تبيّن على العكس أنّ فيبر لم يتمم تنقيح نصوصه.

تتمثل نتيجة البحث الفيلولوجي بخصوص النصوص الموروثة حول السيادة إجمالاً فيما يلي: نحن أمام مدخل بعنوان "السيادة" تبدو فيه العلاقة من أجل صيغة الإحالات غير واضحة مع النصوص اللاحقة والمرتبة حول **سوسيولوجيا السيادة**. فمن الظاهر أن نص "البيروقراطية" كان جاهزاً للطبع باعتبار أنّه تضمّن عدداً كبيراً من الفقرات المطبوعة بالحجم الصغير وكان في جزئه الأول من حيث الأسلوب وجدول المحتوى شبيهاً جداً بالنصوص التي عرضت في المجموعة الأولى وسلمت مؤخراً. فهذا النص يبدأ بدون ربط ويفتقد إلى تقديم سوسيولوجي للسيادة في موضوع البيروقراطية. أما النصان المرتبطان ضمنياً ببعضهما البعض فهما نص "سيادة الأعيان" ونصّ "الإقطاع" على أنّ النص الأول المذكور يكشف عن العديد من التقاطعات في الإحالة والتناقضات. فهنا يبدو جلياً أن النص لم يتعرّض إلى تنقيح ختامي. أما نص "الكاريزماتية" فيتوقف فجأة بدون إتمام الجملة. غير أنّ كلا النصين "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" يواصلان من جديد، ومن منظور مختلف، موضوع السيادة الكاريزماتية. فنصّ "الحفاظ على الكاريزما" وقع

(10) قارن: Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 6-13a (WuG1, S. 377-381), und ders., *Recht* §1, S. 1-3 (WuG1, S. 386-387), ders., *Recht* § 2, S. 75f. (WuG1, S. 454f.).

(11) قارن في هذا الصدد تعقيب ماريانا فيبر على رسالة من دار النشر J. C. B.Mohr (Paul Siebeck) بتاريخ 21 أيار/ مايو 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446)مع التساؤل حول ما إذا أنّ صفحات المخطوط ستطبع بالحجم الصغير وإلى متى. وأضافت ماريانا فيبر كجواب بخطّ يدها قائلة: "أناشدكم بعدم مواصلة الطبع بالحجم الصغير، إذ قيل لي أنّ الحجم الصغير غير مريح بالنسبة للقراء".

نقله في الطبعة الأولى تحت عنوان "المشروعية" المطابق جزئياً فقط ومنفصلاً عن بقية نصوص "الكاريزما". فبنية الإحالة الداخلية للنص تشير هنا - على عكس ترتيب الطبعة الأولى - بوضوح إلى الترابط الوثيق بين نصوص "الكاريزما" الثلاثة، لا سيما أنّ التوضيحات في ختام الفصل القديم حول "السيادة" تقود مباشرة نحو نص الدولة والسلطة الدينية الذي يختم هنا النسخة الصادرة لـ **سوسيولوجيا السيادة**. فنص الدولة والسلطة الدينية هو نص متكامل، غير أنه كما يؤكد على ذلك الجزء الموروث من المخطوط الأصلي تعرّض إلى طبقتين من التنقيح على الأقلّ. وإجمالاً تشير نتيجة البحث الفيلولوجي للنصوص المنقولة إلى ما يلي: نحن اليوم أمام جملة من النصوص يبدو جلياً أنها تعرّضت في مراحل مختلفة إلى التنقيح ولم يتم في خاتمة الأمر وضعها في إطار متجانس. وبالآتي فليس هناك صياغة متكاملة وجاهزة للطبع من نسخة **سوسيولوجيا السيادة القديمة**.

بما أننا لا نكسب مخطوطاً أصلياً بالنسبة للقسم الأكبر من النصوص، فإنّ وضع نقلها مرتبط بالطبعة الأولى التي أصدرتها ماريانا فيبر. فهي قد أرادت أن تقدّم في أسرع وقت المخطوطات الموجودة لديها من الاقتصاد والمجتمع وكأنها "العمل الرئيسي الموروث" من طرف زوجها، أي وكأنها تمثل عملاً متكاملاً بأتمّ المعنى[12]. وتعلمنا المراسلة التي جرت مع دار النشر (بول سيبيك) J. C. B. Mohr عن السير التقني وعملية الطبع وتلقي نظرة عن طريقة عمل ماريانا فيبر كمشرفة على مخلفات زوجها. فبعد أيام قليلة مضت على التأبين، كتبت ماريانا فيبر إلى الناشر بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 أنها وجدت في أدراج مكتب زوجها مخطوطات مختلفة: "ومما يبدو واضحاً أنه جاهز للطبع: سوسيولوجيا الدين، سوسيولوجيا الحقوق، ثمّ أشكال المجتمع (الجماعات العرقية، العشائر، الوطن، الدولة وسلطة رجال الدين... الخ) إلى جانب ذلك هناك أشكال السيادة: (الكاريزماتية، سيادة الأعيان، الإقطاع والبيروقراطية) وجمع كبير من النصوص حول أشكال المدينة

(12) قارن فيبر، ماريانا، التصدير [بتاريخ شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1921]، في: WuG[1], S. III. وقبل ذلك الوقت عبرت ماريانا فيبر في رسالة بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 إلى بول هونغسهايم (Paul Honigsheim) حول الاقتصاد والمجتمع قائلة: "توجد أجزاء كبيرة من المجلّدات القادمة على المكتب وتتمثل المسؤولية الآن في الإطلاع عليها وإصدارها". (Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446).

وأخيراً فصل هامّ جداً حول الموسيقى"[13]. فحتى بداية عام 1921 وُضعت في الصدارة أوّلاً الأعمال النهائية المجهزة للطبع والتي سلمها ماكس فيبر إلى دار النشر (بول سيبيك) J. C. B. Mohr كسلسلة جديدة حول "مجموعة المقالات في سوسيولوجيا الدين" وكقسم أول من الصياغة الجديدة لـ **الاقتصاد والمجتمع**. ولم تتفاوض ماريانا فيبر مع دار النشر على عقد لإصدار الأجزاء المخلفة من الاقتصاد والمجتمع إلا بعد صدور تلك الأعمال[14]. ففي 25 آذار/ مارس بعثت بطرد مضمون الوصول إلى توبنغن[15] (Tübingen). ولم تستجب لغرضها الأول المتمثل في إملاء الأجزاء العسيرة في القراءة من المخطوط - وهو ما يضمن أيضاً جملة الأعمال - إلا جزئياً بحيث بقي القسم الأوفر من مضمون الطرد متكوناً من صفحات مخطوطة أو منقحة باليد[16]. وكما يتبين من خلال المكتوب الخاص إلى أوسكار سيبيك لم تكن ماريانا فيبر على علم بالترتيب الكامل لمختلف المراحل، لأنها ربما لم تتمكن من الإطلاع بالتفصيل على مجمل المخطوط الذي يمكن حسب قولها أن يملأ/ يضمّ "مجلّدين على الأقل"[17]. وقد رافقت الطرد بمذكرة موجزة تحمل "الترتيب المقرّر

(13) رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو VA Mohr/ Siebeck, 1920 Deponat BSB München, Ana 446.

(14) قدّمت دار J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) للنشر عرضاً أولياً لعقد في 16 آذار/ مارس 1921، غير أنّ المفاوضات قد تمددت إذ اتضح أن ماريانا فيبر كانت كثيرة التشدد خلال التفاوض. ولذا لم يمضى العقـد إلا في 1 حزيران/ يونيو 1921.

(15) هذا ما تبين من رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك في 25 آذار/ مارس VA Mohr/ 1921 Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) حيث تقول فيها: "لقد قمت منذ حين بلفّ المخطوط وسأرسله اليوم إليكم في طرد مضمون الوصول".

(16) قارن رسالة ملشيور باليي إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 29 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه): فقبل أن تنتقل ماريانا فيبر إلى هيدلبرغ قام هو"بالتعاون معها وتحت ضغط كبير بقراءة المخطوط الفيبري وتنظيمه ثمّ إرساله إليكم. ولم تبقَ إلا بعض الأوراق التي ستقوم السيدة الأستاذة بإملاء جزء منها وبالآتي يمكن الحفاظ عليها، أما الجزء الآخر فهومكوّن من أوراق مبعثرة لا أدري في هذا الوقت السريع أين يمكن وضعها أوالتمسّك بها لإدراجها في المكان المناسب".

(17) كتبت ماريانا فيبر في 25 آذار/ مارس 1921 تزامنا مع الطرد الحامل للمخطوط المخلف إلى أوسكار سيبيك ما يلي: "لا يمكن اليوم أن نقرّ تماماً بأننا ستتشبث بالترتيب الحالي للفصول. فمن المحتمل أن نُجبَر على القيام بتحويرات، ولكن هذا لا يغير شيئاً بالنسبة للطبع. فأنا أتوقع أنّ المخطوطات ستملأ جزأين على الأقل. وبالطبع فإنه من المستحسن التوقف أولاً عن مراجعة تجارب الطبع عندما يتمّ وضع الجزء الأول لها، إذ عندما يتمّ ذلك يمكن إذن ضبط الترتيب بصفة نهائية." (المصدر نفسه).

حالياً للفصول"[18]. وهذا يعني بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة**[19]:

1) السيادة.
2) الجماعات السياسية.
3) شكل السلطة: "الوطن".
4) الطبقة، الوضع الاجتماعي، الأحزاب.
5) المشروعية.
6) البيروقراطية.
7) سيادة الأعيان.
8) الكاريزماتية.
9) تحوير الكاريزما (تنقصه الخاتمة)[20].
10) الإقطاع.
11) الدولة والسلطة الدينية.

لقد جمعت ماريانا فيبر مجمل النصوص المذكورة كجزء ثالث لكتاب **الاقتصاد والمجتمع** تحت عنوان نماذج السيادة. ولم يبدأ العمل المكثف فيه إلا بعد إنهاء الجزء الثاني الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 ونيسان/ أبريل 1922 كقسم ثان وثالث سلما للطبع[21]. أما المهمّة الرئيسية لدار النشر أو لورشة الصفّ فتتمثل أوّلاً في رصف المخطوط الكبير الحجم والذي تعسّر قراءته في أجزاء وافية منه. فنظرة واحدة على المخطوط الأصلي تكفي لفهم الصّعوبات التي قد تعرّض لها - حتى الحاذقون من بين الرصّافين - في فكّ رسومه. فحيث لم يتمكن الرصّاف من معرفة

---

(18) قارن رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك في 25 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه).

(19) ماريانا فيبر، مذكرة تحمل ترتيباً لمجمل المخطوط في 25 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه).

(20) من الملزم أن تحيل هذه المعلومة إلى نص الكاريزماتية، غير أنها انحدرت كما يبدوخلال وضع الترتيب إلى السطر الأسفل.

(21) حول صدور القسمين الثاني والثالث قارن الرسالة التي بعثها فيرنر سيبيك إلى ماريانا فيبر بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 (VA Mohr/ Siebeck; Deponat BSB München, Ana 446)، حيث جرى الحديث فيها عن إرسال القسم الثاني، وكذلك رسالة دار النشر J. C. B. Mohr إلى ماريانا فيبر بتاريخ 4 أيار/ مايو 1922 (المصدر نفسه) التي تضمنت فاتورة المكافئة بالنسبة للقسم الثالث من الإيداع وقائمة العناوين التي سترسل لها نسخ بدون مقابل.

المعنى، توجد علامات[22] في المخطوط الأصلي تدلّ على تساؤلات أحيلت إلى ماريانا فيبر أو لغيرها من المصحّحين. علاوة على ذلك راجع من طرف دار النشر العميد المتقاعد كارل تسلّر (Karl Zeller) جميع مسودّات الطبع[23]، في حين ساعد ماريانا فيبر في عملها طلبة زوجها وأصدقاؤه وزملاؤه، وفي مقدّمتهم ملشيور باليي. وفي شهر كانون الثاني/ يناير 1922، سجّلت ماريانا فيبر في مذكّراتها أنها راجعت مرّتين "جميع مسودّات الطبع للقسمين الثالث والرابع من المخطوط المسلم"[24]. وتوازياً مع ذلك، راجع باليي (Palyi) الذي عبّر للناشر عن الإشكاليات الموضوعية التي يواجهها في عملية تصحيح المسودات قائلا: "أناشدكم أن تقوموا ربّما مرّة واحدة بين الحين والآخر في وقت الفراغ بمحاولة لمراجعة أيّ صفحة من سوسيولوجيا الحقوق أو سوسيولوجيا الدين على مستوى النص ذاته أو فيما يتعلق بالكلمات الأجنبية/ الغريبة وإعادة النظر في تصحيحاتنا. كما أناشدكم الانتباه، ليس فقط إلى المواضع المصحّحة، وإنما أيضاً إلى المشتبه فيها نوعاً ما والالتزام بمراجعتها من حيث تطابق المضمون مثلما هو الحال بالنسبة لضبط الكتابة؛ إلى جانب ذلك، أودّ أن تنتبهوا، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى أنّ لمثل هذه التصحيحات، لا تكفي معرفتنا ولا المعاجم التي بين أيدينا، بل هي في حاجة إلى إرشاد دقيق من أهل الاختصاص[...]"[25]. وتؤكّد المقارنة بين المخطوطات الأصلية الموروثة ومسودة الطبع لـ **الاقتصاد والمجتمع** أنّ التصحيحات لم تشمل المضمون فحسب، بل طالت أيضاً التوحيد من حيث الشكل. فقد وقع تصحيح الاختلافات الظاهرة للعيان في الكتابة وعلى مستوى بناء الجمل وترتيبها وضبطت الكتابة حسب المعجم اللغوي الجديد (Duden)، كما أضيفت العناوين الناقصة وعناوين الفصول وجرى توحيد تسلسل العناوين الثانوية[26]. هذا وقد كان الجزء الكبير من التنقيحات المذكورة

---

(22) نجد مثلاً في المخطوط حول الدولة والسلطة الدينية كلمات ملوّنة بالأزرق مثل "Gudea's","Ossifljanen", "Heerden".

(23) قارن في هذا الصدد رسالة ماريانا فيبر إلى فيرنر سيبيك بتاريخ 20 شباط/ فبراير 1922 أوبطاقات دار النشر إلى ماريانا فيبر بتاريخ 5 نيسان/ أبريل 1922 (VA Mohr/ Siebeck; Deponat BSB München, Ana 446).

(24) رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 27 كانون الثاني/ يناير 1922 (المصدر نفسه).

(25) رسالة ملشيور باليي إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 6 أيلول/ سبتمبر 1921 (المصدر نفسه).

(26) قارن في هذا الصدد الملاحظات الواردة في تقرير الإصدار لنص الدولة والسلطة الدينية لاحقاً، ص 573-575 حيث بحث في الاختلافات الواردة بين المخطوط الأصلي والطبعة الأولى.

ذو طابع تحريري ومدعّم من طرف ماريانا فيبر التي كانت ترغب أن تقدّم الكتاب كعمل متكامل وليس كجمع لمخطوطات.

لهذا السبب امتدّت فترة التصحيحات أكثر مما كان متوقعاً. فمن منظور دار النشر اعتبر خاصّة ملشيور باليي مسؤولاً على تأجيل إتمام القسم الرابع من النصوص، إذ ضايقت من جهة شكوكه الموضوعية مواصلة العمل، ولم يبق له اتساع من الوقت للقيام بالتصحيحات لالتزاماته المهنية، ومن جهة أخرى وقعت بعض الأخطاء في دار النشر أثارت شيئاً من الارتباك: فقد ضاعت بعض المسودّات ثمّ ظهرت من جديد[27]، كما غيّر باليي ترتيب الفصول في مجال **سوسيولوجيا السيادة** الذي وقع الاتفاق عليه بين دار النشر وماريانا فيبر مع العلم أنّ باليي ألغى مرّة أخرى الترتيب الجديد المتفق عليه، مما وضع دار النشر في حالة اضطراب فطالبت بحلّ ملزم للجميع[28]- وأخيراً أعاد ترتيب فصل آخر في المرحلة النهائية من الطبع. لقد كان مقرّراً أن يوضع فصل **"آثار السلطة الأبوية وسلطة الإقطاع" (ما يسمى الآن الإقطاع)** قبل فصل "الكاريزماتية"[29]. وحتى لا يحدث تأخير في إصدار القسم الرابع من النصوص في شهر أيلول/ سبتمبر 1922، فرضت دار النشر إقصاء ملشيور باليي من مراجعة مسودات الطبع وقامت بتفويض شخص تثق فيه لإتمام الفهرس الكامل[30].

وتبيّن المقارنة بين طبعة **سوسيولوجيا السيادة** التي أصدرتها دار (بول سيبيك)

(27) كتبت ماريانا فيبر بتاريخ 20 شباط/ فبراير 1922 إلى فرنر سيبيك قائلة: "إنّ ضياع مسودات الطبع بالنسبة للقسم الثالث والرابع من النصوص مقلق جداً لأنه من خلاله ضاعت أيضاً مراجعتي الثانية ومراجعة السيد العميد زيلّر (Zeller) وهوما يستوجب مني إعادة مراجعة المسودة من جديد! أملي أن يجري الأمر على هذا المنوال: كم يسعدنا لو يجد د. باليي لديه حقاً الأجزاء المفقودة". (VA Mohr/ Siebeck; Deponat BSB München, Ana 446). وفي 24 شباط/ فبراير أعلم ملشيور باليي في بطاقة إلى دار النشر أنّ "المسودات المفقودة قد وجدت وإنني في حالة المراجعة". (المصدر نفسه).

(28) قارن رسالة دار النشر إلى ماريانا فيبر بتاريخ 1 أيار/ مايو 1922 (المصدر نفسه).

(29) قارن رسالة ملشيور باليي إلى دار النشر بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1922 (المصدر نفسه).

(30) أعلمت ماريانا فيبر في بطاقة أرسلتها في 2 أيار/ مايو 1922 دار النشر بأن "تُبعث التصحيحات إليّ فقط إذ الأمر يتعلق بآخر مراجعة ولا حاجة أن يعيد د. باليي قراءتها". (المصدر نفسه). هذا وقد تعددت منذ شهر حزيران/ يونيو شكاوى دار النشر حول كيفية عمل باليي بعدما واصل إرسال عدد صغير من التصحيحات إليها. قارن خاصة احتجاج أوسكار سيبيك في رسالة إلى ماريانا فيبر بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 1922 (المرجع المذكور).

J. C. B. Mohr للنشر وطبعة المخطوط حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" من طرف دار جورج ستيلك (Georg Stilke) للنشر أنّ الطبعة الأخيرة تتضمّن نسبة عالية من الأخطاء أو الهفوات في الكتابة لا تليق بأسلوب فيبر[31]. يبدو في المقابل أنّ طبعة نص الاقتصاد والمجتمع قد تمّ وضعها بأكثر عناية وأمانة. ربما يكون السبب أيضاً في أنّ ماكس فيبر كان معروفاً جداً لدى دار النشر في توبنغن كمؤلّف عريق ذي خطّ عسير الفهم. ورغم كلّ التدخلات المذكورة والتي سيتم وصفها بالتفصيل فقد مثلت إصدارات ماريانا فيبر لـ **الملخّص** و**الحوليات البروسية** الأرضية الأساسية لهذه الطبعة التاريخية النقدية. فهذه النصوص الشواهد لها، مقارنة **بكلّ الطبعات الصادرة مؤخرا، الفضل أن يجرى نشرها انطلاقاً من المخطوطات الأصلية لماكس فيبر. ولذلك فهي أقرب إلى الأصل، ليس زمنياً فحسب**. وتسعى هذه الطبعة إزالة كلّ التحويرات البينة التي قام بها المصدرون الأوائل على النصوص الموروثة.

II أسئلة تخصّ نشر هذا المجلّد بالذات

فيما يخصّ ترتيب النصوص في هذا المجلّد: سيقع في الجزء الأوّل تقديم نصوص الصّياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة**، ولكن في تسلسل مغاير لترتيب الطبعة الأولى من "الاقتصاد والمجتمع". لقد صرّحت ماريانا فيبر معتذرة بأنّه لم يكن هناك مخطّطٌ لدى ماكس فيبر يمكنها من ترتيب الكتابات المخلّفة[32]. وافترضت من أنّ "التقسيم/ الفهرس" بالنسبة لـ"ملخّص الاقتصاد الاجتماعي" لعام 1914 قد وقع تجاوزه، ومن ثمّ وضعت هي الأخرى ترتيبها الخاص الذي كان مضطرباً جدّاً - كما بيّنت ذلك التنقيحات في الترتيب الحاصل بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 - وغير دقيق[33]. وفي ما يلي يعاد الترتيب مرّتين لإبراز ما حدث من تغيير على مستوى الفصول:

"8) السيادة" 8) السيادة

---

(31) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية.

(32) انظر: Marianne Weber, Vorwort [vom Oktober 1921], in: WuG1, S. III.

(33) ماريانا فيبر، مذكرة بترتيب مخزون المخطوطات بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

8)> 9) الجماعات السياسية 9) الجماعات السياسية

<|:9أ) طبقة، هيئة، أحزاب:|>

9> 10) أشكال سلطة: "وطن 10") أشكال سلطة: "وطن"

11) طبقة، هيئة، أحزاب 11) طبقة، هيئة، أحزاب

12) المشروعية 12) المشروعية

13) سيادة وراثية 13) بيروقرطة

14) كاريزماتية 14) سيادة وراثية

15) تحوير الكاريزما (تنقص الخاتمة) 15) كاريزماتية

16) نظام الإقطاع 16) تحوير الكاريزما (تنقص الخاتمة)

17) الدولة والسلطة الدينية 17) نظام الإقطاع

18) البيروقراطية 18) الدولة والسلطة الدينية

هناك قراران يلفتان بالخصوص النظر: لقد وضعت ماريانا فيبر نص "البيروقرطة" أوّلاً في خاتمة الكتاب لأنّها انطلقت على ما يبدو من منظور تاريخي في حيز التطوّر، لكن تبيّن لها أنّه يجب بالضرورة وضعه قبل نصّي السيادة الوراثية والكاريزماتية . أمّا فصل "الإقطاع" فيوجد كلّ مرّة خلف نصّي "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما"، وهو ما يتطابق مع ترتيب الدفعة الأولى من المخطوط، حيث وقع ترتيب "الإقطاع" خلف الفصل حول "التعوّد على الكاريزما"[(34)]. – ومن المحتمل أن يكون ضمّ فصل "المشروعية" إلى القسم الأوّل من **سوسيولوجيا السيادة** نتيجة توجّه ماريانا فيبر حسب تصميم فصل "نماذج السيادة" في الدفعة الأولى. – وبالنسبة لفصل "الإقطاع" أمر مليشور بالبي، كما ذكر سابقاً، قبل الطبعة النهائية بقليل تغيير موقع النص ووضعه قبل فصلي "الكاريزما"[(35)]. ويشير كلا الاقتراحين إلى ترتيبين نسقيين مختلفين لفصل "الإقطاع". فاقتراح ماريانا فيبر يرتّبه – في تشابه مع قرار ماكس فيبر لعام 20/ 1919 – كمزيج من عناصر السيادة التقليدية والكاريزماتية، في

(34) قارن: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, in: WuG1, S. 148ff. (MWG I/ 23), هناك بمنزلة الفصل السّادس.

(35) انظر رسالة ملشيور بالبي إلى أوسكر سيبيك بتاريخ 15 يوليو 1922 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

حين أنّ اقتراح ملشيور باليي يحيله من حيث الموضوع إلى أشكال السيادة التقليدية، بحيث وقع التعامل مع "نظام الإقطاع" - كما وصف ذلك ماكس فيبر في الصياغة القديمة - كـ"حالة قصوى من السيادة الوراثية"، ومن ثمّ تمّ ترتيبها أيضاً في قربها المباشر[36].

لا يمكن تبنّي ترتيب النصوص الذي توخّاه كلّ من ماريانا فيبر وملشيور باليي بدون تحقّق وتحوير للأسباب المذكورة سابقاً. فحتّى خطّة "الملخّص" لعام 1914 لم تكن مجدية باعتبارها وضعت لخاتمة تنقيح المخطوط، ولكنّها لا تعكس في وقت تحريرها وضع العمل بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة** التي وردت لنا. وقد يكون الفهرس الذي أعلن عنه فيبر في نهاية عام 1913 والذي لم يصلنا أصدق تعبير على ذلك[37]. مع العلم أنّ التسلسل الكرونولوجي حسب زمن الصياغة قد بدا صعب الإنجاز بما أنّ النصوص غالباً ما جرى تنقيحها عدّة مرّات، ولذلك يتعذّر القيام بتحديد تدوين دقيق. وبالتّالي استوجب إيجاد معايير أخرى لترتيب وإعادة تسلسل النص يالنسبة للطبعة التاريخية- النقدية. وهذه المعايير تمثلها أوّلاً وقبل كلّ شيء الإيحالات داخل النص وكذلك الأوصاف المضافة باختصار في النصوص حول الأسلوب المقرّر اتباعه والتي غالباً ما تأخذ طابع همزة الوصل بين النص والنص الذي يليه. وعنه نتج - وذلك في علاقة بالأفكار التي سبق تقديمها - المخطّط الآتي:

فبعد النص الافتتاحي حول "السيادة" يأتي مباشرة نص "البيروقرطه"، وانطلاقاً منه يتواصل إذن تسلسل التفاصيل الباقية: فيبدأ من شكل السيادة الأكثر عقلنة مروراً بالأشكال ما قبل الحديثة التي برزت في الماضي (مثل "السيادة الوراثية" و"نظام الإقطاع") وصولاً إلى أشكال السيادة (الكاريزماتية) غير المعقلنة وما جرى لها من تحوير. وخلافاً لما كان في الطبعة الأولى، وقع حذف النصوص القصيرة حول "الجماعات السياسية" و"أشكال السلطة، "الوطن"" وكذلك "الطبقة، الهيئة، الأحزاب" التي تلت فصل الإفتتاح من متن **سوسيولوجيا السيادة**. وضمّت إلى

---

(36) انظر الإشارة إلى نص سيادة الأعيان لاحقاً ص 370.

(37) في رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913 جاء ما يلي: "سأرسل إليكم في غضون 14 يوما أوّلاً الفهرس"؛ غير أنّ هذا الفهرس لم يصلنا. انظر في هذا الصدد MWG II/ 8، ص450 مع الهامش 14 من طرف الناشر.

جزء المجلّد حول "الجماعات"[38]. أمّا فصل "المشروعية" الذي كان يسبق فصل "البيروقراطية"، فقد وُضِع خلف نص "تحوير الكاريزما" تحت عنوان "الحفاظ على الكاريزما"[39] ، حيث يلتئم هناك موضوعيّا ومن أجل بنية الإحالات. وتمثل الفقرة الختامية حول وظيفة الكاريزما التشريعية همزة الوصل المباشرة للتفاصيل الافتتاحية لنصّ الدولة والسلطة الدينية. ولئن ارتبط هذا الفصل بسابقه، فهو يعرض إجمالاً من حيث تسلسل نصوص السيادة شيئاً جديداً على مستوى الفكرة في مجال البحث عن العلاقة المتوترة جدّاً بين السيادة السياسية وسيادة الكهنوت. ومن هذا النص ورد مخطوط أصلي يضمّ ست صفحات عوّض في الموضع المطابق إعادة نص الطبعة الأولى. وفي الملحق للنصّ أعيد نشر المخطوط - بالاستعانة برموز مميّزة - بصفة وافية. فلا يعطي فقط فكرة على طريقة فيبر في الكتابة، بل يوضّح بكيفية محسوسة إشكاليات إعادة تركيب النص. وينتهي بالتفاصيل حول الدولة والسلطة الدينية نص **سوسيولوجيا السيادة** من الصياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع**. وفي أثناء الطريق نحو الصياغة الجديدة عامي 1919/ 1920 يمثل كلّ من نص المحاضرة الواردة بصفة غير مباشرة حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" والتي أقيمت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ونصّ "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" الذي يبدو أنه حرّر في عامي 1917/ 18 حلقتي وصل هامّتين بالنسبة لسيرة العمل. وقد وقع نشرهما في ختام الصياغة القديمة لـ**سوسيولوجيا السيادة** - باعتبارهما لا ينتميان إلى متن **الاقتصاد والمجتمع** - لما يتميّز به وضع نقلهما. ومن أجل الاختلاف الصّوري في ترتيب نصيّهما، ليعتبرا بمنزلة القسم الثاني والقسم الثالث من المجلّد.

تقارير النشر: استناداً إلى وصف حالة النقل بالنسبة لـ **سوسيولولوجيا السيادة**، تبيّن أنّ ماريانا فيبر قد أدركت منذ حصر القائمة المبكّرة في شهر حزيران/ يونيو 1920 للمخطوطات الموجودة أنّ "سوسيولوجيا الدّين" و"سوسيولوجيا الحقّ" يمثلان حزمتين مكتملتين وشبه جاهزتين للطبع، فيى حين تحدّثت فيما يخصّ "سوسيولوجيا السيادة" بالأساس عن "أشكال للسيادة" وعن أجزاء من

(38) انظر: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 200-217, ders., *Machtprestige und Nationalgefühl*, ebd., S. 218-247, ders., "Klassen", "Stände", und "Parteien", ebd., S. 248-272, sowie ders. Kriegerstände, ebd., S. 275-281.

(39) انظر التفاصيل الدقيقة في تقرير النشر حول الحفاظ على الكاريزما، لاحقاً ص 538.

عناصرها[40]. فكلّ من **سوسيولوجيا الدّين** و**سوسيولوجيا الحقّ** قد وقع تنقيحها للطبع من قبل فيبر – حسب ما يؤكّده أيضاً المخطوط الأصلي لهذه المادّة الأخيرة – حيث وجدت فيهما مختلف الفصول أو الفقرات في تسلسل واضح المعالم. لكن يبدو أنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة**. فمن الواضح أنّ مختلف النصوص المخطوطة هنا لم تكن مرتّبة حسب تسلسل واضح وملزم. وهو ما دفع ماريانا فيبر وملشيور باليي إلى التأرجح حتّى النهاية بالنسبة للترتيب. إضافة إلى ذلك، تعاملاً مع مختلف نصوص **سوسيولوجيا السيادة** – خلافاً لمختلف فصول **سوسيولوجيا الحقّ** و**سوسيولوجيا الدّين** – وكأنّها فصول مستقلّة. وبالآتي لا بدّ أن يكون التعامل الصّوري مع حزمات المخطوطات المختلفة مغايراً. ويتعيّن هنا عدم إخفاء التردّد في التصرّف مع نصوص **سوسيولوجيا السيادة** الذي تعكسه الطبعة الأولى. وحتّى الترتيب الحالي للنّصوص إنّما هو عمل الناشرين. فالمعالجة الخاصّة المختارة هنا لمختلف النصوص تراعي هذا الوضع وتبيّن أنّ صياغة **سوسيولوجيا السيادة** التي وضعها ماكس فيبر قبل الحرب لم تكن دراسة مكتملة وجاهزة للطبع. ولكن من ناحية أخرى، لم تجد ماريانا فيبر نفسها أمام مخطوط غير منسّق تماماً، فقد كانت قادرة على تسمية وحدات موضوعية بكلّ وضوح، بما أنّ هذه الوحدات تتناسب ظاهريّاً مع الحزم المنفصلة عن بعضها.

تحيط تقارير النشر علماً بصفة مقتضبة ببنية كلّ نصّ، فتحدّد وضعه (بما في ذلك درجة التحرير والتناقضات والتكرار) وتجمع كلّ الإحالات المتعلّقة بضبط التواريخ في النص ثمّ تقيّم الإيحالات داخل النص وتحدّد من خلالها مكانة النص المعنيّ ضمن مخزون النصوص المخلّفة من **سوسيولوجيا السيادة** وإزاء المجالات الأخرى من "الاقتصاد والمجتمع". كما يقع أيضاً ذكر خصوصيات النشر بالنسبة للنصّ، مثل تغيير العناوين وتدخّلات ناشري الطبعة الأولى وتعديلاتهم.

فيما يخصّ تحديد تاريخ النصوص: تبيّن المخطوطات الأصلية المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع"، بغضّ النظر عن حجم كلّ منها، بكلّ وضوح شيئاً واحداً: أنّه لا يمكن أن يوجد نصٌّ لماكس فيبر لم يقع مراجعته والتوسّع فيه مرّة على الأقلّ.

(40) قارن في هذا الصدد الرّسالة التي سبق ذكرها (ص 96) والتي أرسلتها ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

وتثبت المخطوطات المتعلّقة بنصّي "الاقتصاد والأنظمة" و"سوسيولوجيا الحقّ" بالخصوص أنّ فيبر لم ينقّح بخطّ يده نصوصاً مرقونةً على الآلة الكاتبة ويتوسّع فيها فحسب، وإنّما أدرج أيضاً في فقرات من النص تبدو كاملة حزم تامّة من الصفحات المرقونة مجدّداً. وفي غضون هذه التعديلات والتكميلات أحال أجزاء من المخطوطات من فصل إلى آخر(41). ولذا يجب علينا أيضاً التخلّي عن التصوّر أنّ فيبر قد حرّر كلّ فصل على حدة. فالمخطوط بأكمله بقي دائماً متغيّراً لدى ماكس فيبر خلال سورورة العمل، وكانت مختلف الفصول وحدودها مثلها مثل العديد من الفقرات بأكملها على ذمّته. ولذلك فمن المحتمل - كما تشير الإحالات التي لم يقع حلّها - أن تحذف بعض الشذرات من النص بأكملها أو أن تستعمل في مجالات أخرى من العمل مثلما حصل على الوجه الأقرب مع مقالات "إيتيقا الاقتصاد لدى أديان العالم"(42).

أمّا فيما يخصّ تاريخ تدوين نصوص السيادة، فلا يتعلّق الأمر بتحديد نقطة بداية الصّياغة الأولى لمختلف النصوص فحسب، وإنّما أيضاً وقبل كلّ شيء بتحديد آخر موعد ممكن للبحث. فلا بدّ من التحرّز أيضاً في التعامل مع الأقوال حول التاريخ من أجل المخطوطات المكتوبة، لأنّ الإشارة إلى استشهاد من كتاب نشر "مؤخّراً" أو مقال تعني فقط أنّ الفقرة المقصودة من النص قد وقع تعديلها فيما بعد. ويمكن أن يتعلّق الأمر على الأرجح بإضافة، بحيث إنّه من الخطأ استخلاص نتائج من هذه الإضافة تعمّم على جملة المراجعة للفصل بأكمله أوعلى النص. ولذا فإنّ الإشارات التي جمعت في تقارير النشر لا تعرض غالباً سوى أدلّة لتاريخ النص بأكمله. وبغضّ النظر عن الإشارات المتضمنة في النص، وقع الاستعانة بالنسبة للترتيب التاريخي بعيّنات تخصّ سيرة العمل أو الموضوع من مراسلات ماكس فيبر(43). كما حصل البتّ

---

(41) لهذا السبب توجد من جديد أجزاء من الصياغة القديمة لنصّ **الاقتصاد والأنظمة** (*Die Wirtschaft und die Ordnungen*) المرقونة على الآلة الكاتبة في نص **الحقّ** §§ 1 و3.

(42) هذا ما جرى إلى حدّ ما بالنسبة للتفاصيل حول الصّين، انظر في هذا الصدد تقرير النشر لنصّ **السيادة الوراثية** (*Patrimonialismus*) لاحقاً، ص 242.

(43) انظر رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 حول "المردود الضعيف" لبوشر (انظر: تقرير النشر لنصّ **نظام الإقطاع** لاحقاً، ص 373)، ورسالة ماكس فيبر إلى أرتور زالس بتاريخ 22 شباط/ فبراير 1912 حول الكاريزما والتقليد لدى **ستيفان جورج** (Stefan Georg)(انظر: تقرير النشر حول **الكاريزماتية** لاحقاً، ص 456) ورسالة ماكس فيبر إلى جورج فون =

بصفة محسوسة في المعلومات الموجودة في النصوص مثل المراجع المذكورة بصريح العبارة والمصادر التي استعملت فعلاً وكذلك التلميحات لسجالات معاصرة في مجال البحث. إضافة إلى ذلك، ساعدت الأمثلة التي ضمّها فيبر إلى النصوص، والمتعلّقة خاصّة بالسياسة الحالية، على مدّنا بمعلومات هامّة تخصّ تاريخ التدوين مثل اللّجوء إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية "في العام الفارط"[44].

كان قرب أو بعد النص المعنيّ من "البحث في المقولات" يمثل عنصراً هامّاً آخر للتسلسل الكرونولوجي النسبي. ففي المخطوط الأصلي المخلّف لنصّ "الاقتصاد والأنظمة" يتجلّى بوضوح أنّ فيبر قد أضاف لاحقاً مقولة "فعل الموافقة" في النسخة المرقونة. وإذا افترضنا حالة مماثلة للمخطوط المتعلّق بـ **سوسيولوجيا السيادة**، فإنّه يتحتّم أن تكون النصوص التي تضمّ المقولات السوسسيولوجية المختصّة قد حرّرت في نفس الوقت أو بعد صياغة البحث في المقولات أو وقعت مراجعتها، وأنّ النصوص التي غابت فيها تعود صياغتها إلى تاريخ مبكّر. وكما جاء سابقاً في العرض، فإنّ استعمال المقولات السوسيولوجية بالنسبة للجزء الأوفر من نصوص السيادة كان الغالب في مقتصراً على فقرات معيّنة من النص، وهو ما يدفع إلى الجزم بأنّ الأمر يتعلّق بإضافة لاحقة. فحتّى الاستخدام الخاصّ لمفهوم "السيادة الوراثية" وما ينتمي إليه من مصطلحات مشتقّة قد حصل توظيفه كعنصر لتحديد الترتيب الزمني أو الانتماء للنّصوص[45]. وبهذه الطريقة تقدّم بنية الإحالة أيضاً إشارات غير مباشرة حول تاريخ التدوين، كما سنرى فيما بعد.

إجمالاً يمكن القول بالنسبة لمحاصيل المواعيد التي تخصّ مختلف نصوص السيادة[46]. يبدو أنّ النصوص الثلاثة المتعلقة بـ"البيروقرطة" و"السيادة الوراثية" و"الإقطاع" تنتمي إلى أقدم محصول، ولئن أشارت المراجعة الأخيرة الموثوقة بالنسبة لكلا النصين حول السيادة التقليدية إلى ربيع أو مستهل صيف 1914، في حين أنّ

= بيلوف (Georg von Below) بتاريخ 21 حزيران/ يونيو 1914 حول مفهوم "السيادة الوراثية" (تقرير النشر لنصّ **سيادة الأعيان** لاحقاً، ص 238).

(44) كذلك تقرير النشر لنصّ **تحوير الكاريزما**، لاحقاً، ص 473.

(45) انظر في هذا الصدد تقارير النشر الخاصّة بـ **سيادة الأعيان** و**الإقطاع** لاحقاً، ص 239–241 و374.

(46) توجد المعلومات الخاصّة المسوغات ضمن تقارير النشر المعينة لكلّ نصّ.

نص "البيروقرطه" لا يتجاوز على عكس ذلك عام 1913. أمّا صياغة نصوص "السيادة" و"تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" ومراجعتها الأخيرة، فتعود إلى عامي 13/ 1912، في حين أنّ نص "الكاريزماتية" المبتور قد يكون تمّت صيغته قبل نصّي "الكاريزما" الآخرين. وهذا ينطبق أيضاً على عدد من فقرات نص الدولة والسلطة الدينية الذي وقعت مراجعة جزء منه حسب ما تظهره نبذة المخطوط.

لقد قام هيروشي أوريهارا (Hiroshi Orihara) بتحليل بنية الإحالة الداخلية للنصوص المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع" بكلّ دقّة(47). وبرفقته أمكن تقسيم الإحالات إلى تلك التي سبقت والتي لحقت وتلك التي تشير إلى مواضع أخرى. غير أنّ قيمة ما تقوله مختلف الإحالات يبقى متبايناً. فهو مرتبط أساساً بها إذا كانت هناك مواضع إحالة واضحة في مخزون النص المخلّف. فالإحالات التي يمكن أن تشير إلى مواضع عدّة تبقى شهادتها ضعيفة، في حين تشهد الإحالات المتبادلة لمراجعة مشتركة. فقد وقع تحليل الإحالات المضافة من قبل ماكس فيبر بكثافة في غضون عملية الطبع لنصوص "السيادة" كي تحدّد علاقتها فيها بينها ومن ثمّ أيضاً ترتيبها. وإلى جانب وظيفة هذا الإحالات والجسور الموضوعية التي يمكن مدّها بين مختلف فقرات النص، ظهرت أيضاً معلومة ثانية هامّة جدّاً بالنسبة للطبعة التاريخية-النقدية للنصوص المخلّفة. ويمكن وصفها بدقّة من خلال مثال: فماكس فيبر يحيل إلى تطوّر الموسيقى الغربية التي "لا يمكن التأكيد عليها هنا"(48). وتقول الإحالة التي توجد في نبذة المخطوط المخلّف لنصّ الدولة والسلطة الدينية أوّلاً إنّ هناك دراسة سوسيولوجية للموسيقى، على الأقلّ في المرحلة الفعلية للتخطيط، وأنّ هذه الدراسة قد سبق أن حذفت من جملة عمل "الاقتصاد والمجتمع"، وإلّا لما كان القول الأنسب على هذا النحو أو ما شابهه: " كما سيتجلّى لاحقاً". وبما أنّ الموضع المعنيّ يوجد في صفحات من المخ \و\ ضمّت فيما بعد، فإنّها تحيل مقارنة بالمتن الأساسي للنصّ

(47) كانت الدراسات الدقيقة جدّاً والجداول التي أقيمت عليها من قبل هيروشي أوريهارا (Hiroshi Orihara) مفيدة للغاية في المعالجة النسقية لبينة الإحالات داخل النص وإعادة النظر فيها بصفة نقدية. فقد جمع كلّ الإحالات داخل النص بالنسبة للصياغة القديمة لـ"الاقتصاد والمجتمع" مع بعضها وقدّم حلولاً لهذه الإحالات. واستناداً إلى هذه الأرضيّة طالب تغيير موقع بعض النصوص. (انظر: Orihara I, II, III). ومن خلال العمل المكثف على المخطوطات الأصلية المخلّفة لـ "الاقتصاد والمجتمع" تمخّض حلّ آخر وتقويم جديد للإحالات في بعض المواقع.

(48) انظر تقرير النشر لنصّ الدولة والسلطة الدينية لاحقاً، ص 566.

إلى نقطة مراجعة لاحقة. وبهذا تشير تعبيرات الإحالات أيضاً إلى تاريخ تدوين النصوص. ولهذا السبب، فإنّ الإحالات التي تضمّنتها المخطوطات الأصلية المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع" اعتبرت ذات قيمة فائقة ودقيقة أيضاً بالنسبة لنصوص السيادة. وحتى تكرار الإحالات يمكن أن يقدّم الدليل على التدرّج الزمني بالنسبة لنشأة النص ومعالجته، كما سبق أن وقع عرضه في مثال "الجماعات الدينية" وفي نص الدولة والسلطة الدينية. لذا فإنّ الإحالات داخل النص تمثل عنصراً أساسياً للتحليل الفيلولوجي للنصوص- رغم الصعوبات التي ذكرت - ولهذا السبب وقع جمعها في مختلف تقارير النشر.

لا يمكن بكلّ تأكيد اعتبار العناوين والعناوين الوسيطة التي تضمنتها الطبعة الأولى والتيّ وضعت من طرف ماريانا فيبر وملشيور باليي كعناوين للفصول أو عنارين ثانوية كعناوين أصلية للمؤلّف(49). فمقارنة بالعناوين التي تعود بدون شكّ إلى ماكس فيبر والتي وضعها في المخطوطات الأصلية لنصوص **الاقتصاد والأنظمة وسوسيولوجيا الحقّ**(50)، فإنّ الأمر بالنسبة للعناوين المخلفة في "السيادة" يتعلّق بخطوط عريضة لوصف المضمون. ومن الأرجح أنّ ماكس فيبر قد احتفظ بحزم من المخطوطات المخلّفة في ملفّات وظروف وأضاف لها عناوين عمل وعلامات قصد تسهيل التوجّه(51). ويمكن أن يكون ذلك هو السّبب لماذا كان لماريانا فيبر تصوّر شامل حول المخطوطات غير المنشورة والموجوة على المكتب بعد أيّام فقط من وفاة زوجها، وكيف كانت قادرة على ذكر مضمون بعض الأجزاء بصفة مختصرة إزاء مدير النشر بول سيبيك(52). وقد وقع تغيير بعض هذه العلامات المذكورة من

---

(49) بالنسبة للشكوك في أصالة العناوين قارن: Wolfgang J. Mommsen," Einleitung," in: MWG I/ 22-1, S. 60-64.

(50) انظر:
Weber: *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1, 4 und 14 (WuG¹, S. 368, 374, 381), und *Rechet* §§1-7,
كانت العناوين في بعض الأحيان موجودة مكرّرة، أوّلاً كإضافات على أوراق المخطوط وفيما يخصّ §§ 1–6 مرّة أخرى على الأوراق المضافة مع إلحاق الفهرس. وهذه الأوراق المضافة مؤخّراً لم تكن تحمل عدد الصفحة (WuG¹، ص 386، 396، 412، 455، 467، 481، 495).

(51) انظر في هذا الصدد أيضاً: Wolfgang J. Mommsen, "Einleitung," in: MWG I/ 22-1, S. 60-64.

(52) انظر رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 (VA –Mohr/ VA) =

طرف ماريانا فيبر في غضون عملية الطبع[53]، وهو ما يمكن أن يدلّ على شيئين: أنّه من ناحية لا يوجد عنوان أصلي من وحي فيبر - ومن ناحية أخرى - أنّ ماريانا فيبر وملسيور باليي قد رغبا في تعويض الخطوط العريضة بعناوين أدقّ ويبعدا بذلك عن نشر الكتاب الطابع المؤقت. أمّا في الحالات التي تواجدت فيها خلال مرحلة الطبع أنواع أخرى من عناوين الفصول، حصل اللجوء إلى العلامات المذكورة سابقاً من طرف ماريانا فيبر (مثل "البيروقرطه" عوض "البيروقراطية" و"الإقطاع" عوض "تأثيرات السيادة الأبوية والإقطاع"). ورغم ذلك فقد أدّت هذه التحويرات للعناوين خلال عملية الطبع إلى التشكيك في وجود عنوان أصلي خاصّ بفيبر، وهو ما دفع إلى وضع هذه العناوين بين قوصين معقوفين. أمّا العناوين المغيّرة أو المضافة من قبل الناشر، فقد وصفت كإضافات الناشر ووضعت أيضاً بين قوصين معقوفين.

ليس من الواضح إن كانت العناوين الوسطى التي وردت لنا قد أضيفت من طرف النّاشرين الأوّلين. ففي متن النصوص المعالجة هنا، لا يحمل إلّا النص الأوّل من "السيادة" ثلاثة عناوين وسطى، أمّا بقيّة النصوص الأخرى فتفتقد إلى تقسيم في الفصول الثانوية المعنونة بصفة خاصّة. ومقارنة بالنصوص المفصّلة والمنشورة عام 22/ 1921 من الدفعتين الثانية والثالثة من "الاقتصاد والمجتمع"، فإنّ هذا الأمر يجلب الانتباه. فإذا افترضنا أنّ أغلب العناوين الوسطى وقع إضافتها من طرف ملشيور باليي، يمكن إذن أن نستنتج بأنّ غيابها في جلّ أقسام الدفعة الرابعة الختامية قد يعود إلى الخصام المتزايد بينه وبين دار النشر في صيف 1922، وأنّه لم يقم بعدها بمثل هذا التقسيم المضني للنصوص. ولكن ما يناقض هذه الفرضية هو أنّ جميع نصوص الدفعة الرابعة، بما فيها النص الأخير حول الدولة والسلطة الدينية قد وضعت لها فهارس مطوّلة. وكانت معالجتها من مشمولات باليي في المرتبة الأولى حسب ما يتجلّى من رسالة لماريانا فيبر[54]. فمن المحتمل - إذا انطلقنا من التسلسل المنطقي لخطوات العمل

= Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) وكذلك سابقاً ص 95.

(53) وهوما حدث مع نصوص البيروقرطة والإقطاع.

(54) كتبت ماريانا فيبر بتاريخ 22 حزيران/ يونيو 1921 إلى بول سيبيك: "لا بدّ من إضافة فهارس الفصول التي وضعها ماكس فيبر لـ سوسيولوجيا الحقّ فقط في النسخة التجريبية للطبع. وسأقتسم هذا العمل مع د. باليي، حيث سأضع أوّلاً رؤوس أقلام ثمّ أعرضها عليه". (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

– أنّه أضاف العناوين الوسطى إلى النصوص مباشرة خلال وضع الفهرس. وبما أنّه في هذه الحالة لا يحمل سوى نص "السيادة" تقسيماً بعناوين وسطى، فهذا قد يكون إشارة إلى مراجعة واسعة النطاق وتتمّة من طرف فيبر نفسه، والذي – كما تبيّنه مجرّد نظرة في المخطوطات – غالباً ما ألحق العناوين الوسطى في النصوص الجاري العمل عليها(55). وبما أنّ نص "السيادة" يحمل تقسيماً ثلاثياً للمحتوى، فلا بدّ أن تقبل العناوين الوسطى المخلّفة، ولكن بدون تعداد للفقرات. وهذه سيقع نقلها – قياساً على المخطوط الأصلي لـ"الاقتصاد والأنظمة"(56) وكذلك أيضاً حسب المنهج المتخذ لجزء المجلّد "الجماعات الدينية"(57) – بأرقام عربية ومصاحبة بحاشية نقدية(58).

لا شكّ أنّ مجال العنوان "نماذج السيادة" الذي يضمّ في الطبعة الأولى الجزء الأوفر من النصوص القادمة المنشورة هو بكلّ وضوح إضافة من طرف الناشرين الأوّلين. فبعد نشر الصياغة الجديدة من "الاقتصاد والمجتمع" كجزء أوّل، اتّفق كلّ من ماريانا فيبر ودار النشر على تقسيم النصوص المخلّفة من "الاقتصاد والمجتمع". ولذلك بحثاً عن عناوين مناسبة للجزأين الثاني والثالث، واتفقا على "نماذج الجمعنة والشراكة" و"نماذج السيادة"،(59) مع العلم أنّ العنوان الأخير الذي وقع اختياره من طرف ماريانا فيبر يتطابق على الأرجح مع عنوان الفصل الثالث للدفعة الأولى حتى يحصل ربط الصيغتين من "الاقتصاد والمجتمع" ربطاً وثيقاً. وللأسباب التي ذكرت لا تنقل أعمال ماكس فيبر الكاملة هذا العنوان وتكتف بعنوان "السيادة" لوصف هذا المتن من النصوص.

---

(55) هذا ما جرى مع البابين الثاني والثالث من **الاقتصاد والأنظمة**، حيث أضيفت العناوين في أعلى الصفحات من **سوسيولوجيا الحقّ** §§ 2–6، وبصورة جليّة في § 7، ص11 من **سوسيولوجيا الحقّ** (WuG¹ ، ص494 فلاحقاً)، حيث أضيف العنوان في وسط صفحة المخطوط. وبالنسبة لمختلف الأدلّة.

(56) هذا النص القصير نسبياً تضمّن هوالآخر ثلاثة عناوين وسطى بأرقام عربية من خطّ يد ماكس فيبر. انظر: Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1, 4 und 14 (WuG1, S. 368, 374, 381).

(57) قارن تقرير النشر بما يخصّ الجماعات الدينية، MWG I/ 22-2 ، ص106 .

(58) قارن في هذا الصدد تقرير النشر لنصّ **السيادة** لاحقاً ص124 .

(59) انظر بالخصوص رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

هناك خصوصيات في التعامل مع التعديلات والإيضاحات الموضوعية التي نتجت عن الوضع الذي سبق ذكره، بحيث يتعلق الأمر بالنسبة للنصوص التي سيقع نشرها بنصوص مخلّفة لم يسمح ماكس فيبر بتسليمها للطبع. فجزء من التعديلات يخصّ الإضافات التي تعود إلى بكلّ وضوح إلى الناشرين الأولين، والتي قادت إلى نوع من التوحيد الصّوري في عملية تقديم النص. ومن بينها يمكن ذكر إضافة الفهارس إلى مختلف النصوص والتعداد المتواصل للفقرات فيما بين العناوين الوسطى وكذلك الحواشي التوضيحية من طرف الناشرين. وكما ذكرت ماريانا فيبر في التصدير للدفعة الثانية، فلم يكن هناك من الفهارس الجاهزة سوى فهرس **سوسيولوجيا الحقّ**(60). ولذا فالفهارس التي وردت لنا والمتعلقة بنصوص السيادة هي بدون شكّ إضافات من طرف الناشرين الأوّلين، ولهذا السبب لا تعاد في هذه الطبعة كجزء لا يتجزّأ من النص. بل في الموضع المطابق لها تلي إحالة إلى الجهاز النقدي للنصّ. أمّا الاستعمال الموحّد لتعديد الفقرات وكذلك إضافة الفهارس على مستوى الفصوص، فيبدو أنّ النّاشرين الأوّلين قد أقرّهما حسب مثال **سوسيولوجيا الحقّ** الذي أودعه ماكس فيبر للطبع(61). وفي هذه الحالة – كما ذكر سابقاً – سيقع التراجع عن تعداد الفقرات. وفي بعض المواضع أضاف الناشران الأوّلان هوامش تستند غالباً إلى حلول للإحالات أو قدّما مساعدة لتحديد تاريخ التدوين. ومن الملاحظات التي تكرّرت مراراً ما يلي:"كتب قبل الحرب". هذه الملاحظة أخذت بعين الاعتبار الظروف السياسيّة المتغيرة بعد 1918 وكانت موجّهة إلى القرّاء كإشارة تعليمية. ولم يقدّما مساعدات لحلّ الإحالات في جميع المواضع ، وإنّما غالباً هناك، حيث يمكن أن يحصل تذبذب فيما يخصّ ترتيب الفصول(62). فوظيفة الهوامش

(60) انظر: Marianne Weber, Vorwort [vom Oktober 1921], in: WuG1, S. III.
هذا القول حصل التأكيد عليه من خلال رسالتها إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 22 حزيران/ يونيو 1921 (Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) والمحصول من المخطوط الأصلي. فيما يخصّ **سوسيولوجيا الحقّ** توجد فهارس وتعداد للصفحات بخطّ يد ماكس فيبر يهمّ البنود §§ 1– 6.

(61) يوجد تعداد للفقرات لدى فيبر في **سوسيولوجيا الحقّ**، 1§§–7، أمّا الفهارس، فهي فقط بالنسبة للبنود §§ 1–6.

(62) مثلما هو في المواضع التي وقعت فيها الإحالة إلى الدفعة الأولى لعدم وجود موضع إحالة في الصّياغة القديمة، أو حيث لا يتطابق توجّه الإحالة أو أنّ هناك تردّد حول ما إذا كانت هناك إحالة قطعاً في المجلّد يمكن إثباتها.

بالنسبة للناشرين آنذاك كانت تتمثل فقط، في الرّفع من الوضوح بالنسبة لأقوال فيبر ذاته، ولكن أيضاً فيما يخصّ قرارات الناشرين. وفي هذه الطبعة يقع إعادتها في الجهاز النقدي للنصّ وضمّها - إذا اقتضى الأمر موضوعياً - إلى التفسير.

أمّا الجزء الآخر من التعديلات فيخصّ الأخطاء في الكتابة[63] التي يمكن تفسيرها من خلال حالة النقل الخاصّة للنصوص. فقياساً على المخطوطات الأصلية التي وردت لنا في مجال "الحقّ" وعلى المخطوط الأصلي الذي يضمّ ستّ صفحات وينتمي إلى **سوسيولوجيا السيادة**، من المحتمل أنّ الجزء الأوفر من المتن الذي يقع نشره هنا تمّ تحريره بخطّ اليد وبالآتي حمل معه صعوبات فهم جمّة. وما يؤكّد أيضاً هذه الفرضية هو أنّ جزءاً كبيراً من التعديلات الحاصلة هنا تعود إلى أخطاء في قراءة النص. أمّا الأخطاء الناتجة بكلّ وضوح عن السمع والتي يمكن أنّها حدثت خلال الإملاء، فلا توجد إلّا في نص واحد[64]. ومقارنة بالنصوص المصحّحة من قبل ماكس فيبر نفسه والمرخّصة للطبع من طرفه، هناك إذن قلق أكبر فيما يخصّ قراءة النصوص المنشورة خلفا، خاصّة وأنّ المخطوطات والنسخ التجريبية للطبع قد مرّت - كما سبق أن ذكرنا - بأيدي عديدة وتعتبر اليوم في مجملها كمفقودة. وقد أدّت المقارنة بين المخطوطات الأصلية الواردة لنا وبين الصياغة المطبوعة من "الاقتصاد والمجتمع" إلى الكشف عن جملة من التردّدات والانحرافات في مواضع صعبة الفهم. وهذا يخصّ أوّلاً التعابير غير العادية والغريبة لغوياً والأعلام[65]. ولذلك قامت الطبعة الحالية، إلى جانب المراجعة النقدية للنصّ المعتادة، أيضاً بعدد من التعديلات التي نتجت عن مقارنة بطرق الكتابة والمعلومات العينيّة الواردة في نصوص أخرى

(63) وقع ضمّ أعمال أوتو هينتسه وجوهانس فينكلمان إلى التحقيق النقدي للطبعة الحالية؛ ولكن وقع التخلي على دليل واحد في المواضع المعنية. فقد وضع أوتو هينتسه في غضون قراءته للطبعة الثانية من **الاقتصاد والمجتمع** قائمة تصحيح أخطاء (انظر: Hintze, *Webers Soziologie*, S. 88). وعادة ما قام جوهانس فينكلمان بتصحيحات وتحويرات لمتن النص في الطبعتين التين أصدرهما من **الاقتصاد والمجتمع** - وعادة بدون أيّ دليل - انظر: Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriß der verstehenden Soziologie*, hg. Johannes Winckelmann, 4. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1956, S. 541-550, 559-734, und dass., 5 Aufl., ebd., 1972, S. 541-726,

أمّا القائمة لجميع التصحيحات للنصّ التي نقلها جوهانس فينكلمان أوقام بها في حدّ ذاته منذ الطبعة الأولى، فتوجد في الملحق للطبعة الرابعة من **الاقتصاد والمجتمع** (ص929 -948).

(64) انظر تقرير النشر لنصّ **تحوير الكاريزما** لاحقاً، ص479 .

(65) مثلاً "Sutra's" عوض "Gudea's" أو"مهديين" عوض "منهجيين".

مرخّصة من طرف ماكس فيبر بالذات[66] أو المقارنة بمصادر ومراجع تبيّن بوضوح أنّه عاد إليها[67]. وبهذه الطريقة جرى بكلّ حذر تحرير النصوص المخلّفة من التدخلات الممكنة من قبل الناشرين الأوّلين.

ومثل هذه الطريقة استعملت أيضاً في عملية التعقيب/ التفسير. فقد تخلّى ماكس فيبر في مساهمته في "الاقتصاد والمجتمع" إلى حدّ كبير عن المراجع البيبليوغرافية. ولم يذكر إلّا القليل من الأعلام، وبالنسبة للعناوين إلّا في الحالات الاستثنائية. ولذلك لا توجد بالنسبة لثبت المراجع المستعملة من طرف ماكس فيبر في متن النصوص المخلّفة سوى بعض الأدلّة القليلة. من هنا وقع ضمّ تلك الكتابات التي يمكن أن تكون قد استعملت من قبل ماكس فيبر من بين المراجع المعاصرة لتوضيح الحالات التي تستوجب الشرح. ولكن القصد ليس هو تعويض جهاز الهوامش/ الحواشي المفقودة لدى ماكس فيبر بهذه الطريقة. ففي سلسلة من الحالات أمكن الشرح الاستناد إلى نصوص قديمة لماكس فيبر أو أخرى صيغت بصفة موازية لها، حيث وصفت حالات شبيهة إلى حدّ ما بأكثر دقّة مع إضافة مصادر مفصّلة. فحيث وجد هذا التوازي بوضوح وكان مفيداً في عمليّة الشرح/ التعقيب الموضوعي، فقد وظّفت هذه المصادر/ المراجع المعنية ووقع التعليم عليها بإشارة تحيل إلى موضع آخر من العمل. وإلى هذه الطريقة، أمكن تحديد المراجع المختارة بصفة موضوعية والتحصّل على نتيجة أخرى مكّنت الترابط البيوغرافي للعمل أن يبرز بصفة محسوسة إلى الملأ. أمّا الشرح/ التعقيب، فيستند أوّلاً وقبل كلّ شيء إلى مراجع معاصرة قد عاد إليها ماكس فيبر بالذات على الأرجح. ورغم ذلك كانت هناك سلسلة من الحالات استوجب العودة فيها إلى مراجع/ مصادر وبحوث نشرت مؤخراً، إذ من المحتمل أنّ جزءاً من معلومات ماكس فيبر قد يعود إلى تقارير شفوية من طرف زملائه أو إلى نشرات إخبارية من قبل الصحافة اليومية. ولذا قد لا تتطابق أرقام

(66) نجد في نص "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" التعبير "außerwerktäglich" أو "unwerktäglich" والذي لم يحصل إثباته في النصوص المرخّصة من طرف فيبر؛ ففيها نجد التعبير الخاصّ بفيبر "außeralltäglich". فنجد مثلاً: تعديل كلمة "tretyj element" "Mjeschtschitelstwo" "ad notam amovible" "ligurischen Inseln" Josua.

(67) هذا يخصّ أوّلاً طريقة كتابة المفاهيم العربية، التي وقع تصحيحها حسب المقال المستعمل من طرف كارل هاينريخ بيكر (Carl Heinrich Becker).

السنوات المذكورة في ثبت المراجع بالضرورة مع الإطار التاريخي لنشأة النصوص التي هي الآن بصدد الطبع. وفيما يتعلّق بالاستشهادات من الكتاب المقدّس، فقد وقع إثباتها مع إنجيل لوثر الذي كان مستعملاً في غضون مستهلّ القرن الماضي[68].

لم تكن هناك في عصر ماكس فيبر قواعد توحيد النقل والكتابة بالنسبة لجلّ اللغات غير الأوروبية في العلوم الأوروبية. ولذلك لم تكن كتابة ماكس فيبر لهذه اللغات موحّدة. وقد وقع الحفاظ عليها طالما لم يثبت أنّها خاطئة. أمّا في خطاب الناشرين، فقد جرى النقل حسب القواعد العلمية الحالية. وفيما يخصّ اللغة اليونانية، فقد وقع إعادة كتابتها بحروف لاتينية (و بدون حركات). أمّا بالنسبة للغة العربية، فقد جرى اتباع اقتراحات "الجمعية الألمانية لبلدان اللشرق" في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي استعملت في الطبعة الأولى من "موسوعة الإسلام"[69]. وفيما يخصّ الأسماء والكلمات اليابانية، فسيقع نقلها حسب منهج هيببورن – سكاي[70] (Hep-burn-Sky). ويجري نقل اللغة الصينية[71] واللغات الهنديّة[72] وكذلك الرّوسية[73] استناداً إلى أجزاء أعمال ماكس فيبر الكاملة التي سبق أن نشرت وحسب المناهج التي اتخذت هناك.

تستند التواريخ المقدّمة في خطاب الناشرين والمتعلّقة بالتاريخ غير الأوروبّي، طالما لم يذكر شيء آخر، إلى الترتيب الزمني الجديد الذي قام به يورغن فون بيكرات[74]

(68) انظر: **الإنجيل أو الكتاب المقدّس للإنجيل القديم والجديد**، حسب الترجمة الألمانية لمرتين لوثر (Martin Luther)، برلين 1899.

(69) لقد نشر الجزء الأول للطبعة الأولى من **موسوعة الإسلام** (*Enzyklopädie des Islam*) باللغة الألمانية منذ عام 1913 ولم ينشر الجزء الرابع الختامي إلّا عام 1936.

(70) حسب معجم الخطّ الياباني لـ:
Wolfgang Hadamitzky, *Langenscheidts Lehrbuch und Lexikon der japanischen Schrift* (Berlin: München u. a.: Langenscheidt, 1980), S. 11f.

(71) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWG I/ 19، ص 523 modifizierte Wade-Giles-Umschrift.

(72) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWG I/ 20، ص 43 فلاحقاً، 46، 544.

(73) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWG I/ 10، ص 52.

(74) انظر: Jürgen von Beckerath, *Chronologie des pharaonischen Ägypten*, Die Zeitbestimmung der ägyptischen Geschichte von der Vorzeit bis 332 v.Chr. (Mainz: Philipp von Zabern 1997) (Münchner Ägyptologische Studien, Band 46).

(Jürgen von Beckerath) بالنسبة للتاريخ المصري، وإلى لوحة السّلالات التي نشرها هيلفيغ شميت - غلينسر (Helwig Schmidt-Glintzer) في الملحق من المقدّمة لدراسات الكنفوشية والتّاوئية[75] بالنسبة للتاريخ الصّيني، وإلى لوحة الترتيب الزمني التي وضعها جون وايتني هال[76] (John Whitney Hall) بخصوص التاريخ الياباني. وعادة تعطى جميع التواريخ حسب الرزنامة الغرغورية المتداولة لدينا. وهذا يشمل بالخصوص المعلومات المتعلقة بالتاريخ الإسلامي والرّوسي وبتاريخ الثورة الفرنسيّة.

(75) انظر:
Schmidt-Glintzer, Helwig, Einleitung, MWG I/ 19.

(76) انظر: John Whitney Hall, *Das Japanische Kaiserreich* (Frankfurt a. M.: Fischer Taschenbuch Verlag, 1990) (Fischer Weltgeschichte, Band 20),
(من هنا فصاعداً: Hall, *Japanisches Kaiserreich*).

السيادة

تقـرير النشـر
حـول نشـأة النص

فيما يخصّ النص القصير الذي يلي نشره، يتعلق الأمر بفصل تقديمي لدراسة سوسيولوجية تأسيسية حول "السيادة". فتبعاً لمقولة الفعل الجماعي الممتدّة المعنى، طوّر ماكس فيبر مفهوم السيادة كـ"مقولة صالحة" سوسيولوجياً، وأحدث هذا المفهوم انطلاقاً من تحديد واع مقابل عدد من المفاهيم الأخرى المستعملة، مثل مفهوم السلطة الاجتماعية، وكذلك أيضاً مقابل أشكال ممارسة السلطة الاقتصادية. ويعرض فيبر هنا ولأوّل مرّة في كامل أثره الفرق بين "السيادة بموجب توافق المصالح" و"السيادة بحكم السلطة".

فيما يخصّ مفهوم السيادة الضيق والمنحصر في السلطة، يبرز فيبر عنصرين هامين: الجانب التنظيمي للسيادة (المتمثل في الإدارة) ومبادئ العمل (أي أسباب المشروعية) التي تعتمد عليها السيادة في علاقاتها. فبالنسبة إلى العنصر الأول، يتعرّض فيبر بالخصوص إلى أشكال "التسيير الديمقراطي" المباشر للإدارة، في حين يمرّ بالنسبة إلى العنصر الثاني إلى نمذجة أسباب مشروعية السيادة ويضع لها النماذج الأساسية المناسبة لبنية السيادة. وهكذا تتضمّن الفقرة الختامية على الأرجح العرض المبكّر لأسس نماذج السيادة.

هذا ويبقى غامضاً متى ألف ماكس فيبر هذا النص، إذ يبدو من الصّعب إثبات ما إذا كان النص الذي ينقسم موضوعياً إلى ثلاثة فصول قد حرّر في نفس واحد، أم إنّه تعرّض لمراحل تنقيح متعددة. فالإحالات الداخلية لم تفرز أي ربط بين الفصول

الثلاثة. فهناك في الفصل الأوّل من النص فقرة طويلة مطبوعة بحروف صغيرة تشير إلى أنّ ماكس فيبر قد هيّـأ النص للطبع. وهو ما يستوجب أن يكون القصد في دفع النص إلى الطبع عائداً إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى باعتبار أنّ النص الذي بين أيدينا لم يتم ضمّه إلى الإيداع الأوّل من **الاقتصاد والمجتمع**. ففي الصياغة الجديدة من عام 1919/ 1920 لم تبق سوى استنادات متفرّقة من الأرضية القديمة. ومن الواضح أنّ صيغة نص "**السيادة**" كانت جاهزة قبل وضع "مقدّمة العمل الكامل" الجديدة التي لم يباشر في كتابتها إلا في ربيع 1914 ثمّ ألحقت إلى الجزء الأول من **ملخص الاقتصاد الاجتماعي**[1]. فعنوان الفصل الأول المذكور في إطار ترتيب السيادة، أي "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية"[2]، لا يتطابق وتفاصيل النص الموالي المقرّر نشره.

لا يتضمّن نص **السيادة** سوى بعض الأدلة القليلة التي تسمح بتحديد مرحلة التكوين بكلّ دقة. لقد كان ماكس فيبر يلمّح خلال وصفه للميول الأوليغارشية في الفصل الثاني إلى "ما يسمى حديثا "فائدة العدد القليل"". ويتعلق الأمر بصيغة طوّرها الباحث النمساوي في الاقتصاد القومي فريدريتش فون فايزر بكل دقة خلال سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في أيلول/ سبتمبر 1909. وقد نشرت هذه المحاضرات في قالب كتاب في شباط/ فبراير أو آذار/ مارس 1910 تحت عنوان "الحق والسلطة"، بحيث يصبح تاريخ النشر ذات دلالة فيها بعد (Post quem). فاستعمال الاصطلاح "حديثاً" في النص يشير أيضاً إلى القرب الزمني المباشر بين نشر الكتاب وعملية التأليف، بحيث يمكن نفي القول بأنّ إحالة ماكس فيبر إلى فون فايزر لم تحدث إلا في بداية سنة 1914، عندما اهتمّ فيبر بوصفه "المشرف على النشر" للمرجع بصفة مكثـفة بالمساهمة التي قدّمها فون فايزر[3]. وهناك أيضاً

(1) GdS¹, Abt. I, 1914, S. X –XIII (MWG I/ 22 – 6).

(2) المصدر نفسه، ص XI.

(3) لقد تواجدت المخطوطات لمساهمة فريديريتش فون فايزرحول "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" والمنشورة في: GdS¹, Abt. I, 1914، ص 125–444 مكتملة لدى دار النشر J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) منذ نهاية شهر كانون الثاني/ يناير وبداية شهر شباط/ فبراير 1914. وتلتها تصحيحات ماكس فيبر التي وصلت إلى دار النشر في شهر شباط/ فبراير 1914 (قارن رسالة بول سيبيك إلى فريدريتش فون فايزر بتاريخ 26 شباط/ فبراير 1914، VA Mohr/ Siebeck, Tübingen). وينعكس عدم الرضا الأول بمساهمة زميله من فيينا لدى ماكس فيبر في مراسلة هذا الأخير إلى بول سيبيك حيث اشتكى من عدم التطرق إلى "المسائل السوسيولوجية". قارن: II/ 8، ص 553، 587 (استشهاد) و623.

تلميحات غير مباشرة في النص الذي بين يدينا تخصّ أعمال أنطون منجر (Anton Menger)، فيلي هيلباخ (Willy Hellpach)، جيمس برايس و**سوسيولوجيا الأحزاب** لروبرت متشلز. وكلّ هذه الأعمال قد نشرت قبل موفى عام 1911.

فالأمثلة التاريخية التي جلبها ماكس فيبر للإيضاح، والموجودة أغلبها في الفصل الأول، تحيل بدون استثناء إلى زمن ما قبل الحرب، وهو ما أشار إليه الناشرون الأوائل بصريح العبارة في أحد المواضع. فالنقد المصرّح به في النص باحتراز إزاء الهيمنة البروسية يجد ما يماثله في المآخذ العنيفة التي عبّر عنها ماكس فيبر لدى لقاء الأساتذة الجامعيين بمدينة دريسدن في تشرين الأول/ أكتوبر 1911. ويمكن أن تكون هذه المقاربة مجرّد صدفة وليست حتماً إشارة إلى التطابق الزمني. فالعسير في الأمر من حيث التحديد الزمني هو ذكر ماكس فيبر "لما يسمى الإدارة الديمقراطية المباشرة" في الفصل الثاني من النص، إذ يتعلق الأمر هنا وكما يتضح خاصة من خلال التذكير الموازي في نص "البيروقراطية" بسجال حول "المفهوم السياسي للديمقراطية" والمطالبة السياسية "بترسيخ الديمقراطية في ممارسة السيادة". وهذا الطلب ينسبه ماكس فيبر في مقالاته السياسية التي حرّرها خلال الحرب "بالأخص إلى الديمقراطيين المتعصّبين" و"أعداء النزعة البرلمانية"[4]. غير أنّ الدراسات المعاصرة، مثل تلك التي قدمها هانس كيلسن وغوستاف ف ستيفن (Gustaf F. Steffen)، تشير إلى أنّ المطالبة بالديمقراطية المباشرة قد تبناها في السنوات الأخيرة قبل نشوب الحرب بالاستناد إلى أفكار جون جاك روسو- كلّ من الفوضويين والنقابيين والاشتراكيين الديمقراطيين المتطرّفين[5].

إنّ النص الموالي المقرّر نشره هو أقوى نص من بين النصوص المخلفة في الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** من حيث المقولات، فهو يستعمل، خصوصاً في الجزء الأوّل والثالث منه، المقولات السوسيولوجية المتعلقة بـ"الفعل

---

(4) فيبر، حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا (*Wahlrecht und Demokratie in Deutschland*)، MWG I/ 15، ص 393.

(5) قارن: Hans Kelsen, "Vom Wesen und Wert der Demokratie," *AfSSp*, Band 47 (1920/ 1921), S. 50-85, hier: S. 61,

وكذلك: Gustaf F. Steffen, *Das Problem der Demokratie* (Jena: Eugen Diederichs, 1912), S. 58, 78ff., 88ff.

الجماعي" و"الفعل الاجتماعي" و"فعل الجماهير"، و"التشكل الاجتماعي المعقلن" وكذلك بـ"جهاز القهر" و"السلطة المتعدّدة الحكّام" (Heterokephalie). وهذا ما يقرّبه إلى الجزء القديم من "نصّ المقولات ومن نص **الاقتصاد والأنظمة** حيث ضمّ إلى النسخة المنقحة بخطّ اليد الاصطلاح المتباين لنصّ المقولات. وفي كلا النصين المتميين لـ **الاقتصاد والمجتمع** لا يوجد تقديم منسّق في مجال المفاهيم الخاصّة، وإنما في نص المقولات فحسب، هذا النص الذي نشره ماكس فيبر على حدة خارج المؤلّف الجماعي الصّادر في خريف 1913[6]. وهناك يوصف "الفعل الجماعي" كفعل بشري "ذي معنى وموجّه ذاتياً حسب سلوك الأفراد الآخرين"[7]. أمّا "فعل الجماهير" فيفقد هذا "التوجّه الحسّي للفعل"، وهو السبب الذي يجعله لا ينطوي تحت مفهوم "الفعل الجماعي" العام، ووصفه فيبر بأكثر دقّة كـ"سلوك خاضع لتأثير الجمهور"[8]. أما "الفعل الاجتماعي" فهو شكل خاصّ من الفعل الجماعي يكون فيه توجّه الفعل الذاتي ذا قصد معقلن ومرتبط بتطلعات تتعلق بأنظمة مقنّنة[9].

ورغم أنّ ماكس فيبر كان يستعمل المقولات السوسيولوجية في النص المقرّر نشره هنا ويعود جزئياً إلى بعض الأفكار مثل "العمل" بأحد الأنظمة وبمشروعيته[10]، فهناك فعلاً اختلافات دقيقة بين نص المقولات وهذا النص وهذه تخصّ أوّلاً الترتيب النسقي لمفهوم السيادة؛ ففي حين يقدّم هذا المفهوم في بداية نص "السيادة" كـ"أحد العناصر الهامة للفعل الجماعي"، يضعه نص المقولات من بين المقولات الخاصة والتابعة لـ"فعل الموافقة" و"فعل الروابط". وفي هذا السياق، يتم أيضاً تقديم مفهومي "قبول السيادة" و"قبول المشروعية"[11] اللذين يصفان الفعل المحدّد للتراضي بين الحكّام والمحكومين. أما في النص المنشور هنا فإنّه يُنظر إلى "تجويز السيادة" و"المشروعية" من وجهة نظر الحاكم أو الحكّام: أي كيف يؤمّن

(6) لقد صدر المقال في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 في مجلّة لوغوس، المجلّد الرابع، الكراس الثالث.

(7) Weber, *Kategorien*, S. 265.

(8) المصدر نفسه، ص 277.

(9) المصدر نفسه، ص 266.

(10) قارن كتاب فيبر *Kategorien*، خاصة ص 267–270، 279، 282، 291.

(11) Weber, *Kategorien*, S. 279 und 291.

الحاكم سيادته ويثبتها ويشرّع لها؟ وحتى في التعريف الأصلي لمفهوم السيادة، فإنّ العنصر المثنّى لعلاقة السيادة ينسحب ليفسح المجال للتعريف الفلسفي الفردي: فالأمر والطاعة يسيران وكأنّ "المحكومين قد جعلوا من مضمون الأمر لأجل ذاته قاعدة لفعلهم". وفي المقابل يتم تحديد السيادة في نص المقولات "كفعل أحد يستهدف في معناه (الأمر) أحداً آخر (الطاعة) والعكس أيضاً، إلى حدّ أنّه يمكن تعداد معدّل تقابل التوقعات التي يجري على منوالها الفعل"[12]. وإذا ما أقمنا المقارنة فإنّ تحديد نص السيادة يثير استغراباً أكثر من سابقية.

وحتىّ المقارنة المفصلة بنصّ "الاقتصاد والأنظمة" تثير هي الأخرى السؤال حول نسبية التسلسل الزمني لدى النصين. ففي الوهلة الأولى، يبدو نص **السيادة** قريباً جداً من نص النسخة الخطية المنقحة من "الاقتصاد والأنظمة" الذي هو أكبر حجما وذلك في التعامل مع مقولات الفعل الاجتماعي وفعل الجماهير، وكذلك في التفاصيل المتعلقة بطريقة فيلي هيلباخ في البحث من حيث علم نفس الجماهير. أما إذا نظرنا مرّة ثانية بتمعّن، فسيتّضح أنّ مقولات فعل الموافقة/ القبول وفعل الروابط[13] وكذلك المصطلح الهام المتعلق بعقلانية الغاية أو بالفعل المعقلن غائياً[14] والتي ترد في النسخة الخطية المنقحة لا تجد ما يعادلها في نص **السيادة**. رغم هذا التقارب النسبي، لا يمكن الحديث عن تواز مباشر بين النصين من حيث المضمون والزمن.

ولئن كان الأمر يتعلق بالنسبة لنصّ "السيادة" بنصّ تقديمي واضح المعالم وجاهز للطبع، فهو، من حيث البنية الإحالية، في علاقة غير واضحة على مستوى الربط مع النصوص المخلفة من **سوسيولوجيا السيادة**، بل حتى مع بقية أقسام **الاقتصاد والمجتمع**. فالإحالة الوحيدة الهادية إلى حلّ توجد في خاتمة النص في شكل حلقة اتصال مع التفاصيل حول السيادة البيروقراطية. وعلى عكس ذلك لا يمكن،

---

(12) Weber, *Kategorien*, S. 278.

(13) Weber, *Die Wirtschaft und Ordnungen*, S. 6 (WuG1, s. 377),
هنا توجد اللوحة الكاملة لمختلف المفاهيم المتعلقة بالفعل الجماعي: فعل التراضي/ الموافقة، الفعل الاجتماعي، فعل الروابط وفعل المؤسسة، وذلك على قصاصة خطية أضيفت إلى النص المرقون الذي ألصق خلف ورقة من رسالة مكتوبة. وهذه الجذاذة من الرسالة تحيل إلى الدعم القانوني الذي قدّمه ماكس فيبر إلى فريدا غروس (Frieda Gross) في ربيع 1914.

(14) فيما يخصّ "الفعل المعقلن غائياً" قارن المصدر نفسه، ص 6 (WuG¹، ص 377) - على نفس القصاصة. وكذلك ص 10 (WuG¹، ص 379) (عقلانية الغاية).

انطلاقاً من نص "البيروقراطية"، الإحالة بكل وضوح إلى نص "**السيادة**"، وعلى سبيل المثال الإشارة إلى القول "كما وقع ذكره في المقدمة" الذي يخصّ "سلطة الأشراف"، باعتبار أنّه لا توجد تفاصيل واضحة ومنسّقة في الحزمة المخلفة والتابعة لـ **الاقتصاد والمجتمع** تهمّ النقطة الأخيرة. ولذا نجد في نص "السيادة" إحالتين مناسبتين بدون أي ربط. ولهذا السبب لا يمكن البتّ بكلّ دقة في أنّ بقية الإحالات المتعلقة بالإدارة الجماعية وإدارة الأشراف في نصّي "سيادة الأعيان" و"سلطة الإقطاع" تحيل إلى نص التقديم حول **السيادة**. من هنا يمكن أن نخلص إلى القول بأننا نفتقد إلى حدّ كبير إلى ترابط بين فصل التقديم والنصوص السّبعة اللاحقة حول **السيادة** على مستوى الإحالة. وباعتبار أنه لا توجد إحالات عكسية واضحة وبصريح العبارة إلى فصل التقديم، يستوجب علينا أن ننطلق من القول بأن هذا الفصل قد حُرّر إمّا قبل صياغة النصوص الأخرى وأصبح إذن عديم الاستعمال، أو ألف بعد صياغة النصوص ولم يتم ربطه لاحقاً.

من خلال الجملة الأولى في النص الصادر هنا، والتي تضع مفهوم **السيادة** في علاقة مع مقولة "فعل الجماعة"، يقام جسر رابط بين النصوص التي تسمى نصوص الجماعة والتي تقودها مقولة "فعل الجماعة"[15]. غير أنّ ربط نص **السيادة** بالصياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع** يبقى غير واضح تماماً من حيث الإحالة المعتمد عليها. فبغض النظر عن الإحالات العامة إلى كامل سوسيولوجيا السيادة عن طريق الأجزاء الأخرى من **الاقتصاد والمجتمع**، لا توجد سوى إحالات غير واضحة من نصوص ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب""[16] و"المدينة" إلى النص الصادر هنا[17]. وعلى عكس ذلك، تسمح صيغ الإحالة في نص **السيادة** أيضاً بعدد من مواضع الإحالة بالنسبة للمسائل الآتية: المكانة الاجتماعية للملك في العلاقات غير المحددة اجتماعياً، سيادة الأعيان وكذلك المشروعية ونظام القانون التي تخصّ نصوص "الجماعات المنزلية"، "الجماعات السياسية"، ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب""، "المدينة" وكذلك مواضع مختلفة من مجال "الحقّ". وسينظر إلى تعريف المفهوم العام

(15) قارن النصوص الصادرة في MWG I/ 22-1 حول "الجماعات"، خصوصاً "الجماعات المنزلية"، "الجماعات الإثنية"، "الجماعات السياسية" و"الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب".

(16) قارن فيبر، "طبقات"، "فئات" و"أحزاب" في: MWG I/ 22-1، ص 259 مع الهامش 10 الذي يخصّ مكانة الملك، وكذلك لاحقاً، ص 133 مع الهامش.

(17) قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 146.

للسلطة في نص السيادة الذي بين أيدينا وكأنّه معروف مسبّقاً؛ فمثل هذا التعريف لا يوجد إلا في نص ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب""[18]، بحيث يستوجب اعتبار هذا النص الأخير كسابق في الصياغة والترتيب[19].

حول عملية النقل والإصدار

لم يتم نقل المخطوط. فالإصدار يستند هنا إلى نسخة طبع نشرت لأول مرّة في الطبعة المنشورة خلفاً من قبل ماريانا فيبر وملشيور باليي كفصل أوّل من الجزء الثالث من **الاقتصاد والمجتمع** (ملخّص الاقتصاد الاجتماعي، ج III، الإيداع الرابع) لماكس فيبر توبنغن: 1022 J. C. B. Mohr (Paul Siebeck)، ص 603 612 (A).

سيتم الاحتفاظ بعنوان الطبعة الأولى، إذ من المحتمل أن يكون العنوان من التعيينات المختصرة التي تعود إلى ماكس فيبر ذاته. لقد ذكرت ماريانا فيبر العنوان لأول مرّة في عرضها للمخطوط الذي ضمّته إلى الرسالة المبعوثة إلى دار النشر بتاريخ 25 من آذار/ مارس 663 1921. وضُمّ العنوان بدون تغيير إلى نسخة الطبع. وفي بطاقة إلى دار النشر بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1922 ذكرت ماريانا فيبر "أن الخطأ الموجود على مستوى المعنى (وليس خطأً مطبعياً) في الورقة الأولى من الطبع ضمن الإيداع الرابع من **الاقتصاد والمجتمع** ص 612 و612 ما زال قائماً"[20]. ولهذا السبب طلبت إعادة إرسال الورقة من جديد وقامت بتصحيحها، ولا شك أنّ ذلك حصل باتفاق مع ملشيور باليي. ومن الواضح أنّ الأمر يتعلق بفقرة الخاتمة للنص وهذه هي أيضاً المعلومات الوحيدة والمباشرة التي وصلتنا حول تكوين النص والتدخلات المباشرة للناشرين الأوائل فيه.

سيتم الاحتفاظ بالعناوين الوسيطة الموجودة في النص، ولكن بدون العلامات المتعلقة بالفقرات التي من الأرجح أن تكون قد أدخلت فيها بعد من قبل الناشرين الأوائل من أجل التوحيد الشكلي. أما تعداد الفقرات فقد وقع تيسير العملية مع

---

(18) فيبر، ""طبقات"، "فئات" و"أحزاب" في:1- MWG I/ 22، ص 254.

(19) هذا القول يجد ما يبّرره ضمن الإشارة العامة إلى "توضيح أشكال بنية السيادة الاجتماعية" الموجودة في آخر النص (قارن المصدر نفسه، 1- MWG I/ 22، ص 270).

(20) بطاقة بريدية من ماريانا فيبر إلى دار النشر J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1922، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446.

إضافة الحاشية النقدية باستعمال التعداد المبسّط حَسب الترقيم العربي. كما وقع التخلّي في هذه الطبعة عن الإضافات التي اتضح مصدرها من طرف الناشرين الأوائل، ولكن أعيد ذكرها في الحاشية النقدية من النص. وفي حالة معينة لجأ الناشرون الأوائل فيما يخصّ صيغة الإحالة بالنسبة لموضوع الأعيان، بما أنهم لم يجدوا المرجعية في القسمين الثاني والثالث من **الاقتصاد والمجتمع**، إلى ما يناسبها من التفاصيل في الإيداع الأوّل. هذا النوع من الربط الذي قام به الناشرون الأوائل بين الصياغتين القديمة والحديثة من **الاقتصاد والمجتمع** يطمس الفوارق الزمنية في عملية التأليف، ولذا لم يؤخذ بعين الاعتبار.

السيادة

1. السلطـة والسيادة: أشكال التحـوّل

"السيادة" في مفهومها العام، وبدون إحالة إلى أي مضمون محسوس، هي من أهـمّ عناصر الفعل الجماعي. ولا شكّ أنّ جلّ الفعل الجماعي لا يدلّ على بنية سلطوية، ولكن السيادة تلعب لدى أغلب أنواع الفعل الجماعي دوراً حاسماً جداً، حتى حيث لا يتم التفكير فيها، مثلما هو الحال لدى الجماعات اللغـوية. فلم يكن للإعلان الصادر عن قرار سيادة معينة بجعل إحدى اللهجات لغـة رسمية (أي لغة الدواوين) بالنسبة للمؤسسة السياسية أثر حاسم لوحده، خصوصاً في عمليّة تطوّر جماعات أدبية موحّدة (مثلما حصل في ألمانيا)[1]، ولا العكس أيضاً بالنسبة للانفصال السياسي الذي حدّد نهائياً الاختلاف على مستوى اللغة (بين هولندا

(1) يعطي ماكس فيبر هنا رأي الباحث في الأدبي الألماني القديم كونراد بورداخ (Konrad Burdach) وحلقة طلبته والقائل بأن لغة الديوان التي استعملت في قصر براغ لدى الملوك الألمان من عائلة لكسمبورغ كان لها أثر حاسم على نشوء اللغة الألمانية الحديثة كلغة رسمية. ويدعي بورداخ بأنه، انطلاقاً من ديوان براغ الذي يوجد على الحدّ اللغوي الفاصل لهجة بيفاريا والنمسا عن لهجة ألمانيا الوسطى، حصل تداول تلك اللغة الأدبية الجديدة من قبل بقية دواوين الأمراء الألمان. قارن: Konrad Burdach, *Die Einigung der Neuhochdeutschen Schriftsprache: Einleitung Das sechzehnte Jahrhundert Habilitationsschrift* (Halle a. S.: J.B. Hirschfeld o.J. [1884]), bes. S. 31.

وألمانيا)[2]، وإنما أوّلاً وقبل كل شيء ما تقوم به السيادة الموجودة في المدرسة حين نمّطت نوع اللغـة الرسمية ونفوذها في المدرسة بصفة عميقة ونهائية. فبدون استثناء تُظهر كلّ مجالات الفعل الجماعي تأثرها بأشكال السيادة. وفي أغلب الحالات تكون السيادة وكيفية استعمالها هما اللذان يجعلان من فعل جماعي غير متبلور (جمعنة) ظاهرة اجتماعية معقلنة. أما في حالات أخرى، حيث لم تكن متوافرة حسب هذا المنوال، فإن بنية السيادة وكيفية تطوّرها هما اللذان يشكلان الفعل الجماعي ويحددان حقاً توجّهه، خصوصاً نحو "هـدف" معيّن. فوجود "السيادة" يؤدي دوراً حاسماً، خاصة لدى التشكيلات الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي، سواء في الماضي أم في الحاضر: كما بدا لدى نظام الإقطاع من جهة وداخل المعامل الصناعية الرأسمالية من جهة أخرى. فالسيادة تمثل حالة خاصة من السلطة، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً. فكما هو الحال بالنسبة لأشكال أخرى من السلطة، ليست الغاية الوحيدة والمعتادة خصوصاً لأصحاب السيادة متابعة مصالح اقتصادية بحتة: أي التحصل بوجه خاص على تزويد واف بالأموال. وإنّما التصّرف في الأموال، أي في السلطة الاقتصادية، هو إحدى النتائج المرسومة للسيادة في أغلب الأوقات وكذلك إحدى وسائلها الأساسية. ولا شك أن كلّ نفوذ اقتصادي لا يبرز كما سنرى فيما بعد[3] كنمط من "السيادة" في المعنى المعتاد للكلمة. ولا يُفترض أيضاً أن تستعمل سيادة السلطة الاقتصادية بأكملها كوسيلة للدعم والحفاظ على نفوذها، غير أن الأمر هو كذلك بالنسبة لأغلب أشكال السيادة وأهمّها، وذلك بصورة تجعل طريقة استعمال الوسائل الاقتصادية من أجل الحفاظ على السيادة هي المؤثرة في كيفية تحديد بنية السيادة. فكما تظهر أغلب الجماعات الاقتصادية الحديثة وأهمّها بنية سلطوية، تبدو أخيراً بنية السيادة، ولو كان طابعها الخاص غير مرتبط بعوامل اقتصادية معينة رغم

---

(2) في غضون حركة الاستقلال اتخذت الطبقات الهولندية الرئيسية القرار سنة 1582 بأن تنشر المراسيم من هنا فصاعداً باللغة الوطنية. وبناءً على ذلك استقلت اللهجة الهولندية عن اللغة الألمانية الجديدة. وقد صدر أول كتاب نحو اللغة الهولندية سنة 1584. وفي معاهدة وستفاليا للسلام سنة 1648 وقع الاعتراف بجمهورية هولندا المتحدة تحت قيادة مقاطعة هولندا كدولة ذات سيادة وانفصلت بذلك عن رابطة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. قارن: Horst Lademacher, *Geschichte der Niederlande. Politik, Verfassung, Wirtschaft* (Darmstadt: Wiss. Buchgesellschaft 1983), bes. S. 79, und Geert R. W. Dibbets, ""Duits" und Hochdeutsch bei niederländischen Grammatikern des 16 und 17 Jahrhunderts," *Beiträge zur Geschichte der Sprachwissenschaft*, 2 Jg. (1992), S. 19-40.

(3) المصدر نفسه.

ذلك محددة فعلاً في جانب هامّ منها أو [بطريقة أخرى بالعامل الاقتصادي.

سنسعى أوّلاً الحصول هنا على أقوال عامة ممكنة حول العلاقات بين أشكال الاقتصاد والسيادة، ولذا ستكون حتماً غير محسوسة، وفي بعض الحالات غير محددة أيضاً. ويفترض هذا العمل مسبّقاً تحديداً أقرب لما تعنيه "السيادة" بالنسبة لنا وما هو موقفها من المفهوم العام: أي "السلطة". يمكن للسيادة في المعنى العام للسلطة، أي: كإمكانية فرض الإرادة الذاتية على سلوك الآخرين، أن تظهر في عديد من الصّور. فيمكن مثلاً، كما حدث في بعض الأحيان(4)، اعتبار المطالب التي يرفعها حقّ أحد على آخر أو على آخرين كنوع من السلطة تسمح للمدان أو لمن لا يحقّ له إعطاء أوامر. وهكذا يمكن اعتبار جلّ الحق الخاص كشكل من لامركزية السيادة في أيدي "أولياء الأمر" حسب القانون. وطبقاً لذلك، يبدو للعامل الأمر والنهي، أي السيادة إزاء صاحب الأعمال نظراً لما يطلبه من أجر، وكذلك الموظف إزاء الملك حسب قيمة المرتّب المطلوب... إلخ، وهو ما يقود إلى مفهوم مستعصٍ بعض الشيء من حيث التحديد ومؤقت فقط، لأن الأوامر مثلاً بالنسبة للسلطة القضائية إزاء المحكوم عليه يجب أن تغاير من حيث الكيف تلك الأوامر التي يرفعها ولي الأمر على المُدان الذي لم يحكم عليه بعد. وعلى عكس ذلك، يمكن لحالة قد تعتبر عادة كـ"مُهيمنة" أن تنتشر بنفس القدر في المجالس مثلما في السوق، وكذلك من منصّة المدرّس في قاعة الجامعة مثلما في قيادة كتيبة في الجيش، وضمن علاقة شهوانية أو خيرية مثلما هو الحال في نقاش علمي أو في الرياضة، لكن في إطار واسع مثل هذا يصبح مفهوم السيادة مقولة عديمة الاستعمال علميا. وإنه لمن المستحيل أن يوجد علم يشمل كل

(4) يستند ماكس فيبر هنا إلى السجال القائم بين أهل القانون، خصوصاً بعد نشأة الرايخ سنة 1871 حول تحديد مفهوم السيادة، ومنه حول طبيعة وحجم الحقوق/ السلطات الحكومية أوكما يذهب البعض الحقوق الخاصة. ويبدو أن فيبر يقصد هنا النقد الذي وجهه رجل القانون النمساوي أنطون منجر للمسودة الأولى من كتاب القانون المدني المعدة للرايخ الألماني سنة 1888 قارن: Anton Menger, *Das Bürgerlische Recht und die besitzlosen Volksklassen: Eine Kritik des Entwurfs eines Bürgerlichen Gesetzbuches für das Deutsche Reich*, 2 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1890), من منظور اشتراكي هاجم منجر خصوصاً قانون المداينات وبين عن طريق عقود الأجور أنّ مثل هذه العقود ذات الطابع القانوني الخاص تسعى إلى التملص من تأثير الدولة وتعطي لأصحاب الملك الحق لفرض سيادتهم على العمال (المصدر نفسه، ص 155). وعلى عكس ذلك، طالب منجر "الحقّ في العمل" كقانون يضمن للعمال "الحق في التصرّف في جهد عملهم كاملاً" (المصدر نفسه، ص 130) ويسمح لهم كما قال فيبر. التحكم في رجال الأعمال. قارن: أيضاً ما ذكر عن نقد منجر في: Max Weber, "Rezension von: Philipp Lotmar, Der Arbeitsvertrag," in: MWG I/ 8, S. 34-61, hier: S. 41, Fn. 3 mit Anm. 20.

أشكال "السيادة" وظروفها ومحتوياتها في ذلك المعنى الواسع للكلمة. لذا نستحضر هنا، إلى جانب العديد من الأنماط الممكنة الأخرى، أن يكون هناك نمطين متناقضين من السيادة فمن جهة هناك السيادة بحكم توافق المصالح (خصوصاً بموجب وضعها الاحتكاري) ومن جهة أخرى هناك السيادة بحكم السلطة (سلطة الأمر والنهي وواجب الطاعة). فالنمط الخالص بالنسبة للأولى يتمثل في السيادة الاحتكارية على السوق، أما الأخيرة فتتجلى في السلطة الأبوية أو الإدارية أو الإماراتية. فلا تقوم الأولى في نمطها الخالص إلا على قدرة ضمان الملك (وكذلك على قدرة التعامل التجاري) باستعمال النفوذ على فعل الممتلكين الذي يبدو "حرّاً" صورياً عند قضاء مصالحهم، أما الأخيرة فتقوم على واجب الطاعة المكتسب والخالي من كلّ الدوافع والمصالح. إلا أن النمطين يتداخلان في بعضهما البعض. فأي بنك مركزي كبير مثلاً، وكذا الحال بالنسبة للبنوك الكبيرة، يمارس نفوذاً "سلطوياً" على سوق المال بحكم مكانته الاحتكارية. وحرصاً على سيولة أموال مؤسساتها يمكن للبنوك فرض شروط التسليف على المقترضين والتأثير بصفة ملحوظة على تحركاتهم الاقتصادية لأنه من مصلحة المقترضين الالتزام بالشروط المفروضة عليهم وحتى تقديم الضمانات لها في بعض الأحيان. لكن البنوك لا تطالب بـ"سلطة" بمعنى الحق المستقل عن أي مصالح في "الطاعة" من قبل الخاضعين لها فعلاً، وإنما يبتغون مصالحهم ويحققونها في الوقت الذي يسعى فيه الخاضعون توخّي مصالحهم الذاتية التي فرضتها عليهم الظروف. فأي صاحب استثمار احتكاري، وإن كان غير مكتمل، في استطاعته "فرض" الأسعار بصفة مشطه على منافسيه ومعاديه رغم التنافس الحاد القائم، أي أنه قادر من خلال تصرفه على جرّهم لتوخّي سلوك مقبول إزاءه رغم أنه لا ينتظر منهم بتاتاً تقبل هذه الهيمنة، إذ هو الآخر في نفس هذا الوضع. وأيّ نمط من السيادة، بموجب تقارب المصالح، وخاصة بحكم الوضع الاحتكاري، قد يتحوّل شيئاً فشيئاً إلى سلطة مُهيمنة. فقد تطالب البنوك مثلاً القيام برقابة أكثر فاعلية وبتعيين مديريها في المجالس الإدارية التابعة للشركات الباحثة عن قروض باعتبارها مموّلة: علماً بأن المجلس الإداري يعطي أوامر حاسمة للإدارة بموجبها الالتزام بها. أو أن يدفع مصرف البنوك الكبرى إلى الاتفاق على جملة من الشروط[5] ويحاول

(5) مثل هذه الرزمة من الشروط هي في خدمة تنظيم الضوابط العامة للتجارة والتوريد والدفع، وتعتبر في إطار التبادل الاقتصادي المرحلة الأدنى من حيث ضبط التنافس، خاصّة على مستوى البنوك حيث حصلت اتفاقيات وقعتها البنوك الكبرى بالنسبة لتوزيع القروض. فقد وجدت هذه الرزمة من =

بموجبه، وبحكم مكانته، أن يقوم برقابة عليا قاسية ومقيدة باستمرار لتصرفاتهم إزاء الزبائن، سواء من أجل أهداف متعلقة بالسياسة المالية أم السياسة الاقتصادية أم أهداف سياسية بحتة إذا ما تعرّض هو الآخر لتأثيرات من قبل السلطة السياسية مثلما هو الحال بالنسبة لضمان التهيئة المالية للحرب. فإذا نجح إنجاز مثل هذه الرقابة ووقع تنظيم طابعها وتوجهها في قالب قوانين، فإنه يتعيّن إيجاد مصالح مختصة تماماً وعديد من المصالح للبتّ في الشكوك، ويتعين قبل كل شيء تنظيمها بأكثر حزم، وهو ما يبدو نظرياً ممكناً بحيث يمكن لهذه السيطرة أن تشبه فعلاً سلطة مصلحة بيروقراطية حكومية في تعاملها مع أتباعها ويأخذ الخضوع طابع العلاقة السلطوية. **وهذا المثال ينطبق على سيطرة أصحاب معامل الجعّة على بائعيها بالتفصيل [6] الذين يُزوّدون بأجهزة المعمل، أو على بائعي الكتب[7] في علاقتهم مع حلف دور النشر الألماني الذي يلزمهم على تنازلات، أو على تاجر البترول إزاء شركة ستندارد أويل[8]،**

= الشروط في إسكتلندا وفرنسا وروسيا والنمسا ولم تتفق بنوك برلين على هذه الخطوة إلا سنة 1913. قارن:
Felix Somary, *Bankpolitik* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1915),
هناك يقول (وكذلك في ص 135) "لقد تم أخيراً حلف بين البنوك يقضي بإدماج القرض الفعلي في حقل شروط الاتفاقيات المبرمة. ويمكن لبنك الرايخ حينئذ التأثير بصفة مباشرة على جزء من أصحاب الأموال وبصفة غير مباشرة على بنوك القروض باعتبارهم في حاجة إليها جميعاً في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر وشهر كانون الأول/ ديسمبر.

(6) بموجب ما يسمى باتفاقيات شراء الجعة غالباً ما التزم باعة الخمر باقتناء الجعة إلا من المعامل التي مكنتهم من أخذ قرض لتسيير الحانة. ويبدو واضحاً أنّ معامل الجعة استغلّت الوضع المالي الصعب لفرض مثل هذه الاتفاقيات. ولذلك كان رد الفعل في الرأي العام الألماني غامضاً حين قررت المحكمة في 29 أيار/ مايو 1906 بأن لا تتناقض اتفاقيات شراء الجعة مع نظام الحرف. قارن قرار محكمة الرايخ في القضايا المدنية، .N.F المجلّد 13، 1906، ص 333-337.

(7) يلمّح ماكس فيبر هنا إلى مخططات أصحاب دور النشر الألمان في بداية القرن العشرين. فقد سعوا إلى الدفاع عن مصالحهم ضدّ هيمنة "اتحاد بورصة تجّار الكتب الألمان" (Börsenverein der deutschen Buchhändler) بتبني اتفاقيات خاصة في البيع شبيهة بحلفهم. فهذا الاتحاد قد نعت من قبل ناقديه بـ "حلف تجار الكتب" لأنه توخى سياسة فرض الأسعار وضربها منذ سنة 1887. ولمواجهة ذلك قرر أصحاب دور النشر بتقليص عدد مجموعة دور النشر (التجار الذين لا يملكون دار نشر ويعملون في مجال التوزيع فقط) بصفة ملحوظة. وبذلك فرضوا أن تعود الفائدة إلا إلى عدد قليل من التجار الذين يشملهم التوزيع المباشر من طرف اتحاد دور النشر. قارن: Karl Bücher, *Der deutsche Buchhandel und die Wissenschaft: Denkschrift im Auftrag des Akademischen Stutzvereins*, 3 Aufl. (Leipzig: B. G. Teubner, 1904), bes. S. 99, 308ff.

(8) كانت الشركة التي أسسها جون د. روكفلر (John D. Rockefeller) ستندارد أويل (Standart Oil Company) (والتي حملت اسم ستندارد أويل تروست حتى سنة 1900) منذ 1890 من بين =

أو على تاجر الفحم الذي يُزوّد من طرف مكتب اتحاد مؤسسات الفحم[9]. كلّ هؤلاء في إمكانهم أن يتحوّلوا، في إطار تطوّر منطقي، إلى عناصر تسويق مستخدمة ومأجورة من قبل أصحاب المؤسسات بحيث لا يختلفون في كيفية تبعيتهم بالنسبة لسلطة ربّ المعمل عن بقية العاملين في ميدان التركيب خارج المعمل وغيرهم من الموظفين الخواص إلا قليلاً. فانطلاقاً من التبعية الفعلية الناجمة عن الدّين وصولاً إلى الاستعباد الصوري للمدينين في العصر الوسيط[10]، وكذلك من تبعية الصانع في مجال التصدير إزاء التاجر المطلع على السوق إلى التبعية الصناعية في شتى مظاهرها[11]، ومنها أخيراً إلى العمل في المنازل حسب نظام سلطوي في العصر الوسيط والحديث، تجري التحولات بصفة سلسة. ومن هناك تجري بدورها تحولات سلسة إلى حدّ

= الشركات الكبرى في سوق النفط الألماني، وذلك من خلال تأسيس الشركة الألمانية الأميركية للنفط في بريمن. فقد حاولت عن طريق اتفاقيات احتكارية صارمة وضع التجار الكبار أولاً ثم التجار الصغار في آخر المطاف تحت نفوذها. وأدى هذا في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1897 وشهر أيار/ مايو 1911 إلى تساؤلات في البرلمان الألماني. قارن: Fritz Blaich, *Kartell- und Monopolpolitik im kaiserlichen Deutschland: Das Problem der Marktmacht im deutschen Reichstag zwischen 1879 und 1914* (Düsseldorf: Droste, 1973), S. 1973, S. 74ff., 185ff.

(9) أشهر مثال لنظام مشدد في مجال تجارة الفحم هو" شركة الراين لتجارة الفحم والملاحة" التي أسست سنة 1903 من طرف مؤسسة الفحم في الراين ووستفاليا وأربع شركات ملاحة كبرى، وتنعت هذه الشركة التي أخذت مقراً رئيسياً لها بمولهايم على ضفاف نهر الرور بـ "مكتب تجارة الفحم". قارن: Robert Liefmann, "Syndikate," HdStW³, Band 7 (1911), S. 1057-1063, bes. S. 1058f.,

فمكتب تجارة الفحم هوالذي يحدد الأسعار بالنسبة لتاجر الفحم وأرقام الترويج بحيث يتحول هذا الأخير إلى وسيط تابع له. قارن في هذا الشأن الفصل الصغير حول "مؤسسات إنتاج الفحم" لدى: Eberhard Gothein, "Bergbau," GdS1, Abt. VI (1914), S. 309-331, bes. S. 317ff.,

وكذلك ما قاله ماكس فيبر حول علاقة المؤسسات الصناعية بالدولة. مساهمة في نقاش لدى الاجتماع العام لاتحاد السياسة الاجتماعية في 28 أيلول/ سبتمبر 1905، في: MWG، الأعمال الكاملة 1/ 8، ص 260-279، خصوصاً ص 274 فمب.

(10) لقد كان الاستعباد أوالرقّ عن طريق الدين عملاً منتشراً جداً في العصر القديم. فقد يُستعبَد أحدٌ أحد أفراد عائلته إذا لم يفِ بدينه. وقد تم تنظيم الرقّ بصفة قانونية مثلاً في عهد حامورابي في بابل القديمة وكذلك في قانون الألواح الاثني عشر الروماني. قارن في هذا الشأن:
Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 77F., 150.

(11) فصل ماكس فيبر في مكان آخر (Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 56, 59) بين العمل الحر في إطار الصناعة المنزلية والذي ضبط في أشكال عقود من طرف نظام دور النشر، وبين العمل غير الحرّ الذي تواجد منذ بداية العصر الحديث وخصوصاً في المناطق الحدودية الألمانية السلافية كأشكال من الاستعباد الشخصي والامتلاك.

وضع اتفاقية تبادل في سوق العمل بين "أفراد متساوين" صورياً وقبول "حرّ" صورياً للشروط "المعروضة" على المستخدمين والعمال التقنيين والعملة داخل المصنع بحيث لا يختلف النظام لديهم في جوهره عن النظام القائم في المكاتب الإدارية وحتّى في مركز قيادة عسكرية. ومهما كان الأمر، فإن الفارق بين الحالتين الأخيرتين أي: أنّ العمل والوضع الإداري يقبلان ومن ثم يتم التخلي عنهما طوعاً، في حين أن الواجب العسكري (عندنا خلافاً للالتزام العسكري القديم) يجري دائماً بصفة إجبارية[12]، هو أهمّ من ذالك الذي يوجد بين الوظيفة الحكومية والعمل الخاص لكن بما أن علاقة الخضوع السياسي قد تحدث طوعاً وتُحلّ إلى حدّ ما طوعاً، مثلما هو الأمر بالنسبة للتبعية الإقطاعية وحتّى التبعية الطائفية في بعض الظروف في الماضي، فقد يكون التحول إلى علاقة سلطة خالصة غير مختارة عموماً وعديمة الحلّ عادة (كعلاقة العبيد مثلاً) أيضاً سلساً. ومن الطبيعي أن يبقى جزء طفيف من المصلحة الخاصة لدى الطائع في أي علاقة سلطوية قد تجبره على الطاعة، وهي تصدر عادة عن دافع لا غنى عنه من الخضوع. كلّ هذا يتم أيضاً هنا بصفة مرنة وسلسة. ورغم ذلك لا بدّ من تحديد التناقض الصّارم بين السلطة الفعلية الناتجة عن التبادل المنظّم في السوق والخاضعة لتنازلات متعلقة بالمصالح، أي بين سلطة ناتجة عن المِلك ذاته، وسلطة الأب أو المَلك التي تطالب باحترام واجب الطاعة فحسب، كي نصل إلى فوارق مثمرة ضمن هذا التيار الجارف من الظواهر، إذ لا يمكن حصر تعدد أشكال السلطة في الأمثلة المختارة. فالملك في حد ذاته لا يؤثر فقط في ظاهرة سلطة السوق باعتبارها

(12) يعود العقد الضابط لأجر الجندي الذي دخل حيز المفعول منذ القرن الرابع عشر إلى الاهتمام المتزايد بالجيوش المرتزقة والتي مثلت منذ بداية القرن الخامس عشر القاعدة الأساسية بالنسبة لجيوش المقاطعات في ألمانيا. وتخضع ما سُمّيت بـ"الرسائل القانونية" إلى فكرة عقد محدد زمنياً يقع بين الجانبين ويضبط الالتزامات المبرمة بين الجندي المرتزق وسيده أوالوكيل. ومنذ إحداث الجيوش القارة - خاصة في بروسيا - بدأ التجنيد المرغم للمحكومين. ولم يشرّع قانون التجنيد العام إلا في بداية القرن التاسع عشر: فكان في بروسيا في الثالث من أيلول/ سبتمبر 1814، وفي اتحاد ألمانيا الشمالية في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1867 وفي الرايخ الألماني في السادس عشر من نيسان/ أبريل 1871 حسب المادة 2 من الدستور. قارن: Max Jähns, *Geschichte der Kriegswissenschaten wesentlich in Deutschland, Erste Abteilung: Altertum, Mittelalter, XV und XVI Jahrhundert* (München, Leipzig: R. Oldenburg, 1889), und Hans Delbrück, *Die Geschichte der Kriegskunst im Rahmen der politischen Geschichte* (Berlin: Georg Stilke, 1920), Band 4: Neuzeit, S. 67f. und 282ff.,

(من هنا فصاعداً: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* IV).

مؤسسة للسلطة، بل يمنح أيضاً، كما رأينا[13] في بعض العلاقات الاجتماعية غير الواضحة، سلطة اجتماعية واسعة، إذا ما كان مرتبطاً بسيرة حياة شبيهة تماماً بالوضع الاجتماعي بالنسبة للذي "يبني بيتاً" أو المرأة التي "تملك منتدى"[14]. فيمكن لكلّ هذه العلاقات أن تتّخذ طابعاً سلطوياً مباشرة في بعض الظروف. وليس التبادل في السوق فحسب، بل إن علاقات التبادل في مجالس الأنس تخلق هي الأخرى نوعاً من "السيطرة" في معنى أوسع للكلمة، بدءاً "بزير النساء" وصولاً إلى مجالس قيصر روما[15] (Arbiter elegantiarum) المسجّلة وقصور العشق لدى سيدات البروفنس (Provence)[16]. وحالات السيطرة هذه لا توجد مباشرة في مجال الأسواق والعلاقات الخاصة فحسب، بل لننظر مثلاً "دولة الإمبراطورية"[17] (Empire State) أو على الأصح أصحاب الأمر فيه من حيث السلطة أو علاقتهم بالسّوق، كما تعرضه بروسيا في اتحاد الجمارك وفي الرايخ الألماني بطريقة نموذجية، أو بأقلّ حدّة مدينة نيويورك في أميركا، فإنه يمكن أحياناً، وبدون اللجوء إلى سلطة التنفيذ

(13) هذا الموضوع تم الحديث عنه في النسخة القديمة من كتاب **الاقتصاد والمجتمع** في ثلاثة مواضع:
1. Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 146:
علاقات الملك في الجماعات المنزلية؛
2. Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 216f.:
اكتساب مكانة رئيس القبيلة في المجموعات السياسية البدائية؛
3. Weber, "Klassen" "Stände" und "Parteien", MWG I/ 22-1 S. 259,
وهناك توجد إحالات متعددة.

(14) إن العبارتين المستعملتين عادة في عصر ماكس فيبر تعنيان **1.** الأشخاص التي تملك مالاً كافياً وقادرة على دعوة ضيوف واستضافتهم، و**2.** تعني خاصة النساء اللواتي تستدعي بصفة دائمة حلقة من الشخصيات الأدبية والفنية للمؤانسة.

(15) لقد عيّن الشاعر غايوس بترونيوس (Gaius Petronius) († 66 ب.م.) من قبل القيصر نيرو (Nero) كحكم على الذوق الجميل (arbiter elegantiae). قارن:
Tacitus, *Annales* 16, 18, 2, dort: "elegantiae arbiter".

(16) من أشهر قصور "العشق" و"الغناء" في مقاطعة البروفنس تذكر قصور أورنج (Orange) وLes baux وAix وMarseille. في القرنين الثاني عشر والثالث عشر كانت تلك الأماكن موضوع قصائد التروبدور الشعرية وأغانيها إذ دعيت فيها نساء الأعيان إلى المحكمة من أجل علاقاتهن الوجدانية. وقد حدّ السجال في عصر ماكس فيبر بين علماء الأدب حول ما إذا كانت هذه المحاكمات وهمية أم فعلية. حول زيارة فيبر لمدينة Les Baux انظر البطاقة البريدية التي أرسلها إلى زوجته ماريانا فيبر في 31 من آذار/ مارس 1912، MWG II/ 7 ص 499.

(17) إن عبارة "Empire State" بالنسبة لولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأميركية قد فرضت نفسها قبل عام 1800. ويعود ذلك إلى الدور القيادي لمدينة نيويورك كمركز تجاري ومالي.

الصورية، فرض هيمنة استبدادية واسعة النطاق: وذلك لأن جملة الموظفين البروسيين في اتحاد الجمارك[18] يسيطرون في الاتحاد الفيدرالي الألماني بحكم مساحة دولتهم التي تمثل أكبر سوق لرواج البضائع من ناحية، على أكبر شبكة للسكك الحديدية وعلى أكبر عدد من كراسي الجامعات... إلخ، كما يمكنهم من ناحية أخرى، ولأسباب أخرى شبيهة، تعطيل الإدارات المعنية في باقي الأقاليم التي تعتبر صورياً متساوية في الحقوق[19]- أما نيويورك فلأنها المقرّ لأكبر قوى المال الموجودة في أصغر إقليم سياسي. كلّ هذا يدلّ عن أشكال السلطة القائمة بموجب جملة من المصالح المماثلة أو الشبيهة بالعلاقة السلطوية التي تعكسها السوق والتي يمكنها أن تتحوّل في مجرى تطوّرها إلى علاقات سلطوية شبه منظمة صورياً. وبصريح العبارة: فإنه يمكنها أن تتحوّل إلى مركز جماعي متعدد للسلطة التنفيذية والحكم التعسفي (Heterokepha- lie der Befehlsgewalt und des Zwangsapparats). فالسّيطرة الناتجة عن تقابل المصالح أو نظام السوق قد تصبح أكثر وَهناً من أي سلطة خاضعة لنظام الطاعة المقنّن، وذلك بحكم عدم تنظيمها. لكن هذا لا يهمّ مجال تحديد المفهوم السوسيولوجي. وفيما يلي نودّ استعمال مفهوم السيادة في المعنى الضيق للكلمة، أي

(18) لقد أخذت بروسيا زمام القيادة لاتحاد الجمارك الألماني ابتداء من سنة 1834؛ واشترك في الاتحاد كلّ من هسّن دارمستاد (Hessen Darmstadt) وإمارة هسّن (Kurhessen) وبفاريا (Bayern) وفوتنبرغ (Wüttenberg) ومقاطعة الساكس (Sachsen) ودويلات تورنجن (Thüringen) وكذلك إقليم هانوفر(Hannover) ابتداء من 1854. ولم يكن دور القيادة بالنسبة لبروسيا مرسخاً قانونياً ولكن يستند إلى قوة بروسيا الاقتصادية والوظيفة المثالية التي اكتسبتها في ميداني التشريع الجمركي والإدارة الجمركية منذ مرحلة تكوينها. قارن: Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit 1789*, 2 Aufl. (Stuttgart: Kohlhammer, 1960), Band 2, S. 287f., 302f.

(19) رغم أنّ الإدارة في الرايخ الألماني من مشمولات الأقاليم، فإنّ مجلس التحالف كان يتمتع بحقّ إصدار مراسيم إدارية عامة. وكانت بروسيا التي تحتل ما يقارب ثلث الأصوات في المجلس الفيدرالي تؤثر من خلال المشاريع القانونية وغيرها من وسائل الضغط - خصوصاً إزاء دويلات الشمال والوسط في ألمانيا - على قرارات المجلس. وقد تحدث ماكس فيبر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911 عن التنظيم الاحتكاري تحت قيادة بروسيا في مجالي التعليم والسكك الحديدية حيث "تبدو بقية إدارات التعليم تابعة للإدارة البروسية". قارن: فيبر، مساهمات في النقاش، في: نتائج مداولات اليوم الرابع للأساتذة الجامعيين في دريسدن من 12 إلى 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1911. التقرير المصادق عليه من قبل اللجنة المديرة. لايبزخ " دار الورقة المركزية للأدب في ألمانيا (فرديناند أفناريوس) 1912، ص 66-76، 85، الاستشهاد: ص 71، الأعمال الكاملة (MWG I/ 13).
Weber, "Diskussionsbeiträge," in: Verhandlungen des IV. Deutschen Hochschullehrertages zu Dresden am 12 und 13 Oktober 1911. Bericht erstattet vom geschäftsführenden Ausschuß (Leipzig: Verlag des Literarischen Zentralblattes für Deutschland (Ferdinand Avenarius), 1912), S. 66-77, 85f., Zitat: S. 71 (MWG I/ 13).

في المعنى المغاير للسلطة القائمة على تقابل المصالح، وخاصة تلك التي تتعلق بالسّوق والتي ترتكز صورياً على التنافس الحرّ. هذه السيادة هي مطابقة للحكم التعسفي.

ونعني هنا "بالسيادة" الواقع الذي يدلّ على أنّ إرادة (أمر) الحاكم أو الحكّام تسعى إلى التأثير على فعل الآخرين (المحكوم أو المحكومين) وتؤثر فعلاً فيه بكيفية تجعل هذا الفعل يحدث على مستوى اجتماعي معين، وكأنّ المحكومين جعلوا من مضمون الأمر المعطى، انطلاقاً من ذاته، مبدءاً لفعلهم (الطاعة).

1. إنّه لا يمكن تجنّب التعريف الثقيل "وكأنّ"، إذا ما رغبنا استعمال مفهوم السيادة المفترض هنا، لأنّه لا تكفي بالنسبة لأهدافنا النتيجة الظاهرة: أي الامتثال الفعلي للأمر من ناحية: لأنّ معنى قبوله كقيمة "سائدة" لا يدلّ عن عدم المبالاة بالنسبة لنا، ويمكن من ناحية أخرى لسلسلة الأسباب القائمة بين الأمر والامتثال له أن تبدو مختلفة. فمن وجهة النظر النفساني البحت: يمكن لأمر أن يجد فاعليته سواء عن طريق "التعاطف" أم "الإلهام" أم "الادّعاء" المعقلن أم من خلال الجمع بين عدد من هذه الأشكال الأساسية للتأثير لدى الواحد والآخر[20]. وكما هو الحال بالنسبة لأي تعليلٍ محسوس: فإنّه يمكن الامتثال للأمر حسب الحالة، وذلك سواء عن قناعة ذاتية من صحّته أم عن شعور بالواجب أو عن خوف أم تبعاً لعادة مميتة أم من أجل مصالح ذاتية، بحيث لا يتجلّى الفارق ضرورة من وجهة نظر سوسيولوجية. ومن جهة أخرى قد يبدو الطابع السوسيولوجي للسيادة مختلفاً، وذلك حسب بعض الفوارق الأساسية القائمة في الأسس العامة لمجال السيادة.

2. انطلاقاً من المعنى الذي سبق ذكره والمتعلق بـ "حب التظاهر" (في السوق، في المنتدى، في النقاش أو أيّاً كان) وصولاً إلى المفهوم الضيق المستعمل هنا، هناك

(20) يعتبر فيلي هيلباخ أنّ "الادعاء" و"التعاطف" و"الإلهام" هي "المقولات الثلاث الكبيرة التي تمكن التواصل النفساني" وتسمح بتفسير الحركات النفسية الجماهيرية. قارن: Willy Hellpach, *Die geistigen Epidemien*, Die Gesellschaft. Sammlung sozialpsychologischer Monographien, hg. von Martin Buber (Frankfurt a. M.: Rütten & Loening, 1906), Band 11, S. 46,

(من هنا فصاعداً: Hellpach, Geistige Epidemien)،

في النسخة المستعملة شخصياً من طرف ماكس فيبر (مقرّ إنجاز الأعمال الكاملة لماكس فيبر، BadW بميونيخ) توجد علامة في الموقع الذي ذكرت فيه إمكانيات التأثير الثلاث لأول مرة. والإحالة المباشرة إلى هيلباخ وضعها ماكس فيبر في **الاقتصاد والأنظمة**، ص 5 من النسخة التي أعاد النظر فيها شخصياً، (**الاقتصاد والمجتمع**، ص 375).

كما رأينا العديد من المعابر، وسنعود إلى بعضها كي نوضّح الحد الفاصل بينها وبين هذا المفهوم الأخير. يمكن بطبيعة الحال أن تكون علاقة السيادة ذات وجهتين، فمثلاً يخضع كلّ من موظفي العصر الحديث المنتمين إلى دوائر مختلفة بعضهم إلى بعض، وكلّ واحد في مجاله لسلطة الآخرين، ولا يقود هذا إلى صعوبات على مستوى المفهوم، لكن هل "يسيطر" مثلاً الحذاء على الزّبون حين يطلب منه هذا الأخير صنع نعال أم يسيطر هذا على ذلك؟ قد يكون الجواب مختلفاً تماماً حسب الحالة، ولكن دائماً كالآتي: أي أنّ إرادة كلّ منهما قد أثرت في مستوى معين من العملية في إرادة الآخر، ولو قهراً، وبهذا المعنى فهي قد "سيطرت" عليها. لكن يصعب هنا بناء مفهوم واضح للسيادة. وهو ما ينطبق على جميع علاقات التبادل، وحتى المثالية منها، لكن إذا افترضنا مثلاً أن هناك صانعاً يعمل بصفة قارة[21]، كما يوجد فعلاً في القرى الآسيوية، فهل هو حاكم في "ميدانه" الحرفي أم هو محكوم فيه وممّن؟ قد نميل هنا أيضاً إلى رفض استعمال مفهوم السيادة باستثناء شخصه إزاء بعض مساعديه من جهة، أو بالنسبة له إزاء من له "سلطة" عليه هناك من جهة أخرى، أي الأشخاص الذين يمارسون السلطة ويقومون بـ"مراقبته": وهو ما يقود إلى الحصر بالنسبة إلى مفهومنا الضيق. لكن يمكن بنفس الطريقة التي تشكلت فيها مكانة الصانع خلق المكانة التي يحوزها عمدة القرية، أي "صاحب السلطة"، إذ إن الفارق بين "العمل" الخاص و"الإدارة" العامة، كما هو معهود لدينا، هو نتيجة تطوّر وليس منغرساً في كلّ مكان مثلما هو لدينا. فـ"مهمّة" القاضي مثلاً هي بمنزلة "تجارة" في التصور العام الأميركي ولا تختلف عن عمل صاحب البنك. فالقاضي هو ذلك الذي يتميّز بامتلاك سلطة تمكنه من فرض قرار على حزب يجعل هذا الأخير مضطراً للمطالبة بخدمات من قبل آخرين، أو تمكّنه بالعكس من مواجهة مثل هذا التعجيز، وبحكم هذا الامتياز فهو يتمتع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمزايا شرعية وغير شرعية. ومن أجل امتلاكه

(21) إنّ مثال الإسكافي هومن رسوم المقارنة المذكورة غالباً في تأملات أفلاطون الفلسفية حول الدولة حيث يوضح من خلاله العلاقة بين التفوق الحرفي والطبقي وكيف يقود ضرورة إلى مطالب سيادة. فهل يستحق الإسكافي أحسن حذاء باعتباره يكسب دراية بالأحذية؟ (Platon, Gorgias 490e, 517e). على نفس النحو يستخدم ماكس فيبر صورة الإسكافي هنا وفي نقاشه النقدي لمفهوم السيادة لدى روبرت متشلز حول "علم اجتماع الأحزاب". قارن أيضاً بالرسالة التي أرسلها ماكس فيبر إلى روبرت متشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG II/ 6 ص 756 (هناك طرح السؤال حول ما إذا كان من المفترض كفاءة الناخبين لانتخاب قيادة/ زعامة جديرة) وما جاء في المقدمة، ص 4 وما يليها.

هذه السلطة، يدفع جزءاً من "مكاسبه" إلى صندوق زعماء الحزب[22] الذين مكنوه من تقلد هذا المنصب[23] سنطبّق من جهتنا مفهوم "السيادة" بنفس القدر على كلّ من عمدة القرية والقاضي وصاحب البنك والصانع، وذلك فقط حيث طالب هؤلاء "الطاعة" بالنسبة لبعض الأوامر باعتبارها أوامر وجدوها (إلى حد ما). فمضمون المفهوم الذي يمكن استعماله بالنسبة لنا، لا يوجد إلا في علاقته بـ"السلطة" رغم الاعتراف بأنّ كلّ ما يحدث هنا في واقع الحياة إنما هو بمنزلة "معبر". ويبدو واضحاً أنّه فيما يخصّ النظرة السوسيولوجية ليس وجود سلطة مثالية ناتجة عن قيمة دغمائية وقانونية هو المحدد الأساسي، وإنما وجود سلطة "فعلية"، أي: أنه، في مجال اجتماعي هامّ، لا بدّ من الخضوع حقاً لسلطة وقع الإقرار بها إذا ما قامت بإعطاء أوامر معينة. إلا أنّ النظرة السوسيولوجية تنطلق بطبيعة الحال من الموقع أنّ السلط "الفعلية" تدّعي الحفاظ على "نظام" يستند إلى قيم "حفاظاً على القانون" وتعمل من أجل ذلك مرغمة باللجوء إلى جهاز مفهومي قانوني.

2. السيادة والإدارة. ماهية الإدارة الديمقراطية وحدودها

تهمّنا "السيادة" هنا في مقام أول بقدر ما هي مرتبطة بـ"الإدارة". فكلّ سيادة تتجلّى وتعمل كإدارة، إذ لا بدّ أن تقود إليها دائماً بعض الأوامر الحكومية التي توضع في يد أي شخص فسلطة الحكم قد تبرز هنا بصفة غير واضحة تماماً، ويبدو صاحبها

(22) في القرى الهندية القديمة كان الحرفيون يتلقون معاشهم من طرف الجماعة. وكان عددهم في الغالب قليلاً. قارن: Karl Marx, *Das Kapital: Kritik der politischen Ökonomie*, 3 Aufl., hg. von Friedrich Engels (Hamburg: Otto Meissner, 1883), Band 1, S. 359-361,
ذكر هنا كمثال لتقسيم العمل الاجتماعي. أما الإحالة المباشرة إلى كارل ماركس فقد جاءت في مكان آخر
.(Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 193)

(23) يستند ماكس فيبر هنا بدون شك إلى توضيحات جيمس برايس (James Bryce) حول سلك القضاة الأميركي (Bryce, *American Commenwealth* II)؛ في الفصل "The Bench" توجد علامات في النسخة الشخصية لفيبر؛ المكتبة الجامعية بهيدلبرغ. من خلال المثال المشهور- نيويورك فيما بين 1867 و1871 تحت سيادة ما سمّي بحلقة تويد-رينغز (Tweed-Rings) - يصف برايس تجاوزات النظام الأميركي القائم على انتخاب سلك القضاة عن طريق الاقتراع الشعبي. فقد كان تعيين المرشحين في ولاية نيويورك تماماً في أيدي زعماء الأحزاب بحيث أصبح القضاة الذين لا يتوافر لديهم تعليم قانوني تابعين لهم. فلم يكتف القضاة بإصدار أحكام ("قرارات") في صالح مسانديهم، بل دفعوا لهم جزءاً من مكافآتهم (fee) المالية. ولتعيين أحد لتقلد رتبة عليا في سلك القضاة وصل حدّ الدفع لصندوق الحزب سنة 1880 قيمة 5000$. ولرتب دونها من 4 إلى 5٪ من الدخل السنوي.

كـ"خادم" للمحكومين، بل ويعتبر نفسه خادماً. هذا ما يحدث في أغلب الأحيان لدى ما يسمّى بالإدارة الديمقراطية المباشرة[24]. وتسمّى بـ"الديمقراطية" لسببين لا يتطابقان ضرورة، ونقصد: 1. أنّها ترتكز على مسلّمة مبدئية تقضي بأن تتوازن كفاءات جميع من يتأهل للقيادة الجماعية، 2. لأنها تضيّق من نطاق (تقلل من شأن) سلطة الحكم. فقد تؤخذ الوظائف الإدارية إما بالتناوب أو تسند إلى أصحابها حسب الحظّ أو عن طريق الانتخاب المباشر لفترة قصيرة، وكلّ أو جميع الأمور المادية الهامة يتحفظ بها لقرار الرّفاق ولا يسلم للموظفين إلا تهيئة القرارات وتنفيذها والسّهر على "سير الإدارة" حسب تعليمات مجلس الرفقاء. فإدارة عديد من الجمعيات الخاصة، وكذلك الدوائر السياسية (كالتي ما زلنا نجدها إلى حدّ ما، من حيث المبدأ، في أقاليم سويسرا[25] والدوائر الفقيرة من مدن الولايات المتحدة)[26] في جامعاتنا (إذا كانت في يد رئيس الجامعة أو أيدي عمدائها)[27] وأشكال شبيهة ومتعددة تسير حسب هذا النمط. ومهما كانت الكفاءة الإدارية بسيطة، فلا بدّ من إسناد أوامر حكومية ما لأحد الموظفين، وهكذا يجد هذا الأخير نفسه بطبيعة الحال في موقع الانزلاق من مجرّد خادم للإدارة إلى صاحب سلطة

---

(24) هذا الاستشهاد لم يحصل ضبطه تماماً ولكنه يلمّح إلى المطالب الديمقراطية المتطرّفة التي رفعت من اتجاهات معادية للبرلمان (الفوضوية والنقابية والديمقراطية الاشتراكية الثورية) متبنية في ذلك أفكار جان جاك روسو.

(25) لقد كانت البلديات المحليّة في بعض أقاليم سويسرا إلى حدود القرن التاسع عشر تمثل الجهاز الأعلى للحكومة. وقد تم تعيينهم من قبل المواطنين الذكور الذين كان لهم حق الانتخاب وكانوا يجتمعون مرة سنوياً على الأقل. وكان دورهم الأساسي يتمثل في انتخاب المجالس المحلية ومجالس الأقاليم إلى جانب النظر في المشاريع القانونية. وتعود صلاحية الحكومة بالفعل إلى مجلس الإقليم منذ بداية القرن الثامن عشر. قارن دونان، ألفونس Alphonse Dunant, *Die Direkte Volksgesetzgebung in der Schweizerischen Eidgenossenschaft und ihren Kantonen* (Heidelberg: J. Hörning, 1894), S. 2-8.

(26) لقد كانت المستوطنات الفلاحية الستّ في ولايات إنجلترا الجديدة التي كانت تدير أمورها بنفسها تسمّى "تاون شيبس" (townships). وكان المستوطنون - الذين ينتمون في أغلبهم إلى الطائفة المتزمتة - يلتقون بصفة منتظمة لمناقشة القضايا العامة. ورغم الحفاظ على الاجتماعات العامة فإنّ الإدارة تحوّلت منذ القرن التاسع عشر إلى أيدي رئيس البلدية (mayors) أوأعضاء المجلس (aldermen). قارن بالفصل "Local Government" bei: James Bryce, *The American Commenwealth*, 2 Aufl. (London, New York: Macmillan an Co., 1890), vol. I, S. 561ff. (من هنا فصاعداً: Bryce, *American Commonwealth*).

(27) كانت الإدارة الذاتية (اللامركزية) للجامعات الألمانية تدار من طرف رئيس الجامعة بالنسبة للجامعة ككلّ وعن طريق العميد فيما يخص الكليات. وكان الاثنان يعيّنان لمدّة محددة سواء بالاقتراع العام أوبالتناوب (وغالباً حسب السنّ).

بارزة. وفعلاً، فالحدود "الديمقراطية" تقام في طلبه ضدّ تطور مثل هذه السلطة. ولضمان "العدل" و"تقليص" نفوذ سيادة الموظفين تقف المجالس الأرستقراطية غالباً حتى داخل طبقة الأعيان وضدّ أعضائها: وهو ما حصل مع أرستقراطية البندقية[28] أو سبارتا أو ضمن أساتذة الجامعة الألمانية. فكلهم يطبّقون نفس القواعد الديمقراطية، أي (التناوب على المناصب والانتخاب القصير المدى).

يجد هذا النمط من الإدارة موقعه المعتاد لدى الجمعيات التي هي **1**. من حيث المكان أو **2**. من حيث عدد المشاركين محدودة جداً، وكذلك **3**. من حيث إنّ وضع الأعضاء الاجتماعي غير متفاوت إلّا قليلاً، وتفترض أيضاً **4**. مهامَّ إدارية شبه بسيطة وقارّة ورغم ذلك **5**. قدراً لا يستهان به من التطوّر والتعلّم في مجال التقويم المادّي للوسائل والغايات. (هذا ما ينطبق على الإدارة الديمقراطية المباشرة في سويسرا وفي الولايات المتحدة وداخل الحلقة المعتادة في الإدارات، وحتى الروسية منها مثل "مير")[29]. فهو لا يعدّ، حتى بالنسبة لنا هنا، كنقطة بداية تاريخية نموذجية لـ"سلسلة من التطور"، وإنما كحالة نموذجية محدودة فقط انطلقنا منها هنا في بحثنا. فليس التناوب ولا الحظ أو الانتخاب الحقيقي في المعنى الحديث للكلمة هو الذي يمثل أشكالاً "بدائية" لانتداب موظفين لجماعة ما.

فحيث توجد، وفي أي مكان كان، تبقى الإدارة الديمقراطية المباشرة غير قارّة. فإذا برز فارق اقتصادي، يتلوه أيضاً الحظّ: بأن يأخذ أصحاب المال زمام الوظائف الإدارية. وهذا لا يعني أنهم تفوّقوا بحكم كفاءاتهم الذاتية أو معرفتهم الواسعة، وإنما لأنهم "فاضون": أي قادرون على خلق الجو المناسب، لتسيير الإدارة بصفة إضافية أو في إمكانهم اقتصادياً القيام بها بمرتب زهيد وحتى مجاناً، في حين أن المرغمين

(28) ويقصد هنا فترة "Serrata" (1297-1315) التي حصل فيها احتكار مشطّ لمناصب المجلس البلدي من قبل الذين توافرت فيهم شروط الانتماء إلى المجلس وفرضت رقابة صارمة على الانتماء الجنسي.

(29) تعني كلمة "مير" (Mir) الدائرة الفلاحية الروسية القائمة بذاتها. وقبل أن تخضع للمحاولات الإصلاحية السياسية الاجتماعية والحكومية كان لجميع أعضاء الدائرة الذين لهم حق الانتخاب القيام بالمهام الآتية: توزيع الأراضي والمهام، إصدار الجوازات، معاقبة الأعضاء إلى حدّ نفيهم. وبالنسبة للخارج كانت الدوائر مجموعات مغلقة ذات ضمان مشترك على مستوى الضرائب. قارن أيضاً:
Weber, "Rußlands Übergang zum Scheinkonstitutionalismus," in: MWG I/ 10, S. 281-684, bes. S. 757ff.

على العمل مجبرون على تقديم تضحيات من حيث الوقت، وهذا يعني بالنسبة لهم: تقديم تضحيات من حيث حظوظ الشغل التي تصبح لا تطاق مع تزايد العمل. لذا، ليس الدخل القوي في حدّ ذاته هو المحدد لذلك التفوق وإنما الدخل المتوافر مجانياً أو عن طريق عمل متقطع. فلا يمكن مثلاً لفيصل من أصحاب المصانع الحديثة أن يكون تحت نفس الظروف فاضٍ أو قادر على تقلد بعض الوظائف الإدارية مثلما هو الحال لدى طبقة الإقطاعيين أو طبقة أعيان التجار الكبار في العصر الوسيط والتزامهم المتقطع بالعمل في كلتا الحالتين. وهذا ينطبق أيضاً على الجامعات، حيث نجد مثلاً أنّ مديري معاهد الطب والعلوم الطبيعية المرموقة ليسوا أكثر تضلعاً في القيام بواجباتهم بل أقلّ، رغم خبرتهم الإدارية، لأنهم ملتزمون كرؤساء جامعات في وظائف أخرى. فبقدر ما يكون وجود الإنسان العامل ضرورياً، بقدر ما يرتفع خطر الانزلاق بالنسبة للإدارة الديمقراطية المباشرة، بحكم التقسيم الاجتماعي في مجال سيادة "الأعيان". لقد عرفنا سابقاً أنّ مفهوم "الأعيان" يدلّ على حاملي قيمة شرفية اجتماعية متعلقة خاصة بالسلوك في الحياة[30]. يضاف إلى هذا المفهوم هنا سمة أخرى من سمات الشرف لا يمكن الاستغناء عنها، ولو أنّها عادية في الحقيقة: وهي تلك الكفاءة الناجمة عن الوضع الاقتصادي والمؤهلة لتقلّد مناصب إدارة وسيادة كـ"واجب شرفي". ولذا سنعني من هنا فصاعداً بـ"الأعيان" أولئك الذين يملكون دخلاً ناتجاً عن عمل أم لا ولكن يسمح لهم تقلد وظائف إدارية إلى جانب مهامّهم المهنية (المختلفة) على شرط أن يخوّل لهم وضعهم الاقتصادي، كما جرت به العادة من قبل، خصوصاً لدى كلّ الذين يكسبون دخلاً غير ناجم عن جهد عملهم، التمتّع بحياة تمكنهم من الحصول على "مكانة" اجتماعية و"جاه طبقي" وتؤهّلهم بالآتي للسيادة. فسيادة الأعيان هذه، غالباً ما تطوّرت في شكل لقاءات

(30) تبدو الإحالة هنا غير واضحة. فمفهوم الأعيان الدالّ على الذين يتميّزون بشرف اجتماعي خاص لا يذكر إلا لاحقاً في النص المتعلق بـ "السيادة الأبوية" ص 252. أما التوضيحات المشابهة والمتعلقة بالمكانة السياسية للأعيان فنجدها لاحقاً في النص حول البيروقراطية ص 224-226. ويتعرّض الفصل المتعلق بـ "المدينة" أيضاً إلى المكانة السياسية والاجتماعية للأعيان. انظر الأعمال الكاملة MWG I/ 22 -5، ص 145-148، وهناك تقع الإشارة إلى التخلي عن الأعيان "حسب القاعدة المعروفة" (المصدر نفسه، ص 146 مع الهامش). أما الإحالة الموجودة هنا (كإحالة لما سبق) فإنها تثير الشكّ بأنّ بعض التفصيلات المتعلقة بالمفهوم قد فقدت أووضعت في مكان آخر. أما فيما يخصّ إحالة المصدرين الأوائل إلى اختلال الفصل الثالث لدى تسليمه المرّة الأولى (فيبر، نماذج السيادة، الاقتصاد والمجتمع، ص 170، الأعمال الكاملة MWG I/ 23) فإنها تتناقض مع التسلسل الزمني للمؤلّف.

لهيئات ما فتأت أن استبقت قرارات الرفاق أو ألغتها بالفعل ثمّ احتكرتها لنفسها عن طريق الأعيان وبحكم مكانتهم. إن تطور سيادة الأعيان في هذه الصورة الخاصة بالذات، أي داخل الجماعات المحلية وضمن رابطة الجوار على الأخص، قديم جداً؛ إلا أنّ للأعيان في العصر القديم طابعاً مغايراً تماماً لما يكسبه الأعيان حالياً ضمن "الديمقراطية المباشرة" المعقلنة. فالعمر كان في البداية هو المحدّد لسمة الأعيان. وبغض النظر عن المكانة المستندة إلى التجربة، فإن "الشيوخ" في حدّ ذاتهم هم أيضاً وبدون منازع الأعيان "الطبيعيون" لدى جميع المجتمعات الخاضعة من حيث فعلها الجماعي تماماً "للتقليد"، أي للعرف وقانون العادة والحق المقدّس، إذ هم على علم بالموروث التقليدي. فحكمهم وحكمتهم وموافقتهم المسبّقة[31] (ροβούλευμαπ) أو مصادقتهم اللاحقة[32] (Autoritas) تضمن صدق قرارات الرّفاق/ الأعضاء أمام القوى السماوية وتمثّل الحكم الناجع عند الخلافات. فالـ"شيوخ" في تعادل وضع الرفاق/ الأعضاء الاقتصادي هم عادة الأقدم سنّاً سواء في العائلات أم العشائر أم الجوار.

لا شكّ أنّ هيبة/ مكانة الشيخ النسبية تتغيّر في حدّ ذاتها داخل الجماعة بصفة ملحوظة. فقد يصبح الشخص الغير قادر على العمل عالة في حالة يكون فيها مجال التغذية صعباً جداً. وكذا الحال في وضع الحرب المتداولة، حيث ينقص عادة احترام الشيخ أمام الشباب القادر على حمل السلاح، وترفع الشعارات "الديمقراطية" من قبل الفريق الشاب ضدّ هيبته/ مكانته[33] (Sexagenarios de Ponte). وهذا ما

---

(31) لقد تعيّن على مجلس الشيوخ في أثينا (Bule أوBoule) أن ينظر في جميع المطالب المقدّمة إلى المجلس الشعبي (Eklesias) وأن يحيلها إليه فيما بعد كقرارات أولية (Probouleuma) سواء كانت هذه مثمنة بتوصيات أم لا.

(32) كانت المصادقة اللاحقة "Autoritas" أو "Auctoritas patrum" في روما إلى حدود القرن الرابع والثالث قبل الميلاد الظاهرة المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الشيوخ سواء بالنسبة للمصادقة على القوانين أم فيما يخص الانتخابات العامة. فبدون المصادقة اللاحقة "Auctoritas patrum" تبقى القوانين غير نافذة المفعول. قارن: Theodor Mommsen, *Römische Forschungen* (Berlin: Weidmann, 1864), Band 1,

(من هنا فصاعداً: *Mommsen, Römische Forschungen*).

(33) إنّ المثل " سقوط رجل في الستين من عمره من الجسر" تم ذكره من طرف فستوس (Festus): Sextus Pompeius Festus, *De verborum significatione quae supersunt cum Pauli epitome*, hg. von Karl Ottfried Müller (Leipzig: Weidmann, 1839), S. 334, und *die Wiedergabe der Fragmenta bei Marcellus Norius: De conpendiosa doctrina*, hg. Wallace M. Lindsa =

يحدث في جميع الأوقات التي تنبئ بنظام ثوري اقتصادي أو سياسي، حربي أو سلمي جديد، وحيث تكون السلطة الفعلية للتصورات الدينية وكذلك الرهبة أمام قداسة التقاليد غير متطورة أو في حالة انهيار. فارتفاع شأن الشيخ يدوم كلما كانت القيمة الموضوعية للتجربة أو السلطة الذاتية للتقليد عالية. أمّا افتقاره فلا يحدث دائماً لصالح الشباب وإنما لصالح أنواع أخرى من التشريف الاجتماعي. ففي حالة التقسيم الاقتصادي أو الطبقي لا يذكر مجالس الشيوخ (Gerusien, Senate) أصلهم عادة إلّا من خلال الاسم، أمّا من حيث الموضوع فيتم ذلك عن طريق "المناصب الشرفية" التي يتقلدونها في المعنى المذكور سابقاً مناصب شرف "اقتصادية" أو امتيازات بموجب المقام "الطبقي"، غير أنّ سلطتهم كانت في آخر المطاف قائمة دائماً على قيمة أو نوع الأملاك التي يكسبونها. في مقابل ذلك، يمكن في ظروف معينة أن تصبح المطالبة بإقامة الإدارة "الديمقراطية" أو الحفاظ عليها وسيلة بالنسبة للذين لا ملك لهم أو للجماعات ذات السلطة الاقتصادية ولكن وقع إقصاؤهم من قبل أصحاب الملك من أجل مكانتهم الاجتماعية لمكافحة الأعيان، عندئذ تصبح القضية "مسألة حزب" لأنّ الأعيان من جهتهم، وبحكم مكانتهم الطبقية، قادرون على جمع "فريق دفاع" من أولئك الذين لا مكسب لهم والتابعين لهم اقتصادياً. وبظهور الصراع بين الأحزاب تفقد "الديمقراطية المباشرة إدارياً" حتماً طابعها الخاص القائم ضمنياً على "السيادة" لأنّ أي حزب بأتمّ المعنى للكلمة يمثل شكلاً خاصاً من الصراع من أجل السيادة، ومن هنا فهو يحمل نزعة الانطواء في بنيتها بصفة سلطوية وإن ما زالت هذه النزعة خفيّة بعض الشيء.

ومثل هذا النوع من الاغتراب الاجتماعي يحدث في الحالة القصوى من الديمقراطية "المحضة" لدى وحدة من الرفاق ذوي المعاش المتقارب مبدئياً، عندما يتجاوز الشكل الاجتماعي من حيث الكم حدّاً معيناً أو عندما يعسر التفصيل الكيفي لمهام الإدارة التي يستوفيها كلّ واحد من الأعضاء حين يأتي دوره سواء بالتداول أم حسب الحظ أو بالانتخاب. فظروف الإدارة تختلف تماماً بالنسبة للجماهير الغفيرة

= (Leipzig: B.G. Teubner, 190), Band 3, S. 842= S. 523, 24-28, der Ausgaben von Mercerus,
لقد كان الشبان الرومانيون القادرون على حمل السلاح يزعجون الشيوخ الذين تجاوزوا الستين من عمرهم حينما يمرّ هؤلاء على جسر الانتخاب لاختيار عضو غير مرغوب فيه كقنصل. قارن:
Theodor Mommsen, *Römisches Staatsrecht*, 3 Bände, 3 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1887/1888), hier: Band II, 1, S. 408, Anm. 2,
(من هنا فصاعداً: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* I-III, 2[3]).

عن تلك الأشكال الصغيرة التي تقام بين الجوار أو بين الروابط الشخصية. كما يغيّر مفهوم "الديمقراطية" مدلوله السوسيولوجي خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة تشمل الجماهير، وذلك بكيفية يبدو صعباً البحث عن شبيه وراء ذلك الاسم الجامع. فطريقة تراكم مهام الإدارة كمّا وكيفا تساعد بدورها على مرّ الزمن حتماً على التواصل الفعلي، على الأقل لجزء من الموظفين، وذلك لأنها تخلق نوعاً من التفوق التقني الناتج عن التكوين المتواصل والتجربة والملحوظ في عملية تسيير الإدارة. ولذلك يبدو أن هناك احتمال نشوء شكل اجتماعي طويل النفس خاص بالإدارة، أي قادر على فرض السيادة. وهذا الشكل يمكن أن يكون، في الظاهرة التي ذكرناها(34)، من حيث المقام "روح الزمالة" أو أن يكون ذات "سلطة أحادية" تجعل جميع الموظفين "خاضعين لبنية" متسلسلة الدرجات إلى حدّ القمّة الموحّدة.

3. السيادة عن طريق "التنظيم". قواعد التطبيق

يقوم الوضع السيادي لتلك المجموعة من الأشخاص المنتمية إلى نخبة الحكام أساساً على ما يسمى حديثاً بـ"ميزة العدد القليل"(35) في مقابل الجماهير المحكومة، أي على الإمكانية المتوافرة لدى الأقلية الحاكمة للتشاور بسرعة ووضع خطة معقولة

---

(34) إنّ الإحالة ليست هنا في محلها. فرغم التطابق المعتاد بين إدارة الأعيان والإدارة الجارية عن طريق الزمالة، فإن التساؤل يبقى مطروحاً فيما إذا كانت الفقرة المذكورة سابقاً معنية باعتبار أنّ "الزمالة" لم تأت بصريح العبارة. ولئن حصلت الإشارة إلى الموضوع بصفة عابرة في نص البيروقراطية وهو ما يتناقض ووجهة الإحالة، فإنّها تدلّ على أن بعض التوضيحات المتعلقة بسير السيادة ذات الزمالة قد فقدت.

(35) يوجد الاستشهاد لدى عالم الاقتصاد الدولي: Friedrich von Wieser, *Recht und Macht*., 6. Vorträge (Leipzig: Dunker & Humblot, 1910), S. 31, 36 et passim.

ففي المحاضرات المطبوعة التي قدمها فون فايزر في إطار الدروس الجامعية في أيلول/ سبتمبر 1909 بمدينة سلسبورغ كان يسعى – في إطار ردّه النقدي على النظريات الاجتماعية الاشتراكية – إلى تقديم تفسير لـ "قانون العدد القليل" (سيادة أقليّة على الأغلبية) والذي يبدو في نظره قانوناً ذا بعد تاريخي على مستوى العالم. " لن يكن أحد دوماً سيداً على وسائل السلطة الخارجية إلا إذا كان يملك القدرة الباطنية على التحكم في الناس الذين يسيرون وسائل السلطة الخارجية" (المرجع المذكور، ص 15). أما الجمهور ذاته فهوغير قادر من حيث المبداء على الفعل ولا يستمدّ وعيه بالسلطة إلا عن طريق التنظيم كـ "حزب" أو"طبقة" أو"شعب" (المرجع نفسه، ص 30). فالفعل الاجتماعي لا يتحقق عن طريق عقد ما، وإنما من خلال "الزعامة والخلافة" (المرجع نفسه، ص 31). ولذا يستنتج فون فايزر: "سأسمّي الفائدة التي تقدمها الزعامة/ القيادة [...] فائدة العدد القليل" (ص 31). وقد رأى فون فايزر نقطة الضعف في عدم استغلال "فائدة العدد القليل" ليس فقط لدى حركة البروليتاريا، وإنما أيضاً لدى الليبراليين في عصره.

ومنظمة لعملهم الاجتماعي كي يقاد بحكمة، ويضمن سلطتهم كلما استوجب الأمر ويمكنهم بسهولة من ردع أي فعل جماعي أو جماهيري يهددهم، وذلك قبل أن يقوم المكرهون باستعدادات لتكوين قيادة محكمة توجه العمل الاجتماعي نحو أخذ السيادة. فـ"ميزة العدد القليل" يسري مفعولها الكامل عن طريق كتمان المقاصد والقرارات التي يأخذها الحكام وكذلك المعلومات التي يصعب بل يستبعد الحفاظ عليها كلما ازداد العدد. وكلما ارتفع واجب "الكتمان الإداري" أصبح مؤشراً على نية الحكام زيادة الضغط في الحكم أو على شعورهم بالخوف المتزايد. فكلّ سيادة هادفة إلى التواصل هي إلى حدّ ما سيادة كتمان. أما الاستعدادات الخاصة التي توضع عن طريق الشراكة في خدمة السيادة فتتمثل بصفة عامة: في وجود حلقة من الأشخاص المعتادة على الطاعة فيما يخصّ أوامر القائد والمهتمة شخصياً بدوام السيادة، سواء بالمشاركة فيها أم جلب الفوائد منها، إذ تضع نفسها باستمرار تحت تصرّف السيادة وتشارك في تنفيذ الأوامر والأحكام التي تضمن بقاءها ("تنظيم"). أمّا بالنسبة للقائد، أو القادة الذين يطالبون بالحكم وينفذونه فعلاً بدون اللجوء إلى قادة آخرين، فهؤلاء نسميهم "أسياداً"، في حين نسمّي الأشخاص الذين يضعوا أنفسهم تحت تصرفهم الخاص بالمعنى المذكور سابقاً، "جهاز/ أداة الحكم". إنّ بنية أي سيادة تجد طابعها السوسيولوجي أوّلاً ضمن التصرّف الذاتي في العلاقة العامة بين السيد أو الأسياد والجهاز، ثمّ بين هذين الأخيرين والمحكومين وكذلك من خلال المبادئ الخاصة لـ"تنظيم" السيادة، أي مبادئ توزيع السلطة والحكم. إضافة إلى ذلك، هناك أيضاً جملة من اللحظات المختلفة التي يمكن عن طريقها كسب المبادئ السوسيولوجية المتعددة لتقسيم أشكال السيادة. وبالنسبة لأهدافنا الضيقة هنا، فإننا نعود إلى الأنماط الأساسية المتعلقة بالسيادة والتي تحصل عندما نتساءل: على أيّ مبادئ أساسية يمكن للسيادة أن تستند في حكمها، هل على المطالبة بالطاعة من قبل "الموظفين" إزاء السيد أم من قبل المحكومين إزاء الاثنين معاً؟

لقد واجَهنا إشكال "المشروعية" هذا سابقاً لدى بحثنا في "التنظيم القانوني"[36]، ويتعيّن علينا الآن البرهنة على دلالته بصفة أكثر تعميماً. فأن لا تكون

(36) تبدو الإحالة غير واضحة لأنّ موضوع النظام القانوني ولا سيما عند فيبر:
Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1-19 (WuG1, S. 368-385),
رغم أنه لم يتم التعرض فيه إلى موضوع "المشروعية". وعلى عكس ذلك، فإنه من المحتمل الإحالة إلى عدّة فقرات من الجزء المتعلق بـ"الحقّ": Weber, *Rechet* § 1, S. 3f. (WuG1, S. 387f.) =

مثل هذه البرهنة في موضوع السيادة مسألة تأمّل نظري أو فلسفي، وإنما تستند إلى فوارق محسوسة جداً داخل البنى التجريبية للسيادة، هذا يعود إلى الحكم العام الذي يقتضي تسويغاً ذاتياً من طرف أية سلطة، بل حتى من أية فرصة للحياة تتاح على الإطلاق. فأبسط ملاحظة تدلّ على أنّه، في حالة تناقض عرضي واعتباطي لمصير شخصين أو وضعهما، سواء من وجهة نظر صحّي أو اقتصادي أو اجتماعي أو غيره، وبقدر ما يبدو السبب "العرضي" لظهور هذا الفارق واضحاً، فإنّ الذي وضعُهُ أحسن لا يشعر بالحاجة الماسة اعتبار الفارق الموجود في صالحه كـ"شرعي" والنظر إلى وضعه كشيء "مكتسب" على حقّ، في حين أنّ وضع الآخر "محتسب" عليه. وهو ما يؤثر أيضاً في العلاقات بين المجموعات البشرية المميزة إيجاباً أم سلباً. فـ "أسطورة" كلّ مجموعة مميزة تقوم حقاً على تفوقها الطبيعي، وربما أيضاً على التفوّق "الدموي". وقد تقبل الطبقات الضعيفة/ المتميزة سلباً فعلاً تلك الأسطورة في ظروف يكون فيها توزيع السلطة وكذلك أيضاً التنظيم "الطبقي" متوازناً، وعموماً في حالة يكون فيها التفكير في كيفية تنظيم السيادة ضعيفاً، أي طالما يبدو للجماهير طبيعياً ولم يتحوّل إلى "إشكال" تحت ظروف قاسية. أما في أوقات يظهر فيها الوضع الطبقي المحض للجميع عارياً وجلياً، لا لبس فيه كسلطة محددة للمصير، فإنّ أسطورة الطبقة العليا القائلة بما يقضيه الحظّ لكل واحد تمثل لدى الطبقة الضعيفة/ المتميزة سلباً غالباً إحدى اللحظات العنيفة والأكثر حماساً: وهو ما حدث في خضمّ بعض الصراعات الطبقية في العصر القديم المتأخر وكذلك في العصر الوسيط وخصوصاً ضمن الصراعات الطبقية الحديثة حيث أصبحت الطبقة العليا وما يتعلّق بها من هيبة "تشريع" الموضوع الأكثر عرضة ونجاعة للهجمات. فدوام أيّ "سيادة" في مفهومنا التقني للكلمة هو طبعاً في حاجة إلى تسويغ خاص من خلال المطالبة بمبادئ مشروعيته.

= - حول "المشروعية" والعلاقات الحديثة؛ المرجع المذكور، Weber, *Rechet* § 3, S. 6f. (WuG1, S. 404f.) - حول المشروعية الكاريزماتية؛ المرجع المذكور، Weber, *Rechet* § 6, S. 4 (WuG1, S. 486) - حول "المشروعية" والسيادة الأبوية هناك أيضاً إحالة مسبّقة وشاملة إلى "تحليل السيادة"، وكذلك في المرجع المذكور Weber, *Rechet* § 7, S. 12ff. (WuG1, S. 495ff.) - حول العلاقة بين القانون الطبيعي والمشروعية). يتمّ البحث في الترابط الأساسي بين احتكار السلطة وتكوين نظام قانوني عن طريق الاتحاد السياسي في نصّ: "Politische Gemeinschaften", MWG I/ 22-1, S. 209-217, behandelt.

ومن بين هذه المبادئ الأخيرة هناك ثلاثة: ف،"تطبيق" الحكم قد يتم التعبير عنه إما في إطار نظام من القواعد المقننة (متفق عليها أو مفروضة) والتي تجد قبولاً باعتبارها قيماً عامة وملزمة عندما يرغب "صاحب الأمر" الاستناد إليها. هنا يجد حامل السلطة إذن نفسه مشرّعاً عن طريق نظام من القواعد المقننة وتكون سلطته مشروعة ما دامت تُطبَّق حسب القواعد المرسومة. وبذلك تكون الطاعة ملزمة للقواعد وليس للشخص الذي يمارسها. وإما يخضع تطبيق الحكم إلى سلطة شخصية، ويمكن لهذه السلطة أن تجد أسسها في قداسة التقليد، أي في العُرف وما تتضمّنه العادة من طاعة لبعض الأشخاص المعيّنين. أو بالعكس، في التسليم بما هو خارق للعادة: مثل الإيمان بالكاريزما، أي الإيمان بالوحي أو الكرامة الإلهية التي يمنى بها شخص، أو الإيمان بالمُخَلّصين والأنبياء والأبطال مهما كان نوعهم. وهذا ينطبق على الأنماط الأساسية لبنية السيادة التي يتفرّع عنها بعد التركيب والمزج والتقريب والتعديل أشكال السيادة الموجودة في الواقع التاريخي. ففعل الجماعة المنظم حسب مشاركة رشيدة لشكل السيادة يجد في "البيروقراطية" نمطه الخاص به. أما فعل الجماعة المرتبط بعلاقات السلطة التقليدية فيمثله نمط السلطة الأبوية (Patriarchalismus). ويقوم شكل السيادة "الكاريزماتية" على سلطة أشخاص حقيقية وليست خاضعة لسلطة العقل أو التقليد. وسننطلق هنا أيضاً من النمط الذي يبدو لنا سائداً وأكثر عقلانية، أي النمط الذي تعرضه علينا الإدارة "البيروقراطية" الحديثة[37].

(37) إنّ الإشارة في الجزء الثاني من الجملة تهيء الانتقال المباشر إلى الفصل الموالي حول "البيروقراطية" (ص157-234). ولكن تبدوالإحالة بالنسبة للقول في الجزء الأول من الجملة "سننطلق هنا أيضاً [...] من النموذج العقلاني" أقل وضوحاً. وهذا ينطبق أيضاً على نظرية "القانون الاجتماعي" في النسخة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**، وفي ما عدا ذلك على الجزء القديم من البحث في المقولات الذي يحدد بقية المقولات انطلاقاً من "الفعل الاجتماعي" كنموذج عقلاني للـ "فعل الجماعي".

[البيروقراطية]

تقرير الإصدار

حول نشـأة النـص

يتتمي النص الموالي إصداره إلى النصوص المحورية من **سوسيولوجيا السيادة**. فلأول مرة في أعماله يضع ماكس فيبر هنا مقاييس نسقيّة/ تنظيمية وبنيوية للتحليل السوسيولوجي بالنسبة للبيروقراطيات الحديثة. وكان في هذا السياق سلك الموظفين الأوروبي في صلب تحديده النموذجي. ففي الجزء الأوّل (ص 208-154) يصف ماكس فيبر في ثلاثة فصول متوالية "الحالات الوظيفية الخاصة لسلك الموظفين الحديث"، ومكانة حرفة الموظف وكذلك الشروط الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لنشأة سلك الموظفين الحديث. يمهّد تحليل العلاقة بين البيروقراطية والسيادة (ص 208-210) المرور إلى الجزء الثاني من التفاصيل (ص 234-211). ويهتمّ هذا الجزء بدوام الأجهزة البيروقراطية المتطورة والموضوعة لخدمة حاكم أو دولة، وبالنتائج الحاصلة عنها. كما يوضّح ماكس فيبر النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن البيروقراطية، خصوصاً بالنسبة لمجال الرأسمالية والديمقراطية الحديثة والتربية إلى حدّ ما. وفي الختام يمرّ إلى عرض أشكال السيادة ما قبل أو غير البيروقراطية.

يتّسم النص الذي بين أيدينا ببعض التمييزات: فهو يبدأ بدون ربط، ويفتقد إلى تقديم أو ربط بالموضوع السوسيولوجي للسيادة. يتميّز الجزء الأوّل (حتى بداية ص 208) بصرامة قوية في البناء وعلى مستوى الأسلوب. ولذا جاءت الجمل قصيرة في أسلوب البرقية، ووقع في بعض الأحيان حتى تقطيعها من خلال

الترتيب الرقمي. أمّا الجزء الثاني فيفتقد إلى الصرامة الشكلية، ولكنّه يختم من حيث الموضوع فصلاً مقصوداً حول السيادة البيروقراطية. ورغم كلّ هذه التناقضات يبرز نص "البيروقراطية" بكلّ وضوح علامات تنقيح واسعة وتهيئة لعملية الطبع. فكلا جزئي النص اللذان نشئأا على الأرجح في مراحل زمنية مختلفة وقع ربطهما عن طريق إحالات داخلية، مع العلم أنّ هذا الربط حصل في معظمه انطلاقاً من الجزء الثاني. فالنص بأكمله - على عكس النصوص الأخرى المخلفة حول السيادة - مزوّد بفقرات مطبوعة بحجم صغير بصورة متوالية، وهي علامة على أنّ النص كان مهيئاً مباشرة للطبع. وفيما يخصّ الفقرات المعنية، فإنّ الأمر يتعلق غالباً بتوضيحات تاريخية أضيفت بصفة منتظمة ومتواصلة إلى النص في الطبع بحجم صغير للاقتصاد في المكان. ويبدو أنّ جزءاً منها يعود إلى مراحل تنقيح سابقة[1]، وهو ما تشير إليه بنية الإحالة الداخلية للنص[2] ولذا يتعين علينا بالنسبة لهذا النص أن ننطلق على الأقلّ من مرحلة، أو بالأحرى من عدة مراحل تنقيح، كما سيتجلّى بمجرّد نظرة إضافية إلى تواريخ التدوين داخل النص

يتضمّن النص في حدّ ذاته سلسلة من الإسنادات - غالباً ما تكون غير مباشرة - حول ضبط تاريخ نشأته. فالمراجع التي يذكرها ماكس فيبر (يتعلق الأمر بأعمال ريتشارد شميت (Richard Schmidt)، ألبريخت مندلسون بارتولدي (Albrecht Mendelssohn Barthold) وأناتول لروا - بوليو (Anatole Leroy-Beaulieu) [3] لا تشير إلى ما يفوت عام 1908. وحتى تلميح ماكس فيبر غير المباشر والذي يؤكّده

---

(1) قارن في هذا الصدد المخطوط الأصلي المخلف من نص فيبر: Weber, *Rechet* § 2, S. 75f. (WuG1, S. 454f.) حيث أدخلت صياغة مرقونة قديمة (جدال حول تصورات الحقّ الاشتراكية) كفقرة مطبوعة بالحجم الصغير في الصيغة الحديثة العهد المرقونة بالآلة الكاتبة.

(2) غالباً ما تم ربط نصوص من **الاقتصاد والمجتمع** ألفت في وقت مبكر بنصّ **البيروقراطية** عن طريق الطبع بالحجم الصغير مثلما هو الحال في نص **هيئة السلطة والشعور الوطني** (*Machtprestige und Nationalgefühl*) أو الطبقة القديمة من النص في المخطوط الأصلي من سوسيولوجيا الحقّ (*Rechtssoziologie*).

(3) نشر كتاب ريتشارد شميت أوّلاً عام 1887 ثمّ مرّة أخرى في طبعة منقّحة عام 1908؛ أمّا دراسة ألبريخت مندلسون بارتولدي فكانت متوفرة عام 1908 مثلها مثل المجلّد المطابق لأناتول لروا - بوليو الذي وجد منذ عام 1887.

أحد أقوال روبرت متشلز، لا يتجاوز هذا الأفق الزمني[4]. فجميع هذه المعطيات هي بمنزلة ملحقات (Termini Post Quem) تتعلق بتقويم كتابة النص وكذا الحال أيضاً فيما يخصّ الأحداث التاريخية الموالية التي لمّح لها ماكس فيبر في النص مثل حركة الكارليستن البادية (Badische Karlisten-Bewegung) المؤسسة عام 1908، وقضية الدالي تلغراف عام 1908 ورابطة الهانزا المؤسسة سنة 1909. إنّ ما يرجّح وضع (جزء) صياغة أولى لنصّ "البيروقراطية" في مرحلة مبكّرة هي الأهمية التي وجدها موضوع البيروقراطية عام 1909 لدى ماكس فيبر، وكذلك أيضاً الإشارة إلى دراسة "النظام البيروقراطي" التي توجد في المخطوط الأصلي للحقّ 1§ في الطبقة المبكرة من النص[5] أمّا بالنسبة للصياغة المتأخّرة للنصّ ولتنقيحه، فهناك سلسلة من الإشارات التي تعود إلى عام 1912، بحيث يمكن أن تكون الفقرات المعنية قد وضعت سنة 1912 على أقصى التحديد. وكذا الأمر بالنسبة لذكر الإجراءات التأديبية التي لمّحت بها إدارة الكنيسة البروسية لمنع مواصلة الاحتجاجات العامة ضدّ عزل قسّيس مدينة دورتموند غوتفريد تروب (Gottfried Traub) من منصبه في صيف 1912، وأيضاً بالنسبة للتلميح إلى الشرائع الإسلامية في تونس التي ما زالت تعرقل انتشار الرأسمالية "بعد مرور عقود من الاستعمار الفرنسي"[6]. فمعلومات ماكس فيبر حول التشريع التونسي تستند إلى مقال نشر عام 1912. أما "حلقة الوصل" التي سبق ذكرها بتفاصيلها المبدئية حول البيروقراطية والسيادة فهي تربط صلة مع نص المقولات المنشور عام 1913 من خلال استعمال المقولات السوسيولوجية الخاصة. وإجمالاً، فنصّ "البيروقراطية" لا يتضمن إشارات واضحة تتجاوز الأفق الزمني لسنتي[7] 1913/ 1912. فذكر "تشرين الثاني/ نوفمبر 1918" في النص الذي وصلنا

---

(4) هذا التلميح يوجد في إطار قراءة أحد كتب روبرت متشلز (Robert Michels) التي نشرت في نيسان/ أبريل 1909.

(5) تخصّ الإحالة تقسيم السلطات وتقول في الصياغة الأصلية المرقونة بالآلة الكاتبة ما يلي: "فهي في قانون التقسيم الروماني القديم [,] par major ve potestas أما في النمط الطبقي السياسي وفي النظام البيروقراطي فهي ذات بنية مختلفة بإطلاق، وهوما سيتم توضيحه فيما بعد". انظر: Weber, *Rechet* 1, S. 8 §. لقد تم تشطيب الإحالة إلى "النظام البيروقراطي" في النسخة المنقحة باليد من جديد (قارن في هذا الصدد أيضاً WuG¹، ص 393).

(6) قارن الذكر الموازي للمعلومة في نص § *Rechet* 5، مواصلة ص 6 (WuG¹، ص 476)، مع العلم أنّ الأمر هنا يتعلق بإضافة تكميلية للنصّ المرقون.

(7) يحيل فيبر في موضعين إلى النظر في موضوع نيابات طبقات التي لم يأخذها بعين الاعتبار إلا في =

من الطبعة الأولى لا يصمد أمام التحقيق النقدي للنص[8]، بما أنّ ماكس فيبر لا يشير في هذا الموضع إلى الأحداث الثورية لعام 1918، وإنما يحيل بدون شكّ إلى الأزمة السياسية الداخلية لعام 1908. ولذا فإنّ التاريخ الأخير لا يصلح كعلامة لتدوين النص.

يمكن دحض ربط نص "البيروقراطية" إلى جملة المساهمة في **الاقتصاد والمجتمع** التي ربما قد تدفع إلى الشكّ، باعتبار أنّ هناك فصلاً مناسباً لم يتم ذكره في المخططين المخلفين حول مرجع **الاقتصاد السياسي**[9] و"ملخّص الاقتصاد الاجتماعي"[10]، وذلك من خلال بنية الإحالة التي تربط النص بمجالات أخرى من **الاقتصاد والمجتمع**. ولكن هناك ارتباطات مباشرة مع النصوص المؤلّفة مبكراً من الاقتصاد والمجتمع مثل "الجماعات المنزلية"[11] و"هيبة السلطة والشعور القومي"[12]. وعلى عكس ذلك تبقى الإشارة في الدراسة إلى نص "المدينة" غامضة[13]. كما يبدو

= غضون مقالاته السياسية خلال الحرب العالمية الأولى. وبما أنّ النيابات البرلمانية خلال المداولات حول قانون الانتخابات سنتي 1911/ 1912 كانت الموضوع الرّاهن، فإنّه لا يمكن استخلاص دليل قاطع لصياغة متأخّرة لفقرات النص المعنية. وهذا ينطبق أيضاً على التلميح إلى العمل الإصلاحي للبابا بيوس العاشر (Pius X) الذي لم يختم رسمياً إلا بعد نشر "Codex iuri canonici" في عيد العنصرة/ الخمسين سنة 1917، ولكنه كان مشاعاً في أهمّ عناصره قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

(8) WuG¹، ص 673.

(9) قارن مخطط تقسيم المواد لـ **مرجع الاقتصاد السياسي** بتاريخ شهر أيار/ مايو 1910، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446,
مطبوع في: Webers Winckelmann, hinterlassenes Hauptwerk (wie oben, S. 93, Anm. 8)، ص 150–155، بالنسبة **للاقتصاد والمجتمع**، ص 151.

(10) قارن GdS¹, Abt. I, 1914, S. X-XIII, hier: S. XI (MWG I/ 22-6)

(11) فيما يخصّ **الجماعات المنزلية** (*Hausgemeinschaften*)، MWG I/ 22-1، تهمّ الفصل بين الوظيفة والحياة الخاصة، إلى نص **البيروقراطية**، لاحقاً، ص 158.

(12) ضمن الإشارة الواردة في **هيبة السلطة والشّعور القومي** (*Machtprestige und Nationalgefühl*) MWG I/ 22-1، والمتعلّقة بمستأجري الضرائب في المناطق المستعمرة، هناك حلول عدّة ممكنة، ومن بينها في نص **البيروقراطية** لاحقاً، ص 171–173. وعلى عكس ذلك، هناك إشارة تعود إلى نص البيروقراطية، والتي تجد ما يطابقها في نص **هيبة السلطة والشعور القومي**، MWG I/ 22-1، ص 226–231.

(13) يمكن أن تقرأ العبارة "الظروف التي نعرفها" بالنسبة إلى عدم الاستغناء عن المكتسبين كإحالة قد تجد حلّها فيما بعد، لاحقاً، ص 198. قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 230, mit Anm. 108.

الربط المدعّم بإحالة بين "سوسيولوجيا الحقّ" ونصّ "البيروقراطية" أكثر تعقيداً، وبالأخصّ الفقرة المطبوعة بالحروف المصغيرة فيه والتي تصف النزعات غير الصّورية في طريقة البحث عن الحقيقة وفي الإدلاء بالحكم(14). فتعبيرات الإحالة في ما يسمّى بملخّص الحقّ تظهر أنّ هذا النص في حدّ ذاته لا ينتمي إلى **سوسيولوجيا السيادة** أو أنّه لم يؤلّف في إطارها. ولكن ليس من المستبعد أيضاً أنّ الأمر يتعلق بفقرة قديمة من مخزون "سوسيولوجيا الحقّ" فيما يخصّ الملخّص وإجمالاً، فإنّ بنية الإحالة تثبت فعلاً بأنّ نص "البيروقراطية"، منذ البداية وحتىّ التنقيحات الأخيرة، إنما يمثل جزءاً لا يتجزأ من الصياغة القديمة للاقتصاد والمجتمع.

يحتلّ نص "البيروقراطية" في تركيبة **سوسيولوجيا السيادة** كما وقع عرضه بالتفصيل في "المقدمة" مكاناً مركزياً لأنّه وقع فيه ضبط كلّ أشكال السيادة ما قبل وغير المعقلنة بمساعدة التحديد النموذجي المثالي لبنية السيادة البيروقراطية المعقلنة والذي جرى القياس عليه في هذا النص وهذا المنهج سيتم شرحه ضمن نقاط التحوّل في ختام نص "البيروقراطية" والتأكيد عليه من خلال بنية الإحالات إلى نصوص "سيادة الأعيان" و"سلطة الإقطاع" و"تحوير الكاريزما"، في حين لا توجد صلة مع نص "الكاريزماتية" وعلاقة هشة فقط مع نص "الدولة والسلطة الدينية" من خلال بنية الإحالة الداخلية للنص غير أنّ هناك ربط خاصّ مع نص التقديم "للسيادة" الذي هو مرتبط مع الجزء الثاني من نص "البيروقراطية" ارتباطاً وثيقاً، وذلك ليس من حيث الإحالات فحسب، وإنما أيضاً من حيث الموضوع. وتؤكّد بنية الإحالات أنّه لا بدّ أن تكون هناك صياغة مبكّرة من نص "البيروقراطية" وأنّ نسخ التنقيحات والتهيئة الفعليّة للطبع قد لحقت فيما بين 13/ 1912 على الأرجح. وما عدا ذلك، فلا توجد معلومات موثوقة بها فيما يخصّ تاريخ التدوين المؤخّر.

حول نقل النص وإصداره

لم يصلنا أي مخطوط فعملية النشر تستند إلى نسخة طبع نشرت في الطبعة التي أصدرها كلّ من ماريانا فيبر وملشيور باليي بعد وفاة ماكس فيبر، وجاءت كفصل سادس للجزء الثالث تحت عنوان "البيروقراطية" في: فيبر، ماكس، **الاقتصاد والمجتمع** (ملخص الاقتصاد الاجتماعي، القسم الثالث، الإيداع الرابع) – توبنغن:

---

(14) يمكن حلّ الإحالات من نص فيبر:
Weber, *Recht*§ 4, S. 9 (WuG1, S. 466), ders., *Recht*§ 5, S. 1 (WuG1, S. 466), .*Recht*§ 8, WuG1 (MWG I/ 22-3), und Weber, *Recht*§ 5, S. 3 (WuG1, S. 469f.)

J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1922، ص650_678 (أ).

وفي حديثها الأول حول المخطوطات المخلفة من طرف زوجها، ذكرت ماريانا فيبر في 30 حزيران/ يونيو 1920 التفاصيل حول "البيروقراطية"(15). ففي فهرس المحتوى الذي أضافته إلى طرد المخطوطات في 25 آذار/ مارس 1921 المبعوث إلى دار النشر، توجد في النقطة 18 بعد فصل "الدولة والسلطة الدينية" الإحالة إلى فصل "البيروقراطية". ولكن وقع تشطيب هذا الأخير من جديد ورفعه إلى فوق، تحت عنوان "البيروقراطية" ثمّ ترتيبه كفصل 13 مباشرة بعد فصل "المشروعيّة"(16). فالتأرجح في عملية الترتيب والتسمية هو دليل على أنّه لم يكن هناك عنوان خاص بالمؤلّف. وفي الختام نشر النص تحت عنوان "البيروقراطية" في حين نقل في الفهرس الكامل للمحتوى الذي وضع بعد إتمام الإيداع الرابع نمط الكتابة الفرنسية، أي "البيروقراطية".(17) ولئن طلبت ماريانا فيبر خلال المراجعة الشاملة تصحيح فهرس المحتوى(18)، لكن يبدو واضحاً أن طلبها لم ينفذ. وفي هذه الطبعة سيأخذ أوّلاً كعنوان "البيروقراطية" التي ألحقتها ماريانا فيبر، ولكن سيوضع للتحفظات المذكورة بين قوسين مشوّكين. ولعلّ الناشرين الأوّلين رجّحا العنوان الأكثر حياداً بالنسبة للطبع لأن عبارة "بيروقراطية" كما ذكرنا سابقاً. كانت أكثر سلبية في إطار النقاش المعاصر وأقلّ تداول كمفهوم علمي لوصف الأنظمة البيروقراطية.

لم يتم نقل الإضافات التي بدا واضحاً أنها وضعت من طرف الناشرين الأوّلين، مثل فهرس المحتوى وفهرس الصفحات وكذلك الهوامش التوضيحية، في هذه الطبعة، ولكن تمّ ذكرها في الحاشية النقدية. كما جرى تعديل بعض الاختلافات في كيفية الترتيب الرقمي وكذلك الأخطاء في الكتابة(19)، حتى بالنسبة للسنوات التي

---

(15) رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 ،6VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 44.

(16)Marianne Weber, Auflistung des Manuskriptbestands vom 25 März 1921, ebd.

(17) فهرس المحتوى في: WuG¹, S. VII –X, hier: S. X.

(18) بطاقة بريدية من ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1922، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446.

(19) هذا ما حصل مثلاً بكلمة "Kontinentalring" عوض "Kontinentalreich"؛ وكلمة "Mjeschtschitelstwo" عوض "Mjestnitschestwo".

يمكن على الأرجح أن تعود إلى خطأ في القراءة، مثلما هو الحال في "تشرين الثاني/ نوفمبر 1918" عوض "تشرين الثاني/ نوفمبر "1908أو "1056" عوض "1076". وفي هذه الحالات وقع تسويغ التعديلات.

[البيروقراطية]

يتجلى التصرّف الخاص للوظيفة الحديثة في الآتي:

I. هناك مبدأ الاختصاصات الإدارية المنظمة عموماً والمحدّدة عن طريق قواعد: أي قوانين أو تراتيب إدارية وهذا يعني: 1. أنّ هناك تقسيماً محـدّداً للأعمال الجارية بانتظام باعتبارها واجبات إدارية لازمة تخدم أغراض النّمط البيروقراطي السّائد؛ 2. أنّ الأوامر الضرورية لتحقيق هذه الواجبات هي الأخرى مقسّمة ومحدّدة تماماً بقوانين في مجال آليات القهر/ الضغط (الجسدية أو القدسية أو غيرها) الموكّلة لها؛ 3. أنّه لا بدّ من تحضير التدابير المنظمة/ المنسقة عن طريق انتداب أشخاص عادة من ذوي الاختصاص للتحقيق الدائم والمنظم لهذه الواجبات المقسّمة وتنفيذ القوانين المطابقة لها.

هذه اللحظات الثلاث تمثل قاعدة/ أرضية "الإدارة" البيروقراطية في المجال القانوني العام للسيادة، وقاعدة "المؤسسة" البيروقراطية في المجال الاقتصادي الخاص وبهذا المعنى، فإنّ هذه المؤسّسة لم تتطوّر حقاً في إطار الجماعات السياسية والكنسية إلا داخل الدولة الحديثة، وفي حيز الاقتصاد الخاص إلا ضمن أنماط الرأسمالية المتقدّمة. ولم تمثل هذه المصالح الإدارية الدائمة، باختصاصها القويّ، القاعدة في أغلب التركيبات السياسية الواسعة، مثل تلك التي وجدت في الشرق القديم، وكذلك لدى ممالك الغزو الجرمانيين والمغول وعدد كبير من ممالك الإقطاع، بل كانت الاستثناء. ففي مثل هذه الممالك يأخذ الحاكم أهمّ القرارات بمساعدة أمنائه الخاصّين وجلسائه أو خدمة القصر الذين يُجمعون لفترة

قصيرة قصد حلّ مسألة فردية، وليس من أجل مهامّ ثابتة ومحدّدة وتصاريح.

II. هناك مبدأ الترتيب الإداري والطرق الرسمية، أي أنّ هناك نسقاً/ نظاماً مرتباً من مصالح تخضع لنظام أعلى ونظام أسفل، وتكون فيه المصالح السفلى تحت رقابة المصالح العليا، وهذا يعني أن هناك نسقاً يعطي أيضاً المحكوم الفرصة المحدّدة قانونياً للجوء من مصلحة سفلى إلى هيئة إدارية عليا، وفي أوج تطوّر هذا النمط، يكون الترتيب الإداري منظماً حسب سلطة أحادية الاتجاه، فبقدر ما يكون مبدأ الترتيب الإداري موجوداً لدى المؤسّسات الحكومية والكنسية، بقدر ما يكون أيضاً لدى بقية المؤسّسات البيروقراطية، بما في ذلك التنظيمات الحزبية والمعامل الصناعية، بغضّ النظر عن تسمية سلطها الخاصة أيضاً "مصالح" أم لا. وفي حالة تنفيذ مبدأ "الاختصاص" برمته، فإنّه لا يعني أنّ الترتيب الإداري، على الأقلّ في مجال الإدارة العمومية، يخوّل للسلطة العليا الحقّ بسحب أعمال المصالح السفلى إليها؛ فالعكس هو القاعدة ولذلك ليس من الغريب إعادة المنصب الإداري إلى صاحبه بعد نهاية عمله.

III. يستند سير الوظيفة الحديثة إلى أوراق رسمية (ملفات) يحتفظ بها في نسخ أصلية وإلى أفكار وكذلك إلى طاقم من الموظفين الصّغار والكتبة من جميع الأصناف. ويمثل مجموع الموظفين العاملين في إدارة ما، بما في ذلك جهاز الملفات والممتلكات، "المكتب" (وهو ما يسمى في المؤسّسات الخاصة "المكتب التجاري"). كما يعزل التنظيم الإداري مبدئياً المكتب عن المسكن/ المقرّ الخاص، إذ يفصل العمل الوظيفي كدائرة منفردة، تماماً عن مجال الحياة الخاصة، ويفصل أموال الوظيفة وأدواتها عن ملك الموظف الخاص هذا الوضع هو نتيجة تطوّر طويل المدى في كلّ مكان. فنجده اليوم بنفس القدر في المؤسّسات العامة كما في المؤسّسات الاقتصادية الخاصة، ويطاول حتى مديري الشركات أنفسهم؛ فالمكتب التجاري منفصل مبدئياً عن التدبير المنزلي، كما أنّ المراسلة الرسمية منفصلة عن المراسلة الخاصة، ومكاسب العمل عن المال الخاص، إذ نجد هذه المبادرات حتى في العصر الوسيط وذلك بقدر ما كان النموذج الحديث من تسيير الأعمال جارياً بانتظام. ويمكن أن نضع هذا الفصل كخصوصية رجل الأعمال الحديث: فهو يتصرّف كـ"موظف أول" في شركته مثل الحاكم الذي يصف نفسه "الخادم الأول" في دولة حديثة تتسم ببيروقراطية

خاصة[1]، أمّا التصور أنّ العمل الإداري الحكومي والنشاط الاقتصادي الخاص في مكتب تجاري يختلفان بعض الشيء عن بعضهما من حيث الجوهر، فهذا ينطبق على الأوروبي ولكنه في المقابل غريب تماماً على الأميركيين.

IV. تفترض الوظيفة، وكلّ الوظائف الخاصة على حدّ التقدير – وهذا ما يميّز خصوصية الحداثة – عادة تعليماً فنياً وافياً. هذا التخصّص يشمل المدير الحديث وكذلك الموظف في الشركة الخاصة مثلما يشمل الموظف الحكومي في القطاع العام.

V. يفترض النشاط الوظيفي في حالة تطوّره التامّ كامل جهد الموظف، وذلك بغضّ النظر أن يكون وقت العمل الموفر للقيام بالواجبات في المكتب محدّداً. وهذه الحالة التي تبدو عادية هي في الحقيقة نتيجة تطوّر طويل في مجال الوظيفة العامة مثلما هو الأمر في القطاع الخاص فما هو عادي الآن كان سابقاً على عكس ذلك في جميع الحالات، أي القيام بهذه الأعمال "كوظيفة إضافية".

VI. يتم انتداب الموظفين حسب قواعد تعليم عامة محدودة ومعينة بعض الشيء. ولذا فإنّ معرفة هذه القواعد تمثل فناً خاصاً يتعيّن على الموظفين الاضطلاع به (وذلك حسب التخصّص في علم الحقوق أو علم الإدارة أو علم التجارة) [2].

يقوم ضبط القواعد في الانتداب الحديث للوظيفة على أسسه الجوهرية والمتمثلة في أنّ العلم النظري الحديث يفترض مثلاً: أن الترخيص القانوني الصادر عن إدارة لترتيب بعض المواد المعينة من خلال أوامر لا يسمح لهذه الإدارة التسيير عن طريق

(1) لقد أعلن ملك بروسيا فريدريتش الثاني المرموق عدة مرات أن الحاكم هو "الخادم الأول للدولة"، وذلك في "نقيض مكيافيلي" ثمّ في "الوصية السياسية" لعام 1752. أما التعبير الوافي: "الخادم الأول وموظف الدولة" فنجده في كتاب *Denkwürdigkeiten zur Geschichte des Hauses Brandenburg* من غرائب تاريخ آل براندنبورغ قارن:
Die Werke Friedrichs des Großen, hg. von Gustav Berthold Volz (Berlin: Reimar Hobbing, 1913), Band 7: Antimachiavell und Testamente, S. 6, 154,
المرجع المذكور، الجزء الأول: Denkwürdigkeiten zur Geschichte des Hauses Brandenburg, 1913, S. 117.

(2) تعود فروع تكوين الموظفين المذكورة من قبل ماكس فيبر إلى ما كان يدرّس في القرنين السابع والثامن عشر من علم الحفاظ على الخزينة العامة وتكوين الشرطة. أما علم التجارة فيشمل مادتي المحاسبة والمراسلة التجارية؛ وهذا العلم يمثل الجانب التطبيقي لعلوم التجارة.

أوامر فردية من حالة إلى أخرى، وإنما للتنظيم المجرّد فقط[3]، - وهو النقيض التام لما هو سائد مثلاً لدى سيادة الأعيان، كما سنرى[4]، حيث يجري تنظيم جميع العلاقات التي لا تخضع للتقاليد المقدسة عن طريق الامتيازات الفردية والإعفاءات.

ينتج عن كل ما سبق العواقب الآتية فيما يخصّ الوضع الداخلي والخارجي للموظفين:

I. الوظيفة هي مهنة. وتتجلّى هذه أوّلاً فيما تقتضيه من مرحلة تكوين محدّدة وملزمة قد تستوجب غالباً الجهد الكامل خلال العمل لمدّة وقت طويل وامتحانات ملزمة في مواد الاختصاص كشروط مسبّقة للانتداب. كما تبرز أيضاً في الشعور بالواجب الذي تتسم به مكانة الموظف، والذي من خلاله تتحدّد البنية الداخلية كالآتي: فتقلّد الوظيفة لا ينظر إليه قانونياً وفعلياً كامتلاك لمورد رزق أو كرياضة مقابل القيام بمهامّ معينة كما كان الأمر عادة في العصر الوسيط وفي أغلب الأوقات حتى حدود العصر الحديث، وليس أيضاً كعملية تبادل بسيطة لخدمات مستأجرة مثلما هو الحال في عقد العمل، بل إنّ تقلد الوظيفة يعتبر حتى في القطاع الخاص كقبول بواجب الولاء في مقابل الكفالة لحياة مضمونة. يبدو الحديث عن الطابع الخاص للولاء هاماً جداً، إذ لا يكون هذا الولاء في نمطه الخالص مثلما كان في عصر الإقطاع أو لدى سيادة الأعيان أي بمنزلة العلاقة القائمة إزاء شخص حسب خضوع المستعبَد/ المُقطع أو ولاء الحواريّ - وإنما يستهدف غاية موضوعية غير شخصية. لكن وراء هذه الغاية الموضوعية غالباً ما تكون طبعاً "أفكار ذات قيمة ثقافية" مثل

(3) يلمّح ماكس فيبر هنا إلى حق التصريحات الذي عُهِد إلى الإدارات وما يدور حوله من نظريات من طرف المختصين في قانون الإدارة. فخلافاً لما يوجد من مراسيم وتصريحات إدارية تتعلق بالحالات الفردية، تم التأكيد على الجانب التعديلي العام (الجانب القانوني) فيما يخصّ الأوامر. وقد جرى تعريفها كـ "تصريحات صادرة عن أجهزة الإدارة العليا لتضفي على الأوضاع الموصوفة فيها قاعدة عامة للنظام القائم". قارن: Paul Schoen, "Deutsches Verwaltungsrecht," in: *Enzyklopädie der Rechtswissenschaft in systematischer Bearbeitung*, hg. von Josef Kohler, 2 Aufl. (München, Leipzig: Duncker & Humblot und Berlin: J. Guttentag, 1914), S. 193-315, Band 4, Zitat:S. 258,

(من هنا فصاعداً: Schoen, *Deutsches Verwaltungsrecht*)،
Otto Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht*, 1 Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot, 1895), Band 1, S. 93, 122ff.,

(من هنا فصاعداً: Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht* I).

(4) انظر نص سيادة الأعيان لاحقاً ص 289-295 و312-315.

"الدولة" و"الكنيسة"، و"الطائفة" أو "الحزب" و"الشركة"، حيث تتجلى أيديولوجيا كبديل للسيد الشخصي على وجه الأرض أو حتى للخالق المتعالي والمتحقق في جماعة ما. فلا يعتبر الموظف السياسي مثلاً في إطار الدولة الحديثة كخادم شخصي لحاكم ما، وكذا الحال أيضاً بالنسبة للأسقف أو القسّيس أو الواعظ. فلم يعد أحد منهم اليوم من حيث الوظيفة، كما كان في بداية عصر المسيحية، حاملاً لكاريزما شخصية خالصة قد يعرض منافعها الصحية الخارقة للعادة لكلّ من يستحقها وله رغبة فيها باسم الخالق ومن مبدأ المسؤولية إزاءه فقط، وإنما هو موظف في خدمة غرض موضوعي، رغم تواصل فاعلية النظرية القديمة إلى حدّ ما. لقد قامت "الكنيسة" الحالية في نفس الوقت بفضل حصرها موضوعياً والرفع من شأنها أيديولوجياً كذلك.

II. في هذا الإطار تتشكل المكانة الشخصية للموظف كالآتي:

1. يسعى الموظف الحديث دائماً، سواء كان في المجال العام، أم في القطاع الخاص، التوصّل إلى تقدير اجتماعي عالٍ ومتميّز من حيث "المكانة" إزاء المحكومين والتمتع به. فمكانته الاجتماعية مضمونة من خلال التعليمات المتعلقة بالمراتب[5]، وفيما يخصّ الموظفين السياسيين، بالإجراءات القانونية الخاصة المرتبطة بـ"إهانة الموظفين" أو "الطعن" بالمصالح الحكومية والكنسية[6]. أمّا المكانة الاجتماعية الفعلية للموظفين، فتصل أوجها عادة في الدول العريقة ثقافياً، حيث هناك حاجة كبيرة لإدارة متخصصة، لا تسود فيها أيضاً فوارق اجتماعية كبيرة ومتقلبة. فهناك يتم اختيار الموظف حسب التقسيم الاجتماعي للسلطة أو بموجب التكاليف المقرّرة للتكوين والتقاليد التي تربطه بالطبقات التي ينتمي إليها غالباً، أي الطبقات المتميزة اجتماعياً واقتصادياً. فتأثير شهادات التكوين، الذي سيوضح في موضع آخر، التي يُقيد امتلاكها بالتأهيل للوظيفة، ترفع طبعاً الجانب الطبقي من مكانة الموظف

(5) ولئن لم يكن هناك صورياً تدرّج للرتب بالنسبة لموظفي الرايخ في الإمبراطورية الفيلهلمية، تم اتباع نظام الرّتب البروسي لعام 1817 وما تبعه من لواحق، بحيث كان يشمل خمس مراتب خاصة بالموظفين. وقد كانت المراتب المتعلقة بالتواصل الاجتماعي من أهمّ المراتب؛ إذ لم تكن سوى المرتبة الأولى والمرتبة الثانية جديرة بالمثول في القصر لدى الملك. قارن:
Brand, *Beamtenrecht*, S. 95.

(6) قارن: *Strafgesetzbuch für das Deutsche Reich* (الطبعة العاشرة، 1912) § 196 (قانون التتبع الجنائي فيما يتعلق بإهانة الموظفين) و§§ 131 و166 (العقوبات المالية وعقوبات السجن المفروضة عند الطعن بالمؤسسات الحكومية أوالكنسية).

الاجتماعية. فهناك اعتراف رائع وصريح جاء في حالات متفرقة من التعليمات، مثلاً لدى الجيش الألماني، يقول بأنّ قبول الراغبين في اتباع سلك الوظيفة مرتبط بموافقة ("انتخاب") أعضاء سلك الموظفين (فيلق الضباط) (7). ومثل هذه الظواهر الشبيهة بالجمعيات الحرفية المدعمة للموظفين وجدت سابقاً على مستوى الوظيفة التابعة لسيادة الأعيان، وخصوصاً الوظيفة الكنسية، فليس من النادر أن تظهر طموحات في سلك الوظيفة الحديثة لتعيد هذه الظواهر إلى الوجود مرة ثانية، إذ لعبت مثلاً في مطالب الموظفين المختصين العاطلين عن العمل (Trety Element) دوراً هاماً خلال الثورة الروسية(8).

ف أ: "tretyj"(9)

يبدو تقدير الموظفين اجتماعياً قليلاً جداً، خصوصاً هناك في مناطق المستوطنات الجديدة حيث تكون الحاجة إلى إدارة متخصّصة وسيادة العرف الطبقي ضعيفتين حقاً لما يتوافّر من مجال واسع للعمل ولضعف التدرّج الاجتماعي. وهو ما نجده فعلاً في الولايات المتحدة الأميركية(10).

---

(7) لقد تم ضبط مهنة خاصة بالضباط من خلال نظام للجيش البروسي في 6 من آب/ أغسطس 1808. فبعد النجاح في الامتحانات وباقتراح من الملازم يعلن عن ترقية الجندي إلى مرتبة ضابط بعدما يجرى انتخابه من طرف ضباط الصف بالإجماع. فالانتخاب يهدف إلى إقصاء الأعضاء غير المرغوب فيهم والحفاظ أيضاً على المصالح الطبقية. قارن: Ernst Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit* 1789, 2 Aufl. (Stuttgart u. a: Kohlhammer, 1960), Band 1, S. 236f.,
من هنا فصاعداً: (Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* I).

(8) وُصف عاملي زمستفا (Zemstva) المستأجرين في روسيا بـ "العنصر الثالث" (tretij element)، أي أعضاء الإدارة المستقلة في القرى منذ 1864. وينتمي إليهم كلّ من الأطباء والبياطرة والمحاسبين والمختصين في الفلاحة... إلخ، وهم الذين يتميزون عن الموظفين الشرفيين وأصحاب الجاه وينتمون إلى الجناح الراديكالي في ثورة 1905 الروسية من خلال آرائهم الاشتراكية والاجتماعية الثورية. وقد كانوا منظمين في "رابطة عمّال زمستفو" التي رفعت في جلستها التأسيسية المطالب الآتية: تحسين الوضع المادي، حقّ الانتخاب في مجالس زمستفو، الحق في تقرير انتداب العمال في زمستفو وتسريحهم، واجب الحماية الاحتياطية وصندوق التقاعد. قارن: Weber, "Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Rußland," in: MWG I/ 10, S. 71– 279, hier: S. 106f. mit Anm. 6.

(9) وقع التعديل حسب الطريقة التي وضعها ماكس فيبر في مقاله "حول وضع الديمقراطية الليبرالية في روسيا"، MWG I/ 10، ص 123.

(10) يصف فيبر احتقار الموظفين الذين وصلوا إلى مناصبهم عن طريق قيادة الأحزاب في محاضرته التي ألقاها في مدينة فيينا سنة 1918 تحت عنوان الاشتراكية (*Der Sozialismus*)، وذلك بالعودة إلى =

2. يتم تعيين النموذج الخالص من الموظفين البيروقراطيين من قبل سلطة عليا. فلن يكون اختيار أحد الموظفين من بين المحكومين شكلاً بيروقراطياً خالصاً. فمجرّد إمكانية الانتخاب لا تعني بطبيعة الحال أنّه ليس وراءه تعيين من داخل الدولة، وخصوصاً عن طريق رؤساء الأحزاب. وأن يكون الأمر كذلك، فهذا لا يتعلق بقوانين الدولة وإنما بكيفية سير آليات الأحزاب التي يمكن لها أن تحوّل الانتخاب الحرّ صورياً، حيث توجد حقاً بصفة منظمة، إلى مجرّد مبايعة لمرشح معيّن من طرف قائد الحزب، وذلك خلال مقارعة تجري بانتظام ولكن حسب قواعد معينة من أجل الأصوات بين مرشحَين. إنّ انتداب الموظفين عن طريق انتخاب المحكومين يغيّر تحت كلّ هذه الظروف صرامة النظام التراتبي فالموظف المعيّن عن طريق الانتخاب من طرف المحكومين يبدو من حيث المبدأ مستقلاً أمام الموظف الذي يفوقه على مستوى السلم، إذ لا يستمدّ مكانته من "فوق" وإنما من "تحت"، أو ليس من السلطة التي يخضع لها من حيث التدرّج الإداري وإنما من أصحاب السلطة في الحزب (الزعماء) الذين يحدّدون أيضاً مستقبله المهني، فهو ليس تابعاً فيما يتعلق بمستقبله المهني لمن يترأسه داخل الإدارة، أو على الأقل في الدرجة الأولى، فالموظف المعين من طرف أحد السّادة، وليس الذي وقع انتخابه، يعمل عادة بصفة أدقّ، إذا ما نظر إليه من منظور تقنيّ بحت، لأنّه من المرجّح جداً أن تكون عناصر الاختصاص والخصال محدّدة لاختياره ولمستقبله المهني، إذا وجد في نفس الظروف. فالمحكومين، باعتبارهم غير مختصين، لا يمكنهم معرفة درجة الاختصاص الفعلي بالنسبة لمرشح إداري إلا من خلال التجارب التي يمرّ بها، أي بصفة بعديّة، أما الأحزاب فتسعى عادة في كلّ نوع من انتداب الموظفين عن طريق الاقتراع سواء حسب تعيين الموظفين المنتخبين شكلياً من طرف أصحاب السلطة في الحزب بعد وضع قائمة المرشحين، أو عن طريق تعيين حرّ من طرف الزعيم المنتخب آنذاك أن لا تكون عناصر الاختصاص هي المحدّدة وإنما الولاء/ التبعية لأصحاب السلطة في الحزب. غير أنّ العكس نسبيّ إذ يحدث من حيث الموضوع أيضاً ما يماثله هناك حيث يعيّن الملوك الشرعيّون ومن تبعهم الموظفين، ولكن تأثيرات التابعين لا تخضع هنا إلى الرقابة. وهناك، حيث الحاجة ملحّة إلى إدارة مكوّنة في الاختصاص

= التجارب التي عاشها خلال زيارته للولايات المتحدة عام 1904. فهناك يذكر رأي العمال الأميركيين الذين كانوا يحبّذون حكم الموظفين المرتشين عن الموظفين المثقفين الذين يكنون لهم الاحتقار. (قارن:
(Max Weber, *Der Sozialismus*, in: MWG I/ 15, S. 597-633, hier: S. 604,
وعلى هذا الوجه يصف جيمس برايس الموقف الأميركي الذي يحذّر منه الموظف، "that he is the servant of the people and not they master, like the bureaucrats of Europe". قارن:
Bryce, *American Commonwealth* II, S. 128.

أو مرغوب فيها، كما هو الحال الآن في الولايات المتحدة[11]، حيث يستوجب على التابعين للأحزاب التحسّب لـ"رأي عامّ" متعلّم، ذي ثقافة عالية جداً وحرّ في تحرّكه (وهو الرأي الغائب حقاً في الولايات المتحدة الآن في كلّ مكان حيث يعتبر عنصر الهجرة في المدن بمنزلة "المصوّتين")[12]- فإنّ انتداب الموظفين غير المتخصّصين يعود إلى الحزب الحاكم خلال الانتخابات، وعلى الوجه الخاص إلى زعيمه الذي يعين هؤلاء الموظفين. ولذا تعوّد الانتخاب الشعبي، ليس لرئيس الإدارة فحسب، وإنما أيضاً للموظفين التابعين له، إلى تعريض تخصّص الموظفين والسير الدقيق لجهاز الإدارة أيضاً إلى خطر أكبر إلى جانب تقليص التبعية الهرمية، على الأقلّ في أجهزة إدارية كبيرة أو ما يماثلها من أجهزة يصعب الإشراف عليها، ومن المعروف أنّ القاضي الفيدرالي المعين من قبل الرئيس لا بدّ أن يكون من ذوي الاختصاص العالي والاستقامة المثلى إزاء القضاة المنتخبين في الولايات المتحدة، رغم أنّ كلى النمطين من الموظفين قد وقع انتخابهم أوّلاً انطلاقاً من اعتبارات حزبية. وعلى عكس ذلك، حصلت جميع التحويرات الكبيرة المطالبة من طرف المصلحين في أميركا عن طريق الرؤساء المنتخبين الذين يعملون بمساعدة جهاز من الموظفين المعين من طرفهم أي

(11) لقد كان فرض كلّ من "التخصص" "qualifying" و"التنافس في الامتحانات" "competitive examinations" من الشعارات الأساسية التي كانت ترفعها حركة "قسم الإصلاح المدني" الذي أصبح منذ بداية 1870 أكثر قوة ونفوذاً. فالنجاح الأول ظهر مع ما يسمى بقانون بندلتون (Pendleton act) في عام 1883 الذي أدخل نظام الامتحانات بالنسبة للمرشحين للوظيفة العمومية على المستوى العالي من الحكومة وطالب بتكوين لجنة في واشنطن للإشراف عليها. لكن هدف المصلحين كان أولاً وقبل كلّ شيء مكافحة نظام التبعية (spoils system) على المستوى المحلي. قارن: Bryce, *American Commonwealth* I, S. 616,

المرجع المذكور، الجزء الثاني، ص 489، 713، استشهاد: المرجع المذكور، ص 133، وكذلك:
Max Weber, "The Relations of the Rural Community to Other Branches of Social Sciences," in: MWG I/ 8, S. 200-243, hier: S. 221 mit Anm. 16.

(12) كان جيمس برايس يحسب المهاجرين في المدن الكبيرة وبالأخصّ نيويورك وبروكلين وفيلادلفيا وشيكاغو وسان فرانسيسكو على الطبقة السفلى من الشعب Bryce, *American Commonwealth* II, S. 290. فهو يرى أنّ المهاجرين (بمن فيهم من إيرلنديين وألمان وبولونيين وطليان وسود) على عكس العمال الذين ولدوا في أميركا جهلة وتابعون بدون قيد لرؤساء الأحزاب المشتبه فيهم. كما يعتبرهم عناصر غريبة على الثقافة السياسية الأميركية باعتبارهم لا ينتمون إلى ما يسميه amenable to the ordinary intellectual and moral influences (المرجع المذكور، ص 291). أما النعت "voting cattle" فيما يخصّ المهاجرين فنجده لدى:
Moisei Jakovlevich Ostrogorski, *Democracy and the Organisation of the Political Parties*, 2 Bde (London: Macmillan & Co., 1902), Band 2, S. 96,
(من هنا فصاعداً: Ostrogorski, *Political Parties* I, II)،
ولكنه كان أيضاً متداولاً في اللغة الألمانية كـ "Stimmvieh"، بغض النظر عن هذا الاستعمال.

حسب نمط "قيصري"[13]. فكفاءة "القيصرية" النابعة غالباً عن الديمقراطية كتنظيم سيادة، تقوم عموماً، ومن منظور تقنيّ، على مكانة "القيصر" كشخص حرّ، متعلق بالعرف ومتمتّع بثقة الجماهير (الجيش أو سكان المدينة) ومن هنا كرجل ذي سيادة لامحدودة على فريق من الضباط والموظفين المتفوقين في اختصاصهم وقع اختيارهم من طرفه بصفة حرّة وبدون الاستناد إلى التقاليد أو إلى اعتبارات أخرى، لكن "سيادة العبقري الشخصيّة"[14] هذه إنما هي على نقيض المبدأ "الديمقراطي" القائم على الانتخاب المتواصل للموظفين.

3. هناك على الأقلّ في القطاع العام، وفي الأشكال البيروقراطية القريبة منه،

---

(13) وجّهت الحركات الإصلاحية عملها ضدّ الفساد خاصة في مدن الساحل الشرقي، أي ضدّ نظام النهب (Spoils system)، وتبعاً لذلك ضدّ السلطة غير المراقبة تماماً لأجهزة الأحزاب. فقد تحصّل رؤساء بلديات بروكلين وبوسطن ونيويورك فيما بين 1882 و1885 على تفويضات خارقة للعادة. فهؤلاء الرؤساء الذين تم انتخابهم من قبل الشعب والذين يتمتعون بمكانة شبيهة بالولاة على المستوى الفيدرالي، أصبح في إمكانهم وضع موظفين قياديين في المدينة وعزلهم كما يشاؤون، وكذلك الإطاحة بقرارات المجلس البلدي (Municipal counoil) بمجرّد استعمال حق النقض أوالفيتو، ولهذا السبب يسميهم موازي أوستروغورسكي (Moisei Ostrogorski) طغاة بلديون وكان سيث لاوو(Seth Low) أحد رؤساء البلديات الناجحين في مدينة بروكلين، وقد تم طبع تقرير تجربته لدى جيمس برايس في كتابه الكومنولث الأميركي تحت عنوان: An American View of Municipal Government in the United States،

Bryce, *American Commonwealth* I, S. 620-635.

(14) يرجع ماكس فيبر هذا الاستشهاد إلى نابليون الأول كما يتجلى من خلال استعمالات موازية ومتأخرة في أثره (WuG¹، ص 141، 157؛ MWG I/ 23). فهذا الأخير قد نعت نفسه بـ "العبقري" من وجهة نظر عسكرية، وذلك في حديث مع الشاعر المقرّب لويس دوفونتان (Louis de Fontanes) بتاريخ 21 آذار/ مارس 1804. قارن:

Gespräche Napoleons des Ersten in drei Bänden, hg. vom Friedrich Max Kircheisen (Stuttgart: Robert Lutz, 1911), Band 1, S. 205,

ولكنه لم يربط ذلك بأية نظرية مشروعية. وهو ما حدث فيما بعد عن طريق نجله نابليون الثالث الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للبونابرتية والذي نادى بالربط بين عناصر ديمقراطية ونظام مركزي منسق وصارم بدون سلطات توسطية. فانطلاقاً من خصوصية "العبقري الأسمى" الذي يتماه مع مشاعر الشعب أسس نابليون مكانة الحاكم المهيمنة وكذلك حقه في اختيار الموظفين وتحمل المسؤولية الكاملة لما يصدر عنهم من أفعال. قارن: *Des idées napoléoniennes par le prince Napoléon-Louis Bonaparte* (Paris: Paulin, 1839),

أما التعبير على "سيادة العبقرية" فنجده عند: Friedrich von Wieser, *Über die gesellschaftlichen Gewalten*, Recoratsrede in der Aula de k.k. deutschen Carl Ferdinands-Universität in Prag am 6. November 1901 (Prag: Selbstverlag der k.k. deutschen Carl-Ferdinands-Universität, 1901), S. 27,

هنا لا توجد إحالة مباشرة إلى نابليون، ولكن هناك تعبير ضمني منسق داخل التفاصيل حول المؤهلات الشخصية لدى الزعماء في المجتمعات الجماهيرية.

تقلّد للوظيفة مدى الحياة، وهذا التقلّد هو بمنزلة قاعدة فعلية يتم افتراضها أيضاً هناك، حيث يحصل الفصل عن العمل أو إعادة إثباته مرحلياً. وهذه القاعدة تميّز عادة الموظف حتى في المؤسسة الخاصة على عكس العامل. غير أنّ هذه القاعدة القانونية والفعلية لتقلّد الوظيفة مدى الحياة لا تعتبر كـ"حقّ للملكية" الوظيفة من طرف الموظف، كما كان الأمر في الماضي لدى العديد من أشكال السيادة[15]. بل هناك كما هو الحال لدينا بالنسبة للقضاة وكذلك أيضاً وبصفة متزايدة لموظفي الإدارة[16] حيث وجدت ضمانات قانونية ضدّ العزل الاعتباطي أو النقلة، فإنّ هذه ليست لها من هدف سوى تقديم ضمان لتأدية واجب الوظيفة المعنية والمختصة بصفة موضوعية وصارمة بغضّ النظر عن الاعتبارات الشخصية، ولذا فإنّ مقدار "الاستقلال" المؤمّن عن طريق الضمان القانوني داخل البيروقراطية ليس عاملا للتقدير التقليدي المتزايد للموظف المؤمّن بهذا الكيف، ففي أغلب الأحيان يكون العكس هو القاعدة، خصوصاً في جماعات ذات حضارة عريقة واختلاف اجتماعيّ بارز إذ بقدر ما يكون الامتثال إلى استبداد السيد صارماً، بقدر ما يكون الحفاظ على الأسلوب التقليدي لتسيير الحياة من طرف السيد ناجحاً، وهكذا يمكن أيضاً أن يرتفع التقدير التقليدي للموظف تماماً، خاصة في غياب تلك الضمانات القانونية، كما كان ذلك في العصر الوسيط بالنسبة لتقدير خدمة القصر على حساب الأحرار، أو

---

(15) طالب الأمراء الألمان في القرنين الثالث والرابع عشر بـ "الحقّ في الوظيفة" الذي يعتبرونه كـ "ملكية موروثة بمقتضى قانون الإقطاع". قارن: Gustav Schmoller: "Der deutsche Beamtenstaat vom 16-18 Jahrhundert," in: *Umrisse und Untersuchungen zur Verfassung-, Verwaltungs- und Wirtschaftsgeschichte besonders des preußischen Staates im 17 und 18 Jahrhundert* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1898), S. 289-313, Zitat: S. 292,

ففي النقاش الجاري آنذاك كان السؤال حول ما إذا كان في بروسيا "حقّ في الوظيفة" غير محسوم. فهذا الحقّ تم الشك فيه من طرف براند (Brand) ويلينك (Jellinek) ولابان (Laband) ولكنه كان مؤكداً من قبل دالمان وبرويس (Preuß). قارن: Brand, *Beamtenrecht*, S. 2, 46.

(16) كان "القضاة الموظفون" موظفين ساميين في العدالة مثل القضاة المراقبين والرؤساء الساميين في القضاء داخل المؤسسات العدلية في الولاية وعلى مستوى التعقيب، إذ يقوم هؤلاء إلى جانب مهنة القضاء بأعمال إدارية. وقد تم منذ الدستور البروسي لعام 1850 حمايتهم ضد عزلهم الاعتباطي أوالتقليص من أجورهم، في حين أنّ القانون المماثل لمن لا ينتمي إلى سلك القضاة من الموظفين لم يصادق عليه في الرايخ الألماني إلى سنة 1873 ولم يدخل حيز التنفيذ في بعض الولايات الفيدرالية إلا سنتي 1908/ 1909. قارن: Brand, *Beamtenrecht*, S.n 4, 41.

القاضي الملكي على حساب القاضي العادي(17). فلدينا يمكن إلى حدّ ما عزل الضابط أو الموظف في كلّ وقت وعلى أية حال بأكثر سهولة من القاضي "المستقلّ"(18)، الذي لا يخسر أبداً منصبه حتى إذا ما قام بأكبر مخالفة ضدّ "قانون الشرف" أو ضدّ تقاليد الصالون الاجتماعية، ولهذا السبب يبدو "التأهّل الاجتماعي" بالنسبة للقاضي في عيني الطبقة الحاكمة أقلّ شأناً من الذي يسود لدى أولئك الموظفين إذا توازنت الظروف، لأنّ تبعيتهم الكبرى للحاكم تمثل أقوى ضمان لتسيير حياتهم حسب ما "يليق بالمقام". فمعدّل الموظفين نفسه يطمح بطبيعة الحال في "قانون للوظيفة"(19) قد يرفع أيضاً، إلى جانب ضمان الوضع المادي في الشيخوخة، الضمانات المتعلقة بالسحب الاعتباطي للوظيفة. وفي هذه الأثناء وجد هذا الطموح حدوده، فالتطور الهائل "للحقّ في الوظيفة" أوهن طبعاً توزيع الوظائف حسب الاعتبارات التقنية البحتة وكذلك حضوض الراغبين في الترشح لها. هذا الوضع، وكذلك الرغبة قبل كلّ شيء في تفضيل التبعية لمن يماثلهم على الذين دونهم من المحكومين، قادا الموظفين إجمالاً إلى الشعور بأنّ التبعية لمن هم "فوقهم" ليست صعبة. فالحركة المحافظة لدى

---

(17) بالنسبة لخدمة القصر قارن التعقيب في الملحق ص 796. في غضون القرن السادس عوّض ملوك الفرنك القاضي المنتخب من الشعب (Centenarius) بقاض ملكي (Iudex fiscalis)، وهو أحد النبلاء المختار من طرف الملك. فهذا الأخير كان قاضياً وعدلاً منفذاً في نفس الوقت. أما وظيفة القاضي التي ستصبح فيما بعد موروثة كوظيفة النبيل، فإنها قد دعمت مكانة العائلة النبيلة المحلية وساعدتها في الحفاظ على سيادتها. قارن:

Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des fränkischen Reiches*, 2 Teil, 4 Aufl. (Berlin: Weidemann, 1882), Band 2, S. 159ff.

(من هنا فصاعداً: Waitz, Deutsche Verfassungsgeschichte II, 24).

(18) كان إقصاء الضباط والموظفين السياسيين من وظيفتهم (حسب القانون البروسي §87 بتاريخ 21 تموز/ يوليو 1854 و§25 من قانون الرايخ للموظفين) مسموحاً به، في حين أنه غير ممكن بالنسبة للقضاة إلا في حالات معينة مثل التحوير الإداري (حسب §8 فصل3 من القانون الدستوري للعدل). قارن:

Otto Meyer, *Deutsches Verwaltungsrecht* (Systematisches Handbuch der Deutschen Rechtswissenschaft, hg. v. Karl Binding, 6. Abt.), 1 Aufl. (Leipzig: Dunker & Humblot, 1896), Band 2, S. 226f.,

مع تنقيحات وإضافات، المصدر نفسه، الطبعة الثانية، (München, Leipzig: Duncker & Humblot, 1917), S. 274-276.

(19) ينظم "قانون الموظفين" العلاقات بين الدولة والموظفين. وقد ضمّ هذا القانون منذ مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى إلى جانب قوانين التشريف الخدمات المادية التي تقدمها الدولة في مجالي الحيطة الاجتماعية والتقاعد (الأجور، مصاريف النقلة والسفر، التقاعد، الحيطة المتعلقة بالأرامل واليتامى، المطالب المرتبطة بقانون الثروات). قارن: Brand, *Beamtenrecht*.

قسّيسي منطقة بادن الآن والناتجة عن الخوف من الفصل المتوقع والمهدّد للدولة عن "الكنيسة" كانت مرتبطة بالرغبة في عدم "تحويل سيد الجماعة إلى خادمها"[(20)].

4. يتلقّى الموظف أجراً مالياً بصفة منتظمة، ويكون ذلك عادة في صورة مرتب قار وضمان للشيخوخة عن طريق التقاعد. فالمرتب لا يخضع مبدئياً لقياس الأجور حسب العمل المنجز وإنما يتم قياسه "حسب المكانة"، أي حسب المهام (والمرتبة) ومن المرجح أيضاً حسب طول مدة الوظيفة. فالضمان الكبير نسبياً لتأمين الموظف وما يعود عليه من مكافأة على مستوى التقدير الاجتماعي يجعل الوظيفة مرغوباً فيها في دول لم تعد تتمتع بحظوظ العمل في المستعمرات ويسمح إذن بقياس مرتبه غالباً حسب جدول أدنى.

5. على الموظف أن يتهيأ حسب النظام التراتبي لدى المصالح الإدارية إلى "مسار" يبدأ من المراتب الدونية ذات الأجور الضعيفة ليصل إلى مراتب عُليا. فمعدّل الموظفين يطمح بطبيعة الحال في الضبط الآلي لشروط الارتقاء إلى المراتب العليا من الأجور حسب "الأقدمية" إن لم يكن في الوظائف، وقد يكون ذلك من خلال امتحانات تابعة للاختصاص مع مراعاة نتائج الامتحانات التي لها فعلاً هنا وهناك أثر كبير على حياة الموظف ومستقبله. فتوازناً مع الرغبة في دعم قانون الوظيفة والنزوع المتواصل إلى تطوير مكانة الموظف وتأمين دخله الاقتصادي، يسير هذا التطوّر نحو اعتبار الوظائف كـ"مصادر ربح" بالنسبة لحاملي شهادات التعليم، وقد أدت ضرورة اعتبار الكفاءة الشخصية والعقلية العامة، بغض النظر عن

---

(20) منذ 1908 تكوّنت مقاومة في إقليم بادن من طرف القساوسة البروتستانت المحافظين التي ظهرت لمدة وجيزة في قالب "حركة الكارليين" ضدّ سياسة الكتلة الكبيرة في بادن التي كان يقودها الليبراليون القوميون والديمقراطيون الاشتراكيون (1905-1914) والتي كانت تنوي "فصل الكنيسة عن الدولة" وكذلك التنقيص من رواتب القساوسة. وكان قائدها آنذاك القسيس الليبرالي القومي فيلهلم آدم كارل الذي كان يرغب في تأسيس "مركز بروتستانتي" وإعادة مكانة القساوسة السياسية. قارن: Ernst Lehmann, *Der Aufbau der evangelischen Volkskirche in Baden* (Heidelberg: Evangelischer Verlag, [1919]), S. 76, und Gangolf Hübinger, *Kulturprotestantismus und Politik: Zum Verhältnis von Liberalismus und Protestantismus im wilhelminischen Deutschland* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1994), S. 96ff.,

يعود الاستشهاد المذكور من قبل ماكس فيبر في الحقيقة إلى السجال الذي جرى خلال الثورة الفرنسية فيما يتعلق بحرية أوتقييد مقعد البرلمانيين. ففكرة التمثيل غير المقيد التي تقول بأنّ الممثل في البرلمان هو"سيد البقية" (le maître de tous les autres) كانت قد صيغت من قبل مونتسكيوفي كتابه روح الشرائع ص 145.

السّمة الثانوية لشهادة الاختصاص، عموماً إلى توكيل الوظائف السياسية العليا، وخصوصاً مناصب "الوزراء"، مبدئياً إلى من يتحلى بهذه الكفاءة بصرف النظر عن أصحاب الشهادات.

تتمثل الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتشكيل هذا النمط الحديث من الوظيفة فيما يلي:

I. تطوّر اقتصاد المال، طالما تؤخذ المكافأة المالية المهيمنة حالياً لدى الموظفين بعين الاعتبار، ولهذه المكافأة أهمية كبرى بالنسبة لظاهرة البيروقراطية إجمالاً، ولكنها ليست لوحدها محدّدة لوجود البيروقراطية إطلاقاً. فالأمثلة التاريخية الكبرى حجماً لبيروقراطية ذات تطوّر واضح هي: أ) مصر في عصر الملوكية الجديدة[21]، غير أنها اختلطت إلى حدّ كبير بسيادة الأعيان؛ ب) نمط الإمارات الرومانية المتأخرة، وخصوصاً الملوكية الديوكلتيانية والدولة البيزنطية التي تفرّعت عنها[22]، وإن كانت هذه ذات مسحة إقطاعية وإماراتية محسوسة؛ ج) الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وبصفة متزايدة مع نهاية القرن الثالث عشر[23]؛ د) الصين منذ عصور شي هوانغ-تي وحتى الآن[24]، ولكن مع مسحة من سيادة الأعيان والكهنوت؛ هـ) بشكل أكثر نقاوة الدولة الأوروبية الحديثة، وبصفة متزايدة كلّ الجمعيات العامة منذ تطوّر الاستبداد الإقطاعي؛ و) كبرى مؤسّسات رأس المال الحديثة، بقدر ما تكبر وتتعقّد، بقدر ما

(21) ونعني هنا العصر ما بين السلالة الملكية الثامنة عشرة والسلالة العشرين (1550-1070/ 1069 ق.م.).

(22) حُدّد تاريخ اكتمال البيروقراطية فيما يخصّ الإصلاحات الديوكلتيانية - القسطنطينية في نهاية القرن الثالث ومستهل القرن الرابع ميلادي. فقد عوّض ما يسمى بالسيادة على الملك (Dominat) عصر الأمراء بصفة نهائية. وتمّ توازياً مع هذا المسار تحويل مركز السلطة من روما إلى بيزنطيا؛ ثمّ حصل التقسيم بين الإمبراطوريتين نهائياً عام 395.

(23) تم تعديله طبقاً للتعداد الروماني.

(24) يشير ماكس فيبر هنا إلى توسيع جهاز الإدارة البابوية (Kurie) التي امتدت من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر وتزامنت مع الرفع المتزايد للضرائب. ولكي يتمكن البابا من فرض السلطة العليا حتى على الأعمال الدنيوية أسّست مجموعة من الإدارات الجديدة مثل "Poenitentiara apostolica" لإدارة مجال التكفير ورفع العذاب الزمني والإعفاءات أو "S. Rota Romana" "القديسة الحمراء الرومانية" لمجال النقض العدلي وكذلك توسيع اختصاصات الإدارات الموجودة مثل المجال المتخصص في الضرائب والأداءات "Camera apostolica". قارن بالنسبة للتفاصيل: Harry Bresslau, *Handbuch der Urkundenlehre für Deutschland und Italien* (Leipzig: Veit & Comp., 1889), Band 1, S. 216-228.

تزداد. وتقوم الحالات المصنفة من أ إلى ث في جانب كبير منها وفي أغلب الأوقات على مكافأة الموظفين بأجور غير مالية. ولكنها تبرز جملة من السمات الخاصة بالبيروقراطية وبتأثيراتها؛ فالمثال التاريخي لجميع أنماط البيروقراطية المتعاقبة - أي الملوكية الجديدة في مصر - هو من الأمثلة الرائعة في مجال التنظيم الاقتصادي الطبيعي/ غير المالي، ولكن هذا التقابل يتضح هنا من خلال الأسباب التي تبدو غريبة بعض الشيء، إذ إنّ التضييقات الهائلة جداً، والتي يتعين وضعها عند اعتبار هذه الحالات تابعة للبيروقراطية، هي بنفسها محدّدة من خلال الاقتصاد غير المالي، فلا بدّ إذن من درجة تطوّر للاقتصاد المالي كشرط طبيعي، إن لم يكن لتكوين الأنظمة البيروقراطية الخالصة، فلضمان بقائها على حالها، إذ بدونه يصبح من الصعب جداً تفادي التغيير الكبير الذي قد يحصل في صميم البنية البيروقراطية، وحتى انقلابها إلى ضدها، فتخصيص أقسام معينة من الموارد الطبيعية من مدخرات الحاكم وخزائنه أو من موارده الطبيعية الجارية كأجور عينية، كما كان جارياً في مصر والصين منذ آلاف السنين، وبعد ذلك في عهد الملوكية الرومانية المتأخرة وغيرها من الأوطان حيث أدت دوراً هاماً، يعني لوحده خطوة أولى على طريق امتلاك مداخيل الضرائب واستعمالها كملك خاص من قبل الموظفين، فالأجور العينية تحفظ الموظف من الاضطرابات الشديدة على مستوى القوة الشرائية المالية. وإذا ما لم ترد المداخيل القائمة على الضرائب غير المالية بصفة منتظمة، كما هو الحال كلّ مرّة تتقلّص فيها سلطة الحاكم، فإن الموظف يرى نفسه مضطرّاً، بأمر أو بدونه، للتمسّك بواجب الدفع في إقليمه، فالفكرة أنّ الموظف يسعى إلى ضمان دخله ضدّ تلك الاضطرابات برَهن أو إحالة الضرائب، ومنها بإحالة سلطة الضرائب أو كراء أراضي الحاكم المدرّة للحساب الخاص، هي واردة، وقد تحمل كلّ سلطة مركزية غير منظمة بصفة صارمة الموظف إلى تقبل هذه الفكرة عن طواعية أو أن يتخطاها مجبراً. ويمكن أن يحدث هذا بكيفية أنّ الموظف قد يتقاضى أجره إما من المداخيل الناتجة عن الاستثمارات ثمّ يحيل الفائض منه أو باعتبار أنّ هذا يتضمن بعض المغريات ومن هنا فهو لا يقدّم عادة نتائج مرضية بالنسبة للحاكم أن يحدّد للموظف "قيمة مالية معينة"، كما حدث ذلك غالباً في مرحلة ما قبل الوظيفة الألمانية[25]، بصفة مكثفة في جميع المحافظات الشرقية: فالموظف يسلم قدراً محدّداً ويحتفظ بالفوائض.

---

(25) يدافع ماكس فيبر هنا على المقولة بأنّ البيروقراطية وردت مع وحدة الإمبراطورية على يدي شي هوانغ-تي (Shih Huang-ti) عام 221 قبل الميلاد وتواصلت إلى حدود ساسة الكينغ (1644-1912). قارن في هذا الصدد ما كتبه فيبر حول الكنفوشية في: الأعمال الكاملة MWG I/ 19، ص 194-200، 210 كان شي هوانغ - تي "الحاكم البيروقراطي الخالص الأول".

يعتبر الموظف من منظور اقتصادي بمنزلة مستأجر[26]، وقد يحدث أن تكون العلاقة أيضاً على هذا المنوال حتى بتقديم أعلى عرض ممكن، فتحوير نظام Villika-tion إلى علاقة استئجار[27] بالنسبة للأراضي الفلاحية الخاصة هو أحد الأمثلة الهامة من بين العديد منها. بهذه الطريقة يمكن للسيد/ الحاكم أن يتنصّل من مسؤوليته ويضع أيضاً حتى متاعب تحوير مداخله غير المالية إلى مال على عاتق المستأجر، أي كقيمة مالية محدّدة على حساب الموظف. هذا ما حدث فعلاً مع بعض المحافظين الشرقيين في العصر القديم[28]، فقد كان بالخصوص استئجار جمع الضرائب العامة في حدّ ذاته عوض القيام به من طرف المسؤولين أنفسهم يهدف إلى هذا الغرض. وعنه ظهرت أوّلاً وقبل كل شيء إمكانية التقدم الهام جداً في نظام المالية إلى حدود التأميم، أي: عوض الركون إلى النمط القديم للميزانية العامة القائم على مداخيل غير محصورة، أصبح من الممكن وضع تقدير محدّد للموارد مسبّقاً وطبقاً لذلك أيضاً للمصاريف. ومن جهة أخرى صار في مجرى ذلك الاستغناء عن المراقبة واستغلال قدرة الضرائب التامة لصالح الحاكم الخاص وأيضاً دوامها مهدّداً من طرف الاستغلال الفاحش وحسب المجال المعطى من حرية للموظف أو لمستأجر الوظيفة

---

(26) من المحتمل أنّ ماكس فيبر يعني هنا نظام الاستئجار العام الذي تسند فيه الوظائف القضائية والإدارية في مقابل استئجار سنوي معين. وقد استعمل هذا النمط مثلاً من قبل الكونت فون براندنبورغ يواخيم الأول (1484–1535) بين 1511 و1525. قارن: Siegfried Isaacsohn, *Geschichte der Preußischen Beamtenthums vom Anfang des 15 Jahrhunderts bis auf die Gegenwart* (Berlin: Puttkammer & Mühlbrecht, 1874), Band 1, S. 49, 124f.

(27) كان نظام Villikation الشكل المهيمن للسيادة في العصر الوسيط. فقد كان مقرّ السيد كورتيس (Curtis) وأراضيه (Terra indominicata) محيطة بمساكن الفلاحين التابعين له، وكان هؤلاء في خدمة السيد وعائلته وخاضعين للضرائب. ومنذ العصر الوسيط تم تغيير الخدمات إلى فوائض وريع كما استأجرت حقوق الموارد بحيث أصبحت "سلطة ريع العقارات" هي المهيمنة.

(28) من الأمثلة المتعلقة بهذا النمط من الاستئجار الحكومي ذكر ماكس فيبر في بحثه حول "العلاقات الفلاحية" مصر منذ عهد الإسكندر الكبير والإدارة في مملكة الديادوخين في الشرق وخصوصاً مملكة السلاجقة. فالدولة وزّعت الموارد غير المالية على مستأجرين يضمنون له "قدراً معيناً من المال مقابل اتفاقية بيع"، وبهذا يمكن للدولة أن تعدّل ميزانيتها المالية. قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 126,

وهناك يشير خصوصاً إلى المحافظين في إدارات المحافظات المصرية الذين كانوا حتى تحت السلطة الفارسية مضطرّين لتحويل المداخيل من المنتوجات الطبيعية إلى مال. هذا القول يستند إلى كتاب: Julius Beloch, *Griechische Geschichte* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1904), Band 3: Die griechische Weltherrschaft, Abt.1, S. 334f., Anm. 4,

(من هنا فصاعداً: Beloch, *Griechische* III, 1 *Geschichte*)،

إضافة إلى ذلك انظر توضيحات المصدر Deiniger Jürgen في: MWG /I /6.

أو لمستأجر الضرائب، لأنّ صاحب رأس المال لا يرغب في تواصل هذه الحالة على غرار الحاكم. وعلى عكس ذلك يحاول هذا الأخير ضمان الضرائب عن طريق قوانين. فتنظيم الاستئجار وتحويل المداخيل يمكن أن يكون طبقاً لذلك مختلفاً جداً، وحسب ميزان القوى بين الحاكم والمستأجر قد تتفوق مصلحة المستأجر في استغلال حرّ لقدرة المحكومين في دفع الضرائب أو مصلحة الحاكم في الحفاظ على دوامها. وعلى التفاعل المشترك والمضاد لهذه الأسباب المذكورة يستند في حقيقة الأمر مثلاً نمط تشكيل نظام الضرائب في مملكة بطليموس: أي إزالة الاضطراب في المداخيل، إمكانية التأميم، ضمان قوة إنتاج العمل لدى المحكومين بحمايتهم ضدّ الاستغلال غير النافع، مراقبة مداخيل المستأجر قصد الاستيلاء على الفائض الممكن من طرف الدولة. فهناك، مثلما هو الحال في اليونان وروما[29]، كان المستأجر صاحب رأس مال خاص، ولكن سحب الضرائب كان يحصل بصفة بيروقراطية ومراقباً من قبل الدولة، أما ربح المستأجر فلا يتعدّى الجزء من الفوائض الناتجة عن جملة الاستئجار التي تساوي في الحقيقة قيمة الضمان في حين أنّ ما ينجم عنه من عواقب يتحمله لوحده المستأجر بما تبقى من قيمة المداخيل[30].

---

(29) يسمى المستأجرون في اليونان "Telonai" وفي روم "Publicani". وقد ظهر هؤلاء في أثينا خصوصاً في العصر الكلاسيكي، وفي روما في مرحلة الجمهورية. وكان الأمر يتعلق بأشخاص (في الغالب تجار وأصحاب رأس مال) أوبجمعيات استأجرت لمدة معينة موارد الدولة. وقد وزعت هذه الخدمات عن طريق المزاد العلني. فلا بدّ أن تقدم ضمانات في قالب مدفوعات مسبقة للدولة. وتضاف في أثينا إلى ذلك ضمانات أخرى. أما العملية الحقيقية لجلب الضرائب فإنها توكّل إلى "أناس مستأجرين أوإلى عبيد". قارن: August Böckh, *Die Staatshaushaltung der Athener*, hg. und mit Anmerkungen begleitet von Max Fränkel, 3 Aufl. (Berlin: Georg Reimer, 1886), Band 1, S. 188f., 406, Zitat: S. 407.

(30) كان توزيع استئجار الضرائب في مملكة البتوليمير (Ptolemäer) منظماً حسب قوانين الضرائب. ويتمّ الاتفاق بين المستأجر والحكومة عن طريق عقد سنوي يلزم المستأجر دفع قيمة إجمالية. ويقوم موظفوالمملكة، أي المقتصد وكاتبه، بمراقبة المستأجر، وهوما يمكن فعله في كل وقت من خلال سندات الضرائب. وعلى عكس نظام الضرائب في العصر الروماني، كان يسمح لموظفي المملكة في عهد بتوليمي التدخل في جلب الضرائب. قارن: Ulrich Wilcken, *Griechische Ostraka aus Ägypten und Nubien: Ein Beitrag zur antiken Wirtschaftsgeschichte* (Leipzig, Berlin: Giesecke & Devrient, 1899), Band 1, S. 515ff.,

(من هنا فصاعداً: Wilcken, Ostraka)،

وكذلك: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 64, 130,

أما الفارق بين استئجار الضرائب في المدن المسيرة من طرف الإدارات البلدية (مثل أثينا وجمهورية روما) والممالك اليونانية (وخاصة مملكة بتوليمي في مصر) فقد عالجه:

Michail Rostowzew, "Geschichte der Staatspacht in der römischen Kaiserzeit bis Diokletian," *Philologus*, Supplementband 9, Heft 3 (1904), S. 1904, S. 239-512, :

يمكن أن يجرّ التصوّر الاقتصادي للوظيفة كمصدر خاصّ للرزق أيضاً إلى بيعها مباشرة عندما يجد الحاكم نفسه في حاجة، ليس فقط إلى المداخيل، وإنما أيضاً إلى رأس مال، سواء للقيام بحرب مثلاً أم لتسديد ديون، كما كان ذلك موجوداً بصفة عادية جداً في دول العصر الحديث، سواء لدى دولة الكنيسة أم في فرنسا وإنجلترا، وذلك بالنسبة لمن ليست لهم وظائف محدّدة أو غيرهم من ذوي الوظائف الهامة مثل الذين يملكون شهادة ضابط في بعض الأماكن إلى حدود القرن التاسع عشر[31]. ويمكن في الحالات الخاصّة أن يتغير الحسّ الاقتصادي لمثل هذه العلاقة بكيفية أنّ تأخذ قيمة الشراء صبغة الضمان بالوفاء للوظيفة. لكن هذا لا يمثل القاعدة.

غالباً ما يمثل أيّ نوع من توزيع الاستثمارات والضرائب والخدمات التي هي من حقّ الحاكم إلى الموظفين للاستغلال الخاص تفويتاً للنظام البيروقراطي الخالص، فالموظف يعتبر أنّ له في مثل هذا الوضع الحقّ الخاص في امتلاك الوظيفة. وهذا هو الحال على مستوى المراتب العليا حيث يتداخل واجب الوظيفة مع الأجر بكيفية أنّ الموظف لا يدفع قطعاً مداخيل على الأشياء التي وكّلت له، وإنما يتمتع بها لوحده ويستغلها لأغراضه الشخصية مقابل ما يقدّمه للحاكم من خدمات شخصية أو عسكرية أو ذات طابع سياسي أو كنائسي. أما في حالات تخصيص الدفع مدى الحياة لمبالغ مالية محدّدة بأي حال من الأحوال أو الاستثمار الاقتصادي للأرض أو لمصادر معاش أخرى كأجر للقيام بواجبات وظيفية فعلية أو مصطنعة، يكون ضمانها الاقتصادي محدّداً دائماً من قبل الحاكم، علينا أن نتحدّث عن "مصادر ربح" وعن نظام دخل كنسي (Präbendal) للوظيفة. فالتحول من هذا النمط إلى الوظيفة ذات المرتب يجري بسيولة. وقد كان نمط "الدخل الكنسي" في العصرين القديم والوسيط، وحتى في العصر الحديث أيضاً، في أغلب الأوقات يتمثل في التزويد الاقتصادي بالنسبة للقساوسة، ولكن نجد مثل هذا الشكل أيضاً في مناطق أخرى وفي كلّ عصر. ففي القانون القدسي الصيني ينتج عن السمة الخاصة "للأرباح" بالنسبة لجميع الوظائف أنّ الإمساك المفروض على الحزانى التمتع برزق الميّت (في

= وإلى حدّ بداية بحثه (المرجع المذكور، ص 331-369).

(31) لم يُمنع بيع رتب الضباط في إنجلترا إلا عام 1871 بمرسوم ملكي. قارن: Sidney Low, *Die Regierung Englands*, Übersetzt von Johannes Hoops, Mit einer Einleitung von Georg Jellinek (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1908), S. 246.

الأصل من أجل المشاركة في الحزن على ربّ العائلة الذي كان يملكه) في مرحلة الحداد سواء على الأب أو على أرباب العائلة الآخرين، يجبرهم أيضاً على التخلي عن وظيفته[32]، التي تعتبر من منظور الدخل الكنسي الخالص مصدراً للمعاش. وهناك مرحلة أخرى من الابتعاد عن بيروقراطية المرتب الخالصة والتي تعني بأنّه إذا لم تسند فقط حقوق اقتصادية وإنما أيضاً حقوق سيادة للتسيير الخاص، فإنه يفترض في المقابل أن تقدّم خدمات شخصية للحاكم، ويمكن لتلك الحقوق المفوضة ذاتها أن تكون مختلفة، أي أن تكون مثلاً بالنسبة للموظفين السياسيين ذات طابع سيادي أكثر أو ذات طابع وظيفي، وفي كلتي الحالتين، وبالأخص في الحالة الأخيرة، بدّأ تحطيم كامل لنمط النظام البيروقراطي الخاص به: وهكذا نجد أنفسنا في مجال النظام "الإقطاعي" للسيادة.

كلّ أنواع تخصيص الدفعات غير المالية للموظفين واستغلال الأراضي كتزويد لهم ترمي إلى تفكيك الجهاز البيروقراطي، وخصوصاً إلى تقليص الخضوع إلى السلطة التراتبية. هذا الخضوع قد تطوّر بصفة صارمة في إطار سلوك الوظيفة الحديثة. فهناك حيث كان خضوع الموظفين بصفة شخصية لحاكمهم مطلقاً بحتاً، أي هناك حيث كانت الإدارة مسيرة عن طريق عبيد أو ما شابههم من موظفين، تمكن الوصول إلى مثل هذا التدقيق، على الأقل لدى قيادة متحمسة مثلما يعرضها الموظف المتعاقد في الغرب المعاصر.

في العصر القديم، وفي الدول ذات الاقتصاد غير المالي، كان الموظفون المصريون على سبيل المثال عبيداً لفرعون فعلاً وليس من حيث القانون[33]. أما أصحاب الملك الرومان فقد كانوا يؤمنون حساباتهم المباشرة طواعية إلى عبيدهم نظراً لإمكانية

(32) كان تقديس الأموات والأجداد منذ العهد القديم يحتلّ الصدارة في العقيدة الدينية الصينية. وقد ورد في كتاب القانون الجنائي والعقوبات لساسة الكينغ (Qing-Dynastie) عام 1647 (Ta Ch'ing lü-li) الحضر على المتعلمين والماندرين القيام بأعمال وظيفية خلال سنوات الحداد الثلاث أوتسجيلهم لامتحانات قومية. وتدوم مدة الحداد 27 شهراً (مع العلم بأن السنة الصينية لا تتعدى التسع أشهر) بالنسبة لوفاة الوالدين والأجداد في بعض الأحيان أيضاً. قارن: Zi, *Examens Littéraires*. وفي نهاية القرن التاسع عشر حدّدت مدة الحداد بمرسوم إمبراطوري إلى 100 يوم. قارن في هذا الصدد أيضاً:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 219, Anm. 46 et passim.

(33) كان اختيار الموظفين المصريين يتم من بين المحكومين الأحرار الذين يغادرون عائلاتهم منذ الصغر بعد دخولهم إلى المدرسة. وبعد انتهاء تعليمهم يقع تعيينهم في أي مكان من البلاد. وتمثل الطاعة إزاء الحاكم نقطة أساسية في مجال التربية، حسب ما تكشفه الإنذارات التي وردت لنا.

التعذيب[34]. وفي الصين، كان الاعتماد على القصب وافياً كطريقة تأديب للوصول إلى نتيجة مشابهة[35]. لكن الحظوظ في نجاعة استعمال وسائل القهر على الدوام ليست ملائمة تماماً. ولذلك يسمح حسب التجربة بمرتب مالي قار مرتبط بإمكانية الارتقاء في سلم المهنة بصفة مستقلة عن كل شكل من أشكال الصدفة والتعسّف وبطريقة تأديب صارمة مع مراعاة مشاعر الشرف والمراقبة، إضافة إلى تطوير الشعور بقيمة الرتبة وإمكانية النقد بصفة علنية، والوصول إلى الحدّ النسبي الأقصى لتحقيق التسيير الآلي الصارم للجهاز البيروقراطي وضمانه. ومن هذا المنظور، يسير الجهاز بصفة أضمن من كلّ عبودية مقنّنة، إذ إنّ وعي الموظفين القويّ بمكانتهم وقبولهم الخضوع بدون قيد لرؤسائهم ليس فقط علامة حسن المعاشرة وإنما يعبران أيضاً عن توازن داخلي في إحساس الموظفين بالاعتزاز، فكلّ من الطابع "الموضوعي" الخالص لمهنة الوظيفة والفصل المبدئي لحياة الموظف الخاصة عن مجال عمله الوظيفي يسهّلان الانضمام إلى الشروط الموضوعية والمحدّدة بصفة نهائية للجهاز القائم على الانضباط.

فإذا لم يكن التطوّر الكامل للاقتصاد المالي هو الآخر شرطاً لا غنى عنه بالنسبة للبيروقراطية، فهو رغم ذلك يرتبط كبنية ثابتة وخاصة بشرط مسبّق: ألا وهو وجود مداخيل قارّة لضمانها، فحيث لا يمكن تمويلها من الربح الخاص كما يحصل ذلك لدى النظام البيروقراطي في المؤسّسات الكبيرة الحديثة أو عن طريق الضرائب على الأملاك مثلما يجري لدى أصحاب الأملاك، فلا بدّ من نظام ضرائب محدّد كشرط مسبق لوجود دائم للإدارة البيروقراطية. ولأسباب عامة معروفة يقدّم الاقتصاد المالي

(34) تم توكيل العبيد كمقتصدين ومحافظين للخزينة (Servi dispensatores) أولاً من طرف أصحاب الأملاك الخواص ثمّ فيما بعد أيضاً من قبل القيصر منذ عهد القيصر أغسطس لإدارة الأملاك الخاصة. ويبدوجلياً أنّ ماكس فيبر يتبع هنا ما ذهب إليه ثيودور مومسن (Theodor Mommsen) أنه لم يتم تحرير العبيد الأغنياء جداً حتى يبقى الحفاظ على التعذيب جارياً. قارن:
"Mommsens Kommentar zu einer Inschrift aus Pola," (Nr. 83) in: *Inscriptiones Galliae Cisalpinae Latinae*, hg. von Theodor Mommsen, 1. Teil (Berlin: Georg Reimer, 1872), Band V, 1: Corpus Inscriptionum Latinarum, S. 15,
وكذلك ما ورد عند فيبر تاريخ الفلاحة الرومانية في: MWG I/ 2 ص 348.

(35) من المحتمل أنّ فيبر يحيل إلى الأوضاع في عهد ساسة الكينغ (1644-1912) حيث جاء في كتاب العقوبات تهديد المرشحين والماندرين بتجليدهم بقصب الخيزران. قارن: Zi, *Examens littéraires*, S. 21-23,
وكذلك أيضاً: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 219, Fn. 68.

الجاري لوحده الأرضية الصّلبة. لذلك ليس من الغريب أنّ تكون درجة بيروقراطية الإدارة في المدن ذات الانتعاش المالي أكبر بكثير من الدول ذات الأراضي الشاسعة. لكن كلّما سعت هذه الدول إلى تطوير نظام ضرائب مقنّن، تطوّرت لديها البيروقراطية بصفة أوسع من المدن التي، بقدر ما تحافظ على مجالها في حدود نسبية، بقدر ما تكون النزعة فيها نحو إدارة يحكمها الأغنياء بصفة جماعية مفضلة، إذ إنّ الأرضية الأصلية لتسيير الإدارة بصفة بيروقراطية كانت منذ القدم نوعاً خاصاً من تطوّر مهام الإدارة وذلك أوّلاً:

II. تطوّر من حيث الكمّ. فعلى المستوى السياسي مثلاً كانت الأرضية البيروقراطية متمثلة في الدولة الكبرى وحزب الجماهير.

ولكن ليس في المعنى أنّ كلّ تكوين فعلي للدولة الكبرى المعروفة تاريخياً يجلب معه إدارة بيروقراطية، إذ إنّ الدوام الزمني الخالص بالنسبة لدولة كبيرة قد تمّ تكوينها أو لوحدة الثقافة المتعلقة بمثل هذه الدولة لا يرتبط دائماً بالبنية البيروقراطية التابعة لها، ولئن بدت هي الحالة مثلاً فيما يخصّ الإمبراطورية الصينية حيث نجد هاتين الظاهرتين بارزتين بكلّ قوّة[36]. أما دوام الممالك الكبرى والعديدة للزنوج[37] وما شابهها من تشكيلات فقد كان قصيراً نظراً لعدم وجود جهاز وظيفي قبل كلّ شيء. كما تحطمت وحدة الدولة في الإمبراطورية الكارولنجية مع انهيار نظام موظفيها[38] الذي كان في مجمله ذا طابع طائفي وليس

---

(36) لقد أسّس شي هوانغ-تي بانتصاره على جلّ الدويلات الإمبراطورية الصينية الموحّدة (221 قبل الميلاد)، وهويعتبر من طرف ماكس فيبر كمؤسّس للدارة البيروقراطية المركزية.

(37) كان لدى أغلب الممالك الكبرى في أفريقيا السوداء خَدَمة في القصر، ولكن لم يكن لديهم سوى القليل من موظفي الإدارة والمشرفين عن الخزينة، وهوما نراه مثلاً في الحبشة (أثيوبيا) وبورنو(وسط السودان) وفي الداهومي (شمال غربي أفريقيا). قارن: Albert Hermann Post, *Afrikanische Jurisprudenz: Ethnologisch- juristische Beiträge zur Kenntnis der einheimischen Rechte Afrikas*, 1. Band (Oldenburg, Leipzig: Schulzesche Hof-Buchhandlung und Hofdruckerei (A. Schwartz), 1997), S. 263,
(من هنا فصاعداً: Post, *Afrikanische Jurisprudenz*).

(38) كان أفول مملكة الإفرنج الذي خُتم بصفة تامة في اتفاقية فردان (Verdun) سنة 843 مرتبط حسب رأي الباحثين المعاصرين ارتباطاً وثيقاً بالانهيار الداخلي لدستور المملكة. وتبعاً لذلك فإنّ دستور الإمارة الكارولنجية قد تم تقويضه بصفة متزايدة منذ النصف الأول من القرن التاسع =

بيروقراطي. ومن منظور زمني بحت، فقد عمّرت كلّ من مملكة الخلفاء وسابقاتها على الأرض الآسيوية[39] بنظامها الوظيفي الطائفي والإستونية (Präbendaler)، وكذلك الإمبراطورية الرومانية المقدّسة رغم الانعدام شبه الكامل للبيروقراطية لأحقاب لا يستهان بها، وأفرزت مع ذلك على الأقل وحدة ثقافية قوية شبيهة بتلك التي تسعى الدولة البيروقراطية إلى خلقها. أما الإمبراطورية الرومانية القديمة فقد انهارت من الداخل رغم تزايد البيروقراطية، بل حتى في مرحلة تنفيذها، وذلك عقب كيفية تقسيم المصاريف المرتبطة بها والتي ساعدت الاقتصاد غير المالي[40]. ولكن كان ينظر إلى الدوام الزمني لمثل تلك التشكيلات المذكورة سابقاً من حيث قوة وحدتها السياسية الخالصة في الحقيقة على أنه ترابط اسميّ وغير مستقرّ، فهو ذو مزيج غير متلائم وينمّ إجمالاً على تقلص متواصل لإمكانية

= من خلال نزعة النبلاء المحلّيين إلى الانفصال في غضون توريث وظيفة الإمارة (حسب أطروحة Mühlbacher) وكذلك من جرّاء تداع نظام التبعية للمملكة (حسب رأي ويتز). قارن: Engelbert Mühlbacher, *Deutsche Geschichte unter den Karolingern* (Stuttgart: J. G. Cotta, 1896), S. 655ff.,

(من هنا فصاعداً: Mühlbacher, *Karolinger*)،

Georg Waitz, *Deutsche* Verfassungsgeschichte, 1 Teil, 2 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1893), Band 5: Die Deutsche Reichsverfassung von der Mitte des neunten bis zur Mitte des zwölften Jahrhunderts, S. 39f.,

وقد ساعد إسناد القضاء في المقاطعات إلى المؤسسات الدينية من خلال تحريرهم من الضرائب كرد فعل الملوك المتعاقبة على السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع على انهيار دستور الإمارة إلى تدهور النظام الداخلي، إذ لم يبق للملك إمكانية لفرض حقوق سيادته على الرعية الخاضعة له. قارن: Below, *Staat des Mittelalters*[1], S. 258ff.

(39) المقصود هنا هو قبل كل شيء الإمبراطورية الفارسية الثانية - مملكة الغساسنة - التي امتدّت في ذروة قوتها في القرن السادس ميلادي من كتيسيفون (بغداد حالياً) إلى حدود الهند في الشرق. وقد انهزم الغساسنة سنة 642 عن أيدي العرب المسلمين. وفي موضع آخر يؤكد ماكس فيبر أنّ الخلفاء العباسيين قد اتبعوا مثال الغساسنة في تسيير شؤونهم. (Weber, *Recht* §5, S. 5; WuG1, S. 473)؛ ويشير فيبر فيما بعد إلى نظام توزيع الأراضي والأرباح (قارن لاحقاً ص 385 مع الهامش 20).

(40) يتطابق تنفيذ التسيير البيروقراطي الشامل مع العصر المتأخر للإمبراطورية البيزنطية تحت ديوكلتيان وقسطنطين. ويذكر فيبر سنة 1896 أنّ الأسباب في الانهيار الداخلي للإمبراطورية الرومانية، والذي تمّ عن طريق الشعوب الرحّل، يعود إلى التحوّل الذي حصل من حضارة عبيد ومدن وسواحل إلى دولة داخلية تعتمد على اقتصاد طبيعي غير مالي. قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 57-77, هناك أيضاً حول تحوير نظام الضرائب إلى نظام غير مالي يعتمد المداخيل الطبيعية (المرجع المذكور، ص 71).

العمل السياسي. أما وحدة الثقافة الكبيرة نسبياً لديهم، فإنها كانت في جزء منها نتيجة توحيد صارم لأشكال البيروقراطية المتزايدة وأشكال الكنيسة في الغرب خلال العصر الوسيط، وفي جزء آخر نتيجة وحدة البنية الاجتماعية التي كانت هي الأخرى إحدى عواقب وتحوير الوحدة السياسية السابقة: وكلاهما ظواهر تنميط ثقافة تساعدها حالة توازن غير مستقرّة ومرتبطة بالتقليد. ولكليهما قدرة قوية على التحمّل حتى إنّ محاولات التوسّع الكبيرة ذاتها مثل الحروب الصليبية التي أمكن القيام بها رغم فقدان الوحدة السياسية القوية وكأنها "عمليّات خاصة"[41]، فإنّ فشلها ومجرى سيرها السياسي اللاعقلاني في أغلب الأحيان كانا أيضاً مرتبطين بعدم وجود سلطة موحّدة وقوية للدولة القائمة وراءها. وما لا يدعو إلى الشكّ هو ليس فقط أنّ بذور تشكيل الدول "الحديثة" لم تظهر بقوة في العصر الوسيط أيما كانت في تضافر مع تطور الأشكال البيروقراطية، وإنما كانت الأشكال السياسية المتطورة بيروقراطياً هي التي نسفت أيضاً في النهاية ذلك المزيج غير المتلائم والقائم في الحقيقة على حالة من التوازن غير المستقر.

لقد تسبّبت بيروقراطية (Bürokratisierung) كلّ من الجهاز العسكري وجهاز الموظفين إلى حدّ ما في انهيار الإمبراطورية الرومانية القديمة: فهذه البيروقراطية لم تكن فاعلة إلا بالتنفيذ المتزامن لطريقة التوزيع القومي للمدفوعات التي قادت حتماً إلى ارتفاع القيمة النسبية للاقتصاد غير المالي. وتباعاً لذلك شاركت العناصر الفردية دائماً في اللعبة. وحتى "الأثر العميق" للحركة القومية الذي كان في الخارج والداخل، في الخارج من خلال القدرة على التوسّع، وفي الداخل عن طريق التأثير القومي للثقافة في علاقة مباشرة لدرجة البيروقراطية، يمكن أن يعدّ بالنسبة للأول كشيء "عادي" ولكن ليس بدون استثناء، إذ من بين الأشكال السياسية ذات السمة التوسّعية هناك اثنان لا يستندان، خاصة في مرحلتها التوسعية، سوى في قسم ضئيل إلى أرضية بيروقراطية: الإمبراطورية

(41) لم يكن إجراء الحروب الصليبية في أيدي الباباوات ولا تحت رعاية الأمراء المدنيين. فالصّليبيون نظموا بالعكس أنفسهم "مرّة ملتفين حول ملك أوقيصر ذي نفوذ كبير، ومرّة أخرى في مجموعات غير محكمة تسير نحوهدفها، بحيث لا يمكن الحديث عن تأميم عميق للحروب الصليبية". قارن: Kugler Bernhard, *Geschichte der Kreuzzüge*: *Allgemeine Geschichte in Einzeldarstellungen*, hg. von Wilhelm Oncken, 2 Hauptabteilung, 5 Theil (Berlin: Grote, 1880).

الرومانية والإمبراطورية الإنجليزية. فالدولة النرمانية في إنجلترا قامت هنا بتنظيم صارم على مستوى ترتيب الإقطاع(42). غير أنها لم تتحصّل على وحدتها وقدرتها على الدفع إلى هذه الدرجة العليا مقارنة بالأشكال السياسية الأخرى في عصر الإقطاع إلا من خلال البيروقراطية الصارمة نسبياً التي يتحلّى بها الديوان الملكي للمحاسبة (Exchequer). ولئن لم تشترك الدولة الإنجليزية في التطور نحو البيروقراطية على ساحة القارّة الأوروبية فيما بعد، بل بقيت متشبثة بإدارة النبلاء، فهذا يعود إلى جانب فقدان الطابع الأوروبي أيضاً إلى عوامل فردية هي الآن في حالة الانقراض في إنجلترا. ومن بين هذه الأسباب الخاصة هناك الاستغناء عن جيش كبير قارّ قد تحتاج إليه الدولة في القارّة بحدودها الطويلة إذا كانت لها طموحات توسّعية مماثلة. ولهذا السبب تطوّرت أيضاً في روما البيروقراطية مع تحولها من مملكة ساحلية إلى إمبراطورية قارّية(43). وقد وقع بالمناسبة تعويض الإدارة التقنية للجهاز البيروقراطي داخل بنية السيادة الرومانية والمتمثلة في دقة وضبط سير الإدارة، وخاصة تلك الإدارة العاملة خارج حدود المدينة، بنمط عسكري صارم لسلطة المحافظين لم يسبق أن يعرفه شعب آخر بهذه الكيفية. أمّا تواصلها، فقد تكفل به أيضاً مجلس الشيوخ بمقتضى مكانته المرموقة. ومن بين الأسباب التي لا يمكن التغافل عنها هنا، مثلما هو الحال في إنجلترا فيما يخصّ الاستغناء عن البيروقراطية، هو أنّ سلطة الدولة في الداخل "قلصت" من مهامّها بصفة متزايدة، أي أنها اكتفت بما تستوجبه المصلحة العليا للدولة مباشرة. ولكن تجمّعت في بداية العصر الحديث سلط الدولة القارّية عموماً في أيدي الأمراء الذين تخطوا طريق البيروقراطية بدون هوادة في مجال الإدارة، فبقدر ما يطول اعتماد الدولة العظمى الحديثة على قاعدة بيروقراطية وتكون هذه في تطوّر تقنيّ متواصل، وبقدر ما تتسع رقعة هذه الدولة، خاصة عندما تصبح قوّة عظمى أو

(42) إنّ ما تتميز به "دولة الإقطاع الإنجلونورمانية" هي خلافاً لمملكات الإقطاع القارّية قبل كل شيء قسم الأمان المقدم مباشرة إلى الملك من طرف المقطعين الدونيين وكبار الإقطاع وكذلك وثيقة مرفقة من السجلّ العقاري الشامل التي أصبحت فيما بعد أرضية لتحديد الإقطاع (Doomsday Book). قارن: Rudolf Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte* (Berlin: Julius Springer, 1882), (من هنا فصاعداً: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*).

(43) المقصود هنا هو تحوير الإمبراطورية الرومانية إلى دولة داخلية. قارن في هذا الصدد أطروحات ماكس فيبر. ففي محاضرته حول "الأسباب الاجتماعية لزوال الثقافة القديمة" تحدّث فيبر أيضاً عن الجيش القار. قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 72ff.

تطمح إلى ذلك، بقدر ما تبدو البيروقراطية ضرورية بصفة محسوسة. فالطابع غير البيروقراطي للدولة الذي ما زالت الولايات المتحدة تتحلّى به، على الأقل في المعنى التقني للكلمة[44]، بدا حتماً يتراجع شيئاً فشيئاً أمام البنية البيروقراطية، كلما اتسعت بؤرة الاحتكاك في الخارج وأصبحت الحاجة إلى وحدة الإدارة أكثر ضرورة. إضافة إلى ذلك، كان ما يشبه الشكل غير البيروقراطي لبنية الدولة متوازناً مادياً من خلال البنية البيروقراطية الأكثر صرامة للأشكال السياسية السائدة في حقيقة الأمر: أي الأحزاب التي تخضع لقيادة أهل الاختصاص العاملين لحساب المنظمات والانتخابات. ولفهم المعنى الحقيقي للكمّ الخالص كوسيلة للتسيير البيروقراطي للأشكال الاجتماعية، نجد لدينا مثالاً واضحاً في التنظيم البيروقراطي المتزايد لدى جميع الأحزاب الجماهيرية الحقيقية، وهو الذي ينتمي إليه خاصة حزب الديمقراطية الاشتراكية[45]، وفي الخارج على نطاق أوسع الحزبان الأميركيان "التاريخيان"[46].

---

(44) كانت الولايات المتحدة تفتقد بالخصوص إلى تكوين الموظفين وتبعاً لذلك أيضاً إلى مقياس موضوعي لتوزيع الوظائف والصّعود في سلم الجهاز الإداري.

(45) لم يتمّ تكوين الديمقراطية الاشتراكية إلى حزب جماهيري إلا بعد 1890 حيث ارتفع عدد المنخرطين من 100000 إلى 1.1 مليون منخرط عام 1914. هذا وقد أعلن ماكس فيبر منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1907 على هذا المسار بالقول: "يبدو أنّ الاشتراكية الديمقراطية في حالة تحوّل الآن إلى آلية بيروقراطية مريبة تقوم بتشغيل جيش مرعب من الموظفين [...]".
Weber, "Verfassung und Verwaltungsorganisation der Städte: Diskussionsbeitrag auf der Generalversammlung des Vereins für Sozialpolitik am 2. Oktober 1907," in: MWG I/ 8, S. 300-315, Zitat: S. 307),

وفي هذا المعنى عبّر أيضاً: Robert Michels, "Die deutsche Sozialdemokratie. I. Parteimitgliedschaft und soziale Zusammensetzung," *AfSSp*, Band 23 (1906), S. 471-556,

(من هنا فصاعداً: Michels, *Sozialdemokratie*).

فيما يتعلّق بعدد المنخرطين، قارن: Thomas Nipperdey, *Deutsche Geschichte 1866-1918* (München: C. H. Beck, 1922), Band 2: Machtstaat und Demokratie, S. 555,

(من هنا فصاعداً: Nipperdey, *Deutsche Geschichte* II).

(46) أسّس في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر- كلّ من الحزب الديمقراطي الموجود منذ 1828 والحزب الجمهوري الذي ظهر عام 1854 انطلاقاً من Whigs- ما يسمى بالآلات الحزبية (Party machines). وكان الغرض منها أولاً وقبل كل شيء جمع الأصوات لكسب الوظائف المحلية والفيدرالية. وقد كانت مكاتب الاقتراع منظمة بصفة صارمة في حين لم يكن هناك صورياً عضوية حزبية (مع دفع منظم لحق المشاركة). فيما يتعلق بتنظيم الأحزاب الأميركية قارن خصوصاً: Bryce, *American Commonwealth* II, S. 72ff., und Ostrogorski, *Political Parties*, II, S. 367ff.

III. علاوة على التطور الكمّي الممتد، فإنّ التوسّع الكيفي القوي والتطور الداخلي لحقل أعمال الإدارة شكّلا أيضاً دافعاً في انتشار البيروقراطية. لكنّ التوجّه الذي يأخذه هذا التطور وأسبابه قد يختلفان من حيث المجرى تماماً. ففي مصر، وهو أقدم بلد ذي نظام بيروقراطي على مستوى الدولة، كانت الضرورة الاقتصادية والتقنية في التنظيم الجماعي لأقساط المياه في كلّ البلد من أعلى هرم السلطة هي السبب في خلق جهاز الكتبة والموظفين الذي وجد فيما بعد، ومنذ الحقبة الأولى، في حركية البناء الخارقة للعادة والمنظمة عسكرياً، مجاله الثاني والكبير في العمل[47]. وقد أثرت غالباً، كما ذكر سابقاً، بعض الحاجات التي كانت لها علاقة بالضرورة السياسية في فرض القوة عن طريق خلق جيوش دائمة وما يتبعها من تطوّر للمالية إلى انتشار البيروقراطية. أمّا في الدولة الحديثة فهناك أيضاً بالإضافة إلى ذلك مطالب أخرى ناتجة ضرورة عن التعقيد المتزايد للثقافة حيث تسير في نفس الاتجاه وتفرض نفسها على الإدارة بصفة عامة. ففي الوقت الذي جرت فيه توسّعات هامة، وخاصة تلك التوسعات ما وراء البحار التي قامت بها دول تخضع لسيادة النبلاء (مثل روما، إنجلترا والبندقية) فإنّ "كثافة" الإدارة - كما سنعود إليها بين الحين والآخر- أي التكفّل بالعديد من المهامّ داخل المؤسسة الخاصة للدولة للنظر فيها وإنجازها، لم تتطوّر سوى قليلاً نسبياً في الدول التي تقوم على سيادة الأعيان مثل روما وإنجلترا مقارنة بالدول ذات الجهاز البيروقراطي. وبمعنى أدق: فإنّ البنية في سلطة الدولة أثرت في كلتا الحالتين بقوّة على الثقافة، ولكن بأقلّ حدّة نسبياً على شكل المؤسسة الحكومية ورقابة الدولة. وهذا ينطبق أوّلاً على العدالة وصولاً إلى التربية. فهذه الطلبات الثقافية المتزايدة، ولو كانت متفاوتة الحجم، هي الأخرى متعلقة بمدى تطور غناء الطبقات المؤثرة في الدولة. من هنا فإنّ الانتشار المتزايد للبيروقراطية يمثل إذن عاملاً من عوامل الأملاك المتوافرة من حيث الاستهلاك (Konsumtiv) والمستعملة للاستهلاك وهو أحد عوامل التقنية المتزايدة والذكية التي من خلالها تتاح الإمكانيات المثلى لتسيير الحياة الخارجية. وفي تأثيره المعاكس على حالة الحاجة عموماً، فإنّ هذا الوضع سيتسبب في عدم الاستغناء الذاتي المتزايد للحيطة المنظمة

(47) في العصر القديم (ما يقارب 2707/ 2657 – 2170/ 20 ق.م.)، بل حتى قبل ذلك، جرت العادة بأن يشيّد لكلّ فرعون مقر جديد وهرم أو هرمان وما يتبعهما من معابد وملحقاتها. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2^2, S. 145, 162ff.,
مع التعليم عليه في النسخة الشخصية لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

جماعياً وبين المحليات، أي الحيطة البيروقراطية بالنسبة لمختلف ضروريات المعيشة، سواء تلك التي لم تعرف قبل أو التي كانت تكفل من الجيب الخاص أو على المستوى المحلي. ومن وجهات نظر سياسية بحتة، فإنّ الحاجة المتزايدة إلى مجتمع قد تعَوّدَ على النظام والأمن ("الشرطة") والطمأنينة المطلقة في جميع المجالات تؤثر بصفة أكثر وقعاً في التوجّه نحو البيروقراطية. فهناك طريق دائم يقود من التأثير المقدس البحت أو على مستوى التحكيم البحت في النزاع القبلي والذي يضع ضمان حق الفرد وأمنه كاملاً في إطار واجب أفراد عشيرته لمدّ المعونة له وأخذ الثأر بحقه إلى مكانة الشرطي اليوم باعتباره "خليفة الله على الأرض"[48]. ومن مواقع أخرى تؤثر أوّلاً المهام **"السياسية والاجتماعية" العديدة التي توعز إلى الدولة الحديثة من طرف المهتمين** تارة وتارة أخرى تفكّ منها سواء لأسباب متعلقة بالسلطة السياسية أو لأغراض أيديولوجية. وهذه الأغراض هي بطبيعة الحال في معظمها ذات طابع اقتصادي. ومن العوامل التقنية الهامة لا بدّ من أخذ وسائل النقل الحديثة والمتخصصة الموجب إدارتها جماعياً، سواء عن ضرورة أم لغايات تقنية، (وسائل النقل العمومية أرضاً وبحراً، السكك الحديدية، التلغراف... إلخ) كهاديات للبيروقراطية في عين الاعتبار. فهي تؤدي اليوم دوراً مماثلاً ومضعّفاً لما كانت تؤديه قنوات ما بين النهرين في الشرق القديم وتقسيم وادي النيل[49]. ومن جهة أخرى، فإنّ درجة تطوّر وسائل النقل لا تمثل لوحدها شرطاً حاسماً لإمكانية إيجاد إدارة بيروقراطية، ولكنها تمثل شرطاً فاصلاً. فلولا وادي النيل كوسيلة نقل طبيعية، لما تمكنت المركزية البيروقراطية في مصر الوصول إلى الدرجة التي حققتها فعلاً على المستوى الاقتصادي الفلاحي المحض. وفي إيران الحديثة، كلّف موظفو التلغراف بصفة رسمية بتقديم تقارير حول ما يحدث في المحافظات إلى الشاه مباشرة بدون المرور عن طريق الإدارة المحلية

---

(48) نقل مجازي متهكم لنظرية البابا إنّوسانس الثالث (Innocenz III) القائلة بأنّ البابا هو خليفة الله على الأرض (Vicarius Christi).

(49) يعود تاريخ إقرار إدارة مركزية لبلد ما بين النهرين حسب الباحثين المعاصرين إلى عصر حامورابي (1728-1688 ق.م.). وبالنسبة لمصر إلى العصر القديم أوعصر الثينيت (Thinitenzeit) (3032/ 2982-2707/ 2657 ق.م.). قارن: Richard Thurnwald, "Staat und Wirtschaft in Babylon zu Hammurabis Zeit," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, Band 81 (1903), S. 644-675, bes. 650ff.,

(من هنا فصاعداً: Thurnwald, *Babylon*)،

Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², S. 142ff.,

مع التعليم عليه في النسخة الشخصية لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

وفتح أيضاً المجال لكلّ واحد لتقديم شكواه مباشرة من خلال التلغراف[50]، مما يعزّز المركزية البيروقراطية. أما الدولة الحديثة في الغرب، فلا يمكن إدارتها، كما يحدث فعلاً، إلا لأنها تتحكّم في شبكة التلغراف وتتصرّف في البريد وطرق السكك الحديدية.

وهذه الطرق هي الأخرى مرتبطة بصفة وثيقة بتطوّر النقل المحلي للبضائع بين الجهات والذي يبدو من بين الظواهر الأولى التابعة لنشأة الدولة الحديثة. وكما رأينا سابقاً، لا ينطبق هذا حتماً على الماضي[51].

VI. كان السبب الحاسم في ولوج النظام البيروقراطي منذ القدم يتمثل في تفوقه التقني الخالص على أي شكل آخر. فحال هذا الجهاز البيروقراطي المتطوّر تماماً بالنسبة لهذه الأشكال هو شبيه بحال الآلة إزاء الأنواع غير الآلية في الإنتاج. فكل من الدقة والسّرعة والوضوح والإلمام بالملفات والمثابرة والكتمان والتوحّد والطاعة الصارمة والاقتصاد في الاحتكاك والتكاليف المادية والشخصية يتم مضاعفتها إلى أقصى حدّ في إطار الإدارة البيروقراطية الصارمة وخصوصاً لدى الإدارة المونوقراطية عن طريق بعض الموظفين المحترفين في مقابل كلّ أشكال الوظيفة الجماعية والشرفية والتطوعيّة. وكلّما تعلق الأمر بمهامّ معقدة جداً، فإنّ العمل البيروقراطي المسدّد أجره ليس فقط أكثر دقة، بل هو أرخص من ذلك الذي ينجز صورياً بدون مقابل وكعمل تطوّعي. فالعمل التطوّعي أو الشرفي هو عمل إضافي إلى جانب العمل القار، ولذلك فإنّه يجري عادة بتمهّل ولا يتقيّد بتراتيب بل هو أقل دقة وتوحّد باعتبار أنّه يتمتّع بأكثر استقلالية على مستوى الهرم وبدون تواصل. ولا شكّ أنّه غالباً ما يكون بالفعل

(50) في الاتفاقية الإنجليزية-الفارسية للتلغراف عام 1874 حُدّد أن يوضع الخطّ الأوّل للتلغراف الذي بدأ عمله سنة 1862 تحت قيادة موظفي التلغراف الفرس وأن يخصّص فقط للتقارير التلغرافية الداخلية. وقد تم تعيين موظفي التلغراف في عصر نصر الدين شاه (1848-1896) بصفة مستقلة عن السلطات المحلية حتى يقلص من سلطتهم الاعتباطية. فحق الشكوى قديم العهد ولكن لم يكن من الممكن استعماله من طرف الرعية قبل إدخال التلغراف. قارن: James Greenfield, *Die Verfassung des persischen Staates nebst einem Anhang über Gesetze, Bildungswesen, sanitäre und wirtschaftliche Zustände im heutigen Persien* (Berlin: Franz Vahlen, 1904), S. 294,
(من هنا فصاعداً: Greenfield, *Persischer Staat*)،
توجد إشارة مماثلة من حيث المضمون لما ذكره ماكس فيبر في المصدر نفسه ص 247.

(51) انظر:
Weber, *Machtprestige und Nationalgefühl*, MWG I/ 22-1, S. 226-231.

باهظاً أيضاً من أجل الجهاز الإداري غير الاقتصادي الذي يتحتّم إنشاؤه واستعماله. وهذا الشيء ينطبق خاصّة عندما لا نفكّر فقط في المصاريف المباشرة للخزينة العامة التي ترتفع فعلاً في إطار الإدارة البيروقراطية مقارنة بالإدارة القائمة على التطوّع أو العمل الشرفي وإنما في الخسائر الاقتصادية المتوالية لدى المحكومين والناتجة غالباً عن ضياع الوقت وعدم التدقيق. فإمكانية تسيير الإدارة بطريقة شرفية أو عن تطوّعية لا تكون عادة متأتية باستمرار إلا حين يمكن أن تسدّد الأعمال "بصفة إضافية" على الوجه المطلوب. فهي تجد حدودها اليوم حتى في إنجلترا[52] مع التضاعف الكيفي للمهام التي تواجهها الإدارة. من جهة أخرى يسبّب العمل المنظم بصفة جماعية احتكاكات ومماطلات وحلول وسط بين المصالح المتناقضة وآراء ولذلك فهو يسير بصفة غير دقيقة، أي بأكثر استقلالية إزاء ما يفوقه وبدون توحّد وببطء. فجميع خطوات التقدّم للنظام الإداري البروسّي كانت وما تزال على هذا النحو: خطوات تقدّم للمبدأ البيروقراطي، والمبدأ المونوقراطي على الأرجح.

طُرح اليوم الطلب لإتمام المهام الوظيفية حسب إمكانية سريعة وفي نفس الوقت دقيقة وواضحة ومتواصلة أوّلاً وقبل كلّ شيء من طرف الحركة الاقتصادية الرأسمالية. فالشركات الرأسمالية الحديثة والكبيرة جداً هي في حدّ ذاتها عادة بمنزلة أنماط نظام بيروقراطي صارم صعب المنال. فحركة معاملاتها ترتكز دائماً على الدقة المتزايدة والاستمرارية وقبل كلّ شيء على السرعة في تنفيذ العمليات، وهذه بدورها مرتبطة بخصوصية وسائل النقل الحديثة التي تواكبها أيضاً وكالات الأنباء في مجال الصحافة. فالسّرعة الخارقة للعادة في نقل البلاغات العمومية، سواء المتعلقة بالأحداث الاقتصادية أم السياسية البحتة، تقوم في حدّ ذاتها بضغط كبير ومتواصل في اتجاه السرعة الممكنة لإدارة زمن التحرير أمام الأوضاع القائمة، ولا يمكن عادة التوصّل إلى الذروة إلا عن طريق نظام بيروقراطي صارم. (مع العلم أنّ ما يمكن للجهاز البيروقراطي أن يضعه من عراقيل معينة كلّ مرّة لإنجاز حالة شخصية بعينها لا يخصّنا الآن بالتحديد).

لكنّ النزعة البيروقراطية تقدّم قبل كلّ شيء أفضل الإمكانيات لتنفيذ مبدأ

---

(52) هناك تلميح إلى ما بعث منذ 1832 في إنجلترا من "إصلاح للخدمة المدنية" (Civil Service Reform) والذي بموجبه تمّ استقطاب عدد من الوظائف الشرفية من قبل الموظفين العاملين والممتحنين.

تفكيك العمل في الإدارة حسب وجهات نظر موضوعية بحتة مع تقسيم مختلف الأعمال على موظفين هيئوا من حيث الاختصاص وواصلوا دائماً تدريبهم بتمرّنهم الدؤوب. فالإنجاز الموضوعي يعني في هذه الحالة أوّلاً القيام بالعمل "بغضّ النظر عن الشخص" وحسب قواعد محسوبة. ولكن عبارة "بغضّ النظر عن الشخص" هي كلمة "السّوق" وكلّ ما يتم تتبّعه من مصالح اقتصادية بحتة. فالتنفيذ الصّارم للسيادة البيروقراطية يعني تقويض "الشرف" الطبقي، أي أنّه إذا لم يتم في نفس الوقت تحديد لمبدأ حرّية السّوق، فهناك تقويض لهيمنة "الوضع الطبقي" الكوني. وإذا لم يسوغه هذه النتيجة للسيادة البيروقراطية في كلّ مكان تزامناً مع النزعة البيروقراطية، فإنّ هذا له ما يسوغه في اختلاف المبادئ الممكنة لتغطية حاجات الجماعات السياسية. ولكن حتى بالنسبة للبيروقراطية الحديثة، فإنّ هذا يتضمّن عنصراً ثانياً: وهو "القواعد المحسوبة" التي هي الدلالة السائدة. فخصوصية الثقافة الحديثة، وفي مقدمتها الأرضية التقنية والاقتصادية، تطالب "بإمكانية حسبان" النجاح. فالبيروقراطية تخضع في تطورها الكامل أيضاً إلى حدّ ما لمبدأ جيب الجيش (Sine Ira Ac Studio). فطابعها الخاص الذي يستأنس الرأسمالية يدفعها إلى حدّ الكمال بقدر ما يفقدها "إنسانيتها"، وتعني كلمة إلى حدّ الكمال هنا أن تنجح في نزع الشيمة الخاصة التي اشتهرت بها كفضيلة، أي إبعاد الحبّ والحقد وجميع عناصر الإحساس الذاتي الخالص واللامعقولة بإطلاق أو التي لا تخضع للحسبان في عملية إنجاز المهام الوظيفية. وعوض التعويل على الرجل الذي يركن إلى الاهتمام الشخصي والحظوة والرأفة والشكر في الأنظمة القديمة، تطالب الثقافة الحديثة لجهازها الخارجي الذي يساندها كلما أصبحت معقّدة ومختصّة الرجل المختصّ و"الموضوعي" بصفة صارمة وغير المنحاز إنسانياً. وكلّ هذا تقدّمه البنية البيروقراطية في علاقة مواتية. فهي تهيىء دائماً الأرضية للقضاء كي يقوم بتنفيذ حقّ معقلن ومنسّق مفهوميّاً، وذلك على أساس من "القوانين" لم تصل إلى أوجها من حيث كمالها التقني إلّا في أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية(53). وفي العصر الوسيط وقع استيعاب هذا الحق توازياً مع السعي إلى بيروقراطية القضاء: وذلك بإقحام المتخصّصين والمدرّبين في هذا المجال

(53) لم يبدأ جمع المراسيم المختلفة التي تتضمّن قواعد محدودة زمنيا لتسيير مهمّة القضاء إلا مع القيصر هادريان. فرجال القانون الذين كلّفهم القيصر قاموا بتنظيم القوانين التي تسمح للقضاة الموظفين البتّ في القضايا المدنية. من هنا انطلق هذا التطوّر كما قال فيبر سابقاً توازياً مع نشأة الموظفين المكوّنين حقوقياً وصار ينتمي من حيث الموضوع الأساسي إذن إلى ما يسمّى بعصر التسلطات (Dominats).

عوض الطريقة القديمة في البحث عن الحقيقة بالاستناد إلى التقليد أو إلى شروط غير معقولة متعلّقة بالقضاء.

في مقابل الطريقة "المعقلنة" في البحث عن الحقيقة بالاستناد إلى مفاهيم صورية بحتة في مجال الحقوق هناك نوع آخر من القضاء الذي يرتبط منذ البداية بالتقاليد المقدّسة والذي يحسم القضية المحسوسة بالعودة إلى هذه الأصول غير الواضحة في كيفيّة البتّ في الحكم سواء (عن طريق العدالة "الكاريزماتية"): أي بالاستناد إلى "الوحي" الفعلي (التكهّن، أحاديث النبيّ أو الحكم الإلهي)، أو وهذه هي الحالات التي تهمّنا هنا **1. بطريقة غير صورية وحسب أحكام أخلاقية أو غيرها من** الأحكام العملية: مثل "عدالة القاضي" (Kadijustiz) (كما نعتها على حقّ ريتشارد شميت[(54)]) ، أو **2.** بطريقة صورية مزمعة ولكن بدون الخضوع إلى مفاهيم معقلنة وإنما بالاستناد إلى "القياس" والعودة إلى "أحكام مسبّقة" محسوسة وتأويلها: مثل "العدالة التجريبية"[(55)]. فعدالة القاضي لا تعرف قطعاً "أسباب الحكم" المعقلنة، أما العدالة التجريبية في نمطها الخالص، فلا تعرف هي الأخرى "أسباب الحكم" المعقلنة في المعنى الذي نرمي إليه. فطابع الحكم لدى عدالة القاضي قد يرتفع إلى حدّ

---

(54) يصف ريتشارد شميت "عدالة القاضي أو الباشا" في مؤلّفه كتاب القضاء المدني الألماني *-Kadi* (*oder Paschajustiz* الذي نشر في طبعته الأولى عام 1898 كرأي جليّ لقاض ذي بصيرة سليمة، وهوما يعرض من طرف مناهضي حقّ القضاء المدني الصوري. فهؤلاء يطالبون تعويض الحقّ الجاري للقضاء بإجراء قضائي غير صوري وأبوي يعطي لفطنة القاضي وحسّه بالعدل المجال الوافي أوجلّه في "عملية التحكيم" (Schmidt, Lehrbuch[1], S. 8)، نجد هذا التعبير أيضاً في الطبعة الثانية المنقحة للكتاب سنة (Schmidt, Lehrbuch[2], S.) 1906. وفي مقال نشر سنة 1908 اعتبر شميت أهداف "عدالة القاضي" كمخالفة تماماً لأهداف الحقّ المدني (Schmidt, *Zivilprozeßreform*, S. 266).

(55) يقصد ماكس فيبر بـ"العدالة التجريبية" أو"القضاء التجريبي" نظرية الحقّ الجاري حسب الطريقة الاستقرائية والمتجه نحوالحالة الفردية، وهوقضاء تتم غالباً ممارسته من طرف المدرّبين والأعيان. وبهذا فهو يدرج في مقابل الحقوق المنظمة والمعقلنة التي يمثلها الحقوقيون الجامعيون. Weber: *Recht* (.WuG[1], S. 457f) .2, S. 3f §، المرجع نفسه 6§، ص 8 (WuG[1]، ص 491) وكذلك المرجع نفسه 8§ (WuG[1]، ص 508–510). ومنذ 1900 تعني العدالة التجريبية أيضاً توجّه في مجال القضاء الألماني الذي يمثله كلّ من إيرنست فوخس (Ernst Fuchs) وأوجين إيرليخ (Eugen Ehrlich) وبصورة أقل جداً هيرمان كانتوروفيتش. وهذا التوجّه كان يصبوإلى دراسة الحياة القانونية بطريقة تجريبية ومثل بذلك نقطة بداية لسوسيولوجيا الحقّ التي كانت في حالة التكوين. قارن: ,Hermann Kantorowicz "Rechtswissenschaft und Soziologie," *Verhandlungen DGS* (1910), S.275-310 وما تلاها من نقاش (المرجع المذكور، ص 310–335) شارك فيه ماكس فيبر بصفة مكثفة (المرجع المذكور، ص 323–330؛ MWG I/ 12).

القطيعة النبوية مع التقليد، في حين يمكن للعدالة التجريبية من جهتها أن تتعقلن وتسمو إلى حدّ النظرية الفنية، وكما وضّحنا في مكان آخر[56]- بما أنّ أشكال السيادة غير البيروقراطية تظهر نوعاً غريباً من الجمع بين التعلق الصارم بحلقة التقليد من جهة والاستبداد المطلق والرأفة من جهة أخرى من طرف الحاكم، فمن المرجّح أن تتعدّد غالباً أشكال التوفيق والتحوّل بين المبدأين. ففي إنجلترا مثلاً هناك كما وضّح ذلك مندلسون[57]، إلى حدّ الآن طبقة سفلى عريضة من أهل العدالة في مستوى "عدالة القاضي" يصعب علينا تصوّرها على صعيد القارّة الأوروبية. فعدالتنا المرتكزة على المحلفين والتي تقصي الإدلاء بأسباب الحكم[58]، غالباً ما تطبق في الواقع كما هو معروف على هذا النحو ـ أي كما لا يلزم قطعاً أن نعتقد: أنّ مبادئ العدالة "الديمقراطية" هي مماثلة للبحث العقلاني عن الحقيقة (بالمعنى الصوري للكلمة). بل العكس هو الصحيح كما سيحصل شرحه في موضع آخر[59]. ومن جهة

---

(56) انظر النص حول سيادة الأعيان لاحقاً ص257-259، 291-295، 314. غير أنّ صياغة الإحالة تشير إلى علاقة خارج مجال "السيادة". بالنسبة لمكانة هذا العرض حول النزعات غير الصورية أوغير المعقلنة للقضاء.

(57) بالاستناد إلى عديد من الحالات العدلية المقتطفة من الصحافة الإنجليزية لسنتي 1906 و1907 بيّن ألبرخت مندلسون بارتولدي (Albrecht Mendelsohn Bartholdy)كيف أنّ نتيجة القضية تتعلق بصفة قويّة بشخصية القاضي. فمفهوم "عدالة القاضي" لا يرد لديه، ولكن يدور الحديث عن "سلطة القاضي الاعتباطية" وعن إمكانية التشبيه بـ"الاستبداد المستنير". انظر:
Mendelsohn Bartholdy, *Imperium des Richters*, Zitate: S. 85, 120.

(58) إنّ عبارة Wahrspruch أوالإعلان بالحكم (من اللاتينية: Vere dictum) هو الشكل الذي يعلن به الحكم في مجال القضاء الصادر عن المحلّفين. وهذا النوع يختلف تماماً عن الحكم الصادر عن القاضي أورئيس المحكمة والذي يفترض حسب القانون الألماني للقضاء المدني والقانون الألماني لتحقيق الجنايات (1877/ 79) أن يتضمّن مبرّرات الحكم. فالحكم الصادر عن المحلّفين يستند إلى ضمير المحلفين الذين يقرّون براءة أو عدم براءة المتهم. وكانت محاكم المحلّفين موجودة في قضاء أقاليم الإفرنك والنّرمان والإنجلساكس. أما في ألمانيا فقد تم إقحامها أوّلاً سنة 1798 في أقاليم نهر الراين اليسارية. لكنّها صارت في موفى القرن التاسع عشر محلّ نقاش في الأوساط القانونية باعتبار أنها تضع العنصر الفاقد للخبرة في إصدار الحكم فوق أهل الاختصاص في مجال القانون.
Weber, Rechet, § 8, WuG1, S. 510, MWG I/ 22-3.

وحتى بالنسبة لفيبر فإنّ حكم المحلّفين يفتقد "لجميع المبرّرات المنطقية والمعقلنة المتعلقة بالقرار المحسوس" (انظر: Weber, Rechet, § 3 ,S. ;WuG1, S. 402 5) ويتضمّن خطر الانزلاق في عدالة القاضي (praeter) قبل وضدّ القانون (legem contra) لعدم وجود إمكانيات المراقبة. انظر:
Max Weber, "Diskussionsbeitrag zu dem Vortag von Hermann Kantorowicz," *Verhandlungen DGS* (1910), S. 327.

(59) انظر: Weber, Rechet, § 5, S. 3 (WuG1, S. 469),

أخرى فإنّ العدالة الإنجليزية (والأميركية) في مراكز القضاء الكبرى للمملكة(60) ما زالت إلى حدّ أبعد تجريبية، وخاصة منها العدالة المستندة إلى أحكام سابقة. أما سبب فشل كلّ المساعي لتقنين معقلن وكذلك لاستقطاب القانون الروماني فيعود في إنجلترا إلى الصمود المكلّل بالنجاح من طرف أكبر سلك منظم وموحّد للمحامين، والذي ينتمي إلى طبقة الأعيان المهيمنة التي يتخرّج من صلبها قضاة أكبر المحاكم(61). فهؤلاء حافظوا على التكوين القانوني حسب نظرية الفنّ التجريبي وعلى مستوى تقني عال، وكافحوا بنجاح ضدّ كلّ المساعي التي تهدّد مكانتهم الاجتماعية والمادية وترمي إلى وضع حقّ معقلن، مثل تلك التي ظهرت بخاصة في المحاكم الدينية وفي بعض الأحيان أيضاً في الجامعات. فصراع المحامين التابعين للحق العام ضدّ القانون الروماني والقانون الكنسي وضدّ هيمنة الكنيسة على الإطلاق إنما هو في جزء كبير منه صراع اقتصاديّ: أي ناجم عن مصلحتهم الرياضية، كما يتضح

---

(60) منذ إصلاح العدالة سنتي 1873 و1876 هناك في إنجلترا إلى جانب القصرين القديمين للعدالة، أي غرفة النبلاء (House of Lords)واللجنة العدلية (Judicial Committee of Privy Council) المجلس الأعلى للعدل (Supreme Court). ورغم التسلسل الهرمي والارتباط الذاتي للقضاة بالأحداث الماضية كسوابق عدلية، تمّ الحفاظ على الفكرة الوسيطة بأنّه في إمكان القاضي أن يُدلي بالحقّ. قارن:

Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 110-112,

أما في الولايات المتحدة الأميركية فإن حكم القاضي حسب فيبر في:

Weber, *Rechet*, § 8, WuG1, S. 509 (MWG I/ 22-3),

"هو إبداع شخصي"، وهذه الإمكانية التي تسمح تجاوز الحقّ المقنّن عن طريق السوابق العدلية ساهمت في الرفع من شأن القضاة على رأس - المحكمة العليا (Court Supreme)- والمحاكم العليا في أميركا (Federal and State Courts). قارن: Bryce, *American Commonwealth* II, S. 512ff.

(61) تعود روابط سلك المحامين (inns of court) في الأصل إلى القرن الرابع عشر، وقد ضمّت الروابط الأربعة الكبرى الموجودة في لندن سلك رجال القانون المدرّسين للقانون العام بأكمله. ومنذ القرن السادس عشر أجبر العرش على إسنادهم الحق دون غيرهم في تكوين المحامين. وقد تم اختيار قضاة كبار المحاكم في المملكة حتى في عصر فيبر من بينهم. قارن:

Julius Hatschek, *Englisches Staatsrecht mit Berücksichtigung der für Schottland und Irland geltenden Sonderheiten*, Band 2: Die Verwaltung (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906), S. 176-179,

(من هنا فصاعداً: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* II)،

وكذلك: Rudolph Gneist, *Geschichte und heutige Gestalt der Ämter in England mit Einschluß des Heeres, der Gerichte, der Kirche, des Hofstaats*, Das heutige englische Verfassungs- und Verwaltungsrechts, 1 Theil (Berlin: Julius Springer, 1857), S. 1875,

(من هنا فصاعداً: Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I).

ذلك بجلاء من خلال طابع تدخل الملك في هذا الصراع(62). لكنّ مكانتهم التي سمحت لهم بخوض المعركة بنجاح إنما تسبّبت فيها المركزية السياسية، أمّا في ألمانيا، ولأسباب أغلبها سياسية، فقد غابت طبقة الأعيان ذات السلطة القويّة القادرة على إدارة القضاء القومي على نمط المحامين الإنجليز وتطوير الحقوق القومية إلى حدّ أن تصبح فنّاً له نظريّة منظمة وأن تكون قادرة على مقاومة تسلّل التعليم المتفوّق تقنياً لرجال الحقوق الرومانية. لم تكن مثلاً القابلية الملائمة للقانون المادّي الرّوماني على التكيّف مع متطلّبات الرأسمالية الناشئة هي الحاسمة هنا في نجاحه، باعتبار أنّ جميع معاهد الحقوق المتخصّصة في الرأسمالية الحديثة هي غريبة عن القانون الرّوماني ويعود أصلها إلى العصر الوسيط، وإنما شكله المعقلن وقبل كلّ شيء الضرورة التقنية لوضع الإجراءات القضائية في أيدي رجال متدرّبين معنويّا - أي متكوّنين في القانون الرّوماني على مستوى الجامعات - نظراً لإجراءات التحقيق المعقلنة الناجمة عن القضايا العملية المتزايدة في التعقد والاقتصاد المعقلن بصفة متواصلة عوض البحث عن الحقيقة بكلّ عفوية في كلّ مكان سواء عن طريق التنبؤ العملي أو الضمان المقدّس. وهذه الحالة قد تسبّبت فيها بالطبع إلى حدّ كبير بنية الاقتصاد المتغيّرة. غير أنّ هذا الوضع أثر في كلّ مكان، حتّى في إنجلترا حيث أدخلت سلطة الملك إجراء التحقيق المعقلن قبل كلّ شيء لفائدة التجّار(63). أمّا السبب القاطع رغم ذلك في

---

(62) عن "إدمان رجال القانون العام الرياضي" في مكافحتهم للمحاكم الدينية منذ القرن الثالث عشر و"حقدها" على تشجيع البلاط الملكي لفرض القانون الروماني يتحدّث يوليوس هاتسشك (Julius Hatscheck) في كتابه بعنوان: Julius Hatscheck, *Englische Verfassungsgerichte bis zum Regierungsantritt der Königin* Victoria (München, Berlin: R. Oldenburg, 1913), S. 187, 348,

(من هنا فصاعداً: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*)

نفس الحديث في:

Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* I, S. 12, 602.

(63) يعني ماكس فيبر هنا، كما وضّح ذلك في موضع مماثل في (Weber, *Recht* § 6, S. 2, WuG1, S. 483) التطوّر منذ عهد هاينريخ الثاني (1154-1189) وخاصة منذ عهد إدوارد الثالث (1327-1377). فإلحاق منهج الإنصاف الذي كان يتضمن بعض عناصر القانون الروماني الجاري به لدى التجار الأجانب مكن من حلّ المشاكل المادية بسرعة أكبر، إذ طالب بالأخص التجار اليهود والإيطاليين بضمانات قانونية في مجال تنقل رأس المال. فذكر هنري الثاني كمشرّع أدخل المنهج الصوري في طرح القضية والمشرفين عن القضاء نجده في المصادر المعاصرة لدى:

Frederic William Maitland, *The Constitutional History of England: A Course of Lectures Delivered* (Cambridge: University Press, 1908),

(من هنا فصاعداً: Maitland, *Constitutional History*)،

الاختلاف الموجود بين إنجلترا وألمانيا بالنسبة لتطوّر الحقوق المادية فليس في هذا الأمر، كما سيبدو واضحاً، وإنما يعود إلى القانونية الخاصّة لتطوّر كلتي بنية السيادة لديهما: ففي إنجلترا هناك عدالة مركزية وفي نفس الوقت سلطة النبلاء، أمّا في ألمانيا فليس هناك مركزية سياسية وفي نفس الوقت نزعة بيروقراطية. ولهذا فإنّ إنجلترا، وهي الدولة الأولى المتقدّمة جداً رأسمالياً في العصر الحديث، حافظت على عدالة أقلّ عقلنة وأقلّ بيروقراطية. أمّا الرأسمالية، فقد تمكنت في الحقيقة أن تتكيف مع الوضع في إنجلترا، لأن طبيعة كلّ من المحكمة الدستورية والإجراء القضائي كانت تتمثل في رفض شبه كامل لفرض العدالة إزاء الضعفاء اقتصادياً، وذلك إلى حدود العصر الحديث، فهذه الحالة وما لحقها أيضاً من صعوبات في الوقت والدفع لإجراءات الملكية التي تسبّبت بها مصالح المحامين الاقتصادية قد أثرت هي الأخرى بعُمق في دستور إنجلترا الفلاحي القائم على تجميع الأراضي وتثبيتها.

كانت طريقة التحقيق الرومانية في عهد الجمهورية هي الأخرى خليطاً خاصّاً من العناصر العقلانية والتجريبية وحتى من عدالة القاضي. فكيفيّة استدعاء المحلفين في حدّ ذاتها والأعمال التي يتم توزيعها من طرف مؤمّن القضاء[64] (Prä-tors) في البداية "حسب الحالة" تتضمّن بدون شكّ عنصراً من النوع الأخير. فطريقة "التحفّظ العدلية" وكلّ ما ينجرّ عنها، بما في ذلك الجزء المتعلّق بعملية الاستجواب لدى رجال القانون الكلاسّيكيين[65]، تحمل طابعاً "تجريبياً". أمّا التحوّل الحاسم

Frederick Pollock, *The History of English Law Before the Time of Edward* I. (Cambridge: University Press, 1895), S. 447ff. =

(64) من مشمولات عمل مؤمّن القضاء على مستوى الحق العام يحقّ له استدعاء المحلفين وتنظيم الجانب الصوري لإجراء القضية. ويعني فيبر هنا بالخصوص الأوضاع في الجمهوريات السابقة حيث كان في إمكان مؤمّن القضاء اختيار المحلفين الموجودين في القائمة حسب ما يراه سانحاً بالنسبة للقضية التي ستجرى. هذا وقد فرض منذ عهد س. سامبرونيوس غراكوس (C. Sempronius Gracchus) على مؤمّن القضاء من تحديد عدد معين من المحلفين بعد مباشرة وظيفته في هذا المنصب. قارن:
Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 1³ , S. 228,
فـ"الأحداث بالفعل" (Actiones in factum) هي قضايا يكون فيها عرض الأسباب المسبقة للحكم ينطلق من وصف الأحداث الفعلية وليس من مفاهيم قانونية محدّدة (Weber, *Recht* § 4; WuG1, S. 462). أما التحديد الذاتي فقد بدأ هنا منذ مراسيم مؤمّني القضاء.

(65) يتعلّق الأمر بالنسبة لطريقة التحفظ العدلية بالحفاظ القانوني المفرط على المصالح تجنّباً للمشاكل القضائية. ويحدّدها ماكس فيبر في موضع آخر كـ"عمل لقناصلة القانون الذين يعرضون مسودّات للعقود" (Weber, *Recht* § 4; WuG1, S. 462). أما طريقة الاستجواب فتعني التقرير الكتابي الذي =

في الفكر القانوني نحو العقلنة، فقد وقع تهيئته من خلال الطابع التقني لإجراءات التحقيق، وذلك بالاستعانة بالصيغ القانونية لمرسوم مؤمّن القضاء[66]. (واليوم، تحت سلطة مبدأ الجوهرية[67]، حيث يتم الحسم من خلال عرض الأحداث، بغضّ النظر عن وجهة النظر القانونية التي علّلت بها القضية، يبدو مثل هذا الفرض في إبراز المحتوى الصوري للمفاهيم كما أنتجته الثقافة التقنية العليا للقانون الروماني منعدماً). ولذا كانت هناك إذن عناصر تطوّر فاعلة في هذا المجال ناجمة بصفة غير مباشرة عن بنية الدولة، وبالأساس عناصر تقنية تخصّ الإجراءات القضائية. ولم تكتمل عقلنة القانون الروماني كنظام مفهومي علمي تام وجاهز للتطبيق، أي مختلف تماماً عمّا أنتجه الشرق وأفرزته الحضارة اليونانية إلّا في عهد النزعة نحو بيروقراطية الدولة[68].

تمثل أجوبة الخاقان في التلمود مثالاً نموذجياً للعدالة التجريبية غير المعقلنة، وإن كانت "عقلانية" بصفة صارمة في ارتباطها بالتقليد[69]. فعدالة "القاضي"

= كان يمثل الأرضية التي يستند إليها الحكم في عهد الجمهورية. وكلتا الطريقتين كانتا تستندان إلى حالات معينة وكانتا جارية المفعول حتى بداية عصر القياصرة.

(66) في مرسوم مؤمّن القضاء يعلن المؤمّن عن القوانين السّائدة لإصدار الأحكام خلال مدّة الوظيفة التي يتبنّاها. غير أنّ المراسيم غالباً ما كانت تتجاوز المدّة المقرّرة للوظيفة، وفي عهد القيصر هادريان سنة 130 بعد الميلاد جُمعت كلّ المراسيم فيها يسمّى - بالقانون الدائم (Edictum perpetuum)- وفي عصر ماكس فيبر كان النقاش جارياً حول ما إذا يمكن اعتبار مرسوم المؤمّن كنظام لإجراء القضية. قارن:

Otto Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte*, 2 Band (Leipzig: Veit & Comp., 1885), Band 1: Staatsrecht und Rechtsquellen S. 461ff.

(من هنا فصاعداً: Karlöwa, *Römische Rechtsgeschichte* I).

(67) يفترض قانون القضاء الألماني أنّ جوهرة القضية، أي الإعلان عن جميع الحيثيات المتعلقة بالقضية ملزم، بل ومحدّد في بعض الأحيان لمجرى القضية. قارن: 253§ III رقم 3 ZPO

Die Civilprozeßordnung für das Deutsche Reich: Auf der Grundlage des Kommentars von L. Gaupp erläutert von Friedrich Stein, 9. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906), Band 1, 8, S. 552, Weber, *Recht* § 4, S. 5 (WuG¹, S. 462),

هناك في المخطوط الأصلي يوجد أيضاً تعبير "الجوهرة" الخاص بفيبر والذي لم يتم تعديله.

(68) يعني في المرحلة المتأخّرة من عصر القياصرة.

(69) المقصود هنا هي التقارير العدلية التي وضعت في مجملها من طرف سلطات الخاقانين في مدارس التلمود البابلية بطلب من قبل الجماعات اليهودية والتي تمّ جمعها منذ بداية القرن الثالث ميلادي في كتاب التلمود. وتمثل هذه التقارير غالباً قرارات مرخص بها لتأويلات الإنجيل والميشنا فيها يخصّ =

الخالصة و"غير مرتبطة" بالتقليد تتمثل أخيراً في أي قول للنبيّ كما جاء في القول: "هكذا جاء مكتوباً - ولكن أقول لكم"[70]. وبقدر ما كان الطابع الديني لمكانة القاضي (أو من شابهه من رؤساء المحاكم) قوياً بقدر ما هيمنت حرّية القرار في إصدار الحكم بالنسبة للحالة الخاصة داخل الدائرة التي لا تخضع للتقليد الديني، فأن يبقى الشّرع مثلاً في تونس جارياً فيما يتعلق بالعقار وحسب "التقدير" كما يعبّر عنه الأوروبي، فهذا ما بدا عائقاً محسوساً لمدة جيل كامل بعد الاستعمار الفرنسي بالنسبة لتطوّر الرأسمالية[71]. أما الأرضية السوسيولوجية لتلك النماذج القديمة من العدالة في بنية السيادة فسنتعرّف عليها في مجال آخر[72].

إنّه لمن اليقين التام أن لا تتطابق كلّ من "الموضوعية" و"الاختصاص" بالضرورة مع هيمنة المقياس/ المعيار العام والمجرّد. وهذا ينطبق حتى على أرضية التحقيق الحديث. ففكرة الحقّ التام هي، كما نعلم، مبدئياً خاضعة لطعن قاس، وإنّ التصوّر الحديث أنّ الحاكم/ القاضي هو بمنزلة آلة[73] يوضع فيها من فوق الملفات

= مسائل شرعية وطقوسية أوأخلاقية.

(70) بالاستناد إلى إنجيل متّا 5، 21-22؛ هناك جاء القول: "لقد سمعتم ما قيل لمن سبقكم [...] ولكني أقول لكم [...].

(71) يبدو واضحاً أنّ ماكس فيبر يستند هنا إلى دراسة رودولف ليونارد (Rudolf Leonard) المنشورة سنة 1912 حول أوضاع العقار والعلاقات القانونية آنذاك في تونس التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسي منذ 1881. هناك جاء الآتي: "قبل الاستعمار الفرنسي وُجدت محكمة دينية، ما يسمّى الشّرع، وكانت لها الصلاحية في البتّ في قضايا حول العقار، ومازالت قائمة حيث يسند إليها النظر في القضايا الحاصلة بين سكان البلد. غير أنّ المحكمة الشرعية تصدر قرارها حسب التقدير وبدون الاستناد إلى نصوص محدّدة، وهذه حالة لا تقبل من طرف الأوروبي". قارن: Rudolf Leonhard, "Die französische Kolonisation in Tunis," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, Band 99 (1912), S. 145-174, Zitat: S. 157,

وقد أورد الفرنسيّون منذ 1884 بالنسبة للعقار الأوروبي "قوانين العقار التورنجية"، أي "مسح وتسجيل العقار في دفتر خانة" كي يحفظ قانونياً (المرجع المذكور، ص 158). أما في الجزائر، وهي أقدم مستعمرة فرنسية في شمال أفريقيا، فقد "هيمن عدم الوضوح على أوضاع العقار القانونية حتى بعد 40 سنة من الاحتلال" (المرجع المذكور، ص 157).

(72) انظر نص **سيادة الأعيان** لاحقاً، ص 257-259، ونصّ **سلطة الإقطاع** لاحقاً، ص 385-390، ونصّ **السيادة الكاريزماتية** لاحقاً، ص 468 وكذلك نص **الدولة والسلطة الدينية** لاحقاً، ص 634. وقد يتعلق الأمر هنا بإحالة عامة إلى أشكال السيادة ما قبل أو غير البيروقراطية التي تبدأ ص 247.

(73) كانت فرضية الحقّ الخالي من كلّ ثغرة وما انجرّ عنها من فرضية الالتزام القضائي الصارم محلّ نزاع من طرف الحقوقيين الوضعيين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وواجهت نقداً =

إلى جانب التكاليف وتلفظ من تحت الحكم إلى جانب المبرّرات المستندة بصفة آلية إلى القوانين، إنما هو مرفوض تماماً، ربما لأنّ الاقتراب من هذا النموذج يعود في آخر المطاف إلى النزعة البيروقراطية في مجال الحقوق. وحتى في ميدان التحقيق هناك فضاءات أقرت من طرف المشرّع على الحاكم/ القاضي البيروقراطي للقيام مباشرة بالتحقيق "الفردي". وغالباً ما جرت العادة أن تؤخذ في مجال العمل الإداري الحقيقي بالذات أي بالنسبة لجميع الأعمال المرتبطة بالدولة التي لا تخضع لمجالي التشريع والتحقيق حرّية الفرد وسيادته بعين الاعتبار، وهي التي لا تؤدي دوراً سلبياً أمام القيم/ المقاييس العامة وإنما تبدو غالباً كحواجز للنشاط الإيجابي الذي يقوم به الموظف وليس أبداً لتقليص نشاطه "الإبداعي". ولنضع جانباً الحديث عن أبعاد هذه الدعوى. ولكن الأهمّ هو: أنّ هذه الإدارة العاملة "عن طواعية" (وربما أيضاً: القضاء) لا تمثل عالم الاستبداد المطلق والرحمة أو الحظوة المعللة فردياً والتقدير، كما سنجدها لدى أشكال ما قبل البيروقراطية، وإنما يبقى دائماً معيار التصرّف هو السيادة والموازنة العقلانية بين الغايات "الموضوعية" والإخلاص وعلى مستوى إدارة الدولة بالخصوص تبقى فكرة "اعتبار سلامة الدولة ومصلحتها" الفكرة الحديثة بامتياز والصارمة "موضوعياً" سائدة، وهي الفكرة الأكثر تجلياً في الاختيار "الإبداعي" للموظف ودليله الأسمى والأخير في تصرّفه. وقد انصهرت في سياق تقنين هذه الفكرة المجرّدة و"الموضوعية" بصفة حميمة قبل كلّ شيء بطبيعة الحال غرائز البيروقراطية القوية والهادفة إلى الحفاظ على سلطتها ضمن الدولة ذاتها (وعن طريقها إزاء دول أخرى). وفي آخر المطاف تعطي هذه المصالح الذاتية في الحفاظ عن السلطة لهذا المثل غير الواضح المعالم غالباً مضمونا محسوساً قابلاً للاستغلال وفي

= لاذعاً من قبل ممثلي القانون الجرماني. فالصورة الكاريكاتورية التي نزّلت من قيمة الحاكم إلى حدّ "آلة الاستقطاب" حيث "نضع من جهة قطعة النقود الموازية للحالة المحسوسة من القضية ونرى من جهة أخرى كيف يصدر الحكم بصفة مفصّلة بمعونة آلة القوانين التي تعمل بصمت" وضعها:

Bruno Schmidt, *Das Gewohnheitsrecht als Form des Gemeinwillens* (Leipzig: Duncker & Humblot, 1899),

وفي بداية القرن العشرين واصلت حركة الحقوق الحرّة نقدها للحقّ الوضعي، وذلك بالتأكيد على العنصر الخلاق في الحقوق ضمن الوظيفة القضائية كما عبّر عنه هيرمان كانتوروفيتس لدى الندوة الأولى لعلماء الاجتماع الألمان عام 1910. قارن محاضرته حول "علم الحقوق وعلم الاجتماع" في: Verhandlungen DGS 1910، ص 279، 285288، وكذلك ردود ماكس فيبر النقدية عليها في المرجع المذكور، ص 312، 326 (MWG I/ 12).

الحالات المشكوك فيها القرار المرجّح. لكن لا يمكن هنا مواصلة الحديث في هذا الأمر، فالأهمّ بالنسبة لنا هو : أنّه مبدئياً هناك خلف أيّة عملية للإدارة البيروقراطية الحقّة نظام ذو"مبرّرات" تخضع للنقاش العقلاني، أي نظام يقوم إمّا على الانزواء تحت قيم ومعايير أو على الموازنة بين الغايات والوسائل.

وهنا أيضاً يكون موقف كلّ تيّار "ديمقراطيّ" أي في هذه الحالة: كلّ تيّار يهدف إلى تقليص "السيادة" بالضرورة مزدوجاً، إذ تفترض "العدالة القانونية" والرغبة في الضمانات القانونية إزاء التعسّف "الموضوعية" الصّورية المعقلنة للإدارة على خلاف الاختيار الحرّ والشخصي الوارد من رحمة سيادة النبلاء. غير أنّ "القيمة الأخلاقية"، إذا ما هيمنت على الجماهير من خلال سؤال واحد بغضّ النظر عن بقية الغرائز، فإنها تصطدم ضرورة بفرضياتها المتعلّقة بالحالة المحسوسة والموجّهة نحو الشخص المحسوس والهادفة إلى "عدالة" مادية بالنزعة الصّورية وبـ"الموضوعية" الباردة لدى الإدارة البيروقراطية الخاضعة إلى قواعد، ولهذا السبب يستوجب عليها إذن من حيث الإحساس رفض كلّ ما وقع مطالبته من وجهة نظر عقلية. علماً أنّه لا يمكن إرضاء الجماهير المحرومة من العقار/ الملكية بـ"عدالة قانونية" صورية وتحقيق "ممكن الحسبان" وإدارة كما تطالب بها المصالح "البورجوازية". فبالنسبة لهم، يفترض بطبيعة الحال أن يكون كلّ من الحقّ والإدارة في خدمة التوازن بين حظوظ الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدى المالكين، ولا يمكن لهم إذن القيام بهذه الوظيفة إلا إذا ما أخذت إلى حدّ كبير طابع ("القاضي") غير الصوري باعتبار أنّه من حيث المضمون ذو قيمة أخلاقية.

فليس أيّ نمط من "عدالة الشعب" التي لا تسعى في البحث عن "الأسباب" المعقولة وعن "القيم"، هو الذي يعترض بقوّة المسار المعقلن للعدالة والإدارة، وحتى في بعض الظروف بصفة أقوى مما يمكن أن تقوم به "عدالة المجلس" لدى مستبدّ "مطلق"، وإنما أيضاً أيّ نمط من التأثير القويّ للإدارة من خلال ما يسمّى بـ"الرأي العام"، أي حسب شروط ديمقراطية الجماهير: وهذا يعني من خلال عمل جماعي ناتج عن "عواطف" غير معقولة وفي العادة عمل مبرمج وموجّه من قبل قادة الأحزاب.

V. تسير البنية البيروقراطية بتوازٍ مع تراكم وسائل المصنع المادية في أيدي

السيّد. وهذا ما يجري حسب النمط النموذجي المعروف مع تطوّر المصانع الرأسمالية الخاصة التي تجد فيها خصوصيتها الجوهرية. ولكن هناك ما يماثله أيضاً في القطاعات العامّة. فجيش الفراعنة المنظم بصفة بيروقراطية، وجيش الجمهورية الرومانية في عهدها الأخير وعهد الإمارة، وخصوصاً جيش الدولة العسكرية الحديثة إنما يتميّز عن الجيوش الشعبية لدى القبائل الفلاحية، وكذلك عن جيوش المدن القديمة وميليشيات مدن العصر الوسيط المبكّر وعن جميع جيوش الإقطاع بأنّ التجهيز الذاتي بالعتاد والتموين الذاتي لدى التابعين للجيش من الجند هو القاعدة في حين أنّ كلًّا من التجهيز والتموين لدى الجيوش المنظمة بيروقراطياً يأتيان من خزينة السيّد/ الحاكم. إنّ الحرب الحالية باعتبارها حرب آلات، جعلت هذا الأخير من وجهة نظر تقنية ضروريّا بصفة ملزمة بقدر ما كانت تدفع هيمنة الآلة في الصناعة إلى تراكم وسائل العمل. أمّا الجيوش المنظمة بيروقراطياً والمجهّزة والمموّنة من قبل السيد/ الحاكم في العصور الماضية، فإنها غالباً ما وجدت عندما قلّصت التطوّرات الاجتماعية والاقتصادية طبقة المواطنين الذين وصلوا من وجهة نظر اقتصادي إلى مرحلة التجهيز الذاتي سواء بصفة مطلقة أو نسبية، بحيث لا يكفي عددهم لتكوين الجيوش اللازمة. نسبيّاً على الأقلّ: أي ليس في مقابل النفوذ المنتظر من الدولة، إذ لا يمكن إلا لنظام الجيش البيروقراطي أن يوفر جيوشاً ملتزمة بالخدمة العسكرية وضرورية لفرض السّلم الدائم على دول ذات مساحات كبرى وكذلك للقيام بالحرب ضدّ الأعداء البعيدين كثيراً، وخاصة ممّا وراء البحار. فحتى النظام العسكري الخاص والتدريب التقني لا يمكن عادة تطويرهما إلى أقصى درجة حديثة على الأقلّ إلا ضمن الجيوش المنظمة بيروقراطياً.

لقد تمّت عمليّة بيروقراطية الجيش تاريخياً في كلّ مكان توازياً مع إلقاء الخدمة العسكرية التي كانت إلى حدّ ذلك الوقت حقاً شرفياً لأصحاب الملك على عاتق من لا ملك لهم (حتّى من أهل البلد كما كان الحال بالنسبة لجيوش قادة الحرب الرّومان خلال الجمهورية وعهد القياصرة وكذلك لدى الجيوش الحديثة إلى حدود القرن التاسع عشر، أو أجانب أيضاً كما نراه في جيوش المرتزقة في كلّ العصور). فإلى جانب السبب المشترك في كلّ مكان والذي يتمثل في: أنّه بتصاعد الكثافة السكانية وما يتبعها من قوّة وجهد في مجال العمل الاقتصادي تتقلص "الحاجة الملحّة" والمتزايدة للطبقات العمالية لغايات حربية، فإنّ ذلك المسار يتقدّم دائماً حسب نمط معيّن توازياً مع ثقافة مادية ومعنوية متزايدة. وإذا ما وضعنا الأوقات ذات الحماس الأيديولوجي

القوي جانباً، فإنّ رغبة الطبقات المالكة ذات الثقافة المدنية المترفة للعمل الحربي البسيط الذي يتكفل به الجندي العادي والتدريب عليه تبدو ضعيفة، أما التخصّص والرغبة في سلك الضباط فيبدو تحت نفس الظروف يثير أكثر اهتمام الطبقات المالكة للأراضي الشاسعة. ولم تحصل المعادلة إلا حين بدأت الحاجة المتزايدة إلى الآليات داخل الجهاز الحربي تفترض من القادة الخبرة التقنية. ويمكن تنظيم بيروقراطية الجهاز الحربي بطريقة رأسمالية مثل أيّ مصنع آخر، فالإعداد الرأسمالي الخاص للجيوش وإدارتها مثّل في أشكاله المختلفة جداً عادة القاعدة بالنسبة للجيوش المرتزقة، خاصّة في الغرب، وذلك إلى حدود القرن التاسع عشر. فغالباً ما كان الجندي في براندنبورغ (Brandenburg)، خلال حرب الثلاثين سنة هو المالك لوسائل خدمته العسكرية: بما في ذلك من سلاح وخيل ولباس، وإن مدّته الدولة بذلك باعتبارها "القائمة" بهذا العمل[74]، أمّا في عهد قيام جيش بروسّيا، فقد كان قائد السّرية هو المالك لذلك العتاد الحربي، ولم يعد جمع العتاد نهائياً في أيدي الدولة إلا منذ معاهدة تلزيتر للصّلح[75] (Tilsiter Frieden)، التي بدأ معها أيضاً التزويد العام بالزيّ العسكري، وهو ما كان سابقاً يخضع إلى حدّ بعيد لسلطة قائد الكتيبة، ما لم توضع أزياء عسكرية معيّنة من قبل الملك على ذمّة بعض التشكيلات (كان أوّلاً سنة 1620 بالنسبة للحرس الملكي، ثمّ فيما بعد بصفة متواترة مع فريدريتش الثاني) [76]. ولذا كان لمفاهيم مثل "الكتيبة" من ناحية و"الفيلق" من ناحية أخرى

(74) حتى بداية القرن السابع عشر يقع في براندنبورغ سحب مصاريف العتاد والسلاح واللباس من الأجر المقرّر للجندي المنضمّ إلى الجيش إذا لم يُحضر عتاده معه. وهكذا تصبح الأشياء المقتناة في حوزته إلى نهاية خدمته العسكرية بحيث يعاد شراؤها من قبل الحكومة وتودّع في المخازن للاحتفاظ بها واستعمالها من جديد. قارن :
Curt Jany, *Geschichte der Königlich Preußischen Armee bis zum Jahre 1807*, 1 Aufl. (Berlin: Karl Siegismund, 1928), Band 1: Von den Anfängen bis 1740, S. 35,
(من هنا فصاعداً: Jany, *Königlich Preußische Armee* I).

(75) بعد هزيمة بروسيا أمام جيوش نابليون التي وُقعت في معاهدة تيلزيت (Tilsit) للصلح في 9 من تموز/ يوليو 1807 ومعاهدة باريس في 8 أيلول/ سبتمبر 1808 بدأت عملية إصلاح الجيش بالحلّ التامّ لما يسمّى بتموين السرّية. وقد كانت العادة منذ عهود جيوش المرتزقة أن يتكفّل قادة السرايا بالأجور والعتاد والمعونة بالنسبة لأقسام جيوشها. ومن خلال عملية الإصلاح تكفلت المصانع التابعة للسّرايا بصنع "العتاد الصغير" (مثل النعال وأغطية الأحذية... إلخ) ومن ثمّ أصبحت الأزياء الكاملة أيضاً تحت رعاية الدولة.

(76) لقد تمّ استقطاب "سريّة لايبغواردي" (Kompagnie Leibguardi) التي أسّسها الأمير - جوهانس سيغيسموند (Johann Sigismund) - عام 1615 من طرف كونراد فون بورغسدورف =

حتى في القرن الثامن عشر عادة دلالة مختلفة تماماً: فالمفهوم الأخير لوحده يدلّ على الوحدة التكتيكية (وهو ما يعود على الاثنين اليوم)، أمّا المفهوم الأول فيحيل على عكس ذلك إلى وحدة عمل اقتصادية ناتجة عن مكانة العقيد "كرجل أعمال"(77). فالمؤسّسات البحرية الحربية "شبه الرّسمية" (مثل مؤسّسة "Maonae" بمدينة جنوة الإيطالية)(78) ومؤسّسات تزويد الجيوش تنتمي إلى أولى "المؤسّسات الرأسمالية الضخمة" في القطاع الخاص ذات البنية البيروقراطية الواسعة و"تأميمها" يجد في تأميم السكك الحديدية (التي كانت منذ البداية تحت رقابة الدولة) ما يوازيها حديثاً.

هذا ما يجري تماماً في مجالات أخرى حيث تسير بيروقراطية الإدارة توازياً مع تجميع وسائل العمل. فكلّ من إدارة حماة القاعدة (Satrapen) وإدارة الحكّام وكذلك الإدارة عن طريق مؤجّري الوظيفة وباعتها وبالخصوص الإدارة عن طريق الإقطاع تقوم بلامركزية وسائل العمل المادية: فاحتياج المقاطعة المحلي، بما في ذلك

= (Konrad von Burgsdorff) في أيلول/ سبتمبر 1620. وفي ذلك الوقت ذكر لأوّل مرّة الزيّ الأزرق الذي أصبح فيما بعد النموذج بالنسبة للجيش البراندنبورغي - البروسّي (ما يسمّى بالسّترة الزرقاء). وفي المرحلة ما بين 1743 و1753 فرض الإمبراطور فريد ريش الثاني أزياء عسكرية معينة بالنسبة لمختلف السّرايا وعرض كتاباً مفصّلاً لنماذج الأزياء العسكرية. انظر:
Jany, *Königlich Preußische Armee* I, S. 47, 70, und dass. Band 2: Die Armee Friedrichs des Großen 1740-1763 (Berlin: Karl Siegismund, 1928), S. 273-282.

(77) كان العقيد هوالذي يموّل تجنيد الجنود التابعة لسريّته ونفقاتها، وكانت خزينة الجيش تابعة لملكه الخاص وهكذا حُرم الحاكم من التأثير على تزويد الجنود وكذلك من اختيار الضبّاط وترقيتهم. ولم تتحوّل السّرية إلى وحدة تكتيكية متكوّنة من عدّة كتائب إلا مع حلول الإدارة العسكرية في الدولة. قارن:
Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* IV, S. 66f., und Curt Jany, *Geschichte der Preußischen Armee vom 15 Jahrhunderts bis 1914*, 2 Aufl. (Osnabrück: Biblio- Verlag, 1967), Band 1, S. 96, 309.

(78) كانت - "الماونا" (Maona) - إحدى الشركات العادية في مدينة جنوه الإيطالية منذ العصر الوسيط المتكونة من مديني الدولة الخواص لتمويل مشاريع عمومية. وكانت الودائع المالية التي تتجاوز 1000 ليرة تباع بصفة حرّة وغير خاضعة للضرائب وقابلة للوراثة. أما الدولة فكانت تسدّد ديونها عن طريق كراء المداخيل الحكومية. وأهمّ حدث في هذا الإطار هوما جرى مع شركة الماونا، وهي شركة جمعت في البداية 29 مالك للسفن وقامت على حسابها الخاص باحتلال كلّ من جزيرة شيوس (Chios) وفوكيا القديمة والجديدة وبمطالبة فائض سنوي مقابل التخلّي عن حقوق استغلال هذه المستعمرات. قارن:
Levin Goldschmidt, *Universalgeschichte des Handelsrechts: Erste Lieferung*, 3 Aufl. (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1891), S. 292ff.,
(من هنا فصاعداً: Goldschmidt, *Handelsrecht*).

نفقات الجيش وأجور صغار الموظفين، يتم دفعه دائماً وقبل كلّ شيء من المداخيل المحلية ولا يودّع إلى الخزينة المركزية إلا الفائض. فالموظف المستأجر يدير الأمور تماماً من جيبه الخاص وعلى عكس ذلك تدمج الدولة البيروقراطية جميع مصاريف إدارة الحكومة في ميزانيتها وتجهّز المصالح المختصّة السفلى بوسائل العمل التي تشرف على استعمالها ومراقبتها. أما فيما يخصّ "اقتصاد" الإدارة، فهذا يعني أنه يسير على نفس المنوال مثل المؤسّسة الرأسمالية المركزية الكبيرة.

وكذا الحال في مجال مؤسّسة البحث والتدريس العلمية، حيث أصبحت البيروقراطية في المعاهد الموجودة حالياً بالجامعات (ومخبر ليبيغ بغيسن (Liebigs Laboratorium in Gießen)ـ كان أوّل شاهد على مثل هذه المؤسّسات الكبرى)[79] نتيجة الطلب المتزايد لوسائل العمل المادية التي فصلت عن جملة الباحثين والأساتذة من خلال تجميعها تحت إشراف مدير خاصّ بها مثلما فصلت "وسائل الإنتاج" عن العمّال في المصنع الرأسمالي.

ولئن بدت البيروقراطية في كلّ مكان كنتاج تطوّر متأخّر نسبياً رغم تفوقها التقني الذي لا ريب فيه فإنما يعود أوّلاً إلى سلسلة من القيود التي لم تفك نهائياً إلا تحت ظروف اجتماعية وسياسية معيّنة. وهذا يعني أنّ النظام البيروقراطي قد نجح بانتظام في الوصول إلى السيادة:

VI. انطلاقاً من تسوية الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ولو نسبياً، من حيث قيمتها بالنسبة للحفاظ على الوظائف الإدارية. فالنظام البيروقراطي هو بالخصوص ظاهرة لا مفرّ منها تابعة لديمقراطية الجماهير الحديثة على عكس ما تتميّز به الإدارة اللامركزية الديمقراطية لدى الوحدات الصغيرة المتجانسة. ويعود ذلك أوّلاً إلى مبدئه الخاص القائم على القاعدة المجرّدة والمتعلقة بفرض السيادة. فهذه القاعدة هي ناتجة عن رغبة في "تساوي الحقوق" بالمعنى الذاتي والموضوعي للكلمة، أي: ناتجة

---

(79) أسّس يوستوس ليبيغ (Justus Liebig) كأستاذ في الكيمياء معهداً للكيمياء وللصيدلة في مدينة غيسّن (Gießen) بمساعدة أمير إقليم الهيسّ (Hessen) قيد تدريس هذه المواد في الجامعة. وقد انفصل بهذه العملية عن المعاهد الخاصة الجاري بها العمل آنذاك وأصبح قدوة في تأسيس مخابر جديدة. وقد فرضت أعداد الطلبة المتزايدة وتوسيع البناءات تنظيماً صارماً يمكن الإطلاع عليه من خلال جداول التدريس وإضافة المخابر الملحقة التي كانت تحت رعاية المساعدين. قارن:
Jakob Volhard, *Justus von Liebig* (Leipzig: Johann Ambrosius Barth, 1909), Band 1, S. 57-85.

عن الرفض المقيت لحقّ "الامتياز" والرفض المبدئي لحلّ القضايا "حسب الحالة"، وكذلك أيضاً عن الظروف الاجتماعية السابقة. فكلّ إدارة غير بيروقراطية لتشكّل اجتماعي كبير من حيث الكم تقوم بكيفية أو بأخرى على علاقة تربط الأسبقية الاجتماعية أو المادية أو الشرفية القائمة بوظائف الإدارة وواجباتها. ويجري ذلك بانتظام بحيث ينجرّ عن الاستغلال الاقتصادي وحتّى "الاجتماعي" المباشر أو غير المباشر للمكانة التي تضفي على صاحبها أي نمط من العمل الإداري مكافأة مالية مقابل تبنيها. لذا تعني كلّ من البيروقراطية والديمقراطية داخل إدارة الدولة ارتفاع للمصاريف النقدية بالنسبة للخزينة العامّة رغم طابعهما "الاقتصادي" العام مقارنة بغيرهما من الأشكال. فقد كان تسليم الإدارة المحلية شبه كاملة والقضاء على المستوى الأدنى للإقطاعيين في بروسيا الشرقية حتّى إلى عهد قريب أرخص طريقة[80]- على الأقل من منظور الخزينة العامة لسدّ الحاجة إلى الإدارة. وكذا الحال بالنسبة لإدارة قضاء التصالح في إنجلترا. فمن المحتّم أن توجد ديمقراطية الجماهير التي قضت على التمييزات التي كان يتمتّع بها أهل الإقطاع والنبلاء والأغنياء، من حيث المبدأ على الأقلّ عملاً ذا مقابل عوض الإدارة الشرفية الموروثة، وهذا لا يقتصر على الأشكال الإدارية المتعلقة بالدولة. فليس هو من باب الصدفة أن أحزاب الجماهير الديمقراطية (مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي[81] في ألمانيا وحركة الجماهير الفلاحية[82]، بداية

(80) لم يتم إلغاء القضاء الذي يديره أصحاب الإقطاع والنبلاء في المقاطعات الشرقية الستّ لدولة بروسيا (باستثناء بوزن) إلا بعد المرسوم بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1872 المتعلق بتنظيم المحافظات والذي أقرّ دوائر إدارية جديدة. قارن:
Otto Hintze, *Die Hohenzollern und ihr Werk: Fünfhundert Jahre vaterländischer Geschichte*, 1 Aufl. (Berlin: Paul Parey, 1915), S. 600, sowie unten, S. 349 mit Anm. 79.

(81) لم يتمكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي من التطوّر ليصبح حزباً جماهيرياً (يضمّ ما يقارب 1,1 مليون من المشتركين عام 1914) إلا بعد رفع قانون الاشتراكيين سنة 1890. وقد تم تنظيم هذا الحزب بطريقة منضبطة بداية من الحيّ في المدينة وصولاً إلى البرلمان في الرايخ. فانتدب الحزب بتزايد كتبة ومحرّرين محترفين. وكان روبرت متشلز قد وصف عام 1907 وضع الحزب بصفة نقدية قائلاً: ضعفت قوة الحزب إلى حدّ أنّه " تحوّل إلى حزب ناخبين وقارئي جرائد فقط وعلى رأسه جهاز بيروقراطي كبير هدفه الوحيد هوالنجاح في الانتخابات". انظر:
Robert Michels, "Die deutsche Sozialdemokratie im internationalen Verbande. Eine kritische Untersuchung," *AfSSp*, Band 25 (1907).

(82) المقصود هنا هو"اتحاد الفلاحين" المؤسّس عام 1893 والذي طالب - تحت التأثير القوي للإقطاع البروسي - أن يكون المدافع عن المصالح السياسية لمنظمة الفلاحة الألمانية بأكملها. وقد وصل عدد المشاركين في الاتحاد إلى 330000 عام 1913 وكان الاتحاد يدفع أجر 161 خطيب خلال الانتخابات في حين بقيت مقاليد القيادة في أيدي كبار المزارعين وموظفي الاتحاد. وكان الاتحاد ذا =

من إنجلترا وديمقراطية Caucus غلادستون وشمبرلان التي وقع تنظيمها منذ السبعينات انطلاقاً من برمنغام[83]-(Birmingham) وصولاً إلى أميركا لدى الحزبين منذ تبنّي جاكسون للإدارة هناك)[84] قد قطعت في تنظيمها الخاص للحزب تماماً مع السيادة الموروثة للنبلاء/ الأشراف القائمة على العلاقات الشخصية والسّمعة الذاتية التي ما زالت مهيمنة لدى أحزاب المحافظين وكذلك أيضاً لدى أحزاب الليبراليين القدامى، ونظمت هياكلها بصفة بيروقراطية تحت قيادة موظفين حزبيين وكتبة مختصين في ميداني العمل الحزبي والنقابي. أمّا في فرنسا، فغالباً ما فشلت محاولة وضع تنظيم صارم للأحزاب السياسية على أرضية إحدى الأنظمة الخاضعة للانتخاب نظراً للمقاومة التي تواجهها من طرف وجهاء الدوائر المحلية ضدّ بيروقراطية الحزب التي بطول الزمن قد تسود في كامل البلاد وتقلّص من نفوذهم[85]، إذ إنّ كلّ

= فاعلية من خلال عمله الصحافي وتأثيره الموجّه على الانتخابات (بحيث التزم مثلاً 243 برلمانيا من جملة 442 في البرلمان البروسي مناصرة الاتحاد عام 1908). قارن:
Nipperdey, *Deutsche Geschichte* II, S. 583ff.

(83) سمح قانون الإصلاح البرلماني في إنجلترا عام 1867 أن يكون لكلّ واحدة من المدن الكبيرة ثلاثة مقاعد في مجلس العموم، غير أنّ قانون الانتخابات كان مقيّداً بفقرة صارمة تنصّ على حماية الأقليات. وهذه الفقرة التي تعتبر غير ديمقراطية دفعت كلّ من جوزيف شمبرلان (Joseph Chamberlain) رئيس بلدية برمنغام وفرانسيس شنادهورست (Francis Schnadhorst) الكاتب العام للجمعية الليبرالية إلى إنشاء نسق جديد من التنظيم الحزبي خارج البرلمان الذي سمّي بـ"مشروع برمنغام" وساعد على توجيه أصوات الناخبين نحوالحزب الليبرالي بحيث تحصّل على الأغلبية. وهذا النسق الجديد تم إشاعته في إنجلترا بأكملها عن طريق التجمعات الجماهيرية وبمساعدة الخطيب الفذ (William Ewart Gladstone) الذي نعت من طرف اللورد المحافظ (Beaconsfield) بالكنية الأميركية "Caucus". قارن: Ostrogorski, *Political Parties* I, S. 161-182.

(84) نجح الجنرال أندرو جاكسون (Andrew Jackson) في الانتخابات الرئاسية عام 1828 عن طريق حملة انتخابية منظمة جداً للقوى المعارضة التي حملت اسم "الحزب الديمقراطي". وقد نظمت هذه القوى اجتماع "الوفاق الوطني" (National Conventions) وحوّلت الحزب إلى أداة لجمع الأصوات. كما وعدت المساعدين في الانتخابات بتقلّد وظائف (Spoils System) على مستوى الإدارة المحلية والحكومة بعد النجاح في الانتخابات. وتبنّى آنذاك الـ Whigs (الذي أصبح منذ 1854 "الحزب الجمهوري") نفس النظام.

(85) يخوّل قانون الأغلبية في الانتخاب لعضواً لبرلمان في فرنسا الترشح فردياً على مستوى الأقاليم ويضع بذلك الوزن بالنسبة للحملة الانتخابية على المستوى اللجان المحلية أكثر منه في العمل الحزبي الذي يتعدّى إطار الإقليم. ففي حين تبنّى الجمهوريون واليساريون الراديكاليون في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى الحفاظ على القانون القديم فشلت أحزاب الأقلية، مثل الاشتراكيين بقيادة جان جوريس وكذلك المسيحيين والقوميين، بفرض قانون الانتخاب النسبي. فمثل هذا القانون قد يساعد على تنظيم أشدّ تماسكاً للأحزاب من خلال "قوائم الانتخاب حسب التمثيل المراعي للأحزاب". =

تقدّم في تيسير تقنية الانتخاب حسب الضبط العددي، كما هو الحال بالنسبة للنظام الانتخابي حسب النسب (فيما يتعلق بالدوائر الكبرى للدولة على الأقلّ) يعني التنظيم البيروقراطي الصارم للأحزاب على المستوى المحلّي ومن هنا تزايد لنفوذ بيروقراطية الحزب وانضباطها مع إقصاء دوائر الوجهاء المحلّيين. وهذا التطوّر للبيروقراطية حتى داخل إدارة الدولة يبدو جليّا في فرنسا وأميركا الشمالية وحتى في إنجلترا الآن كظاهرة متوازية للديمقراطية. مع العلم أنّه لا بدّ من الانتباه دائماً على أنّ مفهوم "الدمقرطة/ إدخال الديمقراطية" قد يكون له وقع مربك: فالشعب (Demos) الذي يعني الجمهور غير المرتّب لا "يدير" نفسه في إطار الجمعيات الكبرى وإنما يتم تسييره، ولا يُغيّر سوى نمط النخبة من مديري الإدارة السائدة ومدى التأثير الذي هو قادر، أو بالأصحّ دوائر أخرى من أوساطه قادرة على فرضه من خلال ما يسمّى بـ"الرأي العام" على محتوى عمل الإدارة وتوجّهها، فـ"الدمقرطة" في المعنى المقصود هنا لا تفترض حتماً المشاركة المتزايدة للجزء الناشط من المحكومين في السيادة داخل التشكّل الاجتماعي المعني بالأمر، إذ قد تكون هذه نتيجة للمسار المعني هنا ولكن ليس بالضرورة، وإنما علينا هنا أن نعيد وبإلحاح كبير إلى الذاكرة: أنّ المفهوم السياسي للديمقراطية يستمدّ من "العدالة القانونية" لدى المحكومين الافتراضات الأخرى وهي: **1**. الحدّ من تطوّر "سلك مغلق من الموظفين"، نظراً للمصلحة العامة للولوج إلى الوظائف و**2**. التقليص من نفوذ الموظفين نظراً لمصلحة توسيع دوائر التأثير في "الرأي العام"، حتى يتسنى في كلّ وقت ممكن تقلد الوظيفة بصفة مؤقتة، وإلى حدّ الرجوع في القرار، بدون ربطها بتخصّص معيّن، وبهذه الطريقة ونتيجة لكفاحها ضدّ سلطة الوجهاء، تقع الديمقراطية حتماً في صراع مع النزعات التي أوجدتها من خلال إدخال البيروقراطية، لذا لا يمكن هنا قطعاً أخذ الوصف غير الدقيق لـ"الدمقرطة" بعين الاعتبار طالما يفهم من خلاله التقصير من نفوذ/ سلطة "الموظفين الحرفيين" لصالح سيادة "الشعب" الممكنة بصفة "مباشرة"، أي عملياً عن طريق قادة أحزابه. إلا أنّ الأهمّ هنا هو التوازن بين المحكومين والمجموعة الحاكمة والمنظمة بيروقراطياً التي تنفرد هي الأخرى بسلطة مطلقة تماماً، إن لم تكن فعلية فغالباً ما تكون صورية.

= قارن: Max Garr, "Die Frage der Wahlreform in Frankreich," *Zeitschrift für Politik*, Band 3 (1910), S. 397-412, bes. S. 404f., und Rudolf von Albertini, "Parteiorganisation und Parteibegriff in Frankreich 1789-1940," *HZ*, Band 193 (1961), S. 529-600, Zitat: S. 568, (من هنا فصاعداً: v. Albertini, *Parteiorganisation*).

كانت عملية تحطيم مكانة النبلاء القدامى وأصحاب الأراضي في روسيا عن طريق نظام المراتب[86] (Mjestnitschestwo)، وما نتج عنها من تعويض النبلاء القدامى بأعيان الوظائف، حالة انتقالية خاصّة في مسار التطوّر نحو البيروقراطية. أمّا في الصّين، فقد بدا تقويم المكانة حسب النجاح في عدد الامتحانات وما انجرّ عنه من ترقية في سلّم الوظائف[87] شبيهاً بما سبق ذكره، ولكنه كان ذا بعد أكثر حدّة، إذا قدّر من منظور نظري على الأقلّ. وفي فرنسا، جعلت الثورة، وبالخصوص البونابرتية، البيروقراطية مهيمنة تماماً[88]. أمّا بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، فكان ما باشر به البابا غريغور السّابع (Gregor VII) عن طريق المرسومين مدينة ترنت (Tridentinum) والفاتيكان (Vaticanum) وما أتمه أخيراً البابا بيوس العاشر (Pius X) بمراسيمه[89] من تقويض نفوذ الإقطاع أوّلاً ثمّ من ضرب بعد ذلك

---

(86) يعود نظام "Mestničestvo" تاريخياً إلى القرن الخامس عشر، وهونظام معقد يقوم على المراتب والتعيينات في الوظائف حسب الأصل والمورد. وقد تم إلغاؤه عام 1682 وتعويضه سنة 1722 من طرف القيصر بطرس الكبير بقائمة تراتبية تعير اهتماماً للوظيفة والإنجازات فقط. أما طريقة الكتابة المنقولة في النص، فقد تم تعديلها هنا حسب الشكل المعهود والمرخّص من قبل ماكس فيبر. قارن:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 183, 302.

(87) وُضع في عهد سلالة الهان الملكية (Han-Dynastie) (206 ق م. – 220 ب م.) نظام حكومي صارم للامتحانات وبقي إلى حدود القرن العشرين القاعدة للمراتب والتعيينات في الوظائف. وارتبط هذا النظام بالطلب أنّه على المتفوّقين معرفياً وأخلاقياً تقلّد الوظائف العليا في الدولة. وبهذا تم إلغاء أيّ شكل من الحقوق الموروثة أوذات الجاه في تقلّد الوظائف. قارن:
Edouard Biot, *Essais sur l'histoire de l'instruction publique en Chine et de la corporation des lettres, depuis les anciens temps jusqu'à nos jours*, 2 Teile (Paris: Benjamin Duprat, 1845), S. 99f.

(من هنا فصاعداً: Biot, *Essais*).

(88) قامت ثورة 1789 بإزالة المقاطعات القديمة والسلطات الوسيطة بين الطبقات ثمّ بتقسيم البلاد إلى أقاليم متوازنة. ورفع المجلس آنذاك استقلالية الدوائر المحلية، وطالب بتكوين إدارة مركزية وطنية. ثمّ جاء نابليون بونابرت فأسّس جهازاً إدارياً منظماً بصفة تراتبية معتمداً في ذلك على الدستور القنصلي لعام 1799 والقانون بتاريخ 28 من الشهر المطر للعام الثامن (ما يقابل 1800). وفي هذا الجهاز صار مبدأ الكسب/ الاستحقاق والعدالة هوالمحدّد للانتداب والترقية. ولذلك بدأ منذ 1807 عوض نظام الرتبة القديم نظام جديد يرتكز على الأجر والأوسمة واللقب وما يضاف إليها في سلّم طبقة النبلاء. قارن: Treischke von Heinrich, "*Frankreichs Staatsleben und der Bonapartismus*," in: *ders. Historische und politische Aufsätze*, 5 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel 1886), Band 3, S. 43-425,

(من هنا فصاعداً: Treitschke, *Bonapartismus*).

(89) يرسم ماكس فيبر هنا كيفية تمركز السلطة داخل الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ويستخلص خيط تطوّرها بدءا من حظر تقلد المراتب لغير رجال الدين عم طريق البابا غريغور السابع (1075/ 1078) =

أيضاً لجميع القوى الوسطى المستقلة والمحلية وتحويلها إلى مجرّد موظفين للسلطة المركزية، مرتبطاً بارتفاع متزايد للقيمة الفعلية التي وضعتها المنظمة السياسية لحزب الكاثوليكية في القساوسة التابعين لها تماماً من وجهة نظر صورية[90]: كلّ هذا يدلّ إذن على تقدّم للبيروقراطية وفي نفس الوقت أيضاً على تقدّم شبه "سلبيّ" للدمقرطة، أي للتوازن بين المحكومين. فتعويض جيش النبلاء القائم على التجهيز الذاتي بجيش بيروقراطي يمثل هو الآخر مساراً "سلبياً" للدمقرطة، وذلك بالمعنى الذي نعطيه لقيام أيّ مملكة عسكرية مطلقة عوض دولة الإقطاع أو جمهورية النبلاء. هذا ما انطبق أيضاً من حيث المبدأ، ورغم كلّ الخصوصيات، على تطوّر الدولة في مصر[91]. أمّا في الإمارة الرومانية، فقد جرت بيروقراطية الإدارة في المقاطعات، مثلاً في مجال إدارة الضرائب، توازياً مع استبعاد سلطة الأغنياء الذين كانوا يمثلون طبقة رأسمالية

= مروراً بقانون Tridentinum (1545-1563) وقانون الفاتيكان الأول Vaticanum (1869/ 1870) الذي ثبّت مكانة البابا الأولي من خلال تكريس عقيدة العصمة من الخطأ وصولاً إلى الإصلاحات اللاحقة عن طريق البابا بيوس العاشر. ويبدوواضحاً أن ماكس فيبر يتبع هنا ما ذهب إليه Ulrich) (Stutz الذي يرى في مساعي البابا بيوس العاشر محاولة الإدارة المركزية البابوية في إزالة البقايا الأخيرة للهوية الكنسية على مستوى وظائف الكنيسة الدنيا. وقد تم ضبط هذا المطلب المركزي في قانون iuris canonici الذي هيّأت مسودته تحت رعاية البابا بيوس العاشر ولم ينشر إلا بعد وفاته في عيد الفصح سنة 1917. قارن:

Ulrich Stutz, *Der Geist des Codex iuri canonici. Eine Einführung in das auf Geheiss Papst Pius X. verfasste und von Papst Benedikt XV. erlassene Gesetzbuch der katholischen Kirche* (Stutgart: Ferdinand Enke, 1918),

هذا وقد صارت بعض الترتيبات معروفة مسبقاً مثل القرار"Maxima cura" بتاريخ 20 آب/ أغسطس 1910 والذي يفصل بين القساوسة الثابتين والذين هم دائماً تحت الطلب (المرجع المذكور، ص 42).

(90) يؤكّد ماكس فيبر هنا على الوظيفة السياسية لمعاوني القساوسة في دورهم كأعضاء جمعية دينية وكنشطاء غير رسميين لحزب الوسط. هذا الحزب لا يملك على المستوى المحلي تنظيماً خاصاً به، غير أنه يستعين هناك بمعاوني القساوسة المحليين خلال الانتخابات. وفي موضع آخر يصف ماكس فيبر طريقة استعمالهم للسلطة كـ "سلطة القساوسة" (Kaplanokratie). انظر: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 373.

(91) يتحدّث ماكس فيبر عن مرحلة إقطاعية في تاريخ مصر ويحدّدها تاريخياً في عهد الملوكية الوسطى (أي فيما بين 2119-1794/ 93 ق.م.). ولم يتم تأسيس جيش احترافي مكوّن في مجمله من جنود مرتزقة إلا بعد إزالة حكم سلالة الهيكسوس (Hyksos) الأجنبية الذي ساد بعد تلك المرحلة. وقد تمّ تكوين أغلبية الضباط المصريين في مدارس للضباط ومثلوا طبقة حرفية خاصة بهم في العهد الجديد للمملكة (1550-1070/ 69 ق.م.). قارن: Richard Thurnwald, "Staat und Wirtschaft im alten Ägypten," *Zeitschrift für Socialwissenschaft*, 4. Jg. (1901), S. 1901, (من هنا فصاعداً: Thurnwald, *Altes Ägypten*).

مهيمنة في الجمهورية، وبذلك كان في آخر المطاف استبعاد الرأسمالية القديمة ذاتها.

يبدو جلياً أنّ هناك دائماً ظروفاً اقتصادية معينة تساهم بفعالية في مثل هذه التطوّرات الهادفة "لتحقق الديمقراطية". فغالباً ما تشارك الحالة الاقتصادية على نشأة طبقات جديدة ذات طابع بورجوازي صغير أو عماليّ أو تنزع إلى الغنى تساعد على ظهور سلطة سياسية أو أفولها، سواء كانت هذه مشروعة أم استبدادية، كي تحقق من خلال هذه المساعدة امتيازات اقتصادية أو اجتماعية. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً أن توجد حالات، وبعضها أكدها التاريخ، تأتي فيها المبادرة "من فوق" وتكون ذات طبيعة سياسية بحتة، أي تستمدّ امتيازها من عوامل سياسية، وخاصّة سياسية خارجية، فتستغلّ التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة وكذلك المصالح الطبقية فقط كوسيلة لفرض سلطتها السياسية المحضة وغايتها الذاتية، ثمّ تدفعها خارج توازنها غير المستقرّ غالباً وتحرّك فيها التناقضات الخامدة قيد حثها على الصراع. مع العلم أنّه يصعب الحديث عنه بصفة عامة، فحجم الطريق الذي ساهمت فيه الأوضاع الاقتصادية وكيفيته يبقى مختلفاً تماماً، كما هو الحال أيضاً بالنسبة لمدى تأثير علاقات السلطة السياسية. ففي العصر اليوناني القديم، مثل كلّ من التحوّل إلى الصّراع المنظم ومن بعدها الدور المتزايد للملاحة في أثينا الأرضية للاستيلاء على السلطة السياسية من طرف فئات الشعب التي تتكفل كلّ مرّة بعبء الجيش[92]. لكن حتى في روما لم يزعزع التطوّر المماثل سيادة الوجهاء من بين نبلاء الوظائف إلا ظاهرياً ولفترة قصيرة. أمّا الجيش الحديث فقد كان في كلّ مكان فعلاً الوسيلة لتحطيم سلطة الوجهاء، غير أنّه لم يكن في حدّ ذاته وبأيّ كيفية كانت العامل الفعّال في إدخال الديمقراطية، وإنما بقي مساعداً سلبياً. وهذا يعود في الحقيقة إلى أنّ الجيش الشعبي في العهد القديم يخضع اقتصادياً إلى التزويد الذاتي، في حين يحتاج الجيش الحديث إلى التموين البيروقراطي.

ولئن قام زحف البنية البيروقراطية على تفوّقها "التقني"، فإنّ هذا الزحف قاد،

---

(92) فرضت سياسة الهوبليين (Hopliten) نفسها منذ القرن السابع ق.م. في اليونان وعوّضت بذلك المكانة الخاصة التي كانت تحتلها طبقة النبلاء في الجيش وعلى مستوى المدينة. ويخوّل لكلّ من له الكفاءة في الانتماء إلى قوم الهوبليين، أي من هوقادر على التسلح بالعتاد العسكري الكامل أن يصبح مواطناً بأتمّ معنى الكلمة (قارن: Aristoteles, *Athenaion politeia* 4). وقد أدّت السياسة البحرية التي نجح في تسييرها ثمستوكليس (Themistokles) إلى الديمقراطية الراديكالية التي أتممها فيها بعد بريكليس.

كما هو الحال بالنسبة لعالم التقنية برمّته، هنا أيضاً إلى هذه النتيجة وهي: أنّ هذا التقدّم يسير بأكثر بطئ هناك حيث تعمل أشكال البنية القديمة في مجال متقدّم جداً تقنياً وقابل هو الآخر للتكيّف مع متطلّبات العصر. هذا ما جرى مثلاً في إنجلترا مع إدارة الأشراف التي، من بين جميع الإدارات، لم تخضع إلا رويداً للمسار البيروقراطي أو ما زالت في حالة الخضوع له. وهذه هي نفس الظاهرة التي نواجهها مثلاً حين تبدي شركة ذات تقدّم عال ورؤوس أموال كبيرة مثل شركة الغاز للإنارة أو شركة السّكك الحديدية من اعتراضات جمّة ضدّ إدخال الكهرباء، فهي أشدّ حدّة من تعمير مناطق تعتبر أراضٍ بوراً تماماً.

تنتمي البيروقراطية إلى الأشكال الاجتماعية التي يبدو من الصعب تحطيمها، إذا ما وقع تسييرها مرّة واحدة بصفة كاملة. فالتسيير البيروقراطي هو الوسيلة الخاصة التي يمكن بها تحويل "الفعل الجماعي" إلى "فعل اجتماعي" منظم بصفة معقلنة. وباعتباره أداة " جمعنة/ التحوّل الاجتماعي" لعلاقات السيادة، كان وما زال التسيير البيروقراطي أداة سلطة عظيمة الشأن بالنسبة للذي يكون هذا الجهاز تحت تصرّفه، إذ إنّ مثل هذا "الفعل الاجتماعي" المنظم حسب تصميم دقيق وموجّه يفوق أيّ فعل مكره "للجمهور" وحتى "للفعل الجماعي" إذا أتيحت له نفس الحظوظ. فحيث أدخلت البيروقراطية بصفة تامة في الإدارة، وُجد معها شكل من علاقات السيادة يصعب تحطيمه حقاً. فلا يمكن للموظف بمفرده الانفصال عن الجهاز الذي ينتمي إليه، إذ الموظف المحترف مرتبط تماماً بعمله، ماديّاً ومعنوياً، على عكس "الوجهاء" الذين يقومون بالعمل الإداري بصفة شرفية أو إضافية، فهو مثل الأغلبية الساحقة، ليس إلا عضواً فرداً مكلفاً بجملة من المهامّ المتخصّص فيها ضمن جهاز متحرّك بصفة دائمة وحسب ما تقرّه القمّة العليا فقط، وليس الأطراف الجانبية فيه (كما هو معتاد)، من حركة أو تعطل وما تمليه عليه من خريطة طريق من المفروض أن يلتزم بها فعلاً. إضافة إلى كلّ هذا فإنّ الموظف ملتحم أيضاً بمصالح جميع من اندمج في هذا الجهاز من موظفين وفي مقدّمتها أن يواصل الجهاز عمله وأن تتواصل السيادة المشتركة. أمّا المحكومون فلا يمكن لهم من جانبهم الاستغناء عن جهاز السيادة البيروقراطية أو تعويضه إذا ما وجد، لأنّه يقوم على التخصّص وتقسيم العمل في مجال الاختصاص وعلى التهيئة الوثيقة للقيام بوظائف معينة بصفة عادية وبحذق مفرط ضمن تركيبة كاملة التصميم. فإذا ما توقف عن العمل أو وقع تعطيله بعنف، فإنّ النتيجة هي الفوضى التي يصعب التحكّم فيها بإدراج من يعوضه من بين

المحكومين. وهذا ينطبق على الإدارة العمومية مثلما هو الحال بالنسبة للإدارة في مجال الاقتصاد الخاص فتعلّق مصير الجمهور المادي بالسير المنضبط والمرتب بيروقراطياً لعمل المنظمة الاقتصادية الخاصة يأخذ في الزيادة باستمرار وبذلك تبدو فكرة إمكانية توقيفها عن العمل أكثر طوباوية. فالملفات من ناحية وانضباط الموظفين من ناحية أخرى، أي استعدادهم للانصياع الدقيق في مجال عملهم "المعهود"، يصبحان إذن، وبصفة متزايدة، القاعدة لأي نظام سواء في المؤسّسة العامة أو الخاصة. غير أنّ "الانضباط" يأتي قبل كلّ شيء مهما كانت عملياً أهمية ضبط الملفات بالنسبة للإدارة، فالفكرة الساذجة لدى الباكونية التي تقول: بأنّه بإبادة الملفات يمكن معاً تحطيم أرضية السيادة و"الحقوق المكتسبة"[93] تتغافل الأمر بأنّ استعداد الناس لمراعاة القيم المعهودة والضوابط يبقى قائماً، بغضّ النظر عن الملفّات. فأيّ نظام جديد يظهر بعد دحر الجموع من قوات الجيش وحلّها وكذلك أيّ تصليح للنظام الإداري المهدم عن طريق الثورات والرّعب أو غيرها من الكوارث يحدث من خلال نداء للاستعداد المنغرس لدى الموظفين من جهة ولدى المحكومين من جهة أخرى للالتحام حول تلك الأنظمة، وهذا النداء، إذا ما كلّل بالنجاح، يعيد الجهاز المعطل من جديد إلى "العمل". إنّ عدم الاستغناء الموضوعي عن الجهاز، إذا ما أقيم مرّة في علاقة بـ"اللاشخصية" الخاصة به، كفيل من ناحية أخرى بأن يجعل هذا الأخير مستعدّا بسهولة كاملة، على عكس الأنظمة الإقطاعية القائمة على البرّ والإحسان، لخدمة أيّ كان له القدرة على السيطرة عليه. فأيّ نظام معقلن/ رشيد ومرتّب للموظفين يواصل عمله بانتظام حتى في أيدي العدوّ، إذا ما احتلّ هذا الأخير الإقليم، وذلك بتغيير قمّة الهرم فقط، لأنّه من صالح الجميع، بما في ذلك العدو نفسه أوّلاً، أن يعمل. فبعد أن سعى [المستشار الألماني] بسمارك خلال الفترة الطويلة من حكمه إلى التخلّص من زملائه في الوزارة بإزالة جميع الأعضاء المستقلّين في الحكومة وتعويضهم بمن كانوا في تبعية بيروقراطية تامّة له، تفاجأ عند تقديم استقالته حين رأى أنّ هؤلاء

(93) في "اللوائح السّرية" المنسوبة لميخائيل باكونين والصادرة عن "الكتلة العالمية للديمقراطية الاشتراكية" التي أسّسها جاءت المطالبة بتحطيم كلّ من المنظمة الحكومية والقانونية، بما في ذلك حرق الملفات. "وهذا يعني منع وحرق جميع أوراق الملكية ووثائق الإرث والبيع والهدية والأحكام أي كلّ الأوراق القانونية والمدنية". طبع في: *L'alliance de la démocratie socialiste et l'association internationale des travailleurs. Rapport et documents publiés par ordre du congrès international de la haye* (Londres: A. Darson, 1873), S. 130.

وجاء ذكر هذا النص مترجماً بالألمانية في كتاب: Paul Eltzbacher, *Anarchismus* (Berlin: J. Guttentag, 1900), S. 120f.

واصلوا القيام بوظيفتهم بدون مبالاة ولا ملل، وكأنّه لم يكن الحاكم الفذ وربّ هذه المخلوقات، وإنما وقع تغيير أيّ حلقة كائنة في الجهاز البيروقراطي بغيرها[94]. أمّا في فرنسا فقد بقي من حيث الجوهر نفس جهاز السلطة رغم كلّ التغييرات التي جرت على رأس الدولة منذ عهد الإمبراطورية الأولى[95]. وحيث وضع هذا الجهاز وسائل الإعلام والمواصلات الحديثة (مثل التلغراف) على ذمّته وجعل "الثورة" بمعنى الفرض بالقوة لأشكال جديدة للسيادة شبه مستحيلة من وجهة نظر تقنية بحتة ومن خلال بنيته المعقلنة، فإنّه عوّض "الثورات" بـ"الانقلابات"[96] كما عوّدتنا به فرنسا منذ عهود إذ إنّ جميع التحوّلات الناجحة هي في واقع الأمر انقلابات.

---

(94) بعد استقالة بسمارك في شهر آذار/ مارس 1890 بقي أوّلاً جميع الوزراء البروسيين في مهامهم نظراً إلى أنّه يعود إلى الإمبراطور وحده القرار في الأمر، وهو ما أغاظ بسمارك وما جعله أيضاً حاقداً على مساعده القديم كارل هاينريخ فون بوتيشر (Karl Heinrich von Boetticher) كاتب الدولة البروسي في وزارة الداخلية (ونائب الرئيس في الوزارة الأولى البروسية منذ 1888) الذي يعتبره أحد المدبرين في إسقاطه. وجاء في تقرير الصحافي (Anton Memminger) في حديثه مع بسمارك في 16 آب/ أغسطس 1890 في مدينة Bad Kissingen والذي نشر كاملاً في جريدة *Neuen Bayrischen Landeszeitung* بمدينة Würzburg عام 1898 ما يلي: "وكما هو الحال بالنسبة لـ (Boetticher)، فقد كانت هناك أقمار أخرى استقطبت نورها من شمسي ثمّ تحولت فجأة إلى مذنبات ذات شهاب طويل لامع لـ... وحرّك الأمير هنا السبّابة بكيفية تبدو لي أنها تدلّ على التذيّل والخضوع". جاء الاستشهاد هنا حسب الطبعة لكتاب: *Bismarck*, Gespräche, hg. und bearb. von Willy Andreas (Bismarck, Gesammelte Werke, Band 9) (Berlin: Otto Stollberg, 1926), S. 86.

(95) كما ذكر سابقاً فقد تأسّس نظام إداري مركزي تحت رعاية نابليون الأول. ووصفه هاينرش فون تراتشكه (Heinrich von Treitschke) بأنه نظام "مفحم، عملي ويسير على وتيرة واحدة. فهو مرتب بوضوح حسب قانون تقسيم العمل [...] ولكنه باهظ، لا طابع له واستبدادي في عمقه. فهذا النظام الإداري هوالدستور الحالي لفرنسا. ففيه وُضع "رأسمال السلطة" الذي خلفه الإمبراطور لبقية الحكومات في فرنسا، كما يؤكد على ذلك حقاً المنتسبين لنابليون اليوم. ففي مثل هذه الدولة يتسنى لأيّ حاكم إعادة قول الإمبراطور: "بمحافظيّ وشرطتي وقساوستي يمكنني فعل كلّ يرضي رغبتي". قارن: Treitschke, *Bonapartismus*.

(96) لقد بدأ استعمال التلغراف المرئي الذي اخترعه كلود شابه (Claude Chappe) خلال حروب الثورة وخاصة من طرف نابليون الأول. وفي عهد لويس فيليب (1830-1848) كانت فرنسا تتمتع بشبكة تلغراف واسعة المدى. وقد كتب هاينرش فون تراتشكه وهو يتحدّث عن الانقلاب الذي جرى في 2 من كانون الأول/ ديسمبر 1851 والذي أسفر عن وصول نابليون الثالث إلى السلطة: "لقد استقبل خمسة وثلاثون مليون فرنسي عن طريق التلغراف، الخبر الذي ينصّ على أن دولتهم غيرت شكل نظام الحكم، إلا أنهم انصاعوا لهذا النظام الجديد بدون أية مقاومة". وفي 27 من كانون الأول/ ديسمبر 1851 وضع التلغراف في رفّ الدولة. قارن: المصدر نفسه، ص 238، وكذلك: P. D. Fischer, "Telegraphie und Telephonie," *HdStW*³, Band 7 (1911), S. 1150-1169, bes. S. 1150, 1160.

إنّه لمن الواضح أنّ تنجرّ عن النظام البيروقراطي لأي تشكّل اجتماعي، وسياسي بالخصوص، عواقب اقتصادية جمّة، بل أنّها تحصل بانتظام. فما هي إذن هذه العواقب؟ تتعلق هذه بطبيعة الحال بالتقسيم الاقتصادي والاجتماعي للسلطة في كلّ مرّة وخاصة بالمنطقة التي يهيمن فيها الجهاز البيروقراطي وكذلك بالتوجّه الذي تعطيه له القوى التي تستعمله. فغالباً ما كانت النتيجة هي تقسيم كتابي لسلطة الطبقة الغنية (Krypto-plutokratie). أمّا في إنجلترا وأميركا فعادة ما يقف وراء أنظمة الأحزاب البيروقراطية متبرّعون يموّلون حملاتهم ويحاولون من خلالها التأثير عليها. فالمشجعون للأحزاب سواء من بين منتجي الجعّة في إنجلترا[97]، أو لدى أصحاب الصناعة الثقيلة بتمويلاتهم للحملات الانتخابية أو من طرف رابطة الهنزا (Hansa) وصندوق تبرّعها في ألمانيا[98] ليسوا نكرة بل كانوا يعرفون جيداً. وحتى السير البيروقراطي والتسوية الاجتماعية داخل التشكّلات السياسية، وعلى رأسها مؤسّسات الدولة المرتبطة بنسف التمييزات المحلية والإقطاعية المنافية لها، إنما كانا منذ العصر الحديث في أغلب الأحيان في صالح الرأسمالية، بل نفّذا غالباً في ارتباط مباشر معها. هذا ما حصل مثلاً في غضون الاتحاد التاريخي بين السلطة المطلقة للأمراء

---

(97) من المحتمل أنّ بعضهم كان يملك مجموعة من أسهم معمل بيرس (Peers) للجعّة مثلما هو الحال لدى Bass، Ratcliff، Gretton وكذلك لدى Watney، Combe، Reid & Co.. فمالك شركة باسّ (Bass) الذي كان عضواً في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ساعد غلادستون (Gladstone) الذي كان صديقه في الحزب. قارن: Albrecht Mendelssohn Bartholdy, "Die Reform des Oberhauses. Zur Geschichte und Psychologie einer politischen Bewegung im 20. Jahrhundert," *Jahrbuch des öffentlichen Rechts der Gegenwart*, Band 3 (1909), S. 139-218, hier: S. 149f.

(98) منذ خريف 1908 تكفلت "الرابطة المركزية لأرباب الصناعة" التي تدافع على مصالح الصناعة الثقيلة بصندوق لدعم الانتخابات. وكما يذكر Emil Lederer في *Sozialpolitischen Chronik* لم يكن الرأي العام على علم بكيفية وكمية هذا الصندوق. Emil Lederer, "Die Interessentenorganisationen und die politischen Parteien," *AfSSp*, Band 34 (1912), S. 307-374, hier: S. 335,

ونظراً لتوجهه الأبوي والسياسي - الاجتماعي الرامي إلى الحفاظ على الحواجز الجمركية، فلم تساعد هذه الرابطة غالباً سوى النواب المحافظين. وفي المقابل ساعد "اتحاد الهنزا للحرف والتجارة والصناعة" الذي أسس في 6 من حزيران/ يونيو 1909 بصندوقه لدعم الانتخابات مصالح طبقة الحرفيين الأحرار والتجار. وقد دعّم هذا الاتحاد في انتخابات برلمان الرايخ لعام 1912 بقيمة مليون إلى مليوني مارك خصوصاً الحزب الليبرالي القومي وحزب الشعب التقدمي. قارن: Dieter Fricke, "Hansa-Bund für Gewerbe, Handel und Industrie (HB) 1909-1934," in: *Lexikon zur Parteiengeschichte. Die bürgerlichen und kleinbürgerlichen Parteien und Verbände in Deutschland* (1789-1945) (Köln: Pahl-Rugenstein, 1985) Band 3, S. 91-108.

والمصالح الرأسمالية[99]، إذ من المعهود أن توسّع التسوية القانونية والنسف الحاصل للتشكيلات المحلية المحكمة والخاضعة للنبلاء حركة الرأسمالية. ولكن من الممكن أيضاً أن ننتظر من جهة أخرى وقعاً للسير البيروقراطي في مختلف الحالات التاريخية ذات الأثر البعيد، خاصة في العهد القديم، قد يلتئم ومصلحة البورجوازية الصغيرة في تأمينها التقليدي "للغذاء" أو يضيّق الخناق على حظوظ الربح الخاص لدى الدولة الاشتراكية ويكون بدون شكّ وربما أيضاً لدينا كتطوّر مستقبلي[100]. فالوقع المختلف جداً لنظام سياسيّ مشابه تماماً على الأقلّ من حيث المبدأ في مصر في عهد الفراعنة ثمّ في العصر اليوناني وبعدها في العصر الروماني يظهر الإمكانيات المختلفة جداً للدور الاقتصادي في سير البيروقراطية، وذلك حسب توجّه العوامل الموجودة. إنّ الوجود المحض لنظام البيروقراطية لا يدلي لوحده بشيء معيّن حول التوجّه الفعلي لأثرها الاقتصادي المتوافر دائماً بكيفية ما، أو بالأحرى ليس بالقدر الكافي حول أثرها الاجتماعي أو المسوّي نسبياً على الأقلّ. وحتّى من هذه الوجهة، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ البيروقراطية في حدّ ذاتها إنما هي بمنزلة أداة تدقيق على ذمّة العديد من مصالح السيادة المختلفة، سواء منها السياسية البحتة أم الاقتصادية البحتة أم غيرها من المصالح. ولذلك لا بدّ من التحرّي من المبالغة فيما يتعلق بمدى سيرها توازياً مع سير الديمقراطية، وإن بدا هذا خاصّاً بها. فحتى طبقات سلطة الإقطاع وضعت هذه الأداة في خدمتها حسب الظروف، وغالباً ما وجدت أيضاً الإمكانية في الإمارة الرومانية وكذلك أيضاً في بعض الدويلات ذات الشكل الاستبدادي بربط السير البيروقراطي للإدارة قصداً بتكوين الطبقات أو بنسفه عن طريق العنف الذي تقوم به المجموعات الاجتماعية الموجودة في السلطة. أمّا التحفظات المعلنة بالنسبة لبعض الوظائف لصالح طبقات معينة، فهي كثيرة جداً، وتتزايد فعلاً فالنزعة نحو ديمقراطية المجتمع في جملته بالمعنى الحديث للكلمة، سواء كان ذلك فعلياً أم ربما صورياً فقط، تمثل في الحقيقة الأرضية السانحة بامتياز ولكنها ليست الوحيدة الممكنة لبروز ظواهر

(99) المقصود هنا هو عصر الملوكية المطلقة/ عصر الاستبداد وسياسته الاقتصادية التي تعرف بـ "مرحلة الرقابة الحكومية على الاقتصاد التجاري" (Merkantilismus) والتي يمكن اعتبارها في بعض من جوانبها لسياسة رأسمالية. للحديث أكثر عن هذه الظاهرة.

(100) في هذا المعنى استطلع الباحث روبرت متشلز النزعة البورجوازية الصغيرة (Verkleinbürgerung) لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. فمصلحة التموين على المعاش تزامنت مع تطوير البيروقراطية. قارن: Michels, *Deutsche Sozialdemokratie*, S. 541-545.

البيروقراطية بإطلاق، هذه الظواهر التي تصبو إلى تسوية السلط التي تعترضها في الطريق وفي المنطقة التي تحاول احتلالها من حين لآخر. ولا بدّ أيضاً من الانتباه إلى الوضع الذي قد اعترضنا مراراً والذي يجب توضيحه من جديد مرّة أخرى ألا وهو: أنّ "الديمقراطية" في حدّ ذاتها، ورغم تشجيعها الذي لا مفرّ منه وغير المقصود للبيروقراطية أو من أجله، هي عدوة "لسيادة" البيروقراطية، ومن هنا فهي تخلق تحت ظروف معينة مقاطع حسّاسة جداً للبيروقراطية وحواجز. لا بدّ إذن من التمعّن دائماً في كلّ حالة تاريخية على حدة والنظر في التوجّه الخاص الذي اتخذته البيروقراطية فيها.

لذا يستوجب هنا الاحتفاظ بالحكم فيما إذا تبيّن الدول الحديثة التي تقدّمت فيها البيروقراطية حيث ما ظهرت، أيضاً وبدون استثناء حقاً تزايداً عاماً لسلطة البيروقراطية داخل جهاز الدولة. فالحقيقة أنّ النظام البيروقراطي هو الأداة المتقدمة جداً تقنياً للسلطة بالنسبة لمن يحوزها في يده لا تقول شيئاً عمّا يلي: ما هو الدعم الذي يمكن للبيروقراطية في حدّ ذاتها، أن تقدّمه لتصوّراتها داخل التشكيلة الاجتماعية المعنية؟ وكذلك "عدم الاستغناء" المتزايد عن الموظفين الذين ارتفع عددهم إلى حدّ الملايين لا يدلّ أيضاً عمّا يحدّد، حسب قول بعض الممثلين للحركة العمالية[101]، عدم الاستغناء عن العمّال اقتصادياً درجة قوّتهم الاجتماعية أو السياسية: ففي الحالة التي كان فيها عمل العبيد مهيمناً، لا بدّ إذن أن يحتلّ العبيد مثل هذه المكانة التي "لا غنى عنها"، باعتبار أن الأحرار آنذاك كانوا يرون أنّ العمل في مثل تلك الظروف مهين لشرفهم. لهذه الأسباب، لا يمكن الجزم مسبّقاً بأن سلطة البيروقراطية في حدّ ذاتها في تزايد، ويبدو أنّ الاستعانة بذوي الاهتمام أو بذوي الاختصاص من غير الموظفين أو على عكس ذلك بممثلين خارج الاختصاص وتكوين أجهزة محلية أو ما بين محلية أو مركزية برلمانية أو غيرها من أجهزة التمثيل السياسي أو العمالي قد ينافي تماماً ما

---

(101) نقد روبرت متشلز في قراءته لأطروحة (Elsbeth Georgi) حول *Theorie und Praxis des Generalstreiks in der modernen Arbeiterbewegung* أنّ المؤلّفة تجاهلت تماماً الجانب الاقتصادي والأخلاقي لموضوعها. فهويدّعي بالمقابل أنّ "الإضراب العام هوالشكل التقليدي لثورة المنتجين ضدّ أرباب المصانع، فهو إذن التجربة الكبرى التي تبيّن أنّ المجتمع البورجوازي لا يمكن أن يقوم بدون جماهير العمال". فالإضراب يعطي "للطبقة الحاكمة تصوّراً [...] من الضرورة الاقتصادية التي تمثلها الطبقة العاملة/ البروليتاريا. قارن: Robert Michels, [Rezension von:] Elsbeth Georgi, "Theorie und Praxis des Generalstreiks in der modernen Arbeiterbewegung. Jena 1908," Verlag von Gustav Fischer. 144 S., in: *Zeitschrift für Soziologie*, 1. Jg., Heft 4 (April 1909), S. 281-285.

جاء قوله. إلى أيّ حدّ يمكن للظاهر أن يصبح حقيقة، هذا ما سيدرس بالتفصيل في فصل آخر[102] خارج عن هذا التوضيح الصوري المحض والمفرط في المحاججة. هنا يمكن فقط القول بصفة عامة:

عادة ما تكون مكانة البيروقراطية المتقدمة تماماً كبيرة جداً، بل فائقة في ظروف عادية. ولا فرق هنا إن كان "السيد" الذي تخدمه "شعباً" متسلحاً بـ"قانون المبادرة" أم "الاستفتاء" أو بحقّ إقالة الموظف من مهامّه، أم برلماناً منتخباً ومؤهّلاً بحقّ "سحب الثقة" أم ما يشبهه فعلاً حسب القاعدة الأرستقراطية أم "الديمقراطية" أم هيئة أرستقراطية تتمّم نفسها قانونياً أم فعلياً، أم رئيساً منتخباً من قبل الشعب أم ملكاً "مستبدّاً" بحكم الوراثة أم "برلمانياً" فهو يجد نفسه دائماً أمام الموظف المتمرّن داخل جهاز الإدارة في حالة شبيهة بـ"الهاوي" أمام "المتخصّص". وكلّ بيروقراطية تسعى من خلال طرق سريّة معلوماتها ومقاصدها إلى مضاعفة هذا التفوّق للعالم المحترف. فالإدارة البيروقراطية هي دائماً من حيث توجّهها إدارة إقصاء للجمهور. فهي تحاول قدر الإمكان إخفاء علمها وعملها عن النقد. فإدارة الكنيسة البروسية كانت تهدّد القساوسة في حالة إفشاء مضمون التنبيهات وغيرها من العتبات التي كانت توجّهها لهم باتخاذ عقوبات تأديبية، لأنّه يمكن أن "ينجرّ" عن ذلك نوع من النقد لهم[103]. أمّا كتبة المحاسبة لدى شاه إيران فقد جعلوا من خدمة الوظيفة

---

(102) في غضون النقاشات حول إصلاح قانون الانتخاب البروسّي تم نشر أفكار طبقات الحرفيين من طرف بعض الجمعيات المحافظة مثل "اتحاد الفلاحين" و"جمعية روابط أرباب العمل" و"رابطة الطبقة الوسطى في الرايخ الألماني". خاصة فيما بين 1911 و1912 وجدت هذه الأفكار المضادة للبرلمان والمعادية المصالح التي تبنتها الأحزاب السياسية رواجاً كبيراً. قارن: Dirk Stegmann, *Die Erben Bismarcks, Parteien und Verbände in der Spätphase des Wilhelminischen Deutschlands. Sammlungspolitik 1897-1918* (Köln, Berlin: Kiepenheuer & Witsch, 1970), S. 283ff.,
ورغم أنّ هذا الموضوع كان حادّاً قبل الحرب العالمية الأولى، لم يتحدّث عنه فيبر إلا عام 1917 في عدد من المجلات السياسية والخطب. انظر في هذا الصدد:
Weber: "Das preußische Warhlrecht," in: MWG I/ 15, S. 222-235, hier: S. 232; "Wahlrecht und Demokratie," in: MWG I/ 15, S. 355, 370; "Parlament und Regierung," in: MWG I/ 15, S. 455f., und "Politik als Beruf," in: MWG I/ 17, S. 197.

(103) أشهر قضيّة تأديبية معاصرة وجّهت ضدّ القسّيس غوتفريد تراوب (Gottfried Traub) من مدينة دورتموند الذي عزل من الوظيفة في 5 من تموز/ يوليو 1912. وقد جاء في تقرير المجلس الأعلى للكنيسة البروتستانتية بعد إصدار الحكم أنّ القسّيس "أساء لسمعة الكنيسة وأعضائها" بنقده العلني في حالة Jatho، وبذلك فقد نقض واجباته كموظف للكنيسة (حسب قانون الكنيسة وورقة التعليمات لسنة 1912، ص 39- 84، الاستشهاد: ص 41). وللحلّ دون القيام بمظاهرات فيما يخصّ القسّيس حذر تراوب المجلس الأعلى للكنيسة في "مكتوب" بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 1913 بقية القساوسة =

العمومية علماً سرّياً واستخدموا لذلك كتابة سرّية[104]. وعموماً لا تنشر الإحصاءات البروسية الرسمية[105] إلا ما لا يمكن أن يعود بضرر على مقاصد البيروقراطية الحاكمة، فالميل إلى السرّية في بعض مجالات الإدارة يكمن في طبيعة موضوعها: أي هناك حيث يتعلّق الأمر بالدفاع عن مصالح السلطة لتشكّل سياديّ ما إزاء الخارج: سواء كان ذلك أمام منافسين اقتصاديين تابعين لمؤسّسة خاصّة أم أمام تشكيلات سياسية غريبة، قد تصبح في المستقبل تشكيلات سياسية معادية. وكي يكون النجاح حليفه، لا يمكن لجهاز الدبلوماسية أن يخضع للرقابة العامة إلا في حدود ضيقة جداً. ويجب على الإدارة العسكرية أن تحافظ بازدياد على سرّية عقوباتها التأديبية الهامة، خاصّة مع نمو الدور التقني البحت. وكذا الحال مع الأحزاب السياسية التي تتصرّف على نفس المنوال رغم كلّ الإعلام العلني خلال اللقاءات الكاثوليكية[106]

= من تجاوز "الحدود الفاصلة بين التظاهر العمومي والتواصل الوظيفي" (حسب قانون الكنيسة وورقة التعليمات لسنة 1913 ص 9-17، الاستشهاد: ص 15). وفي صورة ما إذا تكرّر الإخلال بالأنظمة الخارجية للكنيسة، فإنّ المجلس هدّد بـ "توبيخ تأديبي" وبـ "تتبع صارم" (المرجع المذكور، ص 9، 11). وقد كمن الأثر السياسي والاجتماعي لحالة تراوب في أنّ إدارة الكنيسة البروتستانتية اختارت الطريق الصوري - البيروقراطي وتحاشت بذلك اللجوء إلى مؤسّسة الوساطة (Spruchkollegium) لتقريب الآراء المتباعدة. أمّا التابعين للقسم الليبرالي داخل الكنيسة فقد رأوا في ذلك تحجّراً بيروقراطياً واضطرّوا أن يضعوا الضرر الذي يمكن أن يلحقهم في الحسبان، إذا كانوا من بين الموظفين وأعلنوا عن احتجاجهم.

(104) كوّن المحاسبون (mestofi) منذ العهد الصفوي (1502-1736) وإلى حدود القرن التاسع عشر مجموعة مغلقة من الموظفين الفرس. وتمثلت صناعتهم (elmi siaq) في تخطيط معقد للأوزان والأعداد وضع على أوراق مبعثرة. هذا التخطيط بقي صعب الفهم لغير أهل هذه الصناعة إذ سعى الموظفون لتلقين هذا العلم الخفيّ فقط لأبنائهم. قارن:
Greenfield, *Persischer Staat*, S. 184, Anm. 54, S. 233f.

(105) من بين ما نشر "مركز الإحصائيات الملكي البروسي" (هكذا التسمية الرسمية منذ 1905) كانت الإحصائيات حول ضرائب المداخيل وإحصائيات الانتخابات على مستوى الدولة والأقاليم/ البلديات. وضمن خطاب في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1907 اتهم ماكس فيبر الإدارة بتقديم أرقام في سياق النقاشات الجارية حول إصلاح قانون الانتخاب تخدم المصالح السياسية للحكومة البروسية. قارن:
Weber, *Verfassung und Verwaltungsorganisation*, MWG I/ 8, S. 305.

(106) غالباً ما تجري الأيام الكاثوليكية (التي هي في الحقيقة: "الاجتماعات العامة لكاثوليكي ألمانيا") سنوياً وفي أماكن مختلفة من الرايخ الألماني. وباندلاع الصراع الثقافي بدأت عملية تسييس الجلسات. وقد تحوّلت اجتماعات "الاتحاد الكاثوليكي في ألمانيا" التي تأسّست سنة 1848 إلى تظاهرات جماهيرية (شارك فيها 60.000 نسمة في مدينة إسن (Essen) عام 1906). وقد تعرّض (Hermann Mulert) بالخصوص إلى العنصر التنظيمي في مقاله بعنوان:
"Katholikentage," *RGG*[1], Band 3 (1912), Sp. 1003-1007, ein.

والمؤتمرات الحزبية المتزايدة بتزايد بيروقراطية جهاز الحزب. فالسياسة التجارية تقود مثلاً في ألمانيا إلى كتمان إحصائيات الصناعة(107). وكلّ وضع حربي لأي تشكّل اجتماعي ما يبدو دائماً من منظور خارجي، وكأنّه تدعيم لموقف القوى الموجودة في السلطة. وحتى خارج هذه المجالات التي تفترض من وجهة نظر موضوعية بحتة الكتمان، فإنّ مصلحة البيروقراطية الخالصة في ضمان السلطة تبدو وكأنها في حاجة إلى ذلك. فمفهوم "سرّ الوظيفة" هو من إبداعها الخاص(108)، وليس هناك ما تدافع عنه بشراسة مثل هذا التصرّف غير الخاضع موضوعياً للتعليل وخارج عن تلك المجالات المختصّة. وإذا ما واجهت البيروقراطية البرلمان، فإنها تقاوم انطلاقاً من شعور قويّ للحفاظ على السلطة كلّ محاولة يقوم بها البرلمان للتحصّل على معلومات مختصّة عن طريقه الخاص (مثل ما يسمّى بـ"حقّ التحقيق")(109): فبرلمان

---

(107) كانت منذ عام 1880 سياسة التجارة الألمانية تحت تأثير مصالح أرباب الصناعة الثقيلة والمزارعين الكبار الذين يريدون الحفاظ على الحماية الجمركية. وقد عارض ماكس فيبر هذه السياسة في بعض كتاباته السابقة. (قارن: Weber, *Agrarpolitik*، سلسلة من المحاضرات في 15، 22، و29 من شباط/ فبراير، 7 و14 من آذار/ مارس 1896 بفرانكفورت على نهر الماين، في: MWG I/ 4، ص 743–790، هنا ص785). وفي عام 1897 اجتمعت "لجنة اقتصادية لتحضير ومعاينة الإجراءات السياسية المتعلقة بالتجارة" كي تهيأ نظام الأسعار الجمركية الجديدة. وقد قامت اللجنة بتحقيقات وافية حول "إنتاج مختلف فروع الصناعة"، غير أنّ نشرها الكامل لم يعتبر لازماً من قبل حكومة الرايخ. قارن: Alexander Wirminghaus, "Produktionsstatistik," in: *Wörterbuch der Volkswirtschaft in zwei Bänden*, hg. von Ludwig Elster (Jena: Gustav Fischer, 1911), Band 2, S. 636-638, Zitat: S. 638.

(108) نجد أوّل ذكر لمفهوم "سّر الوظيفة" في دستور minalis Theresiana. انظر: إعادة نشر الطبعة الأولى كاملة الصادرة في فيينا سنة 1769: (Graz: Akademische Druck- und Verlagsanstalt, 1993), II Art. 66 § 1, S. 189f.,
("أسرار الوظيفة"). وبذلك فهويعود إلى عهد أشكال حكم الاستبداد حيث كان ينظر إلى واجب الحفاظ على السرّ من قبل الموظفين كشيء بديهي. أما في عهد الإمبراطورية الألمانية فقد تم تقنين واجب الحفاظ على السرّ في الوظيفة بموجب § 11 من القانون الملكي المتعلق بالوظيفة لعام 1873.

(109) يحدّد قانون التحقيق والمتابعة صلاحيات البرلمان "في البحث والكشف عن الوقائع والأحداث التي بموجبها يصبح العمل البرلماني ملزما". وقد تحدّث رجال القانون مثل (Gerhard Anschütz) من جامعة هيدلبرغ – وكذلك ماكس فيبر في هذا السياق – عما يسمّى بقانون التحقيق فقط باعتبار أنّه لا يتعلّق الأمر هنا في المعنى الدقيق للقانون بـ"حقّ" للبرلمان وإنما بصلاحية وكّلت له من "طرف نواميس تنظيمات الدولة". قارن: Egon Zweig, "Die parlamentarische Enquete nach deutschem und österreichischem Recht," *Zeitschrift für Politik*, Band 6, 1913, S. 265-345, Zitate: S. 265-270,
وكذلك: Gerhard Anschütz, "Deutsches Staatsrecht," in: *Encyklopädie der Rechtswissenschaft in systematischer Bearbeitung*, hg. von Josef Kohler (Leipzig: Dunker & Hunblot und Berlin: J. Guttentag, 1904), Band 2, S. 449-635, hier: S. 585,
لم يكن قانون التحقيق مقرّراً في دستور الرايخ الألماني، ولكنه كان موجوداً في وثيقة الدستور =

غير مطّلع وفاقد لكلّ سلطة إنما هو مرحّب به بطبيعة الحال من طرف البيروقراطية، بقدر ما يكون ذلك الجهل بطيفيّة ما متلائماً مع مصالحها. وحتّى الملك المستبد، فهو غالباً ما يكون عديم السلطة أمام المعرفة البيروقراطية المتفوّقة في حيز الاختصاص فمراسيم فريدريتش الأكبر الحادّة حول "إلغاء نظام الرقّ" انحرفت عن هدفها وهي في طريقها إلى التحقّق لأنّ جهاز الدولة لم يراعيها واعتبرها بمنزلة حالات استثنائية خارجة عن المعهود(110). وعلى خلاف الحاكم المستبدّ الذي هو في حاجة في حدّ ذاته إلى المعلومات التي تقدّمها له البيروقراطية، فإنّه غالباً ما يسعى الملك الدستوري، حيث وجد نفسه في توافق مع جزء اجتماعي هام من المحكومين، إلى التأثير القويّ والمنظم على سير الإدارة في سياق النقد الموجّه لها من طرف الرأي العام النسبي على الأقلّ. فنادراً ما كان القيصر الروسي في العهد القديم(111) قادراً، وبصفة دائمة، على فرض أيّ شيء لم ينل رضاء البيروقراطية التي تتبعه أو تعارض ومصالحها. وحتّى الوزارات الخاضعة له مباشرة كحاكم مطلق، كانت تمثل، كما لاحظ جيّداً لوروي بوليو (Leroy-Beaulieu)، خليطاً من المرازبة(112) المتناحرة

= البروسّي المؤرّخة في 31 من كانون الثاني/ يناير 1850 (Art. 81). وقد فكّر ماكس فيبر في إلحاقه إلى برلمان الرايخ لأول مرّة في سياق قضية التلغراف في نهاية عام 1908 كوسيلة فعالة لمراقبة الإدارة. قارن الرسالة المبعوثة إلى فريدريتش ناومان في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1908، MWG I/ 5، ص 714.

(110) في إحدى تعليماته من شهر أيار/ مايو 1763 طالب فريدريتش الثاني الأكبر الفلاحين في إقليم بومّرن (Pommern) بإلغاء جميع أنواع الرقّ بصفة قاطعة وبدون أي قدر من التفكير بداية من الساعة. وبما أنّ الملك لم يضع أيّ تخطيط معين لذلك، فإنّ المسؤول المكلّف قد اتفق مع الفئات المكوّنة للإقليم بكيفية أنّه لم يتغير شيء بالنسبة لحقّ الملكية الذي يشكو نقصاً ولا لوضع الفلاحين الفاقدين حرّيتهم. قارن:

Georg Friedrich Knapp, "Die Bauernbefreiung in den östlichen Provinzen des preußischen Staates," *HdStW*³, Band 2 (1909), S. 541-550,

هناك أيضاً يوجد الاستشهاد (ص 545) والإشارة إلى لأنّ الملوك البروسّيين قد تحدثوا عن "الرقّ" في حين استعمل المسؤولون الإداريون الفقهاء في القانون مصطلح "الخضوع" (ص 543) وجعلوا بذلك تعليمات الملك تسير بدون فاعلية.

(111) المقصود هنا هي الفترة الزمنية قبل اندلاع ثورة 1905. قارن في هذا الصدد مثلاً:
Weber, *Rußlands Scheinkonstitutionalismus*, MWG I/ 10, S. 401.

(112) إنّ الصياغة التي استعملها ماكس فيبر لا توجد لدى أناتول لروا - بوليو. غير أنّ الوضع المتعلق بالصراع الداخلي فيما بين الوزارات دعّم من طرفه بأمثلة تعود إلى فترة حكم الإسكندر الثاني (1855-1881) والإسكندر الثالث (1881-1894). قارن: Leroy-Beaulieu, *Reich der Zaren* II, S. 66-75.

فيما بينها بجميع وسائل الخداع الشخصي، وخاصة منها "المذكرات" الكبيرة الحجم التي يداهمون بها الملك باستمرار فيجد نفسه عاجزاً أمامها. إنّ التجميع الذي لا مفرّ منه للسلطة البيروقراطية المركزية في يد واحدة كلما وقع تحوّل إلى النظام الدستوري ووضعه تحت قيادة أحادية: أي رئيس الوزراء الذي يمرّ عن طريقه كلّ ما يصل إلى الملك، يجعل هذا الأخير إلى حدّ بعيد تحت كفالة رئيس البيروقراطية، وهو ما قاومه [الإمبراطور] فيلهلم الثاني في صراعه الشهير مع بسمارك[113] (Bis-mark)، وإن وجب عليه فيما بعد التراجع في هجومه على ذلك المبدأ. فلا يمكن للملك أن يحافظ على استقرار تأثيره الفعلي في إطار سيادة العلوم المختصّة إلا بالمواظبة على التواصل المنظم مع رؤساء الهرم المركزي للبيروقراطية. على أنّ النظام الدستوري يربط في نفس الوقت البيروقراطية والحاكم بعضهما إلى بعض في مصلحة جماعية، وهي تحالفهما ضدّ ازدياد نفوذ رؤساء الأحزاب في البرلمان. غير أنّ الملك الدستوري يبقى عاجزاً أمام البيروقراطية، إذا لم يكن له سند في البرلمان. فتخلّي "كبار الرايخ": أي وزراء بروسيا وكبار موظفي الرايخ عنه وضع الملك في ألمانيا[114] في تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 في حالة شبيهة جداً بالوضع المشابه لدولة

---

(113) كان الصراع الذي دار بين فيلهلم الثاني وبسمارك والذي دفع أخيراً بسمارك إلى الاستقالة من منصبه يتعلّق بإعادة تفعيل نظام الوزارة المؤرّخ في 8 من أيلول/ سبتمبر 1852 والذي ينصّ على أنّ الوزراء غير مجبرين بتقديم تقارير مباشرة إلى الملك إلا بموافقة رئيس الوزراء البروسي. وقد طالب الملك فيلهلم الثاني برفع هذا النظام الذي يحدّ من سلطته الشخصية. قارن:

Ernst Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit 1789*, 2 Aufl. (Stuttgart Band 4, S. 231ff. u.a: Kohlhammer, 1969),

(من هنا فصاعداً: Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV)

وانظر: Weber, *Rußlands Scheinkonstitutionalismus*, MWG I/ 10, S. 405 mit Anm.: 13.

(114) المقصود هنا هي إحدى الأزمات الكبرى التي حدثت على مستوى السياسة الداخلية للرايخ الألماني في 28 من تشرين الأول/ أكتوبر 1908 بعد نشر حديث مع فيلهلم الثاني في الجريدة اللندنية *Daily Telegraph* حول السياسة الإنجليزية إزاء المستوطنين البور [في جنوب أفريقيا]. وقد تم رفض ملاحظات الإمبراطور غير الحاذقة فيما يخصّ السياسة الخارجية من طرف الرأي العام وفي جلسات البرلمان في 10 و11 تشرين الثاني/ نوفمبر بشدّة باعتبار أنها تمثل رأيه الشخصي. كما جرت مناقشة العواقب القانونية والدستورية لهذه الحادثة. ولئن عرض الإمبراطور المقال المعنيّ مسبقاً على المستشار، فإنّ (Bernhard Fürst von Bülow) فهم كيف يدير الرأي العام لصالحه من خلال بعض تصريحاته اللبقة وتوجيه الغضب ضدّ الإمبراطور. وقد اعتبر فيلهلم الثاني هذا السلوك بمنزلة نقض للثقة من جانب المستشار، خصوصاً أنّ هذا الشعور ازداد بعد أن وقف أمراء الحلف – مثل ملك السّاكس (Friedrich August III) وأمير بادن الكبير – وكذلك وزراء بروسيا إلى جانب المستشار. وبعد جلسات وزارة الدولة البروسية في 11 من تشرين الثاني/ نوفمبر واللجنة الفيدرالية في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر قدّم الإمبراطور تصريحاً مهدئاً ضمّنه إدلاءه =

إقطاعية عام 1076[115]. إلا أنّ هذا يمثل الاستثناء، إذ إنّ مكانة الملك إزاء الموظفين البيروقراطيين في الجملة أقوى بكثير من تلك التي يتمتّع بها في دولة الإقطاع وكذلك أيضاً في دولة الأعيان "التافهة"، لما يوجد دائماً من مرشحين يقدّمون أنفسهم طوعاً ويمكن من خلالهم تعويض الموظفين المزعجين والمستقلين بسهولة. فلا يمكن أن يخاطر بفقدان الوظيفة، تحت نفس الظروف تقريباً، إلا الموظفين الذين ينتمون إلى طبقات مستقلّة اقتصادياً، أي طبقات مالكة. أمّا الانتداب من طبقات ساحقة، فإنّه يرفع اليوم مثلما كان قبل من هيمنة الحاكم وسلطته. ولا يمكن إلا للموظفين الذين ينتمون إلى طبقات ذات تأثير كبير والتي يعتقد الملك أنها تمثل سنداً لشخصه (كما جرى في بروسيا مع "ثوار القناة")[116] أن تعرقل تماماً وبصفة دائمة إرادته.

= بالثقة للمستشار. قارن:. Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV, S. 302ff und.
Gerd Fesser, *Reichskanzler Bernhard Fürst von Bülow: Eine Biographie* (Berlin: Deutscher Verlag der wissenschaften, 1991), S. 105-110,

وقد عبّر ماكس فيبر منذ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 في إحدى جلسات الحزب بمدينة هيدلبرغ عن رأيه بأنّ تراجع الإمبراطور جاء تحت ضغط "تخلّ الولايات الفيدرالية والموظفين الكبار" عنه وليس عن طريق الضغط السياسي والحزبي في البرلمان. (قارن: ماكس فيبر، **الإمبراطور ودستور الرايخ** (*Kaiser und Reichsverfassung*)، مساهمة في النقاش الذي جرى في اجتماع الليبراليين القوميين بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 بهيدلبرغ، في: MWG I/ 8، ص 386-397، خصوصاً ص 395 مع الهامش 10 وص397). تحيل الاستشهادات بصفة واضحة إلى الأحداث التي جرت في "تشرين الثاني/ نوفمبر 1908"؛ وعلى ذلك لا يمكن تفسير انهيار الإمبراطورية الألمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 بـ " تخلّ... وزراء بروسيا وكبار موظفي الرايخ". ومن هنا يصبح تعديل ما جاء في الطبعة الأولى من تاريخ "1918" ضرورياً.

(115) يحيل ماكس فيبر هنا إلى معارضة الأمراء التي تكوّنت ضدّ هاينريخ الرابع في غضون عام 1076 والتي أجبرته على التنازل فيما يسمّى بـ"نزاع التنصيب". ففي الاجتماع الكنسي بمدينة تريبور (Tribur) في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1076 نجح أمراء السّاكس وجنوب ألمانيا في التحصّل على تنازلات وافية لصالحهم وطالبوا من الملك أن يسعى إلى رفع الحكم بطرده من الكنيسة في غضون سنة. وفي عام 1077 تمكن هاينريخ من رفع طرده من الكنيسة عن طريق البابا غريغور السابع بعد أن قام بمسيرة توبة إلى كانوسا (Canossa) والتمتع من جديد بحقوقه. (قارن: Karl Hampe, *Deutsche Kaisergeschichte in der Zeit der Salier und Staufer* (Leipzig: Quelle & Meyer, 1909), S. 49-54,

وهكذا جاءت الجملة – كما عبّر عنها فيبر عام 1908- " كانوسّا [...] بعد تخلّ حلف الأمراء" (MWG I/ 8، ص 395). وبالإحالة إلى وقائع 1076/ 7710 يبدوالتاريخ المذكور في الطبعة الأولى، أي 1056 باطلاً.

(116) كان الذين نعتوا بـ"ثوار القناة" عضوين من الحكومة و18 مديراً للدوائر عارضوا في 19 آب/ أغسطس 1899 التصويت على لائحة للحكومة قدّمت إلى البرلمان البروسّي للمصادقة عليها في الجلسة الثالثة تقرّ بناء القناة الوسطى (الرابطة بين كلّ من نهر الراين ونهر فايزر ونهر الألب). وقد أحيل جميع هؤلاء على التقاعد المبكر بمرسوم شخصي من قبل الإمبراطور. قارن:
Klaus von der Groeben, *Landräte in Ostpreussen. Ein Beitrag zur Verwaltungsgeschichte des Samlandes* (Köln, Berlin: Grote, 1972)

ما يفوق خبرة البيروقراطية إنما هي المعرفة الدقيقة لدى أصحاب الاقتصاد الخاص في مجال "الاقتصاد". لماذا هذه المعرفة في حدّ ذاتها، لأن التضلّع الدقيق بالنسبة للاقتصاد الخاص هو مسألة حياة أو موت مباشر في هذا المجال: فالأخطاء في الإحصائيات الرسمية ليس لها عواقب اقتصادية مباشرة على الموظف المخطئ، أما الأخطاء في حسابات مؤسسة رأسمالية فإنها تعود بالخسارة على المؤسسة، وربما تهدّد وجودها. وكذا الحال بالنسبة إلى "سرّ المهنة" كأداة سلطة، فهو محفوظ في دفتر رجل الأعمال أكثر منه في ملفات الإدارة. ولذا فإنّ التأثير الإداري على الحياة الاقتصادية في عصر الرأسمالية مقيّد بحدود ضيّقة، لكن غالباً ما تنزلق تدابير الدولة في هذا المجال في مسالك غير متوقعة وغير منتظرة أو تصبح بدون جدوى عن طريق المعرفة المتفوقة لدى المتقدّمين في هذا المجال.

وبما أنّ الخبرة في الاختصاص أصبحت بصفة متزايدة قاعدة للنفوذ لدى أصحاب الوظيفة، فإنّ كيفية استغلال هذه الخبرة بدون التنازل لصالحها وإمكانية الحفاظ عن المكانة الشخصية هما الشغل الشاغل منذ البداية "للحاكم". فبالانتشار المتزايد للأعمال الإدارية المختصّة وما ينجرّ عنه من عدم الاستغناء عن الخبرة، بدت ظاهرة من نوع خاص وهي أنّ الحاكم لا يمكن أن يكتفي بالتشاور بين الحين والآخر مع بعض مستشاريه الأمناء أو اللجوء بصفة متقطعة إلى الاجتماع بأمثالهم في الحالات الصعبة، بل عليه – بما أنّ "المستشارين من أهل البيت"[117] لم يكونوا سوى ظاهرة انتقالية خاصة – أن يحيط نفسه بهيئات استشارية وتنفيذية تجتمع بانتظام وبصفة

(117) كان "المستشارون من أهل البيت" منذ القرن الرابع عشر من بين النبلاء الذين يمكن للأمير أن يكلفهم بمهام عسكرية وأخرى متعلقة بالقصر. وغالباً ما يكون هؤلاء من بين الأشخاص المتقدّمين في السنّ والذين لهم جاه. وبما أنهم لا يعيشون في القصر بل يسكنون في "منازلهم"، فهم يختلفون عن المستشارين "الأصليين" أو "القارّين" الذين يبدو حضورهم في القصر منذ سنة 1500 ضرورياً نظراً لتزايد المهامّ الإدارية. قارن: Gustav Schmoller, "Einleitung: Über Behördenorganisation, Amtswesen und Beamenthum im Allgemeinen und speciell in Deutschland und Preußen bis zum Jahre 1713," in: *Acta Borussica. Denkmäler der Preußischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert*, hg. von der königlichen Akademie der Wissenschaften (Berlin: Paul Parey, 1894), Band 1, S. 15-143,

وكذلك انظر:

Hintze, *Beamtenstand*, S. 31, Anm. 7, S. 25f. (= 117f.).

دائمة (مجلس الدولة[118]، Privy Council[119]، الإدارة المركزية[120]، الوزارة[121]، الديوان[122]، Tsungli-YaMen[123]، Weiwupu[124]... إلخ). فمكانتها هي بطبيعة

(118) كان "مجلس الدولة" في فرنسا قبل كلّ شيء حلقة ضيقة من الأشخاص يستشيرها الملك في قضايا الدولة الأكثر أهمية. وبموجب المرسوم بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 1791 أصبح "مجلس الدولة" يمثل سلك الوزراء. وفي القرن التاسع عشر عاش هذا المجلس تاريخاً حافلاً بالأحداث. قارن:
Otto Hintze, "Die Entstehung der modernen Staatsministerien: Eine vergleichende Studie," *HZ*, Band 100 (1908),
(من هنا فصاعداً: Hintze, *Staatsministerien*)، وكذلك: Otto Mayer, *Theorie des französischen Verwaltungsrechts* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1886), S. 72,
(من هنا فصاعداً: Otto Mayer, *Französisches Verwaltungsrecht*).

(119) نشأ المجلس الإنجليزي السّري للدولة (Privy Council) في القرن الثالث عشر وتكوّن في البداية من موظفي القصر الكبار - أغلبهم من النبلاء العظام - وغيرهم من خدمة العرش الخبراء، لكن تم توسيعه في القرن الخامس عشر بإضافة كتاب الدولة. وفي القرن التاسع عشر ضمّ المجلس أكثر من 200 شخصية هامة تم اختيارها من طرف الملك. قارن:
Hintze, *Staatsministerien*, bes. S. 61f., 68.

(120) نشأت الإدارة المركزية عام 1722 بقرار من الملك البروسّي فريدريتش فيلهلم الأول. وقد تم التخطيط لهذه الإدارة كهيئة مشتركة مشرفة على المصالح المختلفة، وهوما يتضح من خلال التسمية الصحيحة "الإدارة العامة العليا للمالية والحرب والأملاك".

(121) تطوّر مجلس الوزراء في إنجلترا من لجنة ضيقة في الأصل -"للجنة السرية" (Privy Council) - إلى حلقة تجمع رؤساء الدوائر في الحكومة ثمّ انفصل فيما بعد تماماً عن مجلس الدولة عام 1679. قارن:
Hintze, *Staatsministerien*, S. 92.

(122) الديوان (من "القائمة" الخاصّة) يعني مجلس الدولة في البلدان الإسلامية. أما في الإمبراطورية العثمانية فكان "ديوان السلطة العليا" يتكوّن من حاملي الوظائف السياسية العليا. في أوقات السلم كان الديوان يجتمع في قصر السلطان. أما في الغزوات فكان يتقمص وظيفة هيئة أركان الحرب على أرض المعركة. وقد كان الديوان هيئة استشارية وليس هيئة قرار وتنفيذ.

(123) باقتراح من الأمير كونغ تم تأسيس ما يسمى "تسونغلي - يامن" (Tsungli-Yamen) في الصين عام 1861 (وهي التسمية القصيرة لـ "الدائرة العليا لمصالح جميع الدول"). وكانت هذه الدائرة تجمع في البداية الأمير (عمّ الإمبراطور) وكبير الكتبة ونائب وزارة الحرب، ثمّ تم توسيعها عام 1876 إلى أحد عشر عضواً بحيث أصبحت مطابقة لمجلس الدولة. وقد اتبع فيبر هنا تقويم Morse: das "Tsungli Yâmen [...] as a Ministry of Foreign Affairs Tended More and More to Become a Body of Cabinet Ministers and to Displace the Grand Coucil",
قارن: Hosea Ballou Morse, *The Trade and Administration of the Chinese Empire* (London u.a.: Longmans, Green, and Co., 1908), S. 55,
(من هنا فصاعداً: Morse, *Trade*)،
ويحيل ماكس فيبر في دراسته للكونفوشية بصريح العبارة إلى هذا البحث (MWG I/ 19، ص 133، Fn.5). وبعد ضرب ثورة البوكسر اضطرّ إلى حل دائرة (Tsungli Yamen) عام 1901.

(124) كان ما يسمّى Wai-wu pu يمثل "وزارة المصالح الخارجية" التي أسّست عام 1901، وهي =

الحال مختلفة جداً، سواء أنها تمثل لوحدها الإدارة العليا أو توجد إلى جانبها سلطة مركزية ذات نفوذ أحادي أو عدد من أمثالها، وكذلك حسب أسلوبها في الإجراء – فبالنسبة للنموذج الكامل تقع الجلسة مبدئياً أو حسب التمثل تحت إشرافه – حيث تنجز كلّ الأعمال الهامة بعد النظر فيها من جميع الجهات عن طريق عروض وتقارير أهل الاختصاص والتصويت المعلل لغيرهم من الأعضاء بقرار وتوافق على مرسوم الحاكم أو تلغيه، وهذا النمط من الإدارة القائمة على الزمالة هو الشكل النموذجي الذي يستعمل فيه الحاكم، إذا كان "غير مختصّ"، أيضاً الخبرة بازدياد ويسعى إلى مقاومة هيمنتها المتزايدة – وهو ما يبقى غالباً مخفياً – وفرض سيادته عليها. فقد يضع الحاكم أحد المختصين عن طريق آخرين في حرج ويحاول من خلال ذلك الأسلوب أن يتحصّل عن تصوّر شامل والتأكّد من عدم وجود قرارات اعتباطية قد توعز إليه. وغالباً ما يترقب الضمان الأوفر لنفوذه الخاص، ليس من رئاسته الشخصية، وإنما من الموافقات المكتوبة والمعروضة عليه. فنادراً ما كان الملك فريدريتش فيلهلم الأول الذي كان له فعلاً أثر كبير جداً على الإدارة يحضر شخصياً الجلسات الوزارية المنظمة بصفة صارمة، بل كان يعطي تعاليمه على التقارير المكتوبة في قالب ملاحظات على الهامش أو مراسيم تعرض على الوزراء عن طريق مرسول "الوزارة" بعد التشاور مع الخادم الموالي للحاكم بصفة شخصية[125]. فالوزارة التي تتعرّض لحقد البيروقراطية المختصّة وكذلك لفقدان الثقة من طرف المحكومين في حالة فشلها إنما تطوّرت

= المصلحة التي تلت Tsungli-Yamen. لم تكن هذه المصلحة مطابقة لمجلس الدولة، ولكن كانت لها الأولية على بقية الوزارات. لا تتطابق طريقة النسخ لكلمة ("Wai-Wu- Pu") لدى فيبر بما جاء في الدراسات المعاصرة المعهودة حول الصين، بل تظهر أكثر استناداً إلى الشكل المستعمل من قبل الصحافة اليومية (وهو "Wie-Wu-Pu"، في: Germania, Nr. 239 vom 17. Okt. 1911, 1. Bl., S. 1، حيث هناك أيضاً تقرير حول مساهمات فيبر في ندوة الأساتذة الجامعيين بدريسدن).

(125) لم يشارك الملك البروسّي فريدريتش فيلهلم الأول (Friedrich Wilhelm I.) في مشاورات السلطات ببرلين لأنّه كان يخشى في حالة تدخله بعلل غير موضوعية أن يقرّر بدونه. ولذلك كان ينزوي في "مكتبه" بقصر بوتسدام (Potsdam) ويملي قراراته كتابياً. وهذه القرارات بقيت محفوظة في "Acta Borussica". وكان الملك يستند في مراسلاته اليومية إلى ثلاثة من الكتبة التابعين له وربما أيضاً إلى بعض الكتبة دونهم. قارن: Otto Hintze, "Einleitende Darstellung der Behördenorganisation und allgemeinen Verwaltung in Preußen beim Regierungsantritt Friedrich II.," in: *Acta Borussica*: *Denkmäler der Preußischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert*, hg. von der Königlichen Akademie der Wissenschaften (Berlin: Paul Parey, 1901), Band 6, 1 (من هنا فصاعداً: Hintze, *Behördenorganisation*).

بنفس الكيفية في روسيا مثلما هو الحال في بروسيا[126] ودول أخرى، كقلعة شخصية لجأ إليها الحاكم نوعاً ما أمام خبرة أهل الاختصاص و"موضوعية" الإدارة.

إلى جانب ذلك، يحاول الحاكم أن يحقق نوعاً من التركيبة لأهل الاختصاص عن طريق مبدأ الزمالة قد تصل إلى حدّ الوحدة الجماعية. ليس من الممكن عادة تحديد ما إذا كان هناك نجاح في هذا المجال وإلى أيّ مدى. لكنّ الظاهرة في حدّ ذاتها جامعة رغم اختلاف أشكال الدول المتباينة جداً، بدءاً من دولة الأعيان والإقطاع وصولاً إلى البيروقراطية المبكّرة. إلّا أنّها خاصّة بالاستبداد الإماراتي الذي بدا في البروز، فهي إحدى وسائل التربية القويّة بالنسبة لـ"موضوعيّة" الإدارة. فهي تسمح أيضاً، بضمّها لجمع من الناس ذات النفوذ الكبير، من ربط قدر معيّن من سيادة الأعيان والخبرة الاقتصادية الخاصة بالمعرفة المختصّة لدى الموظفين المحترفين. وقد كانت الهيئات العاملة بروح الزمالة هي المؤسّسات الأولى التي مكّنت المفهوم الحديث "للإدارة" باعتباره أحد التشكيلات الدائمة بغضّ النظر عن الشخص بأن يصل فعلاً إلى حدّ التطوّر.

وطالما كانت الخبرة في المسائل الإدارية نتيجة تجربة طويلة فقط ولم تكن قيم الإدارة خاضعة للترتيبات وإنما للنواميس التقليدية، فغالباً ما كان مجلس الشيوخ في شكله النموذجي والمتركّب من القساوسة و"قدماء الحكام" والأشراف هو الشكل المناسب لمثل تلك الهيئات التي كان لها في البداية دور استشاري بحت لدى الحكام، ولكنها غالباً ما استحوذت على السلطة الحقيقية لأنّ هذه الهيئات هي بمنزلة أشكال قارّة أمام تغيّر الحكام. هذا ما حصل مع مجلس الشيوخ الرّوماني[127] ومجلس

(126) نشأ "المجلس الوزاري السري" في بروسيا في القرن الثامن عشر كسلطة خاصّة لصاحب السيادة في البلاد. وكان الملك يستشير حلقة صغيرة من الأشخاص المختارة في بعض القضايا ويحتفظ لنفسه بالقرار، في حين يتحاور مع "المجلس السرّي" (وهو الهيئة العليا للوزارة) بطريقة غير مباشرة. قارن: Schoen, *Deutsches Verwaltungsrecht*, S. 221,

وكان ما يساويه في روسيا هوما يسميّه فيبر "مجلس الوزراء" (Ministerkonseil) الذي بقي قائماً حتى بعد الإصلاحات عام 1905/ 1906. قارن: Weber, *Rußlands Scheinkonstitutionalismus*, MWG I/ 10, S. 409f.

(127) تطوّر "مجلس الشيوخ" (Senatus) الذي كان موجوداً في عهد الملوكية كهيئة استشارية للإدارة في عصر الجمهورية إلى سلطة عليا للحكومة. وأمام الوظائف العليا المتغيرة سنوياً تميّز المجلس بتواصل ممتدّ (منصب مدى الحياة بالنسبة للشيوخ). وكان المجلس مختصّاً بالمسائل الدينية والقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية (تهيئة الحروب والتحالفات، وتقسيم الأقاليم وإداراتهم). فالمجلس هوالذي يقرّ مصاريف الدولة ومداخلها ويراقبها؛ وازداد تأثيره في ضبط القوانين والانتخابات عن طريق Auctoritas patrum. أما في عهد الإمبراطورية فقد ذاب تأثيره.

البندقية[128] وكذلك المجلس الأثيني (Areopag) حتى خضوعه لصالح سيادة "الديماغوجي"[129]. ولكن من الطبيعي أن نفصل تماماً مثل هذه الهيئات عن المصالح المختصّة التي هي بصدد الحديث هنا كنموذج والتي نشأت على أرضية الاختصاص الرشيد وسلطة الخبرة/ المعرفة المختصّة رغم العديد من المعابر. ومن جهة أخرى لا بدّ من فصلها عن الهيئات الاستشارية في الدولة الحديثة والمختارة غالباً من دوائر المصالح الخاصّة حيث لا يكوّن الموظفون أو قدماء الموظفين اللبّ. وأخيراً لا بدّ من فصلها سوسيولوجيا أيضاً عن الأشكال البيروقراطية الموجودة حالياً في مجال الاقتصاد الخاص (لدى الشركات ذات الأسهم) والمتمثلة في هيئات الرقابة المشتركة (مجلس الإدارة)، رغم أنّه ليس من النادر أن تكتمل هذه الهيئات بجلب الأشراف من دوائر غير تابعة للمصالح المعنية، وذلك من أجل خبرتهم أو كعناصر للتشريفات والإشهار. إذ عادة ما تجمع هذه الأشكال في حدّ ذاتها، ليس أصحاب الاختصاص، وإنما المسؤولين الكبار في الاقتصاد، أي أعضاء البنوك الدافعة للشركة، وهؤلاء ليس لهم فقط دور استشاري بل مهمة الرقابة على الأقل، وغالباً ما لهم فعلاً دور السيادة. ويمكن هنا (وإن ببعض الصعوبة) مقارنة هذه الهيئات باجتماعات الإقطاعيين

(128) انطلاقاً من حلقة المستشارين الذين كان يجمعهم الدوج (Doge) حوله لمصالح تهم العدالة والإدارة (وقد سجّل ذكره أولاً عام 1141 كمجمع "الحكماء") تطوّر المجلس إلى مجلس "كبير" ومجلس "صغير" (تم ذكره عام 1187 كـ "مجلس كبير" (Consilium maius) و"مجلس صغير" (Consilium - minus). وهذا المجلس قلص كهيئة هامة للمحلفين (Commune venetiarum) عام 1143 من سلطة الدّوج وتطوّر حتى أصبح الحامل لسلطة الدولة. قارن:

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 124-233,

وكذلك المرجع المذكور هناك في الإحالة: Walter Lenel, *Die Entstehung der Vorherrschaft Venedigs an der Adria mit Beiträgen zur Verfassungsgeschichte* (Straßburg: Karl Trübner, 1897), S. 124-133,

وكذلك Heinrich Kretschmayr, *Geschichte von Venedig* (Gotha: Friedrich Andreas Perthes, 1905), Band 1: Bis zum Tode Enrico Dandolos

(من هنا فصاعداً: Kretschmayr, *Venedig* I).

(129) كان ما يسمّى Aeropag يمثل الهيئة العليا للقانون والرقابة في أثينا. وكان يتكوّن من أكبر الموظفين المعينين لمدى الحياة (Basileos, *Polemarch und ehemaligen Archonen*) (قارن: Aristoteles, *Athenaion politeia* 3). وهذه المؤسّسة الأرستقراطية الموجودة حتى قبل قوانين دراكون (624 ق.م.) تم حلها عن طريق قوانين إفيالتس (Ephialtes) (462/ 1 ق.م.) وبريكليس (Perikles) (458– 50 ق.م.) قارن:

Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 109, Plutarch, *Kimon* 15 und *Perikles* 9, und

يصف ماكس فيبر بريكليس (انظر لاحقاً ص 500) بأنه المؤسّس الحقيقي "للسيادة الديماغوجي".

الكبار والمسؤولين الإداريين وغيرهم من أصحاب النفوذ من بين طبقات الأعيان والإقطاع السياسية التي غالباً ما كانت تمثل إلى حدّ ما روّاد هيئات الطبقات، كنتيجة ازدياد العمل الإداري "للمجالس" الناشئة.

فمن المصالح المركزية المختصّة وقع نقل مبدأ الزمالة البيروقراطي بصفة منتظمة جداً إلى مختلف المصالح السّفلى. وداخل الوحدات المحلية المنغلقة، وبالخصوص الوحدات المدنية، كانت الإدارة المشتركة، كما ذكرنا في التقديم، بدائية كشكل من سيادة الأشراف (في الأصل كمجالس منتخبة، ثمّ فيما بعد غالباً أو على الأقلّ كـ"مجالس" مختارة و"مجالس بلدية" والديكرونية (Dekurionen) وهيئات محلفة). ولذلك كان هؤلاء جزءاً عادياً من تنظيم "الإدارة المشتركة"، أي من إنجاز مهامّها عن طريق المسؤولين المحلّيين تحت إشراف المصالح البيروقراطية للدولة. فالأمثلة المذكورة سابقاً، مثل مجلس البندقية وأكثر منه مجلس الشيوخ الروماني، هي في الحقيقة ترجمة لشكل بلدي لسيادة الأشراف في الممالك العظمى وراء البحار على أرض الروابط السياسية المحلية. أما داخل الدولة البيروقراطية فإنّ الإدارة المشتركة تتقلص من جديد حالما تحتلّ ضرورة أخذ القرارات بأكثر سرعة وأكثر دقة المقدّمة، نظراً لتطوّر وسائل النقل وتزايد الطلبات التقنية على الإدارة وهيمنة الدوافع الأخرى المذكورة سابقاً، والحافزة إلى فرض البيروقراطية الكاملة والمونوقراطية، ولكن الإدارة المشتركة تتقلص خصوصاً عندما يُظهر تطوّر المؤسّسات البرلمانية وما يتبعه غالباً من ازدياد للرأي العام والنقد من الخارج الوحدة المنغلقة على نفسها في رئاسة الإدارة كنظام يبدي، إذا نظر إليه من وجهة نظر مصالح السيادة، عناصر ذات أهمّية كبرى مقابل المثابرة في تحضير قراراتها. فالنظام المعقلن تماماً للوزراء المختصّين والمحافظين في فرنسا[130] قد يجد تحت مثل هذه الظروف حظاً كبيراً في دفع الأشكال القديمة على التراجع حيثما وجدت، وربما يكتمل عن طريق جلب الهيئات

---

(130) تم تأسيس الوزارات المتخصّصة في فرنسا لأوّل مرة بموجب قانون 27 نيسان/ أبريل 1791 وكذلك نظام المحافظات بموجب قانون 28 من شهر المطر للعام الثامن للثورة (المقابل لـ 17 شباط/ فبراير 1800). وفي الوقت الذي كلفت فيه الوزارات المختصّة بمواضيع خاصة حدّدت مهمّة المحافظ كرئيس إدارة للإقليم من وجهة نظر جغرافية. ولذا يمكن في بعض الأحيان أن تتداخل المهام بين الوزير والمحافظ وأن يصبح الاثنان في تنافس. إلى جانب ذلك كانت هناك على جميع مستويات الإدارة هيئات استشارية شرفية: كالمجلس العام ومجلس الإقليم ومجلس الدائرة. قارن:
Otto Mayer, *Französisches Verwaltungsrecht*, S. 48f., 54f., 82ff.

الاستشارية المذكورة سابقاً، التي بدت أكثر حضوراً وكذلك تنظيماً من وجهة نظر صورية، والمتكونة من مسؤولين من طبقات اقتصادية واجتماعية ذات نفوذ كبير. هذا التطوّر الأخير، وخاصّة ذلك الذي يحاول أن يضع خبرة المسؤولين المحسوسة في خدمة الموظفين المكوّنين في الاختصاص لدى الإدارة الرشيدة/ المعقلنة، له بالتأكيد مستقبل زاهر قد يزيد في دعم سلطة البيروقراطية. فمن المعلوم أنّ بسمارك حاول أن يستعمل مشروع "مجلس الاقتصاد القومي" كوسيلة ضغط ضدّ البرلمان وعاب على الأغلبية الرافضة – التي لم يقرّ لها بتاتاً بحق التحقيق على غرار البرلمان الإنجليزي[131] – من جهته: أنها تسعى في صالح سلطة البرلمان إلى حث الموظفين على أن يكونوا "أكثر فطنة"[132]. أما الحديث عن المكانة التي يمكن أن تتاح لروابط المصالح مستقبلاً داخل الإدارة، فليس هو مدرجاً في هذا الإطار[133].

---

(131) يمكن لكلّ عضو لمجلسي البرلمان الإنجليزي تقديم طلب لتكوين لجنة مراقبة مسوّدات القوانين وشكاوي الإدارة (Committee of Inquiry). من بعدها يقوم رئيس المجلس (Speaker) بتكوين اللجنة المعنية من ناس مختصّين يمكن للبرلمان أن يستمع إليها وأن يطلبها أيضاً. وتم نشر ما جمع كتابياً من استخبارات، بما في ذلك التقارير في المكتبات. (في ما يسمّى بالكتب الزرقاء).

(132) بناء على إجراء من بسمارك وبقرار ملكي بتاريخ 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1880 أصبح تأسيس مجلس بروسيّ للاقتصاد ممكناً. وكان المجلس متكوناً من 75 عضواً ممثلين عن لصناعة والزراعة والحرف والعمال. وكان بعض هؤلاء الأعضاء منتخبين من الغرفة التجارية وبعضهم معيّنين من قبل الحكومة. ومن المفترض أن يقدّم المجلس المشورة للحكومة في جميع المقترحات الاقتصادية والمالية التي تعرض على البرلمان للمصادقة عليها. غير أن تأسيس مثل هذا المجلس على مستوى الرايخ فشل لعدم المصادقة على تمويله من طرف البرلمان في 10 من تموز/ يوليو 1881. اتهم بسمارك الأغلبية الرافضة للمشروع في البرلمان بأنها تحرم الحكومات الخمس والعشرين من حقهم في إعلام أحسن، لأنّ هذه الحكومات "فاطنة في حدّ ذاتها" إزاء البرلمان. الاستشهاد في:
Stenographische Berichte über die Verhandlungen des Reichstags (Berlin: Verlag der Buchdruckerei der "Norddeutschen Allgemeinen Zeitung", 1882), Band 66: V. Legislaturperiode. I. Session 1881/ 1882, S. 140,
لمزيد من المعلومات انظر: Paul von Roëll und Georg Epstein, *Bismarcks Staatsrecht: Die Stellungnahme des Fürsten Otto von Bismarck zu den wichtigsten Fragen des Deutschen und Preußischen Staatsrechts* (Berlin: Ferdinand Dümmler, 1903), S. 393.

(133) في المداولات حول قانون الانتخاب طالبت بعض روابط المصالح الاقتصادية المحافظة إعادة إحياء مشروع بسمارك لمجلس الاقتصاد حتى يتسنى للروابط المهنية التأثير الكبير من خارج البرلمان على القرارات السياسية ذات الطابع الاقتصادي. وقد تواصلت المداولات إلى حدّ آخر مرحلة من الحرب العالمي الأولى وتم التعليق عليها من قبل ماكس فيبر.

إنّ بيروقراطية الدولة والقانون هي التي جعلت أوّلاً الإمكانية النهائية عموماً متاحة أيضاً للفصل المفهومي الحاد لنظام قانوني "موضوعي" عن حقوق الفرد "الذاتية" المضمونة عن طريقه، وكذلك لفصل الحقّ "العامّ" المرتبط بعلاقات الإدارات بعضها ببعض عن "الحقّ الخاص" الذي ينظّم علاقات الأفراد المحكومين فيما بينهم(134). فهي تفترض مسبّقاً الفصل المفهومي "للدولة" كحامل مجرّد لحقوق السيادة وكخالق لـ"نواميس الحق" عن جميع الحقوق الشخصية المرتبطة بالأفراد - وهي تصوّرات بعيدة حقاً عن جوهر بنية السيادة ما قبل البيروقراطية، وبالأخص عن بنية سيادة الأعيان والإقطاع، ولم يصبح هذا التصوّر ممكناً ووقع تنفيذه أوّلاً إلا على أرضية البلديات كلّما اختارت هذه موظفيها عن طريق الاقتراع الدّوري، وبذلك لم يبق الفرد، والسلطة، وحتى السلطة العليا، وكلّ "حاملي السلطة مطابقين للذين لهم السيادة كـ"حقّ ذاتي". ولكن لم يتحقق ذلك الفصل بصفة مبدئية إلا بعد رفع الشخصنة الكاملة عن تسيير الوظيفة داخل البيروقراطية والتنظيم المعقلن/ الرشيد للقانون.

لا يمكن هنا تحليل النتائج الثقافية العامة والبعيدة المدى التي أسفر عنها تقدّم بنية السيادة البيروقراطية المعقلنة/ الرشيدة بما هي كذلك وبغضّ النظر عن المجال الذي تستحوذ عليه. فهي تقف بطبيعة الحال إلى جانب تقدّم "عقلانية" تسيير الحياة. غير أنّ هذا المفهوم يسمح بالعديد من المضامين. وبصفة عامة يمكن القول: إنّ التطوّر نحو"الموضوعية" المعقلنة/ الرشيدة ونحو"آدمية المهنة" و"آدمية التخصّص" مع كل ما ينجرّ عنها من عواقب كثيرة التشعّب إنما تمّ دعمها بصفة قوية جداً عن طريق بيروقراطية جلّ السيادة. ولا يمكن هنا سوى توضيح جزء هامّ من هذا المسار: وهو التأثير في نمط التربية والتكوين. فمؤسّساتنا التربوية القارّية

(134) يثير ماكس فيبر هنا حواراً جرى - خاصة منذ تأسيس الرايخ - بين رجال القانون حول التحديد المنسّق لمختلف مجالات الحقّ. وكما يبيّن فيبر في:
Weber, Rechet§ 1, S. 1-3 (WuG[1] , S. 386f.),
كانت هناك نظريات مختلفة حول كيفية التحديد. وقد كانت الفكرة التي عرضها جورج يلينك حول "الحقوق الذاتية العامة" التي لم تصبح ممكنة إلا على أرضية الدولة الحديثة وإعلان حقوق الإنسان والمواطن حاسمة في الحوار، غير أنها افترضت أيضاً علماً مختصّاً في القانون. (قارن: المرجع المذكور، ص 10؛ WuG[1]، ص 394). وحسب يلينك تبرهن الحقوق الذاتية العامة على أربع حالات قانونية للمواطن إزاء الدولة: الحالة السلبية (الخدمات المعروضة على الدولة)، الحالة النافية (التحرّر من الدولة)، الحالة الإيجابية (المطالب المعروضة على الدولة) والحالة الفاعلة (الخدمات المقدّمة للدولة).
قارن: Jellinek, *System*[2]، خصوصاً ص V، 81، 94.

الغربية، وبالخصوص المؤسّسات العليا: كالجامعات والمعاهد العليا للتقنية والمعاهد العليا للتجارة والمعاهد الثانوية وغيرها من المدارس المتوسّطة، هي الآن تحت التأثير المهيمن للحاجة إلى نمط من "التكوين" يجعل جوهر الامتحان في الاختصاص الذي لا غنى عنه بالنسبة للبيروقراطية الحديثة يتمثل في التكوين المهني. فقد جرى "الامتحان المهني" بالمعنى الحالي للكلمة وما زال يجري في حقيقة الأمر أيضاً خارج الأشكال البيروقراطية، وهو الحال اليوم بالنسبة للمهن "الحرّة" كمهنة الطبيب والمحامي والمهن المنظمة في إطار الروابط المهنية. فليس هو أيضاً ظاهرة تابعة للبيروقراطية لا غنى عنها: فالبيروقراطية الفرنسية والإنجليزية والأميركية تخلّت عنه منذ زمن طويل إلى حدّ كبير أو تماماً: فالتعليم والتفوّق داخل مؤسّسة الحزب عوّضاً الامتحان. أما "الديمقراطية" فتجد نفسها أيضاً أمام الامتحان المهني، كما هو الحال أمام جميع ظواهر البيروقراطية التي دعمتها، في وضع متناقض/ متباين: فمن جهة تعني بالامتحان أو يبدو أنّها تعني: "انتقاء" الأكثر خبرة من بين جميع الطبقات الاجتماعية عوض سيادة الأشراف. ومن جهة أخرى تخشى من أن يسفر عن الامتحان وشهادات التكوين ظهور "طبقة" مميّزة، ولذلك فهي تقاومه. وأخيراً نجد الامتحان المهني أيضاً في العصور ما قبل البيروقراطية أو شبه البيروقراطية. فأوّل موقع تاريخي ثابت له يتمثل في السّيدات المنظمة حسب موارد الرّبح. فموارد الربح المحتملة، الدينية أوّلاً – مثل ما كان في الشرق وفي الغرب في العصر الوسيط – ثمّ الدنيويّة أيضاً، كما كان الحال في الصين[135]، هي الثمن الذي من أجله يتم الدرس والامتحان. لكن لم يكن لهذه الامتحانات حقاً طابع "الاختصاص" إلا في جزء منها. فالبيروقراطية الحديثة الكاملة هي التي دفعت نمط الامتحان المعقلن/ الرشيد والفنّي إلى تطوّر لا يمنعه مانع. وقد أورد الإصلاح الإداري المدني (Civil Service Reform) شيئاً فشيئاً التدريب المهني والامتحان الفنّي إلى أميركا[136]، وكذلك في جميع البلدان الأخرى بدأت البيروقراطية الحديثة الكاملة تزحف من

(135) كان تقسيم وظائف الدولة في الصين إلى حدود القرن العشرين متعلقاً – على الأقل على المستوى النظري – بعدد الامتحانات ونتائجها. قارن: Zi, *Examens littéraires*, خصوصاً ما جاء في الملحق (ص221–241) من عرض للثلاثة النجباء في السنة وما قدّموا من أعمال في مقامهم الأعلى في إدارة الإمبراطورية فيما بين 1646 و1894.

(136) بموجب قانون بندلتون (Pendleton) عام 1883 تم تأسيس الوظيفة المهنية في الولايات المتحدة الأميركية.

أوكارها الأصلية (في أوروبا): أي من ألمانيا[137]. فتزايد بيروقراطية الإدارة رفع من شأنها في إنجلترا[138]، ومحاولة تعويض البيروقراطية القديمة المرتكزة على شبه الأعيان بأخرى حديثة أورد هذه الأخيرة (عوض نمط الامتحانات القديمة المغايرة تماماً) إلى الصّين[139]، وأرسلها إلى جميع العالم مع بيروقراطية الرأسمالية وحاجتها إلى الفنّيين المختصّين ومساعدي التجّار وغيرهم. وهذا التطوّر وقع خاصّة دعمه بقوّة عن طريق المكانة الاجتماعية التي أصبح يحض بها أصحاب الشهادات بعد اجتيازهم للامتحانات الفنية، خاصّة أنّ هذه المكانة في حدّ ذاتها قد تتحوّل إلى امتيازات اقتصادية. فحيث كانت تجربة الأسلاف شرطاً للمعادلة والقدرة على الوقف، وحيث كان النبلاء ذوي نفوذ اجتماعي كبير، وكذلك أصحاب الوظائف الحكومية في الماضي، أصبح اليوم صاحب الشهادة الفنية/ العلمية. إنّ تحسين شهادات الجامعات والمعاهد العليا الفنية ومدارس التجارة العليا والمناشدة بخلق شهادات تكوين في جميع المجالات على الإطلاق، إنما يخدمان تشكيل طبقة متميّزة للمكتب والمتجر. فاكتسابها يدعّم طلب الزواج من أهل الأشراف (من الطبيعي أن ترتفع أيضاً الحظوظ في المتجر للتقرّب من ابنة صاحب المتجر قصد الزواج)، والسّماح بالدخول في دائرة من هم من أهل الجاه (Ehrenkodex)، والمطالبة بأجر "مناسب للمقام" عوض أجر حسب العمل المنجز، وبترقية وضمان للشيخوخة، ولكنّ الأهمّ هو احتكار مواطن الشغل النافعة اجتماعياً واقتصادياً لصالح المرشحين للشهادات.

---

(137) حسب رودولف غنيست عدم فرض التكوين المسبّق للموظفين في القانون العام للدولة بالنسبة للأقاليم البروسية المؤرّخ في عام 1794 (II. 10, §§ 70, 71). قارن:
Rudolf Gneist, *Verwaltung, Justiz, Rechtsweg, Staatsverwaltung und Selbstverwaltung nach englischen und deutschen Verhältnissen mit besonderer Rücksicht auf Verwaltungsreformen und Kreisordnungen in Preußen* (Berlin: Julius Springer, 1869). S. 87.

(138) تم فرض امتحانات في الاختصاص بالنسبة للموظفين في إنجلترا عام 1854، ولكن لم تصدر القوانين المحسوسة والتراتيب إلا عام 1870. هذه القوانين تقرّ بأنّه يجب على كلّ موظف للدولة أن يقدّم شهادة اجتياز امتحان (Civil Service Certificate). وتقوم اللجنة البرلمانية للشؤون العامة بدور المراقبة حتى لا تتم مواصلة نظام الحماية القديم. قارن:
Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 578ff.

(139) ربما يعني ماكس فيبر هنا المساعي الإصلاحية عامي 1905/ 1906 التي صدرت فيها المراسم الملكية المتعلقة بإعادة تنظيم سلك الموظفين والتعليم. وبموجب المرسوم بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 1905 تم إلغاء نظام الامتحانات القديم الذي كان مستنداً إلى الكونفوشيين الكلاسيكيين وتعويضه بنظام تعليم حديث. قارن:

Franke, *China*, S. 87-113, hier: S. 106f.

وإذا ما بدأنا نسمع بصوت عالٍ النداء بفتح دورات منظمة للتكوين وامتحانات فنية، فإنّ هذا لا يعني بالطبع "رغبة في التكوين" جاءت فجأة، وإنما السبب يكمن في السعي إلى تقليص العرض في مواطن الشغل واحتكارها لصالح أصحاب الشهادات. فـ"الامتحان" اليوم هو الوسيلة الشاملة لهذا الاحتكار، ولذا فزحفه لا يمنعه مانع. وبما أنّ دورة التكوين اللازمة للتحصّل على الشهادة تتطلب مصاريف هائلة وفترات انتظار طويلة، فإنّ ذلك السعي يعني في نفس الوقت حقن المواهب (الكاريزما) لصالح الملك، إذ إنّ التكاليف "الذهنية" بالنسبة لشهادات التكوين هي دائماً قليلة ولا تزداد بتوافر الجماهير، بل تبدو في النقصان. وما كانت تقتضيه سيرة حياة الفروسيّة في عهد الإقطاع من خصال يتم اليوم تعويضه لدينا بالمشاركة في مخلفاته لدى الجمعيات الطلابية في المدارس العليا المانحة لشهادات التكوين، وفي الدول الأنجلساكسونية عن طريق النوادي والجمعيات الرياضية. ومن جهة أخرى تسعى البيروقراطية حيث ما كانت إلى تطوير نوع من "الحقّ في الوظيفة" من خلال وضع إجراء تأديبي منظم وإلغاء مراسيم "رؤساء الإدارة" الاعتباطية إزاء الموظف، بحيث تسعى للحفاظ على مكانته وعلى ترقيته المنظمة وحيطته الاجتماعية في الشيخوخة. كما تجد دعماً عن طريق الرأي العام "الديمقراطي" لدى المحكومين المطالب بتقليص السيادة، والذي يأمل أن يرى في كلّ حالة لإضعاف أوامر الحاكم التعسّفية إزاء الموظفين تقليصاً للسلطة التنفيذية. ولذا فإنّ البيروقراطية، سواء كانت داخل المتاجر أو في الوظيفة العمومية، هي حاملة لتطوّر "طبقيّ" خاصّ مثل غيرها من حاملي الوظيفة المختلفين عنها تماماً في الماضي. وقد سبق أن وقعت الإشارة، إلى أنّ هذه الخصال الطبقية يجري استغلالها في إطارها من حيث قيمتها التقنية بالنسبة للبيروقراطية لمهامّ خاصّة بها. ضدّ هذا الطابع "الطبقي" بالذات الذي لا مفرّ منه يأتي ردّ فعل "الديمقراطية" وسعيها، الاختيار القصير المدى للموظفين عوض تعيينهم، وعوض الإجراء التأديبي المنظم إعفاء الموظفين من مهامهم عن طريق الاستفتاء العام، أي تعويض المرسوم التعسّفي لـ "رئيس" الإدارة المتقدّم في الرتبة بمرسوم تعسّفي مماثل من طرف المحكومين أو من رؤساء الأحزاب التي تحكمهم.

ليست المكانة الاجتماعية القائمة على التمتّع بنوع من التربية والتكوين في حدّ ذاتها شيء مميّز للبيروقراطية، بل بالعكس. فقد كانت قائمة فقط على قواعد مختلفة تماماً من حيث المضمون بالنسبة لبنى السيادة الأخرى: "ففي بنية السيادة الإقطاعية والدينية وسيادة الأعيان وإدارة الأشراف الإنجليزية وفي بيروقراطية الأعيان في

الصين القديمة وفي سيادة الدياغوجيين ضمن ما يسمّى بالديمقراطية الهلّينية/ اليونانية"[140]، ورغم التباينات الكبرى بين هذه الحالات، لم يكن هدف التربية وقاعدة القيمة الاجتماعية "الشخص المتخصّص وإنما - بتعبير شعاري - هو "الإنسان المثقف". سيستعمل التعبير هنا بدون إضفاء أي قيمة عليه وفي المعنى الوحيد: أنّ قيمة سيرة حياة الشخص الذي يعتبر "مثقفاً" هي غاية التربية وليس التكوين في الاختصاص لقد كانت الشخصية المثقفة، سواء حسب نمط الفروسيّة أم التنسّك (مثلما هو الحال في الصين) أم الأدب أم الرياضة والفنّ (كما في اليونان) أم حسب الشخصية الإنجلساكسية المحافظة مثالاً للثقافة التي تفرزها كلّ من بنية السيادة والشروط الاجتماعية المفروضة للانتماء إلى الطبقة الحاكمة. فمؤهّلات الطبقة الحاكمة كما هي كانت تقوم على قدر أوفر من "الثقافة ذات القيمة العالية" (في المعنى المتطوّر والغنيّ عن أي قيمة يمكن أن تضاف لهذا المفهوم) وليس على العلم المختص فمن الطبيعي أن يتم الاهتمام بإسهاب بالتكوين العسكري واللاهوتي والقانوني. ولكن كانت هناك عناصر أخرى للتربية في المسار التربوي الهلّيني/ اليوناني والقروسطي والصيني غير عناصر التكوين الفني "المفيد" التي مثلت الجزء الأوفر. فوراء جميع التوضيحات المعاصرة المتعلقة بالتكوين/ الثقافة يختفي في أحد الأماكن الهامة صراع نمط "الإنسان المتخصّص" ضدّ نمط "رجل الثقافة"، هذا الصراع الذي بدأ يظهر من خلال الزحف الذي لا مفرّ منه للبيروقراطية في جميع العلاقات العامة والخاصة للسيادة وعن طريق الدور المتزايد للعلم المختصّ حتى في المسائل الحميمة للثقافة.

لم يكن للنظام البيروقراطي أن يتجاوز في زحفه الحواجز الأساسية السلبية المذكورة عدّة مرّات فقط، والتي هي ضرورية بالنسبة له في عملية التسوية، بل تقاطعت وما زالت تتقاطع معه أشكال بنية الإدارة التي تقوم على مبادئ متغايرة

(140) المقصود هنا هي مرحلة السياسة الآتية منذ إفيالتس وبريكليس التي يصفها فيبر (Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 109) بـ "الديمقراطية الراديكالية" (بين ظفرين) ويفصلها عن المفهوم الحديث "للديمقراطية". وحسب فيبر، فإنّ هذه المرحلة قد تميّزت ببعض الأشخاص السياسية ("الدياغوجيون") الذين لم يكونوا دستورياً متوقعين. فيما يخصّ التربية في عصر بريكليس قارن: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 1 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1901), Band 4, S. 106ff.,
(من هنا فصاعداً: (Meyer, *Geschichte des Alterthums*, IV[1]،
مع التعليم في النسخة الشخصية لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

والتي وقع التعرّض لها سابقاً بعض الشيء. ومن هذه المبادئ يمكن الوقوف هنا ليس عند جميع النماذج الموجودة فعلاً – وهو ما يذهب بعيداً عن الموضوع – وإنما عند بعض المبادئ الهامة جداً من البنية وتوضيحها باقتضاب وبأبسط شكل ممكن، وذلك ليس فقط، وإنما أيضاً وبصفة دائمة تحت الأسئلة الآتية: **1**. إلى أيّ حدّ تخضع هذه المبادئ للحتمية الاقتصادية أو أنّه وقع خلق حضوض تطوّر لها عن طريق ظروف أخرى، مثل الظروف السياسية، أو في آخر المطاف من خلال "الحتمية الذاتية" القائمة في بنيتها التقنية، و**2**. هل من وما هي النتائج الاقتصادية الخاصّة التي يمكن أن تعطيها من جهتها؟ غير أنّه لا بدّ أن نضع منذ البداية نصب أعيننا سيولة جميع هذه المبادئ التنظيمية وتداخلها. فنماذجها "الخالصة" هي فقط بالنسبة للتحليل بمنزلة حالات خاصّة لا غنى عنها وذات قيمة عالية جداً، قد تحرّك بينها وما زال يتحرّك دائماً الواقع التاريخي في أشكاله المختلطة. إنّ البنية البيروقراطية، حيث ما كانت، هي نتاج لتطوّر متأخّر، فبقدر ما نعود في المسار إلى الوراء، بقدر ما يبدو غياب البيروقراطية وسلك الموظفين بالنسبة لأشكال السيادة مميزاً لها، فالبيروقراطية لها طابع "عقلاني": فالقاعدة والغاية والوسيلة واللاشخصية "الموضوعية" تهيمن على سلوكها/ تصرّفها. ولذا فقد أثر بروزها وانتشارها حيث ما كانت بصفة "ثورية" في المعنى الخاصّ الذي سيأتي الحديث فيه، كما كان الحال بالنسبة لزحف العقلانية التي غزت جميع المجالات بصفة مطلقة. فقد هدّمت في مسارها أشكال السيادة التي لا تملك طابعاً عقلانياً بالمعنى الخاص للكلمة. ولذا نتساءل: ما هي هذه المبادئ؟

سيادة الأعيان / الأمراء

تقـريـر الإصـدار

حول نشـأة النـص

يبحث النص الموالي إصداره في نشأة سيادة الأعيان وخصائصها والفوارق التي تتسم بها. ويستمـد ماكس فيبر سيادة الأعيان من حيث المصدر والتطوّر، تواصلاً مع الفقرات السابقة لـ **الاقتصاد والمجتمع**، أوّلاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجموعة المنزلية أي من الأويكوس. ثمّ ينقل هذا الشكل من السلطة المنزلية إلى نمط من السلطة السياسية التي يعمل على تحديد سمتها الخاصة مقارنة ببنية السيادة البيروقراطية. إلّا أنّ الجزء الأوفر من النص قد خصّص لعرض الأشكال المتعدّدة والمثبتة تاريخياً من سيادة الأعيان وأنواعها. ويتبع العرض من حيث التسلسل النسقي مسار انقسام سلطة الحكم وامتلاكها وكذلك المسار المعاكس الذي يحاول فيه الأمير الحاكم أو الملك إعادة ربط القوى المحلية الخارجة عن نفوذه إليه ووضعها تحت إشرافه/ رقابته. أما بالنسبة للحالات الخاصة، فيقوم ماكس فيبر بالبحث في إدارة قضاة الصلح الإنجليزية وعلاقات الإقطاع. وهذه الأخيرة يتم البحث فيها في نص "الإقطاع". كما يلمّ الجزء الأخير من هذا النص إجمالاً وبالمقارنة بظروف نشأة سيادة الأعيان والإقطاع وبتأثيراتها. فالتوضيحات حول سيادة الأعيان لا تتمّ في هذا النص المعروض هنا، وإنما في النص حول "الإقطاع". ولذلك فإنّ النصين المخصّصين لأشكال السيادة التقليدية مرتبطان بصفة وثيقة ببعضهما البعض.

شكلياً لا يماثل النص الموالي إصداره حول "سيادة الأعيان" أيّ نص آخر من الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** لما يتّسم به من تعدّد الصّور. فهو يظهر فقرات غير مكتملة وإعادات، ولكن أيضاً إعلانات لم تتحقق وتناقضات في تداول الأفكار[1] وكذلك جملة من الإحالات غير المصيبة. والدّليل على ذلك ما جاء مثلاً: في صفحة 340 حيث يشير ماكس فيبر إلى توضيح مفهوم "الهان" (Han) (وهو مفهوم صادر عن البحث في مجال الإقطاع الياباني في القرن التاسع عشر) الذي "سيرد الحديث عنه" في علاقته بقانون الوظيفة والقانون العسكري الياباني. فالتفاصيل المتعلقة به نجدها في نص "الإقطاع" ولكن بدون أيّ إحالة إلى مفهوم "الهان". وفي الصّياغة القديمة المخلفة من **الاقتصاد والمجتمع** ليس هناك سوى إشارة واحدة لمفهوم "الهان"، وهي التي ترد في نص سيادة الأعيان، ولكن في محلّ آخر يوجد قبل الإشارة المذكورة بالنسبة للإحالة، وبذلك فهي تخالف الإشارة القائلة ("كما سيعود الحديث إليه"). هذه الإحالة الوحيدة الخاضعة للتساؤل تتميز أيضاً بطابعها غير المكتمل. فالملاحظات المتعددة تدفع إلى القول بأنّه من المحبّذ الانطلاق من مراحل عمل مختلفة، وخصوصاً من تغيير في وضع المخطوط لم يتم بعد مقارنته. فهناك مقطع طويل بالحروف الصغيرة يشير إلى أنه لا بدّ أن تكون هناك على الأقلّ في تلك الأثناء نوايا لتحضير طبعة.

يمكن تحديد نشأة نص "سلطة الإقطاع" بصفة محسوسة من خلال بعض الإشارات المتضمنة في النص فالمصطلحات الملحقة فيها بعد تعدّ من ناحية بمنزلة تلميحات لأحداث سياسية جرت. فالتذكير بسرايا "تركيا القديمة" يفترض ضمنياً ثورة الشباب التركي عام 1908/ 1909 وما تبعها من تجاوز للنظام القديم. وكذلك الأمر بالنسبة للإشارة إلى المشاكل المتعلقة بـ"الإصلاح الإداري الصّيني الحديث" التي تدلّ على انهيار الإمبراطورية الصّينية القديمة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911. ومن ناحية أخرى تقدّم المراجع المباشرة في النص وكذلك الإحالات البيبليوغرافية التي تمّ ضبطها أدلّة عن التاريخ المحدّد. فمن بين المؤلّفين المذكورين مباشرة أي كارل راتغن وكورت سيته تساعد الإشارة إلى كورت سيته فقط على تحديد نشأة النص باعتبار أنّ كتاب راتغن الهام بالنسبة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي

---

(1) لا تنطبق التفاصيل حول الصين إلا في جزئها الأول المتعلق بالرقابة المعلنة لوسائل السلطة لدى رجل الأعيان، في حين أن الجزء الثاني يهتمّ بالأسس المعنوية لبيروقراطية الأعيان الصينية.

الياباني قد صدر منذ عام 1891 في حين أنّ الترجمة المنقحة من قبل كورت سيته فيما يخصّ امتيازات الحصانة المصرية لم تصدر إلّا في كانون الأول/ ديسمبر 1912. وربّما يشير التلميح إلى سجال البحث في التاريخ الوسيط الذي وقع عام 1910 وكذلك الاستعمال المطنب لكتاب روبرت هولزمان (Robert Holzmann) **حول تاريخ الدستور الفرنسي** الذي صدر أيضاً عام 1910 إلى مرحلة تحرير سابقة. فالمعلومات حول ترحيل سكان المياو (Miao) من طرف الحكومة الصينية تستند على الأرجح إلى مؤلّف فرديناند فرايهر فون ريشتهوفن (Ferdinand Freiherr von Richthofen) حول جغرافيا الصين الصادر عام 1912 مثلما هو الأمر بالنسبة للعرض الوافي حول الأوضاع الصينية الذي يرتبط بصفة وثيقة بالدراسات الكنفوشية التي صدرت فيما بين عام 1911 و1913[2]. فجزء من النظريات المعروضة من قبل ماكس فيبر حول التاريخ الإنجليزي قد تأثر بكتاب يوليوس هاتسشك حول "تاريخ الدستور الإنجليزي" الصادر في تموز/ يوليو عام 1913[3]. أما معلومات ماكس فيبر حول الإقطاع العسكري الإسلامي وكذلك حول التنظيم الإداري فيما يسمّى بالعصر الوسيط الإسلامي فتستند بدون استثناء إلى المقال المنشور في شهر شباط/ فبراير 1914 حول "ضرائب الإستئجار ونظام الإقطاع" للمستشرق والباحث في الإسلام كارل هاينريخ بيكر الذي لا يحيل ماكس فيبر إليه بصريح العبارة إلّا في نص "الإقطاع". هذا وقد يتيح كتاب الباحث في العصر الوسيط جورج فون بيلوف حول "دولة العصر الوسيط"[4] ورسالة الشكر من ماكس فيبر إليه لإرساله هذا الكتاب دليلاً على تنقيح متأخر جداً لصياغة النص ففي 21 حزيران/ يونيو 1914 كتب

---

(2) فهناك تشابه ملحوظ بالدراسة حول الكنفوشية، خصوصاً فيما يتعلق بالتفاصيل المرتبطة بنظام القرية والجمعية الحرفية الصينية، قارن في هذا الصدد: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 268-272, 275f., 278.

(3) انظر: "تاريخ الدستور الإنجليزي" لصاحبه هاتسشك في:
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 121,
فيما يتعلق بتاريخ الإصدار قارن تقرير الإصدار، المرجع المذكور، ص 48.

(4) قارن: Below, *Staat des Mittelalters*[1],
فيما يخصّ تاريخ النشر قارن:
Sigfrid H. Steinberg, *Die Geschichtswissenschaft der Gegenwart in Selbstdarstellungen: Georg von Below, Alfons Dopsch, Heinrich Finke, Walter Goetz, R. F. Kaindl, Max Lehmann, Georg Steinhausen* (Leipzig: Felix Meiner, 1925), S. 1-49, hier: S. 40,
أشكر السيد د. هانس سيمورك (Dr. Hans Cymorek) على هذا التلميح.

ماكس فيبر إلى بيلوف قائلا: "سأبادر في الشتاء بطبع مساهمة كبيرة جداً حول "أسس العلوم الاجتماعية" تبحث بصفة منسّقة وبالمقارنة في شكل الجمعيات السياسية [...]. واصطلاحياً سأضطرّ أيضاً إلى الاحتفاظ بمفهوم "سيادة الأعيان" خاصة بالنسبة لبعض الأنواع من السيطرة السياسية. أما الفصل المطلق بين السلطة المنزلية وسلطة الإقطاع والسيادة السياسية – التي لا يوجد لها معيار/ مقياس آخر سوى أنها ليست ذلك كله (وإنما سلطة عسكرية وقضائية)، فآمل أن تجدوا التأكيد عليه وافياً"(5).

هذه الرسالة تعتبر ذات دلالات من عدّة وجهات بالنسبة لتأويل النص، إذ يمكن التساؤل أوّلاً إلى أي حدّ كان لقراءة كتاب بيلوف وقع على نص سيادة الأعيان. فهناك مقطعان من النص، يقتربان من أقوال الرسالة بصفة خاصة: **1.** التأكيد على الجانب السياسي بالنسبة لسيادة الأعيان، ومن ثمّ فصلها عن السلطة المنزلية البحتة. فماكس فيبر يهتمّ هنا – خلافاً لعادته بالنسبة للصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع** – بوصف "المحكوم/ التابع السياسي"(6). فهذا الأخير هو في الأصل الحرّ وليس الخاضع لسلطة المنزل، أي إنّه يختلف من حيث مكانته القانونية عن التابع سكنياً وجسدياً لسلطة الإقطاع. فهو ، كما يحدّده فيبر، ذلك "المحكوم "شرعياً" [...] من قبل أحد الأمراء"، وذلك في المعنى التقليدي لمجرى القوانين. فدقة الإنجاز المفهومي تنعكس في صياغة "المحكوم السياسي الخارج عن سيادة الأعيان"، كما يدلّ عليه استعمال لفظة "خارج عن سيادة الأعيان" – (Extrapatrimonial) – بدرجة متقدمة إطلاقاً من التوظيف النسقي، وهذا لا يرد إلّا في نص سيادة الأعيان ضمن الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**(7). **2.** التأكيد على السلطة القضائية والسيادة العسكرية كمقياسين لسيادة الأعيان السياسية. فالأولى تذكر باختصار، في حين أنّ السيادة العسكرية وقع البحث فيها مطوّلاً. ويتعلق حجم هذه السيادة – حسب فيبر – بقدرة صاحب الأمر على تجنيد جيش محترفٍ موالٍ له. ويلي هذا القول فقرة طويلة حول جيوش الأعيان/ الأمراء التي يتم تصنيفها حسب كيفية تجنيدها

---

(5) رسالة ماكس فيبر إلى جورج فون بلوف في 21 حزيران/ يونيو 1914، MWG II/ 8، تم هنا الاستشهاد حسب ما جاء لدى جورج فون بلوف.

(6) Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 196.

(7) انظر النص المخلف النماذج الثلاثة الخالصة من السيادة الشرعية وكذلك في نص نماذج السيادة في الإيداع الأول من **الاقتصاد والمجتمع** (WuG¹, S. 131f., 137, 150, 154; MWG I/ 23).

وتجهيزها. أمّا التلميحان المذكوران سابقاً إلى كتاب بيلوف، فإنهما يحيطان الفقرات حول جيوش الأعيان/ الأمراء التي تتضمّن أيضاً الإحالة لمقال بيكر الصادر في شباط/ فبراير 1914. كلّ هذا مع الإحالة الخاطئة الاتجاه والمتعلقة بجيوش الأعيان يدلّ على أنّ هذا المقطع وقع تقديمه - ربما تحت تأثير كتاب بيلوف - وتحويره مؤخّراً. ففي حين قام فيبر بالبحث في مسألة السيادة العسكرية، كما أعلن عنها في الرسالة، بقي الاهتمام الحثيث بالسلطة القضائية لدى الأمير الحاكم غائباً، ولم تقع الإشارة إلى الوصف الوافي في 6§ من "الحق". وهو ما يدلّ على نهاية فجائية لعملية التنقيح.

أما السؤال الثاني الذي تطرحه الرسالة فيتعلق بقول ماكس فيبر: "سأضطرّ إلى التمسّك بمفهوم "سيادة الأعيان" [...] بالنسبة لبعض أنواع السيادة السياسية". أليس من المحتمل أن ماكس فيبر لم يكتشف هذا المفهوم المتميّز والخاصّ به وبـ سوسيولوجيا السيادة التي تبنّاها إلا في ربيع أو بداية صيف 1914؟ في هذا النص الذي بين أيدينا لم يبرز استعمال المفهوم بصريح العبارة، وذلك تزامناً مع تصنيف كتاب بيلوف، ثمّ في مواقع مختلفة من النص - ولكن غالباً ما كان مرتبطاً - إضافة إلى نص "الإقطاع". فالمفهوم لا يرد عن طريق التحديد، وإنما يتم تصنيفه من خلال عدّة لواحق: حيث يتحدّث ماكس فيبر عن سلطة أعيان اعتباطية وطبقية وإقطاعية[8]. كما تدلّ اللواحق المضافة بخطّ اليد في المخطوط المرقن حول "سوسيولوجيا الحق" على "الاكتشاف" المتأخّر للمفهوم[9]. وحتّى الدراسة المتعلقة بـ"المدينة" ترد فيها مفاهيم مثل "سيادة الأعيان" و"الحكم الطبقي للأعيان"[10]، رغم أنه لا يمكن التصريح بشيء حول وقت الاستعمال لعدم وجود ما يثبت توديع المخطوط. فالناشر

(8) قارن مثل هذه التقسيمات لا ترد في إطار الصياغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع إلاّ في نص الإقطاع وكذلك في الدراسة حول المدينة (*Stadt-Studie*) وفي سوسيولوجيا الحقّ (*Rechtssoziologie*) فحسب.

(9) قارن:

Weber, *Rechet* § 1, S. 3 (WuG¹, S. 387), ders. *Rechet* § 2, S. 70f. (WuG¹, S. 452):

سيادة الأعيان "السياسية" و"الطبقية"، المرجع المذكور،

Rechet § 5, S. 6 (WuG¹, S. 476):

سلطات الأعيان "الشرقية"، المرجع المذكور،

Rechet § 6, S. 4 (WuG¹, S. 484):

سيادة الأعيان "الطبقية" وكذلك في النسخة المرقونة الحديثة العهد.

(10) قارن:

Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 132,

للمجلّد حول "المدينة" لا يستبعد تنقيحاً أخيراً في النصف الأول من عام 1914[11].
إضافة إلى ذلك، يرد مفهوم "سيادة الأعيان" في نص "البيروقراطية" (في تركيبة مع إحالة) و- كما ذكر سابقاً- في نص "الإقطاع" بصفة مكثفة، ولكن لا يرد في أيّ موقع آخر من الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**، ولا في أيّ نص آخر من نصوص ماكس فيبر المنشورة قبل الحرب العالمية الأولى.

إنّ ما قيل سابقاً ينطبق أيضاً على المفاهيم المشتقة الخاصّة مثل "الأمير الحاكم"، "رابطة الأعيان/ الأمراء"، "الإمارة"، "موظف الإمارة" و"بيروقراطية الإمارة". وقد وردت المفاهيم المذكورة في جانب منها عن طريق البحث المعاصر، ولكنها لم تحصل على دلالاتها الخاصّة إلا في إطار الاقتصاد والمجتمع. وفي جانب آخر وقع اشتقاقها من قبل فيبر مثل مفهوم "بيروقراطية الإمارة/ الأعيان". واستعمل ماكس فيبر المفاهيم المذكورة بصفة مكثفة في نصّي "سيادة الأعيان/ الأمراء" و"الإقطاع"، وبعضها في نصوص أخرى متعلقة بالسيادة مثل "البيروقراطية"، "تحوير الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية" وكذلك في نص "الجماعة المنزلية/ أهل البيت"، و"الجماعات الدينية"، و"سوسيولوجيا الحق" وفي الدراسة حول "المدينة".[12] وباستثناء نص "الجماعة المنزلية" الذي يذكر فيه مرّة واحدة مفهوم

(11) قارن :
Nippel Wilfried, Editorischer Bericht, ebd., S. 51.

(12) ترد مصطلحات "الأمير"، "الإمارة" و"فخم/ مترف" في:
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 150,
وفي: Weber, *Rechet* § 1, S. 5, 7 (WuG[1], S. 389, 392), ders., *Rechet* § 5, S. 1f. (WuG[1], S. 467f,), ders., *Rechet* § 6, S. 1f., 4, 7f., 10 (WuG[1], S. 481-486, 489f., 494), ders. *Rechet* § 7, S. 10 (WuG[1], S. 502):
"دولة الأعيان/ الإمارة"، "حكومي" في:
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 167, 232f.;
"موظف الإمارة/ الأعيان" (Patrimonialstaat)، "الوظائف الحكومية" (Staatlich) في:
Weber: *Die Stadt*, ebd., S. 155, 232; *Bürokratismus*, oben, S. 220 und 224; *Umbildung des Charisma*, unten, S. 520f.; *Staat und Hierokratie*, unten, S. 650; "Patrimonialstaat", "-beamtentum" in: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 118; *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 386; *Umbildung des Charisma*, unten, S. 498 und 534; *Die Stadt und Hierokratie*, unten, S. 625; "Patrimonialbürokratie", "-bürokratisch" in: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 211, 366, 370, 440, und *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 173, 235, 237, 239f.,
(هناك أيضاً: "بيروقراطية الإمارة/ سيادة الأعيان")،
Weber, *Bürokratismus*, oben, S. 232.

"موظف الإمارة"(13) والذي صيغ في معظمه - حسب الناشرين - عام 1910(14)، فإنّ النصوص الأخرى تشير من حيث صياغتها وتنقيحها الأخير إلى عام 1913 أو 1914. ويرتبط نص "سيادة الأعيان" ببقية النصوص المذكورة، كما سنراه فيما بعد، عن طريق بنية الإحالات الداخلية في النص ولكن يجب قبل ذلك تلخيص النتائج المتعلقة بتأريخ نص "سيادة الأعيان".

لا يتضمّن الجزء الأول من النص إشارات واضحة تتعلق بتاريخ الصّياغة، ولكنه يلتحم مباشرة بنصّ "الجماعات المنزلية" الذي سبقت صياغته زمنياً هذا النص أما الفقرة الموالية له فإنها متجزئة، ولكنها تسمح بالتنقل إلى الفقرة التي تبد وقد تأثرت من قراءة كتاب بيلوف ووقع تنقيحها - كما سبق ذكره - في ربيع أو بداية صيف 1914 أو تحويرها. وفي هذه الفقرة نجد إلى جانب التلميح إلى كتاب هاتسشك حول "تاريخ الدستور الإنجليزي" لعام 1913 مقولات "الجمعنة/ التشكّل الاجتماعي حسب الفرص" و"الجماعة القائمة على الموافقة"(15). أما بقية التفاصيل حول متطلبات روابط الأعيان فتوظف أيضاً مقولات المقال الصادر عام 1913 حول المقولات. هذا وتظهر الشروح الموالية حول إدارة الإمارة/ الأعيان أغلب التقاطعات والمعاودة والاختلاف/ التناقض. أما الإحالات البيبليوغرافية فتغطي المرحلة الزمنية الكاملة من عتم 1910 إلى 1914. وتفترض فقرتان طويلتان نص "البيروقراطية" من أجل توضيح إدارة الأعيان/ الإمارة عن طريق المقارنة بالإدارة البيروقراطية المعقلنة/ الرشيدة. فتتضمّن الفقرات المطبوعة بالحروف الصغيرة في الصفحات من 300 إلى 308 توازناً في تسويغ ملفت للنظر مع مساهمات فيبر في الندوة الثانية لعلماء الاجتماع الألمان التي عقدت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1912 وكذلك إشارة غير مباشرة إلى كتاب هاتسشك الصّادر عام (16) 1913. وتتراوح الدراسات التوضيحية الملخصة حول فرنسا ومصر والصين، وإنجلترا وروسيا التي لحقت الجزء المتعلق

---

(13) Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 118.

(14) قارن تقرير النشر لنصّ: "*Hausgemeinschaften,*" MWG I/ 22-1, S. 109.

(15) "الجمعنة/ التشكل الاجتماعي حسب الفرص"، انظر:
Weber, *Kategorien*, S. 273f., unten, S. 262,
"الجمعنة حسب التوافق" بين وليّ الحكم ورعيته.

(16) بالنسبة لهاتسشك:
Hatschek, *Englische Verfaussungsgeschichte*, 1913,

بالإدارة وأتمّت النص – بغضّ النظر عن انقطاعين – زمنياً بين عامي 1911 و1913.

يتضمّن نص "سيادة الأعيان" 17 إحالة يمكن حلّ أغلبها بدون صعوبة داخل النص، في حين أنّ هناك أربع إحالات تشير خطأ إلى جهة ما أو ليس لها موقع في النص تحيل إليه. ومثلَ هذا التقاطع في الإحالات قد وقع ذكره سابقاً، فهو يدلّ على تحويرات في المخطوط أو عدم إنهاء تنقيحه. ولعدم تجانس النص يمكن للإحالات الواضحة الدلائل أن تشير إلى الفقرات المرتبطة مع بعضها البعض. وتضمّ هذه الإحالات تلك التي تتعلق بالدراسات الجغرافية للدول مثل الإحالة في الفقرة الأولى إلى كيفية المعاملة داخل البيت في مصر والإحالتين المرتبطتين بالعمل في الصين وإحالة أخرى إلى روسيا. كلّ هذا يرجّح أنّ الدراسات ذات التوجّه الجغرافي قد تمّت في مرحلة مبكّرة، مثلها مثل الإحالات داخل الفقرة حول مصادرة الأرباح، وهو ما يدلّ على تماسك هذه الفقرة.

تتجلّى في إطار الصّياغة القديمة من **سوسيولوجيا السيادة** أمتن علاقة بين نص "سيادة الأعيان" ونصّ "الإقطاع". فالترابط الفكري يتم هنا دعمه عن طريق الوضوح والتبادل على مستوى بنية الإحالات. وعلى عكس ذلك يبدو الترابط المتعلق بالإحالات "ضعيفاً" مع بقيّة نصوص السيادة. فمن نص "البيروقراطية" لا يوجد سوى إشارة واحدة واضحة وجلية إلى التفاصيل المتعلقة بنص "سيادة الأعيان"، وفي ما عدا ذلك هناك إحالات إلى موضوع الأعيان وارتباط العدالة بالتقاليد، وهي إحالات لا تسمح بأيّ أحكام واضحة. أمّا مثيله فينطبق على نص "السيادة". إذ تقود من نص "الكاريزماتية" إحالة متعلقة بـ"السلطة الأبوية" إلى الفقرة الأولى من نص "سيادة الأعيان". وحتى في نص "تحوير الكاريزما" توجد الإحالة بصريح العبارة إلى السلطة الأبوية، وذلك في غضون الاستعراض المقتضب لأنواع "العنف اليومي" التي وقع التعرّض إليها لحدّ الآن، في حين أنّ سيادة الأعيان غابت تماماً في هذا التصنيف. وربّما تعود الإحالات التي ترتبط بالسلطة الأبوية فقط إلى حزمة من النصوص القديمة التي لم تتضمّن تفاصيل عن سيادة الأعيان. وعلى عكس ذلك هناك في نص "سيادة الأعيان" إحالتان إلى موضوع "السيادة الكاريزماتية" قد تستندان إلى كلا النصين، أي "الكاريزماتية و"تحوير الكاريزما". كما أنّ هناك ربط بنصّ "الدولة والسلطة الدينية" حصل عن طريق إحالة إلى سلطة رجل الدين خلافاً لسلطة وليّ الأمر.

كان نص "سيادة الأعيان في إطار الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**" –

كما سبق الحديث عنه - في علاقة حميمة مع تلك النصوص التي تهتمّ بصورة خاصة بظاهرة السيادة لدى الأعيان. فليس هناك في الجزء من المجلّد المتعلق بـ"الجماعات" من بين النصوص المنشورة في كتاب **الاقتصاد والمجتمع** علاقة واضحة ومتبادلة إلّا مع نص "الجماعات المنزلية" الذي وقع تلخيص أهمّ فقراته وتقديمها في بداية نص "سيادة الأعيان". وقد تلمّح إلى هذه الفقرات أيضاً الإحالة المسبقة من نص "الجماعات الإثنية" حول "سيطرة السلطة الأبوية المتعنتة"(17). ولئن كان الفصل الأوّل يقدم من "الجماعات الدينية" تحديداً لسيادة الأعيان(18)، ويبدو قريباً جداً من ذلك الذي يأتي في النص الموالي إصداره، إلّا أنّه لا يوجد ربط على مستوى الإحالة بين كلي النصين. وهذا الربط لا يمكن إثباته - كما أشار إلى ذلك المصدران الأوّلان بصريح العبارة - إلّا عن طريق إحالتين فحسب في نص "سيادة الأعيان"، وذلك بصفة مكشوفة، إذ لا يمكن فعلاً فكّه على أحسن وجه إلّا في الدراسة حول "الكنفوشية". ومن هذا النص الصادر هنا تقود الإحالة الوحيدة الواضحة في حقيقة الأمر من المخلفات القديمة لنصّ **الاقتصاد والمجتمع** إلى الدراسة حول "المدينة". في المقابل يمكن أيضاً إثبات صياغتين [1]من نص "المدينة" تلمّحان إلى النص الصادر هنا(19).

إلّا أنّ الربط الوثيق الناتج عن الإحالة يرد بين نصّي "سيادة الأعيان" و"سوسيولوجيا الحقّ"، لكنّه وُضع عن طريق إحالات من نص "سوسيولوجيا الحق" في المقام الأول(20). وقد أدّى البحث إلى النتيجة أنّ صياغات الإحالة في الحزمة المنقحة مؤخراً تظهر على ما يبدو من نصوص "سوسيولوجيا الحقّ" (والمتمثلة في

(17) Weber, *Ethnische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 169 mit Anm. 3.

(18) قارن:
Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 142.

(19) قارن: فيبر، المدينة، MWG I/ 22-5.

(20) يمكن بكلّ سهولة حلّ أربع إحالات في نص **سيادة الأعيان** انطلاقاً من **سوسيولوجيا الحقّ**، ولكن هناك أربع إحالات أخرى تشير إلى عدّة مواقع، في حين تبدوثلاثة إحالات غير واضحة في تلميحها إلى أشياء في **سيادة الأعيان**، قارن في هذا الصدد Weber, § 1, S. 5 (WuG[1], S. 389)، *Recht*، المرجع المذكور، Weber, *Recht* § 4, S. 5 (WuG[1], S. 461)، والمرجع المذكور، 5, S. 5، Weber, *Recht* § (WuG[1], S. 472). ولكن ليس هناك من **سيادة الأعيان** سوى ثلاثة إحالات تشير إلى **سوسيولوجيا الحقّ**.

إضافات خطية وصياغة أخيرة مرقونة) أوضح التلميحات في نص "سيادة الأعيان" من تلك التي جاءت في الصياغتين السابقتين المرقونتين. هذه الإحالات الجليّة تهمّ وضع موظفي السلطة الإماراتية[21]، والطابع الديني للإدارة النورمانية[22]، وسيادة الأعيان الطبقية في الغرب وكذلك النمط الإماراتي لتقسيم السلط[23]، على خلاف ذلك غابت في نص "سيادة الأعيان" التفاصيل حول الأمير كممثل لـ "إمبراطورية"[24] وكذلك حول طريقة القضاء الإماراتي والطبقي[25].

حول عملية النقل والنشر

لم يرد لنا أيّ مخطوط، ولعملية النشر جرى الاستناد إلى مسودّة الطبع التي نشرت أوّل مرّة في طبعة ماريانا فيبر وملشيور باليي بعد وفاة ماكس فيبر كفصل سابع من الجزء الثالث تحت عنوان: "Patrimonialismus" في: Max Weber, *Wirtschaft und GeSellschaft* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), Grundriß der Sozialökonomik, Abt. III, 4. Lieferung, S. 679-723.

كما وقع الحفاظ على عنوان الطبعة الأولى لأنه لم يحصل تغييره بتاتاً حسب الإعلام الأول لماريانا فيبر بتاريخ 30 حزيران/ يونيو[26] 1920 مروراً بالفهرس الذي صاحب إرسال المخطوط في 25 آذار/ مارس[27] 1921 وحتى طبع الإيداع

(21) قارن: Weber, *Recht* § 1, S. 5 (WuG¹, S. 389): الإحالة مكتوبة بخطّ اليد (WuG¹، ص 414).

(22) قارن: Weber, *Recht* § 2, S. 64 (WuG¹, S. 449),

(23) قارن: Weber, *Recht* § 2, S. 71 (WuG¹, S. 452),
وانظر Weber, *Recht* § 1, S. 7.

(24) قارن: Weber, *Recht* § 1, S. 7 (WuG¹, S. 392),
والمرجع المذكور، Weber, *Recht* § 8, WuG¹, S. 504 (MWG I/ 22-3).

(25) قارن:
Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG¹, S. 484) und S. 4 (WuG¹, S. 486).

(26) رسالة من ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، VA Mohr/ Siebeck Deponat BSB München, Ana 446.

(27) قارن ماريانا فيبر، وضع قائمة مضمون المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، المصدر نفسه؛ هناك يوجد عنوان سيادة الأعيان في الموقع 13 أو14.

الرابع من المخطوط. أما ذكر الأهمية الاصطلاحية لمفهوم "سيادة الأعيان" بالنسبة لـ **سوسيولوجيا السيادة** في رسالة بيلوف، فتبدو في هذه الحالة مقبولة باعتبار أنّ الأمر قد يتعلق بعنوان إجرائيّ خاص لفيبر.

أما الإضافات التابعة فعلاً للناشرين الأوّلين وفهرس المحتوى والصفحات التابعة للفصل وكذلك أيضاً الهوامش الملحقة، فإنها لم تعتبر من طرف الناشر كجزء لا يتجزّأ من النص، ولكنها ألحقت إلى الجهاز النقدي التابع للنص كما وقع تصحيح جملة من الأخطاء، وخاصة منها العبارات الأجنبية، في النص المنشور لاحقاً، وذلك بالعودة إلى المراجع المعاصرة[28]. وقد تكاثرت الأخطاء المطبعية في بداية الفقرة حول جيوش الأمراء وفي المجال المرقون بالحجم الصغير، مما يشير إلى استعمال نسخة يدوية ويدلّ على صعوبات في استنساخ النص خلال الطبعة الأولى.

(28) مثلاً "corrodia" عوض "collatio"، "jussion" عوض "justice"، "Amil" عوض "tmil" و"Zensus-Qualifikation" عوض "Konsums-Qualifikation".

سلطة الأعيان

من بين مبادئ البنية ما قبل البيروقراطية تبدو السلطة الأبوية الأهمّ بكثير من غيرها. فهي لا تخضع من حيث الجوهر إلى الواجب الوظيفي لـ"غاية" موضوعية غير شخصية ولا لقيم مجرّدة، وإنما على عكس ذلك لعلاقات برّ وإحسان جدّ ذاتية. يتمثل لبّها في سلطة ربّ البيت ضمن الجماعة المنزلية. ومكانة هذا الأخير السلطوية والشخصية مرتبطة بسيطرته البيروقراطية على تسيير الأغراض الموضوعية: كالحفاظ على البقاء و"الخلق اليومية" (Alltagscharakter). وهذان الغرضان يجدان سندهما الداخلي في آخر الأمر في مثول الخاضعين لهذه السلطة لجملة من "القيم"، مع العلم أنّ هذه القيم قد وقع التشريع لها في إطار السيادة البيروقراطية بصفة معقلنة/ رشيدة. فهي تناشد الحسّ بالشرعية المجرّدة وتستند إلى تدريب تقنيّ، في حين أنّها تقوم في مجال السلطة الأبوية على "التقليد": أي على الاعتقاد في عدم زعزعة ما كان دائماً نافذ المفعول وبقائه على ما هو عليه. فدلالة القيم بالنسبة لهذين المجالين مختلفة تماماً. في إطار السيادة البيروقراطية تعطي القيمة المشرّعة للحاكم الفعليّ الشرعية لفرض قرار معيّن ما. أمّا بالنسبة للسلطة الأبوية فإنّ الخضوع الشخصي لوليّ الحكم هو الكفيل لاعتبار القواعد المشرّعة من طرفه بأنّها شرعيّة، وأنّه بموجب حكمه وحدوده فقط توجد "القيم" في حدّ ذاتها، ولكنها تبقى قيما غير مشرّعة، وإنما مقدّسة بحكم التقليد. ويسير الأمر دائماً على منوال أنّ هذا الشخص بالذات هو "السيّد"، وأنّه في وعي المحكومين فوق الجميع، وأنّه سيحكم بدون قيد أو شرط وحسب رغبته المطلقة ما دام حكمه لم يتم تحديده من طرف التقليد أو من قبل سلط منافسة له. ففي حين

يقوم المبدأ بالنسبة للموظف البيروقراطي على أنّ قراره الفعلي لا يتجاوز نفوذه ما لم يستند إلى "كفاءة" خاصة يتم إثباتها عن طريق "قاعدة" معينة، إذ الأساس الموضوعي للسلطة البيروقراطية يتمثل في عدم الاستغناء عنها تقنيّاً بما هي تستند إلى الاختصاص العلمي، تمثل الأوضاع القديمة جداً ينبوع الاعتقاد في السلطة القائمة على الإحسان في مجال السلطة المنزلية. هناك عامل خاص وشخصي بالنسبة لجميع الخاضعين للسلطة المنزلية، وهو العيش معاً وبصفة دائمة في المنزل بكلّ ما يحمل هذا من مصير خارجي وداخلي للجماعة: فبالنسبة للمرأة التابعة للبيت يبدو التفوق العادي لقوة الرجل البدنية والذهنية. وبالنسبة للطفل هناك الحاجة إلى العون الموضوعي. وبالنسبة للشاب تبدو العادة وتأثيرات التربية وذكريات الشباب المنغرسة في أعمق الأعماق. وبالنسبة للعبد كانت عدم حمايته خارج مجال سلطة سيّده هي الدافع حيث كان ينصاع لسلطته منذ الصغر حسب ما أملته عليه الحياة. فالسلطة الأبوية والبرّ بالطفل لا يقومان مبدئياً على علاقة دموية حقيقية، وإن يبدو ذلك طبيعياً فيما يخصّ وجودهما، لا سيما التصوّر البدائي الأبوي الذي ينظر إلى السلطة المنزلية، حتى بعد المعرفة (غير"البدائية") للعلاقة بين التناسل والولادة، على أنّها تحمل قبل كلّ شيء طابع الملكيّة: فجميع الأطفال التابعين للنساء الخاضعات لسلطة صاحب البيت، سواء كانت هذه زوجة أم عبدة، يُعتبرون كأبنائه حالما يريد ذلك، بغضّ النظر عن إثبات الأبوة الجسدية، وهو الحال أيضاً بالنسبة لما تجنيه الماشية من ثمار. فإلى جانب تأجير الأطفال وحتى النساء (في إطار عقد)[1] ورهنهم، كان شراء الأطفال الغرباء وبيع الأبناء ظاهرة متداولة حتى في الحضارات المتقدمة. فهو بمنزلة الشكل الأصلي للتوازن بين مختلف الجماعات المنزلية فيما يتعلق بقوى العمل ومتطلباتها، وذلك إلى حدّ أنّ هناك نوعاً من البيع المؤقت للعامل الحرّ في العقود البابلية كشكل من التعاقد على مستوى العمل[2]. إلى جانب ذلك كان بيع الأطفال في خدمة أغراض أخرى،

(1) في القانون الروماني القديم والكلاسيكي يمكن لربّ البيت بيع أبنائه. ومن خلال العقد (mancipatio) يبقى الطفل حرّاً من وجهة نظر قانونية، ولكنّه يجد نفسه في حالة عبودية إزاء مالكه (In mancipio esse) ولا يمكن حلّها إلا عن طريق الانعتاق. وما يسمى بحكم – العقد (Mancipium) إنما هوجانب من القانون المدني (Patria potestas).

(2) وصلتنا عقود "تأجير ذاتي" أو"بيع ذاتي" محدّد المهلة في عصر خلفاء الملك البابلي حامورابي من القرن السابع عشر والسادس عشر قبل الميلاد. وتم نشر بعضها في:
Josef Kohler und Arthur Ungnad, *Hammurabi's Gesetz* (Leipzig: Eduard Pfeiffer, = 1909), Band 3: Übersetzte Urkunden, Erläuterungen, S. 149-153,

خاصة منها الدينية (لضمان الضحية) كظاهرة مؤقتة قبل عملية "التبنّي".

لكن ظهر تباين اجتماعي داخل المنزل حالما أصبح الرقّ مؤسّسة منظمة وتطوّرت العلاقة الدموية على مستوى الواقع: من هنا وقع الفرز بين الأطفال كتابعين أحرار للسلطة الأبوية وبين العبيد[3]. إلاّ أنّ هذا الفصل لم يجُدِ أمام تعسّف صاحب السلطة، فهو وحده الذي يقرّر من له ابن. ويمكن له أيضاً حسب القانون الروماني، وفي الزمن التاريخي، اختيار عبده في وصيته مبدئياً كوريث[4] (Liber et Heres Esto) وحتّى بيع ابنه كعبد. لكن إذا لم يحدث ذلك، فالحظّ يفصل العبد عن الابن الشرعي ليجعل هذا الأخير ربّاً للبيت. بل غالباً ما يتم منع هذه السلطة على العبد أو التقليص من نفوذها، وحيث وجدت حواجز مقدّسة لفرض السلطة أو ما يماثلها من قبل السلطة السياسية، والتي يتم فرضها من أجل مصالح عسكرية، فإنّ هذه الحواجز لا تراعي إلا الأطفال أو تراعيهم بصفة مكثفة. غير أنّ هذه الحواجز لم تحدّد إلّا شيئاً فشيئاً.

يقوم الأساس الموضوعي للعصبية أيّاً كانت، سواء في شبه الجزيرة العربية في مرحلة ما قبل الإسلام[5]، أم كما ورد أيضاً في اصطلاح بعض القوانين اليونانية لذلك

= (من هنا فصاعداً: *Hammurabi's Gesetz* III)،

في تعليقات الناشرين تقع المقارنة مع "عقد العمل" الحديث (المرجع المذكور، ص 243). أما المصطلح "البيع الذاتي" فيوجد لدى تيودور مومسن الذي يتحدّث في إطار قانون التدريس الروماني عن "Nexum" وعن "بيع ذاتي ظرفي". قارن: Theodor Mommsen, "Nexum," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte, Romanistische Abtheilung*, Band 23 (1902), S. 348-355, Zitat: S. 348.

(3) في القانون الروماني القديم سمّي المحرّرون (Liberi) الأشخاص الحرّة مدنياً، ولكن من منظور القانون الخاص هم الذين ما زالوا تحت ذمّة الأب ويخضعون لسلطته. ومقابل هؤلاء هناك العبيد أو"غير الأحرار"-"Servi" (المقيّدون). قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 13, S. 62.

(4) يتعلق الأمر هنا بالتعبير في الوصيّة المرتبط بتوريث العبد الذي لا يرث ربّ العائلة فحسب وإنما يجب عتقه أيضاً. غير أنّ الوصية تبقى عديمة المفعول ما لم يقع التصديق عليها من قبل المجلس الشعبي الروماني (Komitien). قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 13, S. 58,

وهذان التعبيران عادة ما يتم فصلهما عن بعضهما البعض، أي كـ "Esto liber" و"esto Heres"؛ ولم يصلا إلينا في الصورة التي قدّمها فيبر إلّا في حالة استثنائية لدى Gaius, Institutiones 2,186.

(5) يعتبر الحفاظ على "Chaij" أي على "مراعي الجماعة" كأسمى هدف بالنسبة للمحاربين البدو في شبه الجزيرة العربية. وقد كان الرباط العشائري منظماً بصفة أبوية صارمة. فدور النساء هو إنجاب الرجال المحاربين في المستقبل. أما البنات فكن يعتبرن كطفيليات لا فائدة ترجى منها، ولذلك غالباً ما تم وَأْدُ هُنَّ حيّات بعد الولادة. قارن :

= Marianne Weber, *Ehefrau und Mutter in der Rechtsentwicklung: Eine Einführung*

العصر[6]، وبصفة عامة حسب جلّ الأنظمة القانونية الأبوية التي لم تعرف تقاطعاً، على دوام التواصل الحقيقي والخالص للجماعة من حيث السّكن والأكل والشرب والحاجات المنزلية اليومية. فأن يكون صاحب السلطة المنزلية امرأة أيضاً، وأن يكون الابن الأكبر سنّاً أو الابن الأحذق اقتصادياً (كما هو الأمر بعض الحيان لدى العائلة الرّوسية الكبيرة)[7]، فهذا يعود إلى إمكانية التنظيم بطرق مختلفة جداً ويرتبط بظروف اقتصادية وسياسية ودينية متعدّدة. وكذلك هل أنّ السلطة المنزلية تعرف تحديدات عن طريق نظم متباينة وما هي هذه أم إنّ هذا ليس مطروحاً بتاتاً من حيث المبدأ، كما كان الحال في روما والصين[8]، فإذا وجدت مثل هذه الحدود المتباينة، فإنّه يمكن

(Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1907), S. 131, =
(من هنا فصاعداً: Marianne Weber, *Ehefrau und Mutter*).

(6) يهدف الحفاظ على المنزل فرض السلطة غير المحدودة لربّ العائلة على الزوجة والأبناء والعبيد. وقد كان هؤلاء حسب القانون اليوناني غير مكلفين، فيمكن للأبناء أن يقع طردهم، وفي زمن سابق حتى بيعهم وتسليمهم للتبنّي أوتزويجهم. لم تصلنا التصورات حول القانون في العهد القديم إلّا بطريقة غير مباشرة (مثلاً عن طريق أرسطو، في **السياسة** (*Politik*)، 1270أ 11- 29؛ أفلاطون، **النواميس 5** 740 (*Gesetze 5*) أ، 11، 92 ت وما يلي). يظهر الكتاب المكشوف سنة 1884 حول "Recht von Gortyn" والذي يعود إلى القرن الخامس ق.م. تحديداً للسلطة الأبوية، ولكنه ما زال يسمح التصرّف الكامل في البنت الوارثة وفي طرد الابن المتبنى علنيّاً. قارن:
Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 96, und Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 1 Aufl. (Stuttgart: J. C. Cotta, 1893), Band 2, S. 86 ff., 300f.568
(من هنا فصاعداً: Meyer, *Geschichte des* II¹ *Alterthums*).

(7) عادة يسود في العائلة الروسية الكبيرة التوريث (agnatische)، أي أن تعطى قيادة الرابطة العائلية إلى الأخ أوالابن الأكبر سنّاً. ولا تعطى القيادة للأرملة أولأحد تم اختياره من قبل أعضاء العائلة إلا في حالة استثنائية (ما يسمى بالأكبر الذي تميّز بنشاطه ومثابرته). وهذه الحالة الأخيرة تم إثباتها عن طريق دراسة حول العائلة الكبيرة في مدينة كورسك. قارن:
Anatole Leroy-Beaulieu, *Das Reich der Zaren und die Russen: Autorisirte deutsche Ausgabe von L. Petzold*, 2 Aufl. (Sondershausen: Friedrich August Eupel (Otto Kirchhoff), 1887), Band 1, S.403f.,
تجد هناك جميع المعلومات
(من هنا فصاعداً: Leroy-Beaulieu, *Reich der Zaren* I).

(8) في الصين كانت كلّ المسائل التي تتعلق بالحقّ العائلي في أيدي ربّ العائلة أومجلس العائلة إلى حدود إصلاحات 1905. ومنذ القدم لم يقع التدخّل في الشأن العائلي لأنّ سلطة الدولة الصينية بأكملها، وخصوصاً مكانة الإمبراطور تقوم على علاقة الورع/ البرّ العائلي. قارن: Edward Harper Parker, *China Her History: Diplomacy and Commerce, from the Earliest Times to the Present Day*, Second Edition (London: John Murray, 1917), S. 310,
أما في روما فلم يقع تحديد - سلطة الدولة (patria potestas)- إلا في عهد الإمارة عن طريق القانون الخاص والقانون الجنائي.

ملاحقتها جنائياً ومدنياً، كما هو معهود الآن[9]، أو حسب القانون المقدّس مثلما كان الأمر في روما[10]، أو كما كان في الأصل في أيّ مكان عن طريق "العرف" الذي يثير غضب المحكومين وامتعاضهم الاجتماعي إذا ما وقع تجاوزه بدون أيّ مسوغ. وقد كان هذا حصناً حصيناً. إذ كلّ ما هو داخل هذه البنية إنما هو في آخر المطاف محدّد عن طريق سلطة "التقليد" الأساسية، والمتمثلة في الاعتقاد في عدم زوال "الماضي الأبديّ". فمقولة التلمود: "على الإنسان أن لا يغير عرفاً أبداً"[11] تقوم من حيث فاعليتها العملية، إضافة إلى القوة الناتجة عن "التهيئة" الداخلية لدى المتعوّد، في الأصل بصفة خالصة على الخوف من عواقب سحريّة غير معينة قد تصيب المجتهد/ المجدّد نفسه والجماعة التي تقبلت فعله من طرف أرواح/ جنّ قد وقع المساس بمصالحها بكيفية ما، وهو ما حصل تعويضه بالعقيدة مع تطوير تصوّر للإله: أي أنّ الآلهة جعلت ممّا هو متوارد منذ القدم قيمة يتعيّن الحفاظ عليها باعتبارها مقدّسة. فقد كان الورع إزاء التقليد والورع إزاء شخص الحاكم العنصرين الأساسيين للهيمنة، وسلطة التقليد التي تقيّد أيضاً دوافع الحكام باءت بالخير على المحكومين الذين لا حقّ لهم مثل العبيد، إذ كان وضعهم محمياً أكثر تحت غطاء النظام الأبوي المتقيّد بالعادات في

---

(9) في الرايخ الألماني تم تتبّع عملية الإجهاض وقتل الأطفال وتبديلهم أو تركهم جنائياً. ورغم الحفاظ القانوني على سلامة البدن حدّد حتى القانون الفدرالي الألماني "قدرة المرأة المتزوجة على العمل وفي مجال القضاء". تشير ماريانا فيبر إلى هذا الموضوع في: **الزوجة والأم** (*Ehefrau und Mutter*)، ص 413.

(10) كانت تعتبر تجاوزات السلطة الأبوية مثل بيع الزوجة أوالابن المتزوّج ممنوعة من وجهة نظر قانون القداسة. قارن: Theodor Mommsen, *Römische Geschichte*, 9 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1902), Band 1, S. 58f.,

قد تنزّل على الجاني عقوبة الآلهة ويمكن أن يقتل من قبل أيّ شخص بدون متابعة. أما ترك الأطفال فلا يتنزّل تحت هذا القانون، بل إنّ القانون ينصّ على تركهم في حالة الولادة المشوّهة.

(11) يستشهد فيبر هنا من كتاب *Gemara zu Mischna* VII, 1, أي من توضيحات الأموريين (Amoräer) (أي الشارحين اليهود) لنصوص التلمود الشرعية. وهناك يرد – مع بعض الانحراف عن طريقة فيبر في الاستشهاد – أنّ "الحاخام تنخوم بار خانيلاي قال: ليس على أيّ إنسان أن يغير أبداً العرف/ العادة (أن يحيد عن العادة القديمة) [...] هذه المقولة توجد في تلخيص بابا ميزيا (الورقة 86 ب)، في: *Der babylonische Talmud in seinen haggadischen Bestandtheilen: Wortgetreu übersetzt und durch Noten erläutert von August Wünsche*, 2 Halbband, 2 Abtheilung (Leipzig: Otto Schulze, 1888), S. 103,

(من هنا فصاعداً: Wünsche, *Talmud*)،

ما يقابل هذه الإحالة لدى فيبر، انظر: Weber, *Protestantische Ethik* II, S. 91, Fn. 49.

الشرق من ذلك الذي كان موضوع استغلال معقلن لم يعد يخضع لتلك الحدود مثلما حصل في الحقول القرطاجية/ الرومانية.

لم تكن سلطة الأمراء/ الأعيان هي السلطة الوحيدة القائمة على هيمنة التقليد المقدس. فإلى جانبها كانت هناك أيضاً سيادة الأشراف كشكل مستقلّ عادة للهيمنة التقليدية، وهو ما تعرّضنا للحديث عن طابعه الخاص بين الحين والآخر(12)، وسنعود إليه مراراً فيما بعد(13). هذه السيادة تقوم في كلّ مكان حيث تكون الهيبة الاجتماعية ("الشرف") داخل حلقة معينة الأرضية لفرض السلطة بحكم تعسفي – وهو ما لا يحصل غالباً مع أيّ حالة من الهيبة الاجتماعية. فما يفصلها عن سيادة الأعيان هو غياب تلك العلاقة الخاصة بالبرّ الشخصي: أي البرّ بالطفل والبرّ بالخادم الذي يرتبط بالانتساب إلى رابطة منزلية أو إقطاعية أو إلى رابطة أمراء أو أعيان تحفظ ذلك النمط الخاص من العلاقة. فسيطرة الأشراف الخاصة (وفي مقدمتها تلك التي يديرها الشخص المتميز بحكم الثروة أو التخصّص العلمي أو السلوك في حلقة جيرانه) لا تقوم على البرّ بالطفل أو الخادم وإنما على "الهيبة"/ المكانة، ولا بدّ من التأكيد مبدئياً على هذا الفرق رغم أنّ المعابر تبدو هنا كما في أغلب الحالات سلسة. فأرضية سلطة "الأشراف" وكيفيتها وأبعادها متباينة تماماً فيما بينها، وهو ما يدفع للحديث عنها كلما سنحت الفرص بذلك. أما الآن فسنلفت النظر فقط إلى السلطة الأبوية باعتبارها الشكل البنيوي الصارم الذي يقوم، من منظور صوري، على سيطرة قداسة التقليد.

تكون السلطة الأبوية/ المنزلية في طابعها المحض/ الخالص، من حيث القانون على الأقلّ، غير محدودة، وتنتقل في حالة وفاة ربّ البيت أو غيابه مباشرة وبدون قيد إلى الوليّ الجديد للبيت الذي يتولّى أيضاً مثلاً العلاقات الجنسية مع نساء سابقه (حتى إن كانت نساء والده). فليس غريباً تماماً وجود عدد من أرباب البيت معاً، ولو بسلطات متنافسة، ولكنه نادر بالطبع. فليس غريباً انفصال بعض الأعضاء من أهل البيت، كاستقلال ربّة البيت مثلاً بما تملك من نفوذ، إلى جانب السلطة العليا. وحيث وجد

---

(12) انظر: Weber, *Recht* § 1, S. 6 (WuG¹, S. 390f.),
وكذلك نص السيادة، سابقاً، ص 141–144، ونصّ البيروقراطية، سابقاً، ص 177، 207 و224–229.

(13) انظر ونصّ تحوير الكاريزما، لاحقاً، ص 507–513، وانظر:
Weber, Die Stadt, MWG I/ 22-5, S. 146f.

هذا النمط، فهو يرتبط بأقدم نموذج لتقسيم العمل: فوجود رئيسات قبائل إناث، كما كانت موجودة لدى قبيلة ساشم (Sachem) لدى الهنود الحمر[14]، والتي ليس غريباً عليها وجود رئيسات إناث مساعدة (مثلما هو الحال في قبيلة لوكوكيشا (Lu-kokescha) في مملكة مواتا جانبو[15] (Muata Jambo)) بسلطهن المستقلّة في مجالهنّ، يعود تاريخياً غالباً (وليس دائماً) إلى الوظيفة التي تتقلّدها النساء كأقدم مسؤولة عن الاقتصاد الفعلي: والمتمثلة في الضمان المستمر للعيش الذي يقوم على خدمة الأرض وتهيئة الأكل، أو إلى الغياب التام للرجال القادرين على حمل السلاح عن البيت لعدة أسباب متعلقة بالتنظيم العسكري.

(14) كان الساشم أو"حماة السلام" هم القادة الرجال من نسب أوجزء من نسب قبيلة ("الساشم") لدى الإيروكيز من الهنود الحمر في شمال أميركا. وقد تم تنظيم الخلافة حسب إجراء مختلط يجمع بين الإرث والانتخاب والاعتراف. ويتقدّم فيه مرشحان من قبيلة العضوالسابق (أما الانتماء فيتبع التسلسل الأموي) للانتخاب في مجلس الأنساب ويقع المصادقة عليهما من قبل مجلس القبيلة الأسمى. تتمتّع النساء في مجلس الأنساب بحقّ التصويت، ولكن لا يسمح لهن الانتخاب في مجلس حماة السلام - ساشم. قارن في هذا الصدد: Marianne Weber, *Ehefrau und Mutter*, S. 39,
وكذلك: Lewis H. Morgan, *Die Urgesellschaft: Untersuchungen über den Fortschritt der Menschheit aus der Wildheit durch die Barbarei zur Zivilisation*, Übersetzt von W. eichhoff unter Mitwirkung von Karl Kautsky, 1 Aufl. (Stuttgart: J. H. W. Dietz, 1891), S. 60, 72,
(من هنا فصاعداً: Morgan, *Urgesellschaft*)،
Kurt Breysig, "Die Entstehung des Staates aus der Geschlechterverfassung bei Tlinkit und Irokesen," *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, Jg. 28, Heft 2 (1904), S. 483-527, bes. S. 495f.,
(من هنا فصاعداً: Breysig, *Geschlechterverfassung*).

(15) كانت - اللوكوكيشا (Lukokescha) - صاحبة المقام الأعلى/ الوجيهة في مملكة شعب اللوندا، وهي مملكة البانتو في جنوب حوض الكونغوالذي كان موجوداً منذ القرن السادس عشر. فإلى جانب الملك الذي ينعت بمواتا يامفو (Muata Jamwo) (أي "صاحب الثعبان") تتمتع اللوكوكيشا ببلاطها الخاص وتحكم في عدد من القرى والأقاليم التي تدفع لها الضرائب. يقع انتخاب كلّ من الملك - مواتا يامفو- واللوكوكيشا من قبل أربعة مجالس عليا ويفترض مصادقة الحاكم الآخر. ويتحتم على اللوكوكيشا أن تبقى صورياً عزباء باعتبارها "أمّ" جميع الملوك - مواتا يامفو -. قارن: Paul Pogge,
Im Reiche des Muata Jamwo: Tagebuch meiner im Auftrag der Deutschen Gesellschaft zur Erforschung Aequatorial-Afrika's in die Lunda-Staaten unternommenen Reise (Beiträge zur Entdeckungsgeschichte Afrika's, Heft 3) (Berlin: Dietrich Reimer, 1880), und Heinrich Schurtz, "Afrika," in: Hans F. Helmolt, Hg., *Weltgeschichte*, 1 Aufl. (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1901), Band 3, S. 389-574, hier: S. 463-465,
(من هنا فصاعداً: Schurtz, *Afrika*).

لقد رأينا فيما مضى، في حديثنا عن الجماعة المنزلية[16]، كيف أنّ نظامها الشيوعي كان يخضع باستمرار إلى حواجز، سواء على مستوى الجنس أم في مجال الاقتصاد، وأنّ "الانغلاق على الذات" ازداد دائماً في الامتداد، وأنّ "التسيير" المعقلن للكسب الرأسمالي الجماعي بدأ يتمفصل، وأنّ مبدأ "الحسوبية" والتجزؤ بدأ يسيطر باستمرار، وأنّ المرأة والأبناء والعبيد بدؤوا يجنون حقوقهم الذاتية على المستوى الشخصي والقانوني المالي. كلّ هذه العوامل إنما هي تحديدات للسلطة المنزلية غير المقيّدة. وفي مقابل هذا التقدّم لـ"التسيير" أشباح العمل الرأسمالي الناتج عن طلب الرزق المنزلي والمنفصل عنه، تعرّفنا عن الشكل الاقتصادي الجماعي للتوزيع الداخلي للمنزل: أي "تدبير البيت"[17] (Oikos). وهنا يمكننا الاطلاع الآن على شكل بنية السيادة التي نشأت على أرضية المنزل، ومنها على أرضية السلطة المنزلية المنقسمة: ألا وهي سلطة/ سيطرة الأعيان.

في البداية لم تكن سيادة الأعيان سوى نوع من لامركزية الجماعة المنزلية حينما خوّل لتابعي المنزل (ومنهم الأبناء أيضاً) السّكن مع عائلاتهم على أقساط من الأملاك التي وقع التوسّع فيها، ومنحت لهم المواشي (ومنها جاءت كلمة Peculium) وما تبعها. غير أنّ هذا الشكل البسيط من تطوّر المنزل/ الأيكوس بالذات قاد حتماً إلى تقليص السلطة المنزلية بكاملها. فبما أنّ التشكّل الاجتماعي بين أصحاب البيت والتابعين له لا يتم في الأصل عن طريق اتصالات ملزمة - فتغيير المضمون الشرعي لسلطة الأب عن طريق الاتصال هو إلى حدّ الآن في جميع الدول المتحضّرة شبه مستحيل من وجهة نظر قانونية[18] ، فإنّ العلاقات الداخلية والخارجية بين الحكام

(16) انظر: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 126-154.

(17) انظر: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 154-161,
وهناك يصف ماكس فيبر المفهوم الذي حدّده رودبيرتوس (Rodbertus) بأنّه "ميزانية كبيرة بالنسبة للأمير، لصاحب الملك أو النبيل" هدفها هو"تنظيم تغطية حاجة الحاكم بموارد طبيعية" (المرجع المذكور، ص 155). فالفقرة هناك تنتهي بإحالة مسبقة (المرجع المذكور، ص 161 مع الهامش 92) إلى التفاصيل التي بين أيدينا الآن.

(18) يحيل رجل القانون والقانون الدولي جورج يلينك إلى الوضع القانوني الخاص للسلطة الأبوية التي لا تمثل "حقاً يمكن فصله عن الشخص بصفة اعتباطية" حسب نمط الحقّ الخاص، وإنما يصفها بأنها "وضع قانوني لا يمكن عادة تغييره أوحلّه اعتباطياً". وفي هذا المعنى الضيق للغاية فإن القانون العائلي هو بمنزلة حقّ خاص، ومن ثمّ فلا يمكن تغييره كما نريد. فالدولة لا تسمح بـ" قبول التبنّي" إلّا في الحالات الاستثنائية (حسب القانون الفيدرالي 1765 § BGB). قارن: Jellinek, *System²*, S. 88.

والمحكومين تنظم، حتى في هذه الحالة، حسب مصالح الحاكم والبنية الداخلية لعلاقة السلطة، وهذه العلاقة التبعية بالذات تبقى علاقة ورع ووفاء، إلا أنّ هذه العلاقة القائمة على مثل هذه الأرضية قد تمثل أوّلاً سيطرة أحادية الجانب تماماً، ولكنها تدفع دائماً في حدّ ذاتها إلى مطالبة الخاضعين إلى السلطة بحقّ المعاملة بالمثل، وهذا الحقّ يجنى هو الآخر من حيث "طبيعة الشيء" كعادة الاعتراف الاجتماعيّ. إذ يضمن، في حالة العبد المسجون، العقاب الجسدي بالسّوط نجاعة العمل، في حين أنّ هذه تفرض على العامل "الحرّ" بالأجر والتهديد بالبطالة، وبما أنّه من الضروري تعويض العبد المشترى بثمن بخس نسبياً (وإلا لما كانت أبداً الجدوى من استعماله)، في حين أنّ تعويض العامل "الحرّ" لا يساوي شيئاً - ما دام هناك عرض لعمّال آخرين، فإنّ ربّ البيت في حاجة دائماً، في حالة الاستغلال اللامركزي لتابعيه، إلى ضميرهم المهني وإلى الحفاظ على إمكانية ما يقدّمونه له. فهو أيضاً "مدين" لهم، ليس شرعيّاً فحسب، وإنما من حيث العرف. فهو في حاجة إليهم أوّلاً وقبل كلّ شيء - وذلك من حيث المصلحة الخاصّة - فيما يتعلق بالحماية الخارجية وفي مدّ يد المساعدة عند الضرورة؛ إلى جانب ذلك فهو مدين لهم من حيث التعامل "الإنساني"، وخصوصاً فيما يهمّ تقليص استغلال نفوذه "المعتاد". فليس على مستوى ربح المال، وإنّما ضمن سلطة هي في خدمة تغطية حاجاته الخاصّة، يمكن تقليص الاستغلال بدون مسّ مصالح ربّ البيت، وذلك لأنّه، في غياب مطالب نوعية قد تمتدّ مبدئياً إلى أقصى حدّ، لا تبقى لديه سوى المطالب الكمّية المختلفة عن تلك التي يرفعها المحكومون. وهذا التقليص مفيد إيجابياً بالنسبة لربّ البيت لأنّ المداخيل، وليس فقط تأمين سلطته، مرتبطة بصفة قويّة بنوايا ومزاج المحكومين. فالتابع للسلطة مدين حسب العرف للسيّد في تقديم يد المساعدة بكلّ ما له من جهد. وهذا الواجب من وجهة نظر اقتصادية هو بدون حدود في الحالات الخارقة للعادة، مثل سدّ الديون وتزويد جهاز البنات أو التحرير من الأسر... إلخ[19]. وواجبه شخصياً إنما هو بدون حدود في حالة الحرب والنزاع. فعليه أن ينضمّ إلى الجيش كصبيّ فارس أو قائد عربة أو كحامل سلاح أو كمعين في عربات التموين/

(19) يشير تيودور مومسن إلى الحالات التي يكون فيها الحريف الروماني مديناً لحاكمه (دفع تعويض أوغرامة أوتجهيز البنت أومصاريف القضاء) في كتابه: Römisches *Staatsrecht* III, 1³, S. 84, Anm. 1,

مع ما يثبت المصادر المطابقة لدى ديونيسوس (Dionysos) وبلوتارك (Plutarch). ويضيف ماكس فيبر إلى ذلك - كما يتبيّن في فقرة موازية: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 147, إطلاق السراح من السجن ويحيل في هذا الصدد إلى علاقات بابلية وأتّيقية (attische) قديمة.

الإمدادات - هذا ما كان يجري لدى جيوش الفرسان في العصر الوسيط ولدى الجيوش الضخمة المدجّجة بالسلاح في العصر القديم - أو كمحارب شعبي خاص في خدمة السيّد أيضاً. وهذا الأخير ينطبق كذلك على الزبائن الرّومان الذين لجؤوا إلى قانون الاستئجار: أي إلى عقد عمل يمكن حلّه في أيّ وقت وحسب الوظيفة. وكان هذا العقد ينطبق على كلّ من المستوطنين المستأجرين لقطع الأرض (Coloni) منذ عهد الحروب الأهلية[20]، وبطبيعة الحال على التابعين لأصحاب الإقطاع أيضاً وعلى الأديرة في العصر الوسيط[21]. وحسب هذا المنوال كانت تجنّد جيوش فرعون وبقية ملوك الشرق وكبار سادتهم، وذلك في جزء ليس بالضئيل من ضمن تابعيهم، فتجهّز وتقتات من خزينة سيّدهم. وفي بعض الأحيان، وبالأحرى بالنسبة للخدمة البحرية، ولكن ليس لها فحسب، كانت هناك في الشرق القديم حشود من العبيد تحمل معها علامة مالكها[22]، مع العلم أنّ التابع يقدّم أعمالاً شاقة وخدمات وهبات ومدفوعات ومساعدات تخضع قانونياً لحاجة ربّ البيت وما يراه مناسباً، ولكنها في الحقيقة تخضع للعرف السائد. وحسب القانون يحتفظ السيّد طبعاً بحقّ التصرّف في تابعيه، أي بأن يعفيهم من العمل إذا اقتضت مصلحة الملك، وترى العادة في الأصل أنّه من الطبيعي

---

(20) في الحرب الأهلية ضدّ القيصر تم - كما ذكر فيبر في محلّ آخر - تجنيد المستوطنين من طرف مالكي الأرض للمساعدة في الحرب وبذلك أخذوا دور الحرفاء. غير أن فيبر يقوّم وضع المستوطنين الاجتماعي في العهد الجمهوري مقارنة بالحرفاء الذين يتمتعون بـ Precarium بأنّه أدنى بكثير باعتبار أنّ هؤلاء لا يتمتعون بحقّ الملكية إزاء شخص ثالث. ففي العهد الجمهوري الأخير كان المستأجر لا يكسب غالباً سوى الماشية والأرض المستأجرة للحرث من صاحبها بما فيها، ولكنه يبقى تابعاً له من خلال الديون. قارن: Weber: *Agrarverhältnisse* 3, S. 148, 167, und Die Stadt, MWG I/ 22-5, s. 278 mit Anm. 223, und S. 294.

(21) كان واجب الخدمة العسكرية في مملكة الإفرنج بألمانيا يمسّ أيضاً الفلاحين الأحرار، أي أولئك الذين هم ملتزمون في إطار استئجار الأرض بخدمة الحاكم ودفع الضرائب. فواجب الخدمة العسكرية الذي يفرز اختلافاً كبيراً في قوانين القبائل ويضمّ أيضاً المشاركة في النزاعات والمبارزات الفروسية تم إلغاؤه في الرايخ الألماني من قبل هاينريخ الرابع (1056-1106) حين أبدى جيش فرسان أتباعه المتخصّص براعته. قارن: Ernst Mayer, *Deutsche und französische Verfassungsgeschichte vom 9 bis zum 14 Jahrhundert* (Leipzig: A. Deichert, 1899), Band 1, S. 119-127.

(22) تم وشم عبيد الشرق القديم في بعض الأحيان جماعة، وذلك إما بوضع علامة على اليد اليسرى أو على الجبين حرقاً أو جرحاً. ويذكر فيبر في محلّ آخر الجنود الأشوريين في العهد البابلي القديم (حوالى 1830- 1531 ق.م.) وبحارة فرعون في العهد الجديد (1550- 1070/ 1069 ق.م.). قارن:
Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 75, 86, und Richard Thurnwald, "Staat und Wirtschaft in Babylon zu Hammurabis Zeit (2 Teil)," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik* (1904), Band 82, S. 64-88, hier: S. 68.

أن يتصرّف ربّ البيت/ السيّد في الأشخاص التابعين له والأملاك الموروثة كما يشاء. ونودّ تسمية هذا النمط الخاص لبنية السيادة/ السلطة الأبوية التي تقوم على لامركزية السلطة المنزلية من خلال توزيع الأرض وحتى تسليم الأدوات والماشية إلى الأبناء وغيرهم من تابعي أهل البيت سلطة/ سيادة "الأعيان"/ إماراتية.

كلّ ما ينمو من دوام/ إصرار وصبر في العلاقات السلطوية، وما ينجرّ عنه من تحديد خالص بالفعل لاستبداد الحاكم/ السيد، هو أوّلاً وقبل كلّ شيء نتيجة لتأثير التمرّن، فيه ترتبط فيما بعد سلطة العادة "التقديسية". وإلى جانب عوائق الاحتكاك القوية جداً والموجودة بالفعل في أيّ مكان ضدّ كلّ ما هو غير معهود به، يؤثر الرفض لكلّ البدع الصادرة عن ربّ البيت في محيطه ومن خلال خوفه من القوى الدينية التي تحافظ في كلّ مكان على التقاليد وعلاقات البرّ والإحسان. وأخيراً وليس الآخر، هناك أيضاً خوفه المسوغ أن يتم خلل قويّ في شعور البرّ والإحسان التقليدي عن طريق عمليات غير مبرّرة أو تعتبر غير عادلة في التقسيم التقليدي للواجبات والحقوق. وقد يعود على مصالحه الخاصّة، وفي مقدّمتها المصالح الاقتصادية، بالضرر الكبير، إذ في مقابل السلطة المطلقة إزاء الفرد التابع، هناك أيضاً الإحساس بالعجز إزاء المجموعة بأكملها. وهكذا يتكوّن في كلّ مكان تقريباً نظام غير قارّ من حيث القانون، ولكنّه متين جداً بالفعل، حيث يسعى هذا النظام إلى تقليص مجال التعسف الكامل والعفو لدى السيد/ الحاكم لصالح حلقة الترابط عن طريق التقليد. وهو ما دفع السيد/ الحاكم إلى إدماج هذا النظام التقليدي في صلب نظام العمل في العزبة والخدمة حسب نمط أنظمة العمل الحديث في المعامل، إلا أنّ هذه الأشكال المعقلنة في تكوينها تخدم أهدافاً رشيدة، في حين أنّ تلك الأنظمة لا تستمدّ قوّتها من التساؤل عن الغاية المستقبلية، وإنما عمّا هو قارّ منذ القدم. فما سُنّ من نظام لا ينطبق طبعاً على الحاكم/ السيد من حيث الالتزام القانوني. ولكن في صورة تفويت قسط غير محصور من أملاكه إلى تابعيه أو عندما يكون في وضع متشعّب للغاية أو في حالة الانهماك المتواصل بمسائل سياسية - عسكرية قد تتطلّب الاعتماد القويّ على الإرادة الخيرة للذين يجني منهم مداخيله، فإنّه يمكن له عقب هذه الأنظمة تأسيس إطار قانوني تعاوني يطوّر التقيّد الفعلي والقوي للحاكم بأوامره. إذ إنّ أيّ مثيل لهذا النظام يحوّل الخاضعين له من مجرّد متعاونين مهتمّين إلى أعضاء متقيّدين بالقانون (متوازين في المعنى القانوني) ويرفع من خلال ذلك معرفتهم بمصالحهم المشتركة ومن بينها رغبتهم وقدرتهم على إدراكها، وهو ما ينجرّ عنه المواجهة بين السيّد/ الحاكم وطرف

من التابعين أوّلاً بين الحين والآخر، ثمّ بصفة متواصلة فيما بعد كوحدة متكاملة. هذه هي النتيجة المماثلة للأنظمة (Leges) (Statuten، وليس "Gesetze" "القوانين") التي وقع سنّها في عصر هادريان (Hadrian) بالنسبة للأملاك الإمبراطورية[23]، وكذلك "لقوانين البلاط" في العصر الوسيط[24]. وفي صورة تتبعها الصارم، فإنّ اللجوء إلى "تحكيم" (Weistum) "محكمة القصر/ البلاط" بمشاركة التابعين له يصبح المنبع الأصلي لتأويل النظام[25]. فيتواجد إذن نوع من "الدستور" - إلا أنّ مثل هذا الدستور في المعنى الحديث يكون في خدمة الإنتاج الدائم لقوانين جديدة وتقسيم السلطة بين البيروقراطية والبرلمان في إطار التنظيم العملي للعلاقات الاجتماعية، في حين أنّ دور الحكماء لا يقتصر إلا على تأويل التقليد كما هو عليه. فليس هذا النمط

---

(23) حدّد قانون هادريان حقوق قاطني أملاك القيصر (saltus) وواجباتهم، مثل مدفوعات فائض الاستئجار وخدمات المستوطنين. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبح قانون هادريان معروفاً عن طريق نسختين منقوشتين عثر عليهما في منطقة - إقليم أفريقيا (Africa proconsularis)- قارن طبعة النسخة المنقوشة التي عثر عليها في عين واصل والتي نشرت عام 1892 في:

Karl Georg Bruns, Hg., *Fontes iuris Romani antiqui*, 1 Teil, 6 Aufl., besorgt von Theodor Mommsen und Otto Gradenwitz (Freiburg i. Br., Leipzig: J. C. B.Mohr (Paul siebeck), 1893), S. 382-384,

ويؤكّد قرار من القيصر/ الإمبراطور كومودوس (Commodus) (180-192) والذي نشره تيودور مومسن أن مستوطني أراضي القيصر (Burunitanus) في أفريقيا قدّموا شكاوى ضدّ مستأجر هذه الأراضي لأنّه فرض عليهم خدمات أكثر مما يقرّه نظام الأملاك السابق (قانون هادريان). وبهذه الطريقة فقد تقدّموا بشكاوى كـ"أصحاب حقّ". قارن: Theodor Mommsen, "Decret des Commodus für den saltus Burunitanus," *Hermes*, Band 15 (1880), S. 385-411, 478-480,

وكذلك ما ذكره فيبر سابقاً فيما يتعلق بهذه الحالة في: **التاريخ الزراعي الروماني** (*Römische Agrargeschichte*)، MWG I/ 2، ص 322 فلاحقاً،

Adolf Schulten, *Die römischen Grundherrschaften: Eine agrarhistorische Untersuchung* (Weimar: Emil Felber, 1896),

(من هنا فصاعداً: Schulten, *Römische Grundherrschaften*).

(24) كان يفهم تحت "حقّ البلاط/ العزبة" في أوج العصر الوسيط وآخره الحقّ القائم في مجال نفوذ البلاط وما يتبعه من أراض وكذلك ما ينتج عنه من قوانين عملية. وهذا الحقّ كان يمسّ أفراد عائلة الحاكم/ المالك وتابعيه (Familia, Hörige) ويحدّد علاقة التابعين لصاحب الملك وعلاقتهم فيما بينهم.

(25) بتطبيق نظرية الجمعيات التعاونية على القضاء داخل العزبة/ البلاط المحلي يتبع فيبر رأي أوتو فون جيركه الذي يقول إنّ "Weisthümer [...] التي بقيت محفوظة لنا بغزارة من الجمعيات التعاونية العليا باعتبار أن الحاجة هنا إلى ما هومكتوب ومثبت كبيرة جداً [...] تظهر استقلالية واسعة وغير مقيدة لدوائر القصر فيما يتعلق بمسائل التعاون الحقيقي". قارن: Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, S. 170.

من التطوّر المكتمل في بعض جوانبه فحسب، وإنما أيضاً المراحل السابقة من تنميط العلاقات الأبوية عن طريق التقليد هي التي كانت سبباً في تدهور النظام الأبويّ الخالص فالسيطرة على العقار هي الشكل السلطوي الخاص والمقيّد بالتقليد بصفة وثيقة: هذه السيطرة تنشأ عندما يرتبط السيد/ المالك بتابعه (Grundholden) بصلة وثيقة لا يمكن حلّها بصفة أحادية. ولا يمكن في هذا المجال مواصلة البحث فيما آل إليه هذا النمط الأساسي والهام الموجود في العالم أسره.

لقد كان لعلاقات سيادة الأعيان كأساس للشكل السياسي تأثير خارق للعادة. فمصر تبدو، من حيث الموضوع كما سنرى ذلك، وكأنها بيت واحد يحكمه فرعون بصفة رهيبة إذ حافظت الإدارة المصرية دائماً على ملامح الاقتصاد المنزلي، ووقع التعامل مع البلد من قبل الرومان في الجملة وكأنه أملاك إمبراطورية[26]. أما دولة الإنكا – [27](Inka)، وتحديداً دولة الآباء اليسوعيين في باراغواي[28]، فقد كانتا أشكالاً منطبعة تماماً على أعمال السخرة في قصور الأمراء. ولكن عادة ما تكون أملاك الأمير

(26) قام أوكتافيان (ومن بعده أغسطس) بضمّ مصر عام 30 ق.م. إلى الإمبراطورية الرومانية كمقاطعة ذات مقام خاص وخضعت الإدارة بدون مشاورة مجلس الشيوخ - لنائب الحاكم (Princep)- مباشرة، وهومحافظ مصر. وتم ضمّ أراضي أهل بطليموس إلى أملاك الحاكم، أمّا مواردها فكانت تسيل مباشرة في خزانة الإمبراطور الخاصّة. ولذلك كانت مصر تعتبر في المصادر القديمة بمنزلة "ملك الإمبراطور الخاصّ" (مثلاً "Domui retinere" لدى تاسيتوس (Tacitus) في كتابه: *Historiae*, 1, 11). قارن خاصّة: Joachim Marquardt, *Römische Staatsverwaaltung*, 1 Band, 2 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1881), S. 441, Zitat: S. 326,

(من هنا فصاعداً: Marquardt, *Römische Staatsverwaltung* I).

(27) تحصّلت حسب رأي (Konrad Haebeler) دولة الإنكا (ما يقارب 1200-1532) على نظامها الداخلي الصّارم في حكم الإنكا يوبنكي (Yupanqui) (1438–1471). وقد فرض على رعايا الدولة التيوقراطية المطلقة واجب العمل والتجنيد من الخامسة والعشرين إلى الخمسين من العمر. وكانت فلاحة الأراضي تجري تحت رعاية موظف في حين أنّ الموارد كانت تقسّم على ثلاثة أقساط، قسم للحاكم وقسم لرجال الدين والقسط الثالث يبقى للفلاحين. وقد كانت تخزن الموارد إلى جانب الملابس وغيرها من الحاجات اللازمة في مخازن كبيرة لأوقات الضيق والحرب. قارن:
Konrad Haebeler, "Amerika," in: Hans F. Helmolt, Hg., *Weltgeschichte* (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1899), Band 1, S. 325ff., Zitat: S. 335.

(28) قام اليسوعيون بتقسيم إقليمهم "Paraquaria" الذي وجد في مرحلة ما بين 1610 و1768 وكان يضمّ دولة باراغواي الحالية وأجزاء من البرازيل والأوروغواي والأرجنتين وبوليفيا إلى مقاطعات (Reduktionen). ويضمّ لبّ الدولة اليسوعية 30 مقاطعة وعلى رأس كل واحدة منها يوجد قسّيس ومعاونه. وقد عمل الهنود الذين اعتنقوا المسيحية على هذه الأراضي، وكانوا يخضعون إلى نظام عمل يوميّ صارم ويدفعون موارد إنتاجهم إلى المخازن ويأخذون في المقابل ما يستحقون من أكل ولباس.

المدارة مباشرة في شكل سيطرة على العقار جزءاً من مجال سلطته السياسية التي تضمّ إلى جانب ذلك غيرها من الأملاك المحكومة بطريقة غير مباشرة والتي لا تعتبر أملاكه وإنما تخضع لسلطته السياسية فقط. لكن حتّى السلطة السياسية الفعلية لدى سلاطين الشرق وأمراء القرن الوسيط وحكام الشرق الأقصى قد تمحورت حول هذه الأملاك/ الأراضي الشاسعة الخاضعة للاستغلال الأبوي. وفي مثل هذه الحالات المذكورة آنفاً يظهر الشكل السياسي بأكمله شبيهاً تماماً، من حيث الموضوع، بسلطة ضخمة على العقار لصالح الأمير.

وتمدّنا التراتيب في العصر الكارولنجي خصوصاً(29)، وكذلك أيضاً التنظيمات التي وصلتنا لأملاك روما القيصرية(30)، بصورة واضحة بمعلومات حول إدارة هذه الأملاك العقارية. فقد نالت أشكال السلطة الهلّينية وفي الشرق الأدنى قطاعاً شاسعاً من الأراضي اعتُبِر ساكنوه بمنزلة الرعية أو التابعين شخصيّاً للملك وتتم إدارته حسب إدارة أملاك الدولة انطلاقاً من البلاط.

يمكننا في واقع الأمر الحديث عن شكل من السلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان حين يقوم الأمير بتنظيم سلطته السياسية(31)، وليس بفرض سيطرته قهراً على الرّعية،

---

(29) أشهر نظام من هذا النوع هوما يسمّى بـ "Capitulare de villis" الذي يذكره فيبر في:
Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 176,
والذي أقرّه حسب آخر ما وصل إليه البحث حالياً الإمبراطور كارل الأكبر فيما بين 790 و800 م. وكان تحديد تأريخ هذا النظام في عصر فيبر محل نقاش. ويهتمّ هذا النظام إلى جانب وصف التجهيزات المادية التابعة للأملاك بواجبات التموين بالنسبة لبلاط الملك عند السفر وبحماية الرعية وبواجبات المراقبة من طرف الإداريين وكذلك بتنظيم العمل الفلاحي والحرفي. ولذا يصف جيرارد شارل إدفى بنيامين (Charles Guérard - Edme - Benjamin) (1797–1854) الذي يعتبر الشارح الكبير لنظام Capitulare أنّ هذا النظام هو بمنزلة نظام محلّي وعملي بالنسبة لإدارة أملاك الإمبراطور. وفي مخطوطات ماكس فيبر المتعلقة بدروسه (GStA PK, VI. HA, Nl. Max Weber, Nr. 31, Band 2, Bl. 269-270) يوجد ملخص لتعليق (Guérard) وترجمة لتراتيب "Capitulaire de villis". قارن:
Benjamin-Edme-Charles Guérard, "Explication du Capitulaire de Villis," *Mémoires de l'institut impérial de France*: *Académie des inscriptions et belles lettres*, Tome 21, I (1857), S. 165-309.

(30) قارن تراتيب الأملاك المذكورة سابقاً وقانون هادريان وقرار كومودوس؛ أما الدساتير الأخرى التي وصلتنا في قالب لوحات منقوشة من العهد القيصري فيذكرها: Schulten, *Römische Grundherrschaften*, S. 110f., 119,
أو انظر: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2, S. 343,
(دستور قسطنطين الثاني لعام 357).

(31) كلمة "Domanial" تحيل هنا إلى الحقوق الناتجة عن امتلاك أرضٍ شاسعة. وفي البداية سُمّي =

وذلك بتوسيع نفوذه على مناطق وأناس خارج أملاكه: أي عندما يتعامل مع رعاياه السياسيين مبدئياً بنفس القدر كما يفرض سلطته في البيت. فالأغلبية السّاحقة للممالك القارّية كانت تحمل إلى حدود العصر الحديث، وحتى ضمن هذا العصر، طابعاً قوياً لسيادة الأعيان.

كانت إدارة السلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان في الأصل منظمة حسب متطلبات الحاكم الشخصية، بل وحسب حاجياته الخاصّة. فاقتناء السيادة "السياسية"، أي فرض سيطرة أحد السّاسة المحليين على آخرين لا يتبعون نفوذه المنزلي يعني من منظور سوسيولوجي، ربط علاقات سلطة مختلفة من حيث الرتبة/ المكانة والمضمون، وليس من حيث البنية، إلى السلطة المحلّية. أمّا مضمون هذه السلطة السياسية، فيتحدّد حسب العديد من الظروف المتعدّدة. ويتمثل بالنسبة لنا النمطان الخصوصيّان من السلطة السياسية فيما يلي: نفوذ عسكري وسلطة قضائية يفرضهما السيد/ الحاكم بدون حدود على رعيّته كجزء من سلطانه. غير أنّ "السلطة القضائية" التي يقوم بها رئيس القبيلة إزاء رعاياه الذين لا ينتمون إلى بيته إنّما هي في الأصل وفي جميع العصور التي هيمن فيها اقتصاد القرى الفلاحية عملية تحكيم فقط: ففي غياب السلطة المتجبّرة المفروضة بالقهر، تكمن في هذا المجال علامة الفصل بين السيادة السياسية "البحتة" والسلطة المنزلية/ الأبوية. ولكن بنمو مكانته المتزايد يصبو القاضي إلى مرتبة أرفع من خلال استحواذه على سلطات ذات "نفوذ" حتى يصل فعلاً إلى التعادل التام مع سلطة القضاء المنزلية الخالية مبدئياً من أيّ حدود. أما الحالة الخاصة "للنفوذ العسكري" السياسي على الرعايا غير التابعين إلى البيت أو إلى العشائر- في حال نزاع - فليست معروفة في العصر القديم سوى في شكل المشاركة في الغزو بين الحين والآخر أو في مواجهة مثل هذا الغزو، وعادة أيضاً في الخضوع إلى قائد وقع انتخابه على الفور أو ظهر صدفة، وهو ما سيتم توضيح بنية سلطته فيما بعد[32]. فدوام النفوذ العسكري للأمير لن يكون أيضاً مختلفاً إلا من حيث المرتبة عن السلطة إزاء الرّعايا السياسيين فيما يخصّ واجب اتباع الجيش الإماراتي. غير أنّ الشكل السياسي والإداري الإماراتي

= "Dominium" أو "Domäne" "كلّ ملك تابع للسلطة على خلاف أملاك التابعين"، ومن ثمّ أيضاً "الملك الخاص الذي ليس في أيدي الدولة والأمراء". قارن: Praetorius, "Domänen in wirtschaftlicher Hinsicht," *HdStW*³, Band 3 (1909), S. 520-529, Zitat: S. 521.

(32) انظر نص الكاريزمانية لاحقاً، ص 470-472 ونصّ تحوير الكاريزما لاحقاً ص 483؛ يمكن أن تكون أيضاً إشارة عامة إلى التفاصيل حول السيادة الكاريزماتية.

ذاته لا يعرف كواجب للرعية إزاء الحاكم السياسي سوى ما يشبه تماماً سيادة الأعيان وما يختلف عنها فقط من حيث الرتبة، وبالأخصّ فيما يتعلق بتموينها المادي. يأتي في البداية ما يناسب "الفعل السياسي المتداول حسب الفرص"، ويكون في شكل هبات شرفية وإعانة في الحالات الخاصّة. ولكن مع تواصل سلطة الحاكم السياسية وعقلنتها بكيفيّة أكثر اتساعاً، يصير المضمون قادراً على تحمّل الواجبات الحكومية بحيث يصبح صعباً جداً في العصر الوسيط فصل مصدر الواجبات إن كان نابعاً عن سلطة سياسية أم إماراتية. ففي الشكل الكلاسيكي يجري هذا التموين للحاكم/ السيد في جميع البلدان المسطحة والخاضعة للاقتصاد الزراعي، سواء في العهد القديم أم في آسيا أم في العصر الوسيط، بكيفية أنّ طاولة الحاكم/ الأمير ولباسه وبلاطه وكلّ احتياجاته والجهاز العسكري تموّل في قالب موارد طبيعية توزّع على مختلف أقسام إقليم السلطة، وأنّه يتعيّن على الرّعية تموين البلاط حيثما حطّ رحاله. فالاقتصاد الجماعي القائم على الأداءات الطبيعية والخراج هو الشكل الأول لسدّ حاجات نمط حكم الأعيان السياسي. والحديث الذي وصلنا عن الفارق بين تموين البلاط الفارسي الذي يصبح عالة كبيرة على المدينة التي يتوقف عندها الملك[33]، وتزويد البلاط الهلّيني باقتصاد مالي تحوّل إلى مصدر ربح[34]، يوضّح على أحسن وجه الأثر الاقتصادي. فبتطوّر التجارة والاقتصاد المالي أصبح من الممكن ظهور اقتصاد قائم على الكسب انطلاقاً من سدّ الحاجات التي يتطلّبها بيت الحاكم كما كان هو الحال على مستوى أكبر في مصر حيث

---

(33) في العهد الفارسي القديم للألاخمة (330–559 ق.م.) كان على المدن أن تتولّى النفقة على الملك وبلاطه خلال أسفاره وحملاته الحربية إضافة إلى الأداءات العادية. هذا ما يذكره إدوارد ماير في كتابه: *Geschichte des Alterthums* III'، ص 87، وقد استند في تفاصيله إلى Theopomp (fr. 124f., wiedergegeben bei Athenaios, Das Gelehrtenmal 4, 145a). قارن في هذا الصدد: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 126

(34) إنّ القطيعة في السياسة الاقتصادية التي تم الحديث عنها تعود إلى عهد الإسكندر الكبير. ويبدو واضحاً أن فيبر يتبع هنا حكم (Johann Gustav Droysen) حيث يقول بالحرف الواحد: "ومن بعض التلميحات يمكن أن نستنتج أنّ الإسكندر قد ألغى نظام المدفوعات غير النقدية؛ فبنفس القدر الذي كانت ترهق فيه المدينة أوالقرية سابقاً بحضور الملك عليها أن تنتعش من خلال مقام البلاط الملكي عندها". قارن: Johann Gustav Droysen, *Geschichte des Hellenismus*, 1 Teil, 2 Halbband, 2 Aufg. (Gotha: Friedrich Andreas Perthes, 1877), S. 295,

يستند دروسن في قوله إلى نص "Oikonomika" (Oeko.II, 38, p.1353a, 24-28) المنسوب لأرسطوطاليس الذي قلصه ومن ثمّ أوّله خطأً. فهناك جاء فقط ما الآتي: أنّه من حقّ محافظي الأقاليم (وليس المدن) بيع الموارد الطبيعية الزائدة التي لم يطلبها الملك والاحتفاظ بأرباحها.

تعاطى فرعون التجارة الخاصة مقابل الاقتصاد الزراعي القديم[35]، وأدخل كلّ من العصر البطليمي (Ptolmäer) وبعده حقاً الحكم الروماني نظام الاحتكارات المختلفة إلى جانب الأداءات المالية[36] التي ظهرت عوض الطرق القديمة لسدّ الحاجات في العصور التي هيمن فيها غالباً الاقتصاد الزراعي. إذ بعقلنة الشؤون المالية تحوّلت سيادة الأعيان بدون أن تشعر إلى إدارة بيروقراطية معقلنة/ رشيدة ذات نظام أداء مالي منظم. وبعدما كانت علامة "الحرية" القديمة تتمثل في غياب كلّ ما هو خارج عن الأداءات الصادرة عن العلاقات المحلّية والمفترض دفعها دوريّاً وفي الطابع التطوعي لأداء خدمات للحاكم، وجب أيضاً حتى على "الأحرار" الذين لا يخضعون لسلطة الحاكم المحلي تقديم خدمات في قالب أداء (Leiturgische) أو ضرائب لسدّ نفقات حروبه وتمثيله، وذلك بكلّ ما تسمح به السلطة. فالفارق بين النمطين لا يتجلّى إذن بانتظام إلّا في التحديد الضيق والثابت لتلك الخدمات وفي بعض الضمانات القانونية للرعايا "الأحرار" فقط سياسياً.

أمّا الخدمات التي يمكن للأمير أن يطلبها من الرعايا غير المحلّيين، أي الخاضعين له سياسياً، فهذه تتعلق بمدى سيطرته عليهم، أي بالمكانة التي يُحض بها وبمدى فاعليّة جهازه، ولكن أيضاً بقدر ما يبقى متمسّكاً دائماً بالتقليد. فلا يمكنه أن يتجرّأ في طلب خدمات جديدة أو خارجة عن العادة إلا في ظروف سانحة، وذلك فقط عندما تكون إلى جانبه فرقة عسكرية يمكن التصرّف فيها بحرّية وبغضّ النظر عن إرادة رعيته الطيبة.

ويمكن أن تتكوّن هذه الفرقة العسكرية **1.** من العبيد المحلّيين التابعين له ومن

---

(35) تعاطى الفراعنة في العهد القديم (حوالى 2707/ 2657 - 2170/ 2120 ق.م.) التجارة مع سوريا ولبنان ودولة بونت (Punt) على ساحل الصومال لجلب الخشب والذهب والبخور. ويبدوأن التجارة البعيدة من امتيازاتهم. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2^2, S. 155, 195f., مع التأكيد والخطّ تحته في النسخة الذاتية لماكس فيبر ص 155 (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

(36) إلى جانب احتكارهم للنقود والمناجم، كان لأهل بطليموس السيطرة أيضاً على مصانع الملح والناترون ومعامل الزيت والورق والنسيج. ويذكر (Ulrich Wilcken) أكثر من 200 نوع من الأداءات بالنسبة لعصر البطليميين والرومان، أغلبها ضرائب مالية. ولم تدفع الجزية وضريبة الحمام إلا في عصر الرّومان. قارن: Wilcken, *Ostraka*, bes. S. 595,
نفس الشيء لدى فيبر: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 126,
كمصدر هام لتطوّر الاقتصاد المالي.

المنتدبين أو المستعمرين، وفعلاً استعمل الفراعنة وملوك الشرق الأوسط، وكذلك السّاسة الكبار الخواص في العهد القديم (مثلاً الوجهاء من بين الرومان) والعصر الوسيط (الأعيان) مستعمريهم(37)، وفي الشرق أيضاً مماليكهم الموسّمين، كجيش خاص إلّا أنّ الفلاحين المستعمرين ليسوا مؤهلين للخدمة العسكرية بصفة دائمة لأنهم مجبرون على سدّ حاجاتهم وحاجات سيّدهم الاقتصادية، أي أنّه لا يمكن الاستغناء عنهم، وأنّ الإفراط الكبير في مطالبتهم قد يدفعهم إلى الإخلال بوفائهم التقليدي له. ولذلك فإنّ الأمير المحلّي يسعى بانتظام إلى ضمان سلطته على رعاياه السياسيين بالاستناد إلى فرقة من الجيش الخاص المدرّب والمتعاضد معه تماماً من حيث المصالح.

2. ويمكن أن تكون فرقة من العبيد مستقلة تماماً عن العمل الزراعي. وفعلاً استندت الخلافة وجميع من تبعها من ملوك وطوائف شرقية بعد أن وقع عام 833 الحلّ الكامل للجيش العربي العقائدي المفصّل حسب القبائل(38) والذي كان غزاته أصحاب الفتوحات الكبيرة لقرون عدّة على جيوش من العبيد المرتزقة(39). فقد تمكّن العباسيون بشراء العبيد الأتراك الغرباء عن أصلهم وتدريبهم العسكري من

(37) كان الأعيان الإفرنج "seniores" أصحاب أملاك عقارية، وكانوا يمثلون بها يتبعهم من خدمة حسب كبر المجموعة فيلقاً من الجند. وكان هؤلاء الخدمة موكلين بحفر الخنادق وتجهيز الجنود وتموينهم ومسؤولين عن سلوكهم في الغزوات أوعن ابتعادهم الممكن في أوقات الحرب. قارن: Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 209-214.

(38) في عام 833 بدأ الخليفة العباسي المعتصم (833–842) يكوّن جيشاً من المرتزقة قائماً في أغلبه على العبيد الأتراك. قارن: Karl Vilhelm Zetterstéen, "Abbäsiden," *Enzyklopädie des Islam*, Band 1(1913),

وبهذه الطريقة تم تغيير نظام الجيش الذي كان قائماً منذ المرحلة الأولى من الفتح الإسلامي إلى حدود الخلافة العباسية بصفة تامّة. ووصف يوليوس ويلهوسِن (Julius Wellhausen) الترابط الوثيق في هذه المرحلة بين العناصر "القومية" العربية والإسلامية الدينية. فالحقوق الكاملة للمواطن كانت حكراً فقط على العرب المسلمين الذين ينتمون للجيش. أما الجيش فكان مقسّماً حسب الانتماء القبلي، ورؤساء القبائل كانوا القواد. وفي المناطق المفتوحة نظم علم الدين كما يقول ويلهوسِن حسب المبادئ العسكرية كـ ("جيش"). قارن: Julius Wellhausen, *Das Arabische Reich und sein Sturz* (Berlin: Georg Reimer, 1902), S. 16f., 45.

(39) بدأ انهيار الخلافة منذ منتصف القرن التاسع وحتى منتصف القرن الحادي عشر. إلى جانب الخلفاء العباسيين استعانت الدول السامانية في غرب بلاد الفرس (874-999/ 1003) وكذلك البويهيون في آسيا الصغرى وبلاد الفرس (945–1055) بالجنود الأتراك. أما في مصر فقد استند الفاطميون (909-1171) إضافة إلى الجنود الأتراك أيضاً إلى البربر والبدو.

جعلهم مرتبطين بما تملك أنفسهم بسلطة الحاكم، من التحرّر من الجيش القومي وسلوكه الخفيف في وقت السلم، ومن تكوين جيش منظم. لا نعلم تماماً كم كان عُمر فرق الجيش المتكوّن من الزنوج المشترين والتي كانت على ذمّة العائلات الكبيرة في الحجاز، وخاصة على ذمّة الأنساب المختلفة والمتناحرة فيما بينها في مكّة[40]. ولكن يبدو من المؤكد أنّ هؤلاء الجنود الزّنج قاموا فعلاً، على خلاف فرق المرتزقة والجنود الذين وقع تسريحهم من الوظيفة العسكرية، بدورهم في مكّة: وهو أن يعتبروا أنفسهم فرقة خاصّة مقيّدة إلى الحاكم وإلى عائلته، في حين أنّ الأنماط الأخرى كانت في بعض الأحيان تتبنّى دور الحرس الملكي (Prätorianer)، بحيث كانت تقوم بتغيير الحاكم واختياره من بين عدد من المتنازعين على السلطة[41]. فعدد فرق الزنوج كان مرتبطاً لدى العائلات المتنافسة بقيمة المداخيل، وهذه كانت بدورها مرتبطة بصفة مباشرة بحجم الأملاك وبصفة غير مباشرة بالمشاركة في استغلال الحجيج، ذلك المنبع من المال الذي يحتكره سكان مكّة ويتقاسمونه بينهم[42]. وعلى عكس ذلك جرى استعمال العبيد الأتراك لدى العباسيين[43] والمماليك المصريين. فضبّاطهم تمكّنوا من جلب السلطة إليهم عن طريق تعيين الحكام/ الخلفاء رغم أنّ فرق الجيش، خاصة في مصر بقيت محتفظة رسمياً باسمها كفرق عبيد، ووقع إتمامها بالشراء إلى جانب

(40) "الحجاز" (من العربية الحجاز) هي منطقة واقعة على ساحل البحر الأحمر اشتهرت من خلال المدينتين المقدّستين مكّة والمدينة. ومنذ العصر الجاهلي تعاطى أغنياء مكّة تجارة الرقّ، فكانوا يشترون العبيد والمرتزقة من أفريقيا. وهؤلاء أدّوا دوراً هامّاً كحرّاس في الفترة ما بين 960 و1200 في الصراع القائم بين أعيان المدينة لتولّي القيادة. قارن:. Henri Lammens and Arent Jan Wensinck, "Mekka," *Enzyklopädie des Islam*, Band 3 (1936).

(41) من المحتمل أنّ فيبر يحيل هنا – كما هو الحال أيضاً في:. Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 95, und Christiaan Snouck Hurgronje, *Mekka* (Den Haag: Martinus Nijhoff, 1888), Band 1: Die Stadt und ihre Herren, S. 95,

(من هنا فصاعداً: Snouck Hurgronje, *Mekka*)،

فهناك يذكر ما يسمّى بـ "عبيد الشريف"، وهم جنود زنوج من مماليك شريف مكّة وأقاربه. وقد حمل نفس الكنية أولئك الذين أطلق سراحهم وتقلّدوا مهامّ في القيادة أوالوظيفة، وكانت لهم فرق من العبيد يوظفونها حسب الوضع والأجر المعروض.

(42) تمت الغارات على الحجيج إلى مكّة منذ القرن الثامن ميلادي في حكم العلويين. وكان شرفاء مكّة يتقاضون جزءاً من مداخيلهم عن طريق نهب الحجيج الغرباء ورفع جزية على الحجيج الذين ليست لهم حماية في مكّة. قارن: Snouck Hurgronje, *Mekka*, S. 66, 69f.

(43) جرت التعديلات حسب التفاصيل التي قدّمها ماكس فيبر حول الجنود العبيد الأتراك في حكم العباسيين.

الإرث[44]، لكنهم كانوا من حيث الموضوع وأخيراً من الوجهة القانونية أصحاب أرباح، إذ أصبح البلد كله في آخر المطاف على ذمتهم، أوّلاً كمراهنين لقبض أجورهم، ثمّ كمالكين باعتبار أنّ أمراءهم يتحكمون في الإدارة كلّها إلى أن جاء محمد علي فسفك دمّهم وقضى عليهم[45]. وكان يفترض شراء جيش من العبيد توفير سيولة رؤوس أموال ضخمة من قبل الأمير؛ كما أنّ إرادتهم الطيبة كانت مرتبطة بدفع الأجور، أي بمداخيل الأمير المالية. فالتطوّر الذي أخذه جيوش السلاجقة والمماليك بتحويل مداخيل ضرائب الدولة والرعية وتوجيهها في آخر الأمر إلى الجيوش ومن ثمّ تحوّل هؤلاء أنفسهم إلى أصحاب ملك[46]، جعل الأوضاع على عكس ذلك سانحة لإعطاء دفع للاقتصاد نحو النمط الإقطاعي. فعدم الأمان القانوني المتفاوت لدى الشعب الخاضع للضرائب إزاء تعسّف الجيوش الذين رهنوا قوّة ضرائبهم، أوقف سيولة الاقتصاد المالي، وبالفعل كان تراجع الاقتصاد أو توقفه في الشرق منذ عصر السلاجقة متأثراً في جانب كبير منه بهذه الأوضاع.

3. انتقل الحكام/ السّلاطنة العثمانيّون الذين استندوا إلى حدود القرن الرابع عشر بالأساس على نفوذ الجيش الأناضولي، علماً أنّ نظامه ونظام جنودهم التركمانيين لا يكفي للفتوحات الأوروبية الكبيرة[47]، في مستهلّ القرن الرابع عشر

---

(44) استحوذ المماليك على الحكم في مصر في عهد الأيوبيين (1171–1250). وقد استعانوا بجنود عبيد أتراك وشركس تم تدريبهم عسكرياً. قارن:
Carl Heinrich Becker, "Egypten," *Enzyklopädie des Islam*, Band 2 (1927), S. 4-24, bes. S. 9f., und Kramers, Johannes Hendrik, Mamlüken, ebd., Band 3 (1936), S. 234-241.

(45) في حفل يوم 1 آذار/ مارس 1811 في القلعة بالقاهرة، قام محمّد علي باشا والي مصر بقتل 300 شخص من المماليك. ومنذ ذلك اليوم بدأت ملاحقة المماليك في كامل إقليم مصر. قارن: Johannes Hendrik Kramers,"Muhammed `Ali Pasha," *Enzyklopädie des Islam*, Band 3 (1936), S. 734-738, hier: S. 735.

(46) يصف ماكس فيبر ما عرضه كارل هاينريخ بيكر من تطور لنظام الرقّ العسكري الذي أدرجه الوزير السلجوقي نظام الملك عام 1087 وحوّله إلى نظام ثابت ثمّ أدخله صلاح الدين الأيوبي (1137-1193) إلى مصر وعاد على المماليك فيما بعد بالخير.

(47) استند الحكام العثمانيون الأوائل مثل عثمان الأول (حوالى 1281– 1326) وأرهان (1326-1360) على نظام الجيش الذي كان قائماً على القبائل الأناضولية والإمارات وكذلك على جنود التركمان. هؤلاء كانوا يستعملون للغزوات ولحماية الحدود وكانوا يمثلون صلب فرق الفرسان (Akinci) غير المنظمة والتي يصعب التحكّم فيها. قارن: Josef Matuz, *Das Osmanische Reich: Grundlinien seiner Geschichte*, 2 Aufl. (Darmstadt: Wiss. Buchgesellschaft, 1990), S. 27-44,

(ولأوّل مرة سنة 1330) إلى الشكل المشهور من خطف الأطفال (Dewshirme) من القبائل الخاضعة لسيطرتهم ومن الشعوب الغريبة عن عقيدتهم (مثل البلغار والبوسنيين والألبان واليونانيين) لتكوين الجيش المحترف والمدرّب من "اليانيشار" (يني شيري= جيش جديد)[48]. بعد خطفهم في عمر يتراوح بين 10 و15 سنة كلّ خمس سنوات، وكان عددهم في البداية لا يتجاوز 1000، ثمّ ارتفع بصفة متزايدة (حيث وصل العدد الرسميّ في الآخر إلى 135000) [49]، وقع تدريب الأطفال لمدّة خمس سنوات وتعليمهم في أصول العقيدة (ولكن بدون إجبار مباشر)، ثمّ أدمجوا في فرق الجيش. وحسب النظام الأصلي كان من المفترض أن يبقوا عزّب وأن يعيشوا زاهدين تحت إشراف ولاية البكتاشي الصّوفية التي يعتبر مؤسّسها حاميهم[50]، في معسكرات ومحرومين من المشاركة في التجارة. وكانوا يخضعون فقط لقضاء ضباطهم ولكن يتمتعون أيضاً بعديد من الامتيازات، إذ كانوا يحصلون على تسبيقات في سلك الضباط حسب سنوات الخدمة العسكرية وعلى منحة التقاعد. كما كان يدفع لهم الأجر يومياً على ساحة الحرب في حالة انضمامهم اختيارياً لخوض المعركة، في حين يقتصرون على مداخيل خاصة يديرونها جماعياً في عهد السلم. فالامتيازات العالية جعلت الوظائف محبّذة/ مرغوباً فيها، وحتى الأتراك كانوا يسعون إلى تجنيد أبنائهم.

= (من هنا فصاعداً: Matuz, *Osmanisches Reich*)،
Johannes Hendrik Kramers, "Türken," *Enzyklopädie des Islam*, Band 4 (1934), S. 1033-1048, bes. S. 1034-1038.

(48) تكوّنت فيالق اليانيشار (من التركية: yeni çeri) صلب المشاة العثمانية. ومن المحتمل أنّ الحاكم أرهان (1326-1360) هوأوّل من جنّدهم. إلا أنّ الخلاف ما زال قائماً حول ما إذا تمّ التجنيد منذ 1330 في شكل اختيار الأطفال. وهذه العملية تخصّ أوّلاً الشعوب المسيحية في اليونان ومقدونيا وألبانيا وصربيا وبلغاريا وبوسنة والهرسك. ولذا تم تعديل كلمة "البدو" التي ذكرت في هذا الصدد في النص. قارن: Johann Heinrich Mordtmann, "Dewshirme," *Enzyklopädie des Islam*, Band 1(1913),
(من هنا فصاعداً: Mordtmann, *Dewshirme*).

(49) إنّ العدد الذي يذكره ماكس فيبر لم يقع تأكيده لحدّ الآن من طرف البحوث المعاصرة.

(50) كان اليانيشار يخضعون لقيادة أهل الطريقة البكتاش. وحسب قراءات متأخرة للتاريخ يبدو أنّ الوليّ الصالح والمتصوّف الحاج بكتاش (من العربية: الوليّ الحاج بكتاش المتوفى سنة 1337) هوالذي أقرّ تكوين اليانيشار في حكم أرهان. وتظهر قرارات التزهّد وعدم الزواج المفروضة على اليانيشار التأثيرات المسيحية. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر بدأ هذا النمط الصارم من الحياة الجماعية لدى اليانيشار ينحلّ بتزايد. قارن: Rudolf Tschudi, "Bektâsh," *Enzyklopädie des Islam*, Band 1 (1913), S. 720f.

ومن جهتهم حاول اليانيشار احتكار الخدمة العسكرية لعائلاتهم. وكانت النتيجة أنّ التجنيد أصبح مقتصراً أوّلاً على الأقرباء، ثمّ على أبناء اليانيشار، في حين أنّه منع فعلاً على خطف الأطفال منذ القرن السابع عشر (فآخر مطالبة لم تنفّذ تعود إلى 1703)(51). ففرق اليانيشار كانت العمود الفقري للفتوحات/ للغزوات الأوروبية الكبيرة، بداية من غزو القسطنطينية وحتى محاصرة مدينة فيينا(52)، غير أنّ مثل هذا الفيلق ذات البطش الرهيب أصبح خطراً حتى على السلاطين إلى درجة أن أصدر شيخ الإسلام فتوى عام 1825 تفرض على المؤمنين التدرّب على الحرب، بحيث وقع تكوين فرقة من المسلمين واجهت اليانيشار الثائرين وهزمتهم في صراع دموي كبير(53).

4. استعمال المرتزقة. لم يكن هذا الاستعمال في حدّ ذاته مرتبطاً ضرورة بأشكال الدفع المالية. ففي المرحلة الأولى من العهد القديم كان هناك مرتزقة ذوو أجور مرتكزة غالباً على الاقتصاد الطبيعي. ولكن الجالب أكثر للنظر كان دائماً القسم من الأجر الذي يدفع من ذهب أو فضّة. ولذا وجب على الأمير، كما هو الحال بالنسبة لشراء الجنود العبيد الذي يتطلب كنزاً من المال، أن تكون على ذمّته مداخيل مالية ضخمة لسدّ الحاجات الجارية بالنسبة للمرتزقة والمتمثلة إما في التعاطي الشخصي للتجارة أو في الإنتاج الذاتي للبيع أو في محاولة جلب أداءات مالية من الرعايا بالاستعانة بالمرتزقة كي يتم دفع أجورهم. وفي كلتا الحالتين، وبالخصوص في الحالة الأخيرة، لا بدّ أن يكون هناك اقتصاد مالي. فنجد أيضاً في دول الشرق، ومنذ بداية العصر الحديث كذلك في الغرب، هذه الظاهرة الخاصة: ألا وهو أنّه بتزايد الاقتصاد المالي ترتفع أيضاً حظوظ

---

(51) أمر السلطان أحمد الثالث (1703-1730) مرّة أخرى باختطاف 1000 طفل مسيحي، غير أن الأمر لم ينفذ. قارن: Mordtmann, *Dewshirme*, S. 993.

(52) المقصود هنا هي الفترة الزمنية ما بين سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين سنة 1453 وفشل هؤلاء في محاصرة مدينة فيينا عام 1683.

(53) دعّم شيخ الإسلام قاضي زاده محمّد طاهر أفندي ومن معه من العلماء بفتواهم عام 1826 (وليس 1825) قرار السلطان محمود الثاني (1808-1839) تحوير النظام العسكري. وعقب ذلك القرار قام جنود اليانيشار في ليلة 15 من حزيران/ يونيو 1826 بتمرّد في ثكنات القسطنطينية. غير أنّ هذا التمرّد تم إجهاضه من قبل السلطان محمود الثاني الذي استعان بالسكان المسلمين المسلّحين. وذهب ضحيته الآلاف من اليانيشار الذين قتلوا أو أجبروا على الفرار. قارن:
Heinrich Schurtz, "Die Janitscharen," *PrJbb*, Band 112 (1903), S. 450-479, bes. S. 477ff., und Theodor Menzel, "Das Korps der Janitscharen," in: *Beiträge zur Kenntnis des Orients* (Berlin: Hermann Paetel O. J., 1902/ 3), Band 1: Jahrbuch der Münchener Orientalistischen Gesellschaft, S. 47-94, bes. 88ff.

الممكلات العسكرية بصفة محسوسة وعلى رأسها المستبدّ المدعوم من طرف المرتزقة. ففي الشرق بقي منذ ذلك الوقت الشكل القائم للسيادة القومية، أمّا في الغرب فقد دعّم أعيان المدن الإيطالية(54)، مثلما فعل قبلهم الطغاة القدامى، وإلى حدّ بعيد أيضاً الملوك "الشرعيون"، سلطتهم بالاستناد إلى فرق مرتزقة من الجيش. وهذه الفرق المرتزقة من الجيش كانت طبعاً مرتبطة بصفة وثيقة بسلطة الأمير من خلال التضامن من أجل المصالح المشتركة، خاصة عندما يكونون غرباء تماماً على الرعية ولا يمكنهم أن يجدوا تواصلاً متبادلاً معهم أو يسعوا إلى الحصول عليه. وفعلاً مال الأمراء المحلّيون دائماً وبانتظام تامّ إلى تجنيد أناس غرباء لحرسهم الخاص، بدءاً بالكريتي والبليطي (أهل كريتا وفلسطين) لدى داوود(55) وصولاً إلى السويسريين مع البوربون(56). بل يمكن الجزم أنّ "الاستبداد" الراديكالي بأكمله كان قائماً على مثل هذه الأرضية.

5. أو أن يستند الأمير المحلّي إلى أناس يتم استئجارهم مثلما يفعل أصحاب الأملاك مع الفلاحين الذين لا يكسبون أرضاً/ عقاراً. فعوض أن يقوموا بخدمة الأرض، عليهم أن يسدّدوا خدمة عسكرية وينعموا في المقابل بامتيازات اقتصادية وغيرها. وقد كان لجيوش الملوك الشرقية القديمة إلى حدّ ما هذا الطابع، خاصة

(54) بيّـن إرنست سالزر (Ernst Salzer) أنّ الجنود المرتزقة الذين كانوا في خدمة الأعيان: "Ezzelino von Romano, Hubert Palavicino, Wilhelm von Montferrat" يعودون إلى النصف الثاني من القرن الثالث عشر. وكلمة "Signorie" تعني الأعيان الذين امتلكوا سلطة أمراء مطلقة عن طريق Podestà أوقيادة الشعب أوأيّ وظيفة أخرى ذات سلطة محدودة. ومن ثمّ يعتبر سالزر هذه السلطة "غير شرعية". قارن: Ernst Salzer, *Über die Anfänge der Signorie in Oberitalien*: *Ein Beitrag zur italienischen Verfassungsgeschichte* (Berlin: E. Ebering, 1900), S. (من هنا فصاعداً: Salzer, *Signorie*)،

وكذلك: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 226f.

(55) حسب ما جاء في كتاب **الإنجيل** (2. Samuel 8, 18; 15, 18; 20, 7 und 20, 23) تعني كلمة "Krethi und Plethi" حرس الملك داوود الذي كان متكوّناً من جنود مرتزقة غرباء، ويحتمل أن يكونوا من أهالي كريتا/ قريطا وفلسطين. ويبدو أنّ الحفريات التي جرت في عصر ماكس فيبر بجزيرة كريتا تؤكّد أنّ كريتا/ قريطا هي الموطن الأصلي للفلسطينيين (Philister). قارن: Hugo Greßmann, "Nachbarvölker Israels," *RGG*[1], Band 4 (1913), Sp.640.

(56) منذ 1616 استعمل الملك الفرنسي "كتيبة من الجنود السويسريين" كحرسه الخاص، وهي واحدة من خمس سرايا يتكوّن منها إجمالاً حرس ملوك البوربون. واشتهرت الكتيبة من خلال هزيمتها في 10 من آب/ أغسطس 1792 حين حاولت حماية الملك لويس الرابع عشر في وضع صعب للغاية.

تلك التي تسمّى بطبقة المحاربين في مصر(57)، والجند المأجورين في آسيا الصغرى(58)، والمتملكين اليونانيين(59)، والكوزاك في العصر الحديث. وكانت هذه الوسيلة التي يمكن بموجبها كسب قوّة عسكرية خاصّة طبعاً متاحة أيضاً لغير الأمراء المحلّيين الذين استعملوها لأغراضهم، وهو ما سيعود الحديث عنه في مجرى وصف أنواع اللعب لدى "عامة الناس" في عهد الإقطاع. وكانت مثل هذه الفرق من الجيش تقف بوفاء فاقد النظير حينما تكون غريبة عن المحيط الذي تعمل فيه ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلطة الأمير. ومن هنا جاء استئجار الأرض للغرباء عنها. غير أنّ الغربة ليست قطعاً من الضروريات الحتمية.

6. كان التضامن من أجل المصالح المشتركة الذي تكنّه طبقة المحاربين المحترفين كـ"جنود" للأمير في حدّ ذاته كافياً أيضاً ويمكن مضاعفته بصفة محسوسة عن طريق اختيار فرق الجيش - كما كان الحال مع اليانيشار - أو من خلال المكانة القانونية الممتازة إزاء الرعية. فعلى الأمير المحلّي أن يتّبع، في صورة القيام بتجنيد جيش ليس من الغرباء أو الطبقات المنبوذة، وإنما من الرّعية - أي بـ"التجنيد"- قواعد معينة ذات طابع اجتماعي. فغالباً ما وقع إعفاء الطبقات المالكة التي كانت بيدها القوّة الاجتماعية والاقتصادية من التجنيد "للجيش القار" أو أعطيت لهم الفرصة، وبذلك الرغبة المتبعة بانتظام، لإعفائهم عن طريق التعويض بالمال. وهكذا كان الأمير المحلّي يستند بصفة منتظمة في قوّته العسكرية إلى الذين لا يملكون شيئاً أو الفاقدين لأيّ

(57) يعود مفهوم "طبقة المحاربين" إلى المؤرّخ هرودوت في كتابة *Historien* 2, 164 حيث ينطلق من تقسيم ثابت للطبقات في مصر. وينتمي المحاربون (machimoi) حسب هرودوت، Historie 2, 168، إلى إحدى الطبقات المفضلة لأنهم ليسوا أصحاب ملك بالوراثة ولا دين.

(58) يبدوأنّ فيبر يعني Rid-sabê ("الأعيان") وBa´iru ("الصيادين") في عهد حامورابي (1688- 1728 ق.م.) حين يتحدّث عن المحاربين المأجورين في آسيا الصغرى. فهؤلاء تحصلوا على الأرض والماشية، وفي المقابل عليهم القيام بالخدمة العسكرية. قارن: Thurnwald, *Babylon*, S. 660f., und: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 75.

(59) تحصّل الجنود اليونانيون في الممالك الهلّينية على أقساط من الأرض (Kleros) حينما تكفّلوا بالخدمة العسكرية وقسّمت الأقساط حسب الرتبة ونوعية الأسلحة المستعملة. وتعود أغلب المستوطنات العسكرية في آسيا الصغرى إلى السلاجقة (Seleukiden) (321/ 312-64/ 63 ق.م.) الذين أعطوا الأرض/ الدولة إلى المقدونيين بدون مقابل. قارن: Karl Friedrich Hermann, *Lehrbuch der Grieschichen Staatsaltertümer*, bearb. von Heinrich Swoboda, 3 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Pauk Siebeck), 1913), S. 199-207,
هناك جاءت أيضاً الموازنة بين "kleroi" وأرض للاستئجار.

امتياز، وخاصة إلى الفئات الريفية المحرومة. وبهذه الطريقة ينتزع السلاح من منافسيه في السلطة في حين أنّ جيشاً من الأعيان، سواء كان جيشاً من مواطني المدينة أم من المتطوّعين، قد يجعل من واجب الخدمة العسكرية ومن ثمّ الشرف لحمل السلاح امتيازاً للطبقة الحاكمة. ويقابل هذا الانتقاء من الطبقات المميزة سلبياً، أي غير المحضوضة اقتصادياً، عامل اقتصادي يستند إلى التطوّر العسكري والتقني. وهو يتمثل من جهة في الضرورة الاقتصادية المتزايدة مع نمو الكسب الاقتصادي المتزايد قوّة وعقلنة، ومن جهة أخرى في التحوّل المتزايد للعمل العسكري إلى "حرفة" دائمة مع ارتفاع قيمة التدرّب العسكري. ويمكن لهذين العنصرين أن يدفعا تحت ظروف اقتصادية واجتماعية معينة إلى تطوّر طبقة من الأعيان مكوّنة من محاربين متدرّبين: ويمثل هذه الظاهرة كلّ من المحاربين في جيش سبارتا وكذلك الجيش الإقطاعي في العصر الوسيط. فكلاهما يقوم في آخر الأمر على الضرورة الاقتصادية للفلاحين وعلى نمط من التقنية الحربية المطابقة للتدريب العسكري لدى الطبقة الحاكمة. لكن جيش الأمير المحلّي يقوم خلافاً لذلك على الفرضية: أنّ الطبقات المالكة كانت هي الأخرى ضرورية اقتصادياً مثلما هو الحال بالنسبة للبورجوازية التجارية في المدن القديمة ومدن العصر الوسيط، وأنّ هذه الضرورة المتعلقة بالتقنية الحربية وبحاجة الحاكم السياسية إلى جيش دائم تتطلب تجنيد "العساكر" للخدمة العسكرية الدائمة، وليس للغزوات المتفرّقة فحسب. ولذلك نجد أنّ ظهور سيادة الأعيان والملوكية العسكرية ليس نتيجة ظروف سياسية خالصة فحسب، أي نتيجة توسّع إقليم السيادة وما ينجرّ عنه من حاجة إلى الحماية المتواصلة للحدود (كما كان في عهد الرومان)[60]، بل هو غالباً ما يكون نتيجة تحولات اقتصادية: أي نتيجة التنظيم العقلاني المتزايد للاقتصاد في علاقته بالاختصاص من جهة الحرفة والفصل بين الرعايا "العسكريين" و"المدنيين"، كما كان

(60) وصلت الإمبراطورية الرومانية في حكم تريان في المرحلة ما بين 106 و117 إلى أوج توسّعها بعد تأسيسها لأقاليم داكيا، والجزيرة العربية وآسيا الصغرى وأرمينيا والأشوريين. ولحماية الحدود استوجب إذن وضع جيش قارّ مع الاستعانة بفرق من المرتزقة الغرباء. وكان هذا الجيش يتسم بطابع إماراتي محلّي. وكان قد وصف فيبر التحولات الطارئة على طريق التوسّعات منذ 1896، حيث قال: "لقد تحوّل الجيش [...] القديم منذ أفول الجمهورية إلى جيش ذي تجنيد عمّالي مجهّز من طرف الدولة. وهو يمثل الدعامة القوية للقياصرة. وفي عهد الإمبراطورية تم تأسيس الجيش المحترف، ليس بالفعل فحسب، وإنما أيضاً من وجهة نظر قانونية".(قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 72). أما تحوير الإمبراطورية الرومانية إلى مملكة عسكرية، فقد جرى منذ وصول عائلة السيفيرر (193-235) إلى السلطة.

جارياً في أواخر العهد القديم وفي الدولة الإماراتية الحديثة. أما الطبقات المتميزة اقتصادياً واجتماعياً، فإنّ الأمير المحلي يحاول أن يجلبها إلى جانبه/ مصلحته بكيفية أن تبقى الوظائف القيادية في الفرق الدائمة والمنظمة والمدرّبة ("فرق متلاحمة") من الجيش على ذمتها للتصرّف الخاصّ، وهي الوظائف التي تؤمّن أيضاً "حرفة" خاصة لها حظوظها الاجتماعية والاقتصادية على منوال الموظفين البيروقراطيين. وعوض أن يكونوا من أعيان المحاربين، فإنهم يدمجون في حرفة "الضباط" المناسبة لهم ويزوّدون بامتيازات تلائم مقامهم.

أما السبب الرئيسي والمحدّد في آخر الأمر للدرجة التي يحتفظ فيها جيش الأمير بالطابع "المحلي"، أي أن يكون جيش الأمير الخاص، وأن يكون على ذمته حتى ضدّ من يتبعه سياسياً من بني أهله المقربين، فهو قبل كلّ شيء العنصر الاقتصادي البحت: وهو يتمثل في تجهيز الجيش وتموينه من مخازن الأمير ومداخيله. فبقدر ما يكون هذا العنصر مكتملاً، بقدر ما يبقى الجيش غير قادر بأن يقوم بأي حركة بدون الأمير، وهو الذي في حاجة إليه وإلى جهاز الموظفين غير العسكريين طوال وجوده الحربي بالضرورة في هذه الحالة في يد الأمير، رغم أنّه يوجد طبعاً عدد كبير من التحوّلات بين مثل هذا الجيش المحلي الخالص وأنماط الجيوش القائمة على التجهيز الذاتي والتموين الذاتي. فالاستئجار بالأرض يكون مثلاً، كما سنراه، شكلاً من تنصّل الأمير من التجهيز والتموين ووضعهما على حساب الجنود أنفسهم، ولكن هذا يمثل أيضاً في بعض الأحيان ضعفاً فادحاً لنفوذ سلطته.

غير أنّ سلطة الأمير السياسية لا تقوم في أيّ مكان على الخوف وحده من قوّته العسكرية المحلّية، وهذا يعني أنّه، في مثل هذه الحالة بالذات، يصبح الأمير في الحقيقة هو الآخر تابعاً لجيشه بكيفية أنّ جنوده – في حالة وفاته أو بعد هزائم حربية أو ما يماثلها – تلمّ بالفرار أو تقوم مباشرة بإضراب، أو أنهم هم الذين يضعون الأسر على كرسي الحكم وينزلونها. وهذا يستوجب تقرّبهم من جديد للأمير بمدّهم بأجور عالية وبوعود مماثلة وإلّا ابتعدوا عنه كما كانت ظاهرة متداولة في العصر الروماني نتيجة للتدريب العسكري القاسي[61]، أو في عهد السلاطين الشرقيين. فالانهيار غير المنتظر

(61) قال المؤرّخ للعصر القديم من هيدلبرغ ألفرد فون دوماسزيوسكي (Alfred von Domaszewski) فيما يخصّ مفهوم Donative. ما يلي: " تمثل كتيبة سفروس السابع (Septimus Severus) فوز الروح الشرقية التي تقوّم حتى النشاط العسكري بالمال، وهكذا سمح Septimius

لسلط الأمراء المحلّيين مثل إعادة ظهورهم غير المنتظرة هو إذن نتيجة لعدم استقرار روابط السيادة. وكان هذا بأتمّ المعنى مصير الحكام في المناطق المعروفة بسيطرة الجيوش المحلّيين: أي في الشرق الأدنى الذي كان أيضاً المركز الكلاسيكي لـ"السلطنة".

غير أنّه من المعتاد أن يكون الحاكم المحلّي مرتبطاً بالرعية عن طريق ولاء جماعي مستقلّ أيضاً عن القوّة العسكرية، ويقوم هذا الولاء على الاقتناع بأنّ السلطة التقليدية التي ينفذها الحاكم إنما هي حقّ مشروع له. وبهذا المعنى يتعيّن على الخاضع لسلطة الأمير المحلّي بصفة "شرعيّة" أن يسمّى هنا "محكوماً سياسيّاً". فمكانته تختلف عن مكانة التابع للجيش من خلال وضعيته التي تجبره على دفع الضرائب والقيام بخدمته العسكرية من أجل أهدافه السياسية. وهذه المكانة تختلف عن تلك التي يتسم بها الفلاح المحلي المملوك أوّلاً من حيث حرّية اختيار مكان الإقامة القائمة مبدئياً، وهي التي يتقاسمها مع الفلاح المستأجر الحرّ التابع للأمير من حيث العقار فقط وليس كمملوك. كما تختلف أيضاً عن مكانة غيره لأنّ خدماته وضرائبه تقليدية من حيث المبدأ، أي أنّها ثابتة القيمة مثلما هو الأمر بالنسبة للفلاح المستأجر. ولكن مكانته تختلف أيضاً عن هذين الأخيرين لأنّه يمكن له أن يتصرّف في ملكه بما في ذلك العقار على خلاف الفلاح الحرّ المستأجر إلى الحدّ الذي يسمح به النظام المعمول به، وأن يورثه حسب القواعد العامة، وأن يتمكّن من الزواج بدون موافقة الحاكم وأن يلجأ إلى إحدى المحاكم المختلفة للمطالبة بحقه وليس إلى صاحب الملك أو موظفيّ البلاط قبل أن يستعين بنفسه لأخذ الثأر طالما يعتبر هذا الأمر مشروعاً وليس هناك قانون عام يمنعه. فله الحقّ مبدئياً بحمل السلاح، وبذلك أيضاً واجب استعماله. غير أنّ هذا الواجب يتحوّل هنا إلى عملية حشد ضدّ الأمير الحاكم. ورغم الدّور الهامّ الذي قام به في البداية جيش الإقطاع، وفيما بعد جيش المرتزقة، شدّد الملوك الإنجليز على رعاياهم السياسيين بضرورة امتلاك الأسلحة الخاصة والتجهيز الخاص، وذلك

= Severus لأنتونيوس الذي كان يرغب في تشريق العالم الروماني بدفع أجر الجنود بالدينار الذي كان يحمل شعار الكتيبة". قارن: Alfred von Domaszewski, "Der Truppensold der Kaiserzeit," *Neue Heidelberger Jahrbücher*, 10 Jg. (1900), S. 218-241, Zitat: S. 231, (من هنا فصاعداً: v. Domaszewski, *Truppensold*)،
واستند ماكس فيبر في تفاصيله السابقة حول دونفيت بصريح العبارة إلى بحوث v. Domszewski قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 181.

تدرّجاً حسب الثروة المكتسبة(62). أمّا لدى الفلاحين الألمان الثائرين في القرن السادس عشر، فقد لعب امتلاك السلاح الخاص أيضاً دوراً حاسماً(63). غير أنّ هذه "الميليشيا" المكوّنة من مجرّد الرعايا السياسيين كانت مبدئياً جاهزة فقط لخدمة أهداف تقليدية، أي للدفاع عن الإقليم وليس لأيّ نزاعات يشنها الأمير المحلي. وكذا الحال أيضاً بالنسبة للجيش المحترف أو المحلّي، فلئن كان هو من حيث الشكل جيشاً ذا أجر، فله من حيث الموضوع طابع الميليشيا إذا كان مجنّداً من الرّعايا، وإلى جانب ذلك يمكن لميليشيا الرعيّة في بعض الأحيان أن توازي الجيش المحترف. فالمعارك في حرب القرن كانت تخاض في جزء كبير منها من قبل فلاحي يومنري (Yeomanry) الأحرار إلى جانب الفرسان(64)، وعدد كبير جداً من جيوش الأمراء المحلّيين الذين احتلّوا مكانة وسطى بين الجيش المحلّي والحشود. ولكن بقدر ما تتضاعف الحشود في مثل هذه الجيوش وبقدر ما تتقلّص جيوش الأمير الخاصة المحلية، بقدر ما يكون الأمير

---

(62) يفرض النظام العسكري "نظام حاملي السلاح في إنجلترا (Assisa de Armis habendis in Anglia) لعام 1181 حمل السلاح على كلّ الرجال الأحرار، ويقسّم هؤلاء إلى ثلاثة طبقات حسب أصحاب المال الثابت والمتحرّك. وفي حكم هنري الثالث فرض عام 1252 تجنيد جميع الرعايا الرجال البالغين 16 إلى 60 سنة من العمر- مقسّمين إلى خمسة أصناف. وهذه التراتيب لحمل السلاح تمثل الأرضية الأولى للميليشيا الإنجليزية. قارن: Hans Delbrück, *Die Geschichte der Kriegskunst* (Berlin: Georg Stilke, 1907), Band 3: Das Mittelalter, S. 178-180, (من هنا فصاعداً: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III).

(63) فيما سمّي بحرب الفلاحين الألمانية (1524/ 25- 1527) قامت الثورات المتعدّدة للفلاحين ضدّ أسيادهم خاصّة في جنوب شرقي ألمانيا على التجنيد والتنظيم المستقلين. إلى جانب السيف والرمح والنبل والقوس استعمل الدرع وArmschienen وSturmhaube وKrebs. ومن خلال فرض تجنيد الفلاحين لحماية القضاء والدفاع عن البلد منذ منتصف القرن الثالث عشر رفع قانون منع حمل السلاح القائم منذ عهد برّ السلام ممّا مكّن الفلاحين من تحسين تسليحهم. قارن: Hans Fehr, "Das Waffenrecht der Bauern im Mittelalter," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte*, Germanistische Abteilung, 35 band (1914), S. 111-211, und dass., 38 Band (1917), S. 1-114.

(64) لا يمكن إثبات قول ماكس فيبر من خلال المراجع المعاصرة. إنّ انتصار الإنجليز في كريسي (Crécy) (1346) وفي موبيرتيوس (Maupertuis) (1356) وأزينكور (Azincourt) (1415) ضدّ الفرسان الفرنسيين ذوي العدد الوافر يعود خصوصاً إلى نجاح النبّال/ النشاب طويلة المدى. وهذه النّبال لم توضع حسب قول: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III, S. 484, من طرف ميليشيا الفلاحين وإنما من قبل جيش المرتزقة. ويذكر ستابز الذي يصف مكانة اليومنري كطبقة للفلاحين تأتي بعد طبقة النبلاء في العصر الوسيط، توظيفهم كجنود ونبّال، ولكنه لم يقدّم أيّ ترابط مع حرب المئة عام. قارن: William Stubbs, *The Constitutional History of England in its Origin and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1878), vol. 3, S. 550ff.

مقيّداً في كيفية استعمالها، ومقيّداً بالخصوص في سلطته السياسية بطريقة غير مباشرة إزاء رعيته بالتقليد الذي لا يمكن في أية حال أن يساعده جيش حاشد عند المسّ به. ولذلك ليس من عدم المبالاة تاريخيّاً أن تكون الميليشيا الإنجليزية شيئاً مغايراً لجيش الملك المحلي، فهي كانت قائمة على حقّ حمل السلاح بالنسبة للرجل الحرّ. فالميليشيا كانت إلى حدّ كبير العضد العسكري للثورة الشهيرة ضدّ المطالب برفع الضرائب من آل ستيوارت (Stuart) والتي كانت مناقضة للتقاليد(65). وحول كيفية فرض السيطرة على الميليشيا جرت في آخر الأمر المداولات غير المتوازنة في هذه النقطة بالذات بين كارل الأول والبرلمان الظافر(66).

لم يكن واجب الضرائب والخدمة الناتج عن طريق السيادة السياسية بالنسبة للرعايا، خلافاً لواجب المملوكين فقط من حيث الكمّ، من خلال التقاليد دورياً محدّداً بصفة واضحة وثابتة، بل وقع فصله عن الأخير أيضاً قانونياً. ففي إنجلترا مثلاً ثقلت الضروريات الثلاثة (Trinoda Necessitas) وهي: **1**. بناء القلع، **2**. بناء الطرق والجسور، **3**. تحمّل أعباء الجيش على أملاك مثل هؤلاء الفلاحين الأحرار على عكس المماليك(67). وفي جنوب وغرب ألمانيا وقع إلى حدود القرن الثامن عشر

(65) يتعلّق الصراع الذي حدث بين البرلمان وآل ستيوارت، يعقوب الأول (1603–1625) وكارل (1625–1649) خصوصاً بإضافة ضرائب وأداءات جمركية جديدة رفعها الملك بدون مصادقة البرلمان. وتطوّر الصراع إثر قضيّة عام 1637 رفض فيها جون هامبدون (John Hampdon)، النائب في مجلس العموم، دفع ما يسمّى بأداء السفينة الذي أقرّه الملك كارل الأول عام 1635.

(66) بدأت المفاوضات بين كارل الأول والبرلمان والتي تخصّ الميليشيا منذ فرار الملك من لندن في بداية عام 1642 وامتدّت إلى حدود صيف 1647. وتوجد الاقتراحات والأجوبة مطبوعة لدى:
Samuel Rawson Gardiner, ed., *The Constitutional Documents of the Puritan Revolution* 1660-1628 (Oxford: Clarendon Press, 1889), p. 169, 208,
قارن أيضاً التوضيحات التي أضافها في المقدّمة بالنسبة لهذه الأحداث: ص XL فلاحقاً؛ لقد سبق أن استند فيبر (Weber, *Protestantische Ethik* II, S. 92, Fn 51) إلى مجموعة مصادر غاردينر (Gardiner). وفي مراجع البحث يؤكد: Maitland, *Constitutional History*, S. 279, 326,
إلى دور الميليشيا في الصراع بين صاحب التاج والبرلمان.

(67) يعود أصل "الضروريات الثلاثة" إلى زمن نظام الجيش الإنجليزي (800–1066) القائم على الفكرة الإقطاعية لامتلاك الأرض والمال الخاص فقد كان للملك الحقّ في مطالبة الأحرار بتقديم خدمة عسكرية والقيام بأعمال تحصين. ومنذ ألفريد الكبير (871-899) تبدوالأعباء مقسّمة حسب المكسب بحيث يستوجب على أصحاب الثروات الكبيرة تجنيد الجيش في حين يجب على أصحاب الثروات الصغيرة تشييد القلع والقيام بالمراقبة. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 26 mit Anm. 4a, und ders., *Das Englische Parlament in tausendjährigen Wandelungen vom 9 bis zum Ende des 19 Jahrhunderts* (Berlin: Allgemeiner Verein für Deutsche Literatur, =

فصل خدمة السّخرة المفروضة من طرف قاضي الإمارة عن بقية الواجبات التابعة لنظام الرقّ، ثمّ بقيت هناك، بعد تحوير نظام الرقّ إلى استحقاق في المعاش، الخدمة الوحيدة الملزمة التي تمّ الحفاظ عليها(68). لكنّ أعباء ضرائب الرجل الحرّ المتعلقة بالتقاليد هي واردة في كلّ مكان. أما الضرائب المناقضة للتقاليد والمرفوعة عليه بحكم أمر خاصّ يلزم الرعايا سواء كان باتفاق مع الحاكم أم لا، فإنها تحتفظ غالباً في نعتها (ضريبة الاستهلاك)(69) (Ungeld Oder Malatolta) علامة مصدرها الأصلي غير العادي. ولكن يبدو في طبيعة سيادة الأعيان وتوجهها إخضاع الرعايا السياسيين غير المحليين لسلطة الحاكم/ الأمير المطلقة مثلما هو الأمر بالنسبة للرعايا المحليين، وأنّ جميع العلاقات المرتبطة بالسلطة تعامل كملك خاصّ للحاكم/ الأمير حسب ما يستجيب لسلطة البيت ويتطابق مع ملكها. إجمالاً كانت المسألة قضية سلطة، أي كانت هناك أيضاً، إلى جانب القوة العسكرية الخاصّة كما سنرى فيما بعد(70)، قبل كلّ

= 1886), S. 24f.,
يبدو واضحاً أنّ ماكس فيبر ينضمّ إلى فكرة جوليوس هاتشاك في البحث التي تقول بأنّ الملك وقف مباشرة إلى جانب النبلاء (البارونين) حتى في عصر النورمان (منذ الغازي وليام). أما الاستئجار الضعيف فقد كان شأنهم بحيث لم يتمكن الملك من فرض مطالب على الرعية. قارن:
Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 132.

(68) كان ثبات السلطة القضائية في جنوب وغرب ألمانيا التي كانت دائماً في أيدي أصحاب العقار قائماً على أنها ليست أوّلاً شخصية (مثلما هوالأمر لدى الاستعباد)، وإنما هي مرتبطة بالعقار (كحقّ إزاء بقية أعضاء الدائرة). وهذه السلطة برزت حتى في القرن الثامن عشر في قالب خدمة السخرة وتعويضات بمنتجات طبيعية أو أداءات تدفع دائماً من طرف الأعضاء المنتمين إلى محكمة الدائرة، أي حتى من الذين ليسوا أحراراً كالنساء والأجانب. وعلى عكس ذلك يقول يودنيغ تيودور (Ludwig Theodor) إنّ العلاقة بين "خدمة السخرة والاستعباد" لم تبق قائمة في القرن الثامن عشر. فأمير بادن (Baden) اعتبر نظام الرقّ كمورد رزق يسعى من ورائه تعويضاً كافياً في صورة فقدانه. قارن:
Theodor Ludwig, *Der badische Bauer im Achtzehnten Jahrhundert: Abhandlungen aus dem Staatswissenschaftlichen Seminar zu Straßburg I. E.*, hg. von Georg Friedrich Knapp, Heft 16 (Straßburg: Karl J. Trübner, 1896), S. 20ff., Zitat: S. 43.

(69) كانت الضريبة على الاستهلاك (بالإيطالية: mala tolta) ضريبة ترفع منذ القرن الثالث عشر ميلادي في مدن الرايخ الألماني- وفيما بعد في جميع المدن - على موارد مثل الحبوب والماشية والخمور والجعة، وتقدّر هذه الضريبة بواحد إلى 5٪ من قيمة البضاعة. وهذه الضريبة فرضت منذ القرن السادس عشر من طرف الملوك والأمراء (Akzise).

(70) يمكن أن تكون الإحالة هنا إلى نص **الدولة والسلطة الدينية** حيث يدور الحديث عن تأثير السلطات الدينية والسياسية (انظر لاحقاً، ص 613-679)، وقد تعني بالأخصّ ما يسمّى "استعباد المحكومين" بمعونة القوى الدينية (انظر في هذا الصدد لاحقاً، ص 516، 580-587، 599، 614 فلاحقاً). إنّ إشارة الناشر الأول إلى مجال "الجماعات الدينية" (MWG I/ 22-2) التي قدّمها حسب =

شيء قضية نمط التأثيرات الدينية وسلطتها، وإلى أيّ حدّ تصل. وفي هذا الإطار تقدّم كلّ من الملوكية الجديدة في مصر وكذلك الملوكية البطليمية حالة خاصّة حيث تقلّص بالفعل وبصفة شبه تامة الفرق بين العبيد التابعين للمَلك وأصحاب الأرض الأحرار وكذلك الفرق بين المزارع التابعة للمَلك وبقية الأراضي[71].

أما الكيفية التي يضمن بها الأمير المحلّي مدفوعات الرعايا، فهي تظهر أيضاً خصوصيات إلى جانب السمات الشبيهة بأشكال أخرى من السلطة. وإحداها هي تلك التي ليست حكراً على الإمارة ولكنها متطورة لديها إلى أقصى حدّ، وهي التغطية العمومية (Leiturgische) لحاجات الحاكم/ الأمير السياسية والاقتصادية. وقد يختلف الشكل والأثر. لكن الذي يهمّنا هنا هو أنواع الشراكة التي يقوم بها الرعايا والصادرة عن هذا المصدر، يعني دائماً التنظيم العمومي لسدّ الحاجات بالنسبة للحاكم/ الأمير ضماناً لما يدينون له من واجبات من خلال خلق الروابط المتباينة وغالباً المتعدّدة الرؤوس المسؤولة عنها. وكما تكون القبيلة مسؤولة عن الضرر الذي ينجم عن أفرادها، فإنّ هذه الروابط مسؤولة هي الأخرى عن واجبات جميع الأفراد. وفعلاً كانت القبائل مثلاً لدى الأنجلساكس بمنزلة أقدم الروابط التي يستند إليها الحاكم[72]. فهي تدين له بضمان بيعة أعضائها. وإلى جانب ذلك، ظهرت المسؤولية

= تقسيم فهرس الاقتصاد والمجتمع (WuG1)، أي غيّر اتجاهها، قد يستند إلى أقوال ماكس فيبر في الفصل الخامس I MWG /2-22، ص 198، والفصل الحادي عشر، I MWG /2-22، ص 388، ولكنّها أقلّ وجاهة من حلّها في نص **الدولة والسلطة الدينية**.

(71) تضمّ الملوكية الجديدة المرحلة الفاصلة بين الأسرة الثامنة عشرة والأسرة العشرين (1550-1070/ 69 ق.م.) والتي أثر فيها خصوصاً الرماسدة (Ramessiden)؛ أما البطليميون فقد حكموا من عام 323 إلى 30 ق.م. وهناك بحث حول مدّة حكمهم قدّمه: Michael Rostowzew, "Kolonat (Rom)," *HdStW*[3], Band 5 (1910), S. 913-921, insbes. S. 913,

(من هنا فصاعداً: Rostowzew, *Kolonat*)،

تـذهب المداخيل الناتجة عن أراضي الملك وكذلك الأداءات على الأملاك الخاصة مباشرة إلى خزينة فرعون. وباستثناء ما يقدّمه الملك من أراض هدية للمعبد أولمقرّبيه، تفرض ضريبة على جميع الأملاك والأراضي. ومن شبه المستحيل أن توزع الأراضي إلى مستأجرين صغار أو خواص.

(72) يثبت جوليوس هاتشاك بعرض مقاطع من نصوص قوانين الملك Æthelstan (924- 939) وملكي إقليم كنت (كلاهما حوالى 673- 685) أنّ القبائل في مملكة الإنجلساكس (449- 1066) كانت لها هذه الوظيفة. قارن:

Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 85f.; Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 41f., und Heinrich Brunner, *Geschichte der englischen Rechtsquellen im Grundriß: Mit einem Anhang über die normannischen Rechtsquellen* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1909), S. 7.

الجماعية لجميع أفراد القرية بالنسبة للواجبات السياسية والاقتصادية. ولقد رأينا سابقاً(73) كيف تبعها الارتباط الوراثي من قبل الفلاحين بالقرية كنتيجة وكيف أصبح حقّ الفرد في المشاركة في امتلاك الأرض واجباً للمشاركة في الإنتاج ومن ثمّ أصبح أيضاً في صالح الحاكم/ الأمير بدفع الأداءات المدانة له.

يتمثل الشكل الراديكالي للضمانات العمومية إذن في نقل هذا النوع من الارتباط الوراثي للفلاح بكامل وظائفه إلى روابط حرفية أخرى: أي تحميل المسؤولية على الجمعيات الحرفية التي أنشأت لهذا الغرض من قبل الحاكم أو تلك التي وجدت على حقّ وتعمل بالضرورة(74) أو على الروابط وغيرها من المنظمات الحرفية القادرة على القيام بخدمات خاصّة ودفع أداءات على أعضائها. وفي المقابل، وخاصة من أجل الحفاظ على قدرة الدفع، يسعى الحاكم إلى احتكار المعامل الصناعية المعنية لأعضاء هذه الروابط وتقييد الفرد وما يرث بشخصه وملكه إلى العضوية. ومثل هذه الالتزامات المضمونة يمكن أن تكون الخدمات في المجال الخاص للمهنة: مثل تجهيز الآلات الحربية وتصليحها، أو غيرها من الأعمال مثل التكاليف العسكرية أو

---

(73) الإحالة هنا غير واضحة. يمكن أن تكون الإحالة إلى التفاصيل في:
Weber: *Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG I/ 22-1, S. 100, und *Recht* § 2, S. 64ff. (WuG1, s. 449ff.),
وهناك إشارة إلى"الطابع العمومي للإدارة النرمانية الذي سيدور الحديث عنه فيما بعد".

(74) يعرض ماكس فيبر هنا – بدون أن يحدّد موقفه – ثلاثة نظريات حول كيفية نشوء الروابط الحرفية التي كانت محلّ جدل حادّ في عصره. فالموقف الأول، ما يسمّى بنظرية حقّ البلاط، دافع عنه:
Karl Nitzsch, *Ministerialität und Bürgerthum im 11 und 12 Jahrhundert: Ein Beitrag zur deutschen Städtegeschichte* (Leipzig: B. G. Teubner, 1859),
(من هنا فصاعداً: Nitzsch, *Ministerialität*)،
وهذه النظرية تقول بأنّ نظام الروابط المهنية/ الحرفية تعود إلى تنظيم المحترفين العاملين في البلاط. وخلف الموقف الثاني يختفي التحليل النظري التضامني الذي يقول بأنّ الروابط تأسّست على توحّد حرّ. هذا الموقف تبنّاه خصوصاً: Georg von Below, "Zur Entstehung der deutschen Stadtverfassung (1888),"in: ders., *Territorium und Stadt. Aufsätze zur deutschen Verfassungs-, Verwaltungs- und Wirtschaftsgeschichte* (München: R. Oldenbourg, 1900), S. 303-320.
أمّا الموقف الثالث – ما يسمّى بنظرية الوظائف – فقد وجد في شخص: Friedrich Keutgen, *Ämter und Zünfte. Zur Entstehung des Zunftwesens* (Jena: Gustav Fischer, 1903),
(من هنا فصاعداً: Keutgen, Ämter und Zünfte)،
أشهر المدافعين عنه. ويتمثل موقفه فيما يلي: قامت السلطة العليا بتقسيم المحترفين إلى روابط قصد مراقبتهم. حول البوادر الممكنة لتنظيم الحرف بصفة عمومية في روما وآسيا وإسرائيل قارن:
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 187f. und 262.

الأداءات المتعلقة بالضرائب. وقد ذهب البعض أحياناً إلى القول بأنّ الطبقات الهندية يعود أصلها إلى حدّ ما إلى التوظيف العمومي[75]، وأنه لا توجد لحدّ الآن مصادر كافية للتأكّد منه. كما أنّ هناك ما يدعو إلى الشكّ بأنّ حمل الروابط الحرفية في العصر الوسيط على القيام بخدمات عسكرية وغيرها من الأعمال الخاصّة والسياسية وتكوينها كمؤسّسة عمومية[76] (Offiziat) هو العنصر الهام والحقيقي للانتشار الشامل لظاهرة الروابط المهنية[77]. ففي الحالة الأولى كانت الفوارق كلّ مرّة ذات طابع سحري - ديني وطبقي إلى الجانب العرقي، وفي الحالة الأخيرة كانت الروابط الحرّة هي الدافع الأول، وعلى عكس ذلك كان الارتباط الملزم من حيث الوظيفة ظاهرة شائعة وعامّة جداً، ولئن لم تكن هذه حكراً على السلط المحلية/ الإماراتية، غير أنه غالباً ما نفّذت لديها خصوصاً من غير هوادة، إذ كان لديها التصوّر بأنّ الرعية هي الشيء الموجود في

---

(75) يصعب هنا تحديد قائمة المراجع التي يحيل إليها ماكس فيبر بصفة دقيقة. فهويتبنّى الفكرة الموجودة أيضاً في الدّراسة حول "الهندوكية والبوذية" - كذلك بدون ذكر المؤلّفين والمصادر - Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 208,

وهناك يحيل فيما يتعلق بـ"نظريات نشوء الطبقات" أوّلاً إلى أعمال كلّ من إميل سينرت (Emile Senart) وسيليستين بوغلي (Céléstin Bouglé)وجون كولينسون نيسفيلد (John Collinson Nesfield) (المرجع المذكور، ص 50، Fn. 1). وقد تبنّى نيسفيلد الفكرة بأنّ أصل الطبقات يعود إلى الجماعات الحرفية، وأظهر توازناً بينها وبين الروابط المهنية في العصر الوسيط. أمّا سنيرت فنفى أن تكون هناك حُجج كافية لتأكيد هذه الفكرة. قارن: Emile Senart, *Les castes dans l'Inde: Les faits et le système* (Paris: Ernest Leroux, 1896), p. 185, 196,

أمّا بالنسبة لفيبر فلم يكن تنظيم الروابط الحرفية من حيث وزنها سوى "تنظيم حكومي عام مقيّـد". قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 57.

(76) تسمية قديمة (من اللاتينية: وظيفة/ إدارة (Officium)) لوصف الخدمات العمومية والإدارة. وقد تحدّث المدافع الأساسي على نظرية حقّ/ قانون البلاط في المصادر المعاصرة حول نشوء الروابط الحرفية عن "الإدارات/ الوظائف الرّسمية (Officialität)" ووصف بها تلك الإدارات/ الوظائف الرسمية في المدينة والتي هي ذات أصل قانوني يعود إلى عهد البلاط الملكي. قارن:.Nitzsch, *Ministerialität*, S. 320f.,

أما اعتبار الحرف بمنزلة وظيفة/ إدارة فقد رآه جزء من الباحثين مطابقاً لتراتيب (Capitulare de villis) فجر العصر الوسيط. قارن في هذا الصدد: Walther Müller, *Zur Frage des Ursprungs der mittelalterlichen Zünfte: Eine Wirtschafts- und Verfassungsgeschichtliche Untersuchung* (Leipzig: Quelle & Meyer, 1910),

لخّص مولر السجال الجاري حول المفاهيم المقرّر وضعها.

(77) إنّ القول بأنّ الخدمات العسكرية، أي تبنّي الوظائف العمومية كان حاسماً في انتشار الروابط الحرفية والرفع من قيمتها في العصر الوسيط قد دافع عنه لأوّل مرّة المؤرّخ القانوني فيلهلم إدوارد ويلدا. قارن: Wilhelm Eduard Wilda, *Das Gildenwesen im Mittelalter* (Halle: Renger, 1831), S. 340f.

خدمة الحاكم وسدّ حاجياته. ومن ثمّ كان أيضاً التصوّر بأنّ أهمية عمل الرابطة المهني والاقتصادي تجد تسويغ وجودها في القدرة على تقديم خدمات وظيفية للحاكم/ الأمير. خصوصاً في الشرق: أي في مصر وإلى حدّ ما في العصر الهلّيني القديم ومن جديد في العهد الروماني الأخير وخلال الحكم البيزنطي كانت التغطية العمومية سائدة. وهذه الظاهرة وجدت أيضاً في الغرب ولكن بأقلّ حدّة حيث أدّت دوراً فعّالاً مثلاً في تاريخ الإدارة الإنجليزية. فلم يحصل الالتزام الوظيفي العمومي هنا بالشخص وإنما بالملك وخاصّة بالعقار. ولكنّ الجامع بين هذا النوع والضمان العمومي الشرقي يكمن في وجود تعهّد مضمون للرابطة يتميّز بمسؤولية تضامنية بالنسبة لالتزامات جميع الأفراد من جهة وبالارتباط الفعلي على الأقلّ بوضع احتكاري من جهة أخرى. وإلى ذلك النوع ينتمي معهد ضمان/ الحفاظ على السّلم[78] (ما يسمّى في إنجلترا تعهد فرانك Franc-Pledge): أي الضمان الجماعي المفروض من قبل الجيران على كلّ فرد فيما يخصّ السلوك المتحضّر السياسي والمدني/ البوليسي. ونجد هذا الضمان في شرق آسيا (الصين واليابان) مثلما نجده في إنجلترا. ولضمان السّلم المدني/ البوليسي وقع تقسيم الجيران في اليابان إلى خمس روابط[79]، وفي الصين إلى عشر روابط[80]، كما وقع

---

(78) تعني كلمة "Fankpledge" لجنة ضمان/ الحفاظ على السلم (أيضاً كلمة "Fritborg(h)" أو"Francum plegium") وقد تحوّلت المؤسسة في العهد الإنجليزي النرماني إلى معهد مرموق للحقوق. ويكمن دور هذه المؤسّسة في تبنّي الروابط الملزمة والمتكوّنة من 100 إلى 10 أشخاص "المسؤولية المتبادلة لأغراض مدنية/ بوليسية". قارن: Julius Hatschek, *Die Selbstverwaltung in politischer und juristischer Bedeutung* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1898), S. 187-195, Zitat: S. 192, dort (S. 194),

التذكير بالحرف الواحد بـ"الروابط الملزمة" (من هنا فصاعداً: Hatschek, *Selbstverwaltung*)، ويؤكّد أوتو جيركه أيضاً على الطابع الإلزامي للجان السلم باعتبارها "جمعيات مفروضة من الدولة ذاتها". قارن: Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, S. 235,

وكذلك تحامل فيبر على استعمال مفهوم الجماعة التضامنية في إطار العلاقات الإنجليزية، قارن: Weber, *Recht* § 2, S: 61-66 (WuG1, S. 447-450)

(79) سمّيت الروابط الخمس في عهد حكم توكيغاوا (Tokugawa) (1603-1867) "Goningumi". وكانت مكوّنة من خمسة رؤساء عائلات مجاورة اتحدت على المستوى المحلّي وتعهدت إزاء السلطة العامة بمراقبة سلوك أفراد عائلاتها. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 48f.,

أما المقارنة مع إنجلترا - مع إضافة المراجع المناسبة - فقد قام بها إلى جانب راتغن (Rathgen) أيضاً توكوزو (Tokuzo) فوكو (Fukuda) في عمله حول اليابان.

(80) عينت الروابط ("p' ai") المكوّنة من عشر عائلات في مراحل مختلفة من الزمن كوسائط إدارية ذات طابع تقني من قبل الحكومة مثلما كان الحال مع الأمير شين (Ch'in) (في القرن الرابع ق.م.) أو في عهد عائلة الهان (206 ق.م.- 210 ب. م.). وقد ذكرت أيضاً حتى في اقتراحات Wang =

تسجيلهم وإلزامهم تحمّل المسؤولية الجماعية لبعضهم البعض. وقد وجدت بوادر مثل هذه المنظمات في إنجلترا في عهد ما قبل النّرمان[81]. أمّا الإدارة النّرمانية فقد طوّرت مثل هذه الروابط بصفة أوسع مستعينة في ذلك بالتعليم. فحضور المدّعي أمام المحكمة والإدلاء بالإرشادات الجنائية حول براءته أو عدم براءته من قبل الجيران الذين تتكوّن منهم هيئة التحكيم، وحضور الهيئة في المحكمة كلجنة بحث عن الحقيقة، وإصدار الحكم ذاته وكيفية وضع الميليشيا، والضروريات العسكرية الثلاثة[82] (Trinoda Necessitas) وبقية الخدمات المختلفة التي وردت فيما بعد، كلّ هذه العناصر فرضت تحت تعهّد الروابط المشاركة التي تكوّنت في جزء منها لأجل هذا الغرض والتي تكفلت بملكها للقيام بهذه الالتزامات. فالمَلك دان الروابط سواء كلما أخطؤوا في الحكم[83] (Pro falso iudicio) أو لغيرها من التجاوزات للالتزامات التي وكّلت إليها بضمان جماعي عمومي. ومن جهتها تمسّكت الروابط بملك أعضائها وأشخاصهم ووقع التفكير في ربط الخدمات السياسية بصفة متساوية تماماً بملك الأفراد الأقرب تصرّفاً فيه، أي بالعقار. وانطلاقاً من هذه الوظيفة، أصبحت روابط التغطية العمومية فيما بعد المصدر للروابط المحلية الإنجليزية، ومن ثمّ لروابط

= An-shihs الإصلاحية عام 1070. وحسب قول فيبر في دراسته حول الكنفوشية: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 269,
كان لهذه الروابط دور إلى حدود الوقت المعاصر. قارن أيضاً: Hermann, *Chinesische Geschichte*, S. 32, Anm. 3, und S. 88.

(81) يتبنّى ماكس فيبر هنا الرأي الشائع في البحث والذي دافع عنه كلّ من غنيست وبولدك (Pollock) وميتلاند (Maitland) وهاتسشك (Hatscheck) – باستناده إلى هؤلاء –. ويحدّد هاتسشك تاريخ نشأة هيئة الضمان على السلم الإنجلساكس الأصلية إلى نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر في حين أنّ البحوث القديمة أثبتت أنها ذات أصل نرمانيّ. وبنظريته أنّ هيئة ضمان السلم قد تم إثباتها قانونياً من قبل الملك الدنماركي كنوت الثاني العظيم (ملك إنجلترا من 1016 إلى 1035)، فإنّ هاتسشك يكون أقرب إلى الرأي الحالي في البحث. فهذا الرأي يلاحظ أنّ هناك انتشاراً أكثر لهذه الهيئة في المناطق التي يسود فيها القانون الدنماركي بدءاً من إيسك وصولاً إلى يوركشاير. قارن: Hatscheck, *Selbstverwaltung*, S. 187.

(82) منذ عهد الإنجلساكس ينتمي ما يسمّى بـ "Watch and Ward"، أي متابعة الجاني والدفاع عن البلد إلى "الضروريات الثلاث". قارن: المرجع المذكور، ص 210.

(83) نجد بالنسبة لمرحلة حكم ملك إنجلترا هنري الثاني (1154–1189) ما يثبت أنّ عدد من الإمارات بأكملها تمت محاكمتها "pro falso judicio" من أجل حكم خاطئ من طرف محكمة الإمارة. (قارن: المصدر نفسه، ص 203–205). وهذا القانون ما زال نافذ المفعول حتى في بداية القرن التاسع عشر كما ذكر ذلك هاتسشك في كتابه: *Englisches Staatsrecht* I, S. 41,
مستشهداً برجل القانون الإنجليزي وليام بلاكستون (William Blackstone).

الحكم الذاتي[84] (Selfgovernment) وكان ذلك عن طريق مزدوج على الأرجح: 1. أنّ التوزيع المفروض من قبل الحاكم للالتزامات أصبح له نظامه الداخلي المستقلّ والمرتب، و2. أنّ بعض الواجبات التي وُكّلت إليهم، والتي لا يمكن إنجازها إلا من طرف الأعضاء المالكين الذين تكفلوا بها بحكم التأثير الذي يتمتعون به، تحوّلت لدى الفئات المعنية إلى حقوق طبقية سعوا إذن إلى احتكارها لأنفسهم، ومن بينها وظيفة قاضي الصّلح. لكن بالمناسبة، فأيّ التزام سياسيّ ضمن الإدارة المحلّية كانت له النزعة الطبيعية بأن يتحوّل إلى رهان مثقل ودائم على الأملاك المحسوسة، وفي مقدمتها على العقار، إلى جانب المصانع ونقاط البيع، بحيث يتحرّر تماماً من شخص الملتزم. ولا بدّ أن يحدث هذا في كلّ مكان لم يقيّد فيه الالتزام الجماعي العمومي الشخص ذاته بصفة وراثية، وطالما بقيت أو أصبحت الأشياء المرهونة قابلة للنقل، إذ ليس هناك من خيار للحاكم سوى التمسّك بما هو ظاهر دائماً وممكن جنيه قصد إنجاز مطالبه: أي التمسّك بـ"الملك الظاهر والنافع"(Visible Profitable Property) كما يقال في إنجلترا[85]، وكانت هذه أساساً أملاكاً عقارية. وهذا يتطلّب جهازاً تنفيذياً هامّاً جداً للقبض على الشخص المسؤول مباشرة، وهو ما يقوم عليه نظام الروابط الملزمة الذي يوكلها هذه المهمّة. إلّا أنّ هذه الروابط تواجه نفس الصعوبات إذا لم يكن إلى جانبها جهاز الحاكم القمعيّ.- يمكن للتغطية العمومية للحاجيات أن تأخذ بالفعل مظاهر متعدّدة جداً: ففي حالة قصوى يمكن أن تتحوّل إلى إدارة محلّية مكوّنة من الأعيان وشبه مستقلّة تماماً عن الحاكم، وتكون مرتبطة بنظام من الواجبات/ الأداءات التقليدية الخاصّة من

---

(84) هذا الرأي نجده عند: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 88,
ويرى أنّ المقاطعات تم تحولها إلى "روابط سلبية" عن طريق فرض تكليفات عمومية من طرف إدارة المقاطعات. وهذه الروابط الجماعية "مثلت لوحدها الأرضية لنظام الحكم الذاتي الإنجليزي الشهير".

(85) منذ حكم التودور (Tudors) (1485-1603) تم رفع الضرائب المحلية على أساس "الملك الظاهر والقابل للزراعة في الدائرة". قارن: Rudolf Gneist, *Die heutige englische Communalverfassung und Communalverwaltung oder das System des Selfgovernment in seiner heutigen Gestalt* (Das heutige englische Verfassungs- und Verwaltungsrecht, II Haupttheil) (Berlin: *Julius Springer*, 1860), S. 113,
(من هنا فصاعداً: Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* II)؛
Rudolf Gneist, *Geschichte des Selfgovernment in England oder die innere Entwicklung der Parlamentsverfassung bis zum Ende des achtzehnten Jahrhunderts*, Ergänzungsband zur 1 Aufl. des II. Haupttheils des Englischen Verfassungs- und Verwaltungsrechts (Berlin: Julius springer, 1863), Zitat: S. 363,
(من هنا فصاعداً: Gneist, Selfgovernment).

حيث القيمة والنوعيّة وملزمة حسب الثروات الخاصة. وفي الحالة الأخرى يمكنها أن تتحوّل إلى استعباد محلّي خاص وشامل للرّعايا يقيّد فيه الفرد إلى الوطن والمهنة والطائفة والرابطة الحرفية الملزمة بصفة وراثية، وتقيّـد فيه كذلك الرّعية في حدود غير ثابتة تماماً لا يمكن ضبطها إلا بمراعاة قدرتها على الدفع الذي يخضع دائماً لمطالب الحاكم الاعتباطية. وبقدر ما تكون سلطة الحاكم المحلّية/ الإماراتية متطوّرة تقنيّاً، وخصوصاً قوّته العسكرية التي يمكن أن يعوّل عليها إذا اقتضى الأمر حتى ضدّ رعاياه السياسيين، بقدر ما يمكن أن يفرض النمط الثاني نفسه: أي علاقة الاستبداد الشامل. أما أغلبية الحالات فتوجد طبعاً في المنطقة الوسطى بين الاثنين. وسنعود إلى الحديث عن أهمية قوّة الحاكم العسكرية ونوعيتها فيما بعد. ولكن إلى جانب الجيش كانت نوعية جهاز القمع الرسمي ودرجة تطوّره ذات أهمية بالنسبة لكيفية ومدى استخدام الرعية التي يمكن فرضها تقنياً من قبل الحاكم. فليس من الممكن ولا من المحبّذ للحاكم، حتى إذا سعى إلى الحفاظ على القسط الأوفر من السلطة الشخصية، أن تأخذ جميع الخدمات التي هو في حاجة إليها شكلاً من التغطية العمومية عن طريق المسؤولية الجماعية. فهو في حاجة إلى الوظيفة العمومية مهما كانت الظروف.

ومنذ أن تكوّنت المزارع الكبيرة التي تعتبر ملكاً للأمير وتضمّ في أبسط الحالات عزبة وعدداً من الأملاك الزراعية، وأنّ هذه الأملاك تضمّ هي الأخرى دوماً جمعاً من المساكن، أصبحت الحاجة ماسّة إلى "إدارة" منظمة، ومن ثمّ بقدر ما تتّسع الدائرة بقدر ما يكثر تقسيم الوظائف العملية. وهو ما يزداد فعلاً مع انضمام الإدارة السياسية التي تنشأ عن طريقها الوظائف المحلّية/ الإماراتية. نجد الوظائف الأساسية التي يعود أصلها إلى إدارة شؤون البيت(86) بطريقة أو بأخرى في كلّ أنحاء العالم: فإلى جانب القسّيس العائلي وربّما أيضاً الطبيب العائلي هناك أوّلاً وقبل كلّ شيء المدير المشرف على مختلف أقسام الإدارة الاقتصادية: مثل المراقبين للمخازن والمطبخ (Truchseß) والبدروم (ناضر الخمر والساقي) ولحظائر الخيل/ الإسطبل (Marschall, Conne-table =Comes Stabuli) والخدم والتابعين (مثل البوّاب) ومراقبي عمل السخرة

(86) تم تأويل إدارة بلاط الملوكية الفرنكية كنوع من الإدارة الموسّعة للبيت وعرض التفاصيل حول مختلف الوظائف في البلاط لأول مرّة بصفة نموذجية لدى جورج في كتابه: Georg Waitz, *Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des Fränkischen Reichs*, 3 Aufl. *Deutsche* (Berlin: Weidemann, 1883), Band 3, S. 493-643,

(من هنا فصاعداً: Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* III³).

ومحافظي الألبسة والأسلحة (Intendant) والخزينة والمداخيل (Kämmerer) والمشرف على سير إدارة البلاط ككلّ (Seneschall) والوظائف التي تهتمّ بحاجيات إدارة المنزل كما يتجلّى على أبشع وجه في عصرنا هذا من خلال بلاط تركيا القديمة[87]. وكلّ ما يتجاوز مباشرة الخدمات المتعلقة بالمنزل ضُمّ أوّلاً إلى أحد أقسام الإدارة المنزلية الذي هو أقرب إليها من حيث الموضوع. فأعطيت مثلاً قيادة جيش الفرسان إلى مراقب الإسطبل (Marschall) وكلّف جميع الموظفين بالخدمة الشخصية والتمثيل إلى جانب العمل الإداري الحقيقي إذ يغيب هنا الاختصاص في المهنة على عكس الإدارة البيروقراطية، وكما هو الحال لدى الموظفين البيروقراطيين، يسعى الموظفون المحلّيون إلى التميّز أمام بقية الرّعية. فما يقوم به الرعايا/ المماليك من الهدايا القذرة "Sordida Munera" وأوبرا سافيلا "Opera Savilia" في العهد القديم كما في العصر الوسيط وقع عزله عن الخدمات العليا المتعلقة بالبلاط، سواء الإدارية منها أم الوظيفية والعامة. فهذه الخدمات أسندت لأصحاب "الوزارة" -(Ministerialen)- واعتبرت خدمات مشرّفة إذا كانت على الأقلّ في خدمة حكام كبار وفيما بعد حتى في خدمة رجل حرّ.

وينتدب الحاكم موظفيه أوّلاً وقبل كلّ شيء من الرعايا والعبيد التابعين له شخصيّاً بحكم سلطته عليهم، إذ إنّه واثق من طاعتهم له. ولكن الإدارة السياسية لا تكتفي بهم إلّا نادراً. وهذا لا يعود فقط لتذمّر الرعية من رؤية أناس غير أحرار يصعدون درجات السلطة على حساب غيرهم، وإنما أيضاً لأنّ الطلب المباشر والربط بأشكال الإدارة التقليدية أجبر الحكام على انتداب موظفيهم بدون استثناء من غير الأعيان. ومن جهة أخرى قدّمت خدمة الحكام الكثير من الامتيازات للناس الأحرار لدرجة أن الخضوع الضروري في البداية لسلطة الحاكم الشخصية قبل عن طواعية. إلا أنّ الحاكم حاول، كلما أتيحت له الفرصة، أن يضع الموظف غير المحلّي في نفس التبعية الشخصية له مثلما هو الأمر بالنسبة للموظفين المنتدبين من بين المستعبدين. فقد كان على الموظف "العائلي" (Familiaris) التابع للأمير خلال العصر الوسيط

(87) منذ ثورة شباب تركيا الأحرار لعام 1908/ 1909 حصل تقليص نفوذ السلطان وألغيت قائمة المدنيين ومصاريف الدولة للسلطان ومن يتبعه في البلاط. هذا وقد دفعت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) رواتب 3000 من المدنيين المسجلين في قائمة والعاملين في بلاط السلطان، ومن بينهم مدير التشريفات ومشيري القصر وضبّاط و30 طبيباً ومدير الخزينة والمحافظ على السجاد الكبير والمشرف على تحضير القهوة. قارن: Charles Morawitz, *Die Türkei im Spiegel ihrer Finanzen* (Berlin: Carl Heymann, 1903), S. 109.

بأكمله أن يندمج في أشكال سياسية من البنية المحلية الخاصة (كما أكّد لي مثلاً أحسن المطلعين على الإمارة الأنجوفية في جنوب إيطاليا)[88]. أمّا الرجل الحرّ الذي يصبح موظفاً وزارياً في ألمانيا، فعليه أن يودع ملكه إلى الحاكم ويتقبّله في المقابل مضافاً حسب القيمة كأرض للاستثمار. وإذ لا تبدو اليوم في مجرى الحديث الموسّع عن أصل الوظائف السّامية جذوره التاريخية الاستعبادية داعية إلى الشكّ[89]، فإنّه من المؤكّد من جهة أخرى أنّ الطابع الخاص لهذه الفئة كـ"طبقة" إنما نشأ عن طريق الانضمام المكثف للعديد من الناس الأحرار الذين كانوا يعيشون حسب نمط الفرسان. ففي الغرب بأكمله، وخصوصاً في إنجلترا، انصهر أصحاب المناصب السّامية/ الوزارية في طبقة "الفرسان" كجزء لا يتجزّأ منهم[90]. وهذا يعني فعلياً التنميط المتزايد لمكانتهم ومن

---

(88) لا يمكن تحديد من يقصد ماكس فيبر في هذا الموضع بالضبط لأنّه لا يمكن إثبات الموقف المتبنّى هنا من خلال المراجع المتاحة. ومن المحتمل أن يتعلق الأمر هنا بقول شفاهي. وقد يكون أوتو كارتي ليري (Otto Cartellieri) الذي كان أستاذاً في هيدلبرغ هوالذي تحدّث في رسالة التأهيل عن نظام الحكم في عهد كارل فون أنجو (Karl von Anjou) في صقلية من 1265 حتى 1282. وحسب وصفه كان معظم الموظفين الكبار من الفرنسيين الذين منحوا أملاكاً إقطاعية كبيرة ممّا أثار حقد الطبقات المحلية. قارن: Otto Cartellieri, *Peter von Aragon und die sizilianische Vesper* *(Heidelberger Abhandlungen zur mittleren und neueren Geschichte*, Heft 7 (Heidelberg: Carl Winter, 1904), S. 98-138,

وربما كان يقصد المؤرّخين المختصين في العصر الوسيط بهيدلبرغ ديتريش سشافر (Dietrich Schäfer) أو كارل هامب (Karl Hampe) بعد أن توفي المؤرّخ الشهير المختصّ في تاريخ الدستور الإيطالي يوليوس فون فيكر (Julius von Ficker) من إنسبروك (Innsbruck) منذ عام 1902.

(89) يحيل ماكس فيبر هنا إلى النقاش الجاري حول نشأة الموظفين السّامين في ألمانيا والتي هاجم فيها كلاً من جورج كارو (Georg Caro) فيرنر ويتش (Werner Wittich) وفيليب هيك (Philipp Heck) في السنوات من 1905 حتى 1907 النظرية القديمة التي تقول بأنّ الموظفين السّامين في العصر الوسيط المبكر كانوا من بين الخدمة المستعبدين والمحرومين من كلّ ملك في بيوت وبلاط الحكام. ولم يصعدوا إلى المرتبة السفلى من النبلاء إلا في القرن الحادي عشر عن طريق الروابط الجماعية والتحصل على رخصة التأهل للإقطاع. وعلى عكس ذلك تبنّوا القول بأنّ أغلب الموظفين السّامين الذين كانوا في خدمة بيت وبلاط الحاكم كانوا منذ البداية أحراراً أوعلى الأقل شبه أحرار. إلا أنّ ماكس فيبر انضمّ في تفاصيله إلى نقد هذا الموقف من قبل فريدريتش كوتجن (Friedrich Keutgen) الذي حوّر النظرية القديمة واعتبر أنّ الموظفين السّامين كانوا منذ البداية غير أحرار قانونياً، ولكنهم تمكنوا بتأهيلهم إلى الإقطاع وخدماتهم الهامة للحاكم أن يتهيؤوا للصعود إلى المرتبة السفلى من النبلاء. قارن: Friedrich Keutgen, "Die Entstehung der deutschen Ministerialität," *Vierteljahrschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte*, Band 8 (1910), S. 1-16, 169-195 und S. 481-547.

(90) يبدو حسب نظرية يوليوس هاتسشك (Julius Hatscheck) أنّ هذا المسار وصل في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر إلى نهايته. ويقدّم كدليل على ذلك المعاملة المتوازية بين الفرسان والموظفين السّامين من طرف المحاكم الابتدائية، وهوما أدّى إلى الموازاة بين إقطاع الفرسان وأملاك =

ثمّ أيضاً التقليص من مطالب الحاكم الذي فهم هو الآخر أنّه لا يمكن أن يطلب منهم سوى الخدمات التي تلتئم وعادات مقامهم الفروسية، وليس غيرها، وأن لا يكون التواصل معهم قطعاً خارج التقاليد الفروسية اللائقة بمقامهم.

وقد تواصل تنميط مكانة أصحاب الوزارة حينما أقرّ الحاكم "تراتيب للوظيفة" وأنشأ بذلك "قانون الوظيفة" الذي ضمّ إليه هؤلاء كأصحاب حقّ إزاءه، وهو ما فعلته قوانين الوظيفة في العصر الوسيط. ثمّ احتكر الرفقاء الوظائف ووضعوا مبادئ ثابتة ورسوماً، وكوّنوا في جميع الأحوال رابطة خاصة بطبقتهم تحتّم على الحاكم التوافق معها. **فلا يمكن للحاكم إذن عزل موظف في خدمته بدون حكم، وهذا يعني في الغرب بدون حكم صادر عن محكمة مكوّنة من أهل الوظيفة تقرّ بإدانته فقدانها.** وتصل سلطة الموظفين إلى أوجها عندما يرفعون جميعاً أو جزء منهم، كالموظفين الكبار في البلاط، الطلب بأنّ على الحاكم اختيار رؤساء الموظفين باقتراح منهم أو حسب تقرير إيجابي من طرف الآخرين. ومثل هذه المحاولات لفرض هذه المطالب ظهرت بين الحين والآخر. ولكن في جميع هذه الحالات أو ما يشبهها، والتي فرض فيها على الحاكم، وبنجاح، تقرير إيجابي من قبل مستشاريه لاختيار كبار موظفيه، لم يكن المستشارون من بين الموظفين (وبالأخصّ أصحاب وزارة)، وإنما كان "المجلس" المجتمع والمكوّن من كبار المزارعين أو أعيان البلد، وخاصّة نواب الطبقات. ولكن عندما يخوّل التقليد الكلاسيكي - الصيني للإمبراطور المثالي تعيين الوزير الأول بعد استشارة كبار القوم الحاضرين في البلاط، من هو الكفء بهذه الوظيفة[91]، يبقى دائماً السؤال إن كان هنا المعنيون بالأمر هم الأعيان المستقلّين والتابعين له أم الموظفين؛ أمّا الأمراء في إنجلترا الذين رفعوا نفس الطلب العديد من المرّات، لم يكونوا على عكس ذلك إلّا قلّة كموظفين ولم يرفعوا هذا الطلب بهذه الصفة[92].

= الموظفين السّامين. انظر: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 246ff.

(91) جاء وصف العملية الإجرائية لتعيين الوزير الأول في كتاب الوثائق الكلاسيكي *Shu-ching* لعهد القياصرة المشهورين Yao وShun وYü الذين حكموا (حسب التقليد ما بين 2233 و2178 ق.م.). قارن: Plath, *China unter den drei ersten Dynastien*, S. 451-592, hier: S. 479f.

(92) منذ بداية القرن الرابع عشر تصارع في إنجلترا كلّ من العرش والطبقات حول حقّ تعيين الوظائف (patronage). وقد قد تشبّث خصوصاً كبار الإقطاعيين بحقّهم " في الالتحاق بالوظائف الوراثية في البلاط وبالإقطاع". قارن:
Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 251f.

يسعى أيُّ حاكمٍ إلى تفادي مثل هذه الاحتكارات الطبقية على الوظائف وحيث أمكن هذا التنميط لرئاسة الوظائف، وذلك بتعيين سواء من هم تابعون له من المستعبدين أم بالعكس من هم غرباء تماماً عن البلد ولا تقوم حياتهم كلّها إلّا على العلاقة المرتبطة بالحاكم. فبقدر ما تكون الوظائف والواجبات الوظائفية منمّطة، بقدر ما تكثر المحاولات للتحرّر من تلك الاحتكارات، سواء عند التكليف بأعمال إدارية أم مع إحداث وظائف جديدة. وكان الأمر فعلاً كذلك، خصوصاً في مثل هذه الحالات حيث جرت المحاولة في ظروف معينة ونفّذت. فمن الطبيعي أن يواجه الحاكم دائماً معارضة شديدة من جانب المرشحين المحلّيين لهذه الوظائف وفي ظروف معينة حتى من قبل الرّعايا. وفيما يخصّ النزاع القائم بين الأعيان المحلّيين والمتعلق باحتكار الوظائف المحلّية، فسيكون الحديث عنه فيما بعد. لكن كلّما أنشأ الحاكم وظائف معينة مدرّة للأرباح وأياً كانت، فسيواجه مساعي عدّة لاحتكارها من قبل طبقة معينة، وسيحدّد ميزان القوى إلى أيّ مدى يمكن له أن يتنصّل من هذه المصالح القويّة.

كانت هناك جمعية لحقوق رجال الخدمات الاحتكارية ومن خلالها أيضاً رابطة الحاكم التضامنية وما كان يتبعها من خدمة معروفة فعلاً في مجال الحقّ الغربي. ولكن نجد لها أثراً أيضاً في الخارج. ففي اليابان يمثل (حسب Rathgen) ال"هان" (= "السور" أو "اللجام") جماعة الدايميو وما يتبعها من موظفين أحرار (ساموراي)، وهو بمنزلة صاحب حقوق السيادة القائمة والمستعملة من طرف الحاكم[93]. ولكن – كما وقع عرضه سابقاً[94]– فإنّ تكوين قانون الجمعيات لم يتمّ إنجازه في أيّ مكان مثلما حصل في الغرب.

---

(93) يحيل ماكس فيبر في هذا الصدد إلى Rathgen وكتابه *Japans Volkswirtschaft*. وقد ترجم كارل راتغن (Karl Rathgen) كلمة "هان" (Han) بـ "السور" (Zaun) (المصدر نفسه، ص XVII، 40) وحدّدها كرابطة قائمة على المسؤولية المتكاملة بين الحاكم (Daimyo) والتابع للسلطة (Samurai). كما رفض بصحيح العبارة الموازنة بين كلمة داميات (Daimyat) (سيادة البلاد) وكلمة "هان"؛ وقدّم بالإضافة إلى ذلك رأي اليابانيين الذي يعتبر أنّ الوظيفة لا تسند للحاكم (Daimyo) ذاته وإنما للهان ككلّ (المصدر نفسه، ص 44، الهامش 1). أما اليوم فإنّ كلمة "هان" تفهم كوحدة جغرافية وتترجم بمعنى "أملاك" أو"إقطاع".

(94) انظر: Weber, *Recht* 2, S. 71-73 (WuG[1], S. 452f.),

كانت نمذجة امتلاك سلط الوظائف واحتكارها من قبل أصحاب قانون الجماعات هي التي تسبّبت في نشأة النمط "الطبقي" لسيادة الأعيان.

فاحتكار الموظفين الوزاريين لوظائف البلاط هو المثال في مجال توزيع الأرباح داخل البلاط؛ أمّا أصحاب الوظائف السياسية فكانوا ينتمون أيضاً إلى رابطة المحامين الإنجليز (bar) وكان لهم الحقّ في مناصب القضاء[95] (Bench). ثمّ توسّعت الاحتكارات في المجال الديني إلى حدّ أنها أصبحت تضمّ العلماء[96] ومناصب القاضي والمفتي والأئمة وعدد كبير من أمثالهم، في حين شملت في الغرب الأرباح التي يتقاضاها رجال الدين. ولكن في حين كانت نمذجة المناصب الوظيفية في الغرب حقاً طبقياً شبه ثابت بالنسبة للفرد في الوظيفة التي وكّل بها، كان الأمر في الشرق أقلّ شأناً. فقد وقع هنا نمذجة نظام الوظائف بكثافة، ولكن بقيت شخصية صاحب الوظيفة إلى حدّ كبير قابلة للعزل – كما سنرى فيما بعد[97] – نتيجة لعدم وجود بعض الشروط المتعلقة بالطبقية التي برزت ضمن التطوّر الغربي ولمكانة الحاكم الشرقي العسكرية المختلفة والمحدّدة في جزء منها سياسياً وفي جزئها الآخر اقتصادياً.

يمكن للوظيفة الإماراتية أن تأخذ طابعاً بيروقراطياً بتزايد رئاسة المهام والعقلنة، وخاصّة بتكاثف العمل الكتابي وإنشاء عدد من الهيئات. ولكن الوظيفة الإماراتية المحليّة الحقيقية هي أكثر اختلافاً من حيث الجوهر السوسيولوجي عن الوظيفة البيروقراطية، وذلك بقدر ما يكون نموذج كلّ واحدة منهما أكثر نقاوة.

ينقص الوظيفة المحلّية الفصل البيروقراطي خصوصاً بين المجال "الخاص" والمجال "الوظيفي"، فحتى الإدارة السياسية تعتبر من مشمولات الحاكم الخاصة بإطلاق. فهو ينظر إلى الملك والقيام بعمله السياسي كجزء مفيد من ثروته الخاصة

(95) تمكّنت روابط الحقوقيين الإنجليز أولاً من احتكار تكوين المحامين السّامين (barrister) ومن بعدها من حصر انتداب القضاة بالنسبة للمحاكم العليا في حلقتهم/ سلكهم. ولذا فإنّ Bar وbench يمثلان طبقة معينة.

(96) كلمة "Ulemas" – علماء – كما جاءت في النص هي الجمع للكلمة العربية علماء (ulamā)، ولذا تم تعديله.

(97) انظر النص حول الإقطاع لاحقاً، ص 384-397.

التي جمعت عن طريق الأداءات والهبات، ولذا يرى أنّ الكيفية التي يحكم بها تخضع لإرادته الحرّة طالما لم تضع لها قداسة التقليد الماثلة في كلّ مكان حدوداً تتراوح بين الشدّة والمرونة. وما دام الأمر لا يتعلق بوظائف ذات نمط تقليدي، أي لا يشمل جميع المسائل السياسية البحتة، فإنّ الحاكم يقرّر حسب اختياره الشخصي ولو أدّى ذلك إلى تقليص حدود "اختصاص" موظفيه. وفي الحقيقة يمكن الاستغناء عن هؤلاء - إذا ما أخذنا هنا المفهوم البيروقراطي الخالص بعين الاعتبار -. ولا شكّ أنّ للوظيفة غاية محسوسة ومهمّة، ولكن غالباً ما تكون في حدود معيّنة إزاء موظفين آخرين. وهذا ما نجده أصلاً لدى غالبية حاملي حقوق الحكام وليس فقط لدى الموظفين المحليين. فتنافس حقوق الحكام يخلق لوحده حدوداً نمطية ومن ثمّ ما يشبه "الاختصاص الثابت". ولكن هذا هو نتيجة النظر إلى الوظيفة لدى الموظفين المحلّيين كحقّ خاصّ للموظف وليست، كما في الدولة البيروقراطية، نتيجة لمصالح موضوعية: مثل الاختصاص المهني والسّعي أيضاً لتحقيق ضمانات قانونية بالنسبة للرعايا. ولذا فإنّ المصالح الاقتصادية المتضاربة لدى مختلف الموظفين هي التي تخلق هذا التحديد الثابت وشبه المختص للسلطات. وما دام التقليد المقدّس لا يرغب في وظائف معيّنة للحاكم أو لمن يخدمه، فإنّ هذه المهام تبقى محلّ الاختيار الحرّ، ومن ثمّ يطالب الحاكم وموظفوه دفع خدماتهم كلّ مرّة، سواء حسب الحالة أم حسب ضرائب معيّنة. فتقسيم هذه المصادر من الأرباح هو في حدّ ذاته سبب حافز للحدّ المتزايد من سلطة الوظيفة التي هي في الأصل غائبة تماماً عن الإمارة لأغراض سياسية. ومن أجل هذه المصالح المدرّة للأرباح فرض المحامون الإنجليز انتداب القضاة من بينهم بدون استثناء وانتدابهم بالذات من بين المتدرّبين لديهم فقط،[98] وبهذه الطريقة أقصوا، خلافاً للدول الأخرى، كلّ المتخرّجين من الجامعات في الحقّ الروماني ومن ثمّ دراسة/ تعلّم هذا الحقّ بالذات. ومن أجل المصالح المدرّة للأرباح تنازعت المحاكم المدنية مع المحاكم الكنسية وكذلك محاكم

(98) كوّنت الروابط الأربع للمحامين في لندن سلك المحامين السّامين ويمكن لهؤلاء فقط أن يتقلدوا وظيفة القضاء بعد سنوات عديدة من العمل في المحاماة. وحسب غنيست أصبحت المحاماة منذ القرن الخامس عشر "شيئاً فشيئاً المرحلة الممهّدة لتقلّد وظيفة القضاء". قارن:
Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 502ff., Zitat: S. 504.

الحقّ العام (Common-Law) مع محاكم المستشارين[99] (Kanzleigerichte) والمحاكم الكبيرة الثلاث[100] (Exchequer, Common Pleas, Kings Bench) فيما بينها ومع سلطات القضاء المحليّ بأكمله. وفي غالب الأحيان ليست في البداية الاعتبارات الموضوعية أو المنطقية هي التي تسوغ القرار حول الجهة المختصّة وإنّما الوفاق فيما يخصّ الأرباح التي غالباً ما تكون متضاربة/ متباينة بالنسبة لنفس الشيء، وحيث تتنافس المحاكم بعديد من الوسائل المغرية، ومن بينها قضايا وهميّة مربحة وبأثمان زهيدة لجلب الباحثين من الناس عن الحقّ إليها.

هذا لوحده يدلّ على وضع متقدّم جداً لدوام الوظائف ونمذجتها كما لم تتوصّل إليه التشكيلات السياسية الكبيرة والدائمة إلا شيئاً فشيئاً. فالبداية كانت مع وضع الموظّف حسب "الظرف/ المناسبة"، أي وضع الذي وقع تكليفه من أجل غاية موضوعية محسوسة وتمّ اختياره حسب الثقة الشخصية المعطاة إليه وليس حسب اختصاص موضوعي. وحيث كانت إدارة التشكيلات السياسية الكبيرة قائمة على نظام محلّي/ إماراتي، فإنّ كلّ محاولة لاستقصاء "الكفاءات" تقودنا، كما بدا جلياً مثلاً في سوريا القديمة حتى في أوج توسّعها، إلى وابل من الألقاب الإدارية ذات الدلالات المتضاربة تماماً[101]. فبضمّ الأعمال السياسية إلى أعمال الحاكم الاقتصادية البحتة، تبدو

(99) تكوّنت محكمة المستشارين (غالباً ما تنعت في المراجع المعاصرة بـ"المستشار" وليس بـ"محكمة المستشارين") في عهد الملك إدوارد الثالث (1327–1377) كمحكمة مستقلة تحت إشراف المستشار. وعلى عكس المحاكم العليا التي تجري جلساتها حسب محاكم الحقّ العام (انظر الهامش اللاحق) تحكم محكمة المستشارين حسب الإنصاف (Equity). ويتميّز مجرى الإنصاف بالسرعة والمصاريف الزاهدة؛ فهو يسمح لدعوة المدّعى عليه تحت التهديد ومساءلته تحت القسم. قارن: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* I, S. 142-149,
الذي يشير أيضاً وبصورة واضحة إلى التنافس فيما يخصّ الأرباح الناتجة عن المحاكم.

(100) منذ بداية القرن الرابع عشر انفصلت المحاكم العليا عن محكمة البلاط وحدّدت لنفسها المهامّ الآتية: كانت محكمة Exchequer مختصّة بالقضايا المالية والقضايا العويصة، ومحكمة Pleas مختصة بالقضايا المدنية العادية، أما محكمة الدكّة (Bench)، فهي من مشمولات الملك الخاصة وقضاياه العليا وأحكامه. قارن: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* II, s. 158ff,
وهناك نجد أيضاً التعبير: Kings Bench عوض King's Bench.

(101) توصّل الأشوريون إلى أوج توسّع ملكهم في حكم السّراغنة (Sargoniden) (722– حوالى 627 ق.م.). والدليل على أنّ اللقب الذي يسند لأحد لا يدلّ تماماً على الوظيفة الحقيقية يتجلى من خلال مثال السّاقي في عهد السراغنة الذي يشارك كقائد للجيش في الغزوات ويعتبر المقرّب الخاص للملك. بالنسبة للأمثلة حول التوزيع الاعتباطي للألقاب والوظائف من قبل الملك الأشوري قارن:
= Ernst Klauber, *Assyrisches Beamtentum nach Briefen aus der Sargonidenzeit* (Leipziger

الأولى كأعمال لا طائل منها[102]، (Außenschläge) ولا يتم اللجوء إليها إلّا عند الضرورة وفي المناسبات: فالإدارة السياسية هي أوّلاً "إدارة مناسبات" يوكل الحاكم لإنجازها كلّ مرّة الشخص - غالباً موظف في البلاط أو أحد مقرّبيه - الذي يبدو له في ذلك الظرف المحسوس المؤهّل وخاصّة الأقرب إليه شخصياً، إذ إنّ اختيار الحاكم الشخصي وحظوته الشخصية أو التخلي عنه ليس من حيث الفعل - وهو ما يحدث طبعاً في كلّ مكان - وإنما من حيث المبدأ المقياس الأخير لكلّ شيء، وحتى بالنسبة لعلاقة الرعية بالموظفين. فهؤلاء "يُسمح" لهم ما "يمكنهم" القيام به للحفاظ على طاعة الرعية وعلى قدرتها الإنتاجية إزاء سلطة التقليد ومصالح الحاكم، إذ ليس هناك القيم والتراتيب الثابتة والملزمة الموجودة في الإدارة البيروقراطية. فالقرار لا يصدر فقط في أيّ مهمّة غريبة أو شائكة ومن حالة إلى أخرى بل في جميع ما يمتّ بسلطة الحاكم التي لا تحدّدها قوانين ثابتة من أيّ شخص كان. أمّا تنفيذها من قبل الموظفين فيجري في مجالين محاذيين وغالباً بدون تمهيد: المجال الذي يحصل فيه التنفيذ حسب مسار محدّد وبالالتزام بالتقليد المقدّس أو بحقوق بعض الأفراد، ومجال استبداد الحكام الشخصي. ومن ثمّ قد يتم الموظف في ظروف ما في صراع. فأيّ خرق للعادات القديمة يمكن أن يصبح تدنيساً لقوى خفيّة خطرة وعدم الخضوع لقرارات الحاكم هو خرق خطر لسلطته قد يكلف الآثم حسب التعبير الإنجليزي طلب "المغفرة"[103] (misericordia) من قبل الحاكم، أي اللجوء إلى قانون التكفير الاعتباطيّ. فالتقليد ونفوذ الحاكم يوجدان دائماً حيث ما كانا في صراع بدون مصالحة. وحتّى حيث

Semitistische Studien 5, 3) (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1910), =

(102) يدلّ مفهوم "Außenschläge" في مجال الاقتصاد الفلاحي المنظم على الأراضي البعيدة عن العزبة والتي تكون ذات تربة سيئة. وكانت هذه الأراضي تستعمل سابقاً على عكس الأراضي القريبة (Binnenschläge) كمراع وفيما بعد - أي في نهاية القرن التاسع عشر - أيضاً كأراض للإنتاج المتداول لعدة سنين.

(103) عرف الإقطاع النرماني المغفرة (misericordia) كنظام للعقاب اشتقّ من السلوك العسكري؛ وتسمح للمالك كقائد أعلى للجيش في حالات التخلي عن الطاعة رفع غرامة على الملك المتحرّك. وعلى عكس القانون الإنجلساكسي حيث تتمثل الغرامة في قيمة مالية ثابتة ترفع من طرف الدائرة التي يصدر عنها الحكم، تبقى الغرامة في القانون النرماني متعلقة بتقويم الملك أو أحد معاونيه وكذلك بالشخص الذي سيحكم عليه. قارن: Gneist: *Selfgovernment*, S. 81f., und *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 150ff.,
هناك يتحدث غنيست عن "نظام عقاب اعتباطي" لدى الملوك النرمان (المرجع المذكور، ص 161).

تتواجد منذ زمان سلطات سياسية معيّنة ذات أسقفية ثابتة – مثلما هو الحال بالنسبة للشريف في العهد النرماني[104] – فإنّ الحاكم هو الذي يعزل مبدئياً ويسّرح ويصلح حسب اختياره.

فمكانة الموظف الإماراتي هي إذن في جملتها، على عكس البيروقراطية، نتيجة لعلاقته الشخصية وخضوعها لسلطة الحاكم، كما أنها الوجه الآخر الخارجي في علاقتها بالرعية. وحيث يكون الموظف السياسي شخصياً لا ينتمي للبلاط، فإنّ الحاكم يفترض منه أيضاً الطاعة غير المحدودة لأنّ ولاء الموظف المحلي ليس ولاءً موضوعياً إزاء مهام موضوعية يكون مضمونها وبعدها محدّدين عن طريق تراتيب معينة، وإنما هو ولاء لشخص الحاكم ذاته بل وجزء لا يتجزأ من إخلاصه وطاعته الشاملة له. ففي المملكات الجرمانية يهدّد الملك الموظفين الأحرار في حالة عدم الطاعة بالغضب عليهم والضرر بهم وحتى بالموت[105]. وبما أنّ الموظف خاضع شخصياً لسلطة الحاكم، فإنّه يشارك الحاكم وقاره أمام الآخرين. فلدى المملكات الجرمانية يحصل الموظف الملكي وحده، بغضّ النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها، على مرتب عسكري وافٍ، وهو الوحيد، رغم أنّه غير حرّ، وليس القاضي الحرّ ولا الموظف التابع للبلاط، هو الذي بوسعه أن يعلو في أيّ مكان كان بسهولة فوق الرعايا الأحرار. فجميع التراتيب الإدارية التي تمثل حسب مفاهيمنا "نظاماً إجرائياً" (Reglement) تكوّن في آخر المطاف كبقية النظام الإداري العمومي لدى الدولة المحلّية/ الإماراتية بإطلاق مجموعة من القوانين الذاتية البحتة والامتيازات التي تعود إلى هبة ورحمة

(104) في عهد ملوك النرمان (1066–1135) كانت قيادة إدارة المحاكم والجيش والمالية في الإمارة تخضع للشريف (نائب الأمير). غير أنّ نفوذه تقلص بصفة متزايدة عندما أحيلت القضايا المتعلقة بالغرامة (misericordia) والقضايا الجنائية الصعبة (placita coronae) إلى البلاط. كما تدخّل قضاة الملك المسافرين تحت غطاء المراقبة في سير قضاء الشريف. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 145ff.

(105) كان الموظفون السّامون، وفي مقدمتهم أمراء الملوكية الميروفنجية، يخضعون لواجب الطاعة الشخصية اللامشروطة وإلّا كان يهدّدهم – حسب قوانين كلّ من الملك Chlotar وChildebert و Chilperich – بفقدان الوظيفة والأملاك المرتبطة بها وكذلك العقاب الجسدي حتى الحكم بالإعدام. قارن: Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* II, 2, S. 33 und 127,

وحتى ملوك البورغوند كانوا يهدّدون موظفيهم بعقاب شديد في صورة مخالفة الأوامر الملكية. قارن: Felix Dahn, *Die Könige der Germanen: Das Wesen des ältesten Königsthums der germanischen Stämme und seine Geschichte bis Burgunden* (Leipzig: Breitkopf & Härtel, 1908), S. 127, 249.

الحاكم ولعدد من الأشخاص فليس هناك إذن من نظام موضوعي ولا من موضوعية للحياة البيروقراطية المبنية على أهداف غير موضوعية في الدولة. فعمل الإدارة وسير الحياة العامة هما في خدمة الحاكم ذاته من جهة والموظف المحظوظ بالوظيفة من جهة أخرى وليس في خدمة القضايا "المفيدة/ ذات الشأن الكبير".

يقبض الموظفون معاشهم المادي المعتاد في الأصل كأيّ تابع للبيت على مائدة الحاكم ومن خزينة الحاكم. فالجماعة الجالسة حول المائدة تنال باعتبارها الجزء الأصلي من جماعة البيت، دلالة رمزية ذات أبعاد كبيرة وتتجاوز بذلك الحدود الأصلية لها، وهو الشيء الذي لا يهمّنا هنا. غير أنّ الموظفين المحلّيين، خصوصاً بنفقاتهم العالية، قد حافظوا في كلّ مكان ولمدّة طويلة على حقّ الجلوس إلى مائدة الحاكم والطعام في حالة حضورهم في البلاط، حتى بعد أن فقدت مائدة الحاكم الدور الحاسم الذي لعبته في النفقة عليهم.

وتعني كلّ استقالة للموظف من هذه الجماعة الحميمة بالطبع انحلالاً لسلطة الحاكم المباشرة. يمكن للحاكم أن يضع الموظف تحت رحمته تماماً فيما يتعلق بدخله الاقتصادي/ المالي، ولكن لا يمكن القيام بذلك على مستوى جهاز كبير من الموظفين، بل إنّه من الخطر خرق التراتيب المسنّة في هذا الشأن ولو مرّة واحدة. ولذا نشأت باكراً انطلاقاً من التموين الداخلّي بالنسبة للموظفين المحليين ذوي البيوت المستقلة عن البلاط فكرة تزويدهم بـ"مصادر أرباح" أو "أراض إقطاعية". ولنبق أوّلاً على مستوى مصادر الأرباح. هذه المؤسّسة الهامة التي تعني عادة أيضاً الاعتراف بـ"حقّ ثابت في الوظيفة"، أي امتلاكها، مرّت بالعديد من التجارب. فقد كانت أوّلاً – مثلاً في مصر وسوريا القديمة والصين – أجراً عينيّاً يحسب على خزينة الحاكم (الملك أو الإله) ومخازنه ويدفع في العادة لمدى الحياة. وبعد حلّ المائدة الجماعية لدى قساوسة المعابد في الشرق القديم مثلاً أحدثت أجور عينية على حساب خزائن المعبد. وهذه الأجور العينية أصبحت فيما بعد قابلة للنقل/ للتصرّف وكذلك موضوع النقل في بعض أجزائها (مثلاً مطالب أجور لأيام معينة في الشهر)[106]، أي تحولت إلى نوع

---

(106) يصف فيبر المسار في موقع آخر بصفة أوسع بالنسبة للملوكية البابلية قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 80,

يتعلق الأمر بنقل (بيع، تصرّف، استئجار) حقوق مداخيل بعض المتقبلين للأجور. ففي نقش يعود إلى العام السابع عشر من حكم الملك داريوش (504 ق.م.) توجد المعلومة بأنّ أحد موظفي =

من المعاش المبكّر للضمان القومي الحديث والقائم على المنتجات الطبيعية. ونريد أن نسمّي هذا النوع من مصادر الأرباح أرباح الأجور العينية. أمّا النوع الثاني من مصادر الأرباح فهو المصالح المدرّة للأرباح: ويتمثل في التعيين في مصالح معينة يترقب منها الحاكم أو نائبه أرباحاً عند القيام بأعمال إدارية. هذا النوع يفصل الموظف من ميزانية الحاكم أكثر فأكثر لأنّه يقوم على مداخيل خارجة تماماً عن المصدر المحلّي. هذا النوع من مصادر الربح كان منذ العصر القديم موضوع انتفاع تجاريّ بحت. فجزء كبير من المصالح الدينية التي كان لها طابع "الإدارة" (وليست مهناً حرّة أو بالعكس ملكاً وراثياً لعائلات) وقع بيعها في المدينة اليونانية القديمة بالمزاد العلني[107]. ولا نعلم شيئاً عما إذا كانت التجارة بمصادر الأرباح في مصر والشرق القديم متطورة فعلاً أم لا. ولكن التصور المهيمن لاستعمال الوظيفة كمورد "للعيش" يغذي هناك أيضاً هذا التصوّر في حدّ ذاته. هذا ويمكن في الختام أن يكون مصدر الأرباح أيضاً – وهو ما يجعله أقرب إلى "الإقطاع" – قائماً على تعيين المصادر المدرّة للربح كأراضٍ للعمل الإداري أو للاستغلال الذاتي، وهو ما يدلّ أيضاً على تحوّل محسوس جداً في وضع صاحب الأرباح وتوجّه هذا الأخير نحو الاستقلال تجاه الحاكم. مع العلم أنّ

= المعبد باع حقوق مداخله من الحبوب والجلود وما يأتي على المائدة لليوم الثامن والسادس عشر من كلّ شهر. قارن:
Felix E. Peiser, *Keilschriftliche Acten-Stücke aus Babylonischen Städten*: *Von Steinen und Tafeln des Berliner Museums in Autographie*, *Transkription und Übersetzung* (Berlin: Wolf Peiser, 1889), S. 38-41,

نجد هناك أيضاً حجج أخرى تثبت عملية النقل ولكن بدون ذكر الأيام؛ قارن في هذا الصدد
إشارات Kohler Josef في: Felix Peiser, *Babylonische Verträge des Berliner Museums in Autographie*: *Transscription und Übersetzung. Nebst einem juristischen Excurs von Josef Kohler* (Berlin: Wolf Peiser, 1890), S. XXXIIf.

(107) في المراجع المعاصرة اعتبر شراء وبيع مناصب القساوسة كظاهرة انحطاط في العصر الهلّيني، ولكن ليس عملية البيع بالمزاد العلني التي تعرّض إليها فيبر والتي كانت معهودة في إطار توزيع استئجار الضرائب. وقد تراجع والتر أوتو (Walter Otto) عن موقفه فيما يخصّ رأيه السابق المتعلق بالانحطاط من خلال نقشين اكتشفا في على ساحل آسيا الصغرى تثبتان أنّ عملية بيع مناصب القساوسة كانت موجودة منذ عهد الإسكندر الكبير. ولذلك توصّل إلى النتيجة بالاستناد إلى ديونيزوس وفارّو أنّ "التجارة بمناصب القساوسة ليست عادة هلّينية وإنما هي عادة يونانية قديمة". قارن: Walter Otto, "Kauf und Verkauf von Priestertümern bei den Griechen," *Hermes*, Band 44 (1909), und Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 111,

(هناك نجد أيضاً الرأي الذي يتعلق بالعادة اليونانية القديمة)،
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 185 mit Anm. 144,

(مع الإيضاحات حول النقاش الجاري في إطار البحث آنذاك).

الموظفين و"المدافعين"[108] (Degen) عن الحاكم لم يقبلوا أبداً عن طواعية الإقصاء من مائدة الجماعة التي تجبرهم على إنشاء اقتصاد خاصّ وتحمّل عواقب المبادرة الاقتصادية. ولكن غالباً ما كانت تدفعهم من ناحيتهم الرغبة في تأسيس عائلات والاستقلالية، أمّا من ناحية الحاكم، فكانت الضرورة في تخفيف أعباء الميزانية التي تفاقمت بتزايد عدد المشاركين حول المائدة وارتفاع نفقاتهم المهولة والمتزايدة إلى غير حدود مع مواجهة كلّ التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الذاتي عن طريق الاضطرابات في المداخيل. فمن الواضح أنّ الإقصاء في حالة الموظف المدني ذي العائلة سيجرّ فوراً إلى امتلاك مصادر الربح طوال الحياة ومن ثمّ سيطاول أيضاً الامتلاك بالنسبة للورثة. وكلما حدث هذا الامتلاك في شكل الإقطاع، فسنوضّح مساره في موضع آخر. أمّا على مستوى مصدر الأرباح فقد حدث هذا المسار في المراحل الأولى للدولة البيروقراطية المحلية/ الإماراتية الحديثة. وجرى ذلك في العالم أسره آنذاك، وكان أكثر حدّة لدى الإدارة المركزية البابوية وفي فرنسا و- أقلّ حدّة للعدد القليل من الموظفين - في إنجلترا، وغالباً ما تعلّق الأمر بهبات أودعت إلى الأخلاء أو المقرّبين للسماح لمن يدّعي نفسه نائباً عمّالياً بالقيام بالعمل الفعلي المطلوب منه، أو تلك التي أعطيت إلى مرشحين لمناصب مقابل أجرة ثابتة أو قيمة مالية معينة. وكان مصدر الربح ملكاً محلّياً إمّا لمستأجر أو لبائع. أمّا الطرق المختلفة المستعملة للوصول حتى إلى الوراثة والتصرّف، فإنها تحدث أوّلاً بكيفية أنّ الموظف يتخلّى عن مصدر ربحه لمرشح مقابل قيمة تعويض مالية، ولكن يحافظ في نفس الوقت على حقّ اقتراح من يخلفه في الوظيفة أمام الحاكم باعتبار أنّه هو الذي استأجر أو اشترى ذلك المصدر مقابل أجرة، أو أنّ هيئة الموظفين بأكملها، أو مثلاً سلك القضاة هو الذي يتولّى الأمر في مصلحة الزملاء المشتركة ويقوم بالإجراءات الضرورية بالنسبة للتخلّي لحساب شخص آخر. ومن الطبيعي أن الحاكم الذي كان يرغب في إهداء هذا المصدر ولكن ليس لمدى الحياة، كان يريد هو الآخر المشاركة في الربح الناتج عن هذا التخلّي عن الوظيفة ويسعى من جهته إلى وضع قواعد تخصّه. ولذا جاءت النتيجة مختلفة تماماً عمّا كان متوقعاً. فالتجارة بالوظيفة، أي رسملة مصادر الأرباح عن طريق إنشاء

---

(108) تعني الكلمة "Thegn" ذات الأصل الجرماني القديم في البداية "الطفل" ولكنها استعملت في المعنى المجازي للدلالة على الشخص التابع لسيده والملتزم بالطاعة عن طريق القسم والمعاش. وليس لهذا اللفظ علاقة دلالية مع الكلمة الشبيهة في النطق والمشتقة من الفرنسية "Dague" التي تعني نوعاً من سلاح الهجوم.

عدد وافر من الهبات كوظائف مدرّة للربح، تحوّلت لدى الإدارة البابوية المركزية وبالنسبة للأمراء إلى عملية مالية ذات أهمّية قصوى لسدّ حاجياتهم العظمى. ففي دولة الكنيسة كانت ثروات "الناهبين" في جزء وافر منها مكوّنة من استغلال مصادر الربح. وفي فرنسا مسّت الوراثة الفعلية لمصادر الربح والتجارة بها انطلاقاً من البرلمان (مجلس القضاء الأعلى)[109] كلّ مناصب الوظيفة، من موظفي المالية والإدارة حتّى رجال القضاء (Prévots) ونواب الملك المحليين[110] (Baillis)، فكان الموظف المستقيل يبيع مصدر ربحه إلى من يخلفه. وكان ورثة الموظف المتوفى يطالبون بنفس الحقّ في المخلفات[111] (Survivance)، باعتبار أن الوظيفة تحوّلت إلى مصدر ثروة. وفي عام 1567، بعد محاولات عديدة لإلغاء التوريث باءت بالإخفاق، تمت مشاركة الخزينة الملكية في الرّبح عن طريق دفع قيمة مالية ثابتة كحقّ التنازل (droit de ré- signation) من طرف خلف الموظف[112]، ولكن في عام 1604 تحوّل الكلّ إلى نظام الـ"Paulette"[113] الذي اخترعه صاحبه تشارلز بوليه (Charles Paulet). فاعترف

(109) إلى جانب مجلس القضاء الأعلى (البرلمان) في باريس تأسّست حتى نهاية نظام الحكم القديم محاكم عليا أخرى في 13 مقاطعة. وتواصلت منذ منتصف القرن الرابع عشر - انطلاقاً من باريس - عملية بيع مقاعد البرلمان. وكانت المدفوعات إلى أعضاء البرلمان تسمّى بـ "التوابل" باعتبار أنّ الأمر كان يتعلّق بالتوابل والحلويات. وتطوّرت العملية في القرن الخامس عشر حتى أصبحت مصادر ربح للمحكمة. قارن: Robert Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte von der Mitte des 19 Jahrhunderts bis zur Revolution* (München, Berlin: R. Oldenburg, 1910), S. 238ff. und 335-339,

(من هنا فصاعداً: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*)،
في الفقرة اللاحقة (حتى ص 300) يستند فيبر إلى وصف هولتزمان (Holtzmann).

(110) تواصل بيع الوظائف - حسب هولتزمان - في النصف الثاني من القرن الخامس عشر "بالنسبة لـ Baillis وPrévôts وكذلك بالنسبة لضباط Baillis وجميع موظفي المالية التابعة للعرش (انظر المرجع المذكور، ص 342). فما يسمّى بـ Prévôts وBaillis هم موظفو العرش في الإدارة المحلّية، وللموظفين الأخيرين وظيفة رقابة محدودة زمانياً. وكانت لهم في الأصل وظيفة شبيهة بمرسولي الملك الكارولنجي وكانوا في علاقة مباشرة مع الملك.

(111) كانت المخلفات (التي تعني في الحقيقة بقية، مخلفات) هبة من الملك إلى مستشارين أوموظفين تضمن لورثتهم حقّ بيع وظيفتهم بعد وفاتهم. وهذه الهبة تسمح في نفس الوقت لصاحب الوظيفة من التنحّي بصفة مبكرة لضمان الخلافة (انظر المصدر نفسه، ص 342 فلاحقاً).

(112) يقصد فيبر هنا قرار الملك كارل التاسع حول "ضريبة التنازل عن الوظيفة" (حقّ التنازل) التي يذكرها هولتزمان (Holtzmann) في كتابه المذكور سابقاً، ص 343.

(113) كان ما سمّي بـ "Paulette" ضريبة تدفع إلى مستأجر العرش لضمان وظيفة للورثة. وكانت تخصّ وظائف القضاء والمالية الملكية، أي أعضاء البرلمان أيضاً. وأدخلت هذه الضريبة في شهر كانون =

بالمخلفات وتقلّص حقّ التنازل بالنسبة للعرش ولكن وجب على الموظف دفع 1⅔ ٪ من ثمن الوظيفة إلى العرش وأصبحت مصادر الربح تستأجر هي الأخرى سنوياً من العرش (في البداية من طرف بوليه)(114). ويؤثر ارتفاع هبات الموظفين في ارتفاع قيمة مصادر الأرباح، كما تؤثر هذه في ارتفاع أرباح المستأجر والعرش. ولكن كانت نتيجة هذا الامتلاك للوظيفة عدم إمكانية عزل الموظفين المعنيين بالفعل (وخاصة أعضاء البرلمان)، إذ لا بدّ من دفع قيمة مصدر الربح لمن يفترض عزله، وهو ما لا يسعى العرش للقيام به بسهولة. ولم تتم إزالة امتلاك الوظائف بصفة قطعية إلّا بعد الثورة الفرنسية في 4 آب/ أغسطس 1789 وبعد دفع ⅓ مليار جنيه(115). أمّا الملك فكان يواجه، حينما يرغب في فرض إرادته، من طرف البرلمان معارضة شديدة تصل إلى حدّ الشلل، وفي حالات قصوى إلى الإضراب العام (بتقديم استقالات جماعية تفرض عليه دفع قيمة جميع مصادر الربح المعنية)، وهو ما حصل أيضاً في عديد من المرّات قبل الثورة(116).

كانت الأرباح المكتسبة إحدى المصادر الهامة بالنسبة لـ"نبلاء القضاء" (No-blesse de Robe)، وهي مجموعة طبقية تنتمي إلى قيادة "الثلث المتبقي من عامّة الناس" المناهضة للملك وطبقة الإقطاع ونبلاء البلاط(117).

وفيما يخصّ هذا الموضوع، فقد تم تزويد رجال الدين المسيحيين في العصر

= الأول/ ديسمبر 1604 باقتراح كاتب الملك تشارلز بوليه (Charles Paulet) إلى الملك هنري الرابع وبقرار المجلس الملكي. قارن: المصدر نفسه، ص 343.

(114) تستند المعلومات إلى هولتزمان (المصدر نفسه، ص 343) الذي يذكر أيضاً أنّ بولية تمكّن من إيداع قيمة استئجار سنوية تقارب 900000 جنيه لخزينة العرش.

(115) يأتي وصف هذا الحدث لدى هولتزمان (المصدر نفسه، ص 344) ولكن بدون أرقام القيمة المذكورة من قبل فيبر.

(116) لجأ البرلمان في بعض الأحيان إلى هذه الوسيلة في القرن الثامن عشر، مثلاً في حكم لويس الخامس عشر في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1770 ولكن بدون نجاح يذكر كما يذكر فيبر في موضع لاحق، ص 310. قارن أيضاً هولتزمان، المصدر نفسه، ص 350 وص 353.

(117) كان "أشراف القضاء" يمثلون "أرستقراطية الوظيفة (طبقة بورجوازية قديمة)" حسب ما جاء لدى هولتزمان، المصدر نفسه، ص 351. وكان هؤلاء الأشراف في منتصف القرن السابع عشر بمنزلة القوة الدافعة في البرلمان ضدّ الملوكية في أوج سلطتهم. وبما أنهم لا ينتمون إلى طبقة النبلاء من حيث الولادة/ الأصل (noblesse de race)، فإنّ هؤلاء الأشراف كانوا يعتبرون تابعين إلى ثلث عامة الناس. وقد لعبوا دوراً ريادياً في المرحلة التي سبقت الثورة الفرنسية (المصدر نفسه، ص 355، 484).

الوسيط حسب هذا الأنموذج، أي بأراض وهبات، وفي الأصل، أي منذ أن أصبح التأمين الاقتصادي لوظيفة الكنيسة حسب نظام "المهنة" ضرورياً، فقد كان معاش رجال الدين يتمثل في إمكانيات تقدّمها الجماعة كهبات للأسقف الذي كان يرتبط به رجال الإكليروس بصفة شخصية ويتصرّف هو الآخر في هذه الإمكانيات. وكانت هذه الحالة طبيعية في عهد الكنيسة القديمة بالنسبة للمدن المعتنقة آنذاك للعقيدة المسيحية. وهي في الحقيقة – إلى جانب خصوصيات أخرى – شكل أبوي/ بطريقي منقح من البيروقراطية. إلا أنّ الطابع المدني للدين قد اندثر وبدت المسيحية تتوسّع على مستوى الأراضي الشاسعة والقائمة على الاقتصاد الفلاحي. وحتى إقامة الأسقف في المدن بدت تنقرض إلى حدّ ما في الشمال[118]. فالكنائس أصبحت إلى حدّ كبير "كنائس خاصة"[119]، تابعة إمّا لجماعة الفلاحين أو لصاحب الإقطاع، بل وليس من الغريب أن يكون رجال الدين تابعين لهذا الأخير. وحتى الشكل المرفق في كيفية تزويد الكنائس بمرتبات ثابتة بالنسبة للمعاش أو بـ "التابعين للجيش" (Pfarrhufen) من طرف بُناتها العلمانيين ومالكيها ينجم عنه المطالبة من قبل هؤلاء بحقّ تعيين الكهنة وعزلهم، وهو ما يعني بالطبع تقليص عميق لنفوذ الأسقف وضعف قويّ للاهتمام الديني حتى لدى رجال الدين أنفسهم. فقد سعى الأساقفة حتّى في فرنسا، وإن كان غالباً بدون جدوى، للحفاظ على أملاك رجال الدين من نقلها، وذلك عن طريق إعادة الحياة

(118) كانت إقامة الأسقف في المدينة موجودة في مناطق تابعة منذ القدم للكنيسة، إذ كان هناك أسقف في كلّ مدينة. فإيطاليا الغنية بمدنها كانت لها العديد من الأملاك التابعة للأساقفة، في حين أنّ بلاد الإفرنج، مثل ألمانيا وبريطانيا كانت تملك القليل. ولذا تم "تزويد رجال الدين" بأسقف رحّالة (في الغالب رهبان من أصل إيرلندي أوإسكتلندي) ومن تبعهم من المغنين. ونجد هؤلاء في فرنسا خلال القرنين الثامن والتاسع ميلادي، وكانوا يعيشون غالباً في البادية ويعملون كمساعدين للأسقف القاطن في المدينة. قارن:

Karl Heussi, "Kirchliche Beamte, geschichtlich," *RGG*[1], Band 1(1909), Sp. 985-992, Zitat: Sp. 988f.

(119) تقوم نشأة الملكية الخاصة للكنائس (فيما يتعلق بمفهوم "الكنيسة الخاصة" انظر الملحق ص 787) حسب رأي ألولريخ ستوتز (Ulrich Stutz) الذي أدخل هذا المفهوم على الحدث أنّ المدن "في العصر الجرماني" قد فقدوا "نفوذهم الكبير على الأراضي التابعة للكنيسة" واستحوذوا "على القيادة [...] في الأراضي المبسّطة" خارجها. فنهاية "النفوذ غير المشكوك فيه للكنيسة في المدينة بالمعنى الصحيح للكلمة، أي نفوذ الكاتدرال" هيّأ الأرضية "للامركزية النظام القانوني والاقتصادي" الخاص بمصلحة الكنيسة الخاصة التي "تجاهلت المدن". قارن: Ulrich Stutz, *Geschichte des kirchlichen Benefizialwesens von seinen Anfängen bis auf die Zeit Alexanders III.*, Band 1, 3 Aufl. (Berlin: H. W. Müller 1895), S. 326.

الجماعية لها على الأقل[120]. فقد سعت حركات إصلاح الدّير إلى قيادة الكفاح دائماً ومن جديد ضدّ ما يعوّض شيوعية الدّير المتمثلة – حسب الطريقة الخاصة للكنيسة الشرقية – في تحويل الرهبان إلى أصحاب أرباح[121] (غالباً ما يسكنون خارج الدّير) والدّير ذاته إلى موارد رزق للأشراف. ولم يتمكن الأسقف من الحدّ من تحويل الوظائف الكنسية إلى موارد ربح. ففي الشمال حيث كان التشبث بمقرّ السّكن في المدينة قويّاً، كانت المقاطعات الخاضعة للأسقف كبيرة جداً، بل كانت تستوجب التقسيم على عكس مقاطعات الجنوب حيث كان لكلّ من المدن العديدة أسقفها. فوجود الكنائس وما تبعها من مصادر رزق خاصة بها قيّدت فعلاً التصرّف في موارد الرزق من قبل **الأسقف كأموال حرّة تابعة للمؤسسة، ولو سعت الظروف القانونية أن تفرضه شيئاً فشيئاً. إلّا أنّ الأرباح بدأت مع دائرة الكنيسة**[122]. ولم يستأجرها الأسقف إلّا مقسّطة. فجلب الأرباح وتراكمها حصل في مناطق التبشير الغربية عن طريق متبرّعين مدنيين/ دنيويين ذوي جاه كانوا في الحقيقة يرغبون بالحفاظ على الأملاك[123]. وكذا الأمر بالنسبة لوضع الأساقفة المعيّنين من قبل الحكّام المدنيين/ الدنيويين الذين

---

(120) يعود نقل مثال الدّير "للحياة الجماعية" (vita communis) على رجال الدين في العصر الإفرنجي إلى الأسقف سرودجنج فون فيتز (Chrodegang von Metz) († سنة 766). فقد أجبر رجال الدين التابعين لكاثيدرالية مدينة Metz على توخي مثل الحياة الجماعية والملك الجماعي والخلق الجماعية التي تقصي قبول العديد من الأرباح/ المنافع. وعمّمت هذه القاعدة في نسخة منقحة من طرف أمالار فون ميتز (Amalar von Metz) بعد عرضها على المؤتمر الكنائسي بمدينة آخن سنة 817 على جميع مناطق الكنيسة في المملكة. وبعد حلّ "الحياة الجماعية" في هذه المناطق في النصف الأول من القرن التاسع تم أيضاً حلّ الوحدة التي تربط الوظيفة بالأرباح وحصل تقسيم مال المقاطعات بين المتنفعين الأفراد، وهوما ساعد على تراكم الأرباح لدى الإكليروس.

(121) يعني ماكس فيبر هنا تزويد النبلاء بمصادر الربح الذي ظهر لدى الكنيسة اليونانية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وهوما سمّي بـ Adehphaton.

(122) انجرّ عن توسّع المسيحية في المناطق النائية تقسيم إقليم الأسقفية إلى Pfarreien (parochiae). وهذا المسار الذي جرى في مملكة الإفرنج خلال القرنين الثامن والتاسع ميلادي توازي بتطوّر مؤسّسة الكنيسة. ففي عهد الكارولنجيين تمّ تنظيم معاش القساوسة وضمانه: "فعوض الحصول على منحة اعتباطية" أصبح في إمكانهم التحصّل "الآن على الكنيسة وما تبعها كمكافأة أو أرباح". قارن:
Albert Werminghoff, *Verfassungsgeschichte der deutschen Kirche im Mittelalter* (Leipzig: B. G. Teubner, 1907), Grundriß der Geschichtswissenschaft, Band 2, Abschnitt 6, S. 18ff., Zitat: S. 19,
(من هنا فصاعداً: Werminghoff, *Verfassungsgeschichte*).

(123) نجد من بين أصحاب الكنيسة الخواص أوما عبّر عنهم ورمينغهوف (Werminghoff) بـ "laikale Grundherren" الملك وكبار الوجهاء وكذلك أيضاً المؤسّسات الكنسية مثل الأوقاف والأديرة. (المصدر نفسه، ص 19).

قبلوا الكنيسة وأفضوا أوامرهم لها؛ فهؤلاء الأساقفة وقع أوّلاً تعيينهم بصفة حرّة وأعيرت لهم حقوق سياسية حتى إزاء المطالب الأولية للسلطة المركزية باعتبارهم أصحاب ثقة كبرى. وهكذا انزلق تطوّر هرمية الكنيسة نحو اللامركزية وفي نفس الوقت نحو امتلاك القيادة وخضوع موظفي الكنيسة إلى سلطة الحاكم المدني/ الدنيوي الذي بدأ يُسند الوظائف الكنسية إلى قساوسة أهل بيته وأتباعه الإقطاعيين. ولم يكن حكراً على أمراء الإقطاع الذين كانوا يرغبون أن يكون العلماء/ الموظفون من بين القساوسة الخارجين عن العشيرة باعتبارهم يمثلون يداً عاملة مختصّة وزهيدة الأجر، ولا يمكن التخوف منهم في امتلاك الوظيفة بصفة وراثية. فحتى إدارة ما وراء البحار لمدينة البندقية كانت في أيدي الكنيسة والأديرة، وذلك إلى حدود الصراع حول التعيين الذي انتهى بإنشاء البيروقراطية المدنية لأنّه فعلاً، نتيجة للفصل بين الدولة والكنيسة، وقع التخلي عن قسم رجال الدين ومبادرة الانتخاب ومراقبة الانتخاب وإقرار نتيجة الانتخاب والتعيين عن طريق الدّوج[124]. فإلى ذلك العصر قامت الكنائس والأديرة باستئجار المستوطنات وإدارتها بصفة مباشرة أو مثلت فعلاً الحلقة الوسطى بالنسبة للاستيطان/ الوكالة التجارية باعتبارها شغلت وظيفة الحكم في الداخل والمدافعة عن المصالح خارجياً. أما إدارة الرايخ الألماني في عهد القياصرة وما تبعها من سلطة سياسية فكانت قائمة خاصة على التصرّف في أملاك الكنيسة وبالأخصّ على خضوع الأساقفة. وضدّ استغلال أرباح رجال الدين لغايات دنيوية جاء أيضاً ردّ الفعل الشهير في المرحلة الغريغورية[125] (Gregorianischen). فنجاحه كان هاماً ولكنّه بقي محدوداً جداً. إذ استولى الباباوات بصفة متزايدة على التصرّف الخاص في الأرباح التي تمّ جلبها، ووصل هذا المسار إلى أوجه في مستهلّ القرن الرابع عشر[126]. وتمثل مصدر الربح آنذاك في إحدى أشياء "الصّراع الثقافي" خلال القرنين

---

(124) حدث صراع التعيين حسب وصف المؤرّخ هاينريخ كريتشماير Heinrich Kretschmayr في منتصف القرن الثاني عشر. فقد تخلّى الدوج دومنيك موروسيني (Domenico Morosini) (1156-1148) عن التأثير المباشر في انتخاب رجال الدين وإقرار نتائج الانتخاب وكذلك الإقطاع بالختم والركب. وجاء عزل رجال الدين لصالح الأغنياء من بين الوجهاء ومن تبعهم في مؤسّسة الإدارة التي أنشؤوها. وقد ذكر عن موظفي الدولة أنّه تمّ حلّ السلطات الكنسية في مستوطنات البندقية صور وعكّا سنة 1170 أو 1176. قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 157 mit Anm. 45, und: Kretschmayr, *Venedig* I, S. 246f. 338f., 368f.

(125) المقصود هنا هي حركة الإصلاح في القرن الحادي عشر التي وصلت إلى أوجها مع صراع التعيين الذي حصل بين البابا غريغور السابع والملك هنري الرابع (سنة 1076/ 1077).

(126) أدلى خصوصاً كل من البابا كليمنس الرابع (1268-1265) ويوحنّا الثاني والعشرين (1334-=

الرابع عشر والخامس عشر، إذ كان الربح الروحي الركيزة الأساسية لتلك الأشياء التي كانت تستخدم عموماً في العصر الوسيط لأغراض "الثقافة الروحية". خصوصاً في أواخر العصر الوسيط وحتى مرحلة الإصلاح والإصلاح المضاد تحوّل الرّبح الروحي إلى قاعدة مادية بالنسبة لوجود تلك الطبقة التي كانت سابقاً هي الحاملة له. فعندما زوّد الباباوات الجامعات بأمر التصرّف في الأرباح[127]، وقامت هذه من جهتها بتوزيع مثل هذه الأرباح بصفة مكثفة على أشخاص مقرّبين، ومن بينهم أيضاً الأساتذة بصفة خاصة مع إعفائهم من القيام بواجباتهم، ساعد على إنشاء تلك الطبقة الخاصة القروسطية من المثقفين التي كان لها الجزء الأوفر في التطوير والحفاظ على الزاد العلمي إلى جانب الرهبان. لكنّهم خلقوا في نفس الوقت، بتجاهلهم المفرط للفوارق القومية في عملية توزيع الأرباح، تلك المقاومة القومية القوية من طرف المثقفين، وخاصة من مثقفي الدول الشمالية ضدّ روما، وهو ما أفضى إلى وقع قويّ في حركة المجمع الكنسي[128]. ورغم القوانين المانعة، تمكن خصوصاً الملوك والأمراء كلّ

= 1316) وبنديكت الثاني عشر (1342-1334) بأوامر لسحب كلّ الوظائف الدينية والأسقفيات الشاغرة بجميع أملاكها والاحتفاظ للبابا وحده بتوزيعها. وهذه الأوامر خصّت - كما جاء في الأمر سنة 1317 - "جميع الأراضي المرتبطة بالكنيسة والتي هي في أيدي مالك واحد بصفة غير قانونية". وكانت نتيجة هذه الأوامر - حسب مؤرّخ الكنيسة ورفينغهوف (Werminghof) "مساومة من أجل أصغر وأكبر الأرباح في الإدارة البابوية". قارن: Werminghoff, *Verfassungsgeschichte*, S. 70.

(127) لئن كان العدد الكبير من الجامعات القروسطية مدعّمة من قبل مؤسّسات وأشخاص علمانيين، فإنّ تزويدهم وضمانهم المالي المستمرّ يستند بالأساس على أرباح الكنيسة. هذه الأرباح كانت صورياً في يد كنيسة مجاورة تضمّ من بين المتمتعين بهذه الأرباح أساتذة الجامعة الذين كانوا يقبضون مرتباً دورياً وتم اختيارهم بموجب حق البابا في الامتياز. قارن: Paulsen, Friedrich, "Die Gründung der deutschen Universitäten im Mittelalter," in: HZ, Band 45, 1881, S. 251-311, hier: S. 258ff., und Heinrich Denifle, *Die Entstehung der Universitäten des Mittelalters bis 1400* (Berlin: Weidmann, 1885), bes. S. 313, 779, 793.

(128) ساعدت خصوصاً كلّ من فرنسا وإنجلترا ما سمّي بـ"حركة مجلس الكنيسة" وكان لذلك أثر في مجالس الإصلاح التي عقدت في بيزا وقونسطنس وبال في المنتصف الأول من القرن الخامس عشر. وفي اجتماع المجلس بمدينة قونسطنس تمّ الإقرار سنة 1415 بسيطرة المجلس على البابا وعزل البابا يوحنّا الثالث والعشرين الذي لم يتم الاعتراف به قانونياً. أمّا البابا الجديد مارتينوس الخامس فقد وقع اتفاقية صلح مع "الدّول" الثلاثة (الألمانية والإنجليزية والفرنسية) تقضي بتنظيم وظائف الكنائس وأرباح الكنيسة من قبل البابا. وكان مجمع قونسطنس أوّل مجمع التقى فيه رجال الدين حسب انتمائهم الدولي قياساً على جامعة باريس، وكان لرجلي اللاهوت بيار دايلي (Pierre d'Ailli) وجان جيرسون (Jean Gerson) دور الرّيادة. قارن: Albert Werminghoff, "Reformkonzile," *RGG*[1], Band 4 (1913), Sp. 2129-2134.

ويرى ورمينغهوف في كتابه **حول تاريخ الدستور** (*Verfassungsgeschichte*)، ص 72. أنّ تصرّف الباباوات في الأرباح هوالذي أثار "معارضة الدول خلال مجامع الإصلاح". وقد أشار ماكس =

مرّة من جديد من الاستحواذ على التصرّف في الأرباح الروحية. وقام بذلك الملوك الإنجليز في نطاق واسع منذ القرن الثالث عشر(129)، وكان الغرض منه أوّلاً وقبل كلّ شيء ضمان اليد العاملة الرخيصة والأمينة لمكاتبهم والتحرّر من الوزراء الذين يربطون وظائفهم بامتلاك أراض شاسعة، في حين أنهم يشبهون بعضهم البعض وغير صالحين لإدارة مركزية راشدة. فرجل الدين الأعزب كان أرخص من الموظف الذي يتكفل بعائلة كاملة. ولا يكون أيضاً في مقدوره السعي لامتلاك أرباحه. وانطلاقاً من سلطته على الكنيسة التي تجد هنا مكانتها المادية، فإنّ الملك أوجد لرجال الدين الذين تقلّدوا بكثرة الدور النموذجي القديم للموظف ما يعيدهم حتى اليوم إلى الذكر مثل اسم الموظف مدى الحياة (Clerc) أو التقاعد/ المعاش (Corrodia) من خزينة الكنيسة(130). وقد جلبت سلطة الأمراء الكبار لهم أو للملك مراسيم تصّرف في الكثير من الأرباح. وهكذا بدأت تجارة واسعة النطاق بالأرباح(131) (Brocage). وهو ما نجم عنه تغيّر الوجهات في الصّراع بين الأطراف المشاركة: أي الإدارة المركزية البابوية، الملك والأمراء من أجل تقاسم الأرباح في مرحلة حكم المجلسي المسيحي (Konziliarismus). فتارة يقف الملك والبرلمان في مسألة احتكار الأرباح إلى جانب من يحقّ لهم التصرّف فيه أو المرشحين لهذا المنصب من بين أهل البلد في

= فيبر خلال مساهمته في مناقشة محاضرة بول بارت (Paul Barth) إلى هذه العلاقة وذلك خلال اللقاء الثاني لعلماء الاجتماع الألمان في 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1912. قارن: ماكس فيبر، مساهمة في النقاش في:

Weber, "Diskussionsbeitrag," in: *Verhandlungen des Zweiten Deutschen Soziologentages vom 20-22 Oktober 1912 in Berlin* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1913), S. 49-52 (MWG I/ 12), bes. S. 52.

(129) يستند ماكس فيبر فيما يلي إلى قول هاسشتك في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte* فيما يتعلق بالملك الإنجليزي "بوصفه هوالممثل الأعلى للكنيسة" (المصدر نفسه، ص 249).

(130) إن كلمة "Corrodia" (المفرد: Corrodium من اللاتينية Conrado, Corrado: تعني "جمع" و"دبّر") هي مفهوم في الحقّ الإنجليزي القروسطي، تعني في الأصل واجب نفقة الرعية لسيّدها. وهنا يقصد بها - بالاستناد إلى Hatscheck، المصدر نفسه، ص 249 - ما يمكن أن يطلبه الملك بوصفه الممثل الأعلى للكنيسة من الكاتدرالات أوالكنائس من أداءات ومعونات لدفع أجور "رجال الدين" الموظفين لديه. قد تم تحوير المفهوم "Collatio" الذي ورد في الطبعة الأولى والذي يعني في القانون الكنسي نقل الوظيفة. ونجد لدى هاستشك الإشارة أيضاً إلى "الاستعمال اللغوي الإنجليزي الحالي" لكلمة "Clerk" (Clericus=) ولدى فيبر "Clerc".

(131) يصف هاستشك موضوع "شراء الوظيفة" أو"التجارة بالوظيفة" (Brocage) ويشير إلى أنّ محاولات للتصدّي إلى هذه الظاهرة قد جرت منذ نهاية القرن الرابع عشر. (المصدر نفسه، ص 251-254).

وجه البابا، وتارة أخرى يتفق كلّ من الملك والبابا لصالحهما على حساب الراغبين من أهل البلد. غير أنّ التوزيع في حدّ ذاته لهذه الوظائف الدينية عن طريق البابا لم يتم المساس به. وحتى عملية الإصلاح التي أقرّت في Trient لم تتمكّن من التحوير في توزيع أغلبية الوظائف الدينية، وخاصة منها المتعلقة بالقساوسة العاديين. وهذا يعني عدم المساس ولو جزئياً بـ"الحقّ في الوظيفة" من ناحيتهم إذا بدا ذلك محسوساً[132]. وقد أثبتت مصادرة ممتلكات الكنيسة من قبل الدولة التي جرت في العصر الحديث مع استلام مصاريف الكنيسة وموظفيها ووضعها على حساب ميزانية الدولة هذا التوزيع بالفعل. غير أنّ "الصراعات الثقافية" وخاصّة منها "الفصل بين الدولة والكنيسة" هي التي أعطت السلطة الحاكمة الفرصة والإمكانية لتقويض "الحقّ في الوظيفة" وتعويض التوزيع بالكهنة الرّعايا[133] "ad nutum amovible" في العالم أسره وبصفة متزايدة – وهي إحدى التحويرات الهامّة لنظام الكنيسة التي مرّت بدون إحداث ضجيج كبير جداً.

كانت التجارة بمصادر الربح في الأصل محدودة على الهبات، أي كانت نتيجة لاقتصاد مالي متسلّل بكلّ ما ينجرّ عنه من عواقب: تضاعف الهبات المالية وتزايد الإمكانية والرغبة في تحويلها إلى رأسمال ممّا تسبّب في تكوين ثروة. ولم تعرف العصور الأخرى مثل هذا التطوّر لتجارة مصادر الأرباح من حيث الكمّ والكيفية كما عرفت

---

(132) أقرّ مجمع تريانت (1545-1563) مراسيم إصلاح فيما يتعلّق بجمع مصادر الأرباح (Sessio VII بتاريخ 3 آذار/ مارس 1551) وإدارة الكنائس وإعادة تنظيم الأقاليم التابعة للكنائس (Sessio XXIV بتاريخ 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1563). وبهذه الطريقة حاول الثالوث الحدّ من الاستقلال المتزايد لرجال الدين الذي تواصل منذ العهد الميروفنجي. فهؤلاء لم يكن لهم بصفتهم رؤساء الكنيسة المركزية الحقّ في مراقبة غيرهم من القساوسة الموجودين خارج المدن، بل كان لهم أيضاً الحقّ في إدارة مصادر الأرباح ومداخيل الكنيسة بدون موافقة الأسقف باعتبار أنهم امتلكوا هذه الأقاليم/ المقاطعات مع مرور الزمن.

(133) يعني التعبير اللاتيني – الفرنسي "ad nutum amovible" – "auf Befehl abrufbar" – ما أقرّ في الاتفاقية الفرنسية لعام 1801 والتي تنصّ على كيفية تعيين رجال الدين العاملين في فرنسا وبلجيكا وهولندا والضفة اليسارية من نهر الراين والذين نعتوا بـ "Desservants". فهؤلاء لم يتم تعيينهم بصفة رسمية في وظيفة القسّيس على إحدى الكنائس أوعينوا لمرحلة قصيرة في حالة فراغ المنصب ولم يحصلوا على مصدر ربح وإنما على أجر ضئيل، بل كان في إمكان الأسقف عزلهم من الوظيفة في كلّ وقت. قارن: Johannes Baptist Sägmüller, *Lehrbuch des katholischen Kirchenrechts*, 2 Aufl. (Freiburg i. Br.: Herder, 1909), S. 246,
(من هنا فصاعداً: Sägmüller, *katholisches Kirchenrecht*)،
هذا وقد تم تصحيح الجملة التي وردت في الطبعة الأولى كالآتي: "ad notam".

في أواخر العصر الوسيط وبداية العصر الحديث - أي في القرن السادس عشر إلى الثامن عشر-. غير أنّه من حيث المبدأ كانت مثل هذه الأعمال شائعة جداً. وقد جرى الحديث سابقاً عن البدايات المرموقة في العهد القديم. أمّا في الصّين فلم يتم امتلاك الأرباح الناتجة عن الوظيفة، كما سنرى فيما بعد، لأنها ليست خاضعة صورياً للبيع نتيجة لخصوصية نظام الوظيفة القائم هناك[134]. فنيل الوظيفة لم يكن أيضاً هناك ممكناً بالفعل إلا عن طريق المال، أي في قالب الرشوة. وباستثناء التجارة بمصادر الأرباح المرخصة صورياً، فالرّبح في ما عدى ذلك ظاهرة عالميّة. وبنفس الحالة كما هو في الغرب، فإنّ كسب الأرباح هو الغاية للتعلم ونيل المراتب الأكاديمية أو غيرها في الصّين وفي دول الشرق عامّة. أمّا العقاب المميّز للسلوك السياسي الرديء في الصّين، فتعبّر عنه على أحسن وجه طريقة الإمساك عن إجراء الامتحانات في الأقاليم[135] كي يتم إقصاء طبقة المثقفين فيها مرحلياً من التمتع بفوائد الوظيفة. ونجد هذه النزعة لكسب الأرباح في كلّ مكان وإن كانت النتيجة دائماً مختلفة. فمن النادر أن تجد مواجهة حازمة من قبل المصلحة الخاصة لدى المرشحين المختصّين. فوظائف "العلماء" المسلمين المرشحين لمناصب القاضي والمفتي والإمام لم يتم توزيعها إلا لفترة قصيرة (بين سنة وسنة ونقف)[136]حتى يتمكّن كلّ من المرشحين

(134) تم توزيع الوظائف الرسمية في الصين خلال عهد الهان (206 ق.م.- 220 ب.م.) حسب نتائج الامتحانات. وفي أوقات الأزمة المالية باعت الحكومة شهائد ودرجات دكتوراه كي تملأ الخزينة. وغالباً ما حدث ذلك حسب قول إدوارد بيوت (Edouard Biot) في كتابه *Essai*، ص 534 في عهد عائلة المينغ (1644-1368) ومنذ بداية القرن التاسع عشر أيضاً في عهد عائلة الكينغ (1912-1644).

(135) بأمر من القيصر تم مثلاً سنة 1766 إقصاء أبناء إقليم نينغبو (Ningbo) من مقاطعة زهيجينغ (Zhejiang) من تجاوز الامتحان الأول. وبعدها بقليل تم إقرار هذا الأمر بصفة دائمة. ويذكر Zi هذا المثال في: *Examens littéraires*, S. 25, 249,

وبعد القضاء على ثورة البوكسر (Boxers) جاء في مشروع وثيقة السلام: "ترفع الامتحانات لمدّة خمسة أعوام في المناطق التي حدثت فيها تجاوزات (وهي طريقة صينية قديمة للإهانة)". تم ذكرها حسب: Hermann, *Chinesische Geschichte*, S. 431,

قارن أيضاً الحدث المذكور من قبل فيبر في:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 301 mit Anm. 58.

(136) تم البتّ في تحديد مدّة الوظائف بالنسبة لقضاة المدن الصغرى في الإمبراطورية العثمانية فحسب. وقد كان اختيار المرشحين من قبل الولايات التي يريدون العمل فيها. ويقع تعيينهم حسب جوزين فون هامر (Joseph von Hammer) أوّلاً كـ "Expectanten" لمدة ستة أشهر ثمّ يمنحون فيها بعد وظيفة القاضي لمدة 18 شهراً. وهوما يتناسب مع قول فيبر الذي يتحدّث عن سنة ونصف. وعلى خلاف ذلك يقع تعين المفتي مدى الحياة. أما الأيمّة فغالباً ما كانوا من القضاة، ولذا فوظيفتهم محدودة مثل القضاة. قارن: Hammer, *Osmanisches Reich* II, S. 372ff., Zitat: S. 386.

التمتع بالمنصب وأن لا يخلّ بالروح الجماعية لصالح رغبات الأفراد في الكسب.

زيادة عن الراتب القار والعادي الذي يقبضه الموظف المحلي والمتمثل في أجر عينيّ وربّما في مسكن ريفيّ وهبات، تضاف أيضاً الهدايا التي من حيث طبيعتها المتغيرة يقدمها الحاكم مقابل خدمات جليلة أو لنزوات غير عادية لدى هذا الأخير. فخزينة الحاكم ومأمنه أو كنوزه المليئة بالأحجار الثمينة والذهبيات والأسلحة وحتى إسطبله يزوّدونه بما يحتاج من موادّ. ولكنّ الأهمّ هي المعادن الثمينة. ففي كلّ مكان كان امتلاك "كنز" الشيء الضروري للسلطة المحلية/ الأمراء لأنّه يمكن من خلاله مجازاة الموظفين الذين يعود إليهم الفضل لخدماتهم العينيّة. وقد كان الملك يلقب بكنية[137] "Ringebrecher" في لغة أوغاد أهل إسكتلندا الشمالية. فغالباً ما يكون النجاح في التحصّل على الكنز أو فقدانه هو الدافع لخوض الحروب، إذ يعني الكنز في عالم يسود فيه الاقتصاد الطبيعي التحلّي بأكثر سلطة. وسنعود فيما بعد إلى الحديث عن الروابط الاقتصادية التي تنجرّ عنه[138].

كلّ محاولة للامركزية الإدارة المحلّية الكنسية وكلّ تحديد للكفاءات عن طريق توزيع حضوض الهبات وكلّ امتلاك تامّ لمصادر الربح لا يعني في إطار السلطة المحلية/ سيادة الأعيان عقلنة وإنما نمذجة. يمكن خاصّة لامتلاك الأرباح التي غالباً ما تحدّ فعلاً - كما رأينا- من عزل الموظفين، أنّ يؤثر كضمان حديث لـ"استقلالية" القضاة، وإن كانت الغاية من حيث المعنى مغايرة تماماً: أي حماية حقّ الموظف في الحفاظ على وظيفته في حين أنّ قانون الوظيفة الحديث يسعى من خلال "الاستقلالية"، أي عدم عزل الموظفين إلا بحكم صادر، إلى فرض ضمانات قانونية تحدّد موضوعيتهم في صالح الرّعية. فقد كان في قدرة الموظفين الذين كان لهم الحقّ في امتلاك مصادر ربح أو اكتسبوا فعلاً مثل هذه المصادر الحدّ من نفوذ سلطة الحاكم بصفة محسوسة، وخصوصاً إحباط كلّ محاولة ترمي إلى عقلنة الإدارة عن طريق إدماج بيروقراطية منظمة بصفة

---

(137) كان السكلديون (الكلمة مشتقة من skáld، لغة الشمال القديمة) من مؤلّفي قصائد المدح والهجاء في النرويج وأيسلندا، فيما بين القرن التاسع والحادي عشر م. وتشير تسمية الملوك الموثقة في أعمالهم بـ hring- brjótr الدالة على "محطّم الخاتم" (Ringebrecher) إلى عادة الملوك سدّ مدفوعاتهم بقطع صغيرة من ذهب خواتمهم. قارن: Jacob Grimm und Wilhelm Grimm, *Deutsches Wörterbuch*, bearb. von Moritz Heyne (Leipzig: S. Hirzel, 1893), Band 8, Sp. 984.

(138) انظر لاحقاً نص الإقطاع، ص 421.

صارمة والحفاظ على النّمذجة التقليدية لتقسيم السلط. فـ"البرلمانات" الفرنسية، وهي الجامعة لأصحاب أرباح الوظيفة الذين كان بين أيديهم التشريع الصوري وكذلك إلى حدّ ما أيضاً تنفيذ الأوامر الملكية(139)، حاولت دائماً ولقرون عدّة من جديد وضع الملك في مأزق وإحباط كلّ البدع التي من شأنها أن تخفّف من وطأة الحقّ التقليدي. ولئن ما زالت القاعدة المحلية من حيث المبدأ هنا أيضاً نافذة المفعول: أي يجب على الموظف أن لا يناقض سيّده. غير أنّه إذا غاص الملك في خضمّ إدارة توزيع الأرباح(140) (lit de justice) ، فإنّه يمكن له إذن صورياً فرض الشرعية على أيّ أمر كان، إذ ينتفي في حضوره أيّ نقض، بل ويسعى إلى القيام بنفس الشيء، وذلك بإصدار الأوامر مباشرة بصفة كتابية(141) (lettre de jussion) ، إلا أنّ البرلمانات سرعان ما تحاول إثر ذلك بمقتضى حقها المكتسب للوظيفة عرض شرعية الأمر المخالف للعرف محكّ التساؤل عن طريق انتقاداتهم المتعدّدة(142)، (Remontrance) وليس من النادر أيضاً فرض دعواهم أنّهم أصحاب سيادة مستقلة. وهكذا بقي التقويم الفعلي في هذه الحالة بالنسبة لامتلاك الأرباح طبعاً غير قارّ ومتعلقاً بالوضع القائم بين الحاكم ومالك الأرباح. فهو متعلق خصوصاً بما إذا كان الحاكم يكسب الوسائل المالية لحلّ حقوق مصادر الأرباح الممتلكة وقادر على إنشاء بيروقراطية خاصة وتابعة له شخصياً

(139) يتعلّق الأمر بحقّ تدوين المراسيم الملكية (قانون التسجيل) والحقّ في البتّ في أنظمة الإدارة (arrêts de règlements) بصفة مستقلة. هذه السلطات أدّت منذ القرن الرابع عشر إلى نشوب صراعات بين البرلمان والملك، خاصّة وأنّه قد حدث تطوّر من حقّ التسجيل إلى حقّ المعارضة (droit de remontrances) الذي أدّى إلى في بعض الأحيان إلى رفض التسجيل. قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 218f.,

في الفقرة القادمة يستند فيبر إلى هولتزمان.

(140) هذه هي تسمية لجلسات البرلمان التي يترأسها الملك شخصياً وهوجالس على ديوان/ أريكة فخمة جداً. وبحضور الملك تحوّل البرلمان – طبقاً لأصوله التاريخية- إلى "مجلس ملكي"- curia regis- وتحوّل أعضاؤه إلى مستشارين. انظر:

Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 219, 251.

(141) تمّ أمر الملك الصّريح بالتسجيل عن طريق "lettres de jussion". أثبت ظهور هذه العبارة التقنية لأول مرّة عام 1694 واشتقت من اللاتينية من كلمة "jussio". أما "رسائل العدالة" (lettres de justice) فكانت رسائل الملك التي كان يتدخل عن طريقها في الحقّ المدني ويطالب باستثناءات وتأخير تنفيذ القوانين.(المصدر نفسه، ص 350، 363). ولهذا السبب تم تعديل الخطأ الوارد في النص.

(142) لقد وجب على الملك كارل الثامن قبول حقّ النقض للبرلمانات بصفة رسمية سنة 1493، وهوحقّ تم استعماله منذ زمن طويل وكان يخوّل المعارضة وانتقاد المراسيم الملكية. (انظر المصدر نفسه، ص 350).

نيابة على ذلك. ففي عام 1771 حاول ملك فرنسا لويس الخامس عشر عن طريق انقلاب كسر وسيلة الإضراب العام المحبوبة من طرف أصحاب الأرباح الجالسين في "البرلمانات" والمتمثلة في تقديم الاستقالات بصفة مكثفة من الوظائف حتى يجبر الملك إلى الخضوع لمطالبهم بما أنّه غير قادر على دفع جملة قيمة هذه الوظائف دفعة واحدة[143]. فقد قبلت استقالة الموظفين بدون دفع الأموال التي اشتريت بها، أما الموظفون فوقع سجنهم باعتبارهم خرجوا على الطاعة، كما حُلّت البرلمانات وأُنشئت إدارات بديلة قائمة على أرضية جديدة وألغيت ملكية الوظائف بالنسبة للمستقبل. لكن هذه المحاولة لإعادة السلطة المحلية بصفة اعتباطية، أي عزل الموظفين بقرار الحاكم لم تنجح. فقد تراجع الملك لويس السادس عشر عام 1774 عن هذه المراسيم تحت ضغط المعنيين بالأمر، وهكذا عادت الصراعات من جديد بين الملك والبرلمان، ولم تنته إلا بدعوة مجلس الطبقات سنة[144] 1789 الذي خلق وضعاً جديداً تماماً تجاوز بنفس القدر حقّ الامتيازات بالنسبة للسلطتين المتناحرتين: الملوكية والمتمتعين بأرباح الوظيفة.

هناك وضع استثنائيّ خاصّ، سنعود فيما بعد للنظر فيه عن كثب، حدث بالنسبة لأولئك الموظفين الذين سيّر الحاكم عن طريقهم الإدارة المحلية لمختلف الأقاليم الإدارية التي في الأصل وقع رفع اليد عنها من جميع الروابط[145] وتكونت أحياناً إثر إلحاقها لعدد من الأملاك الشاسعة. إلى جانب الامتلاك المتكرّر هنا أيضاً (خاصّة في فرنسا) لمصادر الأرباح عن طريق البيع كحافز للنّمذجة ولانفصال بعض السلطات المستقلة عن هيمنة الحاكم، أثرت المراعاة الحتمية للظروف العامة

---

(143) كان مرسوم الملك لويس الخامس عشر بتاريخ : كانون الأول/ ديسمبر 1771 والقاضي بتقليص سلطة البرلمان وإعادة السلطة التشريعية من جديد إلى الملك هوالسبب في فرض الانقلاب الذي لقب باسم المستشار موبوو. وقد قبلت استقالات أعضاء البرلمان الجماعية في 20 من كانون الثاني/ يناير 1771. ويمكن العودة إلى هولتزمان للتحقق في سير الأحداث وتفاصيلها.(المصدر نفسه، ص 353 فلاحقاً).

(144) تم استدعاء مجلس الطبقات للمداولة يوم 1 أيار/ مايو 1789 تحت ضغوط البرلمانات (انظر المصدر نفسه، ص 356).

(145) استحوذ الملوك الإفرنج في القرن السادس على محافظات الأقاليم التي كان أعضاء القضاء يجتمعون فيها دورياً في جلسات سياسية وخاصة قضائية. وعلى رأس هذه الوحدات الجغرافية عين الملوك موظفيهم المحليين (comites).
قارن: Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* II, 24, S. 159ff.

على نفوذ الموظف الماكث في مثل هذا المنصب البارز وكأنها تنحو إلى اللامركزية والنّمذجة. ولم ينجح في كسب النفوذ الشخصي إلا الموظف المحض الذي ينعم تماماً بحظوة الحاكم، اقتصادياً واجتماعياً. ولم يكن ذلك عموماً ممكناً على الأقلّ وبصفة دائمة إلا على مستوى جهاز معقلن يعمل بدقة مثلما تعرفه البيروقراطية الحديثة بجميع مؤهلاتها الاقتصادية والتواصلية التقنية، لا لشيء إلّا لأنّ المعرفة المختصّة هي التي تضفي في مثل هذه الظروف السلطة. ففي الظروف العامة لسلطة الأمراء/ الأعيان، حيث كانت للإدارة "الخبرة" وإلى حدّ ما أيضاً "المهارات" العينية (مثل الكتابة)، ولكن لم تكن هذه مرتبطة بـ"علم مختصّ" ومعقلن كأحد الشروط، فقد كانت مكانة الموظف ونفوذه الاجتماعي داخل الإدارة المحلية هي الحاسمة بالنسبة لمنصبه باعتبار أنّ هذا النفوذ قائم أوّلاً على سلوك الطبقة الحاكمة/ الأعيان. ولذا كان من السهل احتكار الوظائف المحلّية من قبل الطبقة المالكة، وبالأخصّ طبقة المزارعين الكبار. وسنعود للحديث عنه فيما بعد بالتفصيل. أمّا المبدأ المعاكس والمتمثل في الحفاظ على الحكم عن طريق أناس لا يملكون شيئاً ويكونون تابعين اقتصادياً واجتماعياً بصفة تامة للحاكم، فلن ينجح إلا في إطار حكم ذاتي صارم لحاكم مؤهل لمثل هذه الوظيفة وقادر دائماً على خوض الصراع الطويل مع الأعيان المحليين، وإن استغرق ذلك تاريخ دول الإمارات قاطبة. فبمرور الزمن تصبح طبقة الأعيان هي المالكة للوظائف والمتماسكة مع بعضها البعض في شبه حلقة من يهمّهم الأمر وذوي نفوذ واسع إزاء الحاكم. فالحالة التي يضطرّ فيها الحاكم إلى وعد الموظفين بالمنصب مدى الحياة، وذلك لهم ولأولادهم عندما يكون في حاجة ملحة إليهم، إنما كانت بين الحين والآخر في جميع أقطاب العالم كما حصل مثلاً في عهد ملوك الميروفنجيين(146).

فبتقدّم كسب الوظائف تندثر سلطة الحاكم، وخاصة سلطته السياسية، وذلك من جهة إلى جمع من حقوق السيادة الملموسة والمشخصة والمكتسبة عن طريق

---

(146) يبرز الضعف النمطي للملوك الميروفنجيين "إزاء العائلات التي أصبحت ذات نفوذ وسعت بنجاح إلى الاستحواذ على حقوق السلطة في مختلف الأقاليم" لأوّل مرة بوضوح في "المرسوم كلوتاري" (Edictum Chlotarii) في هذا المرسوم تنازل الملك كلوتار الثاني لنبلاء شرق فرنسا والبورغوند من أجل مساعدتهم في الحرب ضدّ برونهيلد على حقّه في تعيين القضاة والأمراء وخوّل لهم تعيين هؤلاء من بين أصحاب الإقطاع القاطنين في هذه الأقاليم. وهذا المرسوم ساعد كثيراً على وراثة وظائف الإمارة والقضاء التي فرضت نفسها فيما بعد. قارن: Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des Fränkischen Reichs*, 4 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1882), Band 2, 1.

امتيازات خاصّة بالنسبة لبعض الأفراد، هذه الحقوق المحدّدة بصفة مختلفة جداً في الإطار الذي عيّن لها قد تثير مقاومة خطرة للحاكم من طرف الراغبين في الوظيفة - فهي بمنزلة شكل ثابت لا يتكيّف والمتطلبات الجديدة ولا يتماشى والنظام المجرّد، بل يمثل الصورة الخصوصية المعاكسة لبنية البيروقراطية ذات "الكفاءات" المنظمة بصفة مجرّدة وحسب غاية واضحة بحيث يمكن عند الضرورة إعادة تنظيمها من جديد. ومن جهة أخرى نجد في تلك المجالات التي لم يتمّ فيها اكتساب الوظيفة استبداد الحاكم المطلق الذي يسعى لنقل الأوامر الإدارية، وخصوصاً الجديدة منها التي لم تخضع للسلط المكتسبة، وكذلك النفوذ بحرّية إلى الأشخاص المقرّبين له. فـ"رابطة الأعيان" السياسية قد تميل في مجملها إمّا إلى الشكل النموذجي أو إلى الشكل الاستبدادي. فنجد الشكل الأوّل أكثر في الغرب، أمّا الشكل الثاني فقد كان موجوداً بصفة مكثفة في الشرق حيث الظروف الدينية والعسكرية المحلية للسلطة التي ما فتئت رهينة الغزاة كلّ مرّة أجهضت المسار الطبيعي للامركزية والملكية.

ففي غضون مسار النّمذجة يتحوّل موظفو البلاط إلى أعيان ذوي تمثيل محضٍ أو إلى أشخاص بدون وظيفة يتمتّعون بمصادر ربح، وخصوصاً الموظفين المقرّبين من الأمراء / الأشخاص البارزين الذين يستأجرون هؤلاء الأعيان كموظفين في البلاط باعتبارهم يرفضون طبعاً الاهتمام بالمهام اليومية.

لا يعرف الشكل السياسي الإماراتي مفهوم "الكفاءة" ولا مفهوم "الإدارة" في المعنى الحالي للكلمة، وبالأخصّ عند تزايد الملكية/ الامتلاك. فلم يتم الفصل بين المهام الوظيفية والمهام الخاصة، وكذلك بين المال العام والخاص أو أوامر الحاكم الصادرة عن الموظفين إلّا مع النموذج الاستبدادي بعض الشيء، لكنه اندثر بتزايد توزيع الوظائف وامتلاكها. وقد حاولت الكنيسة في العصر الوسيط منع التصرّف في الموارد الناتجة عن وظائف الربح في حالات الوفاة على الأقلّ[147]. لكن من جهة أخرى سعت السلطة الدنيوية بين الحين والآخر إلى أن تستعمل "حقها في النزع" (jus

(147) غالباً ما تعود محصلات وظائف الربح التي توفي صاحبها من يوم وفاته إلى يوم تقليد من يخلفه، وهي ما تسمّى بـ "Interkalargefälle" إلى الأمير أوغيره من رجال الدين أوإلى الأديرة المجاورة نتيجة لقانون الكنيسة الخاص. وضدّ هذا القانون أقرّ مجمع الكنيسة في Chalkedon (451) والبابا غريغور الأول (593 و594) والثالوث (Tridentinum) أنّ محصلات هذه المدّة تخضع لمقتصد أولمجموعة معيّنة من قبل جمعيّة القساوسة للإشراف عليها. قارن: Sägmüller, *Katholisches Kirchenrecht*, S. 887.

spolii) وأن تضع يدها هي الأخرى على تركة رجل الدين الخاصّة[148]. أمّا في حالة الملكية التامّة فلا يوجد فرق بين المال العامّ والمال الخاصّ، فهما ببساطة فعليّاً شيء واحد.

بصفة عامّة تفتقد المصلحة القائمة على علاقات تبعية شخصية بحتة إلى فكرة واجب الوظيفة الموضوعي. وكلّ ما يوجد منه ينعدم تماماً في عملية التعاطي مع الوظيفة وكأنها مصدر ربح أو كسب ملك. فتسيير السلطة هو أوّلاً وقبل كلّ شيء حقّ الموظف الشخصيّ في السيادة: فالموظف، مثل الحاكم، هو الذي يقرّر خارج حدود التقاليد المقدّسة شخصياً أيضاً حسب الحالة أي بصفة استبدادية أو برحمة. وتبعاً لذلك فإنّ الدولة الإماراتية هي المثال النموذجي في مجال تكوين الحقّ للحالة الموازية بين التعلّق الكامل بالتقاليد من جهة وتعويض السيادة عن طريق القواعد الرشيدة بـ"عدالة مجلس" الحاكم وموظفيه من جهة أخرى. فعوض "الموضوعية" البيروقراطية والغاية المثلى للإدارة القائمة على الاعتبار المجرّد للمساواة أمام القانون الموضوعي "بغضّ النظر عن الشخص" يسود هنا المبدأ المعاكس تماماً. فكلّ شيء يقوم هنا بصريح العبارة على "مكانة الشخص"، أي على الموقف الفعلي من صاحب الطلب ومن طلبه الحقيقي وعلى العلاقات الذاتية البحتة وما يتبعها من سبل العفو والوعود والامتيازات. وغالباً ما تعتبر الامتيازات والأملاك التي يوزّعها الحاكم – وخاصة الأراضي المهداة، حتى في صورتها النهائية – عابرة في حالة "النكران بالمعروف" التي يصعب تحديدها وتبقى إضافة إلى ذلك غير مضمونة جرّاء التأويل الشخصي لجميع العلاقات وتقويمها حتى بعد الوفاة. ولذا تعرض من جديد لمن يخلفه قيد إثباتها. ويمكن حسب وضع السلطة المتغيّر دائماً بين الحاكم والموظف إمّا أن تعتبر هذه الامتيازات مطالبة بالقيام بالواجب، وبذلك تفتح المجال من التراجع نحو الامتلاك وكأنّه "حقّ استثنائي مكتسب"[149] – أو يمكن على عكس ذلك إعطاء الخلف

(148) كان حقّ النزع (ius spolii) يضمن منذ النصف الثاني من القرن التاسع لصاحب الكنيسة حقّ التصرّف في تركة أحد رجال الدين التابعين له. ومنذ عام 1183 تبنّى الملوك الألمان هذا الحقّ استناداً إلى الأساقفة (التابعين لكنيسة الرايخ) ورؤساء الأديرة (التابعين لأديرة الرايخ). وترتبط عملية نزع التركة بالاتفاقيات المبرمة ويمكن أن تمسّ تركة المتوفى بأكملها. قارن: Ulrich Stutz, "Regalie," *RE*³, Band 16 (1905), S. 536-544, hier: S. 540.

(149) يحدّد رجل القانون Otto Mayer "الحقّ المكتسب" (ius quaesitum) باعتباره الحقّ المبنيّ على "حقوق خاصّة". وهذا الحقّ كان يحدّ من نفوذ الأمراء وسلطتهم عن طريق حقوق مضادة دخلت

الفرصة، بتقاضي مثل هذه الحقوق الاستثنائية، لفتح الباب للاستبداد الذاتي – وهي وسيلة غالباً ما استعملت في مرحلة تكوين الدولة الإماراتية – البيروقراطية الغربية في العصر الحديث.

وحيث كانت حقوق الموظفين في علاقتهم بالحاكم وبسلطته قد تنمذجت أيضاً عن طريق حقوق الزمالة وملكية الوظائف، فإن التسيير الفعلي البحت في أقصى معناه يبقى هو المحدّد لوضعية السلطة فيما بينهم وهو الذي يعطي لأيّة ظاهرة ضعف مفاجئة وطويلة المدى للسلطة المركزية، أو حتى تلك التي أسبابها شخصية بحتة، إذن الفرصة لتدهور سلطتها عن طريق إنشاء عادات جديدة أقلّ وهن. وعلى أرضية هذه البنية للإدارة تصبح القدرة الذاتية البحتة للحاكم على فرض إرادته مهمّة في خلق التوازن المتغير باستمرار بين سلطته المعنوية ومضمونها الفعلي. ولذا فمن الجدير حقاً أن يسمّى "العصر الوسيط" "عهد الفردانيات"[150] (Individualität).

يسعى الحاكم بأيّ طريقة كانت إلى ضمان وحدة سيادته والدفاع عنها ضدّ امتلاك الوظائف من قبل الموظفين وخلفهم وكذلك ضدّ الأنواع الأخرى من السلط المستقلّة عنه التي قد تنشأ في أيدي الموظفين. ويبدأ ذلك أوّلاً بالقيام بزيارات دورية في جميع أنحاء البلاد. فلم يكن الملوك الألمان في العصر الوسيط مثلاً دائماً على سفر لأنهم كانوا مجبرين في حالة عدم وجود وسائل نقل غير كافية على سدّ حاجاتهم من مخازن أملاكهم على عين المكان. هذا السبب لم يكن بالضرورة هو المحدّد: فقد كانت

= حيز التنفيذ استناداً إلى النظام القانوني الجاري لصالح الرعايا. قارن: Otto Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht* I, S. 30.

(150) هذه الفكرة هي جزء من السجال القائم حول العصر الوسيط الأوروبي والذي أشعلته ملاحظة Jacob Burckhardt الشهيرة والقائلة بأنّ الإنسان لم يصبح "فرداً روحيّاً" إلا في عصر نهضة إيطاليا. قارن: Jacob Burckhard, *Die Cultur der Renaissance in Italien: Ein Versuch*, 2 Aufl. (Leipzig: E. A. Seemann, 1869), S. 104ff., Zitat: S. 104,

غير أنّ المؤرخين: Karl Lamprecht: "Über Individualität und Verständnis für dieselbe im deutschen Mittelalter," in: *Deutsche Geschichte*, 2 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1909), Band 12, 1, S. 3-48, und Dietrich Schäfer, *Weltgeschichte der Neuzeit* (Berlin: Ernst Siegfried Mittler und Sohn, 1907), Band 1, S. 13,

وكذلك مؤرّخ الأدب: Samuel Singer, *Mittelalter und Renaissance: Die Wiedergeburt des Epos und die Entstehung des neuen Romans, Zwei akademische Vorträge* (Sprache und Dichtung zur Linguistik und Literaturwissenschaft, Heft 2) (Tübingen: J. C. B.Mohr (Paul Siebeck), 1910), S. 3-28,

يعتبرون أن العصر الوسيط هوفي الحقيقة الزمن الذي بدت فيه الفردانية تظهر بقوّة.

للملوك الإنجليز مثل الملوك الفرنسيين بإدارتهم المركزية - وهي الأهم من كلّ شيء - منذ البداية مقرّات ثابتة - ولئن لم تؤكّد قانونياً إلا شيئاً فشيئاً كما يدلّ على ذلك مثال[151] أينما كانوا في إنجلترا "ubicunque fuerimus in Anglia"- بل حتى ملوك الفرس[152]. وإنّما الأهم من ذلك هو حضورهم الشخصي باستمرار الذي كان يذكّي نفوذهم لدى الرعية. وقد جرت العادة أنّ يضاف إلى هذه الزيارات الشخصية التي كان يقوم بها الحاكم أو يتم تعويضها أيضاً نظام "missatische"، أي إرسال مبعوثين خاصّين (مثل "Missi dominici" الكارولنجيين والقضاة الإنجليز المسافرين)[153] يزورون البلاد بصفة منتظمة ويقومون دورياً بجلسات للقضاء ولتقبّل شكاوى المواطنين. كما يمكن للحاكم الحصول أيضاً على عدد وافر من الضمانات الشخصية من طرف الموظفين الذين يعينهم في مناصب خارجية يصعب مراقبتها: وتتمثل هذه في أقصى الحالة في الحفاظ على رهائن، وفي أيسرها بفرض زيارة البلاط بانتظام - والمثال على ذلك ما ذكر من واجب إقامة الأمراء اليابانيين (Daimyos) في بلاط الحاكم -

(151) حكم الملوك الإنجلونورمان البلد حتى نهاية القرن الثاني عشر ومستهل القرن الثالث عشر بدون إقامة ثابتة وكانوا يحضرون جلسات القضاء في أماكن مختلفة. ورغم أنّ مجلس القضاء الملكي (Court ofKing's Bench) في عهد هنري الثالث (1216-1272) كان مكوّناً من مجمع قارّ لقضاة البلاط ويملك مقرّاً خاصّاً في Westminsterhalle، فإنّ الملك ما زال يدّعي الرئاسة الشخصية للمجلس. وقد بقي هذا الطابع للمجلس الملكي كـ "Curia coram Rege, ubicunque fuerimus in Anglia" قائما لقرون عديدة. قارن: Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 115,

أمّا في فرنسا فقد أصبحت باريس في القرن الثالث عشر مركزاً للقضاء الملكي وللإدارة المالية في حين بقي البرلمان يعقد في أماكن مختلفة من البلد، وذلك إلى حلول القرن الرابع عشر. قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 198.

(152) ففي حين كانت مدينة سوسة، وهي العاصمة القديمة لسلطة Elamiterreichs، تعتبر حتى قبل حكم كيروس الثاني (559-529) مركز الإقامة الرسمية للملك وملتقى الطرقات في العهد الفارسي القديم من خلال الطريق الملكي الذي يربطها حبّذ الملوك التنقل إلى إقباطان في شهور الصيف الحارّة وإلى بابل في شهور الشتاء. وفي مخازن هذه المراكز الثلاثة للإقامة كانت توجد الوثائق الإدارية للبلد. قارن: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* III[1], S. 28f., 32, 47, 66, حيث يذكر النقل القديم.

(153) رغم التأكيد المثبت بوثيقة تعود إلى عام 1131 لم ينفذ إحداث نظام متفرّع جداً للقضاة المسافرين (iusticiarii) إلا عن طريق هنري الثاني (1154-1189). فإلى جانب مراقبة الإدارة المحلّية (مثل الشريف ونائب الأمير ومراكز القضاء المحلية) تبنوا مهمة القضاء الجنائي في الحالات العويصة وحكموا - لعدم وجود قوانين موحّدة بين مراكز القضاء - حتى في المسائل المتعلقة بالقضايا المدنية. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 224ff.

الشوغون - بين السنة والأخرى والذي كان مرتبطاً بإجبار العائلة الإقامة بالبلاط بصفة دائمة[154]، - أو بفرض الخدمة في البلاط على أبناء الموظفين (Pagenkorps) أو بتوزيع المناصب الهامّة على الأقارب أو المصاهرين لهم - وهي كما وقع الإشارة إليها[155] وسيلة ذات حدّين - أو بتقليص مدّة الوظيفة (كما جرى في البداية لدى أمير مملكة الإفرنج[156] ولدى جزء كبير من المناصب الإسلامية)[157]، أو باستثناء الموظفين من إدارة الأسقفيات حيث يملكون فيها أراضي ولهم هناك من يتبعهم من بني عشيرتهم (الصّين)[158]، أو باللجوء إلى الأعازب من الرجال بالنسبة لبعض الوظائف الهامة (وهنا تكمن أهمية العزوبة، ليس لبيروقراطية الكنيسة فحسب، وإنما أيضاً لوضع رجال الدين في خدمة الملك، وبالأخصّ الملك الإنجليزي)[159]. كما يمكن للحاكم الحصول على الضمانات بالمراقبة المنظمة للموظفين عن طريق جواسيس أو

(154) سمّى تعهّد الأمراء (Daimyō) الإقامة في Edo (توكيوالحالية) مركز سلطة توكيغاوا - شوغون "Sankinkōtai" (Tokugawa-Shōgune) (قارن لاحقاً، ص 391). وفي هذا الصدد وجب على الأمير داميو (Daimyo) في غيابه السنوي إبقاء زوجته وأبنائه كرهائن يقيمون في Edo. وقد أدخل واجب الإقامة في عهد توكيغاوا - شوغون لثلاثة الأول (1603-1651) ولم يقع التخفيف فيه إلا عام 1862. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 63f., 63.

(155) ليست الإحالة واضحة. ومن المحتمل أن المقصود هنا هوالصراعات حول الخلافة في إنجلترا كما ذكرت لاحقاً. غير أنّ هذا الحلّ يتناقض مع القول: "كما تمت الإشارة إليه سابقاً".

(156) لم تكن مدّة الحكم بالنسبة لأمراء المملكة في بلاد الإفرنج محدّدة صورياً، بل كانت تخضع لتصرّف الملك التعسّفي. ولمّا أصبحت وظيفة الإمارة قابلة للاستئجار في القرن العاشر، تم غالباً الحفاظ عليها مدى الحياة. قارن: Erich Freiherr von Guttenberg, "Iudex h.e. come saut grafio. Ein Beitrag zum Problem der fränkischen "Grafschaftsverfassung" in der Merowingerzeit," in: Festschrift Edmund E., *Stengel zum 70 Geburtstag am 24 Dezember 1949 dargebracht von Freunden, Fachgenossen und Schülern* (Münster, Köln: Böhlau, 1952), S. 93-129, hier: S. 122.

(157) كانت مدّة وظيفة القاضي تتراوح بين سنة وسنة ونصف حسب ما ذكره فيبر سابقاً.

(158) كان الأمر بالحظر من بين وسائل السلطة المركزية القيصرية في الصين بعد الوحدة (عام 221 ق.م.) - حسب ما ذكره فيبر في كتابه حول **الكنفوشية**، MWG 1/ 19، ص 204 - ولم يتم إلغاؤه إلا بعد انهيار الإمبراطورية عام 1912. وهوما أشار إليه: Hosea Ballou Morse, *The Gilds of China with an Account of the Gild Merchant or Co-hong of Canton*, 2 ed. (New York: Russel & Russel, 1967), p. 5, Margin 1.

(159) منذ القرن الثالث عشر وحتى عصر "الإصلاح الديني" كانت أغلبية الوظائف الحكومية العليا في إنجلترا في أيدي رجال الدين. وبهذه الطريقة تقلّد رجال الدين الذين عينوا إلى حدّ إشعارهم بما يخالف ذلك الوظائف الموروثة قديماً. قارن: Hatscheck, *Englisches Staatsrecht* II, S. 569.

مراقبين رسميين (مثل مراقبي الصحافة الصّينيين)(160)، يتم اختيارهم غالباً من بين الأشخاص التابعين له أو من الذين لهم مصادر ربح مباشرة، أو في الختام بإنشاء سلط وظيفية متنافسة داخل نفس الإقليم (مثل ما يشبه قاضي التحقيق مقابل الشريف)(161). فاللجوء خصوصاً إلى موظفين لا ينتمون إلى طبقات اجتماعية متميزة، ومن ثمّ إلى طبقات لا تتمتّع إذن بنفوذ اجتماعي خاص ولا بشرف، وإنما هم مستعارون تماماً من الحاكم، وربما قد يكونون من الأجانب، كان طريقة عالمية لضمان طاعتهم. فعندما قام كلاوديوس بتوعّد مجلس الأعيان بأنّه سيحكم البلد بأكمله على خلاف أنظمة آب/ أغسطس الطبقية وبمساعدة أتباعه الذين أطلق سراحهم(162)، وحين عيّن سبتيموس سفروس (Septimus Severus) وخلفاؤه عامّة الجند من جيشهم في مناصب الضبّاط عوض أعيان الرّومان(163)، ولمّا أخرج العديد من كبار الوزراء الشرقيين والكثير من "المقرّبين" للملوك في العصر الحديث، وخصوصاً ذوي الأدوات التقنية الناجحة بالنسبة لسلطة الأمير من الظلمات إلى النور بحيث بدوا من أشدّ الناس كرها لدى الأعيان، فقد طغت في هذه الحالات دائماً نفس المصالح التي تحرّك الأمراء.

---

(160) فيما يتعلق بـ "المراقب" قارن التفاصيل في:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 204.

(161) منذ بداية الألفية سمح الملوك الإنجليز إدارة الإمارات من قبل شرفاء كانت لهم الكفاءة في تسيير القضاء والجيش والأمور المالية. ولمنع استقلالية الوظيفة التي باتت شبه موروثة أقرّ الملوك منذ عام 1194 وضع أربعة مشرفين (coronatores) لمساعدة الشريف ومراقبته. وهؤلاء المشرفون تم اختيارهم صورياً من طرف مجلس الأمراء ولكنهم كانوا كموظفين يخضعون للملك. وكان عليهم إصدار الأحكام في الحالات التي هي من مشمولات العرش، الشيء الذي أدّى بهم إلى الحدّ من مسؤوليات الشريف الذي كان موكلاً برئاسة القضاء. قارن: Hatscheck, *Selbstverwaltung*, S. 197,
وكذلك: Hatscheck, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 93ff.

(162) جرى وصف تأثير المساجين الذين أطلق سراحهم على سير حكومة كلاوديوس من طرف Sueton. أمّا الإنذار الموجّه للشيوخ بأن تحرم طبقتهم من تسيير أعمال الحكومة و"توكيل المقاطعات والجيوش إلى الفرسان الرومان ومن أطلق سراحه من المساجين"، فيعود مصدره إلى القيصر نيرو(انظر: Sueton, Nero 37, 3). (قارن في هذا الصدد: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 296, Anm. 278). وقد اتخذ أغسطس قبله عكس هذه السياسة وعوّض في وظيفة الوكلاء الذين أطلق سراحهم بأفراد من طبقة الفرسان. وبذلك أراد أن ينشئ طبقة من الموظفين لتسيير إدارة الحكومة.

(163) المقصود هنا هوحلّ حرس القصر من قبل سبتيموس سفروس (Septimus Severus) في صيف 193 وتعويض جنده بجنود قدماء الحرب. وقد قال Cassius Dio (75، 2، 3) في هذا الصدد: "إنّ ما عابوا عليه (المقصود Septimius Severus) البعض أكثر هوأنّه تخلّى على البلدان التي اختير منها الحرس وهي بدون استثناء إيطاليا، إسبانيا، مقدونيا ونوريكيوم (Norikum) [...].

ويعتبر تقسيم كفاءات الموظفين المحلّيين من الوسائل الإدارية الهامة والقانونية الناجعة من حيث النتائج للحفاظ على مراقبة الإدارة المركزية من قبل هؤلاء. فإمّا أن توكّل إدارة المالية إلى موظفين متميزين أو أن يوضع لكلّ إدارة أسقفية موظفون مدنيّون وعسكريّون إلى جانب بعضهم البعض، وهو ما يبدو تقنياً الأنسب. فالموظف العسكري بقي إذن تابعاً للإدارة المدنية المستقلّة عنه فيما تحتاج إدارته من تموين بالمواد الاقتصادية، وهذه هي الأخرى كانت في حاجة إلى الموظّف العسكري للحفاظ على سلطتها. فقد فصلت مثلاً إدارة الفراعنة في العهد الجديد للملك إدارة المخازن من القيادة(164)– وهو ما يبدو ضرورياً أيضاً من وجهة تقنية. وفي العصر اليوناني، خاصة في عهد بطليموس، أدّى تطوّر استئجار الضرائب وبيروقراطيتها إلى فصل المالية عن القيادة العسكرية ووضعها في يد الأمير(165). أمّا إدارة الأقاليم الرومانية فقد عينت – باستثناء بعض المقاطعات المعينة (خاصة مصر وبعض الأقاليم الحدودية) ولأسباب سياسية بحتة – إلى جانب القائد الأعلى للقوات القيصرية وحاكم الإقليم الوكيل القيصري للمالية كثاني موظف سام ومستقل في الإقليم وأنشأت ترقيات خاصّة لهذه ولتلك الإدارة(166). كما فصل نظام الدولة الديوكلتيانية إدارة المملكة بأكملها إلى

---

(164) في عهد فراعنة الملك الجديد (1550– 1070 ق.م.) أدخل نظام تكوين الضباط وعيّنت كتبة خاصة لتسيير الإدارة في الجيش. هذه المعلومة من Thurnwald في كتابه **مصر القديمة** (*Altes Ägypten*) تشير إلى تقسيم مجالات الإدارة.

(165) هذا التطور أدخله بطليموس الثاني الفيلادلفي (Ptolemaios II Philadelphos) (283–246ق.م.). وفي عهد حكمه بدأ ما يسمّى بمستأجر أوراق الضرائب الذي كان يوزع استئجار الضرائب على الأشخاص الخاصّة والمؤسسات بصفة قانونية ويصف طرق المراقبة الحكومية. قارن ما ذكره فيبر في كتابه: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 187,

حول طبعة الورق: *Papyrus-Edition*: *Revenue Laws of Ptolemy Philadelphus*, Edited from a Greek Papyrus in the Bodleian Library, with Translation, Commentary, and Appendices by Bernard Pyne Grenfell and an Introduction by John Pentland Mahaffy (Oxford: Clarendon Press, 1896),

وفي عهد بطليموس الثاني تم أيضاً تسليم السلطة العسكرية بالنسبة لمختلف الأقاليم لذوي الخبرة/ الاستراتيجيات.

(166) في عام 27 ق.م. تم تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى مقاطعات تابعة للقيصر وأخرى تابعة للشيوخ. في جميع المقاطعات التابعة للقيصر قام الوكلاء الخاضعين لسلطته مباشرة بجمع أموال الضرائب. أمّا في المقاطعات التابعة للشيوخ فكان هؤلاء إلى جانب القناصلة الذين يتداولون على الحكم سنوياً ويحتلون مكانة اجتماعية مرتفعة. وباستثناء مصر كان لبعض المناطق الصغيرة مثل Raetien، Noricum أو Judäa وضع خاصّ بها. فقد كانت تدار من طرف الوكلاء (في مصر من طرف المحافظين) كأملاك القيصر. قارن: Marquardt, *Römische Staatsverwaltung* I, S. 548, 555ff.;
= Mommsen, *Römisches Staatsrecht*³, Band II/ 2, S. 859, und Tacitus, *Historiae* 1, 11, 2,

عمل مدني وإدارة عسكرية، بدءاً بـ "المحافظ الإمبراطوري"-Praefecti Praeto" rio" كمستشارين و"سيد الجنود" "Magistri Militum" كقواد جيش وصولاً إلى الرؤساء "Praesides" من ناحية والدوقات "Duces" من ناحية أخرى(167). وفي المرحلة الأخيرة من الشرق الإسلامي وقع فصل القائد العسكري (الأمير) عن جامع الضرائب ومستأجرها (العامل) وأصبح هذا الفصل قاعدة ثابتة لدى جميع الحكومات(168). من هنا يمكن حقاً الإشارة إلى أنّ كلّ حالة استمرّت فيها الوحدة بين هذين الاختصاصين، أي الوحدة بين السلطة العسكرية والسلطة الاقتصادية بالنسبة لأية إدارة إقليم، انجرّت عنها كنتيجة النزعة الموالية بانفصال حاكم الإقليم عن السلطة المركزية(169). وقد انتهت النزعة نحو التجنيد المتزايد في عهد شراء العبيد قصد ضمّهم للجيوش(170) وما تبعتها من مطالب متزايدة على مستوى الضرائب أنهكت قوى الرعايا، ومن أزمات مالية متجدّدة، ومن تخلٍّ عن إدارة الضرائب مقابل الرهن أو احتلالها من قبل الجيوش إمّا بانهيار المملكة أو تحوّلها إلى إقطاع.

نريد الآن أن نوضّح من خلال بعض الأمثلة التاريخية الهامّة طريقة سير الإدارات

= كان الوكلاء موظفين تابعين مباشرة لوليّ الأمر أوللقيصر (وكانوا في الأصل عبيداً أومن أطلق سراحهم)، في حين كان القناصلة من مواطني روما تحصلوا على مكانة مرموقة سمحت لهم فيما بعد أن يعينوا في قنصلية ما أوأن يتقلدوا وظيفة في المقاطعات بأمر من مجلس الشعب أومجلس الشيوخ. فالفرق هنا إذن يوجد بين الترقية البيروقراطية والترقية الفخرية.

(167) بدأ أوّلاً Diokletian (305-313) الفصل بين أقسام الإدارة وأتمه قسطنطين الكبير (337-306). فبعد أن أدخل قسطنطين الماجستير العسكري ("Heermeister" - خبير الجيش) فقدت وظيفة مقدّم الحرس القيصري (Praefectus praetario) دلالتها العسكرية وتحولت إلى وظيفة مدنية عليا في الحكم. قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 2³, S. 1117 und 1121,
(هناك أيضاً يوجد المصطلح "praefectus praetario"). أمّا في الإدارة المحلية فقد عيّن ديو كليتيان Diokletian ما سمّي duces limitum الموكل بالحراسة العسكرية للحدود إلى جانب المحافظ. وكان"Praeses provinciae" في نظام الحكم الديوكلتياني- القسطنطيني المرتبة الوظيفية السفلى للمحافظ. انظر المصدر نفسه، II, 1³، ص 263.

(168) تم البتّ في الفصل بين الإدارة العسكرية والإدارة المالية في مقاطعات الخلافة في العصر العباسي. وقد حكم الخلفاء العباسيون الجزء الكبير من الشرق الإسلامي خلال القرنين الثامن والتاسع. قارن: Bekker, *Steuerpacht und Lehnswesen*, S. 84.

(169) تبنّى هذا الرأي كارل هاينريخ بيكر (المصدر نفسه) ودعّمه بمثال الوالي الطولوني أحمد في مصر الذي استحوذ على السلطة المالية إلى جانب السلطة العسكرية وتمكن بذلك الانفصال عن السلطة المركزية للخلافة العباسية في بغداد.

(170) بدأ بيع الرقّ العسكري في الخلافة خلال القرن التاسع.

الإماراتية/ المحلية، وخاصّة الوسائل التي يستعملها الحاكم لفرض سلطته/ نفوذه إزاء نزعات/ ميول الموظفين للامتلاك.

نعرف أنّ أوّل إدارة بيروقراطية إماراتية/ محلية أقيمت بصفة تامّة وبغضّ النظر عن النتائج هي تلك التي جرت في مصر القديمة. وتبدو هذه في الأصل وكأنها تطوّرت تماماً انطلاقاً من حاشية الملك، أي من الموظفين الذين اختارهم فرعون من بين خدمة البلاط، في حين أنّ تعيين الموظفين جرى فيما بعد عند الضرورة حتى من خارج الأعيان وذلك بتقدّم طبقة الكتبة الصالحة تقنياً لهذا الغرض والذي يعني الدخول في علاقة تبعية مع الحاكم. أدّى الدور الفائق لعملية توزيع المياه المنظمة بأمر رسمي والبناءات التي سمحت باستقطاب الشعب لعمل السخرة بكمّ هائل صعب المنال في المرحلة الطويلة من الزمن الخالية من العمل في الحقول حتى في العصر القديم من الحكم إلى جعل الشعب كله مسخّراً لنظام العمالة، بحيث كان فيه الرجل الفاقد لسند فريسة سهلة قد تضمّه إذا دعت الضرورة إلى فرق فرعون التابعة لعمل السخرة. فقد كانت البلاد بأكملها دولة العمل الإجباري، وفرعون أدخل السياط كخاصية، وكذلك، ما ترجم من قبل سيته في الألفية الثالثة ق.م.، في البداية فعلاً امتيازات الحصانة فيما يتعلق بإسعاف ساكني المعابد أو الموظفين من جلبهم إلى أعمال السّخرة[171]. وكان فرعون يسدّ حاجيات بلاطه إمّا من خلال العمل في المؤسّسة الخاصّة به أو عن طريق العمل الحرفي غير الحرّ في المنزل أو ضمن فرق العمل الفلاحي/ الزراعي أو في مجال التجارة المحتكرة من طرفه أو عن طريق الضرائب. وقد كانت هناك ظواهر علاقات اقتصادية وتبادل على مستوى السّوق، وخاصّة ما يشبه النقود (الأسلاك النحاسية[172] (Uten) وقطع المعادن). غير أنّ ما يسدّ حاجات

---

(171) يستند ماكس فيبر هنا إلى قراءة نقدية لكتاب كورت سيتي (Kurt Sethe) التي نشرت في كانون الأول/ ديسمبر 1912 في إعلانات الأساتذة بغوتنغن (Sethe, Décrets royaux) وليس إلى طبعة مستقلة للوثائق من قبل الباحث في آثار مصر القديمة. وفي قراءته لدراسة رايموند ويلز (Raymond Weills) حول المراسيم الملكية في العهد القديم للحكم أعاد Sethe ترجمة بعض الوثائق المعروضة هناك لأنّها حسب قوله لم تترجم لغوياً بدقة كافية. ويتعلق الأمر في هذا الصدد بامتيازات الحصانة التي يعود تاريخها إلى ما بين العهد الخامس والعهد الحادي عشر من الحكم الفرعوني (ما يقارب 2504/ 2454- 1976 ق.م.) والتي أرسلت إلى معبدي كبتوس (Koptos) وعبيدوس (Abydos).

(172) كانت الأوتن (Uten) أوالديبن (Deben) أسلاكاً نحاسية معوجّة تزن 90,96 غرام استعملت في العهد الجديد من الحكم الفرعوني (1550- 1070/ 69 ق.م.) كمقياس مالي. قارن:.Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 89,

وكذلك كتاب -Adolf Erman, *Ägypten und ägyptisches Leben im Altertum* =

فرعون فيقوم، من حيث الحجم، كما أثبتت الحسابات/ الوصول التي وصلتنا[173]، على المخازن والاقتصاد الزراعي. وفيما يخصّ البناءات الشاهقة والطرق، فقد جنّد فرعون الرعايا بالآلاف، كما تدلّ على ذلك المصادر[174]. وبعد أن انتفت سلط أهل الأملاك الكبرى الخاصّة وأصحاب الوظائف السامية في المحافظات التي تشهد المصادر من العهد القديم على نشوئها وعظمتها[175] والتي تسبّبت في المرحلة الوسطى من الحكم

= (Tübingen: H. Laupp, 1885), Band 2, S. 675,

(من هنا فصاعداً: Erman, *Ägypten*)،

المذكور هناك (المرجع المذكور، ص 184). استعمل فيبر هنا الكتابة الصوتية لكلمة "Uten" عوض الكلمة الجديدة "Deben" التي اعتبرت سنة 1910 قد ولّت. قارن في هذا الصدد: Eduard Meyer, "Münzwesen II: Orientalisches und griechisches Münzwesen," *HdStW*3, Band 6 (1910), S. 824-832, hier: S. 825 mit Anm. 2,

(من هنا فصاعداً: Meyer, *Münzwesen*).

(173) وصلتنا حسابات من إدارة المخازن على سبيل المثال من بلاط ممفيس في عهد حكم سيتوس الأول (Sethos I) (ما يقارب حسب التوقيت الزمني الحالي 1290- 1279/ 78 ق.م.). وكانت هذه الحسابات التي تثبت خصوصاً تزويد العمال بالخبز معروفة لدى ماكس فيبر من خلال ما نقله فيلهلم سبيغلبرغ (Wilhelm Spiegelberg). قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 86, 184, حيث توجد الإحالة إلى: Wilhelm Spiegelberg, Hg., *Rechnungen aus der Zeit Setis I.(circa* 1350 *v.Chr.)*: *Mit anderen Rechnungen des Neuen Reiches*, 2 Bände (Straßburg: Karl J. Trübner, 1896).

(174) كانت الأعمال في مقاطع الحجر بالحمّامات في عهد رمسيس الرابع (من المحتمل أن يكون رمسيس الثاني الذي عاش فيما بين 1279- 1213 ق.م.) الذي جنّد الآلاف من الناس، وخاصّة الجنود والعبيد، قد ذكرت من قبل ماكس فيبر وقدّم لها الدليل بالتفصيل (Weber, *Agrarverhältnisse* 3.). وتعود هذه المعلومات إلى بروغش هينريش (Brugsch Heinrich) الذي قام بنقل النقوش على الحجارة والتي تفيد بأنّ عدد الذين اشتغلوا في مقاطع الحجارة ينافي 9268 رقبة. قارن: Heinrich Brugsch, *Die Ägyptologie, Abriß der Entzifferungen und Forschungen auf dem Gebiete der ägyptischen Schrift, Sprache und Alterthumskunde* (Leipzig: Wilhelm Friedrich, 1891), S. 601ff.,

(من هنا فصاعداً: Brugsch, *Ägyptologie*)،

في هذا الصدد أيضاً: Erman, *Ägypten*, S. 627-630,

وفيما يخصّ التحديد الزمني لرمسيس انظر: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 2 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1928), Band 2, 601ff..

(175) قدّم السند لتراكم أملاك الخواصّ والنومارش، أي الموظفين السامين في المقاطعات عن طريق نقوش المقابر بين العهد الرابع والسادس من الحكم الفرعوني (ما يقارب 2639/ 2589-2216/ 2166 ق.م.). قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 84,

توجد هناك إشارة إلى دراسة من قبل: Margaret Alice Murray, "The Descent of Property in the Early Periods of Egyptian History," *Proceedings of the Society of Biblical Archaeology*, vol. 17, Twenty-Sixth Session, Sixth Meeting (5 November 1895), S. 240-245, =

في بروز فترة حكم إقطاعي بعد السيطرة الأجنبية، مثيلة بحكم الترتر في روسيا[176]، لم تبق في الحقيقة كطبقات متميزة قائمة فوق الجماهير سوى المعابد والموظفين الذين تم مدهم في العهد القديم بالحصانات وبالأملاك الوافرة من قبل الرّمسسيين[177]. أمّا البقية فتمثل الرّعية بما فيها من سياسيين وأعيان بدون تمييز مع العلم أنّه حتى داخل مجموعة الأعيان التابعة هناك أيضاً عدد لا بأس به من الأوصاف للتابعين وغير الأحرار ذوي الوضع الاقتصادي والمرتبة الاجتماعية المختلفين إن كان يصعب علينا في البداية فصلهما عن بعضهما البعض، بل ربما لا يختلفان أيضاً في حقيقة الأمر. فكلما لم يجنّد الرعايا لعمل السّخرة بدا دفعهم للضرائب إلى الموظفين مقابل مبلغ معيّن قد أنجز، إذ ما انفك الموظفون بالضرب وما شابه من وسائل العقاب يجبرون الرعايا بالإدلاء بخراجهم إلى حدّ أنّ سحب الضرائب يتحوّل إلى نوع من الغارة بما تقتضي من فرار أصحاب الضريبة وملاحقتهم من طرف الموظفين. فالفرق بين فرق الأعيان التابعة لفرعون والرعايا السياسيين الأحرار، مثل الفرق بين ملك فرعون الخاص وملك الفلاحين الخاص، كان موجوداً[178]، لكنّه كان ذا صبغة تقنية بحتة وربما أيضاً

= وعلى النقش الشهير لقبر الموظف Mten. قارن في هذا الصدد: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², S. 176-183,

مع الملاحظات في المخطوط الشخصي لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München). وقد استعمل فيبر مثل إدوارد ماير صفة "النومارش" (Nomarch) التي لم تصبح معهودة إلا في العصرين البطليمي والروماني بالنسبة للعهود السالفة من التاريخ المصري.

(176) من غزو المغول في النصف الأول من القرن الثالث عشر وإلى حدود 1480 كانت روسيا تحت هيمنة/ سيطرة "الثلة الذهبية". وفي هذا الزمن تقلصت بحكم التقسيم الوراثي أقساط الأراضي التابعة للأمراء والأعيان وحتى الأساقفة والأديرة إلى الحدّ الأدنى. ثمّ فرض توزيع الأقساط الصغيرة للخدمة بحيث مسّ منذ القرن الخامس عشر حتى الأعيان والخدمة الأحرار. وكما ذكر فيبر سابقاً في كتابه حول **العلاقات** الزراعية 3 (*Agrarverhältnisse* 3)، ص 85، فإنّ النتائج كانت بكيفية أنّ "أسس النظام الطبقي الذي كان قائماً قبل غزو المغول لعاصمته كياف وشكله الإقطاعي ونبلائه وجميع أو جلّ إماراته" قد انقرضت.

(177) يصف ماكس فيبر هنا التطوّر منذ العهد الثالث للحكم الفرعوني (2119-1794/ 93 ق.م.) مروراً بهيمنة قبائل الهيكسوس الخارجية (1648/ 45–1539/ 36 ق.م.)، وهي قبائل رعاة آسيوية، وصولا إلى حكم الرمسسيين (1292–1070/ 69 ق.م.). وحسب رأي أدولف إيرمان (Adolf Erman) فإن قرابة العشر من الأرض الصالحة للزراعة كانت في عهد حكمهم ملكاً للمعابد. انظر: Adolf Erman, "Zur Erklärung des Papyrus Harris," *Sitzungsberichte der Königlich Preußischen Akademie der Wissenschaften*, Berlin Jg. (1903), 1. Halbband (Jan.-Juni), S. 456-474, bes. S. 472ff.

(178) من المحتمل أن ماكس فيبر يحيل هنا إلى أوضاع الملكية في العصر البطليمي التي وصفها =

بدون أهمّية تذكر لأنّ سدّ حاجة ميزانية الأمير بدأ يحصل بازدياد عن طريق الوظيفة. فالفرد صار مرتبطاً بصفة متواصلة بدوره في دفع الضرائب ومن خلاله بالإدارة المحلية للمقاطعة التي ينتمي إليها سواء من حيث النسب أو عن طريق الملكية أو المهنة - لأنّ الفرد في حدّ ذاته غير معروف - أو رحّل إليها. ولئن كان اختيار المهنة بالفعل حرّاً إلى حدّ ما، فلا يعني أنّه عند الضرورة لا يتم الضغط على أصحاب العلاقة الوراثية لسدّ حاجة الأمير. فالطبقات بالمعنى الخاصّ للكلمة لم توجد بعد(179). ولئن كان ممكناً للسياسي أو للوجيه من بين الرعايا أن يكون بالفعل حرّاً في اختيار مكان إقامته، غير أنّ هذه الحرية كانت قانونياً محدّدة بعض الشيء كلما اقتضت حاجات ميزانية الأمير إلى مطالبة هؤلاء الرعايا بالقيام بواجبهم في المكان الذي يراه صالحاً. وهذا المكان يسمّيه الاصطلاح الهلّيني المتأخر بالإيديا (Idia) والاصطلاح الروماني بأوريغو (Origo) الفرد، وهذا المفهوم القانوني لعب في المرحلة الأخيرة من العصر القديم دوراً كان له الأثر البعيد(180). فكلّ عقار وكلّ معمل كان يعتبر خاضعاً لـ ضريبة روتينية (Robott) أو غيره من الضرائب: كمصدر للدفع وبذلك كان يأخذ شيئاً فشيئاً نمط وظيفة الربح. فالوظائف أو الأراضي المدرّة للربح كانت بمنزلة الأجر مقابل مهامّ إدارية خاصّة وخدمات عسكرية. كما كان الجيش - وهو العضد الأساسي لنفوذ

مايكل روستوزو (Michael Rostowzew) في مقاله Kolonat المنشور في *Handwörterbuch der Staatswissenschaften*، ص 913 والتي أحال إليها في مساهمته هناك العديد من المرّات (قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 129-132). ولئن كان العقار بأكمله من حيث القانون في يد للملك، يبدو أنّه كان هناك ملك خاص، أي أراض باعها الملك أوسوّقها كأرض مستأجرة أوفي أيّ صورة كانت. أمّا بقية الأراضي فيملكها الحاكم مباشرةً كأملاك الدولة أوأراضي الآلهة وكانت تستغلّ من قبل الفلاحين أوالمستأجرين الذين كانوا يسمّون في اللغة العامية Laoi (λαοί) ويشبهون المستوطنين الرومانيين.

(179) يعود القول بأنّه كانت هناك طبقات في مصر إلى المؤرّخ اليوناني هرودوت (*Historien* 2, 164). وخلافاً لذلك أثبت مثلاً ألفرد فيدمان (Alfred Wiedemann) بالاستناد إلى نقوش في قراءته لتاريخ هيرودوت أنّه لم توجد ضغوطات في أوساط مجموعات معينة في اختيار الحرفة أوالزواج. قارن: Alfred Wiedemann, *Herodots zweites Buch mit sachlichen Erläuterungen* (Leipzig: B. G. Teubner, 1890), S. 573.

(180) تعني كلمة "إيديا" (idia) الانتماء إلى مكان ما (مكان السكان أوالمنطقة) حيث يتعيّن على الفرد القيام بواجباته العامة (مثل الخدمات وأعمال السّخرة). وقد أدخل هذا المفهوم الإداري من طرف الحكم البطليمي رغم أنّ المؤسسة في حدّ ذاتها سبق أن وجدت. أمّا المفهوم الروماني الذي يقابله فهو"origo" الذي اشتقّ منه رجال القانون الكلاسيكيين الأواخر قوانين المواطن وقوانين الضرائب والتي تم تبنيها في عملية إصلاح الإدارة في عهد سبتيموس سفروس (193-211). قارن: Rostowzew, *Kolonat*, S. 913f.

فرعون - مرتبطاً أيضاً بالذمّة المالية. فقد وقع تزويده وتموينه، على الأقلّ في حالة الحرب، من خزائن الملك. وكان المحاربون الذين يعود أسلافهم في العهد البطليمي إلى الماشيموي (Machimoi) يؤجرون بأقساط من الأراضي الزراعية ويستعملون منذ القدم في خدمات الحراسة[181]. وقد التحق بهم فيما بعد المرتزقة الذين كانوا يقبضون أجرهم من خزينة الملك المموّلة عن طريق التجارة الخاصّة. هذا وقد ساعد تجريد الجماهير الكامل من السلاح في مهمّة السيطرة عليهم وجعلها سهلة بحيث اقتصرت مقاومتهم على التعنت والنزاع من أجل قلة الغذاء خلال أعمال السّخرة. فالظروف الجغرافية، وخاصّة وسيلة النقل اليسيرة عن طريق النهر، حافظت بغضّ النظر عن الانقطاع النادر، على وحدة السلطة إلى حدود الشلالات.[182] وكما يبدو، فإنّ حظّ الترقية والارتباط بالمخازن الملكية كانا كافيين للحدّ من امتلاك أوسع لمصادر ربح الموظفين التي كانت تقنياً أقرب إلى الهبات والأملاك منها إلى الوظائف المهيمنة هنا والمدرّة للربح. فالعديد من الامتيازات ذات الحصانة تشير من خلال صياغتها إلى الوعود المتكرّرة بعدم تجاوزها وإلى ملاحقة الموظفين الذين ينتهكونها بحيث تسمح للحاكم الذي يعتمد من جهته على سلطته المحلية التعامل الدقيق مع هذه الامتيازات، وهو ما جعل بوادر الدولة الطبقية مفقودة تماماً وحافظ على بقاء السلطة الإماراتية. فالحفاظ الواسع النطاق على مصادر الربح الزراعية من جهة وتقلّص السيادة على العقار من جهة أخرى أثرا معاً في الحفاظ على البيروقراطية المحلية/ الإماراتية في الحكم الجديد. ولم يزعزعها نمط الاقتصاد المالي في عهد الحكم البطليمي بل عزّزها حينما مدّها بوسائل عقلنة الإدارة. فقد تقلّص دور الخدمات لسدّ الحاجات،

---

(181) منذ العهد القديم للحكم الفرعوني (ما يقارب 2707/ 2657-2170/ 2120 ق.م.) غالباً ما تم جلب الأجانب للخدمات العسكرية والحراسة وكان هؤلاء ينالون في المقابل أقساطاً من الأراضي الزراعية. وأغلب الأجانب كانوا من الرعاة النوبيين الذين يلقبون بـ Mazoi أوMadoy أو Matoi (بالقبطية) وبقيت فيما بعد أسماؤهم مرادفة للحرس والجنود. قارن: Meyer: *Geschichte des Alterthums* II[1], S. 460; *Geschichte des Alterthums* I,2[2], S. 42, 195f., 254, und Brugsch, *Ägyptologie*, S. 243f., 300,

الذي أظهر ارتباطاً مباشراً بين "Mazoi" و"Machimoi".

(182) يعتبر الملك مينس (ما يقارب 3032/ 2982- 3000/ 2950) الذي دارت حوله العديد من الأساطير المؤسّس للحكم المصري لأنّه وحّد منطقة الشمال والجنوب وأجبر النوبيين على التراجع إلى حدود الشلال الأول (القريب من أسوان الحالية). وحكمت هذه المملكة الجديدة بصفة مركزية من قبل الفراعنة. ويعتبر الحكم الأجنبي من بين الاستثناءات مثل حكم المرتزقة الليبيين (فيما بين 946/ 45-715/ 12 ق.م.) حيث انقسمت المملكة إلى عدد من الدول العسكرية المتناحرة فيما بينها. قارن: James Henry Braested, *Geschichte Ägyptens: Dt. von Hermann Ranke*, 2 Aufl. (Berlin: Karl Curtius, 1911), S. 18f., 36f.

وبالأخصّ عمل السّخرة، لصالح نظام شامل لجلب الضرائب بدون أن يتخلى الأمير عن اليد العاملة من طرف الرعية وربطها بالإيديا بحيث دخل الجانبان لتوّهما حيّز التطبيق حينما اضمحلّ الاقتصاد المالي بداية من القرن الثالث الميلادي[183]. هكذا بدا البلد بأكمله وكأنّه ملك شاسع واحد تابع للبلاط/ للمنزل الملكي الذي لا تجاوره في نفس المقام سوى منازل رجال الدين التابعين للمعابد. وعلى هذا الأساس وقع التعامل معه أيضاً من قبل الرّومان قانونياً[184].

أمّا الإمبراطورية الصينية فتعرض علينا في الحقيقة نموذجاً مغايراً تماماً. فأسس **السلطة البيروقراطية المحلية/ الأعيان قامت هنا على توزيع المياه وبناء القنوات - على الأقل في شمال ووسط الصين - التي وضعت في الغالب لتسيير وسائل النقل، وعلى المحاصن العسكرية الضخمة[185] التي لا يمكن بالطبع تشييدها أيضاً إلا بتسخير الرعايا لأعمال السّخرة، وعلى المخازن لحفظ الخراج الذي يستلم الموظفون منه أرباحهم ويتزوّد بواسطته الجيش ويتم تمويله، وعلى غياب كامل للإقطاع في التشكيلة الاجتماعية أكثر من مصر. كما غاب في الزمن التاريخي الترابط الوظيفي العام (Leiturgisch) الذي ربما كان موجوداً في الماضي أو وقع السعي لإيجاده، وهو ما يمكن التوصّل إليه من خلال بعض التأويلات للتقاليد وبعض الرواسب[186]. أمّا الحرية الفعلية في اختيار مكان الإقامة**

---

(183) أوّل من دافع على فكرة تراجع الاقتصاد المالي في عهد الإمبراطورية الرومانية منذ بداية القرن الثالث ميلادي هو إدوارد ماير في محاضرته: Eduard Meyer, *Die wirtschaftliche Entwickelung des Alterthums. Ein Vortrag gehalten auf der dritten Versammlung Deutscher Historiker in Frankfurt a. M. am 20 April 1895* (Jena: Gustav Fischer, 1895), S. 61, (من هنا فصاعداً: Meyer, *Wirtschaftliche Entwicklung*).

(184) فيما يتعلق بمكانة مصر الخاصة ضمن الإمبراطورية الرومانية قارن ما ذكر سابقاً ص 260، الهامش 29.

(185) تذكر الأساطير أنّ بداية تنظيم قسمة المياه تعود - حسب ما كتبه فيبر في نص الكنفوشية، MWG I/ 19، ص 210- إلى الإمبراطور Yü (حكم حسب التقليد ما بين 2183-2178 ق.م.). وكانت القنوات تستغلّ ضدّ الفيضانات ومن بعدها للريّ في جنوب البلاد، أمّا في شمال الصين وفي وسطها فكانت تستعمل لنقل الملح وجمع الضرائب. ومن أشهر القنوات يمكن ذكر قناة الإمبراطور التي يعود بداية حفرها إلى القرن الخامس ق.م. وتمّ بناؤها في عهد عائلة Yüan (1280-1367). قارن Gandar, *Canal impérial*, bes. S. 7-10, und Morse, *Trade*, S. 3, 14, :

وأمّا فيما يخصّ البناءات العسكرية، فالمقصود هنا هو الجدار الكبير؛ قارن في هذا الصدد ما يأتي لاحقاً ص 333 مع الهامش 34.

(186) يتحدّث الباحث في اللغة والحضارة الصينية أوغست كونرادي (August Conrady) عن =

والمهنة - رسمياً لا توجد في الحقيقة أية حرّية منها - فيبدو على الأقلّ بالنسبة للماضي التاريخي أنها لم تمسّ باستمرار(187). فقد كانت هناك بالفعل بعض الحرف الموروثة غير النظيفة(188)، وفيما عدا ذلك لا يوجد أيّ أثر للطبقية أو ما يشابهها من الامتيازات الطبقية أو تلك القائمة على الوراثة باستثناء لقب النبيل(189) الذي يسند إلى أجيال كاملة ولا معنى له بالفعل. في مقابل البيروقراطية المحلية كانت هناك إلى جانب روابط التجار والحرفيين(190) الموجودة في كلّ مكان، العشائر المرتبطة خصوصاً في الحلقة الضيقة من

= نمط من الترابط الوظيفي العام في الصين القديمة. قارن: Conrady, *China*, S. 492,
أما المصدر التي يعود إليها فتضمّ قصصاً من الممالك الصغيرة التي تواجدت في الفترة ما بين 1000 و453 ق.م. وحسب هذه الروايات فقد قسّم الحكام السكان إلى أربع طبقات (المحاربون، الفلاحون، الحرفيون والتجار) وحسب المهنة حدّد مكان إقامتهم. ولذا كانت هناك منازل وضرائب ثابتة بالنسبة لعائلات معينة ولبعض الحرف الشبيهة بالطبقة حسب كونرادي (Conrady). قارن أيضاً: **الكنفوشية**، MWG I/ 19، ص 275.

(187) يجري الحديث في المراجع المعاصرة عن وجود نظام لتقسيم الأراضي ودفع الضرائب بالنسبة لكافة عهود الحكم في التاريخ الصيني بداية من عهد عائلة شو (Chou-Dynastie) وهو ما يبدو مناقضاً لحرية الإقامة وحرية اختيار المهنة. غير أنّ تحرّك السكان كان ممكناً منذ عهد حكم الشين (221-206 ق.م.) بحيث إنّ الإجراءات المضادة التي جرت في عهدي الفاي (Wei) (386-534) والتانغ (T'ang) (618-907) لم توقف هذا التحرّك بصفة دائمة. قارن: J. Sacharoff, "Über das Grundeigentum in China," in: *Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China, sein Volk, seine Religion, seine Institutionen, sicialen Verhältnisse etc.* (Berlin: F. Heiicke, 1858), Band 1, S. 1-43, und Weber, Konfuzianismus, MWG I/ 19, S. 278 mit Anm. 65,
(مع الإحالة إلى ساشاروف (Sacharoff) الذي يذكره فيبر)؛ هناك ينظر فيبر في نفس الإشكال من وجهة نظر القانون الدولي ولكن بدون التعرض إلى العلاقات القانونية ذات الطابع القدسي التي تم التأكيد عليها في المراجع الأخرى.

(188) تعتبر "الحرف غير النظيفة" مختلف الخدمات التي تخصّ الحفلات (ومنها الغناء)، والمنازل والأكل والبغاء والتمثيل. قارن: الجمع الذي أقامه: Hoang, *L'administration*, S. 122-124, und: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 276,
هناك توجد إحالة من طرف فيبر إلى دراسة هونغ (Hoang) (Fn. 29).

(189) منحت الألقاب الشرفية للموظفين الذي قدّموا خدمات مميزة ولأبنائهم وكذلك لخلف الذين توفوا خلال القيام بواجباتهم الإدارية للإمبراطور. وكما يقول: Edouard Biot, *Essai*, S. 535-537,
لم تكن هذه الألقاب الشرفية مرتبطة بامتيازات محسوسة، بل يمكن حتى التراجع فيها كم قبل الإمبراطور في كلّ حين. قارن أيضاً الإشارة القصيرة لهذا "اللقب النبيل" من قبل: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 278.

(190) بغضّ النظر عن الحكومة طوّرت روابط الحرف والفنون (hui) منظماتها التي كان لها قانونها الخاص وسلطتها القانونية المطلقة على أعضائها. ولذلك اعتبرت من طرف المراجع المعاصرة =

العائلة بتقديس السلف وفيها يتجاوزها بالزواج حسب تشابه الأسماء كسلطة أصيلة والتي يحتفظ فيها كبير السنّ/ الشيخ في القرى بنفوذ كبير جداً[191]. ونظراً لامتداد الإمبراطورية الشاسع وقلّة عدد الموظفين مقارنة بجملة السكان، فإنّ الإدارة الصينية لم تكن ذات طابع توسّعي فحسب، بل كانت مقارنة بسلطات تعادلها تفتقد أيضاً للمركزية. فغالباً ما اعتبرت أوامر الإدارة المركزية من طرف السلط السفلى بمنزلة اقتراحاتٍ عامّة أكثر منها كتعليمات مقيّدة. وفي هذه الظروف كان الموظفون هنا، كما في أيّ مكان آخر، يقرؤون حساباً لمواجهة مقاومة التقليد التي يقودها كبار العشائر والرّوابط الحرفية، ويسعون التعايش معهم بطريقة أو بأخرى حتى يتمكنوا من القيام بدورهم. ولكن من جهة أخرى، وأمام هذه السلط الصعبة المراس، وقع التوصّل ليس فقط إلى توحيد سلك الموظفين في طابعه العام فحسب، وإنما أيضاً إلى منعه من التحوّل إلى طبقة من أصحاب الإقطاع أو الأمراء القائمة على سيادة الأعيان المحلية، وبذلك تكون مستقلة عن الإدارة المركزية. وحصل كلّ هذا رغم أنّ الميل إلى امتلاك أموال في الوظيفة سواء بصفة قانونية أم غير قانونية هنا، كما في أيّ مكان آخر، محبوب جداً من جهة ورغم أنّ الأخلاق الصينية من جهة أخرى تجعل علاقة الإحسان بين المرشح إلى الوظيفة ومعلميه أو رؤساء الإدارة والمقدّمين عليه مرتبطة بصفة وثيقة، خصوصاً أنّ الرئاسة والعلاقات العشائرية لدى الموظفين تدفع بالفعل إلى خلق أعيان إداريين بالوراثة ذوي العمالة الراسخة. ويبدو أنّ هؤلاء كانوا دائماً في حالة النشوء، وأنّ التقليد يظهر بالخصوص أنّ الإقطاع هو بمنزلة الأصل تاريخياً[192]، كما تبيّن المخطوطات القديمة/ الكلاسيكية

= كمؤسسات جماعية شبيهة بالروابط الحرفية الأوروبية. قارن: Hosea Ballou Morse, *The Gilds of China: With an Account of the Gild Merchant or Cohong of Canton* (London u. a.: Longmans Green and Co., 1909), S. 20ff., 27, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 155f.,

هناك الإشارة المباشرة إلى مورس (المرجع المذكور، ص 155، Fn.44).

(191) المقصود هنا شيوخ العشائر والقرى (وليس أقدم العشائر كما جاء في النص الذي وصلنا). وفي الأصل تم اختيار "الشيوخ" من طرف سكان القرى في وظائف كإداريين وقضاة صلح وممثلين. غير أن موظفي الحكومة في إدارة المحافظات حاولوا منازعتهم في هذه الوظائف. وحول هذه النزاعات بين ممثلي القرى وممثلي الحكومة تحدّثت مجلة بكين. قارن في هذا الصدد: Arthur Henderson Smith, *Village Life in China: A study in Sociology* (Edinburgh, London: Oliphant, Anderson and Ferrier, 1899), p. 228, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 268-272,

مع الإحالة على سميث (المرجع المذكور، ص 270، Fn. 25).

(192) المقصود هنا التقاليد الكنفوشية الطاغية والتي - حسب نظرية الباحث في اللغة والحضارة =

أنّ الوراثة الفعلية للوظائف كانت حالة عادية وأنّه يتعين زيادة على ذلك الانتباه لحقّ رؤساء الإدارة المركزية في تعيين الموظفين[193]. ولمقاومة امتلاك الوظائف الذي يهدّدها كلّ مرّة، سعت سلط الإدارة الإمبراطورية الوقوف في وجه رئاسة العمالة ونشأة احتكار الأعيان المحليين للوظائف إلى جانب بقيّة العقوبات المعهودة: تقليص مدّة الوظيفة، عدم التوظيف قي المناطق التي يوجد فيها ارتباط عشائري للموظف، المراقبة عن طريق جواسيس (أوما يسمى بالمراقبين)[194] وفرض امتحانات لتقويم الكفاءة الإدارية وحسن السلوك كأوّل ظاهرة برزت في العالم[195]. وكما نعلم فإنّ الدرجة والكفاءة الإدارية تقوم نظرياً بدون استثناء، وفي التطبيق في أغلب الحالات، على عدد الامتحانات التي وقع الفوز فيها وعلى بقاء الموظف في مكانه، أمّا تقدمه في الرتبة أو تراجعه فيها إلى ما دونها فيجري حسب سلوكه الذي يتم الإعلان عنه دورياً، مثل نتائج الامتحانات

= الصينية أوتوفرانك تمثل وحدة الإمبراطورية عن طريق Shih Huang-ti كهدم "للنظام الإلهي" بما أنّ الكونفوشيين يحبذون دولة الإقطاع. قارن: Franke, *Ostasiatische Neubildungen*, S. 180, sowie die unten, S. 398, Anm. 57,

وكذلك الإحالة المذكورة لاحقاً ص 398، الهامش57.

وهناك وصف مثالي لإدارة الإقطاع في مرحلة الممالك الصغيرة تم ذكره في Chou-li (التي تعني "عادات أهل Chou") والتي نشأت بعد انهيار النظام القديم، أي في القرن الأول الميلادي على الأرجح. قارن أيضاً: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 179,

والملحق في المصدر نفسه، ص 553.

(193) يشير كتاب Shu-ching ("كتاب الوثائق والمستندات القديمة") إلى أنّ الوظائف الحكومية السامية خلال العهدين الأولين من الحكم تم منحها إلى أقارب العائلات السالفة، أي أنها أصبحت وراثية بالفعل. وهناك ذكر أيضاً استشارة سامي الموظفين في عملية اختيار الوظائف الكبرى في عهد الإمبراطور شون. كلّ هذه المعلومات توجد لدى: Plath, *China unter den ersten drei Dynastien*, S. 476, 484.

(194) في عهدي حكم عائلتي الشين والهان (221 ق.م.- 220 ب.م.) بعث مراقبون تابعون للإمبراطور لمراقبة إدارات المقاطعات. وكان المستشار السامي المعني بالموضوع يسمّى Yü-shih (الذي يعني مراقب) ولا بدّ من فصل هذا النمط عمّا وجد في عهد حكم عائلة المنغ (Ming-Dynastie) (1368-1644) من إدارة المراقبة (Tu ch'a yuan) التي تطورت إلى أن أصبحت إدارة مراقبة لأعلى مؤسسات الدولة، بما في ذلك مراقبة الإمبراطور ذاته. قارن:، Franke, *China*, S. 91ff.

أمّا المعلومات حول مدّة الوظيفة التي لا تتجاوز الثلاثة سنوات وحول منع وجود الموظفين المدنيين في الأقاليم التي ينتمون إليها، فنجدها لدى: Morse, *Trade*, S. 60.

(195) تم فرض الامتحان القومي كشرط للانخراط في الوظيفة العمومية منذ عهد حكم عائلة الهان (206 ق.م.- 220 ب.م.). ونتج عنه نظام مثلث للامتحانات التي أعلن عن نتائجها - بما فيها نتائج الامتحانات الوسطى- بصفة علنية. بالنسبة لـ"شهادات حسن السلوك" قارن الهامش اللاحق.

في المعاهد الثانوية، إلى يومنا هذا في قالب تلخيص إلى جانب الأسباب المسوغة له(196). ومن وجهة نظر صورية، فإنّ هذه العملية هي الطريقة الراديكالية لتحقيق الموضوعية البيروقراطية التي يمكن أن توجد، وهي تمثل بذلك التراجع الراديكالي عن التوظيف القائم على النزوات الشخصية للموظفين المحليين. ولئن بقي شراء مصادر الأرباح قائماً وكذلك دور الرئاسة الشخصية - وهو ما ليس بالغريب - فإنّ عملية الإقطاع وامتلاك الوظائف والعمالة وقع كسرها إلى حدّ ما، سلبياً عن طريق المنافسة القوية وعدم الثقة القائمة بين الموظفين أنفسهم، وإيجابياً من خلال التقويم الاجتماعي للشهادات المحصّل عليها في الامتحانات. وهو ما أدّى إلى جعل العادات الطبقية لدى الموظفين، أي تلك القيم العليا البيروقراطية البحتة ذات التوجّه المصلحي والتي وقع صقلها عن طريق التعليم الكلاسيكي والتكوين الأرستقراطي، تأخذ سمات الوقار ورباطة الجأش التي طبعت بشدّة الحياة الصينية منذ ذلك الوقت.

رغم كلّ ذلك لم يتحوّل سلك الموظفين الصّيني إلى بيروقراطية حديثة لأنّ الفصل الموضوعي للكفاءات لم يتم تنفيذه إلّا في حيّز ضيّق جداً نظراً لضخامة الإدارة الرهيبة: وأدّت الإمكانية تقنياً إلى نتيجة حيث أصبحت إدارة الإمبراطورية التي أقرّت السلم في الداخل بأكملها إدارة مدنية ولم يمثل الجيش الصغير الحجم سوى جسم خاص، كما سنرى فيما بعد، وأنّ تدابير أخرى خارجة عن خرق الكفاءة هي التي كانت تضمن ولاء الموظفين. لكنّ الأسباب الإيجابية للتخلّي عن خرق الكفاءة كانت ذات طابع مبدئيّ. فالمفهوم الحديث المتميز للرابطة ذات المصلحة المشتركة ولسلك الموظفين المتخصّصين الذي أدى دوراً هاماً مثلاً في عملية تحديث الإدارة

---

(196) تم نشر تقديرات الموظفين تارة في شكل تقارير وتارة انطلاقاً من تقارير الموظفين السامين والمراقبين بصفة منتظمة في جريدة **العاصمة** (*Ching-pao*). وكانت هذه الجريدة نشرة دورية للبلاط تتضمن مراسيم الإمبراطور ومعلومات حول الموظفين... إلخ؛ ويعود تاريخ بداية النشرة إلى عهد حكم عائلة التانغ (T'ang-Dynastie) (618-907). انطلاقاً من عام 1873 وإلى حدود 1900 نشرت أيضاً نسخة باللغة الإنجليزية من جريدة **العاصمة** تحت عنوان: "Translation of the Peking Gazette". وفي دراسته حول الكنفوشية يستند فيبر على المعلومات المتعلقة برفع رتب الموظفين أوتخفيضها التي صدرت في جريدة*Peking Gazette* فيما بين 1874 و1897. قارن: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 314 und 173f., Fn. 71,
عموماً حول يوليوس هاتسشك *Pekimg Gazette* انظر: المرجع المذكور، ص 132 مع الهامش 34.

الإنجليزية[197] يبدو مناقضاً تماماً لما هو صينيّ ويتعارض مع جميع النزعات الطبقية لسلك الموظفين الصينيين، إذ لم يكن تكوينهم المراقب عن طريق الامتحانات في أيّ حالة من الأحوال تكويناً في الاختصاص وإنما هو عكس ذلك تماماً. فإلى جانب القدرة على الخطّ التي هي في حدّ ذاتها تحمل طابعاً للفنّ، كانت خصوصاً البلاغة المثلى والخلق/ العقيدة التي تجد حسب التعليمات قدوتها في السّلف الصّالح/ لدى الكلاسيكيين[198] هي التي تؤدي الدور الرئيسي في تحضير الامتحانات التي تذكرنا في بعض الأحيان بمواد مقالاتنا الألمانية ذات النمط التقليدي والوطني والأخلاقي. وكان الامتحان يمثلُ اختباراً في الثقافة يحدّد ما إذا كان المعنيّ بالأمر أهلاً للشرف (Gentleman) وليس ذا كفاءة في الاختصاص فالحكمة الكنفوشية القائلة بأنّ الرجل الشريف ليس آلة والمثل الأخلاقي القائم على تحقيق الكمال الذاتي والكوني كانا يتناقضان تماماً والفكرة الموضوعية الغربية المتعلقة بالمهنة وكانا حجر عثرة في طريق التكوين المختصّ والكفاءة المهنية بل وحالا كلّ مرّة دون تحقيقهما. وهنا كانت تكمن النزعة الأساسية والمعادية للبيروقراطية الوراثية/ الإماراتية، نزعة تسبّبت في توسّعها وعرقلتها تقنياً. من جهة أخرى كانت الصّين ذلك البلد الذي جعل الامتياز الطبقي قائماً على التعليم الأدبي التقليدي والمقوّم رسمياً بامتياز، بحيث كان الممثل الكامل للمجتمع البيروقراطي الحديث هو صاحب الاحتكار لموارد الربح من ناحية وذا التسلسل الطبقي من ناحية أخرى الذي كان قائماً خاصّة على مكانة/ سمعة

---

(197) حاولت عملية إصلاح الإدارة المدنية (Civil Service Reform) أن تذلل نفوذ طبقة المزارعين ونظام قيادتهم. ويذكر يوليوس هاتسشك كأهم نقطة في هذه العملية تكوين لجنة حكومية للامتحانات والتي أدرجت عام 1832 تخول انتداب الموظفين في الوظيفة العمومية وتكوين منظمة إدارية مركزية ذات سلطة مشرّعة. قارن: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 4ff., und Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 600ff.,

لا يمكن التأكد من "المفهوم الحديث المتميز للرابطة ذات المصلحة المشتركة" في المراجع المعاصرة المتعلقة بإنجلترا.

(198) المقصود هنا هي الكتب الكلاسيكية الأربعة والعرائض القانونية الخمس التي يفترض معرفتها خلال الاختبارات الحكومية وللارتقاء إلى طبقة الماندرين. وتشمل هذه الكتب كلّ من كتاب **الأنساب** (*Shu-ching*) وكتاب **الشهامة/ الفروسية** (*Li-chi*) وكتاب **الأغاني** (*Schih-ching*) وكذلك **أيضاً فلسفة مانسوس** (*Mencius*) وعمل موسوم لكنفوشيوس. قارن: Johann Jakob Maria de Groot, "Die Religionen der Chinesen," in: *Die orientalischen Religionen* (Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hinneberg, Teil I, Abt.III, 1) (Berlin: B. G. Teubner, 1906), S. 162-193, hier: S. 163,

(من هنا فصاعداً: de Groot, *Religionen der Chinesen*).

التعليم المدعّم بالشهادات. ولئن وجدت بوادر إيتيقا خاصّة بالموظفين وفلسفة خاصّة بهم في بعض الآثار الأدبية المصرية[199]، فإنّ الصين لوحدها أوجدت حكمة للحياة البيروقراطية: ووضعت الكنفوشية نظاماً لتحقيق الكمال والانغلاق المبدئي. وقد جرى الحديث سابقاً عن أثرها على الدين والحياة الاقتصادية[200]. فوحدة الثقافة الصينية هي في الأصل وحدة تلك الطبقة الهرمية التي كانت هي الحاملة للتكوين البيروقراطي والأدبي الكلاسيكي وللإيتيقا الكنفوشية بمثال النبالة المتميز الذي وقع التعرّض إليه سابقاً[201]. وتجد العقلانية المنفعيّة لهذه الإيتيقا الطبقية حدّاً ثابتاً **في الاعتراف بالعقيدة التقليدية ذات الطابع السحري وما يتبعها من طقوس كجزء لا يتجزّأ من عادات الطبقة، ومن بينها واجب البرّ والإحسان للسلف وللوالدين بالخصوص وكما نشأت السلطة الإماراتية/ الوراثية/ المحلية انطلاقاً من علاقات الإحسان من قبل الأطفال إزاء السلطة الأبوية، فإنّ الكنفوشية أقامت علاقات تبعية الموظفين لأميرهم وتبعية الموظفين الدونيين لمن هم أعلى درجة وخاصّة خضوع الرعية للموظفين وللأمير على فضيلة كبرى، ألا وهي إحسان الأطفال لأوليائهم.** وما يقوم به مفهوم الملك الموروث خاصّة في أوروبا الوسطى والشرقية كـ"أب البلد"[202] من دور والذي يجعل إحسان الأطفال أساساً للفضائل السياسية في المعنى

(199) كان تعليم الموظفين يمثل جزءاً من الحكمة المصرية وكيفية الحياة فيها بداية من نصف الألفية الثالثة ق.م. إلى حدود العصر الروماني. وكانت هذه الحكم غالباً في شكل نصائح الوالد لابنه في حين أنّ الأمر يتعلق في الحقيقة بمواعظ المعلم لتلميذه.

(200) تبدو الإحالة غير واضحة. يذكر فيبر في الجماعات الدينية، الفصلين الرابع والسابع، MWG I/ 22-2، ص 187 و233 فلاحقاً الملامح الأساسية للإيتيقا الكنفوشية وليس تأثيرها على الحياة الاقتصادية بحيث تبدو الإحالة وكأنها تعود على الأرجح إلى فقرات من الدراسة حول الكنفوشية.

(201) انظر: Weber: *Religiöse Gemeinschaften*, Abschnitte 4 und 7, MWG I/ n22-2, S. 187 und 233f., und *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 476,
هناك كان الحديث حول "مثال النبالة الكنفوشية".

(202) ربما يعني ماكس فيبر هنا كما يتجلى من خلال محاضرته التي ألقاها في سان لويس عام 1904 بعنوان: "The Relations of the Rural Community to Other Branches of Social Science" (MWG I/ 8, S. 200-243, hier: S. 230f. mit Anm. 31),
خصوصية البنية الأبوية للتشكل الاجتماعي السّلافي التي تطغى عليها "نزعة الخضوع [...] لسلطة ربّ البيت". وهو الرأي الذي ذهب إليه:
August Meitzen, *Siedlung und Agrarwesen der Westgermanen und Ostgermanen, Kelten, Römer, Finnen und Slawen* (Berlin: Wilhelm Hertz, 1895), Band 2.

الأبوي الصارم للديانة اللوثرية، فهو شبيه بما تقوم به الكنفوشية ولكن بأكثر تجذر في الفكرة. وبغضّ النظر عن عدم وجود طبقة إقطاع، أي طبقة أعيان محلية قادرة على السلطة، فإنّ هذا التطوّر للسلطة الوراثية/ المحلية في الصين وقع تحقيقه عن طريق ضمان السلام في كامل الإمبراطورية بعد إتمام بناء الجدار الكبير الذي حوّل ولقرون طويلة وجهة غارات قبائل الهونن (Hunneneinbrüche) نحو أوروبا[203]، ومنذ ذلك الزمن صار التوسّع متجهاً فقط نحو مناطق يمكن الحفاظ عليها بجيوش محترفة قليلة العدد والعدّة. أمّا الإيتيقا الكنفوشية فقد طوّرت نظرية الدولة العاملة للصالح العام إزاء الرعايا مثل منظّري الغرب في عصر الاستبداد المستنير، ولكن بأكثر تجذر،[204] وكما تعرضها علينا مراسيم الملك البوذي أشوكا[205] (Açoka) ذات

(203) يبدوجلياً أنّ فيبر يرجع بناء الجدار الكبير وإتمامه إلى موحّد الإمبراطورية شي هوانغ - تي (246-210 ق.م.). قارن: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 210,

مع نسبية هذا القول في التحوير الذي جرى سنة 1920. وحسب هاينريخ هارمان (Heinrich Hermann) في كتابه التاريخ الصيني (*Chinesische Geschichte*) ص 45، فإنّه من المحتمل أن الحرب التي جرت ضدّ شعوب سباسب الشمال عام 214 ق.م. هي التي دفعت شعوب الهونن (Hunnen) إلى الترحال نحو أوروبا في القرنين الرابع والخامس ميلادي. غير أن هذين الرأيين كانا في محكّ النقاش في عصر فيبر. قد تعود بداية بناء الجزء الشمالي من الصّور/ الجدار إلى عهد حكم شي هوانغ-تي (Shih Huang-ti)، ولكن نهايته لم تتم إلا في عهد حكم عائلة المينغ (1368-1644). كما برزت شكوك حول ما إذا كان الأمر يتعلق حقاً بشعوب الهونن عند الحديث عن Hsiung-nu في المصادر الصينية ومنها إمكانية ربط الصلة بـ "رحيل الهونن" إلى أوروبا.

(204) كما يتجلى من خلال التفاصيل المنشورة، فإنّ خصوصية الإيتيقا الكنفوشية للوظيفة تتمثل بالنسبة لفيبر في مراعاة الدولة لصالح الرعية المادي والأخلاقي. انظر: Max Weber, "Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Religionssoziologische Skizzen," *AfSSp*, Band 41, Heft 1 (1915), S. 1-87, hier: S. 46,

وجاء هنا القول بأنّ "الكتب القديمة/ الكلاسيكية تتحدث عن أنّ "الصالح العام" وهذا يعني بالأخصّ: الازدهار المادي والتعليم الجيد بالنسبة للرعية هما اللذان يمثلان "الغاية" القصوى لشرف الأمير". (Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 210، الهامش النقدي، الملاحظة ب)

(205) بعد اعتناقه البوذية- بتاريخ 260 ق.م.- أمر الملك أشوكا بوضع سلسلة من المراسيم شرح فيها مبادئ حكمه الديني والأخلاقي وطالب من رعاياه اتباعها. وقد وردت هذه المراسيم المقدسة في شكل نقوش على الصخور وفي المغارات وعلى الأعمدة. وقام الباحث الألماني المختصّ في الحضارة الهندية باستنساخها وتواجدت في ترجمة إنجليزية للباحث فنسنت أ. سميث (Vincent A. Smith). انظر: Vincent A. Smith, *Asoka: The Buddhist Emperor of India* (Rulers of India) (Oxford: Clarendon Press, 1901), S. 152

(من هنا فصاعداً: Smith, Asoka)،

وقد عاد إليها فيبر في دراسته حول الهندوكية (Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 376f.)

الطابع الكنسي والرعاية الدينية. ففيها توجد بوادر السياسة التجارية، ولكن التطبيق كان مختلفاً تماماً. ففي العديد من الصراعات المحلية بين العشائر والقرى لم تتدخل عادة السلطة المحلية إلا عند الضرورة، ولم تكن تدخلاتها أيضاً في مجال الاقتصاد سوى من أجل الضرائب، وحيث لم يكن ذلك هو الحال، فإنها لم تنجح نظراً لتوسّع مصالح الإدارة وفي أغلب الأحيان لتعنت المعنيين بالأمر. وكانت النتيجة إذن في الأوقات العادية بمنزلة تحفظ واسع للسياسة إزاء الحياة الاقتصادية التي وجدت منذ وقت باكر أيضاً دعماً في مبادئ سياسة عدم الاكتراث (laissez-faire) النظرية[206]. أمّا داخل مختلف الروابط العشائرية فتتعارض مكانة المرشح العلمية الذي يعتبر من قبل أعضاء العشيرة كوكيل ومستشار وسخيٍّ في العطاء في حالة تقلده الوظيفة مع السلطة التقليدية لكبير العشيرة الذي يتمتع غالباً بنفوذ أكبر في القضايا المحلية.

لا تمنع جميع وسائل التقنية الإدارية أن يبقى الوضع العادي، حتى بالنسبة لأشكال السلطة الإماراتية البيروقراطية، وضعاً يتقلص فيه نفوذ الحاكم بقدر ما تبتعد الأقاليم المختلفة الخاضعة له عن مركز السلطة. أمّا أقرب المناطق له فتمثل المجال الخاضع مباشرة لإدارة الحاكم المحلية، وذلك عن طريق موظفي البلاط: أي "سلطة الحاكم المنزلية". وتأتي بعدها الأقاليم الخارجية التي يديرها الولاة من جهتهم بصفة إماراتية، ولكن نظراً لتشعب الطرق ووسائل النقل فهم لا يدفعون الخراج جملة وإنما الفائض منه فقط بعد الاكتفاء المحلي، كما لا تدفع الضرائب بانتظام وإنما حسب جزية معينة، علماً أنّ هؤلاء الولاة يتمتعون بأكثر استقلالية في التصرّف في ضرائب الإقليم والسلطة العسكرية كلما ازداد ابتعادهم عن المركز. وهذا الغياب لوسائل نقل حديثة

---

(206) كما أكد الباحث تشن هان - تشنغ (Chen Huan-Chang) في أطروحته التي ناقشها في أميركا حول النظريات الاقتصادية الكنفوشية، لم تتمكن الحكومة الصينية من حيث التطبيق تحقيق مطلبها بالتدخل في التحركات الاقتصادية قيد توجيهها نحوتقسيم عادل للبضائع وتحديد للتنافس، فاضطرّت الرجوع إلى نظريات كنفوشية قديمة. ففي الفصل حول "Laisser-faire Policy" يستند تشن إلى أعمال الفيلسوف تونغ شونغ- شو(Tung Chung-Shu) (179-104 ق.م.) وخاصة المؤرّخ سو-ما شيان (Ssu-ma Ch'ein) (145- 90 ق.م.) الذي ناد في رسالته حول "التقرير التجاري" بعدم تدخل الدولة في الحركة الاقتصادية. قارن: Chen Huan-Chang, *The Economic Principles of Confucius and his School* (New York: Columbia University, Longmans, Green & C, 1911), S. 168-180,

وكذلك ما ذكره فيبر في **الكنفوشية**، MWG I/ 19, S. 131, Fn. 1، والإحالات المطابقة لدى سو-ما شيان، المرجع المذكور، ص 325 فلاحقاً، 463 فلاحقاً.

يدفع بالضرورة الموظفين إلى اتخاذ قرارات سريعة في حالة هجوم عدائي على "مناطق الحدود" حيث كان الموظفون يتمتعون بسلطة إدارية قوية جداً (ولهذا السبب كانت كلّ من براندنبورغ والنمسا في ألمانيا المنطقتين الحاملتين لأكبر توسع إقليمي)(207). وهو ما ينطبق حتى على المناطق النائية جداً حيث يكون حكامها التابعين صورياً مجبرين على دفع الجزية تحت حملات التهديد المتجدّدة باستمرار مثلما كان يقوم بها الملك الأشوري سابقاً وكذلك الحكام لعديد ممالك الزنج(208) في العهود الحديثة كلّ عام بالتناوب بعد إحدى الهجمات الخارجية على مناطق نفوذهم غير المستقرّة عموماً والوهمية إلى حدّ ما. ويمثل كلّ من مراقبي(209) حماة قاعدة الأقاليم الفارسية الذين يُعيّنون على رأس فريق عسكري ويتمتعون بأجر قار، كما يمكن عزلهم بدون سبب من

(207) كانت المقاطعات الحدودية منذ العهد الإفرنجي مناطق حدودية للإمبراطورية وكانت لأهداف عسكرية خاصة تخضع لأوامر المحافظ. فمنطقة براندنبورغ الحدودية تعود في الأصل إلى الأمير الأسكاني ألبريخت دن بارن (Albrecht den Bären) (ما يقارب 1100–1170) الذي أقطعها بعد الغزوات عام 1134 من منطقة الساكس الشمالية من الملك وأصبحت منذ عام 1144 تسمّى "إمارة براندنبورغ". أمّا ما سمّيت فيها بعد بالنمسا، فقد انفصلت عن منطقة بفاريا الشرقية التي استأجرتها عام 976 لشعب البابنبرقرن (Babenbergern) التابعين لمملكة بفاريا. وخلال الحرب التي جرت ضدّ شعب الفلفن (Welfen) رفع الطلب عام 1156 باستقلالية إمارة النمسا وأقرّ الإمبراطور فريدريتش الأول لهاينريخ الثاني (Jasomirgott) مثل هذا الطلب على شرط أن يتخلى عن إمارة بفاريا.

(208) هكذا حاول مثلاً ملك الأشنطي (على الساحل الذهبي في أفريقيا) حتى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر جلب الضرائب عن طريق حملات الترهيب لدى البلدان والقبائل الخاضعة له. قارن: Brodie Cruickshank, *Ein achtzehnjähriger Aufenthalt auf der Goldküste Afrika's. Aus dem Englischen übersetzt* (Leipzig: Dyk, [1855]), S. 26f., 156-158,
(من هنا فصاعداً: Cruick, *Goldküste Afrika's*)،
جرت الإحالة لنصّ ماكس فيبر، المدينة، MWG I/ 22-5، ص 108 كمرجع.

(209) يعود تقسيم بلاد الفرس إلى 20 محافظة إلى الملك داريوش (شاهن شاه الذي حكم فيها بين 522 و486 ق.م.) وكذلك الأمر بالنسبة لتحديد الضرائب التي استوجب على المقاطعات دفعها والتي تم تقسيمها حسب المساحة والدخل. (انظر: Herodot, *Historien* 3, S. 89-91، وكذلك Meyer, *Geschichte des Alterthums* III', S. 84f.). وكان على المراقبين الخضوع المطلق للملك وتم مراقبتهم من قبل موظفين مميزين كانوا بمنزلة "عيون" و"آذان" الملك. قارن: Alessandro Bausani, *Die Perser: Von den Anfängen bis zur Gegenwart* (Stuttgart: W. Kohlhammer, 1965), S. 20,
(من هنا فصاعداً: Bausani, *Die Perser*)،
كان في إمكان نقل الأمراء لأبسط الأخطاء أومن أجل سوء الإدارة. وكان هذا الشكل من العقاب يسمّى "Kunigaye" (أي عملية نقلة من مكان إلى آخر) وتم إدخاله من طرف الملوك الثلاثة من سلالة توكيغاوا – شوغون في النصف الأول من القرن السابع عشر. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 39, und uten, S. 390f.

جهة، والأمراء اليابانيون[210] (Daimyos) المقرّبون جداً إلى "حاكم مقاطعة" والأكثر إحساساً بالإهانة في حالة الإخلال بالواجب من جهة أخرى، نموذجين يسعى بينهما "ولاّة" أو حكّام أغلب الإمبراطوريات الشرقية والآسيوية العظمى أن يحافظوا على مكانتهم رغم تبعيتهم غير القارّة بالفعل. أمّا على مستوى ممالك القارة الأوروبية، فقد ساد منذ القدم ذلك الخليط من أشكال الحكم السياسي، وطبعاً النمط المتغير رغم الثبات الدائم للسمات الأساسية في مختلف الأنظمة. ورغم وحدة طبقة الموظفين، نجد لدى الإمبراطورية الصّينية أيضاً هذا الخليط من المراقبين التابعين صورياً للسلطة المركزية والذين يتجمّعون مباشرة حول مراكز إدارة المقاطعات[211]. وكما هو الحال في المحافظات الفارسية، كانت الإدارة المحلية تحتفظ هنا أيضاً بالضرائب المجمّعة من مقاطعاتها وتنفق منها أوّلاً مصاريف الإدارة المحلية؛ ولا تتحصّل الإدارة المركزية على الجزية التي تعود إليها قانونياً ويفترض رفعها بالفعل إلا بصعوبة وبعد مقاومة شرسة من طرف مصالح المقاطعات[212]. والسؤال إلى أيّ حدّ يمكن، بل يجب تجاوز الرواسب المحسوسة من هذا الوضع لصالح نظام معقلن/ رشيد للسلطتين المركزية والمحلية وتكوين سلطة مركزية تنعم بالثقة، يمثل حقاً الإشكال الأساسي لصورة

---

(210) من الظاهر أنّ فيبر اتبع هنا رأي إدوارد هاربر (Edward Harper) في كتابه بعنوان: Edward Harper, *China: Her History, Diplomacy and Commerce From the Earliest Times to the Present Day* (London: John Murray, 1901), S. 22, 43,

(من هنا فصاعداً: Parker, *China*)،

والذي حدد زمنياً النظام الشبيه بنظام المحافظات في بلاد الفرس في الصين منذ عهد سلالة الهان (206 ق.م.220- ب.م) إلى بداية عهد سلالة الكينغ (1644-1912). وتعتبر مقاطعات تينتسين (Tientsin) وعاصمتها بيكين وكذلك شانتونغ وشينسي وهونان (Shantung, Shensi, Hunan)، المحافظات الأساسية الخاضعة لسلطتهم. فهي تخضع مباشرة لإدارتهم المركزية في حين أنّ بقية المحافظات الأربع عشر كانت تدار من قبل محافظين أوأولياء العهد. قارن:Morse, *Trade*, S. 63f .

(211) غالباً ما كانت تؤجر المقاطعات في الإمبراطورية الفارسية إلى عائلات غنية أونبيلة؛ فقد استأجرت مثلاً عائلة موراشو (Murashu) من إقليم بابل مقاطعةنيبور (Nippur) وكانت تدفع لخزينة داريوش الأول (522-486 ق.م.) قيمة معينة من الفضة. قارن:.Bausani, *Die Perser*, S. 21

(212) تم تحديد قيمة الضريبة على العقار بصفة رسمية وغير خاضعة للتغيير في مرسوم الإمبراطور عام 1713. قارن: Morse, *Trade*, S. 86,

وهوما يدلّ - حسب تأويل فيبر في دراسته حول الكنفوشية - على سعي الحكومة المركزية المضني تحديد القيمة العليا للضرائب التي يستوجب على موظفي الأقاليم دفعها بصفة قانونية. قارن: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 218f., und Parker, *China*, S. 199f.

الإدارة الصينية الحديثة[213] ويرتبط طبعاً بنوعية العلاقات القائمة بين إدارة المالية المركزية وإدارة المقاطعات، أي بتناقض المصالح الاقتصادية.

وقد وصلت اللامركزية إلى حدّ خطر جرّاء فرض الحصص من الجزية من ناحية وتقسيم الإمارات من ناحية أخرى. وبما أنّ علاقات السلطة، الاقتصادية منها والسياسية، تعتبر بمنزلة الملك الخاصّ للحاكم، فإنّ تقسيم الإرث يبدو قطعاً ظاهرة عادية. ولكن هذا التقسيم لا يعتبر بانتظام كتكوين لسلط مستقلة تماماً: فهو ليس "تقسيماً للتركة" بالمعنى القانوني- الألماني[214]، وإنما هو نوع من توزيع المداخيل والحقوق للتصرف الحرّ مع الحفاظ على وحدة وهمية. هذا التصوّر الوراثي المحض لمكانة الأمراء ظهر مثلاً في نمط التقسيم الجغرافي اللامعقول جداً خلال عهد الميروفنجر: فقد فرض تقسيم المناطق المحتلة ذات الدخل الوافر أو غيرها من الموارد الرفيعة بكيفية أنّه حصل تعديل المداخيل بين مختلف الإمارات[215]. أمّا نوع ومقدار "الوحدة" فيمكن أن يختلف في الواقع بصفة ملحوظة جداً. وربما يبقى في بعض الأحيان تقديماً شرفياً بحتاً. فمقرّ مطران مدينة كييف (Kiew) الحامل لقب الإمارة الكبرى في عهد حكم روسيا[216] كان يلعب نفس الدور الذي لعبته مدينتا

(213) شملت محاولات الإصلاح قبل انهيار الإمبراطورية الصينية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911 خصوصاً مجال تكوين الموظفين وكذلك قسما المالية والنقد. فقد فقدت الحكومة المركزية سلطة الرقابة على صكّ النقود وجلب مداخيل الضرائب في المحافظات. ولذلك لم تكن قادرة على التصرف في مواردها بصفة منتظمة مما دفعها إلى اللجوء بازدياد إلى القروض الأجنبية. قارن خصوصاً: Franke, *Ostasiatische Neubildungen*, S. 22ff., 72ff., 312ff.

(214) عندما يجري الحديث عن "تقسيم التركة" في القانون الألماني البدائي، كان يعني التقسيم الكامل للإرث. هذا الشكل من نظام الإرث الذي كان تقسيماً جوهرياً أوحقيقياً، عرف في غضون العصر الوسيط بعض التخفيف مقارنة بنظام الإرث الذي كان يشمل فقط حقوق الاستغلال مع الحفاظ على الوحدة الجوهرية للإرث.

(215) يستند فيبر هنا إلى التقسيمين الأساسيين للبلاد في عهد الميروفنجر (بعد وفاة شلودفيغ (Chlodwig)) عام 551 و(بعد وفاة كلوتار (Chlotar)) عام 561. وفي تلك الحالتين تم تقسيم الملك الإفرنجي بين الأبناء حسب "القانون المحض للملكية الخاصة". قارن في هذا الصدد: Felix Dahn, *Die Könige des Germanen: Das Wesen des ältesten Königthums der germanischen Stämme und seine Geschichte bis zur Auflösung des karolingischen Reiches. Nach den Quellen dargestellt* (Leipzig: Härtel und Breitkopf, 1894-95), Band 7: Die Franken unter den Merovingen, Abt. 1-3, hier: Abt. 3, S. 446-453, Zitata: S. 447,
(من هنا فصاعداً: Dahn, *Germanen* VII).

(216) بدأ النمو الديني والسياسي لمدينة كييف مع الأمير فلاديمير (Wladimir) (الأمير العظيم قرابة =

آخن (Aachen) وروما فيما يتعلق بلقب الإمبراطور خلال تقسيم الإمبراطورية الكارولنجية(217). أمّا مُلك جنكيز خان فكان يعتبر ملكاً خاصّاً لعائلته، ولئن افترض نظرياً أنّ لقب الخان يعود لنجله الصغير، فقد منح فعلاً عن طريق التعيين أو الانتخاب(218). وفي الحقيقة غالباً ما يتنصّل الأمراء في كلّ مكان من التبعية المفروضة عليهم. بل إنّ منح سلط واسعة لأفراد العائلة الحاكمة قد يكون بالضبط سبباً في تحطيم الوحدة عوض الحفاظ عليها أو - مثلما كان الحال في حروب الورود(219) (Rosen-kriegen) في تذكية الصراعات لدى المرشحين للسلطة. أمّا السؤال إلى أيّ حدّ يتم تسليم الجزء الموروث إليهم في حالة تحويل الوظائف المحلية إلى سلط مكتسبة وراثياً، فهذا يتعلق بعدّة ظروف مختلفة: أوّلاً وبالخصوص بمدى تدهور طابعهم الوظيفي أو صموده. ففي حالة تطوّر نفوذ الموظفين في مثل هذه الإمارات بالذات، يمكن لموظف موحّد إذن تمثيل الأمير أمام الوحدة الفعلية للإمبراطورية (مثلما كان الأمر مع الوالي

= 980-1015) وابنه ياروزلاف (Jaroslaw) (الذي حكم كأمير فيما بين 1016-1018 و1019-1054). وبدأ تقسيم الإمارة الكبيرة بين خلفائه بعد وفاة ياروزلاف. وفي القرنين الثاني والثالث عشر أصبحت الألقاب مثل "الكاغان الكبير" (Großer Kagan) و"مطران مدينة كييف وروسيا بأكملها" ترمز في الحقيقة إلى الوحدة المفقودة. ورغم انتقال مقرّ المطران عام 1299 بعد فلاديمير و1326 إلى موسكو بقي اللقب محتفظاً به بالنسبة لقائد الكنيسة. قارن: Leopold Zscharnack," Kiew," *RGG*[1], Band 3 (1912), Sp. 1103, und Karl Völker, "Russland," *RGG*[1], Band 5 (1913), Sp. 90-105, hier: Sp. 91.

(217) بعد وفاة الإمبراطور/ القيصر لودفيغ/ لويس التقي أقرّ أبناؤه تقسيم البلاد إلى بلاد الإفرنج الغربي وبلاد الإفرنج الشرقي ومملكة لوترينغ الوسطى. وأصبحت السيادة على المملكة الوسطى التي تشمل أيضاً مدينتي آخن (Aachen) وروما كمركزي الإمبراطورية القديمة مرتبطة بشرف القيصر الروماني. وهذا الشرف كان يرمز إلى وحدة الإمبراطورية المنهارة رغم فقدان المملكة الوسطى للأراضي والنفوذ إزاء المملكتين الأخريين (والتي تم التأكيد عليها في اتفاقيتي Meersen عام 870 وRibemont عام 880). قارن: Wilhelm Sickel, "Die Kaiserkrönungen von Karl bis Berengar," *HZ*, Band 82 (1899), S. 1-37.

(218) قبل وفاته قام جنكيز خان بتقسيم العرش المنغولي بين أبنائه وأحفاده وأعطى القيادة العليا لابنه أوغداي (Ogdai) باعتباره الخان الأكبر. إلا أنّ لجنة القرار الحقيقية التي عينت عام 1227 جنكيز خان (الذي كان يسمىّ إلى ذلك الحين تموجين (Temudschin)) حاكماً، والتي تسمى كورولتاي (Kurultai)، كانت كالمجلس لأمراء المغول ومن يتبعهم من خانات. فقد عينت أوّلاً أوغداي عام 1229 كخليفة لأبيه في حين تقلد أخوه تولي (Tuli) السلطة في المرحلة الانتقالية. قارن: *Helmolts Weltgeschichte*, 1 Aufl. (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1902), Band 2, S. 92f., 170f.

(219) وصفت الصراعات بين سلالتي يورك (York) ولانكاستر (Lancaster) على العرش في الفترة ما بين 1455 و1485 بعد وقت طويل ووسم العائلتين النبيلتين المعاديتين بـ"حروب الورود".

الكارولنجي)(220) لأنّ غيابه يشجّع التقسيم النهائي، مع العلم أنّ هذه الوظائف السامية المكتسبة وراثياً - مثل ولاة العهد الكارولنجي(221) - آلت إلى السقوط بسهولة نتيجة التقسيم. وقد وقع تنفيذ مبدأ التجريد هذا لتقسيم الإرث الذي يهدّد ديمومة الشكل الإماراتي للسلطة بطرق مختلفة ولأسباب عديدة. وبصفة عامة، كانت هناك مخاوف سياسية حادت دون تقسيم الإرث في الدول المهدّدة سياسياً، وتمنى كلّ ملك لنفسه أن يمنع تقسيم الإرث نظراً للمصلحة الجلية في الحفاظ على عائلته. غير أنّ هذا السبب السياسي للحفاظ على السلطة لم يكن كافياً، فلا بدّ أن تساعده أسباب أخرى، بعضها أيديولوجي، وبعضها تقني- سياسي. فبعد قيام النظام البيروقراطي، أحيط الإمبراطور الصّيني بهالة سحرية من الوقار من ناحية(222) بحيث لم تعد هذه نظرياً قابلة للتقسيم، ومن ناحية أخرى عملت كلّ من الوحدة الطبقية للبيروقراطية ومصالحها المتعلقة بالترقية على تكريس صعوبة تقسيم هذا التشكل السياسي من وجهة تقنية. فالشوغون (Shogun) الياباني والدايميو (Daimyo) بقيا من حيث المفهوم مثل "وظائف" وساعد طابع التبعية لقانون الوظيفة والعمل العسكري (مثل مفهوم "الهان" الذي سيعود الحديث عنه لاحقاً) على الحفاظ على وحدة مكانة السلطة. لكن الوحدة الدينية للخلافة الإسلامية لم تحدّ من تدهور الحكم الدنيوي للسلاطين الذي سقط في أيدي القادة المماليك وتقسيمه إلى إمارات(223). غير أنّ وحدة جيوش

(220) اندثر حكم الإفرنج في عهد الميروفنجر وانقسم إلى عديد من الممالك مثل مملكة البورغوند (Burgund) والمملكة الجديدة (Neustrien) والنمسا التي كان لها أولياء أمرها الخصوصيون. فالملك بيبان الثاني (Pippin II) المتوسط (الذي عاش فيما بين 640 و714) تغلب على منافسه ولي العهد في المملكة الجديدة وأعاد للملك وحدته. ومنذ ذلك العهد تعتبر سلالة الأرنولفينغر (Arnulfinger) ولاية العهد من مشمولات سلالتهم وإرثها. وقد انفرد كارل مارتل (Karl Martell) نجل بيبان (Pippin) منذ 737 بالفعل بالحكم في بلاد الإفرنج.

(221) قام كارل مارتل - طبقاً لقانون الوراثة المتداول - وباتفاق مع الموظفين السامين بتقسيم ولاية العهد بين أبنيه كارلمان (Karlmann) وبيبان الثالث النجل الصغير. وقد وحّد هذا الأخير الولاية بعد تخلي أخيه عام 747 عن الوظيفة وانطلاقاً من السلطة التي أرسى أسسها تمكن عام 851 من عزل آخر ملك من سلالة الميروفنجر وتتويج نفسه ملكاً على العرش.

(222) في المخطوطات المقننة للكنفوشية تم إثبات مكانة الإمبراطور السحرية والكاريزماتية وإرجاع أصولها إلى العهود الغابرة/ ما قبل التاريخ. كان الإمبراطور بمنزلة "ابن السماء" مسؤولاً على حماية بلده وشعبه، وعليه أن يضمن رضاء السلف القديم والأرواح بتقديم القرابين بانتظام. هذا وقد أصبحت الكنفوشية نظرية رسمية في عهد حكم سلالة الهان (206- 220 ق.م.). قارن: de Groot, *Religionen der Chinesen*, S. 163, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 332-335.

(223) لم يستعمل الخلفاء العباسيون (750-1258) لقب السلطان كلقب للسلطة لأول مرة إلّا =

المماليك المنظمة أثرت هنا في اتجاه الحفاظ على وحدة العرش الذي وقع تكوينه: ولذا لم يصبح التقسيم في الشرق الإسلامي أبداً مقبولاً. وإن كان التقسيم غائباً تماماً في الشرق القديم، فهذا يعود في الحقيقة إلى ضرورة وحدة اقتصاد المياه في الدولة كسبب تقنيّ للحفاظ على هذا المبدأ الذي نشأ تاريخياً مع الطابع الأصلي للإمارة باعتبارها مملكة على مستوى المدينة لأنّ السيطرة على مدينة واحدة يصعب طبعاً تقسيمها مقارنة بالسلطة على الريف. وعلى أية حال، فإنّ الأسباب التي أدت دوراً هاماً في غياب تقسيم الإرث في الممالك الوراثية الشرقية كانت متعدّدة، منها الدينية ومنها القانونية والإدارية ومنها التقنية والعسكرية على وجه الخصوص فالتقسيم الذي جرى مثلاً بعد وفاة الإسكندر الكبير بين القادة العسكريين[224] (Diadochen) الذين خلفوه في الحكم حيث كانت هناك جيوش مستقلة تحت قيادة رجال ذات نفوذ خاص، لم يتم نتيجة لأسباب وراثية داخل البلاط. فالطابع الحكومي بقي مؤثراً في هذا الاتجاه حتى في الغرب حيث كان ملتصقاً بسلطة الحاكم. فالتقسيم كان غائباً في عهد الإمبراطورية الرومانية. ولم تظهر نزعة التقسيم إلّا مع اضمحلال الطابع الإداري المحلي للحاكم (Princeps) الروماني لصالح المستبدّ (Dominus) في النظام الديوكلتياني[225] والتي لم تكن سوى نزعة سياسية - عسكرية وليست وراثية وتوقفت بعد فترة قصيرة من

=عام 1055 مع الخليفة السلجوقي توغريل باي. ومنذ ذلك التاريخ استقلت السلطنة عن الخلافة وعرفت منذ 1258 العديد من الحكام المسلمين وآخرهم المماليك في مصر. ومع المماليك الذين كانوا من قدماء العبيد وحرّاس الأمراء نشأت نظرية السلطة المدنية لحكم السلطان. قارن: Karl Vilhelm Zetterstéen, "Sultān," *Enzyklopädie des Islam*, Band 4 (1934), S. 587-591, und Matuz, *Osmanisches Reich*, S. 14f.

(224) بعد وفاة الإسكندر الكبير عام 323 ق.م. بدأت الصراعات بين قواد جيشه المعروفة بالديادوخين (Diadochen) (التي تعني الخلفاء). وقد قسّمت الإمبراطورية كالآتي: حكم أنتيغونوس (Antigonos) على ليقيا (Lykien) بامفيليا وفريغيا (Pamphylien und Phrygien) على أنتيباتروس في مقدونيا (Antipatros in Makedonien) بطليموس في مصر، سيلويكس (Seleukos) في بابل وليسيماخوس (Lysimachis) في تراكيا. وانتهى عهد حكم الخلفاء الديادوخين بعد معركة إيبسوس (Ipsos) عام 301 ق.م. بحيث تمكنت ثلاثة مملكات هلينستية كبيرة منذ عام 280 ق.م. أن تتكوّن وتحافظ على هيمنتها، وهي مملكة البطالمة والسلاقدة والأنتيغونيد.

(225) يبدو جلياً أنّ ماكس فيبر يتبع رأي تيودور مومسن في قوله أنّ "تطوّر الملوكية من الوظيفة السامية إلى السيادة يمكن بأكثر دقة قراءته من خلال استعمال مفهومي "Princeps" و"Dominus". ففي حين كان الـ "Princeps" الأول من بين المجموعة، طالب "Dominus" الخضوع له - المرتبط غالباً بتأليهه -. وكان Diokletian أوّل من طالب بمخاطبته بهذا اللقب: "Dominus". قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 2³, S. 760-763, Zitat: S. 761.

صمود النصف العسكري من القادة في الحكم[226]. أمّا أصل الإدارة المحلية والملوكية الصادرة عن سلطة القيادة في الجيش فإنّ أثرها بقي قائماً إلى عهد متأخّر من الزمن. وحتى في الغرب لم يتم تقسيم ما كان يعتبر أوّلاً وقبل كلّ شيء "وظيفة"/ "إدارة": أي الوظائف التي يمنع امتلاكها وخاصّة مقام/ هيبة الإمبراطور. مع العلم أنّ جميع المصالح البعيدة المدى المتعلقة بسلطة الملوك عملت في الغرب، كما في أيّ مكان آخر، في اتجاه تقليص التقسيم أو منعه قطعاً، خصوصاً في مرحلة الغزو والتأسيس. فملك النورمان سواء في إنجلترا أم جنوب إيطاليا وكذلك الممالك الإسبانية المغزوّة لم تعرف التقسيم مثلما هو الحال أيضاً بالنسبة لممالك الشعوب المتنقلة الأولى. وفيما عدا ذلك فإنّ عدم التقسيم/ التجزئة وقع الحفاظ عليها تحت تأثير سببين مختلفين تماماً: كان ذلك بالنسبة لممالك ألمانيا وفرنسا باعتبار أنّ هذه الممالك - بما في ذلك فرنسا من حيث الشكل - وقع اختيارها/ انتخابها[227]. أمّا بقية الممالك التي وقع توريثها فلسبب متعلق بإحدى المؤهلات الخاصّة بالغرب: ألا وهي تطوّر الروابط الطبقية المحلية. وبما أنّ هذه الروابط - كبوادر أولى لإدارة الدولة الحديثة - تعتبر كوحدة، وطالما هي كذلك، فإنّ سلطة "الحاكم" تبقى غير منقسمة. ومن خلالها تعلن "الدولة" الحديثة وجودها.

(226) يقصد ماكس فيبر هنا حقاً النصف الغربي من المملكة حيث تم تحويل الجزء الكبير من مصاريف الدولة على حساب الأملاك الكبيرة الخاصة مما مكن من ظهور طبقة من المزارعين الذين يعتبرون صورياً أحراراً ولكنهم في حقيقة الأمر تابعون للأراضي التي هم عليها، وهي ما تسمى بالـ "Kolonat". بهذا القول يتبع فيبر الرأي العام الذي قال به تيودور مومسن حول العلاقة بين الـ "Kolonat" والنظام العسكري. قارن: Theodor Mommsen, "Das römische Militärwesen seit Diocletian," *Hermes*, Band 24 (1889), S. 195-279, bes.,

غير أنّ فيبر يحيد بعض الشيء عن مومسن فيما يتعلق بتحديد تاريخ هذه المؤسسة والذي جعله هذا الأخير يبدأ في مرحلة ما بعد قسطنطين. وقد اعتبر فيبر منذ أطروحة التأهيل أنّه تم منع إعادة تنظيم موحّد لأموال الدولة عن طريق العديد من الإعفاءات مما جعل الدولة مضطرّة إلى الاعتراف بالفوارق الموجودة على مستوى الملكية. (قارن: فيبر، تاريخ الزراعة الرومانية، MWG I/ 2، ص 289). ويذهب لودو موريتز هارتمان أيضاً إلى القول خلافاً لمومسن أنّ في الفصل بين الأقاليم التي لها "Kolonat" وتلك التي تسمح بدفع قيمة معينة للتخلص (Pretium) دليل على قدم عمر المؤسسة. قارن: Ludo Moritz Hartmann, "Über den römischen Colonat und seinen Zusammenhang mit dem Militärdienste," *Archaeologisch-epigraphische Mitheilungen aus Österreich-Ungarn*, 17. Jg. (1894), S. 125-134, bes. S. 132ff.

(227) خلال الكارولنجي الإفرنجي الشرقي الألماني اختار الأمراء النبلاء ومنذ عام 1346 الأمراء السبعة الملك. أما في المملكة الإفرنجية الغربية والفرنسية، فقد تم اختيار أوغو كابيه (Hugo Capet) عام 987 من قبل الأمراء من سلالة الروبرتينر (Robertiner) ملكاً، ولكن فيما بعد هيمن مبدأ الوراثة للابن على تبادل السلطة.

وعلى خلاف ذلك يوجد داخل سلطة الأمراء/ الأعيان، انطلاقاً من الموظف السامي التابع للأمير إلى الأمير الخاضع للجزية وحتى الملك التابع صورياً، سلّم من درجات الاستقلالية الفعلية للسلط المحلية ضمن رابطة السلطة الوراثية.

ومن الإشكاليات البارزة التي يحدثها الصراع المتواصل بين السلطة المركزية ومختلف السلط المحلية بالنسبة للسلطة الإماراتية هي عندما لا يواجه الأمير بكلّ ما لديه من وسائل النفوذ كالعقار وغيره من مصادر العيش وكذلك الموظفين والجنود المتضامنين معه جمهوراً غير منظم من الرعايا حسب العشائر والحرف، وإنما يجد نفسه كصاحب ملك إلى جانب أصحاب ملك آخرين يتمتعون كطبقة من الأعيان المحلية بسلطة مستقلة عنه داخل مقاطعتهم. هذا ما حصل لدى التشكيلات السياسية المحلية القديمة والوسيطة في شرق آسيا، على خلاف الصّين ومصر في العهد الجديد من الحكم[228]، وبأكثر حدّة لدى الروابط السياسية الغربية من السلطة منذ العهد القيصري الروماني. ولم يتجرّأ الأمير دائماً على تحطيم مثل هذه السلط المحلية الوراثية. ولئن استعمل بعض القياصرة الرومان (مثل نيرو)، خاصّة في أفريقيا، الوسائل الكبرى للقضاء على الحكّام المحليين[229]، فلا بدّ أن تكون هناك وسائل خاصّة لتنظيم الإدارة، في صورة ما إذا استوجب الأمر لإبعاد طبقة الأعيان المستقلة، تكون قادرة على تعويضها بنفس النفوذ لدى السكان المحليين، أو أن تنشأ طبقة جديدة من الأعيان ذات النوايا المتشابهة في شكل مستأجرين أو أصحاب ملك يتم وضعهم عوض الأعيان المحليين. وكان تأسيس المدن إلى حدّ ما الطريقة المميّزة لتكوين الجهاز الإداري المحلي بالنسبة للدولة الشرق أوسطية، خاصّة الدولة الهلينستية والرومانية القيصرية[230]. كما نجد مثل هذه الظاهرة أيضاً في الصّين حيث وقع إخضاع شعوب

(228) يعني هنا فيما بين 1550 و1070/ 1069 ق.م.

(229) روى بلينيوس الأكبر (Plinius dem Älteren) في كتابه (Naturalis historia 18, 35) أنّ ستة من المزارعين الكبار كانوا يملكون نصف المستعمرة من أفريقيا "حين أمر القيصر نيرو بقتلهم". قارن: Weber: *Agrarverhältnisse* I, S. 65, und *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 296, Anm. 279, und Schulten, *Römische Grundherrschaften*, S. 28, 120.

(230) المقصود هومنح حقّ المواطنة الروماني، خصوصاً للجماعات المستوطنة أوالموجودة في المناطق المحتلة. وفي المرحلة المتأخرة من الحكم الروماني كلفت مجالس المدن (decuriones) بازدياد بتنفيذ القرارات الحكومية والتي أجبرت أيضاً على تحمل مصاريفها.

(Miaotse) في القرن الماضي تزامناً مع تمدّنهم[231]. وسنعود فيما بعد إلى المعنى المغاير تماماً الذي تبنته هذه الظاهرة في مثل هذه الحالات للنظر فيه عن كثب[232]. من هنا يتضح على أية حال، وبصفة عامة، أنّ الحدود الزمنية والاقتصادية المحلية لتأسيس المدن في العهد الروماني كانت أيضاً نفسها بالنسبة لبنية الحضارة القديمة السالفة. فبقدر ما فشل تأسيس المدن، وهذا يعني عموماً: بقدر ما تحوّل الملك إلى حكم داخلي، بقدر ما اكتسب الحكام المحليون نفوذاً أكبر. فقد كان من المفترض أن تصبح سلطة الأسقف منذ عهد قسطنطين دعامة لوحدة الإمبراطورية في العهد القديم المتأخّر إذ تحوّلت مجالس أساقفة الكنيسة إلى مجالس متميزة للعرش[233]. وسنعود للحديث عن السبب لماذا لم تبق الكنيسة التي تم تعميمها وتسييسها من طرف الدولة دعامة بالقدر الكافي[234]، لأنها سرعان ما انحصرت في حدود منطقتها في خضمّ هذا التسييس. وحتى مع قيام الدولة الإماراتية في بداية العصر الوسيط، كان للكنيسة دور شبيه، وإنْ في شكل آخر. وهو ما حصل في فرنسا وحسب نمط آخر في دول الإقطاع. فقد حاول الملك، خاصة في ألمانيا، وبنجاح كبير في البداية، أن يواجه السلط المحلية وفي

(231) كان المياو (Miao) (أوما يسمى في الكتابة المعاصرة بـ "Miaotse") مجموعة من الشعوب والقبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية من جنوب الصين وتسعى دائماً للحفاظ على استقلاليتها. وفي إقليم Kueichou جرت فيها بين 1868 و1872 حرب ضدّ شعوب المياووكادت تأتي عليهم تماماً. وقد تم نقل البقية من الذين نجوا إلى المدن التي أسّست آنذاك للسيطرة على الإقليم وتأمين الطرق التجارية. قارن: v. Richthofen, *China*, S. 280-283, 503f., und Weber, *Konfuzianismus*, MWG, I/ 22-5, S. 115ff., 246ff.

(232) انظر النص حول الإقطاع لاحقاً، ص 421 وكذلك أيضاً: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 115ff., 246ff.

(233) بعد اعتناق قسطنطين الأعظم للمسيحية عام 313 اتبعت الكنيسة في تنظيمها نظام الحكم الروماني المتأخر. وقد استدعى القيصر عام 325 الأساقفة من جميع أطراف العرش إلى مدينة نيقيا (Nicäa). وباعتبارهم ممثلين لأسقفيات الأقاليم، فإنّ الأساقفة المجتمعين كانوا لا يمثلون فقط وحدة الكنيسة بل أيضاً وحدة العرش الروماني آنذاك، ولذلك اعتبر مجلس نيقيا أوّل مجلس ديني للعرش. قارن في هذا الصدد: Rudolph Sohm, *Kirchengeschichte im Grundriß*, 10 Aufl. (Leipzig: E. Ungleich, 1896), S. 36-41,

ويعترف اليوم كل من الكنيسة اليونانية/ الأرثوذكسية والرومانية-الكاثوليكية بأنّ المجالس السبعة لأساقفة الكنيسة التي جرت بين عام 325 (في نيقيا) وعام 787 (ثاني هذه المجالس كان حول منع التصوير) كانت مجالس موحّدة لكامل الكنيسة.

(234) انظر النص حول الدولة والحكم الديني (*Staat und Hierokratie*) لاحقاً ص 579-587. غير أنّ هذين المقطعين لا ينطبقان تماماً مع الموضوع المعني هنا.

المقاطعات بما يوازيها من ثقل، وذلك بإنشاء طبقة سياسية وكنسية من الأعيان يقودها الأساقفة وتدخل في تنافس مع المصالح المدنية لأنها ليست وراثية ولا يتم اختيارها محلياً، بل تبدو من حيث توجه مصالحها الكونية متضامنة مع الملك وتبقى سلطها السياسية والعقارية التي اكتسبتها من قبل الملك قانونياً أيضاً في يديه. ولذلك رأت الملوكية الألمانية على وجه الخصوص من واجبها إمّا تنظيم المؤسّسة البابوية والكنيسة مباشرة بصفة بيروقراطية، أي أخذ الوظائف الكنسية على عاتقها، أو القيام بتعيين موظفيها عن طريق رجال الدين ودائرة الكنيسة حسب قواعد قانونية مستقلة عن الملك، - وهذا يعني موضوعياً: يكون التعيين من طرف طبقة من أعيان الكنيسة المحليين الممثلين للقساوسة والذين تربطهم علاقات قرابة وعلاقات شخصية مع الأعيان المحليين العلمانيين - وهو صراع من أجل أرضية ووسائل سلطته السياسية المتميزة عن السلط المحلية(235). ولذلك وجدت سلطة الكنيسة بسهولة دعم الأعيان العلمانيين ضدّ الملك. وحسب ما يمكن أن نراه، فإنّ الجمع بين نزع السلاح وسيطرة الكنيسة على الحكم (كما كان لدى اليهود وفي مصر)(236)، وخاصة إذا كان مرتبطاً باستغلال التناقضات الصّارخة وبصراعات الأعيان المحليين من أجل المصالح،

(235) نزعت الاتفاقية البابوية التي جرت في مدينة فورمس (Worms) عام 1122 عن الملك حقّ تعيين الأساقفة ووضعت حقّ الانتخاب في أيدي رجال الدين وسكان الأسقفية. وفي القرن الثاني عشر تمكّن رجال الدين الممثلين في الكنيسة الكبرى استغلال هذا الحقّ لصالحهم فقط. قارن: Georg von Below, *Die Entstehung des ausschliesslichen Wahlrechts der Domkapitel: Mit besonderer Rücksicht auf Deutschland* (Historische Studien, Heft 11) (Leipzig: Veit & Comp., 1883),

غير أنّ جمعية القساوسة تمت في غضون القرن الثالث عشر شيئاً فشيئاً في أيدي النبلاء المحليين عن طريق معيار الترخيص "لإمكانية تأسيس وقف"، وهذا يعني ضرورة تقديم الدليل عن وجود عدد معين من السلف النبيل. قارن: Aloys Schulte, *Der Adel und die deutsche Kirche im Mittelalter. Studien zur Sozial-, Rechts- und Kirchengeschichte* (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1910), S. 32ff. und 244f.

(236) باحتلاله لبابل مكّن كيروس الثاني (Kyros II) (559–529 ق.م.) اليهود العودة من الهجرة وأعطي الأمر عام 536 بإعادة بناء المعبد في أورشليم. هذا البناء تم تمويله عن طريق ضرائب المقاطعات ومن الخزينة الفارسية. أمّا كهنة أورشليم، فكانوا معفيين من الضرائب. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* III[1], S. 88 - وبناء على قرار داريوش الأول أعيد إحياء مجلس الكهنة (das Hierogrammatenkollegium) وهوأعلى لجنة للكهنة في البلاد - في مصر. قارن: Eduard Meyer, *Geschichte des alten Ägyptens* (Berlin: G. Grote, 1887), S. 391f.

حافظ على دوام وحدة الحكم الفارسي أكثر من قرنين[237]. وعلى أية حال فإننا نجد، حتى لدى الحكمين البابلي والفارسي، آثار مثل هذه الصراعات بين طبقات الأعيان المحليين والسلطة المركزية والتي أصبحت فيما بعد من بين المحدّدات الأساسية للتطوّر في العصر الوسيط الغربي.

ترغب طبقة أصحاب الأملاك المحلية أوّلاً وقبل كل شيء أن لا يمسّ الأمير الحاكم سلطتها المحلية أو من يخلفها فيها، بل ويضمنها بصفة مباشرة. وهذا يعني خاصةً إقصاء كلّ التدخلات لموظفي إدارة الحاكم في مجال نفوذها وإعطائها الحصانة الكاملة. ويترتب على ذلك جعل صاحب الملك هو الذي يمكن من خلاله للحاكم أن يدخل في علاقة مع الرعية، ويمكن أيضاً العودة إليه في القضايا الجنائية وتلك التي تتعلق بضرائب هؤلاء الرعايا، وأن يسمح له بتجنيد المؤهلين للجيش وجمع الضرائب وإعادة توزيعها. وبما أنّ صاحب الملك يأمل استغلال قدرة تقويم أعمال الرعية وضرائبها لصالحه، فهو يسعى إلى جانب ذلك إلى تقليص دفعاته للأمير بصفة محسوسة وحتى ضبطها. فامتيازات الحصانة التي تضمّ مثل هذه الطلبات تواجدت في مصر خلال الألفية الثالثة من الحكم ق.م (لصالح المعابد والموظفين)[238] وبعدها لدى الحكم البابلي (هنا أيضاً لصالح أصحاب الأملاك الخواصّ)[239]. وتمثل هذه

(237) المقصود هنا هي إمبراطورية فارس القديمة تحت حكم الأخمنيد بداية بكيروس الثاني (Kyros II) وإلى حدود Artaxerxes III، (من عام 559 إلى 330 ق.م.). أمّا المعارك المذكورة لاحقاً فقد أدّت إلى تحرّر مراقبي الضرائب ذوي النفوذ الكبير (بعد عام 479 ق.م.).

(238) من المحتمل جيداً أنّ المقصود هنا هو امتيازات الحصانة التي تم ذكرها والتي أعيدت ترجمتها من قبل كورت سيته (Sethe, *Décrets royaux*).

(239) يذكر فيليكس إ. بيسر (Felix E. Peiser) مثل هذه المنح بالنسبة للعهد القديم من للحكم البابلي، وذلك في "مرحلة الانتقال من نظام الإقطاع إلى النظام المركزي". وكانت هذه الامتيازات تخصّ أملاك عائلات النبلاء القدماء وتعفيهم من قبضة سلطة الدولة. فهي كانت تمنع الموظفين من دخول هذه المناطق أوحجز ساكنيها، كما كانت هذه الأملاك معفية من وضع يد الدولة عليها. قارن: Felix E. Peiser, *Skizze der babylonischen Gesellschaft* (Mitteilungen der Vorderasiatischen Gesellschaft, Heft 3 (Berlin: Wolf Peiser, 1896), S. 145-176,
(التصحيف الخاص: 1- 32)، الاستشهاد ص 8؛ وكذلك فيبر: Weber, *Agrarverhältnisse*1, S. 69, 77,
هناك يعرض فيبر خطاً منقوشاً من عهد حكم آسرحدون (Asarhaddon) (680-669 ق.م.). وهذا الخط المنقوش مطبوع ومترجم من قبل: Hugo Winckler, *Altorientalische Forschungen*, 1 Reihe (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1897), Band 6, S. 497-503,
وفيه يؤكد آسرحدون للنبيل (Mušizib-Marduk) الحقوق على مكاسب العائلة.

الطلبات إذا نفذت حقاً إعفاء الأقاليم التي يقودها أصحاب الأملاك من الحقوق والواجبات إزاءه وبذلك أيضاً الدوائر البلدية والقرى وربما حتى المدن. وفعلاً نجد هذه الظاهرة حتى في العهد القديم مثل العصر الهلينستي(240) والعهد الروماني القيصري. فغالباً ما يعود عقار الملك نفسه في البداية إلى المناطق الخارجة عن دوائر البلديات بحيث تكون النتيجة أنّه إلى جانب موظفي الملك، ربما كان هناك أيضاً مستأجر يفرض سلطته السياسية إضافة إلى حقوقه العقارية. ولكن إلى جانب ذلك تواجد أيضاً، وبصفة متزايدة في العهد الروماني، أصحاب أملاك خاصّة كبار(241) أخذت أراضيهم مكانة مماثلة لمناطق المدن قد تشبه مكانة المقاطعات البروسية في عهد الإقطاع البالي(242). وعلى خلاف ذلك بدت السلط الإقطاعية المحلية داخل الممالك الغربية في العصر الوسيط تفرض مطالبها بأكثر حدّة نظراً لعدم وجود بيروقراطية تمّ تكوينها حسب تقاليد ثابتة وحكم ملكي قديم مدعوم من طرف جيش قائم. هنا لم يجد الحكم الملكي في بداية العصر الحديث خياراً آخر سوى التعايش مع أصحاب الأملاك الزراعية طالما لم يكن لديه جيش خاصّ به ولم يؤسّس بيروقراطية خاصّة به ولم يكن قادراً على دفع الأجور وتزويد الجيش بما يحتاج إليه. ففي العصر القديم المتأخر، وخلال العهد البيزنطي بأكمله، وجب أيضاً التنازل للمصالح الجهوية. حتى التجنيد أصبح منذ القرن الرابع بازدياد مسألة جهوية. وقد أصبحت الإدارة المحلية

(240) من المحتمل أن المعني هنا هومصر البطليمية. ففي الأبحاث المعاصرة هناك محاولات لدحض القول بوحدة تنظيم الأراضي والاقتصاد في مصر وإثبات علاقات متفاوتة في الملكية مثلما جاء على لسان م. روستوزو M. Rostowzew.

(241) تحوّلت الأراضي الزراعية الكبيرة مثلاً عن طريق القانون الزراعي (عام 111) من أراضي دولية إلى أملاك خاصة. وطبقاً لذلك تحصلت على صلاحيات قانونية وإدارية تقنية خاصة بها تجعلها قائمة بصفة مستقلة إلى جانب البلديات وغير خاضعة لمراقبتها. وكان أصحاب هذه الأراضي مسؤولين على جلب الضرائب وتجنيد الجيوش. أمّا المفهوم التقني لمثل هذه الأملاك الزراعية فيسمّى possesssiones. قارن: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2, S. 336, und Schulte, *Römische Grundherrschaften*, S. 19, 107ff.

(242) كانت الدوائر البروسية الزراعية إلى حدود عام 1927 في نفس الوقت دوائر بلدية ومحافظات تتمتع بامتيازات قديمة رغم بعض التضييقات. فمن رواسب القضاء المحلي/ الإماراتي بقيت محافظة على السلطة البوليسية التي ما زال يقوم بها صاحب الملك. كما أنّ هذا الأخير ما زال على رأس إدارة الدائرة. فإلى حدود عام 1896 كانت هناك 36194 دائرة من بينها 16058 دائرة زراعية. قارن: Hans-Jürgen Puhle, *Politische Agrarbewegungen in kapitalistischen Industriegesellschaften. Deutschland, USA und Frankreich im 20 Jahrhundert* (Göttingen: Vandenhoek & Ruprecht, 1975), S. 45.

هي التي تضع نظام الفرق العشر في المدن[243]، بل تحولت الإدارة عن طريق المزارعين في أيدي الأعيان. وعلى أية حال، فإنّ رقابة السلطة المركزية ونظامها في العهدين الروماني المتأخر والبيزنطي ما زالا يؤثران في هذه الطبقات. وهذا ما هو مفقود تماماً في الغرب. وعلى خلاف قواعد الإدارة (الرسمية) الصّينية وكذلك المبادئ التي يسعى الحكام الغربيون إلى فرضها كلّ مرّة، تمكّن المزارعون هنا، وبسرعة، من فرض أن يكون الموظف المحلي للحاكم صاحب عقار ومقيماً في الدائرة التي يعمل فيها- كما كان الحال لدى الشرفاء الإنجليز وقضاة الصلح[244] وكذلك أيضاً لدى مديري الدوائر البروسية[245] - وبذلك يكون منتمياً لطبقة الأعيان المحلية. وقد بقي حقّ التمثيل بالنسبة للوظائف المحلية الحكومية حكراً على مديري الدوائر في بروسيا قائماً حتى في دولة القرن التاسع عشر[246]. فقد كانت لجان التمثيل المرخص لها من حيث الموضوع في أيدي مزارعي المقاطعة. أمّا الأمراء ذوي النفوذ الكبير، فقد نجحوا في العصر الوسيط إلى حدّ أبعد من ذلك، حيث تمكنوا فعلاً، وليس من وجهة نظر قانونية، من اكتساب وظائف قيادية على مناطق كبيرة. وحيث ما كانوا، فإنّ نزعة التطور أدّت إلى "توسيط" رعايا الأمير بأكملهم، أي إلى وضع طبقة الأعيان بينهم وبين الأمير كالطبقة الوحيدة المالكة للوظائف السياسية مهما كان نوعها، وأن يتم قطع الصّلة

---

(243) منذ النصف الأول من القرن الثالث ميلادي كان من واجب أعضاء المجلس البلدي (decuriones) ليس فقط جلب الضرائب وإنما أيضاً التكفل شخصياً بديون الدائرة. إضافة إلى ذلك التعهد بتحمل المصاريف العامة (munera). قارن أيضاً: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2, S. 232, 283-285, 330-333.

(244) فرضت الطبقات في إنجلترا عامي 1258 و1259 أن يكون الشريف قائماً في الإمارة وأن يكون منتخباً من قبل المزارعين. وفي عام 1360 فرض نفس الشيء على قاضي الصلح. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 255-261.

(245) قام الدوائر البروسية بإدارة الإقليم باسم الملك وكانوا في نفس الوقت ممثلي النبلاء الفرسان في الدائرة بما أنهم ينتمون إليهم. ويقوم رودولف غنيست بمقارنة بينهم وبين قضاة الصلح الإنجليز ويشير إلى مقاربة لم يقع تحديدها تماماً مفادها "أنّه يستوجب على مدير الدائرة أن يكون قائماً على عين المكان وأن ينتمي إلى أصحاب الأملاك الوجهاء في المنطقة". انظر: Gneist, *Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 690. Englische

(246) لم يقع إزالة حق التمثيل الطبقي القديم إلا بعد إقرار نظام الدوائر في 13 من كانون الأول/ ديسمبر 1872 بالنسبة للدوائر الخمس البروسية (الست فيما بعد)، وهي بروسيا الشرقية وبروسيا الغربية وشليزيا (Schlesien) وبومرن (Pommern) وبراندنبورغ والساكس (Sachsen). قارن: Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* I, S. 180-183, und Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV, S. 357f.

المباشرة بينهما، كما أن تحال حقوق وواجبات كلّ من الرعية والأمير، سواء المتعلقة بالضرائب والخدمة العسكرية من ناحية أم المرتبطة بحقّ الحماية من ناحية أخرى، إلى صاحب الوظيفة فقط مع رفض أية رقابة له من جانب الأمير ومحاولة امتلاك الوظيفة السياسية بصفة قانونية أو بالفعل وتوريثها للعائلة أو لجمع من الأعيان المحليين.

أظهر الصراع بين السلطة الفردية للأمير والنزعات الطبيعية للمصالح المحلية نتائج مختلفة جداً. فالأمير يولي اهتماماً مرتبطاً خاصة بالضرائب وبالعمل العسكري فيما يتعلق برعاياه الخاضعين له: وهذا يعني أن يبقى عددهم وعدد مساكنهم كاملاً وأن لا يتم استغلالهم من طرف السلط المحلية لأغراضهم الخاصة بكيفية أن يتعرّض تقديرهم للأمير للأذى، وأن يحافظ الأمير على نفوذه حتى يتمكّن من فرض الضرائب التي تخدم أغراضه عليهم وتجنيدهم. أمّا السّادة المحليون، فإنهم يسعون من جهتهم إلى تمثيل الفلاحين في جميع المسائل أمام الأمير. فالمثل المعروف أنّ "لا أرض بدون مولى/ سيّد" (Nulle Terre Sans Seigneur) كان له في القرن الوسيط، إلى جانب الدلالة القانونية للإيجار التي سيتم التعرّض إليها لاحقاً، خاصّة دلالة تطبيقية من حيث القانون الإداري(247)، وهي التي تقول بأنّه يتعين من منظور الإدارة الإماراتية على فلاحي القرية أن يوجدوا في إطار رابطة ذات سلطة خاصة أنّ على كلّ فلاح الانتماء إلى رابطة محلية وأن يكون ممثلاً عن طريق وليّه/ سيّده بحيث لا حاجة للأمير إلّا التوجه لوليّ الأمر وليس لأتباعه. إلّا أنّ هذا الموقف الأخير لم يطبق تماماً إلا بصفة استثنائية وفي غالب الأحيان لمرحلة قصيرة. فكلّ مسعى لدعم نفوذ الأمير يفترض نوعاً من الاهتمام المباشر للرعايا من قبل الأمير. وإنّه لمن الطبيعي أن يضطرّ الأمير إلى التصالح مع أولياء السلطة المحلية وغيرهم من الوجهاء. فهؤلاء الوجهاء المحليون هم في الحقيقة أصحاب القرار، بغضّ الطرف عن المقاومة الخطرة التي يمكن أن تحصل وانعدام الجهاز العسكري والإداري الذي يكون قادراً على تسلم الإدارة. فبدون استعمال النبلاء لم تكن كلّ من الإدارة المحلية في إنجلترا خلال المرحلة المتأخرة من القرن الوسيط وبصفة أتمّ إدارة بروسيا شرقي نهر الإلب في القرن الثامن عشر قطعاً قادرة على سدّ حاجاتها المالية من خزينة الأمير(248). ونتيجة هذا الوضع كان

(247) في هذا المعنى يذكر هاتسشك (Hatschek) في كتابه: *Englische Verfassungsgeschichte* هذا المثل القانوني الذي يعود أصله إلى الفرنسي فيليب دو بومانورا (Philippe de Beaumanoir) (1296-1247).

(248) إلى جانب الشرطة والقضاء أثقل حكم سلالتي Tudors وStuart كاهل السلطات المحلية =

الاحتكار الفعلي لخطط الضباط في بروسيا والتفضيل القوي للنبلاء في حظوظهم لتقلد الوظائف العمومية (خصوصاً في غضّ النظر الكامل عمّا يثبت تفوقهم في الاختصاص السّاري المفعول عادة، أو حتى إعفائهم منه تماماً)[249]، والحضور المكثف إلى يومنا هذا لنفوذ أصحاب الأملاك الكبيرة والفرسان في مؤسسات الإدارة المحلية في الرّيف[250]. وإذا ما رغب الأمير بتفادي مثل هذا الامتلاك لكامل الإدارة الحكومية المحلية من طرف السّادة المحليين، فما له من خيار، ما دام لم تعرض عليه موارد هامة كبديل، سوى وضعها في أيدي طبقة أخرى من الوجهاء ذات العدد والعدة وتكون قادرة على فرض وجودها إزاء السّادة العظماء. وعن هذه الحالة نشأ في إنجلترا معهد **قضاة الصّلح الذي تحصّل عن معالمه الخصوصية في عهد الحروب الكبرى ضدّ** فرنسا[251]. ولم تكن الإدارة المحلية الخالصة المدارة من قبل أصحاب الأملاك وسلك قضائهم وكذلك الوظائف المحلية التي هيمن عليها النبلاء (مثل الشريف) قادرة على حلّ المهامّ الإدارية البحتة الناتجة عن الانحلال الاقتصادي للعلاقات الهرمية، أمّا العرش فكانت له المصلحة في وضع السلط المحلية والإقطاعية جانباً حيث كانت تجد دعماً صريحاً من طرف "Commons". غير أنّ المهامّ الإدارية الجديدة كانت هنا، كما في أيّ مكان آخر، في معظمها ذات طابع بوليسي وارتبطت بالحاجة الاقتصادية المتزايدة إلى التحقق. وعدم وجود سببٍ يعود إلى عدم الأمان المتزايد نظراً للأوضاع الحربية، كما يقال غالباً[252]، فهذا غير مقبول باعتبار أنّ المعهد بقي دائماً قائماً، وإنما كان التشابك

= خاصة بدعم الفقراء والعمل الاجتماعي. أمّا بالنسبة لمديري الدوائر في بروسيا شرقي الإلب فكان عليهم تنظيم الضرائب والشرطة والاهتمام بالطرقات وخاصّة تنظيم المسيرة العسكرية والنقل في دوائرهم. قارن: Hintze, *Behördenorganisation*, S. 256-269.

(249) يمكن عن طريق طلب سريع للقيصر أن يعفى الضابط المرشح من إحضار شهادة الدراسة الثانوية. وحصل هذا الأمر بصريح العبارة في عهد القيصر فيلهلم الأول لصالح المرشحين من أبناء نبلاء بروسيا القديمة. فقد رخص لأكثر من 1000 مرشح فيما بين 1901 و1912 التقدم لامتحان الضباط. قارن: Karl Demeter, *Das Deutsche Offizierkorps in seinen historisch-soziologischen Grundlagen* (Berlin: Reimer Hobbing, 1930), S. 88-100.

(250) من بين 408 مديري دائرة وموظفين سامين كان أكثر من نصفهم (241 مدير دائرة) – حسب إحصائيات وزارة الداخلية البروسية لعام 1910 – ينتمي إلى الإقطاع الزراعي القديم. قارن: Tibor Süle, *Preußische Bürokratietradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland 1871-1918* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1988), S. 194.

(251) المقصود هنا هو زمن حروب المئة عام من 1337 إلى 1453.

(252) لم يحصل إثبات هذا الرأي من خلال مراجع البحث المعاصرة. وصف هاتسشك التحولات =

المتزايد للسوق بالنسبة للاقتصاديات هو الذي جعل عدم الأمان المتزايد يُحسّ بصفة قوية. إضافة إلى ذلك ظهرت كعلامة كافية قضايا البطالة وغلاء المعيشة التي دفعت الاقتصاد المالي إلى التصاعد. وبذلك أصبحت كلّ من شرطة الأمن وشرطتي الحرفة والاستهلاك الموضوع الأصلي والأساسي لأعمال قضاة الصلح المتعددة المشارق. مع العلم أنّ موظفيهم وقع انتدابهم من قبل المسؤولين الخواص أمّا العرش فقد سعى، في الوقت الذي اختار فيه من كلّ إمارة عدداً كبيراً من الوجهاء المحليين الذين ينتمون بالفعل، ثمّ فيما بعد حتى قانونياً، إلى طبقة المزارعين الكبار في الدائرة المعنية والذين تميزوا بقدر محدد من الموارد والعيش حسب نمط الفرسان، وفوّضت لهم جملة من الصلاحيات التي تزايدت وتعددت مع مرور الزمن كالشرطة والقضاء الجنائي بعد تعيينهم صورياً لوقت محدد، وبالفعل لمدى الحياة، كمحافظين للسّلم (Conserva-tores Pacis) واحتفظ لنفسه بالتعيين، وفوّض المراقبة العليا لمحاكم العرش[253]، أن يقرّب هذه الطبقة ممّا يدعى الـطبقة العليا "Gentry" إلى جانب الأمير عوض السّادة العظماء والأمراء المحليين. هذا وقد آلت لأحد قضاة الصلح، اللورد (Lieuten-ant) سلطة قيادة الميليشيا[254]. فلم يكن هناك "تسلسل" بيروقراطي عادي "لمراحل القضاء" قبل قرارات قاضي الصّلح، بل فقط على مستوى المطالب المرفوعة من طرف العرش إلى ما يسمّى بـ"غرفة النجوم" (Star Chamber) أو المحكمة العليا التي تم

= الاقتصادية والاجتماعية في عهد حرب المئة عام في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 177 وبيّن الخلفيات السياسية والاجتماعية لـ"تأسيس إدارة قضاة الصّلح" (انظر المصدر نفسه ص 257- 261؛ الاستشهاد ص 259). أمّا المهامّ الاجتماعية والأمنية التي تبنتها إدارة قضاة الصلح، فقد ذكرها غنيست في كتابه: *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 298-300.

(253) طبقاً لنظام/ قانون Winchester لعام 1285 تم تعيين محافظي السلم (conservatores pacis) ولكن لم تحدّد مكانتهم قانونياً إلا في عهد إدوارد الثالث. وجاء قانون عام 1360 فحدّد أنّ قضاة الصّلح(Justices of Peace) يقع تعيينهم من قبل الملك ونصّ على ضرورة إقامتهم في الإمارة التي يتبعونها. هذا وقد أسندت سلطة المراقبة إلى محكمة العرش العليا (King's Bench). ولم يتم تحديد القدر الأدنى من المعاش الأساسي إلا في عام 1439 والذي قدّر بـ 20 جنيهاً. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 256f., 479,
وكذلك: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 298.

(254) منذ عهد إدوارد السادس (1547-1553) تواجدت هذه الوظيفة ولكن لم تتحصل على دلالتها الحقيقية إلا مع صعود دور الميليشيا في القرن الثامن عشر. وكأحد المزارعين الكبار الشرفاء في الإمارة قاد اللورد Lieutenant الميليشيا. قارن: Gneist, *Selfgovernment*, S. 316f., 361,
وكذلك: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 484, 684.

هدمها لهذا السبب من قبل الـطبقة العليا خلال الثورة في القرن السابع عشر[255]. من هنا أصبح في الإمكان فقط – على مستوى التطبيق بصفة متزايدة – بأمر خاص عرض قضايا محسوسة على المجالس المركزية[256]، وهو ما كان يجري في الأصل بصفة اعتباطية. وهذا كلّه يعني بالفعل أنّه ليس في إمكان أيّ ملك أن يحكم على الدوام بصفة فاعلة ضدّ الطبقة التي تعيّن قضاة الصلح. لقد نجح العرش في التصدّي للمحاولات المتعدّدة في ربط تعيين قضاة الصلح بانتخاب الوجهاء المحليين والحفاظ عليه لنفسه مع مراعاة حقّ الاقتراح لبعض مستشاري العرش.[257] وهذا يعني أنّه أسندت للموظفين السّامين، وبالأخصّ المستشار، فرصة الإشراف التي غالباً ما تستغل مالياً بصفة مباشرة. هذا الإشراف لوحده بالنسبة لمراقبة الموظفين وكذلك الوضع القانوني ذاته إزاء العرش جعل تضامن الـطبقة العليا قوياً إلى حدّ فرض الحفاظ على احتكار خطط قضاة الصلح. وقد استاء البعض في عهد إليزابيت [الأولى] من حالة أنّ اقتراح قضاة الصّلح الموجودين يحدّد بالفعل نتيجة التعيينات الجديدة لهؤلاء[258].

---

(255) كانت "غرفة النجوم" تسمية شعبية لمجلس الحكومة بصفته محكمة جنائية. وقد أسّست من قبل سلالة Tudors في النصف الثاني من القرن السادس عشر للتخفيف من التدخل والارتشاء بالنسبة للشرفاء والمحلفين وكبار القوم، غير أنها تطوّرت لعدم وجود نظام قانوني رادع في عهد الستيوارت (Stuarts) إلى مؤسّسة استبدادية في قيامها بمهامها، بحيث تدخلت أيضاً في شؤون قضاة الصّلح. وقد تم إلغاؤها بما في ذلك المؤسّسات التابعة لها عن طريق البرلمان عام 1641. قارن: Gneist: *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 508, 557-559, und *Selfgovernment*, S. 344f.

(256) كان ما يسمّى Writ of certiorari طريقة استدعاء فرضت بمرسوم ملكي بعد "الثورة المجيدة" (عام 1688) ودامت إلى بداية القرن التاسع عشر تتولّى بموجبها المحكمة العليا وغالباً مجلس القضاء المركزي (Court of King's Bench) إعادة النظر في قرارات أمنية وأحكام قضاة الصّلح أو توكيلها لمحاكم أخرى وكذلك إلغاء أحكام سبق أن أصدرت. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 479, und Gneist, *Selfgovernment*, S. 368.

(257) كان الصراع من أجل تعيين قضاة الصّلح منذ عهد الملك إدوارد الثالث (1327–1377) حاداً. وكان وصف ماكس فيبر للوضع يعكس مطلب العرش المدعم قانونياً في عهدي هنري الخامس (1413–1422) وهنري السادس (1422–1461). وحسب هذا المطلب يفترض تعيين قضاة الصلح من قبل الملك بعد اقتراحهم من طرف المستشار ومجلس الحكومة؛ ولكن في الواقع فرضت حسب قول هاتشك "قائمة التعيين الصادرة عن الوجهاء" نفسها. انظر: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 477.

(258) قدّم العضو غلاسكوك (Glascock) هذه الشكوى إلى البرلمان يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر 1601. وقد عوّل اللورد Keeper المسؤول على تعيين قضاة الصّلح بصفة عمياء على قرارات "مجالس الاستئناف" (Justices of Assize) وعوّلت هذه من جهتها على ناخبي قضاة الصّلح المحليين. لم تكن هناك إذن مراقبة حقيقية تخصّ التأهيل الفعلي لقاضي الصّلح. قارن: *Cobbett's Parliamentary History of England: From the Norman Conquest, in 1066 To the Year 1803* (London: R. =

كان قاضي الصلح، مثل جميع الموظفين الملكيين، يقتصر في الأصل على الهبات والأجر اليومي. ونظراً لضعف قيمة هذه المداخيل، أصبح من عادة طبقة المزارعين التخلي عن هذه الهبات[259]. لكن في غضون القرن الثامن عشر[260]، وقع رفع الكفاءة بالنسبة لقضاة الصلح بصفة ملحوظة، وكشرط أولي طُلب تحديد قدر أدنى. وقد مكّن التأجير النمطي المتزايد للأملاك الزراعية تحرّر اليد العاملة في الرّيف لدى الطبقة العليا للتفرغ لهذه الوظائف. أمّا فيما يخصّ بورجوازية المدينة، فإنّ المشاركة الفعّالة للتجار كانت صعبة لسبب واحد كان يقصيها أيّاً كانت من الانتماء لحلقة " الوجهاء": وهو حضورها الضروري على مستوى الاقتصاد. فلم يشارك من جهتها غالباً سوى الناس المتقدمين في السنّ الذين انسحبوا من العمل التجاري أو تلك الطبقات المتزايدة من أعضاء الحرف التي تحوّلت من أصحاب أعمال باحثة عن اكتساب ثروات وافية إلى أصحاب معاش والتحقت بوظيفة قضاة الصّلح. وقد شجّع الاندماج المميّز بين المجموعتين من أصحاب المعاش الريفي والبورجوازي كثيراً في خلق نمط "أهل الشرف"، وذلك عن طريق الموقف المشترك إزاء وظيفة قاضي الصّلح. ففي جميع هذه الأوساط أصبح من العرف الطبقي تعيين الأبناء بعد إتمام تكوينهم في الإنسانيات لخطة قاضي الصلح[261]. كانت وظيفة قاضي الصّلح وظيفة بدون أجر تستوجب في حدّ ذاتها، من منظور صوريّ، ممّن يتقلدها من ذوي

Bagshaw, 1806), vol. 1., Sp. 953f. =

وكذلك السرد الوافي لدى: Charles Austin Beard, *The Office of Justice of the Peace in England in its Origin and Development* (New York: Columbia University Press, 1904), Studies in History, Economics and Public Law, vol. 20, No 1, S. 140,

والإشارة المختصرة لدى: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 477,
التي من الأرجح يستند إليها قول ماكس فيبر.

(259) كما تكشف الأمثلة المذكورة من قبل هاتسشك فيما يتعلق بعهدي حكم الملك ريتشارد الثاني (1377-1399) وإليزابيت الأولى (1558-1603)، فإنّ الأجر كان بقيمة أربعة شيلنغ. وقد اعتبر عدم دفع المكافئة في عهد ريتشارد بمنزلة "قيمة شرفية لدى اللوردات والنبلاء (Bannerets)"، ثمّ تلاه أيضاً "عدم قبول الأجر" بأكمله. قارن: Gneist: *Selfgovernment*, S. 81, und *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 305, Anm. 3d.

(260) في عهد جورج الثاني (1727- 1760) تم رفع كفاءة قضاة الصّلح - وليس "كفاءة الاستهلاك" كما جاءت في النص- إلى مئة 100 جنيه سنوياً كدخل خالص قارن: Gneist, *Selfgovernment*, S. 367, Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 685.

(261) هذا التطور يعود به: Gneist, *Selfgovernment*, S. 367,
تاريخياً إلى القرن الثامن عشر.

الاختصاص القيام بوظيفة عمومية لا يدوم وقتها إلا مدّة قصيرة. فلم يقم إذن بمهام الوظيفة بصفة حقيقية إلّا جزء ضئيل من قضاة الصّلح (ولئن ازداد العدد في العصر الحديث). أمّا بالنسبة للبقية، فكانت الوظيفة من أجل المكانة والشرف الاجتماعي. فقد كان النفوذ الاجتماعي والسلطة الاجتماعية السبب أيضاً بأن تصبح هذه الوظيفة التي ينجرّ عنها الكثير من العمل في صورة المشاركة الفعلية في القيام بمهامّها، المهنة المطلوبة دوماً وبعدد وافر أيضاً وأن تبقى. أمّا المغلوب هنا فهي المنافسة الموجودة منذ البداية بين رجال القانون والتي أصبحت حادة خلال القرون الماضية: فهؤلاء جرى إقصاؤهم شيئاً فشيئاً عن طريق ضعف الأجور التي كانت الطبقة العليا تتلقاها من الوظيفة ثمّ التخلي عنها تماماً في وقت لاحق. لقد استعان قاضي الصّلح غير المختصّ للاسترشاد بمحاميه، لكنه حكم في الجملة بالاستعانة بما يعرضه عليه رجال الدين من تقاليد وفي أغلب الأحيان حسب قياس بسيط، وهو ما أضفى على إدارة قضاء الصّلح شعبيتها وطابعها الخاص فنحن هنا إذن أمام إحدى الحالات النادرة جداً حيث وقع إقصاء العمل الوظيفي بصفة كاملة عن طريق الوظيفة الشرفية من خلال المنافسة السلمية ورغم تزايد المهام الوظيفية. فلم يكن أيّ نمط خاصّ من "المثالية" لدى الأوساط المهتمّة، وإنما التأثير الهام الذي تضفيه إدارة قضاء الصّلح والذي يبدو من وجهة نظر خارجية مستقلاً تماماً ولكنه مراقب – صورياً حسب التعليمات بأنه لا يمكن حلّ جميع القضايا العويصة إلّا باتفاق قاضيي صلح على الأقلّ[262]، ومادياً عن طريق المشاعر القوية بالواجب الناتجة عن عرف الطبقة – هو في الحقيقة الدافع لدى الطبقة العليا للتزاحم عليها. فهذه الإدارة تمكنت عن طريق قضاة الصّلح من أن تجعل كامل المصالح الإدارية المحلية الأخرى (خارج المدن) في إنجلترا بدون معنى تقريباً. فقد كان قضاة الصّلح في عهد تطوّر هذا النمط الممجّد من "الحكم الذاتي"[263] (Selfgovernment) كدرع قومي بالفعل بمنزلة الموظفين الوحيدين الذين كانوا يقومون بعمل إداري فعّال في الدوائر المحلية (المقاطعات)، وهو ما جعل كلاً من روابط الوظيفة العامة القديمة وإدارة المزارعين الكبار وكذلك أيّ نوع من

(262) كانت التعليمات تخصّ جلسات المحكمة التي تقام بصفة منتظمة أواللّجان التي تطوّرت وتحولت إلى مصالح مراقبة واستئناف في الإمارات.

(263) رأى هاتسشك أنّه منذ القرن السابع عشر قد حصل تحوّل عميق في "الحكم الذاتي القديم الممجّد من قبل غنيست " عن طريق التراتيب التي أدخلها كلّ من حكم التيودور وحكم الستيوارت.
قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 480.

بيروقراطية السلطة المحلية التابعة للملك تتقلص إلى حدود العدمية. فكانت هذه الإدارة أحد الأنماط الراديكالية التي عرفها التاريخ على أرض الدّول الكبرى في كيفية تسيير "الإدارة الشرفية" المحضة. وهو ما يتناسب نوعاً ومضموناً/ قلباً وقالباً مع كيفية تسيير الوظيفة. فقد كانت عدالة قضاة الصّلح هذه بالنسبة للسواد الأعظم من الشعب فعلاً هامّة - باعتبار أنّ المحاكم الملكية في لندن كانت بالنسبة لهم بعيدة جداً، ليس فقط من حيث المسافة، وإنما خاصّة اقتصادياً من أجل الأجور المشطّة، مثلما كان الحال مع رئيس المحكمة العليا الروماني[264] (Prätor) بالنسبة للفلاحين الرّومان أو القيصر لدى الفلاحين الرّوس- حافظت في حدّ ذاتها وإلى عهدنا هذا بصفة قوية على طابع/ نمط "عدالة القاضي"[265] - فإدارتها تظهر "التقشف" وطابع المناسبة في عملها الإداري كإحدى السّيات المميزة والصعب تجنبها لدى كلّ إدارة شرفية. فهي لم تتسم بطابع "المؤسّسة"، بل كانت غالباً ذات طابع ردعي، ما دامت غير مسجلة في قائمة الوثائق (كما كان الحال أوّلاً بالنسبة للمحافظ على الوثائق[266]- Custos Rotulorum)، وعادة ما تقوم بردّ فعل فقط على تجاوزات كبيرة تشعر بها مباشرة أو يطالب بها أحد المتضرّرين وتفترض متابعة متواصلة ومكثفة للمهام الإدارية الوضعية أو هي غير صالحة تماماً تقنياً لسياسة "الخير العام" المبدئية التي تنطلق من أفكار موحّدة، لأنها تعتبر مبدئياً كعمل إضافي لـ"أهل الشرف". ولئن كانت القاعدة أنّه لا بدّ أن يكون على الأقلّ أحد أعضاء الجلسات الرباعية (Quarter Sessions) من قضاة الصّلح مطلعاً على القانون: باعتبار أنّ هذا أو ذاك وقع عرض أسمائهم على "اللجنة" التي تبنت بند التحفظ على عدد اللجنة[267] (Quorumklausel)؛ فإنّ

(264) كان رئيس المحكمة العليا الروماني (Praetor Urbanus) الذي كان ينتخب سنوياً منذ عام 367 ق.م. أحد كبار الموظفين السامين في عهد الجمهورية الرومانية وخلال الإمبراطورية. وقد وكلت إليه مهمّة القضاء العليا؛ أمّا بالنسبة للفلاحين، فكانوا يخضعون لقضاء البلديات والمزارعين.

(265) بالنسبة لـ "عدالة القاضي" قارن البحث المذكور سابقاً لـ ألبريخت مندلسون بارتولدي *Imperium des Richters* والذي استند إلى حالات يعود تاريخها إلى عامي 1906 و1907.

(266) من بين قضاة الصّلح تميّز "محافظ الوثائق" (Custos rotulorum) بمكانة خاصّة. فإليه تعود مهمة الحفاظ على أرشيف القضاء وتحليف قضاة الصّلح الآخرين وكذلك تعيين الكتبة. ومنذ عام 1545 أصبح تعيينه من مشمولات الملك فحسب، والذي فرض معرفة القوانين كأحد الشروط الأولية. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 480.

(267) أدخل بند التحفظ على عدد اللجنة (Quorum-Klausel) في عهد هنري السادس (1437-146). وكان يفترض أن يكون خلال جلسات قضاة الصّلح الرباعية (Quarter Sessions) هناك =

الإدارة المركزية حافظت بذلك في نفس الوقت على نوع من التأثير على الشخصية التي تتولى فعلاً دور قاضي الصّلح. ولم تفقد هذه العادة صلاحيتها إلّا منذ القرن الثامن عشر: حيث تم تسجيل أسماء جميع الأعضاء المشاركة في اللجنة(268) (Quorum).

ولئن وجب على التابع للرعية أن يتوقع تتبع الشرطة وسلطة قضاة الصلح لكلّ ما يمكن أن يقوم به من أعمال في حياته، بدءاً بزيارة الحانات وتعاطي لعب الورق أو اختيار الزيّ المناسب للطبقة التي ينتمي إليها وصولاً إلى أسعار القمح والتأخر في دفع الأجور، من الكسل في العمل إلى تعاطي السّحر، فقائمة القوانين والمراسيم التي تترقب التنفيذ من قبل قضاة الصّلح ومن طرفهم فقط حسب الظروف التي تحملها الصدف كانت طويلة ولا تعد. ولكن هل سيحصل ذلك ومتى، وما هي الوسائل التي تتخذ وإلى أيّ حدّ سيكون ذلك، فهذا يبقى من حيث الموضوع غالباً قيد رغباتهم. فلم يكن في أوساطهم ممكناً وضع عمل إداري منظم تماماً وذي أهداف واضحة إلّا بصفة استثنائية، وفي المرحلة القصيرة من حكم سلالة آل ستيوارت، وبالأخصّ مع إدارة Laudschen التي بادرت بمحاولة فرض نظام "سياسة اجتماعية مسيحية" حازمة(269)، ولكنها فشلت في آخر المطاف،

= رجال قانون حاضرين. وبما أنّ هؤلاء لهم لوحدهم مهمة البحث والحكم، تم التأكيد على ذلك في بند خاص باللجنة: quorum aliquem vestrum A.B.C.D. unum esse volumus. وإذا كانت هناك إمارة/ مقاطعة لا تتمتع بقضاة صلح ذوي المعرفة بالقانون، فلمستشار اللورد أن يعيّن رجال قانون غرباء. قارن: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 305,

الاستشهاد: المرجع المذكور، الهامش 3d. أمّا: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 258, Anm. 2,

فيقدّم حجّة أقدم تعود إلى عام 1357.

(268) في القرن الثامن عشر غالباً ما كان أبناء عائلات النبلاء يرغبون التمكن من جانب من المعرفة القانونية حتى يقع تعيينهم جميعاً في مناصب قضاة الصّلح باعتبار اطلاعهم على القانون. وبهذه الطريقة يمكنهم سدّ باب تعيين رجال القانون على الغرباء عن المقاطعة. قارن: Gneist, *Selfgovernment*, S. 367.

(269) يصف جنست في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 557 مساعي رئيس الأساقفة Laud لتحطيم نفوذ السلطات المحلية لصالح نظام إدارة بيروقراطية مركزية. فالتراتيب المفصّلة والمذكورة سابقاً للقيام بسياسة الرعاية الاجتماعية من طرف قضاة الإصلاح دخلت حيز التنفيذ منذ عهد التيودور، وبصفة خاصة مع الملكة إليزابيت الأولى. قارن التلخيص لدى Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*، ص 480-485. وقد اعتبرت "السياسة الاجتماعية المسيحية" الحركات الكنسية والمسيحية في القرن التاسع عشر التي سعت أن تفرض إصلاحات اجتماعية في إطار نقدها للرأسمالية والليبرالية. في عهد الإمبراطورية الألمانية ظهرت خصوصاً الحركة السياسية- =

كما هو مترقب، أمام مقاومة تلك الأوساط التي ينتدب منها غالباً قضاة الصّلح.

يذكّر الطابع الممتدّ والمتقلب لإدارة قضاة الصّلح في حدّ ذاتها، ولكن أيضاً كيفية تدخل المصالح المركزية في مجراها، والتي تحصل تارة بصفة مفاجئة من أجل حالات محسوسة ولكن عملياً فاعلة، وتارة أخرى بصفة عامّة عن طريق أوامر لا تحمل فعلاً سوى بعض النصائح الوجيهة، في بعض الوجوه كيفية سير الإدارة الصّينية التي تنطبق هذه الملامح ظاهرياً على مجرى عملها. لكنّ الفارق بينهما كبير جداً. فهنا كما هناك، يتمثل الأمر في أنّ الإدارة البيروقراطية المركزية تتعرّض إلى نفوذ السلط المحلية التي يتحتّم التعامل معها بأي طريقة كانت كي تتمكن من السّير. إلا أنّ في الصّين مثلاً، يجد موظفو الإدارة المتمرّنون شيوخ العشائر ورؤساء الروابط الحرفية أمامهم. في حين أنّ في إنجلترا، يواجه القضاة المختصّون طبقة الوجهاء المثقفة والتابعة لمزارعي الطبقة العليا. فوجهاء الصين هم أولئك الذين تكوّنوا معرفياً وأدبياً لتقلد الوظيفة العمومية فأصبحوا عناصر ربح أو هم مرشحون لهذه الخطط، ولذلك فإنهم يقفون إلى جانب السلطة البيروقراطية المركزية. أمّا في إنجلترا، فإنّ لبّ الطبقة العليا يمثل طبقة حرّة من المزارعين الكبار تكوّنت عملياً في السيطرة على الرعية والعمال وتحصلت على ثقافة عامّة راقية، أي هي طبقة مفقودة تماماً في الصين. فالصّين تمثل النمط الخالص من البيروقراطية المركزية الفاقدة لأي قوّة موازية لها قدر الإمكان، والتي لم تكتمل مهاراتها بعد إلى حدّ الوظيفة الحديثة المختصّة. أمّا إدارة قضاة الصّلح فكانت تمثل في أوج نموها نوعاً من التوفيق بين سلطة الطبقة المحلية والإدارة المحضة والمستقلة لأهل الشرف، وكانت أقرب لهؤلاء منها إلى الطبقة الأولى. هذه الإدارة كانت في الأصل صورياً الوظيفة العامة التابعة للرعية - إذ كانت تمثل واجب تحمّل المسؤولية. ولكن في الحقيقة لم يكن، من حيث موازين القوى الفعلية، الرعايا هم الذين بمشاركتهم يفرض الأمير سلطته، وإنما "الرفاق" الأحرار لإحدى الروابط السياسية، أي "المواطنون". ولذلك كانت هذه الإدارة قائمة خارج الإطار الهرمي

= المحافظة التي قادها كلّ من أدولف ستوكر (Adolf Stoecker) وأدولف فاغنر(Adolph Wagner) كفاعلة بتبنيها برنامج شبيه بذلك الذي تابعه الأسقف Laud. هذا وقد اهتمّ ليفي هارمان (Hermann Levy) بالجانب "الخيري- الاجتماعي" لسياسة Laud والذي رأى في نظام Laud مزيجاً من الدين اللأنجليكاني والكاثوليكي و"الاستبداد العلماني". قارن: Levy, *Ökonomischer Liberalismus*, S. 47, 92.

السياسي المعتاد للحكم الإماراتي المحلي وخارج السلطات المحلية الخاصّة ومن تبعها؛ إذ إنها تطوّرت توازناً مع انهيار الرقّ الخاص ومن حيث الموضوع كانت طبقة النبلاء (Squirearchie)[270] الإنجليزية التي عبّرت عن هذا النمط حقاً طبقة من الشرفاء ذات طابع حكم ريفي. فبدون سوابق إقطاعية وريفية خاصّة بها، لما نشأت "الروح" المتميزة للطبقة العليا الإنجليزي. فالنّمط المميّز لـ"المثال الرجالي" بالنسبة للرجل الإنجليزي الشريف خلّف أثر السلطات لا يمحى ولا يزال. فهذه المسحة تتجلّى خصوصاً في التمسّك الشكلي بالعادات، في الكبرياء المتزايد والشعور بالاعتزاز وفي المكانة الاجتماعية التي تحظى بها أنواع الرياضة وكأنها الفارزة للطبقات. غير أنّ هذه المسحة وقع تحويرها ضمنياً بصفة مكثفة جداً عن طريق الاختلاط المتزايد مع الطبقات التابعة لأوساط البورجوازية الخاصّة من تجار المدن المتقاعدين وحتى الذين ما زالوا يعملون، وذلك قبل هيمنة التزمّت الديني، ثمّ تمت عقلنتها في اتجاه شبيه بما جرى من اختلاط للأجناس والشعوب في إيطاليا[271]، كما سنراه فيما بعد. ولم ينتج عنها النمط الحديث إلا مع التزمّت الديني وأثره الذي تجاوز مجال معتنقيه الثابتين، وذلك عن طريق توازن متدرّج بين سمات طبقة النبلاء شبه الإقطاعية وسمات التقشف الأخلاقية والنفعية التي ما زالت في غضون القرن الثامن عشر قائمة في تناقض لا يسمح بالمساومة. فوظيفة قضاة الصّلح كانت إحدى الوسائل الهامّة، أي

---

(270) يصف يوليوس هاتسشك ما يسمى بـ "Squirearchie" "التسلسل الهرمي في حزب أصحاب الأملاك خلال القرن الثامن عشر". فمنذ وزارة Walpole (1730–1742) فرضت جمعية أصحاب الأملاك، وبالخصوص حزب Whig، نفسها عن طريق الرئاسة والرشوة والاتفاقات غير الرسمية. قارن: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* II, S. 8ff.

(271) نجد الإحالة المطابقة في:
Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 204,
هناك يصف فيبر مسار الاندماج الذي يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر والذي حصل في مدينة (Florenz) بين طبقة النبلاء المالكة للعقار والقاطنة في المدينة والطبقات الصاعدة من أصحاب "التعليم الجامعي ورأس المال". انطلاقاً من البورجوازية الكبيرة (Popolo grasso) تأسّست الروابط الحرفية السبعة (المعروفة فيما بعد بـ "الفنون السامية") التي تحصّلت منذ عام 1266 على جزء من إدارة المدينة. أمّا الروابط الحرفية العليا فكانت تضمّ القضاة وعدول التنفيذ وأصحاب البنوك وكبار التجار وكذلك الأطباء وباتعي العقاقير/ الأدوية على عكس الحرفيين وأرباب المصانع الصغيرة التابعين "للفنون الدنيا". قارن في هذا الصدد: Alfred Doren, *Studien aus der Florentiner Wirtschaftsgeschichte* (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta, 1908), Band 2: Das Florentiner Zunftwesen vom vierzehnten bis sechzehnten Jahrhundert, S. 32f. sowie S. 18, 38f.,
(من هنا فصاعداً: Doren, *Florentiner Zunftwesen*).

ذلك النمط المميز للنبل في مواجهة الغزو الرأسمالي للسلط بغية التأثير ليس على عمل الإدارة وسلامة الوظيفة العمومية فحسب، وإنما أيضاً الحفاظ على المنظورة الاجتماعية للشرف والعادات. فلم تكن ظروف المدن الحديثة تقنياً سانحة للقيام بإدارة قضاة الصّلح بصفة شرفية عن طريق أناس غير مختصّين. ولذلك ازداد شيئاً فشيئاً عدد قضاة الصّلح المؤجرين (فكان عددهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر ما يقارب 1300 من جملة 18000؛ وفي النصف الأخير ما يقارب 10000 قاضٍ ذوي الألقاب)[272]. غير أنّ عدم نسقيّة تنظيم الإدارة الإنجليزية ومزج المنظمات الأبوية مع منظمات ذات أهداف روابط بحتة أدّيا إلى جعل البيروقراطية الرشيدة/ المعقلنة نسيجاً مرقعاً فقط أضيف إلى إدارة الشرفاء القديمة حسب الحاجيات المحسوسة تماماً للفرد. إلا أنّ هذه الأخيرة كانت سياسياً هامّة من أجل التكوين المهني للطبقات المالكة لتسيير أعمال الإدارة ومن أجل التفرغ القوي المعتاد والتماهي مع الدولة. أمّا اقتصادياً فكانت هامّة بالخصوص من أجل التقليص الضروري للإدارة التي فتحت الباب على مصراعيه للمبادرات الاقتصادية مع التمسّك التقليدي القويّ بـ "إيتيقا التجارة". وخلاصة القول فإنّ إدارة قضاة الصّلح كانت تمثل من وجهة نظر السلطة الإماراتية حالة خاصّة تماماً لها.

في جميع الحالات الأخرى ذات البعد التاريخي الهام، حيث كانت هناك مشاركة للسلطة بين الحكم الإماراتي ووجهاء المزارعين، فإنّ هؤلاء كانوا من جهتهم أصحاب القرار ثمّ توصّلت كلتا السلطتين بعد ظهور البيروقراطية المحلية في بداية العصر الحديث إلى وفاق ضمني أو معلن يتضمّن ما يلي: أن يُضمن للمزارعين المحليين السيادة على تابعيهم والتصرّف الاقتصادي في مواردهم بقدر ما تسمح مصالح الأمير بذلك سواء بالنسبة للضرائب[273] أم التجنيد، وأن تكون الإدارة المحلية والقضاء في

(272) تتطابق المعلومات والأرقام التي ذكرها رودولف في كتابه: *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* II، ص 188-190. وقد توصّل غنيست انطلاقاً من وثائق "Parliamentary Papers" لعامي 1853 و1856 بالنسبة لإنجلترا وبلاد الغال - مع إضافاته الخاصة - إلى عدد إجمالي من قضاة الصلح القائمين في المقاطعات يقارب 18284 من بينهم 8236 ناشطون و10048 ذوو الألقاب فحسب. أمّا قضاة الصلح في المدن، فقد حدّد عددهم بـ 1300 قاض.

(273) بمرسوم بتاريخ 14 (25) كانون الثاني/ يناير 1722، جعل القيصر بيتر الأول ترتيب النبلاء مرتبطاً بالخدمات التي يقدمونها للدولة. ولم يقع التراجع عن واجب الخدمة هذا إلا عام 1762. أمّا التفاصيل اللاحقة حول روسيا فتستند بالخصوص إلى الفصل "النبلاء والتشين" من كتاب: =

مرحلته الأولى تماماً بين أيديهم باعتبار أنّهم يمثلون الرّعية أمام الأمير وموظفيه، كما أنّ جميع أو قسماً كبيراً من الوظائف الحكومية خاصّة كلّ أو أغلبية مناصب الضباط تبقى مخصّصة لهم، وأن يكونوا في شخصهم وفي أملاكهم معفيين من الضرائب وأن يتمتعوا كـ"نبلاء" بأكبر قدر من الامتيازات فيما يخصّ المحاكم وطبيعة العقاب والمستندات، ومن بينها: أنهم لوحدهم قادرون على تبنّي السلطة المحلية، وتبعاً لذلك أنّه في إمكانهم امتلاك عقارات "نبيلة" بما فيها من مستعبدين وتابعين وغيرهم من الفلاحين. أمّا في إنجلترا التي تولت فيها الطبقة العليا الإدارة، فلم تبق من مثل هذه الامتيازات الطبقية بالنسبة للنبلاء التابعين للأمير سوى بعض الرواسب. فمكانة الطبقة العليا داخل الإدارة المحلية هي الوجه الآخر من تسلّم حمل ما يشبه الوظيفة العامة ولكن بأكثر وقت وتكاليف بالنسبة لعمل شرفي. ومثل هذا النمط لم يعرفه النظام الإداري في القارّة الأوروبية، على الأقلّ في العصر الحديث. غير أنّ نوعاً من العمل الوظيفي العام تواجد في عهدي بيتر العظيم وكاترينا الثانية بالنسبة للنبلاء الروس(274). فاحتكارات بيتر العظيم أزالت المراتب الاجتماعية والامتيازات القانونية القائمة آنذاك بالنسبة للنبلاء الروس لصالح مبدأين بسيطين: **1**. تقلد المرتبة الاجتماعية (Tschin) جرى حسب الوظيفة وهذا يعني حسب المرتبة في التسلسل الهرمي البيروقراطي الذي كان يضمّ 14 مرتبة(275): وبما أنّ تقلد الوظيفة لم يكن حكراً

= Leroy-Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 268-320,

وفيما يلي يستعمل فيبر بازدياد المصطلحات الروسية حسب الكتابة التي نقلت بها.

(274) من خلال الترتيب الجديد لعام 1722 تم التخلي عن مراتب البلاط القديمة بموسكو (أي مراتب Bojaren و Knäsen) وعلى نظام المراتب (Mestničestvo). وكما يصف لوروي بوليو (Leroy-Beaulieu) في كتابه: Reich der Zaren I، ص 292، تمت معادلة الوظائف المدنية والأحبار بالمراتب العسكرية وترتيبها "حسب تسلسل مثنى ومواز يضمّ 14 مرتبة".

(275) بكلّ وضوح يصف بوليو في نفس المصدر نفسه ص 297 التبعية - المزعمة - للرتبة الجامعية والمرتبة الاجتماعية (tschin أو inč): "فالامتحان الختامي للدروس في معهد ثانوي يخوّل التحصل على المرتبة الأخيرة في سلم الهرم البيروقراطي. وبذلك يمكن للطالب في الجامعة أن يتسلق منذ البداية سلم الرتب، وكلّ شهادة يتحصل عليها تخوّل له الارتفاع إلى درجة عليا." وفي هذا الإطار يشير الباحث أيضاً إلى التشابه مع نظام الـ "Mandarin" الصيني (المصدر نفسه، ص 292، 297). إلّا أنّ الواقع في روسيا مختلف جداً عن الصين، وهوما تثبته سلسلة من المراسيم في عهد القيصر بيتر الأول الذي سعى أن يفرض تكويناً أساسياً للخدمة الإدارية وأن يكون هذا التكوين مقتصراً على أبناء النبلاء والمرشحين لهذه الخدمة. قارن: Reinhard Wittram, *Peter I. Czar und Kaiser: Zur Geschichte Peters des Großen in seiner Zeit* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht o. J., [1964]), Band 2, S. 198-201.

على النبلاء ولم يتطلب تكويناً عامّاً وإنما (نظرياً على الأقلّ) تكويناً مختصّاً، فإنّه يبدو شبيهاً بالوضع الصّيني[276]. 2. تنتفي حقوق النبالة بعد جيلين في صورة عدم تولي الوظائف[277]. وهذا يبدو أيضاً شبيهاً بالوضع الصّيني[278]. على أنّ حقوق النبلاء الرّوس ضمّت إلى جانب الامتيازات الأخرى الحقّ دون غيرها لامتلاك الأراضي بمن تبعها من المستعبدين[279]. وبهذه الطريقة كان النبلاء يتمتعون بحقّ مسبّق في السلطة المحلية كمزارعين، وهو ما لا يوجد بأيّ حال في الصّين. إلّا أنّ ضياع حقوق النبالة كنتيجة لعدم القيام بواجبات الوظيفة تم إلغاؤه في عهد بيتر الثالث وكاترينا الثانية[280]. لكن الرتبة الاجتماعية (Tschin) وقائمة الرتب الرسمية[281] (Tabel of Rangach) بقيتا تمثلان القاعدة الرسمية للتقويم الاجتماعي، ومجرّد الدخول في سلك الوظيفة الحكومية ولو لمدّة وجيزة بقي علامة انتماء للطبقة بالنسبة للنبلاء الشبّان.

---

(276) يذكر بوليو في كتابه *Reich der Zaren* I، ص 300 مثل هذا القانون لبيتر الأول بنفس الكلمات التي استعملها ماكس فيبر ولكن بدون ذكر أي مصدر.

(277) كانت الامتيازات الطبقية في الصين مرتبطة بالنجاح في الامتحانات. أمّا الامتيازات المالية فتعود إلى الرتبة في سلم إدارة الدولة التي لا يمكن وراثتها. قارن في هذا الصدد:.Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 301f. und 315.

(278) أكدت الملكة كاترينا الثانية في مرسوم امتياز الطبقة النبيلة لعام 1785 للنبلاء، ولهم وحدهم، الحقّ في امتلاك "الأراضي المستوطنة" أي العقار وما يتبعه من عبيد/ رجال السخرة. قارن: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 311.

(279) من خلال مرسوم/ عكاز بتاريخ 18 شباط/ فبراير (آذار/ مارس) 1762 حول "حرية النبلاء" أزال القيصر بيتر الثالث واجب الخدمة بالنسبة للنبلاء. وهذا الأمر تم التأكيد عليه من قبل الملكة كاترينا الثانية في مرسومها حول امتيازات النبلاء لعام 1785. قارن: المصدر نفسه، ص 300.

(280) تم إلغاء قائمة الرتب (table' o rangach) التي أقامها القيصر بيتر الأول بصفة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة في شهر آذار/ مارس1917 .
Robert Paul Browder and Alexander F. kerensky, eds., *The Russian Provisional Government 1917* (Stanfort: Stanfort University Press, 1961), Documents, vol. 1., S. 210f.,

وكما يذكر بوليو في كتابه: *Reich der Zaren* I، ص 292 فإنّ هذه القائمة كانت تمثل إلى نهاية القرن التاسع عشر الأرضية لتحديد المكانة الاجتماعية. هذا ونجد لدى بوليو حتى طريقة الكتابة التي استعملها فيبر.

(281) تعبّر كلمة (TI: odnodvorcy) "Odnodworzy" عن العزبة الواحدة أو عن مالك عزبة فردية أوملك تمكن صاحبه من خدمته بصفة حرّة وامتلاكه فيما بعد ثم توريثه لأبنائه. وبما أنّ هذه الأراضي كانت تحدّ بمقاطعات موسكوالقديمة، فإنّ *Leroy Beaulieu* يتوقع أنّ هذه الأملاك كانت في الأصل تابعة لمعسكرات أقيمت لردّ شعوب الترتر.

ولئن كانت سيادة المزارعين النبلاء على مستوى الملك الخاص كـ القاعدة العامّة حسب القول المعهود " لا أرض بلا مالك"، باعتبار أنّه لا يوجد خارج نطاق ملك النبلاء سوى أملاك الإمارة وأملاك رجال الدين والدّير، وأنّه من الصعب وجود عقار خاصّ في أياد أخرى ما عدا بعض البقايا المبعثرة لدى الفلاحين (Odnodworzy) أو لدى الإقطاع العسكري (الكوزاك)(282). أمّا الإدارة المحلية في الرّيف فكانت في أيدي المزارعين النبلاء، إذا لم تكن تابعة لأملاك الدولة. غير أنّ السلطة السياسية البحتة والنفوذ الاجتماعي، وخاصّة كلّ الحظوظ للترقي في المجال الاقتصادي تبقى رهينة الوظيفة أو العلاقات المباشرة مع البلاط، وهو ما تظهره كيفية التعامل مع السلطة هنا وفي أيّ مكان آخر، وخاصّة حسب النمط الصّيني. ولا شكّ أنّ هناك طبعاً بعض المبالغة في قول بول الأول حينما بيّن لزائر غريب أنّ الرجل الطيب/ الشريف هو ذلك الذي يخاطبه فحسب وما دام يتحدّث معه(283). فكان العرش[الروسي] يسمح لوحده فعلاً بأشياء أمام النبلاء وحتى أمام حاملي الألقاب المجيدة وأصحاب الثروات الضخمة ما لا يتجرّأ القيام به أيّ حاكم غربيّ مهما كان مستبدّاً إزاء آخر من يكون من بين الوزراء التابعين له. فهذه المكانة للقيصر هي قائمة من جهة على التضامن القويّ بين الأفراد وعلى الإدارة والجيش المجنّد بصفة إجبارية من طرف القوّاد ومن جهة أخرى على عدم وجود تضامن طبقي بين النبلاء من أجل المصالح المشتركة. فكما هو الحال لدى أصحاب الأرباح الصّينيين، كان النبلاء يشعرون بأنفسهم كمتنافسين من أجل الرتب (Tschin) والحظوظ التي يمنحها الأمير. ولذلك كان النبلاء في حدّ ذاتهم منقسمين بصفة عميقة وفي ضعف حادّ أمام الأمير، ولم يتمكنوا من الوصول، حتى إلى حدود التنظيم الحديث للإدارة المحلية(284) التي أقامت إلى حدّ ما وضعاً جديداً

---

(282) هذه العبارات لبول الأول جاء ذكرها بالفرنسية عن طريق:
Louis Philippe Comte de Ségur d'Aguesseau, *Mémoires: Souvenirs et anecdotes. correspondance et pensées du prince en ligne,* Bibliothèque des mémoires relatifs à l'histoire de France pendant le 18e siècle avec avant-propos et notes par Jean François Barrière (Paris: Firmin Didot frères, fils et Cie, 1859), tome 20, S. 179,
وذكر هذا الاستشهاد باللغة الألمانية من قبل بوليو في كتابه:
Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 289.

(283) المقصود هنا هي منظمة الإدارة المحلية التابعة لما يسمّى Zemstva والتي أقيمت من طرف القيصر الإسكندر الثاني عام 1864.

(284) في "شهادة العفو بالنسبة للنبلاء" سمحت الملكة كاترينا الثانية عام 1785 للنبلاء التجمّع في روابط على المستوى الحكومي والإقليمي وعرض لوائح إلى العرش كلما اقتضت الحاجة. قارن أيضاً المصدر نفسه، ص 315 ولاحقاً.

من الإجماع، إلا نادراً جداً من تكوين مقاومة جماعية، بل وغالباً بدون نتيجة تذكر رغم أنهم تحصلوا في عهد كاترينا الثانية بصريح العبارة على حقّ التجمع والالتماس/ المطالبة الجماعية(285). وهذا الضعف الفادح للتضامن الطبقي لدى النبلاء، والذي يعود سببه إلى المنافسة من أجل حظوة البلاط، لم يكن نتيجة للنظام الذي أقامه بيتر العظيم وإنما يعود أصله إلى نظام "Mjetnitschestwo" القديم الذي ساد منذ تأسيس الدولة الموسكوفية على الترتيب الاجتماعي لدى الشرفاء(286). فالرتبة الاجتماعية كانت منذ البداية مرتبطة بمكانة الوظيفة التي يمنحها القيصر باعتباره المالك الكوني للأرض، والتي كان يتبعها كأجر مادّي الملك التابع للوظيفة(287) (Omjestje" von mjesto). أمّا الفرق بين نظام Mjestnitschestwo القديم والنظام البيتريني فلم يكن في آخر المطاف سوى أنّ إقطاع الوظيفة من جهة والرتبة التي منحت للمالك الأول أو إلى مالك لاحق عن طريق الوظيفة التي أسندت له أصبحت ملكاً لجميع من يخلفه، وبهذا وقع تنظيم علاقات الرّتب بين العائلات النبيلة بصفة دائمة نسبياً. وهكذا تقلد الشاب النبيل منصبه في الوظيفة 1. حسب الرتبة العليا التي توصّل إليها السلف في هرمية الوظيفة و2. حسب عدد الأجيال التي مرّت بين المرتبة العليا في الوظيفة التي تحصّل عليها أحد الأسلاف ودخوله الذاتي في سلك الوظيفة. فلا يمكن لنبيل من عائلة نبلاء الوظيفة العليا أن يقبل حسب العرف المحدّد للطبقة وظيفة تجعله يخضع لأمر موظّف من عائلة ذات رتبة دونية في سلم النبلاء، أو أن يقبل الجلوس إلى جانب موظف - ولو كلّفه ذلك حياته إذا كان الداعي لها القيصر ذاته(288) - يكون حسب

(285) تعود نشأة نظام الـ mestničestvo، وهونظام معقد من الرتب والتعيين في المناصب حسب النسل والخدمات الجليلة، تأريخياً إلى القرن الخامس عشر. وكان موازياً لنموالدولة المركزية الموحّدة التي بادرت بتكوينها إمارة موسكو (ويقدر تاريخها اليوم بالفترة ما بين 1480 و1703) وتبعتها إمارات أخرى كبيرة وصغيرة وضعت أراضيها وخدمتها واستقلالها تحت سلطتها. قارن في هذا الصدد أيضاً الوصف الذي قدّمه يوليوس في المصدر نفسه ص 288-292.

(286) تدلّ كلمة (TI: pomest'e) "Pomjestje" على العقار الذي يوضع على ذمّة الموظف كأجر لخدمته. وهو يشبه حسب بوليو في كتابه: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 286, الإقطاع أو الـ beneficium. وقد وزّعت أملاك طائلة كأجور للوظيفة في عهد إيفان الثالث (Iwan III) الذي حكم بين 1462-1502.

(287) يذكر بوليو في المصدر نفسه، ص 291 خبر أحد المؤرّخين عن أحد النبلاء الذي رفض قبول إقطاع من الأرض فوضه له القيصر، وعلى خلفية ذلك تم القبض عليه وهو يصرخ أنّ الموت أحبّ إليه من أن يعرض عليه إقطاع لا يضاهي مكانته.

(288) لتقليص الصراعات الحامية على ساحة الحرب منع القيصر إيفان الرابع (Iwan IV) ("الفظيع") =

الرتبة العائلية للـ"Mjestnitschestwo" خاضعاً له مهما كانت رتبته الشخصية. وهذا النظام يدلّ من جهة على القيود الحسّاسة التي يخضع لها القيصر في اختيار موظفيه السّامين في الإدارة وقيادة الجيش، والتي لا يمكن تجاوزها إلّا بصعوبات كبيرة، بل وبالخطر أن لا تتوقف الاحتجاجات والاعتراضات حتى على ساحة القتال(289). ومن جهة أخرى فإنّه يفرض على النبيل، بقدر ما ترتفع رتبته الموروثة، بقدر ما يندمج في خدمة البلاط والإدارة البيروقراطية حتى لا يفقد مكانته الاجتماعية وحضوض الوظيفة التي يتقلّدها، وأن يتحوّل إلى "نبيل البلاط" (وكلمة Dworjanstwo اشتقت من كلمة Dwor التي تعني البلاط/ القصر) (290).

لقد تراجع الملك الخاص للعقار كأرضية للرتبة الاجتماعية أكثر فأكثر. وتقلّص عدد الـ Wotschinniki، أي مالكي إحدى الأراضي (Wotschina) الموروثة من السلف، وليست تلك الأراضي التابعة في الأصل للوظيفة لصالح ما سمّي بالـ Pomjeschtschiki حتى أصبح هذا اللفظ لوحده يعني الآن "المالك". فليس إذن الملك النبيل للعقار هو الذي يحدّد الرتبة الاجتماعية وإنما المرتبة الخاصة والموروثة في الوظيفة. ونجد حلقة الوصل لتطوّر هذا النظام المستعمل بطريقة ذكية من طرف إدارة القيصر، والمتمثل في ربط السلطة الاجتماعية بأكملها بخدمة الحاكم، **1.** في مؤسّسة (أنصار/ أتباع الملك) التي سيتم التعرّض إليها فيما بعد(291) في علاقتها **2.** بالتضامن العشائري الذي يسعى أفراد العشيرة إلى الحفاظ على المرتبة المكتسبة للوظيفة وما يتبعها

= عام 1550 على سامي ضبّاطه الصراع مع النبلاء من المرتبة الدونية. قارن: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 290, Anm. 1.

(289) هكذا تكتب الكلمات اليوم: dvorjanstvo و dvor.

(290) كان ما يسمّى بـ "Wotschinniki" (TI: votčinniki) غالباً أمراء قدامى أوما يشابههم، وكانوا يملكون أراضي بموجب القانون. غير أنهم أجبروا في نهاية القرن السادس عشر من قبل القياصرة على تعويض أملاكهم بأراض تابعة للوظيفة (pomest'e)، وبذلك فقدوا مكانتهم وأصبحوا "Pomjeschtschiki" (pomeščiki). قارن: المصدر نفسه، ص 286؛ هناك نجد أيضاً إشارة إلى التوظيف اللغوي لكلمة "pomeščiki" ومقارنة (votčina) "Wotschina" بما يعني Allod في أوروبا الغربية.

(291) انطلاقاً من سوء فهم لقول جاء لدى بوليو في كتابه: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, S. 291f.,
حمّل فيبر القيصر بيتر الأول حرق القوائم القديمة أووثائق الإدارة. لكن في الحقيقة تم حرق القوائم "razrjadnaja perepis" (لدى Leroy Beaulieu: "rasrädnüja knigi"، المرجع المذكور، ص 291) بالفعل من طرف أبيه فيدور الثالث ألكسيفيتش.

من حظوظ لهم جميعاً. وهذا الوضع وجده بيتر العظيم قائماً وحاول تحسينه حينما قام بإحراق قوائم العائلات (Rasrjadnaja Perepis) التي تعرض إرشادات عن مطالب العشائر النبيلة حول المراتب[292]، ووضع نمطه – Tschin-Schema – المرتبط بالمرتبة الشخصية الخالصة مكانه. فكانت محاولة لتقويض شرف العشائر الذي كان إلى حدّ الآن حجر عثرة في طريق تطوّر التضامن الطبقي وكذلك أمام مصالح القيصر في اختياره الحرّ لموظفيه، ولكن بدون أن تنشأ معارضة طبقية ضدّ القيصر. وقد نجحت فعلاً المحاولة. فالنبلاء بقوا منقسمين فيما بينهم كلما سعوا إلى التوصّل إلى مرتبة Tschin الاجتماعية، وذلك من خلال التنافس الكبير بينهم من أجلها، ولكن في حالة أنهم بقوا مجرّد مالكين، فإنهم حافظوا على انقساماتهم من خلال المعارضة المليئة حقداً إزاء الـTschinownik – وهي التسمية العامة للموظفين. فاحتكار نظام الرقّ لم يخلق تضامناً طبقياً لأنّ التنافس من أجل المراتب حال دونه ولم تبق سوى الوظيفة التي تعطي فرصاً كبيرة لكسب الثروات. من هذا المنظور كان الوضع مماثلاً للعهدين القيصري الروماني المتأخر والبيزنطي، وكذلك أيضاً لمن سبقهما من الحكم البابلي والفارسي والهلّينستي القديم وحتى ورثتهم المسلمين: فأهمّية سلطة أصحاب العقار – التي، كما رأيناها[293]، كانت مفقودة تماماً في الصّين – لم تقد هناك أيضاً إلى أيّ ارتباط معين كان لطبقة المالكين مع الوظائف الحكومية ولا إلى نشوء طبقة نبلاء موحّدة انطلاقاً من السلطة العقارية، مهما تعدّدت المبادرات. فقد وجدت طبقة المالكين (Possessores) التي تزايد نفوذها بالنسبة للإدارة الرومانية المتأخرة، مثل سلك الوظيفة الإماراتي

(292) تطوّرت التناقضات بين المزارعين الكبار والموظفين الفقراء في المدن في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حدّ أن أصبح الموظفون ذووالدرجة السفلى يشتمون من قبل مخاصميهم النبلاء وينعتون بـ "البروليتاريا المزينة". قارن: المصدر نفسه، ص 301.

(293) في عهد الممالك الهلينستية مثل مملكة البطالمة في مصر أوفي مقدونيا ومملكة السلاقدة تم تكريم المستشارين والموظفين وضباط الملك بمنحهم أوسمة فخرية ورفع مقامهم في سلم الرتب. فتماشياً مع الإسكندر الكبير الذي اتبع المثال الفارسي في منح الألقاب لأهل البلاط، هيمن هذا النظام في القرنين الثالث والثاني ق.م. أمّا في مقدونيا، فقد سعى المزعومون أنهم "أصدقاء" الإسكندر الكبير إقصاء طبقة النبلاء القديمة من بلاط الملك (المرافقين).

في الممالك الهلّينستية [294] في العهد الروماني المتأخر[295]، نفسها بدون أية صلة أمام الطبقة المرتبة حسب قيمة دخل الأرباح في جدول من المراتب، كما كان ذلك في مرحلة نشوء الدول الشرقية القديمة. أمّا في الدّول الإسلامية فقد كان هناك تسلسل اجتماعي مطابق لطابعهم الديني، ويشمل أوّلاً اعتناق الإسلام كدين، وكذلك أيضاً التمرّن في العلوم الدينية وأخيراً حظوة الحاكم، ولكن بدون احتكار متواصل وفعّال للنبلاء. وعلى هذه الأرضية ليس في الإمكان أن ينشأ العنصر الأساسي والمحدّد لجميع النبلاء الغربيين في العصر الوسيط: ألا وهو التوجّه المركزي في كيفية تسيير الحياة عن طريق نمط معيّن من الخلق (Gesinnung) التقليدية التي تأصّلت من خلال التربية. وتشمل هذه الخلق كلّ العلاقة الشخصية إزاء نمط الحياة بأكمله والشرف الطبقي الموحّد كمطلب ملزم لكلّ فرد والرابطة الحميمة والموحّدة لجميع أفراد الطبقة. لا شكّ أنّ العديد من التقاليد قد تطوّرت على الأرض الرّوسية وكذلك ضمن أوساط الوجهاء في جميع تلك الدّول. لكن لم يكن الأمر متعلقاً بالانفصام المذكور سابقاً لأسس الترتيب الاجتماعي فحسب كي لا يتمكنوا من الوصول إلى مركز موحّد ومطابق لخلقهم في تسيير حياتهم حسب قاعدة "الشرف"، بل إنّهم لم يحرّكوا المصالح الاقتصادية والحاجة الملحّة إلى الهيبة الاجتماعية على الإطلاق إلّا من الخارج ولم يقدّموا مقياساً باطنياً بسيطاً لفرض الذات والحفاظ على الشرف كحوافز موحّدة للعمل. فإمّا أن ينفصل الشرف الاجتماعي الذاتي عن العلاقة إزاء الحاكم من الدّاخل: وهو ما حصل لدى الوجهاء المستقلّين؛ وإمّا أنهما لم يكونا سوى فرصة "ترقية" تستوجبها الحاجة الخارجية لفرض الذات، وهو ما نجده لدى نبلاء البلاط وTschin وسلك الموظفين الصّينيين القدامى (Mandarinentum) ولدى جميع الأنواع من الرتب القائمة على حظوة الحاكم ونعمته. من جهة أخرى كانت الأرباح المكتسبة بجميع أنواعها في حدّ ذاتها الأرضية

---

(294) في عهد القياصرة الرومان وقف أصحاب الأراضي الشاسعة - الذين ينتمون في الأصل غالباً إلى سلالة الشيوخ القدماء- في وجه الموظفين غير النبلاء الذين تم ترتيبهم حسب دخلهم السنوي لعدم انتمائهم لنظام الشيوخ، وذلك منذ عهد هادريان. قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 1³, S. 564,

أمّا الإصلاح الديوكلتياني- القسطنطيني، فقد أقام نظاماً مقسماً للمراتب بالنسبة للموظفين وجد أثره في المذكرة Notitia dignitatum (في النصف الأول من القرن الخامس). قارن: Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte* I, S. 828f.

(295) بالنسبة للممالك الشرقية القديمة (مثل مصر والسماريين والبابليين والأشوريين) تم إثبات الفارق بين روابط النسل وروابط الإدارة التي أسّسها الملك مثلاً فيما يخصّ المملكة البابلية القديمة من خلال نقوش منحوتة. قارن: Thurnwald, *Babylon*, S. 652-660.

السانحة للشعور بـ"شهامة" الوظيفة والوجهاء على غرار نبلاء الزيّ (Noblesse de Robe)، ولكن بدون قاعدة معينة لعلاقة خاصّة مع الحاكم قائمة على "الشرف" وعلى ما يماثله من نظام خاصّ للحياة الباطنية. فقد كان كلّ من الموظف السّامي الغربي إلى جانب المكانة الاجتماعية التي حازها عن طريق الحظوة التي منّه بها الحاكم، والنبيل الإنجليزي القديم التابع لطبقة الشرفاء (Squirearchie) إلى جانب الهيبة الاجتماعية التي نالها عن طريق مؤهلاته الشرفية الخاصّة، رغم الاختلاف المتباين بينهما، حاملاً لشعور شخصيّ وطبقي خاص بعزّة النفس/ الكرامة قائم على الشرف الذاتي، وليس على النفوذ الناتج عن الوظيفة. لكن يبدو جليّاً تماماً لدى الموظف السّامي، كما هو من السّهل إدراكه لدى النبيل الإنجليزي القديم (Gentleman) أنّ نمط حياة كليهما الباطني كان متأثراً بروح الفروسية الغربية. فقد كان الموظفون السّامون منسجمين تماماً مع هذه الرّوح، أمّا النبيل الإنجليزي فقد جمع على خلاف الأول، إلى جانب سمات الفروسية القروسطية الخالصة، ملامح بورجوازية أخرى متزايدة نتجت عن إعفاء طبقة الشرفاء من التجنيد، والتأمت مع مثله الرجالي ونمط حياته. فإلى جانب طبقة الشرفاء (Squirearchie) ظهر لدى النبيل المتزمت أحد هذه الأنماط ذات المرجعية المتغايرة جداً والذي بدأت به التطوّرات المتعدّدة والمؤثرة في بعضها البعض إلى حدّ التوازن. وعلى أيّة حال، فإنّ مركز التوجّه الأصلي القروسطي لهتين الطبقتين كان موجوداً خارج حيزهما في الفروسية الإقطاعية. ولكن نظام حياته كان محدّداً من المركز عن طريق مفهوم الشرف الإقطاعي وهذا المفهوم بدوره عن طريق ولاء المُقطعين، وهو النمط الوحيد المفترض للشرف الطبقي سواء من الداخل من خلال موقف موحّد من حيث المبدأ من جهة، أم من الخارج من خلال نوعية العلاقة إزاء سيّده من جهة أخرى. وبما أنّ علاقة المُقطع/ المستعبد الخاصة تمثل علاقة خارجة عن السلطة الإماراتية، فإنها تبقى من هذا المنظور خارج حدود بنية السيادة الإماراتية. وفي حدّ ذاتها، فإنّه من السّهل إقرار أنّ هذه العلاقة من جهة أخرى محدّدة من خلال صلة البرّ والإحسان الخاصة والشخصية البحتة المرتبطة بالسيّد بدرجة كبيرة إلى حدّ أنها تبدو وكأنها "الحلّ" لإشكال عملي/ محسوس ضمن سلطة الأمير السياسية، وذلك عن طريق أصحاب القرار المحليين، حتى إنه من الأفضل تناولها بصفة منسّقة كـ"حالة" خاصّة وخارقة للعادة من السيادة الإماراتية.

[الإقطاعية] نظام الإقطاع

تقرير النشر
حول نشأة النص

يتكون النص الذي نحن بصدد نشره لاحقاً من جزأين. يهتمّ الجزء الأول بتحديد مضمون الإقطاعية/ نظام الإقطاع ويبحث الجزء الثاني في العلاقة المتبادلة بين مركبات السيادة الإماراتية وسلطة الإقطاع في ارتباطها بالاقتصاد وخصوصاً بالرأسمالية الحديثة. وانطلاقاً من تعدّد روابط السلطة الإقطاعية، وضع ماكس فيبر شيئاً فشيئاً سمات الإقطاع الغربي لتحديد المفهوم النموذجي لـ "الإقطاعية". ومن خلال المقارنة مع أشكال الإقطاع غير الأوروبية وأنواعها وقع توضيح خصوصيات الإقطاعية/ نظام الإقطاع الغربي بحيث يحتل تطوره واجهة البحث وأصبح النمط القائم هنا من تشكل الروابط السياسية، أي ما يسمّى بدولة الطبقات، هو الوحيد الذي سيعرض للبحث. ولتجنب ريب السقوط في تركيبة تاريخية أحادية الجانب بين السلطتين الإماراتية والبيروقراطية، أشار ماكس فيبر إلى بعض الأشكال المختلطة والانتقالية التي يمكن الرجوع إليها تاريخياً. أمّا في الجزء الثاني، فإنّه تساءل عن الظروف الاقتصادية لنشأة أشكال السلطة الإماراتية والإقطاعية/ الأرستقراطية السياسية وكذلك عن العوامل المشجعة والمثبتة أو أيضاً المعيقة لأشكال السيادة بالنسبة لتطور الرأسمالية الحديثة.

وعلى عكس النص السابق حول "السلطة الإماراتية" يبدو النص المعروض

هنا أكثر انسجاماً وتناسقاً في حدّ ذاته. فبغض النظر عن التفاصيل حول نظامي "الإقطاع" التركي والإسلامي، لا يقدّم الانشغال بنظام الإقطاع مبدئياً شيئاً جديداً في أعمال ماكس فيبر، حتى تكوّن النسخة الأولية من النص من بين المساهمات الأولى لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**. وهو ما يتم التنبيه إليه في إحدى الجمل من النصوص القديمة التابعة للنسخة الأصلية من **سوسيولوجيا الحقّ** بحيث تعتبر التفاصيل حول دولة الطبقات من بين النصوص القديمة جداً في مجموعة سوسيولوجيا السيادة(1). وفي وصفه يعود فيبر بصريح العبارة إلى المراجع القديمة وأمهات الكتب مثل كتاب مونتسكيو **روح الشرائع**، والمؤلّف الصغير لكارل ماركس **مأساة الفلسفة** أو دراسة كارل راتغن حول "ميزانية اليابان واقتصادها" التي سبق أن تعرّض لها عام 1898 في ملخصه للدرس حول "الاقتصاد القومي العام (النظري)"، وذلك تحت عنوان "تطوّر الإقطاعية/ نظام الإقطاع ومختلف أشكاله"(2). وكسند لتحديد التوقيت الصحيح هناك ثلاثة كتب أخرى ذكرت في هذا الصدد: كتاب أوسكار وايلد (Oscar Wilde) بعنوان: *Bildnis des Dorian Gray* الذي ملكه ماكس فيبر في ترجمة ألمانية لطبعة دار Insel للنشر عام 1907، فهو يعرض علينا مصطلحاً لاحقاً لكتابة النص ولكن الأهمّ في هذا الإطار هو ذكر دراسة هيرمان ليفي (Hermann Levy) التي نشرت "أخيراً" أي عام 1912 حول "سياسة سلالة ستيوارت الاقتصادية" وكذلك المقال المنشور "مؤخراً" للباحث بيكر حول "الظواهر الخاصّة للإقطاع العسكري الإسلامي". والعدد الذي تضمن مقال بيكر نشر في مجلة **الإسلام** التي يصدرها الباحث ذاته ولم يتم استلامها إلّا في 18 من شباط/ فبراير 1914. فذكر هذا التاريخ يشير إذن إلى وقت متأخر من الانشغال بالنص والذي يمكن أن يعود إلى ربيع أو صيف عام 1914.

لا توجد إشارات أخرى لتحديد التاريخ بصفة مباشرة. هناك فقرة واحدة تصف التحوّل من علاقة الإقطاع إلى رابطة الإقطاع وتعمل بمقولات وترتيبات

---

(1) قارن: Weber, *Recht* §1, S. 8 (WuG¹, S. 393),
هناك تمت الإحالة إلى شكل تقسيم السلطات في "أشكال السياسة الطبقية" ومن ثمّ أيضاً إلى نوعية تقسيم السلطات في "أشكال السياسة الإماراتية والطبقية والإقطاعية" في نسخة التنقيح. وهناك أيضاً تم ذكر مونتسكيو.

(2) قارن: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8,
هناك تم أيضاً ذكر ماركس (المصدر نفسه، ص 16).

البحث حول المقولات. ولكن من المحتمل أن يكون الجزء الثاني من النص (بداية من ص 418) قد مثل ردّ فعل على "الجهد الضعيف" الذي بذله كارل بوشر (Karl[3] Bücher) في مساهمته لمقدّمة "المرجع" التي كان ينتظر منها الكثير. فالمقال حول "درجات التطوّر الاقتصادي القومي"[4] لم يقدّم في 18 صفحة مطبوعة شيئاً مثيراً ولم يلخّص باختصار حتى الأطروحات التي عرف بها في موفى القرن التاسع عشر ووقعت مهاجمته[5]. ولذلك أعلم ماكس فيبر في 28 كانون الثاني/ يناير 1913 الناشر بول سيبيك أنّه سيضطرّ تعويض بوشر و"ملء الفراغ" الذي أحدثه. "وهذا يتطلّب على الأقلّ شهرين. من هنا سيكون مقالي جاهزاً في شهر أيار/ مايو"[6]. وفي الجزء الثاني من نص "الإقطاعية/ الإقطاع" يعرض فيبر خلافاً للتعيينات الأحادية الجانب لأشكال السيادة السياسية بالنسبة لأنماط اقتصادية معينة تنوّع مختلف لترتيبات ممكنة قد تفند أيّ شكل من نظريات التطوّر منذ البداية. وهذا يتطابق وقوله في الرسالة التي بعث بها إلى جوهانس بلانج (Johann Plenge) في 11 آب/ أغسطس 1913 والتي تضمنت أنّ " مقاله بعنوان "الاقتصاد والمجتمع" سيعرض أشياء مغايرة تماماً لـ"مراتب الاقتصاد""[7]. أمّا الجزء المتكامل في آخر النص حول "الإقطاعية/ الإقطاع" فإنّه يتبع فقرة من الطبعة الأولى منشورة بحروف صغيرة تنتهي بملاحظات وجيزة حول أثر بنيات كلّ من السلطة الإماراتية والإقطاعية، ويمكن أن تكون – قياساً بنصّ "البيروقراطية" بمنزلة الخاتمة الأصلية للنص وما يدعّم هذه الفرضية هو أنّ النتائج الحالية (انظر لاحقاً، ص 446- 453) حول العقيدة والسلوك تكرّر إلى حدّ ما جاء في الفقرة المنشورة بحروف صغيرة. إضافة إلى ذلك، تنبّه الإحالة إلى

---

(3) هكذا جاء في رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG II/ 8، ص 344.

(4) قارن: Karl Bücher, "Volkswirtschaftliche Entwicklungsstufen," *GdS*[1], Abt. I (1914), S. 1-18.

(5) للجدل حول بوشر (Bücher) قارن مثلاً: Helmuth Schneider, "Die Bücher-Meyer Kontroverse," in: Eduard Meyer, *Leben und Leistung eines Universalhistorikers*, hg. von William M. Calder III. und Alexander Demandt (Leiden, New York u.a.: E. J. Brill, 1990), S. 417-445.

(6) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 60.

(7) قارن رسالة ماكس فيبر إلى جوهانس بلانج (Johann Plenge) بتاريخ 11 آب/ أغسطس 1913، MWG II/ 8، ص 305.

عمل هيرمان ليفي المنشور في نهاية عام 1912 إلى بحث متعلق بهذا الجزء الأخير من النص يعود إلى النصف الأول من عام 1913، بحيث يبدو أن هناك تطابقاً زمنياً مع الإعلان عن إعادة النظر في مساهمة بوشر غير الكافية.

كما تتيح مكانة نص "الإقطاعية/ الإقطاع" في علاقته بالنسخة القديمة لسوسيولوجيا السيادة إمكانيات أخرى لتحديد تاريخ نشأته. وتبدو بالأخصّ العلاقة المتبادلة مع نص "السلطة الإماراتية" أكثر قرابة. وهذا لا يخصّ فحسب الترابط الموضوعي من خلال الجزء الأخير، حيث يتم وصف بنيات السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد، وإنما أيضاً استعمال المصطلحات الخاصّة في تحليل السلطة الإماراتية. ففي النص المعروض هنا يتم تدقيق المصطلحات حتى لغوياً: فإلى جانب النمط الاستبدادي للسلطة الإماراتية بدا الحديث عن النمط "الخالص" و"الأبوي" لهذه السلطة. إضافة إلى ذلك، هناك فقرتان تفترضان في مقارنتهما لبنية السلطة الإماراتية بالسلطة الإقطاعية العودة إلى جزء من التفاصيل المتعلقة بنصّ "السلطة الإماراتية". أمّا التساؤل عن الترتيب المتبادل فتثيره فقرة تضمّ الترتيب المتناسق للعلاقات الإقطاعية؛ فهنا جاء تحت النقطتين 1 و2 (الإقطاع "Leitur-gischer" والإقطاع "الإماراتي") عرض أشكال تجهيز المحاربين التي سبق أن وقع وصفها بإطناب في منهج الجيوش الإماراتية. إلا أنّ هذه الأشكال لا يعاد البحث فيها كحالات استثنائية للإقطاع في نص "الإقطاعية"، وهو الدليل على إعادة النظر في كلا النصين.

كان لتحليل بنية الإحالات الداخلية للنصّ بين نص "الإقطاعية" الذي نحن بصدد نشره والنصوص المتعلقة بالسيادة الكاريزماتية – كما ذكرنا سابقاً – أثر حاسم بالنسبة لترتيب النسخة القديمة من سوسيولوجيا السيادة وفهمها. ففي مستهلّ نص "الإقطاعية" يوضّح ماكس فيبر انتهاجه الموالي بالقول: "سنرى فيما بعد أنّه يمكن، بل ويجب التعامل مع علاقة الوفاء الإقطاعية بين السيّد وتابعيه من جهة أخرى وكأنها أيضاً تعامل يومي ضمن علاقة كاريزماتية وليس ضمن ارتباط سلطوي إماراتي، ومن هذا المنظور فستجد بعض العناصر الخاصّة لعلاقة الوفاء مكانها الحقيقي والمنسجم. ولكن لنبق هذا الوجه جانباً ولنبحث عن الشكل الحميم والحازم لهذه العلاقة". فسنجده في هذا النص، في حين أن نص "تحوير الكاريزما" لا يتضمّن سوى تذكيرين وجيزين لنمط التبعية الحرّة كمنطلق محتمل للعلاقات الإقطاعية.

وليس هناك تفاصيل أخرى في بقيّة النصوص الثلاثة المتعلقة بالـ "كاريزما"، وهو ما يبعث على الظنّ أنّ فكرة الأصلين بالنسبة للإقطاع جاءت متأخّرة نسبياً ولم يكن لها أثر كبير في النصوص المحرّرة سابقاً حول "الكاريزما". وهذا يوضح أيضاً لماذا لم نجد في نصوص "الكاريزما" الثلاثة سوى أقوال عامة حول الإقطاعية وليس أقوالاً مختصّة بالبتّ مثل الإحالة إلى "السلط الإدارية/ العنف اليومي لدى السيادة البيروقراطية والأبوية والإقطاعية". أمّا بالنسبة للترتيب المقرّر هنا، فهناك إحالتان مسبقتان من نص "الإقطاعية" تشيران إلى تفاصيل في نصوص "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" تعللان هذا الترتيب، مع العلم أنّ الإحالة الأولى المتعلقة بالوضع الجنسي/ النسب الكاريزماتي تبدو متبادلة، والإحالة الثانية تشير إلى فقرة من فصل "المشروعية" السابق، ولهذا السبب تم أيضاً تحويلها.

في الوقت الذي تسمح الإحالات المعاكسة في نص "الإقطاعية" بالعودة إلى التفاصيل الموجودة في نص "البيروقراطية" وحلّ عقدها بوضوح، يبدو ربط الإحالة المخالفة غير واضح. فلا يمكن التعرض إلى أقوال غير مشكوك فيها تتعلق بالربط بين النص المنشور هنا ونصّ التقديم حول "**السيادة**"، وليس هناك أي تعبير مطابق للإحالة في النص الختامي لفصل "الدولة والحكم الديني". كما لا يوجد ما يطابق الإحالة المسبقة حول تناول الظروف الاقتصادية البحتة لتطور البيروقراطية الحديثة في جملة النصوص المختلفة، وهو ما دفع الناشرين الأوائل إلى إضافة ملاحظة مباشرة حول هذا الغرض الباقي بدون حلّ. ومن المحتمل أن تحيل هذه الإشارة إلى الفصل 8d) بعنوان: "تطوّر الدولة الحديثة" من مقدّمة "الملخّص" المعلن عنه في شهر حزيران/ يونيو[8] 1914.

بالنسبة لبقية نصوص النسخة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع** هناك ربط موضوعي مع نص التقديم لفصل "العلاقات الاقتصادية بالنسبة للجماعات بصفة عامة" الذي وقع التأكيد عليه من خلال إحالات متبادلة في النص، وهذا الربط جاء من أجل التفاصيل المتعلقة ببنية الاقتصاد في الجزء الأخير من نص "الإقطاعية". كما تقود أيضاً إحالة من الفصل الثاني عشر لنصّ "الجماعات الدينية" الذي يبحث في العناصر المعيقة للرأسمالية الحديثة لدى مختلف أديان العالم مباشرة

(8) قارن: GdS¹, Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22-6).

إلى الجزء الثاني من نص "الإقطاعية"[9]. وعن طريق الإحالات يربط ماكس فيبر الأوجه الطبقية للنبلاء التي تم تناولها في نص "الإقطاعية" مع الفقرات القريبة من حيث المضمون في نص ""الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب" "والفصل السابع من "الجماعات الدّينية". إنّ الجزء الأول من نص "الإقطاعية" مرتبط من خلال إحالات بالدراسة حول "المدينة". فهناك جملة من الإحالات من نص "سوسيولوجيا الحقّ" تقود إلى جزئي هذا النص وهذه الإحالات التي لا أهمّية لها بالنسبة لقراءة النص تستقطب من جميع طبقات النص، منذ الصياغة المبكّرة المرقونة بالآلة الكاتبة حتى التحويرات الإضافية المكتوبة باليد[10]. في مقابلها تقود إحالة واحدة فقط، ولكنها متعدّدة الحلول، من نص "الإقطاعية" إلى نص "الحقّ" §2[11].

إجمالاً يمكن تحديد إطار واسع لتاريخ نشأة النص الذي هو بين أيدينا قد يبدأ عام 1910 ويتواصل إلى حدود 1914، مع العلم أنّ جزءاً من التفاصيل الخاصة بعلاقات الإقطاع ودولة الطبقات في الغرب قد تنتمي إلى مجموعة سابقة من نص **الاقتصاد والمجتمع**. وقد وقع التوسّع فيها في غضون عام 1913/1914، وهو ما تشير إليه الإحالات المتضمنة في أجزاء من نص الحقّ والجماعات الدينية التي تعود إلى عام 1913/ 1914. ومن المحتمل أنّ آخر تنقيح حدث في ربيع أو صيف 1914.

(9) فيبر: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2 mit Anm. 42.

(10) انطلاقاً من مجموعة النصوص المبكرة لفيبر: Weber, *Recht* § 1, S. 8 (WuG¹, S. 393), تقود إحالة إلى معالجة تقسيم السلطات في "الأشكال الطبقية السياسية" في حين أنّ التتمّة المكتوبة باليد للإحالة تشير إلى الأشكال السياسية الإماراتية والإقطاعية. نجد كلا الإحالتين في الجزء الأول من نص "الإقطاعية". وانطلاقاً من المجموعة الثانية من الأوراق المرقونة بالآلة الكاتبة تقود إحالة تم حلها عدّة مرات عن طريق نمطي استنباط الحقّ الإماراتي. قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG¹, S. 484), إلى الجزء الأول من نص **الإقطاعية** وكذلك إحالة تم حلها بوضوح مروراً بتطوّر السلطة السياسية الأبوية إلى دولة الرخاء (قارن: (Weber, *Recht* § 6, S. 8 (WuG¹, S. 492) في الجزء الثاني من نص **الإقطاعية**. انطلاقاً من التنقيح الذي جرى باليد إلى الكتابة الثانية المرقونة يمكن حلّ عقدة الإحالة إلى أشكال قديمة من الرأسمالية مقارنة بالرأسمالية البورجوازية الحديثة (قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 5 (WuG¹, S. 487)) في الجزء الثاني من نص **الإقطاعية**. وانطلاقاً من المجموعة الثالثة من الأوراق المرقونة بالآلة الكاتبة والتي تستند إلى نسخة من المخطوط المبكر، تقود ثلاث إحالات تم حلّ عقدها عدّة مرات (قارن: (Weber, *Recht* § 2, S. 8 (WuG¹, S. 442)، المصدر نفسه، Weber, *Recht* § 2, S. 53 (WuG¹, S. 443)، والمصدر نفسه، (Weber, *Recht* § 2, S. 71 (WuG¹, S. 452)) إلى نص **الإقطاعية** مع العلم أنّ مواقع الإحالات التي يمكن أخذها بعين الاعتبار تتفق أحسن.

(11) Weber, Recht § 2, S. 71-73 (WuG¹, S. 452f.).

فيما يخصّ نقل النص ونشره

لم ينقل لنا مخطوط. يستند النشر إلى الطبعة التي نشرت أوّل مرة بعد وفاة الباحث من قبل ماريانا فيبر وملشيور بالبي كفصل ثامن للجزء الثالث تحت عنوان: "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية. الإقطاعية" في: فيبر، **ماكس، الاقتصاد والمجتمع** (ملخّص الاقتصاد الاجتماعي، الفصل الثالث، الإيداع الرابع). - .Tübingen: J) C. B. Mohr) (Paul Siebeck 1922)، ص 724-752.

لم يؤخذ عنوان الطبعة الأولى "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية. الإقطاعية" بعين الاعتبار بما أنّ الأمر يتعلق بإضافة واضحة من طرف الناشرين. ففي البلاغ الأول لماريانا فيبر حول مخلفات زوجها بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 نجد معلومة مختصرة فقط تحمل عنوان "الإقطاعية"[12]. وحتى مع إرسال المخطوطات المخلفة والتابعة لـ **الاقتصاد والمجتمع** بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 نجد في فصل الفهرس تحت النقطة 17 كلمة "الإقطاعية"[13]. ولم يظهر العنوان الطويل "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية" إلا متأخراً جداً في المراسلة خلال التنقيحات لتسليم الحزمة الرابعة. فقد كتب ملشيور بالبي في 15 تموز/ يوليو 1922 إلى أوسكار سيبيك قائلا إنّه لاحظ "مع الأسف الآن فقط أنّ الفصل "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية" يأتي قبل فصل "الكاريزماتية""[14] وفي الطبعة الأولى بقيت المعلومة الأصلية لماريانا فيبر محتفظاً بها كعنوان ثانٍ بحروف صغيرة، ولكنها حذفت من الفهرس الكامل لكتاب **الاقتصاد والمجتمع**[15] وأزيلت فيما بعد تماماً من النص في الطبعة الثانية للكتاب[16]. أمّا الطبعة الحالية فإنها تتبنّى عنوان ماريانا فيبر المختصر "الإقطاعية" ولكنها تضعه بين قوسين مربعين، إذ وقع تغييره خلال الطبع. وبالنسبة للجزء الثاني من النص (انظر لاحقاً، ص 418-453) الذي يضمّ بنية السلطة الإماراتية

---

(12) رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

(13) قارن ماريانا فيبر، تحديد قائمة مضمون المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، المصدر نفسه.

(14) قارن رسالة ملشيور بالبي إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1922، المصدر نفسه.

(15) قارن فهرس المحتوى في: WuG¹, S.X.

(16) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, 2 vermehrte Aufl. (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. III) (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1925), S. 724.

إلى تفاصيل المقارنة المنسقة، فسيضاف بين قوسين مربعين العنوان الثانوي المكوّن من طرف الناشر "أشكال بنية السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد".

لم يُعَد نشر الإضافات التي اتضح أنها كانت من طرف الناشرين الأوّلين مثل فهرس المحتوى وفهرس الصفحات، وكذلك أيضاً الهوامش التوضيحية، كجزء لا يتجزّأ من النص في هذه الطبعة وإنما وقع ذكرها في الجهاز النقدي للنص لقد تعدّدت الأخطاء خصوصاً بالنسبة للمصطلحات العربية واليابانية، ومن المحتمل أنّ هذا يعود إلى صعوبات فكّ عقدها/ فهمها من قبل الناشرين الأولين. فقد وقع تعديلها بمساعدة المصادر التي اتضح استعمالها من قبل ماكس فيبر(17).

(17) تم تصحيح أخطاء الكلمات اليابانية بمساعدة كتاب Rathgen, *Japans Staatshaushalt*، أمّا العبارات العربية فقد عدّلت بمساعدة بيكر (Becker) وكتابه *Steuerpacht und Lehnwesen*.

[الإقطاعية]أ

على عكس مجال الاستبداد الواسع وما يتبعه من عدم استقرار للسلطات في الحكم الإماراتي، نجد هنا بنية العلاقات الإقطاعية. فالإقطاع هو "حالة خاصّة" لبنية السلطة الإماراتية على طريق النمذجة والتحديد للعلاقات بين السيّد وتابعي الإقطاع. فكما تدفع رابطة البيت بشيوعيتها الأبوية على مستوى بورجوازية الكسب الرأسمالي من تلقاء نفسها عملية الشراكة إلى تكوين "مؤسّسة" قائمة على العقد والحقوق الفردية الثابتة، كان يعمل الاقتصاد الزراعي الإماراتي الواسع على مستوى الفروسية العسكرية من داخله أيضاً إلى خلق علاقات ولاء مؤمّنة عقدياً بالنسبة لوضع الإقطاع. فالولاء الشخصي وقع هنا حله من الوضع العام لعلاقات البرّ والإحسان العائلي وتفتّحه استناداً إلى نفس الأرضية على عالم من الحقوق والواجبات، مثلما هو الأمر سابقاً بالنسبة للعلاقات المادية. وسنرى لاحقاً[1]، أنّه يمكن، بل يجب أيضاً اعتبار علاقة الولاء الإقطاعية بين الأسياد وتابعيهم من جهة أخرى بمنزلة تكريس التعامل اليوميّ ليس لوضع استبدادي، بل لعلاقة كاريزماتية (للتبعية) ومن هذا المنظور تجد بعض العناصر الخاصّة بعلاقة الولاء "مكانها" الصحيح والمنظم. لكن لنضع هذه الصفحة جانباً ولنسع إلى فهم الشكل الداخلي والمحكم للعلاقة. إذ إنّ "الإقطاعية" و"الإقطاع" قد يختلفان مفهومياً تماماً عن بعضهما البعض. فـ"الإقطاعي" في معنى سيادة/ سيطرة أحد النبلاء العسكريين،

(1) انظر نص تحوير الكاريزما لاحقاً، ص 490 (كما وصف في مثال التروستي الميروفنجيين).

كانت مثلاً في المعنى الأقصى للكلمة، الدولة البولونية. غير أنّ الشعب البولوني كان عكس ما ينطبق على المنطقة "الإقطاعية" في المعنى التقني للكلمة، إذ يفتقد إلى ما هو أهمّ: ألا وهو نظام الإقطاع(2). وكان لتطوّر نظام (أو عدم النظام) الملك البولوني عواقب حاسمة إلى حدّ أنّ النبلاء البولونيين كانوا يعتبرون كأصحاب ملك "جماعي": وما ينجرّ عن "جمهورية النبلاء"(3) هذه من بنية يمثل العكس الصارم لنظام الإقطاع المركزي النّرماني(4). يمكن أيضاً تسمية المدينة/ الدولة الهلينية ما قبل الكلاسيكية وحتى الديمقراطية القديمة (Kleisthenischen) بـ"إقطاعية"(5)، ليس فقط لأنّ حقّ المواطن يتطابق وحقّ السلاح وكذلك واجب السلاح، بل أيضاً لأنّ مواطنيها بالمعنى الكامل هم عادة أصحاب أملاك وأنّ علاقات – العمالة المختلفة والقائمة على البرّ والإحسان هي المؤسّسة لسلطة طبقة الوجهاء الحاكمة. وكذا الحال أيضاً بالنسبة للجمهورية الرومانية حتى آخر عصورها(6). فربط استئجار

(2) توجد فكرة غياب "عنصر التبعية" في العلاقة بين "الأمير وصاحب العقار الذي في خدمته" مثلاً لدى Hötzsch, *Adel und Lehnswesen*, Zitat: S. 579.

(3) تمكنت الطبقة النبيلة البولونية منذ القرن الثاني عشر من تحويل ملك الوظيفة العابر إلى ملك خاصّ (Allod) وتعويضه فيما بعد بهبات محصّنة من قبل الملك والدولة. وفي قرار الامتياز بكاشاو (Kaschau) عام 1374 تم إعلان جميع العقارات التابعة للفرسان كأملاك خاصّة. وبهذا القرار وضع حجر الأساس لدولة النبلاء الفيدرالية التي توّجت بالملوكية المنتخبة – ما يسمّى بـ "جمهورية النبلاء" – التي دامت من 1572 إلى 1795. قارن: المصدر نفسه، ص 576 فلاحقاً و584.

(4) أبرز بالخصوص كلّ من جون هوراس راوند (John Horace Round) وشارل ح. هاسكينز (Charles H. Haskins) العنصر الأساسي والمركزي لنظام الإقطاع النرماني في منطقة النورماندي وإنجلترا وصقلية. وحسب هاتين الدراستين مثل حساب الخدمات التابعة والمقدرة حسب كبر مساحة الإقطاع المركزي للفارس من جهة، وقَسم الولاء (oath of allegiance) العام المؤدى حتى من طرف الطبقة السفلى من جهة أخرى لبّ ذلك النظام. قارن: John Horace Round, *Feudal England: Historical Studies on the Eleventh and Twelfth Centuries*, 3 Edition (London: George Allen & Unwin Ltd., 1909), und Charles H. Haskins, "England and Sicily in the Twelfth Century," *The English Historical Review*, vol. 26 (1911).

(5) تميّزت "الديمقراطية الكليستينية" أوإصلاحات كليستينس عام 508/ 507 ق.م. في المراجع بتبنّي نفس الحقوق لجميع المواطنين (Isonomia). لكن يبدوأنّ ماكس فيبر استند إلى إدوارد ماير الذي أشار إلى أنّه في الحقيقة يتعلق الأمر بالطبقتين الساميتين الغنيتين اللتين خوّل لهما تقلد المناصب السياسية. فالطبقة الرابعة مثلاً والمتكونة من مواطنين أحرار ولكن بدون ملك لم يسمح لهم "بتقلد وظائف ولا المشاركة في الحرب كمشاة". قارن:.Meyer, *Geschichte des Alterthums* III[1], S. 543f.

(6) من منظور عسكري أثبت بأنّه تم إرسال الأنصار/ التابعين إلى الحرب ضدّ نومانسيا (إسبانيا) في عام 134 ق.م. وفي موضع آخر من عمله يشير ماكس فيبر بصريح العبارة إلى القائد سكيبو أميليانس

الأرض بالواجب العسكري كان يؤدي منذ العهود القديمة بأجملها دوراً أساسياً سواء إزاء شخص الحاكم أو أمام أمير مستبدّ أم جماعة من المواطنين. فإذا فهم تحت لفظ "إقطاع" كلّ استئجار للحقوق، وبالخصوص حقّ استغلال الأرض والعقار أو حقّ الهيمنة السياسية على منطقة مقابل خدمات عسكرية أو في الإدارة، فليس فقط استئجار الخدمات بالنسبة للموظفين السامين، وإنما من الأرجح أيضاً حتى ما عرف في العصر الروماني المبكّر بالتكليف[7] (Precarium) ، أي ما أجر من عقار في عهد القياصرة الرومان إلى المستوطنين[8] (Laeti) بعد حرب الماركومان وفيما بعد ما أعطي مباشرة إلى الشعوب الأجنبية مقابل تجنيدهم للخدمة العسكرية، وبالتأكيد فإنّ أرض الكوزاك إنما هي أرض "إقطاع" كما هو الحال بالنسبة للشرق القديم بأكمله وكذلك مصر في العهد البطليمي حيث توجد عقارات عسكرية[9] وعديد من الظواهر الشبيهة والمنتشرة في جميع بقاع العالم على امتداد العصور. وفي أغلب هذه الحالات، أو قُلْ في معظمها، فإنّ الأمر يتعلق بتكوين مواطن رزق تقوم على

= Scipio Aemilianus وحشوده من الأنصار. قارن: Weber: *Agrarverhältnisse* 3, S. 148, und *Die Stadt*, MWG I / 22-5, S. 278,

بالنسبة للعدد الكبير من علاقات الأنصار القائمة على ملكية الأرض في روما قارن: المرجع المذكور، ص 294 فلاحقاً.

(7) يظنّ تيودور مومسن مستنداً إلى مقولة من Festus أنّ الأغنياء في روما القديمة وزعوا الأرض التي خصّصت لهم إلى أنصارهم حسب الشكل القانوني الخاصّ بالإعارة. وبهذه الطريقة بيّن العلاقة بين الإعارة والتابعين الأنصار مع الإشارة إلى عدم الوثوق من صحة المصدر. وقد انجرّ عن هذه العلاقة بالمناصرين إلى جانب الالتزامات الاقتصادية وغيرها واجب التجنيد. قارن: Mommsen: *Römische Forschungen*, S. 366ff., und *Römische Staatsrecht* III, 13, S. 83f.

لقد عاد ماكس فيبر منذ مقاله حول "العلاقات الزراعية في العهد القديم" المنشور في القاموس إلى فكرة مومسن ورأى في مسألة الإعارة (precarium) ربطاً بين "الإقطاع" و"حق ملكية الأرض". قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 147f., und *Die Stadt*, MWG I / 22-5, S. 278,

وكذلك اللواحق لعبارة "Klient" و"precarium".

(8) بعد الحرب الثانية مع الماركومان (Markomannen) (177-180) تم ترحيل الماركومان (وهي قبيلة جرمانية عاشت منذ القرن الثاني ميلادي في منطقة بوهمان (Böhmen) وتوغلت عن طريق نهر الدنوب إلى الجنوب) إلى منطقة رافنا (Ravenna) وإلى مقاطعات أخرى، وخاصّة إلى بلاد الغال (Gallien). ويصف ماكس فيبر هذه القبيلة وغيرها من شعوب الجرمان الذين تم ترحيلهم من قبل الرومان بـ "laeti".

(9) المقصود هنا هو النصيب من الأرض الموزعة حسب القرعة (kleroi) للجنود العاملين بعد الإصلاح الذي جرى على الجيش من طرف بطليموس الخامس أبيفانيس (Ptolemaios V. Epiphanes) (210/204–180 ق.م.)

الوراثة إمّا بمقتضى علاقة تبعية مباشرة للحاكم أو في ارتباط وظيفي بالواجب ومن خلاله بالأرض. أو عندما لا يكون الأمر هكذا، فالمسألة تخصّ أولئك الذين يتم امتيازهم من طرف حاكم مستبدّ على حساب طبقات أخرى "حرّة" من الشعب، وذلك بإعفائهم من الضرائب ومدّهم بحقّ خاصّ في امتلاك الأرض مقابل فرض الواجب عليهم بالتمرن على السلاح والتزامهم في حالة الحرب أو لأغراض إدارية بالوقوف إلى جانب سيّدهم في أيّ وضع ما أو لمدّة محدّدة. فخصوصاً المستوطنات الحربية كانت الشكل النموذجي لضمان الجيوش الفائضة اقتصادياً والتي هي دائماً تحت الطلب في ظروف خاضعة للاقتصاد الطبيعي ولا تصلح لجيش مرتزق؛ فهي تنشأ عادة كلما اقتضت الحاجة، أي عندما تجعل قوة الطلب لليد العاملة الفلاحية والصناعية والتطوّر التقني للحرب الجماهير ضرورية وتكوينها العسكري ضعيف القيمة. فجميع أنواع الروابط السياسية تستنجد بها. فمن هو في الأصل بدون أرض (κλῆρς) في مدينة Hopliten الهلينية يمثل النموذج الأول (التجنيد مقابل رابطة المواطنين)[10]، وما يسمّى بـ"طبقة المحاربين"[11] (μάχιμοι) المصرية النمط الثاني (الواجب العسكري إزاء الأمير الحاكم)، واستئجار الأرض للـ "وكلاء/ العمالة" النمط الثالث (الواجب العسكري إزاء السيّد الشخصي). فجميع أنواع الاستبداد الشرقي وكذلك أصحاب الحكم العسكري (Kleruchien) في العصر الهليني[12] قد تعاملوا مع هذا الحشد من الجنود إلى حدّ ما، وهو ما قامت به أيضاً

---

(10) كان يستعمل النصيب من الأرض في المرحلة الأولى من العهد الهليني القديم (حوالى القرن 11-7 ق.م.) حسب رأي فيبر كضمان اقتصادي لتجهيز المواطنين البالغين سنّ التجنيد. وبما أنّه كان يضمن قدرة المدينة على الدفاع عن نفسها، فإنه كان يعتبر غير قابل للبيع، بالنسبة لأثينا حتى إصلاحات سولون (594/3 ق.م.) وفي سبارتا إلى حدود الحرب البلوبونية (431-404 ق.م.). قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 104.

(11) توجد عبارة "طبقة المحاربين" لدى هرودوت في كتابه *Historien* 2. وكان يقصد بذلك غالباً الجنود الليبيون المرتزقة الذين كان يوزع عليهم قطع من الأرض من طرف فرعون (المصدر نفسه، 2، 168) وفي عهد البطليميين كانوا يسمّون "machimoi". وكانوا يعتبرون طبقةَ الجنود الوارثة لأنّ الملك للعقار كان يورّث من الأب إلى ابنه. قارن:. Brugsch, *Ägyptologie*, S. 233,

وهذا التطابق بين "طبقة الجند" و"الماشيموي" (Machimoi) يوجد لدى: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* II[1], S. 460.

(12) على عكس الحكم العسكري (أي المستوطنات العسكرية في المدن القائمة أوقرابة منها أوعلى حدودها) بقي الجنود في العهد الهليني مقصيين من حقّ المواطنة الكامل. فقد كانوا يستمتعون بقطع من الأرض الموزعة عليهم من قبل الملك مقابل خدمتهم العسكرية.

- كما سنرى فيما بعد، بين الحين والآخر الطبقة النبيلة الرومانية. فآخر الحالات المذكورة كانت في الحقيقة أقرب إلى الإقطاع من حيث الوظيفة وكذلك من حيث المعاملة القانونية وإن كانت لا تتطابق معه تماماً. فليست مطابقة لأنّ الأمر يتعلق من حيث الوضع الاجتماعي بالفلاحين، وإن كانوا فلاحين مميزين (فهم رغم ذلك أناس من "الطبقة الضعيفة") - أي بنمط من العلاقة الإقطاعية المرتبط بحقّ العامّة - في حين أنّ الوظيفة السامية من جهة أخرى تختلف عن الإقطاع نتيجة لأساسها الإداري المحلّي. فعلاًقات الإقطاع الحقيقية تقوم **1.** دائماً بين أعضاء طبقة، ولئن نزلت درجتها في السّلم الاجتماعي، لكنها تتعالى على بقية الجمهور من المواطنين الأحرار، والطبقة تكوّن وحدة وتقف أمامها بموجب علاقات الإقطاع **2.** في إطار عقد حرّ، وليس في إطار علاقات تبعية إماراتية. فعلاقة التبعية تغير جاه ووضع المقطع، ولكن ليس لغير صالحه، بل بالعكس فإنّ جاهه قد يزداد ورغم الأشكال المستعارة منه، فإنّ "الولاء" ليس الخضوع لسلطة البيت. يمكن إذن ترتيب العلاقات المرتبطة بلفظ "إقطاعي" في المعنى الواسع للكلمة كالآتي: **1.** الإقطاعية "الوظيفية"-(Leiturgisch) وتخصّ هذه: الجنود المستوطنين الذين هم على الحدود وكذلك الفلاحين ذوي المهام الدفاعية الخاصة (Kleruchen, Laeti, Limitanei, Kosaken)؛ و2. الإقطاعية "الإماراتية" ويمثل هذه أ) "مالكو الأرض": حشود من الجنود (مثلاً تابعة للأرستقراطية الرومانية خلال الحرب الأهلية[13]، أو لفرعون في مصر القديمة[14])، ب) "مستعبدون": عبيد (جيوش بابل القديمة ومصر، الجيوش العربية الخاصّة في العصر الوسيط[15]، والمماليك)، ج) التابعون لرابطة: ورثة الوكلاء/

---

(13) حسب ما نقل من العصر القديم، فقد قدّم الدليل على تصّرف ليسيوس دوميتيوس أهنوباريس (Lucius Domitius Ahenobarbus) حينما دفع بحشود جنوده كبحّارة خلال الحرب الأهلية ضدّ القيصر عام 49 ق.م. (قارن تأويل الموضع المطابق لدى فيبر في نص المدينة، MWG I/ 22-5، ص 278، الهامش 223). وقد كانت عائلة أهنوباريس من العائلات المحترمة بين النبلاء الرومان في العهد الأخير من الجمهورية.

(14) هناك أدلة على أنّ الفراعنة كانوا يستعملون منذ نصف الألفية الثانية ق.م. المستوطنين كجنود. ووصفهم ماكس فيبر في نص **العلاقات الزراعية** 3 (*Agrarverhältnisse* 3)، ص 129 كـ "retu" أو "miritu".

(15) كلن العرب يملكون جيوشاً خاصّة مكونة من أتراك وعبيد أفارقة وبالخصوص بربر وبدووسودانيين. قارن: Alfred von Kremer, *Culturgeschichte des Orients unter den Chalifen* (Wien: Wilhelm Braumüller, 1875), S. 234f.,
(من هنا فصاعداً: Kremer, *Culturgeschichte des Orients*).

العملاء كجنود خواصّ (النبلاء الرومان)[16]؛ 3. الإقطاعية "الحرّة" وهي: أ) "المناصرة": بموجب علاقة الولاء فقط وبدون منح حقوق ملكية (مثل الساموراي في اليابان ولدى التروستي (Trusti) الميروفنجيين)، - ب) "وظيفة كنسية": بدون علاقة ولاء شخصية، بموجب أملاك وضرائب ممنوحة (الشرق الأدنى بما في ذلك الإقطاع التركي)، - ج) "شبيه بالإقطاع": علاقة ولاء شخصية مرتبطة بالإقطاع (الغرب)، - د) "حكم/ أرستقراطية المدينة": بموجب رابطة الزمالة بين الجنود نتيجة القرعة في تقسيم غنائم الحرب والتي تمنح لكلّ فرد (نموذج المدينة الهلينية مثل نمط سبارتا)[17]. وفي هذا الموضع، فإننا في الحقيقة أمام ثلاثة أشكال[18] من الإقطاعية "الحرّة" ومن بينها خاصة الشكل ذو الأبعاد الحاسمة: وهو نمط الإقطاع الغربي الذي سنعالجه ولا نستحضر بقية النماذج إلا في حالة المقارنة.

إنّ الإقطاع هو دائماً مركّب من الحقوق المدرّة للأرباح يمكن لمالكه، بل ويستوجب عليه تأسيس مورد للعيش لائق به. في البداية يتم توزيع حقوق ملكية للعقار وسلطات سياسية ذات أرباح من مختلف الأنواع: حقوق سلط تضمن المعاش مثلاً كتجهيز المحاربين. ففي العصر الوسيط كانت قطعة الأرض "سلاحاً" لمن يجني منها فائضاً. وفي النظام المضبوط لسلم الإقطاع كانت هذه الموارد المستأجرة للمعاش مسجلة حسب دخلها: فما يسمّى بـ"الإقطاع" التركي كان منظماً

---

(16) ينتمي الأنصار في روما القديمة كتابعين أومحميين إلى سلالة السيد، وكانوا يحملون حتى اسمه. كما كانت علاقة الحماية موروثة بحيث ينجرّ عنها باعتبار أنّ هؤلاء خاضعون لسلطة البيت "أن يقع تجنيدهم من قبل السيد مثل الجيوش الخاصّة". قارن: Mommsen, *Römische Forschungen*, S. 368f., und Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 148f.

(17) المقصود هوالنصيب من الأرض، أي قطعة من الأرض في حالة ملكية خاصّة تم توزيعها على المواطنين الأحرار في بداية عهد المدينة الهلينية عن طريق القرعة لضمان حماية الدائرة وتقوية روح الدفاع عنها. ولذلك لم يقع تقليص عدد اليانصيب في كثير من المدن (مثلاً لدى اللوكرين، في جزيرة كريتا ولدى سبارتا). بالنسبة لمدينة سبارتا يعود الفضل لرجل القانون الشهير ليكرغ (Lykurg) في التقسيم العادل لأقساط الأرض المعروضة للقرعة. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* II¹, S. 296ff.

(18) مبدئياً يورد ماكس فيبر في الترتيب المنسق تحت النقطة 3 (الإقطاعية "الحرّة") أربعة أقسام (أ- د). لكن في الواقع يحتفظ في التفاصيل الموالية بالنقطة الأخيرة المتعلقة بنمط السلطة في المدينة والتي يذكرها بإيجاز في التفاصيل السابقة (انظر سابقاً ص 381)، ولكن تجد موقعها النسقي في الدراسة حول "المدينة".

حسب النمط الفارسي والسلجوقي، أي حسب قيمة الدخل "فضّة"[19] (Asper)، وكان تزويد التابعين اليابانيين (ساموراي) حسب "Kokudaka" (الدخل وزنا بالأرز)[20]. فالتسجيل فيما يسمّى لاحقاً بـ"Doomsday Book" لم يكن له حقاً طابع الإقطاع، ولكنه كان أيضاً في نشأته متأثراً خاصّة بالنظام المركزي لإدارة الإقطاع الإنجليزية[21]. وبما أنّ السيطرة على الأراضي هي موضوع الإقطاع، فإنّ كلّ شكل حقيقي للإقطاع يقوم على أسس الميراث. إضافة إلى ذلك، يبقى عادة النظام الوراثي قائماً طالما لم يتم توزيع الوظائف - على الأقلّ كلما وقع ضمّ نظام الإقطاع، ليس دائماً وإنما غالباً ما يكون، إلى حكم إماراتي/ وراثي أو كنسي كشكل لجزء من بنية الإدارة. هكذا قام الفرسان الأتراك إلى جانب فصائل الجاني شار[22] بمصادر ربح شبيهة بالإقطاع وكذلك نظام الوظائف الكنسي المبني إلى حدّ ما على مصادر الربح وبقي من أجل ذلك هو الآخر ذا طابع شبه وظيفي كنسي. وباستثناء الحقّ الصيني، توجد

(19) تعود الفكرة بأنّ الإقطاع العثماني يقوم على المثالين الفارسي والسلجوقي إلى المستشرق جوزيف هامر في كتابه: Joseph v. Hammer, *Osmanisches Reich* I, S. 36-45,

ففي عهد كسرى الأول (531-579) تمّ قياس أراضي الإمبراطورية الفارسية ووضع سجلّ مدقق للضرائب كانت تجلب عن طريقه الضرائب كلّ عام. وقد أعاد كلّ من السلاجقة والعثمانيين إقامة نفس النظام الإقطاعي ونظام الضرائب في صورته الأصلية. أمّا الإرباح التركية فكانت تختلف حسب الدخل السنوي الذي كان يقاس بما يسمّى Asper (وهي وحدة الوزن العثماني المطابقة لقطعة صغيرة من الفضة). قارن: Matuz, *Osmanisches Reich*, S. 105.

(20) منذ القرن السابع عشر تم تأمين معاش الساموراي في أغلب الأوقات بنصيب من الأرز. وحصل قياس هذا القسط وفقاً لنظام الضرائب العام الذي كان ينعت بـ "kokudaka". قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 29, 40, 513.

(21) تضمّن كتاب *Domesday Book* (المسمّى أيضاً *Doomsday Book*) الذي طالب بوضعه وليام الغازي عام 1086 وصفاً شبه تامّ لأراضي الإمبراطورية الإنجلساكس - النرمانية. وقد قدّم الكتاب الذي كان منظماً حسب المقاطعات وضمّ تاريخي 1066 و1086 جملة المخلفات وقيمتها وكذلك ما نتج منها من ضرائب ومدفوعات للملك. وقد كانت هذه الاستطلاعات على الإقطاع والأراضي التابعة تهدف إلى تحديد المطالب التي يرفعها الملك على الرعية كدافعي الضرائب وليس في وظيفته كأكبر إقطاعي. وحسب جنيست في كتابه: *Englische Verfassungsgeschichte* فإنّ الأمر يتعلق في الكتاب الأخير *Domesday Book* بعلامات الملكية وليس بعلامات الإقطاع. وهذه لم تظهر إلّا بصفة متأخرة على أرضية هذا الاستطلاع.

(22) ففي حين كان الفرسان العثمانيون (Spahis) يتمتعون بأرباح، عاش اليانيشار وهوجيش المشاة الخاضع شخصياً للسلطان، بقرب الباب العالي في ثكنات حياة متقشفة. وفي بداية القرن السادس عشر تحصّل على أجر ثابت من الخزينة العامة. قارن: Matus, *Osmanisches Reich*, S. 99, 154f., und Jean Deny, "Timar," *Enzyklopädie des Islam*, Band 4 (1934), S. 830-840, hier: S. 832.

منح لحقوق التصرّف في أملاك الحاكم في مختلف أصناف القانون/ الحق. ففي عهد الراشبوتن (Radschputen) في الهند، وبالأحرى في مدينة أودايبور (Udaipur) كان هناك إلى آخر هذا العصر أمر بمنح حقوق الملكية والعدل إلى أعضاء القبيلة الحاكمة من قبل رئيس القبيلة مقابل خدمات عسكرية وواجب الولاء ودفع الإيجار في حالة سقوط صاحبه وفقدان هذه الحقوق في حالة عدم احترام الواجبات[23]؛ وغالباً ما توجد نفس المعاملة للأرض وللحقوق السياسية في اليابان انطلاقاً من أملاك الجنود في المنطقة الخاضعة لهم، وربما كانت أيضاً في بعض المرات مؤسّسة للدستور السياسي[24]. ومن جهة أخرى هناك العديد من الظواهر التي تمثل الهبات الملكية الميروفنجية للأرض ومختلف أشكال "المكافئة" (beneficium) ونموذجها: يفترض هنا غالباً أداء المساعدة في الحرب وربما التراجع في حالة عدم الأداء بالكيفية غير المحددة عادة. وحتى المنح العديدة للأراضي على نمط الاستئجار في الشرق كان لها موضوعياً غرض سياسي. إلا أنّها لا تلبّي دلالة مفهوم "الإقطاع" طالما أنّ الارتباط بعلاقة الولاء الخاصّة جداً بالتبعية غير موجودة.

يختلف الإقطاع عن "مصدر الربح" - كما سنرى فيما بعد، وإن بتفاوت معين - قانونياً أيضاً. فهذا الأخير يتمثل في مكافأة غير خاضعة للوراثة لصاحبه مدى

---

(23) حسب ما جاء في دراسة ماكس فيبر حول الهندوكية (MWG I/ 20، ص 131)، تمكّن الراشبوتن منذ القرن الثامن من التحصّل على مكانة السيادة في عدّة أجزاء من الهند وخاصّة فيما يسمّى بدول راشبوتن التي كانت في عصر فيبر كمملكات تحت الإمبراطورية البريطانية. وقد قام العقيد جيمس تود (James Tod) عام 1827 بوصف نظام السيادة وتقسيم الأراضي القائم على نظام العشيرة القديم لمملكة أودايبور (تسمّى أيضاً Mewar) إلى حدود العصر الحاضر ومقارنته بنظام الإقطاع الأوروبي.
قارن: Tod, *Rjasthan*, bes. S. 133-148.

كما نجد التزامات أعضاء القبائل إزاء رئيس القبيلة (Radscha) التي ذكرها ماكس فيبر- باستثناء النقطة الأخيرة - في وصف:

Baden-Powell and Baden Henry, *The Indian Village Community: Examined with Reference to the Physical, Ethnographic, and Historical Conditions of the Provinces; Chiefly on the Basis of the Revenus- Settlement Records and Districts Manuals* (London, New York, Bombay: Longmans, Green, 1896), S. 198f.,

هذا وقد تبنّى الموظف بادن بوول (Baden-Powell) الذي كان في خدمة الاستعمار البريطاني الوصف الذي قام به العقيد تود لأودايبور في دراسته بصفة نقدية (المرجع المذكور، ص 196 فلاحقاً). قارن أيضاً الإشارة المباشرة إلى بادن بول لدى فيبر في كتابه حول الهندوكية MWGI/20، ص 115 وص 132، الهامش، 56.

(24) من المحتمل أن فيبر يقصد هنا غزو اليابان واستيطانها من طرف قبيلة الياماتو (Yamato). وكان عهد الياماتو (ما يقارب 300-645) متأثراً بدستور سلالة uji، أي بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه السلالة الغازية. قارن: Rathgen, *Staat der Japaner*, S. 32-35.

الحياة مقابل خدماته الحقيقية أو الوهمية حسب نوع الدخل للوظيفة. ولذا فهو لا يعرف مثلاً في الغرب في بداية العصر الوسيط (كما يؤكد[25] (Ulrich Stutz)) على خلاف الإقطاع "حالة السيد" (حالة النقض من أجل وفاة السيد)، ولكن كانت "حالة الرجل" (أي النقض من أجل وفاة المتمتع بمصدر الربح) طبيعية في حين أنّ الإقطاع غير الوراثي لا يُعدّ في أوج العصر الوسيط إقطاعاً كاملاً. فالدخل الناتج عن مصدر ربح لا يُملك كحق خاصّ وإنما "يُستعمل" فقط باعتباره مسنداً للـ"وظيفة" وليس للشخص (وهو ما دفع الكنيسة في العصر الوسيط إلى استخلاص بعض النتائج منه)[26]، في حين أنّ الإقطاع يبقى حقاً خاصّاً بصاحبه خلال مدّة العقد التي تشمل الإقطاع لأنّه مرتبط بعلاقة شخصية حميمة غير قابلة للتصرّف أو التقسيم من أجل الضرائب. ففي غالب الأحيان كانت تؤخذ مصاريف الوظيفة عموماً على المتمتع بمصدر الربح أو تحدّد أقساماً من دخله. أمّا صاحب الإقطاع فعليه دائماً دفع المصاريف المتعلقة بالوظيفة من حسابه الخاص غير أنّ مثل هذه الفوارق لم تكن في الحقيقة شديدة الحدّة. فهي مفقودة مثلاً حسب هذا النوع في القانون التركي وكذلك أيضاً في القانون الياباني، وسنرى حقاً فيما بعد، أنّ كلاهما لا يمثل فعلاً حقاً "للإقطاع". وكما رأينا من جهة أخرى[27]، أنّ عدم توريث مصادر الربح كانت غالباً وهمية وأنّ امتلاك مصادر الربح ذهب على الأقل في جزء منه (بالأخصّ لدى عديد من مصادر الربح الفرنسية) إلى حدّ أنّ الورثة تحصّلوا على تعويض لفقدانهم دخل هذه المصادر[28]. أمّا الفارق الرئيسي فهو في موضع آخر: فقد كان صاحب مصدر الربح كالممسحة التي مرّت على جميع ما تبقى من مصادر ربح تابعة للسلطة

(25) المقصود هنا هو: Stutz: *Eigenkirche*, S. 30, und *Lehen und Pfründe*, S. 244ff.

(26) قلّصت الكنيسة في القرن الوسيط حرّية القساوسة في الوصية بالنسبة لما ينجرّ عن مداخيل الكنيسة من أرباح. ومن المفترض أن تعود هذه الأرباح لصالح الكنيسة أوالفقراء.

(27) انظر النص السابق حول **سلطة الأمراء** (*Patrimonialismus*) ص 298–300.

(28) جاء في دراسة روبرت هولتزمان (Robert Holtzmann) التي يستند إليها ماكس فيبر في تفاصيله حول شراء المناصب الفرنسية ووراثتها خلال النظام القديم للحكم أنّ الملك، في حالة عزل قاض مثلاً من منصبه، "وجب عليه أن يدفع لهذا الأخير جميع المستحقات التابعة لهذا المنصب"، ولكن بدون الإشارة إلى مطالب الورثة الخاصّة في هذا الإطار. غير أنّ هذه المطالب تبدو في قول هولتزمان موجودة ضمنياً بصفة غير مباشرة بحيث يكون التصرّف فيها خاضعاً لصاحب المنصب وورثته. قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 344f.

الوراثية/ الإماراتية، أي منتفع بسيط أو متقاعد ذي واجبات حكومية معينة وشبية إلى حدّ ما داخلياً بالموظف البيروقراطي. على عكس ذلك، كانت العلاقات الخارجة عن نظام الحكم الوراثي/ الإماراتي بأكمله بالنسبة لصاحب الإقطاع الحرّ منظمة حسب قانون الواجب والشرف. فعقد الإقطاع فرض في مرحلة تطوره القصوى على ما يبدو أشدّ العناصر تناقضاً: فمن جهة فرض أقوى علاقات الولاء الشخصية، ومن جهة أخرى فرض ضمن عقد تحديد الحقوق والواجبات وتجسيمها بربطها بمصدر معاش محسوس وأخيراً بضبط ضمان وراثي للملكية بطريقة غريبة. فإمكانية "الوراثة" كانت حيث ما زال الحفاظ على المعنى الأصلي للعلاقة قائماً وليست مجرّد نقل وراثي عادي. فكان يجب على المرشح للوراثة حتى يتسنّى له المطالبة بالإقطاع أن يكون مؤهّلاً شخصياً لخدمات الإقطاع. إضافة إلى ذلك وجب عليه الالتزام شخصياً بعلاقة الولاء: مثلما يجب على ابن صاحب الإقطاع التركي أن يفعل لدى السلطان الاستبدادي وعملائه (Beglerbeg) وربما عن طريقه لدى الباب العالي في الوقت المناسب كي يحصل على دخل[29] "Berat" فإذا ما رغب المرشح الغربي في فرض مطالبه، وجب عليه أن "يطلب السماح" له باستغلال الإقطاع من طرف صاحبه واستشاره بعد تقديم "الولاء" (Kommendation) والقيام بالقسم[30] (Homagialeid). ولئن كان السيد ملزماً بقبول علاقة الولاء إذا أثبتت الكفاءة، إلا أنّ هذه العلاقة في حدّ ذاتها كانت ذات طابع عقدي قابل للفسخ/ للحلّ من

(29) لا يمكن لابن "صاحب الإقطاع" التركي (كما جاء في المصطلحات المعاصرة) التحصّل على البرات (Bérat) جديد إلا بعد وفاة أبيه وفي غضون سبع سنوات مع إثبات سنّ البلوغ وتقديم الخدمات المناسبة لها. وكان البرات شهادة يسلمها السلطان ليضمن لصاحبها حقوقاً وامتيازات. (وقد تم تعديل الكتابة الخاطئة لكلمة "Bérat"في النص المنقول). هذا ويمكن لوالي المقاطعة توزيع جزء من الإقطاع الصغير بدون استشارة السلطان، أمّا في الحالات الأخرى، فيمكنه تسليم تذكرة تمكّن صاحبها من طلب "برات"مباشرة لدى السلطان في الباب العالي. وقد حدّدت تراتيب توزيع الأراضي خصوصاً في عهد السلطان سليمان القانوني (1520- 1566). قارن: v. Hammer, *Osmanisches Reich* I, S. 337f.,

أمّا الدراسات الحديثة فتتحدث عن "نظام الأرباح" وليس عن نظام الإقطاع. قارن مثلاً: Klaus Röhborn, *Untersuchungenzur osmanischen Verwaltungsgeschichte* (Berlin, New York: de Gruyter, 1973), Zitat: S. 26,

(30) كانت الرغبة في طلب الإقطاع (وتعني كلمة "muten" رغب في الشيء) حسب القانون الغربي للإقطاع الطلب الصوري للحفاظ على إقطاع ما. وهذا الطلب يتعلق عادة بتجديد الإقطاع سواء عن طريق المقطع إذا ما توفي صاحب الإقطاع (Herrenfall) أومن ورثة المقطع بعد وفاته (Mannfall). فيما يتعلق بالمفاهيم "Investitur"، "Kommendation" و"Homagialeid".

طرف المقطع في أي وقت بتخليه عن الإقطاع. كما أنّ التزامات التابع لم تكن اعتباطية ومرغمة من طرف السيّد، بل كانت تضمّ جملة محدّدة من الواجبات التي ينصّ عليها العقد والتي كانت ذات طابع ولائي وخيري وتربط كلا الطرفين بقانون الشرف. فكانت نمذجة المضمون وضمان الإقطاع مرتبطة بالعلاقة الشخصية الموجودة بصفة محسوسة مع السيّد. وكانت هذه البنية متطوّرة إلى أعلى درجة في إقطاعية الغرب، في حين أنها بقيت مثلاً في نظام الإقطاع التركي ذات طابع وظيفي مدرّ للأرباح (Prädenbal) فقط نظراً لعنف السلطان الاستبدادي وعملائه إزاء حقوق المرشحين للإرث، ورغم كلّ التراتيب المعلنة إلى حدّ كبير.

لا تمثل الإقطاعية اليابانية النسق الكامل للإقطاع[31]. فلم يكن الدايميو (Daimyo) تابعاً إقطاعياً بأتمّ المعنى، وإنما تابعاً له حشد معين من المحاربين والحرّاس في خدمته وقسم ثابت من الضرائب؛ كما يمكنه في المنطقة الخاضعة له تسيير الإدارة والقيام بالقضاء والإشراف على العمل العسكري حسب الطريقة التي يتوخاها حاكم البلاد ولكن فعلياً باسمه، غير أنّه يمكن أيضاً نقله إلى مكان آخر إذا أخطأ/ خرج على القانون. والدليل على أنّه لم يكن تابعاً حقاً يتجلّى عادة في أنّ التابعين للشوغون، في صورة ما إذا منحوا سلط الدايميو (الـ "Fudai")، يتعيّن عليهم قبول النقلة (Kunigaye) حتى إذا حدثت بدون "تسببهم"، ليس من أجل تبعيتهم الشخصية، وإنما فقط لأغراض سياسية[32]. ولكن من خلال هذا الوضع يتضح أيضاً أنّ السلطة الممنوحة لهم هي بمنزلة وظيفة وليست إقطاعاً. فقد منع الشوغون على التابعين ربط علاقات حماية أو تبعية فيما بينهم وكذلك القيام

(31) في الفصل اللاحق حول الإقطاع الياباني (إلى ص 392، السطر 12) يصف فيبر استناداً إلى Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 35-41, الظروف تحت حكم شوغون (1603–1867). وقد سنّت أهمّ قوانين ومراسيم الشوغون التي تمت الإحالة إليها هنا منذ النصف الأول من القرن السابع عشر.

(32) كان أولئك القادة العسكريون والجنود الذين بقوا أوفياء لسلالة توكيغاوا خلال الصراعات من أجل السلطة في القرن السادس عشر يسمّون "فوداي- دايميو" أو"التابعين القدماء لبيت الأمير"؛ وفي أغلب الأحيان كانوا من الأقرباء للعائلة الحاكمة. قارن: Yoshida, *Staatsverfassung*, S. 64, وقد تقلدوا أعلى المناصب وتحصلوا على الأقاليم الاستراتيجية كإقطاع وإن وجب عليهم مفارقتها بأمر من الشوغون. أمّا بالنسبة لبقية الدايميو، فإنّ الكونيغاي (kunigaye) (تبادل الأراضي) فلا يحصل إلّا كعملية عقاب.

باتفاقيات مع الخارج أو شنّ حروب أو بناء قلع[33]، كما كان ولاؤهم مضموناً عن طريق نظام Sankin Kodai (أو واجب الإقامة المتسلسل في العاصمة)[34]. - أمّا الساموراي من جهة أخرى، فقد كانوا بمنزلة جنود خواصّ، وإن شخصياً أحراراً، لكلّ من الدايميو (أو الشوغون نفسه)، وكانوا يتمتعون بهبة معاشٍ من الأرز (في نادر الأحوال بقطعة أرض) إمّا نتيجة للالتحاق الإرادي بالحرب، أو لخدمات حكومية سامية في البلاط تحوّلت هنا كما في العصر الوسيط الألماني إلى عقد فعلي[35]، ممّا جعل وضعهم الاجتماعي مختلفاً تماماً عن المُتقاعد الصغير الذي يقضي معاشه في البلاط في بيت يشاركه على الأقلّ خمسة أفراد في النوم[36]، حتى يصعد بالفعل إلى درجة المالك الوريث لوظيفة في البلاط. فقد كانوا إذن طبقة من الرجال الأحرار التزم قسم منهم في الخدمة العسكرية وقسم آخر في خدمة البلاط، ولم يكونوا إقطاعيين، بل أصحاب أرباح تشبه مكانتهم أولئك المتسللين الإفرنج أكثر من رجل الدين في العصر الوسيط الإقطاعي. إنّ اعتبار العلاقة بالسيد الشبيهة بعلاقة الولاء الإقطاعية الغربية، بل تفوقها شدّة من حيث الشعور الفروسي بالإحسان، تعود في الأصل إلى تجلّي علاقة التبعية الناتجة عن الولاء ومفهوم الشرف الطبقي والعسكري. أمّا الظواهر الاستثنائية للإقطاع العسكري الإسلامي فيمكن شرحها أخيراً، كما أثبت ذلك بيكر قبل وقت وجيز[37]، من خلال مرجعها إلى أجر الجنود

(33) كان الدايميو (Daimyō) يخضعون للشوغون بحيث لا يمكن أن تصدر أوامر الحظر إلّا من طرف الشوغون. ولذلك تم تعديل الأخطاء في اختيار الألفاظ ("من قبل الدايميو") في النص المورود. نجد قائمة أوامر الحظر لدى: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 36.

(34) يسمّى واجب الإقامة في مدينة Edo، مقرّ حكم شوغون توكيغاوا "Sankinkotai"، وهوما جاء في المراجع المعاصرة (انظر: Rathgen, *Japans volkswirtschaft*, S. 37, 61). أو "Sankin-Kodai" (حسب Fukuda, *Japan*, S. 131). وهذا النقل الأخير تم هنا تبنّيه بعد التعديل. فيما يخصّ واجب الإقامة.

(35) تبنّى ماكس فيبر هنا فكرة: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 40,
التي تقول بأنّه يمكن للساموراي أن يتخلّى عن خدمة سيّده وولائه له وأن ينتقل إلى خدمة سيّد آخر وحتى التخلي تماماً عن مقام الساموراي. خلافاً لذلك ينطلق البحث المعاصر من فكرة عدم التخلّي عن علاقة الولاء. أمّا بالنسبة للسجال حول الوظائف السامية في ألمانيا، فقارن التفاصيل السابقة ص 287، الهامش 4.

(36) تم دفع أجر الساموراي البسطاء الذين كانوا يقومون بالحراسة في قصر الحاكم بقسط من الأرز. ولذلك تعلق الأمر بما يسمّى "خدمة من أجل الأرز" وليس "خدمة السفر" كما جاء في النص المنقول.

(37) المقصود هنا هومقال كارل هاينريخ بيكر (Carl Heinrich Becker) بعنوان *Steuerpacht und* =

وضريبة الاستئجار. فقد كان الحاكم المفلس مجبراً من جهة على إعطاء أوامر للجنود المرتزقة بسحب الضرائب من التابعين له. ومن جهة أخرى كان مجبراً بتفويض/ تكليف الموظف العسكري (الأمير) بالمهمة المستقلة عنه والتي هي في الأصل خاصّة بموظف الضرائب (العامل)- بل وتتطابق والنمط المعروف لدينا من تقسيم السلط في حكم الأعيان- مقابل أجر ثابت. ولذا هناك ثلاث وقائع مختلفة: **1**. التكبيل، أي استئجار ضرائب القرية أو الدائرة إلى"مُقطع" (مؤجر ضرائب)[38]؛ **2**. القطاعي، وهو الإقطاع أو الحقوق المستأجرة على الأراضي (وتسمّى سوافي- (Sawafi)- في آسيا الصغرى)[39] لتابعين من ذوي الفضل أو الذين لا يمكن الاستغناء عنهم، وأخيراً **3**. الملك الخاصّ لسدّ الأجور المتأخرة بالنسبة للأمراء والجنود، والذي يُحاز من قبل هؤلاء، وخاصّة من المماليك، كضمان أو ما يدفع من قبل الرّعية من ضرائب، تذوب إذن لتكوّن مفهوم "الإقطاع"[40] (Beneficium). فقد أصبح صاحب هذا العقار مطلوباً من جهة بالقيام بالخدمة العسكرية كجنديّ، ومن جهة أخرى نظرياً على الأقلّ، بتسليم الفائض من الضرائب الذي يتجاوز أجره العسكري. وقد دفعت أعمال النهب التعسّفية ضدّ الرّعية بهذه الصفة من طرف الجنود الذين لم يسلموا رغم ذلك الفائض من الضرائب إلا نادراً، الوزير نظام الملك في أواخر القرن الحادي

= *Lehnwesen* الذي نشر في مجلة الإسلام. وقد نشر العدد المعني في 18 شباط/ فبراير 1914. وفي الفقرة الموالية (حتى ص 394، السطر 18) والمتعلّقة بتطوّر الإقطاع الإسلامي استند فيبر إلى هذا المقال. وقد تم تعديل المفاهيم العربية المنقولة في النص حسب ما جاء في مقال بيكر بحيث نقلت طريقة كتابته فيما يلي إلى جانب الطريقة العادية لنقل الحروف العربية.

(38) كان استئجار الضرائب، أوما يسمّى "التكبيل" (لدى Becker "Takbīl") في الدول الإسلامية ممكناً حتى بالنسبة للدوائر الصغيرة. وكان "المُقطع" (حسب Muta" BecKer") "من الخواصّ الذين يجلبون الضرائب من الأراضي التي استأجرها من الدولة وتحت حمايتها". فهوشبيه بالمؤجر الوراثي في أواخر العهد الروماني (Emphyteuticarius). قارن: Becker, *Steuerpacht und Lehnwesen*, S. 85f.

(39) الـ "قطاعي" (لدى Becker "Katā'i") هي الأرض التي تم استئجارها. ويقصد Becker في كتابه *Steuerpacht und Lehnwesen*، ص 85 تحت هذا المفهوم جملة العقارات الواسعة التي تحصّل عليها كبار المزارعين العرب عن طريق الغزوكاستئجار وراثي. وهوما يعبّر عنه بالعربية في العراق بكلمة "سوافي".

(40) يعني "الإقطاع" (لدى Becker "Iktā") في الدول العربية عملية الاستئجار. ويقصد منه أولاً عملية إعطاء الأرض التي ليست ملكاً خاصاً للاستئجار مقابل الخراج أوالعشر- مثلاً استئجار مقاطعة كاملة - وثانياً عملية استئجار مداخيل الأراضي كتعويض أوضمان للدفع من قبل قسم الضرائب، أي كقرض مقابل الخراج.

عشر إلى التخلي عن الفائض من الضرائب أوّلاً في آسيا الصغرى التي كانت تحت نفوذ السلاجقة ودفعه نهائياً إلى الجنود والأمراء كأرباح مقابل الالتزام بالخدمة العسكرية، وهو ما اتبعته سلطة المماليك المصرية في القرن الرابع عشر حيث تبنّت نفس النظام[41]. وبنمو المصلحة الخاصة الناتجة عن التحوّل من مستأجر للضرائب أو وكيل عنها إلى جندي صاحب ملك تحسن وضع البلاد بالنسبة للرعية وزال التطاحن بين الجيش وبيت المال. وقد كانت أرباح الصبائحية العثمانيين تحوير لنظام الأرباح العسكرية. ويختلف هذا النظام العسكري للأرباح والذي يعود أصله إلى تدهور نظام الضرائب وأجور الجيش في ظلّ حكم منظم حسب النمط القديم فيما يخصّ السياسة المالية، تماماً عن نظام الإقطاع الغربي القائم على الاقتصاد الزراعي والتبعية. كما تفتقد الإقطاعية الشرقية بالخصوص إلى كلّ ما ينتج عن أخلاقيات التبعية: وأهمّها قيم الولاء الخاصّة والشخصية، في حين أنّ الإقطاع الياباني القائم على أخلاقيات التبعية الشخصية فحسب يفتقد هو الآخر إلى البنية الأساسية المتمثلة في الملك (Benefizialwesen). فالنمطان المذكوران يختلفان إذن من حيث التوجّه المعاكس لذلك التشكل من علاقات ولاء شخصية ناتجة عن أخلاقيات التبعية و Benefizialwesen وهو الذي يمثل الخصوصية الأساسية للإقطاع الغربي.

كان الإقطاع الذي نشأ كظاهرة شاملة على نطاق واسع في جميع أشكاله أوّلاً ذا أصل عسكري. فقد كانت أرباح الإقطاع التركية مرتبطة بواجب الإقامة وتعتبر في مرحلة التوسّع الكبيرة للسلطنة منتهية إذا لم يقم صاحبها خلال سبع سنين بالخدمة العسكرية، كما كان اختيار المرشحين إلى الإقطاع مرتبطاً إلى حدّ ما بما يثبت مشاركته الفعلية في الخدمة العسكرية[42]. وعادة ما كانت توظف أرباح الإقطاع

(41) أزال الوزير السلجوقي نظام الملك عام 1087 بأمر منه النظام القديم لاستئجار الضرائب وأدخل محله نظام الإقطاع العسكري. وفي مصر فرض هذا النظام نفسه بصفة نهائية من خلال السجلّ العقاري الذي أمر به السلطان الناصر ابن قلاوون عام 1315. (قارن: Becker, *Steuerpacht und Lehnswesen*, S. 89ff.). وقد أثبتت كتابة Nizam el-Mulk التي جاءت في النص المنقول من خلال المراجع المعاصرة التي نقلتها في شكل مقارب على نحو "Nizâm el-Mulk" مثلاً لدى: v. Tischendorf, *Lehnwesen*, S. 31. ونظراً للقرابة من مقال كارل هاينريخ بيكر، فقد تم تبنّي كتابته لكلمة "نظام الملك" في هذا النص (انظر: Becker, *Steuerpacht und Lehnwesen*, S. 89).

(42) عرفت الإمبراطورية العثمانية أكبر توسّع لها بداية من القرن الخامس عشر إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، خاصّة في عهد سليمان القانوني (1520–1566). ونجد هذه المعطيات التي ذكرها ماكس فيبر لدى v. Hammer, *Osmanisches Reich* I, S. 370 und 414, =

(في الشرق والغرب) لإنشاء جيش من الفرسان مكوّن من محاربين مجهزين بنفس السلاح ومدربين بصفة متواصلة ومتحمسين من خلال تشبثهم بقيم الشرف التي تذكي قدرتهم العسكرية وخاضعين لسيّدهم خضوعاً تاماً كبديل من جهة للجيش المكوّن من متطوعين أحرار ومن جهة أخرى كبديل أيضاً في بعض الحالات لأنصار (Trustis) الملك الكاريزماتيين. فالإقطاع الإفرنجي نشأ أوّلاً على أراضي الكنيسة العلمانية لمواجهة الفرسان العرب(43)، وكذلك هبات الإقطاع التركية لم تكن قائمة في مناطق المستوطنات الفلاحية العثمانية (بالأناضول)، وإنما كأملاك مستغلة من طرف أمراء على المناطق المحتلة فيما بعد (مثل البلقان وبلاد الرّوم) (44). وكما كان أجر الجند في دول الساحل أو الدول الداخلية ذات الاقتصاد المالي، كان أيضاً أجر جيش الإقطاع في الممالك الداخلية القائمة على الاقتصاد الزراعي، حيث جاء هذا الجيش في المقام الأول عوض الجيش العام/ الشعبي، وهي وظيفة تقلدها نتيجة للطلب المتزايد لليد العاملة من جهة والتوسّع الكبير لمنطقة النفوذ. وبنمو السّلم في البلاد

= الذي نقل النصوص القانونية لعرض الاستئجار. فيما يخصّ الترشح لإقطاع الأب و"طريقة التحصّل على الإقطاع.

(43) بدا السجال حول أصل الإقطاع الإفرنجي/ الفرنكي منذ صدور دراسة روث *Beneficialwesen* عام 1850 في **مجلة الدراسات المعاصرة للعهد الوسيط** حادّاً جداً من أجل الاستتباعات الدستورية والتاريخية الناتجة عنها. ففي حين ينطلق روث من القول بأنّ الحيازة المنظمة لأملاك الكنيسة قصد توزيعها كغنائم على الجنود الفرسان بدأت في عهدي كارلمان (Karlmann) (توفي عام 754) وبيبين الأصغر Pippin (توفي عام 768)، دافع مخالفوه، وبالأخصّ هاينرش برانير (Heinrich Brunner) و Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* III²,
عن الفكرة بأنّ هذه الحيازة جرت منذ عهد الوالد كارل مارتل (المتوفى عام 741) وأنّ النجاح الذي حققه على العرب فيما بين 732 و737 راجع لهذه المؤسّسة. وبهذا يتبنّى فيبر رأي ما توصلت إليه البحوث الجديدة مستعملاً في نفس الوقت في هذا الإطار مصطلح "العلمانية" الذي أدخله روث (Roth, *Geschichte des Beneficialwesens*, S. 313).

(44) منذ الغزوات العثمانية عام 1356/ 1357 مثلت منطقة رميلين (Rumelien) ولاية خاصّة في الجزء الأوروبي للإمبراطورية. واعتبرت المنطقة "كملك قوميّ شامل للغزاة المسلمين" يمكن توزيعها كغنائم. أمّا خدمتها فغالباً ما كان يقوم بها الرعايا المسيحيون (Raja أو Raya). قارن: von Tischendorf, *Lehnswesen*, S. 38f.,
هذا وقد كانت هبات الإقطاع طاغية في منطقة رميلين، وهوما يعني أنّ الفارس الذي كان يتمتع بقسط تيمار (Timar) من الأرض وجب عليه المشاركة في كلّ غزو في حين أنّ أصحاب الإقطاع المتغير في الأناضول لا يخضعون إلا جزئياً للواجب العسكري. وتظهر الإحصاءات التي وضعها هامر أنّ 9274 فارس من أصحاب الإقطاع في رميلين كانوا مسجلين مقابل 3711 من منطقة الأناضول. قارن: v. Hammer, *Osmanisches Reich* I, S. 372,
والمرجع المذكور، الجزء الثاني ص 249، 255.

وتزايد استغلال الأرض تقلص التعوّد على خوض الحرب لدى جمهور المزارعين وكذلك على إمكانية التدرب على السلاح، وخاصّة لدى المزارعين الصغار لعدم الاستغناء عنهم اقتصادياً في الغزو العسكري. فإثقال كاهل الرجل بالعمل المتزايد الذي كان في الأصل من مهامّ المرأة، جعله اقتصادياً إن صحّ التعبير (Schollen-fest)، أي "ثابتاً مثل الصّخرة"(45)، أمّا التفاوت المتزايد للأملاك عن طريق تقسيم الأرض وتراكمها، فقد هدّم التوازن في التجنيد والقدرة الاقتصادية عامة للتجهيز الذاتي لدى الحشود من صغار المزارعين الذي يقوم عليها أساساً كلّ جيش شعبي/ عادي. مع العلم أنّ مثل هذه الغزوات في مناطق بعيدة جداً على حدود إمبراطورية كبيرة لا يمكن لهذه الأسباب القيام بها بحشود من الفلاحين مثلما هو الحال أيضاً بالنسبة للقيام بتوسّعات كبيرة وراء البحار بحشد من المواطنين. فكما يقوم الجيش المرتزق الذي عوّض جيش المواطنين بتمرين المحاربين الحرفيين عوض الميليشيا، يتم التحوّل أيضاً إلى الجيش المستأجر لما له أوّلاً من كفاءة عالية وتوازن في التسلح: ففي البداية كانت الخيل والأسلحة في الغرب من لوازم التدريب، ولم يكن التجهيز الذاتي سوى نتاج لكونية المعهد. فلا تتمثل خصوصية نظام الإقطاع المكتمل في النداء إلى الشعور بالواجب، وإنما إلى ما هو أرفع، أي إلى الشعور بالفخر الطبقي الصادر عن شرف التابع الاجتماعي كمحدّد حاسم لسلوكه. فشعور المحارب بالفخر وولاء التابع مرتبطان بشعور الكرامة العريق لدى طبقة الأسياد وعاداتهم بكيفية وثيقة ومثبت لديهم من الداخل وخارجياً. ولذلك كان الوضع بالنسبة للأهمية الخاصّة التي يتمتع بها نظام الإقطاع الغربي المكتمل يتمثل في تكوين قاعدة من الفرسان المحترفين(46)- على عكس "مشاة" الإقطاع المكوّنين من الأنصار والفلاحين -

---

(45) تم استعمال المفهوم النادر في المراجع المعاصرة من قبل ماكس فيبر في هذا المقام بصفة عامّة جداً على عكس ما يجري عادة. فهويصف به عدم الاستغناء الاقتصادي على العامل الفلاحي الذي يحمل معه سلوكاً غير حربيّ. وفي ما عدا ذلك لم تبد هذه الظاهرة إلّا في المرحلة المتأخرة من الحكم الروماني مع المستوطنين الخواصّ في مصر. ففي المرحلة القديمة من العصر القديم فرّ الفلاحون للظروف الاقتصادية القاهرة من القرى بعد أن تحرّروا من التزامهم كمؤجرين صغار وانضموا تحت حماية المالكين الكبار؛ وهذا التطور الذي اعترفت به السلطة تم وصفه من طرف الباحثين بمفهوم "ثابت مثل الصخرة". قارن: Michael Rostowzew, *Studien zur Geschichte des römischen Kolonates* (Leipzig, Berlin: B. G. Teubner, 1910), S. 227.

(46) يعيد ماكس فيبر في هذا الموقع علينا الفكرة الشهيرة لـ هاينرش برانير القائلة بأنّه من المحتمل أن تكون هناك علاقة وثيقة بين التدرّب على الخيل في الحكم الميروفنجي بفرنسا ونشأة الإقطاع. قارن: Brunner, *Reiterdienst*, S. 1-38,

Kleruchen- وμάχιμοι وجنود الإقطاع الشرقي القديم - وهي من العناصر الحاسمة التي سنتعرّض إلى أثرها من وجهات مختلفة هنا كما في مواضع أخرى عدّة مرّات.

يخلق نظام الإقطاع مواطن عيش تكون قادرة على التجهيز الذاتي والتمرّن المحترف على السلاح حتّى تجد في خوضها للحرب من أجل شرف السيّد شرفها، وفي توسّع سلطانه الفرصة في تزويد أبنائها بإقطاع جديد، وترى بالخصوص في ضمان سلطته الشخصية السبب الوحيد لشرعية ملكها الإقطاعي الخاص وهذا السبب الأخير البالغ الأهمية في مرحلة التحوّل نحو نظام الإقطاع هو دائماً وقبل كلّ شيء ذو أهمية قصوى من حيث نقله من مجاله الأصلي: أي الخدمة العسكرية، إلى الوظائف العامة: فالحاكم يبحث مثلاً في اليابان عن طريقه في التخلص من جمود سلالة الدولة الكاريزماتية ككلّ، والتي سيعود الحديث عنها في إطار آخر(47). أمّا في فرنسا، فغالباً ما أجهضت محاولات الدولة الإماراتية بتحديد مدّة الوظائف ومن خلال نظام البَعثة(48) (Missatische) للحفاظ على السلطة. ولئن انتهت المراحل الحاسمة في صراعات كتل النبلاء من أجل السلطة العليا في عهد الميروفنجيين بفضل اليد الحديدية لأحد الموظفين السّامين، إلا أنّ سقوط النظام المشروع لهذه السلالة آل إليه(49). وقد أدّى التحوّل حتّى لاستئجار الوظائف في عهد الكارولنجيين إلى

= وحسب هذا القول فإنّ هجوم الفرسان العرب في القرن الثامن جعل التدرّب على الخيل ضرورياً بالنسبة لطبقة عريضة من الجنود.

(47) من خلال قوانين Taihō التي صدرت عام 702، حاول إمبراطور اليابان إزالة دستور السلالة وذلك بتعيينه المالك الأسمى للبلاد الذي يقوم بتوزيع الأراضي بصفة وقتية على موظفيه حسب الوظيفة والرتبة والامتياز. فبالنسبة للوظائف العليا فرضت الوراثة نفسها. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 18, und Hall, *Japanisches Kaiserreich*, S. 55f.

(48) منذ العهد الميروفنجي حاول الملوك الإفرنج توسيع نفوذهم عن طريق مبعوثين من طرف الملك. وهؤلاء المبعوثين كانوا أشخاصاً مختارين من قبل الملك - غالباً من أهل البلاط - وقد أعطي لهم نفوذ كبير ووضعت على ذمتهم حماية خاصة. فكان من مشمولاتهم جمع الضرائب ومراقبة التجاوزات أوالتحقيق في قضايا عدلية. ولكن لم تتميز هذه البعثة بنسق تنظيمي إلّا في عهد كارل العظيم. قارن:
Dahn, *Germanen* VII, S. Abt. 2, S. 248-251

(49) بعد تعيين (Dagobert I) ملكاً على الإفرنج عام 623 سلمت وظيفة المشرف على البلاط إلى بيبين الأكبر في السنّ من سلالة Arnulfinger الذي قوي نفوذه في الزمن اللاحق. وبعد وفاة الملك ثيودوريك (Theuderich IV) عام 737 بقي العرش شاغراً لمرحلة قصيرة حين أشرف كارل مارتل على البلاط. وبموافقة البابا زكريا تم اختيار ابن كارل مارتل الصغير ملكاً للإفرنج خلفاً لـ شيلديريك =

استقرار (نسبي) بل تم فرضه بداية من القرن التاسع بعد أن استعمل الكارولنجيون تابعيهم كقوّة مضادة لـ "أنصار" الميروفنجيين وبعدما لم يبق سوى تعويض الارتباط الشخصي الوثيق لجميع أصحاب الوظائف بالحاكم خلال حروب أشباه الملوك (Teilkönige) بولاء التابعين كضمان لشبه العرش. وعلى عكس ذلك، كان تحطيم نظام الإقطاع[50] الصيني الذي ما زال الآباء ينعونه باعتباره حقاً النظام المقدّس من خلال نظام الوظائف المدرّة للأرباح (Präbendal)، والذي واصل تطوّره منذ ذلك الوقت بصرامة في نفس الاتجاه، راجعاً إلى نفس السبب الخاصّ بإزالة وظيفة الإقطاع: أي إعادة وضع السلطة بأكملها في أيدي الحاكم. إذ إنّ الضمان الكبير القائم على الالتزام الشخصي للتابع على الشرف يتم اكتسابه في حالة اكتمال نظام الإقطاع باعتباره الشكل الأقصى للامركزية السيادة المنظمة عن طريق التقليص الهائل لنفوذ الحاكم على تابعيه.

في البداية لا يوجد سوى "نظام ردع" محدود للسيد إزاء تابعه. والسبب الوحيد للتراجع عن الإقطاع هو "جناية" "Felonie": أي عدم الوفاء لسيّده الناتج عن عدم القيام بواجب دفع الاستئجار. وهذا المفهوم يبقى ضبابياً جداً. فهو عادة ليس في صالح استبداد السيّد وإنما في صالح التابع ومكانته، إذ حيث توجد عزبة بمقام المحكمة مليئة بالتابعين كمشاركين في التحقيق، وتبعاً لذلك كمتضامنين في الدفاع عن مصالح الإقطاع (كما جرى في الغرب)، فإنّ العمل بالقول المتواتر هو الصحيح: إنّ السيّد قويّ أمام التابع بمفرده ولكنّه ضعيف أمام مصالح المجموعة، وإنّه في حاجة إلى مساندة بقية التابعين أو إلى تقبلهم على الأقلّ حتى يتمكن من مواجهة أحدهم بدون مخاطرة[51]. فطبيعة علاقة الإقطاع باعتبارها علاقة وفاء خاصّة

= الثالث (Childerich III) عام 751. قارن: Mülbacher, *Karolinger*, S. 23-57.

(50) تمت إزالة نظام الإقطاع في الصين بعد انتصار Shih Huang-tis على الممالك الصغيرة عام 221 ق.م. وقد جرى تزيين النظام المنهار لسلالة Chou حسبما يبدوفي مرحلة لاحقة ضمن Chou-li. ويذكر الباحث في الدراسات الصينية أوتوفرانك أنّ "أجيالاً من المؤرّخين الصينيين قد رأوا" في القطع مع المؤسسات القديمة عن طريق شهية هيانغ (Shih Huang) "تدخلاً إجرامياً في حقّ النظام الإلهي" وأنّ الإصلاحات التي جرت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت مستوحاة من عصر (Chou) القديم. قارن: Franke, *China*, S. 91, 105f.

(51) كانت قصور الإقطاع معنيّة بجميع الخلافات الحاصلة بين صاحب الإقطاع والمستأجر وكذلك بينه وبين التابعين. وكانت عملية التحقيق في القضاء الإقطاعي تأخذ مجراها – طبقاً للحق الجرماني – بدون استثناء من طرف المقطعين؛ أمّا صاحب الإقطاع فتعود إليه رئاسة الجلسة فقط. ففي حين كان =

تفترض أن استبداد السيّد قد يؤوّل هنا وكأنّه "خيانة" إزاء جميع التابعين بحيث يؤثر سلبياً جداً على علاقاته بالآخرين. ويقوى الشعور بهذا التحديد الضيق لنظام الردع لدى السيّد إزاء التابعين له أكثر فأكثر حينما يغيب نظام الردع المباشر من طرفه على الناس التابعين للإقطاع. أمّا على مستوى الإقطاع الذي اكتمل تطوره فهناك "تدرّج هرمي" في معنيين: أوّلاً حينما تكون حقوق الإقطاع المستأجرة، وبالأخصّ تلك الأراضي التي وقع منحها من طرف قمّة الهرم (الملك) باعتباره مصدر السلطة، قابلة لمواصلة الاستئجار كحقوق كاملة. وثانياً في المعنى التراتبي الاجتماعي ("نظام درع الجيش" (Heerschild-Ordnung) حسب مرآة السّاكس)[52] حسب المقام الذي يحتله صاحب الإقطاع انطلاقاً من أعلى مرتبة يحتلها أسمى مقطع في عملية الاستئجار. ولكن قبل ذلك كانت درجة العنف المباشر من طرف السيّد على الخاضعين لأتباعه من أصحاب الإقطاع ذات إشكال صعب لأنّ العلاقة بين التابع والخاضع له كانت، كأي علاقة إقطاع، ذات طابع شخصيّ ولذلك لا يمكن إزالتها بصفة عادية إذا ما حدثت جناية من الطرف الأول على صاحب الإقطاع. فقد وصل نظام الإقطاع التركي في عهده الكلاسيكي[53] إلى مركزية شبه قوية من خلال التنظيم الوظيفي للإقطاع ومكانة العملاء إزاء الباب العالي. فالتحفظ الغربي: "Sal-va Fide Debita Domino Regi" في قسم الولاء[54] (Homagialeide) للتابعين

= يصعب الطعن في البدايات التاريخية للإقطاع، نجد في قانون كونراد الثاني (Konrad II) وفي مرآة السّاكس (قانون الإقطاع 71، 20) التوضيحات الأولى لحق الإقطاع.

(52) المقصود هنا هو"تقرير الجيش" في مرآة السّاكس لـ إيك فون ربغو (Eike von Repgows) (الذي يعود إلى فترة ما بين 1220-1235) والذي تم فيه تحديد التراتيب لتوزيع الإقطاع. وحسب النظام التدرجي المحدّد منع على أيّ تابع قبول إقطاع من ممثل للمرتبة العسكرية الشبيهة أوالتي دونها. فبعد الملك الذي يحتل المرتبة الأولى يتبعه رجال الدين والأمراء (في المرحلتين الثانية والثالثة) ثمّ الرجال الأحرار (في المرتبة الرابعة) ويتواصل التدرّج إلى المحلفين شبه الأحرار وتابعي الأسياد الأحرار (في المرتبة الخامسة) ثمّ تابعيهم (في المرتبة السادسة) وذلك إلى حدود الممثلين للطبقة السفلى الذين يصعب تعريفهم (في المرتبة السابعة).

(53) يحدّد تاريخ العهد الكلاسيكي للإقطاع العثماني في البحوث الحالية من نهاية الربع الأخير من القرن الخامس عشر إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر. قارن .Matuz, *Osmanisches Reich*, S. 113f 320.

(54) يعبّر القول عن تحفظ التابع الدوني بالولاء إزاء كبير الإقطاعيين (ligischen Herrn) وقد ظهر في حقل التشريع الإنجليزي في حكم الملك هنري الثاني (1118- Leges Henrici, c.55,3,1114). وكان رجلا القانون Glanvill († 1190) وBracton (†1268) سباقين في رواية وصياغة هذا القول، مع العلم =

الدونيين لم يمنع التابع الدوني، حتى في الحالات التي حدثت فيها "الجانية" بكل وضوح، أن يقع في صراع داخلي/ أزمة ضمير على الأقل بين واجب الوفاء لصاحب الإقطاع الذي يتبعه وأمر الإيقاف الصادر عن صاحب الإقطاع، ولكن يبقى من حقه دائماً التثبت الشخصي فيما إذا كان صاحب الإقطاع السامي هو الآخر وفياً لسيّده. أمّا بالنسبة لمركزية التطور في إنجلترا فكان الأخذ بنظام وليام الغازي من النورماندي (Normandie) جدّ هامّ، هذا النظام الذي يقول بأنّه يجب على جميع التابعين الدونيين الخضوع للملك بمقتضى القسم وأن يعتبروا أنفسهم ملكاً له، إضافة إلى أنّه من حقّ جميع التابعين الدونيين اللجوء مباشرة إلى محاكم الملك[55] في حالة عدم سماع الدعوى من قبل أصحاب الإقطاع وليس (كما هو الحال في فرنسا)[56] إتباع الطريق الرسمي لجهات القضاء في الإقطاع بحيث لا يمكن أن يصبح هنا "التدرج الهرمي للإقطاع"، كما هو الأمر غالباً، مطابقاً لتدرج الكفاءات في مواضيع الإقطاع. فقد كان الحال في النورماندي وإنجلترا، وكذلك في الإقطاع التركي كالآتي: أي أنّ الرابطة السياسية الإقطاعية وقع إرجاعها في الأراضي التي تمّ غزوها، وهو ما كان حاسماً على الإطلاق بالنسبة للتنظيم الصارم والتماسك القوي بين السيّد وتابعيه - وشبيهاً بما وضعته مثلاً الكنائس من نظام هرمي شديد الصرامة في مناطق التبشير. ورغم ذلك لم يزل تماماً ذلك التأنيب للضمير لدى التابعين الدونيين. ولهذا السبب (إلى جانب أسباب أخرى) لم يكن من النادر أن تظهر محاولات تسعى إلى حصر

= أنّ ماكس فيبر يعيد علينا قول الأخير بصحيح العبارة. وقد وصل هذا القول إلى فرنسا في عهد الملك Philipp August (1180-1223). قارن: Walther Kienast, *Untertaneneid und Treuvorbehalt in Frankreich und England: Studien zur vergleichenden Verfassungsgeschichte des Mittelalters* (Weimar: Hermann Böhlau, 1952), S. 216ff. und 33f.

(55) كان الحق الفرنسي في العصر الوسيط يسمح إلى حدود القرن الثالث عشر للشاكي أن يطعن في الحكم بعد مرور القضية على محكمة الإقطاع الذي ينتمي إليه "hofrechtliche Gerichtsbarkeit" أومحكمة الدائرة "landrechtliche Gerichtsbarkeit" وأن يرفعها إلى "محكمة الأمير الأعلى درجة في السلم الهرمي الإقطاعي" وكذا دواليك إلى حدّ أن يرفع القضية "إذا ألزم الأمر أخيراً إلى محاكم أمراء الإقطاع وحتى محاكم الملك". قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 63.

(56) قامت مكانة المحكمة الملكية باعتبارها الجهة العليا مباشرة بعد جميع محاكم الإقطاع على القسم العام للإقطاع الذي فرضه لأوّل مرّة وليام الغازي في الأول من آب/ أغسطس 1086 في مدينة ساليسبري (Salisbury) في اجتماع لجميع أمراء الإقطاع. وبدخول ما يسمّى Writ-Process عن طريق الملك هنري الثاني (1154- 1189) حيز التنفيذ، تمكنت المحكمة الملكية من جلب جميع القضايا المتعلقة بالأملاك العقارية إليها. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 16f.

استئجار الإقطاع أو تقليص عدده على الأقلّ – في حين بقي حصر درع الجيش (Heerschilde) في ألمانيا ناتجاً عن المبادئ العامة لتدرّج الوظائف. ولكن تطوّرت من جهة أخرى حقوق الإقطاع المكتملة بالنسبة للجميع مرّة واحدة ضمن الأشياء التابعة للاستئجار فيما يخصّ فرض الاستئجار عند التراجع عن الإقطاع والقول المعروف: "Nulle Terre Sans Seigneur" – "لا أرض بدون سيّد"[57]. ويبدو هذا القول مطابقاً ظاهرياً مبدأ النظام البيروقراطي والذي يستوجب أن تكون أقساط الإقطاع التقليدية التابعة للملك موزّعة بين التابعين بصفة تامّة. إلّا أنّ الغرض كان مغايراً تماماً. ففي النظام البيروقراطي يريد المبدأ خلق ضمان قانوني بالنسبة للرعايا، في حين أنّ فرض/ إكراه الاستئجار على مستوى الإقطاع يقطع جمهور الرعايا الذين يعتبرون أصحاب وظائف من قبل حاملي الإقطاع من الاتصال المباشر مع مالكي الإقطاع السامين (مثل الملك) ويضمن حقّ جملة حاملي الإقطاع إزاء السيّد بحيث إنّ السيّد لا يتجاوز عن طريقه نظام السلطة الإقطاعي في صالحه أو أن يستعيد السلطة في يده، وإنما أن يستعمل كلّ مرّة جميع الأشياء المستأجرة لتجهيز أبناء التابعين. وهذه الرغبة تمكن التابعون أن يضفوا عليها حسب النمط[58] المعهود دلالة خاصّة، حينما اتحدوا في رابطة من الحقوقيين، وبالأخص عندما يصبح أحدهم تحت تأثيرهم نائباً لرئيس محكمة ضمن بعثة من الإقطاعيين للبتّ في قضية تخصّ الميراث (Erbzwang) أو وفاة الأجير أو انتهاء مدة استئجار الإقطاع وإعادة تمديده وأن يأخذ بزمام الأمور كما كان معهوداً في الغرب. وفي هذه الحالة تطوّر أيضاً إلى جانب الوسائل المذكورة آنفاً للحفاظ على الإقطاع المعروض احتكار الطلب في هذا المجال. وجرى ذلك، مثلما هو الأمر في القطاع البيروقراطي، عن طريق مطالبة المرشحين أكثر فأكثر بتجاوز امتحانات وتقديم شهادات كشرط للتوظيف؛ وهذا ما حصل في رابطة الإقطاعيين من خلال الرفع المتواصل لسقف الطلبات بالنسبة للكفاءة الشخصية لدى المرشح للإقطاع. ولكن هذه كانت النقيض التامّ للوظيفة البيروقراطية القائمة على الكفاءة العلمية المختصّة. فالبيروقراطية، مثلها مثل الوظيفة الإماراتية الخالصة،

(57) كان الملك الألماني – على عكس الملك الفرنسي – مضطرّا لإعادة توزيع الإقطاع الملكي الذي انتهى استئجاره في غضون سنة ويوم. كما كان الأمر جارياً حسب القول المأثور: "nulle terre sans seigneur" ("لا أرض بدون مالك/ مقطع"). قارن .Jellinek, *Staatslehre*², S. 433f

(58) انظر: Weber: *Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG I/ 22-1, S. 82, und *Recht* § 2, S. 71-73 (WuG¹, S. 452f.),

تقوم على "التسوية" الاجتماعية، بحيث إنها لا تسأل في نمطها الخالص سوى عن الكفاءات الشخصية، سواء الكفاءات الموضوعية المختصّة بالنسبة للأولى أم الكفاءات الذاتية الخالصة بالنسبة للثانية، وتغض النظر عن الفوارق الطبقية، بل تستعمل هذه الكفاءات كأداة لضربها - رغم الوضع الذي وصف سابقاً، والذي يظهر أيضاً بأنّ طبقات الموظفين البيروقراطيين والإماراتيين قد يصبحون بسهولة حاملين من جديد نوعاً معيناً من "الشرف" الطبقي الاجتماعي وما ينجرّ عنه من عواقب. فهذه كانت هنا إحدى الظواهر الناتجة عن نفوذهم. ولكن الإقطاعية في معناها التقني البحت هي موجهة منذ جذورها نحو الطبقية، بل وتزايد في هذا الطابع الذي تتسم به باستمرار. فقد كان يستوجب على التابع في المعني الخاص للكلمة أن يكون رجلاً حرّاً أينما كان، أي أن يكون غير خاضع لأي سلطة محلية. فحتى الساموراي الياباني كان يغيّر سيّده كما يشاء[59]. وبالمناسبة، فإنّ خصوصيته تتمثل طبعاً قبل كلّ شيء في مهارته: أي في تمرّنه على السلاح كميزته الخاصّة، وهو ما بقي موجوداً أيضاً لدى حق الإقطاع التركي: فقد كان في إمكان الراجاه (Raja) التحصّل على الإقطاع إذا ما قاموا بخدمات عسكرية تؤهلهم[60]. وبما أنّ علاقة الإقطاع في طابعها الكامل لا يمكن أن تنتمي إلا لطبقة من الأسياد، باعتبارها تنبني على مفاهيم طبقية خاصة بالشرف كقاعدة لعلاقات الولاء وكذلك للمهارة الحربية، فإنه أضيف إليها في كلّ مكان الحاجة إلى سيرة ذات نمط سيادي ("فروسي")، وبالأخصّ الامتناع عن تعاطي مهنة تشين بالشرف، بغض النظر عن التمرّن على السلاح. وبتقلص مجال ضمان الرزق للخلف بدأ إذن احتكار الإقطاع والوظائف بكلّ حدّة (وفيما بعد أيضاً أرباح الأوقاف لتزويد الأقارب بدون معاش مضمون). إضافة إلى ذلك زاد تأثير التطوّر المتزايد للتقليد الطبقي، فظهر المطلب بأنه يجب على المرشح للإقطاع أو لوقف ليس أن "يعيش هو حسب نمط فروسي" فحسب، وإنما أن يكون أيضاً "فروسي النشأة". وهذا يعني أنه يجب عليه أن ينتمي إلى سلف فروسيّ (أوّلاً: فروسي الوالدين ثمّ الأجداد: أي "أربعة أسلاف"). وفي خاتمة المطاف وصل حدّ الاحتكار في رتب المسابقات والأوقاف خلال العصر الوسيط المتأخر إلى المطالبة

(59) يتبنّى ماكس فيبر هنا فكرة كارل راتغن الذي يعتبر حلّ علاقة الولاء ممكنة في اليابان.

(60) لا يمكن للراجاه Raja (Raya) أن يصبح صاحب إقطاع "Timariot" إلّا في حالات استثنائية. فكان عليه أن يتميّز بالتزامه للخدمة العسكرية على الحدود وأن "يسجّل كيولداش أورفيق السلاح" من قبل الباي (الأمير). قارن: Hammer, *Osmanisches Reich* II, S. 276.

بستّة عشر سلف وإقصاء طبقة أعيان (Patriziat) المدن لأنه وجب عليها تقاسم السلطة مع الروابط الحرفية والجلوس معها على نفس الأرائك البلدية[61]. فكلّ تقدم في الاحتكار الطبقي يعني طبعاً تحجّراً متزايداً للتسلسل الاجتماعي. وقد تضاف عوامل أخرى من النوع نفسه.

يواكب المطلب غير المعترف به في كلّ مكان، ولكن المرغوب فيه بكيفية أو بأخرى من طرف جميع المرشحين الطبقيين ذوي الاختصاص لامتلاك جملة الإقطاع، الطابع الحقوقي الصارم والخاص بمكانة حامل الإقطاع الفردية. ولئن قام حقّ التابع في المناطق الكلاسيكية للإقطاع على عقد كان يُجدّد كلّ مرّة، غير أنّ هذا الحقّ في العقد كان بالنسبة للتابع وراثياً حسب مبادئ ثابتة، بحيث تنمذج تقسيم السلط إلى درجة تجاوزت حدود البنية الوظيفيّة فأفقدتها إلى حدّ كبير ليونتها. وهذا التداخل بالذات للنظام بأكمله عن طريق روح الكفالة العامة لمكانة صاحب الإقطاع التي تتجاوز مجرّد استئجار امتيازات السيّد، وإن لم تكن من جهة أخرى مادية خالصة كما هو الحال بالنسبة لامتلاك الأرباح من خلال عقد بين جهتين، كان من حيث التطور التاريخي هامّ للغاية، إذ إنّه يقرّب على الأقلّ نسبياً البنية الإقطاعية إلى الشكل "القانوني الدولي" (أي أحكام الدستور) في مقابل السلطة/ السيادة الإماراتية الخالصة والقائمة على التواجد جنباً إلى جنب لكلي مجالي الترابط عن طريق التقليد والحقوق المكتسبة من ناحية والاستبداد المطلق والرحمة/ الغفران من ناحية أخرى. فالإقطاع يعني نوعاً من "تقسيم السلط"، ولكنه ليس مثل ذلك التقسيم الذي أقرّه مونتسكيو، أي تقسيماً كيفياً للعمل[62]، وإنما هو تقسيم كمّي بسيط لسلطة السيّد.

---

(61) تم تحديد الانتماء الشخصي إلى دير كنسي أو إلى مسابقة فروسية أو رابطة إقطاعية بصفة ملحوظة منذ القرن الخامس عشر بوضع شرط "كفاءة الالتحاق بالدير" بعدما ارتفع الطلب كثيراً عليه، وذلك لما يضفيه هذا الانتماء من موارد مالية. وتمثل هذا الشرط في تقديم ما يثبت عدد السلف - غالباً أربعة، ثمانية أوستة عشر - سلف من الشرفاء. قارن: Karl Rauch," Stiftmäßigkeit und Stiftfähigkeit in ihrer begrifflichen Abgrenzung: Ein Rechtsgutachten, zugleich ein Beitrag zur Geschichte des deutschen Adelrechts," in: *Festschrift Heinrich Brunner zum siebzigsten Geburtstag dargebracht von Schülern und Verehrern* (Weimar: Hermann Böhlau, 1910), S. 737-760, hier: S. 742ff.

(62) طوّر مونتسكيو نظريته في تقسيم السلطات لأوّل مرة عام 1748 في كتابه روح الشرائع على مثال الدستور الإنجليزي. فهناك يقول: "Il y a dans chaque état trois sortes de pouvoirs: la puissance législative, la puissance exécutrice des choses qui dépendent du droit des gens, et la puissance exécutrice de celles qui dépendent du droit civil".

قارن: Montesquieu, *De l'esprit des lois*, p. 142, =

ففكرة "العقد الحكومي" الموجهة للنظام الدستوري كقاعدة للتقسيم السياسي للسلط هي إلى حدّ ما متشكلة بصفة بدائية. غير أنها ليست طبعاً في صورة اتفاق بين الحاكم والمحكومين أو ممثليهم - مع العلم أنّ خضوع هؤلاء يعتبر كمصدر لحقّ الحكّام - وإنما في المعنى الآخر تماماً للعقد بين الحاكم وحاملي السلطة المستنبطة منه. فتكون من خلالها نوعية السلط وتقسيمها محدّدة؛ غير أنها لا تفتقد للترتيب العام فحسب، وإنما أيضاً للتسلسل الرشيد لمختلف الجهات المختصّة، إذ إنّ أوامر المصالح هنا هي، على خلاف الدولة البيروقراطية، الحقوق الخاصّة للموظفين حيث يكون مجالها محدّداً حتى بالنسبة للمحكومين عن طريق المضمون المحسوس للاستئجار للأوائل في علاقة بامتيازات الأواخر المعارة أو المقدّسة من طرف التقليد والتي تخرقها الإعفاءات والحصانات. فمن هذا المنطلق، وانطلاقاً فيما بعد من التحديد المتبادل للحقّ الذاتي لأحد أصحاب السلطة عن طريق مواجهة الآخر، ينشأ هنا ذلك التقسيم للسلطة - مثلما هو الحال تماماً لدى الوظائف الإماراتية المنمّطة والمكتسبة - الذي يتطابق إلى حدّ ما مع المفهوم البيروقراطي "للكفاءة" الإدارية. إذ لا يوجد هذا المفهوم في معناه المبدع ضمن نظام الإقطاع مثله مثل مفهوم "المصلحة/الإدارة". ففي البدء لم يكن هناك سوى جزء من التابعين يتمتّع بالسلطة السياسية، وهذا يعني: منحة سلطة القضاء: وهم ما كانوا يسموّن في فرنسا "القضاة الإقطاعيّون"[(63)] (Seigneurs Justiciers). في غضون ذلك يمكن للسيّد تقسيم سلطة القضاء التي تبنّاها، وذلك باستئجار جزء منها لهذا التابع والجزء الآخر لتابع آخر. وما كان حقاً خاصّاً به هو التقسيم إلى قضاء "أعلى" (يضمّ الترابط الدموي) وقضاء "أسفل" يمكن تسليمه إلى عدد من التابعين. مع العلم أنّه لا يقال بالبتّ إنّ التابع الذي يتقلّد سلطة "عليا" في السلم الأصلي لوظائف الإقطاع هو أيضاً في المرتبة العليا من الترتيب الإقطاعي: أي قياساً على المراتب الفاصلة من أعلى سلطة الهرم. من حيث المبدأ فقط، لا تسأل هرمية الإقطاع عن تسلسل السلط المستأجرة، وإنما

= تكون الحرّية مضمونة عندما تكون السلطات الثلاث منفصلة عن بعضها البعض. وفي المرجع الشخصي لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München) كان الاستشهاد المذكور سابقاً مميّزاً مرتين.

(63) كان "القضاة الإقطاعيّون" (Seigneurs justiciers) المكلفين المحليين بالقضاء العمومي وعلى مستوى الدوائر (خلافاً للقضاء الإقطاعي) في فرنسا القروسطية. وكانوا يختارون من بين نبلاء الإقطاع ويملكون العديد من المزارع والسلطات في الإقليم الخاضع لمجال القضاء لديهم مثل القضاء الجنائي والقضاء العام. قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 56ff.

عن البعد أو القرب من الحاكم. أمّا من حيث الوقائع، فإنّ تقلّد أعلى مرتبة للقضاء، وبالخصوص تلك المتعلقة بالرباط الدموي، تحمل أيّاً كانت حقاً النزعة لجمع التابعيين المعنيين في "طبقة الأمراء" الخاصّة بهم. وبذلك تنافست هذه النزعة وتلاقحت في كلّ مكان حتى ينظر إلى علاقة الإقطاع المباشرة مع الملك وكأنها ميزة الانتماء لهذه الطبقة العليا. وهذا التطوّر جرى خاصّة في ألمانيا في مراحل متميزة لا يمكن هنا متابعتها. ولكن كنتيجة حصلت في كلّ مكان مجموعة معقدة جداً من السلط المنقسمة بين العديد من الأيادي من خلال الاستئجار. فمن حيث المبدأ وقع في كلّ مكان في الغرب فصل سلط القضاء التابعة للأسياد والمرتبطة "قانونياً بالأرض"، أي قائمة على استئجار حقوق سياسية، من إدارتها للقضاء الإقطاعي على التابعين من جهة ومن سلطة القضاء الإماراتية (التابعة للبلاط) من جهة أخرى. وبالفعل لم ينتج عن ذلك كلّه سوى انقسام للسلط إلى عديد من الحقوق الفردية المكتسبة عن طريق قواعد حقوقية صورية مختلفة تحدّ ببعضها البعض بصفة تقليدية. كما يغيب هنا الفصل بين الشخص والمهنة، المال الخاصّ واعتمادات الإدارة المميزة لأيّ بيروقراطية، وهي الظاهرة التي ما زالت موجودة بوضوح لدى الوظيفة المدرّة لأرباح. فللقطيعة العملية بين الأرض (Allodial) وأرض الإقطاع في حالات وفاة الأجير وحالات الوراثة دلالة أخرى (أي معنى التراكب الوراثي)[64] مغايرة لما تماثلها من قطيعة لدى الوظيفة المدرّة للأرباح رغم التشابه الخارجي، لأنّ مداخيل الإقطاع ليست مداخيل إدارية. ثمّ إنّ جميع القرارات والمحاصيل لحامل الإقطاع لم تكن فقط أقساماً من مجاله الحقوقي والاقتصادي الشخصيّ، وإنما كانت أيضاً وبالخصوص مصاريف إدارية عليه أن يدفعها من ماله الخاص وإن لم يتم فصلها عن التكاليف المتعلقة باقتصاده الخاص فكما كان يتّبع أيّ سيّد/ حاكم مثل أيّ موظف مُقطع مصالحه الشخصية على أساس مجاله الحقوقي الذاتي، وقع دفع جميع مصاريف الإدارة، ليس عن طريق نظام جبائي رشيد/ عقلاني على عكس البيروقراطية وليس من خزينة الحاكم أو من الأرباح التي تدرّها بعض الوظائف المعينة خلافاً للسلطة

(64) ارتبط الإقطاع كـ "ملك للاستغلال" بواجب الخدمة الإدارية "على الحساب الخاص". وكان "تراكم الإرث" (بما في ذلك ترتيب التركة وتقسيم الإرث) منظماً بصفة صارمة بالنسبة للإقطاع من خلال قانون الإقطاع؛ فالتداول على الإقطاع أوالخلافة كان تحصل حسب تسلسل نسب الإقطاعي الأوّل (successio ex pacto et providentia majorum). إلا أنّ هذه الشروط لا تخصّ الملك الخاصّ الكامل (مثل "تركة العائلة")؛ فهناك كان تحديد حقل الورثة أكثر تحرّراً.

الإماراتية، وإنما وقع الحصول عليها من طرف بعض الساهرين على السلطة من خلال خدماتهم أو من مخزونهم الشخصيّ (وبالأخصّ) عن طريق خدمات الخاضعين لسيادة الأعيان أو التابعين له بمقتضى الحقّ السياسي المستأجر. وبما أنّ خدمات "التابعين" كانت عادة مرتبطة بالتقليد، فإنّ الجهاز لم يكن أيضاً ليناً من حيث الجانب المالي. وما يزيد الحالة تشعباً هو أنّ التطور النموذجي السابق الموجود في كلّ مكان من حيث التوجه على الأقلّ قد أحاد وسائل النفوذ الشخصية والمادية التي كان يستعملها الحكام وجميع الأشخاص الأخرى لتوظيف رابطة الإقطاع كحاملة للإدارة السياسية. فبداية من أبسط واجب، وهو الذي من أجله نشأت رابطة الإقطاع: أي واجب الخدمة العسكرية، سعى التابعون في كلّ مكان أن يحدّدوا المدّة السنوية القصوى للقيام به حسب قواعد ثابتة، وقد أصابوا في أغلب الأحوال. مع العلم أنّ هناك حقّ النزاع في رابطة الإقطاع بين التابعين لنفس السيّد/ الحاكم. ومن الطبيعي أن الحروب الخاصّة بين التابعين فيما بينهم قد تضرّ كثيراً بمصالح أصحاب الإقطاع، إلا أنّه بغض النظر عن الأمر الذي يمنع النزاع الخاص على الأقلّ عند مرور جيش الحاكم/ السيّد[65]، لم يتم التوصّل إلى حدود عهد "الأمن العام"[66] المفروض من قبل الكنيسة والمدن بدفع من الملك إلى شيء على مستوى القارة الأوروبية على الأقلّ. وهذا ما قلّص فعلاً حقوق السيّد/ الحاكم المالية. فهذه الحقوق تتمثل بالخصوص، إلى جانب الوصاية على استغلال الإقطاع، في واجب مدّ العون في حالات عسيرة معيّنة يمرّ بها السيّد/ الحاكم وقد يرغب من خلالها بتأسيس نظام جبائيّ متكامل، أمّا التابعون من جهتهم فيسعون إلى القيام بدفع ضرائب محدودة بين الحين والآخر، وذلك بصفة متداولة إلى أن توّج أخيراً بالنجاح المتمثل في أنّ الحرّية الجبائية للإقطاع الفروسي الخاص أصبحت وضعاً عادياً كمكافأة للواجب العسكري المتزايد بصفة وهمية، وذلك إلى حدود العصر الحديث. كما لا يقلّ شأناً ما تحصّل عليه

(65) منع ملك فرنسا فيليب الرابع (Philipp IV) (الملقب بـ "الفاتن"، 1285-1314) خلال انخراطه في الحرب ضدّ الإنجليز عام 1296 كأول ملك على تابعيه في إمارة Guyenne القيام بنزاعات ضدّ بعضهم البعض. قارن: Eusèbe-Jacques de Laurière, ed., *Ordonnances des Roys de France de la troisième Race* (Paris: L'imprimerie Royale, 1723), tome 1, p. 328.

(66) منذ النصف الثاني من القرن الحادي عشر وضعت السلطات الدنيوية، وبالأخصّ الملوك، في الرايخ الألماني أشخاصاً معيّنين (مثل اليهود والأرامل والتجار) وأماكن (مثل الكنائس والدير) تحت حمايتهم الخاصّة. وبهذه الطريقة حاولوا تقليص أشكال العدالة الذاتية ("الأخذ بالثار") التي يقوم بها غالباً الفرسان. وهذه التراتيب رافقتها تحذيرات باستعمال العقاب الجسدي القاصي ("عقاب محرج").

التابعون، طالما كان السيّد/ الحاكم في حاجة إلى جيش إقطاعي، من استثناء الخاضعين لهم من الضرائب من طرف السيّد/ الحاكم، ما عدا الحالات الاستثنائية التي يقرّونها بأنفسهم. فلا يمكن للسيّد/ الحاكم حسب القاعدة المعهودة أن يفرض الجباية إلّا على الخاضعين له من حيث امتلاكه للأرض (Grundherrlich) أو امتلاكه لهم (Leibherrlich)(67). أمّا حقّ الإقطاع بعد وفاة الأجير (Heimfallrecht)، فقد أصبح بصفة متزايدة غير عملي. وتوغّل في كلّ مكان توسيع حقّ الإرث إلى حدود الأقارب الثانويين، فأصبح بيع الإقطاع الذي يفترض طبعاً موافقة صاحب الإقطاع الذي من واجبه الدخول في علاقة إقطاع مع الأجير الجديد أكثر انتظاماً إلى أن مثل في الختام بيع موافقته إحدى موارد الرزق الأساسية الصادرة عن رابطة الإقطاع بالنسبة للسيّد. ولكنها تعني في نفس الوقت عملياً الامتلاك الكامل للإقطاع بما أنّ تعريفة التغيير اليدوية(68) وقع تحديدها بصفة تقليدية أو حسب نظام عامّ. وفي الوقت الذي وقع فيه التنميط المتزايد لمضمون علاقة الولاء وربطه بالاقتصاد، فقدت تلك العلاقة بازدياد وضوحها واستغلالها العملي كأداة. فقد تمكّن التابع كرجل حرّ حسب التصوّر السائد مؤخراً من استئجار الإقطاع من قبل عدد من الأسياد وكانت مؤازرته إذن بالنسبة لكلّ واحد من هؤلاء صعبة في حالة قيام نزاع ما(69). ففي قانون

(67) كان ما يسمّى بـ "tallagium" (ربما تعود الكلمة إلى فعل "talliare" القروسطي والذي يعني "قطع" و"فصل") في إنجلترا النرمانية وفي فرنسا يعني صفة الضرائب التي يمكن للملك أن يفرضها بصفة اعتباطية في غالب الأحوال على الرعايا غير الأحرار والفلاحين. وقد كان للملك في إنجلترا الحقّ في فرض هذه الضرائب على ساكني العقارات الملكية (بما في ذلك أهل المدينة) بدون استشارة البرلمان. وعلى عكس الضرائب الحقيقية يطغى هنا العنصر القانوني الخاص وفي إطار البحث المعاصر يرى البعض في هذه الضريبة على التابعين نوعاً من التعويض لعدم المشاركة الشخصية في الخدمة العسكرية التي تكوّنت من طرف الأحرار (auxilia) كمقابل لضرائب الإقطاع القانونية. قارن: Max von Heckel, "Taille, Tallia, Tallagia," *HdStW*[3], Band 7 (1911), S. 1090-1092, und Hatschek, Englische *Verfassungsgeschichte*, S. 20, 142.

(68) بدأ التراجع في التصّرف المستقل في الإقطاع من طرف صاحبه بصفة ملحوظة منذ القرن الثاني عشر حينما أصبح عادياً بيع الإقطاع من طرف المستأجَر. وهذا الإجراء الذي مكن الشاري من الدخول في علاقة إقطاع تامّة تم إثباته بضريبة تساوي قيمة الإقطاع يدفعها الشاري إلى صاحب الإقطاع، وهي ضريبة تحوّل الملكية.

(69) المقصود هنا هو التبعية المضاعفة والمتعدّدة التي نجدها في المملكة الإفرنجية الغربية منذ القرن التاسع وفي الرايخ الألماني منذ القرن الحادي عشر. فضعف العنصر الشخصي للولاء في عقد الإقطاع وكذلك محاولة تراكم الأرباح أدّيا إلى ارتفاع عدد أصحاب الإقطاع بالنسبة لمستأجَر الإقطاع إلى حدّ 25 مالكاً. وفي حالة النزاع من أجل الولاء يجب عليه تقديم أحد أصحاب الإقطاع على آخر أوالامتناع القاطع للدخول في النزاع.

الإقطاع الفرنسي وقع الفصل بين Homagium simplex، أي قسَم الإقطاع بتحفظ ضمني لما ينجرّ عنه من واجبات أخرى، وHomagium ligium، أي قسَم الإقطاع غير المشروط والذي بموجبه، كما يقال، يدفع الرّهن الأول مع الولاء للإقطاع باعتباره يسبق جميع الالتزامات الأخرى، ولا يمكن القيام به إلا إزاء سيّد/ حاكم واحد، وكان ذات أهمّية بالنسبة لتطوّر مكانة الملوكية الفرنسية حتى إنّه نجح في فرض الشكل الأخير على أمراء الإقطاع الكبار[70]. ولكن فيما عدا ذلك، أدّت إمكانية التبادل المتعدّد لواجبات التابعين طبعاً إلى التقليص الواسع من قيمتها. وبدا أخيراً شبه مستحيل تسيير إدارة بتعاون مع أصحاب الإقطاع بصفة مستمرّة. فمن واجب التابع في حدّ ذاته أن يساند السيّد/ الحاكم، ليس فقط بالفعل، وإنما أيضاً بالنصيحة. وانطلاقاً من هذا الواجب، يسعى التابعون الكبار إلى استخلاص "حقّ"، وهو أن تتم استشارتهم قبل اتخاذ أيّ قرار، بل وفرض رأيهم أيضاً باعتبار أنّ صاحب الإقطاع في حاجة إلى حالة نفسية طيبة لدى جيش الإقطاع. لكن في غضون الزمن، وقع تقليص العمل الاستشاري للتابعين كواجب مثلما هو الأمر بالنسبة لجيش الإقطاع، إذ لم يكن هذا العمل متواصلاً بصفة مستمرّة ولذلك لم يتم استغلاله من طرف السيّد/ الحاكم إلى حدّ التنظيم الإداري الفعلي. فبالنسبة للإدارة أعطت رابطة الإقطاع للإداريين المحليين بالفعل حقّ الامتلاك الوراثي لحقوق سيادتهم وضمانها، ولكن بالنسبة للإدارة المركزية لم تضع على ذمّة السيّد/ الحاكم الأيدي العاملة التي يمكن استغلالها بصفة مستمرّة، ممّا يدفعه إلى ضرورة الامتثال بعض الشيء إلى "نصائح" كبار التابعين في أفعاله عوض السيطرة عليهم. وفي مثل هذه الأحوال كانت الرغبة الجامحة لدى جميع التابعين ذوي النفوذ في القطع تماماً مع رباط الإقطاع إلى درجة تجعل البحث عن سبب عدم حصول ذلك مراراً أكثر ممّا جرى بالفعل. إلا أنّ السبب كان في ضمان المشروعية التي ذكرت سابقاً والتي وجد فيها التابعون غايتهم للحفاظ على أملاكهم العقارية وحقوق سيادتهم، والتي كان صاحب

(70) منذ القرن الحادي عشر أدّى في فرنسا الوضع الذي جعل التابعين يخضعون بصفة متزايدة إلى عديد من الأسياد إلى إصدار قانون علاقة الإقطاع "الواحد" أوالخاصّ "homagium ligium" الذي يطلبه الملك من كبار الأمراء الإقطاعيين. أمّا العلاقة البسيطة للإقطاع "homagium simplex" التي أقرّ أيضاً بأنها لا تستوجب الطقوس الأصلية (مثل الجثو على الركبتين ووضع اليد للقسم وقبلة الولاء) فإنها تبرهن خلافاً لذلك سوى عن علاقة إقطاع مشروطة مثل الاحتفاظ بالولاء لصاحب إقطاع سابق. قارن:
Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 25ff.

الإقطاع مهتمّاً بها أيضاً من خلال الحظوظ، حتى الضعيفة منها، والتي تعطيه حقّه، وإن كان وهمياً أيضاً.

على خلاف النظام المقنن عامّة عن طريق قرارات "الإدارة" الموضوعية وما يتبعها من دوائر ذات واجبات إدارية مقنّنة بالمثل، فإنّ الشكل السياسي الإماراتي الناتج عن تحوير للشكل الوظيفي الإقطاعي هو إجمالاً بمنزلة عالم، أو بالأحرى خليط محسوس جداً، من المستحقات[71] المعينة والذاتية وواجبات السيّد/ الحاكم وحاملي الوظائف والمحكومين التي تتقاطع وتحدّد بعضها البعض؛ وبتفاعلها ينشأ فعل الجماعة الذي لا يمكن بناؤه بالمقولات الإعلامية الحديثة ولا بتطبيق اسم "الدولة" في المعنى الحالي للكلمة عليه مثلما هو الأمر على الشكل السياسي الإماراتي الخالص فالإقطاعية/ نظام الإقطاع تمثل الحالة الخاصّة في طريق السلطة الإماراتية "الطبقية" على خلاف السلطة الإماراتية "الأبويّة".

إلى جانب المميزات العامة للنظام الإماراتي مثل: التقليد والامتياز والحكمة فإنّ السلطة المنظمة لتشكيل الفعل الجماعي تتمثل في كيفية التوفيق من حالة إلى أخرى بين مختلف حاملي السلطات، وهو ما كان نموذجياً "للدولة الطبقية" في الغرب وما حدّد جوهرها. فكما كان مختلف أصحاب الإقطاع والأرباح وغيرهم من المالكين يفرضون هذه القوة التي يضمنها "امتيازهم" بحكم السلطات المكتسبة من خلال المنح الإماراتية، ينطبق الأمر أيضاً على السلطة الممنوحة للأمير باعتبارها "امتيازه" الشخصيّ المعترف به من طرف أصحاب الإقطاع وغيرهم من حاملي السلط والمضمون من طرفهم كإحدى "مشمولاته". وهؤلاء الحاملون للامتيازات يتشاركون من حالة إلى أخرى في عمل محسوس لا يمكن القيام به بدون تضافر جهودهم. لكنّ قوام "الدولة الطبقية" يعني فقط أنّ ذلك التوفيق الناتج عن الضمان/ التكفل المعقود لجميع الحقوق والواجبات وما يتسبب فيه من تحجر متواصل لا يمكن تجنبه أصبح وضعاً مزمناً قد يحوّل تحت ظروف معينة من خلال "عملية شراكة" واضحة إلى نظام مقنّن. لقد نشأت دولة الطبقات بعدما وقع جمع أصحاب الإقطاع في تعاونية حقوقية لأسباب متعدّدة جداً، ولكن من حيث الغرض الأساسي كشكل من تكيّف أنواع الإقطاع والامتيازات المنمذجة وغير اللينة مع الضرورات الإدارية غير المعهودة أو

(71) كانت "المستحقات" في الحقّ القروسطي حقوق استغلال لقطاع من الأرض قابلة للوراثة والبيع.

الناشئة مجدّداً. وهذه كانت أسبابها بالطبع إلى حدّ كبير اقتصادية، وإن لم تبد كذلك دائماً ولو مرّة واحدة ظاهرياً بصفة خالصة؛ فغالباً ما تظهر بطريقة غير مباشرة: حيث تصدر الحاجات الخارقة للعادة ذاتها عن الإدارة السياسية حسب الغرض الأساسي، وبالأخصّ عن الإدارة العسكرية. فقد كانت البنية الاقتصادية المتغيرة، وخاصّة منها الاقتصاد المالي المتطوّر، تؤثر بنفس القدر، أي بكيفية أنّه كانت قادرة على سدّ تلك الحاجيات، وذلك بفرض الصراع على أشكال سياسية أخرى والدخول معها أيضاً في تنافس: - عن طريق ضخّ أموال ضخمة مرّة واحدة - لم تكن الوسائل العادية التابعة لبنية الإدارة الإقطاعية المحلية المنمذجة قادرة على موازاتها. وهذا حصل غالباً من أجل المبدأ الجاري به لدى هذه البنية من السلطة والمتمثل في أنّه يستوجب على كلّ واحد، كسيّد مثل بقية حاملي السلطات، أن يدفع مصاريف الإدارة، ومصاريفه فقط، من جيبه. فلم يكن هناك نمط في الحسبان لجلب تلك الوسائل الخاصّة، وهو ما جعل التفاهم دائماً ومن جديد ملزماً وكذلك دخول مختلف حاملي السلط في شراكة من أجل هذا الغرض، وذلك في شكل هيئة حرفية منظمة. وهذه الشراكة بالذات هي التي تحوّلت مع الأمير أو المتمتعين بالامتيازات إلى "طبقات" ومنها نشأ نمط سياسي متواصل عوض الفعل الناتج عن مجرّد تفاهم مختلف حاملي السلط والتحوّل إلى شراكة من حالة إلى أخرى. كما مكّنت التطوّرات المتواصلة داخل هذا النمط فيما بعد، وما تبعتها من مهامّ إدارية ضرورية جديدة، بظهور البيروقراطية الإماراتية وتطوّرها، هذه البيروقراطية التي كانت هي الأخرى مؤهلة مرّة أخرى لنسف رابطة "الطبقات". وهذا المسار الأخير لا يستوجب أن ينظر إليه من منظور ميكانيكي بحت: أي أنّ السيّد/ الحاكم حاول في كلّ مكان من أجل توسيع نفوذه أن يحطم السلطة التنافسية لدى الطبقات من خلال تطوّر البيروقراطية. إلا أنّ العملية هذه كانت بدون شكّ وبصفة طبيعية إحدى العناصر المحدّدة للتطوّر. ولكنها لم تكن العنصر الوحيد أو الأساسي دائماً، وإنما ليس من النادر أن تكون الطبقات ذاتها هي التي من جهتها عبّرت عن رغبتها لدى السيّد/ الحاكم بأن يستجيب في غضون التطوّر الاقتصادي والثقافي العام، ومن خلال العناصر الموضوعية لهذا التطوّر، لخدمات الإدارة المجدّدة، وذلك بإنشاء مصالح أكثر تخصّصاً. لكنّ أيّ تحمّل لمثل هذه الخدمات من قبل السيد/ الحاكم كان يعني انتشار البيروقراطية وبذلك طبعاً ازدياد السيد/ الحاكم، أوّلاً في شكل إعادة سيادة الأعيان التي بقيت مهيمنة إلى حدود الثورة الفرنسية بالنسبة للأنماط السياسية في القارة الأوروبية، ولكن اقتربت

في كلّ مكان أكثر فأكثر من البيروقراطية الخالصة، إذ دفع هذا النمط الخاص لتقبل مهام الإدارة الجديدة إلى إيجاد مصالح دائمة وكفاءات ثابتة وتراتيب وتخصّصات.

ليست كلّ من رابطة الإقطاع و"دولة الطبقات" قطعاً أواسط لا يمكن الاستغناء عنها في مرحلة التطوّر من سيادة الأعيان إلى البيروقراطية، بل وضع كلاهما على عكس ذلك عواقب وخيمة لها في بعض الأحيان. أمّا البوادر لبيروقراطية حقيقية، فنجدها فعلاً في كلّ مكان، حتى في الأشكال غير المعقدة من إدارة الدولة الإماراتية، - كما جرى التحوّل من الإدارة الإماراتية نحو الإدارة البيروقراطية بسيولة تامّة وكيف أنّ الانتماء إلى هذا النمط أو ذلك لا يمكن معرفته من خلال هذا النوع أو ذاك من الدرجة الإدارية، وإنما عن طريق كيفية وضع الوظائف وإدارتها. وبلا شكّ فإنّ دولة الطبقات المكتملة، مثلما هو الحال بالنسبة للبيروقراطية التامّة، قد نمت أصلاً على الأرض الأوروبية فحسب، وذلك لأسباب سنعود إلى توضيحها فيما بعد[72]. وفي هذه الأثناء، فسنهتمّ ببعض أشكال التوسّط والتحوّل المميّزة التي سبقت البيروقراطية الخالصة داخل التشكيلات الإقطاعية والإماراتية.

لقد انطلقنا لحدّ الآن لتسهيل الأمور من الفكرة أنّ شؤون السيّد السياسية داخل الإدارة المركزية يتمّ إنجازها من طرف موظفي البيت والبلاط الذين وقع التعرّض إليهم سابقاً أو من قبل حاملي الإقطاع الذين من جهتهم كانوا يديرونها حسب النمط الإماراتي. لكن البنية لم تكن في الحقيقة بهذه البساطة، لا من جانب السلطة الإماراتية ولا السلطة الإقطاعية. فربط الأمور السياسية البحتة بإدارة البيت كان عادة سبباً لظهور مصالح خاصّة تحتلّ الصدارة حالما تتجاوز هذه الأمور مرحلة "إدارة المناسبة" عن طريق رفاق المجالس وأهل الثقة بالنسبة للسيّد، وغالباً ما يقودها موظف سياسي هام. وهذا الموظف يمكن أن يتحلّى بخصائص مختلفة. فقد كانت سيادة الأعيان من حيث المبدأ المكان المميّز لتطوّر "المحسوبية": ومن خصائصها التقرّب من السيّد وربح ثقته بكلّ ما أوتي من جهد، ولكن أيضاً الإمكانية المفاجئة دائماً بالسقوط في أوضاع دراماتيكية غير مسوغةٍ موضوعياً وإنما شخصياً. وفي تطوّر أشكال خاصّة من الإدارة المركزية تبدو الحالة الخالصة تماماً والأقرب

(72) نفتقد هنا إلى إحالة. ربما يتعلق الأمر بالفصل 8 د. المذكور في مقدمة ماكس فيبر لـ "مختصر الاقتصاد الاجتماعي" (Grundriß der Sozialökonomik) في شهر حزيران/ يونيو 1914 تحت عنوان: "تطوّر الدولة الحديثة" (GdS[1], Abt. I, 1914, S. XI; MWG I/ 22-6).

تطابقاً مع مبدأ سيادة الأعيان متمثلة في نموذج موظف البلاط الذي يحظى من حيث منصبه بالثقة الخالصة والشخصية لدى السيّد، والذي يدير صورياً أو بالفعل أيضاً الإدارة السياسية المركزية. فهو شبيه بحارس الحريم أو بموظف يماثله من حيث العلاقة الحميمة مع السيّد والاهتمام بشؤونه الخاصّة، أو بمن ينجح في تطوير علاقة ثقة سياسية خاصّة. ففي بعض ممالك الزنج كان الجلاد حسب التصور الطبيعي هو الممثل الجلي للرابطة الدموية، ومن هنا فهو المصاحب الدائم للأمير وصاحب النفوذ الكبير[73]. كذلك تظهر وظائف السيد/ الحاكم القضائية إلى السطح مع تطوّر نفوذه، ومن ثمّ غالباً ما يبرز أحد الموظفين المماثلين لأمير الإفرنج في إقليم بافيلاز Pfalz للقيام بهذه الوظيفة[74]. أمّا في الدول ذات الحركة العسكرية وفي دول الإقطاع فإنّ الحاكم العسكري أو من هو شبيه له ويتصرّف في نفس الوقت في الإقطاع (الشوغون[75]، مدير البيت) هو الذي يتقلّد هذه الوظيفة. ونجد في الشرق عادة صورة "الوزير الأكبر"، وسنرى فيما بعد، لماذا يمثل هناك ضرورة "دستورية" شبيهة تماماً بمكانة رئيس الوزراء في الدول الحديثة. وبصفة عامة يمكن القول: إنّ وجود مثل هذه القمّة الموحّدة للسلطة قد تصبح بالنسبة لمكانة الأمير من ناحية خطرة جداً إذا ما كان التصرّف في التزويد الاقتصادي للتابعين والموظفين الدونيين في أيدي الموظف المعنيّ، بحيث يكون في حالة تجعل الأمير مرتبطاً بشخصه الذاتي، كما تظهره

---

(73) مثل هذه المكانة كانت للجلاد في مملكة داهومي (في أفريقيا الغربية) ولدى الأشنطي (على ساحل الذهب) وفي الكونغو. قارن: Post, *Afrikanische Jurisprudenz*, S. 256f., اعتمد ماكس فيبر في وصفه للظروف الأفريقية بوضوح على دراسة بوست (Post). قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 108 mit Anm. 20.

(74) تم تأسيس وظيفة أمير في القرن السادس من قبل الملوك الميروفنجيين. وكان هذا الأمير يرأس سير نظام البلاط وله وظائف هامّة في إدارة الرايخ، غير أنّه أصبح منذ نهاية القرن السادس ينافس بشدّة مدير البيت. وقد احتلّ في قضاء الرايخ مكانة عظيمة حينما كلف الإمبراطور كارل الأعظم محكمة Pfalz التي عيّن على رأسها الأمير بالبتّ في العديد من القضايا التي كانت من مشمولات المحكمة الملكية. قارن: Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* II, 2, S. 76ff.

(75) لم يكن ميناموتو يوريتومو (Minamoto Yoritomo) (1147–1199) أوّل شوغون (Shōgun) تحصّل على لقب قائد الجيش الملكي (Seii Taishōgun) (قائد الحرب الكبير الذي أخضع البرابرة)، وإنما أيضاً أوّل من امتلك توزيع الإقطاع. وقد بدأ بوضع عقود الإجارة لجميع أملاك الإمبراطور التي تواجدت منذ 645 ودخلت فيما بعد طيّ النسيان. وبالفعل كان الشوغون هوالذي يتصرّف في القرون الموالية في توزيع الإقطاع وليس الإمبراطور. قارن: Fukuda, *Japan*, S. 91.

الأمثلة المعروفة عن اليابان والحكم الميروفنجي(76). ولكن يجرّ الغياب التامّ لمثل هذه القمّة الموحّدة من ناحية أخرى عادة إلى انهيار الملك كنتيجة، ولنا في مثال سلالة الكارولنجر وتجربتهم الذاتية الناتجة عن الخوف من تأسيس إدارة مركزية كبيرة عبرة لمن يعتبر(77). ونعود قريباً إلى نوعية الحلول للمسائل المعروضة آنفاً. فالظاهرة التي تجلب هنا الاهتمام أوّلاً هي بالخصوص: أنّه نتيجة للاستمرار المتزايد لعمل الإدارة وتعقدّه، ولكن خاصة نتيجة لتطوّر نظام الاستئجار والامتيازات المحدّد للتشكيلات الإماراتية والإقطاعية، وختاماً كنتيجة لعقلنة الشؤون المالية المتزايدة بدأ الكَتبة والمحاسبون يؤدون دوراً متزايداً. فغيابهم عن القصر/ البلاط هو حكم بعدم الاستقرار والإحساس بالعجز. فبقدر ما يتطوّر سلك الكتبة والمحاسبين، بقدر ما تقوى أيضاً السلطة المركزية، حتى في دولة الإقطاع الخالصة (مثل إنجلترا في عهد النّورمان والسلطنة العثمانية في أقوى مرحلة من توسّع نفوذها). ففي مصر القديمة هيمن الكتبة على الإدارة(78). وفي بلاد الفرس الحديثة تمكّن المحاسبون بفنّ الكتمان التقليدي من الاستحواذ على دور قويّ جداً(79)، أمّا في الغرب فغالباً ما يمثل المستشار كانزلر (Kanzler) باعتباره رئيس الكتبة، الشخصية الأساسية للإدارة السياسية. أو أن يكون مكتب الضرب، وما يسمّى في إقليم النورماندي وفيما بعد في إنجلترا(80) خزانة الدولة (Exchequer)، النواة التي تطوّرت من خلالها كامل

---

(76) أمّا السلالة الميروفنجية فقد تمت الإطاحة بها عام 751 من طرف مديري البلاط الذين عرفوا فيما بعد بالكارولنجيين. وفي عام 680 تحصّل بيبين المتوسّط لأول مرّة على إدارة البلاط المركزية في كامل بلاد الإفرنج ومنذ 687 استولى على السلطة الفعلية في الرايخ الميروفنجي.

(77) تحطمت إمبراطورية الكارولنجر منذ منتصف القرن التاسع في عهد أحفاد كارل الأعظم وانقسمت إلى ثلاثة مملكات؛ ولم تدم أكثر من قرن.

(78) كان لقب "الكاتب" منذ الألفية الثالثة ق.م. صفة للموظفين الذين درسوا وعرفوا تكويناً واجتازوا امتحانات عدّة. وكان في إمكانهم تقلّد أعلى المناصب داخل الإدارة. وقد وصل نفوذهم الاجتماعي إلى أوجه في عهد الحكم الجديد (1070-1550/ 69 ق.م.). قارن: Thurnwald, *Altes Ägypten*, S. 706.

(79) المقصود هنا هم "المصطافون" الذين دعموا نفوذهم عن طريق الكتابة المكتومة والعلاقات الاجتماعية.

(80) في إقليم النورماندي (Normandie) كانت الخزينة العامة تسمّى "لوحة الشاه". وكان لها دور مهمّ جداً في القرن الثاني عشر باعتبارها كانت أسمى مصلحة في المملكة ومحكمة القضاء. وقد تم التثبت في المحافظ الإنجليزي للخزينة في عهد وليام الغازي. ولكن في مراجع البعث المعاصرة ما زال النقاش قائماً عما إذا كان الأمر يتعلق بالنسبة للمحافظ الإنجليزي في تبنٍّ مباشر للمؤسّسة النرمانية أم =

الإدارة المركزية. مثل هذه الوظائف تصبح عادة أيضاً النواة للبيروقراطية عندما يحوز الموظفون الحقيقيون على الإدارة الفعلية عوض الأعيان الوقراء في البلاط الذين كانوا حامليها الرسميين، أو غالباً رجال الدين في العصر الوسيط.

لقد جرى سابقاً الحديث عن نشأة المصالح المركزية الكبرى التي تسود فيها روح الزمالة كظاهرة عرضية للتوسّع الكمّي لشؤون الإدارة في علاقة خاصّة مع الأهمية المتزايدة للعلم المتخصّص الذي دفع إلى البيروقراطية كمرحلة مبكّرة لها. وبالطبع لم تكن قطعاً جميع الهيئات المستشيرة للأسياد في الدول ما قبل البيروقراطية بمنزلة مراحل تحضيرية للبيروقراطية الحديثة. فنجد الاجتماعات الاستشارية للموظفين المركزيين منتشرة في مختلف التشكيلات السياسية الإماراتية والإقطاعية على مستوى العالم. وغالباً ما تخدم السيد/ الحاكم كقوّة مضادّة، ليس - مثل تلك التشكيلات البيروقراطية الأولى - ضدّ سلطة المعرفة المختصّة وإنما ببساطة ضدّ نفوذ الموظف المركزي الفردي، ولكن إلى جانب ذلك فهي كوسيلة لبث الاستمرارية في الإدارة. من هنا فإنها إذن في كلّ مكان كنتائج إحدى درجات التطوّر لشؤون الإدارة حيث تأخذ من ثمّ، بتقدّم التطوّر أكثر فأكثر، إحدى البنيات الشبيهة بظواهر البيروقراطية المبكّرة: أي تأخذ طابع "مصلحة" تتبنّى قراراتها حسب إجراء منظم وجماعي كلما اقترب النظام الداخلي للوظائف ونمط تسيير الإدارة من طرف موظفي الدولة الإماراتية من الطابع البيروقراطي؛ مع العلم أنّ الحدود هنا مفتوحة كما نراه مثلاً في الصين ومصر. إلا أنّه لا بدّ من فصلها كـ"نموذج"، رغم الخلو التامّ هنا طبعاً من الثغرات لدى المعابر، عن تلك الهيئات الجماعية التي تشترك في السلطة/ السيادة ليس بأمر السيد/ الحاكم وإنما بحكم القانون الذاتي (حسب نوعية "مجلس الشيوخ" أو مجلس الأعيان) والتي سنعود للحديث عنها باقتضاب فيما بعد[81]. إذ إنّ هذه لا توجد على نفس الطريق المؤدي من سيادة الأعيان إلى البيروقراطية، وإنما على مفترق الطريق "الفاصل" للسلطة بين السيد/ الحاكم وقوى أخرى، سواء كانت هذه ذات طابع "كاريزماتي" أم طبقيّ.

= لا. قارن في هذا الصدد: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 177.

(81) Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 189.

قارن أيضاً: تقرير النشر سابقاً ص 375، الهامش 33 و34.

لا يمكن هنا التعرّض لتأثر الثقافة العامّة بالتشكيلات السياسية عن طريق البنية الإماراتية أو الإقطاعية. فالسلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان، وبالأخصّ النمط غير المنمذج لسيادة الأعيان الاستبدادية من جهة، وسلطة الإقطاع من جهة أخرى، يختلفان تماماً عن بعضهما البعض على المستوى الذي يعرض في كل مكان أهمّ موقع للهجوم فيما يخصّ تأثر الثقافة ببنية السلطة: ألا وهو مجال التربية. فلا يمكن هنا سوى إضافة بعض الملاحظات العامة للقليل الذي قيل سابقاً حول علاقتها ببنية السلطة(82)، إذ حيثما وصل نظام الإقطاع إلى مرحلة من التطوّر لدى طبقة عاشت بوعي "فروسيتها"، نشأ هناك نظام تربوي قاد نحو سلوك فروسي في الحياة بكلّ ما ينجرّ عنه من عواقب: فالانتشار الخاصّ لبعض الأنماط الجمالية المعينة من التراث الثقافي (في مجال الأدب والموسيقى والفنون التشكيلية) كوسيلة لتجلّي الهالة القدسية التي تحيط الطبقة الحاكمة وبتطوّرها والحفاظ عليها إزاء المحكومين، والتي لا يمكن هنا وصفها، يضع التربية "الفنية" أوّلاً إلى جانب التدريب العسكري والرياضي، ومنها يتكوّن ذلك النمط/ النموذج المتعدّد الأشكال من "التفنّن" في التربية الذي يمثل القطب الراديكالي والمناقض "للتكوين المتخصّص" لدى البنية البيروقراطية الخالصة. فحيث كانت بنية السلطة/ السيادة منظمة حسب الوظيفة الجالبة للربح سعت التربية لاتخاذ طابع "التكوين" الثقافي - الأدبي، أي ذلك النوع من التكوين المماثل للمؤسسة والقريب جداً ضمنياً من المثال البيروقراطي في تلقين "العلم المختصّ". وهو ما نجده في شكله الخالص خاصّة في الصّين و- كما سيدور الحديث عنه فيما بعد - في كلّ مكان حيث استفردت السلطة الدينية بالتكوين. وهذه الأخيرة تقوم بهذا الدور على أحسن ما يرام حيث تتخذ الدولة نمط الدولة الإماراتية الاستبدادية ولا تطوّر من جهتها لنظامها التربوي الخاصّ بها.

[أشكال بنية السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد]

لا يمكن الحديث كثيراً عن الأوضاع الاقتصادية العامة من وجهة نظر خالصة لنشأة الأشكال الإماراتية والإقطاعية. فلئن كان كلٌّ من وجود الملك العقاري الإماراتي والإقطاعي ودوره ما قبل الإداري متطوّراً تماماً بالنسبة لنظام الإقطاع، وإلى حدّ ما من الوضوح أيضاً كأرضية عامّة لجميع أشكال "التنظيم" الإقطاعي، فهو يبدو

(82) انظر نص البيروقراطية سابقاً ص 229-233.

في نوعه أقصى تشكل سياسي إماراتي: إذ إنّ الدولة الصّينية المكوّنة من موظفين لا تقوم على أرضية الملك العقاري، وإنما هي ، كما رأينا، منغلقة نتيجة لعدم وجوده إلى حدّ أنها أصبحت شبية بالنوع الإماراتي. فنظام الحكم الإماراتي باقتصاده الذاتي وتبادله الاقتصادي كان قادراً على الجمع بين نظام الملك الزراعي والبورجوازي الصغير ووجود الاقتصاد الرأسمالي وعدمه. فالقول الماركسي الشهير: إنّ طاحونة اليد تفترض نظام الإقطاع مثلما تفترض طاحونة البخار الرأسمالية[83] يبقى على الأقلّ في جزئه الثاني نافذ المفعول، ويبقى حقاً مقبولاً في حدود: لأنّ طاحونة البخار تتكيّف أيضاً مع بنية اقتصاد الدولة الاشتراكية. لكن هذا القول غير صحيح تماماً في جزئه الأول: لأنّ طاحونة اليد عاشت جميع أشكال البنيات الاقتصادية الممكن تصوّرها وكذلك "البنى الفوقية" السياسية. هنا يمكن القول أيضاً بالنسبة للرأسمالية عموماً أنّها، باعتبار أنّ إمكانياتها التوسّعية للأسباب التي سنعرضها فيما بعد كانت محدودة في إطار أشكال السلطة الإقطاعية والإماراتية، كانت سلطة تسعى بصفة منتظمة أن تعوّض المهتمّين بها بأشكال من السيادة ليس من الملزم أن تكون دائماً في صالح البيروقرطية أو نوع من سيادة الأعيان البلوتقراطية. ولكن هذا لا ينطبق أيضاً سوى على الرأسمالية حديثة العهد وداخل حقل الإنتاج الذي يقوم على المؤسّسة الرشيدة وتقسيم العمل ورأسمال ثابت، في حين أنّ الرأسمالية الموجهة سياسيّاً وكذلك التجارة الرأسمالية الكبرى يتكيفان جيّداً مع السلطة الإماراتية. لقد رأينا سابقاً أنّ التطوّر القوي للتبادل الاقتصادي الذي أعطي الفرصة لشراء الجنود العبيد أو لدفع أجور المرتزقة من مال الضرائب، كاد يقدّم الأرضية لتطوّر السلطنة الشرقية، أي – مقارنة بـ"دولتنا القانونية" الغربية – لأبعد نوع أبويّ صارم من سيادة الأعيان/ الأمراء يوجد أمام أشكال الدولة الحديثة. وعلى عكس ذلك جرى التبادل الاقتصادي في نظام الإقطاع. وفيما يخصّ السؤال: حول ما إذا كانت الأشكال إماراتية أم إقطاعية، فإنّه لا توجد فعلاً صيغة عامة للتحديد الاقتصادي سوى الاستقلالية: أي أنّ الملكية العقارية قد ساعدت نظام الإقطاع كثيراً على النموّ في مختلف أشكاله. لقد رأينا: عقلنة اقتصاد المياه في الشرق القديم، أي الوضع كيف أثر استغلال الأراضي الزراعية بصفة منهجية عن طريق عمل الصخرة المنظم في الصحراء، مثل سياسة البناء الكامل

(83) في سجاله مع برودون (Proudhon) حول كتابه: *Système des contradictions économiques ou philosophie de la misère* ذهب كارل ماركس إلى القول إنّ طرق الإنتاج الجديدة تجرّ وراءها تحوّل للعلاقات الاجتماعية. "فطاحونة اليد أنتجت مجتمعاً من أصحاب الإقطاع، أمّا طاحونة البخار فستكون مجتمعاً من رؤساء المال الصناعي". قارن: Marx, *Das Elend der Philosophie*, S. 91.

الصينية لصالح أشكال سياسية إماراتية شبه بيروقراطية لزم من ناحية أخرى أن توجد لتحقيق تلك البناءات. كان ذلك خلافاً لما جرى في شمال أوروبا للحصول على أراض زراعية جديدة من خلال جرد الغابات الذي ساعد أصحاب الملكية العقارية، وتبعاً لذلك نظام الإقطاع(84). إلا أنّ هذا النظام، كما رأينا، كانت له أيضاً مواطنه في الشرق، وإن بدت في أشكال معتلة إلى أقصى حدّ. وبصفة عامّة يمكن فقط القول: بأنّ التطوّر الضعيف للوسائل التقنية للنقل، وبذلك أيضاً لوسائل الرقابة السياسية مع ارتباطها بالاقتصاد الزراعي غير المنظم، ساعد، نتيجة لصعوبة فرض نظام ضرائب معقلن، وتبعاً الظروف المسبقة لخلق إدارة مركزية من الموظفين السّامين، على وجود أشكال لا مركزية من السّلط الإماراتية: مثل Das Tributärsatrapentum، ودفع إضافة إلى ذلك إلى الانتفاع من رابطة الولاء الإقطاعية الشخصية وقانون الشرف الإقطاعي كعامل للتماسك الجماعي حيث كان ذلك ممكناً دائماً، وهذا يعني: حيث تحدّد الملكية العقارية السلّم الاجتماعي.

على خلاف ذلك، وعلى عكس نظام الإقطاع، غالباً ما كان هناك عنصرٌ ثابتٌ وهامّ تاريخياً بالنسبة لتطوّر بيروقراطيات إماراتية مركزية قوية، ولكن وقع إلى حدّ الآن دائماً تناسيه من طرف البحث، ألا وهو التجارة(85). وقد رأينا سابقاً أنّ نفوذ

---

(84) بدأ أوّل تجريد واسع النطاق للأراضي المغطاة بالغابات شمالي جبال الألب منذ القرن العاشر. وإلى حدود ذلك العهد كانت أراضي المملكة التي لم تكن ملكاً خاصاً لأحد معنوياً فقط تابعة للملك (Bodenregal). ولذلك كانت تهيئة الأرض للفلاحة وامتلاكها مرتبطة بضريبة للخزينة العامة. لكن منذ أن صعب على الملوك فرض سلطتهم على الأراضي بداية من القرن العاشر و"سقط حقّ الملكية منقسماً في مئات من الأيادي،" أصبح أصحاب الإقطاع أنفسهم من بين ذوي المشاريع الكبار في عملية تجريد الأراضي المتواصلة بقوّة. قارن: Karl Lamprecht, *Deutsches Wirtschaftsleben im Mittelalter: Untersuchungen über die Entwicklung der materiellen Kultur des platten Landes auf Grund der Quellen zunächst des Mosellandes* (Leipzig: Alphons Dürr, 1886), Band 1,1, S. 132, Zitat: S. 109,

وكذلك: Karl Theodor von Inama-Sternegg, *Wirtschaftsgeschichte bis zum Schluß der Karolingerperiode* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1879), Band 1, S. 216f.

(85) يبدو أن ماكس فيبر يتبنى هنا نظرية إدوارد ماير حول أهمية التجارة والمال التي قدّم ماير الدليل على صحتها مستنداً إلى تطوّر الإمبراطوريات القديمة على سبيل المثال. قارن: Meyer, *Wirtschaftliche Entwickelung*, S. 7ff.,

هذا الوصف يناقض خصوصاً أراء كلّ من جوهان ك. رود بيرتوس (Johann K. Rodbertus) وكارل بوشر اللذين انطلقا من "اقتصاد البيت" (Oikenwirtschaft) أواقتصاد المنزل المنغلق بالنسبة للعصر القديم والمجتمعات المبكرة.

جميع الأمراء الذي تجاوز مكانة رئيس القبيلة كان قائماً على كنوزهم من الذهب والفضة في شكلها الخام أو المصنوع. وكانوا في حاجة إلى هذه "الكنوز" أوّلاً لضمان عيش تابعيهم من حرس شخصيّ وجيوش وجنود مرتزقة وموظفين بالأخصّ. وكانت هذه الكنوز تموّل عن طريق تبادل الهدايا مع بقية الأمراء – الذي كان له بالفعل طابع التبادل التجاري – أو من خلال التجارة العادية (الجارية خصوصاً على السواحل) والتي كان الأمراء أنفسهم يتعاطونها والتي يمكن أن تؤدّي إلى احتكار مباشر للتبادل التجاري الخارجي، أو في الختام عن طريق استغلال آخر للتجارة الخارجية لصالح الأمير. وحدث ذلك إمّا بصفة مباشرة في شكل ضرائب ترفع على الحدود أو تأمين حراسة التنقل وغيرها من الضرائب أو بصفة غير مباشرة من خلال منح رخص تجارية وتأسيس مدن: وحيث ما كان هناك امتيازات إماراتية تدرّ موارد مالية عالية وتجلب رعايا أغنياء قادرين على دفع الضرائب. وهذه الطريقة الأخيرة لاستغلال التجارة وقع العمل بها في مرحلة تاريخية معينة بصفة منظمة في عدد لا يحصى من المدن التي قام بتأسيسها رجال أغنياء بولونيين في مدخل العصر الحديث وتعميرها بالمهاجرين اليهود من الغرب[86]. ومن بين الظواهر النموذجية هو أنّ التشكيلات السياسية الإماراتية تواصل استمرارها وتوسّع رقعة نفوذها رغم القدر المتواضع نسبياً والتطوّر الضعيف للتجارة مقارنة بالمساحة وعدد السكان: مثل ما جرى في الصين وفي الحكم الكارولنجي. أمّا الظهور الأول للسلطة الإماراتية السياسية بدون أن تؤدي التجارة فيه دوراً حاسماً فقد حصل فعلاً ولكن ليس باستمرار وغالباً بكيفية أنّ القبائل المتواجدة على حدود المناطق ذات الاقتصاد المالي المتطوّر جدّاً تغزو هذه المناطق لسلب كنوزها

(86) في غضون التوسّع الشرقي لبولونيا، وخاصة بعد وحدة لوبلينر (Lubliner) عام 1569، اكتسب بعض الأغنياء والنبلاء البولونيين أراضٍ شاسعة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وهناك أسّسوا مدناً وقرى وعمّروها باليهود والأرمن. وقد منحوا اليهود إلى جانب الحقوق السياسية والإعفاء من الضرائب أيضاً امتيازات عملية مثل تهيئة قطاع الأرض ومواد البناء للمعابد. فاليهود المطرودون من إسبانيا والبرتغال وكذلك من المدن الألمانية والنمساوية وإقليم بوهم (Boehm) كانوا يمتلكون خبرات تنظيمية ليس فقط في مجال التجارة وإنما أيضاً في تسيير الإدارة في المناطق المكتسبة، وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه. فالمدن الغاليسية مثل Bolechów, Brody, Dukla, Zamošč أو Dubno في Wolhynien أسّسها القطاع الخاص ووقع استيطانها في جلّها من طرف اليهود. قارن: Bernard D.Weinryb, *The Jews of Poland: A social and Economic History of the Jewish Community in Poland from 1100 to 1800* (Philadelphia: The Jewish Publication Society of America, 1972), pp. 107-118, 136, 147ff., und Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 246f.,

وفرض سيادتها على أراضيها. فاحتكار التجارة المباشر من قبل الأمير نجده منتشراً في جميع أقطار العالم: في بولينيزيا كما في أفريقيا وفي الشرق القديم. وحتى في العهد الحديث انهارت مثلاً جميع التشكيلات السياسية الكبيرة على السواحل الإفريقية الغربية نتيجة لضرب احتكار وسطاء التجارة من طرف الأوروبيين والذي كان يرعاه رؤساء القبائل[87]. فمواقع أغلب التشكيلات السياسية الإماراتية الكبرى القديمة والمعروفة كانت مرتبطة بصفة وثيقة بدور التجارة فيها.

وغالباً ما كان النفوذ المخصّص للأمير كمالك للعقار على عكس ذلك في البداية ثانويّاً. فلا شكّ أن نقطة الانطلاق للسلطة الإماراتية والنبيلة كانت على الأرجح ذات طابع "عقاري" أو مرتبطة بالنسبة للمناطق التي ما زال فيها العقار متوافراً بكثرة (كما هو الحال في بعض الممالك الواقعة بين نهري الكونغو والزمبيزي) [88]، إذا صحّ التعبير، بمقدار ما يملك من بشر وحيوان تستغل في خدمة الأرض، إذ لا بدّ بالطبع من موارد زراعية للعيش حسب المنوال الذي يسير عليه الأمير أو الرجل النبيل اجتماعياً. ولكن التطوّر الذي جرى من هناك إلى حدود الوضع الاحتكاري لـ"موارد الأرض" فهو يعود غالباً إلى الأرباح الناتجة عن التجارة. فحيث يعتبر الأمير كمالك للأرض بأكملها (و ليس فقط كمستأجر سام لها) – وهو ما نجده منتشراً على مختلف المستويات الثقافية – فإنّ هذا ليس المنطلق والقاعدة لمكانة الحاكم السياسية، وإنما هو نتيجة لها وللفرص المتميزة التي أوجدتها لاكتساب الأملاك المتحركة: كالبشر (النساء) والحيوان لدى الكافارن[89] – (Kaffern) – و لكن

(87) المقصود هنا هي ممالك الأشنطي والداهومي بالخصوص التي ارتبط تأسيسها ونفوذها بتجارة العبيد على السواحل الغينية حسب ما يذهب إليه هاينريخ شورتز (Heinrich Schurtz). فهذه الممالك كانت مسيطرة على تجارة القوى الاستعمارية بين الساحل والأقاليم الداخلية. وقد أدّى تبادل المواقع بين الإنجليز والهولنديين إلى حروب ذهب الأشنطي ضحيتها. قارن: Schurtz, *Afrika*, S. 450-454, 478, und Cruickshank, *Goldküste Afrika's*, S. 167f.,

(جاء ذكره في: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 108).

(88) من بين الدول الواقعة داخل أفريقيا بين نهري الزمبيزي والكونغوذكر مملكة Marutse-Mambunda وكذلك مملكة ليندا (Lunda) أو(Muata Jamwo). قامت الدولة الأولى على استغلال وإخضاع القبائل في حين كان ملك ليندا (Lunda) مديراً حسب "روح الإقطاع". قارن: Schurtz, *Afrika*, S. 460-465, Zitat: S. 463.

(89) كان الملك لدى قبائل الكفّر (Kaffern) (وهي قبائل من زنوج البانتوتعيش في شرق أفريقيا) يطالب إلى جانب الخراج العادي من الحصاد ومن الحيوانات نصيبه من غنيمة الصّيد ومن كلّ ثور يذبح. (قارن: Post, *Afrikanische Jurisprudenz*, S. 118, 275). وبقدر ما ارتفع عدد النساء =

بالخصوص عادة القدرة الاقتصادية على تمويل الحرس الإماراتي والجنود المرتزقة عن طريق امتلاك كنوز من الذهب والفضة. في الدول الساحلية لم يكن الحال بالنسبة لاحتكار السلطة السياسية من طرف النبلاء أيضاً مختلفاً: فقد كان المَدينون في العصر الهليني القديم وربما أيضاً في الشرق القديم يمثلون عنصراً هامّاً من قوى العمل الفلاحية[90]. فقد كانت الطبقة البطريقية القاطنة في المدن تستعملهم لخدمة أراضيهم مقابل جزء من الحصاد، كما توفر أرباح التجارة المباشرة أو غير المباشرة بانتظام الوسائل لتراكم العقار والبشر. ففي مجال اقتصادي قائم على الموارد الطبيعية كان اكتساب كنز بسيط من الذهب والفضة ذات أهمية قصوى لفرض النفوذ وتأسيس الدول. لكن هذا لا يغيّر بالطبع الوضع لأنّ العامل الأكبر لسدّ الحاجات يبقى إلى حدّ كبير الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية وهو غالباً ما بقي على هذه الحال. إلّا أنّه من المحبّذ عدم الخلط بينهما كما حصل في سائر الأحيان[91] حينما يجري الحديث عن "أهمّية" التجارة في العهود البدائية.- فلا يبدو واضحاً تماماً بأنّ دور التجارة البدائية كان عاملاً في صياغة الرابطة السياسية. فلم تكن، كما قلنا سابقاً[92]، كلّ بوادر السلطة الإماراتية بالضرورة نتيجة للتجارة، ولم تظهر تشكيلة سياسية إماراتية حيثما

= التي كان يملكها الرجل من قبيلة الكفّر، بقدر ما ترتفع مكانته الاجتماعية إذ كانت النساء تستغلّ كأيدي عاملة. قارن: Herbert Spencer, *The Principles of Sociology* (London: Williams and Norgate, 1876), vol. 1, p. 687,

(من هنا فصاعداً: Spencer, *Principles of Sociology*)،

أمّا سشرتز فقد تحدّث بصفة عامة عن المكانة الاجتماعية التي تنجرّ عن ملك الحيوانات والنساء والعبيد في أفريقيا. قارن: Schurtz, *Afrika*, S. 406.

(90) لقد وقع إلغاء الاستعباد من أجل الدين - وهي ظاهرة مؤقتة نتيجة لعدم دفع الديون - في إقليم أتيكا بعد الإصلاحات التي قام بها سولون (عام 594 /93 ق. م.). وكان المستعبدون الفلاحون يسمّون هيكليموروا (Hektemoroi) (انظر: Aristoteles, *Athenaion politeia*, 2.2). وقد عرف الاستعباد من أجل الدين لدى جميع الشعوب الآرية والسامية مثل بابل. بالنسبة لثورة الفلاحين السومريين والإسرائيليين ضدّ المعهد قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 107.

(91) ضدّ نظرية كارل بوشر التي تقول بأنّ التبادل "لم يكن في الأصل معروفاً" (انظر: Bücher, *Volkswirtschaft*, S. 59.) رأى إدوارد ماير أنّ التجارة قد لعبت "دوراً كبيراً [...] حتى في الأوضاع البدائية" (انظر: Meyer, *Wirtschaftliche Entwickelung*, S. 7)، ولكن بدون أن يذهب إلى حدّ القول بأنّ الأرضية لسدّ الحاجات كانت أيضاً قائمةً على الاقتصاد المالي.

(92) الإحالة هنا غير واضحة. انظر نص **سيادة الأعيان** سابقاً، ص 262-264، هناك كان الحديث حول تحوير اقتصاد البيت عن طريق اقتصاد المال والتجارة، حيث كان الحديث في ذلك الموقع حول دور التجارة بالنسبة لتطور الأشكال السياسية الإماراتية وليس حول التجارة كسبب لظهورها.

تواجدت التجارة: وحتّى سلط الأعيان غالباً ما كانت نتاجاً أوّلياً لها. لكن العلاقة بين صعود الرئيس البسيط للقبيلة إلى مقام الأمير والتجارة تبدو في عدد كبير من الحالات واضحة. وعلى عكس ذلك تقف التجارة في وجه نظام الإجارة الإقطاعية الصارمة وضدّ الأشكال الصلبة للتدرج الإقطاعي في الجملة بصفة مناقضة تماماً. إلا أنها خلقت، خصوصاً في حوض البحر المتوسط، "نظام إقطاع مدني" لطبقة بطريقية مالكة من نوع خاص. لكن في اليابان والهند، كما في الغرب والشرق الإسلامي، كانت عملية إقطاع الرابطة السياسية تتطوّر بصفة ضعيفة وتسير توازناً مع تراجع التبادل الاقتصادي. إلا أنّه غالباً ما كان هذا سبباً وكذلك نتيجة للآخر. ففي الغرب نشأ الإقطاع كنتيجة للاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية وباعتباره الشكل الوحيد الممكن لتجنيد الجيش، أمّا في اليابان والشرق الأدنى، فقد كانت العملية معاكسة. من أين جاءت هذه الظاهرة الأخيرة؟

يمكن لكلا الشكلين من السيادة أن يؤثرا بصفة قويّة في توجّه الاقتصاد نحو الاستقرار ولكن نظام الإقطاع يقوم بذلك بأكثر فعالية ونموذجية من السلطة الإماراتية لأنّه لا يمكن عادة تحت هذه السلطة إلا للموظفين السامين اغتنام الفرصة لجمع أموال طائلة باعتبار أنّ تسييرهم للإدارة يسمح لهم من التملّص من رقابة الحاكم الدائمة: وهو ما فعل الموظفون -الماندرين- في الصين[93]. فلم يكن تبادل الوظائف في هذا النظام مصدراً لتراكم الأموال وإنما كان استغلال قدرة الرعايا على دفع الضرائب وكيفية الضغط عليهم ضمن المجال الواسع من الرحمة والتسلط هو الذي يسمح بشراء جميع الملفات الإدارية التابعة للحاكم أو للموظفين حسب الحالة. ولا تجد سلطة الموظف الإماراتي حدودها حقاً إلا مع التقليد الذي يمكن أن يصبح تجاوزه خطراً حتى على صاحب السلطة القصوى: ولذا فإنّ البدع المادية والشخصية وكذلك الطبقات غير التابعة للتقليد وأنواع الكسب والعمل الجديدة المناقضة للتقليد معرّضة للتأزم ومهدّدة

(93) وصف إيزيدو سينغر (Isidor Singer) درجة غناء الموظفين الصينيين السامين الذين كانوا في نفس الوقت مستأجرين للضرائب في المقاطعات، وذلك في إطار الأوضاع الرديئة داخل إدارة الماندرين في الإمبراطورية الصينية. (قارن: .Singer, *Ostasien*, S. 24f). وقد ذكر هناك مثال أحد المستأجرين في ديوانة إقليم كانتون الذي احتفظ لنفسه بثلث المداخيل (ما يقارب مليون مارك ألمانيا) في ظرف لا يتجاوز ثلاثة سنوات من مدّة الوظيفة. ويستند فيبر على هذا المثال في دراسته حول الكنفوشية. انظر:
Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 257, Fn. 1,
هناك توجد إحالة الناشر إلى دراسة سنغر (المرجع المذكور، الهامش 5).

على الأقل من طرف استبداد الحاكم وموظفيه. فكلاهما: التعلق بالتقليد وكذلك الاستبداد يمسّان إذن في العمق خصوصاً حضوض تطوّر الرأسمالية. فإمّا أن يسيطرا على الحاكم أو موظفيه ويسلباهما حضوض الكسب الجديدة بالاحتكار وسحب البساط من الأرض القابلة لتكوين رأسمال الاقتصاد الخاص، أو أن تجد مقاومات التقليد المتواجدة في كلّ مكان فيهما السند لمواجهة البدع/ التجديدات الاقتصادية التي يمكن أن تهدّد التوازن الاجتماعي بصفة خطرة، أو أن تواجه الشكوك الدينية والأخلاقية التي يتحتم مراعاتها لأنّ سلطة الحاكم الإماراتية تقوم على قداسة التقليد. من جهة أخرى يمكن أن يساعد المجال الواسع للاستبداد غير المنظم بين الحالة والأخرى كثيراً أيضاً قوة الرأسمالية المحطمة للتقليد، كما حصل ذلك في عهد السلطة الإماراتية المطلقة في أوروبا. والحقّ أنّ هذه السلطة – بغض النظر عن الخصوصيات الأخرى من هذا النوع من الرأسمالية المتميزة قد سبق أن كانت لها بنية بيروقراطية – رشيدة. أمّا في العادة فإنّ الوجه السّلبي للتسلط هو الذي يطغى على السطح لأنّه – وهذا هو الهامّ-: يفتقد هناك إلى إمكانية الحسبان التي لا غنى عنها في تطوّر الرأسمالية بالنسبة لإدارة نظام الدولة والتي تقدّم له القواعد الرشيدة لتسيير الإدارة البيروقراطية الحديثة. فالنزوات المفاجئة والتسلط المتقلب من طرف موظفي البلاط أو الموظفين المحليين وكذلك رأفة وعدم رأفة الحاكم وخدمه هي التي تقف في مكانها. مع العلم أنّه يمكن حقاً لشخص خاصّ باستغلاله الحذق للظروف والعلاقات الشخصية أن يحوز مكانة متميزة تفتح له أبواباً للكسب لا حدود لها. ولكن يبدو واضحاً أنّ النظام الرأسمالي للاقتصاد قد وقع عرقلته في الأثناء لأنّ مختلف التوجهات لتطوّر الرأسمالية كانت ذات حساسية متباينة تجاه مثل هذه النزوات المفاجئة. لقد نجحت التجارة الكبرى بسهولة نسبية في التأقلم مع جميع الظروف المتغيرة، كما أنّ مصلحة الحاكم الذاتية تفترض، طالما هو نفسه لا يحتكر التجارة مثلما يجري في الأوضاع البسيطة التي يسهل الإشراف عليها، الترخيص في تراكم الأموال للسيطرة على مستأجري الضرائب ومستأجري التوريد وامتلاك مصادر القروض. فمنذ عهد حامورابي عُرف "رجل المال"،[94] كما كان نموّ رأس المال التجاري

(94) في عهد الملك البابلي حامورابي (1728–1688، حسب البحوث المعاصرة يعود إلى ما يقارب 2130-2088) كان "رجل المال" رجل أعمال وتاجراً ومراب/ مقرضاً بالربا. وغالباً ما كان يكلف نواباً مسافرين بالقيام بأعماله، وذلك بإيداع أموال أوبضائع مسبّقاً لهم لبيعها. ويستند فيبر هنا إلى الترجمة "الحرفية" لنص =

عموماً ممكناً في جميع الحالات المرتبطة ببنية السلطة تقريباً، وإن كان أيضاً بمقادير مختلفة، خصوصاً في النظام الإماراتي. وعلى خلاف ذلك كانت الرأسمالية الصناعية. فهي تعني، حيث يفترض أن تصبح الشكل النموذجي للحرفة الصناعية، تنظيماً للعمل قصد البيع بالجملة وترتبط بإمكانية المحسوبية الموثقة بأكثر دقة كلما كان العمل برأس المال قوياً جدّاً، خصوصاً برأس المال القار. ويجب عليها أن تعوّل على الثبات والضمان والموضوعية في سير النظام القانوني وكذلك على الطابع العقلاني/ الرشيد والخاضع مبدئياً للحسبان في مجالي الحق والإدارة وإلّا فقدت تلك الضمانات فيما يخصّ الحسابات التقديرية التي لا غنى عنها في المصانع الرأسمالية الكبرى. وفقدت هذه بصفة ملحوظة في الدول الإماراتية ذات النمذجة الضعيفة، كما كانت على عكس ذلك متواجدة بأعلى درجة داخل البيروقرطة الحديثة. فلم يمنع الإسلام كعقيدة للأفراد من تبنّي النموّ الصناعي إذ غالباً ما كان الترتر في قوقاز روسيا رجال أعمال "حديثين" جدّاً[95]، وإنما بنية أشكال الدول الإسلامية المحدّدة دينياً وكذلك موظفيها ونظامها القانوني كانوا غالباً عائقاً.

= القوانين الذي عثر عليه فيما بين 1897 و1899 وقام كل من كوهلر وبيسر بترجمته. قارن: Josef Kohler und Ernst Felix Peiser, *Hammurabi's Gesetz* (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1904), Band 1: Übersetzung: Juristische Wiedergabe. Erläuterung, bes. S. 27-35,

(من هنا فصاعداً: Hammurabi' Gesetz I)؛

بالنسبة للمفهوم انظر: Josef Kohler und Arthur Ungnad, *Hammurabi's Gesetz* (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1909), Band 2: Syllabische und zusammenhängende Umschrift nebst vollständigem Glossar, S. 176, 171,

في المرجع المذكور توجد أيضاً فقرات القوانين المطابقة ص 34–35.

(95) لم نتمكن من تحديد المعلومات التي استند إليها فيبر فيما يخصّ هذا القول. أمّا نظرية تأقلم الإسلام مع ظروف الحضارة الحديثة، فقد تبناها ايغناس غولدزيهر (Ignaz Goldziher) في "دروسه حول الإسلام" التي ذكر فيها إلى جانب الهند بالخصوص "الترتر الذين يخضعون إلى الحكم الروسي". غير أنّه كان يقصد طموحهم في تكوين علمي أحسن وفي تحرير شعوب القوقاز تحت راية إسلامية، وليس إنجازاتهم كرجال أعمال. قارن: Goldziher, *Vorlesungen*, S. 313ff, Zitat: S. 313,

وحسب دراسة الباحث الأرمني ب. إيسشانيان (B. Ischchanian) التي تعتمد على أرقام إحصاء السكان الروس لعام 1897 كان الترتر يمثلون المجموعة الثانية من سكان القوقاز بعدد يناهض 1,5 مليون نسمة والتي لها أكبر نفوذ "من بين العناصر الإسلامية". لكن مشاركتهم في القطاع الصناعي لا يتجاوز 6٪، وحتى في التجارة سوى 3،6٪. وبهذه الأرقام يدعّم الباحث قوله بتفوق الأرمن في القطاع الصناعي والرأسمالي ويرى في الترتر – على عكس فيبر – الممثلين للبنية الإقطاعية الفلاحية القديمة. قارن: B. Ischanian, *Nationaler Bestand: berufsmäßige Gruppierung und soziale Gliederung der kaukasischen* Völker, Statistisch-ökonomische Untersuchungen (Berlin, Leipzig: G. J.Göschen, 1914), Zitat: S. 7,

الأرقام ص 68.

هذا الأثر السلبي والمعيق للرأسمالية للتسلط في الدولة الإماراتية المستبدّة يمكن الآن أن تزداد حدّته عن طريق نتيجة إيجابية لم يقع الانتباه إليها إلى حدّ الآن والتي يمكن أن تحصل تحت ظروف ملائمة، وخاصّة مع تطوّر الاقتصاد المالي. فمن جرّاء تذبذب الضمانات القانونية على مستوى العدالة والإدارة الإماراتية يمكن أن يحدث نوعاً خاصّاً من الجمود الاصطناعي في الثروات. وأكبر مثال على ذلك هما ذلك النموذج المعيّن من أوقاف الدّير البيزنطية وهذا النمط الشرعي من الوقف الذي ظهر في العصر الوسيط الإسلامي(96). فنموذج أوقاف الدّير البيزنطية يتمثل من حيث الشكل مثلاً في إهداء عقارات، وفي حالة خاصّة في أرض للبناء واقعة في القسطنطينية قد يرتفع ثمنها ومردودها بصفة مهولة من خلال ترميم ميناء مثلاً(97). فللدّير كوقف عدد محدّد من الرهبان يتحتّم دفع أجور وظائفهم الدينية وكذلك عدد

(96) من المحتمل أنّ فيبر يقصد هنا ما يسمّى بالدّير الكاريستيكارية التي ظهرت في منعطف القرن العاشر وكانت مهيمنة في القرنين الحادي والثاني عشر في بيزنطا. هذه الدّير كانت قائمة على أملاك إمبراطورية أو خاصّة وكانت لها أهداف خيرية. وكان ملك هذه المؤسّسات التابعة للدير مصوناً، أي أنّه غير قابل للمساس به من أيّ طرف كنسي أو حكومي. لا يوجد إلى حدّ الآن ما يثبت فكرة فيبر القائلة بأنّ هناك علاقة بين مؤسّسة الدّير الكاريستيكارية البيزنطية ومؤسّسات الأوقاف الإسلامية (وهو ما يتطابق مع القول الحذر لفيبر لاحقاً ص628). أمّا في مجال البحوث الإسلامية فقد فنّد كارل هاينريخ بيكر مصدر مؤسّسة الوقف من الشرع الإسلامي ونبّه إلى إمكانية وجود أمثل يونانية وقع الاحتذاء بها (قارن: Becker, *Waqfinstitution*, S. 404f.)، ويبدو أنّ فيبر تبنّى موقفه الذي لم يجد صدى لدى رفاقه في البحث.

(97) تستند التفاصيل اللاحقة (حتى نهاية ص 430 السطر الأول) بصورة واضحة إلى دراسة مختصّة لما جاء فيها من جزئيات ذكرها فيبر. قارن: Waldemar Nissen, *Die Diataxis des Michael Attaleiates von 1077: Ein Beitrag zur Geschichte des Klosterwesens im byzantinischen Reiche*, Inaugural-Dissertation an der Universität Jena (Jena: Frommannsche Hof-Buchdruckerei, 1894),

(من هنا فصاعداً: Nissen, *Diataxis*)،

هذه الدراسة تبحث بصفة مفصّلة في وثائق المؤسّسات التابعة لرجل القانون البيزنطي ميشال أتليتس (Michael Attaleiates) لعام 1077. ومن المرجّح أنّ أتليتس (Attaleiates) وقع تعيينه قاضياً من قبل الإمبراطور كونستانتين دوكس (Konstantin X. Dukas) (الذي حكم بين 1059–1067). وتحيل الوثيقة إلى دير في القسطنطينية (واقع بقرب السوق) وإلى ملجأ للفقراء مرتبط به. وكان مورد الرزق بالنسبة للدير وملجأ الفقراء يستنبط من الأملاك الشاسعة في تراكيا ومقدونيا، وبالخصوص من المدينة البحرية رايدستوس (Rhaedestos) (بيزنطا القديمة ورودوستو (Rodosto) حالياً). ويؤكد نيسن (Nissen) أنّ رجل القانون أتليتس (Attaleiates) أحذق في اقتنائه لقطع من الأرض بالمنطقة القريبة من ميناء (Rhaedestos) (وليس القسطنطينية كما قال فيبر) لبناء مساكن أجرة عليها "كانت تدرّ عليه أرباحاً متزايدة، إذ بتوسّع رقعة التجارة في القرن الحادي عشر أقام خصوصاً أهل البندقية نيابة في هذا المركز لتجارة الحبوب في تركيا [...]." (المرجع المذكور، ص 24).

معيّن من الفقراء يجب أيضاً مساعدتهم[98]، زيادة على بقية مصاريف الإدارة التي تضاف. أمّا الفائض بين مداخيل الدّير ومصاريفه، فيعود بأكمله إلى عائلة صاحب الوقف[99]. ولا شكّ أنّ في هذا الدور الأخير تتمثل الغاية الأساسية للوقف: أي أنّه في شكل تأسيس الدّير باعتباره في الحقيقة نوعاً خاصّاً من الملكية المقدّسة والمحميّة ضدّ تطاول السّلط المدنية - وهذا يعني السّلط البيروقراطية-الإماراتية - تحوّل إلى مورد رزق عائلي محميّ ذو موارد قادرة على الارتفاع. (فإلى جانب الاستحسان إلى الله وإلى الناس، يحقق صاحب الوقف أيضاً في ظروف معينة غاية تأثير عائلته للاستيلاء على أرباح الرهبان وكذلك الفرصة للقيام بمجاملات لعائلات ذات نفوذ[100] - إذ إنّ وظائف الرهبان كانت غالباً بالفعل وظائف بدون واجبات لأبناء القسطنطينية الذين لا يتحتم عليهم الإقامة[101]- حتى تضمن أيضاً التأثير على كيفية

---

(98) جاء في وثيقة ميشال أتليتس المؤسسة أنّه يتحتّم على المؤسسة تزويد سبعةً من الرهبان - في البداية تكتفي بخمسة رهبان لمحدودية الإمكانيات - بأجور مالية ومواد غذائية. وبالنسبة لملجأ الفقراء في القسطنطينية كان مقرّراً: "توزيع المال والخبز أمام باب الملجأ؛ تقديم الغذاء اليومي لستّةٍ من الفقراء وتزويد 18 فقيراً محتاجاً بالحبوب، وذلك سنوياً بقيمة 12 Scheffel. "إضافة إلى ذلك حدّدت الوثيقة أجر العامل الإداري وكذلك مصاريف القدّاس والأعياد. (المصدر نفسه، ص 40-45، 120، الاستشهاد ص 40).

(99) جاء في وثيقة ميشال أتليتس Michael Attaleiates أنّه يجب تسليم ثلث المحاصيل إلى "خزينة المؤسّسة" وثلثيها إلى عائلة صاحب المؤسّسة الدينية بعد طرح جميع المصاريف. قارن: Nissen, *Diataxis*, S. 41.

(100) راعت الوثيقة قبول "رجال من الطبقات العليا ذوي الطبع الطيب" و"أقرباء صاحب المؤسّسة" (المصدر نفسه، ص42 ، 44).

(101) يبحث ماكس فيبر هنا في عواقب ما يسمّى بنظام Charistikarier التي تعرّض لها نيسّن أيضاً في حديثه (المصدر نفسه، ص 63). فغالباً ما يستغل القائم على رأس الدير (عادة أحد النبلاء) الرهبان والمداخيل لأغراضه الشخصية مثل أن يتبنّى قسم من الدير النفقة على أناس غير مختصّين من المال المخصّص لمصاريف الدير، وهو ما يتطلب فقط قبولهم صورياً بدون أي التزام بأسلوب حياة الدير ومتطلباته. وهذا النمط من المعاملة يسمّى "Adelphaton". ومن بين المعادين لاستغلال النفوذ في نظام الـ Charistikarier كان بطريق أنطاكيا Johannes IV. Oxeites (كان بطريقاً من 1089-1110) الذي نقد تدهور نظام الرهبان ومثله عن طريق من هم خارجين عنه. قارن: Hans-Georg Beck, *Kirche und theologische Literatur im byzantinischen Reich* (München: C. H. Beck, 1959), S. 136f.,
وكذلك: Ferdinand Chalandon, *Essai sur le règne d'Alexis 1er Comnène* (1081-1118) (Paris: A. Picard et fils, 1900), S. 282ff.,
هناك وقع التعرّض إلى نقد يوحنّا الذي ذكر بصورة مختصرة.

إدارة كنيسة عائلية) [102]. وكلّ هذا كان نوعاً من التعويض الاقتصادي المالي "للنظام الكنسي الخاصّ" لدى الغرب الإقطاعي. كما يبدو أنّ الأوقاف قد تواجدت بنفس الشكل حتى في عهد السلطة الإماراتية المصرية القديمة[103]. وعلى أيّة حال، فإننا نجد نفس الظاهرة تماماً في إسلام العصر الوسيط كـ"وقف"- (Wakuf) (وقف للمساجد وما يماثلها) من جديد كما تثبته الوثائق[104]. وقد أودعت آنذاك للوقف حقاً أشياء ذات قيمة مالية في حالة نموّ متصاعد: مثل العقار والمحلات (محلات للاستئجار)، وذلك بدون شك من أجل نفس الغرض ولنفس السبب: لأنّ وضعها في أيدي الكنيسة يوفر لها قسطاً وافياً من الضمان ضدّ التسلّط الاعتباطي للموظفين المدنيين، وإن لم يكن أيضاً الأمان المطلق. وهكذا يشارك استبداد السلطة الإماراتية بنزواته المفاجئة من جهته في دعم مجال التلاحم القانوني المقدّس. وبما أنّ التصلب النظري للشريعة وعدم تغيرها يجد في تأويلها الذاتي وغير المنتظر تماماً "إصلاحاً" لها عن طريق القضاة، فإنّ كلا ركيزتي السلطة الإماراتية المعاديتين مبدئياً لتطوّر الرأسمالية يفرطان هنا في تنافسهما، إذ إنّ التوقيف الدائم والمشدّد للملك المتراكم في شكل الأوقاف - الذي يتناسب تماماً وروح الاقتصاد القديم الذي كان يستعمل المال المتراكم كضمان للمعاش وليس كرأس مال للكسب - كان ذات أهمّية قصوى بالنسبة للتطوّر الاقتصادي في الشرق حسب ما يذهب إليه[105] كارل هاينريخ بيكر.

(102) كان الاهتمام بدفن ورثاء صاحب المؤسسة الدينية والقيام بالتأبين بالنسبة لعائلته يمثلان جزءاً من نظام الدّير الداخلي الذي تعرّض له نيسن في بحثه Nissen, *Diataxis*.

(103) حسب الوصف الذي قدّمه ماكس فيبر في مقاله حول "الأوضاع الزراعية في العهد القديم" تضمّنت النقوش الحجرية على القبور المصرية التي يعود تاريخها إلى الألفية الثالثة ق.م.، وربما إلى تاريخ أقدم من ذلك حسب الباحثين الفرنسيين موديه (Moret) وبولارد (Boulard)، إرشادات عن الأوقاف الدينية. وقد أهدى أصحاب هذه المؤسسات - الذين كانوا من المقربين الأوفياء لفرعون - لجماعات القساوسة أراض شرط أن يتكفلوا بالقبور. كما كانت وراثة هذه الغنيمة مرتبطة بالقيام بهذه الخدمة. قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 83f.
هناك نجد أيضاً الإشارة إلى: Alexandre Moret et Louis Boulard, "Donations et fondations en droit égyptiennes," *Recueil de travaux relatifs à la philologie et à l'archéologie égyptiennes et assyriennes*, tome 29 (1907).

(104) غالباً ما كانت الوثائق مرسومة بصورة مختصرة على نقوش حجرية بالأماكن المقرّر إهداؤها للأوقاف حتى يقع المحافظة عليها.

(105) تبنّى كارل هانريش بيكر الموقف بأنّ نظام الوقف كان "أحد الأسباب الرئيسية في انحطاط الشرق". قارن مقاله "Zur Kulturgeschichte Nordsyriens im Zeitalter Mamlüken," *Der Islam, Zeitschrift für Geschichte und Kultur des islamischen Orients*, Band 1 (1910), S. 93-100,
= Zitat: S. 95,

(وعن طريق الوساطة الإسبانية وقع فيها بعد توريد هذه المؤسّسة لـ "-Fideikom misses" الدنيوية التي ظهرت هناك في البداية إلى ألمانيا في القرن السابع عشر، والتي من المحتمل أن تكون قد كوّنت حسب الصورة العلمانية للوقف)[106].

و أخيراً بقي للسلطة الإماراتية على مستوى الاقتصاد المالي الذي تطوّر نسبياً وخصوصاً في مراحل زمنية حيث اقتربت كثيراً من النظام البيروقراطي الرشيد/ المعقلن، نوعاً من التأثير على التطوّر الاقتصادي الناتج عن شكل سدّ حاجته. فبنفس السهولة التي تنحلّ بها "الدولة الإماراتية" في مجموعة من الامتيازات، فهي أقرب ما تكون أيضاً من دولة تسدّ حاجتها عن طريق الاحتكار في الكسب من جهة وسدّ الحاجة بالامتيازات من جهة أخرى (بالمعنى الذي سبق ذكره)[107]. بالاعتماد على سلك من الموظفين يعمل على أحسن ما يرام، يمكن بسهولة تنفيذ جميع أنواع المشاريع المالية والاحتكارات. فالدولة المصرية القديمة والدولة الرومانية في أواخر أيامها وكذلك دول الشرق الأدنى والأقصى أسّست إلى حدّ ما بصفة واسعة مصانع قومية واستغلت أيضاً الاحتكار، وفي هذا الاتجاه سار برنامج الصناعة لدى الأمراء في بداية العصر الحديث. لم يبق اقتصاد الكسب لسدّ الاحتياجات العامة حكراً على سيادة الأعيان: فقد شاركت أيضاً البلديات في العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، وغالباً بالخسران (مثل مدينة فرانكفورت على نهر الماين)[108]، في مشاريع

= يتعلق الأمر بقراءة دراسة حول كتابات تخصّ شروط الوقف من خلال وثائق ومخلفات من شرق سوريا فيما بين القرن الثامن والعاشر ميلادي.

(106) تمكن نظام الوقف الوصول إلى إسبانيا عن طريق الحكم الأموي (756-1012/ 31). غير أنّه لا توجد في البحوث المعاصرة دراسات حول هذه العلاقة. - وقد نشأ ماجورات (das Majorat) في قالب مزرعة عائلية ذات وراثة لأوّل مولود في القرن الثالث عشر بقشطيليا في إسبانيا. وعن طريق إيطاليا والنمسا وصل في القرن السابع عشر إلى ألمانيا. ويعود الاهتمام بهذا التقليد القانوني اللاتيني لدي Familienfideikommissen في مجال البحث المعاصر إلى دراسة ليوبولد (Leopold) باف (Pfaff) وفرانز (Franz) هوفمان (Hofmann) بعنوان: Leopold Pfaff und Franz Hofmann, *Excurse über österreichisches allgemeines bürgerliches Recht. Beilagen zum Commentar*, 3 Heft (Wien: Manz, 1884), Band 2, S. 277-315, zurück.

(107) انظر: Weber, *Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG I/ 22-1, S. 98-100.

(108) يقصد فيبر هنا شراء أقسام كبيرة من معامل النحاس التابعة لشركة منسفلد بمدينة إيسليبن Eisleben من طرف مجلس مدينة فرنكفورت عام 1554. إلا أنّه اتضح فيما بعد أنّ هذه الصفقة مآلها الخسران لأنّه وقع التمويه على المجلس فيما يخصّ الوضع المالي الحقيقي للشركة. قارن: Alexander =

صناعية أو تجارية حقّ مجازفة من أجل كسب المال فقط. لكن حقل تأثير الاحتكارات بالنسبة لاقتصاد كسب المال العام كان لدى الدول الإماراتية بالطبع أكبر ودور الاحتكارات العامة في الجملة أكثر تداخلاً وأعمق تجذراً. غير أنّه غالباً ما تتمكّن عملية سدّ الحاجيات بالامتيازات من التدخّل في الاقتصاد. هذه الطريقة السلبية لسدّ الاحتياجات بالامتيازات هي، مثلها مثل نظام الوظائف، من بين التشكيلات الكبرى الأكثر عقلنة للدولة الإماراتية ذات الطابع البيروقراطي في العهد القديم: مثل مصر، وتقليداً لها، الإمبراطورية الرومانية في أيامها الأخيرة والإمبراطورية البيزنطية التي تبنّتها في أوسع إطار. فقد ربح الاقتصاد المصري في عهد الفراعنة عن طريقها مسحة "اشتراكية حكومية" خاصّة(109) مرتبطة بنوع من العلاقة الحرفية الطويلة المدى بالعمل والتراب وفي بعض الأحيان منحصرة أيضاً في علاقة على مستوى الملكية الوراثية، ونقل هذه المسحة إلى العهد الروماني في خريف أيامه(110). فمن الواضح إذن أن يصبح تكوين رأس المال الخاصّ من خلالها محصوراً جدّاً مثلما هو الحال بالنسبة لمجال الكسب الرأسمالي. غير أنّ هناك، إلى جانب هذا النمط الخانق لتكوين رأس المال وكذلك للرأسمالية، بل وعوضاً عنه في سدّ الحاجيات العامة، في سيادة الأعيان/ الإماراتية النمط الإيجابي لسدّ الحاجيات العامة بالامتيازات في شكل التنازل عن احتكارات ممتازة في مجالي التجارة والصناعة لصالح القطاع

Dietz, *Frankfurter Handelsgeschichte* (Frankfurt a. M.:Hermann Minjon, 1910), Band 1 =
وكذلك فيبر في: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5.

(109) وصف أوجين روفيلو (Eugène Revillout) نظام الضرائب المهيمن على كامل البلد "كنوع من الاشتراكية الحكومية" التي سادت باستثناء بعض الفترات الزمنية المحدودة التي اخترقتها. وظهر هذا النظام بجلاء في عهد الفراعنة بداية من السلالة الرابعة إلى حدود السلالة الثانية عشر (ما يقارب 2639/ 2589- 1794/ 1793 ق.م.) وفي عهد سلالة رمسيس (1292-1070/ 69). قارن: Eugène Revillout, *Précis du droit égyptien comparé aux autres droits de l'antiquité*, 1 tome (Paris: V. Giard & E. Brière, 1903), S. 6, 79f.
(جاء ذكره لدى فيبر: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 184)،
وقد وجد هذا النظام تواصلاً في نظرية origo الرومانية المتأخرة.

(110) بحث إيرش زيبارت (Erich Ziebarth) في مسألة الروابط العمالية والروابط الحرفية في مصر خلال العهد البطلمي. وقد وجد نقاط ترابط بين "العادات القانونية المصرية القديمة" فيما يخصّ الإلزام في الرابطة الحرفية "بطبقتها المنغلقة على ذاتها" والروابط المعترف بها حكومياً في العصور المتأخرة. قارن: Erich Ziebarth, *Das griechische Vereinswesen* (Preisschrift der Fürstlich Jablonowski"schen Gesellschaft zu Leipzig, Band 34) (Leipzig: S. Hirzel, 1896), S. 100f.,
وكذلك ذكرها في: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 172 und 186.

الخاص مقابل رسوم/ تعريفات عالية أو أرباح أو مداخيل ثابتة. مثل هذا النمط وجد في الماضي لدى العديد من الدول الإماراتية في العالم أجمع. لكن آخر دور وأهمّه حدث في عصر "المركنتيلية" حينما أدّى كلّ من النظام الرأسمالي الناهض والعقلنة البيروقراطية للسلطة الإماراتية ومطالب المال المتزايدة من طرف الإدارة الخارجية والعسكرية والداخلية إلى تغيير التصرّف المالي في الدول الأوروبية رأساً على عقب. فقد حاولت سلط الأمراء في كلّ مكان وبالطرق المختلفة، مثل سلط الستيوارت (Stuarts) والبوربون (Bourbons) وكذلك السّلط التيريزيانية والكاتارينية والفريدريسيانية، من خلال إنشاء صناعة احتكارية خلق موارد مال لأنفسهم، أي موارد مال مستقلّة عن موافقة الطبقات، بل يمكن غالباً أن تستعمل مباشرة كوسيلة ضغط سياسية ضدّها في الدول الطبقية والبرلمانية. فالملامح المميزة لرأسمالية الدولة الإماراتية - وبيروقراطية "الاستبداد المستنير" هي أيضاً ذات مسحة إماراتية قوية، كما كان التصوّر الأساسي للـ "دولة" التي أقيمت عليه - ظهرت هنا أيضاً كما وصفها هيرمان ليفي (Hermann Levy) أخيراً على أحسن وجه في مثال إنجلترا في عهد الستيوارت الرائع[111]. فهناك مثّل موضوع "الاحتكارات" أحد العناصر الرئيسية في الصراع بين سلطة الملك الطامحة في التحرّر المالي من البرلمان والتنظيم البيروقراطي الرشيد لكل قطاع الدولة والاقتصاد القومي كنمط الدولة الجامعة بين الدين والدنيا و"العاملة للصّالح العام" من جهة ومصالح الطبقة البورجوازية الصاعدة والحاسمة

---

(111) في كتابين له وصف هيرمان ليفي (Hermann Levy) احتكار السلطة من طرف آل ستيوارت وردّ الفعل العنيف من قبل البرلمان. وهذان الكتابان هما: Monopole Levy, *Kartelle und Trusts in ihren Beziehungen zur Organisation der kapitalistischen Industrie:Dargestellt an der Entwicklung in Großbritannien* (Jena: Gustav Fischer, 1909), und Levy, *Die Grundlagen des ökonomischen Liberalismus in der Geschichte der englischen Volkswirtschaft* (Jena: Gustave Fischer, 1912),

رغم أنّ أرضية المعلومات في كلا الكتابين شبه متطابقة، فإنّ بعض الإشارات ترجح أنّ فيبر استند في بحثه إلى العمل الأخير الصادر عام 1912 نظراً لكون هذا العمل حدّد بدقة الصراع الأيديولوجي بين الليبرالية البورجوازية والاستبداد الاجتماعي للدولة/ الحكومة (Levy, *Ökonomischer Liberalismus* S. 18ff.) وبحث -على عكس الدراسة الصادرة عام 1909- في العلاقة بين سياسة الاحتكار وسياسة الرعاية الاجتماعية لدى آل ستيوارت كما تعرّض لها فيبر. مع العلم أنّ فيبر أضاف في عمله حول "الإيتيقا البروتستنتية" عام 1920 دراسة ليفي (Levy) 1912 في تعرضه لنفس الموضوع. قارن:
"Max Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus," in: *GARS I*, S. 17-206, insbes. S. 73, Fn. 1 und S. 201f, Fn. 1,
(من هنا فصاعداً: .Weber, Protestantishe Ethik, 1920).

بصفة متزايدة في البرلمان من جهة أخرى[112]. آنذاك كان أيضاً أفراد العائلة المالكة والمقربون لها وأشخاص من البلاط وموظفون و ضبّاط أغنياء إلى جانب المضاربين الكبار والمبتدعين المغامرين على مستوى "الأنظمة" الاقتصادية القومية من نوع Laws (وكذلك اليهود بصفة مكثفة خارج إنجلترا)[113] هم "المهتمّين" اقتصادياً بالاحتكارات التي يمنحها الملك على الصناعات المورّدة والنابتة والمحفوظة ومن أجلها[114]. فهي المحاولة التي وقع بها نقل الرأسمالية القائمة على الدولة، كما كانت

(112) يذكر ليفي (Levy) في كتابه حول *Ökonomischer Liberalismus*، ص 22 و32 "المداولات الطويلة حول الاحتكار" لعامي 1597 و1601 التي وصل فيها النقاش بين العرش والبرلمان أوجه فيما يتعلق بمسألة الموافقة على الاحتكار والتي لم يتمكن فيها كلّ من فرانسيس باكون (Francis Bacon) وسيسيل بيرلي (Cecil Burleigh) كمدافعين على سياسة الاحتكار المتبعة من طرف إليزابيث الأولى من فرضها على أغلبية نواب الغرفة السفلى للبرلمان.

(113) ترتبط نشاطات الإسكتلندي جون لاو (John Law) خصوصاً بانهيار الأوضاع المالية الفرنسية عام 1720. فقد قام بصكّ أوراق مالية كثيرة بدون رصيد وتوزيعها بعد تأسيسه للبنك الفرنسي للأوراق المالية بتشجيع من قبل الملك ومشاركته في "شركة الغرب" المعروفة بـ "شركة ميسيسيبي" وهوما أدّى إلى للتضخم المالي ثمّ إلى الأزمة الاقتصادية. وفيها عدى عملين حول إصلاح نظام التجارة والبنك الإسكتلندي لعامي 1700 و1705 لم يخلف جون لاو أي نظرية في الاقتصاد القومي، وهوما دفع البعض إلى الحديث عن "النظام المزعوم" لجون لاو. قارن خاصّة مقال: Abraham Adler und John Law, in: *HdStW*³, Band 6 (1910),
وكذلك: Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*, S. 109,
الذي أشار إلى رجل المال في عهد لويس الرابع عشر صاموئيل برهارد (Samuel Berhard) الذي سبق لاو في عمليات المضاربة المالية الفرنسية وغالى في إبراز دور رجال المال اليهود وتأثيرهم في البلاط الفرنسي.

(114) جاء في كتاب: Levy, *Ökonomischer Leberalismus*, S. 21f.,
قوله "أنّ بلاط كارل الأول كان أيضاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاحتكار الموافق عليه وباحتكار المضاربة. فعدد من اللوردات الساميين وكبار الضباط العسكريين استغلوا علاقاتهم مع العرش للحصول على حقوق استثنائية وامتيازات [...]. هكذا أصبح روبن مانزل (Robin Manzell)، أمير البحر السابق صاحب معمل للبلّور واللورد ستيرلنغ (Stirling) المحتكر لمادة القصدير واللورد تومس بارليه (Thomas Barlett)، المقرب لإليزابيث الأولى، المموّل المالي لمعمل الدبابيس أو اللورد ستيرلنغ الشريك في استثمار القبعات من فروكلاب الماء. ففي حين وقع طرد اليهود من إنجلترا في عهد الملك إدوارد الأول عام 1290 ولم يسمح لهم العودة بصفة رسمية إلّا في عهد أوليفر كروميل (Oliver Cromwell)، كان لليهود فيها بين القرنين السادس والثامن عشر في العديد من الممالك والإمارات الأوروبية مكانة احتكارية كمموّلين وخصوصاً كمزوّدين للجيوش، وشاركوا في بناء التجارة الكولونيالية. قارن في هذا الصدد: Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*, S. 49.

متواجدة دائماً في العصرين القديم والوسيط في الشرق والغرب باستثناء بعض فترات الاستراحة، إلى مجال الصناعات الحديثة. ولا شكّ أنّ "روح المبادرة" قد وقع دوما دعمها بشدّة من خلاله، على الأقل في الحالة الراهنة، وإثارتها. غير أنّ المحاولة بذاتها لم تنجح ولكن بالأساس: لم تعمّر المصانع الستيوارتية وكذلك اللودوفيسيانية والبترينية والفريدريسيانية بعد مرحلة نشأتها إلا في الجزء الصغير جدّاً منها وبالنسبة لبعض الاختصاصات فقط. ففي إنجلترا انهارت مع حكم "الدولة العاملة للصّالح العام" المستبد الذي أقامته سلالة استيوات أيضاً الصناعة المحتكرة الملزمة[115]. ولم تتمكّن أيّ مرحلة من الحكم أن تحوّل دولها إلى دول صناعية، لا مرحلة كولبير ولا المرحلة الفرريسيانية أو البترينية. فقد كان عدم مراعاة ظروف الأماكن المعيّنة في إنجلترا وكذلك القصور الكيفي للبضائع المحمية بصفة احتكارية وكبح الاتجاه المؤشر إليه من خلال وضعية السوق لاستغلال رأس المال بمنزلة الحلقة الاقتصادية الضعيفة، أمّا هشاشة الأرضية القانونية نتيجة لديمومة الاحتكارات تجاه تقديم امتيازات جديدة ممكنة: وتبعاً من جديد الطابع الاستبدادي لشكل السلطة الإماراتية الذي يعرقل مرّة أخرى قطاع الرأسمالية الخاصّة الصناعية، فإنّه يمثل الحلقة السياسية الضعيفة.

خلافاً لأثر السلطة الإماراتية التي كانت مرّة تشجّع الرأسمالية ومرّة تعرقلها، كان تأثير نظام الإقطاع في الاقتصاد. ففي حين كانت الدولة الإماراتية تضع الإقليم كاملاً تحت التصرّف الحرّ للحاكم/ للسيد كأرض للاستغلال وجلب المال، وتطلق العنان للثراء الشخصي سواء للأمير ذاته ولموظفيه في البلاط والمقربين والحكّام والماندرين وجامعي الضرائب والوسطاء وباعة الرحمة على أنواعهم، أو لكبار التجار وأصحاب الأموال كمستأجري الضرائب والمورّدين والمُدينين في كلّ مكان حيث ليس هناك تعلق بالتقليد أو عادات تضع حدوداً ثابتة، وحيث تحثّ رأفة الحاكم/ السيد وجوره بالامتيازات والمصادرات باستمرار على تكوين الثروات الصّاعدة ثمّ على تحطيمها من جديد،- فإنّ بنية السلطة الإقطاعية تؤثر عموماً بحقوقها الموثقة وواجباتها بصفة مطمئنة، ليس فقط على النظام الاقتصادي

(115) تبنّى هارمان ليفي (Hermann Levy) الرأي المذكور هنا والقائل أنّ التوجيه الاقتصادي الملكي جرى توازياً مع رعاية الفقراء في المرحلة الزمنية بين 1604 و1640. (قارن: Levy, *Ökonomischer Liberalismus*, S. 75). وبقي وجود الصناعات التي وجدت تشجيعاً من قبل آل ستيوارت مثل صناعة البلّور والدبابيس ومعامل الملح والشبة منحصرة في ذلك العصر (المرجع المذكور، ص 98).

ككلّ وإنما أيضاً على التقسيم الفردي للثروات. وكان ذلك أوّلاً عن طريق الطابع الأساسي للنظام القانوني. فالرابطة الإقطاعية وكذلك أشكال الطبقات التقليدية للأعيان القريبة منها تكوّن جملة تأليفية من الحقوق والواجبات المحسوسة ذات المضمون الفردي. فهي تمثل كما ذكر سابقاً، "دولة حقوق" قائمة ليس على أساس تراتيب قانونية "موضوعية" وإنما على أساس حقوق ذاتية. فعوض نظام مكوّن من قواعد مجرّدة تفتح لمن يتبعها الباب على مصراعيه في التعامل بوسائله الاقتصادية، توجد هنا حزمة من الحقوق المكتسبة من طرف بعض الأفراد تحدّ من حرية الكسب في كلّ خطوة وتفتح من جهتها عن طريق منح بعض الامتيازات المحسوسة - كما هي متواجدة على مستوى إنشاء المصانع القديمة عامة - مجالاً للكسب الرأسمالي. ولئن تحصّل هذا الكسب الرأسمالي من خلاله على قاعدة أثبت بكثير من تلك التي تقدّمها سيادة الأعيان الأبوية برأفتها/ رحمتها الاستبدادية المشخّصة والمتغيرة، ولكن تحمل دائماً في ذاتها خطر الطعن في الامتيازات الممنوحة نظراً لأنّ الحقوق القديمة المكتسبة تبقى نافذة المفعول. غير أنّ الأسس الاقتصادية الخاصّة بنظام الإقطاع ونتائجها تعرقل أكثر تطوّر الرأسمالية، فالأرض المعروضة للاستئجار يقع حبسها لأنّها تصبح عادة غير قابلة للبيع والتقسيم، إذ في الحفاظ على الملك تبقى إمكانية التابع قائمة للقيام بالخدمات المطلوبة منه مثل العيش حسب نمط الفرسان وتربية أطفاله طبقاً لما تقتضيه الطبقة. حتى إنّه ليس من النادر أن يحرم التابعون من التصرّف في ملكهم الخاص أو أن يحدّد فيه، مثلاً بمنعهم البيع إلى من لا ينتمي للطبقة (مثلما هو جار أيضاً في اليابان مع خدام الشوغون[116] - Gokenin -). وبما أنّ المداخيل الواردة من الأرض المستأجرة التي عادة لا تستغل من طرفه ولا حسب النمط الرأسمالي متعلقة بقدرة الفلاحين على الأداء، تواصل ربط الملك بالقيادة الاقتصادية داخل أصحاب الملك في الاتجاه الأدنى. فمنذ ظهور نظام الإقطاع في اليابان بدأ هناك حظر التقسيم ومنع البيع - حتى يقع الحدّ من امتلاك أراض شاسعة) والحظر على مغادرة

---

(116) كان الـ "Gokenin" بمنزلة الخدمة في البلاط أو من التابعين مباشرة للشوغون. وكانوا يحتلون كجنود مشاة أوذوي وظائف إدارية صغيرة الدرجة السفلى من طبقة المحاربين. (قارن:,Yoshida *Staatsverfassung*, S. 67). وفي عام 1239 منع عليهم حسب قول Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 23f., Anm. 2, بيع أملاكهم لغير أمثالهم.

التراب[117]: كلّ ذلك في صالح الحفاظ على قدرة الفلاحين على الأداء من خلال حماية "موارد الغذاء" القائمة. وكان شائعاً أن نفس التطوّر حصل أيضاً في الشرق. فهذه الروابط، مثل البنية الإقطاعية بإطلاق، هي الآن في الحقيقة غير ضرورية – كما وقع التأكيد عليه سابقاً[118]– بل معادية للاقتصاد المالي. فحتى الجمارك والضرائب ورسوم حقوق السيادة، بما في ذلك سلطة القضاء، وقع استئجارها كإقطاع. وحيث كان الفلاحون قادرين اقتصادياً، سعى صاحب الملك جاهداً لتحويل خدماتهم إلى أداءات مالية كما جرى ذلك مبكراً في إنجلترا[119]. وحيث كانوا غير قادرين مادياً، سعى إلى المرور مباشرة إلى عمل السّخرة، أي إلى اقتصاد الكسب. في كلّ مكان حيث كان ممكناً سعى الإقطاعي أو الحاكم السياسي إلى الحصول على المال من خلال بيع الفوائض من موارده الطبيعية. وحسب وصف Rathgen، كان للأمراء -Daimy– os– اليابانيين نيابات في مدينة أوساكا قصدها الأول هو بيع فوائض الأرز[120]. وفي

(117) تضمّن قانون Jōei لعام 1232 وهو القانون الأول الذي حدّد حسب العادات القائمة نظام الإقطاع، تراتيب حول عدم التصرف ووراثة أملاك الإقطاع. فلا يجوز توريث الإقطاع إلا كاملاً ولواحد من الورثة – وهوالابن الأول غالباً – وبهذه الطريقة وقع منع تقسيم الملك. (قارن: Fukuda, (*Japan*, S. 67

وحسب Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 23f., Anm. 2,
كان أصحاب الأملاك يخضعون في اليابان إلى تراتيب قانونية تحافظ من جهة على قدرة الفلاحين على العمل ومن جهة أخرى تمنع تشكيل أملاك شاسعة. وهذا حصل في عهد حكومة توكيغاوا بفرضها حضر التقسيم والبيع. كما منع على الفلاحين مغادرة مكان العمل، وهو ما كان مرخصاً في القرن الثالث عشر وعاد إلى حيز المفعول في أواخر سلطة توكيغاوا.

(118) استناداً إلى نظرية الدرجات الاقتصادية وقع ربط الاقتصاد القائم على تبادل المواد الغذائية الطبيعية بالمجتمع الإقطاعي الوسيط وعلى عكس ذلك وقع ربط اقتصاد المال بالمدينة وظهور الطبقة البورجوازية. وبهذه الطريقة وقع التأكيد على دور البورجوازية في مرحلة تجاوز الدولة الإقطاعية. ولفهم تأثير هذا النمط من الشرح انظر: Karl Knies, *Die politische Ökonomie vom geschichtlichen Standpuncte*, 2 Aufl (Braunschweig: C. A. Schwetschke und Sohn, 1883), S. 377.

(119) بدأ هذا المسار في إنجلترا – حسب هاتسشك – منذ نصف القرن الرابع عشر. إلى جانب حلّ الخدمات الفلاحية والواجبات بدأت مهاجرة المستعبدين للريف، وهوما أدّى إلى تعويض الشكل الكلاسيكي للملك بنظام الاستئجار. قارن: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 177f.

(120) حسب: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 38,
كان لكلّ Daimyō خلال عهد حكم توكيغاوا (1603–1867) نائباً تجارياً في مدينة أوزاكا مكلف ببيع " أرز الضريبة" وكذلك بمهام تجارية ومالية أخرى.

نطاق أكبر، شاركت الجمعية الدينية الألمانية – وهي جمعية متكوّنة من فرسان رهبان يعيشون مع بعض وكانوا يستثمرون الأراضي التي استأجروها من المزارعين بصفة جماعية رشيدة– عن طريق نقاط البيع في مدينة Brügge في ميدان التجارة[121]: وهو عكس ما حدث للمدن البروسية، مثل Danzig وThorn بالخصوص التي تجد سبب سقوطها في أيدي البولونيين وضياع بروسيا الغربية بالنسبة للحضارة الألمانية[122] أساساً في هذا التنافس بين الجمعيات الدينية والبورجوازية ولدى مصالح الجمعيات السياسية التجارية التابعة للنبلاء البولونيين التي كانت تعمل في الخفاء مع الوسطاء في المدن لبيع الحبوب وتقف في وجه المطالب الاحتكارية للجمعيات الدينية. لم يكن تسويق المحاصيل التابعة للمعاش الخاص يمثل لوحده موضوع التجارة الخارجية الإقطاعية وإنما قد تكون بالطبع أيضاً أيّ منتجات أخرى. فمن المحتمل أن يكون صاحب الملك الإقطاعي أو الحاكم السياسي منتجاً اقتصادياً أو مقرضاً مثلما كان

---

(121) تأسّست دولة الجمعية الدينية الألمانية خلال القرن الثالث عشر في المناطق التي كانت تخضع لسكان بروسيا الذين لم يعتنقوا بعد المسيحية وغيرها من المناطق المحتلة التي عمّرت من قبل النبلاء والفلاحين الذين وقع جلبهم من ألمانيا؛ وكان جميع هؤلاء يخضعون إدارياً لهذه الجمعية الدينية المكوّنة من الفرسان. وفي أواخر القرن الثالث عشر بادرت الجمعية بتعاطي التجارة وأصبحت في غضون القرن الرابع عشر إحدى القوى التجارية الهامّة. وقد جرى تنظيم الصادرات والتجارة التي كانت تضمّ الحبوب والنحاس والكهرمان والفرو والشمع انطلاقاً من المركزين الرئيسيين للجمعية في Königsberg وMarienburg. وكان لهذه الجمعية نيابات تجارية ومرافئ في فلندر التي كانت آنذاك مركزاً هاماً للتبادل التجاري في الشمال الغربي لأوروبا. وقد تمّ ضبط مقدار التبادل التجاري الذي حصل عن طريق ميناء Brügge بالنسبة للجمعية الدينية من خلال نشر الحسابات المخلفة للمرحلة الواقعة بين أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر. قارن: Carl Sattler, *Handelsrechnungen des Deutschen Ordens* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1887).

(122) كانت المدن البروسية الستة التابعة لمجموعة الهنزا تخضع للجمعية الدينية الألمانية كحاكم لها. واستغلت الجمعية نفوذها السياسي فضيقت الخناق على المدن فيما يتعلق بـ"مجال الغذاء والكسب". قارن: Albert Werminghoff, *Der Deutsche Orden und die Stände in Preußen bis zum zweiten Thorner Frieden im Jahre 1466* (München, Leipzig: Dunker & Humblot, 1912),

وفي الصراع من أجل استقلاليتها انضمّت المدن إلى حلف مع النبلاء غير الراضين واحتموا بملوك بولونيا وليتوانيا. أمّا الجمعية الدينية فقد هزمت عام 1410 ونهائياً عام 1466، ولكنها تمكنت فيما بين هذين التاريخين أن تعيد سلطتها على المدن البروسية وأن تنفذ حكم الإعدام في شيخي مدينتي Danzig وThorn لانفصالهما عن الجمعية. وفي المعاهدة الثانية للسلم في Thorn سقطت بروسيا الغربية، بما في ذلك حافتي نهر Weichsel (وما عدى Marienwerder) وMarienburg كمقرّ رئيسي للجمعية الدينية تحت السلطة البولونية.

الحال أيضاً لدى Daimyos [123]. وليس من النادر أن يؤسّس الإقطاعيون بمساعدة القوى العاملة التابعة لهم معامل وصناعات منزلية وزراعية وكذلك مصانع عمل السّخرة، كما يوجد خاصّة في روسيا[124]. فالقاعدة الإماراتية لنظام الإقطاع ليست إذن مماثلة تماماً للتقيد بالاقتصاد الزراعي. ولهذا السبب فقد مثلت إلى حدّ ما عائقاً لتطوّر الشكل الحديث للرأسمالية كنظام اقتصادي. هذا الشكل يتعلق بتطوّر القوة الشرائية المكثفة للبضائع المصنعة. فالضرائب الثقيلة غالباً والخدمات التي يقدمها الفلاحون لأسيادهم أو لرجال القضاء الإقطاعيين كانت تصادر جزءاً هاماً من قوّتهم الشرائية التي كانت في إمكانها مساعدة السوق على النهوض بالصناعة. أمّا القوّة الشرائية الناشئة لدى المزارعين، فلا تكفي لاستيعاب الكمّ الضخم من السلع التي تعيش منها بالأخصّ الرأسمالية الصناعية الحديثة، بل هي في صالح الذين في حاجة إلى البذخ، وخاصة أولئك الذين يحافظون على الخدم الشخصيين قصد الاستهلاك البحت. إضافة إلى ذلك كانت معامل المزارعين قائمة على عمل السّخرة. هذا العمل وكلّ الخدمات الإجبارية بإطلاق التي تستغل دائماً اليد العاملة بوفرة وبدون أجرة في المزارع والمعامل، تحرم السوق الحرّة من هذه اليد وتستعمل الجزء الأوفر منها في شكل غير نافع لرأس المال، بل في بعض الأحيان مستهلك له. فطالما بقيت تلك المعامل قادرة على التنافس مع قطاع الصناعة في المدن على مستوى السوق، فإن رخص اليد العاملة أو حرمانها من الأجر اللذين جعلا هذا التنافس ممكناً، هما

---

(123) يتحدث كارل راتغن الذي يستند إليه فيبر هنا بوضوح عن "المعاملات الاقتصادية" من قبل الدايميو (Daimyō) الذين كانوا يجدون تشجيعاً من طرف إدارة الشوغون سواء عن طريق امتيازات أوقروض. فالدايميوكان في هذه الحالة مقرَضاً وليس مقرض كما وصفه فيبر. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 38.

(124) بسبب الامتياز الذي حظي به النبلاء والذي سمح لهم امتلاك العبيد، أسّس المزارعون الرّوس، خصوصاً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كردّ فعل على تشجيع أصحاب المصانع غير النبلاء من قبل الإمبراطور بيتر الأعظم – معامل تابعة لمزارعهم على أراضيهم حيث استغلّوا فيها الفلاحين المستعبدين في عمل السخرة. وقد قام الفلاحون بهذا العمل الشاق عن كره، بل وقع معاملتهم فيه بعنف كمساجين. ولم يقع إزالة بقايا هذا النظام إلا بعد حظر الاستعباد عام 1861. وكما قال المؤرّخ الروسي للاقتصاد توغان بارانوفسكي (Tugan-Baranowsky)، لم نكن نعلم كثيراً عن حجم ما يسمّى بمصانع النبلاء وورثة المزارعين الذين شغلوا في بداية القرن التاسع عشر قسما كبيراً من اليد العاملة المستعبدة، خاصة في مصانع النسيج والفولاذ والحديد. قارن: Tugan-Baranowsky und Michail Ivanovič, *Geschichte der russischen Fabrik* (Socialgeschichtliche Forschungen, hg. von Stephan Bauer und Ludo Moritz Hartmann, Heft 5) (Berlin: Emil Felber, 1900), S. 120-128.

بمنزلة نقص في تطوّر القوة الشرائية الوافرة والمتمثلة في محاصيل الأجور. وطالما أنها غير قادرة على هذا الأساس، ولكن أيضاً نتيجة "للتراجع" التقني، على التنافس الحرّ، - وهذه هي القاعدة - فإنّ المزارع يسعى لكبح التطوّر الرأسمالي على مستوى الصناعة في المدن من خلال تراتيب قمعية من طرف السلطة السياسية. وبصفة عامّة، فللطبقة الإقطاعية ميل إمّا لمنع تراكم الأموال في أيدي البورجوازية أو لتقليص مكانة الأغنياء الجدد اجتماعياً على الأقلّ. هذا ما جرى بحجم كبير خصوصاً في اليابان الإقطاعية حيث وقع في آخر الأمر تقسيم جملة التبادلات التجارية الخارجية بصفة دقيقة وضيقة، وذلك في صالح استقرار النظام الاجتماعي قبل كلّ شيء[125]. وإلى حدّ ما نجد ما يشابهه في كلّ مكان. من جهة أخرى، تمثل المكانة الاجتماعية بالنسبة للمزارعين حافزاً لتحويل المال المكتسب في إطار مرحلة تطوّر الغناء الجديد إلى ملك عقاري وليس استثماره بصفة رأسمالية حتى يتسنى لهم الصعود إلى طبقة النبلاء. وكلّ هذا كان يعرقل نموّ رأس المال المكتسب، وهي ظاهرة نموذجية إلى حدّ كبير للعصر الوسيط، وبالأخصّ للعصر الوسيط الألماني.

و إذا ما كان نظام الإقطاع يعرقل التطوّر الرأسمالي الحديث مرّة بقوة ومرّة بصفة أضعف أو يحوّل توجيهه، بالإضافة إلى أنّه يقوّي عادة القوى السلطوية المناهضة لكلّ التشكّلات الجديدة من خلال ميله المتزايد للمحافظة، فإنّ دوام هذا النظام الذي هو أكبر بكثير مقارنة بالدولة الإماراتية غير النموذجية يمثل من جهة أخرى عنصراً قد يعود بالخير على التطوّر الرأسمالي إلى حدود مختلفة جدّاً. فحيث لم يصل الحظر على تكوين الثروات البورجوازية إلى الحدّ الذي وصلت إليه اليابان[126]، فإنّ هذا التطوّر

(125) منذ عام 1639 حرم التجار الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية السفلى الولوج إلى تجارة التصدير. هذه التجارة كانت تخضع لرقابة حكومة الشوغون. ولم تنته سياسة الانغلاق في اليابان Sakokurei التي دامت أكثر من قرنين إلا عام 1853/ 54. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 41.

(126) لم يكن هناك في اليابان بورجوازية بالمعنى الأوروبي للكلمة. كان سكان المدن في عهد حكم توكيغاوا يوصفون بـ "chōnin"؛ وإليهم ينتمي التجار. وكان من شبه المستحيل على هؤلاء امتلاك الأرض أو العقار باعتبار أن هذا كان مرتبطاً بالتزامات باهظة الثمن إزاء الجيران والإدارة على السواء. وقد منع على التجار قانونياً كسب الأرض عام 1643. كما كانوا يخضعون إلى تراتيب تعسّفية من طرف الحكومة. قارن: Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 519; Hall, *Japanisches Kaiserreich*, S. 202, und Horst Hammitzsch, hg., "Japan-Handbuch," in: *Zusammenarbeit mit Lydia Brüll* (Wiesbaden: Franz Steiner, 1981),

(من هنا فصاعداً: *Japan-Handbuch*).

قد يضعف مساره، ولكن ما يمكن أن يُضيّع تماماً من حظوظ الكسب بالنسبة للفرد مقارنة بالدولة الإماراتية، قد يعود بالخير ربما في ظاهرة تطوّر أكثر بطئاً وثباتاً لنشوء نظام رأسمالي رشيد/ معقلن ويشجّع على نفاذه في الثغرات والشقوق التي يجدها في نظام الإقطاع. فقد كان الحظ الفردي والمغامر لكسب الثروة في الدول الشمالية في العصر الوسيط الغربي حقاً أقلّ بكثير من ذلك الذي كان يجده الموظفون وموردّو الحكم الأشوري والخلفاء في تركيا أو الماندرين الصينيين أو الموردون الأسبان والروس أو المقرضون للدولة. ولكن بما أنّ هذا النوع من الحظوظ كانت مفقودة، فإنّ رأس المال وجد طريقة نحو سبل الكسب البورجوازي الخالص في مجال الصناعة المنزلية والمعامل. وبقدر ما نجحت الطبقة الإقطاعية بصدّ دخول أصحاب الثراء الجديد، وبقدر ما سعت إلى إقصائهم من المشاركة في الوظائف والحكم السياسي ووضعهم اجتماعياً في درجة دونية ومنعهم من كسب عقار وأراضي النبلاء، بقدر ما دفعت هذه الثروات إلى التوجّه نحو الاستغلال الرأسمالي- البورجوازي البحت.

أمّا سيادة الأعيان/ الأمراء الأبوية، فهي أكثر صبراً في هذا المجال بالأساس. فرغم أنّ الأمير الحاكم لا يرغب في وجود نفوذ اقتصادي واجتماعي مستقلّ يصعب مواجهته، ولهذا السبب لا يشجع المؤسّسة المعقلنة على مستوى تنظيم العمل وكذلك الصناعة. لكنّه لا يحبّذ قطعاً الحواجز في حرّية الكسب والتنقل التي يراها هو الآخر كعراقيل غير لائقة بنفوذه وأيضاً في علاقة "تابعية" مع بعضهم البعض - ما عدا حيث توجد روابط وظائفية. ولذا وجدت في عهد حكم البطالمة حرّية اقتصادية وحرّية تنقل تامّة وامتدّ الاقتصاد المالي إلى آخر بيت[127]، ولكن رغم ذلك تواصلت سلطة الملك الاستبدادية وألوهيته الشخصية كما كانت تماماً في عصر الاشتراكية القومية الفرعونية التي كانت لها آثار تطبيقية عميقة. فالجواب عن السؤال إلى أيّ حدّ حملت سيادة الأعيان/ الأمراء في ذاتها معالم احتكارية خاصّة بها في موقفها إزاء الرأسمالية، وهي معالم معادية للرأسمالية، أو معالم أكثر تشجيعاً لها، هذا ما يتعلق

---

(127) لقد وقع فرض ضريبة التنقل (Enkyklion) في عهد حكم البطالمة على كلّ عقار قارّ ومتحرّك. عن طريقه يمكن استنتاج درجة حرّية التنقل بالنسبة للعقار. وبيّن أولريخ ويلكن (Ulrich Wilcken) من خلال تقويمه لقطع الخزف وسجلات المصاريف الخاصّة أنّ البيوت المصرية لم تكن من القرن الثالث ق.م. إلى القرن الثالث ب.م. تمثل وحدات اقتصادية مستقلة، وإنما قائمة أوّلاً على التبادل ثمّ فيما بعد، وبصفة متزايدة، على المال. فالشراء ودفع الضرائب كان يجري بالمال. قارن: Wilcken, *Ostraka*, S. 182f., 674-679,
وكذلك ذكره في: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 126f. und 187.

بمختلف المجموعات والأوضاع. وأهمّها اثنان، كلاهما ذو طابع سياسيّ. فمن ناحية هناك البنية الأكثر طبقية لدى السلطة الإماراتية أو الأكثر أبوية. في الحالة الأولى يكون الأمير طبعاً معاقاً أكثر من طرف احتكاراته الخاصّة في التطوّر الحرّ خلافاً للظروف الموازية. صحيح أنّ الغرب رأى في العصر الحديث العديد من الاحتكارات الذاتية التابعة للأمراء، بل أكثر ممّا وجد في الصّين خلال العصر الحديث على الأقلّ، ولكن صحيح أيضاً أنّ أغلبها جرى في صورة استئجار أو منح امتيازات لرؤساء أموال، أي أنّها استغلت بصفة رأسمالية خاصّة، وأنّ الاحتكارات الذاتية هنا أثارت ردّ فعل ذا مفعول كبير من قبل المحكومين لم يكن ممكناً بهذه الحدّة في ظروف سلطة إماراتية حازمة رغم أنّ الاحتكار الحكومي - كما تؤكّده أيضاً المصادر الصّينية[128] - ليس له في كلّ مكان نفس الوقع، ولكن غالباً ما يكون حقد المستهلكين مثلما في الغرب حقد المنتجين (البورجوازيين). أمّا الحالة الثانية فقد ذكرت في موضع آخر[129]: فالامتياز الذي منح لرأس المال الخاص كان لدى روابط الأعيان دائماً أكثر تطوّراً كلما دفع التنافس بين العديد من الروابط السياسية من أجل السلطة هذه إلى جلب رأس المال المتحرّك والمتحرّر إلى جانبها. لقد ازدهرت الرأسمالية التي كانت تجد تشجيعاً من طرف السلطة السياسية في العهد القديم طالما سعت مجموعة من القوى إلى الحفاظ على نفوذها ووجودها، وهو ما يبدو قد جرى أيضاً في الصين خلال نفس الفترة في الماضي[130]. كما ازدهرت في الغرب في عهد الرقابة الحكومية على الاقتصاد التجاري (Merkantilismus) حينما بدأت الدول الحديثة تنافسها السياسي من أجل النفوذ. ثمّ اندثرت الرأسمالية في الحكم الروماني بعدما أصبح هذا الأخير "إمبراطورية"

(128) من المحتمل أن ماكس فيبر يقصد هنا اعتراضات المؤرّخ والأديب سو-ما كونغ (Ssu-ma Kuang) (1019-1086) ضدّ محاولات المستشار وانغ ان-شيه (Wang An-shih) فرض الاحتكارات الحكومية على التجارة وسلك البنوك والصناعة. ونعت ايسدور سنغر الذي وصف هذه المرحلة من الزمن بـ"مرحلة الصين الاشتراكية الحكومية" الماندرين خصوصاً بمقاطعي محاولات الاحتكار. قارن: Singer, *Ostasien* , S. 13ff., Zitat: S. 15,
وكذلك فيبر: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 246.

(129) انظر: Weber, *Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG I/ 22-1, S. 106,
مع إشارة مسبقة.

(130) المقصود هنا هي المرحلة منذ ملوك الطوائف إلى حدود وحدة الإمبراطورية عام 221 ق.م.
قارن في هذا الصدد أيضاً التفاصيل في: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 226 und 256.

تصبو فقط إلى حماية حدودها(131)، كما صارت شبه منعدمة في الصين وضعيفة نسبياً في الإمبراطوريات الشرقية والهلينستية (التي كلما ازداد عددها زاد ضعفها) وكذلك في عهد الخلافة. من المتأكد أنّ ليس كل تنافس سياسي على السلطة دفع إلى تشجيع/ امتياز رأس المال، إذ لا بدّ أن يحصل تراكم لرأس المال حتى يمكن مساندته. ولكن على عكس ذلك أزال السّلم وما ينجرّ عنه من تراجع في طلب رأس المال السياسي لدى الإمبراطوريات التشجيع/ الامتياز لرأس المال.

يعتبر صكّ النقود من الأشياء الهامّة بالنسبة للاحتكار الذاتي. فقد قام الأمراء باحتكار صكّ النقود أوّلاً لأغراض جبائية بحتة. وكانت عملية تخفيض قيمة السبائك من خلال احتكار تجارتها ورفع قيمة القطع النقدية عن طريق احتكار تقويم قطع النقد الذاتية من الوسائل العادية في العصر الوسيط الغربي، في حين كان التقليل من قيمة القطع النقدية الطريقة غير العادية. غير أنّ هذا الوضع يشير في العادة إلى استعمال متطوّر جدّاً لقطع النقود. فقد كانت النقود منعدمة تماماً ليس فقط في العهد القديم المصري والبابلي، وإنما أيضاً في الحضارة الفينيقية والهندية ما قبل الهلينستية. أمّا لدى الإمبراطورية الفارسية وفي قرطاجنة، فكانت وسيلة فقط للدفع بالذهب والفضة من طرف السلطة السياسية كمقابل لأجور الأتباع والجنود المرتزقة المتعوّدين على الدفع بالنقود (مثل الجنود اليونانيين في قرطاجنة)(132)، ولكن ليس كوسيلة للتبادل، فهذه أدخلت كتوازن للربح التجاري(133) ولتساعد على التبادل التجاري الصغير بأنواع من النقود المالية المتفق عليها. ولذلك اقتصر السكّ

---

(131) بقرار نهاية حروب الغزو من قبل تيبيريوس عام 17 ب.م. وقع ضبط حدود الإمبراطورية الرومانية. وكما ورد في بحث فيبر حول "الأسباب الاجتماعية لانحطاط الحضارة القديمة" المنشور في شهر أيار/ مايو 1896، بدأ التحول بعد نهاية "التوجّه التوسعي للإمبراطورية الرومانية" من بنية اقتصادية قائمة على العبيد نحوتطوّر ريفي داخلي "منغلق على ذاته". قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 66.

(132) بدأ صك النقود في قرطاجنة عام 409 ق.م. بغاية دفع أجور الجيش المرتزق في صقلية بالخصوص. قارن: Meyer, *Münzwesen*, S. 830f.

(133) تعني كلمة "Pensatorisch" (المشتقة من اللاتينية pensum: "الموزون") التوازن بين التبادل بمواد غذائية طبيعية ووسائل دفع، غالباً سبائك من المعادن الثمينة/ الذهب والفضّة.

في بلاد الفرس على قطع من الذهب(134)، وعلى عكس ذلك لم يوجد السكّ الفخم في الصين إلى حدود عصرنا سوى كأوراق تبادل بالنسبة للتجارة الصغرى في حين أنّ التجارة الكبرى كانت تستعمل وسائل تعويض(135). هاتان الظاهرتان المذكورتان مؤخراً والمتناقضتان على ما يبدو يدفعان لوحدهما إلى التحرّز من اعتبار وضع صكّ النقود كعلامة لدرجة التطوّر الاقتصادي المالي (خصوصاً أنّ "الأوراق المالية" كانت معروفة في الصين)(136). وإنما نجد نفس العلامتين بالنسبة لنفس الوضع: توسّع الإدارة الإماراتية وما ينجرّ عنها من ضعف في فرض منتجات الصكّ الحكومية على التجار. ومع ذلك ليس هناك شكّ بالطبع أنّ عقلنة صكّ النقود عن طريق الرابطة السياسية واستعمال النقود المتزايد يمثلان وسيلة ممتازة للتطوّر التقني على مستوى التبادل: فتفوّق اليونانيين خلال الألفية و¾ الألف سنة منذ القرن السادس قبل الميلاد وإلى حدود هيمنة مدينتي البندقية وجنوه من ناحية والتجارة الإسلامية من ناحية أخرى(137) اعتمد منذ نشأته في حقيقة الأمر على كون هؤلاء من بين الأوائل الذين اقتنوا هذا الاختراع. فالنموّ المكثف للاقتصاد المالي في الشرق وإلى حدود الهند بعد

---

(134) سمّيت قطع النقود الفارسية من ذهب داريكوس تذكيراً بكسرى داريوش الأول (كسرى الأعظم الذي حكم من 522 إلى 486 ق.م.) الذي جعل من سك القطع الذهبية مسألة ملكية. قارن: Meyer, *Münzwesen*, S. 829.

لكن قطع النقود لم تفرض نفسها إلا في التجارة الكبرى، أمّا فيما عدا ذلك، فقد بقي التبادل بالمواد الطبيعية مهيمناً. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* III¹, S. 79-82.

(135) منذ نهاية القرن السادس عشر استعمل قطاع التجارة الكبرى في الصين خصوصاً "العملة الموازية بالفضة" للدفع أو المحاسبة في قالب سبائك من الفضة. وعلى عكس ذلك قامت الدولة غالباً بضرب قطع نقود من النحاس أومن مزيج من النحاس والرصاص والقزدير قصد التبادل على مستوى التجارة الصغرى فقط. قارن: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 145-147.

(136) قدّم السند فيما يخصّ سكّ الأوراق المالية الحكومية في الصين منذ بداية القرن التاسع وإلى نهاية القرن الخامس عشر. وعادة ما انتهت هذه العمليات بخفض قيمة هذه الأوراق إلى حدّ الإفلاس. وقد منعت الأوراق المالية عام 1620 في عهد حكم سلالة المينغ. قارن: Edouard Biot, "Sur le système monétaire des Chinois," *Journal Asiatique*, 3ème Série, tome 3 (1837), pp. 422-465, tome 4, p. 97-141, 209-252, 441-467, ici: tome 4, p. 217, 456, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 143-146.

(137) منذ القرن الثالث عشر هيمنت مدينة البندقية على التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط وهيمنت جنوه على التجارة في بحر ليغوريا مع جزيرتي كورسيكا وسردينياً في حين بدأ العرب سيطرتهم على الملاحة في غرب البحر الأبيض المتوسط.

غزو الإسكندر[138] لم يحدث تقنياً على الأقلّ إلا عن طريقه. ولكن وضع الاقتصاد كان أيضاً مرتبطاً بصورة أكثر حميمية من ذي قبل بمراحل الوضع الماليلسلط صكّ النقود: فانهيار الميزانية المالية الرومانية في القرن الثالث ميلادي نتيجة للمدفوعات المتزايدة للجيش وما انجرّ عنها فيما بعد من تدهور للقطاع المالي[139] لم يكن بأية حال السبب في العودة إلى تكوّن اقتصاد قائم على الثروات الزراعية في أواخر العصر القديم، ولكنّه ساهم في دعمه. وإجمالاً كان مقدار ضبط الأموال ونوعها من طرف الروابط السياسية متعلقاً أكثر بمطالب الاقتصاد إزاء السلطة العمومية، وهو ما تؤكده العادات المأثورة في قطاع الدفع التجاري، من أن تكون هي بالذات شرطاً للنمو الاقتصادي. ففي العهد القديم، كما في العصر الوسيط كانت دائماً المدن هي الدافعة للحاجة إلى صكّ رشيد/ معقلن للنقود، وكان مقدار تطوّر المدن في المعنى المقصود للغرب، وخاصّة حرّية الحرفة والتجارة الصغيرة القارّة، وليس مقدار نموّ التجارة الكبرى وأهميتها، يجد تعبيراً له في عقلنة صكّ النقود.

لكنّ الأثر الأكثر عمقاً من اختراع الوسائل التقنية للتبادل النقدي على التصرّف العام للشعوب كان متمثلاً في مدى تأثير بنية السيادة/ السلطة عن طريق نمط "الخلق" التي تنتجها. فمن خلالها اختلفت الإقطاعية/ الأرستقراطية من جهة وعن السلطة الأبوية من جهة أخرى بصفة جذرية. فكلاهما أثرا بعمق في أيديولوجيات سياسية واجتماعية متباينة من خلالها في أنماط مختلفة جدّاً من السلوك في الحياة.

كانت الإقطاعية/ الأرستقراطية في شكل التبعية الحرّة، وخاصّة في نظام

(138) احتل الإسكندر الأعظم الهند فيما بين عام 327 و325 ق.م. وبعد ذلك وقع فرض قطعة النقد الفيليبية الذهبية والدرهم الإسكندري في كامل الإمبراطورية- باستثناء مصر - من بحر الأدريا إلى وادي الهندوس.

(139) كما ورد في موضع مواز. انظر: Weber, *Agrarverhltnisse*3, S. 181,
استند فيبر فيما يتعلق بهذه المسألة إلى أبحاث المؤرخ المختصّ بالعصر القديم من جامعة هيدلبرغ دوماسزفيسك فون ألفرد (Domaszewski von Alfred). وقد بيّن هذا المؤرخ كيف تضاعفت أجور الجنود، بما في ذلك الهبات المالية منذ نهاية الجمهورية وإلى حدود حكم الإمبراطور كراكلا. وقد توصّل في غضون أبحاثه إلى النتيجة أنّ الجيش تطوّر إلى أن تحوّل "شيئاً فشيئاً إلى شجرة سمّ" مصّت نخاع الدولة وأنّ كلّ سياسة الحكومة في القرن الثالث تمثلت في جلب المال لإخماد نهم الجنود المرتزقة. قارن:
v. Domaszewski, ***Truppensold***, Zitat: S. 240.

الإقطاع، تخاطب "الشرف" و"الولاء/ الإخلاص" الشخصي الممنوح والمحافظ عليه بكلّ حرّية باعتبارهما يمثلان أحد الدوافع الأساسية للفعل. فكلّ من "البرّ والإحسان" و"الولاء" الشخصي يتخذ أيضاً كأرضية لعديد من الأشكال الشعبية داخل النظام الإماراتي أو الوظيفي الإقطاعي (كجيوش العبيد والمستوطنين والحرفاء فلاحين أو جنود لحراسة الحدود)، وبالخصوص جموع الحرفاء والمستوطنين. فهؤلاء يفتقدون أوّلاً "للشرف" الطبقي كعنصر للاندماج. ومن جهة أخرى فإنّ الشرف الطبقي كان حاضراً بصفة مكثفة لدى المنظمة العسكرية التابعة "لأرستقراطية المدينة": فالشعور الطبقي بالشرف لدى جنود سبرتا بالخصوص كان قائماً على شرف فرسان الحرب وقواعد السلوك الحربية، وكان يعرف بكيفية "غسل الضمير" من "تخلّ" عن المحاربة في ساحة الوغى أو بعدم احترام قواعد السلوك[140]، وهو ما كان متواجداً أيضاً ولكن بأقلّ حدّة لدى المشاة اليونانيين عامّة. إلا أنّ الولاء الشخصي كان مفقوداً. ففي عهد الحروب الصليبية كان نظام الإقطاع الشرقي المتديّن يحمل شعور طبقة الفرسان، ولكن إجمالاً بقي سلوكه متأثراً بطابع السلطة الأبوية. فالمزيج بين "الشرف" و"الولاء" لم يعرفه، كما رأينا سابقاً، سوى نظام الإقطاع الغربي ونظام التبعية الإقطاعي الياباني. وكلا النمطين شاركا أرستقراطية المدينة اليونانية في أنهما كانا أساس تربية طبقية خاصّة، أي تربية في إطار "خلق" معينة قائمة على "الشرف" الطبقي. وخلافاً للأرستقراطية اليونانية وضع هذان النمطان "ولاء التبعية" في مركز نظرتهم للحياة بحيث قدّماه على مختلف العلاقات الاجتماعية: سواء تلك المتعلقة بالخلاص الديني أم بالحبيبة. هنا غمر إذن التشريك الإقطاعي جميع العلاقات الذاتية الهامّة بروابطه الشخصية الصارمة التي أضفى طابعها عليها مسحة جعلت الشعور الفروسيّ بعزّة النفس يعيش حقاً في تقديس هذا النمط الشخصيّ على عكس جميع العلاقات الموضوعية والتجارية تماماً التي من أجل ذلك لم تعر دائماً للأخلاق الإقطاعية/ الأرستقراطية سوى الخنوع والاحتقار. إلّا أنّ نقيض ما هو تجاري عقلاني يستمدّ جذوره أيضاً من عدد آخر من الأشياء. أوّلاً من الطابع العسكري الخاص بنظام الإقطاع الذي وقع نقله إلى بنية السلطة. فخصوصية الجيش الإقطاعي تتمثل في الفرسان، وهذا

(140) في سبرتا فقد المحارب الذي تصّرف بجبن في ساحة الوغى حقه المدني طالما لم يزل عن نفسه وصمة العار. وهذه القصة أوردها أريستودموس (Aristodemos) الذي عاد حيّاً من حرب Thermopylen (عام 480 ق.م.) إلى سبرتا ووقبل بالمذلة والاحتقار من طرف المواطنين. وفي السنة الموالية دفع في حرب Plataiai (قارن: Herodot, *Historien* 7, 229ff.) الثمن لمسح وصمة العار. يقارن فيبر هذه الحالة بما يجري منذ بداية القرن التاسع عشر من سلوك لدى الجمعيات الطلابية المبارزة في ألمانيا. فمن لا يحترم قانون المبارزة في الصراع بين اثنين وجب عليه المواجهة من جديد فيما يسمّى بـ "Reinigungsmensur" لاسترجاع شرفه.

يعني: أنّ صراع البطل الفردي هو الذي يؤدي الدور الحاسم وليس سلوك الجيش المنظم. لم يكن هدف التربية العسكرية تدريب الحشود على القيام بعمل جماعي، وإنما التكوين الفردي الكامل في التدرّب الشخصي على السلاح. ولذلك هناك دائماً عنصر في التكوين والسلوك يجد مكانه كشكل للتدريب على الخصال الحميدة في الحياة وينتمي إلى ما هو غريزي في توازن قوى الإنسان والحيوان معاً، ولكنه ينتفي بازدياد كلما جرت عقلنة الحياة: ألا وهو اللعب. فهو في مثل هذه الظروف الاجتماعية، مثلما هو في الحياة الطبيعية، ليس نوعاً من "سدّ الفراغ/ التسلية"، وإنما هو الصورة الطبيعية التي يقع فيها الحفاظ على قوى الجسم النفسية والعضوية حيّة وليّنة، وهي صورة "التدرّب" التي تبقى قائمة في شهوانيتها الحيوانية اللاإرادية التي لم يهض جناحها بعيداً عن أي انقسام إلى "روحي" و"مادي"، "نفسي" و"جسماني"، مهما كانت أيضاً درجة التعويض التقليدي. هذا اللعب وجد كماله الفنّي المتميز بسذاجة حرّة في غضون التطوّر التاريخي مرّة واحدة: على أرض المجتمع الحربي اليوناني، سواء الإقطاعي أم نصف الإقطاعي، ابتداءً من سبرتا. ووضع التقليد الطبقي والأرستقراطي بشعوره الأكثر صرامة وابتعاداً بعزّة النفس داخل فروسية الإقطاع الغربية والتبعية اليابانية لهذه الحرية حدوداً أكثر ضيقاً من تلك التي وضعتها ديمقراطية مجتمع الـ Hopliten (النسبية). ففي حياة هذه الطبقات من الفرسان كان "اللعب" وحده دور المسألة الهامّة والحسّاسة جداً: كنقيض لكلّ فعل اقتصادي رشيد قد يحيد الطريق عنه. وتلك القرابة مع سلوك الحياة الفني الذي صدر عنه كانت تتغذى هي الأخرى بصفة مباشرة من عين الخلق "الأرستقراطية" للطبقة الإقطاعية الحاكمة. فالحاجة إلى مباهاة "-Ostenta tion" وإلى الرونق الظاهر والبهاء المبهر وإلى تزويد السلوك في الحياة بأشياء لا تعلل وجودها بما هو "صالح"، وإنما بما لا يفيد حسب المعنى المعطى من أوسكار وايلد، أي بما هو "جميل"[(141)]، تصدر- كما رأينا - أوّلاً من الحاجة الدائمة إلى الهيبة كأداة

(141) يعترف الكاتب الإنجليزي أوسكار وايلد (Oscar Wilde) في التصدير لقصته بعنوان: *Das Bildnis des Dorian Gray* أنه ينتمي إلى مذهب الجمالية الخالصة. ففي هذا المذهب يحرّر الفنّ وكذلك الإبداع الفني ليس فقط من التصورات الأخلاقية، وإنما أيضاً من جميع الاعتبارات النفعية: "لا منفعة تماماً في الفنّ" (قارن: Wilde, *Dorian Gray*, S. 342، طبع التصدير في خاتمة الكتاب). للجمال فقط "حقّه الإلهي الأسمى" (المرجع المذكور، ص 31). توجّه القصّة التي تدور محاورها في الوسط الفني- الأرستقراطي الإنجليزي في جانبها الاستطرادي نقدها للتصوّر العلمي للعالم والتزمّت الصارم والمقيت للدين (المرجع المذكور، ص 187). وتتناول أيضاً هشاشة الجمال المثالي والعالم الأرستقراطي. وقد كان لماكس فيبر عدد من أعمال أوسكار وايلد في الترجمة الألمانية، ومن بينها القصة المذكورة (نسخة شخصية لماكس فيبر، Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München). قارن في هذا الصدد البطاقة التي أرسلها ماكس فيبر إلى ماريانا فيبر في 3 آذار/ =

نفوذ بالغة الأهمية للإدعاء بالهيمنة عن طريق الإيحاءات المكثفة. إنّ "البذخ" في معنى الرفض للاستهلاك الموجه لغرض عقلاني ليس بالنسبة للطبقات الإقطاعية الحاكمة شيئاً "زائداً عن اللزوم"، وإنما هو أحد الوسائل للحفاظ على مكانتهم الاجتماعية. وختاماً: فإنّ النظر إلى الوجود الذاتي من منظور وظيفي كوسيلة في خدمة "قضيّة" أو "فكرة" ذات غاية نبيلة تستحقّ التحقيق هو شيء إيجابي يليق بالطبقات المتميزة، كما رأيناه[142] من قبل. فالأسطورة الخاصّة بها هي قيمة "وجودها". ولا يختلف عنها سوى الفارس المجاهد في سبيل العقيدة وحيث هيمنت الفروسية العقائدية على الحياة بصفة متواصلة، وبالأخصّ في الإسلام، فإنّ المجال للّعب الفنّي الحرّ يبقى ضيقاً. وعلى أيّة حال فإنّ نظام الإقطاع/ الإقطاعية يقف ضمنياً في وجه الموضوعية البورجوازية - التجارية رافضاً مع شيء من الاحتقار ومعتبراً إياها ظاهرة بخل دنس ونمطاً للحياة معادياً بصفة خاصّة له. فسلوكه في الحياة يخلق نقيض الخُلق العقلانية للاقتصاد وهو مصدر الخمول في الأعمال التجارية التي تحصل للطبقات الإقطاعية الحاكمة، ليس فقط مع البورجوازي وإنما أيضاً مع "الفلاحين المكرة"، ولو بطريقة أخرى. هذا الشعور بالانتماء إلى المجتمع الإقطاعي هو قائم على وحدة التربية التي تلقن التقليد الفروسيّ والفخر الطبقي وما يتبعه من شعور "بالشرف"، وذلك من خلال توجههم الدنيوي نحو التنسك الكاريزماتي البطولي والسحري القريب من تنسك الأنبياء، وتوجههم نحو خلق الأبطال المحاربين النابعة من "التربية" الأدبية وتكوينهم الفني الشبيه باللعب والمتناقض مع التعليم العقلاني المختصّ.

في جميع هذه النقاط أثرت السلطة الإماراتية الأبوية بصفة مغايرة على نمط الحياة. فالإقطاعية تمثل في جميع أشكالها سلطة الأقلية المنعة. أمّا السلطة الإماراتية فهي بمنزلة حكم الجماهير من قبل فرد واحد، هي في حاجة دائماً إلى "الموظفين" كجهاز للسلطة في حين أنّ الإقطاعية تقلص الحاجة إلى هؤلاء. كما أنّ السلطة الإماراتية تعوّل بصفة قويّة جدّاً على تآزر تابعيها طالما هي لا تعتمد على جيوش خارجية مرتزقة، في حين أنّه يمكن لنظام الإقطاع أن يستغني عنها تماماً. وضدّ طموحات الطبقات المتميزة والمهدّدة لها، تستعين السلطة الإماراتية بالجماهير التي

= مارس 1908، MWG II/ 5، ص 439.

(142) انظر: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, Abschnitt 7, MWG I/ 22-2, S. 225f.,
وانظر أيضاً: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, Abschnitt 7, MWG I/ 22-2, S. 227f.,
وقد أشار الناشران الأولان إلى هذا الموضع.

تكنّ لها الولاء في كل مكان، فالأمير "الطيب" وليس البطل هو المثل الذي يغذي أسطورة الجماهير. ولذا فإنّ السلطة الإماراتية الأبوية سعت دائماً أن تشرّع لنفسها ولتابعيها بأنها بمنزلة الساهر على "رفاهيتهم". فدولة "الرفاهة"/ الصالح العام هي أسطورة السلطة الإماراتية التي لم تنمُ في ظلّ الرفقة الحرّة المبنية على الإخلاص وإنما على العلاقة السلطوية التي تربط الأب بأبنائه: فـ "أب الوطن" هو المثل في الدول الإماراتية. من هنا يمكن للسلطة الإماراتية أن تكون حاملة لـ"سياسة اجتماعية" خاصّة، بل أصبحت أيضاً حيث كان هناك دافع كافٍ لضمان حظوة الجماهير ورضاهم. وهذا ما حصل في العصر الحديث في إنجلترا مع حكم آل ستيوارت في صراعهم ضدّ القوى المناهضة للسلطة ضمن البورجوازية المتزمتة وطبقات الأعيان شبه إقطاعية: فالسياسة الاجتماعية المسيحية[143] التي قادها [الأسقف] لاود كانت ذات دافع كنسي في جانب منها وإماراتي في الجانب الآخر. فتقليص وظائف الإدارة من طرف نظام الإقطاع الذي كان يهتمّ بوضع تابعيه بالقدر الذي يبدو في صالح اقتصاده الذاتي، يجد نقيضه على عكس ذلك في المقابل الإطناب في توفير المصالح الإدارية لدى السلطة الإماراتية. إذ إنّ كلّ وظيفة جديدة للإدارة يوفرها الأمير لنفسه تعتبر سموّاً لمكانته ولقيمته المعنوية من ناحية، وتوفر من ناحية أخرى أرباحاً لموظفيه. من جهة أخرى لم يكن للأمير الحاكم قطعاً اهتمام بنمذجة تقسيم الأملاك، وبالأخص الأملاك العقارية. كما لا يسعى لخلق روابط اقتصادية تتجاوز حاجياته الوظيفية، وإذا ما حصلت ففي شكل الالتزام الكامل الذي يفتح داخل المسؤولية الجماعية مجالاً واسعاً لتقسيم الملك. فالأملاك المقسّمة إلى قطع واستغلال الأرض بصفة مكثفة مع السّماح بتنقل الملكية تتطابق تماماً مع مصالح الأمير في سدّ حاجياته الاقتصادية والمالية. كما لا يخيفه قطّ ظهور أملاك جديدة عن طريق كسب معقلن، بل بالعكس فهو يستفيد منها على شرط أن لا تنشأ من خلالها سلط يربحها أحد ذو نفوذ مستقلّ عن رحمته واستبداده. فالصعود الشاق من العدم، أي من الاستعباد وخدمة

(143) المقصود من "السياسة الاجتماعية المسيحية اللاودشية" هو التشريع الإنجليزي الذي جرى من عام 1631 إلى 1640 في عهد حكم الملك كارل الأول بمساعدة جهاز الإدارة المركزية والذي فرضه الأسقف وعضو"المجلس الخاص". وحسب لود (Laud) يجب أن يقع التموين الفعلي للفقراء والعاطلين عن العمل تحت رعاية الملك والكنيسة الإنجليزية، وأن تؤسس لهذا الغرض منظمة اقتصاد اجتماعية مسيحية حتى يتسنى لها التمتع بالامتيازات الاحتكارية والجبائية. قارن: Weber, *Protestantische Ethik*, 1920, S. 73, Fn. 1,
والإشارة هناك إلى: Levy, *Ökonomischer Liberalismus*, S. 69ff.

الحاكم الدنيئة إلى جبروت المقرّب المتأزّم، هو ما يميّزه. وكلّ ما يجب أن يحاربه في صالح الحفاظ على سلطته هو الاستقلال الطبقي عن نفوذ الحاكم بالنسبة لنبلاء الإقطاع وكذلك الاستقلال الاقتصادي فيما يتعلق بالبورجوازية. في آخر الأمر لا بدّ أن يبدو له أيّ شعور خالص بالكرامة وأية عزّة نفس خالصة لدى "التابع" كشيء معادي للسلطة؛ فالولاء المضمر لسلطة الحاكم الأبوية قد أثر هو الآخر في كلّ مكان وفي الاتجاه المناسب. لقد منع في إنجلترا، بل وحطّم تقليص إدارة سيادة الأعيان الفعلية واعتماد الحكومة على المشاركة التطوعية لطبقات الأعيان ظهور أو تواصل ذلك الشعور بالولاء للسلطة الذي يبدو للمشاهد الغريب كأنّه نوعٌ من الخنوع والذلّ. وهو ما حدث أيضاً في فرنسا والدول اللاتينية من خلال الثورات الناجحة وفي روسيا عن طريق خلق الثوار الاجتماعيين الخالية من أي أحكام مسبقة ولكنّه بقي قائماً في ألمانيا التي صعب فيها التخلص من ذلك الجزء من إرث السلطة الإماراتية المتعنت. فمن منظور سياسي كان الألماني ومازال بالفعل "التابع" النموذجي بالمعنى العميق للكلمة، ولذلك صارت اللوثرية العقيدة المطابقة له. فالسلطة الإماراتية الأبوية لم تعرف من نظام التربية المختص سوى شكل "التكوين" الرامي إلى خدمة الوظيفة، وهذا النوع من "التكوين" بالذات يهيأ في ظلّ سلطتها الأرضية لترتيب الطبقات على الشكل التام. ويمكن لهذا التكوين إمّا أن يأخذ نموذج الطبقة المثقفة الصّينية المعروف لدينا، أو أن يبقى في أيدي رجال الدين كممثلي الفنون النافعة بالنسبة لموظفي الإدارة الإماراتية – بما فيها من جهاز للمحاسبين والكتبة غير متواجد لدى نظام الإقطاع – كما ظهر في الشرق الأدنى وفي العصر الوسيط. وهذا التكوين كان في نوعيته ذا طابع أدبي بحت. كما يمكن أن يأخذ التكوين نموذج التعليم المتخصّص في الحقوق كما جرى في جامعات العصر الوسيط(144): وهنا أيضاً كان التكوين من نوع أدبي وأدّى بتزايد العقلنة إلى التخصّص وإلى "المهنة" المثلى للبيروقراطية الحديثة. غير أنّه بقي يفتقد دائماً إلى تلك السمات التي توصل إليها نظام الإقطاع وحافظ عليها مثل اللعب والتجاذب الاختياري مع أهل الفنّ، زهد الأبطال وإجلالهم، مجد الأبطال وكرههم لـ"موضوعية العمل" و"المؤسّسة". وبالفعل، فإنّ "المؤسّسة" الإدارية هي "عمل" موضوعي: فالموظف يجني مجده ليس من "وجوده"

(144) مع استيعاب القانون الروماني القديم بدأ منذ القرن الثاني عشر التكوين في مجال الحقوق بالجامعات، أولاً وقبل كلّ شيء في بلونيا (Bologna) ثمّ بادوا (Padua) وبيروجيا (Perugia) ولكن أيضاً في باريس، أكسفورد وكامبردج وكذلك في ألمانيا ابتداء من القرن الرابع عشر.

كموظف إماراتي، وإنما من خلال "وظائفه"، ويترقب الامتيازات والترقيات نتيجة لأداء "حسن عمله"، أمّا اللعب والكسل وخنوع الفارس في العمل، فيبدو له ضمن الفعل الذي يقوم به وكأنّه انحطاط وعدم مهارة. فأخلاق الطبقة المناسبة له تدفعه في هذه النقطة الرئيسية إلى طريق أخلاق التجارة البورجوازية. وقد حملت فلسفة مصر القديمة المتعلقة بالموظفين، والتي وصلتنا في قالب تحذيرات من طرف الكتبة والموظفين إلى أبنائهم[145]، بلا ريب أيضاً طابعاً مصلحياً - بورجوازياً. ومنذ ذلك الزمن لم يتغيّر مبدئياً شيءٌ سوى العقلنة المتزايدة والتخصّص الفنّي للموظفين الإداريين داخل "البيروقراطية" الحديثة. فالتوجّه النفعي لدى الموظفين يختلف عن الأخلاق الخاصّة بالبورجوازية منذ القدم، وذلك من خلال الرفض بامتعاض للسعي نحو "الكسب"، وهو ما يبدو طبيعياً لدى الموظف النزيه المعتمد على أجره الثابت أو على الهبات المحدّدة، والذي يرى أن هيبة عمله تتمثل في كونها ليست مصدر غناء تجاري. من هنا فإنّ "روح" الإدارة الإماراتية التي تهتمّ بالاستقرار والحفاظ على "الغذاء" التقليدي وارتياح التابعين تقف مستغربة ومرتادة أما التطوّر الرأسمالي الذي يسعى إلى قلب الأوضاع المعيشية، وبالأخصّ، كما رأينا[146]، لدى أخلاق الموظفين الكنفوشية، ولكن بأقلّ حدّة في كلّ مكان، لا سيما أنّ الغيرة بدت تتضاعف أمام ظهور هذه القوى الاقتصادية الحرّة. فليس إذن من باب الصّدف أن تتطوّر الرأسمالية الحديثة بامتياز هناك - في إنجلترا - أوّلاً حيث وقع تقليص نفوذ الموظفين من خلال بنية السيادة ذاتها، - كما توصّلت الرأسمالية القديمة في مثل هذه الأوضاع إلى أوجها. فتلك الغيرة المرتبطة بالموقف التقليدي التابع للوضع الطبقي للبيروقراطية إزاء الربح الاقتصادي المعقلن كانت هي الأخرى من بين الدوافع التي

---

(145) من الأمثلة المعروفة جدّاً في عصر ماكس فيبر كانت تحذيرات الكاتب المصري ديوف (Duauf) إلى ابنه بيبي (Pepi) (الموصوفة اليوم بـ "نظرية شيتي" (Lehre des Cheti)). ويعود النص إلى عهد السلالة الفرعونية الثانية عشر (1976-1794/ 93 ق.م.) وقد قام الباحث الفرنسي جاستون(Gaston) ماسبيرو (Maspero) بترجمته ونشره إلى جانب تحذيرات أخرى من القرن الخامس عشر ق.م. قارن: Gaston Maspero, *Du genre épistolaire chez les égyptiens de l'époque pharaonique* (Paris: Librairie A. Franck (F.Vieweg), 1872), pp. 24-75، يشير: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*² I, 2.

إلى عمل ماسبيرو (Maspero) (المصدر نفسه، ص250)؛ وفي النسخة الشخصية من كتاب ماير لماكس فيبر توجد تعليقات على الهامش على هذه التفاصيل (Arbeitsstelle der Max-Gesamtausgabe, BAdW München).

(146) انظر: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, Abschnitt, MWG I/ 22-2, S. 233f.

يمكن للسياسية الاجتماعية الحديثة للحكومة أن تتبنّاها وأن تهيئ لها الطريق، خاصّة في الدول البيروقراطية، وأن تضع لها من جهة أخرى حدودها ونمطها الخاصّ بها.

[الكاريزماتية]

تقرير النشر
حول نشـأة النص

يعتبر النص الموالي الذي سيقع إصداره حول السيادة الكاريزماتية غير كامل. فالجزء الكبير من الوصف يهتمّ بتوضيح المفاهيم وتحديد "الطابع السوسيولوجي الخاص" بـ"السلطة الكاريزماتية". وقد عمل ماكس فيبر عن طريق المقارنة بين أشكال بنيات السيادة الأبوية والبيروقراطية بالنسبة لكلّ من مجال الإدارة (كـ"تنظيم") والاقتصاد والحقوق على توضيح خصوصية بنية السيادة الكاريزماتية التي ميزها خصوصاً من خلال مناقضتها لما هو معتاد ومنظّم ودائم. غير أنّ التفاصيل اللاحقة حول مصدر الملوكية الناتجة عن علاقة التبعية للقيادة الحربية تنتهي بدون أيّ تعليل. ومن الظاهر أنّ ماريانا فيبر قد وجدت المخطوط في هذا الوضع، وهو ما يسوغ الإضافة "هنا يتوقف المخطوط" في النسخة المنشورة الأولى.

أمّا النص في حدّ ذاته، فيتضمّن إحالة واحدة مباشرة للمراجع تستند إلى عمل الباحث الحقوقي والمختصّ في قانون الكنيسة رودولف سوم حول "قانون الكنيسة" الذي قد نشر منذ عام 1892. ورغم أنّ عمل سوم كان موجوداً منذ زمن طويل، فهناك ما يدفع إلى القول بأنّ ماكس فيبر لم يهتمّ بعمل سوم بصفة مكثفة إلا في غضون السّجال الذي وقع حول أفكاره المتعلقة بـ"التنظيم الكاريزماتي" للكنيسة المبكّرة والتي استوحى منها فيبر الإشارات الأساسية لفكرته المتعلقة بـ"الكاريزما". وهو ما يمكن تتبعه – بغضّ النظر عن الإحالة المباشرة – من خلال الموازاة بين بعض الأوصاف. فالكنيسة المبكرة عملت حسب قول سوم بدون تراتيب قانونية ولم تمتلك

تنظيماً هرمياً واضحاً بين ما هو فوقي وما هو قاعدي في عملية "تقسيم الكرامات"(1) (Charismen). ولئن كان التنظيم الكاريزماتي قائماً على "الاعتراف الحرّ" من قبل الطوائف، فلم يكن شيئاً تعسّفياً، وإنما كان تأكيداً لفاعلية الاصطفاء الإلهي(2). وجاء في قول سوم أنّ "الكاريزما يفترض الاعتراف" وأنّه "طالما وقع اصطفاؤه للعمل الإداري والقيادة، فهذا يتطلب الطاعة من طرف البقية"(3). فالاعتراف بالموهوب الكاريزماتي والمصطفى من قبل الإله ليس شيئاً اعتباطياً أو تعسّفياً. فالسجال حول أفكار سوم وكذلك فكرة استساغة الحقّ الكاريزماتي والعدالة الكاريزماتية، كما هي معروضة في النص المنشور هنا، توجد أيضاً في المخطوطات الأصلية التي وردت حول "سوسيولوجيا الحقّ" - هناك في الطبقة الوسطي والأخيرة من المخطوط المرقون، وخاصّة في الإضافات الملحقة باليد(4).

هناك إشارة مبكّرة وغير مباشرة تخصّ تاريخ الصياغة نجدها في جزء من المخطوط حول "اليهودية القديمة" الذي - مثله مثل الفقرة الأخيرة في النص الذي هو بين أيدينا - يبحث في العلاقة بين المجد الحربي الكاريزماتي والملوكية ويطرح السؤال بصفة غير مباشرة عن مدى مشروعيتها. ففي المخطوط حول "الإيتيقا والأسطورة" جاء ما يلي: "يسمّي التقليد جميع أبطال الحرب الكاريزماتيين التابعين للاتحاد الإسرائيلي القديم في صراعاته من أجل الحرّية وكذلك أيضاً مثلاً الملك يربعام الثاني (Jerobeam II) "منقذين" أو "مخلّصين" (Moshua)، وذلك بنفس المعنى الذي ساق فيه بعدئذ عظماء الملوك اليونانيين لقب سوتر "Soter" كما كان الأمل في قدوم ملك مخلّص شائعاً بنفس القدر مثل العادة بأنّ نسب الملك الحاكم يعود إلى أبوّة مجهولة وغالباً متواضعة كدليل

(1) قارن: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 26, und unten, S. 462f.

(2) المصدر نفسه ص 58 فلاحقاً.

(3) المصدر نفسه ص 27.

(4) قارن التلميح إلى فكرة زوم في: Weber, *Recht* § 2, S. 53 (WuG¹, S. 442), dass. § 4, S. 4 (WuG¹, S. 459), dass. § 5 (WuG¹, S. 479),

بالنسبة لاستنباط الحقّ الكاريزماتي قارن خصوصاً فيبر في: Weber, *Recht* § 3, S. 5-9 (WuG¹, S. 402-408),

يعود الفضل في الإشارة إلى غياب مفهوم الكاريزما في نص "الاقتصاد والأنظمة" وكذلك في الطبقة الأولى من نصوص سوسيولوجيا الحقّ إلى فولفغانغ شلاختر، وبالنسبة لنشأة مساهمة ماكس فيبر الرئيسية لـ مرجع الاقتصاد السياسي، انظر لاحقاً: المختصر في الاقتصاد الاجتماعي (ورقة عمل داخلية، آب/ أغسطس عام 2002).

على أصل إلهيّ شخصي أو حقاً ذي كاريزما إلهي"[5]. وحسب ما توصّل إليه البحث إلى حدّ الآن، فإنّ المخطوط وقعت صياغته[6] عام 1911/ 1912 ويمكن أن يكون زمنياً سابقاً لصياغة نص "الكاريزماتية" المقرّر هنا نشره.

تمثل الرسالة التي بعثها ماكس فيبر في شباط/ فبراير 1912 إلى زميله الأصغر سناً منه بجامعة هيدلبرغ آرثر زالس (Arthur Salz) خطوة أخرى في تفكيره في مفهوم الكاريزما، إذ إنّها عالجت موضوع الجماعة المنزلية الذي كان يهمّ الشاعر ستيفان جورج. فمنذ الصيف لعام 1910 ثمّ في أكتوبر من نفس العام استجلب ماكس فيبر حلقة ستيفان جورج كمثال لتكوين الطوائف الكاريزماتية وتحدّث لأوّل مرّة عن علاقات السلطة ذات الدافع الكاريزماتي. وحتى في هذا النص يلمّح ماكس فيبر إلى الحلقة وتعاليها عن العمل اليومي لكسب الرزق. وقد سبق أن أثيرت في الرسالة المبعوثة إلى آرثر زالس الفكرة الرئيسية حول البنيات الكاريزماتية التي لا تخضع للمعتاد. هناك جاء القول بأنّ الجماعة المنزلية في الوقت الراهن، أي بعد فقدانها للمهام الاقتصادية والإنتاجية، " لا تمثل الشكل المعتاد، وإنما الشكل الخارج عن الدنيوي، أو بالأحرى: لما هو خارج عن المعتاد، مثل الطائفة القربانية المقدّسة (Eucharistische)- لدى المبشرين بالدين مع حواريهم [...] أو الدير، - ولذلك لا تنشأ إلا بصفة كاريزماتية وليس "تقليدياً"، أي كتجمّع حرّ لأناس ذوي طابع خاصّ مع أناس ذوي طابع خاصّ بهم يرغبون الخروج عن المعتاد"[7]. ففي حين يقدّم فيبر في الرسالة المفهوم المميّز لما هو "خارج عن المعتاد"، لا نجد في هذا النص المقطوع حول "الكاريزماتية" ما يسوغ هذا المفهوم رغم أنّ الظاهرة

---

(5) Max Weber, *Ethik und Mythik*, Bestand Max Weber-Schafer, Deponat BSB München, Ana 446, BI. 52 (MWG I/ 21).

(6) قارن في هذا الصدد: Eckart Otto, "Die Tora in Max Webers Studien zum antiken Judentum. Grundlagen für einen religions- und rechtshistorischen Neuansatz in der Interpretation des biblischen Rechts," *Zeitschrift für Altorientalische und Biblische Rechtsgeschichte*, 7. Jg. (2001), S. 1-188, Zitat: S. 29f.,

وكذلك المرجع المذكور، تقرير النشر لـ **الإيتيقا والأسطورة**، MWG I/ 21، ص 171-175.

بالنسبة لاستعمال مفهوم الكاريزما في مخطوط ماكس فيبر، قارن: Eckart Otto, *Max Webers Studien des Antiken Judentums: Historische Grundlegung einer Theorie der Moderne* (Tübingen: Mohr Siebeck, 2002), S. 188-191,

والمرجع المذكور، المقدمة، MWG I/ 21، ص 54-57.

(7) رسالة ماكس فيبر إلى أرثور زالس بتاريخ 15 أو22 شباط/ فبراير 1912، MWG II/ 7، ص 429.

جرى وصفها[8]. إلا أنّ ما يثير الانتباه في الرسالة بتاريخ شباط/ فبراير 1912 هو ما ألحق من قبل فيبر من تنظيم منسّق: فالكاريزما وقع إدراجه في مقابل أشكال البنى الأبوية والبيروقراطية. هذه الملاحظات الهامشية تتطابق مع الجملة الأولى الواردة هنا في النص المقرّر نشره ويمكنها أن تعكس وضع التفكير في نظرية السيادة في بداية عام 1912.

هناك مقولتين في بداية النص حول "الكاريزماتية" - تخصّ الغضب الوحشي لدى المحاربين والكتاب المقدّس عند المورمون - تحيلان إلى أطروحات بحث مماثلة أو مراجع لكلّ من أدوار ماير وهيرمان غانترت (Hermann Güntert). هاتان الإحالتان غير المباشرتين لا تتجاوزان عام 1912[9]. فخلافاً للنصّين "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" لا ترد هنا في هذا النص المكوّنات المميّزة لمفهوم "الكاريزما"[10]. ولذلك يبدو هذا النص في التسلسل الزمني النسبي وكأنّه النص المبكّر من بين النصوص الثلاثة حول "الكاريزما" التي وردت لنا. وهو ما ينطبق على وضع النص الذي لا يفتقد إلى خاتمة فحسب، وإنما أيضاً إلى المعايير الشكلية التي تنطبق على عمل مكتمل.

لا يتضمّن النص غير المكتمل حول "الكاريزماتية" سوى إحالتين تمتدّ إلى نصوص أخرى وتحيل إلى الفقرات الأولى لنصّ "سيادة الأعيان" وكذلك إلى نصّي "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما"[11]. وعلى عكس ذلك لا توجد في الجرد الكامل للصياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع** الذي وصلنا أيّ إشارة تحيل بصفة واضحة وقطعية إلى هذا النص المعروض لدينا، فلم يحصل الإلحاق إلّا عن طريق الإشارات الضعيفة في مصداقيتها باعتبار أنّه وقع حلّها مراراً. ومثل هذه الإشارة

(8) إنّ المتحدين كاريزماتياً مع بعضهم البعض يقفون "خارج المهن المعتادة وكذلك خارج الواجبات العائلية اليومية". وهذا ينطبق أيضاً على تعبير الروتيني "Veralltäglichung".

(9) وقع التعليم على تصدير كتاب المورمون لـ إدوارد ماير في 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1912.

(10) بالنسبة للفرضية القائلة إنّ النص لم يقع صياغته في نفس واحد، هناك موضع في النص اللاحق ص 513 تثبت صحتها؛ هناك تبدوالفقرة القصيرة حول الوظيفة المشرّعة للكاريزما وكأنها أضيفت لاحقاً، وهناك يقف النص بالفعل في الصفحة الموالية حيث وجب البحث في موضوع المشروعية بصفة مفصّلة.

(11) يقدّم حلّ الإحالة المتعلقة بـ "تموضع الكاريزما" في الفصل القديم حول "المشروعية" من الطبعة الأولى لـ **الاقتصاد والمجتمع** (الوارد هنا تحت "الحفاظ على الكاريزما") هو الآخر تسويغاً لتغيير مكانها.

توجد مثلاً في كتاب الحقّ 1§؛ فالتفاصيل المعلن عنها حول كيفية استنباط الحقّ الكاريزماتي لدى السّحَرة والقساوسة يمكن أن تحيل إلى التفاصيل المقتصرة في نص "الكاريزماتية"، ولكنها ليست ملتزمة بذلك اضطراراً[12]. وهناك ما يشبهه في صياغة الإشارات لموضوع الحقّ غير المعقلن في نصوص "البيروقرطة" و"الدولة والسلطة الدينية". ويختلف الأمر فيما يخصّ الإشارة في نص "الجماعات السياسية" إلى المشروعية الكاريزماتية لدى القائد المختار بحرّية وما تبعها من قول: "لقد تعرّضنا في موضع آخر إلى طبيعة بنية السيادة التي تنجرّ عنها"[13]. فالإشارة يمكن حلّ عقودها هنا في النص وكذلك في النص حول "تحوير الكاريزما"، وهي هامّة بالنسبة لضبط تاريخ النص قبل كلّ شيء لأنّ التعبير لا يشير إلى نوايا في الكتابة وإنما إلى ما هو موجود مسبّقاً[14]. كما يمكن للإشارات المصاغة في نص "سيادة الأعيان" أن تحيل هي الأخرى إلى النصين حول "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما"، في حين أنّ هناك إشارة معاكسة في نص "تحوير الكاريزما" قد تسمح بالإمكانيتين. غير أنّ هذه الإشارات لا تجيب عن السؤال الهامّ والمتمثل في هل من الأحرى أن يقع تعويض نص "الكاريزماتية" غير المكتمل الذي هو بين أيدينا بنصّ "تحوير الكاريزما" الوافي من حيث المضمون والمحرّر مؤخّراً.

فيما يخصّ نقل النص ونشره

لم يصلنا مخطوط من النص. فالنشر يستند إلى الطبعة التي نشرت لأوّل مرة بعد وفاة ماكس فيبر من قبل ماريانا فيبر وملشيور باليي كفصل تاسع من الجزء الثالث تحت عنوان "الكاريزماتية" في: ماكس فيبر، **الاقتصاد والمجتمع** (ملخّص الاقتصاد الاجتماعي، الجزء الثالث، التسليم الرابع). Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1922، ص 753- 757 (أ).

(12) قارن: Weber, *Recht* § 1, S. 5 (WuG[1], S. 389).

(13) قارن: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22- 1, S. 210 mit Anm. 7.

(14) في غضون وضع الإحالة الواردة في نص "الجماعات السياسية" أو إلحاقها فيما بعد والتي تضمّ إلى النصوص المحدّدة تاريخياً من بين النصوص المبكرة لا بدّ أن تكون الفكرة حول السيادة الكاريزماتية متواجدة. وهذا يتطابق مع معلومات الناشر للمجلّد الذي ينطلق من تنقيح لنصّ "الجماعات السياسية" خلال عامي 1912 و1913. قارن تقرير النشر للنصّ الجماعات السياسية، MWG I/22-1، ص200 فلاحقاً.

هذا النص غير كامل، ولا يمكن الآن توضيح ما إذا تخلّى ماكس فيبر فجأة عن مواصلة العمل على المخطوط أم ربما استعمل الفقرات الموالية من النص في مواضع أخرى أم أنّ هذه الفقرات قد ضاعت. ولم يذكر الناشران الأوّلان سوى أنّ المخطوط قد انقطع في نصف الجملة. وقع الحفاظ هنا على عنوان الطبعة الأولى. وقد سبق أن تحدثت ماريانا فيبر في رسالتها الأولى إلى دار النشر بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 عن جزء من مخطوط مخلّف بعنوان "الكاريزماتية"[15]. وحتى في الفهرس المبعوث مع المخطوطات المخلّفة حول **الاقتصاد والمجتمع** إلى دار النشر بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 حافظ على هذا العنوان الذي احتفظ به في النسخة المقرّرة للطبع لدى التسليم الرابع[16]. وفيما يخصّ هذا المفهوم الغريب "للكاريزماتية"، فإنّ الأمر يتعلق بمفهوم فيبري خاصّ به، ولكنّه لم يستعمله إلّا نادراً جدّاً كما كان ذلك مثلاً في مقالاته حول "إيتيقا الاقتصاد في ديانات العالم" وفي التسليم الأول لـ **الاقتصاد والمجتمع**[17]. غير أنّ هذا المفهوم لا يرد في نصوص النسخة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**، وكذلك أيضاً في نصيّ "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما". ولهذا السبب هناك شكّ في القول إنّ ماكس فيبر قد توقف فجأة على مواصلة هذا النص وأنّه ليس من المحتمل أن يضع بعد 1912 لهذا النص غير المنقح عنوان "الكاريزماتية". ومن أجل هذا التحفظ وضع عنوان "الكاريزماتية" الوارد من قبل ماريانا فيبر بين قوسين مربّعين.

أمّا إضافات الناشرين الأولين الجلية مثل الفهرس ودليل الصفحات للفصل، وحتى الهوامش المضافة وكذلك الإشارة إلى المخطوط المقطوع لم تأخذ بعين الاعتبار كجزء لا يتجزّأ من الطبعة، ولكن تمت الإشارة إليها في الملحق/ الجهاز النقدي للنصّ. وتشير التعديلات التي اتخذت خاصّة في بداية الفقرات ونهايتها إلى صعوبات في الفهم من طرف الناشرين الأوّلين.

---

(15) رسالة ماريانا فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

(16) قارن ماريانا فيبر، ورقة تذكرة تحمل قائمة لجرد المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، وهناك يوجد العنوان **الكاريزماتية** في الموضع 14 أو15 ، أمّا الإضافة "تنقص الخاتمة" فقد ألحقت – خطأً كما يبدو– لعنوان **تحوير الكاريزما**.

(17) قارن: Max Weber: *Zwischenbetrachtung*, MWG I/ 19, S. 497; *Hinduismus*, MWG: I/ 20, S. 111; *Antikes Judentum*, (MWG I/ 21, S. 303), und " Die Typen der Herrschaft," in: *WuG*[1], S. 126 und 178 (MWG I/ 23).

[الكاريزماتية]

تمثل البنية البيروقراطية، مثلها مثل البنية الأبوية المناقضة لها تماماً في العديد من النواحي، إحدى الأشكال التي تتميّز بالديمومة كإحدى خصائصها الأساسية، وفي هذا المعنى فهي إذن "شكل معتاد". مع العلم أنّ السلطة الأبوية تمدّ جذورها دائماً عن طريق تغطية الحاجيات اليومية المتكرّرة بصفة عادية وتجد من هنا مقامها الأصلي في الاقتصاد، وبالأخصّ في تلك المجالات التي يمكن سدّها بأبسط الوسائل العادية واليومية. فالسيّد الأبوي هو "المسيّر الطبيعي" للحياة اليومية، أمّا البنية البيروقراطية، فهي الصورة المناقضة لهذا الشكل بعد أن وقعت عقلنته. فهي أيضاً شكل مستمرّ ومكيّف لتلبية الحاجيات الدائمة والخاضعة للمحسوبية بالوسائل العادية. ولكن بقدر ما ننظر تاريخياً إلى الوراء، بقدر ما نلاحظ أنّ تغطية كلّ ما يتجاوز الطلبات الاقتصادية اليومية من حاجات هو على عكس ذلك مبدئياً غير متجانس تماماً، أي: أنّ أساسه كان كاريزماتياً. وهذا يعني: أنّ المسيّرين "الطبيعيين" في حالة "الضيق" النفسي والصحّي والاقتصادي والأخلاقي والدّيني والسياسي لم يكونوا موظفين ولا أصحاب "حرفة" مختصّة تعلموها ويقومون بها مقابل أجر في المعنى الراهن للكلمة، بل كانوا حاملي مواهب جسمية وعقلية خاصّة خارقة للعادة (بمعنى أنّها ليست في متناول أيّ شخص كان). فهذه الموهبة نحو الحماسة البطولية لدى "المحارب الوحشي" في الشمال، والذي كان يثور مثل الكلب المسعور فيهاجم كلّ من حوله حتى يسقط منهك القوى لعدم سدّ عطشه الدمويّ، أو لدى البطل

الإيرلندي Cuculain أو البطل الهوميري أخيلوس، هي - كما يقال منذ زمان بالنسبة للمحارب الوحشي، نوبة جنون[1] ناتجة عن تسميم حادّ مفتعل - (كانت بيزنطيا تحتفظ بعدد من هؤلاء "الحيوانات الوحشية الشقراء"[2] المؤهلين لمثل هذه النوبات مثلما كانت الفيلة المدرّبة على الحرب قديماً)[3]؛ أمّا جذب الكهنة فهو مرتبط بصرُاع تأسيسي[4] يمثل امتلاكه وتجربته الكفاءة الكاريزماتية - وكلاهما ليس له وقع "نبيل"

---

(1) يتبع ماكس فيبر هنا فكرة الباحث في اللغة الهندوجرمانية. هيرمان غانترت الذي ناقض الأطروحة التي تبنّاها البحث الأنثولوجي الراهن ة القائلة بأنّ عنف المحارب الوحشي يعود إلى اقتناء مشروبات مشتقات من الجذوع والفطر أو إلى تسميم عن طريق نشاف ذباب. قارن: Hermann Güntert, *Über die altisländische Berserker-Geschichten* (Beiträge zum Jahresbericht des Heidelgers Gymnasiums 1912) (Heidelberg: J. Hörning, 1912), S. 24f.

(2) المقصود هم الجنود المرتزقة من إسكندينافيا والإنجلساكس الذين كانوا يكوّنون الحرس الإمبراطوري في بيزنطيا منذ السبعينات من القرن الحادي عشر. فالتعبير "الحروان الوحشي الأشقر"

استعمل باستناد إلى فريدريك نيتشه (Friedrich Nietzsche) الذي وصف به اختراق "ضمير الحيوان المفترس" بين الحين والآخر لدى "الجنس النبيل". ومن هذا المنظور يكون "النبلاء الرومان والعرب والألمان واليابانيين مثل أبطال هوميروس والفيكينغ الإسكاندينافيين" متساوين. قارن: Nietzsche, *Genealogie der Moral*, S. 21f.

(3) استعملت الفيلة في الحرب خصوصاً في العصر القديم، وذلك مثلاً من طرف ملوك السلاجقة وحاكم الفرس كسرى داريوش الثالث ومن قبل حنّبعل في الحروب البونية وفيها بعد من طرف الرومان. من المفترض أن يخلق هجوم الفيلة المسبّق البلبلة والارتباك في صفوف الأعداء وأن يجفل الخيل من خلال صياحهم فيضطرّ الفرسان إلى الانسحاب. قارن: Hans Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst im Rahmen der politischen Geschichte* (Berlin: Georg Stilke, 1900), Band 1: Das Alterthum, S. 183-194, 522-524,

(من هنا فصاعداً: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* I)،

من المحتمل أن يستند فيبر في هذا الموضع إلى الإنجيل، Makkabäer 6,33ff حيث جاء أن ملك السلاجقة أنتيوشس ف. إيباتور (Antiochus V. Eupator) أذن بالنفخ في الأبواق والكفّ من تقديم النبيذ وعصير التوت للفيلة حتى تصير ثائرة في الحرب التي كان سيخوضها ضدّ الإسرائيليين بقيادة ماكابوس جوداس (Makkabäus Judas) (عام 162 ق.م.).

(4) تعبرّ كلمة Schamane - كما جاءت عند فيبر في بحثه حول الهندوكية، MWG I/ 20، ص 450 - عن "المعزم الساحر - المجذوب". وحسب تصوّر الشعوب التركية- التر يملك المعزم قوّة تجعله يتّصل بالجنّ على الأرض وفي السماء وبأرواح السلف المحليين. وتعود الفكرة أنّ القدرة الشامانية على الدخول في حالة الجذب لمخاطبة الأرواح/ الجنّ مرتبطة بنوع من "الصُراع البنيوي"، وأنّ ظهور هذه الحالة لأوّل مرّة هو تأهيل صاحبها لتقلد مهمّة المعزم الشاماني إلى: Pierre Daniël Chantepie de la Saussaye, "unter Mitwirkung von Thomas Achelis, Die sogenannten Naturvölker," in: *Lehrbuch der Religionsgeschichte*, hg. von Pierre Daniël Chantepie de la Saussaye, 3 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1905), Band 1, S. 17-56, Zitat: S. 54.

على شعورنا بنفس القدر الذي تثيره نوعية "الوحي" بالنسبة لكتاب المورمون[5] مثلاً الذي يتحتّم اعتباره "مغالطة" كبيرة على الأقلّ ربما من وجهة نظر القيمة. غير أنّ السوسيولوجيا لم تطرح السؤال عن ذلك: فقائد المورمون مثل "الأبطال" و"السّحرة" يبرهن عن موهبته الكاريزماتية من خلال إيمان أتباعه. فبحكم هذه الموهبة ("كاريزما") وبحكم الرسالة الإلهية الضمنية – عندما تكون فكرة الإله قد تبلورت بكلّ وضوح – فرضوا فنهم وسلطتهم. وهو ما ينطبق على الأطباء والأنبياء مثلما ينطبق على القضاة والقوّاد العسكريين أو على مديري حملة صيد. ولا شكّ أنّ الفضل يرجع إلى رودولف سوم الذي قام، من منظور تاريخي بحت، بإبراز الطبيعة السوسيولوجية الخاصّة بنمط البنية السلطوية بالنسبة لحالة تاريخية معيّنة (متمثلة في تاريخ التطوّر الباكر لسلطة الكنيسة المسيحية) وذلك بكيفية منطقية وبالآتي حتماً أحادية الجانب[6]. إلّا أنّ نفس هذا الوضع المبدئي الذي بدا غالباً أكثر انطباعاً في المجال الديني قد تكرّر كثيراً على المستوى الكونيّ.

على عكس أيّ نوع من تنظيم الإدارة البيروقراطية لا تعرف البنية الكاريزماتية شكلاً أو طريقة للتوظيف أو للعزل، كما لا تعرف "سيرة مهنيّة" ولا "امتيازات" أو "مرتّب" ولا تكوين منظم لحامل الكاريزما أو لأعوانه في تخصّص ما؛ كما لا تعرف أيّ مجال للمراقبة أو للنقض، ولا تسند إليها أسقفيات محلية أو مهامّ خاصّة بها،

---

(5) كان مؤسّس طائفة المورمون ("كنيسة يسوع المسيح المقدس حتى يوم القيامة") جوزيف هو المؤلّف لكتاب: Joseph Smith, *The Book of Mormon*, An Account Written by the Hand of Mormon, Upon Plates Taken From The Plates of Nephi. By Joseph Smith junior, Author and Proprietor (Palmyra: E. B. Grandin, 1830),

وكان يعتبر بالنسبة لأتباعه "نبياً" تأهّل لقيادة المنظمة التيوقراطية للطائفة بدون منازع نظراً للوحي الإلهي الذي منّ به في وضع كتاب المورمون وما قدّمه من تكهنات. قارن: Eduard Meyer, *Ursprung und Geschichte der Mormonen: Mit Exkursen über die Anfänge des Islams und des Christentums* (Halle a.S.: Max Niemeyer, 1912),

(من هنا فصاعداً: Meyer, *Mormonen*).

(6) يستند ماكس فيبر هنا إلى عمل رودولف سوم، رجل القانون والمختصّ في قانون الكنيسة، حول قانون الكنيسة. وقد وصف المؤلّف دستور الكنيسة المبكر – خلافاً للنظرة الطاغية – على أنّه لم يكن دستوراً قانونياً وإنما كان يعبّر عن "تنظيم كاريزماتي" (المرجع المذكور، ص 26). وقد كان الطابع الكاريزماتي حسب سوم من خصائص الكنيسة المسيحية الأصلية. وهذا الطابع وقع تعويضه بعد وقت قصير بنظام الكنيسة الكاثوليكية. عوّض التعبير "مبكر" الذي ورد في النص بـ "باكر" لأنّ الأمر يتعلق بالمرحلة الأولى لتاريخ الكنيسة المسيحية.

كما لا توجد في آخر المطاف مؤسّسات قارّة ومستقلّة عن الأشخاص ومحصول ما يرتبط بكاريزمياتهم الشخصية الخالصة حسب مثال المؤسّسات البيروقراطية. وإنما لا تعرف الكاريزما سوى تصميماتها/ يقينياتها الداخلية الذاتية. فحامل الكاريزما يغتنم المهمّة التي يراها مناسبة له ويطالب بالطاعة والولاء بحكم رسالته. ولن يصل إلى مرماه إلا بقدر ما يكون النجاح حليفه، فإن لم يعترف أولئك الذين يشعر أنّه مبعوث إليهم برسالته، يسقط إذن مطلبه. أمّا إذا اعترفوا به فإنّه يصير سيّدهم طالما عرف هو كيف يحافظ على اعترافهم به من خلال "الاختبار". فلا يستنبط إذن "حقّه" من إرادتهم على مثال الانتخاب، - وإنما بالعكس: إذ الاعتراف بالمؤهّل الكاريزماتي هو واجب كلّ الذين تشملهم رسالته. فإذا ما جعلت النظرية الصّينية حقّ حكم الإمبراطور متعلقاً بمدى اعتراف الشعب به[7]، فإنّ هذا لا يعني أنّه اعتراف بسيادة الشعب بقدر ما يمكن الحديث عن ضرورة "الاعتراف" بالنبي في الجماعة الدينية المسيحية القديمة من قبل المعتنقين[8]، بل يدلّ على أنّ الطابع الكاريزماتي لمكانة الإمبراطور مرتبط بكفاءته الشخصية وتجربته. يمكن للكاريزما أن يكون عادة ميزة خاصّة نوعياً: فينجرّ عنه من الداخل، وليس عن طريق نظام خارجيّ، الحدّ النوعي للرسالة ولسلطة حاملها. فقد تكون الرسالة من حيث معناها ومضمونها موجّهة إلى مجموعة محدودة من الناس سواء مكانياً أم إثنياً أم اجتماعياً أم سياسياً

---

(7) المقصود هي أعمال الفيلسوف الكنفوشي. قارن: James Legge, *The Chinese Classics* (Oxford: University Press, 1861), vol. 2: The Works of Mencius, S. 167,

(من هنا فصاعداً: Legge, *Works of Mencius*)،

فيما يخصّ التفاصيل المتعلقة باعتراف الملك من قبل الشعب انظر: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 174-179.

(8) كان الرسل المسيحيون والكهنة المتجوّلة يتقلدون مناصب مركزية لدى الجماعات الدينية في الكنيسة المبكرة إلى جانب "الحواري" و"المعلمين"، وذلك إلى نهاية القرن الثاني ميلادياً. ومن بين الوظائف التي كانوا يتقلدونها كانت تعيين الوظائف والغفران والقيام بـ Eucharistie وإدارة أملاك الكنيسة. وحسب Sohm, *Kirchenrecht*، تقوم مكانة الرسل/ الأنبياء على اصطفائهم من "قبل الإله" والاعتراف بهم من طرف الجماعة الدينية التي تؤكّد على فاعلية كلام الله من خلال نبيّه. إلى جانب ذلك وجب على الأنبياء/ الرسل التحصّل على الشرعية من قبل الجماعة عن طريق الجذب والسلوك المثالي. قارن أيضاً: Adolf Harnack, *Die Mission und Ausbreitung des Christentums in den ersten drei Jahrhunderten*, 2 Bände, 2 Aufl. (Leipzig: J. C. Hinrichs 1906), S. 280-297

(من هنا فصاعداً: Harnack, *Mission* I, II).

أو مهنياً أو بأيّ طريقة أخرى، وهو ما تقوم به عادة: وبذلك فإنّها تجد حدودها في ذلك النطاق. وفي جميع الأحوال، وكذلك أيضاً في قاعدتها الاقتصادية[9]، فإنّ السيادة/ السلطة الكاريزماتية على عكس/ نقيض السيادة البيروقراطية تماماً. فإن كانت هذه الأخيرة تعتمد على المداخيل الثابتة، ومن هنا a potiori على اقتصاد المال والضرائب، فإنّ الكاريزما لا تعيش في ومن هذا النمط من العالم. لا بدّ من فهم هذه الصورة على حقيقتها. فليس من النادر أن ينبذ – Perhorresziert– الكاريزما امتلاك المال وما يشبهه من المداخيل المالية كما فعل القدّيس فرانسيسكو [دي أسّيسي][10] والعديد من أمثاله. ولكن هذا ليس بالطبع كقاعدة، فيمكن أيضاً لقرصان حاذق أن يفرض سلطة "كاريزماتية" في المعنى المقصود هنا والخالي من أيّ تقويم، وهو ما يقوم به الأبطال السياسيون ذوو الكاريزما إذ يبحثون دائماً عن غنيمة، وبالأخصّ: عن المال. لكن الكاريزما – وهذا هو الأمر الأساسي – يرفض ربح المال المعقلن/ الرشيد والمنتظم، بل كلّ مهنة اقتصادية رشيدة باعتبارها مهنة حقيرة. وهنا يكمن أيضاً تناقضه الصّريح مع أيّ بنية "أبويّة" تقوم على قاعدة منظمة "للعيش المنزلي". ففي شكله الخالص ليس الكاريزما مصدراً للرزق الخاصّ بالنسبة لأنصاره/ لأتباعه في معنى الاستغلال الاقتصادي حسب تبادل الخدمات وليس أيضاً في العمل الاقتصادي حسب الأجور. كما لا يعرف نظام الضرائب بالنسبة للحاجة الموضوعية التي تتطلبها مهمّته، وإنّما يقع تزويده اقتصادياً، إذا كانت مهمّته من أجل السّلم، بالوسائل اللازمة سواء عن طريق مشجّعين أفراد أم هبات فخريّة أم مساهمات وخدمات أخرى من متطوّعين لجأ إليهم أو أن تؤدّي الغنيمة في نفس الوقت – مثلما هو الحال لدى أبطال الحرب الكاريزماتيين – أحد الأغراض والوسائل المادّية للمهمّة. فالكاريزما "الخالص" هو – على خلاف جميع أنماط السلطة "الأبوية"

---

(9) من اللاتينية "substructio"، القاعدة.

(10) خصّص فرانسيسكودي أسّيسي الفصل الثامن من "Regula non bullata" لعام 1221 تحت عنوان: "Quod fratres non recipiant percuniam" لحضر قبول المال على جماعة الإخوة الأقلّ شأناً الدينية. وقع طبع هذا النص في: Heinrich Boehmer, hg., *Analekten zur Geschichte des Franciscus von Assisi* (Tübingen, Leipzig: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1904), S. 8, (من هنا فصاعداً: Analekten).

(في المعنى المستعمل هنا للكلمة) النقيض لكلّ الاقتصاد المنظّم: فهو بمنزلة السلطة المضادّة للعمل الاقتصادي، خاصّة هناك حيث يتعلق الأمر بالملك مثلما هو الحال لدى بطل الحرب الكاريزماتي. فهو قادر على فعل ذلك لأنّه لا يمثل من حيث ماهيته شكلاً "مؤسّساتياً"، وإنّما النقيض بالذات حيث يسري مفعوله في نمطه "الخالص". فعلى حاملي الكاريزما، بما فيهم السيّد حواريه وأنصاره، أن يقفوا خارج روابط هذا العالم وخارج الحرف العادية وكذلك خارج الواجبات العائلية اليومية حتى يمكنهم الاستجابة إلى رسالتهم. فكلّ من الرفض القاطع لقبول الوظائف الكنسية عن طريق النظام الداخلي لجمعية اليسوعيين[11]، وحظر الملكية بالنسبة لأعضاء الجمعية وحتى للجمعية نفسها - حسب القاعدة الأصلية للقديس فرانسيسكو [دي أسّيسي][12] وحضر الزواج على القسّيس وفارس الجمعية والعزوبية الفعلية لدى العديد من حاملي كاريزما نبوية أو فنّية هي في مجملها التعبير الحتميّ عن "النفور من العالم" لدى أولئك الذين لهم جزء ("κλησος") من الكاريزما. وحسب نوع الكاريزما وكيفية المعنى المؤدّي إلى تحقيق السّيرة في الحياة (مثلاً أن تكون دينية أو فنّية) يمكن أن تبدو الظروف الاقتصادية لدى المشاركين ظاهرياً مناقضة تماماً. وإنّه لمن المنطقيّ جدّاً أن تصف الحركات الكاريزماتية الحديثة ذات الأصول الفنّية "المستقلّين بدون مهنة" (و هم الذين يعبّر عنهم في اللغة العادية بالمحالين على المعاش- Rentiers-)

(11) حسب نظرية إغناسيو دي ليولا (Ignatius von Loyola) تعتبر الرغبة الجامحة في تقلد وظائف كنسية مناقضاً للطاعة المطلقة داخل الجماعة الدينية اليسوعية (Societas Jesu). غير أنّه لا يمكن استنباط حظر لتقلد وظائف كنسية انطلاقاً من الأنظمة الداخلية للجماعة. قارن: *Institutum Societatis lesu*, (Florentiae: Ex Typographia A SS. Conceptione, 1893), Volumen Secundum: Examen et Constitutiones. Decreta Congregationum Generalium. Formulae Congregationum S. 93f.,
(من هنا فصاعداً: *Institutum Societatis lesu*)،
وكذلك دراسة Eberhard Gothein, *Ignatius von Loyola und die Gegenreformation* (Halle a.S.: Max Niemeyer, 1895), S. 364-367,
ورد كنسخة شخصية لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

(12) المقصود هي "القواعد التي لا يجب تجاوزها (Regula non bullata). هناك مقولة مطابقة في النص توجد في الفصل السّابع تحت عنوان: "De modo serviendi et laborandi" تقول: "Caveant sibifratres, ubicumque fuerint, in heremitoriis vel in aliis locis, quod nullum locum sibi approprient nec alicui defendant".
قارن: *Analekten*, S. 18.

طبعاً بالأنصار المتخصّصين للمؤهّل الكاريزماتي[13]، كما كان العكس تماماً بالنسبة لراهب الدّير في العصر الوسيط الذي يطالب اقتصادياً بالتحلّي بالفقر.

تتمثل حالة السلطة الكاريزماتية بالخصوص في عدم الاستقرار من حيث جوهرها: يمكن لحاملها أن يفقدها وأن يشعر بأنّه "قد نسي من طرف الإله" كما كان الحال لدى المسيح عند صلبه[14]، وأن يبيّن لأنصاره بأنّه "حرم من قوّته": وبذلك تنتهي رسالته ويبقى الأمل في البحث عن حامل جديد. ولكنّ أنصاره قد فارقوه إذ إنّ الكاريزما الخالصة لا تعرف "مشروعية" أخرى سوى تلك التي تصدر عن قوّته الذاتية والتي تخضع دوماً من جديد للتجربة. فالبطل الكاريزماتي لا يستنبط نفوذه من تراتيب وأنظمة أساسية كما هو جار في "إدارة مختصّة"، ولا من عادة تقليدية أو من قسم إقطاعي بالولاء كما كان لدى سلطةً الأعيان بل يمتلكه ويحافظ عليه عن طريق مقارعة قواه في خضمّ الحياة. فعلى حامل الكاريزما أن يخلق المعجزات إذا أراد أن يكون نبيّاً وأن ينجز أعمالاً بطولية لكي يصبح قائد حرب. ولكنّ الأهمّ هو أن "تثبت" رسالته الإلهية صلاحيتها عندما ينعم الذين اتبعوه بالعيش الرغيد. وإذا لم يحصل ذلك، فإنّه من الواضح أنّه ليس الشخص المبعوث من قبل الآلهة. وهذا المعنى الجدّي حقاً للكاريزما العبقري يبدو فعلاً مناقضاً تماماً لمطالب "الرحمة الإلهية" الراهنة بإشارتها إلى القرار الإلهي "المضمر" والذي "يتحمّل الملك وحده المسؤولية عليه"[15]، في حين أنّ الحاكم الكاريزماتي العبقري على عكس ذلك هو

---

(13) يلمّح ماكس فيبر هنا إلى حلقة الشاعر ستيفان جورج (Stefan George) الذي سبق أن ذكرها عام 1910 في رسالة إلى دورا جلينيك (Dora Jellinek) ثمّ بعدها في اليوم الدراسي الأول لعلماء الاجتماع الألمان في فرنكفورت كمثال لـ"تأسيس الطائفة الفنية" ووصف "خصوصية الكاريزما" بالنسبة لمثل هذه الجماعة. (قارن: Weber, *Geschäftsbericht*, S. 58، ورسالة ماكس فيبر إلى دورا بتاريخ 9 تموز/ يوليو 1910، MWG II/ 6، ص 560 وكذلك المقدمة سابقاً ص 54). يعود التعبير "المستقلين بدون حرفة" إلى قسم الإحصائيات المهنية ويصف مجموعة أولئك الذين يعيشون من المداخيل العقارية أومن أجرة التقاعد ولا يمارسون أيّ مهنة. وإلى هذه المجموعة ينتمي في موفّى القرن التاسع عشر أيضاً الطلبة. ففي البداية كان أغلب أعضاء الحلقة، ومن بينهم ستيفان جورج نفسه، "بدون حرفة". وفي حديث لماكس فيبر مع ستيفان جورج يبدوأن الشاعر أبدى استقلاليته من القيود الاقتصادية. قارن في هذا الصدد: Friedrich Wolters and Stephan George, *Und die Blätter für die Kunst: Deutsche Geistesgeschichte seit* 1890 (Berlin: Georg Bondi, 1930), S. 476.

(14) انظر إنجيل متا 27، 46: "وفي الساعة التاسعة صاح عيسى بصوت عالٍ وقال: إلهي، إلهي، لماذا أسبتني؟".

(15) من الواضح أنّ ماكس فيبر يلمّح هنا إلى أقوال الإمبراطور غيوم الثاني الذي كان يرغب تسويغ =

الذي يتحمّل المسؤولية إزاء تابعيه. فهو لهذا السبب، ولهذا السبب وحده، يعتبر أنّه الشخص المختار فعلاً من قبل الله. فحامل سلطة كاريزماتية حقيقية في بعض رواسبها الهامّة مثلما كان عليه (نظرياً) الإمبراطور الصّيني يشكو، إذا ما لم تفلح إدارته من تقليص معاناة المحكومين، سواء تعلّق الأمر بفيضانات أم بهزائم حربية، علنا أمام كلّ الشعب معاصيه الذاتية ونواقصه كما عشناه حتّى في العقود الأخيرة(16). وإذا لم ترضي هذه التوبة الآلهة فإنّه يمرّ إلى عزل من يعتبر غالباً مخطئاً في هذا الأمر وحتى إلى قتله. وهذا المعنى الخاصّ بالذات نجده لدى Meng-tse (Mencius) في القول إنّ صوت الشعب هو "صوت الإله" (أي أنّها الطريقة الوحيدة التي يتكلم بها الإله حسب قوله!)، وأنّه بانتهاء الاعتراف من قبل الشعب (كما قيل بصريح العبارة)، فإنّ الحاكم هو شخص عادي، وإذا ما رغب فيما هو أكثر، فهو إذن مستبدّ يستحقّ العقاب(17). وفي أشكال غير رهيبة قطعاً نجد الوضع المطابق لهذه الجمل

= حكمه بالاستناد إلى تصورات من العصر الوسيط. وقد تحدث الإمبراطور العديد من المرّات عن المكانة المتميزة التي تحظى بها سلالة Hohenzollern عند الإله، وذلك مثلاً في خطاب لذكرى جدّه يوم 31 آب/ أغسطس 1897 حيث قال: "هذه الملوكية هي من رحمة الإله، فهي ملوكية بجميع ما تحمل من واجبات صعبة وما تفترض من جهد متواصل وأعمال لا تنتهي أبداً، ومن مسئوولية رهيبة أمام الخالق وحده، مسؤولية لا يمكن أن يعفي الحاكم منها أحد من الناس، لا الوزير ولا البرلمان ولا الشعب."
قارن: Johannes Penzler, hg., *Die Reden Kaiser Wilhelms* II (Leipzig: Philipp Reclam jun, [1904]), Band 2: 1896-1900,

وشبه هذا الخطاب قام به أيضاً يوم 25 آب/ أغسطس 1910 في مدينة كونسبرغ (Königsberg)، انظر المصدر نفسه: المجلّد الرابع: 1906-1912، حرره بوغدان كرايغر (Bogdan Krieger)، [1913]، ص204.

(16) المقصود هنا هي الاعترافات العامة بالأخطاء من قبل الإمبراطورين الصينيين الذين، حسب التفاصيل التي قدمها فيبر في دراسته حول الكنفوشية (MWG I/ 19، ص177 فلاحقاً)، قاموا بها منذ "عصر الإقطاع" حتى نهاية القرن التاسع عشر. ففي 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1899 نجد في الجريدة *Peking Gazette* الناطقة باللغة الإنجليزية قراراً رسمياً منشوراً من طرف الحكومة يصف فيه الإمبراطور أخطاءه كسبب للقحط الذي حلّ بالبلاد.

(17) قارن: Legge, *Works of Mencius*, S. 167,
كذلك تبنّي: Plath, *China*, S. 470,
القول المأثور في الغرب "vox populi, vox die"وطبقه على نمط التفكير الصيني كما حافظت عليه الكتب الكلاسيكية المعروفة بشوكينغ (Schu-king). هناك جاء في ترجمة بلاث: "ترى السماء - من خلال شعبي ترى؛ تسمع السماء - عن طريق شعبي تسمع". هذا القول وقع توضيحه من طرف منشيوس (Mencius) وتأويله بصورة "أنّه على الأمير/ الحاكم أن يستمع أيضاً لصوت الشعب عند اختيار أعوانه أوالتحقيق في شيء يستحقّ العقاب" (المرجع المذكور، ص 470).

التي تبدو ثورية مثل الأوضاع البدائية حيث يلازم الطابع الكاريزماتي شبه جميع السّلط البدائية باستثناء السلطة المنزلية في المعنى الضيّق للكلمة وأنّه غالباً ما يفارق رئيس القبيلة إذا لم يكن النجاح حليفه.

إنّ "الاعتراف" الفعلي الخالص، والأكثر إيجابية أو أكثر سلبية حسب الظروف، للرسالة الشخصية من قبل الرّعيّة التي تقوم عليها سلطة الحاكم الكاريزماتية، يجد مصدره في التسليم العقائدي بما هو خارق للعادة ومتعال وما هو غريب عن جميع القواعد والتقليد، ولذلك يعتبر كشيء إلهيّ وكأنّه ولد من الحاجة والتحمّس. من هنا لا تعرف السلطة الكاريزماتية أيّ قوانين مجرّدة ولا تراتيب ولا استنتاج قانوني "صوري". فحقها "الموضوعي" يتمثل في الفيض المحسوس للتجربة الشخصية المثلى الوارد من البركة السماوية والقوة الإلهية، ويعني رفض التقيّد بالنظام [الطبيعي] الخارجي لصالح التعالي الوحيد لعقيدة الأنبياء والأبطال. ولذلك فهي تتصرّف بصفة ثورية قالبة جميع القيم ومحطّمة النواميس التقليدية والعقلانية [متبعة القول]: "هكذا كان مكتوباً – ولكنّي أقول لكم"[18]. أمّا الشكل الكاريزماتي الخاص لتجنّب الصراع فيتمثل في الوحي عن طريق النبيّ أو التكهّن أو الحكم "السليماني" الصادر عن حكيم كاريزماتي محنّك انطلاقاً من تقويمات محسوسة وفردية صارمة ولكنّها تدّعي التوازن المطلق. وهنا تكمن "عدالة القاضي" بأتمّ معنى للكلمة – وليس بالمفهوم التاريخي. إذ إنّ عدالة القاضي الإسلامي في ظاهر واقعه التاريخي هي حقاً مرتبطة بالتقليد الفقهي وتأويله الصّوري غالباً ولا يرتفع إلى مرحلة التقويم الفردي الخارج عن القاعدة إلّا – وهناك فقط – حيث تعجز وسائل التحقيق[19]. وهو ما تقوم به دائماً العدالة الكاريزماتية الحقّة: فهي في شكلها المحض النقيض التامّ للتقيّد الصّوري والتقليدي وتقف في وجه قداسة التقليد بنفس الكيفية مثلما تفعل مع الاستنتاجات العقلانية

(18) انظر إنجيل متىّ 5، 21- 22: "سمعتم ما قيل للأوائل: وجب عليك أن لا تقتل [...]. ولكن أقول لكم: من يسخط على أخيه، يستحق المحاكمة [...]".

(19) يعبّر المستشرق سنوك هر خرونيه سنوك في دراسته حول "مكّة" عن شكوكه في عملية التطبيق الفعلي للشريعة (القانون الفقهي). ففي التصوّر العام أصبح القاضي مجرّد "قاض روحي لا يطبّق أحكامه القانونية إلا على بعض القضايا". وفي الحكم العثماني سعت السلطة في عديد من الحالات إلى الاستفراد "بالحقّ الجنائي وبعدد هامّ من أقسام القضاء باستثناء الفقه العائلي". قارن: Snouck Hurgronje, *Mekka*, S. 182.

انطلاقاً من المفاهيم المجرّدة. ليس المجال هنا للبحث في مدى توافق الإحالة "العدل والإنصاف" (Aequum et Bonum) في مجال القضاء الروماني[20] والمعنى الأصلي لمفهوم "العدل"[21] "Equity" "الإنجليزي مع العدالة الكاريزماتية بصفة عامة وعدالة القاضي الفقهية في الإسلام بالخصوص. ولكنّ كلاهما نتيجة اجتهاد قضائيّ معقلن بصفة صارمة في جزء منها واشتقاق من مفاهيم مجرّدة تابعة للحقّ الطبيعي. وعلى أيّة حال، فإنّ السابقون في حسن النية (Ex fide bona) تتضمّن إحالة إلى "الخلق" الحميدة في التعامل التجاري[22] ولا تعني إذن نوعاً حقيقياً من العدالة اللامعقولة مثل "تقديرنا القضائي الحرّ"[23]. وبالطبع فإنّ استنباطات العدالة الكاريزماتية هي بالعكس جميع أنواع الفتوة (Ordal) كوسائل للتحقيق. ولكن عندما تضع عوض النفوذ الشخصي

---

(20) "العدل والإنصاف". المقصود هو مبدأ الحقّ الروماني القائم على "الإنصاف" أو"العدل" في الحالة الفردية والذي كان أساس "الحقّ الإداري" لدى براتورن (Prätoren). وعلى هذه القاعدة وقع منذ بداية الجمهورية إصلاح الحق العام أوالمدني "الصارم" وتعديله حسب الظروف السياسية والاجتماعية. قارن:

Rudolph Sohm, *Ein Lehrbuch der Geschichte und des Systems des römischen Privatrechts*, 11 Aufg. (Leipzig: Dunker & Humblot, 1903), S. 27, 71, und oben, S. 188-193.

(21) كان "العدل" (Equity) قائماً على حكم "الإنصاف القضائي". وقد تطوّر انطلاقاً من تعيين المستشار في العصر الوسيط في وظيفة القاضي إلى إدارة قضاء مستقلة بدون محلفين. ويعتبر "العدل" المصدر الثالث لنظام الحق الإنجليزي إلى جانب الحقّ العرفي أوالحقّ العام والحقّ التشريعي. يتبع فيبر هنا وصف يوليوس Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 142-149,

الذي ينطلق من "الفكرة الأساسية الألمانية المعروفة في العصر الوسيط" والقائمة على التناقض بين الحقّ الملكي والحقّ العام والذي يرى أنّ المفهوم الأصلي للعدل في معنى العدل يتمثل في "تخفيف صرامة الحقّ العام" (المرجع المذكور، ص143). قارن أيضاً: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 318,

وكذلك: Weber, *Recht* § 6, S. 2 (WuG[1], S. 483), und dass. § 8, WuG1, S. 509 (MWG I/ 22-3).

(22) يصف فيبر ما يسمّى بـ "fides bona" في الحقّ الروماني في عمله حول الحقّ (*Recht*) الفقرة 2، ص38 (WuG[1]، ص436) على أنها "العقيدة الطيبة والأمانة في المعاملات التجارية البحتة". ولتوضيح المعنى لـ "fides bona" باعتبارها قانوناً قارن: المصدر نفسه، ص 38 فلاحقاً (WuG[1]، ص 436 فلاحقاً).

(23) يحيل ما يسمّى بـ "التقدير القضائي الحرّ" إلى تلك الحالات التي لم تنظم بتاتاً بصفة قانونية أو لم يكن تنظيمها غير كاف. ولغلق هذه الثغرات، كان على القاضي أن يغير بعض الجمل القانونية أو أن يطوّرها من جديد في إطار ما يسمح به تأويل القانون له عن طريق القياس. ولكنّ هذا النوع من استنباط الحقّ يبقى مقيّداً بالحقّ الجاري وليس مستقلاً تماماً كما كان يطالب به أنصار المدرسة الحرّة للقانون في بداية القرن العشرين.

لحامل الكاريزما جهازاً من القواعد المتهاسكة للكشف عن الإرادة الإلهية، فإنها تنتمي إذن إلى مجال ذلك "التموضع" للكاريزما الذي سنعود إلى الحديث عنه قريباً.

يمثل تطوّر الملوكية حالة تاريخية هامّة جدّاً بالنسبة للمشروعية الكاريزماتية التي تخصّ المؤسّسات، أي تلك التي تتعلق بالكاريزما السياسي.

كان الملك أوّلاً وفي كلّ مكان أمير حرب وظهرت الملوكية من صلب الحماسة الكاريزماتية. وفي طابعها المعروف من خلال تاريخ حضارات الشعوب لم تكن الملوكية من حيث التطوّر التاريخي أقدم شكل للسيادة "السياسية"، أي أقدم سلطة تجاوزت السلطة المنزلية وانفصلت عنها مبدئيّاً لأنها لم تكن أوّلاً مكرّسة لقيادة الصراع السلمي الذي يخوضه الإنسان مع الطبيعة، وإنما للصراع العنيف بين جماعة من الناس وجماعة أخرى من أجل القيادة. فأسلافها كانوا حملة لجميع تلك الكاريزميات التي كانت تضمن المساعدة لدى الأزمات الخارجية والداخلية الخارقة للعادة أو النجاح لدى الأعمال الفائقة. وقد بقي رئيس القبيلة الذي سبق الملوكية حتى الآن شخصيّة مزدوجة: فهو من ناحية ربّ البيت الأبوي أو رئيس العشيرة ومن ناحية أخرى القائد الكاريزماتي في الصّيد وخلال الحرب والساحر والمنبئ بالمطر والطبيب السّاحر ، أي الكاهن والطبيب وأخيراً الحكم. وليس دائماً ولكن غالباً ما تقسّم هذه الوظائف الكاريزماتية إلى العديد من الكاريزمات المختصّة مع حامليها الخصوصيين. كما يقف في أغلب الأحوال إلى جانب القائد الممثل للسلطة المنزلية والحافظ للسلم (رئيس العشيرة) بوظائفه الاقتصادية الأساسية قائد الصّيد والحرب، ويجب على هذا الأخير، خلافاً للقائد الأوّل، أن يثبت مكانته من خلال بطولاته مع أتباعه من المتطوعين في حملات ظافرة بالنصر والغنيمة (و التي ورد عددها في النقوش الحجرية للملوك الأشوريين[24] مختلطاً بعدد الأعداء الذين قتلوا ومساحة الأسوار التي غطّت بالجلود المسلوخة في الأماكن الغزوّة كغنيمة للصيد وخشب الأرز اللبناني الذي وقع جرّه قصد البناء). فاكتساب المكانة الكاريزماتية يحدث إذن بغض النظر عن الموقع المحتلّ داخل العشيرة والجماعات المنزلية ولا يخضع

---

(24) جاء الوصف المطابق في إحدى النقوش الحجرية للملك الأشوري (885-860 ق.م.). قارن:
Eberhard Schrader, Hg., *Sammlung von assyrischen und babylonischen Texten in Umschrift und Übersetzung* (Berlin: H. Reuther, 1889), Band 1, S. 91, 67.

لأيّ قاعدة مهما كان نوعها. وهذه الازدواجية بين الكاريزما والمعتاد في الحياة اليومية يوجد لدى الهنود الحمر مثل رابطة الإيروكيز كما يرد في أفريقيا وغيرها بوفرة[25]. وحيث انعدمت الحرب وغاب الصّيد، غاب الرئيس الكاريزماتي، أي "الأمير" كما نريد تسميته لتجنب الخلط المعتاد مع القائد الحافظ للسّلم. لكن يمكن، خاصّة إذا تعدّدت الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والأمراض، أن يأخذ ساحر كاريزماتي بزمام مثل هذه السلطة الأساسية وأن يتحوّل إلى أمير كاهن. أمّا قائد الحرب الذي بحوزته حسب التجربة أو حسب الحاجة أيضاً كاريزما غير ثابتة، فإنّه يصبح ظاهرة مستمرّة إذا ما بقي وضع الحرب قائماً بصفة متواصلة. فأن يبدأ إذن ظهور الملوكية، وبها أيضاً ظهور الدولة، بضمّ الأجانب والخاضعين إلى نفس الجماعة، فهذه في حدّ ذاتها مسألة لفظية بحتة: إذ سنحدّد فيما بعد مفهوم "الدولة" لأغراض حاجتنا أساساً بصفة أكثر وضوحاً. فمن المؤكّد أنّ وجود قائد الحرب كظاهرة عادية لا يرتبط بدوام السيادة القبلية على الخاضعين من قبائل أخرى ولا عن تواجد أفراد من العبيد، وإنما بدوام وضع الحرب المزمن وتنظيم شامل مخصّص له. وإنّه لصحيح من جهة أخرى أنّ تطوّر الملوكية وتحوّلها إلى إدارة ملكية منظمة لم يظهر غالباً إلّا على مستوى السيطرة على الجماهير العاملة والدافعة للضرائب عن طريق المحاربين الحرفيين التابعين للملك، والذي بدونه يصبح إخضاع القبائل الغريبة بالعنف حلقة ضرورية إطلاقاً للتطوّر: فالتسلسل الطبقي الداخلي نتيجة لتطوّر الأنصار الكاريزماتيين في الحرب وتحوّلهم إلى طبقة حاكمة يمكن أن يحمل معه نفس التغيّر الاجتماعي. ولكن في كلّ الحالات تصبو السلطة الإماراتية ويصبو أيضاً أصحابها إلى "الشرعية"، أي إلى علامة الحاكم الكاريزماتي المؤهّل، كلما بدت السيادة قارّة. ويمكن أن يحصل هذا عن طريق المشروعية من ناحية أخرى أمام آخرين.

(25) يستند فيبر هنا إلى تفاصيل هاينريخ شورتس وكورت بزيسغ (Kurt Breisig). وقد بيّن هذا الأخير من خلال الاتحاد الذي أسّسه قبائل الإروكيز في أميركا الشمالية عام 1570 - وكذلك شورتس بالنسبة للأمثلة الإفريقية المشابهة - الفرق بين "قائد السلم" و"قائد الحرب". ففي حين لا ينظّم قائد السلم لدى قبائل الإيروكيز باعتباره قائد القبيلة القار إلى الحرب، يتميز قائدا الحرب بشجاعتهما الشخصية وحكمتهما وبلاغتهما في المجلس في حالات الحرب. قارن: Schurtz, *Alterklassen*, S. 324-326, und Breysig, *Geschlechterverfassung*, S. 496,

ويذهب بريسغ إلى حدّ القول بأنّ قوّاد الحرب كانوا يتقلدون الوظائف الحقيقية الوحيدة بالنسبة للقبائل وعلى مستوى الاتحاد ذات "قوى مؤسّسة للدول".

[تحوير الكاريزما]

تقرير النشر

حول نشــأة النص

يبدأ النص المقرّر نشره فيما يلي بتحديد الطابع "الخالص" لنمط السيادة الكاريزماتية. ويعتبره ماكس فيبر كسلطة ثورية من "الداخل" وكحامل تاريخيّ للشيوعية وكشكل للبنية الاجتماعية لما هو خارج عن المعتاد. وفي خطوة ثانية يتابع فيبر البحث عن دوافع تحوّل الكاريزما إلى ظاهرة يومية وعن أسباب ظهورها وعواقبها. وفيما يخصّ السؤال المركزي والمتعلق بما سيحدث لشكل السيادة القائمة على البنية الشخصية الكاريزماتية الفائقة بعد اندثار السلطة أو وفاة صاحب الكاريزما، يقدّم فيبر عدداً وافراً من إمكانيات التطوّر. ويضمّ الطيف 1. جمعنة غير محدّدة الشكل وبدون رئاسة كاريزماتية جديدة، 2. وضع/ خلق خلف شخصيّ و3. تحويل نمط القبول بالإجماع من طرف المحكومين إلى شكل انتخاب حديث أو أيضاً 4. تغيير مؤسّسة القائد الكاريزماتي إلى شكل من الملوكية و5. الحفاظ على الكاريزما في شكل الكاريزما الإدارية أو الشعبية أو الوراثية أو عن طريق التربية الكاريزماتية.

أمّا أعمال المؤلّفين المذكورة بصريح العبارة من قبل ماكس فيبر - مثل أبراهام كوبير (Abraham Kuyper)، إدوارد ماير، فريدريك نيتشه، هاينريخ شورتز[1]، - فهي تعود إلى تاريخ قديم ولا تقدّم أيّ دليل على نشأة النص. ولكن يمكن تحديد

---

(1) بالنسبة لـ أبراهام كوبير (Abraham Kuyper)، وقد نشر العمل المقصود عام 1904؛ فيما يخصّ إدوارد ماير وأطروحته العائدة لعام 1901؛ لقد نشر كتاب نيتشه حول "جنيالوجيا الأخلاق" قبل نهاية القرن التاسع عشر؛ أمّا الوصف "الرقيق جدّاً" لمنزل الرجال من قبل هاينريخ شورتس فقد نشر عام 1902.

هذه بصفة محسوسة من خلال التذكير بسلسلة من الأحداث السياسية كما تبيّنها الأمثلة اللاحقة المتعلقة بالسياسة الأميركية: يصف ماكس فيبر المكانة القديمة للشيوخ التي وقع تقليص نفوذها عن طريق التحوير الدستوري بتاريخ 31 آذار/ مارس 1913. فبعد أن قدّم الطلب قبل نحو سنة يوم 15 أيار/ مايو 1912 إلى الكونغرس، وقعت مناقشة مكانة الشيوخ بصف علنيّة بحيث يمكن تحديد قول ماكس فيبر في المرحلة الزمنية الواقعة بين تقديم الطلب والمصادقة عليه. وما يزيد الشيء وضوحاً هي التلميحات الثلاثة إلى حملة روزفلت الانتخابية في "العام الماضي"[2]. فبعد أن رفض الجمهوريون تعيين تيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) في صيف 1912 كمنتخبهم للرئاسة، أسّس هذا الأخير في آب/ أغسطس 1912 حزبه الخاص لفرض تعيينه للرئاسة. وهذا الخرق لدى الجمهوريين أدّى في الآخر إلى فوز الديمقراطي وودرو ويلسن (Woodrow Wilson) في الانتخابات في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر نفس العام. فالفقرة الكاملة حول طريقة الانتخابات الحديثة والصراع بين الشخصية الكاريزماتية وبيروقراطية الحزب، بما في ذلك الطبعة الصغيرة الحجم، تبدو قد حرّرت عام 1913.

اتبع ماكس فيبر في موضعين من دراسته مصطلحات البحث في المقولات[3]. ففي بداية النص هناك إحالة إلى الخلف وقع حلّها في الجزء القديم من البحث في المقولات[4]. وبما أنّ فيبر تراسل مع هاينريخ ريكيرت حول النشر الخاص لمخطوط نظرية المقولات[5]، وبالآتي قرّر فصل التوضيحات النظرية عن العمل الكامل حول **الاقتصاد والمجتمع**، فلا بدّ أن تكون الإحالة المذكورة سابقاً قد حرّرت في مرحلة مبكّرة. هكذا يمكن ضبط شهر تموز/ يوليو 1913 كآخر موعد لإعادة النظر في الفقرة الأولى لنصّ "تحوير الكاريزما". كما يمكن أيضاً وضع المعطيات المختصّة

(2) هناك الإشارة الصريحة إلى "السنة الأخيرة" وكذلك الإشارة إلى الناشر وسنة النشر التي تعود إلى 1912 (المصدر نفسه، الهامش النقدي x).

(3) قارن التذكير بـ "جمعنة المناسبة" وقابلها "شراكة المناسبة" في البحث حول المقولات وكذلك "الفعل الجماعي".

(4) من الممكن ذكر فقرة في الفصل الثاني من عمل **الاقتصاد والأنظمة**، ص 4 فلاحقاً (WuG¹، ص 374- 376) كإحالة محتملة، إلّا أنّ التفاصيل المعروضة في بحث المقولات تنطبق جوهرياً أكثر.

(5) قارن رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكيرت بتاريخ 3 تموز/ يوليو 1913، MWG II/ 8، ص 260.

بالكهنوت غير الأوروبي في نفس المرحلة الزمنية لأنّ ماكس فيبر قد بحث فيها في الملحق من المخطوط لنصّ "الدولة والسلطة الدينية" بصفة وافية.

مقارنة بنصّ "الكاريزما" المتقطع، يتميّز نص "تحوير الكاريزما" بتمحوره حول فرضية/ نظرية العقلنة واصطلاح، دقيق لتحليل السيادة الكاريزماتية. فهنا يتعدّد استعمال المفاهيم مثل "غير المعتاد"[6] و"تحويل الكاريزما إلى ظاهرة يومية" والتدرّج في تقسيم الكاريزما من "كاريزما الإدارة" فـ "كاريزما الشعب" إلى "كاريزما الوراثة"[7]. ولذلك فمن المحتمل أن النص المقرّر هنا نشره قد نشأ بعد نص "الكاريزما" الذي لا يتضمّن أيّة إشارة تتجاوز عام 1912 فيما يخصّ ضبط تاريخ نشأته. وتبقى إذن الإجابة عن السؤال إن كان الأمر يتعلق لدى نص "الكاريزما" غير الكامل بنسخة ممّهدة لهذا النص الذي بين أيدينا أم أنّه يمثل فعلاً جزءاً من عمل مستقلّ. لا تعطي بنية الإحالات داخل النص إلا جواباً محدوداً على هذا السؤال باعتبار أن هناك إشارة مسبّقة في نص "الكاريزما" إلى التفاصيل حول "تموضع الكاريزما"، ولكن على عكس ذلك هناك إحالة معاكسة في نص "تحوير الكاريزما" إلى مفهوم "السلطة الكاريزماتية" لا تستوجب حتماً الحلّ في نص "الكاريزما". فمن هذا المنظور لا يوجد دليل قاطع يثبت إلحاق المخطوط القديم إلى مرحلة النظر من جديد في نص "تحوير الكاريزما". لكن يمكن الإجابة على السؤال بطريقة مختلفة، وذلك من جوانب تهمّ المضمون. فمقارنة بنصّ "تحوير الكاريزما" الذي يبدأ بدون تمهيد، يمهّد نص "الكاريزما" بصفة نسقية للموضوع ولمفهوم "الكاريزما". فيحدّده أيضاً من خلال علاقته بالأنظمة العادية/ اليومية (كالإدارة والاقتصاد والحقّ/ القانون). فمثل هذا التحديد الأساسي والأخذ بعين الاعتبار بالنظام القانوني غائبان في نص "التحوير" الذي يبحث بالخصوص في أثر الكاريزما الثوري ويؤكّد بالآتي عليه أكثر من أيّ شكل آخر من السيادة الناجعة/ الفعّالة في الوقت الحاضر. ورغم

(6) كذكر محتمل أوّل في إطار الصياغة القديمة لعمل **سوسيولوجيا السيادة** ثمّ في موضعين آخرين في نص **الدولة والسلطة الدينية** (*Staat und Hierokratie*) لاحقاً ص 595. إضافة إلى ذلك لا نجد استعمال المفهوم في المخزون القديم لـ **الاقتصاد والمجتمع** سوى في مجال "الجماعات الدينية".

(7) لا نجد "كاريزما الإدارة" في مجال "سوسيولوجيا السيادة" القديمة إلا في نص **الدولة والسلطة الدينية** وفي Gentilcharisma في نصّي **الإقطاعية والدولة والسلطة الدينية**. لم يقع استعمال مفهوم "كاريزما الإدارة" إلا عام 1911 في موقف لمؤرّخ الكنيسة الكاثوليكية ضمن السجال الجاري حول أطروحات رودولف سوم.

بعض التكرار بالنسبة للمواضيع المتعلقة بقائد الحرب ورئيس القبيلة المحافظ على السّلم، والملوكيّة المبكّرة والنظام الاقتصادي، فإنّ التفاصيل الأساسية في نص "الكاريزما" ليست متكرّرة في هذا النص المقرّر للنشر.

هناك في نص "تحوير الكاريزما" أيضاً إعادات لأمثلة منفردة واستدلالات مثل التذكير بالتبنّي والوراثة أو فكرة ضياع البنية المميّزة للكاريزما بعد تحويلها إلى شكل دائم. وبما أنّ هذه المواضع لا ترتبط مع بعضها البعض بإحالات، وبالآتي لا تمثل جلياً إعادات مقصودة، فلا بدّ من الانطلاق إذن من مراحل عمل مختلفة ومن محاولات صياغة متباينة يصعب في آخر المطاف موازنتها. وهذا ينطبق إجمالاً على النصوص الثلاثة التي وردت في الطبعة الأولى من النصوص حول السيادة الكاريزماتية وكيفية تحويرها. أمّا فيما يخصّ الوضع غير الكامل للنصّ، فثمّة أيضاً أقوال وفقرات ملحقة وراء بعضها البعض تعلل الطابع اللانهائي إلى حدّ ما[8].

تثبت بنية الإحالات التي تشير في هذه الحالة إلى روابط على مستوى الصياغة أنّ نص "تحوير الكاريزما" الذي هو بين أيدينا ينتمي إلى الجرد الثابت من الصياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع** وسوسيولوجيا السيادة. كما تنتمي إلى نفس مرحلة التحرير نصوص "البيروقرطة" و"نظام الإقطاع" و"تحوير الكاريزما" لما تتضمّنه من إحالات متبادلة، في حين أنّ الربط مع نص "سيادة الأعيان" انطلاقاً من الإحالات لا يمكن الكشف عنه إلا من خلال إحالات أحادية الجانب من ذلك النص إلى هذا الذي بين أيدينا. وممّا يشدّ الانتباه أيضاً هو أنّه، بالعودة إلى نص "تحوير الكاريزما"، تبقى سيادة الأعيان من بين أشكال السيادة التي وقع التعرّض إليها غائبة في حين يفترض على عكس ذلك أن تكون المميزات البنيوية لكلّ من السيادة البيروقراطية والأبوية والإقطاعية معروفة. وهذا يمكن أن يعلل أنّ التفاصيل الأساسية المتعلقة

---

(8) ولئن تعلق الأمر أوّلاً بحاجة المقربين إلى تشريع أملاكهم بصفة دائمة، أي ببداية مسار التعوّد على الكاريزما، فإنّ الفقرة اللاحقة تنتقل إلى أشكال أخرى من السيادة حيث يمكن للكاريزما تقلد وظائف تشريعية في ظروف أخرى مغايرة تماماً. ثمّ تليها فيها بعد فقرة قصيرة جديدة تبدأ بالجملة "ومن جهة أخرى يبدو جلياً الإشكال الأوّل الأساسي الذي تواجهه السيادة الكاريزماتية عندما تسعى إلى تحويل ذاتها إلى مؤسّسة دائمة" [...]. فجملة الوصل "ومن جهة أخرى" لا تجد في الحقيقة ما يقابلها في حين أنّها مرتبطة بالفقرة ما قبل الأخيرة، وبذلك فإنها تعود إلى مشكلة التعوّد الذي بدأ مفعوله. إجمالاً تبدو التركيبات المتعلقة بالأشكال الكاريزماتية وغيرها من أشكال التربية وكأنها شذرات.

بسيادة الأعيان لم تكن جاهزة حين وقعت صياغة نص "تحوير الكاريزما". وحتى الاستعمال الصّريح لمفهوم "سيادة الأعيان" غاب بالمرّة[9].

من خلال الإحالات في النص تبدو نصوص "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية" مرتبطة مع بعضها البعض - حتى من حيث المضمون - بصفة وثيقة. هكذا يمكن لإحالة مسبّقة في نص "الكاريزماتية" تتعلق بـ"تموضع الكاريزما" أن تشير إلى هذا النص وإلى النص اللاحق حول "الحفاظ على الكاريزما". هناك إحالتان عكسيتان في نص "الحفاظ على الكاريزما" لهما سند في نص "تحوير الكاريزما". كما تلتحق التفاصيل الموضوعية حول تشريع وظيفة الكاريزما و"سلطتها الخلاقة" وحول قضية الانتخابات في التشكيلات الجماهيرية الحديثة في نص "الحفاظ على الكاريزما" مباشرة بالتوضيحات في نص "تحوير الكاريزما". إضافة إلى ذلك يربط موضوع الملك "المنغلق على ذاته" والمقدّس إلى حدّ التأليه كلا النصين بالنص الختامي للعمل "الدولة والسلطة الدينية". وما يثير الانتباه هنا هو كيف سيمهّد كلا النصين، أي "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما"، لموضوع السلطة الدينية.

تركز الروابط الناتجة بالإحالات في علاقتها بكامل الجرد للصياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع** على نص "الجماعات السياسية" وعلى قسم "الجماعات الدينية" في حين وقع حلّ إحالة معاكسة من الدراسة حول "المدينة" تشير إلى "مقام/ منزل الرجال" في عديد من المواضع وبالآتي ليس لها أي ارتباط بنصّ "تحوير الكاريزما"[10]. فانطلاقاً من "الجماعات السياسية" وقعت الإحالة إلى الدراسات حول السيادة الكاريزماتية[11] بحيث أصبحت العلاقة بالنص المقرّر هنا نشره ممكنة. وإجمالاً هناك ثلاث إحالات مسبّقة من فقرات مختلفة لقسم "الجماعات الدينية" يمكن إحالتها إلى نص "تحوير الكاريزما"، أمّا مضمون ما بين القوسين فيعرض العلاقة بين الأنبياء والحواري[12] وكذلك التفاصيل حول التربية الكهنوتية وتربية

---

(9) ترد على عكس ذلك المصطلحات مثل "موظف حكومة" و"وظيفة حكومية" و"دولة إماراتية".

(10) قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22- 5, S. 180 mit Anm. 130.

(11) قارن: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22- 1, S. 210 mit Anm. 7,

(12) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22- 2, S. 194 mit Anm. 53.

الإيقاظ[13]. ومن الواضح أنّ فقرات من النص المتعلقة بهذه المواضيع كانت جاهزة عند صياغة "سوسيولوجيا الدين"، في حين لم تكن هناك إحالة معاكسة من نص "تحوير الكاريزما" الذي هو بين أيدينا إلى نص "الجماعات الدينية". وهو ما يدلّ على مرحلتين مختلفتين من الصياغة أو إعادة النظر يكون نص "تحوير الكاريزما" تابعاً إلى المرحلة المبكّرة.

فيما يخصّ نقل النص ونشره

لم يصلنا مخطوط من النص. فالنشر يستند إلى الطبعة التي نشرت لأوّل مرة بعد وفاة ماكس فيبر من قبل ماريانا فيبر وملشيور باليي كفصل عاشر من الجزء الثالث تحت عنوان "تحوير الكاريزما" في: ماكس فيبر، **الاقتصاد والمجتمع** (ملخّص الاقتصاد الاجتماعي، الجزء الثالث، التسليم الرابع). – Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1922، ص 758– 778 (أ).

وقع تبنّي العنوان "تحوير الكاريزما" الذي ورد في الطبعة الأولى. لا يمكن التأكيد قطعاً على أنّ العنوان ينتمي إلى ماكس فيبر بالذات لأنّه لا يوجد في النص ما يثبت ذلك ولأنّ العنوان جاء ذكره لأوّل مرّة في المراسلة التي جرت بين ماريانا فيبر ودار النشر يوم 25 آذار/ مارس 1921 بمناسبة إرسال المخطوطات المخلفة من **الاقتصاد والمجتمع**[14]. ولهذا السبب سيوضع العنوان بين قوسين مكعبين.

كما وقع تنقيح الإضافات الملحقة من طرف الناشرين الأولين ووضعها في الجهاز النقدي للنصّ مع إلحاق فهرس وعرض للصفحات وكذلك هامش. وما ألفت النظر هو الخطأ الذي ورد في النص المنشور في كتابة "غير معروف" عوض "معروفة لدينا" التي وقع تصحيحها. هذا الخطأ في الكتابة يعود إلى سوء فهم في السمع لما وقع إملاؤه، ويشير إلى أنّ الموضع المطابق للنصّ إمّا وقع إملاؤه من طرف ماكس فيبر نفسه، وبالآتي فقد سبق أن وجد مرقوناً، أو أن وقع إملاؤه من

---

(13) المصدر نفسه، ص 159، الهامش 76، ص 208 مع الهامش 81.

(14) قارن ماريانا فيبر، جرد محصول المخطوطات بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، (VA Mohr/ Siebeck Deponat BSB München, Ana 446)؛ هناك وقع ذكر العنوان **تحوير الكاريزما** في الموضع 15 أو 16 مع الإضافة "تنقص الخاتمة" التي تبدوأنّها تحيل إلى نص **الكاريزماتية**.

طرف ماريانا فيبر بعد وفاته وحصل نتيجة لصعوبة وضع المخطوط[15]. كما يعود أيضاً الخطأ في الكتابة لكلمة "غير المختبرين" عوض "غير المسلّحين" لدى التابعين قسراً التي وردت سواء نتيجة لخطأ في الإملاء أم في السّماع وكتابة الحروف الكبيرة والصغيرة مثلما حدث مع "Hindurchgegangen"

- التي جاءت مباشرة بعد الكلمة "المعروفة لدينا" المسموعة خطأً - و"الأشراف الإقطاعيين أو الإداريين". في المقابل تبدو الأخطاء بالنسبة للجزر "Liparischen" (عوض "Ligurische" في النص الذي ورد لنا) أو لكلمة Josia (عوض "Josua") عائدة لأخطاء في قراءة النسخة الخطية باعتبار أن هنا غالباً ما وقع تغيير حرف أو حرفين في فهم الكلمة ولكن الصورة الخطية بقيت متشابهة تماماً.

---

(15) قارن في هذا الصدد قول ملشيور بالي في رسالته إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 29 آذار/ مارس 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

[تحوير الكاريزما]

يمكن أن تكون العقلنة البيروقراطية، كما رأينا سابقاً، قوة ثورية من أعلى طراز أمام التقليد، وغالباً ما كانت أيضاً. لكنها تثير من خلال وسائل تقنية، وتقوم بذلك مبدئياً - كما يفعل كلّ تغيير للاقتصاد - "من الخارج" بدءاً بالأشياء والأنظمة ثمّ من هناك نحو البشر؛ وبالنسبة لهؤلاء يحدث هذا التغيير في معنى تحويل ظروفهم وتأقلمها مع العالم الخارجي وربما حتى رفع إمكانيات التأقلم عن طريق فرض وسائل معقلنة للوصول إلى الغاية. أمّا الكاريزما فتقوم عكساً لذلك من حيث النفوذ على الإيمان بالوحي وبالأبطال وعلى القناعة العاطفية بأهمّية وقيمة الظاهرة سواء كانت هذه دينية، أخلاقية، فنية، علمية، سياسية أو أيّ نوع كان دائماً؛ فهي تقوم سواء على البطولة أم الزهد أم الحرب أم الحكمة العادلة أم الموهبة السحرية أم غيرها من الأنواع. وهذا الإيمان يحرّك الناس "من الداخل" ويسعى إلى تشكيل الأشياء والأنظمة طبقاً لرغباته الثورية. فالنقيض يريد أن يفهم على حقّ. ورغم كلّ الاختلاف العميق للمجالات التي تتحرّك فيها، فإنّ "الأفكار" الدينية والفنية والأخلاقية والعلمية وجميع غيرها من الأفكار، خاصّة السياسية منها والاجتماعية التنظيمية، قد نشأت على نفس المنوال إذا ما نظر إليها من منظور نفسانيّ. فهي بمنزلة "تقويم" ذاتي "يخدم الزمان" ويرغب في توجيه البعض إلى "الإدراك" والبعض الآخر إلى "الحدس" (أو ما يماثله غالباً): فـ"المخيال" الرياضي لدى أحد مثل[1] (Weierstraß) هو "حدس"

(1) ينتمي كارل وايرستراب (Karl Weierstraß) إلى الرياضيين الفطاحل بجامعة برلين الذين أعطوا =

بنفس المعنى الذي نجده لدى أيّ فنان، نبيّ أو – ديماغوجيّ: فالفارق ليس هناك. (و بالمناسبة على الهامش فحتى في مجال "القيمة" الذي لا يهمّنا هنا تتفق جميعها على أنّ كلّها – بما فيه الحدس الفنّي – تستوجب "تأثراً" كي تصبح موضوعية وتحافظ فعلاً على واقعها أو، إذا شئنا، شعوراً بالتأثر لطلبات "العمل" وليس "إحساساً" ذاتياً أو "تجربة" كغيرها من التجارب). ولفهم معنى "العقلانية" لا بدّ من التأكيد بقوّة أنّ المسألة لا تتعلق قطعاً بالشخص ولا بـ"الحالات" النفسية التي يعيشها "مُبدع" الأفكار أو "الأعمال"، وإنما بالكيفية التي يقع "تقبلها" ضمنياً من طرف المحكومين أو التابعين و"معاشاتها" من قبلهم. لقد رأينا فيما مضى[2] أنّ العقلنة تسير بكيفية أنّ الأغلبية الواسعة من جمهور التابعين تتقبّل فقط النتائج الظاهرة والتقنية والعملية بالنسبة لمصالحهم أو تتأقلم معها (كما "نتعلّم" العمليات الحسابية ويتعلم العديد الوافر من الحقوقيين تقنية تطبيق القانون)، في حين أنّهم لا يعيرون اهتماماً لمضمون "الفكرة" ولمبدعيها. وهذا يعني: أنّ العقلنة و"النظام" العقلاني يحرّكان "من الخارج" في حين أنّ الكاريزما تحرّك على عكس ذلك من الدّاخل، في صورة ما إذا قامت بتفعيل تأثيراتها الخاصّة، وأن تظهر قوّتها الثورية من "Metanoia" الأخلاق المركزية لدى المحكومين. ففي حين يقوم النظام البيروقراطي بتعويض العقيدة في قداسة ما هو دائماً ماضويّاً مثل نواميس التقليد بإلحاقها إلى قواعد منظمة ذات غاية نبيلة وبإدراجها في العلم بحيث تصبح، إذا استوجب الأمر ذلك، مؤهلة لأن تعوّض بقواعد أخرى ذات غاية نبيلة، وبالآتي ليست "مقدّسة"، – تفجّر الكاريزما في أسمى أشكالها الظاهرة جميع القواعد والتقاليد بإطلاق وتقلب كلّ مفاهيم القداسة رأساً على عقب. فعوض البرّ والإحسان في وجه ما هو منذ القدم عاديٌّ وبالآتي مقدّسٌ تفرض الكاريزما الخضوع الداخلي لما لم يكن موجوداً قطعاً لحدّ الآن، أي لما هو فردي بإطلاق ومن ثمّ لما هو إلهي. لكنها تمثل في هذا المعنى التجريبي الخالص والخالي من أية قيمة القوّة "المبدعة" أساساً والثورية للتاريخ.

= لسمعة الرياضيات ببرلين شهرة واسعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد برز وايرستراب من خلال أفكاره النظرية والمنهجية الجديدة المتعلقة خاصّة بنظرية الوظائف، كما يعتبر المؤسّس لمنهجية التعليل الصارمة في التحليل.

(2) تحيل الإشارة إلى مقولات فيبر ص 292-294. نشر البحث في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 في المجلة الثقافية لوغوس. ومن المحتمل أن تكون الإحالة أيضاً إلى نص فيبر حول **الاقتصاد والأنظمة** ص 4 فلاحقاً (WuG[1]، ص 374-376).

ولئن قامت كلّ من السلطة الكاريزماتية والسلطة الأبوية على الولاء والنفوذ الشخصيين إزاء "قادة طبيعيين" خلافاً للقادة "القانونيين" لدى النظام البيروقراطي، فإنّ هذا البرّ والإحسان وكذلك النفوذ يختلفان في كلا الحالتين. فالحاكم الأبوي يتمتّع بها مثل الموظف كحامل للأنظمة التي هي ليست موضوعة لغاية إنسانية فقط كقوانين وتراتيب البيروقراطية، وإنما لأنّها ذات طابع دائم وسائر المفعول منذ العهود الغابرة. فصاحب الكاريزما يتمتّع بها بحكم رسالته المجسّمة في شخصه والتي يجب أن تكون ثورية في طابعها القالب لجميع درجات القيم والملغي للعادة والقانون والتقليد، إن لم يكن حتمياً وبصفة دائمة، فعلى أيّة حال في أسمى مظاهرها. ومهما كان محصول السلطة الأبوية متقلّباً في يد صاحبها الفعلي، فإنّها في جميع الأحوال تمثل تلك البنية الاجتماعية للسيادة التي تخدم، على عكس البنية الكاريزماتية الناشئة من صلب الفقر والتحمّس في ظروف غير عادية، الحياة اليومية ومتطلباتها وتستمرّ مثل هذه مهما تغيّر الوضع وحامله. فكلا الشكلين مفتوحان في حدّ ذاتهما على جميع مجالات الحياة: فالعديد من الجيوش الجرمانية القديمة كانت منظمة حسب النمط الأبوي والنسب، فحاربت تحت قيادة ربّ البيت. أمّا جيوش المستوطنين القدامى لدى ملوك الشرق وفصائل المستعبدين المتنقلة تحت قيادة "مالكيهم" ضمن الجيش الإفرنجي فكانت منظمة حسب النمط الإماراتي. كما بقيت الوظيفة الدينية والعبادة في المنزل متواصلة مع ربّ البيت إلى جانب العبادة المقرّة إدارياً على الجماعة من جهة وحركات النبوّة الكاريزماتية الكبرى التي تبدو غالباً من حيث مضمونها ثورية دائماً. فإلى جانب رئيس القبيلة المحافظ على السّلم والذي يهتمّ بالأعمال الاقتصادية العادية التي تخصّ المجموعة يقف أيضاً إلى جانب الحشد المجنّد من الشعب في حالات الحرب – سواء لدى القبائل الجرمانية أو لدى الهنود الحمر[3] – بطل الحرب الكاريزماتي الذي يخرج مع أنصاره المتطوّعين وينوب أيضاً في حالة الحرب الرّسمية أصحاب السّلط العامة في مرحلة السّلم وغالباً ما يعيّن فوراً "أميراً" من أجل خبرته الميدانية كبطل في مثل هذه

(3) حسب ما روى المؤرّخون القدامى، كانت القيادة الموحدة لدى العديد من الشعوب الجرمانية مفقودة. فخلال أوقات السّلم كان جميع الأمراء يحكمون معاً، أمّا في حالة الحرب فيقع اختيار قائد للحرب لذي الخبرة من بينهم: der Herzog (باللاتينية "dux"، وتعود الكلمة إلى "heritigo" في لغة السّاكس القديمة). فكان هذا على رأس القيادة خلال مدّة الحرب. قارن في هذا الصدد: Heinrich Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte*, 2 Aufl (Leipzig: Dunker & Humblot, 1906), Band 1,

هناك توجد الحجج المناسبة.

المغامرات وحتى أمير حرب. وفي المجال السياسي والديني، فإنّ الحاجات اليومية العادية والتقليدية هي التي تخدمها البنية الأبوية القائمة على التعوّد واحترام التقاليد والبرّ والإحسان إزاء الوالدين والسلف والولاء الشخصي في الخدمة، وذلك عكس الدور الثوري للكاريزما. وهو ما يحصل أيضاً في المجال الاقتصادي. فالاقتصاد كمسار متواصل بانتظام لأفعال غايتها الاحتياط المخطط لكسب الاحتياجات المادية هو الموطن الحقيقي لبنية السيادة الأبوية والبيروقراطية، خاصّة مع تزايد عقلنة "المؤسّسة". لكن هذا أيضاً ليس غريباً تماماً على الكاريزما. فقد أظهر فرعاً هامّاً جدّاً من الاقتصاد الهادف إلى سدّ الحاجة الغذائية والذي كان تحت الظروف البدائية غالباً ذو أهمّية، ولكنّها تقلّصت مع تزايد الحضارة المادية، سمات كاريزماتية: ألا وهو الصيد الذي كان منظماً مثل تنظيم الحرب وبقي التعامل معه بالمثل حتى بعد ذلك الوقت بكثير (حسب ما ورد في النقوش الحجرية الأشورية). ولكن حتى في المجال الاقتصادي الرأسمالي على الخصوص نجد التناقض بين الكاريزما والحياة اليومية، وإن لم يحدث هذا بين الكاريزما و"البيت"، وإنما بين الكاريزما و"المؤسّسة/ المصنع" اللذان يتواجهان: فعندما يناشد هنري فيلارد (Henry Villard) الجمهور قرضه 50 مليون دولار قصد تنفيذ انقلاب في البورصة على أملاك أسهم الشركة Northern Pacific Railroad الذي نظمه تحت عنوان "Blind Pool"، ولكن بدون إعطاء أيّة معلومة عن غرض العملية التي كان يريد القيام بها، ثمّ تحصّل عليه بدون ضمانات معتمداً فقط على سمعته[4]، فإنّ هذه ومثلها من الظواهر الدالّة عن رأسمالية

(4) لكي يستولي على شركة السكك الحديدية (Northern Pacific Railroad Company) المنافسة لشركته اشترى هنري فيلارد (Henry Villard) من كانون الأول/ ديسمبر 1810 إلى كانون الثاني/ يناير 1881 العديد من أسهم شركة Northern Pacific بقدر ما تسمح له إمكانياته الخاصّة. وفي ربيع 1881 أرسل إلى أصدقاء له من بين التجار مكتوباً سرّياً يناشدهم فيه بدون ذكر الغرض المساهمة بقيمة تقرب 8 ملايين $. وبمساعدة هذا الصندوق "Blind Pool" الذي تبدو وضعيته القانونية مشكوكاً فيها، والذي شارك فيه 35 شخصاً وبنكاً في بورصة نيويورك معتمدين فقط على السمعة التي كان يتحلّى بها فيلارد، تمكّن هذا الأخير في أيلول/ سبتمبر 1881 أن يحوز على رئاسة شركة "Northern Pacific" وأن يوحّدها مع شركته ويؤسّس من هنالك الهولدنغ "Oregon and Transcontinental Company" الذي أصبح رأسماله يفوق 50 مليون $ (وليس الجنيه الاسترلنغ كما جاء في النص). قارن: Dietrich G. Buss, *Henry Villard: A Study of Transatlantic Investments and Interests, 1870–1895* (Ann Arbor, London: University Microfilms International, 1976),

كان ماكس فيبر على اطلاع جيّد بما حدث آنذاك لأنّ والده كانت له علاقة شخصية بفيلارد ودعي حتى لفتح الخطّ الحديدي لـ Northern Pacific عام 1883. قارن: Guenther Roth, "Max Weber in Erfurt, Vater und Sohn," *Berliner Journal für Soziologie*, Band 5 (1995)

استغلالية كبيرة وعن أنصار استغلال اقتصادي في بنيته الشاملة مختلفة تماماً، من حيث "روحها"، عن القيادة الرشيدة "المؤسّسة" رأسمالية كبيرة عادية. وهذه بالمثل ضدّ الأعمال المالية ذات الحجم الكبير والأعمال الاستغلالية الاستعمارية وكذلك ضدّ "التجارة الظرفية" المرتبطة بالقرصنة وصيد العبيد التي تواجدت منذ الأيام الغابرة. ففهم الطبيعة المزدوجة لما يمكن تسميته بـ"روح الرأسمالية" وكذلك فهم النوعية الخاصّة للرأسمالية العادية القائمة على البيروقراطية الحديثة "كمهنة" يتعلق بالأخصّ في كيفية فصل هذين العنصرين المشتبكين حيثما وجدا وإن كانا مختلفين في جوهرهما وتحديدهما مفهومياً.

لا يدلّ محصول السلطة الكاريزماتية "الخالصة" في المعنى المستعمل هنا للكلمة مثلاً على وضع غير محدّد لانعدام البنية - ولو أنّه كلما حافظت على طابعها الخالص، صعب تحديدها كـ"منظمة" في معنى تنظيم الأشخاص والأشياء حسب مبدأ العلاقة التي تربط الغاية بالوسيلة، - وإنما يدلّ على شكل بنية اجتماعية واضحة المعالم بأعضاء مشخصين وجهاز مطابق لرسالة صاحب الكاريزما فيما يتعلق بالخدمات والأموال[5]. ويمثل المعاونون الشخصيون ومن بينهم نوع خاص من الأرستقراطية الكاريزماتية داخل المجموعة فريقاً ضيقاً ومنغلقاً من التابعين/ الأنصار وقع اختيارهم حسب مبدأ الحواري والولاء، وكذلك حسب المؤهلات الكاريزماتية الشخصية. أمّا الكفاءات المالية/ المادية فتقدّم حسب الحاجة والقدرة على العمل رغم أنّها تعتبر صورياً اختيارية، غير خاضعة لنظام داخلي، ومتغيرة إذ تسدّ الحاجة إلى حدّ ما وتعتبر واجباً أخلاقياً إزاء الخاضعين للكاريزما. ويتسلم التابعون والحواري حاجياتهم المادية للعيش ومكانتهم الاجتماعية في صورة أرباح ورواتب أو غيرها من أنواع الدفع أو الأجر كالألقاب/ المستندات والدرجات في سلم المجتمع، ولكنّ هذه تقلّ بقدر ما تبقى البنية الكاريزماتية محافظة على صفائها. وبقدر ما يصعب على الفرد اكتساب عيشه بطريقة أخرى، وفي حالة الاستغلال الجماعي المرغم لتلك العقارات التي تعود إلى الرئيس سواء كهبة فخرية، كغنيمة أو كوقف، فإنّ هذا الأخير يتقسمها معهم بدون حساب ولا عقد، وربما يحصلون على حقّ الجلوس إلى مائدته وإلى التجهيز والهدايا الفخرية التي يُحضون بها من قبله، أمّا

(5) قارن في هذا الصدد التفاصيل حول: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 38-41, في المقدمة سابقاً.

معنوياً، فيسمح لهم بالمشاركة في التقدير الاجتماعي والسياسي والديني وفي الفخر الذي يُكَنّ له. وكلّ انحراف عن هذا الخطّ يعكّر صفوة البنية الكاريزماتية ويقود إلى أنواع أخرى من الأشكال البنيوية.

إلى جانب الجماعة المنزلية، تمثل الكاريزما الحامل الثاني المغاير لها والأكبر تاريخياً للشيوعية، إذا ما أردنا أن نفهم هنا تحت هذا المفهوم غياب "المحسوبية" في الاستهلاك وليس التنظيم الرشيد/ المعقلن للإنتاج بالنسبة لـ"حساب" - قد يكون- جماعياً ("الاشتراكية"). ويجد كلّ ما عُرف تاريخياً بالمرّة أنّه "الشيوعية" في هذا المعنى مصدره إمّا على أرضية تقليدية، أي أرضية أبوية (مثل الشيوعية المنزلية)، وفي هذا الشكل فقط كانت ظاهرة للحياة اليومية وما زالت، أو أن تقوم على أرضية الأخلاق الكاريزماتية الخارقة للعادة، وبالآتي فهي، إذا وقع تحقيقها تماماً، إمّا 1. شيوعيّة المخازن والغنائم أو 2. شيوعيّة حبّ الدّير بأصنافها وعاهاتها إلى حدّ "حب الغير- "Caritas"- والتسوّل. تواجدت شيوعية المخازن والغنائم (بمختلف درجات صفائها وتحقيقها) لدى الأنظمة الكاريزماتية الحربية في جميع العهود، بدءاً بدولة القراصنة بجزر ليباري[6] وصولا إلى تنظيم الإسلام في عهد الخليفة عمر[7] والجمعيات الدينية في الحروب

---

(6) كانت جزر ليباري (Lipari) - وهي مجموعة من الجزر الواقعة أمام صقلية - مستوطنة يونانية فيما بين 575 و252 ق.م. وتحت ضغط التهديد العسكري، أسّس المستوطنون أسطولاً بحرياً حربياً تعاطى أيضاً القرصنة. وقد اعتبر حياة المجموعة في المصادر المعاصرة بالشيوعية لامتلاكهم الجماعي للمال والعقار وحتى تناول الأكل جماعياً. وقد وقع تقسيم كلّ المحاصيل من الفلاحة والقرصنة بصفة عادلة بين أفراد المستوطنين حسب "روح الأخوّة الحربية". قارن بالفصل: "الدولة الشيوعية في ليباري" في:
Robert von Pöhlmann, *Geschichte der sozialen Frage und des Sozialismus in der antiken Welt*, 2 Bände, 2 Aufl (München: C. H. Beck, 1912), hier: Band 1, S. 44-51, Zitat: S. 49,
(من هنا فصاعداً: v. Pöhlmann, *Soziale Frage* I, II)،
وانظر أيضاً: Meyer, *Geschichte des Alterthums* II[1], S. 681,
وقع تنقيح الخطأ فيما يخصّ "جزر ليغوريا"؛ قارن في هذا الصدد أيضاً طريقة الكتابة المرخصة من قبل فيبر في: Weber, *Streit*, S. 445.

(7) نظّم الخليفة عمر الأول الجيوش العربية الإسلامية عندما قسّمها إلى فيالقه وأعدّ لها معسكرات قارّة حيث كانت تعيش فيها مع عائلاتها. وقد وقع إتباع حديث الرسول "ص" في حملات الخليفة ضدّ دمشق عام 635 وضدّ مصر من 639- 641 وضدّ فارس من 640-644 وإلى حدود حرب مديان (Midian) بتقسيم غنائم الحرب بقدر أربعة أخماس بين المحاربين والحفاظ على الخمس لتوزيعه بين أهل البيت والمعوزين واليتامى. وهذا الحديث يخصّ الغنائم المتحرّكة باعتبار أنّ امتلاك العقار في المناطق المحتلة كان ممنوعاً بصفة عامة على الجنود.
قارن: Kremer, *Culturgeschichte des Orients*, S. 71ff., und Gustav Weil, *Geschichte der Chalifen* (Mannheim: Friedrich Wassermann,1846), Band 1, S. 76-78.

الصّليبية(8) والجمعيات البوذية اليابانية(9). كانت شيوعية الحبّ/ المحبّة قائمة بشكل أو بآخر في أوج جميع الأديان وكانت تسري داخل أنصار الذين اتبعوا الإله خدمة له: في الكهنوت وجدت لدى العديد من الجماعات الدينية المتزمّتة(10) (Labadie) وغيرها من الجماعات الدينية شديدة التطرّف. يبدو التلقي الأوّل لعقيدة البطل مثل القداسة الأولى لأصحابها الحاذقين مرتبط بالحفاظ على الأساس الشيوعي والتخلّي على الرغبة في الملكية الفردية الخاصّة. وكان ذلك على حقّ: فالكاريزما هي مبدئيّاً قوّة خارجة عن المعتاد ولذلك فهي حتماً قوّة خارجة عن الاقتصاد، فهي إذن مهدّدة فوراً في فوعتها كلّما تحوّلت مصالح الاقتصاد العادي إلى سلطة مهيمنة كما يخشى أن يحدث في كلّ مكان: فالخطوة الأولى تبدأ مع "الوظيفة الدينية" – هذا "الأجر" العيني الذي ظهر عوض التموين الشيوعي القديم من المخازن الجماعية وجد هنا مصدر نشأته. وبجميع الوسائل حاول المدافعون عن الكاريزما النابغة وضع حدّ لهذا التدهور. فجميع الدول المتميزة بمحاربيها، مثلما يبدو نموذجياً لدى سبرتا، حافظت على بقايا من الشيوعية الكاريزماتية وسعت إلى حفظ البطل من التعرّض "للإغراء" عن طريق الانشغال بالملك والكسب المعقلن وهموم العائلة كما تفعل الجماعات الدينية. فالتوازن

(8) المقصود هنا هي الجماعات الدينية الصليبية مثل جماعة المعبد وجماعة يوحنّا والجماعة الألمانية التي تأسّست كجماعات حربية في علاقة مع الحركة الصليبية في القرن الثاني عشر- إن لم تكن قد تأسّست من قبل- لحماية الحجيج والتي تحوّلت للدفاع عن الأراضي المقدّسة. إلى جانب الحفاظ على نذر الرّهبان بدأ – أوّلاً لدى جماعة المعبد – نظام صارم في المعسكر وعلى مستوى إعطاء الأوامر. وحسب هذا النظام يحرّض على أيّ عضو"الهجوم أو الخروج عن الفريق بدون إذن". (قارن: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III). وقد فرض برنهارد كلارفو (Bernhard Clairvaux) على جماعة المعبد حسب العادة الملكية الجماعية والحياة الجماعية.

(9) منذ بداية القرن العاشر وإلى حدود القرن السادس عشر كانت للأديرة البوذية الكبيرة في اليابان جيوشها الخاصّة بها من بين الرهبان للدفاع عنها. وكانت تسمّى "sōhei". قارن: Hans Haas, "Die Religionen der Japaner, 2 Der Buddhismus," in: *Die Religionen des Orients und die altgermanische Religion* (Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hinneberg, Teil 1, Abt. 3,1), 2 Aufl. (Leipzig, Berlin: B.G. Teubner, 1913), S. 217-242, hier: S. 224, وكذلك ذكره في: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 445f. mit Anm. 52.

(10) المقصود هنا هي الجماعة الراديكالية المتزمّتة التي انفصلت عن الكنيسة الإصلاحية في هولندا عام 1668 في ميدلبرغ (Middelburg) الفالونية وأسّسها الراهب الفرنسي جان دو لابادي (Jean de Labadie). ضمّت هذه الجماعة أوّلاً 50 شخصاً تقريباً وكانت منظمة كجماعة زهّد صارمة في تنسّكها في الدّير حسب المثل المسيحي الأصلي. وكدليل لإثبات عقيدتها الحيّة والحقيقية فرضت الملكية الجماعية الشيوعية. وبقيت الجماعة قائمة في وستفريسلاند (Westfriesland) إلى حدود 1744. قارن: Albrecht Ritschl, *Geschichte des Pietismus* (Bonn: Adolph Marcus, 1880), Band 1, S. 220ff.

بين هذه البقايا من المبادئ الكاريزماتية القديمة والمصالح الاقتصادية الفردية التي بدأت بأرباح الوظائف الدينية وتواصلت قارعة على أبواب هذه المصالح حدث على مختلف المستويات. ولكن السماح غير المقيّد بتأسيس العائلات والكسب الذي ظهر في آخر المطاف أدّى إلى نهاية سلطة الكاريزما النابغة. ولم يحم الشيوعية سوى الخوف الجماعي في المعسكر والرهبة من النزوات الجنسية من طرف شباب غريب، وهذا النمط من الشيوعية لوحده هو الذي يضمن صفاء الكاريزما في مواجهة المصالح اليومية.

ولكن على هذا الطريق الذي بدأ بحياة عاطفية قويّة منزهة عن الاقتصاد ووصل إلى حدّ الموت البطيء اختناقاً تحت ضغط المصالح المادية تجد أيّة كاريزما نفسها في كلّ ساعة من وجودها، وذلك بصفة متواصلة بمرور كلّ ساعة أخرى.

إنّ نشأة السيادة الكاريزماتية في المعنى "الخالص" الذي وقع وصفه هي دائماً وليدة أوضاع خارجية غير عادية – سواء كانت هذه بالأخصّ سياسية أم اقتصادية أم نفسانية دينية – أم كليهما معاً. فهي تصدر عن انفعال عاطفي خارق للعادة لدى مجموعة من الناس وعن تحمّسهم للبطولة مهما كان مضمونها. ومن ذلك وحده ينتج: أنّ الإيمان بالكاريزما قد يؤثر بقوّة لا تنفث وبوحدة ومناعة على صاحبه وحوارية – سواء كان هذا الإيمان نبويّاً أم ذا مضمون آخر – مثلما يؤثر التحمّس العقائدي على أولئك الذين يشعر أنّه أرسل إليهم عليه وعلى رسالته بانتظام في حالة الصدور– Statu Nascendi –. وإذا ما عادت الحركة التي رفعتها المجموعة القائدة كاريزماتيا عن المعتاد لتشرق على الحياة اليومية، فستتحطم السيادة الكاريزماتية الخالصة على الأقلّ بانتظام، إذ ستنقل إلى "المؤسّساتي" وستنثني، ومن ثمّ ستصبح إمّا آلية وإمّا سيقع ردعها من خلال مبادئ بنيوية مغايرة تماماً لها أو تذويبها بالاستعانة بهذه المبادئ في أشكال مختلفة ولغمها بحيث تكون مرتبطة بها فيما بعد بصفة وثيقة ومتغيرة غالباً إلى حدّ الطمس، ولا تمثل عنصراً مهيئاً للشكل التجريبي التاريخي إلا بالنسبة للاعتبار النظري.

فالسيادة الكاريزماتية هي إذن في معنى معيّن متقلبة، وتعود جميع تقلباتها في آخر الأمر إلى نفس المصدر. عادة تصبو أمنية الحاكم ذاته ودوماً أمنية حواريه وعلى أشدّها رغبة الأنصار الخاضعين كاريزماتياً له إلى تحويل الكاريزما والسعادة الكاريزماتية لدى المحكومين من نعمة فريدة من نوعها، خارجية، زائلة وحرّة

تحدث في أوقات ولأشخاص خارقة للعادة، إلى ملكية دائمة في الحياة اليومية. ولكن بذلك يتغير حتماً طابع البنية الداخلي، فشكل وجود الكاريزما يخضع دوماً لظروف الحياة اليومية والقوى المتحكّمة فيه، وخاصّة المصالح الاقتصادية، بدون اكتراث إن ظهرت الدولة نتيجة لأتباع كاريزماتيين لبطل حرب أو أسّست كنيسة أو جمعية دينية أو أكاديمية أو مدرسة من طرف جماعة كاريزماتية تابعة لنبيّ أو فنّان أو فيلسوف أو مبدع أخلاقي أو علميّ، أو أسّس حزب أو فقط جهاز من الجرائد والمجلات من قبل مجموعة تقاد كاريزماتيا وتتبع فكرة ثقافية معيّنة. وهذه هي دائماً نقطة التحوّل التي بموجبها يصبح الأنصار الكاريزماتيون والحواري - كما كان في "Trustis" لدى ملك الإفرنج - أوّلاً عن طريق الحقوق الخاصّة/ الامتيازات رفقاء ممتازين للحاكم، وفيما بعد أصحاب إقطاع وقساوسة وموظفي دولة وأحزاب وضبّاط وكتبة وصحفيين ورجال نشر يرغبون العيش من الحركة الكاريزماتية، أو موظفين ومدرّسين أو غيرها من المهن التي تهمّهم كأصحاب أرباح ووظائف حكومية أو ما يماثلها. أمّا المحكومين كاريزماتياً فيتحولون من جهتهم إلى "تابعين" يدفعون ضرائبهم بانتظام وإلى أعضاء جمعيات دينية وكنائس أو أحزاب خاضعين للضرائب وللخدمة حسب قواعد ونظام، أو إلى جنود مروّضين ومؤدبين أو إلى مواطنين مخلصين للقانون. فالرسالة الكاريزماتية تتحوّل حتماً- حسب الوضع - وإن أنذر المبشّر: "بعدم الضغط على الرّوح"[11]، إلى عقيدة ثابتة وإلى علم اللاهوت وإلى نظرية أو قاعدة أو نظام قانوني أو إلى مضمون تقليد في حالة التحجر. خصوصاً وأنّ هاتين القوّتين اللتين هما في الأصل غريبتان عن بعضهما ومعاديتان لبعضهما بعضاً تصبّان في نهر واحد: فالكاريزما مثل التقليد هي ظاهرة عادية. ومن الطبيعي أنّ قوّة كليهما لا تقوم على قواعد مخطّطة ذات غاية نبيلة وعلى معرفتها، وإنما على الإيمان المطلق أو النسبي لدى المحكوم: - سواء كان طفلاً أم زبوناً، أم حوارياً، تابعاً أم إقطاعياً - بقداسة سلطة أشخاص معينين وعلى الولاء/ التحمّس لعلاقات البرّ والواجب إزاءهم، والتي تحمل دوماً هالة من القداسة الدينية لدى الظاهرتين. وحتى الأشكال التي تتّسم بها بنيات السيادة لديهما تتشابه إلى حدّ الهوية. لا يمكن ظاهرياً معرفة ما إذا كان لمائدة أمير حرب ومن معه من تابعين طابع "إماراتي" أم "كاريزماتي"، - إذ يتعلق الأمر بـ"الروح" التي تغمر الجماعة، وهذا يعني: الأساس

(11) قارن رسالة باولو الأولى إلى سكان تسّالونيكي 5، 19.

الذي تستند إليه مكانة الحاكم: أي على النفوذ المقدّس من خلال التقليد أو على عقيدة البطل الشخصية. أمّا الطريق من الأوّل إلى الأخير فهو سلسة. فحالما تفقد السيادة الكاريزماتية الطابع العاطفي للإيمان الحادّ الذي يميزها عن التعلق المعتاد بالتقليد والقاعدة الشخصية الخالصة، تصير الوحدة مع التقليد أقرب عنصر مباشر، وإن ليس هو الإمكانية الوحيدة، يصعب غالباً الاستغناء عنه، خصوصاً في مراحل من الزمن لم تتطوّر فيها عقلنة تقنية الحياة. وبذلك يبدو إذن قد وقع التخلي تماماً عن جوهر الكاريزما وأنّه ضاع، وهو الحال بالفعل أيضاً كلما دخل طابعها الثوري الأسمى في عين الاعتبار. إذ تستحوذ عليه مصالح كلّ المتواجدين في مجالات النفوذ الاقتصادي أو الاجتماعي والسّاعين إلى إثبات شرعية أملاكهم عن طريق الاستنباط من السّلطة الكاريزماتية، أي المقدّسة ومصدرها. وعوض أن يؤثر بصفة ثورية حسب معناه العبقري إزاء ما هو تقليدي أو ما هو قائم على حقّ الكسب "الشرعي"، مثلما كان في حالة النشوء، – Status Nascendi – فإنّه يؤثر الآن من جهته على عكس ذلك كأساس قانوني لـ"حقوق مكتسبة". وفي هذه الوظيفة بالذات التي هي غريبة عليه داخلياً يصبح إذن جزءاً مكوّناً للحياة اليومية، لأنّ الحاجة التي سيواجهها هي حاجة كونية بالكامل، وخصوصاً لسبب عامّ.

لم يوضّح التحليل السابق للسّلط العادية ضمن السيادة البيروقراطية والأبوية والإقطاعية إلّا[12]: بأيّة كيفية تعمل هذه السّلط. لكن بهذا لم يتمّ الجواب عن السؤال: حسب أيّ علامات يقع اختيار أصحاب السّلط الذين يوجدون في أعلى الهرم البيروقراطي أو الأبوي. يمكن لرئيس جهاز بيروقراطي أن يكون هو الآخر أيضاً موظفاً سامياً تقدّم حسب بعض المقاييس العامّة إلى مكانته. لكن ليس من المفاجئ غالباً أن لا يخضع لنفس المقاييس التي يخضع لها الموظفون التابعون له. خاصّة النموذج الخالص للبيروقراطية: يتطلب السلّم الهرمي للموظفين المستخدمين أيّة مصلحة مختصّة لا تقوم مكانتها هي الأخرى من جديد على "الاستخدام" مثل الآخرين. فشخصيّة ربّ البيت تستمدّ شرعيتها في العائلة الصغيرة المكوّنة من الوالدين والأطفال من ذاتها وهي عادة ثابتة في العائلات الكبرى من خلال قواعد

(12) بالنسبة للسيادة البيروقراطية انظر نص **البيروقراطية** سابقاً ص157 -234، وبالنسبة لسيادة الأعيان الفقرات الأولى من نص **سيادة الأعيان** سابقاً ص 247-257 وبالنسبة لنظام الإقطاع انظر نص **الإقطاعية** سابقاً ص 380-417.

التقليد الواضحة. ولكنّ الأمر ليس كذلك بالنسبة لرئيس الدولة الإماراتية أو لمن هو على رأس نظام الإقطاع الهرمي.

ومن جهة أخرى يبدو جلياً الإشكال الأساسي الأول الذي تواجهه السيادة الكاريزماتية عندما ترغب في تحويل نظام حكمها إلى مؤسّسة قارّة، وكذلك السؤال عن خليفة النبيّ والبطل والمعلم ورئيس الحزب. فبهذا السؤال يبدأ حتماً الولوج أوّلاً إلى طريق النظام الأساسي والتقليد.

وبما أنّ الأمر يتعلق بالكاريزما، فلا يمكن أوّلاً الحديث عن "انتخاب" حرّ للخليفة، وإنّما عن "اعتراف" من جديد أنّ الكاريزما متواجدة لدى المرشح للخلافة. فلا بدّ إذن إمّا التشبّث بـEpiphanie أحد الخلفاء الذي يؤكّد شخصياً كفاءته أو بأيّ نائب أو نبيّ: - فالتجسيميات لبوذا وللمهدي المنتظر هي دليل على ذلك. ولكن مثل هذا التجسّد/ الحلول الجديد يغيب عادة ولا يمكن أيضاً انتظاره قطعاً حتى لأسباب دغمائية. هذا ما ينطبق على المسيح وعلى بوذا في الأصل. ولم تستنبط النتيجة الراديكالية بالفعل من هذا التصوّر سوى البوذية (الجنوبية) النابغة: فحواري بوذا بقوا هنا بعد وفاته جماعة من الرهبان المتسوّلين بقدر ضئيل من التنظيم والشراكة والحفاظ على طابع من الجمعنة الأقلّ تحديداً بين الحين والآخر. فحيث وقع تطبيق نصوص - البالي[13] - (Pâli-Texte) بالفعل - وهو ما حدث في الهند وسيلان [سري لانكا] العديد من المرّات - لم يغب فقط البطريق وإنّما أيضاً الرّباط القوي للفرد مع نوع من الجمعنة المحسوسة للأديرة[14]. فالأسقفيات لم تكن سوى إطار جغرافي

---

(13) المقصود هنا هو ما يسمّى بقانون بالي وهو تسمية أوروبية للنصوص المقدسة الصادرة عن مدرسة تيرافادا (Theravāda) التابعة للبوذية الجنوبية والتي استعملها ماكس فيبر في أبحاثه السوسيولوجية حول الدّين. فما يطلق عليها بـ "السلّة المثلثة" (Tipitaka) تضمّنت قواعد الجماعة الدينية (Vinayapitaka) وأقوال/ خطابات بوذا (Suttapitaka) وما ألحق مؤخراً من ميتافيزيقا (Abhidhammapitaka). قارن: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 329 mit Anm. 94, وكذلك: Otto Franke, *Pāli und Sanskrit in ihrem historischen und geographischen Verhältnis auf Grund der Inschriften und Münzen* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1902), S. 1ff.

(14) يستند ماكس فيبر فيما يلي إلى: Kern, *Buddhismus*, S. 50-59, الذي وصف البوذية الجنوبية القديمة بعد وفاة بوذا (حوالى القرن الخامس/ الرابع ق.م.) بأنّها تبدوو كأنها كنيسة غير منظمة. وقد وضع في صدارة وصفة الرّاهب المتنقل الذي لا يستقرّ له حال إلّا في مواسم الأمطار. وقد شكّك الباحث كيرن في الخلفية التاريخية للقائمات التي وردت فيما يخصّ =

للتحديد المريح للمناطق التي كان يجتمع فيها الرهبان خلال الشعائر الجماعية النادرة - التي تفتقدها كلّ عبادة[15]. وكان "موظفو" الأديرة يقتصرون على حافظي اللّباس وبعض الموظفين، كما وصل تطبيق عدم الملكية بالنسبة للأفراد وكذلك للجماعة في حدّ ذاتها وسدّ الحاجة عن طريق الهبة الخالصة (كالهدايا والتسوّل) إلى الحدّ الأقصى الذي تتيحه الظروف اليومية بإطلاق. فليس هناك "أسبقية" عند الجلوس والحديث في اللقاءات إلّا لمن تقدّم في السنّ (كراهب) وللعلاقة بين المعلّم والطالب -Novize- الذي يخدمه كـ -Famulus-. فالقبول وحده هو الذي ارتبط بشروط مسبّقة بسيطة جدّاً (كزمن التعليم وشهادة حسن سيرة المعلّم وتحرّره وعدد قليل من الشعائر)[16]، أمّا الانسحاب فهو ممكن في كلّ وقت. فلا وجود لـ"فقه ثابت" "-Dog-matik" أو لتطبيق مهنة المدرّس والعبادة. ولم يجد "مجلسا زعماء الكنيسة" الشهيران في القرنين الأولين خلافة لهما[17].

لا شكّ أنّ هذا الطابع غير المحدّد تماماً لجماعة الرهبان قد شارك بقدر وافٍ في

= البطارقة لدى الكنيسة الهندية والسيلانية (المرجع المذكور، ص 331 -346).

(15) المقصود بـ "الأسقفية" هي "sīmā" ("Pāli:"Grenze")، وهي التسمية لمجال نفوذ الدير البوذي حيث يقطن الرهبان معاً ويمكنهم القيام بشعائرهم النصف شهرية. وفي هذه الاجتماعات التي تتكوّن من أربعة أشخاص على الأقلّ تقع قراءة قواعد الدير وكذلك "الاعتراف العلني بالخطايا" من قبل الرهبان (المصدر نفسه، ص 13 فلاحقاً). ويترجم هندريك كيرن كلمة "sīmā" بـ"دائرة الكنيسة" أو "المنطقة" (المصدر نفسه، ص 62). قارن أيضاً: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 357, 367, وكذلك توضيحات الناشر، المرجع المذكور، ص 633.

(16) يصف هندريك كيرن احتفال قبول المرشح في جماعة الرهبان البوذيين في الهند في كتابه حول البوذية فلاحقاً: وخلال هذا الاحتفال يقع النظر فيما إذا كان للمرشح لباس الرّاهب وصحن التسوّل، كما يقع استجوابه من طرف معلمه حول سنّه والأمراض التي مرّ بها وعن وضعه العائلي (مثلاً: "هل أنت [...] حرّ؟ أليس عليك ديون؟ هل تنتمي لجنود الملك؟ هل تحصّلت على موافقة الوالدين؟" والإدلاء بقراره أمام الرهبان المجتمعين، وهوما سمّاه ماكس فيبر بـ "شهادة حسن السيرة "التحرّر". وبعد تقديم الطلب الصّوري يقع قبول المرشح وإرشاده حول واجبات الرّاهب.

(17) المقصود هنا هي اجتماعات قادة تابعي جماعة (Gautam Siddhârta) التي تقوم حسب الرواية البوذية بجمع أقوال بوذا المحفوظة بصفة متشتتة والمتعلقة بنظريته وبكيفية تنظيم الجماعة التابعة له ثمّ تقنينها. ويبدوأنّ كلّ من اجتماع راجغرها (Rājagrha) وفايسالي (Vaiçali) قد جريا في السنة التي تلت وفاة بوذا وبعد وفاته بقرن (نحو 390 ق.م.). أمّا البحوث المعاصرة في مجال البوذية فإنّها تشكّك في صحّة حدوث هذين الاجتماعين. ويتبع ماكس فيبر هنا الرأي الوسطي الذي تبنّاه أولدنبرغ في دراساته حول البوذية والذي يدحض الطابع الوهمي تماماً لحدوث هذه الاجتماعات.

زوال البوذية من الهند[18]. ولم يكن ممكناً بالمرّة إلا لدى جماعة خالصة من الرهبان، وهي تلك التي لا يأتي الخلاص الفردي فيها إلّا من عمل الفرد الواحد بدون استثناء. إذ يهدّد بالطبع لدى أيّ جماعة مختلفة مثل هذا السلوك وكذلك أيّ تشبّث سلبي بسيط بـ Epiphanie جديدة التماسك لدى الجماعة الكاريزماتية التي تنشد الحاكم والقائد المجسّم في الحين. وبالتجاوب مع هذه الرغبة المتمثلة في التواجد الدائم لحامل الكاريزما في صلبها، تكون قد قامت بخطوة هامّة نحو التواجد المعتاد. وهذا الحلول الجديد للكاريزما يثير نوعاً من "الموضوعية" لها. يجب البحث الآن عن حاملها المنشود إمّا بانتظام وحسب علامات معينة تكشف عن الكاريزما التي يتّسم بها، أي حسب "قواعد" كما يجري – مبدئياً حسب نوع الهابي[19] (Apisstier) – مع الدالاي لاما[20]، أو يجب أن توجد وسيلة أخرى يقع أيضاً تحديدها حسب قواعد للبحث عنه. هناك نجد أوّلاً الاعتقاد الأقرب بأنّ حامل الكاريزما نفسه هو المؤهّل بتعيين خليفته، أو عندما يكون قد حلّ مرّة واحدة– مثل المسيح – أن يعيّن نائبه على الأرض[21]. فتعيين الخليفة الذاتي أو النائب من قبل الحاكم إنّما هي إحدى الأشكال

---

(18) بدخول الإسلام إلى شمال الهند في بداية القرن الثالث عشر وقع إقصاء البوذية من الهند بصفة شبه تامّة. كما مسّ تحطيم الأديرة البوذية والمخطوطات حسب قول فيبر أيضاً "حاملي الحياة الجماعية الدينية ومنظميها" لدى البوذية الهندية" (قارن: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 370). ولم تبق سوى بعض الجماعات البوذية الصغيرة التي تواصلت إلى حد القرن الخامس عشر.

(19) وقع تقديس "الحمل الحيّ" (من المصرية القديمة: (Hapi) التي تعني الحمل الحيّ) بمنزلة الإله في مدينة ممفيس المصرية. وكان يستوجب على الحمل الجديد أن يستجيب لتوقعات العلماء وأن يظهر سلسلة من العلامات التي تضاربت حولها الروايات في المصادر القديمة. فحسب ما جاء لدى هرودوت 3، 28 وجب على الحمل أن يكون أسود وأن يحمل على جبينه وشم مربّع أبيض وعلى ظهره صورة لنسر وأن يكون الشعر في ذيله مثنّى وأن تظهر صورة جعل تحت اللسان. وقد عيّن الحمل الذي أفرز مثل هذه العلامات في مقام الإله كهابي ووقع تقديسه في الـ (Apieion) إلى جانب المعبد المقام للإله بتا (Ptha) في ممفيس.

(20) حسب التصوّر اللامايي تعود نفس الـ Bodhisattva بعد 49 يوماً من وفاة الدالاي لاما لتدخل في جسم طفل يقع التعرّف عنه من خلال التكهّن. وهذا الطفل الذي عرف أنه يجسّم إعادة الميلاد كان يحمل إلى دير في العاصمة لاسا (Lhasa) حيث يمكث هناك إلى حلول العام السابع أو الثامن من عمره، ومن ثمّ تتم كسوته بلباس الراهب وتتويجه كالدالاي لاما. قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 76-78.

(21) يستند فيبر هنا إلى إنجيل متى 16، 18– 19 حيث روي عن تعيين سيمون بطرس خليفة للمسيح: "أنت بطرس وعلى هذا الجبل أريد تأسيس جماعتي حيث لا تقتحمها أبواب جهنّم. وسأعطيك مفتاح الجنّة: وكلّ ما سترتبطه على الأرض سيبقى مربوطاً في السماء، وكلّ ما تحلّ عقده على الأرض سيبقى أيضاً منحلاً في السماء".

الأصلية والمناسبة لجميع الأنظمة الكاريزماتية، النبويّة منها والحربية للحفاظ على مواصلة السيادة. ولكنها تمثل بالطبع أيضاً خطوة تحوّل من السيادة القائمة على السلطة الذاتية المطلقة والشخصية للكاريزما نحو جهة "الشرعية" القائمة على سلطة "المصدر". فإلى جانب الأمثلة الدينية حافظ على هذه السمات الكاريزماتية شكل تكوين محافظي الإدارة الرومانية: حيث يقع تعيين الخلف في القيادة من بين مجموعة المؤهلين من طرف المحافظ ذاته وبموافقة الجيش المدعوّ للحفل، وبقي ذلك على حاله حتى عندما وقع تحديد المدّة لتقليص نفوذه وربطها بموافقة الجيش المدني مسبّقاً (بـ"الانتخاب") وحسب قواعد منظمة؛ أمّا تعيين الدكتاتوريين [القادة المستبدّين] في ساحة الحرب[22]، وفي الوقت الحرج بحيث لا يفترض شخصاً عادياً، فقد تواصل لوقت طويل كأحد الرواسب المتميزة لنموذج التكوين القديم "الخالص". فلا يعرف البطل المظفر والمعيّن من طرف الجيش بالإجماع كـ"إمبراطور"، وهو الذي لم يخلق ليكون حاكماً حسب "قانون الإمبراطورية"[23]، وإنّما تعود السيادة على حقّ لمن يقع اختياره من طرف المجموعة الحاكمة - Prinzipat - ويعترف به في الوقت المناسب[24]، كخلف "شرعيّ" على العرش سوى الزملاء والتعيين لمن يخلفهم الذي يأخذ دوماً شكل التبنّي[25]. كما توغل هنا، على عكس ما يجري في السلطة

---

(22) كان "الدكتاتور" محافظاً خارقاً للعادة ذا نفوذ محدّد لمدّة ستة أشهر وبدون مساعدين. وحسب المؤرّخ مومسن في كتابه: *Römisches Staatsrecht* II, 1³, S. 158,
وقع تعيين الدكتاتور باقتراح أحد القناصل في مجلس الشيوخ "كحاكم عسكري للدائرة خلال الحرب". ولم تتواصل وظيفة الدكتاتور في صورتها الأصلية بعد عام 202 ق.م.

(23) كان تقويم ما يسمّى بـ "Lex de imperio" متضارباً لدى مؤرّخي العهد القديم. ويلمّح فيبر هنا إلى جوهانس كروماير (Johannes Kromayer) الذي تبنّى القول - ضدّ تيودور مومسن - أنّ آب/ أغسطس ومن جاء بعده تحصّل على القيادة العسكرية أو السلطة ما دون القنصلية lex مجلس المدينة. قارن: Johannes Kromayer, *Die rechtliche Begründung des Principats* (Marburg: R. Friedrich, 1888), S. 34ff., 46.

(24) المقصود هنا هي الفترة التي تبدأ مع حكم الإمبراطور أغسطس وتتواصل حتى حكم القياصرة الجنود في القرن الثالث. يتبع فيبر هنا المؤرخ مومسن في كتابه: *Römisches Staatsrecht* II, 2³, S. 840-843,
ويعتبر هذا الأخير تسلّم القيادة العسكرية شرطاً حاسماً لتأسيس "الإمارة". وهذه لم تكن في عهد "الإمارة القديمة" (التي امتدّت إلى حدّ حكم القيصر Carus 282 /283) قادرة على رفض طلب الجيش بتعيينه "إمبراطورا" وكذلك المصادقة على مجلس الشيوخ الذي لا يمكن بالفعل رفض "إمبراطور" قد قام الجيش بتعيينه.

(25) بما أنّ القانون العام في عهد القياصرة الرّومان لا يسمح بوراثة الحكم، لم يبق للقياصرة صورياً إلّا تقديم اقتراحات لمجلس الشيوخ فيما يخصّ الخلافة. وكان القياصرة يدعمون قرارهم بتعيين =

المنزلية الرومانية التي ابتعدت بدون شكّ عن العادات في القيادة، التعيين الحرّ تماماً لـ"لوارث" الخاص[26] -"Heres"- الذي يحتلّ مكان ربّ البيت المتوفى أمام الآلهة وأمام العائلة[27]. ولئن أخذت فكرة توريث الكاريزما في الخلافة بالتبنّي بعين الاعتبار، ولو بدون أن يُعترف بها حقاً كمبدأ في النظام العبقري للجيش القيصري الروماني، فإنّ طابع الإدارة بقي من جهة أخرى دوماً قائماً إلى جانب المجموعة الحاكمة -Prinzipat-: إذ إنّ Princeps (الأوّل من بين أنداده) هو موظف يتمتّع بصلاحيات بيروقراطية منظمة قائمة على قواعد طالما حافظ جيش الإمبراطورية على طابعها الروماني[28]. ويعود الفضل إلى الإمبراطور أغسطس الذي، خلافاً لفكرة الملوكية الهلّينستية[29] التي كانت تحوم في رأس القيصر، نظر إليه من طرف معاصريه كمحافظ على التقليد الروماني وعلى الحرّية وإعادة الاعتبار لهما[30].

و لكن إذا لم يعيّن حامل الكاريزما من جهته خليفة، وليس هناك علامات خارجية واضحة تشير إلى الطريق مثلما يحدث مع الحلول، يبقى لدى المحكومين

المقربين منهم للخلافة كمشاركين في السلطة أوكورثة لأملاكهم وحتى تبنّيهم إذا لم يكونوا أبناءهم أو أحفادهم. قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 2³, S. 1135-1138.

(26) تسمية لاتينية "للوريث المحقّ تماماً" والذي حسب قانون الوراثة الرومانية ينضمّ في صورة "الخلافة العامّة" إلى "وحدة حلقة المهتمّين بالمصالح المادية للموروث". قارن: Otto Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte* (Leipzig: Veit & Comp., 1901), Band 2, S. 864.

(27) حسب القانون الروماني تسمية لكامل الملك وما يتبعه من حقوق السيادة والواجبات الدّينية.

(28) يتبنى ماكس فيبر هنا رأي تيودور مومسن الذي يعتبر أنّ "Princeps" كان موظّفاً لا يتعالى على الدستور وإنما كان يتحلّى "بسلطات محدّدة تنصّ عليها التراتيب طبقاً للدستور" (Mommsen, *Römisches Recht* II, 2³, S. 749). بعد فرزه العسكري على أنطونيوس سلّم أغسطس لمجلس الشيوخ السّلط المفوّضة إليه وأعاد إليه وللشعب حقوق التصرّف في الجمهورية. ولكنه احتفظ بالقنصلية وتقلد القيادة العسكرية (Imperium Proconsulare) على المحافظات التي ما زالت فيها فيالق جيش قويّة. وفيما بعد أضيفت إليه مصالح ووظائف أخرى.

(29) في الممالك الهلينستية التي ظهرت بعد حكم الإسكندر الكبير كان الملك يعتبر تجسيماً للدولة ومصدراً للحقّ. إضافة إلى ذلك كانت الخلافة منظمة حسب السلالة، غير أنّه تطوّر نوع من التقديس للملك الذي كان يمجّد كابن الإله وكمنقذ وصاحب فضل.

(30) بهذه الطريقة وصف حكم أغسطس من طرف أوفيد (Ovid)، بروبرز (Properz)، هوراز (Horaz)، و فيرجيل (Vergil). اتبع فيبر في هذا الصدد وصف إدوارد ماير في كتابه حول: Eduard Meyer, "Kaiser Augustus," *HZ*, Band 55, S. 385-431, hier: S. 412f.

الإيمان بأنّ الأنصار المشاركين في السلطة[31] (Clerici): كالحواري والتابعين هم إذن الخبراء في معرفة مثل هذا المؤهّل. من هنا لا يصعب على هؤلاء تقلّد هذا الدور بـ"استحقاق"، خصوصاً وأنّهم لوحدهم في حوزة وسائل الحكم. ولكن، بما أنّ الكاريزما تجد مصدر فعاليتها في عقيدة المحكومين، فلا يمكن إذن الاعتراف بالخليفة المعيّن بدون اللجوء إليهم، بل إنّ الاعتراف به عن طريقهم هو في الأصل القرار الحاسم. لقد كان هناك أيضاً سؤالٌ تطبيقيٌّ هامٌّ حينما انعزل مجلس الأمراء السّامين كهيئة تحضيرية للانتخاب تماماً، ألا وهو: من سيعرض من بين الأمراء السّامين اقتراح الترشح على الجيش المتجمّع[32]؟ إذ كان مبدئياً قادراً على جلب الاعتراف لمرشحه الخاص ضدّ إرادة بقية الأمراء السّامين.

كان التعيين من طرف المقرّبين الأولين ذوي النفوذ والاعتراف من قبل المحكومين إذن الشكل العادي الذي يجري فيه هذا النمط من تأسيس الخلافة. ففي الدولة الإماراتية والإقطاعية العادية نجد ذلك الحقّ في تعيين المقرّبين الذي تعود جذوره إلى الكاريزما كـ"حقّ مسبّق" لانتخاب الموظفين الحكوميين الهامّين وأصحاب الإقطاع. أمّا الانتخابات الألمانية للملك، فكانت تجري على منوال انتخاب أساقفة الكنيسة[33]. فلم يكن "انتخاب" ملك جديد مثلما هو الأمر تماماً

(31) هذا المصطلح "clerici" (جمع لكلمة "Clericus") يعني في الاستعمال الأصلي المسيحي أولئك الذين يشاركون في وراثة الملك الإلهي. ولم يتحوّل المصطلح لتعيين المشاركة الروحية خلافاً للمعنى العادي إلا في القرن الثاني ميلادي. قارن: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 235-247.

(32) اتبع فيبر هنا رأي أولريخ ستوتز (Ulrich Stutz)في كتابه: Ulrich Stutz, *Der Erzbischof von Mainz und die deutsche Königswahl: Ein Beitrag zur deutschen Rechts- und Verfassungsgeschichte* (Weimar: Hermann Böhlaus Nachfolger, 1910), S. 113-116,

والذي كان محلّ سجال في مجال البحث القروسطي المعاصر. وحسب ستوتز (Stutz) كان اختيار الملك إلى حدود إدخال الانتخاب بالأغلبية عن طريق كورفيون فون رانسيه (Kurverein von Rhense)عام (1338) "بالاقتراح والاختيار الجماعي وبنتيجة واضحة حتميا"، وهوما يعطي "لاقتراح" الأمير الأوّل و"المشرف على الانتخاب" دوراً حاسماً في حسم نتيجة الانتخاب. ولئن وجب على هذا الأخير باعتباره "المؤمّن على الخيار المسبق من قبل الأمراء" تعيين المرشح الذي وقع الوفاق عليه في المداولات التحضيرية، إلّا أنّه يمكن له، خلافاً للتقويم المعتاد حسب ما يؤكّد ستوتز، أن يدفع المنتخبين إلى اختيار مرشحه. قارن أيضاً: Bruno Wunderlich, *Die neueren Ansichten über die deutsche Königswahl und den Ursprung des Kurfürstenkollegiums* (Berlin: Emil Ebering, 1913), S. 167-176.

(33) منذ القرن الثاني عشر كان الاختيار المسبّق للملك الألماني يجري عن طريق قادة رجال الدين الكبار والأمراء السّامين. وكانت طريقة الاختيار لسلك الأمراء تجري منذ انتخاب رودولف فون =

بالنسبة إلى انتخاب البابا أو أسقف أو قسّيس، أي عن طريق 1. التعيين من طرف الحواري والمقرّبين (كالأمراء والكرادلة وقساوسة الأسقفية والرّهبان والشيوخ) و 2. الاعتراف به فيما بعد من قبل الشعب، ليس "بالاقتراع" حسب المعنى الحديث لانتخابات رئيس الدولة أو أعضاء البرلمان، وإنّما كشيء مغاير تماماً على الأقل بالمعنى الواسع للكلمة: أي القبول أو الاعتراف بالأمر الواقع الذي لا يصدر أوّلاً عن الانتخاب بل بالعكس الاعتراف بها مسبّقاً من خلال الكفاءة المتواجدة للكاريزما التي يطالب المرشح بها كحاملها. ولذلك لا يمكن مبدئياً أن توجد منذ البداية أغلبية انتخابية، إذ يمكن لأقلية ضئيلة جدّاً أن تكون على حقّ في معرفة الكاريزما الأولى مثلما يمكن لأغلبية ساحقة أن تخطأ. فلا يمكن إلّا لواحد أن يكون الحقيقي؛ وما يقوم به المنتخبون المختلفون إنما هو إذن إثم. فنواميس انتخاب البابا تسعى للحصول على التوافق الكامل. أمّا إعادة انتخاب الملك فتعتبر كتشيّع كنسي: حيث يحصل تعتيم المعرفة الحقيقية للمؤهّل والتي لا يمكن إزالتها إلّا بنجاحه في صراعه الشخصيّ بما أوتي من وسائل جسدية وسحرية يوم القيامة، كما نجده بين المرشحين للملك لدى قبائل السّود (بالأخصّ بين الإخوة) وكذلك أيضاً في المؤسّسة[34].

وإذا ما توغل مبدأ الأغلبية، فإنّه يعتبر "واجباً" أخلاقياً بالنسبة للأقلية أن تقبل إذن التسليم بالأمر الواقع والانضمام لاحقاً إلى الأغلبية.

ولكن من الطبيعي أن تخطو بنية السيادة الكاريزماتية بهذا النوع من التعيين للخلافة نحو النظام الحقيقي للانتخابات حالما يتوغل مبدأ الأغلبية. فليس كلّ شكل حديث لاختيار الحاكم، وكذلك أيضاً ليس كل شكل ديمقراطي لاختياره منزّه عن الكاريزما. وعلى أيّة حال، فإنّ النظام الديمقراطي الخاضع لما يسمّى بالاستفتاء العام – وهي النظرية الرسمية للنظام القيصري الفرنسي[35] – يحمل من

= هابزبرغ (Rudolf von Habsburg) عام 1273 وحتى إدخال الانتخاب بالأغلبية عام 1338 حسب منوال انتخاب الأساقفة حيث كان في إمكان الناخبين تقديم "قائمة جماعية" باسم الآخرين وفرضها.

(34) كان المرشحون للعرش لدى قبائل بانيورو (Banyoro) في أفريقيا الوسطى يتصارعون حتى يبقى أحدهم على قيد الحياة. قارن: James George Frazer, *The Golden Bough: A study in Magic and Religion* (London: MacMillan & Co., 1911), Part I: The Magic Art and the Evolution of King, vol. 1, 3rd Edition, S. 322.

(35) يمكن قراءة العمل بعنوان: *les titres de la dynastie napoléonienne* (Paris: Plon, 1868)، =

حيث الفكرة سمات كاريزماتية، وأنّ مسوغات أصحابه ترمي كلّها إلى تأكيد هذا النمط بالذات. فالاستفتاء العام ليس "انتخاباً" وإنما هو اعتراف أوّلي أو (كما حدث مع استفتاء 1870) اعتراف مجدّد لمرشح كحاكم كاريزماتي ذي كفاءة شخصيّة[36].
وحتى ديمقراطية بريكليس التي تعني من حيث فكرة مؤسّسها حكم المدجّل السياسي (Demagogos) - من خلال الكاريزما والخطاب، تضمّنت، خاصّة في اختيار قائد الحرب، (إلى جانب اختيار البقية - إذا صحّت فرضية[37] E[duard] Meyer -) طابعها الكاريزماتي المميز. ولكن بمرور الزمن، يرد في كلّ مكان، حيث تخطت في الأصل جماعات كاريزماتية طريق اختيار الحاكم، ربط طريقة الانتخاب بمعايير، وذلك أوّلاً لأنّه بزوال جذور الكاريزما تطغى سلطة التقليد المعتادة من جديد وكذلك العقيدة في قداستها، ويكفي فقط مراعاتها لتضمن الاختيار الصحيح. فوراء حقّ الخيار المسبّق الخاضع للمبادئ الكاريزماتية لدى رجال الدين أو موظفي البلاط أو التابعين الكبار للسلطة يتراجع بازدياد ولاء المحكومين وتقبّلهم، وتتأسّس في الختام إدارة أوليغرشية خاصّة بالانتخابات.

كتعبير "للنظرية الرسمية" التي وقع صياغتها تحت الضغوطات السياسية الداخلية التي تعرّض لها القيصر نابليون الثالث. وكانت صياغة العمل ترمي إلى تشريع سلطته التي يرجعها إلى إرادة الشعب التي وقع التعبير عنها من خلال الاستفتاء. قارن في هذا الصدد التأويل المطابق الذي قدّمة هانس ديلبرَك (Hans Delbrück), *Regierung und Volkswille* (Berlin: Georg Stilke, 1914), (من هنا فصاعداً: Delbrück, *Regierung*)،

وكذلك اللواحق في ثبت المصطلحات فيما يخصّ "البونابرتية" (Bonapartismus) و"القيصرية" (Cäsarismus).

(36) المقصود هنا هوالاستفتاءان الفرنسيان اللذان جريا يوم 7 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1852 و8 أيار/ مايو 1870. ومن خلال الاستفتاء الشعبي الأول وقعت المصادقة على منح رئيس الجمهورية الفرنسية شارل لويس نابليون بونابرت (Charles Louis Napoléon Bonaparte) الفخرية القيصرية والتشريع له بتأسيس الحكم الإمبراطوري الثاني. أمّا استفتاء 1870 فقد صادق على تغيير دستور 1852 الذي يسمح بتغيير نظام الحكم في اتجاه النظام البرلماني، ولكن يعطي في نفس الوقت للإمبراطور نابليون الثالث مكانة سياسية قويّة.

(37) حسب: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* III¹, S. 374,
تحوّلت الاستراتيجية (إدارة الحرب) في القرن الخامس إلى "إدارة سياسية". ولكن جميع قادة أثينا العسكريين العشرة تواصل أيضاً اختيارهم: "من هناك فصاعداً وقع فقط اختيار تسعة قادة استراتيجيين من الـ فيلن (Phylen) (القسم الأدنى من نوّاب المدينة)، أمّا الخامس فمن كافة الشعب؛ وهذا الأخير الذي يتمتع بثقة الجميع يعيّن قائداً أعلى للجيش في حين يصبح البقية مساعدين له قد يبعثون أيضاً في مهام حربية إذا اندلعت الحرب على عدّة وجهات في نفس الوقت، أي أرضاً وبحراً".

وهو ما حدث في الكنيسة الكاثوليكية ولدى الحكم القداسي الروماني. إلّا أنّ نفس الشيء يحدث أيضاً في كلّ مكان حيث تملك مجموعة من الناس ذوي التجربة حقّ الاقتراح والاختيار المسبّق. ففي أغلب الدساتير المدنية على مرّ العصور تحوّل هذا الحقّ بالفعل إلى حقّ مساندة السلالات الحاكمة التي أنزلت الحاكم من مكانته بهذه الطريقة ووضعته في المقام الأوّل بين أمثاله (Archon, Konsul, Doge)، وأقصت من جهة أخرى الجماعة من المشاركة الفعلية في عملية الاختيار. ونجد حالياً ظواهر مماثلة في التطوّرات الجارية في انتخاب شيوخ مدينة هامبورغ مثلاً[38]. فهذا هو في أغلب الأوقات، من منظور صوريّ، الطريق "الشرعي" للوصول إلى الأوليغرشية.

يمكن على عكس ذلك أن تتطوّر مبايعة المحكومين إلى "طريقة انتخاب" عادية مباشرة أو غير مباشرة ذات "قانون انتخاب" منظّم بقواعدِ سواء بالنسبة لانتخاب "المحافظة" أم "الانتخابات حسب النسبية" أم "انتخاب الطبقات" أم "انتخاب الدوائر". لكنّ الطريق إلى هناك بعيد. فبقدر ما كان الأمر يتعلق بالاختيار، الصوري أيضاً، لصاحب السلطة العليا بالذات، فلم يجر إلى حدّ النهاية إلّا في الولايات المتحدة الأميركية – حيث كان أحد الأجزاء الأساسية لعملية الانتخاب يوجد بالطبع ضمن حملة "التعيين" لأحدي الحزبين – وفي ما عدا ذلك لم يحصل إلّا في حدود تعيين منصب الوزير الأوّل ومن تبعه من زملائه "الممثلين" في انتخابات البرلمان. فالتطوّر من المبايعة الكاريزماتية للحاكم إلى حدّ الانتخاب الحقيقي والمباشر للحاكم عن طريق الجماعة المحكومة قد جرى على جميع المستويات الثقافية المختلفة، وعلى كلّ تقدّم في النظر المعقلن والمتحرّر من الإيمان العاطفي للمسار أن يعين على تحقيق هذا التحوّل. ولم يتطوّر انتخاب الحاكم إلى نظام تمثيلي إلّا في الغرب

(38) رغم أنّ انتخاب شيوخ المدينة يعود حسب دستور مدينة هامبورغ لعام 1860 (الذي نقح عام 1880 وبقي نافذ المفعول إلى حدود عام 1921) إلى البرلمان (Bürgerschaft) ، فإنّ الشيوخ المنتخبين على مدى الحياة يتحكمون فعلياً في اختيار مجلس الشيوخ. وهذا يعود إلى المادة التاسعة من الدستور الذي ينصّ على كيفية تعيين المرشح لمقعد في مجلس الشيوخ. وعلى اللجنة المكوّنة من ثمانية أشخاص نصفهم من مجلس الشيوخ والنصف الآخر من مجلس المدينة تحضير قائمة أوّلية لأربعة مرشحين. ويمكن لمجلس الشيوخ حذف اثنين منهم وبهذه الطريقة إقصاء غير المرغوب فيهم، خصوصاً وأنّه يستوجب خمس أصوات حتى يسمح لعضومن مجلس المدينة الترشح للانتخاب. قارن المادة التاسعة من الدستور المنقح عام 1880 في: *Verfassungsurkunden für die freien Hansestädte Lübeck: Bremen und Hamburg*, Deutsche Staatsgründungsgesetze in diplomatisch genauen Abdrucke, hg. von Karl Binding (Leipzig: Engelmann, 1897), Heft 10, S. 7-9,
وكذلك: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 171 mit Anm. 85.

شيئاً فشيئاً. أمّا في العهد القديم، مثلاً ممثلي دوائر[39] Boiotarchen – وكذلك أيضاً في الأصل نوّاب"[40] "Commoner الإنجليز، فلم يتعيّن على المنتخب في حدّ ذاته ولا على الموظفين، مثلاً في الديمقراطية الأتيكية، أن يكونوا النوّاب الحقيقيين وممثلي الشعب، إذ وقع تقسيم هذا الأخير إلى أقسام، بل كان غالباً مبدأ التناوب وليس فكرة "التمثيل" الحقيقي هو المرجّح. لكن ليس المنتخَب في صورة التنفيذ الصارم للمبدأ صوريّاً وكذلك في الديمقراطية المباشرة المكلف ومنها الخادم لمنتخبيه، هو "حاكمهم" المختار. وبهذا وقع الانفصال تماماً، من حيث البنية، عن القاعدة الكاريزماتية. وهذا التنفيذ الصّارم لمبادئ الديمقراطية "المباشرة" هو لوحده غالباً غير ممكن في ظروف مديريات كبيرة.

لا يكون تنفيذ الانتداب "الإلزامي" للممثل، من وجهة نظر تقنية بحتة، إلا غير مكتمل نظراً للوضع المتغيّر ولظهور مشاكل غير منتظرة؛ فاللجوء إلى "استدعاء" الممثل من قبل منتخبيه بسحب الثقة عنه لم يحصل إلا نادراً إلى حدّ الآن، ومراقبة قرارات البرلمانات عن طريق "الاستفتاء" تعني في الحقيقة عملية دعم أساسية لجميع القوى المتكسة لأنّها تقصي عادة تقنياً المساومة والحلّ الوسط بين المصالح. والإعادة المتكرّرة للانتخابات تصبح في آخر المطاف ممنوعة لما تتطلّبه من مصاريف متزايدة. وكلّ المحاولات لربط ممثلي الشعب بإرادة المنتخبين لا تعني في الحقيقة وعلى مرّ الزمن عادة سوى: دعم القوّة المتزايدة بطبيعتها لمنظمة ممثلي الأحزاب على حسابه لأنّ هذه هي التي في إمكانها لوحدها تحريك "الشعب". فكلّ من المصلحة الموضوعية في تليّن الجهاز البرلماني كما بالنسبة لمصلحة السلطة لدى

(39) الـ "Boiotarchen" هم الممثلون المنتخبون للدوائر التابعة لاتحاد المدن الوسطى اليونانية لمدّة عام (447–386 و379–146 ق.م.). وقبل عام 387 ق.م. كان مجمع الـ Boiotarchen يتكوّن من أحد عشر عضواً وبعد 364 ق.م. أصبح المجمع يتكوّن من سبعة أشخاص ثمّ تحوّل إلى ثمانية أشخاص بعد عام 338 ق.م. وكانت للمجمع وظيفة استشارية أمام جمعية الاتحاد، كما كان يستعمل كوفد وله القيادة العسكرية على جيوش الاتحاد.

(40) يتبع ماكس فيبر هنا بالأخصّ نظرية جلينك (Jellinek) في عمله حول *Staatslehre2*، ص 559 والتي تقول إنّ المجلس الإنجليزي الأسفل (Commons of House) لم يكن في الأصل عضواً تمثيلياً في معنى النظريات البرلمانية الحديثة. فلم يكن ينظر للنوّاب كممثلين لإرادة الناخبين، بل كنواب أرسلوا من طرف البلديات وتقبلوا تعليمات منها. وهذا التصوّر بقي أيضاً سائر المفعول حتى بعد أن ألغي هذا النوع من العلاقة الدائمة بين البلديات والمجلس بإلغاء التعليمات بالنسبة للنواب وبعد أن أصبح أعضاء المجلس يمثلون مع مجموع اللوردات المدنية والدينية "مجمل الشعب" (المصدر نفسه، ص 560).

نواب الشعب ولدى موظفي الحزب تتّحد في هذا الاتجاه: ألا وهو معاملة "ممثل الشعب" لا كخادم لمنتخبيه، وإنّما كـ"سيّدهم" المختار. وشبه جميع الدساتير تعبّر عن ذلك حسب هذا الشكل: أنّه - مثل الملك - ليس مسؤولاً عن التصويت، وأنّه يمثل "مصالح الشعب بأكمله"[41]. أمّا سلطته الفعلية فيمكن أن تكون مختلفة تماماً. ففي فرنسا لا يكون كلّ نائب فعلاً الرئيس العام لجميع الوظائف، وإنما فقط "سيّد" دائرته الانتخابية في المعنى الحقيقي للكلمة - ومنها جاءت مقاومة الانتخاب حسب النسب وعدم وجود مركزية للأحزاب[42]؛ أمّا في الولايات المتحدة فيجد أمامه سلطة مجلس الشيوخ المهيمنة، كما يسعى الشيوخ اقتناء هذه المكانة[43]؛ في إنجلترا، وبصفة أكثر تجذراً في ألمانيا، يكون النائب لأسباب متناقضة بعضها البعض في حدّ ذاته المساعد/ المعاون لدائرته الانتخابية ولمصالحها الاقتصادية[44] أكثر منه سيّداً عليها، كما يكون التأثير على أرباب المصانع (Patronage) في أيدي رؤساء الأحزاب ذوي النفوذ. ولا يمكن هنا مواصلة معرفة الأسباب المتواجدة

(41) مثل هذا التحديد نجده مثلاً في دستور الرايخ الألماني بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 1871، المادة 29: "يعتبر أعضاء برلمان الرايخ ممثلين لمجمل الشعب وليسوا مقيّدين بمطالب وتعليمات".

(42) رغبت حركة إصلاح قانون الانتخاب الفرنسية التي طلعت في مستهل القرن الماضي في تعويض النمط القائم منذ 1889 للانتخاب بالأغلبية الساحقة في الدوائر بنمط الانتخاب النسبي كي تتكوّن أغلبية برلمانية واضحة وتواجه الدرجة الضعيفة للتنظيم لدى الأحزاب. ولكن إدخال قانون الانتخاب النسبي فشل قبل نشوء الحرب العالمية الأولي لرفضه من قبل الأغلبية الراديكالية في مجلس الشيوخ. وأعلنت حكومة هانس ديلبَرك أنّ مقاومة النواب (في مجلس الشيوخ كما في البرلمان) تعود إلى أنّ قانون الانتخاب النسبي يحطّ من قيمة النواب ويجعلهم "أعضاء خدمة داخل المنظمة الحزبية" (المصدر نفسه، ص24) وبذلك قد يفقدون مكانتهم كـ"أسياد ذوي سلطة مطلقة" في دوائرهم. وهذه المكانة كانت قائمة بالخصوص على تأثير النواب السائد على موظفي الإدارة المحلية.

(43) من المحتمل أنّ قول فيبر يستند إلى معارضة الشيوخ الأميركيين لمطلب قدّم في الكونغرس بتاريخ 15 أيار/ مايو 1912 لتغيير الدستور. ويحدّد المطلب المصادق عليه يوم 31 أيار/ مايو 1913 أنه يتعين على العضوين المرسلين من كلّ ولاية إلى مجلس الشيوخ أن ينتخبا مباشرة من المواطنين، وليس أن يقع اختيارهما من طرف الحكومة الفيدرالية أوالبرلمان. ومنذ ذلك الوقت أصبح انتخاب الشيوخ مهيمناً تماماً من طرف "مجمل الأحزاب الحكومية" ولم يبق الشيوخ أولاً كنواب لولايتهم وإنما لممثلين لعملاء ناخبيهم. قارن: Karl Loewenstein, *Verfassungslehre* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1959), Zitat: S. 305.

(44) كان قانون الأغلبية الساحقة في الدوائر الانتخابية هو القاعدة في الرايخ الألماني، أي أنّه لم يقع الانتخاب حسب الأحزاب والقوائم وإنما انتخب أشخاص مباشرة. وهؤلاء كانوا تابعين لرجال المصالح المهيمنة في الدائرة الانتخابية، وبصفة خاصّة في بروسيا حيث كان قانون الانتخاب الثلاثة مسيطراً.

في بنيات السلطة والمؤثرة تاريخياً في نمطها، والتي تتحكم تقنياً في جزء كبير منها مثل كيف يقسّم جهاز الانتخاب السلطة. فالأمر يتعلق فقط بالمبادئ إذ يمكن لكلّ انتخاب أن يأخذ طابع شكل ما بدون أيّ معنى حقيقي. وهو ما جرى لدى المعينين في الحكم الأول للإمبراطورية[45] ولدى العديد من المدن اليونانية في العصر الوسيط كلّما فرض نادي أولغرشي أو مستبدّ على الحكم سلطته السياسية وعيّن بصفة مقيّدة المرشحين للحكم. وحيث لم يكن الأمر من وجهة نظر صورية كذلك، فإنّه غالباً ما يستحسن الحديث عن انتخاب من طرف مجموعة الشعب – مثلما جرى لدى القبائل الجرمانية[46] – وكما ورد دائماً في المصادر بالنسبة للعهود الماضية حيث كان الحديث بتعابير عامة عن "انتخاب" الأمراء أو غيرهم من أصحاب السلطة، مع العلم أنّ التعبير هنا ليس في المعنى الحديث للكلمة، وإنما يقصد به المبايعة البسيطة لمرشح هو في الحقيقة قد وقع تعيينه من طرف مصلحة أخرى إضافة إلى كونه ينتسب إلى أحد الأنساب الشريفة أو ما دونها قيمة. ولا يمكن عادة أن يكون هناك "انتخاب" قطعاً حيث يجري التصويت حول السلطة بصفة الاستفتاء أو أن يحمل طابعاً كاريزماتياً، أي حيث لا يوجد انتخاب بين مرشحين وإنما الاعتراف بمطالب السلطة من قبل من يطالب بها – مع العلم أنّه حتى في "انتخاب" عادي، يمكن حسب القاعدة المعمول بها أن يكون القرار بين عدد من المرشحين الذين أخذوا بعين الاعتبار من قبل ووقع تعيينهم ثمّ قدّموا للناخب حتى يدخلوا في حلبة الصراع والحملة الانتخابية من خلال التأثير الشخصي والنداء للحفاظ عن المصالح المادية والمعنوية، وحيث تعرض قواعد اللعبة بالنسبة لطريقة الانتخابات ومعاييرها وكأنّها تجري في شكل صراع "سلمي". يقع تعيين المرشح الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار أوّلاً داخل الأحزاب لأنّ الذين ينظمون حملة الانتخابات وبذلك أيضاً توزيع الوظائف ليسوا بطبيعة الحال الناخبين بعملهم الجماعي غير المحدّد، وإنما هم قادة الأحزاب وأتباعهم الشخصيين. فالحملة الانتخابية تضاهي

---

(45) وقع إحالة انتخاب مديري الإدارة الرومانية عام 14 ب.م. من طرف تيبريوس (Tiberius) من الجمعية العامة للمواطنين () إلى مجلس الشيوخ. وحسب مومسن في كتابه: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III,13, S. 348ff.,

الذي يستند إليه فيبر، لم يحدث في بداية العهد القيصري سوى "انتخاب صوري" للمجالس العامة "إذ عوض المطالبة بأصوات الناخبين ظهرت المبايعة من قبل المواطنين الحاضرين".

(46) انظر: Tacitus, *Germania* 12, 22 وقارن إضافة إلى المصادر التي وقع مناقشتها من قبل الباحثين في القرون الوسطى في هذا الصدد أيضاً: Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte*, 3 Aufl. (Kiel: Ernst Homann, 1880), Band I, S. 320ff.

اليوم في الولايات المتحدة ضمن Quadriennium بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما يقارب حرباً استعمارية[47]، ومصاريفها ترتفع بصفة محسوسة حتى في ألمانيا بالنسبة لكلّ الذين لا يعتمدون على أيادي عاملة رخيصة مثل القساوسة ورجال الأعيان الإقطاعيين أو من أصحاب الوظائف أو غيرهم من الكتبة العاملين لدى النقابات والأحزاب[48]. فإلى جانب المال يطوّر "كاريزما الخطاب"[49] سلطته. فنفوذه ليس مرتبطاً في حدّ ذاته بحالة ثقافية خاصّة إذ إنّ اجتماعات رؤساء قبائل الهنود الحمر ومناقشات رؤساء القبائل الإفريقية كانت على علم بها أيضاً. أمّا في الديمقراطية اليونانية، فقد عرف تطوّراً كيفياً رهيباً كان له أثر غير محدود في تطوّر اللغة والفكر[50]، في حين أنّ الحملات الانتخابية الديمقراطية الحديثة قد تجاوزت من

(47) كانت أغلى حملة انتخابية أميركية للرئاسة قبل الحرب العالمية الأولى تلك التي حصلت عام 1896: فقد بلغت مصاريف الحملة بالنسبة للمرشح الجمهوري وليام ماكينلي (William McKinley) ما يقارب 3,5 مليون $، أمّا مصاريف مناهضه وليام جينينغز براين (William Jennings Bryan)، فلم تتجاوز 700000$. وحسب التقارير المعاصرة، فقد صرف ممثلي رؤوس الأموال الكبيرة ومصالحها بين 10 و20 مليون $ في بداية الحملة لفرض ماكينلي كمرشح للرئاسة. قارن: Charles E. Stangeland, "Die Entwicklung der politischen Parteien in den Vereinigten Staaten," *Zeitschrift für Politik*, Band 4 (1911), S. 229-300, hier: S. 277,

ومقارنة بهذه القيمة، فلم تبلغ مصارف احتلال السودان الغربي بالنسبة للفرنسيين بين عام 1888 و1893 سوى 9 ملايين فرنكاً، وفيما بعد ما يقارب 8 ملايين فرنكاً سنوياً.

(48) يشير ماكس فيبر هنا إلى الأحزاب غير الليبرالية الكبيرة في الرايخ: مثل حزب الوسط وحزب المحافظين (المدعّم خصوصاً من قبل مالكي الأراضي الشاسعة شرقي نهر الإلب) والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

(49) توجد صياغة مطابقة في التقرير الأدبي الذي نشره كارل سيل (Karl Sell) بعنوان: Karl Sell, "Forschungen der Gegenwart über Begriff und Entstehung der Kirche," *Zeitschrift für Theologie und Kirche*, Band 4 (1894), S. 347-417,

والذي تضمّن في جانب كبير منه النقاش حول Sohm, *Kirchenrecht*. وهناك يؤكّد سيل - باستناد إلى كتاب: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 504-506,

وبإحالة إلى الكنيسة اللوثرية - أنّه يمكن للفرد أن يحتلّ مكانة مرموقة وإن كان بدون حقوق: "[...] هناك من بيننا أناس ذوي لغة بليغة، لهم كاريزما خاصّة في الخطاب، يمكنهم أن يخرجوا من أعماقها شيئاً جديداً، وحيث ينطقون يلزم جميع من حولهم الصمت". (المرجع المذكور، ص 382).

(50) المقصود هنا هي الفصاحة المفتعلة والبلاغة. ففي الأدب المعاصر كان فريدريتش بلاس (Friedrich Blass) يدافع عن القول بأنّه يمكن من خلال مثال الديمقراطية الآتية أن يثبت العلاقة بين التطوّر النوعي للبلاغة في الخطاب ومشاركة الشعب في الحكومة. فالدستور الأثيني والقضاء يقومان على الاجتماعات الشعبية الكبرى والمحاكم الشعبية والتي تتطلب خطباء محترفين لهم تأثير كبير. قارن: Friedrich Blass, *Die attische Beredsamkeit*, 1 Abteilung: Von Georgias bis zu Lysias, 3 Aufl. (Leipzig: B. G. Teubner, 1887).

حيث الكمّ بخطاباتها الجوفاء "Stump Speeches" كلّ ما سبق نظيره(51). فبقدر ما يرتفع التأثير على الجماهير وبقدر ما يشتدّ التنظيم البيروقراطي للأحزاب بقدر ما يصبح مضمون الخطاب ثانوياً، إذ إنّ تأثيراً يصبح عاطفياً بحتاً ويعيد نفس المعنى طالما ليس هناك أوضاعٌ طبقية بسيطة وغيرها من المصالح الاقتصادية، ومن ثمّ فهو يسير التحكم فيه والتعامل معه كما يجري ذلك في الاستعراضات الحزبية والحفلات حيث يقع استعراض السلطة على الجماهير وثقة الأحزاب في الفوز وخصوصاً عرض كفاءة القائد الكاريزماتية.

و بما أنّ التأثير العاطفي على الجماهير يحمل حتماً في حدّ ذاته بعض السمات الكاريزماتية، فإنّه يؤثر أيضاً بكيفية أنّه يمكن أن يجبر بيروقرطة الأحزاب والعمل الانتخابي المتزايدة، خاصّة حينما تصل إلى أوجها، في الوقوع في خدمة تقديس الأبطال الكاريزماتيين، وذلك من خلال تأجج تقديسهم المفاجئ. وفي هذه الحالة قد تقع البطولة الكاريزماتية في صراع مع السلطة القائمة في "مؤسّسة" الحزب – كما بيّنته حملة روزلت الانتخابية(52).

إنّ المصير العادي لجميع الأحزاب الذين يبدؤون بدون استثناء كأنصار

---

(51) تعبّر كلمة "Stump speeches" في اللغة الأميريكية في الأصل عن الخطابات (الانتخابية) التي تلقى من فوق قرمة شجرة بطابع ديماغوجي أوتحضيري. ويستند فيبر هنا إلى الحملات الانتخابية في أميركا التي كانت حسب: Ostrogorski, *Political Parties* II, S. 308,

أولاً حملات منظمة بصفة صارمة "Speaking Campaign". وتختار لجان الأحزاب القومية في اجتماعات الحملات الانتخابية حسب المجموعة التي يتعين كسبها الخطيب المؤهل بها حتى يسعى من خلال سيل من البلاغة كسب أكثر عدد ممكن من الأصوات.

(52) لم يعلن الجمهوري تيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) (الذي كان رئيساً فيما بين 1901 و1909) علنيا، بعد إلحاح المجموعة "التقدمية" داخل الحزب الجمهوري، إلا يوم 24 شباط/ فبراير 1912 عن ترشحه من جديد للانتخابات الرئاسية لعام 1912. واجتمع المجلس القومي الجمهوري الذي يعين المرشح في 18 حزيران/ يونيو 1912 في شيكاغو. ورغم أنّ روزفلت قد أثبت شعبيته في حملة انتخابية ناجحة (في المرحلة الفاصلة بين شهر شباط/ فبراير وشهر حزيران/ يونيو 1912) خلال الانتخابات التحضيرية في مختلف الولايات الفيدرالية، لم يتمكن من فرض نفسه أمام الرئيس الرسمي والمرشح المحافظ وليام هوارد تافت (William Howard Taft) لأنّ هذا الأخير كان يسيطر على جهاز الحزب وتمكن بذلك من تأمين تعيينه من جديد في 22 حزيران/ يونيو 1912. إلّا أنّ روزفلت لم يتخلّ عن ترشحه ووقع تعيينه في 7 من آب/ أغسطس 1912 من طرف الحزب التقدمي الذي تأسّس لهذا الغرض. وبهذا الشرخ الذي حدث داخل الحزب الجمهوري، تمكن المرشح الديمقراطي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) من ربح الانتخابات رغم أنّ كلا المرشحين الجمهوريين تحصّلا معاً على الأغلبية الساحقة.

كاريزماتيين، سواء لمرشحين شرعيين وقيصريين، أم لديماغوجيين ذوي الأسلوب البريكلي أو الكليوني أو اللاسالي[53]، هو التحوّل إلى شكل مسيّر من طرف "الأعيان"، بل يمكن القول إلى اتحاد النبلاء كما كان بصفة شبه دائمة إلى نهاية القرن الثمن عشر، إذا ما كانت رغبتهم الحفاظ على بقائهم كتنظيم متواصل. وفي المدن الإيطالية فرض في القرن الوسيط "النقل الإجباري" عدّة مرّات على النبلاء - لكن باعتبار أنّ غالبية أصحاب الإقطاع الكبار كانت بدون استثناء Ghibellinisch - وهو ما يعني استبعادهم من الوظيفة وحرمانهم من حقوقهم السياسية[54]. ولكن يعتبر استثناءً غير معهود، حتى لدى الطبقة الشعبية بوبولاني (Popolani)، أن يتقلّد شخص غير نبيل وظيفة قيادية[55]، وإن وجب هنا على الطبقة البورجوازية كما هو جارٍ أن تموّل الأحزاب. ولكنّ الفاصل كان سابقاً أنّ القوّة العسكرية التابعة للأحزاب تلجأ غالباً إلى استعمال القوّة عن طريق النبلاء حسب سجلّ معيّن، مثلما

---

(53) في المصادر التي وردتنا وصف كلّ من بريكليس وكليون منذ العهد القديم كخطيبين. كما وصف فرديناند لاسال (Ferdinand Lassalle) من طرف كاتب سيرته هيرمان أونكان (Hermann Oncken) بـ "الديماغوجي الكبير" واعتبر خطابه في 23 أيار/ مايو 1864 في رونسدورف (Ronsdorf) "الخطاب الديماغوجي الأكثر جودة". قارن: Hermann Oncken, *Lassalle* (Stuttgart: Fr. Frommanne (E. Hauff), 1904), S. 410, 405,

حسب ما ورد في النسخة الشخصية لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München).

(54) المقصود هنا هي القواعد في دساتير الحركات الشعبية في بلديات شمال إيطاليا خلال القرنين السادس والسابع عشر والتي قامت ضدّ نبلاء المدينة وفرسانها المسيطرين على الحكم. إنّ الأمر المذكور من قبل ماكس فيبر يوجد في ما يسمّى بـ Ordinamenti di Giustizia del Popolo e del Comune di Firenze المحرّرة عام 1293 (والتي وقع التوسع فيها إلى حدود 1324). وحسب البند 110 يعامل "خونة الشعب" و"التابعين للنبلاء" وذويهم من جنس الذكور كنبلاء، وبذلك يفقدون حقوقهم السياسية في البلدية الفلورنتية. قارن: Paolo Emmiliani-Giudici, *Storia die Comuni Italiani*, Volume Terzo (Documenti) (Firenze: Le Monnier, 1866), S. 144.

(55) وصف الـ بوبولاني (قارن الهامش السابق) في مجال التدوين المعاصر بحركات الطبقة الوسطى باعتبارهم ينتمون إلى روابط حرفية. وترمي حركاتهم إلى الدفاع عن مصالحهم من كلّ عدوان وسلب "الأقوياء" (الغيبلليين والغلف) ذوي الأصل النبيل وكذلك كبار التجار الذين يحملون لقب الفرسان والتحموا مع النبلاء من أصحاب الإقطاع لتكوين الطبقة العليا في المدينة من كلّ نفوذ. فيما بعد سمح لذوي الجاه الذين ساندوا حكم الحركات الشعبية الاشتراك في العمل السياسي بمعاملتهم وكأنهم لا ينتمون للطبقة النبيلة. قارن: Robert Davidsohn, *Geschichte von Florenz*, 2 Teile (Berlin: Ernst Siegfried Mittler und Sohn, 1908), Band 2: Guelfen und Ghibellinen,

العودة هنا إلى الجزء الثاني ص473 - 481، (من هنا فصاعداً: Davidsohn, *Florenz* II, 1 und II, 2).

حدث مع حزب الغلف (Partei der Gelfen)[56]. بل إنّ كلّ الأحزاب التي وجدت قبل الثورة الفرنسية، بما فيها ""Hugenotten و"Liga"[57]، والأحزاب الإنجليزية بما فيها[58] "Roundheads" أظهرت نفس المسيرة النموذجية والمتمثلة في انزلاق من مرحلة الانفعال الكاريزماتية التي تجاوزت حدود الطبقات والروابط المهنية لصالح بطل أو عدد من الأبطال إلى تكوين جمعيات من الأعيان ذات قيادة نبيلة في غالب الأحيان. وحتى الأحزاب "البورجوازية" في القرن التاسع عشر، وبدون استثناء الأحزاب الراديكالية فيها، ارتمت هي الأخرى في أحضان سيادة الأعيان، لا لشيء لأنّ الأعيان، مثل الدولة ذاتها، وكذلك مثل الأحزاب يمكنهم التحكم بدون مقابل. ولكن هذا يعود بالطبع أيضاً إلى نفوذهم الطبقي والاقتصادي. فحيث غيّر صاحب الأرض في الريف الحزب، كان من المتوقع أيضاً أن يتبعه، سواء في إنجلترا أو في بروسيا الشرقية إلى حدود السبعينيات [من القرن التاسع عشر]، ليس فقط العاملين معه - إذا استثنينا مراحل الانفعال الثوري - وإنما حتى الفلاحين. أمّا في المدن، والصغيرة منها على الأقلّ، فكان القضاة والعدول والمحامون والقساوسة والمعلمون يلعبون دوراً مماثلاً إلى جانب رؤساء البلديات، وهو غالباً دور أرباب المصانع أمام منظمات العمّال. وقد يتساءل المرء لماذا هؤلاء ليسوا ذوي كفاءة للقيام بهذا الدور، بغض النظر عن مكانتهم الطبقية، لكن الجواب سيكون في مقام آخر[59].

---

(56) لم نتمكن من توضيح الموضوع. ففي النظام الداخلي لحزب الغلف لعام 1335 لا يوجد سوى إشارات لتركيبة كتيبة الفرسان. قارن المصدر باللغة الإيطالية: Francesco Bonaini, "Statuto della Parte Guelfa di Firenze," *Giornale Storico degli Archivi Toscani*, vol. 1 (1857), S. 1-41, bes. Kap. 16-19 und 39, S. 35-37, 41.

(57) خلال الحروب الدينية الفرنسية (1559-1598) حاولت عائلات النبلاء أن تقف في نفس الوقت إلى جانب الـ (Hugenotten) البروتستانت وكذلك إلى جانب الكاثوليك لتوسيع نفوذهم على حساب التاج الملكي. وبعد معاهدة السلم في 6 أيار/ مايو 1576 بـ بوليو (Beaulieu) والتي ضمنت للبروتستانت حقوقاً واسعة، جاء ردّ فعل الكاثوليك بتأسيس "الجامعة" التي أذكت من حديد بصفة راديكالية تناقضات الحرب الأهلية. ولم تنتهي الحرب إلّا بعد معاهدة نانت (Nantes) في 30 نيسان/ أبريل 1598 التي توصّل إليها الملك هنري الرابع.

(58) وصف أنصار البرلمان خلال الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-1649) بـ "Roundheads" (أصحاب الرؤوس المستديرة) باعتبار أن المتزمتين من بينهم، على خلاف أنصار الملك، أي النبلاء ("الفرسان")، كانوا لا يحملون شعراً مستعاراً وإنما كانت رؤوسهم محلقة.

(59) الإحالة هنا غير واضحة. لقد تعرّض الحديث سابقاً في نص "السيادة/ السيطرة" ص 141 باختصار إلى الحاجة الاقتصادية لـ "طبقة أصحاب المصانع الحديثة"، ولكن لم يقع التعمق فيه. وربما تعلق الأمر بإشارة إلى الفصل الثامن بعنوان (GdS¹, Abt. I, 1914, "Die modernen politischen =

ففي ألمانيا يمثل المعلمون - لأسباب مرتبطة بـ"وضعهم" المهني - الطبقة التي تقف بالخصوص إلى جانب الأحزاب "البورجوازية" كمتطوّعين في الانتخابات مثل رجال الدين (عادة) إلى جانب الأحزاب الاستبدادية. أمّا في فرنسا فكان منذ القدم المحامون هم الذين يقفون، لكفاءتهم المهنية من ناحية، - وبعد الثورة من ناحية أخرى -إلى جانب الأحزاب البورجوازية.

لقد أظهرت بعض الأشكال للثورة الفرنسية التي لم تدم طويلاً حتى تتمكن من تطوير بنية نهائية، أوّلاً بعض المبادرات للتشكّل البيروقراطي[60]، ولم تبرز بقوّة إلا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. فعوض التأرجح بين الميل الكاريزماتي من جهة والانتماء لسيادة الأعيان من جهة أخرى، بدأ الآن الصراع بين الإدارة البيروقراطية للمؤسّسة والقيادة الكاريزماتية للحزب. وبذلك تقع إدارة الحزب في أيدي "المختصّين" بالإدارة كلما كانت البيروقرطة أكثر تطوّراً وكلما كانت المصالح المباشرة أو غير المباشرة والخصوص متعلقة بها - سواء ظهر هؤلاء بالحال كموظفين رسميين للحزب أم في البداية كرجال أعمال أحرار مثلما هو الحال في أميركا - حيث تكون بين أيديهم العلاقات الشخصية التي وقع ربطها بانتظام مع أصحاب الثقة والمحرّضين وغيرهم من الموظفين الذين لا يمكن الاستغناء عنهم، وكذلك القائمات والملفات وباقي الأدوات التي بمعرفتها يمكن تحريك آلة الحزب وتوجيهها. فلا يمكن أن يحصل نجاح التأثير على موقف الحزب وربما أيضاً النجاح في الانشقاق عنها إلا عن طريق امتلاك مثل هذا الجهاز. فبامتلاك النائب ريكيرت لقائمة أهل الثقة أصبح "الانفصال" ممكناً[61]، وبحفاظ كلّ من أوجين ريختر (Eugen Richter)

= Parteien" S.XI; MWG I/ 22-6) المقرّر إدماجه في مقدّمة العمل "Grundriß der Sozialökonomik" بتاريخ تموز/ يوليو 1914. وقد عاد ماكس فيبر من جديد إلى هذا الموضوع في مقاله المنشور عام 1917 بعنوان "Wahlrecht und Demokratie in Deutschland" (قارن: MWG I/ 15، ص 378).

(60) في برلمان الثورة الفرنسية تواجدت عدّد مجموعات وجمعيات منفصلة عن بعضها بعضاً، أي جمعيات مستقلة مكونة من أعضاء تتقارب آراؤها السياسية مثل "جمعية 1789" التي أسّسها ميرابو (Mirabeau) وسييس (Sieyès) وأعضاء الجيروند (Girondistes) أو (Feuillants). وكان "النادي البروتوني" الذي تحوّل فيما بعد إلى "نادي اليعقوبيين" أكثر صرامة في تنظيمه. فهوكان يهيئ مشاريع القوانين ويربط علاقات مع النوادي في بقية مناطق فرنسا. وقد وضع لنفسه نظاماً داخلياً عام 1790. ولكنه فقد منذ عام 1793 تأثيره بعد أن وظف من قبل روبسبير (Robespierre). قارن:
v. Albertini, *Parteiorganisation*, S. 537-546.

(61) أقام هاينريخ ريكيرت الذي كان ينتمي إلى الحزب اللبرالي القومي في برلمان الرايخ عام 1877/ =

وريكيرت على جهازه الخاصّ، بدا التكهّن حول انقسام حزب المفكرين الأحرار[62]، وبما أنّ "قدماء الأحرار القوميين" عرفوا كيف يحصلون على أدوات رقابة الحزب، كان هذا علامة هامّة عن نوايا الانقسام الحقيقي للحزب أكثر من كلّ ما سبق من حديث[63]. وعلى عكس ذلك، من المحتمل أن تفشل كلّ محاولة لإدماج الأحزاب لعدم إمكانية الإدماج الشخصي للأجهزة المتنافسة أكثر من الخلافات الموضوعية، وهو ما تؤكده كذلك التجارب الألمانية. فهذا الجهاز البيروقراطي المتطوّر بصفة منهجية بعض الشيء يحدّد عادة سلوك الحزب بما في ذلك المسائل الحاسمة المتعلقة بالمرشحين. ولكن: حتى داخل الأشكال المنظمة بيروقراطياً بصفة صارمة، كما هو الحال لدى الأحزاب في أميركا الشمالية، يبرز بين الحين والآخر في مراحل ذات انفعال قويّ النمط الكاريزماتي من جديد، وهو ما أظهرته الحملة الانتخابية الأخيرة للرئاسة[64]. ففي حالة وجود "بطل"، يسعى هذا الأخير إلى تحطيم سيطرة التقنيين في الحزب بفرض أشكال تعيين حسب الاستفتاء العام وحتى بتغيير آلة التعيين كاملة في بعض الظروف. ومن الطبيعي أن تواجه مثل هذه الظاهرة للكاريزما عادة مقاومة من قبل الجهاز المهيمن من طرف السياسيين المحترفين، وبالخصوص من القيادة ومن رجال الأعمال الذين ينظمون تمويل الحزب ويسهرون على إدارته ويعتبرون المرشحين من وحي إبداعهم، إذ لا ترتبط المصالح المادية للباحثين عن مناصب

= 78 مكتباً خاصّاً بالانتخاب. ووضع قائمة من أهل الثقة في الدوائر. ولمّا حدث انفصال مجموعة التجار الأحرار التابعة لريكيرت عام 1880 عن الحزب عبّر إدوارد ستيفاني (Eduard Stephani) عن انشغاله حول مصير الملفات. قارن: Hermann Oncken, *Rudolf von Bennigsen. Ein deutscher liberaler Politiker: Nach seinen Briefen und hinterlassenen Papieren* (Stuttgart, Leipzig: Deutsche Verlags-Anstalt, 1910), Band 2, S. 440.

(62) نشأ حزب المفكرين الأحرار عام 1884 بعد اندماج الحزب التقدمي مع المنفصلين عن الحزب الليبرالي القومي. ولكن بقيت الوحدات الانتخابية منفصلة عن بعضها بما في ذلك الاتصالات مع أهل الثقة وأموال الحزب وكذلك وسائل النشر. وفي عام 1893 حدث انقسام داخل الحزب أدّى إلى ظهور حزب الشعب المستنير وجمعية المفكرين الأحرار تقلد رئاسة كلّ واحد منهما ريختر وريكيرت. وهذا التمزق في أطياف الأحزاب الليبرالية لم يقع تجاوزه إلا بعد وفاة أوجين ريختر في آذار/ مارس عام 1906 من خلال تأسيس حزب الشعب التقدمي (1909).

(63) تطوّرت التناقضات داخل الحزب الليبرالي القومي منذ عام 1905 بين الشباب الليبرالي والمحافظين ("الليبراليين القدامى") الذين يمثلون أغلبية الحزب. وفي شهر آذار/ مارس 1912 قدّم طلب إقصاء الشباب الليبرالي من الحزب وتأسيس رابطة الليبراليين القدامى في الرايخ التي تسيّر الأعمال وتحرّر التوصيات. ولكن في آخر المطاف تمكنت لجنة الوساطة من تسوية النزاع.

(64) المقصود منه هي الانتخابات الرئاسية عام 1912.

باختيار مرشح الحزب فحسب، بل حتى المصالح المادية بالنسبة لمدّعمي الحزب - مثل البنوك والمورّدين وأصحاب الشركات - تمسّهم عادة وبعمق مثل هذه المسائل المتعلقة بالمرشحين. فمنذ عهد Crassus يمثل المموّل الكبير الذي يقوم في حالة فردية بتمويل قائد حزب كاريزماتي ويترقب من نجاحه في الانتخابات، حسب الوضع، سواء مناقصات دولية أم استئجار للضرائب أم احتكارات أم غيرها من الامتيازات، وخاصّة إرجاع ما دفع من سلف بضارب مقابل، صورة نموذجية. ولكن من جهة أخرى يحيا نظام الحزب العادي من مدعّميه. فقلّما تكف مداخيل الحزب العادية: مثل اشتراكات الأعضاء وغيرها من انخفاضات للضرائب على الأجور بالنسبة للموظفين العاملين في الحزب (في أميركا). أمّا الاستغلال الاقتصادي المباشر للمكانة داخل الحزب، فإنّها تثري فعلاً المشاركين، ولكنها لا تملأ حتماً في نفس الوقت خزينة الحزب. فليس من النادر أن تلغى تماماً الاشتراكات لأغراض الدعاية أو أن تجمّد حسب التقويم الذاتي، ويصبح بذلك المموّلون الكبار صورياً أيضاً مسيطرين على أموال الحزب. غير أنّ المدير العادي للمؤسّسة والرجل المختصّ فعلاً، أي رئيس الحزب أو الكاتب العام، لا يمكن أن يعوّل على أموالهم إذا لم يكن مسيطراً على آلة الحزب. ولذا فإنّ كلّ ظاهرة كاريزماتية تهدّد سير المؤسّسة حتى مالياً. فليس إذن من النادر أن تحدث مسرحية يتّحد فيها رجال الأعمال المتصارعين وغيرهم من قادة الأحزاب المتنافسة فيما بينها لضرب كلّ إمكانية ظهور قادة كاريزماتيين مستقلين عن الجهاز العادي للمؤسّسة، وذلك حفاظاً على مصالحهم التجارية المشتركة. وغالباً ما تنجح إدارة الحزب بخصي الكاريزما وما يتيسّر لها دائماً، حتى في حالة الاستفتاء الكاريزماتي في "الانتخابات الرئاسية التمهيدية" - "Presidential Pri-maries" - لأنّ تواصل المؤسّسة الحزبية المختصّة يبقى دائماً متفوّقاً من وجهة نظر تكتيكية على التقديس العاطفي للبطل. ولا يمكن أن تساهم في نجاح الكاريزما على حساب المؤسّسة إلا ظروف غير عادية. فما زالت تلك العلاقة الغريبة بين الكاريزما والبيروقراطية التي مزّقت الحزب الليبرالي الإنجليزي[65] بعد تقديمه لمشروع -Hom

(65) المقصود منه هومشروع القانون الذي قدم عام 1886 من طرف الحزب الليبرالي ورئيسه وليام إيورت غلادستون (William Ewart Gladstone) إلى البرلمان والذي يقضي بإعطاء إيرلندا وضع الحكم الذاتي، أي التمتع بحكومة مستقلة وبرلمان ضمن الإمبراطورية البريطانية. إلا أنّ 93 نائباً ليبرالياً صوّتوا ضدّ مشروع حكومتهم. وهذا الانشقاق في الحزب أدّى إلى تنظيم الرافضين لسياسة الحكم الذاتي في السنوات الموالية تحت قيادة جوزيف شامبرلان (Joseph Chamberlain) كمجموعة ليبرالية مستقلة.

erule الأول معروفة: فشخصية Gladstone الكاريزماتية التي طغت على العقلانية المتزمتة أجبرت بيروقراطية الـCaucus رغم النفور الواضح والموضوعي والتنبؤات السلبية الوقوف بأغلبيتها وبدون احتراز إلى جانبه، وهو ما أدّى إلى انقسام الجهاز الذي وضعه Chamberlain وبذلك إلى الهزيمة في الحملة الانتخابية(66). ومثيله حدث في السنة الماضية في أميركا(67).

لا بدّ من الإقرار بأنّ مجال الحظوظ التي تكتسبها الكاريزما في صراعها مع البيروقراطية داخل الحزب ليس بالقليل من حيث طابعها العام. فحسب وضع الحزب، إن كان مجرّد حزب "بدون خلق"، أي أنّ برنامجه موجّه حسب حظوظ الحملة الانتخابية الفردية التي تجعل الحزب مكوّناً من تابعين يصطادون المناصب، أو أنّه في أغلبه حزب طبقي مكوّن من الأعيان أو أن يحافظ بقدر كبير على طابع حزب ذي "برنامج" و"نظرة إلى العالم" – مع العلم أنّ هذه النقائض هي بالطبع دائماً نسبية، يكون حظ الكاريزما مختلفاً جدّاً، ويكون إلى حدّ ما أكبر حجماً إذا تغلب الطابع الأول الذي يجعل كسب التابعين الضروريين لشخصيات فذة أكثر يسراً من منظمة الأعيان البورجوازية الصغيرة لدى الأحزاب الألمانية، وفي مقدمتها الأحزاب الليبرالية بـ"برامجها" و"نظرتها إلى العالم" الثابتة التي يمكن اعتبار ملاءمتها مع الحظوظ الدماغوجية كلّ مرّة كالكارثة. غير أنّه لا يمكن الحديث عنها بصفة عامّة. فـ"الشرعية الذاتية" لتقنية الحزب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للحالة الخاصّة هي المحدّدة بصفة قصوى في كلّ حالة من خلال علاقتها الوثيقة.

وكما تبيّن هذه الأمثلة، لا تقتصر السيادة/ السيطرة الكاريزماتية على درجات التطوّر البدائي، كما لا يمكن بكلّ بساطة وضع النماذج الأساسية الثلاثة لبنية السيادة بتدرّج الواحدة بعد الأخرى في مسار تطوّر واحد، بل تظهر مع بعضها بصفة متلائمة في مختلف الأنواع. إلّا أنّه من مصير الكاريزما أن تتوارى بتزايد نموّ

---

(66) المقصود منه هي رابطة الجمعيات الليبرالية المحلية التي أسّسها جوزيف شامبرلان عام 1877 في برمنغام والتي تنعت بـ "Birmingham Caucus". وقد سمحت الرابطة بدعم الحملة الانتخابية ومساعدة وليام إيورت غلادستون (William Ewart Gladstone) عام 1880 في نجاحه في الانتخابات. ورغم الهزيمة التي حصلت مع مشروع قانون الحكم الذاتي وانفصال الجناح الراديكالي بقيادة شامبرلان، دعّمت الرابطة غلادستون في حملته الانتخابية عام 1886 التي انتهت بهزيمة لاذعة لليبراليين.

(67) يحيل فيبر هنا إلى هزيمة الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية لعام 1912.

الأشكال المؤسّساتية الدائمة. ففي بدايات علاقات الجماعات التي وردت لنا تبرز كلّ عملية جماعية تتجاوز المجال التقليدي لسدّ الحاجة في الاقتصاد المنزلي في ظاهرة بنية كاريزماتية. فالإنسان البدائي يرى في كلّ التأثيرات التي تحدّد حياته من الخارج فعل قوى خاصّة تعطي للأشياء، الجامدة منها والحيّة، وللبشر، الأموات منهم والأحياء، القوّة للنفع أو للإيذاء. فكلّ الجهاز الاصطلاحي التابع للشعوب البدائية، بما في ذلك خرافاتهم المتعلقة بالطبيعة والحيوان تنطلق من مثل هذه المعطيات. فالمفاهيم مثل Mana[(68)] وOrenda[(69)] وما شابهها من مفاهيم تلقن دلالتها الإثنوغرافيا، تشير إلى مثل هذه القوى الخاصّة التي تتمثل قدرتها "الخارقة للعادة" فقط في أنها ليست في متناول كلّ فرد، وإنّما هي مرتبطة بحاملها الشخصي أو المادّي. فالمؤهلات السحرية والبطولية هي فقط حالات هامّة جدّاً لمثل هذه القوى الخاصّة. فكلّ حدث يتجاوز المسار المعهود يثير قوى كاريزماتية وكلّ قدرة خارقة للعادة تؤجّج العقيدة الكاريزماتية التي تفقد مع الزمن معناها. ففي الحياة اليومية غالباً ما يكون طغيان رئيس القبيلة ضعيفاً جدّاً، بل له دور الحكم ودور تمثيلي فحسب. ولا يمكن عادة لأعضاء الجماعة أن يضعوا قانوناً خاصّاً لعزله لأنّ قوّته قائمة على الكاريزما وليس نتيجة انتخاب. ولكن يمكن في بعض الأحيان التخلي عنه بالرحيل والاستقرار في مكان آخر. هذا ما حدث لدى القبائل الجرمانية التي أعرضت عن الملك لفقدانه المؤهلات الكاريزماتية[(70)]. يمكن النظر للفوضى المنظمة عن طريق عدم الانتباه

---

(68) يعود مفهوم "Mana" إلى الحضارة الميلانيزية. وقد عرّف الباحث البريطاني في الإثنولوجيا روبرت هنري كودرينغتون (Robert Henry Codrington) "مانا" كقوّة روحية خارقة للعادة وغير مشخصة يقوم عليها حسب التصورات الدينية لسكان جور ميلانيزيا النفوذ السياسي لرئيس القرية. قارن: Robert Henry Codrington, *The Melanesians: Studies in their Anthropology and Folk-Lore* (Oxford: Clarendon Press, 1891).

وكذلك: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 122 mit Anm. 3.

(69) يعود مفهوم "Orenda" إلى لغة قبائل الإيروكيز في شمال أميركا. وتعني كلمة "أورندا" حسب: John Napoleon Brinton Hewitt, "Orenda and a Definition of Religion," *The American Anthropologist*, New Series, vol. 4, no. 1 (1902), S. 33-46,

"قوّة روحية غامضة". فهي: "The property of all things, all bodies, and by the inchoate mentation of man is regarded as the efficient cause of all phenomena, all the activities of his environment".

(المرجع المذكور، ص 36).

(70) وقع التخلي عن الملوك الجرمانية "صورياً" بدون محاكمة ومطاردتهم أو قتلهم إذا تصرفوا ضدّ إرادة الشعب أو كانوا غير حاذقين في سياستهم أو تجلى أنهم سبباً في هزيمة حربية أو رافقهم القحط وجلبوا غضب الآلهة ضدهم. قارن: Fritz Kern, *Gottesgnadentum und Widerstandsrecht im* =

فحسب أو من خلال الموقف المعتاد بالفعل الذي يخشى العواقب الناتجة عن سلسلة غير معينة من الإبداعات بمنزلة الوضع العادي لدى الجماعات البدائية. وهو ما نجد شبيهه في الحياة اليومية مع قوّة/ سلطة السحرة الاجتماعية. ولكن أيّ حدث غير معهود: مثل حملات الصّيد أو القحط أو غيرها من الأحداث المهدّدة بالخطر عن طريق غضب الجنّ، وبالأخصّ خطر الحرب، يعيد بالوقت دور كاريزما البطل أو الساحر إلى خشبة المسرح. فغالباً ما يقف القائد الكاريزماتي للصّيد والحرب كشخصية ذات جاه إلى جانب رئيس القبيلة الحافظ للسلم والذي له خاصّة الوظيفة الاقتصادية إلى جانب وظيفة التحكيم. وإذا ما تحوّل التأثير على الآلهة والجنّ إلى موضوع تقديس متواصل، فسيأخذ الكاهن مكان النبيّ الكاريزماتي والسّاحر. وإذا ما طال وضع الحرب وأصبح مزمنا يتطلب التطوّر التقني اللازم لقيادة الحرب بصفة منظمة ورفع الروح القتالية لدى الجنود، فإنّ قائد الجيش يتحوّل إلى ملك. فموظفو ملك الإفرنج: مثل Graf وSakebaro كانوا في الأصل موظفي جيش ومالية، أمّا البقية، وبالأخصّ أولئك الذين بقوا في سلك القضاء حسب النمط القديم للقضاة الشعبيين الكاريزماتيين، فلم يأتوا إلّا مؤخراً[71]. فظهور الإمارة الحربية كشكل دائم ومدعّم بجهاز دائم يعني مقابل رئيس القبيلة الذي حسب الوضع كان يتقلد تارة وظائف اقتصادية في صالح الاقتصاد العام وتنظيم اقتصاد القرية أو سكان المنطقة، وتارة وظائف سحرية أكثر (عبادة أو علاج)، وتارة وظائف قضائية (في أصلها وظيفة التحكيم) الخطوة الحاسمة التي يستحسن ربط مفهوم الملوكية والدولة بها.

---

frühen Mittelalter: Zur Entwicklungsgeschichte der Monarchie (Leipzig: K. F. Koehler = 1914),

(من هنا فصاعداً: Kern, *Gottesgnadentum*).

(71) كلف الأمراء والبارونين (Schultheissen) من ملك الإفرنج بجلب الضرائب التي فرضتها مجالس المحاكم أوتقبلها وتقديمها للخزينة الملكية. وقد اتبع فيبر هنا ما جاء في أطروحة بحث قدمها رودولف سوهم بعنوان: Rudolph Sohm, *Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung*, S. 74-101,

والذي اعتبر فيها الأمير أوالبارون كموظف ملكي وجزء من "الجهاز الحكومي الملكي" (المرجع المذكور، ص 83). وعلى عكس ما كان مروّجاً من طرف الباحثين في العصر الوسيط والذي يقول بأنه لم تكن للأمراء في الأصل وظيفة قضائية وإنما كانوا "جالبي ضرائب" فحسب على مستوى الإدارة المحلية (الدائرة) أورابطة المئة (المرجع المذكور، ص 92). وعلى خلاف مجالس المحاكم في الدوائر التي يتبناها الشعب أورابطة المئة لم يكن للأمراء الحقّ في إصدار أحكام. فكانت مهمتهم في العهد الإفرنجي باعتبارهم "موظفين حكوميين" "تنفيذ الأحكام" الذي كان منفصلاً عن "السلطة القضائية" (المرجع المذكور، ص 99).

وعلى عكس ذلك، فإنّه من التعسّف، بالاستناد إلى تصوّرات نيتشه[72]، اعتبار أنّ الملوكية والدولة قد بدأتا حينما تغلبت قبيلة على أخرى وأسّست جهازاً دائماً لوضع الأخيرة في تبعية ودفع الجباية، إذ إنّ نفس الاختلاف يمكن أن ينمُوَ أيضاً بسهولة داخل كلّ قبيلة مهدّدة دائماً بالحرب بين المحاربين الشجعان والمعفيين من الضرائب وأبناء قبيلتهم العزّل والخاضعين لدفع الضرائب - ليس من الضروري في شكل التبعية الأبوية لدى الأخيرين، وإنما غالباً بدونها. ويمكن لتابعي رئيس القبيلة أن يتحدوا في إطار جمعية عسكرية وينفذوا حقوق السلطة السياسية بحيث تنشأ من خلالها أرستقراطية ذات طابع إقطاعي أو أن يجمع الرئيس بازدياد مناصرين حوله للقيام أوّلاً بغزوات ثمّ للسيطرة على أبناء شعبه، وهو ما تؤكده أمثلة عديدة. أمّا الحقيقة هي: أنّ الملوكية العادية هي نتيجة لشكل دائم من الإمارة العسكرية الكاريزماتية ذات جهاز قمعي لإخضاع المستسلمين العزّل. وبلا ريب فأنّ هذا الجهاز قد يتطوّر بأكثر صرامة في المناطق الغريبة المغزوّة حيث هناك تهديد مستمرّ للطبقة الحاكمة. فالدول النرمانية (Normannischen)، وخصوصاً إنجلترا، لم تكن صدفة الدول الإقطاعية الوحيدة في الغرب التي تميزت بإدارة مركزية فعلية ومتطوّرة جدّاً تقنياً[73]، كما يمكن أن يطبّق نفس المثال على الدول العربية والفارسية والتركية ذات الصبغة الحربية والتي كانت منظمة بصرامة في المناطق المغزوّة. وبالمناسبة نجد نفس الشيء على مستوى السلطة الدينية. فمركزية الكنيسة الكاثوليكية المنظمة بصرامة تطوّرت في مناطق التبشير في الغرب[74] ووصلت إلى أوجها بعد أن حطمت

---

(72) يستند فيبر إلى كتاب نيتشه: Friedrich Nietzsche, *Genealogie der Moral*, S. 79,

وقد جاء في الحديث عن نشأة الدولة الآتي: "ولكن ثانياً أن يوضع شعب غير مقيّد وغير منسّق في شكل ثابت، كما حصل في البداية بقوّة وقد يتواصل بنفس العنف حتى النهاية، وأن تظهر أقدم "دولة" طبقاً لذلك وكأنها أعسف طغيان، بل كأنها آلة قمع لا ترحم وتواصل عملها حتى تصل في النهاية ليس لدكّ العجينة المزوجة من الشعب ونصف الحيوان وجعلها مطيعة، بل أن تكون أيضاً ذات شكل".

(73) وحسب ما جاء في كتاب: Hatschek, *Englische Verfassungsgeschichte*,

فإنّ الملوك النرمان توصّلوا بعد احتلال إنجلترا في معركة هاستينغ (Hastings) (عام 1066) بقيادة وليام الفاتح وأنصاره إلى وضع "ترتيب صارم" للبارونين الإنجلساكس خاضع "لسلطة الملك" كما كان في بلاد النرمان وصقلية. فقد بسّطوا "نظام لإقطاع" بعد أن جعلوا الإدارة العسكرية والمالية والمحلية وكذلك سلك القضاء ممركزة (المرجع المذكور، ص 11)، كما قلصوا من "نفوذ باروني الإقطاع في الإدارة الحكومية" بتعيين موظفين خاضعين للملوكية (المرجع المذكور، ص 17).

(74) ربما يعني ماكس فيبر في هذا الصدد التواطؤ بين البابوية والكهنة والملوكية في مرحلة بناء =

الثورة[75] السّلط الكنسية المحلية التاريخية: إذ أسست الكنيسة جهازها التقني كـ "كنيسة محاربة"[76] – "Ecclesia militans". ولكن سلطة الملك والكهنة السّامين قد تواجدت أيضاً بدون غزو وتبشير عندما ننظر إلى الطابع الدائم والمؤسّساتي للسيادة ومن ثمّ إلى وجود جهاز سيطرة متواصل، سواء كان ذلك بيروقراطياً أو إماراتياً أو إقطاعياً، كعلامة أساسية.

بعد أن نظرنا إلى كلّ ما اعتبرناه كنتائج ممكنة لدوام الكاريزما التي لم يغير ارتباطها بالشخص المحسوس شيئاً من طابعها، علينا أن نلتفت الآن إلى الظواهر التي تجمعها سمة مشتركة تمثل العامل الموضوعي الخاص للكاريزما. فانطلاقاً من موهبة شخصية تماماً تحوّلت الكاريزما إلى كيفية يمكن 1. نقلها/ إسنادها أو 2. اكتسابها شخصيًا أو 3. ربطها ليس بشخص معيّن، وإنما بصاحب وظيفة أو شكل مؤسّساتي بغضّ النظر عن الشخص. ولكن لا يسمح الحديث رغم ذلك عن الكاريزما إلّا إذا بقي الطابع الخارق للعادة محظوراً على أيّ كان، ومحفوظاً إزاء نوعيات المسيطر عليهم كاريزماتياً، وأن يكون من ثمّ صالحاً للقيام بالوظيفة الاجتماعية التي تجد لها استعمال. ولكن لا يعني هذا الشكل من سيلان الكاريزما في الحياة اليومية تحوّلها إلى ظاهرة دائمة ومن ثمّ تغيير عميق لجوهرها ونوعية تأثيرها.

تبدو الحالة الأكثر تداولاً في تموضع الكاريزما في الإيمان بتنقلها عبر العلاقة الدموية. فبهذه الطريقة البسيطة يمكن إخماد حنين الأحبار أو الأنصار والجماعة الخاضعة للكاريزما إلى دوام الكاريزما إلى الأبد. مع العلم أنّ التفكير هنا في حقّ فعلي في الوراثة الفردية لم يكن في البال تماماً بقدر ما كان التفكير في بنية الجماعة المنزلية في الأصل غائباً. فعوض حقّ الوراثة كانت أبدية الجماعة المنزلية الدائمة كالحاملة للملك في مقابل الفرد المتغير. وحتى بالنسبة لوراثة الكاريزما يتعلق الأمر في الأصل

= الكنيسة الإفرنجية في القرن الثامن، وبالخصوص تأسيس الأديرة والأسقفيات تحت قيادة الكاهن Bonifatius († 754) المكلف بجمعية "التبشير الجرمانية" ونشر نظام الـ Benediktiner الذي يفرض تدرج هرمي صارم داخل الدير.

(75) يلمح فيبر هنا إلى تطوّر العلاقة بين السلطة البابوية والسلطة الأسقفية منذ الثورة الفرنسية عام 1789. فبعلمنة الأراضي التابعة للكنيسة وإعادة تنظيم الأسقفيات (نتيجة للمعاهدة الفرنسية عام 1801) نجح الباباوات في القرن التاسع عشر إلى حدّ كبير إلى تقليص المطامح القومية (النزعة الغالّية في فرنسا) ونظام الأسقفية، وذلك إلى حدّ أن تمكنوا من إلغاء استقلالية الأسقفية بعد مجلس الفاتيكان الأول عام 1869/ 70 لصالح أسقفية بابوية كونية.

(76) استعمل هذا المصطلح اللاتيني لوصف "الكنيسة المنازعة".

بربطها بجماعة منزلية أو بعرش يعتبر موهوباً بسحرها مرّة واحدة وإلى الأبد بحيث لا يمكن أن يخرج حاملي الكاريزما إلّا من حلقتهما. وهذا التصوّر هو في حدّ ذاته مقنعاً إلى درجة أنّ ظهورها لا يفترض توضيحاً خاصّاً. فالمنزل المعتبر موهوباً كان يرفع من شأنه بقوّة أمام البقيّة، والإيمان بمزاياه الكاريزماتية الخاصّة التي لا يمكن الحصول عنها بصفة طبيعية كانت تمثل أيّاً كان الأرضية لتطوّر سلطة الملك والنبلاء، إذ بقدر ما ترتبط كاريزما السيّد بمنزله تتعلق كاريزما الأحبار والأتباع بمنازلهم. فسلالة Kobetsu[77] التي (يقال) إنها تعود إلى عائلة أوجي (Uji)[78] النازلة من عائلة الحاكم الياباني الكاريزماتي (Jimmu-Tennô)[79] تبرز وكأنها موهوبة بصفة خاصّة على الدوام، وهي تحتفظ بهذه الرتبة أمام بقيّة عائلات Uji التي نجد من بينها سلالة[80] Shimbetsu، أي عائلات أنصار ذلك الحاكم التي (يقال) إنها أسّست مع من هاجر معه من غرباء وكذلك من تبعه من أفراد العائلات العريقة طبقة النبلاء الكاريزماتية. وكان هؤلاء يقتسمون الوظائف الإدارية فيما بينهم، فعرشي[81] Muraji

(77) ترجمت كلمة "Kōbetsu" من طرف Fukuda، اليابان بطريقة حرّة كذي "علاقة دموية إمبراطورية". وفي الميثولوجيا اليابانية تعبر هذه الكلمة عن سلالة إلهة الشمس (Amaterasu Ōmikami) التي أسّست منذ مجيء الإمبراطور الأول عرشها الخاص. وهذه الميثولوجيا المرتبطة بالسلالة وظفت في عهد الـ Meiji (1868-1912) من طرف الديانة الشينتوية الرسمية كأداة لتشريع السلطة. وتظهر التفاصيل الموالية التي قدمها ماكس فيبر حول تاريخ اليابان البدائي تطابقاً كبيراً مع ما جاء في أطروحة طوكوزو فوكودا (Tokuzo Fukuda) الذي تتلمذ على لوجو برنتانو (Lujo Brentano).

(78) في عصر ماكس فيبر ترجمت كلمة "Uji" بمعني السلالة أوالعرش. ويتعلّق الأمر برابطة عشائرية قائمة على "علاقة دموية حقيقية أوممّوهة مع أحد كبار السلالة ومحتفظ بها من خلال السلطة الأبوية التي يتقلدها رئيس العشيرة". قارن: Hall, *Japanisches Kaiserreich*, S. 34.

(79) يتكوّن المصطلح Jimmu-Tennō من اللقبين "المحارب الإلهي" و"ملك السماء" أو"الحاكم السماوي". ويتعلق الأمر بصفة ألحقت فيما بعد تحت التأثير الصّيني لنعت Kamu Yamato Iware Hiko الذي يعتبر أوّل إمبراطور ياباني صعد العرش في 11 من شباط/ فبراير 660 ق.م. قارن المصدر نفسه، ص 33.

(80) ترجمت كلمة "Shimbetsu" من طرف فوكودا: Fukuda, *Japan*, بطريقة حرّة كـ "دمّ إلهي" وهي صفة جامعة لسلالتي الـ تنجن (Tenjin) وشيجي (Chigi). ومن المحتمل أن جاءت سلالة تنجن إلى اليابان مع الكوبيستو ودعّما حملتهم الحربية. وخضعت سلالة شيجي Chigi القاطنة آنذاك في الجزيرة لسلطة "kōbetsu". أمّا "shimbetsu" فكانوا أقرب الناس للعائلة القيصرية الحاكمة.

(81) تعني كلمة موراجي (Muraji) حرفياً "سيّد المجموعة" أو"رئيس الجمع" وتفيد أولاً رؤساء العشائر الكبرى التابعة لسلالة الـ شيمبتسو (Shimbetsu). وفيما بعد أصبحت كلمة موراجي (Muraji) - كما استعمل فيبر المفهوم - تعني السلالات النبيلة التي تنتمي للمجتمع الياباني القديم والتي لا تنتسب للعائلة القيصرية الحاكمة.

و Omi[82] كانا في المرتبة الأولى كاريزماتيا. وداخل عرشيهما، كما هو الحال لدى بقيّة العشائر، يتكرّر دائماً نفس الشيء في حالة اندثار أهل البيت: فمنزل/ دار عرش يعتبر كالمنزل الكبير[83] (O = Oho): فديار[84] O Muraji و O Omi هي بالخصوص الحاملة للكاريزما الخاصّة بعرشهما، ولذلك يطالب أرباب البيت بحقهم في الوظائف الملائمة بمقامهم في البلاط وضمن الجماعة السياسية. وكلّ التدرّج الحرفي والطبقي النازل إلى حدّ آخر محترف يعتبر، نظرياً على الأقلّ حيث وقع تنفيذ المبدأ بحذافيره، قائماً على نفس الصلة بحيث توزع كلّ كاريزما خاصّة على عروش معيّنة وحقّ الرئاسة في العرش على البيت (الكبير) المحظوظ كاريزماتياً. وكلّ التدرّج السياسي في الدولة هو مماثل للتسلسل الحاصل على مستوى الأنساب ومن تبعها ومدى قدر أملاكها للأراضي. هذا الوضع لـ"دولة الأنساب"[85] الخالصة لا بدّ من فصله تماماً كنموذج عن أيّ نوع من دولة الإقطاع والدولة الإماراتية والدولة الإدارية بوظائفها الوراثية، وإن كانت التحوّلات في الواقع التاريخي سلسة، إذ إنّ السبب لـ"مشروعية" حقوق بعض الأنساب لوظائفها لا يتمثل في أيّة علاقة ولاء شخصيّة بحكم قرضها لأموال أو لوظائف، بل لأنّ مختلف هذه الديار تملك لوحدها كاريزما خاصّة بها. وكما ذكرنا سابقاً، كان للتحوّل بانتظام من هذا المنطلق نحو دولة الإقطاع - من جهة الحاكم - الحافز لوضع حدّ لمثل هذه "المشروعية-الخاصّة" بحقوق الأنساب وتعويضها بشرعية-الإقطاع الصادرة عنه كسيّد.

لا يهمّ هنا إن تتطابق الواقع مع نقاوة النموذج، فيكفي أن يتكرّر المبدأ في شكل متطوّر بعض الشيء أو بسيط لدى جميع القبائل والشعوب وأن يتجلّى في بقايا بنيات العهد القديم (حقّ أسبقية العلاقة الدموية لدى الـ Eteobutaden[86] في أثينا - كالجانب

---

(82) تعني كلمة "Omi" حرفياً "الأكبر" ويقصد بها في الأصل رؤساء الروابط العشائرية التابعة لسلالة "kōbetsu" ثمّ فيما بعد الأنساب النبلاء المرتبطة بالعائلة الحاكمة.

(83) يستعمل الحرف "O" كعلامة تعبير عن الاحترام.

(84) على رأس عشيرتي Omi و Muraji كان هناك عضو من سلالة أوجي "uji" تقلد الوظيفة بصفة وراثية. وكان رؤساء العشائر يحملون لقب "أو أمي" (Ō-omi) و"أو موراجي" (Ō-muraji) ويعملون إلى حدود القرن السابع ميلادي كموظفين سامين لدى القيصر.

(85) يصف: Rathgen, *Staat der Japaner*, S. 32,
المرحلة التاريخية التي تبدأ في العهد البدائي وتنتهي في القرن السابع ميلادي بـ "دولة السلالات/ الأنساب".

(86) كان الـ Eteobutaden تابعين لسلالة أثينية نبيلة يعود أصلها إلى عهد Butes الخرافي اليونى والآتي =

السلبي: استبعاد الـ Alkmaioniden عن طريق الذنب الدموي)[87] مثلما في العهد الجرماني القديم.

على أنّ القاعدة في الزمن التاريخي هي أقلّ صرامة في تنفيذ المبدأ الكاريزماتي المنزلي والشخصي. فسواء على مستوى الحضارة البدائية أم في أسمى درجة من الحضارة لا نجد عموماً سوى الامتياز الكاريزماتي للعائلة السياسية الحاكمة وربما أيضاً عدداً محدوداً من الأنساب ذات النفوذ الكبير. أمّا كاريزما الساحر والجالب للمطر والطبيب والكاهن فقلّما كانت مرتبطة بالبيت في العلاقات البدائية إذا ما لم تكن متحدة في نفس الشخص بحقوق السيادة السياسية، ومنذ تطوّر التقديس المنتظم بدا الحافز لخلق تلك الصلة الكاريزماتية بين الكهنوت وأنساب النبلاء التي أصبحت متواترة وأثرت في وراثة كاريزمات أخرى. وبتزايد رفع قيمة العلاقة الدموية الفيزيولوجية بدأ إذن المسار المنتظم أوّلاً بتأليه السلف وختاماً أيضاً ، حين تواصل التطوّر بلا حدود، بتأليه الحاكم نفسه، وهو ما يستوجب فيما بعد الحديث عن عواقبه.

لا يضمن الكاريزما الشخصي البسيط في حدّ ذاته بوضوح تام التأهّل الذاتي للخلافة. فلا بدّ من نظام معيّن في الوراثة، وكي ينشأ ذلك يجب، إضافة إلى الإيمان بالأهمّية الكاريزماتية للعلاقة الدموية في حدّ ذاتها، توافر الإيمان بالكاريزما الخاصّة بالمولود الأوّل، إذ إنّ جميع الأنظمة الأخرى، بما فيها نظام الشيوخ المتواتر في الشرق، تؤدّي إلى دسائس داخل القصر وثورات، وبقوّة إذا طغى تعدّد الزوجات، وبذلك يظهر إلى جانب مصلحة الحاكم بإلغاء مرشحين آخرين محتملين للعرش لصالح سلالته، أيضاً الصراع بين النساء من أجل وراثة أبنائهم. فمبدأ المولود الأوّل البسيط يرمي في دولة الإقطاع، من خلال ضرورة التحديد من تقسيم الإقطاع الخاضع للوراثة لصالح الحفاظ على غايته، أوّلاً إلى أن يكون مطوّراً لصالح حاملي الإقطاع وأن يقع نقله فيما بعد إلى القيادة العليا. وهو ما حصل في الغرب بتقدّم الإقطاعية.

= القديم. وكان ورثاء لكهنوت Poseidon Erechtheus في Erechtheion ويعيّنون كاهنات Polias في الجنس النسائي.

(87) كان الألخميون (Alkmaioniden) أحد الأنساب الأتية المرموقة من بين النبلاء وكانوا يؤدون دوراً طلائعياً في تاريخ دستور أثينا. وفي عام 632 ق.م. أمر الألخمي (Megakles) بقتل أنصار **Kylon** المتمرّد رغم أنّه وعدهم بالحفاظ على حياتهم حينما احتموا بمعبد الأثينية Polias. ولذلك وقع نفي سلالة الألخميين لما ارتكبته من سفك للدماء.

أمّا في الدولة الإماراتية، سواء كانت شرقية أم ذات طابع ميروفنجي، فإنّ اعتبار مبدأ المولود الأوّل بقي غير ثابت. فإذا غاب، كان هناك البديل: وهو تقسيم إرث السلطة السياسية كبقيّة أملاك الحاكم أو اختيار من يخلفه بطريقة منتظمة: أي حسب الحكم الإلهي (صراع ثنائي بين البناء وهو ما يجري غالباً لدى الشعوب البدائية) أو بالتنبؤ (و هذا يعني فعلاً اختيار من طرف الكهنوت: وهو ما يجري لدى اليهود منذ (Josia)[88] أو في الختام حسب الشكل العادي للخلق الكاريزماتي: اختيار المؤهّل عن طريق التعيين المسبّق والمبايعة من طرف الأنصار والشعب، وهي طريقة قد تخفي في هذه الحالة خطر الاختيار المثنّى والصراعات من أجل الخلافة أكثر من أيّة طريقة أخرى. ولكن في كلّ الأحوال كانت هيمنة الزواج الأحادي باعتباره الشكل الوحيد للزواج إحدى القواعد الأساسية للتواصل المنظم للملوكية وعادت على المملكات في الغرب بالفائدة على عكس الأوضاع في الشرق التي تضع الإدارة بأكملها في حرج بمجرّد التفكير في الخلافة القادمة أو المحتملة ويكون تحوّل السلطة كلّ مرّة إلى كارثة للدولة. فالإيمان/ التعلق بوراثة الكاريزما هو طبعاً من بين تلك الشروط التي كانت تحمل أكبر "المصادفات" في وضع وبنية أشكال السيادة/ السيطرة، وبأكثر حدّة حينما دخل مبدأ الوراثة في تنافس مع أشكال أخرى من تعيين الخلافة. فأن يتوفى [النبيّ] محمّد (ص) بدون أن يخلّف أولاداً وأن لا يؤسّس أنصاره الخلافة على الكاريزما الوراثية، وأن تتطوّر الخلافة في العصر الأموي بصفة مناقضة مباشرة للسلطة الدينية[89]، أدّى إلى عواقب عميقة المدى في بنية الإسلام؛ فالشيعة القائمة على كاريزما الوراثة لعائلة علي وما ينجرّ عنها من نتائج تخصّ "الإمام"[90] المعصوم عن الخطأ في

(88) المقصود هنا هو الملك أزايه بن يهودا (وليس عيسى كما جاء في النص وردنا). كان أزايه من خلال تبعيته للأشوريين قد ضعف سياسياً إلى درجة دفعت كهنوت مدينة أورشليم إلى القيام بإصلاح واسع النطاق عام 622 ق.م. يخصّ عبادة Jahwe وفرض قوانين في المملكة في معنى الوصايا العشر الموسوية. ومن ثمّ أصبحت شرعية الملك مرتبطة "بمساءلة الكاهن Loos من طرف الكهنوت الأورشليمي". قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, Zitat: S. 93, sowie unten, S. 590.

(89) وقع فرض مبدأ الحكم العائلي في العهد الأموي. فالخليفة لم يبق في وظيفته كخلف للنبيّ وإنما أصبح يعتبر خليفة الله على الأرض مباشرة ويجمع كلّ السّلط القضائية والإدارية والعسكرية في يده. ولم يبق لقسم المبايعة سوى طابع صوري بما أنّه كان يستوجب على التابع الولاء الكامل إزاء العائلة الحاكمة.

(90) يشير فيبر هنا إلى الإمام في معنى الشيعة الذي لا يمكن أن يعترف به كإمام إلا إذا كان من سلالة زوج ابنة النبيّ محمّد وابن عمّه الخليفة الرابع علي ابن أبي طالب (فيما بين 600-661). قارن: Goldziher, *Vorlesungen*, S. 239.

تعاليمه تتناقض تماماً مع السنّة المترمّتة والقائمة على التقليد و"الإجماع"[91] (Con-sensus ecclesiae) أوّلاً في ذلك الفارق الذي يتعلق بصفات الحاكم. ومن الواضح أنّ إقصاء عائلة المسيح ومكانتها الهامّة في البداية داخل الجماعة قد نجح بدون أن يُبقي أثراً أليماً[92]. فاندثار سلالة الكارولنجر[93] الألمانية ومن بعدها سلالات الملوك المتتالية في اللحظة التي كان للكاريزما الوراثية أن تستمدّ منها القوّة الكافية لردّ حقّ المشاركة المرفوع من طرف الأمير كان له، على عكس فرنسا وإنجلترا، دور في تدهور سلطة الملك الألماني خلافاً لدعم السلطة الفرنسية والإنجليزية وعواقب ذات أبعاد شاسعة تتجاوز حتى تلك التي مرّت بها عائلة الإسكندر[94]. وعلى عكس ذلك كان الأمر بالنسبة للقياصرة الرومانيين في القرون الثلاثة الأولى حيث ما يميزهم بصفة رائعة وبدون استثناء هو أنّ الخلافة لم تكن حسب الرابطة الدموية وإنما عن طريق

---

(91) يعني "الإجماع" (Tl: iğmā", idjma) في العربية "الوفاق" و"القرار بالإجماع" ويعتبر كأحد الأركان الأربعة للعقيدة الإسلامية. ويؤول إغناز غولدزايهر (Ignaz Goldziher) "الإجماع" كـ "consensus ecclesiae" معصوم عن الخطأ. وحسب قوله يعني "الإجماع" بالنسبة للسنة "القرار الجامع والرأي الذي اتفق عليه علماء الدين في زمن معين". (المصدر نفسه، ص 56).

(92) لعب أقرباء عيسى في القرن الأول ميلادي أدواراً قيادية داخل الجماعة المسيحية الأولى وعلى رأس الجماعات اليهودية المسيحية في فلسطين. وحسب الباحث هرناك (Harnack) في كتابه: *Kirchenverfassung* ص 24-30، كان يعقوب، "أخ السيّد المسيح" يتصرّف في الجماعة المسيحية الأولى وكأنّه على رأس "سلطة ملكية" (المرجع ذاته، ص 26). وكان دستور الجماعة المسيحية الأولى آنذاك مواكباً، حسب هرناك، للعادات اليهودية. وتقلص نفوذ عائلة المسيح بعد نجاح حركة التبشير وقتل يعقوب عام 62. وتوقف هذا النفوذ تماماً بعد هدم أورشليم كمركز يهودي- مسيحي للكنيسة الأولى. قارن: Carl Weizäcker, *Das apostolische Zeitalter der christlichen Kirche*, 3 Aufl. (Freiburg i.Br.: J. C. B. Mohr, 1902), S. 344.

(93) اندثرت سلالة الإفرنج الشرقية للكارولنجيين بوفاة لويس الطفل عام 911.

(94) لم يخلف الإسكندر الكبير بعد وفاته عام 323 ق.م. وريثاً في سنّ الرشد لإمبراطوريته. وحسب ما توصل إليه المجلس العسكري من وفاق، فقد عيّن في نفس الوقت فيليبوس أريدايوس الأخ المخلف ذهنياً لإسكندر وابن الإسكندر الذي ولد بعد وفاته بقليل خلفاً على العرش. أمّا الوصاية على العرش والملك وكذلك على إدارة مختلف الأقاليم الأساسية فقد أسندت لقادة الجيوش الذين سعوا في خضمّ الصراعات التي تلت إلى دعم مكانتهم من خلال التحالفات المتغيرة. وفي غضون الصراع بين السلالتين التابعة للعرش قتل فيليبوس أريدايوس (Philippos Arrhidaios) بوعز من أولبياس Olympias والدة الإسكندر والوصية على حفيدها إسكندر. ولكن حكم عليها عقب ذلك بالإعدام وشنقت بعد أن سعت زوجة فيليبوس والمتحالفين معها متابعتها. وخوفاً من مطالبة ابن الإسكندر بحقه الشرعيّ في العرش أمر Kassandros الوصيّ على العرش بقتل إسكندر الغلام. وبقتل هيراقلس (Herakles) عام 309 ق.م. الابن غير الشرعي لإسكندر أزيل آخر مرشح من عائلة الإسكندر على العرش. قارن: Beloch, *Griechische Geschichte* III, S. 67ff.

تعيين الخليفة الذي يصعد إلى العرش في شكل التبنّي، وبذلك فقد قلصوا من قوّة الرابطة الدموية لدى الأغلبية الساحقة من الذين يطمحون الصعود إلى العرش. ومن الواضح أنّ هذا يتعلق ببنية السلطة السياسية المغايرة في دول الإقطاع من ناحية للدولة المسيرة بيروقراطياً بازدياد من ناحية أخرى، والتي يؤدي فيها الجيش القائم وضبّاطه دوراً أساسياً. لكن لا نواصل في متابعة هذا الموضوع عن قرب.

بعد أن سُلّم الإيمان المرتبط بالكاريزما إلى الرابطة الدموية، انقلبت دلالته بأكملها. ففي حين رفعت في الأصل الأعمال الذاتية إلى درجة النبالة، أصبح الحاكم يملك "الشرعية" من خلال أعمال أسلافه. فليس من له وظيفة نبيلة كان ينتمي لطبقة النبلاء الرّومان، وإنما من امتلك سلفه مثل هذه الوظيفة، وهذه الرغبة في الانتماء إلى هذه الطبقة من الموظفين أدّت إلى حدّ احتكار الوظائف داخل هذه الحلقة. وهذا التطوّر أو انقلاب الكاريزما إلى نقيضها قد يحدث في كلّ مكان حسب نفس النمط. فحين كانت طريقة التفكير الأميركية (المتزمتة) تمجّد الرجل الذي يكوّن ذاته - Selfmademan - والذي كان "يجمع" ماله بنفسه باعتباره حامل الكاريزما ولا تعطي قيمة "للوارث"، تحوّل هذا الإحساس أمام أعيننا إلى نقيضه، فلا يعتبر الآن سوى الأصل/ النسب - كالحديث عن والد Pilgrim وعائلة Pocahonta وعائلة[95] Knickerbocker - أو الانتماء إلى العائلات المذكورة و"العريقة" (نسبياً) في غناها. فغلق كتب الأصول النبيلة والقيام بأخذ عينات من السلف واعتبار الأغنياء الجدد كـ"أسر حديثة العهد"[96] - "Gentes Minores" وجميع مثل هذه الظواهر هي كلها

(95) يتعلق الأمر هنا، كما كتب فيبر في ""الطبقات" "الفئات" و"الأحزاب (MWG I/ 22-1, S. 261)" بـ "الأحفاد الحقيقيين أو الممكنة" لشخصيات عريقة ومستوطنين على الساحل الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية وجنوبها. وقد نعت 102 من المستوطنين التابعين لـ "Mayflower" والذين استقرّوا عام 1620 بإنجلترا الجديدة (Plymouth, *Mass.*) منذ القرن التاسع عشر بـ "Pilgrim Fathers". كما يرجع بعض العائلات في ولاية فيرجينيا (Virginia) أصلهم إلى أميرة الهنود الحمر (Pocahontas) التي تعدّدت الأساطير حولها. أمّا أحفاد المستوطنين الهولنديين الذين استقرّا في جزيرة مانهاتن (Manhattan)، فقد كانوا يوصفون بـ "Knikkerbocker" استناداً إلى الاسم المستعار من قبل واشنطن إيرفينغ (Washington Irving) للكاتب الهولندي ديدريش كنيكربوكر (Diedrich Knickerbocker) وعمله الهزلي بعنوان: Knikkerbocker, *History of New York: From the Beginning of the World to the End of Dutch Dynasty* (New York: Inskeep & Bradford, 1809).

(96) يلمّح فيبر هنا إلى تاريخ النبلاء الرومان وتوسيع مجلس الشيوخ من طرف الملك لوسيوس =

نتائج الرغبة في الرفع من المكانة الاجتماعية عن طريق خلق احتكار الندرة. وإلى جانب الاحتكار لأغراض اقتصادية، تؤدي اجتماعية أخرى مرتبطة بالسلطة في أوسع مجالها دوراً، وبالأخصّ احتكار الزواج – Connubium: أي ارتفاع حظوظ النبلاء بطلب يد الوارثات الغنيات ومن ثمّ ارتفاع طلب يد البنات النبيلات ذاتها.–

إلى جانب ذلك النوع من "تموضع" الكاريزما الذي يبدو التعامل معه كعنصر وراثي، هناك أنواع أخرى ذات أهمّية تاريخية. يمكن أوّلاً أن تبرز النقلة الفنية أو السّحرية عوض النقلة عن طريق الدمّ: فالـ "تداول" الرسولي عن طريق التحايل في تقديس الأساقفة، والذي يكتسب من خلال تعيين القساوسة التأهيل الكاريزماتي الأبدي(97)، ودور تتويج الملوك ودهنهم والعديد من أمثال هذه الأعمال لدى الشعوب البدائية تعود إلى هذا النوع من النقلة. فليس الرمز في حدّ ذاته الذي غالباً

= تاركينيوس بريكسوس (Lucius Tarquinius Prixcus) (ما يقابل 616–578 ق.م.). فعلى خلاف أسر النبلاء التي جلست منذ البداية في مجلس الشيوخ نعت الباحثون أولئك الذين عينوا لاحقاً في المجلس – بالاستناد إلى شيشرون، الجمهورية، 2,35 – بـ "Gentes minores" (الأسر الحديثة العهد). يتبنّى فيبر هنا تقويم: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* II[1], S. 521f.,

الذي يرى أنّ "قدرة الجنس على التشاور" كانت مصدر النبالة الرومانية. وخلافاً للمؤرخ Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III,13, S. 30f.,

فلاحقاً الذي يسند "Gentes minores" إلى طبقة الأعيان (Patriziat) كان هؤلاء بالنسبة لـماير رجالاً أصحاب جاه من "الطبقة البورجوازية" ولكن لا يلتحقون بالمجلس إلا بتعيين خاصّ من قبل الملك.

(97) ظهرت نظرية "خلافة الحواري" التي تعطي الأسبقية للأساقفة على القساوسة والجماعات الدينية في بداية القرن الثاني ميلادي (قارن: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 175).

ويسند أدولف هارناك (Adolf Harnack) صياغة هذه النظرية إلى سيبريان (Cyprian). قارن: Adolf Harnack, *Lehrbuch der Dogmengeschichte*, 4 Aufl. (Tübingen: J. C. B: Mohr (Paul Siebeck), 1909), Band 1: Die Entstehung des kirchlichen Dogmas, S. 460, Anm. 2,

(من هنا فصاعداً: Harnack, *Dogmengeschichte* I).

كانت العلامة الواضحة لنقل وظيفة الأسقف في البداية "وضع اليد على المرشح"، وفيما بعد أيضاً التدهن وكذلك تسليم علامات الوظيفة. يبقى التساؤل إن كان ماكس فيبر يقصد مختلف الطقوس (في الاصطلاح القديم "Manipulationen") أو فقط وضع اليد (باللاتينية: "Manus impositio"). ورأى سوهم في هذا التحوّل للوظيفة الحرّة إلى "حقّ خاص بالأسقف في التفرّد بالقول الفصل" تراجع حاسم عن النظام الكاريزماتي الأصلي للكنيسة: "فبتقلده الوظيفة يتقبل الأسقف الكاريزما الحقيقية، أي الهبة لإعلان التعليمات الدينية الحقيقية. فسابقاً كانت الوظيفة [...] قائمة على الكاريزما. والآن بالعكس تقوم الكاريزما على الوظيفة" (Sohm, *Kirchenrecht*, S. 251).

ما تحوّل إلى شكل هو المهمّ من حيث التطبيق وإنما الفكرة المرتبطة به في العديد من الحالات: أي ربط الكاريزما باكتساب وظيفة ما - تفتح المجال لوضع اليد على الشيء أو المسح... إلخ. فهنا يبدأ التحوّل نحو ذلك الظاهرة المؤسّساتية المميّزة للكاريزما: أي ربطها بشكل اجتماعي كنتيجة لسيطرة الأشكال الدائمة والتقاليد التي ظهرت عوض الإيمان الكاريزماتي الشخصي بالوحي والبطولة.

كانت مكانة الأسقف الروماني (في الأصل: كان هذا الأسقف يعيش مع الطائفة الرومانية) في الكنيسة القديمة أساساً ذات طابع كاريزماتي: ولكن منذ المرحلة المبكرة نجحت هذه الكنيسة في كسب سلطة خاصّة[98]، فسعت دائماً أن تحتفظ بها أمام التفوق الفكري في الشرق الهلّينستي - الذي قدّم أغلب آباء الكنيسة وصاغ تعاليمها ودارت جميع مجالسها المعمورة[99] على أرضه - وأكّدت دائماً، طالما كانت وحدة الكنيسة متواجدة[100] وقائمة على العقيدة الثابتة، بأنّ الله لن يزيغ كنيسة عاصمة العالم المسيحي عن الطريق الصحيح رغم الوسائل الثقافية الضعيفة. ولم يكن هذا شيئاً آخر غير الكاريزما: فلا يمثل بأية حالة بداية لـ"مؤسّسة تعليم" رائدة في المعنى الحديث أو سلطة قضائية شاملة بمعنى الاستئناف أو حتى التخصّص العام للأساقفة المنافس للسّلط المحلية، إذ إنّ هذه المفاهيم لم تكن آنذاك متطوّرة. ثمّ إنّ

---

(98) منذ القرن الأول تقلّد الأسقف الروماني وجماعته الدينية "Ekklesia" التي ينعتها: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 16- 22,
بـ "مجلس المصطفين" أو "شعب الله" (المرجع المذكور، ص 18)، ومن ثمّ يستعملها الباحث كمفهوم ديني وليس كمفهوم قانوني، مكانة روحية طلائعية ضمن الكنيسة المسيحية. فمكانة روما المتازة تقوم على تأسيس الجماعة الدينية من طرف الرسول بطرس وعلى السلطة العلمية والرعاية التي أسندت لها منذ باكر العصور. ومنذ القرن الخامس فقط تمكنت روما أيضاً من فرض مكانتها الحقوقية. قارن: المرجع المذكور، ص 377-420.

(99) في التاريخ الباكر للكنيسة المسيحية جرت إجمالاً ثمانية مجالس دينية جامعة ضمّت الكنائس بأكملها، مع العلم أنّ المجلس الأخير (869/ 79) لم يعترف به من طرف الكنيسة البيزنطية كمجلس جامع. وبالنّسبة لتكوين العقيدة ودعمها كانت هذه المجالس ذات أهمية حاسمة؛ وقد دارت هذه المجالس ابتداءً من Nicäa (325) أربع مرّات في القسطنطينية (381، 553، 680/ 81، 869/ 71) وفي Ephesus (431) وChalcedon (451) ومرة أخرى في Nicäa (787).

(100) بدأ انفصال الكنيسة الرومانية عن الكنيسة البيزنطية مع الصراع من أجل الصور عام 680/ 81 وانتهى بالانفصال التام عام 1054. وفي تقويمه يستند فيبر إلى هرناك الذي كان يرى أن "الهلّينية كانت رائدة في مجال "الكتابة اللاهوتية". قارن: Harnack, *Mission* II, S. 283, Anm. 1.

الكاريزما كأيّ واحدة أخرى تعتبر أيضاً أوّلاً كإلهام غير واضح: كما نال أسقف روماني لعنة مجلس الكنيسة(101). ولكن إجمالاً اعتبر ذلك بمنزلة الاستبشار للكنيسة. فلم يقم البابا إينوسنز (Innocenz III)، وهو في أوج سلطته بشيء آخر سوى التعلق العامّ جدّاً وغير المحدّد ضمنياً بذلك الاستبشار(102)، ثمّ جعلت فيها بعد كنيسة العصر الحديث المنظمة قانونياً بصفة بيروقراطية ومثقفة منها إدارة اختصاص بما تتسم به كلّ بيروقراطية من فصل بين الوظيفة(103) ("ex cathedra") والمجال الخاصّ.

ليست إدارة الكاريزما - أي الإيمان بالرحمة الخاصّة التي تتمتع بها مؤسّسة اجتماعية مثل هذه - ظاهرة خاصّة فقط بالكنيسة وأقلّ أيضاً بالنسبة للعلاقات البدائية. فهي تتجلّى أيضاً في الظروف الحديثة في نمط سياسيّ هام، وذلك ضمن العلاقات الداخلية لدى الخاضعين بالعنف لسلطة الدولة، إذ يمكن أن تكون هذه السلطة مختلفة بقدر ما تكون إزاء كاريزما الإدارة رقيقة الجانب أو معادية لها. فالاحتقار المقيت من طرف الحركة المتزمتة لكلّ ما هو إحيائي ورفضها للتأليه الإحيائي بأكمله أدّى إلى محو جميع علاقات الاحترام في مجال نفوذها من موقفها الداخلي إزاء أصحاب العنف على وجه المعمورة: فكلّ تسيير إداري هو بمنزلة عمل مثل أيّ عمل آخر، والحاكم وموظفوه هم أصحاب خطيئة مثل غيرهم (مع التأكيد على ذلك بقوّة من قبل Kuyper مع كلّ ما ينجرّ عنه من عواقب)(104) وليسوا أذكى

(101) المعني هنا هو بالفعل البابا Honirius I (625-638) الذي حُرم في المجلس الديني السادس الذي جرى في القسطنطينية (680/ 81) - حتى بعد وفاته بمدّة طويلة - من البقاء في الكنيسة ووصف بالهرطقة من أجل الدور الذي لعبه في قضية Monotheletistenstreit (وهي النظرية التي تقول بأنّ هناك إرادة تهيمن على المسيح). قارن: Carl Joseph von Hefele, *Conciliengeschichte*, 2 Aufl. (Freiburg i. Br.: Herder, 1877), Band 3, S. 290-313.

(102) ادعى البابا إينوسنز III (Innocenz III) أنّ "السلطة التامّة" "plenitudo potestatis" هي لدى البابا باعتباره خليفة الله على الأرض والأسقف الكوني.

(103) إنّ تصريحات البابا في قضايا العقيدة أوالعادات التي يقوم بها "من المنبر" (ex Cathedra) بصفته راعي المسيحية ومعلمها وصاحب "السلطة التامة التي يتمتع بها"، تعتبر منذ القرار الأول لمجلس الفاتكان عام 1869/ 70 كـ"معصومة عن الخطأ". وهذا لا يعني أنّ البابا لا يخطئ بصفته شخصاً خاصّاً أو في حالات أخرى.

(104) أكّد عالم اللاهوت الهولندي أبراهام كويبر في دروسه (Kuyper, *Vorlesungen über den Calvinismus*, S. 74) أنّه يستوجب على السلطة التي تعتبر أئمة الاعتراف بملكوت الله المطلق، ولذلك يتعيّن انتخابها بحرّية من قبل الشعب. كما لا يسمح لها مسّ "نظام الكنيسة الحرّة في الدولة =

من الآخرين. فبمشيئة الله التي يتعسّر كشفها وقع هؤلاء صدفة في الوضع الذي هم عليه، ومن ثمّ امتلكوا القوّة والقوانين والترتيبات والأحكام التي بها يصنعون قراراتهم. على أنّه لا بدّ من إبعاد كلّ من يحمل علامات الخطيئة في ذاته من الإدارة الكنسية. لكن مثل هذه القاعدة ليست قابلة للتنفيذ في جهاز الدولة، ويمكن حتى التخلّي عنها. وطالما يرفض أصحاب السلطة المدنية القيام بأيّ شيء ضدّ الضمير والجلالة الإلهية فإنّنا نتقبل عنفها، لأنّ أيّ تغيير يحصل قد يضع أناساً آخرين أكثر خطيئة وربّما أكثر غباء في مكانهم. ولكن ليست لهم أيّة سلطة تقيّدهم داخلياً تتكوّن من آليات جهاز إنساني الصنع ويخدم أغراضاً إنسانية. فالإدارة تواجدت لضرورة موضوعية وليست شيئاً يحلّق فوق وتحت صاحبها أو يمكن لها أن تضفي عليه أيّة قداسة، كما تمتلك حسب إحساسنا العادي الألماني "المحكمة الابتدائية الملكية". هذا الموقف الجوّاني الطبيعوي اللامعقول وهذا السلوك إزاء الدولة الذي يمكن أن يؤثر حسب الوضع بصفة محافظة جدّاً أو ثورية جدّاً، وكان قد أثر، هو شرط أساسي لعديد من الخصوصيات الهامة في العالم الخاضع لتأثير التزمت الديني (Puritan-ismus). إلّا أنّ الموقف المبدئي للألماني العادي إزاء المصالح الرسمية والإدارة التي تعتبر فوق كلّ ما هو شخصي لما يحوطها من هالة قدسية هو محدّد في جزء منه من خلال الطابع المحسوس الذي تضفيه الكنيسة اللوثرية عليها، ولكنه يتطابق فيما يخصّ تزويد السّلط بالمصلحة الكاريزماتية التي تقرّ[105] بـ"Gottgewollten Ob-rigkeit" مع نموذج عامّ جدّاً، وأنّ لميتافيزيقا الدولة الناتجة عن إحساس خالص والتي نمت على هذه الأرضية عواقب ذات أبعاد كبيرة. أمّا النمط المناقض لنبذ كاريزما الإدارة المتزمت فتتقدّمه النظرية الكاثوليكية حول الطابع الأزلي (Indel-ebilis) للقسّيس بفصلها الصارم بين كاريزما الإدارة والجدارة الشخصية[106].

= الحرّة" ولا "استقلالية الضمير كقاعدة لجميع الحرّيات الشخصية" (المرجع المذكور، ص 98 لاحقاً).

(105) تلميح إلى رسالة بول إلى أهل الرومان 13 التي تستند إليها مؤسّسة الكنيسة اللوثرية الرسمية. ففي مصادر اللاهوت أبرز إرنست ترولتش (Ernst Troeltsch) النزعة المحافظة في الفلسفة اللوثرية الاجتماعية. وقد واصلت الفكرة السائدة في العصر الوسيط "لوحدة الثقافة الدينية الحكومية". وقد لجأ لوثر إلى "سلطة الدولة" وأسّس "كنيسة إجبارية". قارن: Ernst Troegtsch, "Die Sozialphilosophie des Christentums," *Jahrbuch des Freien Deutschen Hochstifts* (1911), S. 31-67, Zitat. S. 47.

(106) من خلال "الطابع الأزلي" (indelebilis) يشارك القسّيس حسب التعاليم الكاثوليكية =

فهي الشكل الراديكالي للتموضع وتحوير الاستعداد الكاريزماتي الذاتي المتعلق بالتجربة الشخصية إلى كفاءة كاريزماتية قدسية ملازمة بصفة نهائية لدى كلّ من يقع انتدابه من خلال عمل سحري كعضو في سلّم التدرّج الإداري بغض النظر عن قيمة الشخص وأتباعه. وكان هذا التموضع للكاريزما وسيلة لغرس جهاز ديني في عالم كان يرى قدرات سحرية حيث تحرّك. ولم تكن بيروقرطة الكنيسة ممكنة، ولم يختف طابعها الإداري بقيمته الكاريزماتية عن كلّ المصادفات الذاتية إلا عندما أصبح نبذ القسّيس شخصياً ممكناً بدون أن توضع كفاءته الكاريزماتية محلّ تساؤل. وبما أنّ النظرة الأخلاقية للعالم المحسوس ولما يتجاوزه تبقى بعيدة عن الإنسان الذي لم يصل إلى مرحلة المواطنة، وأنّ الآلهة لم تكن طيبة وإنما قويّة فقط لتقبّل استعداد سحري لدى جميع المخلوقات الحيوانية والإنسية وما يفوقها، فلا عجب إذن أن يرتبط مثل هذا النوع من الفصل بين الشخص والموضوع بتصوّرات متداولة قد يضعها بطريقة رشيدة في خدمة بنية فكرة ذات شأن: ألا وهي البيروقرطة.

وإذا ما تحوّل الاستعداد الكاريزماتي إلى كيفية موضوعية يمكن نقلها أوّلاً عن طريق وسائل سحرية خالصة، فإنّه بذلك يقع تخطّي الطريق نحو تحوّلها من هبة جرّب امتلاكها وأثبتت فاعليتها، ولكن لم يقع الإعلان عنها أو إمكانية كسبها، إلى شيء يمكن اكتسابه من حيث المبدأ. وبذلك يصبح الاستعداد الكاريزماتي موضوعاً محتملاً للتربية، ولكن أصلياً على الأقلّ ليس طبعاً في شكل تعليم رشيد أو تجريبيّ. فالبطولة والقدرات السحرية ليست قابلة أولاً للتعليم، وإنما يمكن فقط، حيث هي موجودة في حالة الاستعداد، إثارتها عن طريق إعادة ميلاد الشخصية بكاملها. والغرض العبقري من التربية الكاريزماتية هو إعادة الميلاد والتدرّب واختيار المؤهّل. ويتمثل هذا في عزله من محيطه العادي ومن تأثير جميع الروابط العائلية (نقل المؤهلين مباشرة إلى الغاب لدى الشعوب البدائية)، ثمّ إدماجه دائماً في جماعة خاصّة من المربّين وتغيير طريقة العيش بأكملها، تنسّك وتدريبات جسدية وروحية بمختلف أشكالها لإيقاظ الاستعداد للجذب وإعادة الميلاد، تدرّب متواصل على المقام الذي توصّل له في التدرّج نحو الكمال الكاريزماتي من خلال أزمات نفسية وعذاب جسدي وتحريف/

الرومانية في القداسة والسلطة القضائية للكنيسة. وهذه الكفاءة يحتفظ بها القسّيس رغم الأخطاء الذاتية – وحتى في حالة الإثم الكبير، حسب قرار البابا كاليكستوس I (Calixtus I) (217-222). فلا يمكن للقسّيس أن يعود للحياة العادية وإنما عزله من الوظيفة في أقصى الحالات.

تشويه (من المحتمل أن يكون الختان في البداية قد نشأ كجزء من وسائل التنسّك/ الزهد) وختاماً استقبال المؤهّل في حلقة الحاملين للكاريزما والذين وقع اختبارهم. فالنقيض لهذا التكوين المختصّ هو بالطبع في سيلان ضمن حدود معينة، إذ إنّ كلّ تربية كاريزماتية تحمل في ذاتها بعض العناصر الملائمة للتكوين المختصّ، حسب ما يفترض تطويره لدى المؤهّل سواء بالنسبة لبطل الحرب أم الطبيب أم جالب المطر أم المعزّم أم الكاهن أم الحقوقي، وأن يتعامل هذا الأخير معها من أجل الجاه والاحتكار وكأنها تعليم سرّي. إلا أنّ الجانب التجريبي المختصّ من هذا التعليم تزايد بتزايد الحرف واختلافها وتوسّع الاختصاص من حيث الكمّ وكذلك من حيث الكيف العقلاني حتّى لم يبق من وسائل التنسّك القديمة لإيقاظ الاستعدادات الكاريزماتية واختبارها كـ Caput mortuum سوى الظواهر القمعية في حياة المعسكرات والطلبة بالنسبة وضمن ترويض مختصّ جدّاً. لكنّ التربية الكاريزماتية الحقّة هي النقيض الراديكالي للتعليم المختصّ الذي تفترضه البيروقراطية. فبين التربية الموجهة نحو إعادة الميلاد الكاريزماتية والدرس المعقلن/ الرشيد الهادف إلى اقتناء علم في مجال الاختصاص البيروقراطي هناك تلك العلوم الهادفة إلى "التثقيف" في المعني الذي سبق الحديث عنه: تحوير طرق العيش الخارجية والداخلية، توجيه أنواع التعليم التي ما زالت تحافظ على بقايا من الوسائل الأصلية اللامعقولة للتربية الكاريزماتية والتي كان أهمّ غايتها تكوين المحارب أو الكاهن. فحتى طريقة التربية لتكوين المحاربين والكهنة كانت في الأصل قبل كلّ شيء: انتقاء المؤهلين كاريزماتياً. فمن لا ينجح في اختبارات الحرب خلال التربية الحربية يبقى بنفس القدر "امرأة" مثل "الهاوي" الذي يستعصي إيقاظه سحرياً. فالحفاظ على المؤهلات ورفع متطلباتها يبقى حسب الصورة[107] المعروفة لدينا الشغل الشاغل الذي يفرض على الحاكم نظراً لمصالح تابعيه/ أنصاره، والذي يقضي بالسماح فقط للذين مرّوا بنفس الاختبارات[108] للمشاركة في الجاه والامتيازات المادية التي تدرّ بها السيادة/ السيطرة.

يمكن للتربية الكاريزماتية الأصلية أن تتحوّل في غضون هذا التطوّر التحويري

---

(107) انظر نص نظام الإقطاع سابقاً، ص 402-404. بالنسبة للصياغة التي وردت في نص الطبعة الأولى والتي تشير إلى "الصورة غير المعروفة"، فالأمر يتعلق بخطأ في السمع.

(108) يمكن أن يتعلق الأمر هنا أيضاً بخطأ في السماع لدى الإملاء بالنسبة لما ورد في الطبعة الأولى من كتابة بالحجم الصغير للاسم - وهة.

صورياً إلى مؤسّسة حكومية أو كنسية أو أن تترك صورياً أيضاً للمهتمّين الذين اتحدوا في رابطة للمبادرة الحرّة. فالطريق الذي يتوخاه هذا التطور يتعلق بالظروف المختلفة وتحديداً بعلاقات السلطة بين مختلف القوى الكاريزماتية المتنافسة أيضاً في المسألة الآتية بالخصوص: إلى أيّ حدّ تنجح التربية العسكرية الفروسية أو التربية الكهنوتية داخل الجماعة في كسب أهمية كونية؟ وبالضبط تيسّر النزعة الروحية للتربية الدينية هذا التحوّل نحو تربية عقلانية على عكس التربية الفروسية. فطريقة التربية لتكوين القسّيس وجالب المطر والطبيب والعرّاف (Schamane) والدرويش والكاهن والمغنّي الديني والرّاقص والكاتب والحقوقي وكذلك الفارس والمحارب نجدها في الأشكال المختلفة لهذا الكائن الذي مافتئ أن يكون شبيهاً. ولا تختلف سوى أبعاد الجماعات الخاضعة للتربية في علاقاتها فيما بينها. وهذه الأبعاد لا ترتبط بموازين القوى المتناقضة بين الحكم المدني والكهنوت[109] فحسب، والتي سيعود الحديث عنها فيما بعد ، وإنما أوّلاً بمدى ما تحمل الانجازات العسكرية في ذاتها من طابع للمجد الاجتماعي كالتزام لطبقة خاصّة تميزت به. ففي هذه الحالة فقط، طوّرت النزعة العسكرية في كلّ مكان نمطها الخاصّ في التربية، في حين أصبح على عكس ذلك تطوّر تربية كهنوتية خاصّة وظيفة بيروقراطية السلطة، وفي مقدمتها السلطة القدسية.

إنّ الـ Ephebie الهلّينية كجزء أساسي من التكوين الرياضي والفنّي للشخصية في الحضارة اليونانية هي ظاهرة خاصّة فقط من التربية العسكرية التي انتشرت في كامل المعمورة[110]. فإليها تعود بالخصوص التحضيرات لتقبّل الشباب، أي إعادة ميلاد الأبطال واستقبالهم في رابطة الرجال والمعسكرات الجماعية (و هي نوع من المعسكر البدائي الذي كان في الأصل مقرّاً مخصّصاً للرجال، وهو ما توصّل الباحث شورتز باكتشاف أثره في كلّ مكان)[111]. وكانت هذه التربية من نصيب الهواة: فصراع

---

(109) انظر نص **الدولة والسلطة الدينية** لاحقاً ص 580 استعمل فيبر هنا الصياغة المتداولة في العصر الوسيط لتحديد التناقض بين الحكم القيصري والكهنوت، أو بين السلطة المدنية والسلطة الروحية.

(110) تعني كلمة "ephebeia" في اليونان القديمة المرحلة التي تفصل الطفولة عن عهد الرشد وفي نفس الوقت المؤسّسة التي يقع فيها إرشاد الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و20 عاماً) حول حقوقهم وواجباتهم كمواطنين. وهذا التكوين للشباب يتضمّن عناصر عسكرية وسياسية وطقوسية.

(111) يستند فيبر هنا إلى: Schurtz, *Alterklassen*, S. 214, =

الأجناس كان مهيمناً على التربية. لكنّ المؤسّسة انهارت حيث لم يكن صاحب الجماعة السياسية دائماً محارباً قبل كلّ شيء، وحيث لم يبق الوضع الحربي هو الذي يحدّد العلاقة المتزامنة بين الأشكال السياسية المتجاورة. من جهة أخرى ظهرت هيمنة الكهنوت في تكوين الموظفين والكتبة في الدولة المصرية المعروفة ببيروقراطيتها كمثال على الأقلّ لتأثير الكهنوت الواسع في التربية[112]. وكان الكهنوت، حتّى في الجزء الأوفر من شعوب الشرق، سيّداً على تكوين الموظفين وبقي سيّداً على التربية بإطلاق، لأنّه كان الوحيد الذي طوّر نظاماً تربوياً عقلانياً/ رشيداً ومدّ الدولة بها تحتاج إليه من كتبة وموظفين من ذوي الفكر المنطقي. وكذلك الحال في الغرب خلال العصر الوسيط، فقد كانت التربية عن طريق الكنيسة والأديرة أكثر رواجاً من أيّ مصلحة أخرى ذات طابع تربوي عقلاني. ولكن فيما لم ينشأ ما يوازي تربية الكهنوت في النظام البيروقراطي الخالص للدولة المصرية، ولم تتطوّر في بقية الأشكال الإماراتية للسلطة في الشرق تربية فروسية مميزة باعتبار أنّ القاعدة الطبقية كانت مفقودة، وفيما طوّر اليهود الذين أعرضوا تماماً عن السياسة واكتفوا بالمعابد ونظام الحاخامات[113] نمطاً صارماً من التربية الكهنوتية، تواجد في العصر الوسيط الغربي تكوين كهنوتي عقلاني وتربية فروسية مضادّة وإلى جانب بعضهما البعض نتيجة للطابع الإقطاعي والطبقي للسلطة الحاكمة والذي أضفى على الشعوب الغربية في العصر الوسيط

= وهو الذي بحث في موضوع "منزل/ مكان إقامة الرجال" وما انجرّ عنه من منظمات وروابط سرّية، خاصّة في المنطقة الأصلية التابعة للقبائل الماليزية البولينيزية وفي توسّعها حول العالم. ويمكن حسب شورتز وصف منزل/ مكان إقامة الرجال أو العزّاب "مقرّ يقيم فيه الغلمان الذين وصلوا عمر الرشد ولم يتزوّجوا بعد" (المرجع المذكور، ص 202).

(112) المقصود هنا هي المرحلة الزمنية في عهد الملوكية الجديدة (1550-1070/ 69 ق.م.) التي تكفل فيها الكتبة المملوكين بتسيير الإدارة. فكهنوت تلك المرحلة الذي - كما تعرّض له فيبر في **الظروف الزراعية**[3]، ص 86 بالتفصيل - "تطوّر إلى طبقة مستقلة تترأس تربية الجيل الجديد من الموظفين الذين تربطهم به علاقات قرابة وأصبح لهم نفوذ كبير جدّاً من خلال جمع العديد من الوظائف، بحيث أصبحت كلّ محاولة من قبل الفراعنة التحرّر من هيمنتهم مآلها الفشل لأنّ الوزن المقابل المكوّن من سلالة الإقطاع المستقل كان مفقوداً تماماً".

(113) يشير فيبر في النص المخلف بعنوان "Die Pharisäer" إلى ارتفاع عدد المعابد ونمو نفوذ الحاخامات في المرحلة المتأخرة لليهودية (يعد مرحلة الـ Makkabäer). فالمعبد عوّض "العبادة الكهنوتية ليهودي المهجر" وشجّع نظام الحاخامات النوع الخاص بتدريس القانون - مع كبت دلالة الملكية العقارية. قارن: Max Weber, "Nachtrag. Die Pharisäer," in: MWG I/ 21, S. 758-846, Zitat: S. 784.

وعلى الجامعات طابعها المميّز.

فليس الجهاز البيروقراطي الحكومي فحسب كان مفقوداً في كلّ من المدينة الهلّينية وروما، وإنما أيضاً الجهاز البيروقراطي الكهنوتي الذي كان في إمكانه تأسيس نظام تربوي كهنوتي. فأن يكون العمل الأدبي صادراً عن مجتمع مدني لا يحترم الآلهة تماماً: وأن يكون هوميروس على رأس هذه الحركة الأدبية والتربوية - ومن ثمّ جاء الحقد العميق من رجل مثل أفلاطون ضدّه[114]- فهذا لم يكن سوى جزءٍ من قدر قد يتعرّض لكلّ محاولة لاهوتية لعقلنة القوى الدينية. أمّا العنصر الأساسي فيتمثل في غياب نظام تربوي كهنوتي بامتياز.

وأخيراً كان المنهج الخاصّ للعقلانية الكنفوشية والتقيّد بالعادات وكيفية تقبّلها كقاعدة للتربية في الصين مرتبطاً بالعقلنة البيروقراطية للوظيفة المدنية وبغياب قوى الإقطاع.

فكلّ نوع من التربية، سواء الذي يؤدّي إلى الكاريزما السحرية أم إلى البطولة، يمكن أن يكون غاية حلقة ضيّقة من أرباب الحرف الذين قد يتطوّرون فيما بعد إلى منظمات كهنوتية سرّية من جهة أو إلى نوادي محترمة للنبلاء من جهة أخرى. وفيما بين الهيمنة المنظمة والاستغلال الفاحش الذي يجري بين الحين والآخر من طرف رابطة سياسية أو سحرية تظهر في قالب منظمة سرّية، هناك العديد من المراحل الممكن احتمالها[115]. وكلّ الجماعات التي تطوّرت إلى نوادي وروابط، سواء تلك التي صدرت في الأصل عن أنصار محاربين أم ظهرت من بين الروابط التي ضمّت جميع الرجال الذين وقع اختبارهم حربياً، تجمعها نزعة واحدة تفتح المجال أكثر

(114) يبيّن أفلاطون، الجمهورية، 599c -600e، لماذا هوميروس ليس كفئاً بأن يكون مربّياً. قارن في هذا الصدد تأويل: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 1 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta, 1912), Band 5, S. 321,

حيث يقول بأنّ أفلاطون رأى في هوميروس وكيفية تعامله مع الأساطير والآلهة والأبطال "المصدر الأساسي للجنون المسموم الذي سلب الحقيقة مظهرها".

(115) يستند فيبر هنا إلى: Schurtz, *Alterklassen*, S. 408,

الذي اعتبر أفريقيا الغربية "البلد المثالي للروابط السرّية". فـ "رابطة الـ Purrah" المذكورة تقوم على توحّد قبائل مختلفة في جنوب المستعمرة سيرا ليوان (Sierra Leone) إلى حدود كاب مونية (Kap Monte). وكان مجلس القضاء مسؤولاً على حملات النهب التي تعرّضت لها قبائل اعتبرت مذنبة أوعائلات أصبحت ثرية.

فأكثر للاختصاص الاقتصادي عوض التأهيل الكاريزماتي. فكي يقوم الشاب بتكوينه الكاريزماتي الذي يتطلّب وقتاً ولا يثمر اقتصادياً بشيء بصفة مباشرة، كان يشترط منه التخلّي عن العمل في مجال الاقتصاد المنزلي، وهو ما قلّ الاستغناء عنه بتزايد حدّة العمل الاقتصادي. وهذا الاحتكار المتزايد للتربية الكاريزماتية من قبل الأغنياء وقع الرفع من قيمته بصفة مفتعلة. ولكن بانهيار الوظائف التي كانت في الأصل سحرية أو عسكرية بدأ يظهر الوجه الاقتصادي البحت لها أكثر فأكثر إلى الملأ. ففي الدرجات المختلفة لـ"لنوادي" السياسية في إندونيسيا[116] يقع بكلّ بساطة شراء المرتبة في المرحلة الأخيرة من التطوّر، وذلك حسب ظروف بدائية بتقديم وليمة كبيرة. فتحوير الطبقة الحاكمة الكاريزماتية إلى طبقة قائمة على حكم الأغنياء لم يكن غريباً، خاصّة لدى الشعوب البدائية حيث تتراجع دائماً الأهمية التطبيقية للكاريزما العسكرية أو السحرية. ومن ثمّ ليس من الضروري أن يجعل الملك في حدّ ذاته الشخص نبيلاً، وإنما طريقة العيش التي تصبح عن طريقه ممكنة. فالعيش حسب نمط الفرسان يعني في القرن الوسيط أوّلاً: فتح باب المنزل للضيوف. ولدى العديد من الشعوب يُكتسب التأهل للقيادة كرئيس قبيلة من خلال القيام بولائم وبهذه الطريقة يقع الحفاظ على نمط من العيش حسب القول المأثور "Noblesse Oblige" الذي يؤدّي بسهولة وفي كلّ الأزمان إلى فقر هؤلاء الأعيان الذين يدفعون لأنفسهم الضريبة.

(116) تعتبر "النّوادي" حسب: Schurtz, *Alterklassen*, S. 318,
"جماعات مغلقة" نشأت انطلاقاً من "الطبقات القديمة ومساكن الرجال". وكانت هذه النّوادي نموذجية بالنسبة لميلانيزيا وليس لأندونيسيا. أمّا الشروط التي يذكرها فيبر، فاعتبرها شورتز ما زالت جارية في جزر بانكز (Banks) (المرجع المذكور، ص 336).

[الحفاظ على الكاريزما]

تـقريـر النشـر
حول نشـأة النص

يصف فيبر في النص الموالي نشره مساراً معاكساً لتطوّر الكاريزما: حيث تتراجع الكاريزما لصالح أشكال أخرى من بنيات السيادة – التقليدية وخاصّة المعقلنة/ الرشيدة – وتلك التي يمكن "الحفاظ فيها عن عناصر كاريزماتية في ظلّ هذه الظروف المتغيرة". ورغم أنّه وقع تقليص نفوذ الكاريزما من خلال هذه النزعات المنافية لتطوّرها، فإنّ هذه لم تبق بدون أهمية – بل بالعكس: إذ إنّ الكاريزما تثبت وجودها في مسار الترشيد/ العقلنة العامة كتعبير "للفعل الفردي" وكـ"قوّة إبداعية" فذة للتاريخ. ففي الجزء الأوّل من النص يصف فيبر الصراع القائم بين الكاريزما الفردية والنظام العقلاني، خاصّة في مجال تسيير الحرب. ويمكن هناك إدماج بعض العناصر العاطفية المشابهة للكاريزما في الحساب الاستراتيجي. أمّا الجزء الثاني من النص، فيهتمّ بالوظيفة الضامنة لمشروعية الكاريزما. وهذه الوظيفة تساهم في توازن الأنظمة التشريعية.

وخلافاً للجزء الثاني من النص الذي لا يتضمن إشارات مباشرة لتاريخ صياغته أو إحالات إلى المراجع[1]، يبدو الجزء الأوّل من النص أدقّ في تعبيره. فهنا يعتمد ماكس فيبر على مصطلحات النص حول المقولات وعلى أوجه الفعل المتعلقة

(1) إنّ التلميح إلى الملك إدوارد السابع المتوفى في 6 أيار/ مايو 1910 ينصّ على أقصى تاريخ مبكر لصياغة هذا المقطع من النص، ولكن لا يعطي فيما عدا ذلك أيّة حلول.

بالجانب النفساني للجمهور التي وقع التعرّض لها هناك. ويضع فاعلية الكاريزما في علاقة مع موضوع العقلنة وعلى هذه الخلفية يطرح السؤال، ما هو المجال الذي تفتحه الكاريزما بالنسبة للعمل الفردي في مقابل عمل الجمهور المأمور وكيف يمكن الحفاظ عليه؟ وهذا الجانب هو جديد مقارنة بالنصوص السابقة حول "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما"[2]. فالربط المباشر بين الكاريزما والفردانية لا يوجد سوى في إطار الصياغة القديمة لـ **سوسيولوجيا السيادة** وما عداها إلا في ملحق المخطوط التابع لنصّ "الدولة والسلطة الدينية" الذي وردنا والذي يعود تاريخ صياغته إلى عام 1912. هناك هامش في بداية نص "الحفاظ على الكاريزما" حول مضامين الثقافة التي "يتعسّر هنا شرحها" يحيل إلى النصف الثاني من عام 1913. فقد كتب ماكس فيبر إلى ناشره بول سيبيك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913 أنّه يأمل فيها بعد ربّما تقديم عمل حول "سوسيولوجيا مضامين - الثقافة (بما فيها من فنّ وأدب ونظرة إلى العالم) [...] خارج إطار هذا العمل أو كجزء مستقلّ ومتمّم له"[3]. وهذا الخبر حول القرار الذي أخذ في أقصى الحالات في كانون الأول/ ديسمبر 1913 حول صياغة مساهمته في المرجع تتطابق مع الرغبة التي وقع التعبير عنها في النص والهادفة إلى البحث في مضامين الثقافة في محلّ آخر. وحتى التفاصيل في ختام الجزء الأوّل من النص تشير إلى عام 1913. فهناك يذكر ماكس فيبر السّجال الجاري في فرنسا منذ نصف شهر شباط/ فبراير 1913 حول فرض الخدمة العسكرية لمدّة ثلاثة سنوات. ورغم أنّ النقاش بين العسكريين والجمهوريين فيما يتعلق بتمديد مدّة الخدمة كان حادّاً جدّاً، فإنّه أدّى إلى المصادقة على "قانون الثلاثة سنوات" في 7 من آب/ أغسطس 1913. وبهذا فمن المؤكّد أنّ الفصل المطابق قد كتب بعد صيف 1913 أو أعيد النظر فيه. وفي نفس الوقت تضمّن هذا الفصل والذي يليه نتائج حلقات ماكس فيبر حول "فيزيا علم نفس العمل الصناعي" التي وإن وقع نشرها عام 09/ 1908 في "الأرشيف لعلم الاجتماع والسياسة الاجتماعية"[4]، فقد أضيفت لها نتائج بحث جديدة. ويتعلق الأمر بعبارة "Scientific Management" التي

---

(2) قارن تقارير الإصدار لنصّ الكاريزماتية وتحوير الكاريزما سابقاً ص 454 و473.

(3) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWGII/8، ص 450.

(4) قارن: Max Weber, "Zur Psychophysik der industriellen Arbeit," in: MWG I/ 11, S. 150-380,

وبالنسبة لتواريخ النشر قارن بالخصوص تقرير النشر، في المرجع المذكور، ص 161.

كان قد تعمّق فيها فريدريك تايلور (Frederick Taylor) بإطناب في كتابه الذي يحمل نفس العنوان. وقد نشرت الطبعة الانجليزية عام 1911 - ويذكرها ماكس فيبر في رسالة بتاريخ أيلول/ سبتمبر 1912[5] - أمّا الترجمة الألمانية فلم تنشر إلا في بداية عام 1913[6]. ولكنّ التفاصيل التي قدّمها ماكس فيبر هنا تشير إلى سلسلة من الإحالات الصريحة لتصدير الطبعة الألمانية، وهو ما يدفعنا إلى الافتراض بأنّه استعمل هذه الطبعة.

يعود كلا الجزأين من نص "الحفاظ على الكاريزما" إلى موضوع "تصلّب/ تجمّد السيادة في أشكال دائمة" ويربطان إذن مباشرة مع تفاصيل نص "تحوير الكاريزما". وهذا هو أحد الأسباب الهامّة من حيث المضمون لاختيار التسلسل الذي حصل هنا بالنسبة لنصّ "الحفاظ على الكاريزما" الذي حاد عن ترتيب الطبعة الأولى لـ **الاقتصاد والمجتمع** ووضع النص في الختام بعد النصين السابقين "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما". وهذا التغيير لموقع النص يجد دعماً من طرف بنية الإحالات المتضمّنة في النص. فهناك إحالة مسبّقة في نص "نظام الإقطاع" تخصّ "الضرورة الشرعية" للوزير الأكبر لا يمكن حلّها إلّا ضمن هذا النص الذي سيقع نشره. الجزء الثاني خصوصاً من النص مرتبط من خلال الإحالات بصفة وثيقة بكلّ من نص "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية"، وذلك من خلال الإحالات المسبّقة من نصّي "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما" إلى "تموضع الكاريزما" و"تأليه الحاكم". وعلى عكس ذلك يمكن إحالة إشارتين عكسيتين متضمنتين في نص "الحفاظ على الكاريزما" إلى نص "تحوير الكاريزما". إضافة إلى ذلك ترتبط التفاصيل المتعلقة ضمنياً بالوظيفة التشريعية للكاريزما وقدرتها الإبداعية، وكذلك بمسألة الانتخابات في الأشكال الجماهيرية الحديثة مباشرة بالتوضيحات لنصّ "تحوير الكاريزما". كما يشير الاستعمال الخاص لمفهوم "تسيير الكاريزما العادي/ اليومي" و"الكاريزما الوراثية" إلى علاقة مشتركة في الصياغة. هذا ويربط موضوع الملك "المنغلق على ذاته" نص "الحفاظ على الكاريزما" بنصّ

---

(5) قارن رسالة ماكس فيبر إلى هانس و. غروهل (Hans W. Gruhle) بتاريخ 26 أيلول/ سبتمبر 1912، MWG II/ 7، ص 678.

(6) وضعت العلامة على تصدير المترجم رودولف روسلر (Rudolf Roesler) في "كانون الأول/ ديسمبر 1912" بحيث أصبح من المحتمل أن يسلّم المجلّد في كانون الثاني/ يناير 1913.

"الدولة والسلطة الدينية" الذي يليه ويكون بذلك همزة وصل بين فصلي الخاتمة وبداية النص الموالي.

من خلال بنية الإحالة يرتبط خصوصاً الجزء الأول من نص "الحفاظ على الكاريزما" بالصيغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**. وهناك قبل كلّ شيء علاقة بنصّ "الجماعات السياسية". لكنّ الإحالات إلى "الشرف الطبقي" و"نمط الحياة" تفترض معرفة مسبّقة لتفاصيل نص "نظام الإقطاع" وكذلك أيضاً وبصفة أدقّ تلك التي تتعلق بنصّ ""الطبقات"، "الروابط" و"الأحزاب"". ربّما كان ذلك هو السبب الذي من أجله وضع الناشران للطبعة الأولى هذا النص في علاقة مباشرة بالنص المذكور سابقاً من حيث الترتيب. أمّا الإشارة العكسية من الدراسة حول "المدينة" إلى "مكان إقامة/ منزل الرجال"، فإنّه يمكن بالعكس حلّها بالاستناد إلى مواضع عديدة، وبذلك فهي ليست دليلاً لربط نص "الحفاظ على الكاريزما" بالصيغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع**(7). ومن الملفت للنظر أنّ النص الذي هو بين أيدينا يتضمّن تفاصيل متكرّرة قد سبق أن ذكرت في نص "تحوير الكاريزما" مثل التعرّض إلى شيوعية المحاربين. وبما أنّ هذه المواضع ليست مرتبطة بإحالات فيما بينها، فمن الواضح أن التكرار لم يكن مقصوداً، ومن ثمّ لا بدّ أن نقرّ بمراحل مختلفة من البحث والصياغة لم يقع في الختام مقارنتها بعضها ببعض.

فيما يخصّ نقل النص ونشره

لم يصل لنا مخطوط من النص. فالطبعة تستند إلى النص الذي نشر في الطبعة الأولى بعد وفاة ماكس فيبر من قبل ماريانا فيبر وملشيور باليي كفصل خامس من الجزء الثالث لـ **الاقتصاد والمجتمع** تحت عنوان "المشروعية"، وذلك في: Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. III, 4. Lieferung) (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S. 642-649.

و قد نشر الصادران الأولان النص تحت عنوان "المشروعية" في الجزء الأول من **سوسيولوجيا السيادة** بين الفصلين الذين سمّيا آنذاك "طبقات، وضع، أحزاب"

(7) قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 180.

و"البيروقراطية"[8]. وكما ذكر سابقاً، فإنّ الإحالات المتضمّنة في النص وكذلك أسباب متعلقة بالمضمون تتضارب مع الترتيب الذي وقع إقراره عام 1921. ولكن من الطبعة الأولى وقع تبنّي الطبع المشترك للنصين اللذين يختلفان كثيراً عن بعضهما البعض. ففي حين يمكن قراءة الجزء الأوّل كعرض لعقلنة قيادة/ كيفيّة تسيير الحرب، يبدو الجزء الثاني وكأنّه يمثل حلقة وصل بين نصّي "تحوير الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية". فالقطيعة المتعلقة بالمضمون بين جزأي النص المنشور هنا وقع تبيانها بوضع فراغ بينهما. ولكن يبق السؤال مطروحاً، هل كان ماكس فيبر يعتبر النصين كوحدة أم أنّهما وردا في الطبعة الأولى معاً فقط؟ غير أنّ هناك سبباً مقنعاً يخصّ المضمون لتبنّي ترتيب الطبعة الأولى، لأنّ التفاصيل الواردة في كلا النصين تتعلق بتنوّعات حول موضوع "الحفاظ على العناصر الكاريزماتية" في أشكال بنية السيادة/ السيطرة التقليدية، وبالخصوص الأشكال المتّسمة بالعقلانية.

لم يقع تبنّي عنوان "المشروعية" الذي ورد في الطبعة الأولى. فليس هناك أيّة إشارة موثوقٍ بها تبيّن أنّ العنوان صادر عن ماكس فيبر ذاته. فالأرجح أنّ ماريانا فيبر لم تضع العنوان إلا في 25 من آذار/ مارس 1921 عندما دفعت المخطوطات المخلفة من **الاقتصاد والمجتمع** بالقائمة التي اختارتها للفصول[9]. فعنوان "المشروعية" يحدّد فقط مضمون الصفحتين والنصف الأخيرتين من "المختصر" لنصّ الوظيفة المشرّعة للكاريزما وليس التفاصيل الوافية للجزء الأوّل المتعلقة بالعلاقة بين الكاريزما الفردية والنظام المعقلن/ الرشيد. ولذلك اختار الناشر – باستناده إلى مقولة في النص – العنوان "الحفاظ على الكاريزما". ووضع العنوان الجديد بين قوسين مكعّبين.

وقع تعديل الإضافات التي اتضح انتسابها إلى الصادرين الأولين ووضعها في جهاز نقديّ للنصّ، مثلما هو الحال بالنسبة للفهرس، والإشارة الإضافية لتفاصيل الدّفعة الأولى. كما وقع أيضاً تعديل بعض الأخطاء المطبعية مثل "Opera Servilia"

---

(8) قارن: WuG1, S. 631-641,
(الآن نشر تحت عنوان "فئات"، "روابط"، و"أحزاب" في: MWG I/ 22-1، ص 248–272) و WuG1، ص 650–672 (الآن نشر تحت عنوان البيروقرطية سابقاً ص 157–234).

(9) قارن: Marianne Weber, *Auflistung des Manuskriptbestands vom 25: März 1921*(VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446),
هناك ورد العنوان تحوير الكاريزما في الموضع الثاني عشر.

(عوض "Servitia")، جماعة القراصنة "Liparische" (عوض "Ligurische") "Areoi" (عوض"Ariloi") أو "Beute" (عوض "Bauten")، التي ربّما تعود إلى قراءة خاطئة من طرف المطبعي أو الصّادرين الأولين.

[الحفاظ على الكاريزما]

إنّ مصير الكاريزما هو أن تتراجع مع التيار وتندمج في الأشكال الدائمة للعمل/ الفعل الجماعي إمّا لصالح قوى التقليد أو لقوى الشراكة الجماعية المعقلنة/ الرشيدة. وإجمالاً فإنّ فقدان الكاريزما يعني كبت المجال الواسع للعمل/ الفعل الفردي. ولكن من بين السّلط/ القوى التي تطغى على الفعل الفردي فإنّ القوّة الأقلّ مقاومة، والتي إلى جانب الكاريزما الذاتية إمّا أن تأتي على نهاية الترتيب حسب الشرف الطبقي أو أن تحوّره من حيث التأثير بصفة معقلنة/ رشيدة: هي النظام/ التأديب المعقلن/ الرشيد. وليس هذا ضمنياً شيئاً آخر سوى التنفيذ المعقلن تماماً للأمر المقبول،أي الأمر المدروس بصفة مخطّطة ودقيقة والذي يضع كلّ نقد ذاتي جانباً وبدون شروط ويوجّه النظر إلى الهدف دون غيره. إضافة إلى هذه السمة هناك سمة أخرى للفعل المأمور، وهي التكرار على نفس الوتيرة؛ فأثرها الخاص يقوم على كيفيتها كفعل جماعي لشكل جماهيري - مع العلم أنّه لا يستوجب أن يكون الخاضعون بالضرورة جمهوراً متحداً في مكان ما وخاضعاً بصفة موازية أو أن يكون عددهم من حيث الكمّ كبيراً جدّاً. المهمّ هو التسوية المعقلنة/ الرشيدة لطاعة العديد من الناس. وهذا لا يعني أنّ النظام/ التأديب في حدّ ذاته يقف موقفاً عدائياً إزاء الكاريزما والشرف الطبقي، بل بالعكس: فلا يمكن للمجموعات الطبقية التي ترغب السيطرة على مجال واسع، مثلما فعل أرستقراطيّ مجلس المدينة في البندقية[1] أو أعيان سابرتا (Spartiaten) -

(1) بتشريع قانون عام 1297- في مرحلة أكبر توسّع لجمهورية البندقية - بدأ إقصاءأطراف أخرى من سكان المدينة من المجلس الكبير وتأسيس مجلس الأرستقراطية المكوّن من 200 عائلة. وكما جاء لدى =

أو اليسوعيين في باراغواي[2] أو سلك الضباط الحديث بقيادة أميرهم، الحفاظ على تفوّقها المفحم والمؤكّد أمام الرّعيّة إلّا عن طريق نظام/ تأديب صارم داخل المجموعة والطاعة "العمياء" من قبل هؤلاء أو من خلال تربيتهم على الخضوع للنظام وليس "تدرّبهم" على شيء آخر. ولا يبقى التشبّث دائماً من خلاله بالنمذجة والعناية بالمقام الطبقي وطريقة العيش الطبقية مرسوماً إلى حدّ كبير في الوعي ومرغوباً فيه معنويّاً إلا من أجل النظام، بل سيكون له أثر على جميع المضامين الثقافية المتأثرة بصفة أو بأخرى بتلك الجماعات. وعلى نفس الوتيرة يمكن لبطل كاريزماتي أن يوظف "النظام/ التأديب"، بل يجب عليه ذلك إذا كان يرغب في توسيع نفوذه كمّياً: فنبوليون أسّس تلك الجمعية المنظمة بصفة صارمة في فرنسا والتي ما زالت تؤثر إلى حدّ الآن.

فـ "النظام" بصورة عامّة، مثل نجله المعقلن: أي البيروقراطية بالخصوص، هو شيء "موضوعيّ" ويضع نفسه بكلّ "موضوعية" لا تزيغ عن طريقها في خدمة أيّة سلطة تفكّر في استخدامه وتعرف كيف توجده. ولا يمنع أن يكون في جوهره غريباً عن الكاريزما وعن الشرف الطبقي، وخاصّة الإقطاعي منه. فالمحارب الوحشيّ بنوبات غضبه الجنونية والفارس برغبته الشخصية في المقارعة بغريمه الشخصي المميز بشرف بطولاته لنيل الشرف الذاتي هما غريبان كلاهما عن النظام، الأوّل لعدم عقلانية فعله، والثاني لعدم موضوعية سلوكه الجوّاني. فعوض حماسة/ نشوة البطل الفردي والورع والفرحة العارمة والولاء للزعيم كشخص وتقديس

= فيبر في *Die Stadt* (MWG I/ 22-5، ص 154 فلاحقاً)، ضمنت "العائلات المشاركة في كسب الحظوظ السياسية فيما وراء البحار" نفوذها من خلال ربط علاقات صارمة (المرجع المذكور، ص 155). وهذا النفوذ وقع دعمه عن طريق الزواج المناسب للطبقة وتسجيل الولادات والزواج لدى إدارة المراقبة في البلدية ومن خلال دفتر النبلاء المعروف مؤخراً بـ "الكتاب الذهبي".

(2) هيمن اليسوعيون في المرحلة الفاصلة بين 1610 و1768 – بحكم اعترافهم صورياً بالسيادة العليا الإسبانية – على مناطق شاسعة من الجنوب الشرقي لباراغواي. وفي مقدّمة التقسيم المنظم لدولة اليسوعيين في قالب مستوطنات، كانت هناك المعاهد في أسونسيون (Asunción) وقرطبة. وحسب المعلومات التي قدّمها إبرهارد غوتين كانت الجماعة اللاهوتية المكوّنة من 100 يسوعي تقود الدولة المؤلّفة من 150000 نسمة. قارن: Eberhard Gothein, *Der christlich-soziale Staat der Jesuiten in Paraguay* (Staats- und socialwissenschaftliche Forschungen, hg. von Gustav Schmoller, Band 4, Heft 4) (Leipzig: Dunker & Humblot, 1883), S. 126,

كان القساوسة الذين كانوا على رأس المستوطنات يخضعون لنظام طائفي صارم وما يشمله من واجب الطاعة. أمّا الخارجين عن الطائفة، الإسبان والسكان الأصليين، فكانوا مقصيين من المناصب في السلطة.

"الشرف" والعناية بالكفاءات الذاتية كـ"فنّ"، يفترض النظام "الترويض" نحو "الواجب" و"نقاوة الضمير" ("Man of Conscience")" في مقابل رجل الشرف "Man of Honors-" في لغة كروم ويل) عن طريق "التدرّب" الميكانيكي للمهارة أكثر من أن يناشد الحوافز القوية للطابع "الأخلاقي"[3]، ولكن الكلّ هو في خدمة الدرجة القصوى للقوّة الدافعة الجسدية منها والعقلية لدى الجماهير المروّضة على نفس الوتيرة. وهذا لا يعني أنّ الحماسة والولاء بدون قيد ولا شرط لا يجدان مكانهما في هذا النظام، بل بالعكس: فكلّ قيادة حربية حديثة تفكّر غالباً في العناصر "الأخلاقية" لرفع معنويات الجنود أكثر من أيّ شيء آخر وتعمل بالوسائل العاطفية المختلفة الأنواع - مثل وسيلة التأديب الدينية الأكثر إغراءً في نوعها: وهي الـ"تمارين الروحية" لإغناسيوس - Exercitia Spiritualia Des Ignatius[4] - وتسعى في المعركة عن طريق "الإلهام" وبصفة أقوى من خلال التربية إلى إثارة "تعاطف" الجنود مع إرادة القيادة[5]. ولكن العنصر الحاسم سوسيولوجيا هو 1. أن يحسب حساب لكلّ شيء، وبالخصوص لمثل هذه "الطوارئ" واللحظات العاطفية اللامعقولة، وذلك مبدئياً مثلما تحسب توقعات الفحم الحجري في المعادن، و2. أنّ "الحماس"،

---

(3) بعد هزيمة جيش البرلمان في معركة إدغهيل (Edgehill) في 23 من تشرين الأول/ أكتوبر 1643، عبّر أوليفر كرومويل لأن أخيه جون هامبدون (John Hampdon) عن نقده لجنوده وعن تصميم جديد للجيش: ويفترض هذا التصميم أن يكون النصر في المستقبل حليف "رجال الدين" على النبلاء والفرسان في الجيش الملكي. انظر: Thomas Carlyle, *Oliver Cromwell's Letters and Speeches: With Elucidations* (Leipzig: Bernhard Tauchnitz, 1861), vol. 1, S. 124

أمّا التعبير"men of conscience"، فلم يقع إثباته لدى كرومويل.

(4) وقعت صياغة "التمارين الروحية" من طرف إيغناتيوس فون لويولا (Ignatius von Loyola) وجماعة اليسوعيين التي أسّسها، وهي بمنزلة تمارين منسقة في العقيدة. وتهدف هذه التمارين التي تلقن ضمن درس في غضون أربعة أسابيع ومرّة في السنة على الأقلّ إلى ترويض أعضاء الجماعة روحياً وباطنياً.

(5) يذكر ويلي هلباش الذي اهتمّ بإمكانيات التأثير النفساني في الجماهير من خلال "الإقناع" و"التعاطف" و"الإلهام" أنّ "التعاطف" هو عنصر أساسي في تسيير الحرب، إذ من خلاله يسعى "القائد الذكيّ" تقييد جنوده إليه خلال المعركة. قارن النسخة الشخصية لماكس فيبر:
(Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München): Hellpach, Geistige Epidemien,
هناك يتعرّض هلباش إلى التمارين الروحية لـ إيغناتيوس فون لويولا (Ignatius von Loyola) (المصدر نفسه، ص 86 فلاحقاً). وكلا الموضعين وقع تسطيرهما من قبل ماكس فيبر. كما نجد ذكرهما بصفة متوازية في: Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 5 (WuG1, S. 375f.), - هنا بالإحالة المباشرة إلى هلباش - وسابقاً ص 136.

وإن كان في الحالة المحسوسة أيضاً ذا انطباع "شخصي" قويّ لزعيم جذاب، فإنّه يبقى ذا طابع "موضوعي" من حيث غايته المطلوبة ومضمونه العادي، أي حماس لـ"القضية" المشتركة ولـ: النجاح" المطمح فيه وليس للشخص في حدّ ذاته. ولا يحصل ما يخالف ذلك إلا حيث ربّ العبيد يخلق النظام المطبق لسلطته - سواء في المصانع الزراعية أم في جيوش العبيد في الشرق المبكر أم على السفن المزوّدة ببحارة من العبيد والسجناء في العهد القديم والعصر الوسيط. فهناك يصبح الترويض الميكانيكي وانضمام الفرد لآلية لا مفرّ منها تفرض عليه "التبعية" وتضمّ الفرد إلى فيالق المنتظمين قسراً في الجمع - عنصراً قوياً لفاعلية الجميع ولكلّ نظام، وقبل كلّ شيء في أيّ حرب جرت بانتظام -، بل العنصر الوحيد الفاعل، ويبقى هذا في أي مكان كجثة هامدة (Caput Mortuum) حيث عجزت السمات "الأخلاقية": مثل الواجب والضمير.

لقد وجد الصراع المتنوّع جدّاً بين النظام/ التأديب والكاريزما الفردية مقرّه الكلاسيكي في تطوّر بنية القيادة الحربية. وكان بالطبع في هذا المجال مقيّداً إلى حدّ ما في تطوّره بالجانب التقني الخالص للحرب. غير أنّ أنواع الأسلحة: كالرمح والسيف والقوس لم تكن بالضرورة هي الفاصلة، لأنّ جميعها يمكن استعمالها في الاشتباك المنظم مثلما في العراك الفردي. ولكن في بداية التاريخ الذي وردنا حول الشرق الأدنى والغرب أدى توريد الفرس فعلاً دوراً حاسماً مثلما كانت أيضاً إلى درجة معينة بداية هيمنة الحديد كمعدن لصنع الآلات وفتح مرحلة جديدة على جميع المستويات. لقد حمل الفرس عربة الحرب ومعها البطل الذي كان يندفع في الصراع راكباً وربما أيضاً محارباً بانفراد على عربته، بحيث هيمن على قيادة الحرب لدى ملوك الشرق والهند والصين القديمة وفي الغرب حتى حدود شعوب السّيلت وإيرلندا وذلك إلى عهد غير بعيد. أمّا الفروسية فجاءت، مقارنة بعربة الحرب، في مرحلة متأخرة ولكنها دامت: فعن طريقها ظهر كلّ من "الفارس" الفارسي والتسالي والأثيني والروماني والجرماني. وهو ما جعل المشاة الذين خضعوا بدون شكّ قبلهم لنوع من النظام يتراجعون لفترة طويلة أمام الفرسان. ومن اللحظات التي حوّلت مجرى التطوّر إلى الاتجاه المعاكس هي تعويض الرّماح البرونزية بأسلحة حديدية للنزاع عن قرب. إلّا أنّ الحديد في حدّ ذاته لم يحمل التغيير - إذ كانت الأسلحة المستعملة عن بعد وكذلك أسلحة الفرسان هي الأخرى مصنوعة أيضاً من الحديد - بقدر ما لم يجلب البارود

في حدّ ذاته التحوّل في العصر الوسيط[6]، وإنما نظام المشاة – Hopliten – اليونانيين والرومان. وحسب موضع تعدّد ذكره، قد عرف هوميروس بداية النظام/ التأديب بحضر الخروج - عن - الصفّ- في- المبارزة[7]، ومثلت بالنسبة لروما الأسطورة حول تنفيذ حكم الإعدام في ابن القنصل الذي قتل قائد جيش العدو حسب طريقة الأبطال القديمة[8]، رمزاً للتحوّل الكبير. لقد نجح أوّلاً الجيش غير المدرّب الذي يضمّ جنود سبارتا المحترفين ثمّ الوحدة المقدّسة[9] (Lochos der Böotier) غير المدرّبة، ومن بعدها فيلق الرّماح (Sarissen) من المقدونيين[10] غير المدرّبين، ثمّ التكتيك الأكثر حركة لدى الحزم[11] (Manipel) الرومانية غير المدرّبة في الهيمنة

---

(6) رغم أنّ عملية خلط البارود قد عرفت منذ نهاية القرن الثالث عشر في أوروبا، فلم تتحصّل الأسلحة النارية على وزن فعال في خوض الحرب إلّا في بداية القرن السادس عشر. وحسب قول هانس ديلبرَك فإنّ استعمال المشاة من أبناء الفلاحين وما ارتبطت به من تكتيكات جديدة قد مثل تحوّلاً نوعياً من جيش القرون الوسطى إلى النمط الحديث. قارن: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III, S. 667f.,

وفيما يخصّ الأسلحة انظر: المصدر نفسه IV، ص 26–59.

(7) في عهد ماكس فيبر جرى النقاش كثيراً خصوصاً حول وصف نظام المعارك في الإلياذة (13، 130 فلاحقاً). وقد جرى السجال حول السؤال، إن حصل هناك وصف كتيبة المشاة ومن ثمّ فهي تعود إلى العصر الهوميروسي. (فيما يتعلق بمسألة التدوين قارن ملاحظات ماكس فيبر في: المدينة، MWG I/ 22-5، ص 176 ، الهامش 113). نجد الأمر الصريح بالحفاظ على النظام لدى هوميروس في الإلياذة، 17، 356. قارن أيضاً: Meyer, *Geschichte des Alterthums* II¹, S. 557f.

(8) حسب الأسطورة أمر القنصل م. مانليوس أمبيريوسوس توركاتوس (T. Manlius Imperiosus Torquatus) في المرحلة الثالثة من توليه الحكم 340 ق.م. بقتل ابنه المنتصر خلال حرب اللاتين لأنّه تصرّف مخالفاً للأوامر. وقد وصف: Livius 8، 6 فلاحقاً هذا الحدث وما انجرّ عنه من أثر ردعي على الجيش.

(9) كانت "الوحدة المقدّسة" الفيلق المتميّز والمكوّن من 300 جندي من تيبانر (Thebaner) في المرحلة الفاصلة بين 379 و338 ق.م. وكانت كلمة "Lochos" تعني الوحدة التكتيكية من بين المشاة المسلحين جدّاً والتابعين للبويوتر Boioter، و"المقدّس" تشير إلى العلاقة الحميمة بين الجنود. قارن: Plutarch, *Pelopidas* 18, und Georg Busolt, *Die griechischen Staats- und Rechtsaltertümer* (Handbuch der klassischen Alterthums-Wissenschaft, 4 Band, 1. Abt., 1. Hälft), 2 Aufl. (München: C.H. Beck 1892), S. 345.

(10) يعود تأسيس فيلق الرّماح إلى الملك المقدوني فيليب الثاني. فقد تبنّى نظام المبارزة عن قرب فالنكس (Phalanx) من اليونانيين لجيش المشاة المسلّح تسليحاً قوياً، وزوّد هذا الأخير برماح طويلة (Sarissen) ووضع الجنود متراصين بحيث أصبحوا يكوّنون جسماً تكتيكياً ضيّقاً. قارن: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst I*, S. 142-144.

(11) أدرجت تكتيك الحزم المتحرّكة في القرن الخامس ق.م. من قبل الرومان بالنسبة للمشاة المسلّحة =

على الفرسان الإيرانيين[12]، والميليشيا الهلّينية والإيطالية وجيوش الشعوب البربرية. فبداية نظام المشاة (Hoplitentum) الهلّيني أظهر بوادر إقصاء/ تحريم الأسلحة عن بعد باعتبارها غير مطابقة لقواعد الفروسية من منظور "قانوني دولي"[13] (مثلما كان السعي لتحريم قوس الصدر (Armbrust) في العصر الوسيط)[14] - من هنا نرى أنّ نوع السلاح كان نتيجة وليس سبباً للنظام. وقد أدّى التخصّص في تكتيك المبارزة عن قرب لدى الجنود المشاة في العهد القديم إلى انهيار الفروسية في كلّ مكان وأصبح معه "مراقب الفرسان"- "Rittercensus"- في روما فعلاً بمنزلة الإعفاء من الخدمة العسكرية[15]. وفي نهاية العصر الوسيط كان بطش جمع من السويسريين وما تبعه

= تسليحاً ثقيلاً. فهي توزّع نظام الفيالق إلى وحدات صغيرة متحرّكة تسمّى Manipel. والـ Manipel المسمّى حسب الحزمة (Manipulus) من القشّ، والتي كانت العلامة حتى إدخال العلم - كان يضمّ حسب بعد المحاربين حسب العمر إمّا 120 رجلاً لدى الشباب أو60 رجلاً لدى المتقدّمين في العمر. قارن: المصدر نفسه، ص235 -246.

(12) على خلاف المشاة المسلحة تسليحاً قوياً والمذكورة من قبل فيبر، كان الفرسان الإيرانيون في العهد القديم مسلحين خصوصاً بالأقواس في حين كانوا يستعملون السيوف والرماح القصيرة كأسلحة ثانوية. وقد هزموا مثلاً في معركة ماراتون (Marathon) عام 490 ق.م. قارن: المصدر نفسه، ص37 - 59.

(13) في الحرب الليلنطية التي جرت في القرن السادس ق.م. بين مدينتي شالكيس (Chalkis) وإيريتريا (Eretria) يبدو أنّ كلا الطرفين اتفقا على عدم استعمال الأسلحة عن بعد. وقد عثر على حجر منقوش في معبد Artemis Amarysia بـDemos Eretria يعود إلى عهد سترابوس (Strabos) يؤكد هذا القول. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* II[1], S. 539,
مع التسطير من قبل فيبر في النسخة الشخصية:
Jakob Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München, und Burckhard, *Griechische Kulturgeschichte*, hg. von Jacob Oeri, 2 Aufl. (Berlin, Stuttgart: W. Spemann o. J., [1898]), Band 1, S. 173.

(14) حاول المجلس الديني اللاتراني عام 1139 منع الـ artem ballistariorum et sagittariorum. وقد كانت إضافة سلاح قوس الصدر في هذه الصياغة محلّ سجال في أوساط البحث المعاصر. (قارن: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III, S. 398)،
وحتى تجديد المنع من طرف البابا إينوسنس (Innocenz III) لم يجد تجاوباً، إذ بقي هذا السلاح في حيز الاستعمال إلى حدود القرن السادس عشر.

(15) في الأصل كانت "مراقبة الفرسان" عملية تقييم واختيار الفرسان من بين مواطني روما الملزمين بالقيام بواجبهم العسكري من طرف مراقب. لكن منذ عام 214 ق.م. أصبح الانضمام إلى مراكز الفروسية مرتبطاً بوحدة التصويت المهتمة بالموضوع داخل مجلس الشعب وبكسب قيمة مالية لا تقلّ عن 400000 Sesterzen. وهكذا تواجد ضمن الجيش بالنسبة لهؤلاء الفرسان الذين قلّ أن يقوموا بواجبهم العسكري جمع منغلق من النبلاء انفصل عن المشاة. أمّا الواجب العسكري الفعلي، فقد تكفل =

من تطوّر ونتائج موازية قد أدّى إلى انهيار احتكار الحرب من قبل الفرسان، رغم أنّ السويسريين هم الذين سمحوا للمشاة ذوي الرماح القصيرة (Hellebardiere) بالخروج من الجمع للهجوم البطولي بعد زحف هذا الأخير متراصي الصفوف واحتلال الرفاق -"Spießgesellen"- الأجنحة الخارجية(16). ولم يقدّموا في البداية شيئاً آخر سوى تشتيت طريقة المبارزة الفردية للفرسان، إذ كانت الفروسية في حدّ ذاتها تؤدي دوراً حاسماً في حروب القرنين السادس والسابع عشر لما اكتسبت من نظام متزايد؛ فالحروب الهجومية والمبارزة الحقيقية مع العدوّ لم تكن ممكنة بدون فصائل الفرسان، كما أكّده مجرى الحرب الأهلية الإنجليزية. فالنظام أوّلاً وليس البارود كان العنصر الذي أدخل التغيير. وكان الجيش الهولندي بقيادة موريتز فون أورانين(17) (Moritz von Oranie) أحد الجيوش الأولى الحديثة والمنظمة التي جُرّدت من جميع الامتيازات "الطبقية" - مثل رفض حفر الخنادق (ك"-Opera Ser

---

= به في أواخر عهد الجمهورية المشاة من أبناء الشعب، في حين كان الفرسان"Equites Romani" تمثل الطبقة الخاصة الثرية ولكنّها غير قادرة على القيادة. قارن:
Mommsen: *Römisches Staatsrecht* III, 1³, S. 476ff., und *Römische Geschichte*, 9 Aufl. (Berlin: Weidemann, 1902), Band 1, S. 787f,
(من هنا فصاعداً: Mommsen, *Römische Geschichte* I)،
وكذلك: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 268f. mit Anm. 199.

(16) انتصر المشاة السّويسريون في حروب البورغوند (1474-1477) على جيوش شارل المقدام الخيالة. ومنذ انتصارهم الأول على النمساويين في معركة مورغارتن (Morgarten) عام 1315 طوّر السويسريون نمطاً جديداً من تكتيك المبارزة. وقد كان ما يسمّى بـ "جمع العنف" (Gewalthaufen) يمثل وحدة عسكرية تتقدم بصفة تكتيكية. فالأجنحة الخارجية كانت مكوّنة من مشاة مدرّعة تحمي المشاة غير المدرّعة في الوسط برماحها الطويلة حتى بداية المبارزة عن قرب. قارن: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III, S. 568ff.

(17) رفض جنود جيش موريتز فون أورانين أوّلاً القيام بحفر الخنادق باعتبار أنّ هذا العمل ليس تابعاً للحرب، ولكنهم انصاعوا في النهاية للأمر. وبالعودة إلى المصادر القديمة والانتصار الذي حرزوه في غزو Gertruidenberg عام 1593 ارتفعت قيمة حفر الخنادق. قارن: Gustav Roloff, "Moritz von Oranien und die Begründung des modernen Heeres," *PrJbb*, Band 111 (1903), S. 255-276, bes. S. 267f.,
لم يقع إثبات Opera Servilia في هذا الصدد؛ ففي المصادر القديمة (Livius 7, 4, 4) كانت الكلمة تعني أعمال العبيد التي لا يقبل القيام بها رجل ذو جاه، أمّا في العصر الوسيط وبداية العهد الحديث، فيقصد بها أعمال المستعبدين. يعود رفض حفر الخنادق من طرف أبناء الطبقة العليا في الجيش الروماني إلى عام 252 ق.م. في حكم القنصل غايوس أوريليوس كوتا (Gaius Aurelius Cotta)، وهذا ما دفع م. بزرسيوس كاتو (M. Porcius Cato) إلى التحريض في خطاب على معاقبة الجنود في إسبانيا. قارن: Mommsen, *Römische Geschichte* I9, S. 788.

vilia" من قبل المتملكين الذي كان جارياً إلى حدّ ذلك الوقت). ويعود فضل انتصار كرومويل على الشجاعة الجامحة للفرسان إلى النظام المعقلن بصفة متزمّتة. فأنصاره الصّلب مثل الحديد (Eisenseiten) أي الأمناء من رجاله[18] (Men of Conscience) كانوا متفوّقين تقنياً بانضباطهم على الفرسان المندفعين ، إذ كانوا متراصّي الصفوف في هجومهم على خيولهم، يطلقون النار معاً بهدوء ثمّ يضربون وبعد نجاح الهجوم - وهناك يتمثل التناقض الرئيسي - يحافظون على تماسكهم أو يعيدون تنظيم صفوفهم. وقد كان من عاداتهم التشتّت بدون نظام بعد القيام بهجومهم سواء لنهب معسكر العدوّ أم للتتبّع الفردي والمبكر لبعض الأفراد قيد سجنهم (للحصول على فدية)، وهو ما يجعل جميع انتصاراتهم تذهب هباء، كما حدث غالباً في العهد القديم والعصر الوسيط (مثل الهزيمة قرب تاغلياكوزو[19] (Tagliacozzo)). فالبارود وكلّ ما يتعلق به من تقنيات حربية لا يؤدّي وظيفته إلا على قاعدة النظام واستعمال آلية الحرب التي تفترض هي الأخرى النظام بكمالها.

لم تكن القاعدة الاقتصادية التي يرتكز عليها وضع الجيش لوحدها المحدّدة كلّ مرّة لتطوير إمكانية النظام، غير أنها كانت ذات دلالة حاسمة جدّاً. ولكن الذي يؤثر أكثر في العمق على الوضع السياسي والاجتماعي إنما هو بالعكس الدور الأكبر أو الأصغر الذي يؤديه نظام الجيوش غير المدرّبة في تسيير الحرب، وإن بقي هذا التأثير غير واضح. فالنظام كقاعدة لتسيير الحروب/ لقيادة الحرب هو بنفس القدر أمّ الملوكية الأبوية المقيّدة دستورياً عن طريق سلطة ضبّاط الجيش (حسب

---

(18) تصف كلمة (Ironsides) خيالة أوليفر كرومويل المسلحة بمسدّس وسيف في مجموعة الجيش التابعة للإمارة الشرقية (Eastern Association). وقد استعمل المفهوم أوّلاً من قبل الأمير روبرت (Rupert) بعد انتصار جيش البرلمان في المعركة قرب مارستون مور (Marston Moor) (تموز/ يوليو 1644) لوصف كرومويل نفسه، ثمّ الخيالة التي كانت تحت قيادته. قارن: Samuel Rawson Gardiner, *History of the Great Civil War* (London: Longmans, Green & Co., 1901), vol. 2S. 1,

(19) في المعركة قرب تاغلياكوزو في منطقة أبروزن (Abruzzen) انهزم الجيش الإمبراطوري المتفوق عدداً وعدة بقيادة كونراديان (Konradin)، آخر حاكم من سلالة آل شتوفر، أمام جيوش شارل دانجو (Charles d'Anjou) في 23 من آب/ أغسطس 1268. ويذهب غوستاف رولوف (Gustav Roloff) إلى القول من أنّ الجيش الإمبراطوري المكوّن من ألمان وإسبانيين وإيطاليين قد انحلّ بعد انتصاره في الحرب للنهب ومتابعة المنهزمين. في ذلك الوقت وقع الهجوم عليه وانهزم من قبل القوات الاحتياطية في الجيش الأنجوفي. قارن: Gustav Roloff, "Die Schlacht bei Tagliacozzo," *Neue Jahrbücher für das Klassische Altertum. Geschichte und Deutsche Literatur*, Abt. I, Band 11(1903), S. 31-54.

نمط المراقبين في سبارتا[20]- (Spartanische Ephoren)) لدى الزولو [21] مثلما هو أمّ المدينة الهلّينية – Polis – بمعاهدها وبنيتها "الأرستقراطية" الضرورية لمهارتها العالية في تدريب المشاة (بسبارتا) وبنيتها "الديمقراطية" فيما يخصّ نظام الأسطول (في أثينا)، وكذلك أمّ "الديمقراطية" السويسرية التي تطوّرت بصفة مختلفة جدّاً – وحضنت كما هو معروف في عهد التجنيد كمرتزقة الهيمنة على مناطق البيريوكِن (Periöken)(حسب التعبير اليوناني) مثلما كان على مناطق هيلوتِن[22] (Heloten) وهو أيضاً أمّ سيادة الأعيان الرومانية وختاماً أمّ أنظمة الحكم المصرية والأشورية والأوروبية البيروقراطية الحديثة. وكما تؤكده هذه الأمثلة، يمكن للنظام الحربي أن يتماه تماماً مع مختلف الظروف الاقتصادية. ولكن غالباً ما تنجرّ عنه العديد من العواقب المختلفة النوع بالنسبة لوضع الدولة والاقتصاد وربّما العائلة أيضاً، إذ كان الجيش المنظم تماماً في الماضي بالضرورة "جيشاً محترفاً"، ولذلك كانت طريقة تزويد الجنود المحاربين دائماً الإشكال الأساسي. فالشكل البدائي لتكوين جيوش مدرّبة وقادرة على تقبّل النظام ومستعدّة في كلّ وقت للردّ السريع يتمثل

(20) من المحتمل أنّه منذ القرن الخامس ق.م. كان اثنان من المراقبين الخمسة في سبارتا يرافقان الملكين خلال الغزوات. وكانت لهما وظيفة الاستشارة والمراقبة إزاء قادة الجيوش الملكية وكذلك كانا مسئولين عن التجنيد وإعطاء الإذن بتقدم الجيش نحو الحرب.

(21) جلب الزولو نظامهم العسكري الصارم لملكتهم اهتمام الأوروبيين منذ بداية صراعهم مع البور عام 1835 ومن بعد مع الإنجليز. فجميع الرجال كانوا مقسّمين حسب الأعمار في ثكنات عسكرية. وكانا قائدي الجيش في العاصمة وفي نفس الوقت مستشاري الملك. وبحقّهما في المشاركة في المداولات التي تخصّ إعلان الحرب والحكم بالإعدام وغيرها من القرارات الهامّة، اعتبر نظام ملوكية الزولو بمنزلة "الاستبداد المقيّد". قارن: Friedrich Ratzel, *Völkerkunde*, 2 Aufl. (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1895), Band 2, S. 115ff., Zitat: S. 118.

(22) في القرن الخامس عشر، حين تطوّع العديد من المرتزقة السويسريين للانضمام إلى جيوش دول أجنبية، ضمّت "الأقاليم" الثمانية السويسرية المتحالفة (والتي مثلت فيها بعد "الكنطونات") المناطق المجاورة لها إلى حيز نفوذها. لكنّ درجة التبعية بقيت مختلفة: فبينما فرضت بعض السّلط على مناطق معيّنة من الحلف دفع الضرائب والقيام بالخدمة العسكرية، مع الحفاظ على استقلالية ذاتية نسبية، اعتبر سكان مناطق الفوج كتابعين مباشرين وكان التعامل معهم مماثلاً. قارن: Johann Jakob Blumer, *Staats- und Rechtsgeschichte der schweizerischen Demokratien oder der Kantone Uri, Schwyz, Unterwalden, Glarus, Zug und Appenzell* (St. Gallen: Scheitlin und Zollikofer, 1850), 1 Theil: Das Mittelalter, S. 296ff.,

وهذا ينطبق على التعامل مع السكان الخاضعين في اليونان القديمة، وخاصّة لأهالي سبارتا: ففي حين كان سكان المناطق مستقلين سياسياً واقتصادياً بعض الشيء، كان الهيلوتِن في كِلا المجالين تابعين: بل كانوا يعتبرون كملك الدولة.

في الشيوعية الحربية التي سبق ذكرها[23]، سواء في شكل "منزل الرجال"/ "مقرّ الرجال"[24] المتواجد في الجزء الأكبر من المعمورة، وهو نوع من "المعسكر/ الثكنة" أو "الكازينو" للمحاربين المحترفين، أو حسب جماعة القراصنة الشيوعيين في الجزر الليبارشية[25] (Liparischen) أو حسب مبدأ وجبة الخلاء "Picknick" لدى Sys-sitien[26] بسبارتا، أو حسب تنظيم الخليفة عمر أو الطوائف الدينية في العصر الوسيط[27]. فيمكن لجماعة المحاربين أن تكون - كما رأينا سابقاً[28]- إمّا جماعة شراكة مستقلةً تماماً ومنغلقة على نفسها، أو - كما تقتضيه العادة - أن تكون منضمّة إلى اتحاد إقليمي سياسي محدود كجزء من نظامه (ملتزمة به إلى حدّ كبير من حيث الموضوع)، ومن ثمّ فهي مرتبطة به في مسألة التجنيد من خلال نظامه. وهذا الربط هو عادة نسبيّ. فلم يتمسّك مثلاً أهل سبارتا بضرورة "نقاوة العلاقة الدموية": بل إنّ المشاركة في التدريب العسكري كانت بالنسبة لهم، كما وقع التعرض لها في موضع آخر[29] الأمر الحاسم. ويمكن اعتبار وجود القطاع العسكري في مثل هذه الظروف كالنظير الكامل لحياة الرهبان وطريقة انعزالهم في الأديرة وشيوعية عيشهم التي ليست لها غاية أخرى سوى النظام/ التأديب خدمة لربّ الآخرة (وربما أيضاً

---

(23) انظر: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 211-213, هناك أيضاً مع ذكر "منزل الرجال/ مقرّ الرجال"؛ ونجد التفاصيل المتوازية في نص تحوير الكاريزما.

(24) بالنسبة لـ "منزل أو مقرّ الرجال" انظر إلى إشارة ماكس فيبر إلى الدراسة القيّمة للباحث شورتز *Alterklassen*.

(25) يتعلق الأمر بمجموعة عاشت في العهد القديم في الجزر الليبارشية (وليس الليغورشية كما جاء في النص الذي ورد لنا).

(26) لم يرخص الدخول إلى "الولائم الجماعية" في مدينة سبارتا إلّا لأعضاء الطبقة الحاكمة. وقد كان الشرط في المشاركة هو امتلاك أرض زراعية لأنّه يجب على كلّ فرد تقديم مساهمة للوليمة الجماعية. (وفي عهد فيبر تعني كلمة Picknick مساهمة المدعوّين للجمعية). وفي سبارتا كان نظام الجلوس مطابقاً للتنظيم العسكري؛ فالرفاق 15 الجالسين معاً كانوا في الحرب رفاق الخيمة. قارن: Plutarch, *Lykurg* 10, 12.

(27) بالنسبة لجمعية الفرسان الدينية، إنّ إدراج جمعيات الفرسان الدينية في العصر الوسيط تحت التنظيمات الشبيهة بـ "منزل الرجال" نجده أيضاً لدى: Schurtz, *Alterklassen*, S. 330.

(28) انظر: Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 209-215.

(29) الإحالة هنا غير واضحة. انظر نص تحوير الكاريزما؛ ولكن هناك فقط التذكير القصير للتدريب العسكري، وخاصّة الجمعية المختصّة بالتربية الهلّينية في إطار الاهتمام بالتربية الكاريزماتية.

لربّ الدنيا). وحتى خارج جمعية الفرسان الدينية[30] المتقيدة بالعزوبة والتي أنشئت حسب نمط جمعيات الرهبان بدا في غضون التطوّر الكامل لهذه المؤسّسة الانفصال عن العائلة والتخلّي عن جميع الامتيازات الاقتصادية الخاصّة وحتى القطيعة التامّة للعلاقات العائلية في أغلب الأحيان. ويقوم مقيمو منازل الرجال بشراء الفتيات أو باختطافها أو بالمطالبة بوضع بنات الجماعة المحكومة اللاتي لم تتزوجن بعد أو لم يقع بيعها على ذمّتهم. وقد جرت العادة قتل أطفال الطبقة الحاكمة لدى ال Areoi في جزر ميلانيزيا[31]. ولا يمكن للرجل أن ينضمّ إلى المجموعة الدائمة جنسيّاً إلا بعد القيام بـ"مدّة الخدمة" الكاملة ومفارقة منزل الرجال/ مقام الرجال، أي في مرحلة متقدّمة من العمر. ومن المحتمل أن تكون في أغلب الحالات، سواء التقسيم حسب "درجات العمر" الهامّ بالنسبة لتنظيم العلاقات الجنسية لدى بعض الشعوب، أو البقايا المزعومة لـ"الشيوعية الجنسية" البدائية داخل المجموعة، أو "الحقّ" المعتبر غالباً كـ"أصلي" والذي يخوّل لجميع الرفاق مضاجعة فتاة ليست ملكاً بعد لفرد ما، وكذلك اختطاف النساء باعتباره "أقدم" شكل لـ"الزواج" وخصوصاً "حقّ الأمومة"، بقايا مثل هذه الأوضاع العسكرية المنتشرة جدّاً لحالة النزاع المتزامن والتي سبّبها عدم استقرار المحارب وفقدانه للعائلة[32]. هذه الجماعة الشيوعية للمحاربين

---

(30) ذكر ماكس فيبر في موضع آخر بالأخصّ جمعية رهبان الهيكل كجمعية فرسان عزّب انظر:
Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, 231ff.

(31) يقوم سكان جزر بولينيزيا (وليس ميلانيزيا) الـ Areoi أوArioi (وليس Ariloi) من "المقام الأعلى" بقتل ما يقارب "جميع الأطفال باستثناء البعض مباشرة بعد الولادة" للحدّ من عدد الأطفال. قارن: Schurtz, *Alterklassen*, S. 249, 339-349, Zitat: S. 340.
وقع تعديل النص حسب المعلومات التي عرضها سشورتز الذي يستند إليه ماكس فيبر بكلّ وضوح.

(32) يعرض ماكس فيبر هنا النظريات الأساسية التي قدّمها هاينريخ شورتز في عمله بعنوان *Alterklassen*، والتي تناقض توجه البحث لدى جوهانس جاكوب باشوفان (Johann Jakob Bachofen) الذي ينطلق من "حقّ الأمومة" كشكل بدائي للحياة الجماعية. وفي مجال علم الإثنولوجيا/ علم الشعوب البدائية والسوسيولوجيا المعاصرين كانت نظرية باشوفن (Bachofen) مرتبطة بتصوّر "الشيوعية الجنسية اللامحدودة" داخل العشائر الذي يعتبر كمرحلة لغياب الملكية في مسار التطوّر الاجتماعي لم تعرف الزواج الأحادي ولا البنية العائلية الأبوية. في المقابل يذهب شورتز (Schurtz) إلى القول أنّ التنظيم العسكري للرجال خارج الحياة المنزلية هو الذي حلّ العائلة البدائية الأصلية وأدّى إلى حلول حقّ الأمومة المزعوم مكانها كنتيجة حتمية (المرجع المذكور، ص 78). أمّا نظرية الصلة بين خطف النساء والزواج خارج العشيرة وتسلسل الأمومة، فقد عرضها المؤرّخ الإسكتلندي في القانون ماكلينان (MacLennan). قارن: John Ferguson MacLennan, *Studies in Ancient* =

هي العنصر القاتل (Caput Mortuum) لأتباع/ مناصرة أمراء الحرب الكاريزماتيين في كلّ مكان، وهي التي تحوّلت إلى مؤسّسة "شراكة" متزامنة وتخلّت بتواجدها أيضاً حتى في أوقات السلم على إمارات الحرب. ولكن في الظروف المواتية يمكن لأمير الحرب من جهته أن يصعد إلى مقام الحاكم المستبد بجيوشه المنظمة. ويقدّم "تدبير البيت" كقاعدة للتكوين العسكري الصورة المعاكسة تماماً لهذا النمط من شيوعية المحاربين التي تتغذى من ضرائب النساء وغير القادرين على حمل السلاح وربما حتى من التابعين والغنائم: فهو جيش إماراتي مجهّز من طرف حاكم ومزّود من مخازنه ويخضع لقيادته مثلما عرفته مصر وتواجد بصفة منتشرة جدّاً داخل العديد من أنواع الجيوش وكوّن الأرضية لسلطة الاستبداد الإماراتي. أمّا الظاهرة المعاكسة: المتمثلة في تحرّر جماعة المحاربين من سلطة الحاكم المطلقة – كما تبرزه سبارتا من خلال تنصيبها للمراقبين[33] (Ephoren) – فلا تسير إلّا إلى حدّ سمحت به مصالح النظام/ التأديب. ومن ثمّ جاء غالباً إضعاف نفوذ الملك في المدينة/ الدولة (Polis) وهذا يعني: إضعاف النظام، ولكن في أوقات السّلم فقط وداخل الوطن ("Domi" حسب التعبير التقني للحقّ العام الروماني خلافاً لـ "Militiae")[34].فسلطة الملك ضعيفة جدّاً إلّا في أوقات السلم لدى سكان سبارتا، ولكن الملك كان ذا نفوذ مطلق في ساحة الوغى من أجل النظام.

أمّا التقلص المتواصل للنظام، فقد اعتاد أن يكون مرتبطاً بأيّ نوع من لا مركزية

= *History: The Second Series. Comprising an Inquiry into the Origim of Exogamy* (London: Macmillan and Co, 1896),

وقد عارضه عالم الاجتماع هربرت (Herbert Spencer) في كتابه: *Principles of Sociology*، ص 641 فلاحقاً، الذي كانت حججه شبيهة جدّاً بالحجج التي قدمها شورتز.

(33) وقع انتخاب المراقبين الخمسة (الموظفين السامين) في الزمن التاريخي من قبل مجلس الشعب، أي من طرف أهالي سبارتا لمدّة عام. وقد عينوا في الأصل كمستشارين ونوّاب للملك، ولكنهم ألمّوا بكثير من مسؤوليات الدولة حتى أصبح الملوك في القرن الخامس ق.م. في أوج نفوذهم يخضعون لقراراتهم. ويعتبر ماكس فيبر في موضع آخر هذا النمط من المراقبة (Ephorat) بأنه ثوري كسلطة غير شرعية في وجه الملوكية. قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 212.

(34) كان الفصل في الإدارة بين "domi" و"militiae"، أي بين داخل حدود المدينة وخارجها (Pomerium) يتعلق بالموظفين السامين في الجمهورية الرومانية. فخارج حدود المدينة تعود السلطة إلى قادة الجيش الذين لهم السلطة الملكية المطلقة في حين يخضع نفوذهم داخل المدينة إلى قيود مبدئية. وقد كان المؤرّخ مومسن مؤثراً في هذا الصدد على التأويل المعاصر من خلال كتابه: *Römisches Staatsrecht* I³, S. 61ff.

الوضع العسكري، سواء كان هذا كنسيّا أم إقطاعياً ومختلفاً من حيث الدرجة. فجيش أهل سبارتا غير المدرّب، أي الـ κλῆροι وغيره من الأنظمة العسكرية الهلّينية والمقدونية وبعض الأنظمة العسكرية الشرقية مثل الإقطاع التركي(35) المبنيّ على الامتيازات، وأخيراً الإقطاع الياباني(36) والغربي في العصر الوسيط كلّها تمثل درجات متعدّدة للامركزية الاقتصادية التي اعتادت أن تواكب تراجع النظام وصعود قيمة البطولة الفردية. فصاحب الإقطاع الذي لا يجهّز نفسه ويزوّدها بعربات التموين التي تصاحبه فحسب، بل حتّى تابعيه الذين يقومون أيضاً بتجهيز أنفسهم، هو الصورة المناقضة تماماً من منظور النظام/ التأديب للجنديّ الإماراتي أو البيروقراطي، وحسب ما يرى نفسه اقتصادياً، فإنّ الأوّل هو نتيجة هذا الأخير. فمثلما جرت في العصر الوسيط المتأخر وبداية العهد الحديث من هيمنة تامّة أو شبه تامّة لرأس المال الخاص في تكوين الجيوش المرتزقة عن طريق كوندوتيري (Kon-dottiere)، كان الأمر مع التجنيد المشترك اقتصادياً وتجهيز الجيوش القائمة عن طريق السلطة السياسية، وهذا يعني بالمقارنة رفع دور النظام حسب التجمّع المتزايد لوسائل الحرب في أيدي قائد الحرب. ولا يمكن هنا عرض كيفية العقلنة المتزايدة لسدّ حاجيات الجيش بالتفصيل، بدءاً من الجيش الهولندي وصولاً إلى فلّنستاين فـ غوستاف أدولف (Gustav Adolf) وكرومويل وجيوش الفرنسيين وفريدريتش الأكبر وماريا تريزا وكذلك التحوّل من مرحلة الجيوش المحترفة إلى الحشد الشعبي عن طريق الثورة وتنظيم هذا الحشد من قبل نابليون في قالب جيش محترف (في جزء منه) وأخيراً تنفيذ واجب الخدمة العسكرية العام في القرن التاسع عشر. وكلّ هذا التطوّر يعني من وجهة نظر إيجابية بوضوح تزايد قيمة النظام/ التأديب وكذلك بوضوح كامل التنفيذ الصارم لذلك المسار الاقتصادي.

---

(35) من المحتمل أن ماكس فيبر يقصد هنا امتيازات الصبايحية الأتراك. وقد أسندت هذه الامتيازات لخيّالة جيوش المحافظات التي تجهز منها نفسها. ومنذ منتصف القرن السادس عشر لم يكف التزويد عن طريق الامتيازات بحيث أصبح عدد كبير من الصباحية يتعاطى الزراعة ولا يشارك بعد في الغزوات الحربية. قارن: Matuz, *Osmanisches Reich*, S. 114.

(36) يعدّ القرن الوسيط الياباني "chūsei" المرحلة الزمنية الفاصلة بين 1192 و1568. قارن: *Japan-Handbuch*, S. 277/ 278,

في هذه المرحلة بدأ ظهور إقطاع مستقلّ على المستوى المحلّي "shōen" وصعود الساموراي. وهؤلاء وقعت غالباً مجازاتهم لخدماتهم بمقابل عقاري، أي بإقطاع "chigyōchi". قارن: Hall, *Japanisches Kaiserreich*, S. 79ff.

فأن يبقى واجب الخدمة العسكرية العام في عصر الحرب الآلية قائماً بصفة مميزة، هذا ما لا يمكن الإجابة عنه الآن. إذ يبدو مثلاً أنّ إنجازات الأسطول الإنجليزي فيما يخصّ الرقم القياسي لطلقات المدافع هي مرتبطة بتواصل سنوات التدريب الجماعي للجنود المرتزقة الذين يستعملون المدافع(37). وإنّه لمن المؤكّد أنّ الرأي المتقوقع والمتداول في بعض الأوساط لدى الضباط، والذي يقول بأنّه من المحتمل بالنسبة لبعض الأصناف من الفصائل، أن يكون الجندي المحترف متفوقاً جدّاً من حيث التقنية الحربية، سيجد دعماً في المستقبل، خاصّة عندما يواصل المسار المتوقف حالياً في أوروبا فيما يتعلق بتخفيف مدّة الخدمة العسكرية طريقه؛ فالتحديد الفرنسي للخدمة العسكرية بثلاثة سنوات (1913) وقع تسويغه هنا وهناك، نظراً لعدم وجود أيّ تمييز بين أصناف الجنود، بالقول غير المناسب: "جيش محترف"(38). وهذه الإمكانيات المتعدّدة الدلالات وما ينجرّ عنها من عواقب سياسية محتملة

---

(37) يقع تجنيد طاقم الأسطول البحري الإنجليزي عادة عن طريق الإشهار لمدّة ثلاثة سنوات. وذكر فيبر الرقم القياسي لطلقات المدافع في إطار دراسته بعنوان: *Zur Psychophysik der industriellen Arbeit*، وعلل هنالك تفوّق الإنجليز "لما يتسم به الطاقم من تناغم آلي يعود إلى التعوّد تماماً على استعمال الآلات الحربية نتيجة لسنوات عديدة من التدريب". قارن: Weber, "Zur Psychophysik der industriellen Arbeit," in: MWG I/ 11, S. 150-380, hier: S. 378f., Fn. 105,

وتشير الإحالة إلى المرجع الذي ذكره والمتعلق بـ: Josefa Joteyko, *Entraînement et fatigue au point de vue militaire* (Institut Solvay, travaux de l'institut de sociologie: actualités sociales, no. 5) (Brüssel, Leipzig: Misch & Thron 1905),

(نسخة خاصة لماكس فيبر، BSB München)،

إلى ظواهر التعب خلال التدريبات العسكرية والتي تعود إلى "التدريب المفرط". وتربط الكاتبة هذه التفاصيل بالمطالبة بتقصير مدّة الخدمة العسكرية (المرجع المذكور، ص 65 و97 فلاحقاً). قارن في هذا الصدد: فيبر، التفاصيل اللاحقة.

(38) صادقت الوزارة برئاسة لويس بارتو (Louis Barthou) في 7 من آب/ أغسطس 1913 على "قانون الثلاثة سنوات". قارن أيضاً: Max Weber, "Bismarcks Außenpolitik und die Gegenwart," in: MWG I/ 15, S. 68-92, hier: S. 78 mit Anm 17,

وفي النقاشات العامة والحادّة التي بدأت في منتصف شهر شباط/ فبراير 1913، أشار بالخصوص ضبّاط سامون إلى رفع مستوى النظام/ التأديب وإلى فاعليته في حالة تمديد مدّة الخدمة العسكرية. ورأى اليسار الراديكالي في هذا التوجّه نية الجنرالات البونابرتية في إعادة إدخال "الجيش المحترف" والتفويت في فكرة "الجندي المواطن" العزيزة على الجمهورية. أمّا الجنرالات فكانوا يعللون موقفهم خصوصاً بالخطر الذي يراودهم نتيجة للتسلّح الألماني وعظمة الجيوش الألمانية الجاهزة والتي لا يمكن هزمها إلا عن طريق جنود محترفين. قارن: Gerd Krumeich, *Aufrüstung und Innenpolitik in Frankreich vor dem Ersten Weltkrieg: Die Einführung der dreijährigen Dienstpflicht 1913-1914* (Wiesbaden: Franz Steiner, 1980), S. 56f., 85f., und 123f.,

وفيما يخصّ المتابعة المعاصرة للنقاشات الفرنسية في ألمانيا انظر كذلك: Emil Daniels, "Politische Korrespondenz," *PrJbb*, Band 153, Heft 2 (Aug. 1913), S. 379-383.

ليست هنا في صلب الموضوع، ولكن جميعها لن يغيّر على أيّة حال الدور المتميز للنظام الجماهيري. هنا وقع فقط التأكيد على أنّ فصل المحارب عن وسائل الحرب وتجمّع هذه الوسائل في أيدي قائد الحرب، بغضّ النظر إن جرى ذلك حسب النمط المنزلي، الرأسمالي أو البيروقراطي، كان إحدى القواعد النموذجية لهذا النظام الجماهيري.

غير أنّ نظام الجيش يمثل فقط رحم النظام بإطلاق. فالمربّي الثاني والكبير للنظام هو المؤسّسة الاقتصادية الكبيرة. ولا نجد في الحقيقة معابر تاريخية مباشرة من المعامل الفرعونية ومقاولات البناء - التي لم يرد إلا القليل حول كيفية تنظيمها بالتفصيل[39]- مروراً بالمزارع القرطجنّية الرومانية[40]، فمناجم العصر الوسيط وصولاً إلى مزارع الاقتصاد الاستعماري القائم على استغلال العبيد وأخيراً المعمل الحديث، غير أنّ قاسمها المشترك هو: النظام/ التأديب. لقد عاش عبيد المزارع القديمة عزّاباً وبدون ملك، وكانوا ينامون في شبه ثكنة[41]، في منزل واحد- حسب نمط مساكن ضباطنا من الصنف الأسفل أو مثل موظفي المزارع الكبرى الحديثة - ولا يعرفون سوى الموظفين، وخاصّة الوكيل (Villicus) الذي -عادة- يكسب لوحده ما يشبه الملك الخاص (Pecullium الذي يعني في الأصل: امتلاك الحيوان) وما يشبه الزوجة[42] (Contubernium). يبادر العبيد العمل كلّ صباح

(39) بالنسبة للمرحلة المتعلقة بالإمبراطورية الوسطى (1794- 2119/ 93 ق.م.) يصف ماكس فيبر في: Weber, *Agrarverhältnisse*, S. 85,
باختصار مواقع العمل المحاطة بجدران بجانب قصر فرعون أو بالمخازن الكبيرة المجاورة. وهناك كان التابعون للحاكم أوالمجبرون على عمل السخرة يقومون بالأعمال الحرفية.

(40) المقصود هنا هو استغلال العبيد بعد هزيمة قرطاجنة عام 146 ق.م. في المزارع التي تتطلب يد عاملة كثيفة. وحول تنظيم المزارع روى بالخصوص: Columella, *De re rustica*,
(من هنا فصاعداً: Columella)،
وانظر أيضاً: Varro, *Re rusticae*,
(من هنا فصاعداً: .Varro res rust)،
اللذان يستندان إلى أعمال الخبير القرطاجنّي السابق في العلوم الزراعية ماغو (Mago) التي تضمّ 28 مجلّداً.

(41) تستند التفاصيل الآتية بالخصوص إلى وصف كولوميلا Columella (قارن فيس هذا الصدد التفاصيل الموازية في: *Weber, Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2)،
ويروى Columella, 1, 6, 3, حول مساكن العبيد قرب إسطبل الحيوانات.

(42) فيما يتعلق بمسكن الوكيل (villicus) روى Columella 1, 6, 7. وقد وصفت المرأة التي تعيش مع المراقب بـ "contubernalis mulier" (قارن المرجع المذكور، 1، 8، 5) إذ لم يكن الزواج في روما =

فأن يبقى واجب الخدمة العسكرية العام في عصر الحرب الآلية قائماً بصفة مميزة، هذا ما لا يمكن الإجابة عنه الآن. إذ يبدو مثلاً أنّ إنجازات الأسطول الإنجليزي فيما يخصّ الرقم القياسي لطلقات المدافع هي مرتبطة بتواصل سنوات التدريب الجماعي للجنود المرتزقة الذين يستعملون المدافع(37). وإنّه لمن المؤكّد أنّ الرأي المتقوقع والمتداول في بعض الأوساط لدى الضباط، والذي يقول بأنّه من المحتمل بالنسبة لبعض الأصناف من الفصائل، أن يكون الجندي المحترف متفوقاً جدّاً من حيث التقنية الحربية، سيجد دعماً في المستقبل، خاصّة عندما يواصل المسار المتوقف حالياً في أوروبا فيما يتعلق بتخفيف مدّة الخدمة العسكرية طريقه؛ فالتحديد الفرنسي للخدمة العسكرية بثلاثة سنوات (1913) وقع تسويغه هنا وهناك، نظراً لعدم وجود أيّ تمييز بين أصناف الجنود، بالقول غير المناسب: "جيش محترف"(38). وهذه الإمكانيات المتعدّدة الدلالات وما ينجرّ عنها من عواقب سياسية محتملة

---

(37) يقع تجنيد طاقم الأسطول البحري الإنجليزي عادة عن طريق الإشهار لمدّة ثلاثة سنوات. وذكر فيبر الرقم القياسي لطلقات المدافع في إطار دراسته بعنوان: *Zur Psychophysik der industriellen Arbeit*، وعلل هنالك تفوّق الإنجليز "لما يتسم به الطاقم من تناغم آلي يعود إلى التعوّد تماماً على استعمال الآلات الحربية نتيجة لسنوات عديدة من التدريب". قارن: Weber, "Zur Psychophysik der industriellen Arbeit," in: MWG I/ 11, S. 150-380, hier: S. 378f., Fn. 105,

وتشير الإحالة إلى المرجع الذي ذكره والمتعلق بـ: Josefa Joteyko, *Entraînement et fatigue au point de vue militaire* (Institut Solvay, travaux de l'institut de sociologie: actualités sociales, no. 5) (Brüssel, Leipzig: Misch & Thron 1905),

(نسخة خاصة لماكس فيبر، BSB München)،

إلى ظواهر التعب خلال التدريبات العسكرية والتي تعود إلى "التدريب المفرط". وتربط الكاتبة هذه التفاصيل بالمطالبة بتقصير مدّة الخدمة العسكرية (المرجع المذكور، ص 65 و97 فلاحقاً). قارن في هذا الصدد: فيبر، التفاصيل اللاحقة.

(38) صادقت الوزارة برئاسة لويس بارتو (Louis Barthou) في 7 من آب/ أغسطس 1913 على "قانون الثلاثة سنوات". قارن أيضاً: Max Weber, "Bismarcks Außenpolitik und die Gegenwart," in: MWG I/ 15, S. 68-92, hier: S. 78 mit Anm 17,

وفي النقاشات العامة والحادّة التي بدأت في منتصف شهر شباط/ فبراير 1913، أشار بالخصوص ضبّاط سامون إلى رفع مستوى النظام/ التأديب وإلى فاعليته في حالة تمديد مدّة الخدمة العسكرية. ورأى اليسار الراديكالي في هذا التوجّه نية الجنرالات البونابرتية في إعادة إدخال "الجيش المحترف" والتفويت في فكرة "الجندي المواطن" العزيزة على الجمهورية. أمّا الجنرالات فكانوا يعللون موقفهم خصوصاً بالخطر الذي يراودهم نتيجة للتسلّح الألماني وعظمة الجيوش الألمانية الجاهزة والتي لا يمكن هزمها إلا عن طريق جنود محترفين. قارن: Gerd Krumeich, *Aufrüstung und Innenpolitik in Frankreich vor dem Ersten Weltkrieg: Die Einführung der dreijährigen Dienstpflicht 1913-1914* (Wiesbaden: Franz Steiner, 1980), S. 56f., 85f., und 123f.,

وفيما يخصّ المتابعة المعاصرة للنقاشات الفرنسية في ألمانيا انظر كذلك: Emil Daniels, "Politische Korrespondenz," *PrJbb*, Band 153, Heft 2 (Aug. 1913), S. 379-383.

ليست هنا في صلب الموضوع، ولكن جميعها لن يغيّر على أيّة حال الدور المتميز للنظام الجماهيري. هنا وقع فقط التأكيد على أنّ فصل المحارب عن وسائل الحرب وتجمّع هذه الوسائل في أيدي قائد الحرب، بغضّ النظر إن جرى ذلك حسب النمط المنزلي، الرأسمالي أو البيروقراطي، كان إحدى القواعد النموذجية لهذا النظام الجماهيري.

غير أنّ نظام الجيش يمثل فقط رحم النظام بإطلاق. فالمربّي الثاني والكبير للنظام هو المؤسّسة الاقتصادية الكبيرة. ولا نجد في الحقيقة معابر تاريخية مباشرة من المعامل الفرعونية ومقاولات البناء - التي لم يرد إلا القليل حول كيفية تنظيمها بالتفصيل[39]- مروراً بالمزارع القرطجنّية الرومانية[40]، فمناجم العصر الوسيط وصولاً إلى مزارع الاقتصاد الاستعماري القائم على استغلال العبيد وأخيراً المعمل الحديث، غير أنّ قاسمها المشترك هو: النظام/ التأديب. لقد عاش عبيد المزارع القديمة عزّاباً وبدون ملك، وكانوا ينامون في شبه ثكنة[41]، في منزل واحد - حسب نمط مساكن ضباطنا من الصنف الأسفل أو مثل موظفي المزارع الكبرى الحديثة - ولا يعرفون سوى الموظفين، وخاصّة الوكيل (Villicus) الذي -عادة- يكسب لوحده ما يشبه الملك الخاص (Pecullium الذي يعني في الأصل: امتلاك الحيوان) وما يشبه الزوجة[42] (Contubernium). يبادر العبيد العمل كلّ صباح

---

(39) بالنسبة للمرحلة المتعلقة بالإمبراطورية الوسطى (1794- 2119/ 93 ق.م.) يصف ماكس فيبر في: Weber, *Agrarverhältnisse*, S. 85,
باختصار مواقع العمل المحاطة بجدران بجانب قصر فرعون أو بالمخازن الكبيرة المجاورة. وهناك كان التابعون للحاكم أوالمجبرون على عمل السخرة يقومون بالأعمال الحرفية.

(40) المقصود هنا هو استغلال العبيد بعد هزيمة قرطاجنة عام 146 ق.م. في المزارع التي تتطلب يد عاملة كثيفة. وحول تنظيم المزارع روى بالخصوص: Columella, *De re rustica*,
(من هنا فصاعداً: Columella)،
وانظر أيضاً: Varro, *Re rusticae*,
(من هنا فصاعداً: Varro res rust.)،
اللذان يستندان إلى أعمال الخبير القرطاجنّي السابق في العلوم الزراعية ماغو (Mago) التي تضمّ 28 مجلّداً.

(41) تستند التفاصيل الآتية بالخصوص إلى وصف كولوميلا Columella (قارن فيس هذا الصدد التفاصيل الموازية في: *Weber, Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2)،
ويروى Columella, 1, 6, 3, حول مساكن العبيد قرب إسطبل الحيوانات.

(42) فيما يتعلق بمسكن الوكيل (villicus) روى Columella 1, 6, 7. وقد وصفت المرأة التي تعيش مع المراقب بـ "contubernalis mulier" (قارن المرجع المذكور، 1، 8، 5) إذ لم يكن الزواج في روما =

"حسب النظام العسكري" (in "Decuriae") وكانوا يقادون إليه تحت سياط الجلادين (Monitores)؛ أمّا الأشياء التي هم في حاجة إليها، فكانت محفوظة بالمعنى الثكني للكلمة "في المخازن"، ولا تمدّ لهم إلّا عند الحاجة، مع العلم أن المستشفي العسكري وغرفة الإيقاف لا يغيبان عن مكان العمل(43). أمّا نظام عمل السخرة في المزارع خلال العصرين الوسيط والحديث، فكان أكثر مرونة باعتباره أصبح معتاداً تقليدياً، وهو ما حدّد سلطة صاحب المزرعة بعض الشيء. ولا حاجة لنا بتقديم الدليل على أنّ "النظام العسكري" هو النموذج المثالي تماماً للمزارع في العهد القديم مثلما هو بالنسبة للمعمل الرأسمالي الحديث. فخلافاً للمزارع، يقوم نظام المصنع على أرضية عقلانية، فهو يحسب بتزايد بمساعدة مناهج القياس الملائمة، بالنسبة للعامل المنفرد حسب مردوده الأقصى مثلما هو الأمر لأيّ وسيلة إنتاج مادية. ويسجّل حالياً النظام الأميركي لـ"لإدارة العلمية"(44) "Scientific Management"- المخصّص في إدماج ودرس تقسيم العمل الانتصارات الرائعة إذ يرى فيه النتائج الأخيرة لمكننة المصنع وتنظيمه. فهنا يقع التأقلم التامّ للجهاز الفيزيولوجي والنفساني للإنسان مع المطالب التي يمليها عليه العالم الخارجي، أي الآلة أو باختصار الوظيفة، فيجرّد من الإيقاع/ الحركة التي يضفيها عليه الترابط العضوي ويعاد تنظيمها بعد تفكيكها المتناسق إلى وظائف منفردة للعضلات

= بين العبيد ممكناً. ونجد وصف الملك الخاص لدى المراقب عند: Varro, *res rust*, 1, 2, 17, sowie 1, 17, 5,
وقارن: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG I/ 2, S. 346f. mit Anm. 85.

(43) يروي Columella, 1, 9, 4, 7 عن فرق العمل المكوذنة من عشرة رجال تحت رقابة محرّض. أمّا بالنسبة لتوزيع المواد الغذائية واللباس وكذلك الاهتمام ببيوت المصحّة فهو من مشمولات زوجة مراقب المزرعة حسب ما رواه Columella, 12, 1, 5; 12, 3, 8. وكانت بيت التوقيف بالنسبة للعبيد المقيّدين توجد في الكرار (المرجع المذكور، 1، 6، 3).

(44) يعود مفهوم "Scientific Management" إلى المهندس الأميركاني فريدريك وينسلو تايلور (Frederick Winslow Taylor) (1856-1915). وكان يقدّم المشورة للشركات الأميركية وقد طوّر نظاماً علمياً لتسيير المؤسّسات عرف بـ "نسق تايلور" سعى من خلاله استغلال اليد العاملة البشرية في الإنتاج على أحسن وجه. قارن: Frederick Winslow Taylor, *The Principles of scientific Management* (New York, London: Harper & Brothers, 1911),
وفي تصدير الترجمة الألمانية للكتاب: **مبادئ التسيير العلمي للمؤسّسة** (*The Principles of Scientific Management*)، ترجمة رودولف روسلر (Rudolf Roesler)، وقع التذكير بالجهود التي بذلها الرئيس الأميريكي Taft لتكريس أفكار تايلور في الواقع على مستوى الإدارة القومية (المرجع المذكور، ص VIII).

وتكوين اقتصاد أمثل للقوى المطابقة لظروف العمل. وهذا المسار التامّ للعقلنة/ الترشيد يسير هنا كما في أيّ مكان آخر، وبالخصوص داخل الجهاز البيروقراطي الحكومي، توازياً مع مركزية الوسائل المادية للإنتاج تحت سلطة الحاكم ونفوذه.

وهكذا يتقدّم انتشار النظام مع عقلنة سدّ الحاجات السياسية والاقتصادية كظاهرة كونية بصفة حتمية ويقلّص في نفس الوقت من دور الكاريزما والعمل الفردي المتباين.

فإذا تراجعت الكاريزما كقوّة خلاقة في غضون تحجّر السيادة وتحوّلها إلى أشكال دائمة ولم تظهر بكلّ فاعليتها إلّا ضمن انفعالات جماهيرية قصيرة المدى وغير منتظرة خلال الانتخابات وغيرها من الفرص المشابهة، فإنها تبقى رغم ذلك حقاً عنصراً هامّا جدّاً للبنية الاجتماعية في طابع متغير جدّاً. وعلينا العودة الآن إلى تلك الأسباب الاقتصادية التي قد عرّجنا عنها سابقاً[45]، والتي تؤثر أكثر في دور الكاريزما المعتاد: وهي الحاجة التي تضفي "الشرعية" الاجتماعية والاقتصادية على الطبقات المتميزة من خلال أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، أي أن ترى نفسها قد تحوّلت من وضع علاقات السلطة الفعلية الخالصة إلى عالم حقوق مكتسبة. وهذه الحاجات تكوّن الحافز الأقوى بكثير للحفاظ على العناصر الكاريزماتية في شكلها الموضوعي داخل بنية السيادة. لكنّ الكاريزما الفذة التي لا تقوم على نظام مقنّن أو تقليدي ولا على حقوق مكتسبة وإنما على شرعية البطولة الذاتية أو على الإلهام الشخصي تقف معادية في وجهها بإطلاق. فسمتها هذه كقوّة إلهية خارقة للعادة وللطبيعة تضفي عليها الطابع الذي يجعلها بعد دخولها المرحلة العادية المصدر الملائم لكسب شرعية السلطة للحكم بالنسبة لمن يخلف البطل الكاريزماتي وتواصل تأثيرها لصالح جميع من يريد ضمان نفوذه وملكه من قبل تلك السلطة الحاكمة، أي لصالح من يتعلق وجوده بها. أمّا الأشكال التي يمكن أن تتجلّى فيها الشرعية الكاريزماتية للحاكم، فإنها مختلفة حسب طبيعة العلاقة بالقوى الخارقة للعادة التي تبرّر وجودها.

وإذا ما لم تكن شرعية الحاكم ذاته من خلال الكاريزما غير مؤكّدة حسب قواعد واضحة، فإنّه بحاجة إذن إلى مشروعية عن طريق سلطة كاريزماتية أخرى، ولا يمكن

(45) انظر نص تحوير الكاريزما.

أن تكون هذه في العادة سوى السلطة الدينية. وهذا ينطبق أيضاً وبالخصوص على الحاكم الذي يمثل التجسيد/ الحلول الإلهي، أي ذلك الذي يملك أسمى "كاريزما ذاتية". وهذا الحقّ بالذات الذي يطالب به، يستوجب الاعتراف من قبل الخبراء من أهل الاختصاص فيما هو إلهي، طالما أنّه ليس قائماً على اختبار أفعاله الذاتية. ولذلك فإنّ الملوك المتجسّدة تخضع لمسار اعتقال من نوع خاص عن طريق مصالح الشرعية المادية والمعنوية القريبة، مثل موظفي القصر والكهنة، قد يذهب إلى حدّ السجن المؤبّد داخل القصر وحتى القتل مع بلوغ سنّ الرشد(46)، كي لا يضع الإله الإلوهية في مأزق أو يعطى له الفرصة للتحرّر من الوصاية. ولكنّ ثقل المسؤولية التي يحملها الحاكم الكاريزماتي على عاتقه أمام الرعية حسب النظرة الفذة بإطلاق يدفع عملياً بشدّة إلى اتجاه خلق الرغبة في الوصاية.

ومن أجل امتيازه الكاريزماتي العالي، فإنّ مثل هذا الحاكم في أشدّ الحاجة إلى شخصيّة بمفردها، مثلما هو جارٍ اليوم لدى الخليفة الشرقي والسّلطان والشاه(47)،

---

(46) كان الفراعنة في العهد القديم (ما يقارب 2707/ 2657- 2170/ 2120 ق.م.) يعتبرون "الملوك المجسّمة للإلوهية" مثلما هو الحال للدالاي لاما وكذلك للإمبراطور الصيني الذي يمكن أن تنطبق عليه أيضاً المعايير اللاحقة. قارن في هذا الصدد أيضاً التفاصيل التي جاءت في: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 29, S. 199,

حيث كان موظفي القصر يحثون على إخفاء شيش هوانغ تس (Shih Huang-tis) واعتقاله. وبالنسبة للدالاي لاما يصف ألبرت غرونودويل (Albert Grünwedel) التطوّر المزدوج: "فما يربحه [الدالاي لاما] من قدسية، يخسره على مستوى السلطة؛ إذ سيأتي اليوم الذي يصبح فيه الإله المجسّم تابعاً تماماً لمستشاريه الذين يمثلون التقليد الكنسي سياسياً ومن حيث الطقوس. قارن: Albert Grünwedel, "Der Lamaismus" in: *Die orientalischen Religionen* (Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hinneberg, Teil 1, Abt 3, 1 (Berlin, Leipzig: B. G. Teubner, 1906), (من هنا فصاعداً: Grunwedel, *Lamaismus*)،

ويبدوأن الدالاي لاما الثاني عشر فرن لاس رغيا متشو (Phrin-las rgya-mtsho) (1856-1875) قد وقع تسميمه من قبل الوصيّ عليه قبل وصوله سنّ الرشد - ومن المحتمل تحت ضغوط الحكومة الصينية. هذا ما ذكره كلّ من غرونويد لفي كتابه: البوذية (*Buddhismus*) وبالاستناد إليه: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, s. 456, Fn. 121.

(47) في الإمبراطورية العثمانية وقع إلغاء نظام السلطنة في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1922 ونظام الخلافة في شهر آذار/ مارس 1924 بصفة رسمية. وقد فقد السلطان منذ ثورة الشباب التركي عام 1908/ 09 من نفوذه المطلق بحيث يمكن له صورياً تعيين الوزير الأوّل، ولكن عليه بالفعل الامتثال لرغبات الشباب التركي. فقد أصبح الوزير الأوّل هو الذي يعين لوحده الوزراء المختصّين. قارن: Maltuz, *Osmanisches Reich*, S. 253-276f.,

وبذلك فقد وقع تحطيم النظام الذي وصفه فيبر. بالنسبة لدور الوزير الأوّل في إيران/ بلاد الفرس قارن الهامش اللاحق. هذا ولم يعزل شاه إيران إلّا عام 1979.

تتحمّل المسؤولية لكلّ أفعال/ قرارات الحكومة، وخاصّة القرارات غير الناجحة وغير المرغوب فيها: وهي القاعدة للمكانة الخاصّة والتقليدية لـ"الوزير الأوّل" في مثل هذه المملكات كلّها. ففي إيران فشلت محاولة إلغاء الوزارة الأولى، حتى في المراحل الأخيرة، لصالح إنشاء وزارات بيروقراطية مختصّة برئاسة الشاه لسبب واحد، وهو أنّ هذا الإلغاء لا يضع الشاه شخصياً في الواجهة بالنسبة لجميع متاعب الشعب وسوء تصرّف الإدارة كمدير مسؤول عنها فحسب، وإنما تضع أيضاً الإيمان في الشرعية "الكاريزماتية" ذاتها وتواصلها في خطر فادح: ولذا وجب على الوزارة الأولى أن تواصل عملها حتى تحمي بمسؤوليتها الشاه وما يتسم به من كاريزما[48].

فهذا هو النظير الشرقي لمكانة رئيس الحكومة المسؤول في الغرب، أي في الحكومة البرلمانية. والقول بأنّ "الملك يسود ولكنه لا يحكم"[49] مثل النظرية التي تقول بأنّه على الملك، "عدم الظهور بدون لباس رسمي"[50]، حفاظاً على وقاره، أو تلك النظرية التي تذهب إلى ما أبعد وتؤكّد: بأنّه في صالح هيبته، على الملك أن يتخلّى تماماً عن التدخل في شؤون الإدارة العامة التي يسيّرها أهل الاختصاص البيروقراطيين لصالح الأحزاب السياسية التي تتقلد الوزارات، تستجيب تماماً لانغلاق الحاكم المؤلّه من طرف أهل الاختصاص في مجال التقليد والتشريفات:

---

(48) ألغى الشاه المصلح ناصر الدين (1848-1896) الصدارة العظمى وعيّن ست وزارات. وفي المرحلة الفاصلة بين 1858 و1871 وكذلك بين 1873 و1883 حكم بدون وزير أوّل ما أدّى إلى اعتباره " مسؤولاً عن جميع أخطاء الإدارة ولحالة القحط وغيرها من الأزمات وجعل سخط الشعب [...] ينصبّ مباشرة على شخصه". ولهذا السبب أعاد الصدارة العظمى عام 1871 وعام 1883. قارن: Greenfield, *Persischer Staat*, S. 223-226, 236-239, Zitat: S. 224,

هناك جاء أيضاً أنّه يستوجب إدخال نائب للشاه مفوّض ومسؤول، حتى يتسنّى الحفاظ على "جلالة" الشاه (المرجع المذكور، ص 223).

(49) يعود القول في هذه الصيغة إلى أدولف تيير (Adolphe Thiers) (1797-1877) وقد نشر في الجريدة *Le national* التي كان من مؤسّسيها في 19 من شباط/ فبراير 1830. وقد كان موجهاً ضدّ سياسة شارل العاشر المعادية لليبرالية ووزارته بقيادة بولينياك (Polignac).

(50) عبّر بسمارك في حديث مع مكسيميليان هاردن (Maximilian Harden) في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1892 عن مستقبل الفكرة الإمبراطورية وقال إنّه يرى "خطراً حين يظهر الحاكم إلى العموم بدون لباس وزاري رسمي حتى إن كانت النية حسنة". قارن: *Fürst Bismarck nach seiner Entlassung. Leben und Politik des Fürsten seit seinem Scheiden aus dem Amte auf Grund aller authentischen Kundgebungen*, hg. und erläutert von Johannes Penzler (Leipzig: Walther Fiedler, 1897), Band 4, S. 187.

مثل الكهنة والحاشية وكبراء الأعيان. فطبيعة الكاريزما في حدّ ذاتها تشارك في جميع هذه الحالات بنفس القدر الذي يقدّمه بالطبع موظفي القصر/ الحاشية ورؤساء الأحزاب ومن تبعهم. فقد وقع الحفاظ على الملك البرلماني رغم فقدانه للسلطة، لأنّه بمقتضي وجوده وبمقتضى أن تساس السلطة "باسمه": فإنّ شرعية النظام الاجتماعي القائم ونظام الملكية قد حصل ضمانها من خلال الكاريزما التي يتمتع بها، ويتعيّن على المهتمّين بها الخوف من انهيار "شرعية" هذا النظام كنتيجة للإطاحة بها. فإلى جانب وظيفة "التشريع" لأعمال حكومة الحزب الفائز كقرارات "نافذة المفعول"، وهو ما يمكن صورياً أن يقوم به أيّ رئيس منتخب حسب معايير ثابتة، فإنّ الملك البرلماني يتقلد وظيفة لا يمكن لأيّ رئيس منتخب أن يحققها: إذ هو يقيّد صورياً طموح السياسيين التفرّد بالسلطة باعتبار أنّ أعلى منصب في الدولة محجوز إلى ما لا نهاية. وهذه الوظيفة الأخيرة، السلبية في جوهرها، والتي تتعلق بمجرّد وجود مثل هذا الملك المعين حسب قواعد ثابتة، فهي ربّما أهمّ وظيفة عملية من منظور سياسي خالص. أمّا إيجابياً، فتعني كنموذج أصلي في نوعها: أنّه يمكن للملك، ليس بمقتضى القواعد القانونية[51] (Kingdom of Prerogative)، وإنما بحكم كفاءته الشخصية الفائقة أو نفوذه الاجتماعي أن يؤثر فعلياً في السلطة السياسية[52] (Kingdom of Influence)، وأنّه في مثل هذه الحالات، كما أثبتته الأحداث والشخصيات في الوقت الأخير[53]، قادر حقاً على إظهاره رغم "السيادة البرلمانية" الكاملة. فالملوكية

---

(51) تعني كلمة "Prärogative" كما يصفها فيبر في عمله حول (Weber, *Recht* § 2, S. 59, (WuG¹, S. 446))، "حزمة من الامتيازات التطبيقية التي لا يمكن تجاوزها". لا يمكن إثبات القول "Kingdom of prerogative" كاستشهاد، ولكنه ينتمي موضوعياً إلى السجال القانوني والدستوري من منظور نظري للتأكيد على أولوية العرش التي كانت محلّ الطموح منذ القرن السادس عشر تحت تأثير الحقّ الروماني وهدمت عن طريق الثورة. قارن: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 600ff,

وفي القرن التاسع عشر عاد السجال من جديد بحكم ضعف مكانة سلالة آل هانوفر. قارن: Lawrence A. Lowell, *Die englische Verfassung* (Leipzig: Veit & Comp., 1913) , Band 1,

وصاغ والتر باغيهوت (Walter Bagehot) الحقوق الباقية للعرش تحت شروط الملوكية الدستورية بمنزلة The Right to be Consulted, the Right to Encourage, the Right to Warn. انظر: Walter Bagehot, *The English Constitution: With an Introduction by the First Earl of Balfour*, 6th Edition (London: Kegan Paul, Trench, Trübner & Co., 1891), p. 75.

(52) لم يقع إثبات القول "Kingdom of Influence" أيضاً كاستشهاد.

(53) المقصود هنا هو بالخصوص إدوارد السابع (Eduard VII) ملك إنجلترا (1901-1910) الذي =

"البرلمانية" في إنجلترا تعني انتقاءً في تسليم السلطة الحقيقية لصالح الملك المؤهل لهذه الوظيفة، لأنّه يمكن للملك فقدان العرش بمجرّد هفوة في السياسة الخارجية أو الداخلية أو الادعاء بمزاعم لا تتطابق وموهبته الشخصية وسمعته الذاتية. ولذا فإنّه من المحبّذ أن تكون الملوكية مشكّلة بصفة "كاريزماتية" أحسن من تعطى للغبي مثله مثل العبقري السياسي بحكم الوراثة وما تتسم به الملوكية الرسمية في القارّة الأوروبية.

= يذكره فيبر فيما بعد (نماذج السيادة/ السلطة، WuG[1]، ص 174؛ MWG I/ 23) بالاسم "كملك قادر".
ولتقويم خصال إدوارد السابع انظر: Jellinek, *Staatslehr²*, S. 664, Anm.1,
التعقيب من طرف كونراد هرسمان (Conrad Haußmann) في:
März, *Halbmonatsschrift für deutsche Kultur*, 4 Jg., Band 2 (1910), S. 308-310.

الدولة والسلطة الدينية

تقرير النشر
فيما يخصّ نشأة النص

يبدأ النص بوصف مركّب بصفة نسقية للعلاقات الممكنة بين الكاريزما السياسية والكاريزما السحرية-الدينية، غير أنّه يحصر هذه الأخيرة بالخصوص في علاقات السلطة السياسيّة بالسلطة الكهنوتية أو الكنسية، في حين لا يقع التعرّض لأشكال السيادة القيصرية - البابوية إلّا من باب المقارنة. ويصف ماكس فيبر تطوّر السلطة الدينية بالنسبة لمؤسّسة الكنيسة من وجهة نظر توضيع/ تموضع الكاريزما ويقارع هذه مع تطوّر تلك الأشكال للجماعات التي سعت الحفاظ على الكاريزما الأصلية إلى أبعد حدّ، أي بتطوّر الرهبانية والطوائف. أمّا الجزء الأكبر من النص فقد وقع تكريسه لتطوّر الظروف السياسية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية ونتائج العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية. مع العلم أنّ العناصر الخاصّة للتطوّر الغربي: كالرأسمالية الحديثة والديمقراطية الحديثة تؤدي في هذا الوصف دوراً حاسماً.

يبدأ النص بدون ربط بتوضيح إشكالية مشروعية أصحاب السلطة ومن ثمّ يواصل تسلسل الأفكار مع الأجزاء الختامية لنصّ "الحفاظ على الكاريزما". ويمكن تتبّع العلاقة الحميمة من حيث المضمون مع نص "تحوير الكاريزما" بالخصوص حينما يستعمل ماكس فيبر مفاهيم أساسية من وحي خلقه مثل الروتينية "-Veralltägli

chung"، أي "إدماج الكاريزما في الحياة اليومية/ العادية" أو تشييء "-Versachli chung"، أي "تموضع الكاريزما" أو مفاهيم خاصّة مثل (Außeralltägliche) أي "خارق للعادة" وكذلك "Amtscharisma" "كاريزما المؤسّسة" و(Gentilcharisma) أي "كاريزما الشعب" بكلّ بساطة. هل هذا يعني أنّ نص "الدولة والسلطة الدينية" يعود تدوينه من حيث الصياغة إلى نفس الفترة الزمنية، أي إلى عامي 13/ 1912؟ فالمراجع المذكورة من قبل ماكس فيبر - كأعمال جورج يلينك، أدالبير ميركس (Adalbert Merx)، ألويس شولت (Aloys Schulte) وفيرنر سومبارت [(1)] لا تتجاوز عام 1911. فدراسة سومبارت حول اليهود والحياة الاقتصادية (Juden und das Wirtschaftsleben) - هو العمل الأخير في هذه السلسلة. وقد تلقى ماكس فيبر نسخة مهداة وقع عليها سومبارت بتاريخ 22 شباط/ فبراير [(2)]1911. وبعد شهر من هذا التاريخ كتب فيبر رسالة شكر واعتذار لخصمه السّابق تشير إلى قراءة الكتاب مثل قوله: "هناك بعض التناقض الذي يحيّر - ثمّ يليه من جديد موافقة صريحة تماماً. على هذا الوتر يتواصل القول من ألفه إلى يائه. وأبرع ما فيه هو الفصل حول الدين، ولكن رأسي هو في حاله (لتعاطي حبوب النوم كلّ ليلة) لا تسمح لي بكتابة شيء واضح على الورق [...]"[(3)]. وطمأن ماكس فيبر سومبارت إلى شهر أيار/ مايو آملاً أن يتمكّن من تقديم قراءة [للكتاب] أو إبداء رأيه الخاص في مجلّة *Archiv*. فالنقاش الذي جرى لأفكار فيرنر سومبارت والتي تأتي في الجزء الأخير من النص الوارد هنا في طبعة صغيرة الحجم، لا يمكن أن تكون قد صيغت قبل صيف 1911.

لا يشير أيّ عنوان من المراجع التي عرفت من خلال التعليقات إلى تاريخ يتجاوز عام 1912، بل إنّ أغلبية الأعمال [المذكورة] قد نشرت قبله بكثير، أي فيما

---

(1) نشر كتاب: Jellinek, *Menschen-und Bürgerrechte*, أمّا كتاب Merx, *Die Bücher Moses und Josua* فقد نشر عام 1907، وبالنسبة للمجلّدين إيفنجيليان، ميركس فقد نشرا عامي 1897 و1905، أمّا Schulte, *Mittelalterlicher Handel*، فقد نشر عام 1900، ونشر كتاب: Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*، عام 1911.

(2) وجاء في الإهداء: "إلى ماكس فيبر، مع احتراماتي الودّية". Charlottenburg S. 22/ 2. 1911، وتوجد النسخة الخاصّة الآن في مركز الأبحاث حول أعمال ماكس فيبر الكاملة، BAdW München.

(3) انظر رسالة ماكس فيبر إلى فيرنر سومبارت بتاريخ 27 من آذار/ مارس 1911، في: MWG II/ 7, S. 154.

بين[4] 1908 و1910. ويبدو جليّاً أنّ ماكس فيبر قد عاد في موضعين بتعليقاته حول الأريانية (Arianismus) و"منظّري فلورنس" إلى مراجع علمية حديثة العهد تهمّ هذين الموضوعين. أوّلها كتاب مؤرّخ الكنيسة بهيدلبرغ (Hans von Schubert) الذي عرض فيه أفكاره بدقة حول السجال المزعوم والمتعلق بالأريانية (Arianis-mus-Streit) – عام 1909 والذي نشر في ربيع عام[5] 1912. ثمّ أطروحة فرانز كيلِر (Franz Keller) التي اهتمّت بالبحث عن قرب في [مسألة] تحريم الرّبا وبآراء رجال اللاهوت الكاثوليك في هذا الموضوع، وسعت إلى تفنيد أفكار ماكس فيبر المثيرة في "الإيتيقا البروتستنتية" وآراء سومبارت في كتابه **الرأسمالية الحديثة**[6]. ورغم التقارب الجلّي بين الموضعين اللاحقين (ص657) والصّياغة السّابقة لـ"الإيتيقا البرتستنتية"[7]، تلمّح مراعاة المنظّر الكاثوليكي الثاني برنهاردن فون سينيا (Bernhardin von Sie-na) إلى دراسة فرانز كيلِر والسّجال المتجدّد مع سومبارت[8]. هذا السّجال والمواضع المطابقة في النص والمتعلقة بالأريانية لا يمكن أن تكون قد صيغت قبل عام 1912.

---

(4) انظر على سبيل المثال كتاب: Adolf Deißmann, *Licht vom Osten*, الذي وقع نشره عام 1908، ومقال والتر أوتو حول"Religio und Superstitio" عام 1909 أو العمل الأساسي حول الإسلام لـ: Ignaz Goldziher, *Vorlesungen über den Islam*, الذي نشر منذ 1910.

(5) وكان التصدير لكتاب "الدولة والكنيسة في الممالك الأريانية وفي مملكة شلودويغ" قد وضعه هانس فون شوبرت (Hans von Schubert) في عيد الفصح عام 1912 ومن المحتمل أنّه طبع ووزّع بعد ذلك الوقت بقليل.

(6) لقد سلم الترخيص لطبع الأطروحة في 25 من نيسان/ أبريل 1912.

(7) انظر: Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 44f.

(8) لقد سبق أن ذكر فيبر في دروسه كلا المنظرين. قارن: Weber, *Geschichte der Nationalökonomie*, Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 3, BI. 174; MWG III/ 1, غير أنّه لا توجد في النسخة الأولى لـ "الإيتيقا البروتستنتية" سوى الإحالة إلى: Antonin von Florenz (Weber, *Protestantische Ethik I*, S. 32, 45) في حين لا يذكر برنهاردن فون سينيا (Bernhardin von Siena) بصريح العبارة إلا بعد المراجعة عام 1920، (GARS I, S. 41, Fn. 1, S.57f. Fn. 1; MWG I/ 18) وذلك في إطار السّجال الذي جرى بعد نقد فرانز كيلِر لكلّ من فيبر وسومبارت والذي ردّ عليه هذا الأخير في عمله الذي نشر عام 1913 تحت عنوان "البورجوازي". من هنا يمكن قراءة هذا الموضع لاحقاً توازياً مع الفقرة المراجعة من "الإيتيقا البروتستنتية". قارن في هذا الصدد أيضاً رسالة ماكس فيبر إلى فيرنر سومبارت بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1913 حيث يعبّر عن غضبه لما قدّمه سومبارت من تفاصيل تتعلق بـ أنطونين فون فلورنز (Antonin von Florenz) (انظر: MWG II/ 8، ص 433).

هناك إشارة إلى "عدم التعرّض هنا" للتطوّر الخاصّ للموسيقى الغربية التي توحي بالتفكير في "سوسيولوجيا الموسيقى" أو حتى في صياغتها. وهذا العمل وقعت صياغته في ربيع وصيف 1912 بالخصوص، مع العلم أنّ الاهتمام به بصفة مكثفة جرى – حسب الشهادات المتعلقة بالسيرة الذاتية – في الشهرين أيار/ مايو وحزيران/ يونيو[9]. وفي ربيع عام 1913 على الأكثر، وضع ماكس فيبر الدراسة حول الموسيقى "بصفة مؤقتة ومضبوطة" جانباً، ما دفعه أيضاً إلى رفض عرض في صيف 1913 للحديث عن "سوسيولوجيا الموسيقى". وعوض ذلك اقترح على زميله الأصغر منه سنّاً كارل لوينشتاين (Karl Löwenstein) بالنسبة للمحاضرة المزمع تقديمها في جمعية علم الاجتماع بميونيخ موضوع "سوسيولوجيا الرحمة الإلهية"[10]. أمّا التعليق الإضافي: "يبدو سياسيّاً محرجاً، ولكن لا حرج في ذلك"، تدفع إلى الاحتمال بأنّ فيبر قد قام بمحاضرة حول المشروعية الكاريزماتية وتوطيدها عن طريق المؤسّسات الكنسية انطلاقاً من هذا النص وبقيّة النصوص حول "الكاريزما". وبالاستناد إلى المراسلة، يمكن الافتراض بأنّ نص "الدولة والسلطة الدينية" قد تمّت صياغته في صيف 1913 على أقصى حدّ، ولكن ما يثير الانتباه هو عدم استعمال مفاهيم العمل حول المقولات الذي تمّ تحضير مخطوطه للنشر في مجلة لوغوس في أشهر صيف 1913.

يبدو حسب المعطيات التي وقع جمعها هنا أنّ أجزاء أساسية من نص "الدولة والسلطة الدينية" قد تمّ وضعها في النصف الأوّل من عام 1913 وأنّ صياغتها قد انتهت في غضون عام 1912، غير أنّ هذا لا يمنع القول بأنّ بعض الفقرات قد تمّت صياغتها من قبل. خاصّة في الجزء الأخير قام ماكس فيبر بالربط مع دراساته حول "الإيتيقا البروتستنتية" ونظام الطوائف الأميركية ممّا يعيق تحديد تاريخ دقيق للتدوين. لكن ثمّة تلميح منذ بداية النص يدلّ على أنّ وقت الصياغة كان قبل شهر شباط/ فبراير 1912. فهناك يحيل ماكس فيبر إلى الوضع السياسي الراهن في الصين "حيث كان الشعور منتشراً بأنّ السلالة الحاكمة هي حاملة لسيادة خارجية". وقد

---

(9) قارن في هذا الصدد ما جاء في مقدمة المجلّد من أقوال لماريانا فيبر موجّهة لحماتها: Christoph Braun, *Max Webers "Musiksociologie"* (Laaber: Laaber-Verlag, 1992), S. 13, وتقرير النشر في: MWG I/ 14، ص127 .

(10) انظر البطاقة التي أرسلها ماكس فيبر إلى كارل لوينشتاين بتاريخ 9 من آب/ أغسطس 1913، في: MWG II/ 8، ص 392.

استوجب على آخر إمبراطور لسلالة الكينغ التنحّي في 12.من شباط/ فبراير 1912، وهو ما أدّى إلى نهاية السيطرة الخارجية لسلالة المانشو على الصين القائمة منذ 1644. ومن ثمّ فإنّ أقوال ماكس فيبر قد تحيل إلى ثورة الشعب الصيني قبل هذا التاريخ، وربّما إلى الانتفاضات التي حدثت في النصف الثاني من عام 1911.

يقدّم المخطوط الأصلي المكوّن من ستّ صفحات والتابع للجرد الكامل للنصّ الوارد لنا الدليل بأنّه لا يمكن ضمّه إلى مرحلة واحدة من العمل. فهو يمثل - حسب الترقيم اليدوي للصفحات من قبل ماكس فيبر - إضافة مكتملة في حدّ ذاتها حول التطوّر الرشيد/ المعقلن للسلطة الدينية التي ألحقت لها فيما بعد تفاصيل حول الإنجازات الخاصة بسلك الرهبان في التزهد. وبالاستناد إلى مثال "الموسيقى المنسجمة/ الهارمونيّة" يبيّن فيبر خصوصيّة التطوّر الغربي وينسبها إلى "النمط الخاصّ لسلك الرهبان البندكتيين وكذلك الفرانسيسكان والدومينيكان" فالصلة بين وجود "موسيقى منسجمة" في الغرب وإنجازات سلك الرهبان قد ذكرها فيبر في رسالة إلى أخته Lili في شهر آب/ أغسطس 1912، ما يجعل الرسالة تقرأ وكأنّها تلخيص للفقرات المذكورة في المخطوط[11]. غير أنّ الجديد في المخطوط الأصلي الوارد لنا، بما في ذلك الملاحظات الواردة على الجهة الخلفية لإحدى الصفحات، هي المقارنة مع الأديان غير الأوروبية. وبذلك فهو يقترب جداً - كما جاء في مقدّمة المجلّد - من الدراسات حول "إيتيقا الاقتصاد لدى الأديان" ويمكن أن يحدّد الموعد المتأخّر لتأليف النص "الدولة والسلطة الدينية". ونظراً للإضافة حول الرّهبنة، فإنّ المخطوط الأصلي يتضمّن لوحده مرحلتين من الصّياغة على الأقلّ، فالإعادة الجلية والمتكرّرة على مستوى المضمون، مثل التي تخصّ الوظيفة التشريعية والترويضية للسيطرة الروحية، أو التي تتعلق بحقوق الإنسان، أو تلك التي تخصّ الإنجازات المتميزة لسلك الرهبان، تشير كلها إلى مراحل مختلفة من التأليف للنصّ بأكمله. ورغم عدم الانسجام هذا فإنّه يبدو أنّ ماكس فيبر كان عازماً على طبع النص، وهو ما يثبته التنويه بفقرة مطبوعة بالأحرف الصغيرة. كما يدلّ توريد فصل ثانوي بعنوان "السيادة السياسية والدينية" في فهرس "ملخص الاقتصاد الاجتماعي"[12] على أنّ

---

(11) قارن رسالة ماكس فيبر إلى ليلي شافر (Lili Schäfer) بتاريخ 5 من آب/ أغسطس 1912، في: MWGII/ 7.

(12) قارن GdS¹, Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22-6).

النص كان مقرّراً إلى حدود ربيع 1914 أن يكون جزءاً من "سوسيولوجيا السيادة/ السيطرة". وإذا ما احترمت التصميمات لـ "الملخّص"، فإنّه كان من المحتمل أن يكون النص اللاحق قد نشر في صياغة مراجعة تحت هذا العنوان.

من جملة 13 إحالة في نص "الدولة والسلطة الدينية" يمكن حلّ أغلبها داخل النص، في حين تبقى أربع إحالات تتطلب ربطها بنصوص أخرى. وبذلك تبدو بنية الإحالات المتعلقة بالنص كثيفة جداً وتقيّد معها أيضاً بقيّة الفقرات الواردة في المخطوط الأصلي. ومن خصوصيات النص الذي هو بين أيدينا الاستعمال المفرط للجمل الحاصرة مثل "لا يمكن هنا المتابعة بالتفصيل". وهذه المواضيع المحصورة قصداً تحيل بالخصوص إلى المسائل التي تم التعرّض إليها في "الإيتيقا البروتستانتية" والمقالات حول الطوائف.

يبدو أنّ نص "الدولة والسلطة الدينية" مرتبط في إطار "سوسيولوجيا السيادة/ السيطرة" بصفة وثيقة بنصيّ "تحوير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما". فالإحالات إلى "تأليه" الحاكم[13] أو إلى "الملك المجسّم و"المعتقل"" تؤكد العلاقة المتينة بين النصوص الثلاثة. لكن الصلة المتعلقة بالإحالة إلى النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعيان" و"الكاريزماتية" تبقى غامضة بعض الشيء باعتبار أنّ الإحالات المطابقة تسمح بعديد الحلول أو لأنّ المشار إليه غير واضح. ثمّ لا يمكن إيجاد علاقة مع نص التقديم حول "السيادة" وكذلك نص "الإقطاعية" من خلال بنية الإحالات.

كما تبدو روابط النص "الدولة والسلطة الدينية" المتعلقة بالإحالات انتقائية جداً (Selektiv) حتىّ بالنسبة لبعض الأجزاء الأخرى من النسخة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع**. وهذه تخصّ فقط "الأديان" و"سوسيولوجيا الحقّ"، مع العلم أنّ 14 إحالة من هذين المجالين تشير إلى النص الذي هو بين أيدينا، ولكن بالعكس لا توجد سوى إحالتين من نص "الدولة والسلطة الدينية" بقي حلّهما غير واضح وتشير إلى المجالين المذكورين آنفاً. هذه العلاقة العددية وكذلك كيفية صياغة الإحالات ذاتها تدفعان إلى القول بأنّ نص "الدولة والسلطة الدينية" هو الأقدم من بين النصوص الثلاثة التي ذكرت. ففي حزمات النصوص الجاهزة عامي 1914/ 1913 حول "الأديان"

---

(13) قارن نص تحوير الكاريزما.

و"سوسيولوجيا الحقّ" كان إذن في إمكان ماكس فيبر الإحالة بدقة إلى المواضيع التي تم التعرّض لها في هذا النص، في حين أنّه غير ممكن اتخاذ الاتجاه المعاكس. والدّليل على ذلك يتجلّى في مثلين من نص "الدولة والسلطة الدينية": ففي التعرّض إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المشترطة لتنظيم العلاقة بين السلطتين السياسية والدينية يتحدّث فيبر عن تجانس/ تشابه بعض الطبقات والروابط الحرفية المعينة تجاه الأديان ونماذج من التديّن/ التقوى. فلو سبق أن كان الفصل السابع المطابق لـ "الجماعات الدينية" موجوداً حيث يمكن التصرّف في هذه العلاقات بصفة نسقية[14]، لما أشار إلى هذه التفاصيل واكتفى في هذا الموضع من النص ببعض النقاط الأساسية. ولكنّ هذا لم يحصل، كما ينطبق الأمر على توضيح الترابط بين الطبقة الوسطى والسلطة الدينية. فالحوافز المشتركة - العمل المنظم وطريقة العيش، طرح إشكالية المعنى والعدالة الإلهية، الوعي بالخطيئة والحاجة إلى الخلاص - هي حسب فيبر جوانب من مسار عقلنة العنصر الديني الذي وجد تشجيعاً كبيراً من كلا المجموعتين ودفع إلى الأمام. ويمكن قراءة الشعارات المذكورة آنفاً كتلخيص للفصول 7 إلى 9 من "الجماعات الدينية"[15]، ولكن بدون أن تقع الإحالة إليها. وهذه الأفكار يبدو أنها كانت حاضرة لدى ماكس فيبر خلال صياغة نص "الدولة والسلطة الدينية" من حيث التصوّر، ولكنها لم تكن جاهزة على مستوى التحرير. ولم تكن هناك إحالة في الموضع المناسب من النص يبقى إذن الجواب عن السؤال إن كان من الضروري حلّ نص "الدولة والسلطة الدينية" ربّما عن طريق البحث الوافي لـ "الجماعات الدينية" في إطار الاقتصاد والمجتمع. ولكن الإحالات الثماني من محصول نص "الجماعات الدينية" تناقض أوّلاً في مجملها نص "الدولة والسلطة الدينية" المقرّر نشره[16]، ممّا يشير إلى محاولة مقصودة

---

(14) قارن: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*,
الفصل السابع، "الروابط، الطبقات والدين"، MWG I/ 22-2، ص 218-290.

(15) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*,
الفصل السابع، "الروابط، الطبقات والدين"، الفصل الثامن، "إشكالية العدالة الإلهية" والفصل التاسع، "الخلاص وإعادة الولادة"، MWG I/ 22-2، ص 218-305.
قارن: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*,
الفصل السابع، "الروابط، الطبقات والدين"، الفصل الثامن، "إشكالية العدالة الإلهية" والفصل التاسع، "الخلاص وإعادة الولادة"، MWG I/ 22-2، ص 218-305.

(16) بالنسبة للإحالات الصريحة والسابقة إلى هذا النص قارن: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 199 mit Anm. 61, S. 200 mit Anm. 63, S. 283 mit Anm. 43 und S. 339 mit Anm. 32,

لضمّ النص القديم إلى مستوى البحث عام 1914/ 1913 وهذه النية تم التأكيد عليها في "التقسيم" لـ **ملخّص الاقتصاد الاجتماعي** في شهر حزيران/ يونيو 1914 حيث قدّم كلا النصين منفصلين عن بعضهما بعضاً(17).

تبدو الإحالات من مجال "الحقّ" إلى النص المقرّر نشره لاحقاً ذات أهمّية أيضاً فيما يخصّ تاريخ التدوين، فأوّل إحالة ممكنة إلى "نفوذ القساوسة في علاقتهم بالسلطة السياسية" نجده في الطبقة الوسطى المرقونة من "سوسيولوجيا الحقّ"(18). أمّا بقيّة الإحالات فهي صادرة في أغلبها عن المراجعة اليدوية لهذا المخطوط المرقون بالآلة الكاتبة(19)، في حين لا يوجد في النسخة المتأخّرة والمرقونة سوى إحالة واحدة(20). وهذا يدعّم القول بأنّ التاريخ المفترض والقائم على النتائج التي جمعت إلى حدّ الآن لنصّ "الدولة والسلطة الدينية" يعود إلى السنوات من 1911 إلى 1913/ 1912؛ ومن الواضح أنّه لم تقع ملاءمة مع مخزوني النصوص المراجعة عامي 1914/ 1913 حول "الحقّ" و"الجماعات الدينية".

فيما يخصّ نقل النص ونشره

بالنسبة لجزء من النص المقرّر نشره لاحقاً، ورد لنا مخطوط أصلي مكوّن من ستّ صفحات (أ) كان محفوظاً في المكتبة الوطنية البفارية بميونيخ تحت رقم: NI. Max Weber, Ana 446, E. I. 1. أمّا الجزء الآخر، وهو الأكبر حجماً، فهو مكوّن من النسخة التي نشرت بعد وفاة [فيبر] في الطبعة الأولى من قبل ماريانا فيبر وملشيور باليي كفصل حادي عشر من الجزء الثالث تحت عنوان "الدولة والسلطة الدينية" في: Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Grundriß der So-

(17) قارن الفصل الخامس من "الطوائف الدينية" والفصل الثامن بـ: **السيادة السياسية والسيادة الدينية** (*Politische und hierokratische Herrschaft*)، في: GdS¹, Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6).

(18) قارن: Weber, *Recht* § 5, S. 1 (WuG¹, S. 468).

(19) قارن المصدر نفسه، ص 1 (WuG¹، ص 468)، المصدر نفسه، ص 4 (WuG¹، ص 471)، Weber, *Recht* § 6, S. 5 (WuG¹, S. 487).

(20) انظر: Weber, Recht § 2, S. 53 (WuG¹, S. 443),
هناك إحالة من: Weber, Recht § 8, WuG¹, S. 504 (MWG I/ 22-3),
لا يمكن ترتيبها لأنّه لم يرد لنا مخطوط أصلي للفصل الأخير من **سوسيولوجيا الحقّ**.

zialökonomik, Abt. III, 4. Lieferung). (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S. 779-817، وكلاهما يمثلان الأرضية لهذه الطبعة. ومن الواضح أنّ المخطوط قد مثل المسودّة للصفحات 782- 790 من الطبعة الأولى لـ **الاقتصاد والمجتمع**.

كان المخطوط الأصلي لماكس فيبر موجوداً إلى حدود صيف 1996 في ملك عائلة Solms-Rödelheim بمدينة ماربورغ حيث كان محفوظاً في غرفة العمل التابعة لعالم الاجتماع Max Graf zu Solms (1893 - 1968) في إطار صورة لعقود طويلة[21]. ولم يحصل معرفة متى وكيف وصل المخطوط إلى ذلك المكان[22]. لكن من المحتمل أنّ ماريانا فيبر قد أهدت المخطوط إلى عالم الاجتماع اعترافاً لفضله في إصدار "الأعمال حول علم الاجتماع النظري" لماكس فيبر باعتبار أنّ الأمر كان يتعلق بأوّل طبعة بعد الحرب العالمية الثانية[23]. وقد كان الأستاذ بجامعة ماربورغ هاينز موس (Heinz Maus) أوّل من نبّه في شهر شباط/ فبراير 1961 جوهانس فينكلمان مع كتمان السرّ إلى وجود أوراق المخطوط باعتبار أنّ هذا الأخير كان يجمع آنذاك مخطوطات أصلية لماكس فيبر وذكريات شخصيّة لمعاصريه قيد نشرها بمناسبة الاحتفال بمرور مئة عام على ميلاده المقرّر عقده. تحدّث هاينز موس عن "صفحتين مكتوبتين باليد من مخطوط حول سوسيولوجيا الدين" هما في حوزة[24] الكونت سولمز (Graf Solms). ولكنّه نصحه بإلحاح بعدم القيام بأيّ مبادرة مباشرة في هذا الصدد، بحيث لم تتواصل البحوث إلّا في بداية عام 1996 من قبل هانس ج. كيبنبرغ

---

(21) رسالة Johann Georg Graf zu Solms-Rödelheim إلى المكتبة الوطنية البفارية بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1996.

(22) حسب القول الشفهي لـ Johann Georg Graf zu Solms-Rödelheim لا توجد في تركة والده أيّة معلومة حول مصدر المخطوط. ولكن عبّر في المكتوب الذي بعثه إلى المكتبة الوطنية البفارية بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1996 عن الاحتمال بأن والده قد حصل عن المخطوط من قبل ماريانا فيبر.

(23) قارن كلمة الشكر الشخصية التي وجهها الناشر إلى ماريانا فيبر في التصدير لكتاب ماكس فيبر، **مقالات حول السوسيولوجيا النظرية**، فيما يخصّ سوسيولوجيا السياسة والدستور مع تقديم وتعليق: *Max Graf zu Solms* (Civitas Gentium, Quellenschriften zur Soziologie und Kulturphilosophie, hg. von Max Graf zu Solms) (Frankfurt a. M.: Georg Kurt Schauer, 1947), S. XI.

(24) رسالة هاينز موس (Heinz Maus) إلى جوهانس فينكلمان بتاريخ 20 شباط/ فبراير 1961، Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München.

(Hans G. Kippenberg) الناشر لمجلّد "الطوائف الدينية". وقادت أبحاثه إلى أنّ جزءاً من مخطوط **الاقتصاد والمجتمع** موجود في المكتبة الوطنية البفارية بميونيخ(25).

تتضمّن الشذرة ستّ صفحات مخطوطة، مع العلم أنّ الصفحتين الأوليّتين قد تم التوسّع فيهما بإضافة قصاصات ملصقة عليهما. وهذه الشذرة من المخطوط ستعوّض في الطبعة التي بين أيدينا الآن الفقرات المناسبة للطبعة الأولى لاحقاً، أي ص587– 609. من هنا لا تجلب الطبعة الأولى في هذا المجال أيّ انتباه بما أنّ الأمر لا يتعلق بنصّ مرخص من فيبر. على أنّ تعداد صفحات الطبعة الأولى من **الاقتصاد والمجتمع** يضاف في الهامش للتوجيه تحت علامة WuG1. أمّا صفحات المخطوط فقد قام ماكس فيبر نفسه بضبطها على يمين الهامش الأعلى، وذلك بالترتيب: ص1، 2، ×2، $2\times^2$، و3. ومن المحتمل أنّ الضبط الذي قام به ماكس فيبر للصفحات بخطّ يده قد تم التشطيب عليه – ربما في غضون الطبع لـ **الاقتصاد والمجتمع** من قبل شخص آخر بالقلم وعوّض بتعداد الصفحات من 7– 12. واحتفظ في هذه الطبعة بالتعداد الأصلي للصفحات الذي قام به ماكس فيبر، فأعيد ذكره تحت العلامة أ، في حين أضيف تعداد الطبعة الأولى بين قوسين، أي مثلاً أ 1 (7) أو أ 2× (9). وبما أنّ التعداد الجديد الذي أقرّه ناشرو الطبعة الأولى جعل من الصفحة 1 صفحة 7، يمكن القول بأنّ الأمر يتعلق بتكملة أو إضافة للمخطوط الوارد لنا تم ضمّها إلى المخزون الشامل لمخطوط "الدولة والسلطة الدينية". ولا يمكن القول بأنّ الإضافة التي وردت لنا هي في حدّ ذاتها كاملة أم لا.

كُتبت صفحات المخطوط عدد 1، 2 و3 على نفس الورق. وتمثل ذلك في صفحتين كبيرتي الحجم (من نوع A 1 و2) ونصف (A 3) تضمّنتا علامة مائية متواصلة أفقياً تنصّ على "Gebrüder Buhl – Ettlingen – Normal 3b". أمّا في صفحتي ×2 و$2\times^2$ فكانت العلامة المائية لنفس الشركة متواصلة عمودياً وتمثلت

---

(25) بفضل الأستاذ جوهان جورج غراف ذو سولمز (Johann Georg Graf zu Solms) تم نقل المخطوط إلى المكتبة الوطنية البفارية بميونيخ، انظر: Ana 446, E. I. 1. أمّا الورقة الثانية الإضافية للصفحة الأولى من المخطوط والموجودة منها نسخة فحسب، فهي مفقودة. ويمكن اعتبارها ضائعة – حسب المعلومة الشفوية للدكتورة سينغريد فوت مويسي (Sigrid von Moisy, BSB München يوم 16 حزيران/ يونيو 2000.

الصفحتان في ورقتين مثنيتين. وقد وضع ماكس فيبر على الصفحة الأولى من الورقة المثنية رقم 2× في حين لم ترقم الصفحة الثانية من الورقة. ويبدو واضحاً أنّ الورقة المثنية كانت موضوعة جانباً في فترة إنجاز **الاقتصاد والمجتمع**، بحيث تم ترقيمها من قبل الناشرين الأوّلين ضمن التعداد الجديد على حدة تحت رقمي 9 و10. أمّا الصفحة الثالثة الواردة من نصف الورقة، فقد وضع عليها ماكس فيبر رقم $2\times^2$. ونظراً لهذا الترقيم الخاصّ ولنوعية الورق المختلفة، يمكن اعتبار الصفحتين 2× و$2\times^2$ من المخطوط كإضافة زائدة زجّت بين صفحتي 2 و3 من المخطوط. وعلى ورقة إضافية ألصقت على الصفحة 2 من المخطوط نجد على يمين الهامش – في ختام بعض الجمل الإضافية الملحق "2×" بخطّ يد ماكس فيبر الذي يشير بجلاء إلى الصفحتين 2× و$2\times^2$ المضافتين. إلّا أنّ الناشرين الأوّلين تجاهلا هذا التلميح من قبل ماكس فيبر وطبعا أوّلاً الصفحة 2 من المخطوط وما تبعها من إضافات ثمّ ألحقاً فيما بعد نص صفحتي 2× و$2\times^2$. ولذا فسيكون على عكس الطبعة الأولى من **الاقتصاد والمجتمع** هناك تسلسل آخر للنصّ في الصفحة 595، السطر 15. وهذا التركيب الجديد للمخطوط يجد دعماً إضافياً من طرف تحليل النص فبينما كان الأمر في المخطوط الأصلي الوارد لنا يتعلق بحالة العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الرّوحية/ الدينية إجمالاً، وبالطابع المؤسّساتي المتزايد لدى السلطات الدينية خاصّة، ومن ثمّ بكيفية تلاؤمها مع قوانين "العالم"، بادرت الصفحة المضافة والملصّقة على ورقة المخطوط A 2 (8) بموضوع "التنسّك". ويتعرّض فيبر هنا بصفة نسقية إلى العلاقة المتوتّرة بين التصوّرات/ التمثلات الكاريزماتية للحكم لدى الكنيسة وتشوّق الرّهبنة إلى الحفاظ على الكاريزما الشخصية. فالصفحتان المضافتان A 2× (9 و10) وA $2\times^2$ (11) تتعمّقان في هذا الموضوع، وذلك بالبحث في التفاعل الحاصل بين الرّهبنة المتنسّكة والاقتصاد، ولكن أيضاً بين السلطتين السياسية والدينية. وبتعرّضها للسؤال، ما هي الحلول التي أوجدتها مختلف الأديان في الصراع من أجل السلطة بين الرّهبان والقساوسة، قادت تفاصيل الإضافة من جديد إلى الصفحة الإضافية التابعة للصفحة A 2 (8). كما تبدو إضافة المخطوط الوارد لنا ذات أهمّية، لأنها تعرّضت للرهبنة من منظور مقارن شامل ونوّهت بخصوصية التطوّر الغربي.

الورق	وضع الصفحات				
		ماكس فيبر	الطبعة الأولى	WuG[1]	MWG
الورقة المثنية	الصفحة 1.	1	7	784-782	592-587
(علامة مائية أفقية)	الصفحة 2.	2	8	786-784	595-592
					602-606
الورقة المثنية	الصفحة 1.	×2	9	787-786	597-595
(علامة مائية عمودية)	الصفحة 2.	-	10	788-787	599-597
الورقة المثنية	الصفحة 1.	$2\times^{2}$	11	788-789	602-599
(علامة مائية عمودية)					
الورقة المثنية	الصفحة 1.	3	12	790-789	609-606
(علامة مائية أفقية)					

كتب المخطوط في معظمه بالحبر الأسود، ولكن هناك بعض الإضافات التي ألحقت بالقلم بخطّ فيبر اليدوي؛ ويتعلق الأمر بتشطيبات وتنقيحات وإضافات توجد في الصفحات الأولى من المخطوط (A 1، 2، 2×). ولا تختلف هذه عن تلك الإضافات التي ألحقت بالحبر بحيث لا يوجد أيّ مسوغ موضوعي يدفع إلى القول إن كانت هذه قد أضيفت في مرحلة متأخرة من تلك التنقيحات الملحقة بالحبر ومن ثمّ فهي تمثل طبقة في حدّ ذاتها من النص ولهذا السبب لن يتم إثباتها على حدة في الجهاز النقدي للنصّ بالنسبة لهذه الطبعة[26]. فمجمل المخطوط يتّسم بالعديد من الإضافات وببعض الفقرات الملصقة (Allongen) وكذلك بعدد لا يحصى من التشطيبات. وخلال نقل المخطوط بأكمله[27] أتيحت الفرصة للقيام بتنقيحات على الفور في أغلب

(26) لم يقدّم الدليل المفصّل إلّا في إطار نقل المخطوط الكامل في الملحق لهذا النص فهناك تم إثبات الإضافات الملحقة بقلم الرّصاص والتنقيحات والتشطيبات من طرف ماكس فيبر في جهاز نقدي خاص.

(27) أتقدّم هنا بالشكر للسيدة ديموت موسمان (Diemut Moosmann) لنقلها الدقيق للمخطوط الأصلي الذي أنهته عامي 1998/ 99.

الحالات وبمراجعات. ومن الجليّ أنّ ماكس فيبر قد نقح جُمله فوراً خلال الكتابة وقطع بذلك سيلها. من هنا بدا المخطوط متوتّراً جداً. وللتّمكين من قراءة النص المعدّ للنشر تم التخلّي فيما يلي عن تصوير الوضع المعقد بصفة نقدية. فلم تضف في هذه الطبعة في إطار نص "الدولة والسلطة الدينية" إلّا بعض التغييرات المختارة والمميّزة والتي توضّح حاجة ماكس فيبر إلى تدقيق المفاهيم. ومن الملفت للانتباه مثلاً تنقيح كلمة "الدّولة" أو "حكومي" وتعويضها بكلمة "السلطة السياسية" أو "سياسي". أمّا الإعادة الكاملة والمفصّلة للنصّ وكذلك صورتان مطابقتان للأصل تم اختيارهما، فسنجدها في الملحق لهذا النص فهناك يتم إثبات جميع التشطيبات والإضافات، ولكن أيضاً الحروف الناقصة في الجمل التي عادة ما تتمّم بصمت في الطبعة بعلامات مميّزة. كما ستضاف إلى إعادة نسخ المخطوط المفصّلة الملاحظات التي سجّلها ماكس فيبر على الصفحات الخلفية من الورقة الأولى للمخطوط وعلى ورقة ملصّقة. وقد كان لهذه الملاحظات الوافية طابع تلخيصي واستندت إلى دراسات ألبرت غرونويدل حول البوذية واللاموية – (Lamaismus).

أدّت المقارنة بين مخطوط ماكس فيبر والطبعة الأولى لـ **الاقتصاد والمجتمع** التي أصدرها كلّ من ماريانا فيبر وملشيور باليي والتي قدّمت هنا على سبيل المثال إلى النتيجة الآتية: يبدو جهد الناشرين الأولين جلياً في محاولة نقل نص ماكس فيبر المخلف وأجزاء منه عسيرة الفهم بأكثر دقّة ممكنة من ناحية. وكما ذكر سابقاً فقد تبنّت مطبعة دار النشر الجزء الأكبر من العمل في فكّ رموز النص وبالطبع قامت ماريانا فيبر بعملية التنقيح كلّما وجّه إليها استفسار من طرف رصّاف الحروف. غير أنّ الانحرافات الكبيرة عن المخطوط نجدها في المواضع التي كانت قراءتها صعبة أو بدت غير واضحة، ومن ثمّ أدّت إلى اتخاذ قرارات خاطئة مثلما كان الحال مع تسلسل الصفحات والإضافات أو أيضاً في كيفية تنظيم الفقرات. وقد كانت صعوبات الفهم من طرف الناشرين خطرة بالأخصّ هناك حيث غيّرت القراءة المنحرفة القول الموضوعي للنصّ مثل "الدّول الشرقية" (WuG[1]، ص 782) عوض "الدول الأريانية" (لاحقاً ص 588)، "Sutra's" (WuG[1]، ص 784) عوض "Gudea's Zeit" (لاحقاً ص593)، "مواقع السيادة" (WuG[1]، ص 788) عوض "بنية السيادة" (لاحقاً ص 600)، "إحياء علوم الدين للغزالي" (WuG[1]، ص 786) عوض "تليّن العقيدة (لاحقاً ص 604)، "حركة إصلاح الـ Offizialen" (WuG[1]، ص 786) عوض "Ossifljanen" (لاحقاً ص 604) أو "منهجي" (Methodistischen)

(WuG[1]، ص 790) عوض حركات "المهدي" (Mahdistischen) – في الإسلام (لاحقاً ص 609). من ناحية أخرى كانت الطبعة الأولى يطغى عليها الطموح في تقديم النصوص المخلفة كعمل متكامل في حدّ ذاته. وهذا ما يوضّح سلسلة من الإجراءات على مستوى التحرير والتوحيد لطريقة الكتابة[28] ووضع العلامات/ الرموز[29] أو أيضاً التنقيحات[30] على مستوى الأسلوب. إضافة إلى ذلك جاءت في بعض المواضع ترجمة بعض العبارات الأجنبية إلى الألمانية التي أمرت بها ماريانا فيبر[31]. وإجمالاً يمكن القول: بقدر ما كانت نسخة ماكس فيبر واضحة وجلية، بقدر ما كان النقل دقيقاً في الطبعة الأولى.

تم تبنّي عنوان الطبعة الأولى "الدولة والسلطة الدينية". وقد وضعته ماريانا فيبر لأوّل مرّة في 25 آذار/ مارس 1921 في فهرس المحتويات عند إرسالها المخطوطات الأصلية كفصل رقم 18[32]. واحتُفظ بالعنوان حتى في طبع المسودّة للدفعة الرابعة من المخطوط. ومن المحتمل أنّ الأمر يتعلّق بعنوان عمل لماكس فيبر قد يكون

(28) تم تحديث طريقة الكتابة مثلاً "K" حوض"C" "Kultus"– (WuG[1]، ص 782) عوض "t" "Cultus" عوض"tun"– "th" (WuG[1]، ص 785) عوض "thun" "Herden"–(WuG[1]، ص 786) عوض "Heerden"، "Hilfe"(WuG[1]، ص 790) عوض "Hülfe"؛ ما يكتب مرتبطاً وليس منفصلاً مثل"irgendeines" (WuG[1]، ص 782) عوض"irgend eines" أو "zugunsten" (WuG[1]، ص 785) عوض"zu Gunsten"؛ ما يكتب بالحروف الصغيرة عوض الحروف الكبيرة مثل "alles in allem" (WuG[1]، ص 782) عوض"Alles in Allem". الألمانية القحّة عوض خصوصيات ناتجة عن اللهجات مثل"eigener" (WuG[1]، ص 782) عوض "eigner"أو "gerade"(WuG[1]، ص 783) عوض"grade". حالات تطابق نحوية مثل "von ihren" عوض"von seinen amtscharismatischen Ansprüchen aus stellt die Kirche" (WuG[1]، ص 784). توحيد التعداد مثل "1." عوض "1)"، "2)" (WuG[1]، ص 783). حلّ بعض الاختصارات مثل"sog." (WuG[1]، ص 782).

(29) وضع الفواصل بعد الجمل الموصولة والإضافات أو مع ربط جملتين رئيسيتين. وما هو أكثر درامية هو تيسير الجمل الصعبة وتحويلها إلى جملتين عوض جملة واحدة مثل"entwickelt. Ganz" (WuG[1] ص 785) عوض "entwickelt, - ganz..."؛"Kirche, zunächst...".

(30) لتجنّب التكرار مثلاً: "Besonderheit" عوض"Eigenart" (WuG[1]، ص 786)، أو "sie diese" (WuG[1]، ص 783) عوض "sie sie". ومن حيث الأسلوب فقط: "in voller Bedeutung" (WuG[1]، ص 785) عوض "in vollem Sinn"، "in mancher Hinsicht" (WuG[1]، ص 785) عوض "in Manchen"، "Jedermann" (WuG[1]، ص 785) عوض "Jedem".

(31) مثلما هو من "akzeptabel" إلى"annehmbar" (WuG [1] ص 786).

(32) قارن: Marianne Weber, *Auflistung des Manuskriptbestands vom 25 März* 1921, VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446.

من حيث استعمال مفهوم الدولة أقدم من عنوان "السيادة السياسية والدينية"[33] المذكور في شهر حزيران/ يونيو 1914 في "التقسيم" بالنسبة لـ "**ملخّص الاقتصاد الاجتماعي**"، وكذلك أيضاً أقدم من المخطوط الأصلي الوارد لنا كنص وكما سبق أن ذكرنا، فإنّ ماكس فيبر داوم في غضون الكتابة على تنقيح مفهوم "الدولة" وتعويضه بـ "السلطة السياسية" وما يشابهه من تعابير. وهذا التجنّب المقصود لمفهوم الدولة يدفع إلى الظنّ بأنّ فيبر قد اختار عنواناً آخر في صورة نشر النص، وربّما العنوان المذكور عام 1914 أو ما يشابهه. ولكن يمكن أيضاً أن نفترض أنّ الناشرين الأوّلين قد يتوصّلان إلى عنوان آخر عوض "الدولة والسلطة الدينية" في صورة عدم وجود العنوان. وهذا الوضع يرجّح الكفة للعنوان المعلن عنه في مرحلة مبكّرة من قبل فيبر نفسه.

لم يتم نقل الإضافات التي اتضح وجودها في الطبعة الأولى مثل فهرس الصفحات والمحتويات في بداية النص، وكذلك أيضاً التوضيحات/ الهوامش التكميلية[34] في مخزون النص الأساسي وإنما ضمن الجهاز النقدي. كما جرى أيضاً تعديل بعض الأخطاء المطبعية التي ربما قد يعود أغلبها إلى أخطاء في المراجعة مثل كلمة "Grundherrschaft" عوض "Fremdherrschaft"، أو "Hierarchie" عوض "Hierokratie"، أو "Acta" عوض "Arte di Calimala" أو "einer" عوض "reiner Ausprägung des Sektentypus".

---

(33) قارن: GdS[1], Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22- 6).

(34) الإشارة إلى سوسيولوجيا الموسيقى في WuG [1] ص 787، فلا تجد أيّ أثر هنا بما أنّها غير موجودة في المخطوط الأصلي.

الدولة والسلطة الدينية

بقدر ما يمثل عجز الملك البرلماني - العادي - أوّلاً القاعدة لمشروعية سيادة رؤساء الأحزاب، بقدر ما يكون عجز الملك المتجسّد و"المعتقل"(1) إمّا نتيجة لسيطرة الكهنوت أو غيرها من تلك التي تجعل السلطة الفعلية تتحوّل غالباً إلى أيدي إحدى العائلات غير المقيّدة بالواجبات الكاريزماتية التي يخضع لها الحاكم والتي تعيّن الحاكم الحقيقي (مثل موظف القصر أو الشوغون). فلا يمكن هنا أيضاً الاستغناء عن الحفاظ الصّوري على الحاكم الرسمي لأنّ كاريزماتية الحاكم المتميّزة هي لوحدها التي تضمن المشروعية لكامل البنية السياسية، بما في ذلك مكانة الحاكم الفعلي السّامية، وذلك بالارتباط الضروري مع الآلهة. ولا يمكن إذن عزله، خاصّة إذا كانت السيادة حقاً كاريزماتية، أي أنّ الكاريزما متعلّقة به شخصيّاً وليست متصلة بسلطة أخرى مثلما كان هذا ممكناً لدى سيادة الميروفنجر لأنّه في هذه الحالة قد وجدت في البابوية هيئة كاريزماتية مختصّة لإضفاء المشروعية على سلالة الحكم الجديدة(2). ولكن في حالة سيادة كاريزماتية موهوبة مثل الألوهية المجسّمة أو الإله

(1) لا يمكن هنا إثبات التعبير الملك "المعتقل"؛ وبالنسبة لاعتقال الملك "المتجسّد".

(2) بعد أن أبعد بيبين الثالث (Pépin III) من سلالة Arnulfinger آخر ملك من سلالة الميروفنجر Childerich III من العرش الإفرنجي عام 751 سمح بدهنه بعد اختياره ملكاً في مدينة سواسون (Soissons) أوّلاً من قبل الأساقفة الإفرنج ثمّ فيها بعد من طرف البابا في مدينة سانت دونيز (Saint Denis). قارن في هذا الصدد: Kern, *Gottesgnadentum*, S. 74-78, 89f., الذي تحدّث في هذا الإطار عن **كاريزما الدهن** (*Charisma der Salbung*) (المرجع المذكور، ص 122).

الابن، كما تتجلّى مثلاً في الميكادو[3] (Mikado)، قد تعني محاولة العزل عن العرش ليس فقط خلع الملك بمفرده - الذي هو بالطبع دائماً ممكناً سواء بطريقة تعسّفية أو سلمية - وإنما عزل كامل السلالة المتميزة كاريزماتياً، وبذلك تصبح مشروعية جميع السلط محكّ التساؤل، وهو ما يعني إذن تزعزع كلّ الثوابت التقليدية بالنسبة لمعتقدات الرّعية؛ ولذلك يتم تجنّبه باحتراز من قبل جميع المهتمّين بالنظام القائم لأسباب معقولة، حتى في صورة تواجد أقصى التناقضات، وسيطرح السؤال، هل يستوجب حقاً القيام به دائماً حتى تحت ظروف يكون الشعور فيها أنّ السلالة الحاكمة هي حاملة لسيطرة أجنبية مثلما هو الآن في الصين[4].

إنّ المثال المذكور لتزكية السيادة الكارولنجية عن طريق البابا يعطي النموذج للعديد من الحالات التي يكون فيها الحاكم إمّا في حدّ ذاته ليس إلهاً أو أنّه لا يمكن تسويغ "شرعيته" بصفة مقنعة عن طريق نظام الوراثة أو غيره من القواعد القائمة على الكاريزما، وإنّما تتطلّب المشروعية من قبل هيئة أخرى - كهنوتية في العادة - كما يحدث غالباً حيث كان تطوّر الكاريزمات الدينية نحو نوعية من الكهنة دائماً قوياً وفي نفس الوقت مختلفاً عن السلطة السياسية من حيث حامليه. فحامل الكاريزما الملكية المختصّ يتم تزكيته من الإله، أي من الكهنة أو يُلحق هذه التزكية فيما بعد بالاعتراف به من طرفهم كتجسيم للإله وكعارف مختصّ بالألوهية. ففي مملكة يهودا (Juda) الغنية كان الكهنوت يستشير الآلهة حول الملك[5]، وكانت كهنة أمّون تتصرّف بالفعل في العرش بعد هزيمة خلفاء الملك المرتدّ إخناتون[6]، وكان ملك

---

(3) الميكادو (Mikado) هكذا يلقب الإمبراطور الياباني من طرف الغرباء وهو يقدّس في الشنتويّة (Shintōismus) ككائن روحيّ تجسّم في الإنسان. وحسب الميثولوجيا اليابانية يعود أصل الإمبراطور إلى إلهة الشمس Amaterasu Ōmikami. قارن: Yoshida, *Staatsverfassung*, S. 49.

(4) المقصود هي الحركة القومية الثورية للمثقفين الصّينيين التي تأسّست بعد الحرب الصّينية اليابانية (1894/ 95). وقد طالبت بعزل النظام الإمبراطوري لسلالة المانشو (باعتبارها "سلب غريب للعرش الصّيني") وتأسيس جمهورية ومؤسّسات برلمانية والقيام بإصلاح زراعي. (قارن في هذا الصدد قراءة Franke, *Ostasiatische Neubildungen*, Zitat: S. 196). وقد تحوّل الغضب منذ 1911 إلى انتفاضات أدّت في النهاية إلى سقوط سلالة الكينغ وتنازل الإمبراطور الأخير عن العرش في 12 شباط/ فبراير 1912.

(5) منذ عام 622 ق.م. فرض على ملوك اليهود الذين تم إضعافهم سياسياً بصفة ملحوظة من قبل الأشوريين الخضوع لكهنوت مدينة أورشليم والاعتراف باستشارتهم الآلهة كظاهرة إلهية.

(6) عوّض الفرعون المصري إخناتون الدين المصري المتسم بتعدد الآلهة رغم معارضة الكهنوت القائم في تابا والسّاهر على عبادة إله العرش أمّون بتقديس الإله الواحد آتون إله الشمس. وقد نقل الملك إقامته من تابا إلى وسط مصر وأقام هناك معبداً للإله آتون واعتبر نفسه الابن الحقيقي له. وبعد انتهاء حكمه تمكن الكهنة التابعين لآمون من التأثير على خلفاء إخناتون الذين لم يعمّروا إلّا قليلاً وإعادة تقديس آمون. ومن الواضح أنّ فيبر اتبع هنا: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums*, 1 Aufl. (Stuttgart: J. G. Cotta, 1884), Band 1, S. 272f.,

بابل يمسح على أيدي إله المملكة[7] ... إلخ، حتى الوصول إلى المثال الأكبر المتمثل في الإمبراطورية الرومانية - الألمانية[8]. ولئن كانت في جميع هذه الحالات القاعدة مبدئياً: أنّ المشروعية لا ترفض لمن هو حقاً أهل بها: وما شمل أيضاً تاج الإمبراطورية الرومانية في العصر الوسيط، وقد أعاد قرار المجمع الإماراتي بمدينة رانس[9] (Rhense) فعلاً هذا إلى الذاكرة. إذ إن يكن القرار حاصلاً أم لا، فهذه مسألة حكم وليست قضيّة تعسّف. ولكن يبقى في نفس الوقت الاعتقاد أنّ مناورات الكهنة هي التي تضمن أوّلاً فعالية الكاريزما، ومن ثمّ يتم هنا أيضاً "تموضع" الكاريزما. وقد يتحوّل التصرّف في العرش الذي يوضع في أيدي الكهنة في آخر المطاف صورياً إلى مملكة الكهنة، حيث يسيّر رئيس المؤسّسة الروحية أيضاً السلطة الدنيوية، وهو ما حدث بالفعل في العديد من الحالات.

أمّا في حالات أخرى، فإنّ المكانة العليا للكهنوت قد تم بالعكس إخضاعها من طرف إدارة الحكم المدنية، وهو ما حصل في الدولة الرومانية، وفي الصّين، ولدى الخلافة وربما أيضاً في وضع الحكام الأريانيين[10]، وبدون شكّ السّاسة الأنجليكان

= الذي يقول أنّ الخليفة المباشر لإخناتون قد عزل من طرف "الكاهن آي" وأنّ هذا الأخير أعاد إقامة الملك إلى تابا وقاوم بشدّة تقديس آتون الذي اعتبره "زندقة".

(7) قام ملوك بابل بمسّ "يدي مردوكـ"، الصنم الممثل لإله المملكة حتى يحصلوا على تزكية سلطتهم. وهذه الطقوس قام بها أيضاً ملوك الآشوريّين وملوك الفرس الذين حكموا بابل. قارن: Bruno Meissner, *Babylonien und Assyrien* (Kulturgeschichtliche Bibliothek I, 3) (Heidelberg: Carl Winter, 1920), S. 64, Zitat: S. 31,

وانظر أيضاً: Hugo Winckler, *Geschichte Babyloniens und Assyriens* (Völker und Staaten des alten Orients, Band 1) (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1892), S. 63.

(8) جرى تتويج الأباطرة في العصر الوسيط وإضفاء القديسة عليهم من قبل البابا بروما (ولآخر مرّة عام 1452). ورغم العديد من الانحرافات، خاصّة في العصر الوسيط، جرى الاحتفال عادة في مقرّ البابا بروما حيث يمدّ البابا الملك المتوّج بعلامات السيادة مقابل التعهّد بحمايته.

(9) قرّر مجمع الأمراء المجتمع في مدينة رانس (Rhense) عام 1338 أن الأمير الذي تم اختياره بالإجماع أو بالأغلبية المطلقة له حقّ السيادة في الحكم واستعمال لقب "الملك الروماني" حتى في صورة عدم تزكية هذا الاختيار من طرف البابا.

(10) في إطار السّجال المعاصر عرض المؤرّخ للكنيسة من مدينة هيدلبرغ هانسفون شوبرت (Hans von Schubert) عام 1909 وبأكثر حدّة عام 1912 الأطروحة أنّ السّاسة الأريانيين قد حكموا "بيد من حديد حتى على الكنيسة". قارن ملحق الثبت التعريفي لكلمة "أريانية"، وكذلك: Hans von Schubert, *Das älteste germanische Christentum oder der sogen. "Arianismus" der Germanen. Vortrag* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1909), Zitat: S. 28,

ويذهب إلى القول إنّ القبائل الجرمانية - الأريانية بتأسيسها الإمبراطورية في الغرب قد شيدت =

واللوثريين والرّوس والإغريق- الكاثوليك إزاء الكنيسة ولا يزال إلى حدّ ما. ويمكن أن يمتدّ نفوذ السّاسة المدنيين على الكنيسة إلى درجات مختلفة جداً، وذلك من أبسط حقوق الإدارة المحلّية[11] (Vogtei) إلى حدّ التأثير المعروف على أسس العقيدة[12] من طرف الملوك البيزنطيين وإلى حدّ تقلّد وظيفة الحكم كرجل دين في الخلافة[13]. وعلى أيّة حال فإنّ علاقة السلطة السياسية بالسلطة الكنسية مختلفة جداً،

= مملكة قويّة وأنّ الملك كان أيضاً يعين الأساقفة. وفي بنيتها الدستورية والحقوقية كانت الأريانية كدولة قبائل وكنيسة قد أثرت بعمق على كامل المسيحية الجرمانية بتوسّط ملك الإفرنج شلودفيغ. وقد استفزّت الأطروحة بأنّ الأريانية هي "أقدم ظاهرة للمسيحية على الأرض الجرمانية" العديد من الباحثين من بينهم أولريخ ستوتز (Ulrich Stutz) أولريخ ستوتز الذي رفع من قيمة العنصر التضامني لدى الجرمان واحتمل أن يكون هناك لديهم انتخاب للأساقفة. قارن: Ulrich Stutz, "Arianismus und Germanismus: Eine kritische Studie," in: *Internationale Wochenschrift für Wissenschaft, Kunst und Technik*, 3. Jg. (1909), Sp. 1561-82, 1615-22, 1633-48; hier: Sp. 1635f.,

ولكن من خلال ردّ Hans von Schubert, *Staat und Kirche in den arianischen Königreichen und im Reiche Chlodwigs. Mit Exkursen über das älteste Eigenkirchenwesen* (München, Berlin: R. Oldenbourg, 1912),

(من هنا فصاعداً: v. Schubert, *Staat und Kirche*)،

يبدو واضحاً أنّه لا توجد مستندات مباشرة حول تعيين القساوسة والأساقفة في الممالك الأريانية وأنّ فون شوبرت توصّل إلى استنتاجات أطروحته عن طريق القياس، وهوما دفع ماكس فيبر إلى الاحتراز والتعبير بـ "ربما".

(11) كان ممثلو الكنيسة في العصر الوسيط يمثلون القساوسة والمؤسّسات الكنسية في القضايا القانونية المدنية. وباعتبارهم ليسوا من رجال القانون، كان في إمكانهم القيام بالقسم بالنسبة للكنيسة. كما يمكنهم تقديم الدعم في القضايا لدى المحاكم أوتحبيذ الحلّ الوسط نيابة عن الكنيسة. ومنذ عهد الحكم الإفرنجي لا بدّ من ترخيص ملكي حتى يمكن للقساوسة إرسال ممثل ينوبهم في المحكمة. وفي آخر الأمر فرض الملوك الكارولنجيين "إلزام التمثيل العام". ورغم أنّ الممثلين لم يكونوا حاملي وظائف عمومية، فإنّ الملك قادر على تقليدهم المأمورية بمجرّد القسم. قارن: Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 302-311.

(12) أثر الأباطرة البيزنطيون مثل الإمبراطور جستينيان (Justinian) (527-565) من خلال كتاباتهم اللاهوتية على تكوين العقيدة الأرثوذكسية إلى حدود القرن الخامس عشر. وحرّضوا أيضاً على الدعوة إلى اجتماعات الأساقفة للتدخل في قضايا لاهوتية والتأثير عليها مثلما حدث في الصراع مع النساترة في القرن الخامس أوفي الصراع من أجل تحريم الصّور في القرنين الثامن والتاسع. قارن: Heinrich Gelzer, "Abriß der byzantinischen Kaisergeschichte," in: *Krumbacher, Karl, Geschichte der byzantinischen Literatur von Justinian bis zum Ende des oströmischen Reiches* (527-1453), 2 Aufl. (München: C. H. Beck, 1897), S. 911-1067, hier: S. 937f., 962,

(من هنا فصاعداً: Gelzer, *Byzantinische Kaisergeschichte*).

(13) طبقاً للتصوّر السني جاء الخلفاء بعد وفاة محمد (ص) (عام 632) - كـ"خلفاء لرسول الله"- أي كخلفاء النبيّ في السلطة السياسية على الأمّة الإسلامية وكذلك كقادة في الدين أو أئمة. وحسب Goldziher, *Vorlesungen*, S. 216,

يتمتع الخليفة بـ "مقام الحاكم التيوقراطي".

وذلك 1. لدى الكاهن المشرّع له، سواء كتجسيم للألوهية أو كهبة من الإله، 2. لدى الكاهن الموظف، أي القسّيس الذي يتمتع أيضاً بوظائف الملك - وهما حالتا السلطة الدينية - وختاماً 3. لدى السّاسة المدنيين/ الدنيويين كالمستبدّين البابويين الذين بحكم الحقّ الذاتي يملكون أيضاً أعلى سلطة في القضايا الكنسية، فـ "السلطة الدينية" في هذا المعنى - والتي هي في الحالة الثانية فعلاً بمنزلة "التيوقراطية" - وحيثما ظهرت عواقب مؤثرة جداً في بنية الإدارة. فيجب عليها منع ظهور قوى مدنية تحرّرية: فحيث يوجد ملك إلى جانب سلطتها أو تحتها، فإنها تسعى إلى الحيل دون تطوّر سلطة مستقلة لديه: وذلك بالالتفاف على الخزينة (Thesaurus) التي هي ضرورية بالنسبة لجميع الملوك في العهود القديمة والحد من عدد حرّاسه حتى تمنعه من تجنيد قوة عسكرية مستقلة تابعة للملك (وهو ما حدث في يهودا تحت حكم إزاية[14] (Josia)). فهي تعرقل أيضاً بكلّ ما تكسب من قدرة ظهور طبقة مدنية مستقلة من النبلاء لأنّ هذه الطبقة قد تصبح خصماً لسلطتها المطلقة وتشجع بالآتي في أغلب الأحوال البورجوازية المسالمة (نسبياً). فقرابة الخيار العام بين القوى المدنية/ البورجوازية والقوى الدينية التي هي نموذجية في مرحلة ما من تطوّر كليهما يمكن أن تتحوّل إذن إلى حلف صوري ضدّ القوى الإقطاعية، مثلما حصل غالباً في الشرق وكذلك في مرحلة التنصيب في إيطاليا[15]. وهذا التناقض ضدّ كاريزما البطل السياسية دفع السلطة الدينية في كلّ مكان إلى تحريض الدول الغازية/ الاستعمارية على استعماله كوسيلة لقمع الشعوب المضطهدة. وهو ما جعل السلطة الدينية في التيبتية مثل اليهودية والمصرية القديمة قبلها تجد تشجيعاً بعض الشيء أو حتى إنشاءها من قبل الحكم الأجنبي، وربما أصبحت أيضاً بعد كلّ هذه العلامات التاريخية المعابد في اليونان، وبالأخصّ الإله الدّلفي (Delphische)، جاهزة لمثل هذه الوظيفة في حالة انتصار الفرس. وتبدو كلّ من الحضارة اليونانية والحضارة اليهودية في سماتها الأساسية نتيجة الدفاع ضدّ هيمنة الفرس من جهة والاضطهاد

(14) بعد أن ضعف ملوك يهودا لتبعيتهم للمملكة الأشورية، تمكن كهنوت مدينة أورشليم من الاستحواذ على السلطة عام 622 ق.م. وفرض إصلاح حسب القانون الموسوي. وهكذا بقي الملك جوزيا من ناحية كحاكم شرعي من أبناء داوود، ولكن وجب عليه التخلي عن حاشيته وكذلك على فرسانه. قارن أيضاً: Weber, *Agrarverhaltnisse*3, S. 93.

(15) المقصود هنا هوالحزب المنافي للقيصر في المدن الشمالية والوسطى من إيطاليا، والذي نعت منذ حوالى عام 1215 بحزب الغلف.

من جهة أخرى. فإلى أيّ حدّ يمكن للاستعباد أن ينفذ عن طريق السلطة الدينية، هذا ما أكّده مصير المغول الذين طالما تساءلوا عن مدى ثبات الحضارة بعدما قاموا خلال ألف وخمسمئة عام بهجمات متجدّدة دائماً ضدّ الدول الحضرية المجاورة والمطمئنة، وفقدوا فوعة/ شدّة روحهم القتالية بصفة شبه تامّة عن طريق تأثير العقيدة اللاموية بالخصوص[16].

إنّ الصّراع غير المفتوح دائماً والذي يتجلّى في المنافسة بين نبلاء الحرب ونبلاء المعبد أو بين أنصار الملك وأتباع الكهنة يساهم حيثما كان في إضفاء صبغة على الدولة والمجتمع. وقد خلّف في الدور المتبادل لطبقة الكهنة وطبقة المحاربين في الهند، وفي الصراعات المفتوحة حيناً والخفيّة أحياناً بين نبلاء العسكر والكهنة في أقدم دول آسيا الصغرى وفي مصر ولدى اليهود وكذلك في وضع الكهنة تماماً تحت نفوذ العائلات المدنية النبيلة في المدينة الهلّينية وبصفة كلّية في روما، وخلال المنافسة بين كلا القوّتين في العصر الوسيط وحتى في الإسلام بنتائجه المختلفة بالنسبة للشرق والغرب ملامح وفوارق حاسمة. فالتناقض التام ضدّ أيّ سلطة دينية والبابوية القيصرية: أي خضوع السلطة الكهنوتية تماماً للسلطة المدنية/ الدنيوية لم يتم إثباته تاريخياً في شكله الخالص: فليس الحاكم الصيني ولا الروسي ولا التركي ولا الفارسي لوحده هو ذا طابع بابوي قيصري، وإنما أيضاً الحاكم الإنجليزي الذي يتقلّد السلطة الكنسية وكذلك الحاكم الألماني، ولكن هذه السلطة تجد حيثما كانت حدودها في استقلالية الكاريزما: فقد حاول الإمبراطور البيزنطي فرض قواعد للعقيدة الدينية ومعايير من وحيه الخاص وسبقه في ذلك الفراعنة وملوك الهند والصين وكرّر أيضاً المطرانية العليا (Summi Episcopi) البروتستانت هذه العملية، ولكن بدون جدوى، فقد كانت مثل هذه المحاولات

---

(16) في القرن الثالث عشر اعتنق حاكم المغول وغازي الصين كوبلاي خان (1215–1294) الديانة اللاموية التي عرفها عن طريق لاما دير ساسكيا كلوسترز (Lamas des Saskya-Klosters) الذين أخذوا مكانة مرموقة بحكم معرفتهم القراءة والكتابة في تسيير شؤون إمبراطورية شعب المغول البدوي. ويبدو أن القول الذي تبناه فيبر هنا والذي يفيد بأنّ اعتناق قبائل المغول الديانة اللاموية أدّى إلى توطيد السكينة في البلاد، كان محلّ سجال في أوساط البحث المعاصر: Albert Grünwedel, *Buddhismus*, S. 193,

(قارن أيضاً ذكره بالاسم في: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 451, Fn. 119).

وبالفعل انتهت غزوات النهب والحرب لدى المغول بعد أن فشلت الحملة الأخيرة بقيادة تيمور خان (حوالى 1328–1405) على الصين.

بالنسبة للجميع خطرة جداً. ولم ينجح خضوع السلطة الكهنوتية تماماً تحت سلطة الملك بصفة عامّة إلّا حيث كان الطابع الديني أرقى من الكاريزما السّاحرة التي يوظفها أصحابها وما لم يتم عقلنتها عن طريق جهاز بيروقراطي خاص وبنظام تعليمي مخصّص (وإن ارتبطا كلاهما عادة)، ولكن بالخصوص ما لم يتم التوصّل في الوعي الديني إلى نموذج دين القيمة أو "دين الخلاص" أو الخروج عنه. فحيث يهيمن هذا النموذج تبدو مقاومة قوى السلطة الدينية ضدّ السلطة المدنية غالباً لا تقهر ممّا يدفع هذه الأخيرة إلى خيار آخر ليس هو سوى التصالح. ولكن على عكس ذلك نجحت المدينة/ الدولة القديمة تماماً وإلى حدّ بعيد أيضاً السلطة الإقطاعية (في اليابان) وسيادة الأعيان (في الصّين) وعلى الأقل أيضاً الدولة البيزنطية والدولة البيروقراطية الرّوسية في كسب السيادة على قوى دينية ذات طقوس سحريّة. ولكن حيثما طوّرت هذه الكاريزما الدينية نظام تعليم وجهاز إدارة خاصّة، خلّفت أيضاً في الدولة البابوية القيصرية مسحة قوية من السلطة الدينية.

وبانتظام سعت الكاريزما الكهنوتية أن تجد تصالحاً مثبتاً، غالباً عرفيّاً، وفي بعض الأحيان أيضاً عن طريق "اتفاقيات بابوية" مع السلطة المدنية/ الدنيوية يضمن لكلا الطرفين مجال سلطتهما، ويسمح لكليهما ببعض التأثير في مجال سلطة الآخر، مثل تعيين بعض الموظفين بالكنيسة من جانب السلطة المدنية وتعيين رجال الكنيسة في مؤسّسات الدولة للتعليم من جنب السلطة الروحية حتى يتم تجنّب تصادم المصالح وحمل كليهما على المساعدة المتبادلة: هذا ما حدث مع المنظمة الروحيّة – الدنيويّة في إمبراطورية الكارولنجر ذات الحكم الاستبدادي إلى حدّ كبير، وكذلك في الإمبراطورية الرومانية المقدّسة التي أظهرت سمات مماثلة في حكم الـ أتّون (Ot-tonen) والساليرن (Saliern) الأوائل، وفي العديد من الدول البروتستانتية ذات المسحة البابوية القيصرية، في أماكن متفرّقة أخرى للسلطة وكذلك أيضاً في أقاليم الحركة الإصلاحية المعاكسة المرتبطة باتفاقيات بابوية وما شابهها من مراسيم المقاطعات[17]. تضع السلطة المدنية للحفاظ على مكانتها جميع وسائل الإلزام والقهر

(17) كانت مراسيم الدوائر مراسيم بابوية غايتها وصف حدود (Circumscriptio) الدوائر الكنيسة. وفي عهد الاستبداد المطلق وجب تعديل تقسيم دوائر الكنيسة طبقاً لحدود الدولة والاتفاق مع الأمير بالتراضي. وخاصّة في الدول البروتستانتية تم الاتفاق في القرن التاسع عشر – خلافاً للاتفاقيات البابوية شبه الدولية – على تقسيم جديد للدوائر أمر به البابا، ولكن لم يدخل حيّز التنفيذ إلا بعد أن نشر في الأوراق القانونية الرسمية مثلما حدث مع مرسوم الدائرة التابعة لبروسيا (*De salute animarum*, 1821) وبالنسبة =

لجلب ضرائب الكنيسة وغيرها من المواد الماسة للعيش على الأقلّ على ذمّة السلطة الرّوحية، وفي المقابل تسعى السلطة الروحية أن تقدّم بالخصوص للحاكم الدنيوي ضمان الاعتراف بمشروعيته وإخضاع الرّعية بوسائلها الدينية. لقد حاولت بعض حركات الإصلاح الكنسية، مثل الحركة الغريغريانية[18]، الإنكار التامّ للكاريزما المستقلة بالنسبة للسلطة السياسية، ولكن ليس بنجاح دائم. أمّا الكنيسة الكاثوليكية فإنّها تعترف اليوم باستقلالية الكاريزما السياسية لأمر واحد، وهو أنّها - مثلما تمليه نظرية المعادلة/ الأنداد[19] - جعلت أمام كلّ سلطة ماسكة بالحكم بدون منازع، ومهما كان مصدر سلطتها، من الاعتراف والطاعة الدينية واجباً، فيما عدا أن يكون الأمر متعلقاً بابتزاز "سلطات الكنيسة".

وهناك حدّ أدنى من العناصر التيوقراطية أو البابوية القيصرية يسعى دائماً أن يندمج مع أيّ سلطة سياسية شرعية مهما كانت بنيتها لأنّ كلّ كاريزما في الختام تفترض حتماً أيّ باق من مصدر سحريّ قريب من السلط الدينية يحمل هو الآخر "الرحمة الإلهية" بأيّ دلالة كانت في ذاته.

وممّا هو ثابت بالفعل أنّ السؤال أيّ نظام من هذه الأنظمة المختلفة هو السّائد لا يتعلق بمدى الثقل الذي ينسب لما هو دينيّ من طرف شعب ما. فالحياة الهلّينية والرومانية واليابانية مطرزة بنسيج من العناصر الدينية أكثر من أيّة جماعة دينية، وقد ذهب بعضهم إلى حدّ القول - عن حقّ، ولو بشيء من المبالغة - أنّ المدينة/ الدولة

= لمقاطعة الكنيسة في منطقة الرّاين العليا (*Provida sollersque*, 1821) وبالنسبة لهانّوفر (*Impensa Romanorum Pontificum*, 1821).

(18) المقصود هي حركة إصلاح الكنيسة التي تحمل اسم البابا غريغور السّابع والتي دامت إلى حدّ تعيين البابا كليكستوس الثاني في القرن الحادي عشر، والتي رفضت مشاركة غير المختصين من رجال الدين في تعيين الوظائف الكنسية وتطالب برفع مكانة البابا أمام السّاسة المدنيين/ الدنيويين (Investitur-Streit). وأكد البابا غريغور السابع على قداسة البابا وعصمته من الخطأ وطالب بحقّ عزل الملوك العصيين وتسريح الرعية من ولائهم لأميرهم. ويرى عالم اللاهوت الكاثوليكي دولنغر (Döllinger) أنّ غاية هذه الحركة هي "توحيد الدول الأوروبية في مملكة كهنوت تيوقراطية يكون البابا على رأسها". قارن: Ignaz von Döllinger, *Das Papsthum* (München: C. H. Beck (Oskar Beck), 1892).

(19) يعني "تعادل الأصل" (Ebenbürtigkeit) في مجتمعات متسلسلة حسب الطبقات تعادل الأصل بالنسبة للأشخاص الذي يؤدي دوراً حاسماً خاصّة في قضايا الزواج وقانون العائلة والميراث وكذلك أيضاً على مستوى المحاكم.

العتيقة هي رابطة دينية قبل كلّ شيء[20] - ومؤرخ مثل تاسيتوس (Tacitus) روى إجمالاً الكثير من الأعاجيب والمعجزات مثل أي كتاب شعبي في العصر الوسيط، وأنّ الفلاح الرّوسي متديّن بقدر أيّ يهوديّ أو مصريّ. وليس هناك في الحقيقة اختلاف سوى في الكيفية التي يتم فيها توزيع السيادة الاجتماعية، وهذا له عواقب على كيفية تنظيم التطوّر الديني في حدّ ذاته.

يتصّرف الحكم البابوي الاستبدادي، في طابعه الخالص بعض الشيء متمثلاً في دول العهد القديم الغربي، وفيما بعد حسب درجات مختلفة من النقاوة في الإمبراطورية البيزنطية والدول الأريانية[21]، وحتى اليوم في دول الكنيسة الشرقية وفيما يسمّى بالاستبداد المتنوّر بأوروبا، في القضايا الكنسية ببساطة وكأنّها مقاطعات تابعة للإدارة السياسية. فالآلهة والمقدّسون هم بمنزلة آلهة الدولة ومقدّسي الدولة، وتقديسهم هو شأن الدولة، وصاحب السلطة هو الذي يسمح بوجود آلهة جديدة، وعلوم دين وطقوس حسب رغباته أو أن يمنعها. أمّا العملية التقنية لإنجاز الواجبات إزاء الآلهة، طالما لم يقم بها الموظف السياسي في حدّ ذاته تحت إشراف "المختصّين" الكهنة، فهي بالطبع من مشمولات الكهنة الخاضعة للسلطة السياسية. وهي، باعتبارها مستندة على امتيازات الدولة، في غنىً عن الاستقلال الاقتصادي والملكية الخاصّة ومساعدة جهاز الإدارة المستقلّ عن السلطة السياسية الذي يمثل فعلاً هذه السلطة؛ فجميع ملفاتها هي منظمة ومراقبة إدارياً، ولا يوجد نمط كهنوتي خاص للعيش، وبالآتي لا توجد تربية كهنوتية خاصّة خارج التنظيم التقني لوظائف الطقوس، وليس هناك بالطبع تطوّر للاهوت بالمعني الصحيح للكلمة، وكنتيجة لذلك لا يوجد تنظيم ديني مستقلّ عن السلطة السياسية فيما يتعلق بكيفية تصرّف الناس: فكاريزما السلطة الدينية انحطّت درجتها إلى حدّ أن أصبحت مجرّد

---

(20) يستند فيبر هنا - كما يتجلى من ملاحظة في ورقة من المخطوط (انظر الهامش النقدي للنصّ f) - إلى: Fustel de Coulanges, *Der antike Staat*, S. 3,
والذي ذهب إلى القول إنّ الدين كان القاعدة الأساسية لظهور "المدينة" العتيقة و"الدولة".

(21) بالنسبة لـ "الأريانية" تعتبر ممالك أريانية بالخصوص كلّ من مملكة الغوت الغربية التي احتلت الجنوب الغربي من بلاد الغال وجزءاً كبيراً من إسبانيا وأصبحت من "أقوى ممالك الغرب" ثمّ اعتنقت الكاثوليكية بعد أن تبناها الملك ريكارد (Reccared) عام 587، ومملكة البورغوند (التي بقيت أريانية حتى عام 517) ومملكة اللونغوبارد بإيطاليا حيث عمّرت الأريانية طويلا (إلى حدّ القرن السابع).
قارن: Schubert, *Staat und Kirche*, Zitat: S. 79.

إدارة تقنية. وقد حوّلت طبقة النبلاء الحاكمة بصفة استبدادية بابوية جميع مناصب الكهنة الكبرى إلى أملاك وراثية واقتصادية مدرّة في أيدي بعض العائلات وإلى مصادر هيبة وسلطة، أمّا الجزء الأوفر من مناصب الكهنة الصغرى، فقد وزّعت في شكل وظائف حكومية على أصحاب رجال الدين، وحوّلت الأديرة وما شابهها من الأوقاف إلى مصادر رزق للبنات العانسات والأبناء في عمر الشباب، ومراعاة القواعد التقليدية والشعائر إلى جزء لا يتجزأ من طقوس طبقتهم وعاداتهم. وحيث هيمن الاستبداد البابوي في هذا المعني بصفة عشوائية، كانت النتيجة الحتمية هي نمذجة المضمون الجوّاني للدين وحصره في درجة التأثير التقني والشعائري الخالص على السلطات الخارقة للعادة، وعرقلة أيّ تطوّر لـ "دين الخلاص".

ولكن بالعكس حيث كانت كاريزما السلطة الدينية هي الأقوى أو أصبحت، فإنّها كانت تسعى للحطّ من قيمة السلطة السياسية ونظامها إذا ما لم تتمكن من الاستحواذ عليها. فهي تراها، باعتبارها تطالب بكاريزما خاصّة منافسة لها، مباشرة كعمل شيطانّي: وغالباً ما قامت الاتجاهات الإيتيقية الدينية المتشدّدة في المسيحية بمحاولات لفرض مثل هذا الموقف. أو أنّها تنازل حتمي نحو الخطيئة في الأرض بإرادة الإله والتي يتعيّن الابتعاد عنها كأحياء في هذا العالم وعدم الاقتراب منها قدر المستطاع، وأنّ تنظيمها من وجهة نظر معيارية لا وقع لها بأيّة حال: وهذا هو موقف المسيحية الخاصّ بيوم القيامة/ الميعاد في مرحلتها المبكّرة[22]. أو هي في الختام أداة حبّذها الله في التصدّي للقوى المعادية للكنيسة ووضعها إذن على ذمّة السلطة الدينية. لكن على مستوى التطبيق فإنّ السلطة الدينية تحاول أن تحوّر السلطة السياسية إلى قطاع حامل للسلطة الدينية واستعمال وسائلها الخاصّة في الردع إلى حدّ يتطابق ومصالحها الذاتية في الحفاظ على شكلها السياسي. فحيث لا يحكم الكهنة سياسياً بصفة مباشرة يستمدّ الملك مشروعيته من استشارة الإله يهودا والتزكية والدهن

(22) المقصود هو التصوّر المسيحي العريق في اقتراب يوم الميعاد. ويتبع فيبر هنا - كما يتجلى من إشارة موازية - إرنست ترولتش (Ernst Troeltsch) الذي أوّل التطلعات المسيحية المبكرة ليوم الميعاد في "دراساته الاجتماعية" كـ "لا تفريقيّة متطرّفة إزاء ما هوحكومي". قارن: Weber, *Agrarverhaltnisse* 3, S. 140,
وكذلك موضع الإحالة إلى: Ernst Troelsch, *Die Soziallehren der christlichen Kirchen und Gruppen* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1912),
(من هنا فصاعداً: Troelsch, *Soziallehren*)،
حيث توجد قراءة لوكا 20، 25 ("أعطوا للقيصر ما هو للقيصر، وأعطوا لله ما هو لله").

والتتويج من قبل الكهنة. وكان يُمنَع عنه في بعض الظروف (مثلما حدث بالخصوص في غضون تأسيس الكهنوت في يهودا خلال حكم جوزيا (Josiah)[23] جمع "كنز" وتشكيل حاشية من الأتباع الأمناء أو تجنيد جيش من المرتزقة. فالسلطة الدينية تؤسّس جهازاً إدارياً مستقلاً تديره السلطة الدينية وتطوّر نظامها الخاص للضرائب (العشر) وقوانينها الإصلاحية (نظام الأوقاف) لضمان أملاك الكنيسة. فانطلاقاً من توزيع الخيرات السحرية/ الروحية الذي كان في البداية "حرفة" حرّة يمكن تعلّمها وفرعاً لكسب العيش، تكوّنت مصلحة إماراتية يديرها الأعيان وأصحاب العقار الزراعي، ومن ثمّ - في بعض الظروف - تطوّرت إلى مصلحة مدرّة للربح تابعة لمعبد تم تحصينه كـ "وقف" بكيفية ما ضدّ هجمات القوى الشرّيرة: فجلساء المائدة وما أفرزته من مصادر مدرّة للربح في قالب موارد طبيعية بالنسبة لكهنة المعابد المصرية والشرقية وآسيا الشرقية يدخل في هذا الإطار. وتحوّلت السلطة الدينية إلى "كنيسة" عندما 1. ظهر كهنوت متميّز ومنعزل عن "العالم" كحرفة يعمل حسب مرتّب منظم وترقيات وواجبات مهنية ونمط خاصّ من العيش (خارج المهنة)، 2. عندما رفعت السلطة الدينية حقوق سيادة "كونية"، أي تجاوزت حدود رابطة المنزل والعشيرة والقبيلة على الأقلّ، وتهاوت أيضاً الحواجز الإثنية -القومية بأتمّ معنى الكلمة مع التساوي الديني الكامل، 3. عندما تتعقلن العقيدة والطقوس، فتصاغ في كتب مقدّسة وتؤوّل وتنظم كموضوع للدرس ليس حسب المهارة التقنية، 4. عندما يجري كلّ هذا لدى جماعة شبيهة بالمؤسّسة، إذ إنّ النقطة الحاسمة التي تتطوّر مبادئها حسب درجات مختلفة من النقاوة هي تحرّر الكاريزما من الشخصيّة وارتباطها بالمؤسّسة وخاصّة: بالمصلحة/ الإدارة. إنّ "الكنيسة" تختلف حقاً عن "الطائفة" في المعنى السوسيولوجي للكلمة، وذلك: لأنّها تعتبر نفسها مديرة لنوع من المساعدين لتوفير الإدارة الماضية (Fideicommis) للأرزاق المقدسة والأبدية التي تعرض على كلّ فرد، والتي لا ينتمي إليها الإنسان - عادة - بتلقاء نفسه مثلما هو الحال في جمعية ما، وإنّما يولد فيها ويخضع لتربيتها حتى الشخص المنافي للألوهية وغير المختصّ دينياً، وبتعبير آخر: ليست مثل "الطائفة" كجماعة من الأشخاص المختصّين بالكاريزماتية بصفة ذاتية بحتة، بل كحاملة لكاريزما تابعة لمصلحة ومديرة لها. وهذه "الكنائس"

---

(23) بإصلاح الطقوس والقوانين في معنى "وصايا موسى"، تمكّن كهنوت أورشليم بفرض معبد المدينة كمقرّ وحيد ومشرّع لعبادة يهوى (يا هو). ولم يبق لـ جوزيا (Josia) كملك يهودا سوى الامتثال لقرارات استشارة الإله من طرف كهنوت المدينة.

في هذا المعنى لم ينشئها خارج المسيحية سوى الإسلام بأتمّ معنى الكلمة والبوذية في شكل اللاماويّة والمهديّة (Mahdismus) واليهودية في إطار محدود باعتبارهما مقيّدان فعلاً بالعامل القوميّ، وتبدو أيضاً قبلها السلطة الدينية المصرية القديمة.

انطلاقاً من تطلعاتها الكاريزماتية المرتبطة بالمصلحة، تملي "الكنيسة" طلباتها على السلطة السياسية. فتستعمل هنا الكاريزما المختصّة بمصلحة السلطة الدينية للرفع المشطّ من وجاهة حامليها. وإلى جانب الحصانة أمام القضاء وجلب الضرائب وكامل الواجبات الحكومية والعقوبات الشديدة لكلّ يمسّ احترام كرامتهم، فإنها تنشىء أشكالاً خاصّة بموظفي الكنيسة في العيش وبالآتي قواعد مثالية خاصّة وتربية دينية تخدم هذه الغاية، وبامتلاكها لهذا القطاع من التربية، فإنّها تستحوذ أيضاً على تربية السواد الأعظم من الناس وبحكم ذلك فهي تقدّم للسلطة السياسية أبناء الموظفين وكذلك "الرّعية" متشبّعين بالروح الدينية ومطبوعين.

وبحكم نفوذها تطوّر الكنيسة حسب تنظيم السلطة الدينية نسقاً متكاملاً من القواعد الأخلاقية - الدينية لتسيير الحياة التي لا يمكن وضع حدود مبدئية لمضمونها مثلما هو الحال اليوم بالنسبة لمطالب السلطة الكاثوليكية إزاء نظام الأخلاق (Disciplina Morum)[24]. أمّا وسائل الردع التي تستعملها السلطة الدينية لفرض مطالبها، بغضّ النظر عن المساعدة التي تطلبها من طرف السلطة السياسية وتتحصّل عليها فهي مهمّة جداً وتتسم بها جميع السلط الدينية بشكل أو بآخر: مثل الطّرد من الكنيسة والحرمان من المشاركة في أعمال متعلقة بالطقوس الدينية وهي أشدّ مقاطعة اجتماعية، والمقاطعة الاقتصادية في شكل التحريض على عدم التواصل مع المنبوذين. وطالما يتم تحديد كيفيّة تسيير الحياة حسب مصالح السلطة الدينية، - وهو الأمر الجاري إلى حدّ كبير - فإنّ الكنيسة تواجه أيّ تطلع لقوى منافسة لها. ومن ثمّ تنتج "مؤازرة الضعفاء"، أي أولئك الذين لا يخضعون

(24) يستند فيبر هنا إلى البند 58 من مقطع البابا بيوس التاسع (Pius IX) من عام 1864. وفيه ينبذ البابا القول بأنّ "morum disciplina" (الأخلاقية) تتمثل في تزايد الأموال والتمتع بالملذات. قارن:
""Syllabus" seu collectio errorum modernorum," in: *Enchiridon Symbolorum definitionum et declationum de rebus fidei et morum*, auctore Henrico Denziger, 10 Aufl. (Freiburg i. Br.: Herder, 1908), S. 471,
وعلى هذه الأساس طالب البابا حتى في عهد فيبر "التمسك بالنظام" فيما يخصّ "موضوع العقيدة والأخلاق".

للسلطة الدينيّة، مثل: العبيد والتابعين والنساء والأطفال ضدّ الاستبداد المطلق لأصحاب السلطة، وكذلك المواطنين والفلاحين ضدّ الرّبا المفرط والتقليل من ظهور قوى اقتصادية لا تخضع للسلطة الدينية، وفي مقدمتهم: قوى غريبة عن العادات والتقاليد مثل ذوي رأس المال المتصاعد وعلى أيّة حال الابتعاد عن كلّ ما يزعزع قداسة التقليد والعقيدة كأساس لقاعدة السلطة الدينية، ومن ثمّ دعم السلط المعتادة والموروثة.

بهذه النتائج تقود السلطة الدينية بنفس القدر إلى النمذجة كما إلى نقيضها، **أي مباشرة إلى حقلها الحقيقي: وهي "إدارة" الكهنة للأملاك المقدسة الإلهية بصفة منظمة ومعقلنة/ رشيدة وذلك كـ "مؤسّسة" ونقل القداسة الكاريزماتية على هذه المؤسّسة في حدّ ذاتها، مثلما هو حريّ بأيّ تعليم لـ "الكنيسة" ومميّز لجوهرها، وهو : أنّ مصلحة/ مؤسّسة الكاريزما المتطوّرة إلى أقصى حدّ ستصبح حتميّاً العدو بلا قيد ولا شرط لكلّ كاريزما ذاتية ملتصقة بالشخص كما هو والمعتمد على نفسه في البحث عن الصراط المؤدّي إلى الله والملقن للكاريزما النبوية المتنسّكة والمنتشية التي قد تنسف وقار "المؤسّسة". فصاحب الكرامة الكاريزماتي الفردي وغير الموظف سيتّهم بـ "الزنديق" و"السّاحر" – وهو ما نجده في المخطوطات الحجرية منذ عهد غوديا[25] (Gudea). وقد تعدّ من الخطايا الأربع المطلقة في قواعد الرهبان البوذيين أن يضفي أحد لشخصه قدرات خارقة للعادة[26]. فلا بدّ أن تدخل الكرامة في المسار**

---

(25) يستند ماكس فيبر هنا إلى النقوش الحجرية المتعلقة بالأمير السومري غوديا (Gudea) من مدينة لاغاش (Lagasch) الذي يعود إلى الألفية الثالثة ق.م. وقد اعتبر الأمراء (Patesi) أنفسهم ممثلي إله المدينة على الأرض. غوديا لإله المدينة ننغيرسو (Ningirsu) معبداً شامخاً. وتشيد النقوش بالملك على أنّه كان حاكماً رزيناً يحترم الصلوات ويسهر على رخاء مدينته وسلامتها. ويبدوأنّه نظف المدينة – ربما عن طريق النار – وطرد "السّحرة المارقين" منها. قارن: François Thureau-Dangin, *Die sumerischen und akkadischen Königsinschriften* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1907), Vorderasiatische Bibliothek, Band 1, Abt.1,

(من هنا فصاعداً: Thureau-Dangin, *Königsinschriften*).

فمنذ مثاله حول "الأوضاع الزراعية في العهد القديم" أشار فيبر إلى أنّ الملوك السومريين-الأكاديين قد نادوا لصالح الإله المعترف به "بملاحقة الكهنة (السّحرة) والزنادقة". قارن: Weber, *Agrarverhaltnisse*3, S. 74,

وكذلك الإشارة هناك (المرجع المذكور، ص 184) إلى مقال دانجان تورو (Dangin-Thureau) حول النقوش.

(26) يستند فيبر هنا إلى الخطيئة الرابعة المرسومة في الأنظمة الداخلية للطائفة. وهذه الأنظمة الداخلية وردت في نصوص الـ Vinaya-Pitaka (سلّة تأديب الرّهبان). قارن: *The Pātimokkha,* =

العادي للمؤسّسة (مثل: das Meßwunder)، وبذلك تكون الرتبة الكاريزماتية قد تموضعت، إذ تكون ملتصقة بالتنظيم في حدّ ذاته ومنفصلة مبدئياً (وهو موضوع صراع الطائفة الدونستية Donatisten)[27] عن "الكرامة" الشخصية لمن يسمح له بتقلّد الوظيفة (Character Indelebilis)، – فالشخص والوظيفة منفصلان طبقاً للتصوّر العام، وإلّا لأدّت "إهانة" الشخص إلى تشويه سمعة المؤسّسة ذاتها. فمكانة "الأنبياء" الكاريزماتيين و"المعلّمين" تتقلّص داخل الكنيسة القديمة طبقاً للتصوّر العام في إدماج الكاريزما في الحياة العادية، وتسقط بتقدّم بيروقراطية الإدارة في أيدي الأساقفة وكهنة الرّعية. ويتم تأقلم اقتصاد المؤسّسة في المنظمة كما في كيفية سدّ الحاجات حسب ظروف الحياة اليومية: من هنا تأخذ كفاءات منظمة حسب الرّتب وهيئات وقوانين وموارد رزق وتراتيب النظام وعقلنة التدريس والإدارة كـ"حرفة" مكانها، – بل تم أوّلاً تطويرها على الأقلّ في الغرب، خاصّة من طرف الكنيسة كوريثة للتقاليد القديمة، وحتى المصرية في بعض الأحيان حسب ما يبدو[28]، لأنّه بالطبع حالما تقدّم التطوّر نحو كاريزما المؤسّسة في هذا المجال، وجب حتميّاً فرض النزعة البيروقراطية الخاصّة بفصل الشخص المشين عن قداسة المؤسّسة بكلّ صارمة وبغير مبالاة. ومن بين المسائل الكبيرة التابعة لمنظمة السلطة الدينية نذكر أيضاً

= *The Mahāvagga, I-IV*, Vinaya Texts Translated from Pāli by T. W. Rhys Davids and Hermann Oldenberg (Delhi Patna Varanasi: Motilal Banarsidass, 1882), Sacred Books of the East, vol. 18, Part 1, S. 5,

(من هنا فصاعداً: Vinaya Texts).

ويمكن ترجمة الخطيئة الرابعة بالعربية بالآتي: "يمنع على الراهب المرسّم التبجّح بامتلاك قوى خارقة للعادة". أمّا "الخطايا الكبرى" الثلاثة الأخرى التي تؤدّي إلى العزل المباشر من طائفة الرهبان فهي تتمثل في سلوك غير لائق وفي السرقة والمعرفة المقصودة بقتل المخلوقات. قارن: Kern, *Buddhismus*, S. 40f.

(27) دار صراع الطائفة الدونستية (Donatisten) الذي حدث خاصّة بين الأسقف الروماني ستيفانوس الأول (257-254) وأسقف قرطاجنة سيبران (حوالى 248–258) حول ما إذا وجب الاحتفاظ بالأساقفة ذوي الأخطاء الكبائر في وظائفهم أم يمكن عزلهم من طرف طائفتهم. وخلال هذا السجال فرضت الأرثوذكسية الرومانية نفسها بالرأي أنّه يتعين على الأساقفة الذين تم ترسيمهم مرّة البقاء في وظائفهم. قارن: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 218-220.

(28) قدّم أدولن هرناك في وصفه لتاريخ التبشير المسيحي بعض التلميحات حول تنظيم الكنيسة المصرية. فالمدن والـ نومن (Nomen) أصبحت الأرضية "لأبرشيات الأساقفة" فقد كان أساقفة الـ نومن Nomen في القرن الثالث يخضعون "للقيادة غير المحدودة لمطران الإسكندرية" الذي كان له الحق بـ "تعيين جميع الأساقفة وإسناد القرارات التأديبية وتقلّد منصب القاضي السامي في القضايا الكنسية". قارن: Harnack, *Mission* 11, S. 137.

موقف "المؤسّسة" الرّسمي فيما يخصّ تطوّر أنصار الإله الكاريزماتيين: كالكهنوت بتشبّثه بفرضيات المؤسّس الكاريزماتي الرّافضة لإيجاد حلّ وسط مع "العالم".

ويمكن لـ "التنسّك"/ التزهّد في المعنى الخاصّ لسير حياة الرّاهب أن يكون له أوّلاً معنيان مختلفان جداً: فمن جهة، وهو في المقدّمة لدى "أديان الخلاص" حيثما كانت، أي لدى النسّاك الهندوكيين والبوذيين والمسلمين وكذلك لدى النسّاك المسيحيين: أي الخلاص الفردي للرّوح الذاتية بفتح سبيل شخصيّ ومباشر إلى الله. فالمطالب الراديكالية للكاريزما الهادفة إلى قلب نظام العالم والمقترنة دائماً بتوجّه متعلق بيوم المعاد تنطوي هي الأخرى تحت هذه الأنظمة التي تحتاج حتماً إلى حلّ توافقي مع المصالح الاقتصادية وغيرها من مصالح السلطة، ولكنها غير صالحة للتطبيق ولا تكون نتيجة هذا السلوك الموضوعي سوى "الهروب من العالم" ومن الزواج والمهنة والوظيفة والملك ومن أيّ جماعة سياسية كانت أو غيرها. وفي جميع الأديان يربح في الأصل المتنسّك الكامل الذي ينجز ما هو خارق للعادة، أي الكاريزما الشخصيّة: والتي تعني قهر الإله وفعل المعجزات.

يمثل الكهنوت في المرحلة الكاريزماتية من تطوّره ظاهرة اقتصادية مضادّة، أمّا "المتنسّك" فهو نقيض الإنسان البورجوازي السّاعي إلى الرزق مثلما هو نقيض رجل الإقطاع الذي يتمتّع بملكه بصفة علنيّة. فهو يعيش منفرداً أو في مجموعات تكوّنت بكلّ حرّية، عازب وبالآتي لا يتحمّل أيّة مسؤولية، لا يهتمّ بالسلطة السياسية وغيرها، يقتات من الفواكه المجموعة ومن التسوّل ولا إقامة له في هذا "العلم": فالقاعدة الأصلية للكهنة البوذيين تحتّم عليهم التجوّل المتواصل خارج أوقات المطر وتحدّد لهم زمنياً المقام في نفس المكان(29)، ما عدا المواقع المرتبطة أوّلاً بأهداف وطرق توجههم غير المعقولة تماماً، وهذا يعني التجرّد من الارتباط بالظروف الاقتصادية كما بالظروف الطبيعية بالنسبة لوجودهم الدنيوي وتوجيه تنسّكهم نحو التوحّد بما هو إلهي/ سرمدي. وفي هذا الشكل هناك فعلاً جزء من تلك القدرة المميّزة في التخلّي عن الظاهرة الاقتصادية التي تمثلها الكاريزما النابغة حيثما كانت. فالكهنوت هو النمط الكاريزماتي القديم من الأحبار والأنصار ولكن بدون بطل ديني ظاهر بل

---

(29) توجد الوصية في: *Mahāvagga* III, 1؛ قارن: *Vinaya Texts*, S. 298f., وكذلك الترجمة الألمانية لـ "asketischen Lebensregeln" für den buddhistischen Mönch bei Kern, *Buddhismus*, S. 18-21 und 51.

إنّ قائده المستتر هو النبيّ الذي اختفى في عالم الغيب. والوقائع الخارجية هي التي تثبته. أمّا الاعتبارات الاقتصادية الرشيدة من جهة أو الحاجة إلى اللذة المغرية من جهة أخرى لا يعادلان قدرة إنجازات الكاريزما الدينية - التي هي مثلها ذات طابع "خارق للعادة" -. وهذا ينطبق بالطبع على إنجازات السلطة الدينية. فعدم الجدوى الكامل من بناء الأهرام لا يمكن فهمه إلّا من خلال قيمة الملك كتجسيم للإله(30) والاعتقاد الراسخ فيه من قبل الرّعية. فإنجازات المورمون في الأرض المالحة من إقليم أوتاه (Utah) تناقض كلّ القواعد المعقولة التي تخصّ اقتصاد الاستيطان(31). وهذا هو نموذجي/ طبيعي تماماً بالنسبة لإنجازات الكهنوت التي تحقّق دائماً ما لا يمكن احتماله اقتصادياً. ففي قلب صحاري الثلوج والرّمال بالتيبت (Tibet) أقام الكهنوت البوذي في شكله اللاّماوي إنجازات اقتصادية، ولكن بالأخصّ معمارية في ظاهرة البوتالا (Potala)(32)، توازي من حيث عظمة بنائها، وكما يبدو أيضاً نوعيتها، أشهر إنجازات العالم وأكبرها. ومن وجهة نظر اقتصادية، فإنّ طوائف الكهنة في الغرب كانت أوّل من أدار الأراضي الزراعية بصفة معقلنة ومن بعد الجمعيات التعاونية في المجالين الفلاحي والحرفي. أمّا الإبداعات الفنّية للكهنوت البوذي، فهي تفوق العادة في أثرها بالنسبة للشرق الأقصى مثلما هو اليوم بالنسبة للحقيقة الغريبة أنّ جزيرة نائية كما تبدو مثل جزيرة إيرلندا التي حُكم عليها بالبقاء على هامش الحياة، كانت لقرون عدّة هي المحافظة في أديرتها على التراث القديم وكان لمبشريها الأثر الحاسم على الطبيعة التاريخية اللامحدودة في نتائجها لتطوّر الكنيسة الغربية. وأنّ الغرب مثلاً هو الوحيد الذي طوّر مجال الموسيقى المنسجمة

(30) Eduard Meyer, *Ägypten zur Zeit der Pyramidenerbauer* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1908), S. 10ff.,

كان الفراعنة القدامى، وخاصّة ملوك السلالتين الرابعة والخامسة (حوالى 2639 /2589- 2347/ 2297 ق.م.) يعتبرون بمنزلة آلهة يتمتعون بسلطة مطلقة ويحتلون المكانة الرئيسية في الدولة.

(31) لتفادي المطاردات على ضفاف واد المسيسيبي أسّست طائفة المورمون عام 1847 في ولاية أوتا (Utah) مدينة سالت لاك سيتي (Salt Lake City) على ضفة بحيرة مالحة وسط الصحراء، وبنت سلسلة من المستوطنات تحوطها أراض زراعية يتم ريّها عن طريق بصفة منظمة. وقد فرضت كلّ من العزلة والتنظيم التيوقراطي للطائفة الطاعة المطلقة واحترام نظام العمل من جميع معتنقيها. قارن: Meyer, *Mormonen*, S. 203-207.

(32) كانت الـ البوتالا (Potala) مجموعة من القصور والمعابد والأديرة التي شيّدت في القرن السابع عشر بالقرب من لازا (Lhasa) وكانت تستعمل كإقامة رسمية للدالاي لاما. قارن: Perceval Landon, *Lhasa* (London: Hurst and Blackett, Ltd 1905), vol. 2, S. 279-316.

وكذلك النمط الخاصّ في تطوير تفكيره العلمي، ويعود الفضل - وهو ما لا يمكن هنا إثباته[33] - في جزء كبير إلى طبيعة الكهنوت البندكتييني ومن بعدها أيضاً الفرانسيسكاني والدّومينيكاني. وينحصر نظرنا هنا بالخصوص بإنجازات الكهنوت المعقلنة/ الرشيدة التي تبدو غير متطابقة مطلقاً مع القواعد الكاريزماتية المناهضة للعقلانية وخاصّة القواعد الاقتصادية. فهنا تسير الأمور على نفس الوتيرة تماماً كما في حالة "إدماج الكاريزما في الحياة العادية": فحالما ينتقل التوحّد المنتشي أو التأمّلي مع الإله من حالة التعدّد التي توصّل إليها عن طريق الموهبة الكاريزماتية ومنتها إلى موضوع طموح العديد وخاصّة إلى حالة الرحمة/ النعمة التي يمكن التوصّل إليها عن طريق وسائل التنسّك، وبالآتي التي يمكن اكتسابها، فإنّ التنسّك يصبح موضوع "مؤسّسة" منظمة مثلما هو الحال في التربية الكاريزماتية لدى روابط الكهنة السحرية. أمّا المنهج/ الطريقة ذاته فهو في الأوّل غالباً نفس المنهج من حيث المبدأ في جميع أنحاء العالم، مع بعض الخصوصيات، بدءاً بأقدم ظاهرة للكهنوت الهندوكي الذي وصل إلى أوجه من حيث النتيجة القصوى والتنوّع: فمنهج الرهبان الهندوكيين يوازي في قواعده الأساسية كثيراً جداً قواعد الكهنوت المسيحي، بغضّ النظر عن التفنّن في التمارين الفيزيولوجية (كطريقة التنفّس وما شابهها من طرق اليوغا[34] (Yoga) وغيرها من المهارات) هناك، والنفسانية (طريقة الاعتراف بالخطايا وتجربة الطاعة والتمارين الروحية لدى اليسوعيين)[35] التي تطوّرت هنا في الجملة أكثر والعواقب الوخيمة الناتجة عن التصرّف في العمل كوسيلة للتنسّك لم تكن منحصرة بالغرب وحده، ولكن هناك تم تطويرها لأسباب تاريخية بصرامة وشمولية أكثر وأصبحت مطبقة. غير أنّ سعي الراهب في السيطرة الحتميّة على النفس وعلى الغرائز الخلاّقة المناقضة للتوحّد مع الإله في صلب كان في كلّ مكان محور غايته، وهذا الهدف بالذات يشير إلى عقلنة متواصلة لنمط العيش وهذه العقلنة وردت إذن في كلّ مكان

(33) المقصود هي بالفعل الدراسات المنشورة بعد وفاة ماكس فيبر: Max Weber, *Die rationalen und soziologischen Grundlagen der Musik* (München: Drei Masken Verlag, 1921).

(34) بالنسبة لليوغا التي تم تنسيقها حسب الفلسفة الهندية القديمة- سانخيا (Sankhya) يتعلق الأمر بالتدريب الذهني على التركيز وحصر الانتباه. ويتمثل هدف الذي يتعاط اليوغا في تحرير الروح من الأوضاع الخارجية بالسيطرة على الجسد حتى يتمكن من التدرج نحو معرفة قصوى.

(35) تنعت التمارين الروحية التي وضعها مؤسّس الطائفة اليسوعية Ignatius Loyola بـ "exercitia spiritualia". ويفترض أن يحصل فيها خلال أربعة أسابيع من العزلة والتطهّر والكشف التوحّد مع الإله.

حيث اتحد الكهنوت في إطار تنظيم قويّ: فتمّت الأشكال المعروفة من الرّهبنة الكاريزماتية والحرفية وتدرّج التقديس وغيرها من الأوضاع، كالدّير وربّما توحيد الأديرة في مجمع أو "نظام"، ولكن قبل كلّ شيء: الدير والقواعد التي تنظم الحياة فيه بأكملها في جميع مفاصلها. وبهذا تمّ إذن إدماج الكهنوت في الحياة الاقتصادية. فلا يمكن الحديث دوماً عن العيش من موارد رزق منافية للاقتصاد مثل التسوّل، وإن بقي الحفاظ على المبدأ كوهم، بل على العكس - كما سيتم التعرّض إليه لاحقاً[36]- يتعيّن على المنهج العقلاني المختصّ بنمط العيش التأثير أيضاً وبشدّة على نمط العمل الزراعي. خاصّة كطائفة متنسّكة كان الكهنوت قادراً على تحقيق الإنجازات المذهلة التي تتجاوز ما يسعى الاقتصاد العادي إلى إنجازه. فكان إذن كالصفوة المتميّزة من بين النخبة الدينية داخل جماعة المؤمنين. وبذلك عمّر عهده البطولي ونظامه الصارم حيثما كان في أرض العدو، طبقاً لنظام الإقطاع: فعلى أرض التبشير كان الأمر يتعلّق بالتبشير الداخلي أو بالفعل بالتبشير الخارجي. وليس من الغريب أن تقوم البوذية من خلال اللاماويّة بفرز التنظيم التدرّجي المطابق للنظام الديني الغربي حتى في تفاصيل المراسيم الدينية ليس في الهند، وإنّما تحت ظروف التهديد المتواصل من قبل أخطر الشعوب الوحشية على أراضي التبت ومنغوليا[37]، مثلما قام التبشير الغربي بفرز النمط الخاصّ للكهنوت اللاتيني ومكانته في دول الشعوب الوحشية.

لا يمكن مواصلة الحديث في هذا الموضوع، ولكن نستخلص من ذلك: كيف كان الكهنوت يتعامل مع السلطات السياسية والدّينية. كانت للسلطة السياسية الاستبدادية البابوية أسباب مختلفة في تبديل الكهنوت: أوّلاً الحاجة إلى المشروعية الذاتية وترويض/ الهيمنة على الرّعية التي سنعود إلى الحديث عنها لاحقاً بصفة عامّة

---

(36) حيث يتحدث فيبر بالتفصيل على كيفية نقل طريقة العيش المنظمة في الأديرة إلى نمط العيش البورجوازي.

(37) المقصود هنا هو الشكل الخاص للبوذية: أي اللاماويّة التي انتشرت في التّبت ومنغوليا. ولئن أدخلت هذه اللاّماوية منذ عهد باكر، فإنها لم تصل إلى أوجها في التبت إلا في منتصف القرن الرابع عشر (حينما أخذ الكهنة بزمام الحكم السياسي) وفي منغوليا ابتداء من القرن السادس عشر تحت حكم ألتان خان (Altan Khan) الموكل على الخان المغولي تومان جاستيو (Tümen Jasaγtu) (1558-1592). ويذهب غرونويدل في: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 28, إلى القول أنّ البوذية تحوّلت في التبت إلى "تنظيم هرمي"، في حين أنّ "تأسيس كنيسة منظمة تدريجياً" كما هو الأمر لدى ما يسمّى بـ "الكنيسة الصفراء" فيما بعد، كان عمل المغول (المرجع المذكور، ص 61، 72؛ وهذا الرأي تبنّاه فيبر في: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 453ff.).

فيما يخصّ العلاقات بين السلطة السياسية والسلطة الدينية: فالعلاقات التي بادر كلّ من جنكيز خان، وهو في أوج سلطته، والسّاسة في التبت والصّينيين بربطها مع الكهنة البوذيين[38]، كانت بدون شك شبيهة بعلاقات السّاسة الجرمانيين والرّوس وغيرهم، وكذلك العلاقات الطيبة التي ربطت الملك الأعظم فريدريتش (Fried-rich des Großen) باليسوعيين والتي ساعدت على بقائهم رغم المرسوم البابوي Bulle Dominus ac Redemptor Noster[39]. فالرهبان بصفة خاصّة هم كمتنسّكة المنهجيون بإطلاق ومن منظور سياسي خالص المأمونون والموثوق بهم وكذلك الأقلّ نفقة أوّلاً، وربما أيضاً المعلمون الوحيدون في ظروف دولة زراعية بحتة؛ ولا يمكن للحاكم أن يجد دعماً ثابتاً مثل تأثير الكهنة على الجماهير الخاضعة له، عندما يريد أن يؤسّس لنفسه جهازاً من الموظفين وقوّة موازية ضدّ العدو الطبيعي لمثل هذه العقلنة الإماراتية أو البيروقراطية لبنية السيادة: أي عندما يريد أن ينتصر على الطبقة النبيلة، وحيثما وطالما الأمر كذلك، يسعى أن يبقى النظام الديني للعيش قوياً بنفس القدر الذي هو عليه لدى السيطرة الدينية الفعلية، أي لدى السيادة الكاريزماتية الموظفة. وهذا الدعم بالذات لا بدّ أن يُشترى من قبل السلطة السياسية. لا شكّ أن الرّهبنة تضع نفسها عن طواعية تحت تصرّف الحاكم وحماسه في الإصلاح المعقلن للدين –

(38) يعود اللقاء الأوّل لساسة المغول برهبان الدير التبتي ساسكيا إلى القرن الثاني عشر حين تراسل جنكيز خان مع القسيس ساسكيامها بانديتا (Sa-skya-mahā-pandita) (1182 – 1231). ولكن لم تتوطّد العلاقة إلا في القرن الثالث عشر حين التقى – حسب الرواية الأسطورية – اللاّما فاغز – با (Phags-pa) بالخان الأعظم كوبلاي خان (Kublai Khan) (1215 – 1294) في الصّين ودفع الحاشية المغولية إلى اعتناق اللاّماوية. ويبدو أنّه كلّف بإيجاد طريقة للكتابة بالنسبة للمغول. قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 65,

وقد اعتمدت على الرهبان في التبت قصد الحفاظ على السيادة ليس فقط سلالة اليووان (Yüan-Dynastie) المغولية في الصين، وإنما أيضاً سلالة المينغ الصينية التي تلتها. وذهب ألبرت غرونويدل (Albert Grünwedel) إلى حدّ القول بأنّه تم استغلال رجال الدين "للحفاظ على تبعية البلاد" (المرجع المذكور، ص 69). وقد كلّف الرهبان البوذيين منذ القرن السابع من طرف الملوك بمكافحة "الشياطين" وتحريض الشعب على اعتناق البوذية (المرجع المذكور، ص 54).

(39) استدعى الإمبراطور فريديش الأعظم يسوعيين فرنسيين إلى جامعة برسلاو (Breslau) بإقليم Schlesien لخلق قوّة موازية لإخوة الطوائف المتعاطفة مع النمسا. كما أثبت اليسوعيون جدارتهم كمدرّسين مواظبين وبدون مقابل في المعاهد الثانوية. وعندما أصدر البابا كليمنس السادس عشر مرسومه "Dominus Ac Redemptor Noster" بتاريخ 21 تموز/ يوليو 1773 الذي ينصّ على حلّ طائفة اليسوعيين منع فريدريتش بنشر المرسوم البابوي في المجال الذي يخضع لسلطته وقدّم لليسوعيين الحماية مثله مثل كاترينا الثانية بروسيا.

سواء كان هذا يسمّى القيصر هنري الثالث[40] أم الملك أشوكا[41] (Açoka)؛ لكن ورعها الكاريزماتي يرفض بشدّة أيّ تدخّل استبدادي بابوي في مجال الدّين الحق أكثر من أيّ كهنوت في العالم، ومن المحتمل أن تبرهن على قوّة مستقلة شديدة البطش بحكم نظام التنسّك المتماسك الذي تتقيد به. ولذا سيأتي الوقت الذي يتصادم فيه سلك الرهبان هذا، كلما ازدادت قوّته، مع المطالب الاستبدادية البابوية. وحسب نتيجة هذا التصادم سيتم إذن إمّا انتزاع الملكية بالفعل من السلطة الدنيوية كما حدث مثلاً في التبت[42]، أو بالعكس أن يحطّم سلك الرهبان تماماً كما جرى في الصين خلال الملاحقات المتعدّدة[43].

(40) كان الإمبراطور هنري الثالث على اتصال وثيق بالقادة الذين يمثلون حركة الإصلاح الكنسية، وخاصة الحركة الكلونياسنجية (kluniazensischen) في عصره. فهو لم يصادق فقط على امتيازات الأديرة الكلونياسنجية وإنما حاول أن يفرض – طبقاً لأهداف حركة كنيستهم – حظراً لحصر نفوذ السّيميونية. قارن: Wilhelm von Gieselbrecht, *Geschichte der deutschen Kaiserzeit*, 5 Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot, 1885), Band 2, S. 379-385.

(41) تحوّلت علاقة الحاكم المدني/ الدنيوي بالطائفة البوذية في عهد الملك أشوكا (Açoka/ Aśoka) إلى نظام "نصف تيوقراطي" حسب فيبر (انظر: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 376). فسمح للملك أشوكا أن يلتحق بالكهنوت أوّلاً كمريد ثمّ كراهب وأن يحافظ في نفس الوقت على تاجه لملك. وبدعمه للطائفة شجّع أشوكا التبشير، البوذي خاصة في جزيرة سيلان وما وراء الهند، وأصدر "قانوناً للعقيدة" قائماً على الأخلاق البوذية حتى لغير المختصين، وسعى في الآخر إلى أخذ قرارات في طابع مراسيم تتعلق حتى بمسائل النظام الداخلي للطائفة. قارن: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 375-385,
وكذلك الدراسة المذكورة هناك لـ: Smith, *Asoka*, S. 119ff.,

(42) يستند فيبر هنا إلى سيادة الدلاي لاما الخامس نغاونغ لوسنغ جيامتسو (Ngawang Losang Gyamthso) (1617–1682) الذي صعد إلى العرش بعد وفاة أمير المغول وملك التبت غوشري خان (Guschri Khan) (1655/ 56) وأصبح الحاكم الروحي والدنيوي للتبت بدون نزاع.

(43) المقصود هي المطاردات للبوذيين التي أقرّها الإمبراطور (تو-با-تاو) (T'o-pa-Tao) (423–452) الحاكم الثاني في سلالة – الفاي (Wei-Dynastie) (386–534) بإيعاز من وزيره تسوي هاو (Ts'ui-Hao) عام 446. وتلتها اضطهادات أخرى من عام 842 إلى 845 في حكم الإمبراطور هو تسونغ (Wu-tsung) من سلالة التانغ. وأدّت هذه إلى حلّ أغلب الأديرة البوذية وسلبهم أملاكهم. وفرض على قرابة 250000 راهب العودة إلى الحياة العادية وتسجيلهم لدفع الضرائب. ومنذ ذلك الوقت أصبح تأسيس الأديرة والمعابد خاضعاً لترخيص من الإمبراطور، كما لا يمكن ترسيم الكهنة إلا بشهادة من الإمبراطور. وفي العصر الحديث حصلت أيضاً مطاردات للبوذيين في حكم الإمبراطور الصيني شياشينغ (Chiaching) (1522–1566). قارن: de Groot, *Religionen der Chinesen*, S. 191ff.,
وانظر كذلك: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 423, Anm. 90.

غير أنّ ما يبدو أكثر جدّية وباطنية هي مسائل العلاقات التي تربط الكهنوت بكاريزما السلطة الدينية. فحيث لا يوجد بَطريق حقيقي، كما هو الأمر في البوذية الفذة، تبدو مكانة الحبر الأسمى الشبيه بالبطريق في البوذية الهندية القديمة ضعيفة جداً[44]، وذلك نتيجة لمكانة الأمراء الاستبدادية البابوية التي تستحوذ دائماً على مثل هذا الدور كما فعل القياصرة البيزنطيّون[45] - أو كما في اللّاموية حيث عيّن الحاكم بالفعل من طرف الكهنوت الذي يسيّره ويحكم بصفة شبه تامة عن طريق موظفيه الرهبان[46]، فإنّ العلاقة منظمة ظاهرياً على الأقلّ بصفة سلسة. ولكنّ التوترات الداخلية تظهر أيضاً في مثل هذه الحالات على السطح بقدر ما يبقى طابع الكهنوت أكثر حزماً من الذي يسعى إلى اتفاق بالتراضي مع أنظمة العالم المارقة التي لا يمكن تجنبها، بل يرفضها لأنّها متمسّكة بالعنف والملك وليست مرتبطة بأية مؤسّسة للرحمة، ولأنه بحكم الكاريزما الذاتية يحافظ على السبيل إلى الله عن طريق التحقّق الراديكالي لأحبار الإله أو من خلال الإصلاحات التي تثار من جديد.

وإنّه من الواضح أنّ هذه الكاريزما الذاتية بمطالبها السلطوية الدينية الشبيهة بـ "مصحّة الأمراض العقلية" التي تسعى هي الأخرى إلى احتكار السبيل إلى الله "Extra Ecclesiam Nulla Salus"[47] (هو الشعار لجميع "الكنائس") هي في آخر

(44) لم يكن "بطارقة" البوذية الهندية القديمة حسب فيبر، في المصدر نفسه، ص 358 "إلا الأقدمية والكاريزما أرهاط متخصّصين" أي "قدّيسين"، وبالأخص قديسي أديرة بوذية محترمة جداً. يفترض فيبر أنّه منذ أن أصبح الملك أشوكا لأوّل مرّة "حاكماً ورئيساً" للكنيسة البوذية متخذاً بذلك مكانة شبيهة بالإمبراطور البيزنطي، تم تعيين البطارقة من قبل الملك. وقد تم التأكد من تطبيق هذه العادة التي يصفها فيبر (في المصدر نفسه، ص 383) بـ "تيوقراطية الملوك البوذيين" بالنسبة للاوس (Siam) وبيرما (Birma). قارن: Hackmann, *Buddhismus* II, S. 51.

(45) كان للملوك البيزنطيين سلطة شبه مطلقة على الكنيسة وكان لهم تأثير كبير في تطوّر العقيدة الأرثوذكسية اليونانية. وحسب: Gelzer, *Byzantinische Kaisergeschichte*, S. 937, كان العاهل البيزنطي "سلطاناً وقائداً دينياً معاً".

(46) حول تأسيس جهاز إداري من الموظفين في التبت يروي ألبرت غرونويدل: "منذ ولاية الدالاي لاما الثاني (1479-1541) علمنا أنّه قام بتكوين فريق صوري من الموظفين وعلى رأسهم قهرمان لتسيير الإدارة الخارجية وشؤون الأديرة. وكان أيضاً رجال الدين المولودون من جديد والذين يشبهون في وظائفهم الأساقفة والكرادلة، يكوّنون مجلس المستشارين بالنسبة للاما الأعظم؛ وفي المحافظات تولّوا الإدارة المحلّية". قارن: Grünwedel, *Lamaismus*, S. 148.

(47) كان للجملة "Extra ecclesiam nulla salus" "لا خلاص خارج الكنيسة" معنى خاصّاً يعود إلى الإمبراطور سيبريان (حوالى 200-258) الذي اعتبر في نظريته أنّه لا يوجد خلاص خارج الكنيسة =

المطاف في تناقض حتمي مع ذاتها. وذلك بالطبع أوّلاً من حيث تكوين طوائف متميزة من أمثال هؤلاء الأولياء الصالحين/ القديسين المختصين الذين ينكرون الحقوق الشمولية للكنيسة وبالآتي، مثل أية بيروقراطية، حقوق سيادتها المسوّية بين الناس ومن ناحية أخرى الدلالة الوحيدة لوظيفة الكاريزما التي يتحلّون بها. ورغم ذلك، تحتّم على كلّ كنيسة كبرى الاتفاق مع الكهنوت. فبالنسبة للمهديّة واليهودية اللتين لا تعرفان من سبيل إلى الخلاص سوى الوفاء للشريعة ومن حيث المبدأ أيضاً لا شيء سواها، وترفضان التنسّك الحقيقي، بقي الكهنوت غريباً عنهما. وربما وجدت في الكنيسة المصرية المتأخرة مثل هذه البوادر[48]. لكن الكنيسة المسيحية لم تكن قادرة على رفض التنفيذ الحاسم لهذه المبادئ الفذة التي بدت لها معروفة ومطّلَعاً عليها. كما سمح التعامل مع التنسّك بتأويل ثانٍ له كإنجاز خاصّ داخل الكنيسة كـ "حرفة"، وذلك أوّلاً بكيفية أنّ الإتباع الكامل للإرشاد الإنجيلي (Consilia Evangelica) كأسمى مثال ينظر إليه ولكن ليس في وسع أيّ شخص يعتبر كمصدر لجهد إضافيّ تقوم الكنيسة بإدارته ككنز (Thesaurus) لصالح الموهوبين كاريزماتياً. ولكن بعد ذلك وبصريح العبارة: عندما ينظر للتنسّك كوسيلة، ليس لاكتساب الخلاص الذاتي بتتّبع السبيل الشخصي، وإنما بتسخير الراهب للعمل لصالح السلطة الدّينية: أي لمهمّة خارجية وداخلية وللكفاح ضدّ السلط المتنافسة. وقد يبقى مثل هذا العمل المتداخل الذي يستند إلى الكاريزما الذاتية المختصّة يثير الارتياب باعتباره يستمدّ كلّ ما يخصّ السلطة الكنسية من دائرة الكاريزما الذاتية، وبقي دائماً على هذه الحال. ولكن الإيجابيات كانت تفوق. ومن هنا بدأ التنسّك يخرج من خليّة الدّير ويسعى إلى السيطرة على العالم، فيفرض في غضون المنافسة نمط حياته (بمقادير مختلفة) على

= بما أنّها المؤسّسة النقية وغير النقية للتقديس والغفران. وبذلك سوغ سيبريان تحوير دور الكنيسة - كما جاء في: Harnack, *Dogmengeschichte*, Zitate: S. 445,
من "جماعة الخلاص/ التوبة" إلى "مؤسّسة للخلاص".

(48) يبدو أنّ فيبر يتبنّى هنا وصف: Johannes Leipoldt, *Schenute von Atripe und die Entstehung des national ägyptischen Christentums*, Texte und Untersuchungen zur altchristlichen Literatur, hg. von Oscar von Gebhardt und Adolf Harnack, N. F., 10 Band (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1903), Heft 1, S. 188-191,
وحسب هذا الوصف، جدّد الراهب شنوته (Schenute von Atripe) (333/ 34-451؟) الرّهبنة المتنسّكة الكوينوبية في الكنيسة القبطية - في معنى تديّن قومي - وحافظ عليه بهذه الطريقة كـ "طبقة حاكمة للكنيسة" (المصدر نفسه، ص 191). وإضافة لهذه الأسباب سعى شنوته بعد المجلس الديني الذي انعقد بشالكدون (Chalcedon) إلى فصل الكنيسة القبطية عن الكنيسة اليونانية.

مؤسّسة القساوسة ويشارك في إدارة مصلحة الكاريزما إزاء الرعية (غير الخبيرة). وبهذا تبقى الاحتكاكات دوماً قائمة. فلا داعي لذكر ضمّ التنسّك الوجداني في شكل طريقة الدراويش إلى السنّة (الذي حصل نظرياً منذ إحياء علوم الدين لـ/ تليّن الشريعة عن طريق الغزالي)[49]. فالبوذية كدين أنشئ منذ البداية من قبل رهبان وإليهم وتم نشره من طرفهم هي التي قدّمت الحلّ السلس: أي التمسّك المطلق بالكنيسة من طرف الرّهبان كأرستقراطية كاريزماتية، وكانت هذه فعلاً قابلة لها بسهولة من وجهة نظر عقائدية. أمّا الكنائس الشرقية فإنها وجدت حلاً آلياً في جوهره للرّهبنة نظراً لتحفظ كلّ المصالح العليا في السلطة الدينية، تتمثل ازدواجيته الباطنية: في تجلّي التنسّك اللاعقلاني والفردي من جهة، ووجود مؤسّسة بيروقراطية حكومية للكنيسة، بدون قائد روحيّ واحد في روسيا، من جهة أخرى، ويتناسب مع تطوّر سلطتها الدينية التي تحطمت عن طريق السيطرة الخارجية والاستبداد البابوي. فحركة الإصلاح التي قادها الأسيفليان[50] (Ossifljanen) كانت في خدمة الاستبداد البابوي، باعتباره الطرف الوحيد الذي يدخل في عين الاعتبار لأنّه أقوى سلطة، مثل المصلحين الكلونياسنجيين (Cluniazensischen) الذين وجدوا سنداً لدى هنري الثالث. ويمكن تتبّع الاحتكاك والتوازن على أحسن وجه في الكنيسة الغربية التي تحقّق تاريخها الداخلي بالأساس فعلاً من خلال تنفيذ الحلّ المنطقي

(49) في أعماله التي كتبها بعد اعتناقه لطريقة التصوف، واجه الفقيه و"أكبر علماء الدين" حسب غولدزايهر (Goldziher) الإمام الغزالي النزعة الكلامية الأصولية المتطرّفة لتأويل العقيدة. وخلافاً لتعلّقهم بالظاهر طالب الغزالي بأن تهتمّ العقيدة أيضاً بـ "التجربة الذاتية الذوقية". هذا وقد وجدت تعاليمه قبولاً سريعاً لدى السنّة الإسلامية. قارن: Ignaz Goldziher, "Die Religion des Islam," in: *Die orientalischen Religionen*, hg. von Paul Hinneberg (Leipzig: B. G. Teubner, 1906), Die Kultur der Gegenwart Teil 1, Abteilung III, 1, S. 87-135, Zitate: S. 114f., (من هنا فصاعداً: Goldziher, *Religion des Islam*).

(50) المقصود هنا هم أنصار الرّاهب الرّوسي الأرثوذكسي والسياسي جوزيف سانين فون فولوكولامسك (Josif (Sanin) von Volokolamsk) (1440-1515). أسّس الراهب الذي ينتسب إلى عائلة من نبلاء الإقطاع عام 1479 دير تنسّك إصلاحي وكان من أوّل المدافعين عن نظرية "روما الثالثة" التي شاعت في القرن السادس عشر. وتقول هذه النظرية أنّه يتعيّن على أمير موسكوالأعظم وعلى الإمبراطورية الرّوسية وراثة بيزنطيا بعد سقوط القسطنطينية (عام 1453) - كرعاة للديانة الحقّة. وقد سعى أنصار جوزيف (Josif) إلى توطيد العلاقة بين الكنيسة الأرثوذكسية الرّوسية المستقلة منذ 1448 والقيادة السياسية تحت رعاية أمير موسكو. واعتبار هؤلاء الأمراء متدينين ورعين، يعود حسب رأي أنصار جوزيف إلى الكنيسة. وكان هؤلاء يطمحون إلى توسيع أملاك الأديرة الزراعية حتى يتمكن كيان الأديرة من الحصول على نفوذ أكبر وتتحوّل الأديرة إلى مؤسّسات تكوين لكليروس قادر أن يكون في خدمة الدولة.

المتمثل في: ضمّ الرّهبنة إلى تنظيم بيروقراطي في شكل فرقة منظمة طبقاً لـ "طاعة" خاصّة بها وذات قيادة كنسية أحادية تتميّز بـ "الفقر" و"العفة" وعدم التقيّد بظروف الحياة اليومية. وهذا التطوّر الأخير تمّ عن طريق تأسيس طوائف جديدة متتالية. فقد كان في إمكان الرهبنة الدنيوية التي وضعت المحافظة على جزء وافر من التقاليد الثقافية لفترة طويلة بين يديها، أن تؤسّس كنيسة خاصّة بالرّهبان لولا ارتباطها الوثيق بالكرسّي البابوي. ومن جهة أخرى أقامت طائفة البندكتيين في آخر المطاف أديرة على أراض زراعية بعد أن ولّى نجمها الكاريزماتي[51]. وحتى نموذج الكلونياسنج (Cluniazenser) (وبالأحرى رهبان دير بريمونتري (Prämonstratenser)) كان أحد هذه الجمعيات الدينية المكوّنة من بين أعيان المزارعين[52] الذين كان "تنسّكهم" الضعيف (ويكفي فقط استحضار اللباس الذي رخّص لهم)[53] محدوداً جداً ويتناسب وطبقتهم؛ وحتى التنظيم المحلّي كان هنا أيضاً في شكل نظام التبنّي[54]. إلا أن دورهم الفعلي كان يتمثل في ظهور الرّهبنة من جديد كقوّة في خدمة التحكّم الديني في الحياة. فقد ربطت جمعية سيسترسيان (Cisterzienser) لأوّل مرّة تأسيس

---

(51) تطوّرت في القرن الثامن أملاك طائفة البندكتيين التي تعود إلى وقف عن طريق الملك أو الأسقف أوحاكم دنيوي، وتوسّعت. وكان رئيس الدير مكلّفاً بالإشراف على العقارات المتفرّقة بها فيها من عزب خاضعة لضرائب الاستئجار والتابعين لها. وقد كان لصاحب الوقف الحقّ في اختيار رئيس الدير وتعيين القساوسة في بعض الأحيان وحتى إداريين ليسوا من رجال الدّين.

(52) كانت أديرة الكلونياسنج الإصلاحية تتصّرف في الكثير من العقارات الزراعية ذات نظام قضائي خاصّ بها وخدمة مجبرة على العمل. وبفضل سياسة كسب ذكية (تستند مثلاً إلى الهبات والتدوير) تمكنت منذ القرن العاشر من جمع أملاك زراعية واسعة وضمان حقوق استغلال الغابات والمراعي والصيد عن طريق الأملاك. انظر: Ernst Sackur, *Die Cluniacenser in ihrer kirchlichen und allgemeingeschichtlichen Wirksamkeit bis zur Mitte des elften Jahrhunderts* (Halle a. S.: Max Niemeyer, 1894), Band 2, S. 406-436.

(53) كانت مسألة لباس الرّهبان بالنسبة لحركات إصلاح الأديرة منذ القرن العاشر في مقدّمة المسائل. وكما تم التأكيد عليه من طرف النقاد المعاصرين، تجاوز اللباس العادي لدى الكلونياسنج - والمتمثل في سُترة مثنية تصل إلى الكعب ويحمل فوقها نوعاً من "Froccus" الفاخر ذوي الثواني المتعددة - اللباس البسيط الذي يفرضه نظام الطائفة البندكتية. انظر: المصدر نفسه المجلّد الأول، 1892، ص 58-60.

(54) تم تعيين رؤساء الأديرة الجديدة والتابعة لطائفة الكلونياسنج من قبل رئيس الدير المركزي في كلوني (Cluny). وبعد أن كانت العلاقات مع الدير المركزي سلسة في البداية، تحوّلت تحت رئاسة أوديلو فون كلوني (Odilo von Cluny) (1049-1109) إلى قيادة مركزية واسعة النطاق ذات تنظيم صارم لرابطة الطائفة.

منظمة محلّية متبادلة قويّة بمنظمة عمل فلاحي تنسّكي مكنتها من تحقيق إنجازاتها الاستعمارية المعروفة[55].

أدخلت مؤسّسة الإخوة غير الخبراء -Laie- بحافز تعويض الرّهبان القساوسة الذين تم الاحتياج إليهم لفروض روحية/ دينية مختصّة - التقسيم الأرستقراطي في الدّير ذاته، ورمت بذلك الطابع الإقطاعي لقاعدته إلى الخلف. وقد كانت الأديرة التي تضمّ الجمعيات الدينية المتسولة والمنظمة بصفة مركزية حسب الشكل الكاريزماتي الفذ الذي يقتضي في الأصل جمع موارد العيش، على خلاف الأديرة الفلاحية لدى سيسترسيان، مرتبطة من حيث الإقامة بالمدن وكذلك أيضاً من حيث طريقة العمل المتمثلة في: الموعظة والعناية الروحية والأعمال الخيرية الموجهة في أغلب الأحيان حسب حاجيات الطبقات الوسطى. وبتأسيس هذه الجمعيات الدينية، خرجت لأوّل مرة ظاهرة التنسّك من الدّير إلى الشارع في عملية "تبشير باطني"[56] منسّقة. فالتمسّك الصارم- صورياً على الأقلّ - بتحريم الملكية وإزالة "المقرّات الثابتة"[57] (stabilitas loci)، أي العمل الخيري المتجوّل، رفع استعمال هؤلاء الرّهبان الموجودين بدون شروط لهدف السيطرة على الشرائح الواسعة من الطبقة الوسطى التي حملت بضمّها في شكل جماعات "ثلاثية"[58] (Tertiarie) عقيدة

---

(55) منذ القرن الثاني عشر انتشرت طائفة/ جمعية الزيسترزيسنر (Zisterzienser) التي تأسّست عام 1098 في كامل أوروبا المسيحية ووصلت إلى حدّ إسكندنافيا، إسبانيا وإيرلندا. وكان للطائفة دور اقتصادي هامّ، خاصّة في عملية التبشير واستيطان شرق أوروبا (مثل بروسيا وودن Wenden) في القرن الثالث عشر، وبالخصوص عن طريق الإخوة الأتقياء غير التابعين للطائفة كونفرسان (Konversen) والعزب المثالية غرنجيان (Grangien) المسيّرة بطريق صارمة في المناطق المجرودة إلى حدود نهر الـويشل (Weichsel). وقد تم بيع المنتوجات الزراعية الإضافية في الأسواق واستعمل دخلها لتوسيع عقار الطائفة الزراعي.

(56) المقصود هنا هي الطوائف الكلاسيكية الفقيرة التي تأسّست في القرن الثالث عشر مثل الفرانسيسكان والدومنكان. وبإشارته إلى "التبشير الداخلي" يلمّح فيبر إلى الجمعيات والمؤسّسات المتحدة في "الجنة المركزية للتبشير الداخلي التابعة للكنيسة البروتستانتية الألمانية".

(57) كان "ثبات المقرّ" كصيغة لاعتناق عقيدة طائفة الـ Prämostratenser موجّهاً ضدّ حياة الرهبان الرحّل و"الرّهبنة الصورية". وهذه الصيغة تقول أنّه يتعين على الرّاهب عدم مفارقة الدير حتى وفاته ما لم يكن مضطرّاً لأسباب خارجية أوجاءه أمر من رئيس الدّير أوتحصّل على ترخيص بالخروج.

(58) صيغة لجمعيات غير مختصة في الشؤون الدينية التي تواجدت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر والتي انضمّت إلى الطوائف القائمة في الأديرة كي تنظم حياتها حسب مثال تنسك الرّهبان. وفي القرن الثالث عشر عرفت طوائف "الجمعية الثالثة" التابعة للدّومنيكان والفرانسيسكان انتشاراً =

الجمعية الدينية خارج دوائر الرّهبنة. فجمعية الكبوّشيّين (Kapuziner) وما تبعتها من جمعيات دينية أخرى قريبة لها يعود تأسيسها غالباً إلى الروابط التي كانت تقوم بتوجيه الجماهير. أمّا المحاولات الكبرى الأخيرة التي سعت إلى الرجوع إلى الفكرة الأصلية للتنسّك غير الاجتماعي والمتمثلة في الخلاص الفردي: مثلما قام به كارتهويزر (Karthäuser) و ترابيون (Trappisten)، فلم تغيّر شيئاً من التطوّر الكامل للرهبنة القائم على العمل الاجتماعي وخدمة الكنيسة في حدّ ذاتها.

وقد وصلت عقلنة التنسّك المتزايدة في تدرجها من مرحلة إلى أخرى بوضع منهجية خاصّة في خدمة التأديب إلى أوجها مع جمعية اليسوعيين. فآخر ما تبقى من إعلان كاريزماتي فردي للخلاص والعلاج الروحي اللذين تم حذفهما من الجمعيات الدينية القديمة، وبالخصوص من تأسيس جمعية القديس فرانسيسكو، قد كلّف السلطة الكنسية التي رأت في ذلك تهديداً لمكانة الكاريزما الرسمية جهداً كبيراً جداً، كما أنّ كل تأويل لاعقلاني للتنسّك على أنّه السبيل الذاتي للفرد نحو الخلاص - هو الآخر نقطة مثيرة للانشغال بالنسبة للكاريزما الرسمية - وكذلك أيضاً جميع الوسائل اللاعقلانية، أي التي لا يمكن وضع نجاحها في الحسبان، قد انتفت: فالغاية الرشيدة/ المعقلنة هي الطاغية (وهي التي "تسوغ" الوسائل - وهي جملة لا تضفي على أخلاق اليسوعيين فحسب، وإنما أيضاً على أيّة إيتيقا نسبوية أو غائية سمة خاصّة بها باعتبارها تمثل أوج التنظيم المعقلن للحياة). فبفضل هذه المنهجية التي ألزمت الحرس الشخصي[59] بالطاعة اللامشروطة إزاء الكرسي المقدّس عن طريق نذر خاصّ، تم فرض العقلنة البيروقراطية لبنية سيادة الكنيسة. وقد كان التمسّك بالعزوبة أحد العناصر التي قبلت من نمط الحياة الرّهبانية، وحدث ذلك بتحريض من الرهبنة الكلونياسنجية التي تهدف قبل كلّ شيء إلى منع تسلّل الإقطاعية التي تمت محاربتها خلال الصراع من أجل تعيين البابا، إلى الكنيسة والحفاظ على "الطابع

= كبيراً. ويبدومن الواضح أنّ فيبر قد تبنى هنا نظرية أدولف هرناك التي تقول بأنّ الإخوة ترتياريه (Tertiarier) هم أوّل من قام بمحاولة ضمّ عالم ذوي عدم الاختصاص في الشؤون الدينية و"حملهم على العيش حسب الرهبان". انظر: Adolf Harnack, *Das Mönschtum, seine Ideale und seine Geschichte. Eine kirchenhistorische Vorlesung* (Gießen: J. Ricker, 1881), S. 40.

(59) أدّى قسم المعلنين على انضمامهم لطائفة اليسوعيين إلى جانب نذرهم بالعفة والفقر والطاعة نذراً رابعاً يتمثل في التزامهم أمام البابا بالكفاح من أجل الطاعة المطلقة للإله وللعقيدة في مناطق التبشير.

الرسمي" للمناصب الكنسية. وأهمّ من ذلك كان تأثير "الروح" العامّة للرّهبنة على مبادئ نمط الحياة. فقد كان الراهب الذي هو بمنزلة رجل الدين المثالي - على الأقل في الجمعية الدينية ذات التنسّك المعقلن/ الرشيد، وغالباً لدى اليسوعيين - في نفس الوقت "رجل العمل" الأوّل المختصّ "منهجياً"، ذا "وقت مقسّم بانتظام" وضابطاً دوماً للنفس برفضه كلّ "تمتع باللذة" ببساطة وكلّ ما ليس هو في خدمة هدف عمله من مطالب وهو الذي يعيش من أجل واجباته "الإنسانية". ولذلك فهو مهيأ كأداة لخدمة المركزية البيروقراطية لبنية السيادة وعقلنتها ونشر العقيدة المناسبة في نفس الوقت بحكم تأثيره كواعظ ومربٍّ داخل الأوساط العادية المتهيئة دينياً.

كانت مقاومة السلطات الكنسية المحلية (كأساقفة وقساوسة الإكليروس) لقرون طويلة ضدّ التنافس المتجدّد قوّة دوماً للرّهبنة - حيث خفّض الرّاهب كزائر ومن ثمّ كقسّيس اعتراف محبوب في مجال الوعظ بعض الشيء من المطالب الإيتيقية المفروضة من طرف الإكليروس المحلّي على الصعيد المعنوي وكذا الأمر في مجال التدريس باعتباره كان قادراً في حالة المنافسة الحرّة أن يقارع أيّ سلك من التعليم يتعيّن عليه سدّ حاجات العائلة من ملكه الخاص بتقديم شريحة من النسّاك العزّب على الصعيد المادي - وهذه المقاومة كانت في نفس الوقت مقاومة ضدّ المركزية البيروقراطية في الكنيسة. وفي كنائس أخرى لم تؤدي سوى البوذية دوراً له مثل هذا البعد، مع العلم أن هنا، باستثناء اللاّموية[60]، غابت القيادة الهرمية. أمّا في الكنيسة الشرقية، فقد هيمنت الرّهبنة صورياً على الكنيسة بما أنّ المناصب العليا كانت في يدها، غير أنّ خضوع الكنيسة للاستبداد البابوي حطّم نفوذها. ولم تؤدي الطرق الصّوفية في الإسلام دوراً ريادياً إلّا في الحركات الناشدة بيوم الميعاد (كالحركة المهدية)[61]. أمّا في اليهودية فقد انعدمت الرّهبنة تماماً. ولم تحدث في أيّة

---

(60) في البداية (وإلى حدود انهيار السلطة المغولية في الصّين عام 1368) كان لاما الدير بمدينة ساسكيا (Saskya) الحاكم غير المنافس للّاماوية في التبت. ومنذ القرن الخامس عشر أصبح هذا الحقّ من نصيب اللاما الأعظم بمدينة (Lhasa) أي الدالاي لاما.

(61) يبدو حسب قول الباحث في العلوم الإسلامية إغنز غولدزاهر (Ignaz Goldziher) أنّ التصوّف مرفوض من طرف العقيدة الإسلامية. لكن ارتبطت بصورة المهدي المنتظر آمال تعلقت بيوم الميعاد. وقد علّقت الشيعة مثل السنة بعودة المهدي المنتظر آمالاً سياسية ودينية بدرجات مختلفة، وهو ما أدّى إلى انتشار العديد من الطرق الصوفية. وهذه "الطرق" التي تبشر بعودة المهدي المنتظر تواجدت مثلاً في شمال أفريقيا مع الطريقة السنوسية في مستهلّ القرن التاسع عشر وكذلك مع طريقة الدراويش السمّانية التي قامت ضدّ استعمار الإنجليز عام 1881. انظر: Goldziher, *Vorlesungen*, =

كنيسة عقلنة التنسّك بمثل هذا النوع، حيث تم توظيفها لغايات السلطة الدينية مثلما عرفها الغرب على أتمّها مع جمعية اليسوعيين.

إنّ التناقض بين الكاريزما السياسية والكاريزما السحرية قديم قدم العالم. ونجد ساسة "الاستبداد البابوي" مثل ساسة "السلطة الدينية" في قرية الزنج كما في الدول الكبرى. أمّا الآلهة (أو القديسون) فنجدها أيضاً في الأوضاع البدائية وحتى هناك بصفة محلّية متبادلة (Interlokal) في جزء منها ومحلّية في جزئها الآخر. فالظهور القوي للآلهة المحلّية ومن ثمّ التطابق شبه التام بين الدّين أو بالأحرى بتعبير أصحّ: **بين عنصر التقديس ومساحة الرقعة السياسية نجده بالأخصّ على مستوى المستوطنة التامّة التي تمثلها** ξοχήνέ κατ : المدينة. وبداية من ذلك الوقت، أصبح إله المدينة أو قدّيس المدينة باعتباره حامياً لها شيئاً ضرورياً جداً لكلّ تأسيس سياسيّ، وأصبحت التنازلات عن تعدّد الآلهة بالنسبة للأديان التوحيدية لا مفرّ منها طالما بقيت سلطة المدينة هي الضامنة للوجود السياسي والاقتصادي للفرد. فكلّ تأسيس كبير للدول هو مصاحب بالضرورة في هذه المرحلة بجمع المستوطنات (Synoikismos) للآلهة والقديسين في المدن المنضمّة أو المنهزمة أو مراكز الحكم ونقلها إلى العاصمة الجديدة. هذا ما حدث أيضاً، إلى جانب العديد من الأمثلة المشهورة، مع تأسيس المملكة الموسكوفية كدولة موحّدة: فقد تم نقل رفات القديسين من جميع كاثدرالات المدن الأخرى إلى موسكو(62). وكان "تسامح" الدولة الرومانية القديمة مشابهاً من حيث السّمة: فقد قبلت طقوس كلّ آلهة الدول التي ضمّتها إليها عندما بدت هذه مناسبة بشكل نوعيّ ما وتتماشى هي الأخرى – مثلاً في عهد القياصرة – مع قدّاس الدولة المبرّر سياسيّاً (كتقديس القيصر). ولكن لم يجد مقاومة إلا لدى اليهودية – التي سمح لها بالبقاء لأسباب اقتصادية – والمسيحية. فالنّزعة إلى تطابق الحدود السياسية بمدى انتشار الدين هي طبيعية كلما تمّت هذه المرحلة. ويمكن النظر إليها من وجهة السلطة السياسية مثلما هو الأمر من وجهة السلطة الدينية: فانتصار الإله الذاتي هو الدليل النهائي لانتصار الحاكم وفي نفس الوقت ضمان قويّ للخضوع السياسي والإعراض عن تقديم الولاء لأناس آخرين. أمّا دين كهنوت مستقلّ ومتطوّر، فيجد في الدول

=
S. 230-233,

كما يمكن العودة إلى: Goldziher, *Religion des Islam*, S. 134-136.

(62) تم نقل إقامة رئيس أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية عام 1328 من فلاديمير إلى موسكو.

المنهزمة مجالاً طبيعياً للتبشير ويتقدّم بارتياح نحو "الضغط باعتناق الدين[63] "Coge) Intrare)، خاصّة عندما يكون هذا "دين خلاص".

فإن يمثل الإسلام هنا حدّاً أفقياً: أي أن يسمح للدين أن يكون علامة للتدرّج الطبقي، هذا يرتبط بالامتيازات الاقتصادية التي يتمتع بها معتنقوه. وقد كانت المسيحية الغربية نظريّاً على الأقلّ وحدة سياسية وهو ما أدّى إلى بعض النتائج التطبيقية، فالتّناقض القديم بين مطالب السلطة السياسية والسلطة الدينية لا يجد حلاً نقيّاً بمعنى انتصار الواحد على الآخر إلّا في الحالات الاستثنائية. ومهما كان نفوذ السلطة الدينية، فهي مضطرّة دوماً لإيجاد حلول وسطية بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والسياسية: وتاريخ جميع الكنائس مليء بمثل هذه الأحداث. ومن جهة أخرى، لا يمكن عادة للحاكم المستبدّ أن يتجرّأ للتدخّل في تكوين العقيدة، فما بالك إذن في مجال الطقوس المقدّسة، إذ إنّ كلّ تغيير لشكل الطقوس يهدّد قوّتها السحرية ويحرّك جميع مصالح الرّعية ضدّه. ومن هذا المنطلق، تبدو الانقسامات الكبيرة في الكنيسة الرّوسية الناتجة عمّا إذا استوجب وضع إصبعين أو ثلاثة على الصّليب[64] وما شابهه، ظاهرة طبيعية جداً. وأن يكون الاتفاق بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في الحالة الخاصّة مائلاً أكثر إلى الاستبداد البابوي أو إلى السلطة الدينية، فهو في كلّ حالة متعلق طبعاً بتشكيلة نفوذ الطبقات وبالآتي بالوضع الاقتصادي. ولكن ليس بالكيفية التي تسمح بالتعبير عن أحكام عامّة ذات مضمون قيّم، بل هو إلى

(63) هذه هي الترجمة اللاتينية لقول لوقا 14، 23: "أفرض عليهم الدخول في الدين". وهذا القول ذكر لأوّل مرّة من قبل أغسطينس (Epistulae 93, 5) عام 408 – في إطار الصراع مع الطائفة الدونستيه – لفرض الديانة المسيحية على غير المعتنقين وتقليل متابعة الزنادقة بالاستناد إلى الإنجيل والتأكيد على وظيفة الدولة في استعمال العنف. قارن: Adolf Harnack, *Lehrbuch der Dogmengeschichte*, 4 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1910), Band 3, S. 153f. mit Anm. 3, (من هنا فصاعداً: Harnack, *Dogmengeschichte* III).

(64) المقصود هو الانفصال (Raskol) الذي حدث في القرن السابع عشر، والذي انطلق من سجال حول تغييرات في كتب الشعائر الدينية. فقد فرض البطريق الروسي نيكون (Nikon) في مجلسين دينيين عامي 1654 و1656 قراراً مطابقاً للشعائر اليونانية يقتضي التصلّب بإصبعين عوض ثلاثة، وهو قرار قد نص عليه منذ 1641 في كتب القدّاس الرّوسي. فهناك أيضاً نص منذ 1610 على التهليل المثنّى عوض التهليل المثلث. أمّا أعداء البطريق نيكون الذين بقوا متشبثين بالشعائر التقليدية، فقد قدّموا شكوى ضدّه بتهمة الهرطقة، ولكنهم لم يتمكنوا من فرض رأيهم. وبذلك كان مجلس عام 1666/ 67 الديني نقطة اندلاع الصراع بين أعداء الإصلاح وأنصار "القطيعة الكبرى" داخل الكنيسة الروسية. قارن: Gottlieb Nathanael Bronwetsch, "Raskolniken," *RE*[3], Band 16 (1905), S. 436-433, hier: S. 436f.

حدّ كبير نتيجة للتناقضات الذاتية الصادرة عن التديّن المعني. وقد يطرح السؤال قبل كلّ شيء: إن كان هذا التديّن عرف شكلاً إلهيّاً لدستور الكنيسة أوصي به وكان منفصلاً عن السلطة المدنية. هذا ما حدث بصفة غير مباشرة في البوذية خارج اللاّموية (عن طريق تنظيم سيرة العيش وحدها المؤدّية إلى الخلاص) وفي الإسلام وكذلك في الكنيسة الشرقية في إطار محدود، ولكن ليس في اللوثرية قطعاً، في حين كان الحال أيضاً في الكنيسة الكاثوليكية والكلفينية بصفة إيجابية. فأن يزاوج الإسلام منذ البداية بين نشر العقيدة وطموحات العرب في التوسّع، وأن يجعل قهر بقية العالم الرافض له بالعنف على حسابه الإيجابي، هذا ما رفع من هيبة الخليفة وجاهه منذ البداية بكيفية أنّه لم تحصل محاولة جادّة لتقويض سلطته الدينية. حتّى لدى الشيعة الذين يرفضون دور الخليفة وتأمل في عودة المهدي المنتظر كخليفة شرعي للنبيّ في بلاد الفرس[65] فإنّ مكانة الشاه، وإن بقيت سامية، فهي تسعى أن تراعي في تعيين الأئمّة رأي الرعيّة على المستوى المحلّي. أمّا الكنيسة الكاثوليكية بجهازها الإداري الخاصّ القائم على التقليد الروماني والذي يعتبر قانوناً إلهيّاً (Divini Juris) بالنسبة لمعتنقيها، فكانت لها نزعات نحو السلطة الاستبدادية البابوية ومن أشدّها، لكن بعد تنازلات اضطرارية في أوقات الشدّة أظهرت في آخر المطاف مقاومة ناجعة. فقد سلّم لوثر الذي كان مغموراً أيضاً بالاعتقاد الشخصي في يوم الميعاد وكان محدّداً بالطبيعة الفردية لتديّنه التي كانت تُظهر لامبالاة تامّة لنوعية نظام الكنيسة طالما كان التبشير الخالص بالكلمة مضموناً، كنيسته المنتصرة في كلّ مكان للسلطة الاستبدادية المدنية/ الدنيوية التي ساعدتها بدون شك ظروف العيش السياسية والاقتصادية في مكان ظهورها. أمّا بالنسبة للكلفينية، فإنّ التيوقراطية التوراتية في شكل النظام الكهنوتي هي حقّ/ قانون إلهي[66]. ولكنها لم تحققها إلا لفترة وجيزة ومحدودة في

(65) يعتبر الشيعة (أنصار علي الذين تشيعوا له) - على خلاف السنّة - أن الخلافة تحقّ فقط لابن عمّ وصهر النبيّ محمّد (ص) الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (حوالى 600-661) وأبنائه (الأئمّة). وبعد وفاة علي انقسم الشيعة إلى عدّة ملل. وحسب الملّة تم الاعتراف إمّا بخمسة أوسبعة أواثني عشر إماماً. وتذهب الإثناعشرية (الإمامية) إلى القول بأنّ محمّد ابن الإمام حسن العسكري الحادي عشر قد اختفى عام 873 وتوارى بالقرب من بغداد إلى أن يعود كمهدي منتظر أوكـ "إمام الساعة" ليقيم بحدّ السيف دولة السلام الإسلامية. وحسب غولدزايهر (Goldziher) الذي يستند فيبر إلى دروسه في هذا الصدد، فإنّ الأمل في عودة المهدي المنتظر ما زالت تؤدي دوراً عقائدياً وسياسياً كبيراً في الدولة الفارسية في بداية القرن العشرين.

(66) يتبع الدستور الكهنوتي للكلفينية المثال الأصلي لنظام طائفة الأحبار. فالتنظيم الأخوي لدى الكنيسة الكلفينية حيث يقوم كبير الجماعة (Presbyter) مع الواعظ بتسيير إدارة الملّة والكنيسة يهدف =

جنيف وإنجلترا الجديدة، وبصفة غير مكتملة لدى الهوغنوت (Hugenotten) وفي هولندا.

يمثل القسم الأوفر من تطوّر السلطة الدينية، ولكن قبل كلّ شيء أيضاً وجود نظام تدرجي مستقلّ وتربية دينية خاصّة بالفعل الشرط الطبيعي، وإن لم يكن الضروري، لتطوّر التأمّل النظري العلمي اللاهوتي، وبالعكس يعتبر انتشار اللاهوت وتربية القساوسة اللاهوتية من أقوى، إن لم يكن من أمتن حصون النفوذ الديني الذي يفرض على دولة الاستبداد البابوي حيثما وجدت أيضاً أن تسمح بمجال للتأثير الديني لدى الرّعية، إذ إنّه من الصّعب اجتثاث تسلسل تراتبي كنسي متطوّر ذي محصول عقائدي ثابت وخاصّة ذي نظام تربوي مكتمل. فسلطته تتلخص في الجملة الآتية: أنّه "يجب طاعة الإله أكثر من الإنسان"(67) – وذلك في صالح النعيم في الدنيا والآخرة – وهي أقدم أثبت حدّ للسلطة السياسية وحتى ظهور الثورة الطّهرية/ المتزمّتة وعصر حقوق الإنسان(68). والقاعدة هي اتفاق القوى الأخروية مع القوى الدنيوية. ومثل هذا الاتفاق هو في مصلحة كلا الطرفين. فمن الواضح أن يكون في قدرة السلطة السياسية تقديم العون للسلطة الدينية ذات "الساعد الدنيوي"(69) (Brachium Saeculare) بكلّ أريحية وامتنان قصد استئصال

= إلى التأكيد على سيادة المسيح الوحيدة في الكنيسة. وقد أعلن كلفين على هذا الدستور في "المراسيم الكنسية" (Ordonnances ecclésiastiques) عام 1541. قارن: Karl Rieker, *Grundsätze reformierter Kirchenverfassung* (Leipzig: C. L. Hirschfeld, 1899).

(67) انظر: *Apostelgeschichte* 5, 29.

(68) يقصد فيبر بمفهوم الثورة الطهّرية/ الأصولية (Puritanische Revolution) تعقيباً على دراسات غردينيه (Gardiner) مرحلة الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر، وخاصّة السنوات الفاصلة بين 1642 و1660. وبذلك يتم التأكيد على الدور الثوري للأصولية/ الطهّرية في صراعها من أجل الحريات الدستورية ضدّ العرش الإنجليزي. قارن: Samuel Rawson Gardiner, *The First Two Stuarts and The Puritan Revolution 1603-1660* (London: Longmans, Green, and Co., 1876),

وبالنسبة لدور حرّية العقيدة الدينية في تأسيس حقوق الإنسان في دساتير الدول الحديثة.

(69) وجدت تعاليم السّاعد الدنيوي (Brachium saeculare) لاضطهاد الزنادقة منذ القرن الثالث عشر اهتماماً خاصّاً. فقد أحيل اضطهاد الزنادقة وتتبّعهم وتنفيذ العقوبات إلى السلطة الدنيوية باعتبار أنّ القانون الكنسي لا ينصّ على مثل هذه الأحكام. قارن: Hermann Köhler, *Die Ketzerpolitik der deutschen Kaiser und Könige in den Jahren 1152-1254*, Jenaer Historische Arbeiten, hg. von Alexander Cartellieri und Walter Judeich (Bonn: Marcus und E. Weber, 1913), Heft 6, S. 5ff.

الزنادقة والمشاركة في جلب الضرائب. وهناك خصلتان لدى السلطة الدينية تدفعان السلطة السياسية إلى التحالف: **أولاهما** قبل كلّ شيء هي السلطة التشريعية التي يصعب أيضاً على الحاكم (وخاصّة) الحاكم الاستبدادي البابوي والحاكم ذي الكاريزما الشخصية (كالذي قبل بالاستفتاء) وكلّ الطبقات التي يتعلق وضعها المتميّز بـ "مشروعية" السيادة الاستغناء عنها. **وثانيتهما** هي الوسيلة التي لا مثيل لها لإخضاع الرّعية، في الصغيرة مثلما في الكبيرة. فكما لم يتمكّن النائب الراديكالي والمعادي للكنيسة في إيطاليا من الاستغناء عن تربية الأديرة بالنسبة للنساء كطريقة لإخضاعهنّ(70)، شجّع الاستبداد الهلّيني تقديس ديونيسيوس(71)، واستغلت السلطة الدينية بقوّة كبيرة جداً للهيمنة على الشعوب المقهورة. فاللاّموية قد أسلمت المغول وصدّت هذه العين الجارية دوماً حاملة هجمات البرابرة القادمة من السّباسب نحو الدول المتحضرة والوديعة بدون رجعة. لقد فرضت إمبراطورية الفرس على اليهود "شريعتهم" وسلطتهم الدّينية(72) اتقاءً من شّرهم، ويبدو أنّ التطوّر شبه الكنسي في مصر قد وجد هو الآخر دعماً منها(73). وفي اليونان كانت جميع استشارات الآلهة،

(70) المقصود هنا هم النوّاب الديمقراطيون الراديكاليون والمناهضون للكنيسة في "اليسار المتطرّف" في برلمان المملكة الإيطالية. وقد تبنّى هذا الحلف المعارض في البرلمان في بمستهلّ القرن التاسع عشر والمكوّن من أعضاء كلّ من الحزب الراديكالي والجمهوري والاشتراكي في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى إدخال نظام تعليم لائكي. أمّا القول بأنّ للسياسيين الراديكاليين نظرة معينة فيما يخصّ تربية النساء، فمن المحتمل أن فيبر قد اطلع على ذلك خلال زياراته لإيطاليا أوسمعه من شخص آخر.

(71) شجّع الطاغية كليستينس (Kleisthenes) (600–570 ق.م.) في سكيون –(Sikyon) مثل طغاة كورينتا – تقديس إله المزارعين ديونيسيوس حينما سمح بعرض أناشيد الكورس تمجيداً له. وقد وظف الطغاة الهلّينيين تقديس ديونيسيوس لدعم سلطتهم والتشريع لها، وهوما أكّده Meyer, *Geschichte des Alterthums* II[1], S. 620-633.

(72) المقصود هو كتاب **القوانين** (*Gesetzbuch*) لإسرا (Esra) الذي دخل حيّز التنفيذ عام 445 بدعم من الملك الفارسي أردشير الأول Artaxerxes I (والمتعلق بالـ Pentateuch الذي تم التوسع فيه بإضافة نظام الكهنة). وهذا الجمع من القوانين المناسبة لمصالح اليهود البابليين تضمّن بالخصوص فروض الشرائع وأعطى لكهنوت أورشليم مكانة مرموقة. استند فيبر هنا وفيما يلي إلى بحوث إدوارد ماير (Edward Meyer) الذي رأى أنّ هيمنة الفرس كانت سبباً أساسياً جعل اليهودية تفقد طموحاتها القومية بعد عودتها من المهجر البابلي وتحدّد دورها كـ"طائفة كنسية" و"معبد" و"دولة دينية" أو"تيوقراطية" كهنوت متميّز ذي "مصالح دينية" بحتة. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* III[1], S. 166-233, hier: S. 201, 209.

(73) يتبع فيبر هنا تأويل ماير (Meyer)، الذي يقول بأنّ ملوك الفرس شجعوا الكهنوت المحلّي في مصر حتى يتمكنوا من السيطرة على الحكم بمساعدة "السلطة الروحية" أوعن طريق "كنيسة ونظام لاهوتي متطوّر" (المصدر نفسه، ص 446).

الأورفية منها وغيرها من المتنبّئين تترقب انتصار الفرس وتأمله حتى يوظفوا لخدمة نفس الأغراض[74]. وانتهت حروب مراتون (Marathon) ومدينة بيوتيا (Platae-ae) أيضاً لصالح النمط الدنيوي وضدّ النمط الدّيني للحضارة الهلّينية[75]. فما كان ينطبق على الشعوب الغريبة، صار يطبّق بالفعل على الرعية. فلم تسع طبقات الأعيان العسكرية أو التّجارية إلى استعمال دعامة الدّين إلّا بصفة تقليدية جداً لأنها تبني قوّة منافسة وخطرة بالنسبة لها تقوم على رغبات الجماهير الانفعالية، وتسحب منها على أيّة حال طابعها الكاريزماتي- العاطفي. ولذلك رفضت دول النبلاء الهلّينية، في البداية على الأقلّ، تقديس ديونيسيوس، وسحق مجلس الشيوخ الروماني الذي عمّر لقرون عدّة النشوة بكلّ أشكالها وبدون هوادة: فكان مآلها التحقير باعتبارها ضرباً من السّحر (Superstitio) (وهي الترجمة الحرفية لكلمة ἐκστασις)[76] وتم اضطهاد جميع وسائلها، وخاصّة الرقص، حتى في القدّاس (فرقص السالير Salier

(74) شجّع كهنوت الاستشارة الإلهية ملوك الفرس بتكهناته. وحسب ماير (Meyer) في المصدر نفسه ص 445 والذي يستند فيبر إليه في أقواله، فإنّ كهنة التكهّن مثل Trophonios von Lebadea وAmphiarios von Oropos وApollo von Abae وTheben وPtoon أو جامع الأقوال الأورفية Onomatrikos قد تصبح سلطة كهنوت مهيمنة على اليونان في صورة انتصار الفرس وبفضل تحالفهم مع "القوّة الأجنبية".

(75) بهذا التأويل لانتصار اليونانيين على الفرس في حربي ماراتون وبيوتيا (Plataeae) (479/ 480 ق.م.) يتبنّى فيبر قول: Meyer, *Geschichte des Alterthums* III¹, S. 418-488,

ويصف ماير (Meyer) الثقافة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد بأنّها تتميّز بالتناقض الكامل بين "حكمة إنسانية" تطغ عليها "العقلانية" و"التنوير" (المصدر نفسه، ص 433) من ناحية وهيمنة الدين التقليدي إلى حدود 480/ 479 الذي كان موجّها تماماً نحو"الدولة" و"الوطن". فالانتصار على الفرس أدّى إلى تجاوز هذا التناقض والوصول إلى النتيجة أنّ "الثقافة اليونانية لن تذوب في الدين وإنّما تتجاوزه، وبذلك لن تعرف سيطرة الكهنوت واللاهوت بل ولادة حرّية العقل الإنساني من ذاته" (المصدر نفسه، ص 448).

(76) كانت كلمة "Superstitio" في اللغة اللاتينية القديمة مشتقة من مجال فن التكهن وقراءة الغيب ولا تحمل دلالة تحقير سلبية. ومنذ النصف الأول من القرن الثاني ق.م. أصبحت الكلمة كنقيض للديانة وبدت تعني نمطاً من التفكير والفعل ناتجاً عن سوء التصرف مع الدين، فهي بمنزلة "abalienatio mentis" و"نوع من الخوف غير المنطقي وغير المتحكم فيه". قارن: Walter F. Otto, "Religio und Superstitio," *Archiv für Religionswissenschaft*, Band 12, Heft 4 (1909), S. 533-554, Zitate: S. 554,

أمّا التوازي مع الكلمة اليونانية "Ekstasis"، فنجده في المرجع المذكور، ص 552. انظر في هذا الصدد:

Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 136 mit Anm. 29.

هو طواف ديني[77]، غير أنّ الإخوة أرفال (Arvales) يقومون برقصهم طبعاً في غرف مغلقة)[78]، وهذا أدّى إلى التناقض التام بين تطوّر الثقافات الرومانية (مثل الموسيقى) والحضارة الهلّينية وكان له عواقب طويلة المدى في مختلف المجالات. وعلى خلاف ذلك يلجأ الحاكم الشخصي في كلّ مكان إلى السّند الديني لدعم مكانته. يمكن أن يكون الوفاق بين كلا السلطتين في التفاصيل مختلفاً جداً كما يمكن أيضاً لوضع السلطة الفعلي أن يأخذ أشكالاً متعدّدة بدون أن يتغيّر صورياً مضمونه. فقد تلعب الصّدف/ الأقدار التاريخية دوراً حاسماً: فلو أمكن لمملكة وراثية قويّة أن تدفع الكنيسة الغربية إلى تطوّر شبيه بالذي هو في الشرق، وبدون القطيعة (Schis-ma) الكبرى[79] لما حصل ربما انهيار السلطة الدينية مثلما حدث.

وبما أنّ الصراعات من أجل السلطة متعلقة إلى حدّ كبير بالأقدار ("الصّدف") التاريخية، لا يمكن الحديث بسهولة وبصفة عامّة عن حتميتها. وليس الدور الذي تؤديه الإحساسات الدينية داخل الشعب هو المحدّد بصفة خاصّة لهذه الحتمية. فالحياة الرومانية، وبصفة أتمّ الحياة الهلّينية كلاهما مليء بهذه الإحساسات، ولكن لم تصبح السلطة الدينية هي السيّدة، بل العكس. فعندما تم التأكيد على ثنائية التفوق السياسي والكنيسة (Verjenseitigung) في الدين التي كانت غائبة هناك، كانت هذه أيضاً غائبة تماماً في الدين اليهودي زمن تأسيس السلطة الدينية: وعلى خلاف ذلك، يمكن القول إنّ نهضة التأمّل الماورائي هي إلى حدّ ما على الأقلّ نتيجة التطوّر

(77) كانت معاهد كهنة الـ Salier (المشتقة من اللاتينية والتي تعني "الرّاقصون" و"القافزون") التي تقدّس بالخصوص المرّيخ إله الحرب، تقوم في شهر آذار/ مارس وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر، أي في بداية ونهاية فترة الحرب، بموكب تقديس تطوف فيه مدينة روما حاملة دروعاً مقدسة. وكان الموكب يقف عند الأماكن المقدسة بالمدينة حيث يقوم الـ Salier برقصة حربية تحت قيادة راقص (Praesul) ومغنّي (vates). وفي عهد القياصرة كان Saliers يمجدون قبل كلّ شيء آل القيصر. قارن: Joachim Marquardt, *Römische Staatsverwaltung*, 2 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1885), Band 3, S. 427-438.

(78) بالنسبة لـ "الإخوة أرفال" (fratres arvales) يتعلق الأمر بمجلس من الكهنة يتكوّن من 12 عضواً يهتمّ بتقديس الإلهة ضيا (Dia) إلهة الإنجاب وهومن الشعائر التي أعاد القيصر أغسطس إحياءها. وفي اليوم الثاني من الاحتفال بعيد الأضحى السنوي تكريماً للإلهة ضيا كان الإخوة الأرفال يزورون المعبد خارج روما ويقومون برقصهم وغنائهم الشعائري بانعزال تامّ عن الناس. قارن: المصدر نفسه، ص 447-462.

(79) المقصود هو القطيعة التي حدثت بين الكنيسة البيزنطية والكنيسة الرومانية الكاثوليكية عام 1054.

العقلاني للنظام الديني، كما حصل فعلاً في مصر والهند. لكن هناك عوامل أخرى عامّة وقريبة لا أثر لها. فليس مثلاً مقدار التعلّق بقوى الطبيعة من ناحية وبالعمل الذاتي من ناحية أخرى شديد الأثر. إلّا أنّ دور فيضانات نهر النيل قد شارك في تطوّر السلطة الدينية، ولكن بقدر أن ساعد على إيجاد رابطة خصوصية للتطوّر العقلاني للدولة والكهنوت الذي كان يسير بصفة متوازية بمراقبة النجوم والتأمّل الماورائي. وبالمناسبة يبدو أن السيطرة الخارجية للشعوب الرّعويّة هنا قد أبقت على مكانة الكهنوت باعتبارها الدعامة الوحيدة للتضامن بينها مثلما فعل القبائل الرحّل في الغرب مع الأسقف[80]. إلّا أنّ الخطر المهدّد دائماً للزلازل في اليابان مثلاً لم يمنع السلالات الإقطاعية في كيان الدولة اليابانية من مواجهة أيّ ظهور للسلطة الدينية بصفة دائمة. أمّا بالنسبة لتطوّر الكهنوت اليهودي، فلم تكن "الطبيعة" والأوضاع الاقتصادية العنصر الفاصل بقدر ما كانت بالنسبة للعلاقات بين الإقطاعية والهرمية الزرادشتية في عهد الساسانيين[81] أو بالنسبة لمصير الأملاك التي عادت إلى نبيّ عظيم بعد الفتوحات العربية[82]. وعلى عكس ذلك كانت كثيرة العلاقات (وإن

---

(80) يلمح فيبر هنا إلى السيطرة الأجنبية (وليس الإقطاع كما جاء في النص الوارد لنا) التي قام بها شعب الهيكسوس (Hyksos) الآسيوي، وهو شعب رعوي حكم مصر من حوالى 1539/ 36 إلى 1648/ 45 ق.م. وأزال الامتيازات الإقطاعية باستثناء امتيازات الكهنوت. وعلى نفس المنوال - يقول مؤرخ الكنيسة هوك (Hauck) - تم معاملة الأسقفية الرومانية الكاثوليكية من قبل ملوك الإفرنج في القرن الخامس ميلادي في المناطق المحتلة وتبجيلها بهبات. وقد ساهمت الأسقفية كمحافظة "للثقافة الرّومانية" في دعم الملوكية الإفرنجية بصفة محسوسة وشجعت في مرحلة التحولات التي تمت جرّاء الترحال على ترسيخ "شعور التضامن" لدى الشعب. قارن: Albert Hauck, *Kirchengeschichte Deutschlands*, 1. Teil, 2. Aufl. (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1898), S. 129-164, Zitate: S. 131f.

(81) رفع أردشير (Ardashîr) مؤسّس سيادة الساسانيين - تعاليم الزرادشتية (Zoroaster باليونانية) إلى مقام الديانة الرسمية. ومن المحتمل أن بدأ في عهد حكمه تأسيس قيادة كنسية هرمية صارمة قد تم مقارنتها في المراجع القديمة خلال القرن التاسع عشر بتنظيم وهيمنة الإكليروس المسيحي في الغرب. قارن: Theodor Nöldeke, "Geschichte des Reichs der Sâsâniden," in: ders., *Aufsätze zur persischen Geschichte* (Leipzig: T. O. Weigel, 1887), S. 86-134, hier: S. 88,

وكان الكهنة يمثلون طبقة وارثة خاصّة بهم إلى جانب المحاربين والموظفين والفلاحين. ويعود القول بأنّ الكهنة والنبلاء قد اتحدوا ضدّ جبروت الملوكية إلى هذه المراجع القديمة. قارن: Nöldecke Theodor, *Geschichte der Perser und Araber zur Zeit der Sasaniden: Aus der arabischen Chronik des Tabari* (Leiden: E. J. Brill, 1879), S. 450ff.

(82) اعتنق قبائل البدو في شبه الجزيرة العربية الإسلام قبل وفاة النبي محمد (ص) عام 632. وفي الغزوات المتتالية في عهدي أبي بكر (632-634) وعمر (634-644) تم فتح الجزء الأوفر من الدول الحضارية في الشرق الأوسط للإسلام.ففي عام 633 تم غزو جنوب آسيا الصغرى، ثمّ في عام 636 سوريا البيزنطية وأخيراً من عام 642 إلى 644 بلاد الفرس ومصر.

تغيرت دائماً) القائمة بين المصير/ الأقدار الفعلي للتشكيلات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجدت فيها. فالأحكام القليلة العامّة التي يمكن إصدارها بشروط تخصّ علاقات السلطة الدّينية بـ "الطبقة الوسطى" من جهة وبالقوى الإقطاعية من جهة أخرى. فليس في العصر الوسيط الإيطالي فحسب أن قدّمت الطبقة الوسطى الغلفية الحماية للسلطة الدينية ضدّ الإمبريالية والقوى الإقطاعية، - وهو ما يمكن أن يعتبر مجرّد شكل محدّد من الصراع الفعلي،- وإنما نجد في النقوش الحجرية القديمة بآسيا الصغرى(83) أوضاعاً شبيهة لها. ففي اليونان كانت الطبقات الوسطى هي المناصرة/ الحاملة لدين ديونيسيوس(84)، والكنيسة المسيحية القديمة كانت مؤسّسة مدنية بحتة(85) (فكلمة "Paganus" تعني في عهد القياصرة في نفس الوقت "المدني" وكذلك "الكافر/ الوثني"(86) - وهو المفهوم المشاع لنعت المنبوذين اجتماعياً والمقابل لكلمة "Pisang" المشتقة من كلمة "Paysan") بنفس

---

(83) من المحتمل أن يلمّح فيبر هنا إلى العلاقة بين الكهنوت والتجّار والحرفيين في المدينة الشرقية القديمة نيبور. وتؤكد بقايا بعض النقوش الحجرية من الألفية الثالثة ق.م. على هبات من التجّار والموظفين لكهنة الإله إنليل (Enlil). وكانت مدينة نيبور في الألفية الثالثة والثانية ق.م. مركزاً أساسياً لتقديس الإله إنليل ومدينة تجارية هامّة، ولكن لم تكن عاصمة للملك السومري. قارن: Thureau-Dangin, *Königsinschriften*, S. 158,
وكذلك الخلفيّات لدى: Meyer, *Geschichte des Alterthums* I, 2², S. 442,
مع التسطير في النسخة الشخصية لماكس فيبر في: Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München.

(84) كان ديونيسيوس في الأصل إله الإنجاب في الديانة اليونانية القديمة المرتبطة بالطبيعة. وفي القرن السادس ق.م. تطوّرت ديانة ديونيسيوس إلى حفلات ماجنة يتم فيها - على خلاف الديانة العامّة المساندة من طرف السلطة السياسية - التمتّع بالشهوات الفردية، وكانت تقودها جمعيات دينية قائمة على روابط حرّة من طرف المواطنين. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* II¹, S. 727-734.

(85) ربّما يتّبع فيبر هنا: Harnack, *Mission* II, S. 278,
الذي يصف المسيحية بأنها بمنزلة "دين المدن" إلى نهاية القرن الرابع.

(86) في أواخر العهد القيصري الروماني بقيت الوثنية متجذرة خاصّة في المناطق الريفية - رغم المقاومة المكثفة لها من طرف الدولة - بحيث يمكن الحديث عن "مزيج" من الأديان. قارن: Paul Glaue, "Heidenmission: III. Geschichtlich," *RGG*¹, Band 2 (1910), Sp. 1979-98, Zitat: Sp. 1982,
وكانت كلمة "Pisang" في اللهجة الألمانية الغربية نعت تحقيري لشخص ما قدم استعماله في القرن التاسع عشر. وقد أعيد إحياء هذا التعبير بالاستناد إلى كلمة "paysan" الفرنسية التي تعني (فلاح) خلال الحرب الألمانية- الفرنسية عام 1870/ 71 والحرب العالمية الأولى. قارن: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 158 mit Anm. 38.

الدلالة التي تظهر لدى توما الأكويني (Aquin)في حطّه من قيمة الفلاح[87]. أمّا السلطة الدينية المتزمّتة، فهي مثلها مثل جميع حركات الطوائف الدينية في العصر الوسيط (باستثناء الطائفة الدونستيه الجديرة بالذكر على وجه الخصوص)[88] صادرة حقاً عن المدن مثلما كان في ذلك العصر أنصار السلطة البابوية الأكثر حماسة. وفي المقابل نجد النبيل في العهد القديم، وفي مقدّمته المواطن ونبيل المدينة في المرحلة الهلّينية المبكّرة بتعاملهم الوقح تماماً مع الآلهة في الملحمة الهوميرية[89]، والذي كان محدّداً فعلاً لمصير التطوّر التامّ للديانة الهلّينية، وكذلك أيضاً الفرسان في عهد الطهّر/ المتزمتين[90]، وكيف قامت الطبقة النبيلة في العصر الوسيط المبكّر - مثل تطوّر دولة الإقطاع على علمنة شارل مرتل الشبيهة بالنهب[91]. فلا يمكن أن نشعر بتعاطف

(87) في قراءته لكتاب السياسة (*Politik*) لأرسطو يعتبر توما الأكويني المدينة الصورة المكتملة للحياة الجماعية البشرية، ولذلك يرى أنّ الحياة المدنية هي الصورة الطبيعية للعيش بالنسبة للإنسان، في حين أنّ العيش في الريف يمثل الاستثناء. ومن ليس قاطناً في المدينة يجب إمّا نفيه أوإلزامه، لأنّه وصل إلى حالة من الفقر، بحرث الأرض ورعاية الحيوانات. قارن: Max Maurenbrecher, *Thomas von Aquino's Stellung zum Wirtschaftsleben seiner Zeit. Einleitung und erster Teil* (Leipzig: J. J. Weber, 1898), S. 38-41,
الذي اعتمد عليه ماكس فيبر في: Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 42f.,
لتوضيح التعاليم التومائية (Thomistischen).

(88) نشأت طائفة الطائفة الدونستيه في شمال أفريقيا بعد اضطهاد المسيحيين في حكم ديوكلتيان (Diokletian) (303/ 304) وانفصلت عن الكنيسة الرومانية عام 312. وخلافاً لأغسطينس الذي يعتبر أنّ الأسرار المقدسة تصبح نافذة المفعول بحكم القيام بها فقط لأنها تعتبر بالنسبة له هبة من الإله والروح القدس، في حين أن تأثيرها يتعلّق حسب الطائفة الدونستيه بالسمة الأخلاقية وجدارة الذي يهديها. وتدلّ حسب: Harnack, *Mission* II, S. 244f.,
حركة الطائفة الدونستيه أنّ أقاليم شمال أفريقيا قد أصبحت في معظمها مسيحية في القرن الرابع ميلادي - وتجاوز حتى المدن.

(89) نجد في العديد من المواضع من اللأوديسى "تأنس للآلهة" هكذا تمكن مثلاً منلاوس (Menelaos) من مقاومة بريتوس (Proteus) إله البحر المصري (IV, 440-480) وأوديسويس من إحراج الآلهتين كاليبسووكيرك (V, 173-191; X, 321-346). وكانت الآلهة تشارك لدى هوميروس بكلّ جوارحها في حياة الأبطال وفي إمكانها الاستسلام في بعض الأحيان للبشر المقدّر لهم بالفناء. يتبع فيبر هنا تقويماً لـ Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* III[1], S. 441,
حيث يستخفّ هوميروس بالآلهة ويستعملها "كوسيلة لغاية" فقط. قارن أيضاً ماير، المرجع المذكور، ص 421.

(90) يقصد فيبر هنا أنصار حزب شارل الأول في فترة الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-1649) التي يعتبرها "ثورة متزمتة".

(91) أزاح المشرف على القصر الكارولنجي شارل مارتل جزءاً كبيراً من أملاك الكنيسة لتوزيعها =

خاصّ إزاء السلطات الدّينية حينما نعلم أنّ الحروب الصليبية كانت في جوهرها حملة قام بها الفرسان الفرنسيون قصد تزويد خلفهم بالإقطاع، وهو ما ناشد به البابا أوربان بصريح العبارة في خطابه المشهور[92]. إذ لا يتعلّق الأمر بالتناقض بين "تقيّ/ متديّن" و"غير تقيّ/ متديّن"، وإنّما بكيفية التديّن وبالعلاقة الوثيقة القائمة مع تعليم "الكنيسة" بالمعنى التقني للكلمة.

يقوم الوجود الاقتصادي للطبقة الوسطى (مقابل الطابع الفصلي للعمل الزراعي) على العمل المتواصل - بغضّ النظر عن القوى الطبيعية غير المعهودة والمجهولة - والمعقلن/ الرشيد (على الأقلّ معقلن من حيث التجربة) الذي يظهر ترابطاً جوهرياً بين الغاية والوسيلة، بين النجاح والفشل ويجعله "واضحاً/ يسير الفهم": ففي نتيجة عمل الخزّاف والنسّاج والخرّاط والنجّار تدخل عوامل طبيعية أقلّ بكثير، وخاصّة أيضاً القليل من البدع الخارقة للعادة من قوى الطبيعة المؤثرة في مراحل الإنتاج المنظم، من تلك التي تدخل في العمل الزراعي. فالقياس المحدّد بين العقلنة النسبية والتنظير الناتج عنه يتزاوج هنا نظراً للارتباط الكبير للعديد من مراحل سير العمل بالمنزل واغترابها عن الانضمام لمسار البحث عن الغذاء الحيوي

=على أنصاره، كما عيّن من هم ليسوا من ذوي الاختصاص في المجال الديني على رأس الأسقفيات والأديرة. كما يلمّح فيبر في خصوص نشأة دولة الإقطاع إلى السجال الذي حصل في العصر الوسيط والذي طرح فيه السؤال: إلى أيّ حدّ شارك عملية شارل مارتل المسمّاة بـ "العلمانية" في ظهور الإقطاع. انظر: Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S, 242-258, Zitat: S. 250.

(92) كتب البابا أوربان الثاني مرسوماً عام 1095 في مدينة كلارمون فيران (Clermont-Ferrand) بعنوان السلم الإلهي نادى فيه المسيحيين إلى الانضمام لحرب صليبية. ومن النصوص الأربعة الموثوق بها بشهود عيان، والمستقلة عن بعضها البعض لخطبة القدّاس ذكر بارلدرَيكوس فون دول (Baldricus von Dôle) أنّ البابا وعد المشاركين في الحرب الصليبية بالحصول على أملاك في الأرض المقدسة: "Facultates etiaminimicorum verstrae erunt [...]". قارن: Episcopus Dolensis Baldricus, "Historia Jerosolimitana," in: Académie des inscriptions et belles-lettres, *Recueil des Historiens des Croisades. Historiens Occidentaux* (Paris: Imprimerie Nationale, 1879), tome quatrième, S. 15 C.

غير أن البابا أشار إلى الراهب أنّ الأرض المقدسة لا تبشر بأرباح مادية لوضعها الطبيعي. قارن: Robertus Monachus, "Historia Iherosolimitana," in: Académie des inscriptions et belles-lettres, *Recueil des Historiens des Croisades. Historiens Occidentaux* (Paris: Imprimerie impériale, 1866), tome troisième,

ولكن هناك مصادر أخرى تقول بأنّ المشاركة في الحرب الصليبية كانت جذابة خاصّة بالنسبة للفروسية الفرنسية باعتبارها كانت منذ القرن الحادي عشر تحت وطأة الضرائب المتصاعدة ومعنية بالخصوص بالحالة التي أدّت إليها المجاعة وعدم الاستقرار.

المعطى وبالتخلّي عن أجهزة الأعضاء الكبرى في الجسم وفي العمل بضياع العلاقة المباشرة مع الواقع الحي لقوى الطبيعة. فهي تتحوّل إلى إشكالية بانقطاعها عن بداهيتها، ومن ثمّ يطفو السؤال العقلاني عن "معنى" الوجود في ما وراء وجوده على السطح والذي يقود دوماً إلى التأمّل الديني. وغالباً ما تميل التجربة الدينية الفردية إلى فقدان الطابع الجذاب للنشوة أو الحلم وإلى الأخذ بأشكال دينية باهتة من الزّهد التأملي ونوع من الحياة العادية الحميمة. وفي نفس الوقت نجد لدى الطابع المهني الدائم لعمل الصانع المحترف تطوّر لمفهوم "الواجب" و"الأجر" كتكريس لنمط الحياة، أمّا بالنسبة لنوعيّة ارتباطه الاجتماعي بنظام عقلاني أقوى، فسنجد نقلاً للتقييمات الأخلاقية في التديّن. فالشعور بـ "الخطيئة" الفعلية الذي يتطوّر انطلاقاً من الفكرة القديمة لـ "النقاوة" الطقوسية يتناقض عموماً مع الشعور بالهيبة لدى الطبقات الإقطاعية الحاكمة، أمّا بالنسبة للفلاح الحاذق تماماً، فإنّ "الخطيئة" هي مفهوم صعب الفهم إلى يومنا هذا؛ فهذه الشرائح الزراعية لا ترغب في "الخلاص" بقدر ما لا تعلم من أيّ شيء يتعين "تخليصها". فآلهتهم هي كيانات قويّة ذات أهواء شبيهة بالتي يتسم بها البشر، فهي حسب الوضع مقدامة أو خبيثة، لطيفة أو عدائية فيما بينها وإزاء البشر، ولكن على أيّة حال لاأخلاقية مثل البشر أيضاً، تميل إلى الرّشوة عن طريق القربان وإلى القهر بوسائل سحرية يقوم بها الإنسان الذي يعرفها بصفة أقوى. فليس هناك أسباب للبحث في "العدالة الإلهية" أو التأمّل الإيتيقي حول نظام الكون؛ فالكهنوت مثل القيام بالفروض الشعائرية هو وسيلة ذات أغراض مصلحيّة تهدف مباشرة إلى السيطرة السحرية على قوى الطبيعة، وخاصّة إلى مقاومة الشياطين التي قد ينذر سوؤها بإعصار خطر أو هجوم حيوانات مفترسة وحشرات أو أمراض وأوبئة تأتي على الحيوانات. فلم يظهر كلّ من "التبطين" وعقلنة العامل الدّيني، أي بالخصوص وضع معايير أخلاقية وفروض وتجلّي الآلهة في قالب قوى أخلاقية تريد "الخير" وتجازيه، وتعاقب "الشرّ"، وبالآتي يتعيّن عليها أن تكون هي الأخرى محقة في مطالبها الأخلاقية، والتطوير الكامل للشعور بـ "الخطيئة" والرغبة في "الخلاص" بصفة منتظمة إلّا مع نوع ما من تطوّر العمل الحرفي وغالباً بصفة متوازية مع تطوّر المدن. ولكن لم يحدث بمعنى نمط معين من التبعية: فعقلنة العامل الدّيني تتسم عموماً بحتميتها الخاصّة بها التي لا تتأثر الأوضاع الاقتصادية فيها إلّا باعتبارها "سبل تطوّر"، وهي مرتبطة قبل كلّ شيء بظهور تعليم كهنوتي مختص فمن المحتمل أنّ الحركة المهدية التي لم يتم شرحها تاريخياً بعد كما هو معتاد تفتقد تماماً

إلى تلك القاعدة الاقتصادية. وأن تكون مواصلة دينية للديانة الهندوكية القديمة التي خرجت من معقلها ونجحت في تجاوز حدود أصحاب الطوائف المضطهدة، هذا ما لا يمكن البتّ فيه حقاً[93]. مع العلم أنّه من المؤكّد أنّ دين يا هو (Jahvere-ligion) قد تأثر في تطوّره الأخلاقي المعقلن بمراكز الحضارة الكبرى. فليس تطوّر النبوّة وما انجرّ عنها من عواقب فحسب، وإنّما أيضاً كلّ ما ظهر قبلها من أخلاقية في دين يا هو نشأ رغم ذلك في ظروف، وإن كانت تعرف المدينة، فهي تبرز تطوّراً مدنيّاً وعموماً تطوّراً حرفياً ضئيلاً مقارنة بآسيا الصغرى ومصر. غير أنّ تطوّر السلطة الدينية كان نتيجة عمل كهنوت المدينة أورشليم في صراعها مع الرّيف، أمّا تكوين "القانون" وفرضه فهو يعود إلى المهاجرين الذين عاشوا في بابل[94]. ومن جانبها لم تقدّم المدينة المتوسّطية العتيقة أيّة عقلنة للدين، نتيجة لتأثير هوميروس إلى حدّ ما كعنصر للتكوين الأدبي، ولكن قبل كلّ شيء نظراً لغياب كهنوت منظم على مستوى السلطة يرعى التكوين المختص ولكنّ القرابة بين الكهنوت والطبقة الوسطى في المدينة تبرز بصفة عامّة رغم كلّ هذه الفوارق جليّة، إذ إنّ المعادين هم نفسهم في العهد القديم وفي العصر الوسيط، أي العائلات الإقطاعية التي كانت في يدها في العهد القديم السلطة السياسية والقرض بالرّبا. ولذلك تجد كلّ محاولة لاستقلالية وعقلنة السلطة الدينية بسهولة دعماً لدى الطبقة الوسطى. فالسلطة في المدينة السومرية والبابلية والفينيقية والأورشليمية تقف نفس الموقف وراء مطالب الكهنوت، أمّا المعتزلة اليهود Pharisäer (=المتزمتين) فيجدون هنا أتباعاً ضدّ الأعيان[95] (Sadduzäischen Patriziat) مثل بقية العبادات الوجدانية في

---

(93) أقرّ الباحثون في الإسلام/ المستشرقون في عهد ماكس فيبر أنّ فكرة عودة المهدي المنتظر تعود في الأصل إلى تأثير المسيحية/ التصوّر اليهودي المسيحي والمعروف تحت اسم Messianismus في انتظار المنقذ. أمّا الإشارة إلى الأصل الهندي للحركة المهدية فيستند فيبر فيه إلى قول أغنز غولدزايهر (Ignaz Goldziher) حول الطوائف الشيعية في معظمها وما يسمّى بـ "غجر المهدي" التي كانت مقتنعة بأنّ المهدي قد عاد في التاريخ. فطائفة المهديين التي تقطن منطقة بلوشستان (باكستان حالياً) والتي تتكوّن في العادة من قبائل رحّل تعتقد بـ "ذكرها" وطقوسها الدينية أنّ المهدي محمّد يرجع إلى منطقة دشمابور (Dschmapūr) وأنّه حسب تعاليم الطائفة قد تم نفيه من الهند و"توفي وهومرتحل من مكان إلى آخر في وادي هلمند عام 1505". قارن: Goldziher, *Vorlesungen*, S. 268F., Anm. 3.

(94) المقصود هنا هو كتاب قوانين المهاجرين البابليين إسرا المعروف بـ **نظام الكهنة** (*Priesterkodex*) والذي فرضه Nehemia في أورشليم عام 445 ق.م. بدعم من ملك الفرس.

(95) كان لطائفة المعتزلة/ المنافقين (من اليونانية: "المعتزلة") اليهودية التي ظهرت في عهد الماكابايير (Makkabäer) في القرن الثاني ق.م. والتي اتسم أعضاؤها باتباع نمط عيش صارم حسب القواعد=

منطقة البحر الأبيض المتوسّط القديم. فالكنيسة المسيحية القديمة كانت متكوّنة من جماعات صغيرة من بين الطبقة الوسطى، وكذلك المطالب البابوية بالاستقلال والطوائف المتزمتة في العصر الوسيط وجدت مركزها القويّ في المدن. وانطلاقاً من بعض الحرف ظهرت مباشرة الحركات الهرطقية مثل الجمعيات الدينية - بما أنّ كليهما يتقاربان- (مثل Humiliaten/ المتواضعين)[96]. كما أنّ البروتستانتية المتنسّكة بالمعنى الواسع للكلمة (كالطّهريين/ المتزمّتين (Puritaner)الكلفينيين والمعمّدين و(Mennoniten) والمثيديين والأتقياء (Pietisten)) وجدت النواة الصلبة لأنصارها بمرور الزمن في الطبقة الوسطى والطبقة الصغرى مثلما لم تبدأ الشرعية الدينية القويّة لليهودية إلّا بالاستقرار في المدن وبها تعلّقت. ولكن هذا لا يعني أنّ الحركات الدينية هي "حركات طبقية". وإنّه من الخطأ التصوّر أنّه لا يمكن للطبقات الحاكمة في العهد القديم تقبّل المسيحية لأسباب سياسية وثقافية قاهرة، مثل التصوّر أنّها كانت حركة "بروليتارية"[97]. فالبوذية هي من وحي/ تأسيس أمير وتم جلبها/ توريدها إلى اليابان بمساهمة قويّة من طرف الطبقة النبيلة[98]. ولوثر وجّه نداءه إلى "النبلاء المسيحيين"[99] (= النبلاء السّامين والأمراء)، كما تم توجيه البروتستانت

= الدينية وإعطاء قيمة للتكوين الفردي "طابعاً مدنياً- بورجوازياً" بارزاً حسب ما يؤكّده فيبر في الملحق من النص حول "المعتزلة/ المنافقين" الذي نشرته ماريانا فيبر في: MWG I/ 21، ص 789. أمّا حزب الـ Sadduzäer الديني (الذين يعودون إلى خلف الكاهن السامي صادق- (Zadok)) فكان يمثل مصالح العائلات الأغنياء الكبار والطبقة التقليدية لنبلاء الكهنة الذين كان مركزهم الديني والسياسي معبد أورشليم.

(96) كان المتواضعون (Humiliaten) (من اللاتينية humilis التي تعني "متواضع") يمثلون طائفة دينية عاشت بعد 1179 في مدن إيطاليا الشمالية وتواجد أعضاؤها من بين الحرفيين وخاصّة النسّاجين. قارن: Alfred Doren, *Studien aus der Florentiner Wirtschaftsgeschichte* (Stuttgart: J. G. Cotta, 1901), Band 1: Die Florentiner Wollentuchindustrie vom vierzehnten bis zum sechzehnten Jahrhundert S. 28-30, 38-40.

(97) يتبنى ماكس فيبر هنا نقد: Ernst Troeltsch, *Soziallehren*, S. 15-19, خاصة الهامش 10 لأطروحات روبرت فون بولمان (Robert von Pöhlmann) وخاصّة كارل كاوتسكي.

(98) تم تشجيع دخول البوذية إلى اليابان في القرن السادس من طرف سلالة النبلاء.

(99) المقصود هو عمل لوثر المنشور في ويتنبرغ (Wittenberg) عام 1520 بعنوان: *An den Christlichen Adel deutscher Nation: von des Christlichen Standes Besserung*، انطلاقاً من تنبيهه للنبلاء المسوغ من منظور قساوسة المعتقدين، نادى لوثر بدعم نقده للبابوية وطالب بإصلاحات تطبيقية للكنيسة والإدارة البابوية. قارن: *D. Martinus Luthers Werke: Kritische* =

(Hugenotten) في فرنسا والكلفينية في إسكتلندا في عهد الصراعات الكبيرة من قبل الطبقة النبيلة مثلما قاد فرسان الإقطاع الزراعي ثورة الطهّر الإنجليز إلى النصر: فالتشيّع الدّيني كان جارياً، في جوهره على الأقلّ، بصفة عمودية عبر جميع الطبقات. وبقي هكذا على حاله دائماً في مرحلة العمل المتحمّس والمنكبّ على خيرات الآخرة. ولكن مع مرور الزمن، وفي غياب التطلعات الماورائية ونتيجة لإدماج القيم الدينية الجديدة في الحياة اليومية، يتّضح التقارب بين نمط الحياة المفروض دينياً والنمط المحدّد اجتماعياً لدى الشرائح والطبقات الاجتماعية، وعوض الترتيب العمودي يبدأ الترتيب الأفقي للطبقات في الظهور بازدياد: فالطبقة النبيلة البروتستانتية الفرنسية مثلها مثل النبلاء الإسكتلنديين ابتعدت فيما بعد عن الكلفينية وأدّى التطوّر الجاري للبروتستانتية المتنسّكة إلى جعلها في كلّ مكان مسألة تقتصر على الطبقة الوسطى. - لا يمكن التوسّع في هذه الأشياء بالتفصيل،- ولكن ما يبدو واضحاً بكلّ تأكيد هو أنّ تطوّر السلطة الدينية نحو جهاز معقلن للسيادة وما يرتبط به من تطوّر عقلاني - أخلاقي للدائرة الفكرية الدينية ذاتها قد ساعد على وجود سند قويّ جداً لدى الطبقات البورجوازية في المدن، وخاصّة لدى الطبقة الوسطى رغم كلّ الصراعات التي حصلت معها والتي سيجري الحديث عنها في مواضع أخرى(100).

غير أنّ السلطات الإقطاعية - الزراعية في مراحل سيادتها كانت دائماً تهدّد محصول هذا الجهاز العقلاني (البيروقراطي). فالسلطة السياسية ضمّت موظّفي الكنيسة الكبار(مثل الأساقفة) إلى أصحاب الإقطاع الكبار، حينما زوّدتهم بالأراضي الزراعية وبحقوق سياسية، وزوّدت بسطاء الكهنة بهبات من طرف أصحاب المزارع وبالآتي تم ضمّهم إلى موظفي الأعيان بما أنّ التزويد الممكن على مستوى المدينة ومن طرف الاقتصاد المالي قد انتفى بالنسبة لخزينة الكنيسة التي يشرف عليها الأسقف ويتم تزويدها من تبرّعات المؤمنين. أمّا على صعيد الاقتصاد الزراعي فإنّ ادعاء الاستقلالية بالنسبة لجهاز السلطة الكنسي لا يصحّ إلّا في صورة الاعتماد فقط على الحياة الجماعية في الأديرة، أي على تنظيم الرهبنة القائمة على الزراعة حسب نمط شيوعي للعيش كفريق حماية للسلطة الدينية. فالدور المتميّز للرهبان الإيرلنديين والبندكتيين وكذلك التنظيم الشبيه بالأديرة لدى مؤسّسي الوقف (قرار

= *Gesamtausgabe* (Weimar: Hermann Böhlau, 1888), Band 6, S. 404-469.

(100) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, Abschnitt 11, MWG I/ 22-2, S. 380.

(Chrodegang)[101] لتطوير الكنيسة الغربية والثقافة بصفة عامّة يقوم على هذا المبدأ مثلما هو الحال بالنسبة لتنظيم الأديرة اللاّموية في التيبت ودور الرّهبنة البوذية في اليابان الإقطاعية.

ولئن تجد المحاولة، بغضّ النظر عن هذه التحقيقات القليلة، في تحديد أحكام عامّة حول الأسباب الاقتصادية (التي لها طبعاً دور ما) للسلطة الدينية بعض الصعوبات، فإنّه من السهل بكثير توضيح الدور الذي تقوم به من جهتها السلطة الدينية فيما يخصّ التطوّر الاقتصادي.

تؤدّي الأوضاع الاقتصادية الذاتية للسلطة الدينية أوّلاً إلى تصادمات نموذجية مع المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المعيّنة. وتسعى الكنيسة لضمان استقلاليتها الاقتصادية بالتحريض قبل كلّ شيء على تأسيس سلك جامع من الأوقاف، ومن المحبّذ الأوقاف الزراعية. وبما أنّها ليست حريصة على استغلال الكسب السريع وإنّما تسعى إلى ضمان موارد متواصلة وبأقلّ احتكاك ممكن مع الخلف، فإنّها تقوم بانتظام، مثل الملك مع أصحاب المزارع الخواصّ، بسياسة محافظة ومرفقة إزاء الفلاحين. وبما أنّ الأملاك الكنسية الكبيرة لم تشارك إلّا نادراً في ضمّ أراضي الفلاّحين[102] في العصر الحديث، ظهرت على ما يبدو أيضاً حقوق الملكية المستأجرة (Emphyteutischen) وغيرها من الحقوق الشبيهة بالوراثة المستأجرة في العهد القديم على أراضي المعابد. فمن حيث نمط اقتصادها الذاتي، كانت مزارع الأديرة في العصر الوسيط، وقبل كلّ شيء أديرة جمعية الزيسترزيسنر (Zisterzienser) بالطبع المؤسّسات الأولى ذات النمط

(101) كان القرار الذي اتخذه Chrodegang حوالى 755 طبقاً للقاعدة البندكتينية والذي يعرف بقاعدة رجال القانون يهدف إلى إصلاح نمط عيش إكليروس كاثيدرالية ميتزر (Metzer) الجماعي. فهي تنظم حياة رجال الدين من خلال العمل الجماعي وواجبات الأكل والقدّاس والصلاة. قارن: Wilhelm Schmitz, Hg., *Chrodegangi Metensis episcopi (742-766), regula canonicorum: Aus dem Leidner Codex Vossianus latinus 94 mit Umschrift der tironischen Noten* (Hannover: Hahn, 1889).

(102) هذه تسمية لكيفية سحب أراض الفلاحين قصد إنشاء أو توسيع مزارع للاستغلال الذاتي. فـ "وضع اليد على أرض الفلاحين" من طرف المزارعين النبلاء - كسحب أراضي الفلاحين المقفرة وشرائها أو"ضمّها" - نشأ منذ القرنين الخامس والسادس عشر وكذلك يعد حرب الثلاثين عاماً (1618-1648) بحكم ابتعاد الفلاحين المجبر من المزارع المستغلة وانتشر بالخصوص في ألمانيا الشرقية. ولم يتحرّك الحكام البروسيون وأمراء السّاكس لوضع سياسة تحمي الفلاحين إلّا في القرن الثامن عشر.

المعقلن نظراً لطابعها العقلاني في التنسّك، لكنّ انتشار عقار "اليد الميّتة" [103] الذي قلّص بازدياد عرض الأملاك اصطدم بمقاومة الرّاغبين في الشراء من بين المزارعين الكبار، وأوّلهم النبلاء الذين كانوا يخشون من خلاله عدم إمكانية شراء أملاك لخلفهم. فقد كانت علمانية شارل مارتل الكبرى ابتزاز الكنيسة لصالح النبلاء، وجلب تطوّر العصر الوسيط محاولة النبلاء الدائمة ضمانهم لأملاك الكنيسة سواء كأملاك تابعة أم تحت وكلائهم، أمّا "قوانين التسديد" التي تضيّق ازدياد العقار الكنسي في الدول الحديثة[104]، فإنّها كانت من مبادرات النبلاء. ويعلم كلّ واحد كيف تصّرفت فيما بعد مضاربات المصالح العقارية البورجوازية كي تعود إليها أوّلاً مصادرات الأملاك الكنسية في مرحلة الثورة[105]. فالسلطة السياسية التي كانت في العصر الوسيط المبكّر تستعمل توسيع العقار الكنسي كوسيلة للحفاظ على السلطة السياسية، طالما كان رجال الدين بحكم عدم توريثهم، أصحاب الإقطاع المضمون بالنسبة للملك، فرضت حيث لم تكن تلك المصالح المتعلقة بالنبلاء مقيّدة بالنسبة لها، سواء من أجل مراعاة التنافس ضدّ السلطة الدينية أم لأسباب تجارية جشعة، عدم توسيع أملاك الكنيسة والأديرة. هذا ما حصل بكلّ تجذر ونجاح في الصين حيث تمت إبادة جميع الرهبان ومصادرة أملاكهم العقارية الواسعة تحت غطاء تربية الشعب على التخلّي عن العمل وتحريضه على التأمّل (Kontemplation) العقيم وغير المجدي اقتصادياً.

فحيث فسح المجال للسلطة الدينية جمع العقار، أدّى ذلك إلى سحب واسع للعقار من السّوق الحرّة. وهذا ما دفع في غالب الأحيان إلى وضع العقار التابع للعائلات المرموقة تحت إدارة الأوقاف، وهو ما يتسم به الشرق في العهدين البيزنطي والإسلامي، فإذا ما ألقينا النظر مثلاً على وقف دير بيزنطي نموذجي من القرنين

---

(103) نعتت بـ "اليد الميتة" (من اللاتينية: manus mortua) في عصر فيبر بالخصوص عقارات أشخاص قانونية (الدولة، الدوائر، الكنائس والأوقاف) التي تم سحبها من التبادل الحرّ وينطبق هذا بصفة خاصّة على العقار الكنسي وأملاك العائلات الموضوعة تحت الوقف.

(104) ضيّقت مختلف "قوانين التسديد" المتباينة كثيراً على مستوى المقاطعات والدولة منذ العهد الحديث المبكّر إمكانية الكسب والملكية بالنسبة للكنيسة والمؤسّسات الكنسية وشركاتها إذ فرضت على الأشخاص القانونية فيما يتعلق بكسب الملكية تسريحاً حكومياً. قارن: Wilhelm Kahl, *Die deutschen Amortisationsgesetze* (Tübingen: H. Laupp, 1879), S. 1-59.

(105) المقصود هنا هي العلمنة التي حصلت نتيجة لقرار نواب برلمان الرايخ بتاريخ 25 شباط/ فبراير 1802 لرفع اليد على أملاك إمارتي كولونيا وترِيار (Trier) وأدّى إلى سحب أملاك 18 أسقفية، أي ما يقارب 80 ديراً وأكثر من 200 دير.

الحادي عشر والثاني عشر، فسنرى أنّ صاحب الوقف قد وهب الدير أراضي شاسعة (خصوصاً مثلاً عقاراً مقرّراً للبناء في منطقة القسطنطينية الذي يمكن استحضار ارتفاع قيمته) تدرّ على (عدد محدّد) من الرهبان أرباحاً معينة (يمكن استهلاكها حتى خارج الدير!) شرط أن يقدّم الدّير إلى عدد من الفقراء وجبة أكل يومية مضبوطة مسبّقاً وأن يؤدّي إضافة إلى ذلك واجبات دينية معيّنة[106]. ولكن ليست جماعة الدّير وحدها هي المستنفعة، بل إنّ الأهمّ هو : أنّ جميع فوائض المداخيل التي ترتفع بازدياد وكلّ ما يتجاوز المصاريف المحدّدة تدفع لفترة معينة من الوقت إلى عائلة صاحب الوقف[107]. هكذا تصبح هذه المساعدة الدينية (إذ يتعلق الأمر في الحقيقة بذلك) ملكاً للكنيسة وبالآتي لا يمكن للسلطة السياسية التعدّي عليها دون مسّ للمحرومات. ويبدو أنّ جزءاً وافراً من الأراضي التابعة لـ "الوقف" الإسلامي والتي تؤدي في جميع الدول الإسلامية من حيث القيمة فقط دوراً لا يستهان به، يعود أصلها هي الأخرى إلى مثل هذه النوايا. وحتى في الغرب أيضاً كانت الأديرة والأوقاف دائماً وبصفة مستمرّة فريسة لأطماع النبلاء قيد ضمان مصالح من يخلفهم، ولذا كان هدف كلّ إصلاح من عديد "إصلاحات الأديرة" إزالة مثل هذا "التنبيل" (Veradlichung) و"التغريب" للعمل الديني.

وقد تدخلت السلطة الدينية في مواجهة مباشرة مع المصالح "البورجوازية" من خلال مصانع الأديرة وتجارتها. ففي المعابد والأديرة يتم خاصّة في أوقات الاقتصاد الزراعي في كلّ مكان إلى جانب تخزين المواد الزراعية المختلفة جمع رصيد هائل من الذهب والفضّة. ويبدو أنّ مخازن الحبوب في معابد مصر وآسيا الصغرى كانت تستعمل سياسياً لرفع الأسعار مثل مخازن الدولة[108]. وتبقى المعادن النبيلة مخزونة

---

(106) بالنسبة للوقف المعني هنا والتابع لدير Michael Attaleiates ومختلف التحديدات ضمن وثيقة الوقف لعام 1077.

(107) كان ثلثاً فائض المداخيل يوضع على ذمّة عائلة صاحب الوقف، ولا تعود "جميع المداخيل إلى المؤسّسة" إلّا بعد وفاة أفراد العائلة. قارن: Nissen, *Diataxis*, S. 41.

(108) عبّر ماكس فيبر على هذا الاحتمال سابقاً (انظر: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 80f.) وقدّم كأمثلة لوظيفة الغلاء السياسية بالنسبة لمخازن الدولة والمعابد عهدي حامورابي وسرغون. ومن الموثوق به أنّ مثل هذه الوظيفة كانت موجودة أيضاً لدى "مخازن الحبوب العمومية في عواصم المقاطعات في العهد المتأخر" من الحكم في مصر (المرجع المذكور، ص 81). أمّا بالنسبة لعهد حكم سرغون (722–705 ق.م.) فإنّ يورغن داينِنْغِر يذكر ما جاء في نقش حجري MWG I/ 6 حيث يمجّد الملك نفسه باعتباره ملأ مخازن البلاد بمواد الغذاء والعيش بكيفية وافرة وأنّ "الزيت [...] في بلادي

حتّى في ظروف اقتصادية وزراعية صارمة، مثلما كان الحال في الأديرة الرّوسية. ولكن سلم المعابد والأديرة المقدّسة والمحفوظة بسبب الخوف من غضب الآلهة هي منذ القدم القاعدة الحديثة للتبادل التجاري العالمي والمحلّي الذي تملأ ضرائبه إلى جانب هبات المؤمنين خزائن هذه الأديرة. كان الحديث الطويل عن مؤسّسة البغاء في المعبد[109] مرتبطاً ولا شكّ بتحقيق الرغبات الخاصّة للتجار الرحّل (الذين يمثلون اليوم بالطبع أيضاً الفريق الأكبر). وقد شاركت المعابد والأديرة في كلّ مكان، وبصفة أكبر جداً في الشرق، في التجارة المالية، مثل تقبّل المستودعات وتقديم السّلف الزراعية والمالية مقابل فوائض/ ربا، وكما يبدو أيضاً التوسّط في الصفقات التجارية بمختلف أنواعها. وكانت المعابد الهلّينية تعمل كبنوك ملكية تارة (كما حصل بكنز أثينا – إذ كان له الفضل في وضع بعض العراقيل التي لم تكن بدون جدوى في سبيل من سعى إلى وضع يده على كنوز الدولة في عهد الديمقراطية)[110]، ومخازن للمستودعات والادخار طوراً. فإذا كان مثلاً الشكل النموذجي لتحرير العبيد هو أن يشتري الإله الدّلفي أبولون (Apollon) العبد من سيّده "لعتقه"، – فإنّه لا يدفع طبعاً القيمة من ماله الخاصّ، وإنّما من رصيد العبد المدّخر لديه والذي احتفظ به في خزينة المعبد حتى لا يكون عرضة للابتزاز من طرف السيّد (الذي لا يمكن للعبد متابعته قانونياً)[111]. فكانت المعابد مثل الأديرة في العصر الوسيط أكثر المراكز ثقة في القرض

= لن يكون غالياً وأنّي حدّدت ثمن القمح والسمسم". قارن: David Gordon Lyon, *Keilschrifttexte Sargon's*: *Königs von Assyrien* (722-705 v. Chr.) (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1883), S. 30-39, Zitat: S. 35, Z. 41.

(109) يستند ماكس فيبر هنا إلى نمط موثوق فيه من البغاء في المعابد في الشرق القديم، وخاصّة في بابل وإسرائيل القديمة وقرطاجنة. فإلى جانب الكاهنات الورعات كانت هناك في بابل عاهرات (zikru)تتعاطى البغاء خدمة لجلب المال للمعبد الذي يتعين تقديمه هدية للآلهة. وقد وصف المؤرخون القدامى مثل هرودوت أوسترابو (Strabo) هذا النوع من البغاء في المعابد الشرقية وأعطوه مسحة "تزهدية". قارن قانون حامورابي: Hamurabi's Gesetz I, S. 109f., 142f.

(110) من الواضح أنّ فيبر يتبع هنا: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* IV¹, S. 31-36,

كان كنز معبد الإلهة أثينا يتغذى من مداخيل تحصّل عليها من أملاكها ومن المناجم من هبات من المواطنين ومن الدولة كغنائم مقدّسة. وفي الأوقات الحرجة تحصّلت الحكومة على قروض بفوائض من هذا الكنز. وقد حافظ برنامج بريكليس المالي على قداسة الكنز حتى لا يصبح غنيمة للدولة ولحاجاتها اليومية. إلا أنّ بريكليس استغلّ كنز أثينا كـ "خزينة حرب" ووضعه على ذمّة الدولة، لكنّه حافظ على الشكل الصوري بدفع الفوائض للقروض المستأجرة من الكنز.

(111) في التطبيق القديم لعملية العتق المقدّسة كان يستوجب على العبد دفع ثمن العتق من مدّخراته =

وأشدّها تأميناً على المستندات وما انجرّ عنها من محبّة خاصّة للمؤسّسة الكنسية كمُدينة امتدّ في العصر الوسيط – كما أكّد شولت [112] – أيضاً إلى الأسقف شخصياً لأنّ وسيلة الضغط: أي العزل من الكنيسة كانت تراوده مثلما يراود اليوم الضابط المدان الطرد من الخدمة العسكرية[113]. ولم ينظر إلى مشاركة المعابد والأديرة في النشاط المالي كـ"منافسة" من قبل التجّار غير المحترفين إلّا نادراً ولكن ليس بصفة مبدئية، إذ أعطت طاقة الكنيسة المالية الرهيبة، وبالخصوص طاقة البابا وجامعي الضرائب له، للتجارة بمختلف أشكالها الفرصة لكسب أرباح هائلة وغالباً بدون مخاطر. وعلى عكس ذلك كان الوضع بالنسبة للعمل الحرفي، وخاصّة عمل الأديرة. فالأداء الصارم للعمل الجسدي كطريقة للتنسّك – مفهوماً في التطبيق القديم لقاعدة طائفة البندكتيين[114] أكثر كنوع من التخفيف الصحّي – والتصّرف في عدد كبير من الأيادي

= إلى خزينة المعبد. وكان على السيّد بيعه إلى إلهة المعبد التي تدفع له الثمن من الخزينة، وبذلك يصبح العبد محمياً من قبل الآلهة. قارن: Adolf Deißmann, *Licht vom Osten: Das Neue Testament und die neuentdeckten Texte der hellenistisch-römischen Welt*, 1. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1908), S. 232-243,

وهناك نجد نقشاً حجرياً دلفياً يعود إلى 199 /200 ق.م. ويبدو أنّ فيبر قد استند إليه حيث جاء: "لقد اشترى أبولون بيتيوس فون سوسيبيوس (Apollon Pythios von Sosibios) من أمنيسا (Amphissa) امرأة عبدة لعتقها/ لتحريرها" (المصدر نفسه، ص 234). وفي رسالة بتاريخ 4 أيار/ مايو 1908 إلى أدولف ديسمان (Adolf Deißmann) شكر ماكس فيبر هذا الأخير لإرساله الكتاب وأضاف فيما يخصّ الموضوع المعروض هنا قائلا:"هل تعلمون كم هو هامّ وصحيح يبدو لي ما قيل حول عتق العبيد" (ص 232). جاء هذا حسب ما قال: Christian Nottmeier, "Ein unbekannter Brief Max Webers an Adolf Deißmann," *Mitteilungen der Ernst-Troeltsch-Gesellschaft*, Band 8 (2000).

(112) المقصود هو: Schulte, *Mittelalterlicher Handel*, S. 230-272, bes. S. 264.

(113) إنّ مفهوم "Kassierung" أو "Cassation" – وهوتعبير قديم لإعفاء أحد من الخدمة – ففي عهد الإمبراطورية كان يعتبر عقوبة خاصّة تمسّ شرف الضبّاط التي لا يمكن أن تصدر إلّا من طرف محكمة عسكرية. قارن: الفقرة 30، 34 من قانون العقوبات العسكرية بالنسبة للرايخ الألماني بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 1872. فجميع ديون الضابط كانت تعتبر "ديون شرف" بما أنّ عدم إرجاعها يخالف القول الشرفي ويخرق بذلك شرف سلك الضبّاط؛ أمّا بالنسبة لإعفاء ضابط في رتبة ملازم أوّل من الخدمة العسكرية، فلا يحصل ذلك إلّا في صورة مداينة كاملة باعتبار أنّ الديون البسيطة يجري ملاحقتها عن طريق مجلس التأديب. قارن: Clemens Spohn, *Beurteilung der verschiedensten Ehrenfragen, die zu Ehrenhändeln und Ehrengerichten Anlaß geben* (Berlin: R. Eisenschmidt, 1911), S. 35-37.

(114) كان قانون طائفة البندكتيين الذي صاغه بينيدكت فون نورسيا (Benedikt von Nursia) عام 529 بعد تأسيسه لدير مونتي كاسينو (Monte Cassino) يحدّد للرهبان تنظيم حياتهم اليومية بصفة دقيقة. فهذه القاعدة المكوّنة من 73 فقرة تنصّ على واجب العمل اليدوي. وبهذا العمل يمكن مواجهة =

العاملة من الإخوة غير المحترفين للدين وأبناء الرعية أدّى غالباً إلى منافسة واسعة بين حرفي الأديرة وقطاع الصناعة، حيث بدت القوى العاملة الأولى التي تعيش لوحدها بصفة متنسّكة وملتزمة "عملياً" بخدمة الخلاص الروحي حتمياً متفوقة لاعتمادها على التقسيم العقلاني والعلاقات الطيّبة الضامنة للتسويق والإشراف. ولذلك كانت مؤسّسات الأديرة الحرفية إحدى الركائز الاقتصادية الأساسية للطبقة الوسطى قبل حركة الإصلاح الديني، مثل العمل في السّجون(115) وجمعيات الاستهلاك(116) ذات الصيغة التضامنية اليوم. غير أنّ العلمانية التي تلت عهد الإصلاح الديني(117) بصفة أقوى مراحل الثورات كبّدت القطاع الحرفي الكنسي خسائر كبيرة جداً.

لقد تراجع اليوم دور المؤسّسات الكنسية المباشر أو الجاري عن طريق وسائط وأسهم في القطاع التجاري الخاص كثيراً مقارنة بالرأسمالية. ولا يمكن الآن حصر المبالغ اللازمة لتمويل الجهاز الكنسي باعتبار أنّ جميع الأسهم قد تم طمسها بصفة

= الكسل والتشجيع على التواضع. قارن: الفقرة 35، 48 و57 من: Eduard Wölfflin, Hg., *Benedicti regula monachorum* (Leipzig: B. G. Teubner, 1895), S. 39f., 48-50, 55f.

(115) كان عمل السجون في السجال القائم في عهد فيبر من منظور القانون الجنائي والاقتصادي-السياسي موضع خلاف. وقد اعتبر تشغيل المساجين لأغراض تجارية منافسة غير قانونية للشركات الصغيرة والمتوسّطة تسيء أيضاً لفروع الصناعة والحرف اليدويّة، إذ يمكن لأرباب الأعمال استغلال المساجين بصفة منظمة حسب متطلبات المصنع ولكن بأخر زهيد بحيث يصبح الإنتاج أقلّ تكاليف ومن ثمّ يمكن تخفيض ثمن البضاعة. قارن: Karl Krohne, "Gefängnisarbeit," *HdStW*³, Band 4 (1909).

(116) يشير فيبر هنا إلى نقد التجارة الصغيرة لجمعيات الاستهلاك ذات الصيغة التضامنية التي نشأت منذ 1860 في مجال الرايخ الألماني. وكانت هذه الجمعيات تهدف إلى بيع مواد الغذاء التي كانت تشتريها بالجملة وحسب نوعية راقية إلى أعضائها من العمال بأثمان رخيصة. أمّا المعادون لهذه الجمعيات فكانوا يشتكون من إلحاق الضرر إلى التجارة الوسطى والصغيرة. وتحت شعار "حماية الطبقة الوسطى" طالبوا بالحدّ من عمل هذه الجمعيات الذي توصّلوا إليه طبقاً لقانون الجمعيات التضامنية لعام 1889 وتجديده عام 1896. وقد هدّدوهم بالمنع في صورة بيع المواد إلى غير الأعضاء في الجمعيات.

(117) في المصادر المعاصرة المتعلقة بالقانون الكنسي كان يفهم من "العلمانية" أنّها تعني إلغاء المؤسّسات الكنسية ووضع اليد على أموالها وتوظيفها لأغراض ليست في صالح الكنيسة. وغالباً ما استعملت هذه الأموال في غضون حركة الإصلاح لتزويد المدارس وفي المصادر المعاصرة المتعلقة بالقانون الكنسي كان يفهم من "العلمانية" أنّها تعني إلغاء المؤسّسات الكنسية ووضع اليد على أموالها وتوظيفها لأغراض ليست في صالح الكنيسة. وغالباً ما استعملت هذه الأموال في غضون حركة الإصلاح لتزويد المدارس والجامعات أوعادت إلى أصحابها كأملاك أصبحت حرّة، وفي غالب الأحيان إلى المزارعين/ الحكام المحليين. قارن: Emil Sehling, "Säkularisation," *RE*³, Band 21 (1908), S. 838-858, Zitat: S. 838.

دقيقة. فالأديرة اليوم تهتمّ بمجالات مختصّة بالأساس، أمّا الإدارة المركزية البابويّة فقد خسرت- كما يقال- الكثير من المال المودّع في أسهم للمضاربة في الأراضي المقرّرة للبناء (في روما) ولا شكّ أيضاً أكثر في تأسيس بنوك خاسرة (مثلما حدث في مدينة بوردو[118] Bordeaux). لكن ما زالت الكنيسة والأديرة اليوم تسعى جاهدة لكسب العقار والأراضي كلّما أتيحت الفرصة لوضع أموال تحت التصرّف أو جمعها في اليد الميّتة. غير أنّ الأموال الحالية لا تكسب في مجملها عن طريق المصانع الحرفية والقطاع التجاري، وإنّما بفضل مؤسّسات مثل مؤسّسة لورد (Lourdes)[119]، ومشجّعين متعاطفين وأوقاف وتبرّعات طالما لم تمدّ الميزانيات الثقافية في الدول الحديثة يد المساعدة بهبات وضرائب وأرباح.

غير أنّ السلطة الدينية كجماعة اقتصادية تحاول من خلال التنظيم الأخلاقي الخاصّ بها لنمط العيش التأثير بعمق متفاوت على المجال الاقتصادي. فقد كانت بنية السيادة بها في ذلك الحالة الأساسية الظاهرة في طريقة تنظيم العيش لدى الأديان الكبرى المنظمة في مؤسّسات كنسية مختلفة جداً في بدايتها. فقد ظهر الإسلام انطلاقاً من جماعة كاريزماتية من المحاربين قادها نبيّ محارب وخلفاؤه هدفها استسلام الكفار بالقوة وتمجيد البطولة والتبشير بالخيرات في الدنيا والآخرة للمؤمنين. وعلى عكس ذلك نشأت البوذية انطلاقاً من طائفة من الحكماء والزهّد سعت إلى الخلاص الفردي ليس فقط من خطايا أنظمة هذا العلم ومن الخطيئة الذاتية فحسب، وإنّما من الحياة نفسها. وظهرت اليهودية انطلاقاً من جماعة لا تهتمّ تماماً بالآخرة وتسعى إلى

(118) في التسعينات من القرن التاسع عشر استثمر الفاتيكان في مدينة روما ما يقارب 30 مليون ليرة في العقار والنقل الحديدي أوفي شركات المياه. ومن هذا القدر ضاع قرابة 22 مليون ليرة في ما يسمّى بـ "أزمة البناء". قارن: Christoph Weber, *Quellen und Studien zur Kurie und zur Vatikanischen Politik unter Leo XII* (Tübingen: Niemeyer, 1973), S. 261, Anm. 131, أمّا الأسباب التي أدّت إلى إفلاس البنوك في مدينة بوردو (Bordeaux)، فلم يتم توضيحها.

(119) لورد (Lourdes) هي مزار للحجيج الكاثوليك في جنوب غربي فرنسا تقوم بنيته الاقتصادية على الخدمات التي تقدّم للحجيج (الذين كان عددهم فيها بين 1867 و1913 أكثر من ستّة ملايين) وعلى صنع تحف متعلقة بالتقوى. ويبدوأنّ أوّل ظهور للسيّدة مريم حدث عام 1858 في مغارة بـماسابيال (Massabielle) حيث انبثقت عين جارية يقال إنّ ماءها يشفي المرضى ("ماء لورد"). وكانت أعاجيب الشفاء موضع نقاش مفتوح حتى في بداية القرن العشرين. وقد زار ماكس فيبر هذا الموقع في صيف 1897 وكان ممزّقاً بين "الاشمئزاز" الناتج عن طريقة التعامل مع الجماهير والإعجاب بالتنظيم الهائل. قارن الرسالة إلى هيلينا فيبر بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 1897 نسخة مع الإضافات من ماريانا فيبر في: Bestand Max Weber-Schäfer, Deponat BSB München, Ana 446; MWG II/ 3.

إعادة بناء مملكة قومية تم هدمها إضافة إلى العيش الرغيد في الدنيا بمراعاة قانون بالغ التدقيق يصبو إلى تحقيق جماعة دينية - مدنية يقودها الأنبياء والكهنة وختاماً المثقفون الراسخون في علم اللاهوت. وأخيراً ظهرت المسيحية انطلاقاً من طائفة من المشاركين في تقديس المسيح الزاهد خلال العشاء السرّي/ القربان/ الربّاني يقودها كاريزماتياً الأنبياء ودينياً رجال الدين كانت آمالها متعلقة بيوم الميعاد وتحقيق ملكوت السماء الشامل حيث لا مجال للعنف ولامبالاة للأنظمة القائمة في العالم التي تبدو نهايتها قريبة. فهذه البدايات المختلفة بالأساس التي وجب عليها أيضاً التعبير عن موقفها إزاء الأنظمة الاقتصادية وكذلك التطوّرات المختلفة التي عرفتها هذه الأديان لم تمنع رغم ذلك من أن يكون للسلطة الدينية تطابق في نقاط مهمّة، كلّما مرّت مرحلة البطولة الكاريزماتية للدين وانتهت فترة التأقلم مع الحياة اليومية، وأن يكون لها ظروف وجود متشابهة أيّاً كانت وكذلك تأثيرات مماثلة في بعض الأوجه على الحياة الاجتماعية والاقتصادية: - وكما سنرى فيما بعد- مع بعض الاستثناءات الهامّة.

السلطة الدينية هي من أقوى السلط المُقولبة التي وجدت في هذا العالم. فلا يمكن خرق الحقّ الإلهي أو الشّريعة الإسلامية أو التّوراة لدى اليهود. لكن من جهة أخرى تعتبر هذه السلطة في المجال الذي يسمح به الحقّ الإلهي من حيث كيفية سيرها السلطة الأقلّ عقلنة وتقديراً: فالعدالة الكاريزماتية في شكل التنبؤ (Or-akel) أو الفتوة أو الحكم الصادر عن قاضٍ إسلامي هي بلا ريب لاعقلانية، وفي أحسن الأحوال تخضع "من حالة إلى أخرى" لحكم الإنصاف. وبغضّ النظر عن هذه العناصر الصورية في البحث عن الحقيقة، والتي تم التعرّض إليها سابقاً مراراً[120]، وقفت السلطة الدينية حيثما كانت في وجه سلطة غريبة عن التقليد مثل الرأسمالية حتماً بقدر وافر من النفور وإن كانت في بعض الأحيان مجالسة لها. وهذا النفور له، إلى جانب المصالح الطبيعية المشتركة مع السلط التقليدية المقدّسة التي ترى هيمنتها مهدّدة من طرف سيطرة رأس المال، سبب آخر كامن في طبيعة هذا الأخير. فالسلطة الدينية الأكثر عقلنة بيروقراطياً في الغرب هي من بين جميع السلطات الوحيدة التي،

(120) انظر مثلاً نص البيروقراطية، ص 188-194 أو نص الكاريزماتية، ص 468 ولكن أيضاً التفاصيل حول الاستدلال القانوني والبحث عن الحقيقة لدى فيبر في: Weber, *Recht* § 3, S. 5ff. (WuG1, S. 402ff).

إلى جانب حقوق كنسية معقلنة، طوّرت أيضاً - في مصلحتها الخاصّة - إجراء قضائياً معقلناً فضلاً عمّا رمت به من وزن في كفة في استيعاب حقّ وضعي مثل الحقّ الروماني. ورغم ذلك صعب كثيراً على الطبقة الوسطى الموالية للرأسمالية تحمّل تدخلات المحاكم الدينية فسعت إلى تجنّبها وحتى رفضها علنية.

وعلى عكس جميع أشكال السيادة/ السيطرة الأخرى، فإنّ هيمنة رأس المال الاقتصادية غير قابلة إيتيقيّاً/ أخلاقياً للتقعيد/ التنظيم بحكم طابعها شبه "اللاشخصي". فهي تبرز ظاهرياً غالباً في شكل "غير مباشر" بحيث لا يمكن مسك "المسيطر" الحقيقي وبالآتي أيضاً فرض تعجيزات أخلاقية/ إيتيقية عليه. فمن الممكن أن نواجه علاقة السيّد بالخادم والمعلّم الحرفي بالمتعلّم والمزارع بالمأمور أو الموظف والسيّد بالعبد والأمير بالرّعية بفرضيات أخلاقية والسعي إلى إخضاعها لمعايير ذات مضمون لأنّها علاقات شخصية والخدمات التي يتعين القيام بها هي نتيجة لها وتمثل جزءاً منها. إذ تلعب داخل هذه الحدود مصالح شخصية مرنة دوراً ويمكن أن تؤدّي الرغبة الذاتية والفعل إلى تحويرات حاسمة لعلاقة المساهمين ووضعهم. وخلافاً لذلك تبدو علاقة مدير شركة مساهمة مسؤول عن الحفاظ على مصالح المساهمين باعتبارهم "السّاسة" الحقيقيين صعبة جداً إزاء العمّال ومعملهم، ولا حديث عن علاقة مدير البنك الذي يموّل الشركة المساهمة بأولئك العمّال أو علاقة المالك لسندات إزاء المالك لعقار مجار من قبل ذلك البنك، فـ "القدرة على التنافس" والسّوق: أي سوق العمل وسوق المال وسوق المنتوجات، فلا الاعتبارات الأخلاقية/ الإيتيقية ولا اللاأخلاقية، وإنّما ببساطة الاعتبارات "الموضوعية" غير الأخلاقية والمتناقضة مع كلّ إيتيقا هي التي تحدّد السلوك في النقاط الأساسية وتضع هيئات غير مشخّصة بين الناس المعنيين. فهذا "الاستعباد بدون سيّد"[(121)] الذي ورّطت الرأسمالية فيه العامل والمدان لا يمكن النقاش فيه من وجهة نظر أخلاقية إلا كمؤسّسة، ولكن ليس هذا - مبدئياً - السلوك الشخصي لأحد المساهمين، سواء

---

(121) يعود الاستشهاد إلى السياسي الاجتماعي هيرمان فاغنر (Hermann Wagener) (1815-1889) الذي كان رئيس التحرير لجريدة *Neuen Preußischen Zeitung* من 1848 إلى 1854 وأحد المشجعين للقوى الرجعية في الجناح السياسي الاجتماعي من حزب المحافظين. وفي البرنامج المصاغ عام 1855 لهذا الحزب تم اعتبار "الرقّ الحديث بدون سيد" نهاية التطوّر الرأسمالي. قارن: Hermann Wagener, *Die kleine aber mächtige Partei Nachtrag zu "Erlebtes": Meine Memoiren aus der Zeit von 1848 bis 1866 und von 1878 bis jetzt* (Berlin: R. Pohl, 1885), S. 8.

من جهة الحكام أم المحكومين، الذي فرض عليه تحت العقاب في حالة التدهور الاقتصادي غير المجدي في جميع الأحوال من خلال الظروف الموضوعية والذي أخذ - وهنا يتجلّى الفارق الحاسم - طابع "الوظيفة" إزاء الغاية الموضوعية اللاشخصية.

هذا الوضع يتناقض مع جميع الفرضيات الاجتماعية الأساسية لأية سلطة دينية ذات ديانة أخلاقية معقلنة بكيفية ما. فالبوادر الأولى المتأثرة دوماً بالآمال الواعدة بالخلاص لكلّ تديّن ذات توجّه أخلاقي تظهر علامة الرفض للعالم الكاريزماتي: فهي مباشرة مناقضة للاقتصاد. وذلك أيضاً بمعنى أنّها تفتقد بلا ريب إلى مفهوم "الكرامة" الخاصّ بالعمل. ولكن: طالما يتعذر على أعضاء الديانة العيش من تبرّعات المشجعين لهم ومن التسوّل المباشر أو كما في الإسلام كدين حرب، ينطلقون من شيوعية المحاربين، فإنّ هؤلاء يعيشون حياة مثالية من عمل أيديهم. هذا ما جرى مع باولو والقديس أغيديوس[122] (Ägidius). وهو ما توصي به أيضاً لوائح الكنيسة المسيحية القديمة وكذلك التعليمات الحاذقة للقديس فرانسيسكو[123]. لكن لا يعني أنّ العمل في حدّ ذاته كان محبوباً، وإنّه من باب الأسطورة أن أضيف للعمل نوع من الكرامة/ القيمة الجديدة مثلاً في الإنجيل. فالقول: "ابق في عملك"[124] هو تعبير مليء باللامبالاة إزاء يوم الميعاد مثل القول: "أعطِ للقيصر ما هو حقّ القيصر"[125] وليس - كما يسعى البعض تأويله اليوم[126]- كتشديد على الواجبات ضدّ الدولة،

(122) حسب ما ورد في الإنجيل (1. Tessalonicher 2, 9; 1. Korinther 4, 12; 2. Korinther 11, 27) كان الرسول بول يربح قوته خلال رحلاته التبشيرية من عمل يده، وحسب تاريخ الحواريين كصانع للخيام. أمّا القديس أغيديوس (Ägidius) الذي ينتمي حسب الأسطورة إلى أثينا، فقد عاش في بداية القرن الثامن كمستوطن في منطقة البروفنس (Provence).

(123) المقصود هي Regula non bullata.

(124) انظر: 1. Korinther 7, 20.

(125) انظر كتاب: Matthäus 22, 21; Lukas 20, 25; Markus 12, 17.

(126) من بين رجال اللاهوت المعاصرين يؤوّل مثلاً أدولف هرناك هذا الموضع من الإنجيل كتحريض عيسى/ يسوع المؤمنين على الطاعة للحكم الرّوماني بما أنّ روما تعهّدت منذ قرار السلم الذي أمضاه الإمبراطور أغسطس أيضاً بحماية المسيحيين في القرن الأوّل ميلادي وحسب أوامر الحواريين أقيمت الصلوات للإمبراطور في القدّاس. قارن: Adolf Harnack, "Kirche und Staat bis zur Gründung der Staatskirche," in: *Die Christliche Religion. Mit Einschluß der israelitisch-jüdischen Religion, Die Kultur der Gegenwart*, hg. von Paul Hinneberg (Berlin, Leipzig: B. G. Teubner, 1906), Teil 1, Abt. 4, S. 129-160, bes. 133f., und

بل بالعكس هو تعبير للامبالاة مطلقة إزاء ما يجري في هذا المجال (وعليه يقوم فعلاً التناقض إزاء موقف حزب اليهود)(127). فـ"العمل" وجد فيها بعد أوّلاً لدى جمعيات الرّهبان مكانته التي يستحقها، ومن ثمّ أصبح كطريقة للتنسّك. أمّا من حيث المبدأ، فلم تقابله الديانة في مرحلتها الكاريزماتية إلا بالرفض (بتوزيع المعونة على الفقراء) - خاصّة للأحبار المخلصين - أو - لجميع المؤمنين- واللامبالاة. والتعبير على هذه اللامبالاة يتمثل في ذلك الشكل الضعيف من شيوعية المحبّة الكاريزماتية التي ظهرت على ما يبدو لدى الطائفة المسيحية القديمة في أورشليم: وذلك أنّ أعضاء الطائفة لا يملكون إلا بقدر أنّهم "لا يكسبون شيئاً"(128)؛ وهذا التوزيع اللامحدود وغير المنسّق على الإخوة المحتاجين في الطائفة، والذي أدّى فيها بعد إلى الفرض على المبشرين في جميع أنحاء العالم، وبالخصوص باولو، بجمع التبرّعات لهذه الطائفة المركزية التي تعيش عيشاً منافياً للاقتصاد(129)، وليس حسب أيّ تنظيم "اشتراكيّ" أو " شيوعي الملكية" كما ذهب البعض إلى القول(130)، هو حقاً المعنى لذلك التقليد المأثور. فمع تقلص التطلعات الاسكاتولوجية تتراجع الشيوعية الكاريزماتية في

= Harnack, *Mission* I, S. 249,
فيما يخصّ التأويل لقول: "أعط للقيصر ما هوحقّ القيصر" كـ "تعبير عن اللامبالاة القصوى" يتبع فيبر حسب ما صرّح به قول إرنست ترولتش (Ernst Troeltsch).

(127) يعتبر فيبر كأحزاب يهودية في العهد الإنجيلي الطوائف الدينية السياسية التي تضمّ كلّ من Pharisäer وZeloten وSadduzäer التي بالنسبة له مثل اليهودية القديمة تتميّز بـ "تصوّر لثورة سياسية واجتماعية قادمة يقودها الإله". قارن: Weber, *Antikes Judentum*, MWG I/ 21, Zitat: 242, und Wilhelm Bousset, *Die Religion des Judentums im neutestamentlichen Zeitalter* (Berlin: Reuther & Reichard 1903), S. 188.

(128) انظر: 1. Korinther 7, 29-30.

(129) المقصود على ما يبدو هو ما أقرّ به باولو خلال "مجلس الحواريين" (عام 48 على الأرجح) للمسيحيين اليهود والمتمثل في القيام بجمع تبرعات في الدوائر التبشيرية ذات الطابع الوثني للجماعة الدينية الأولى في أورشليم، وهوما دفع باولوإلى السفر في آسيا الصغرى ومكدونيا.

(130) من المحتمل أنّ ماكس فيبر يلمّح هنا إلى أطروحات كارل كاوتسكي وروبرت فون بولمان. فقد وصف كاوتسكي المسيحية على أنّها قبل كل شيء حركة اجتماعية ذات طابع بروليتاري وأبرز "التنظيم الشيوعي" للجماعة المسيحية الأولى. قارن: Karl Kautsky, *Der Ursprung des Christentums* (Stuttgart: J. H. W. Dietz Nachf, 1910), S. 338ff., Zitat: S. 347,
وتبنى بولمان موقفاً شبيهاً حينما أكد على "الأراء الإشتراكية" و"النزعة الولعة لشوعية المحبّة" في المسيحية المبكرة. فقد كانت "مرحلة طغى عليها النزوع إلى شيوع الملكية التامّة". قارن: Pöhlmann, *Soziale Frage* II, S. 607-612, Zitate: S. 607, 611.

جميع أشكالها وتنعزل في حلقات الرّهبنة كظاهرة خاصّة/ استثنائية من هذا الامتثال الحيوي للإله، وهناك أيضاً كالعادة دوماً على مستوى الانزلاق نحو الوظيفة الدارّة للأرباح. إنّه لمن الضروري عدم التحريض عن مفارقة الشغل والتحذير من المتطفلين التبشيريين (والجملة الشهيرة لباولو "من لا يعمل، عليه أن لا يأكل"[131] هي موجّهة لهم بالذات). ولذا أصبح تموين الإخوة العاطلين عن العمل والمعوزين مهمّة إدارة رسميّة: إدارة الخدّام[132](Diakonen)، فيتم توزيع أقسام معينة من الموارد الكنسية (في الإسلام مثل المسيحية) عليهم، وفي ما عدا ذلك فهي مهمّة الرهبان وكفضلة من شيوعية المحبّة الكاريزماتية تبقى الزكاة التي يتم التأكيد عليها أوّلاً في الإسلام ومن طرف البوذية والمسيحية كفرض إلهي. كما يبقى أيضاً جزء أخير، قوياً كان أم ضعيفاً، من العقيدة/ الشعور الخاصّ (Gesinnung) إزاء الأنظمة الاقتصادية في العالم. وبما أنّ الكنائس نفسها تستعملها ويستوجب عليها التعامل معها، فإنّه أصبح من المستحيل إدانتها دائماً كبدع شيطانية. فهي تعتبر مثل الدولة إمّا تنازلات لما قدّره الله من خطايا في هذا العالم والتي يتعيّن الاستسلام لها كمصير محتّم، أو هي طرق مبعوثة من الله للتخفيف من الخطايا، وبالآتي فالأمر يتعلق بالسعي إلى هداية أصحابها حتى يستغلّوا سلطتهم في هذا المعنى. غير أنّ هذا الشعور يواجه صعوبات للأسباب التي ذكرت سابقاً في كلّ العلاقات الرأسمالية، وحتى في أشكالها البدائية، إذ كفضلة/ باق لشعور المحبّة القديم لدى الطائفة الأخوية تبقى عموماً في الإسلام وفي اليهودية كما في البوذية والمسيحية: "المحبّة/ الإحسان" و"الأخوّة" والروابط الشخصية المتجلية أخلاقياً، أي الروابط الأبوية للإله إزاء خادمه الشخصي العناصر الأساسية لجميع أنماط إيتيقا "الكنائس" في المعنى المحدّد هنا. فظهور الرأسمالية يعني أنّ هذه المثل تصبح بنفس القدر عديمة المعنى عملياً أمام عالم العلاقات الاقتصادية مثل المثل السلمية الرافضة للعنف التي كانت في النتيجة أساساً لجميع أفكار المسيحية

---

(131) انظر: 2 Thessalonischer 3, 10.

(132) يروي تاريخ الحواريين 6 تعيين سبعة من الخدمة ("Diakonen" باليونانية) في الطائفة الأولى بأورشليم للقيام لمهامّ إدارية وتنظيم الحياة الجماعية. ويتبع فيبر في تقويمه لمفهوم Diakonie باعتباره النمط المسيحي الأول لإدارة الطائفة موقف: Harnack, *Kirchenverfassung*, S. 22-24,
وعلى عكس ذلك يرى: Sohm, *Katholizismus*², S. XVIII,
أنّ الخدمة (Diakone) لم يكونوا "موظفين إداريين لطائفة محلية"، وإنّما كانوا "كاريزماتيين" يقومون إلى جانب الأساقفة "بوظيفة الرّسل والمعلمين" داخل الكنيسة الشاملة.

المبكّرة إزاء علاقات السلطة السياسية التي كانت في آخر الأمر منذ القدم وفي كلّ مكان قائمة على العنف. إذ يتم في الرأسمالية إزالة الطابع الحذق عن جميع العلاقات الأبوية الأصيلة لتصبح "موضوعية"، أمّا الإحسان والأخوّة فلا يمكن للفرد، من حيث المبدأ، القيام بها إلّا خارج إطار "الحياة العملية" الغريب عنها اقتصادياً.

لقد وقفت جميع الكنائس في وجه نمو هذا العنف اللاشخصي الغريب عنها في داخلها بارتياب عميق وواجهه أغلبها بطريقة أو بأخرى. ولا يمكن هنا متابعة تاريخ الطلبين الأخلاقيين الأساسيين: تحريم الرّبا وفرض سعر عادل (Justum Pretium) للبضائع والعمل كطلب وعرض. هذان المطلبان لا ينفصلان عن بعضهما وينتميان إلى الإيتيقا الأصيلة التابعة لروابط حسن الجوار التي لا تعرف التبادل إلا كتوازن للفوائض أو المنتوجات والعمل في خدمة الآخر إلّا كمساعدة للجار والقرض إلّا عند الحاجة. فلا يمكن المساومة حول الثمن "بين الإخوة"[133]، بل يطلب لما يتم تبادله فقط تكاليف الإنتاج (بما في ذلك الأجر الأدنى (Living Wage))[134]، أمّا المساعدة المتبادلة فتحصل إمّا بدون مقابل مالي أو مقابل القيام بوليمة، وفيما يخصّ قرض أشياء في استغناء عنها فلا ينتظر جزاء وإنما عوناً في حالة الاضطرار. فصاحب السلطة يطلب الرّبا/ الفائض والغريب عن القبيلة يريد الربح ولكن ليس الأخ. فالمَدين (الحالي أو المتوقع) هو العبد أو - بلغة أرسطو - "الكاذب"[135].

---

(133) هناك تلميح إلى **الكتاب المقدّس**، موسى 23، 20-21. جاء هناك: "عليك أن لا تأخذ الربا من أخيك [...]. من الممكن أن تأخذ الرّبا من الغرباء، ولكن ليس من أخيك [...]." 3. موسى 25-37: "وعليك أيضاً أن لا تأخذ منه ربا، ولا فائضاً [...] إذ عليك أن لا تقرض مالك بالربا ولا أن تعطي طعامك بفائض".

(134) تعني كلمة "Living Wage" الأجر الأدنى الذي يضمن قوت الحياة. وتصف الاشتراكية الديمقراطية هنرييت فورث (Henriette Fürth) الدخل الأدنى "القدر الأدنى الضروري من المال وغيره من المداخيل" التي هي لازمة "للحفاظ على بقاء العائلة بما في ذلك الحيطة الاجتماعية". وهذا الدخل الأدنى ليس قيمة مطلقة وإنّما هومتعلق بالوضع الاجتماعي والظروف المحلية. قارن: Henriette Fürth, "Mindesteinkommen, Lebensmittelpreise und Lebenshaltung," *AfSSp*, Band 33 (1911), S. 523-542, Zitat: S. 523.

(135) كانت المسرحيات الهزلية في عصر النهضة للشاعر الإيطالي لودوفيكو أريوستو Ludovico Ariosto تدور حول الخلط الحاصل بين التعاملات المالية والمغالطات/ الخدع. وغالباً ما كان الخدم هم الذين يعينون أسيادهم بمغالطاتهم للوصول إلى المال. فلا يؤمّن كلام المقترض. قارن خاصّة: Ariost, *Kleinere Werke Komödien, lyrische Gedichte (Rime), Satiren, übersetzt und eingeleitet von Alfons Kissner* (München: Georg Müller, 1909).

فالأخوّة الدينية تطالب بنقل هذه الإيتيقا البدائية لحسن الجوار إلى حلقة العلاقات الاقتصادية بين الإخوة في الدين (إذ كان الفرض في الأصل مقتصراً عليهم أيّاً كان، خصوصاً في الجزء الخامس من التوراة (Deuteronomium) أي كتاب موسى الخامس وكذلك في المسيحية القديمة)[136]. وكما كانت التجارة القديمة جداً مقتصرة على تبادل البضائع بين القبائل المختلفة وكان التاجر يمثل الغريب عن القبيلة، فإنّ هذا الأخير بقي في مجال الإيتيقا الدينية موسوماً بسمة مهنته، إن لم يكن لاأخلاقياً فهو غير أخلاقي: Deo placere non potest[137]. ورغم هذه الروابط الجلية لا بدّ من الاحتراز في استنتاج أنّ تحريم الرّبا هو "انعكاس" للوضع الاقتصادي: أي هيمنة القرض - الاستهلاكي. فـ "القرض - الإنتاجي" الخالي من الرّبا كان معروفاً في القانون الشرقي حتّى في العقود القديمة المحفوظة (كقرض الحبوب قصد الزرع مقابل جزء من المحصول)[138]. أمّا الحظر المسيحي المطلق للرّبا، فيعود إلى صياغة الترجمة اللاتينية للكتاب المقدّس ("Mutuum date nihil inde speran-tes") وربّما إلى ترجمة خاطئة للقراءة (μηδέν απελπίζοντες) عوض μηένα απελπίζοντες' حسب أدالبير ميركس[139]؛ أمّا تاريخ تطبيقه فيظهر أنّه تم فرضه

(136) المقصود هنا، هو الموضع في الكتاب الخامس لموسى (Deuteronomium) وكذلك إنذار الرسول باولو في 1. Thessalonischer 4, 6, أنّه يتعين عدم غبن أخيه في التجارة.

(137) يلمّح فيبر هنا إلى موضع في تأويل كتاب متى (*Matthäus*) في الإنجيل من قبل مدرّس الكنيسة اليوناني جوهانس كريزوستوموس (Johannes Chrysostomos) والتي توجد في "Decretum Gratiani". وفيها نعتت حرفة التاجر أنّها ليست محبوبة عند الإله: "Eiciens Dominus uendentes et ementes de templo, significauit, quia homo mercator uix aut nunquam potest Deo placere".

قارن: Emil Friedberg, Hg., *Corpus luris Canonici*, 2. Aufl. (Leipzig: B. Tauchniz, 1879), Band 1: Decretum Magistri Gratiani, S. 308, D. 88, c. 11,

وكان النظام "Decretum Gratiani" يمثل المجموعة الأساسية من قوانين الكنيسة في القرن الوسيط خصوصاً وبقي حتى وضع "Codex luris Canonici" في عام 1917 صورياً نافذ المفعول.

(138) مثل هذه العقود المطابقة وجدت في بابل القديمة حوالى 1800 ق.م. قارن: Meissner Bruno, *Beiträge zum altbabylonischen Privatrecht* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1893), S. 4, 27f.

(139) انظر: Lukas 6, 34f.: "عندما تقترضون من الذين تأملون عطاءكم، ماذا ترجون منهم؟ إذ إنّ المخطئين يقرضون أيضاً المخطئين على أمل أن يأخذوا المثل. إنما حبّوا أعداءكم؛ اعملوا خيراً وأقرضوهم بدون أن تأملوا، هكذا يكون جزاءكم كبيراً وتصبحون أبناء العليّ [...]." أمّا الترجمة اللاتينية الرسمية فتقول: "إنما حبّوا أعداءكم واعملوا خيراً وأقرضوا بدون أن ترقبوا شيئاً [...]." وحسب: =

على الإكليروس فقط وهنا أيضاً على الإخوة في الدين وليس إزاء الأعداء، وأنّه بقي فضلاً عن ذلك غير محترم في أوقات هيمن فيها الاقتصاد الزراعي ومن ثمّ غالباً القرض - الاستهلاكي الغرض، كما لم يحترم من قبل رجال الدين أنفسهم في العصر الوسيط، لكنه أخذ عمليّا بعين الاعتبار في نفس الوقت تقريباً حين دخل "قرض الإنتاج" الرأسمالي (بصحيح العبارة: قرض الملكية/ الكسب) بصفة واسعة النطاق حيّز التنفيذ، أوّلاً في التجارة العالمية/ ما وراء البحار. فلم يكن مثلاً نتاج الأوضاع الاقتصادية أو انعكاساتها، وإنّما نتاج اشتداد ساعد السلطة الدينية الداخلي وازدياد استقلاليتها الذي بدأ يفرض معايير الإيتيقا التي تبنّتها على المؤسّسات الاقتصادية ويضع مع نمو العمل اللاهوتي علماً كاملاً لحلّ مشاكل الضمير. أمّا الكيفية التي أثر بها، فليس هنا المجال الكافي لها، وإنّه من الصعب وصفها باقتضاب. ولكنّه كان هيّناً بالنسبة للتبادل لأنّه في الحالات الهامّة التي تم فيها اللجوء إلى قرض الملكية لم يحصل هذا الاستغلال إلّا بالمشاركة في الرّبح والخسارة لهول الخطر الذي يراوده، ولم يصبح أوّلاً تحديد أقدار تعريفية معلنة بعض الحين بالنسبة للأرباح عادياً (مثل الأرباح على التجارة البحرية في مدينة بيزا (Dare ad proficuum maris))[140] إلّا شيئاً فشيئاً، فكانت بالنسبة لجلب رأس المال المنتج عموماً أشكال الجمعنة وفي مجال القرض العقاري شراء المعاش التي كانت بالطبع أشكالاً معتادة. إلّا أنّ تحريم الرّبا أثر كثيراً في نوعية الأشكال القانونية في الاقتصاد وأثقل كاهل التبادل بصفة مضعّفة: فقام

= Adalbert Merx, *Evangelien* II, 2, S. 223-228,
فإنّ القراءة المفروضة هنا μηδέν ἀπελπίζοντες ("لا تيأسوا من شيء" التي تم ترجمتها فيما بعد "بدون أمل") كانت فساداً للنصّ، وعلى عكس ذلك كان النص الأصلي يقول: μηδένα ἀπελπίζοντες ("لا أحد يسرق الأمل"). فهويترجم كالآتي: "ولكن حبّوا أعداءكم واعملوا معهم خيراً وأقرضوهم ولا تقطعوا حبل الأمل لأحد/ لإنسان، حتى يكون جزاءكم في السماء [...]". قارن: Merx, *Evangelien* I, S. 120.

(140) يستند ماكس فيبر إلى الأنظمة القروسطية لمدينة بيزا فيما يتعلق بالحقّ العرفي للتجارة، أي "Constitutum Usus" لعام 1160. وفي الباب "De his que dantur ad proficuum maris"24، أي "التعامل مع أرباح البحر" كما يصفها: Levin Goldschmidt, *Handelsrecht*, S. 256,
قارن: "Constitutum Usus Pisanae Civitatis," in: Francescon Bonaini, Hg., *Statuti inediti della città di Pisa dal XII al XIV secolo* (Firenze: G. P. Vieusseux, 1870), S. 811-1026, hier: S. 900-905,
بالنسبة للموصين الشركاء كانت هناك "تسعيرة محدّدة حسب الأرباح القصوى تتراوح قيمتها المئوية حسب الميناء المقصود". قارن: Weber, *Handelsgesellschaften*, Zitate: S. 109.

التجّار بحماية أنفسهم ضدّ الدّعوات إلى المحكمة الكنسية من خلال قوائم سوداء (مثلما تعمل البورصة اليوم ضدّ رفع الاعتراض حول الفارق)(141) ومن أجل الرابطة الحرفية (هكذا تسمّى الفنون di Calimala) قاموا دورياً بشراء رفع العذاب الزمني العام لسدّ قانون الرّبا (142) (Usuraria Pravitas) التي لا مفرّ منها. فكان المرء يدفع إلى آخر حياته "مال الضمير" أو ينهيه عن طريق الوصيّة، أمّا فطنة موثقي العقود فتتمثل في خلق أشكال قانونية تمكّن من تجاوز تحريم الرّبا لصالح مقتضيات الرأسمالية(143). أمّا بالنسبة للحاجة الملحّة إلى الاقتراض من طرف الطبقة الضعيفة فإنّ الكنيسة أنشأت من جهتها مراكز تأمين (144)(Montes Pietatis). ولذا لم يسجّل

---

(141) يلمح ماكس فيبر هنا إلى تعاملات الطبقة التجارية لمدين فلورنس المنظمة في روابط خلال العصر الوسيط. كانت تساء سمعة أولئك الذين يشتكّون آنذاك إلى المحكمة الكنسية من أجل "exceptio Usurariae Pravitatis". قارن: Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 33, Fn. 1,

فحتى هناك وضع فيبر مقارنة مع "القوائم السوداء" التابعة للبورصة المعاصرة، والتي من خلالها يتم عزل الذين اشتكوا إلى محكمة الفوارق في الأسعار. قارن: فيبر، ماكس، نتائج تحقيق البورصة الألمانية، في: MWG I/ 5، ص 175–550، هنا ص 507 مع الهامش 14.

(142) المقصود هنا هو الأمر الذي يخصّ التعامل مع الرّبا في السنوات 1332 إلى 1337 الذي وضع في Statuto dell'Arte di Calimala، أي نظام رابطة النسّاجين في مدينة فلورنس الذين أغرضوا في رفع فوائض قروضهم. وكان الهدف من هذا التنظيم هورفع العذاب الزمني للتجاوزات التي حصلت ضدّ قانون الرّبا (Usuraria Pravitas، "التفاوت الحاصل عن طريق الفوائض"). ففي الباب 65 من النظام الداخلي"Di fare'l perdono dell' usure" تم التنصيص على أنّه يتعيّن تقديم السّماح الضروري برفع العذاب الزمني من أجل خطايا ناتجة عن الرّبا في المعاملات بين أعضاء الرابطة سنوياً من طرف موظف رسمي يعيّن لهذا الغرض. أمّا بالنسبة للمعاملات خارج الرابطة، فعلى المندوبين القيام بهذه الوظيفة. تم الاستشهاد حسب الطبعة التي كانت على ذمّة فيبر من: "Statuto dell'Arte di Calimala," in: Paolo Emiliani-Giudici, *Storia die Comuni Italiani* (Firenze: Le Monnier, 1866), Volume Terzo: Documenti, S. 246f., 394,

والتي استعملها في هذا الصدد (انظر: Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 33, Fn. 1).

ومن القراءات المطابقة لتأويل ماكس فيبر لهذه التحديدات باعتبارها "رفع عام لخطايا الرّبا" نجده لدى؛ Doren, *Florentiner Zunftwesen*, S. 596.

(143) يتعلق الأمر هنا بما يسمّى بالقيمة "غير المحققة" التي كانت تقبض في النصف الثاني من القرن الثالث عشر من التجّار. ولكي يتم دفن التجار حسب الطقوس الكنسية فرض عليهم أن يلتزموا في الوصية بإعادة الأموال التي اقترضوها للقيام بتجارتهم. وبما أنّه يصعب إثبات المتضرّرين، استعملت الأموال غالباً لبناء الكنائس. غير أنّه تم اللجوء إلى نظرية لتجنب دفع هذه الأموال أولتحديد القيمة المتعين دفعها التي تقول أنّه يكفي بأن يأمر المتوفي بردّ هذه الأموال لتقبل خالص روحه، مع العلم أنّ تنفيذ هذا الأمر بعد وفاته لا علاقة له بمسألة خلاص روحه. قارن: Davidsohn, *Florenz* II, 1,

وكذلك المرجع المذكور، II، 2، ص 425.

(144) في مسألة "Montes Pietatis" كان الأمر يتعلق بمؤسّسات قروض تواجدت في إيطاليا منذ 1463 =

تحريم الرّبا حيثما كان أيّ نجاح نهائي في معنى عرقلة التطوّر الرأسمالي: بل إنّه تحوّل بازدياد إلى عائق للتبادل، وبعدما قامت إيتيقا اليسوعيين بجميع التنازلات الممكنة أمام تنافس الكالفينيين الذين قدّموا بفضل روحهم التجارية أوّل "تسويغ" مبدئي للرّبا [145](Salmasius) استسلمت الكنيسة في غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أيضاً رسمياً رغم الموضع في صياغة الترجمة اللاتينية للكتاب المقدّس- -Vulga ta- والقرارات الحاسمة للبابوات[146]. هذا حدث - بمناسبة استفسار حول السماح بالتوقيع على قروض بفوائد من طرف مدينة فيرونا - في شكل أنّ الإدارة البابوية تأمر قساوسة الاعتراف بدءاً من ذلك الوقت بعدم متابعة المعترَفين الذين اخترقوا قانون تحريم الرّبا والغفران لهم - شريطة إثبات أنّ المعترف سيخضع لقرار مستقبلي محتمل من قبل الكرسيّ البابوي قد يكون مناقضاً (فيما يتعلق بقانون حظر الرّبا)[147].

= بدفع من الطوائف الدينية. تراكم رأس المال لدى هذه الطوائف بحكم الأوقاف والهبات التي حضيت بها أو التبرعات التي جمعتها. وكانت "Montes Pietatis" تعير القروض أوّلاً بدون فائض لبعض المجموعات من المواطنين المعوزين مقابل شيء ما للتأمين. وبمرور الزمن فرض سعر ضعيف للفائدة قصد سدّ المصاريف الناتجة عن هذا القرض وهوما أثار سجالاً طويلاً. قارن: Franz Xaver Funk, *Zins und Wucher: Eine Moraltheologische Abhandlung* (Tübingen: H. Laupp, 1868), S. 80-83, und Wilhelm Endemann, *Studien in der romanisch-kanonistischen Wirtschafts- und Rechtslehre bis gegen Ende des siebzehnten Jahrhunderts* (Berlin: J. Guttentag, 1874), Band 1, S. 460-471.

(145) يستند فيبر هنا إلى أعمال عالم اللغة الكلاسيكية كلوددو سوفير (Claude de Saumaise) (1588-1683) الذي دحض حضر الفائدة القانوني في عمله بعنوان: Claude de Saumaise, *De usuris liber, Claudio Salmasio auctore* (Lugdunum Batavorum: ex officina Elseviriorum, 1638),

وكذلك في دراسات نظرية أخرى.

(146) رغم التعاليم الرسمية للكنيسة سمحت الإدارة البابوية (وهي الإدارة الرومانية للحفاظ على العقيدة والعادات) في 28 شباط/ فبراير 1872 بالمطالبة بالفائدة على القروض واعتبرت هذا القرار ملزماً حتى على رجال الدين والأديرة والأوقاف الكنسية. قارن: Viktor Cathrein, *Moralphilosophie: Eine wissenschaftliche Darlegung der sittlichen, einschließlich der rechtlichen Ordnung*, 4 Aufl. (Freiburg i. Br.: Herder, 1904), Band 2, S. 353.

(147) حدث استفسار مدينة فيرونا عام 1740 وأثار سجالاً عنيفاً حول حضر الرّبا حتى في الأوساط غير الدينية. وهذا السجال أدّى إلى المرسوم البابوي (في 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1745) عن طرق البابا بينيدكت XIV (Benedikt XIV) الذي أكد بصريح العبارة حصر الرّبا. غير أنّ هذا الأمر من قبل الإدارة المقدسة لم يصل إلى القساوسة إلا في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. قارن: Franz Xaver Funk: *Geschichte des kirchlichen Zinsverbotes* (Tübingen: H. Laupp, 1876), S. 1-76, und *Zur Geschichte des Wucherstreites* (Tübingen: H. Laupp, 1901), S. 4-14.

أمّا على مستوى نظرية "السعر العادل" فقد قدّمت التعاليم القروسطية المتأخّرة أوسع التنازلات وأشملها[148]، غير أنّه لا يمكن الحديث عن "برنامج اقتصاديّ" خاصّ للكنيسة في هذا المجال[149]. فلم يكن لهذه النظرية تأثير فعلي حقاً على المؤسّسات الأساسية، ولم تساهم الكنيسة من تلقاء نفسها، سواء في العهد القديم أم في العصر الوسيط، مثلاً في إزالة مؤسّسات عظيمة الشأن مثل الرقّ. وهو ما جعل الكنيسة، إذا اعتبرناها قد أثرت في العصر الحديث، تهرول خلف الأحداث الاقتصادية وفيما بعد خلف اعتراض التنوير. فحالما أدَّت التأثيرات الدينية دوراً فعلياً، جاءت هذه من طرف الطوائف مثل كويكر (Quäker) على وجه الخصوص، فهذه أثبتت مراراً تجاوز عدائيتها للرقّ[150]. وحتّى في جميع المجالات الباقية حوّلت الكنيسة، حيث أمكن لها التدخل، التدابير التقليدية والسياسية المتعلقة بـ "الغذاء" في المدن ولدى الأمراء. وعلى أيّة حال لم يكن تأثير الكنيسة القروسطية قليلاً، وإنما كان كبيراً جداً.

(148) قدّمت تعاليم توما الأكويني آراء جديدة فيما يخصّ نظرية "السعر العادل" التي كانت فاعلة في العصر الوسيط. وحسب هذه النظرية لا يتحدّد "السعر العادل" - كما كان جارياً - من نوعية البضاعة والمصاريف التابعة لإنتاجها (اليد العاملة والمواد والمخاطر) وإنما أيضاً من قيمة استعماله وأخيراً - إلى حدّ معين - من العرض والطلب. وبذلك وجدت "التحديدات الذاتية للسعر" اهتماماً في التعاليم الكنسية. انظر: Lujo Brentano, *Ethik und Volkswirtschaft in der Geschichte: Rede beim Antritt des Rektorats* (München: Dr. C. Wolf & Sohn, 1901), S. 11ff., Zitat: S. 15,
وأكّد رجال من اللاهوت مثل برنهاردِن فون سيينا (Bernhardin von Siena) و أنطونين فون فلورنز إضافة إلى ذلك الشعور الذاتي بـ "الميل والحنين" إلى الشيء وإمكانية تبادل متعاقدين عن طريق الوفاق حول السعر. قارن في هذا الصدد: Franz Xaver Funk, "Über die ökonomischen Anschauungen der mittelalterlichen Theologen," *Zeitschrift für die gesammte Staatswissenschaft*, Band 25 (1869), S. 125-175, Zitat: S. 154.

(149) تبنى فكرة "برنامج اقتصاد" خاصّ بالكنيسة في المصادر المعاصرة مثلاً: Fedor Schneider,"Neue Theorien über das kirchliche Zinsverbot," *Vierteljahrschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte*, 5. Jg. (1907), S. 292-307, hier: S. 294,
وقد قدّم تيو سامرلاد (Theo Sammerlad) دراسة مفصّلة حول الآراء النظرية لعلماء الكنيسة ولمّح إلى وجود "برنامج اقتصاد" مكتمل للكنيسة. انظر: Sammerlad Theo, *Das Wirtschaftsprogramm der Kirche des Mittelaltersm: Ein Beitrag zur Geschichte der Nationalökonomie und zur Wirtschaftsgeschichte des ausgehenden Alterthums* (Leipzig: J. J. Weber, 1903),
النسخة اليدوية لماكس فيبر، Arbeitsstelle der Max Weber- Gesamtausgabe, BAdW München.

(150) لم يتوقف التعامل بالرق لدى كويكر (Quäker) إلا في بداية 1800 رغم أنّه تم نبذ الرقّ من قبل جورج فوكس (George Fox) منذ 1656 وحُظّر في المستوطنات الأميركية في اجتماع الكويكر السنوي بفلادلفيا باعتباره يتناقض مع العقيدة المسيحية.

غير أنّ تأثيرها لم يكن في مجال تأسيس أو عرقلة "المؤسّسات"، بل على مستوى التأثير على الضمير، وكان هنا أيضاً سلبيّاً بالخصوص فقد كانت وما زالت – طبقاً لنمط كلّ السلط الدينية – دعامة لجميع أصحاب النفوذ الأبوية الذاتية وكلّ الشرائح الفلاحية والبورجوازية الصغيرة التقليدية ضدّ قوى الرأسمالية. فالضمير الذي تشجّعه ليس هو رأسمالياً، بل مناقضاً لها إلى حدّ ما. فالكنيسة لا تكفر مثلاً "غريزة الكسب" (وهو مفهوم غير واضح تماماً ومن المحبّذ عدم استعماله)، بل تبقيها على حالها، مثل بقيّة الأشياء في هذا العالم، لمن ليس له الكاريزما لاتّباع الـ Consilia Evangeliva. غير أنّها لا تجد جسراً بين التهيئة المعقلنة والممنهجة لـ "مهنة" تعتبر الرّبح الرأسمالي كغاية موضوعية قصوى تقاس عليها – وهي النقطة الأساسية – الكفاءة الذاتية في "المعمل" حسب متطلبات الرأسمالية والمثل العليا لأخلاقياتها. فهي تزايد الأخلاقيات "التابعة لحياة الدنيا" في الزواج والدولة والمهنة والكسب من خلال إيتيقا الرّهبنة باعتبارها أسمى ومن ثمّ تقلّل من شان كلّ ما يجري في الحياة اليومية، وبالخصوص في العامل الاقتصادي، إلى قيمة أخلاقية دونية. ولا تعطي منهجية رشيدة للحياة الزهيدة وتهيئة على العيش كنمط كامل ذي هدف موحّد إلّا للراهب. وهذا ينطبق على الكنيسة في الغرب مثلما ينطبق على البوذية التي تحوّلت جملة إلى دين رهبان بحت. فهي تنظر إلى عمل الإنسان العادي بعين الرحمة طالما يستسلم لنفوذها – ويتبرّع لها كما يجري في البوذية. فهي تعطيه قبل كلّ شيء الفرصة من خلال مؤسّسة الاستماع إلى خطاياه والاعتراف بها، وهي أعظم وسيلة للنفوذ لم تقم بتطويرها بهذه الصورة إلّا الكنيسة المسيحية الغربية، التخلّص مرحلياً من الخطايا وتضعف لديه حتماً الدافع لتسيير حياته في العالم وفي المهنة "بصفة منهجية" حسب مسؤوليته، وذلك بالإشارة إلى العمل الذي تقدّمه الكنيسة بالنسبة له كمؤسّسة صحّية ذات طابع كاريزماتي: فلا يمكن له أن يرتقي إلى المثل الدينية العليا لأنّ هذه توجد خارج هذا العالم. وإجمالاً فإنّ نمط عيش المسيحي الكاثوليكي (القروسطي) كان في مجال المهن الدنيوية حقاً قليل الارتباط بالقانون والتقليد مثل نمط عيش اليهودي (الذي سيتم التعرّض إليه لاحقاً) وحتى المسلم والبوذي في بعض الحالات. أمّا ما يبدو قد تحقق من حرّية التطوّر بالنسبة للرأسمالية، فإنّه يضيع من جديد من خلال فقدان الحوافز لتحقيق "المهنة" المنهجية في هذا العالم، وبالخصوص الحوافز اللازمة للكسب الاقتصادي.

فلم توضع امتيازات نفسية للعمل المهني. ورغم كلّ التخفيف، يبقى القول المأثور: "Deo placere non potest" الكلمة الأخيرة بالنسبة للمؤمن أمام فكرة توجيه نمط عيشه الاقتصادي لخدمة المؤسّسة الرشيدة واللاشخصية الهادفة إلى الرّبح. ولذا

تبقى الثنائية بين مثل التنسّك/ التزهّد التي لا يمكن تحقيقها إلّا بمفارقة الدنيا وهذا "العالم" قائمة. أمّا البوذية فقلّما تعلم شيئاً عن "إيتيقا المهنة" باعتبارها ديانة رهبان وكذلك من حيث توجهها الكامل نحو فكرة الخلاص وفيما يخصّ التعالي النزيه عن ملك الدنيا واللذة في الإسلام الذي حافظ عليه منذ صدوره كدين - محاربين، فهو لا يليق تماماً في التوجّه لخلق مثل هذا الحافز لإيتيقا المهنة الاقتصادية الرشيدة، إذ لا يتضمّن الإسلام أيّة قابلية لها. أمّا الكنيسة الشرقية الاستبدادية فلم تصل إلى أخذ أيّ قرار واضح بتاتاً. ولكنّ الفرصة السانحة لتطوّر الرأسمالية التي قدّمتها الكاثوليكية الغربية مقارنة بالأديان الشرقية تتمثل قبل كلّ شيء في عقلنة السلطة الدينية التي تمّت على أنقاض الحضارة الرومانية وتواصلا معها، خاصّة فيما يتعلق بكيفية تطوّر العلوم والحقوق. فالأديان الشرقية المذكورة - وهذا هو في الأصل على الأقلّ نتيجة لمصيرها التاريخي: أي أنّها لم تكن هي الحاملة لـ "الثقافة" الروحية والاجتماعية، وإنما السلط السياسية الدنيوية التي تقاطع نفوذها مع هذه الأديان التي، باستثناء البوذية، واجهت دوماً التكبيل الاستبدادي البابوي - حافظت دائماً على الطابع الكاريزماتي اللاعقلاني للتديّن أكثر من الكنيسة الغربية. فالكنيسة الشرقية كانت تفتقر إلى جهاز إداري هرميّ مستقلّ يصبّ في قيادة واحدة للسلطة. فالشّخصية القيادية للمجلس المقدّس البيروقراطي الرّوسي الذي يتكوّن من أعيان الكنيسة المعينين من طرف الدولة هو الوكيل عن الدولة منذ كارثة البطريق نيكون (Nikon) وإلغاء منصب البطريق منذ بيتر الأعظم[151]، ولم يتمكّن البطارقة البيزنطيين من رفع هذا الطلب. أمّا شيخ الإسلام فيحتلّ نظرياً مكانة أعلى من الخليفة[152] باعتبار أنّ هذا الأخير

(151) أجرى البطريق الرّوسي نيكون منذ عام 1653 إصلاحاً للكنيسة الأرثوذكسية رغم المقاومة العنيفة التي واجهها وتبنّى في ذلك المثال الإغريقي في القيام بالطقوس. وبعد نهاية وظيفته دخل المعادون للاصلاح في مواجهة صريحة ضدّ الطقوس الجديدة، وهوما أدّى إلى "انقسام" داخل الكنيسة الأرثوذكسية وإلى إضعاف مكانة البطريق بصفة محسوسة. وهكذا لم يعيّن القيصر بيتر الأعظم بعد وفاة البطريق هدريان (Hadrian) (عام 1700) إلا مديراً للبطريقية تم تعويضه في آخر الأمر عام 1721 بـ "المجلس الديني المقدّس المشرف". ويتعلق الأمر بنوع من المجلس الاستشاري المكوّن من رجال الدين وأعضاء مدنيين يتم تعيينهم من قبل القيصر وتتمثل مهمّتهم بالإشراف على الإدارة "الروحية" للكنيسة. غير أنّ القيصر يراقب باعتباره "حامي العقيدة" شؤون الكنيسة الدينية أيضاً عن طريق نائب له. أمّا إدارة أملاك الكنيسة ومداخيلها فقد وضعت تماماً تحت رقابة الدولة.

(152) كانت السلطة القضائية حسب قول كارل هاينريخ بيكر إلى حدّ عهد فيبر تخضع لشيخ الإسلام القاطن في القسطنطينية الذي تعود له وظيفة الاستشارة في القضايا العدلية باعتباره المفتي الأكبر الذي يمثل القانون الشرعي. فمكانته إذن هي فوق السلطان-الخليفة. غير أنّه يعيّن من طرف الخليفة لأنّ هذا الأخير يمثل أيضاً الأمّة بأكملها كحاكم مدني. وبالآتي فإنّ المفتي هو "آلة مطيعة" في

ليس من رجال الدين، ولكنّ الخليفة هو الذي يعيّنه ويتمتّع هو الآخر مثل الحاكم البيزنطي بقدر من النفوذ الديني غير المستقرّ. وفيما يخصّ البوذية، فإنّها لا تعرف مثل هذه الرئاسة إلّا في اللاّموية التي يتزعّمها إقطاعيّ صيني[153] إضافة إلى أنّه كان "معتقلاً" باعتباره كان يمثل التجسيم في المعنى الذي تم توضيحه سابقاً[154]. ولذا هناك افتقار إلى السلطة العلمية المحسوسة: إذ كان الإجماع (Consensus Ecclesiae) في الإسلام مثلما هو أيضاً في الكنيسة الشرقية والبوذية هو المصدر الوحيد للمعرفة، وهو ما أدّى في الإسلام والبوذية إلى مرونة واسعة وإلى إمكانية في التطوّر، إلّا أنّه عرقل كثيراً تكوين فكر فلسفيّ معقلن/ رشيد في تواصل مع اللاهوت. وأخيراً هناك أيضاً افتقار إلى عدالة رشيدة/ معقلنة قامت إدارة الكنيسة الغربية بوضعها على مستوى المحاكمة، أوّلاً لأغراضها الشخصية: "محكمة التفتيش" قصد البحث عن أدلّة حول أحداث ذات قيمة بالنسبة للكنيسة، ولكن بتأثير قويّ فيما بعد على تطوّر العدالة العالمية، وكذلك على مستوى علوم الحقوق الوضعية التي طوّرتها الكنيسة في الغرب بالاعتماد على الحقّ الروماني نفسه تارة وأخذه كمثال يقتدى به طوراً. وإجمالاً، فإنّ التوتّر والتوازن الغريب بين الكاريزما والرهبنة من ناحية، وبين الطابع الإقطاعي والطابع الطبقي للعقد الاجتماعي المتعلق بالسلطة السياسية والسلطة الدينية المستقلّة عنها والمتقاطعة معها والتي نظّمت بيروقراطياً بصفة رشيدة من ناحية أخرى، هما اللذان حملا في طياتهما البذرات الخاصّة بتطوّر الثقافة في الغرب: لكن Pad بالنسبة للنظرة السوسيولوجية كان العصر الوسيط الغربي إلى حدّ ضعيف جداً يمثل ما كانت عليه الثقافة/ الحضارة المصرية والتيبتية واليهودية منذ انتصار السلطة الدينية، وما كانت عليه كلّ من الثقافة/ الحضارة

= يد السلطان. انظر: Carl Heinrich Becker, "Islam," *RGG*¹, Band 3 (1912), Sp. 706-745, bes. sp. 724-726.

(153) المقصود هنا هو الدلاي لاما باعتباره تجسيماً لـ Bodhisattva Avalokiteśvara للإله الحامي للتبت والحامل لقب Padmapāni. ومنذ انتصار سلالة المانشو (Mandschu-Dynastie) على قبائل Dsungar المغول عام 1720 بدأت في الحقيقة هيمنة الصّين على التبت. فأصبح يستوجب على الدلاي لاما زيارة بيكين بعد تعيينه رئيساً روحياً ودنيوياً على التبت وتقديم ولائه للقصر. (قارن في هذا الصدد: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 92). هذا ويدير الدلاي لاما شؤون الدولة في التبت مع اثنين إلى أربعة من المستشارين المعينين من الصين وتحت رقابة "المقيم العام للصين في التبت" الملقب بـ "آمبان" (Amban). وكان المقيم حاضراً حتى لدى اختيار الدلاي لاما القادم. انظر: Hackmann, *Buddhismus* II, S. 75.

(154) انظر بالخصوص التفاصيل في النصين تحوير الكاريزما، والحفاظ على الكاريزما.

الصينية منذ الانتصار النهائي للكنفوشية واليابانية - بغضّ النظر عن البوذية - منذ انتصار نظام الإقطاع[155]، والروسية منذ انتصار الاستبداد البابوي وبيروقراطية الدولة، والإسلامية منذ التوطيد النهائي للخلافة ونمذجة وظائف السلطة المدرّة للأرباح، وأخيراً ما كانت عليه الحضارتين الهلّينية والرومانية المختلفة في حدّ ذاتها وفيما بينها، ولكن إلى حدّ كبير جداً: أي "وحدة ثقافية/ حضارية". فقد وصل التحالف بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في الغرب مرّتين إلى أوجه: في عهد الكارولنجر وفي بعض المراحل من عهد الإمبراطورية الرومانية - الألمانية، ثمّ من جديد مع الأمثلة القليلة للسلطة الدينية الكلفينية من جهة، ومن جهة أخرى في دول الإصلاح اللوثري والإنجليكاني المستبدّة جداً، ومن ناحية الأشكال المنافية للإصلاح في الدول الكبيرة الكاثوليكية الموحّدة مثل إسبانيا وبالخصوص فرنسا في عهد بوسوية[156] (Bossuet)، وفي كلتا الحالتين بطابع استبدادي قويّ. وبالمناسبة فإنّ السلطة الدينية عاشت حيثما كانت - وإلى حدّ ما آنذاك أيضاً - في توتّر مع السلطة السياسية وكانت الحاجز الخاص الذي وقف آنذاك في وجه سلطة هذه الأشكال الاستبدادية والتيوقراطية البحتة في العهد القديم وفي الشرق. وبلا ريب كانت هنا سيادة مقابل سيادة وشرعية مقابل شرعية وإدارة كاريزماتية ضدّ أخرى، وكان المثال في وعي الحكام والرعية هو دائماً: توحيد كليهما. فلم تكن هناك حرمة للفرد أمام/ في وجه سلطة مشروعية السيادة إن لم تكن في شكل الكاريزما المستقلة في دولة السلالة أو ضمن السلطة المضمونة شرعياً من خلال عقد أو مستمدّة من سلطة صاحب الإقطاع الذاتية. والسؤال إلى أيّ حدّ مدّت الدولة القديمة أو السلطة الدينية أو دولة

---

(155) لم يحدّد انتصار الكنفوشية - حسب فيبر: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/19. S. 362 - إلّا "في القرن الثامن حسب توقيتنا تقريباً". ولم يقم نظام الإقطاع في اليابان إلّا في القرن الثاني عشر؛ كما لم يتم تأسيس حكم مركزيّ لدولة إقطاعية إلّا في القرن السابع عشر من طرف شوغون.

(156) المقصود هي سياسة الكنيسة في عهد الملك لويس الرابع عشر التي كانت من إيعاز الأسقف جاك بينيه بوسويه (Jacques Bénigne Bossuet) من مدينة مو (Meaux). فبمساندة بوسويه وأسمى أعضاء الإكليروس اتخذ لويس الرابع عشر موقفاً معادياً جداً ضدّ البروتستانت ولم ينته اضطهادهم إلا بعد مرسوم نانت (Nantes) عام 1685 الذي قدّم بعض التنازلات للهوغنوت. وحتى في الصراعات بين الملك والبابا فيما يخصّ حقوق الملوكية تبنّت الأسقفية موقفاً موازياً للملك. هكذا صادق "المجلس العام للكهنوت" المكوّن من 34 أسقفاً على مرسوم حرّر بيد بوسويه بعنوان "Declaratio cleri Gallicani de potestate .ecclesiastica"

ينقد فيه الكليروس تدخل البابا في الشؤون الدنيوية التي هي من مشمولات الملك الفرنسي وتؤكد على أولوية قرارات المجالس الدينية في كونستانز (Konstanz) وباسل (Basel) على قرارات البابا. انظر: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 444-452.

الأعيان أو الاستبداد البابوي سلطتها على الفرد، فهذا السؤال تم التعرّض إليه سابقاً بعض الشيء[157]، وسنعود إليه لاحقاً في جزء منه إذ يتعلّق الأمر فعلاً أوّلاً بمصالح المجموعة الحاكمة والحفاظ على نفوذها/ سيادتها ثمّ بكيفية تنظيمها. ولم يكن هناك حاجز شرعي في وجه السلطة لحماية الفرد في حدّ ذاته.

لقد أزاح تطوّر كلّ من الديمقراطية البورجوزية الحديثة والرأسمالية أوضاع السيادة الدينية بصفة جوهرية. وكان في البداية على ما يبدو في غير صالحها، إذ فرضت الرأسمالية انتصارها رغم معارضة الإكليروس وحتى مقاومته المباشرة في أغلب الأحيان. وابتعدت "البورجوازية" التي تحملها في طبقاتها "البورجوازية الكبرى" بازدياد من روابطها التاريخية مع السلط الدينية: فكلّ من تنظيم سير الحياة الدينية وتحفظات السلطة الدينية إزاء العلوم الطبيعية باعتبارها الأرضية التقنية لرأس المالية وكذلك العقلانية المتزايدة في نمط العيش في حدّ ذاته الذي أصبح أكثر وضوحاً وتحكماً امتعضت بازدياد من حاملي الرحمة السحرية، وبالخصوص من أصحاب النفوذ التقليديين ذوي التوجه الاستبدادي والمدعّمين لمطالب السلطة الدينية. ولم تكن في الحقيقة، كما يذهب البعض، ميولاً فاسقة مناهضة للإيتيقا أو غير أخلاقية لدى الطبقات البورجوازية الصاعدة هي التي أدت دوراً: فـ "الميوعة" الأخلاقية التي اتسمت بها طبقات الإقطاع طالما كانت واثقة من سيادتها قبلتها الكنيسة عن طريق مؤسّسة الاعتراف بصدر رحب إلى حدّ كبير. وإنّما إيتيقا العقلانية البورجوازية الصّارمة هي التي في آخر المطاف واجهت السلطة الدينية، إذ أصبحت تهدّد مفتاح السلطة الكنسية وقيمة توزيع الرحمة ورفع العذاب الزمني. ولذلك اعتبر من طرف السلطة الدينية السبيل نحو الهرطقة إذا لم يكن مراقباً ومنضمّاً إلى ظاهرة تنسّك كنسي. وفي ظلّ الكنيسة لجأت إذن كلّ الطبقات المحافظة التي تشعر نفسها مهدّدة من الرأسمالية وقدرة البورجوازية: الطبقة البورجوازية الصغيرة والنبلاء وكذلك الملوكية - بعدما رأت أنّ عهد التحالف مع الرأسمالية لضمان نفوذها قد ولّى وأنّ رغبات البورجوازية في الصعود إلى السلطة أصبحت خطرة.

وقد وجدت البورجوازية نفسها على نفس الطريق في الوقت الذي رأت مكانتها مهدّدة من طرف هجوم الطبقات العاملة من القاعدة. أمّا الكنيسة فتلاءمت

(157) انظر في نص سيادة الأعيان.

مع الرأسمالية بالذات – يكفي هنا التذكير بتطوّر حزب الوسط الألماني من كيتلير إلى اليوم ومقارنته[158]– التي أصبحت فجأة على رأس الحكم. ومن جهتها قابلتها السلطة الدينية بترحاب. ولئن كانت لها في بعض الأحيان آمال اقتصادية إسكتولوجية ترمي إلى تحقيق "اشتراكية" "مسيحية" تقودها السلطة الدينية – وقد يفهم وراءها أشكال عدّة من الطوباويات، أغلبها ذات مسحة بورجوازية صغيرة – وتساهم من جهتها في زعزعة الإيمان في نظام بورجوازي اقتصادي[159]، إلا أنّ العداوة النموذجية وشبه الحتمية للسلطة من قبل الحركة العمّالية غيّرت موقفها. فالعامل الحديث ليس ببورجوازيّ صغير. وليست شياطين سحرية ولا قوى طبيعية هي التي تهدّد وجوده، وإنّما ظروف/ أوضاع اجتماعية معقلنة وجليّة. كما تنبذ الشرائح القويّة لدى الطبقة الشغيلة عادة القيادة/ التوجيه من قبل السلطة الدينية أو تقبلها فقط كنيابة لمصالحها بدون مقابل إذا تطلب الأمر ذلك. فمصالح السلطة الدينية أصبحت تتطلّب تحالفاً أكثر مع السلطات الجديدة الصاعدة بقدر ما تواجه صلابة النظام الرأسمالي، إذ تسعى السلطة الدينية من حيث مصلحتها الأخلاقية الطبيعية إلى تنظيم العلاقة التبعيّة الرأسمالية للطبقة الشغيلة مع أرباب المصانع حسب نمط العلاقة الاستبدادية الشخصية التي تسمح بالعمل الخيري، وبالخصوص بنصائح تلك "المؤسّسات الخيرية" التي في إمكانها كبح حرّية حركة البروليتاريا المناوئة للسلطة، وذلك إلى

(158) يلمّح ماكس فيبر هنا إلى الجناح الإصلاحي الاجتماعي في حزب الوسط الذي رفع مطالب سياسية ذات طابع اجتماعي وذلك على أرضية نظام اجتماعي رأسمالي. ودافع على هذه الآراء جناح الوسط في برلين منذ 1870 تحت تأثير أسقف مدينة ماينز (Mainzer)، فيلهلم إيمانويل فرايهير فون كيتلير (Wilhelm Emmanuel Freiherr Von Ketteler) . وهذا الموقف واصله كل من فرانز هيتز (Franz Hitze)، جورج غراف فون هرتلنغ (Georg Graf von Hertling)، فران براندت (Fran Brandt)، الذين عمّموه عن طريق "Volksverein für das katholische Deutschland". وكان موجها ضدّ الموقف المعادي للرأسمالية المتداول في الرأي العام من طرف الدوائر الكاثوليكية المحافظة من جهة وضدّ الحركة العمالية الاشتراكية من جهة أخرى.

(159) من الواضح أنّ ماكس فيبر لا يقصد هنا "الاشتراكية المسيحية" في المعنى الضيق للكلمة والتي كان يقصد منها في بداية القرن العشرين الطموحات الثورية والطائفية مثل "الاجتماعيين – المتديّنين" السويسريين التابعين لـ ليونارد راغاز (Leonhard Ragaz) أوالفوضويين المسيحيين من أتباع ليو تولستوي (Leo Tolstoi) وإنما يبدو أن فيبر يلمّح من خلال إشارته إلى "الاشتراكية المسيّرة دينياً" إلى الكنيسة الكاثوليكية وحركة الإصلاح المسيحية – الاجتماعية في ألمانيا التي كان مركزها في مدينة مونشنغلادباش (Mönchengladbach). من خلال الإرشاد البابوي "Rerum Novarum" (1891) كانت المطالب الاجتماعية – مع الرفض الحادّ للرأسمالية والليبرالية – قد تم استيعابها بصفة منهجية في تعاليم الكنيسة الكاثوليكية. انظر في هذا الصدد أيضاً: Ernst Troeltsch, *Soziallehren*, S. 843ff.

أقصى حدّ ممكن حتى بتفضيل الصناعة المنزلية التي تبدو من حيث "الترابط العائلي" والطابع الأبوي في علاقات العمل أخفّ من التجمّعات في المصانع التي تيسّر ظهور الوعي الطبقي المعادي للسلطة. فهي تظهر احترازاً شديداً إزاء الإضراب الذي يمثل وسيلة للمواجهة المعادية للسلطة وجميع الأشكال الاجتماعية التي تخدمه، خاصّة عندما ينجم عنه تضامن بين الأديان قد يهدّد إحدى مصالحها المدرّة للربح.

يبدو أنّ الظروف التي أوجدت السلطة الدينية قد تزحزحت داخل الديمقراطية الحديثة في حدّ ذاتها. فمكانتها إزاء السلط السياسية والقوى الاجتماعية المناوئة لها تتعلّق بعدد نوابها الذين التزموا بفرض أرادتها. وليس لها خيار آخر سوى إنشاء تنظيم حزبي والقيام بالدمغجة (Demagigie) واستعمال نفس الوسائل ككلّ الأحزاب. وهذه الحتمية تدفع نحو نمو البيروقراطية كي يكون جهاز السلطة الدينية في مستوى الوظائف التي تتكفّل بها بيروقراطية الحزب. فدور العناصر الأساسية بالنسبة للصراع السياسي والدمغجة من ناحية ومركزية السلطة من ناحية أخرى تتطوّر، كما في أيّة مجموعة جماهيرية مكافحة، على حساب السلط المحلية القديمة (كالسلط الأسقفية - الكهنوتية). فالوسائل - إلى جانب استعمال وسائل العبادة الخاصّة المثيرة للعواطف كما طبّقها منذ البداية أصحاب الحركة المناهضة للإصلاح الحاذقين في تحريك الجماهير - شبيهة بالتي هي لدى أحزاب أخرى: إنشاء جمعيات تعاونية ذات قيادة دينية (فإمّا أن تكون مثلاً الموافقة على قرض مرتبطة أوّلاً بتقديم شهادة الاعتراف بالخطايا[160] أو أن يكون استحقاق القرض مطابقاً لنمط الحياة الدينية) وجمعيات عمّالية وجمعيات الشباب، ولكن قبل كلّ شيء بالطبع: السيطرة على المدارس. فحيث هناك مدارس حكومية تقع المطالبة بمراقبة الدروس من طرف السلطة الدينية أو مناقشتها من خلال مدارس أقلّ ثمناً تحت إدارة الرهبان. فالاتفاق الحاصل مع السلطة السياسية وما ينجرّ عنه من امتيازات على مستوى القانون الجنائي

(160) يفكر فيبر هنا - كما جاء أيضاً في تذكير مواز في دراساته حول روسيا (MWG I/ 10، ص 162، Fn. 41) - بالخصوص في الأساليب الإيطالية؛ فهناك "غالباً ما يطلب للسماح بقرض الإشهار بشهادة الاعتراف بالخطايا". وكانت هذه الشهادة (Schedula Confessionis) تسلم في الكنيسة الكاثوليكية من طرف القسّيس الذي استمع للاعتراف، وقد تطلب أيضاً قبل تناول القربان للاستشهاد بها. وكانت جمعيات القروض قد تأسّست في إيطاليا عام 1882 حسب مثال صناديق القرض الألمانية وهيمن عليها رجال الدين الكاثوليك بحيث كانت هناك 779 جمعية قرض كاثوليكية عام 1897 مقابل 125 صندوق قرض غير كنسي. انظر: Hans Crüger, "Erwerbs- und Wirtschaftsgenossenschaften," *HdStW*³, Band 3 (1909).

والمدني ومن حفاظ ممكن على تزويد اقتصادي للكنائس "المتنقلة" وخضوع سلطة الدولة في جميع مجالات الحياة المنظمة من قبل الكنيسة لها هو في الحقيقة من إرادة الإله. ولذا لا يمكن للسلطة الدينية أن تقبل "فصل الدين عن الدولة" إلّا ضمن نظام ديمقراطي يضع السلطة في أيدي النواب المنتخبين. يمكن أن نفهم من ذلك كما نعلم الكثير، وبالنسبة للسلطة الدينية يمكن حسب الأوضاع تجديد نفوذها انطلاقاً من حرية الحركة التي تحصّلت عليها ومن حرية الرّقابة ممّا يجعلها تنسى امتيازاتها الصورية. لنرى مثلاً أهمّ نتيجة اقتصادية: فحذف ميزانية الشؤون الدينية لم تمنع بالطبع في أيّ حال من الأحوال في البلد الذي تتسم السلطة السياسية فيه (دستوريا) بعدم الانتماء إلى دين معيّن: أي الولايات المتحدة الأميركية، أن تقدّم الدوائر ذات الأغلبية الكاثوليكية دعماً مالياً للمدارس المُدارة من قبل الكنيسة، وبالآتي أن تجعل السلطة الدينية في موقف أحسن حالاً مادياً من خلال هذه "الميزانية" المتوقّعة[161]. وإذا ما عفيت الأملاك ومداخيل المناطق التابعة لها من الضرائب، فإنّ هذا يساهم اليوم في نمو ضعيف ولكن دوماً متواصل للملك "اليد الميّتة" وبصفة مستقرّة مثل الأمس. وبالطّبع يبقى تماسك أنصار السلطة الدينية في دول ذات أديان مختلطة مثل ألمانيا أقوى ثبات وسط الخصم وبارزة أكثر في المناطق التي يكون فيها الفصل الجغرافي بين المناطق التي هي ذات أغلبية فلاحية وبورجوازية صغيرة والمناطق التي هي ذات أغلبية صناعية مثل بلجيكا. في مثل هذه الدول يكون تأثيرها بلا ريب مناقضاً لسيادة الطبقات التي نشأت على أرضية الرأسمالية: كالبورجوازية وبالخصوص الطبقة الشغيلة.

---

(161) جاء في الفقرة الإضافية الأولى لدستور الولايات المتحدة الأميركية بتارخ 17 من أيلول/ سبتمبر 1787 والتي وقّعت من قبل مختلف الولايات ودخلت حيز التنفيذ عام 1791 الآتي: "Congress Shall Make no Law Respecting an Establishment of Religion or Prohibiting the Free Exercise There of". وهذا التعديل تم ذكره من قبل جايمس برايس في مستهلّ الفقرة "The Churches and Clergy" كدليل على التعامل السويّ للعقائد الدينية الذي يضمنه الدستور في الولايات المتحدة الأميركية (انظر: S. 570 Bryce, *American Commonwealth* II,) وعاد برايس للحديث عن الانحرافات عن هذا المبدأ وذكر فيما يتعلق بأساليب الكاثوليك المالية (The Appropriation of Public Funds) ما يلي: "In some States, and particulary in New York, State or city legislatures are often charged with giving money to Roman Catholic institutions for the sake of securing Catholic vote". وبهذه الطريقة تحصّلت المدارس الكاثوليكية الرومانية والمؤسّسات الخيرية في نيويورك على إعانة تتجاوز قيمتها 400000$ في عام 1870 (المرجع المذكور، ص 573). ومن المحتمل أنّ ماكس فيبر قد اطلع مباشرة على هذه الأساليب خلال زيارته لأميركا عام 1904.

كانت أسباب الانفصام داخل العقيدة الغربية التي أدّت إلى إزاحة قويّة لمكانة السلطة الدينية بلا ريب أيضاً اقتصادية. ولكن في الجملة لم تكن إلّا بصفة غير مباشرة. غير أنّ الفلاحين أظهروا فعلاً اهتماماً بالتعاليم الجديدة، خاصّة من وجهة نظر تحرير الملكية من الضرائب ومن الواجبات غير المدعّمة شرعياً من طرف الكتاب المقدّس، مثلما يفعل اليوم الفلاحون الرّوس[162]. أمّا المصالح المادية فلم تكن بالعكس لدى البورجوازية حاضرة إلّا ضمن الصراعات مع حرفيي الأديرة، وكلّ ما عدا ذلك بقي ثانويّاً. فلم يكن تحريم الرّبا مثلاً نقطة خصام بأيّة حال من الأحوال. وظاهرياً كان السبب هو ضعف نفوذ الكرسي البابوي الذي أدّى إلى الانفصام ومن ثمّ إلى السلطة التي حققتها حركة المجلس الديني التي زادت في تقليص نفوذه الذي بات ضعيفاً في الدول الشمالية النائية. إضافة إلى ذلك ازداد ضعف السلطة البابوية مع تعدّد الصراعات المتواصلة والناجحة التي قام بها الأمراء والطبقات الغنية ضدّ تدخلاته في توزيع الأرباح المحلية وضدّ نظام الضرائب والوظائف الدينية، وكذلك من خلال النزعات الاستبدادية والعلمانية التي دعّمت سلطة الأمراء بتزايد عقلنة الإدارة والحطّ من سمعة التقليد الكنسي لدى المثقفين والدوائر الحرفية والبورجوازية، خاصّة بعدما صدّت سلطة الكنيسة الباب في وجه نزعات "الإصلاح". مع العلم أنّ هذه النزعات التحرّرية لم تكن بالبتة مدفوعة برغبات التحرّر من تسيير الحياة الدينية وفي جزء ضئيل منها فقط برغبة تقليص التنظيم الديني للحياة. ولا مجال حقاً للحديث عن أيّة "عداوة كونية" للكنيسة تم الشعور بها من طرف مجتمع يتوق إلى الانفتاح على الحياة وحرّية "الشخصية" وربما حتى الجمال ورغد العيش. على أنّ عمل الكنيسة لم يكن في هذا المستوى المرضيّ، بل العكس هو الصحيح: فبالنسبة للمصلحين لم يكن التعمّق الديني في الحياة اليومية عن طريق التأثير الحالي للسلطة الدينية كافيا إلى أقصى

---

(162) تبنّى الفلاحون في عهد الإصلاح قول الإنجيل Galater 5, 1 . "هكذا جاء إذن في الحرّية التي حرّرنا بها المسيح، ولا تسمحوا لأنفسكم العودة من جديد إلى الاستعباد" بصفة عملية وأوّلوه كنداء للتحرّر من نظام السّخرة/ الاستعباد ثمّ طبقوه في حرب الفلاحين لتغيير وضعهم. غير أنّ لوثر دحض بقوّة هذا التأويل الأحادي الجانب والموجّه فقط نحو الحياة الدنيا. (انظر: Troeltsch, *Soziallehren*, S. 581). وفي روسيا طالب الفلاحون منذ ثورة 1905 - بالاستناد إلى التجلّي الديني - الأخلاقي الذي قام به نارودنيكي (Narodniki)، وخاصّة تولستوي وسولوفياف (Solowjew) بالإزالة الكاملة للملكية الخاصّة للأرض. انظر: Weber, *Zur Large der bűrgerlichen Demokratie in Rußland*, MWG I/ 10, S. 248, Fn. 79, und "Diskussionsbeitrag zu Ernst Troeltsch," in: *Verhandlungen DGS 1910*, S. 196-211, hier: S. 200 (MWG I/ 9)

حدّ، وبالخصوص لدى الدوائر البورجوازية حيث لم يكن غالباً الأمر على ما يبدو. فمثل هذا القدر الصعب على التصوّر بالنسبة لنا من المراقبة للحياة والتنسّك والعفة الدينية كما يفرضه الأعداء الأساسيون للبابوية مثل الطوائف القريبة من التعميد، لم تسع الكنيسة قطّ إلى فرضه على المعتقدين، بل إنّ التحالف الذي لا مفرّ منه مع السلطات الدنيوية ومع الخطيئة كان هو الحافز للإصلاح. فالتوجهات النسّكية داخل البروتستانتية لم يكن لها في جميع الأماكن التي انتصرت فيها وحيث كان هناك نفوذ اجتماعي للبورجوازية إلّا عدد قليل من كنائس الإصلاح ذات صبغة نسكية: وكذلك الأمر بالنسبة للأنجليكانية واللوثرية هناك حيث استولى النبلاء والأمراء على السلطة. إنّها طبيعة العقيدة الخصوصية لدى الطبقات البورجوازية المتأثرة دينياً بشدة – التي لا يتطابق نمط عيشها المحدّد لتعلقها القويّ بالإيتيقا الرشيدة وكذلك لكيفية عملها واهتمامها العميق بإشكالية "التسويغ" أمام الإله بنمط عيش الفلاحين الذي تحدّده أكثر الظروف الحيويّة للطبيعة – هي التي تجعلها تخضع اليوم للخطب الإصلاحية ضدّ الجهاز التقليدي الكنسي مثلما جرى تماماً سابقاً مع السلطة الدينية ضدّ الإمبريالية والطوائف المتسوّلة ضدّ الإكليروس الشمولي. فهؤلاء كانوا يحبّذون حركة إصلاحية داخل الكنيسة، بل يقرّون بها علناً أحسن من ثورة كنسية، شرط أن تستجيب هذه لمطالبهم الأخلاقية. ولكن كانت هناك بالنسبة للسلطة الدينية بعض الصعوبات المتعلقة بكيفية تنظيم منظمتها التي أصبحت تاريخية وبمصالح سلطتها المحسوسة التي لم تنجح في تجاوزها في الوقت المناسب. فالدّور الذي تقوم به مختلف الظروف الاقتصادية، خاصّة السياسية في مسار انفصام العقيدة كان معروفاً بصفة كافية، ولكن لا بدّ من عدم تجاهل البعد الذي تحمله الحوافز الدينية في آخر الأمر.

من جهته أثر إصلاح الكنائس على التطوّر الاقتصادي بصفة قويّة جداً، ولكن حسب نوعية العقائد الجديدة بكيفية مختلفة. فلم يكن موقف كنائس الإصلاح اللوثرية إزاء الطبقات الصاعدة على أرضية الرأسمالية: كالبورجوازية والبروليتاريا مختلفاً مبدئياً عن الكنيسة الكاثوليكية إلّا بتدرّج. إذ إنّ موقف لوثر كان مرتبطاً بالتقليد بصفة صارمة فيما يخصّ الحياة الاقتصادية، بل كان، قياساً بـ "الحداثة"، خلف آراء المنظّرين الفلورنتيين[163]، وكنيسته كانت تقوم كليّاً وبصريح العبارة على

(163) يحيل ماكس فيبر هنا إلى العديد من أعمال لوثر ضدّ الرّبا وأخذ الفائض. واتبع لوثر، خاصّة =

وظيفة الكاريزما لدى القسّيس المؤهّل لنشر الكلمة، أي أنّها عدوّة لكلّ ثورة ضدّ السلطة المبعوثة من الإله. أمّا الإبداع الاقتصادي المهمّ من حيث نتائجه فيتمثل في إزالة "الإرشاد الإنجيلي" الذي كان يتعالى على الأخلاقيات الدنيوية الداخلية وعلى الأنظمة الاجتماعية، أي إلغاء الأديرة - الذي لم يكن بالنسبة للوثر مؤكّداً منذ البداية - وتنسّك الرهبان باعتباره تعبيراً على قداسة فعل خطر ولا طائل منه(164). فلا يمكن إذن من الآن تحقيق الأخلاقيات المسيحية إلّا داخل هذا العالم وأنظمته، مثل الزواج والدولة والعمل. وفي حالة فشل السلطة الدينية ومحاولات تأسيس الجماعات الدينية - مع العلم أن فشل هذه الأخيرة مرتبط بالطبع بالمحيط السياسي والاقتصادي - وفيما يتعلق بالحفاظ المبدئي على الطابع الوظيفي الكاريزماتي للكنيسة كمؤسّسة

= في عمله الصادر عام 1524 بعنوان: "Von Kaufshandlung und Wucher" in: *D. Martin Luthers Werke: Kritische Gesamtausgabe* (Weimar: Hermann Böhlhaus Nachfolger, 1899), Band 15, S. 293-322,

الدليل الموثق في الحق القانوني حول عدم انتاجية المال الذي تجاوزه رجل اللاهوت في العصر الوسيط المتأخر أنطونين فون فلورنز. انظر: Antoninus, *Summa moralis* (Florenz: P. C. Vivianus, 1741), vol. 2: Opera omnia [...], cura Thomae Mamachi et Dionysii Remedelli, 1.6, § 16,

وقد حاول فرانز كيلر في سلسلة Görres-Gesellschaft تقديم الدليل على "حداثة" أنطونين فون فلورنز وبرنهاردِن فون سيينا اللذين يعتبرهما ماكس فيبر "منظرين فلورنسيين"، وذلك بجمعه الأدلة التي تثبت الموقف الإيجابي لكليهما إزاء المعاملات الرأسمالية والرّبح المسؤول من منظور اجتماعي. انظر: Franz Keller, *Unternehmung und Mehrwert. Eine sozial-ethische Studie zur Geschäftsmoral*, (Görres-Gesellschaft zur Pflege der Wissenschaft im katholischen Deutschland, Sektion für Rechts- uns Sozialwissenschaft, Heft 12 (Paderborn: Ferdinand Schöningh, 1912),

وكانت دراسة كلّر قراءة نقدية لأطروحات كلّ من فيرنر سومبارت في كتابه *Modernen Kapitalismus* وماكس فيبر في الإيتيقا البروتستانتية (*Protestantischen Ethik*) حول نشأة الرأسمالية الحديثة، وخصوصاً لتفاصيل فيبر فيما يتعلق بتحريم الرّبا (المرجع المذكور، ص 26 فلاحقاً). وقد ردّ ماكس فيبر على ذلك وكذلك على الدراسة المناقضة من قبل سومبارت في: *Der Bourgeois: Zur Geistesgeschichte des modernen Wirtschaftsmenschen* (München, Leipzig: Dunker & Humblot 1913), S. 230ff. mit S. 505f., Anm. 278,

بصفة وافية في مراجعته لكتاب الإيتيقا البروتستانتية. انظر: Weber, *Protestantischen Ethik*, 1920, S. 56-58, Fn. 1,

وكذلك تقرير النشر سابقاً ص 566.

(164) لم يردّ لوثر على إشكالية "الإرشاد الإنجيلي" (Consilia evangelica) بصريح العبارة إلّا في أواخر عام 1521. ورغم أنّه كان تابعاً لطائفة الأغسطينيين، رفض - انطلاقاً من تسويغاته - النذر ودافع عن الزواج بالنسبة للرّهبان والقساوسة. انظر: "De votis monasticis Martini Lutheri iudicium 1521," in: *D. Martin Luthers Werke: Kritische Gesamtausgabe* (Weimar: Hermann Böhlau, 1889), Band 8, S. 564-669.

لنشر كلمة الخلاص فإنّ لوثر قد وكّل الدولة بهذه المهمّة، إذ إنّه كان منشغلاً قبل كل شيء بطريقة نشر التعاليم الخالصة على الوجه الصحيح، أمّا الاستبداد البابوي الذي تكوّن، فقد وجد دعماً اقتصادياً هائلاً من خلال علمانيات مرحلة الإصلاح(165).

وفي الوقت الذي كان فيه – من حيث النتيجة – الشعور المعادي للرأسمالية والسياسة الاجتماعية بشكل أو بآخر عنصراً مشتركاً لدى جميع أديان "الخلاص" الحقيقية، اتخذت طائفتان دينيتان في هذا الصدد موقفاً مغايراً، وإن اختلفتا فيما بينهما، يسوده التحفّظ، وهما: الطّهرية/ التزمّت الديني واليهودية. ومن بين الطوائف الدينية "المتزمّتة" في المعنى الواسع للكلمة، أي كلّ الجماعات البروتستانتية ذات الطابع التنسّكي، لم تكن هناك فقط "طائفة" وإنما "كنيسة" في المعنى المضبوط سوسيولوجياً، أي "مؤسّسة" ذات سلطة دينية وهي: الكلفينية. فالنمط الداخلي لهذه الكنيسة يبتعد كثيراً عن بقية الكنائس، سواء الكاثوليكية أو اللوثرية وحتى عن الإسلام. ويمكن تلخيص نظريتها بصفة مقتضبة لضيق المجال، ولكن للضرورة في جملة واحدة: إنّ المبدأ الأساسي للكلفينية يتمثل في: أنّ فكرة الجبرية/ القضاء والقدر تمنع مبدئياً أن تكون الكنيسة هي التي تتبرّع بالخيرات التي يكون لها أثر لقابلها في الخلاص الأبدي، وأن يكون أيضاً لسلوك المؤمن الذاتي في تقرير مصيره في الآخرة أيّ دور حاسم، إذ إنّ هذا المصير مكتوب على المرء منذ الأبد بحكم الإله الذي يتعذر معرفته أو تغييره. فلا حاجة إذن إلى كنيسة بالنسبة لمن قدّر له الخلاص من أجل ذاته. فوجود الكنيسة وكذلك أيضاً كيفيّة تنظيمها يقوم في جميع النقاط الأساسية وفي نفس المعنى ككلّ الأنظمة السياسية والاجتماعية وكلّ الواجبات الاجتماعية بدون استثناء على أمر الإله الإيجابي الذي يبدو لنا غير معروف في أصوله ولكنه تجلّى جوهريّاً تماماً في الإنجيل ويمكن إتمام تفاصيله وتأويله عن طريق العقل الذي وُهب لنا لهذا الغرض ولا يخدم قطعاً خلاص الأرواح وجماعات المحبّة من خطاياها وإنّما في آخر المطاف فقط توفير مجد الإله وفخره: أي أنّها نوع بارد من "المصلحة العليا" الإلهية. فالكنيسة ليست هنا لمن قدّر له الخلاص، وإنما أيضاً لمن وافته اللعنة الأبدية، أي أنها لكليهما بدون استثناء حتّى تبعد الخطيئة عن مجد الإله الذي يشترك فيه جميع الناس والذي هو عميق ويصعب الولوج إليه في كلّ المخلوقات: فهي إذن عصا التأديب وليست مؤسّسة خيرية. فكلّ فكرة لطلب الخيرات السّحرية هي بمنزلة الخرق بمشيئة الإله

(165) استغلّ المزارعون الكبار نزع الملكية عن الكنائس والأوقاف بالخصوص.

ونظامه: ولا تملك الكنيسة مثل هذه الخيرات. نرى هنا أنّ الكنيسة قد جرّدت تماماً من طابعها الكاريزماتي وتحوّلت إلى محفل اجتماعي غايته القيام بالحق الإلهي (Divini Juris)، ومن بين كلّ الواجبات الأخرى الواجب الأسمى وكذلك الوحيد في شكل منظمته المقدّرة من الإله. ولكن بغضّ النظر عن ذلك، فهي في الختام ليست مبدئياً شيئاً آخر سوى تحقيق الواجب الاجتماعي للدولة التي فضّلها الإله أيضاً وكذلك واجبات "العمل" الدنيوي من طرف المعتقدين/ المؤمنين. وعلى خلاف بقية "الكنائس" الأخرى، لا يمكن لهذه الواجبات أن تتمثل في محاولة في الحصول على موقع خاصّ للرحمة مثل الرّهبان عن طريق مزايدة لأخلاقيات ممكنة داخل النظام الاجتماعي للعالم - إذ مثل هذه المحاولات هي بدون جدوى أمام القضاء والقدر - وإنما تستنفد في العمل في سبيل الإله ومجده داخل الأنظمة الاجتماعية في العالم من ناحية وضمن "العمل" من ناحية أخرى: وهو مفهوم صادر عن الترجمات للكتاب المقدّس في جميع الدول البروتستانتية ويضمّ لدى الكلفينيين بصريح العبارة الرّبح الناتج عن المعاملات الرأسمالية[166]. ومع تطوّر الكلفينية الصّارم - الذي لا يتطابق تماماً مع موقف كلفين نفسه[167]- بدا هذا الربح والوسائل العقلانية للحصول عليه يبرز في ظاهرة أكثر إيجابية: فبما أنّ عدم الولوج إلى حقيقة القضاء والقدر وعدم معرفته فيما يخصّ خلاص الإنسان وهلاكه أصبحا بالطبع صعبي التحمّل على المؤمن، سعى هذا إلى البحث عن اليقين في الخلاص (Certitudo Salutis)[168]، أي عن علامة تبيّن له أنّه ينتمي إلى المصطفين ويمكن له، باعتبار أنّ التزهّد عن هذا العالم كان مرفوضاً، أن يجد في وعيه أنّه في الطريق الصحيح ويعمل حسب العقل مع كبت جميع الغرائز الطبيعية من جهة، وأنّ الإله يكبر عمله من جهة أخرى. فلا يمكن أن تكون "الأعمال الصالحة" حسب النمط الكاثوليكي قطعاً "السبب الرئيسي" للخلاص إزاء حكم

(166) حول "تصوّر المهنة" في الدول البروتستانتية قارن: التفاصيل لدى فيبر في: Weber, *Protestantischen Ethik I,* S.35ff.

(167) يستند فيبر هنا إلى عمل كالفين: Calvins, "Ionnis Calvini Institutio Religionis Christianae (1536)," in: *Corpus Reformatorum* (Braunschweig: C. A. Schwetschke und Sohn (M. Bruhn), 1863), vol. 24. S. 53, 60, 77,

وقد رأى كالفين أنّ اليقين في الخلاص يكمن فقط في الثقة الصادقة والعقائدية في رحمة الإله وفي وعي الجماعة بسرّ الإله.

(168) يكون "اليقين في الخلاص" حسب المنظور الإصلاحي "وضع الرحمة التي لا تفقد في حالة الشعور بـ "المحنة"". قارن: Weber, *Konfuzianismus,* MWG I/ 19, S. 98.

الإله الثابت، وإنّما أصبح مهمّاً جداً بالنسبة للفرد ذاته وكذلك بالنسبة للطائفة تحديد سلوك الفرد الأخلاقي ضمن نظام الكون كـ"سبب لمعرفة" رحمة الإله وبعدها. وبما أنّ الأمر يتعلق بتقويم الشخصية الكاملة على أنّها محضوضة أو ملعونة بدون أن يكون هناك اعتراف بالخطايا وغفران يخفف عليها أو يغيّر وضعها أمام الإله ولا فعل "خيّر" مثلما هو لدى الكاثوليكية يمكن به تعويض الخطايا، فإنّ المرء يكون إذن واثقاً من رحمته عندما يكون واعياً بأنّه بسلوكه ومبدئه "المنهجي" في تسيير حياته على الطريق الصحيح والمتمثل في: العمل تمجيداً للإله. فطريقة العيش "المنهجي": أي الشكل العقلاني للزهد/ التنسّك يتم نقلها من الدير إلى العالم الخارجي. أمّا وسائل التنسّك فهي مبدئياً نفسها: رفض تأليه كلّ المخلوقات المغترّة بنفسها وبغيرها مثل بهرجة القصر الإقطاعي والتمتّع بالفنّ وبالحياة البسيطة و"الاستهتار" وتبذير المال والوقت بلا جدوى والاهتمام بالشهوات الجنسية أو غيرها من الأعمال المنحرفة عن التوجّه العقلاني نحو إرادة الإله ومجده، وهذا يعني: عن العمل الرشيد في الحياة الخاصّة وفي المهنة وضمن الطائفة الاجتماعية التي أوصى بها الإله. فالتنقيص من كلّ ما هو بهرجة إقطاعية ومن الاستهلاك المفرط يؤثر في اتجاه تخزين رأس المال والاستفادة من الملك في شكل جديد من الكسب، أمّا "الزهد الباطني" فيؤثر في اتجاه تكوين وتمجيد "المهنة الإنسانية" كما تحتاجها الرأسمالية (والبيروقراطية). فلا توجّه مضامين الحياة بصفة عامّة نحو الأشخاص وإنّما نحو أهداف "موضوعية" رشيدة، وحتى العمل الخيري نفسه يتحوّل إلى مؤسّسة لرعاية الفقراء للتأكيد على مجد الإله ورحمته. وبما أنّ النجاح في العمل هو العلامة الصحيحة لرضا الإله، فإنّ الربح الرأسمالي يصبح أحد الأسباب الرئيسية لمعرفة أنّ بركة الإله تقوم على نجاح سير العمل في المصنع. ومن الواضح أنّ هذا النمط من العيش يتطابق بصفة حميمة مع الشكل العام من التسويغ الذاتي الذي يتلائم مع السّعي "البورجوازي" للكسب – الذي يرى في ربح المال والملك معياراً للنشاط الذاتي وليس غاية في حدّ ذاته – وبذلك تكون وحدة الفرضية الدينية قد تحققت مع نمط العيش البورجوازي المفيد للرأسمالية. وهذا لا يعني أنّ الحظوة في كسب المال كانت غاية الإيتيقا الطهرية ومعناها، بل بالعكس، فهنا أيضاً تعتبر الثروة في حدّ ذاتها خطرة ومغرية بنفس القدر مثلما تبدو في جميع العقائد المسيحية. لكن مثل الأديرة التي بفضل العمل التنسّكي الرشيد ونمط عيش الإخوة التابعة للطائفة تتحدّى دوماً هذا الإغراء، فإنّ المواطن الورع يتحدّاه الآن حين يعيش متنسّكاً ويعمل متنسّكاً.

يجب تنصيف الدين اليهودي صورياً كـ "كنيسة" لأنّه منظم كـ "مؤسّسة" يولد فيها الإنسان وليس كجمعية لمختصين في الدين. ونمطه الخاصّ يختلف في العديد من الوجهات عن نمط السلط الدينية الأخرى وفي مقدّمتها نمط الكلفينية. فهذا الدين يفتقد مثل الكلفينية بلا ريب إلى الكاريزما السحرية وإلى خيرات الرحمة وكذلك إلى الرّهبنة، أمّا الزهد الفردي فينضمّ هنا تحت الاجتهادات الدينيّة التي يستحسنها الإله وتقود إليه بدون أن تؤدّي حتماً إلى توتّرات مع الكاريزما الرسمية كما حدث في المسيحية، إذ منذ انهيار المعبد لا توجد كهنة ولا "طقوس" في المعنى الصحيح للكلمة وهو ما تشترك فيه اليهودية القديمة مع الأديان الأخرى، أي مؤسّسة دينية مركزية للمعتقدين، وإنّما اجتماعات فقط للعبادة والصلاة والغناء والترتيل والتأويل. فالجهد الديني الأساسي لا تقدّمه المؤسّسة في حدّ ذاتها بل الفرد باتباعه الصارم للشريعة الإلهية التي يتوارى خلفها كلّ شيء آخر ذي معنى والتي هي هنا ليست سبباً للمعرفة كما هو الأمر لدى الطهّر/ المتزمّتين، وإنّما هي سبب واقعي للحصول على بركة الإله التي تعود بالخير على الحياة الدّنيا ذاتها وعلى الخلف وعلى الشعب نفسه. لكن هذا الدين لم يقبل الإيمان بالخلود الفردي إلّا مؤخّراً، وبقيت آماله بيوم الميعاد متعلقة بالنّمط الدّنيوي. أمّا فيما يخصّ الروح الاقتصادية طالما كانت هذه محدّدة دينيّاً، فهناك أوّلاً ذلك التوجّه الدنيوي نحو الخلاص الذي - يشبه تماماً الطهرية - يبدو ذا أهمّية قصوى وتتحقق فيه بركة الإله بالخصوص في النجاح الاقتصادي الذي ينجزه الفرد في عمله. يتلوه فيما بعد الطابع العقلاني جداً لطريقة العيش التي تتأثر كثيراً بنمط التربية الدينية. وهو ما تشترك فيه أيضاً اليهودية مع البروتستانتية إلى أقصى حدّ: بالنسبة للكاثوليكي يمكن الاستغناء عن معرفة دقيقة لتعاليم العقيدة والكتب المقدّسة بما أنّ مؤسّسة الخلاص تنوبه في هذا المجال، ويكفي أن يثق في سلطتها وأن يؤمن بكلّ جوارحه فيما تأمره به[169] فالإيمان هنا هو نوع من الطاعة إزاء الكنيسة التي لا تعتمد سلطتها على الكتب المقدّسة وإنّما بالعكس على أنّها من جهتها تضمن للمؤمن قداستها التي لا يمكن له التحقق منها. على خلاف ذلك يعتبر الكتاب المقدّس بالنسبة لليهوديّ، مثلما هو للطّهري/ للمتزمّت قانوناً ملزماً

(169) تقوم تعاليم "أوامر العقيدة" (Fides implicita) التي تكوّنت في أوج العصر الوسيط على الفرضية أنّه باعتناقه الصريح للعقيدة الكاثوليكية الرومانية يتقبّل الفرد المسيحي جميع حقائق الوحي التي تديرها الكنيسة بدون خطأ، وإن بقيت مجهولة من طرفه. قارن: Harnack, *Dogmengeschichte* III, S. 507f..

للفرد يجب معرفته وتأويله على أحسن وجه. فالتربية اليهودية المكثفة جداً لمعرفة التوراة وتأويلها الدقيق هما أيضاً النتيجة لما آل إليه الحماس البروتستانتي، والورع بصفة خاصّة، في تأسيس المدارس العمومية (مع الميل المتميّز لدى البروتستانت الورعين للعناية بـ "المواد الواقعية" (ReAlie) ")[170]: فتدريب الفكر الذي ينتج عنه، يدعّم بلا شكّ الروح الاقتصادية الرشيدة والعقلانية الجدلية لدى اليهود الذين يتميّزون بها. وفي المقابل أزاحت الوصيّة الثانية[171] بعواقبها فيما يخصّ الإهمال الكامل للفنّ التشكيلي التعويض الجمالي للشهوات إلى الوراء وشجعت أبحاثها الطبيعوية والعقلانية التي تميّز البروتستانتية المتنسّكة، لكن مع بعض التنازلات لواقع الشهوات. أمّا النبذ القاطع لأي شكل من "تأليه المخلوقات"، فيؤثر هنا وهناك بصفة عقلانية في التوجّه نحو نمط "بورجوازيّ من العيش وكنتيجة له ضدّ كلّ التنازلات للنمط "الاقتصادي غير المجدي" الخاص بالإقطاع. فالتقويم الإيجابي لكلّ كسب بورجوازي نجده مدوّناً تماماً في الميشنا[172]. إنّ الطابع المدني الخاص والدولي لليهودية الذي لا يمكن تمثله إطلاقاً والذي كان في القديم على ما هو عليه اليوم يقوم من ناحية على شعائر مقدّسة: كالتمسّك بالختان وسط عالم غريب عنه وعدم الاستغناء عن الجزار من أجل الوصايا المتعلقة بالأطعمة التي تقصي حتى اليوم أيّ نوع من عدم الانتباه بالنسبة لليهودي الأرثوذكسي، ومن ناحية أخرى على التحطيم الراديكالي لنظام السلطة الدينية والآمال بمجيء المنقذ المنتظر.

---

(170) تم إدماج "المواد الواقعية" (Realien) (المواد العلمية) مثل علم الطبيعة والجغرافيا أو التاريخ إضافة إلى التعاليم الدينية المعهودة في برنامج التعليم من طرف المتديّن الورع أوغست هيرمان فرنكيه (August Hermann Francke) الذي أسّس منذ عام 1695 مدارس الفقراء والمدارس الشعبية. قارن: Heinrich Heppe, *Geschichte des deutschen Volksschulwesens* (Gotha: Friedrich Andreas Perthes, 1858), Band 1, S. 39ff.

(171) جاء في التوراة، الكتاب الثاني موسى 20، 4: "عليك أن لا تنسخ صورة أو أي مثال مما هو فوق في السماء ولا تحتها على الأرض أو مما هو في الماء أو تحت الأرض".

(172) تمثل الميشنا مجموعة من الأقوال المأثورة شفهياً عن التوراة؛ وقد تم تقنينها في أواخر القرن الثاني ميلادي ثمّ أدمجت فيما بعد في التلمود وهجادة الحاخامات اليهودية. ونجد إشارات لعملية الكسب البورجوازية مثلاً في التلمود، رسالة بابا مزيا حيث جاء الآتي: "لا بدّ أن يبقى مال الإنسان دوماً في يده للاستعمال Fol. 42a [...]، هنا حسب: Wünsche: Talmud, S. 68، أو"قال الحاخام يهودا: على التاجر أن لا يوزّع سنغان (Sangen) والجوز على الأطفال لأنه يعوّدهم بذلك على القدوم إليه. ولكن عليه أن يعوّد اليتامى. كما يتعين عليه عدم تخفيض الأسعار. لكن عليه أن يقول لليتامى: إنّ ذكراهم هو من أجل الخير!" (المصدر نفسه 60 أ، ص 77).

إلى هذا الحدّ قد يذهب تأثير الروح الاقتصادية اليهودية عن طريق النمط الخاص للتديّن اليهودي. ويصعب القول إن تجاوزه أم لا. فالدور المتميز لهذا الشعب الغريب الوحيد من نوعه للمصائر التي مرّ بها - باعتبار أنّ التأثير "العنصري" موجود بأيّ معنى من المعاني، ولكن هنا أيضاً صعب الإدلال عنه - قد يتسنّى فهمه من خلال مصائبه التاريخية ووضعه الخاصّ به.

هنا أيضاً ومع كلّ الاحتراز. لم يكن الإسرائيليون كـ "شعب صحراوي" من النوع الذي يمكن فهم ناموسه كقانون البدو[173] حسب ميركس وطابعه كتكيف مع هذه الأوضاع حسب فيرنر بهذه الصعوبة إطلاقاً[174]. ففي الوقت الذي يحتمل أنّهم كانوا فيه بدواً لم يوجد في الصحراء العربية لا جمال ولا خيل. فأقدم وثيقة تاريخية (ملحمة/ قصيدة دبوراه)[175] تظهرهم مثل ما جاء في الرواية التقليدية الأخيرة كمجموعة من القبائل الجبلية مثل السويسريين والسمانتة الذين حاولوا دائماً التصدّي كشعب مترجّل وبتفوّق ضدّ محاولات إخضاعهم من طرف أعيان المدن الكنعانية والطليسية (المحاربة بالعربات)[176]، ونجحوا في آخر المطاف، مثل السويسريين

---

(173) لا يمكن التأكيد من مصطلح "قانون البدو" لدى أداليبر ميركس. فهو بالعكس قد رفض أن ينعت "القانون القديم" (Dekalog und Bundesbuch) كقانون بدوي قديم. (قارن: Merx, *Die Bücher Moses und Josua,* S. 35). في هذا التقويم الذي يواجه فيه فيبر المواقف المحافظة في تأويل الكتاب المقدّس القديم، تبنّى فيبر في وقت باكر مواقف ماركس. قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 91، وبالنسبة للسجال الدائر في البحث المعاصر: Eckart Otto, "Die Tora in Max Webers Studien zum antiken Judentum. Grundlagen für einen religions- und rechtshistorischen Neuansatz in der Interpretation des biblischen Rechts," *Zeitschrift für Altorientalische und Biblische Rechtsgeschichte*, 7. Jg. (2001), S. 1-188, hier: S. 70-72.

(174) المقصود هنا هو كتاب: Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*, bes. S. 404-434, فهناك يرى سومبارت أنّ تاريخ الشعب اليهودي بأكمله متأثر مصيرياً بعادات البداوة التي يتسم بها "شعب صحراويّ" (المرجع المذكور، ص 408). وفي نسخة ماكس فيبر الشخصية (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München) نجد مواضع يشير فيها سومبارت إلى الطابع الصحراوي والبدوي لليهود، مع تسطير من قبل ماكس فيبر وتعليقه عليها بالملاحظة "هراء" (المرجع المذكور، ص 409، 411).

(175) توجد ملحمة دبوراه في كتاب القضاة 5 وتعتبر في عهد ماكس فيبر كأقدم وثيقة أصلية من الكتاب المقدّس القديم/ التوراة. وحسب: Julius Wellhausen, *Israelitische und jüdische Geschichte*, 4 Aufl. (Berlin: Georg Reimer, 1901), S. 12,
كتبت القاضية دبوراه هذه الملحمة نهاية القرن الحادي عشر ق.م. بعد الانتصار النادر لإسرائيل في الحرب ضدّ الفيلستر.

(176) المقصود هي المعركة التي جرت نهاية القرن الحادي عشر ق.م. تحت قيادة القاضي باراك لقبائل

أيضاً والسمانتة (Samniten) لبعض الوقت في السيطرة على جزء من المدن المجاورة والتحكّم في طريق التجارة بين مصر وآسيا الصغرى كما فعل السويسريون في جبال الألب والسمانتة في مضايق الألب(177). وقد كان جبل سيناء وهو أعلى قمّة بالنسبة لإله مقدّس مثل يا هو (Jahve) المقرّ اللائق به، أمّا الخلاص من "العبودية المصرية"، فكان التحرّر ربما من الحكم الجائر لمملكة أورشليم المماثل لحكم مصر والذي رفضه الكهنوت، إذا ما تمّ (على ما يبدو لي) دحض لواقعة/ قصّة الرّحيل من مصر(178). وفيما يخصّ التطوّر الباقي، فكان متأثراً بتطوّر السلطة الدينية، لا سيّما تحت السيطرة الخارجية، وبوجه خاصّ بالاختلاط التامّ بكلّ دمّ خارجي. فالتخصّص المتزايد في التجارة بالمال أوّلاً ثمّ في مرحلة ثانية بالبضائع إنّما هو نتاج الشتات، ولكن منذ القدم، وكذلك عدم الاستغناء عنهم في المحيط الغريب عنهم: فوضع اليهود في عهد الرّومان (لننظر إلى إعفائهم من تقديس القيصر(179) الذي أجُبر المسيحيون على القيام به) هو شبيه في جوهره من حيث الموضوع بوضعهم في العصر الوسيط. فقد وجدت الحرف اليدوية اليهودية في الأندلس وفي الشرق و(للضرورة) أيضاً في روسيا(180)،

= إسرائيل الشمالية ضدّ أمراء مدن الفليستر. ففي تل Megiddo ويسريل انتصر المشاة الإسرائيليون رغم التفوق التقني لعربات الكنعانيين لأنّه من المحتمل أنّ نهر كيسون حوّل بعد عاصفة كبيرة التلّ إلى وحل.

(177) كان السمانتة (Samniten) يمثلون قبيلة تقطن في إيطاليا الوسطى. وقد ساهم غياب الوحدة بين القبائل الجبلية في التلال الموجودة بين شمال وجنوب الـ Apennin إلى إخضاعها نهائيّاً لسلطة روما في القرن الثالث ق.م. بعد مقاومة طويلة.

(178) المقصود هورحيل شعب إسرائيل من مصر بقيادة موسى. وحسب ما جاء في الكتاب المقدّس، فقد فرّ الإسرائيليون من الجيوش المصرية عن طريق "بحر من القصب" ووصلوا إلى شبه جزيرة سيناء بعد أربعين عاماً من التيه في الصحراء. ويتبنى ماكس فيبر هنا رأي كلّ من إدوارد ماير وهيرمان غوته (Hermann Guthe) الذي يقول بأنّ الأمر يتعلق بأسطورة وليس بواقعة حقيقية. قارن: Eduard Meyer, *Die Israeliten und ihre Nachbarstämme: Alttestamentliche Untersuchungen* (Halle a.S.: Max Niemeyer 1906), S. 19-24, und Hermann Guthe, *Geschichte des Volkes Israel*, 2 Aufl. (Tübingen, Leipzig: J. C. B. Mohr, (Paul Siebeck), 1904), S. 24ff.

(179) لم يتم إجبار الطوائف اليهودية على تقديس القيصر الذي بدأ مع أغسطس في بداية القرن الأول ميلادي لأنّ القيام بفروض دينها كان مضموناً قانونياً منذ حكم القيصر حسب: Emil Schürer, *Geschichte des jüdischen Volkes im Zeitalter Jesu Christi*, 4 Aufl. (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1909) Band 3, S. 107, 549f.

(180) كانت القسم الأوفر من اليهود يتعاطى الحرف اليدوية في روسيا منذ المصادقة على ما يسمى بـ "قانون أيار/ مايو" لعام 1882 لأنّهم منعوا من تعاطي الزراعة وحرموا من الإقامة خارج المدن والمستوطنات اليهودية، بحيث لم يبقى لهم سوى تعاطي المهن اليدوية.

وعرف عهد الحروب الصليبية لفترة وجيزة فرساناً يهوداً في سوريا[181]. ويبدو إذن أنّ التخصّص الاقتصادي لليهود لم يحصل إلّا بتزايد التناقض مع المحيط، غير أنّ هذا كلّه كان في جميع الأحوال استثناء. فأن يكون حقهم في تطوير الأشكال الحديثة للأوراق المالية ملائماً جداً، كما يذهب إلى ذلك سومبارت[182]، فهذا يبدو لي غير محقق فيه؛ وعلى عكس ذلك، من المحتمل أن يكون الحقّ/ القانون اليهودي في التجارة متأثراً كثيراً بالحق البيزنطي (وربّما عن طريق هذا التوسّط بالشرق عامّة)[183].

فحيث حلّ اليهود كانوا حاملي الاقتصاد المالي، وعلى وجه الخصوص المعاملات بالقروض (الذي كان بدون استثناء في أوج العصر الوسيط) ومجالات واسعة من التجارة. فلم يكن الاستغناء عنهم ممكناً بالنسبة لتأسيس المدن التابعة للأساقفة الألمان مثلما هو الحال للنبلاء البولونيين. ومن المؤكّد مساهمتهم القويّة، بل وهيمنتهم غالباً على صادرات الدول الحديثة وقروضها التجارية في بداية العهد الحديث، وعلى تأسيس الشركات الاستعمارية والتجارة الكولونيالية والرقّ وعلى التجارة بالحيوانات والبضائع، ولكن قبل كلّ شيء على المعاملات بالأوراق المالية حسب نظام البورصة وإصدارها. لكن يبقى السؤال قائماً: في أيّ معنى يمكن أن ينسب لهم دور في تطوّر الرأسمالية الحديث؟ إنّه من المحتمل أنّ الرأسمالية التي تتغذى من ربا القروض أو من الدولة، أي من حاجاتها إلى القروض والصادرات ومن الاقتصاد الكولونيالي القائم على النهب، ليست حديثة بامتياز وإنما هي العكس لما تشترك فيه الرأسمالية الحديثة في الغرب مع العهد القديم والعصر الوسيط وكذلك

---

(181) يعني فيبر هنا الألفي محارب يهودي الذين لاحظهم الحاخام بنجامان فون توديلا (Benjamin von Tudela) خلال زيارته للشرق في مدينة تدمر الصحراوية بسوريا والتابعة لإمارة نور الدين الإسلامية بحلب (1146-1174). وقد اتحد اليهود مع قبائل البدوالمجاورة وحاربوا في نفس الوقت ضدّ الدويلات الصليبية المسيحية ورعايا إمارة حلب. قارن: Georg Caro, *Sozial- und Wirtschaftsgeschichte der Juden im Mittelalter und der Neuzeit* (Leipzig: Gustav Fock, 1908), Band 1: Das frühere und das hohe Mittelalter, S. 272.
Claude Reignier Conder, *The Latin Kingdom of Jerusalem 1099 to 1291 A.D.* (London: Committee of the Palastine Exploration Fund, 1897), S. 244.

(182) قارن: Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*, S. 80-91,
وهناك يشتقّ سومبارت "صاحب الأوراق الحديثة" من "الحقّ التلمودي - الحاخامي" (المرجع المذكور، ص 80).

(183) كان قانون التجارة البيزنطية حسب ليفين غولدشميت (Levin Goldschmidt) قد "تجمّد" وتأثر كثيراً بالتقاليد "الهلّينية- الرّومانية". انظر: Goldschmidt, *Handelsrecht*, S. 96.

الشرق الحديث. فما تتميّز به الرأسمالية الحديثة مقارنة بالعهد القديم هو التنظيم الرأسمالي للحرف، وفي غضون تطوّرها لا يمكن أن ينسب لليهود تأثير محدّد بعينه. فالضّمير الذي كان يتحلّى به صاحب المال الكثير ذو السريرة العديمة أو المضارب هو نفسه الذي هيمن في عهد الأنبياء والعهد القديم وكذلك في العصر الوسيط. وحتى المؤسّسات الأساسية في التجارة الحديثة، سواء الأشكال القانونية أم الاقتصادية للمعاملات المالية أم البورصة كانت ذات مصدر روماني - جرماني، مع العلم أنّ اليهود قد ساهموا بالخصوص في التنظيم الجاري للتبادل على مستوى البورصة وفي الدور الذي يؤديه اليوم. وختاماً: إنّ النمط النموذجي لـ "روح" التجارة اليهودية، طالما يمكن الحديث عن مثل هذه الروح بصفة محسوسة، يحمل طابعاً شرقياً عامّاً، وفي بعض جوانبه ذو سمات بورجوازية صغيرة كما هي مناسبة بالعهد ما قبل الرأسمالي. فبتعاون مع الطهريين/ المتزمّتين (Puritanem) وخاصّة لدى هؤلاء بأكثر وعي - ترسّخت شرعية الرّبح المقنّن صورياً والذي يعتبر علامة للبركة الإلهية لدى اليهود، غير أنّه لم يكن مرسّخاً دينياً بقوّة لديهم مثلما كان لدى الطهريين. وبالنسبة لنمو الإيتيقا "الرأسمالية" الحديثة بالخصوص كان على الأرجح الدور الكبير الذي أداه "القانون" اليهودي والمتمثل في: أنّ الإيتيقا الشرعية تم استيعابها من طرف الإيتيقا الطهرية ووضعت هنا في خدمة أخلاق الاقتصاد "البورجوازي".

ليست "الطائفة" في المعنى السوسيولوجي للكلمة جماعة دينية "صغيرة"، ولا أيضاً واحدة منقسمة عن أيّة جماعة أخرى، ومن ثمّ "غير معترف" بها من قبل الأخرى أو ملاحقة وينظر إليها كمارقة: فأنصار التعميد (Paptisten) وهم إحدى "الطوائف" النموذجية في المعنى السوسيولوجي يمثلون إحدى الجماعات البروتستانتية الكبرى في العالم. وإنّما هي طائفة لأنها تتخلى من حيث معناها وجوهرها حتماً عن الشمولية/ الكونية وتكون قائمة بالضرورة على التعاقد الحرّ بين أعضائها. ويستوجب عليها ذلك لأنّها تريد أن تكون كياناً أرستقراطياً: أي جمعية لمن هم من أهل الاختصاص في الدّين وليس غيرهم، إذ هي ليست مثل الكنيسة مؤسّسة تريد أن تنشر نورها على أهل العدل وغير العادلين، وتأخذ بالخصوص المخطئين كثيراً تحت رعاية الطاعة الإلهية. فالطائفة أقرّت أن تكون المثال لـ الجماعة الدينية النقيّة [184] (Ecclesia Pura) (ولهذا

(184) تمثل (الجماعة الدينية النقية أو"الكنيسة") جماعة القربان المسيحية التي تطهّرت لمجد الإله من الزنادقة الملعونين من بين أعضائها. وفي معنى آخر يقصد منها المجموعة من المعتقدين المسيحيين -=

السبب تحمل اسم "الطهّر")، أي الجماعة الجليّة من المقدّسين الذين يستوجب إبعاد القطيع الأجرب من وسطهم حتى لا يهين نظرة الإله. فهي ترفض، على الأقلّ في نموذجها الخالص، رحمة المؤسّسة ودور الكاريزما. فالفرد هو إمّا بفضل القدرة الإلهية منذ الأزل مؤهّل (مثلما هو الحال لدى أنصار التعميد(185) الأخصّ في صلب مجموعة "المستقلّين" التابعة لكرومويل)(186) أو بفضل "النور الباطني"(187) أو القدرة الروحية على الجذب أو - كما هو الأمر لدى الورعين - من خلال "الكفاح من أجل التوبة/ التكفير عن الذنوب" (Bußkamf) و"الاختراق" (Durchbruch)(188) وعلى أيّة حال بفضل الموهبة الروحية (كما تبدو لدى الذين سبقوا الـQuäker ولديهم أنفسهم ولدى القسط الأوفر من الطوائف ذات النزعة الروحية) أو بفضل كاريزما خاصّة أخرى أعطيت له أو اكتسبها لكي يكون عضواً لـ"الطائفة" (مع العلم أنّه يجب بالطبع تحرير

= الزهّد المتزمتين وغير التابعين لرجال الدين.

(185) يمثل "أصحاب التعميد الخواصّ" (Particular Baptists) أصحاب التعميد الكلفينيين الذين يقرّون بالجبر والذين ظهروا في إنجلترا منذ عام 1638، ويعود أصلهم إلى حركة الإصلاح المتزمتة داخل الكنيسة الإنجليكانية. انظر حركة أصحاب التعميد: London Confession التي تشأت عام 1644:
"A Confession of Faith of Seven Congregations, or Churches of Christ in London, Wich are Commonly but Unjustly Called Anabaptists," in: Daniel Neal, *The History of the Puritans* (London: William Baynes and Son, 1822), Appendix, S. CXIV-CXXVIII, CXV; vol. 5.
وكذلك: Robert Barclay, *The Inner Life of the Religious Societies of the Commonwealth*, Second Edition (London: Hodder and Stoughton, 1879), S. 318ff.
وقد استند فيبر مبكراً إلى هذين الكتابين في عمله حول **الإيتيقا البروتستانتية**: Weber, *Protestantische Ethik II*, S. 29, Fn. 57 und S. 62, Fn. 122.

(186) يقصد من - "مستقلّي كرومويل" (Independant Cromwell's) - "نمط الجيش الجديد" الذي نشأ في إنجلترا عام 1645 والذي كانت الأغلبية فيه للمستقلّين تحت قيادة كرومويل حتى القطيعة مع المسيحيين في البرلمان في شهر حزيران/ يونيو عام 1647. انظر: Charles Harding Firth, *Cromwell's Army* (London: Methuen & Co., 1902),
الذي قد سبق أن استند إليه فيبر في: Weber, *Protestantische Ethik II*, S. 29, Fn. 58.

(187) يعني "النور الباطني" (Inward Light) حسب تعاليم الكويكر الجذب المباشر للإنسان عن طريق روح الإله.

(188) لا يمكن حسب تعاليم رجل الدين اللوثري الورع أوغست هيرمان فرنكه (1663-1727) أن تتمكن الرحمة الإلهية في عملية ميلاد جديدة "للوصول" في وقت محدّد تاريخياً إلى الإيمان الحقيقي إلّا تحت شروط خصوصية وحيدة مثل "الكفاح من أجل التوبة" كامتحان ذاتي شاقّ من أجل التطهّر من الذنوب ومسار طويل في مواجهة الشك الباطني العميق. قارن: Albrecht Ritschl, *Geschichte des Pietismus* (Bonn: Adolph Marcus, 1884), Band 2, S. 194.

المفهوم من كلّ ما ألصق به من دلالات سلبية من خلال التجديب الكنسي). ويمكن أن يكون السبب الميتافيزيقي الذي دفع أعضاء الطائفة للتوحّد وتأسيس جماعة دينية مختلفاً جداً. ولكن من منظور سوسيولوجي هناك عنصر هامّ: وهو أنّ الجماعة تمثل جهاز الانتقاء الذي يفصل بين المصطفين وغير المصطفين، إذ يتعيّن على المصطفّ أو المختصّ - على الأقلّ في حالة الطبع الخالص لنموذج الطائفة - تجنّب التبادل من الملعونين. وكلّ كنيسة، بما فيها أيضاً اللوثرية وبالطبع اليهودية، تستعمل سلطة الطرد في أوقات دعم الحياة الدينية ضدّ المحيدين عن الطاعة والكفرة. وليس غريباً، وفي الأصل كانت القاعدة، أن يكون هذا العقاب مرتبطاً بالحظر الاقتصاديّ. أمّا بعض الكنائس مثل الزرادشتية والشيعة[189]، وفيما عدا ذلك غالباً أديان نظام الطبقات مثل البراهمانية، فهي تذهب إلى حدّ تحريم التبادل الجسدي، أي الجنسي والاقتصادي، مع من هم خارج الملّة، مع العلم أنّ كلّ الطوائف لا تذهب إلى هذا الحدّ. غير أنّه من بين نتائج تطوّرها الصارم وكذلك من بين نتاج الكهنوت أن يحدث هذا، وفي أضعف الأحوال أن يخضع المطرود من الجماعة كملعون وغير مختصّ أيضاً لحظر قاس. فقد يثير السماح لمثل هذا الشخص بحضور القداس، وخاصّة تناول العشاء السرّي/ القربان، سخط الإله ويعكّر مجده. وهذا التصوّر: أنّ استئصال الملعون ظاهراً من الإله هو شأن كلّ عضو من الطائفة، يؤثر بحكم مبدأ الجبرية الأرستقراطي والكاريزماتي والحطّ من دور الكاريزما في الكلفينية التي هي قريبة باطنياً من الطوائف في معنى الدّعم القويّ لمختلف جماعات العشاء السرّي/ القربان/ الرباني أمام الإدارة المركزيّة: فقد نشبت ثورة كنيسة Kuypersche السياسية ذات الأبعاد الخطرة التي

---

(189) تبنّى دين زرادشت الفكرة الفارسية القديمة المتمثلة في "نقاوة الدمّ" وأمر حتى بالزواج بين الأقرباء (مثل الأخ والأخت أوالأب والبنت)؛ وفي Awesta، الكتاب المقدّس لدى أهل الفرس وصف هذا بـ "khvaêthvadâtha". (انظر: Bausani, *Die* Perser, S. 57). وفي Gathas (الأغاني) التي كانت متداولة في ترجمة معاصرة لفيبر تم العديد من المرّات التأكيد على عدم الزواج بمن ليسوا تابعين للدين الزرادشتي، إذ هؤلاء هم أعداء. انظر: Christian Bartholomae, *Die Gatha's des Awesta: Zarathustra's Verspredigten* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1905), z. B. S. 53f. (Yasna 43, 15), S. 72 (Yasna 45, 11) oder S. 94 (Yasna 49, 3),

وقد لاحظ الباحث في الإسلام إغناز غولدزايهر (Ignaz Goldziher) تشابهاً كبيراً في فروض الطهارة بين الشيعة ومعتنقي زرادشت. فنجد مثلاً تأويلاً للقرآن لدى الشيعة (بأنّ "الكفار غير طهرة"). فكلّ مساس بهم أو بأشياء قد استعملت من طرفهم تفترض التطهر من جديد بالنسبة للمؤمن. ومن ثمّ فإنّ الزواج بمعتنقي ديانة أخرى مرفوض تماماً. انظر: Goldziher, *Vorlesungen*, S. 243-246, Zitat: S. 243.

قام بها الكلفينيون الأصوليون في هولندا في الثمانينات[190] من القرن التاسع عشر لأنّ الهيئة العليا لمجلس الكنائس تجرّأت على فرض أمر السماح للمثبّتين من رعاة الكنيسة الملحدين تناول العشاء الربانّي في مختلف الدوائر[191]. وهو ما أدّى إلى وجوب مبدأ استقلالية الدوائر لدى الطوائف الحازمة جداً باعتبار أنّه لا يمكن الحكم على قيمة الآخرين الدّينية إلّا من طرف الذين يعيشون معاً في خضمّ الحياة اليومية ويعرفون بعضهم شخصيّاً. فإذا أقرّت بعض الدوائر التابعة لنفس "العقيدة" أن تتوحّد وتكوّن جماعة كبرى فإنّ هذا يعني "اتحاداً ذا غاية"، ولهذا السبب يجب أن يبقى القرار دوماً لدى مختلف الدوائر: إذ هي الأولى المعنية بالأمر وإليها تعود حتماً "السيادة" إذا ما أردنا استعمال المفهوم. ولنفس السّبب دائماً تبدو الدائرة "الصّغيرة" (Ecclesiola) (لدى المتشدّدين في الدّين)[192] هي المؤهّلة لمثل هذه الوظائف. وهذا هو الوجه السلبي لـ "مبدأ الدائرة" الذي يصل إلى ذروته في رفض إدارة الكاريزما التي هي من طبيعتها ذات نزعة توسّع شمولية. فالدور التطبيقي لهذه المكانة الأساسية لمثل هذه الدائرة التي نشأت عن طريق النخبويّة/ الانتقاء الحرّ (Ballotage) بالنسبة للفرد يتمثل أوّلاً في إثبات شرعيته من حيث مؤهلاته الشخصية. فمن قبل يُشهد له أمام الملأ أنّه

---

(190) المقصود هي حركة الإصلاح التي قام بها Doleantie المتأثرة بـ أبراهام كويبر والتي كانت ترغب في إصلاح نظام "الكنيسة الإصلاحية الهولندية" (Nederlandse Herformde Kerk) في معنى المجلس الديني لعام 1619 بمدينة دوردرشت (Dordrecht). وبعد أن فشلت محاولات الإصلاح داخل الكنيسة أدّى ذلك إلى انفصال جماهيري عن الكنيسة عام 1886 وإلى اعتزال العديد من الدوائر التي اتحدت فيما بعد في جمعية "كنائس هولندا الإصلاحية" (Gereformeerde Kerken van Nederland).

(191) رفض رؤساء الدوائر في الكنيسة المصلحة في مدينة أمستردام عام 1886 بقيادة أبراهام كويبر الإعتراف بشهادات التثبيت الخارجية بالنسبة للواعظين الليبراليين غير الشرفاء في نظرهم بتناول العشاء الرباني في دوائرهم رغم أمر المجلس الديني "للكنيسة الهولندية المصلحة" بذلك. قارن بالتفاصيل التي أضافها فيبر في مراجعته لعام 1920 في: فيبر، الطوائف البروتستانتية وروح الرأسمالية في: Weber, "Die protestantischen Sekten und der Geist des Kapitalismus," in: *GARS* I, S. 207-236 (MWG I/ 18), hier: S. 226,

(من هنا فصاعداً: Weber, Sekten).

(192) "الدوائر الصغيرة" أو"الكنائس الصغيرة" هي المجموعات الورعة التي كانت تجتمع منذ القرن السابع عشر إلى جانب القداس العادي للدائرة. ويعتبر أعضاء هذه الجماعات التي ينعتها سبينر بـ "Ecclesiola in Ecclesiam" أنفسهم أكثر ورع ولكنهم يرغبون البقاء ضمن الكنيسة كمسيحيين بسطاء. انظر: Philipp Jacob Spener, *Theologische Bedencken und andere brieffliche Antworten*, 2 Aufl. (Halle a.S.: Verlag des Waysenhauses, 1715), Theil 3, S. 160.

مؤهّل للقيام بالمتطلبات الدينية والأخلاقية التي ترفعها الدائرة، وذلك بعد امتحان شخصيته. ويمكن أن تكون بالنسبة له ذات أبعاد اقتصادية كبيرة جداً إذا اعتبر ذلك الامتحان صعباً وموثوقاً فيه وإذا شمل خصالاً تمتّ بالاقتصاد. وهنا بعض الأمثلة على الأقلّ للأيضاح: ففي أعمال الكويكر وأصحاب التعميد التي تعود إلى مائتي عام [193] نجد ابتهاجاً حول الأمر أنّ الملحدين كانوا يؤمّنون مالهم في خزائن الإخوة الورعين وليس لدى أمثالهم لأنّ عدلهم المعروف وثقتهم أهمّ من أيّ رهن كان، وأنّ عدد زبائن الإخوة في مجال التجارة بالتفصيل في ازدياد لأنّ الملحدين يعلمون أنّهم حتى إن بعثوا طفلاً أو خادماً إلى المتجر، فسيطلب منه السعر "الحقيقي" فقط والثابت كما تقدّم له البضائع الحقيقية: فكانت طائفة الـكويكر وأصحاب التعميد يتنافسون من أجل الشرف عوض المساومة الشرقية المعروفة ومن أجل ضبط نظام "الأسعار الثابتة" – وهو عنصر مهمّ جداً في الحساب الرأسمالي على جميع المستويات – الذي أدخلوه في مجال التجارة بالتفصيل. وهو ما يجري اليوم بالخصوص في المنطقة الرئيسيّة للطوائف، أي الولايات المتحدة الأميركية: فالطائفي النموذجي مثل الماسوني يهزم أيّ منافس كتاجر مترحّل، وليس فقط لدى أمثاله، لأنّ الناس تثق في الواقعية المطلقة لأسعاره. فكلّ من يرغب في تأسيس بنك يسعى أوّلاً إلى تعميدة كعضو من أصحاب التعميد أو يعتنق عقيدة المنهجيين (Methodisten) إذ يعلم كلّ واحد أنّه قبل التعميد

---

(193) يعني فيبر هنا – كما يتجلى من خلال المعلومات الدقيقة التي جاءت في المراجعة للمقال حول الطوائف –(Weber, *Sekten*, S. 218, Fn. 2 und S. 219, Fn. 1) بالخصوص أعمال جون بونيان (John Bunyan) (1760–1864) وأعمال الـكويكر توماس كلاركسون (Quäker Thomas Clarkson) (1760–1846). وقد برّر بونيان (Bunyan) في عمله بعنوان *Pilgrim's Progress* (الذي لم ينشر إلا فيما بين 1678 و1684) ما يسمّى "Mr. Money-Love" أنّه يمكن بهدف التديّن توفير الزبائن وجمع الثروات. قارن: John Bunyan, *The Pilgrim's Progress from this World to that which is to come* (Leipzig: Bernhard Tauchnitz, 1855), S. 114,

وقد وصف الـكويكر توماس كلاركسون الاحتراز الأولي لدى الإنجليز إزاء التجار من طائفة الـكويكر والتحوّل السريع في آرائهم كالآتي: "But in a Little Time the Great Outcry Against them was, that they Got the Trade of the Country into their Hands. This Outcry Arose in Part From a Strict Execution of all Commercial Appointments and Agreements Between them and Others, and Because they Never Asked two Prices for the Commodities which they Sold",

قارن: Thomas Clarkson, *A Portraiture of the Christian Profession and Practice of the Society of Friends*, 3rd Edition (Glasgow: Robert Smeal and London: Blackie and Son, 1869), p. 276,

وفي الاستشهاد بـكلاركسون في المقال حول الطوائف، سطّر فيبر الجملة التي تحيل إلى السعر القارّ.

أو الانضمام إلى الطائفة سيخضع لامتحان قاس[194] مصاحب بأبحاث حول النقاط السّود في سيرته الماضية: مثل زيارته للحانات وحياته الجنسية وتعاطيه للعب الأوراق أو المديونية وغيرها من الاستهتارات والأكاذيب. ففي حالة التفوّق يتم تأمين قدرته على الاقتراض، إذ في مناطق مثل الولايات المتحدة لا يمكن القيام بقرض إطلاقاً خارج هذا الإطار[195]. فالطلبات التنسّكية المرفوعة ضدّ المسيحي الحقيقي هي نفسها تلك التي ترفعها الرأسمالية، على الأقلّ داخل المجال الذي يجوز فيه هذا القول: الثقة هي أحسن صكّ في السياسة – Honesty ist he best [196]policy، وهو ما يواجه به أيضاً من جهته مريديه الجدد: فالطائفي من هذا القبيل يقدّم على غيره في مجالس الإشراف، كمدير أو "صاحب مشاريع"[197] أو مشرف على العمّال وفي جميع الهياكل الحسّاسة ضمن الجهاز الرأسمالي. ويجد عضو الطائفة – وهو الوضع المحبّذ لأديان "الشتات" أي (Diaspora) مثل وضع اليهود في جميع الأوقات – أيّاً كان بحكم الشهادات المعروفة التي تقدّمها له دائرته الأصلية[198] إلى حدّ اليوم في أميركا الجماعة الصغيرة من إخوته في العقيدة التي تتقبّله كأخ وتشرّع له وتوصي به. وهكذا يجد بسرعة دعماً اقتصادياً يفتقده غيره من الغرباء. وتعكس هذه الشهرة غالباً الخصال الحقيقية لهذا العضو من الطائفة إذ لا يمكن لتربية الكنيسة التعسّفية وإدارة سلطتها الدينية أن تنافس قوّة التأثير والبعد الذي يخلفه الطرد من الطائفة وخاصّة أيضاً مع قوّة التربية الطائفية.

---

(194) كان "الامتحان الصّعب" الذي يسبق القبول في الطوائف يجري بكلّ حزم وبصفة مدققة.

(195) قارن في هذا الصدد التفاصيل في مقال فيبر: Weber, *Sekten*, S. 213f.

(196) في بحث كتب خلال حرب الاستقلال الأميركي عام 1777 اعتبر بنجامان فرانكلان أنّه من الضروري دفع الديون الناتجة عن عقود خاصّة حتى إلى الإنجليز، لأنّه فيما يتعلق بالتبادل التجاري يبقى في أيّة حال المثل: "honesty being in truth the best policy [...] ".

انظر: Benjamin Franklin, "Comparaison of Great Britain and the United States in Regard to the Basis of Credit in the two Countries," in: *The Works of Benjamin Franklin*, Compiled and edited by Jon Bigelow (New York; London: G.P. Putnam's Sons, 1904), vol. 7, pp. 159-167, Zitat: S. 167.

(197) المقصود هنا هو"صاحب المشاريع" الأميركي ("المموّل"). ويتعلق الأمر بالشخص الذي يوثق به في عملية تأسيس مشروع والذي يهتمّ بتنظيم المشروع والإشراف عليه وتمويله.

(198) المقصود هنا هي "الشهادات" أو ما يسمّى بـ "Letters of Recommendation". يستند فيبر هنا إلى ملاحظاته الخاصّة التي عاشها خلال زيارته لأميركا من شهر آب/ أغسطس إلى كانون الأول/ ديسمبر 1904.

أمام اعتراف الكاثوليكي بالخطايا الذي يجري بصفة فردية وغير مراقبة عن طريق السّماع قصد تخفيف المخطئ ونادراً لتغيير رأيه تتداعى طريقة البروتستانت المنهجيين في الاعتراف بالخطايا التي تقع في الاجتماعات الأسبوعية وضمن المجموعات المكوّنة خصّيصاً لهذا الغرض وكذلك نظام الطبقات والرقابة المتبادلة والتنبيه لدى طائفة الكويكر ولا تفوقها من بين جميع الطرق الأخرى في التأثير سوى ضرورة "الفوز" في حلقة من الإخوة وتحت ضغط نقدهم المتواصل. وانطلاقاً من الطوائف انتشر بتزايد علمنة الحياة هذا الشعور بالعزّة الفردية من خلال العديد من الجمعيات القائمة عادة على النخبويّة والنوادي ذات الأغراض المختلفة المشارف إلى حدّ نوادي الشبان في المدارس وتغلغل في الحياة الأميركية بأكملها. فالشخص الظريف (Gentleman) يجد شرعيته في الطبقة الوسطى إلى يومنا هذا عن طريق الـ "Badge"(199) الذي يحمله من قبل مثل هذا النوع من الجمعيات. ولئن بدا هذا الشعور اليوم في حالة الاندثار فإنّ القاعدة ما زالت قائمة إلى حدّ الآن وتقول: إنّ الديمقراطية الأميركية ليست كوماً من الأفراد المبعثرة، بل هي خليط معقد من الطوائف النخبويّة التي نشأت بكلّ حرّية والجمعيات والنوادي التي تجري فيها وتدور حولها حياة الفرد الاجتماعية الحقيقية: وقد يؤدي عدم انتخاب طالب أميركي في نادٍ ذي سمعة مرموقة إلى الانتحار. وهناك بالطبع مقاربات عدّة لدى كثير من الجمعيات الحرّة، إذ في عديد الحالات، وغالباً لدى الجمعيات غير الاقتصادية، لا ينظر إلى السؤال عن رغبة الانتماء إلى جمعية مع شخص ما كعضو من منظور الفائدة الوظيفية الخالصة بالنسبة لغرض الجمعية المحسوس، بل يعتبر الانتماء إلى النادي "المرموق" مهما كان نوعه كمشروعية لرفع قيمة الشخصية بأكملها. فـ "الطوائف" ومشتقاتها تنتمي لوحدها وبقوّة نادرة إلى المرحلة الكلاسيكية في أميركا وإلى الأجزاء الأساسية غير المكتوبة من دستورها لأنها كانت الطابعة للشخصيّة والمؤثرة جداً فيها.

ظهرت لنا مع السلطة الدينية في حدّ ذاتها قوّة تطالب بكاريزما ذاتية وحقّ ذاتي إزاء السلطة السياسية بحكم أنّه "يتعيّن علينا طاعة الإله أكثر من الإنسان"(200)، كما

---

(199) "البادج" (Badge) هو علامة تعريف الجمعية الذي يعطى لعضو جديد بعد امتحان خصاله وسيرة حياته. قارن في هذا الصدد تدوين زيارة فيبر إلى أميركا عام 1904 في: Mariane Weber, *Lebensbild*, S. 312, und MaxWeber, *Sekten*, S. 213.

(200) انظر: تاريخ الحواريين، 5، 29، (*Apostelgeschichte* 5, 29).

وجدت أذناً صاغية ووضعت حدوداً ثابتة لهذه السلطة. فهي تحمي كلّ الذين تعتبر أنهم تحت سلطانها ضدّ هجمات السلط الأخرى داخل نطاق نفوذها، سواء كان المهاجم صاحب السلطة السياسيّة أو الزوج والأب. وهذا حصل بحكم الكاريزما الرسمية الخاصّة بها. وبما أنّ السلطة السياسيّة، مثلها مثل السلطة الدينية، ترفع في أوج نفوذها مطالب شمولية، أي تطالب بأن تضع هي وحدها الحدود لسيادتها على الفرد، فإنّ الوفاق والتحالف بينهما هو الحلّ الأنجع لكليهما حتى يتم فرض سيادة جماعية مع توضيح حدّ كلّ منهما، وأن لا يصبح القول بـ "الفصل بين الدولة والكنيسة"[201] ممكناً إلّا في صورة التخلّي الفعلي من قبل الدولة أو الكنيسة عن السيادة التامّة في المجال المرسوم لها مبدئياً.

وخلافاً لذلك تقف الطائفة رافضة لنظام الكاريزما الرسمية. فهي تقف أوّلاً رافضة للسلطة الدينية: إذ مثلما يصبح الفرد عضواً للطائفة بحكم مؤهلاته الخاصّة التي أكّدتها الجماعة بعد امتحانه - فما يسمّى بـ "إعادة التعميد" (وهو ما يعني في الحقيقة: تعميد المصطفين الرشّد) لدى أصحاب التعميد هو الرمز الأكثر وضوحاً - يفرض أيضاً السلطة الدينية بحكم كاريزما خاصّة به. فالقدّاس النموذجي لدى طائفة الكويكر هو انتظار صامت لنزول الروح الإلهية لدى أحد أعضاء طائفتها في هذا اليوم: وهذا العضو مهما كان شخصه هو الوحيد الذي يأخذ الكلمة للعبادة والصلاة[202]. وهو ما يبدو أحد التنازلات للرغبة في وضع قواعد ونظام حتى يتمكن الذين أصبحوا دوماً متأهّلين لإعلان كلمة الإله الجلوس في أماكن خاصّة وبمقتضى هذه الضرورة مساعدة قدوم الرّوح من خلال تحضير الخطب كما تقوم به غالبية طوائف الكويكر. لكن جميع الطوائف الحازمة في سلوكها تتمسّك بمبدأ "خطبة الهواة" من غير رجال الدين المنبوذ من طرف "الكنيسة" الرسمية وبـ "الكهنوت العام" في هذا

(201) تم تحقيق مطلب "الفصل بين الكنيسة والدولة" في دساتير الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا بطرق مختلفة. أمّا في ألمانيا فقد تحوّلت من خلال سياسة الفريق الأكبر في مقاطعة بادن إلى شعار للكفاح من أجل سياسة اجتماعية.

(202) كان القداس لدى طائفة الكويكر التي أسّست من قبل جورج فوكس (George Fox) (1624-1691) يجري منذ منتصف القرن السابع عشر في تناقض صريح مع قدّاس الكنيسة الإنجليزية الرسمية والطوائف المتزمتة/ الطهرية، بدون طقوس ولا غناء ولا صلوات بل فقط كخشوع صامت (Silent Meerting) حيث يسلم أعضاء الطائفة أنفسهم لجذب الروح، وفي حالة حصول ذلك يقوم الفرد بالوعظ.

المعني الدقيق للكلمة، وإن أنشأت وظائف رسمية في خدمة المصالح الاقتصادية والبيداغوجية. لكن حيث بقي الطابع الخالص لـ "الطوائف" قائماً، تمسّكت الدوائر أيضاً بالحفاظ على "الإدارة الديمقراطية المباشرة" عن طريق المجموعة وعلى الطابع الكنسي للموظفين كـ"خدمة" للدائرة. وهنا يبدو جلياً التجاذب الاختياري الباطني مع بنية الديمقراطية من خلال هذه المبادئ الخاصّة لبنية الطائفة وكذلك أيضاً في علاقاتها مع السلطة السياسية. فموقفها من السلطة السياسية يبدو غريباً ومهمّاً جداً: إذ هو موقف خصوصيّ مناقض للسياسة أو فعلاً لا يخوض في السياسة. وبما أنّه لا يمكن لها، بل لا يتعيّن عليها، رفع مطالب شمولية وإنما ترغب في العيش كرابطة حرّة من المصطفين فقط، فإنّه لا يمكنها الدخول في حلف مع السلطة السياسية، وفي صورة القيام به كما فعل المستقلّون في إنجلترا الجديدة، فهناك تنشأ سيادة سياسية أرستقراطية من مختصّي رجال الدين تؤدّي - كما حدث مع ما يسمّى بـ Half-Covenant-way [203] - إلى تنازلات وفقدان الطابع الخصوصي للطوائف. فقد كان فشل سيادة برلمان المقدّسين في عهد أوليفر كروموِيل (Oliver Cromwell)[204] أكبر تجربة من هذا النوع، إذ على الطائفة الخالصة أن تكون إلى جانب "الفصل بين الدولة والكنيسة" ومؤيدة لـ "التسامح" لأنّها ليست مصحّة شمولية لكبت الخطايا ولا تتحمّل الرقابة السياسية ولا الرقابة الدينية وتراتيبها - لأنّه لا يمكن لأيّة سلطة رسمية مهما كان نوعها أن تقدّم للفرد خيرات الخلاص الذي هو غير مصطفّ له، ومن ثمّ فلا بدّ من اعتبار أي استعمال للسلطة السياسية في الشؤون الدينية عديم المعنى، بل حتى شيطانيّاً - لأنّ الذين هم خارج الطائفة لا يعنيهم هذا - ولأنّه إجمالاً يتعيّن عليها هي في حدّ ذاتها عدم التخلّي على المعنى الباطني الديني لوجودها وعلى تأثيرها، أي على أنّها ليست شيئاً آخر سوى جمعية حرّة تماماً مكوّنة من مصطفّين مختصّين دينيّاً. ولذلك كانت الطوائف الحازمة تدافع دائماً على هذا الموقف وحاملة

(203) في عام 1662 صادق المجلس الديني لولاية ماساشوست (Massachusett) على السماح بعضوية محدّدة "للحلف" حتى بالنسبة للأطفال الذين والداهم لا ينتميان لصلب المسيحية القحّة (Visible Saints) ولم يعرفا تغيير الدين (تجديده).

(204) المقصود هو ما سمّي بـ "Barebone's Parliament" (من 4 تموز/ يوليو إلى 12 كانون الأول/ ديسمبر 1653). وكان كروموِيل قد عيّن لهذا البرلمان بالخصوص شخصيات دينية شريفة. لكن الموالين للملك وغيرهم من المعارضين نعتوا هذا البرلمان - بتحريف مقصود في الكتابة - حسب العضو الراديكالي فيه وهو رجل الدين التابع لأصحاب التعميد من لندن Praisegod Barbone، فأصبح يسمّى "Barebone's Parliament" (Dürrbein). انظر: Eduard Bernstein, *Sozialismus und Demokratie in der großen englischen Revolution*, 2 Aufl. (Stuttgart: J. H. W. Dietz Nachfolger, 1908), S. 107f.

للمطالبة بـ "حرّية العقيدة". وهناك أيضاً جماعات أخرى استعملت هذه الكلمة، ولكن في معنى مغاير، إذ يمكن الحديث عن "حرّية العقيدة" وعن "التسامح" لدى كيانات استبدادية مثل الكيان الروماني والصيني والهندي والياباني لأنّها سمحت لجميع العقائد الممكنة في الدول الخاضعة لها أو المرتبطة بها ولم تفرض أي ضغط ديني: ولكنّ هذا يجد حدوده المبدئيّة في التقديس الرسمي للسلطة السياسية سواء في تقديس القيصر في روما أم التقديس الديني للإمبراطور في اليابان وكذلك أيضاً في تقديس سماء الإمبراطور في الصين، مع العلم أنّ كلّ هذا تحرّكه أسباب سياسية وليست دينية. وبالمثل كان تسامح فيلهلم الصّامت[205] (Wilhelm des Schweigers) وحتّى الإمبراطور فريدريتش الثاني[206] أو بعض المزارعين الكبار الذين استغلّوا الغلاة من أصحاب الطوائف كعمّال حذقين، أو مدينة أمستردام التي أصبح فيها هؤلاء هم المحرّكين للحياة التجارية[207]: فهنا كانت الحوافز الاقتصادية تؤدي دوراً حاسماً. وعلى خلاف ذلك تماماً يجب أن تطالب الطائفة الحقيقية – مع العلم أنّ

---

(205) وحّد فيلهلم الأول فون أورانين (Wilhelm I. von Oranien) المعروف أيضاً بـ "الصّامت" المقاطعات الهولندية عام 1576 في "معاهدة غانت للسلام" (Genter Pazifikation) ضدّ إسبانيا الكاثوليكية التي كان يدير شؤونها منذ 1559 في البلاد. وباعتناقه العقيدة البروتستانتية شجّع "التسامح" في المقاطعات كي يحقق مشروع الوحدة. وفي معاهدة "وحدة أوترختر" (Utrechter Union) اتحدت المقاطعات الشمالية السّبع عام 1579 واستقلت عام 1581 عن إسبانيا وأسّست جمهورية هولندا المتحدة. وحسب رأي فيليكس راشفال (Felix Rachfahl) تحقق هنا لأوّل مرّة "مبدأ تسامح الدولة في الشؤون الدينية"، ولذلك أصبح فيلهلم الأول فون أورانين يعتبر "أوّل رائد في الدفاع عن هذه الفكرة من بين سادة أوروبا". قارن: Felix Rachfahl, *Wilhelm von Oranien und der niederländische Aufstand* (Halle a.S.: Max Niemeyer, 1906), Band 1, S. IX und 453.

(206) أسّس فريدريتش الثاني الذي أصبح منذ عام 1198 ملكاً لصقلية هناك دولة أصبح يعيش فيها اليونانيون والمسيحيون والمسلمون بصفة متساوية بجانب بعضهم البعض. وقد عينت RGG هذه الدولة "أوّل دولة للتسامح". (قارن: Ludwig Köhler, "Friedrich II," *RGG*[1], Band 2 (1910), Sp. 1067-70, Zitat: Sp. 1069). فقد كان فريدريتش في حاجة إلى مستوطنين لخدمة الأرض في الجزيرة، كما وقف من جهة أخرى إلى جانب البابوية في ملاحقة الزنادقة.

(207) كانت طبقة التجار الأغنياء في أمستردام – رغم هيمنة الكلفينية الورعة في هولندا خلال القرن السابع عشر – في أغلبها من تابعي الأرمينيانية (انظر: Troeltsch, *Soziallehren*, S. 787). وكان الأرمينيانيون من أتباع أستاذ اللاهوت يعقوب أرمينيوس (Jacobus Arminius) (1560–1609) وواجهوا التأويل الصارم للجبرية لدى الكالفينيين بحيث تم استنكاره من قبل المجلس الديني في دوردرشت عام 1618/ 19) وعزل قساوستهم. وفي عام 1619 توحّدوا في "Remonstantsche Broederschap" ولم يعترف بهم رسمياً إلا عام 1798. انظر: Weber, *Religiose Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 236 mit Anm. 52.

هناك العديد من الأشكال الوسيطة وهي ليست موضوع حديثنا الآن - بعدم تدخل السلطة السياسية وبـ "حرّية العقيدة" لأسباب دينية بحتة. وبالعكس يصعب على مؤسّسة خلاص كاملة (كالكنيسة) ذات مطالب كونية متطوّرة، أن تقبل بسهولة "حرّية العقيدة"، وحسب النمط الذي تتسم به يبدو ذلك أقلّ تقبلاً. فحيث ترفع هذا الطلب، فهي توجد في موقف الأقلّية وتطالب لنفسها بذلك، لكنّها ليست قادرة مبدئياً على الإقرار بذلك للآخرين. فكما عبّر Mallinckrod على ذلك في برلمان الرّايخ " تتمثل حرّية العقيدة لدى الكاثوليكي في توفير الطاعة للبابا"[208]، أي بالنسبة له العمل حسب ما يمليه عليه الضمير. أمّا "حرّية العقيدة" للآخرين، فلا تعترف بها حيث هي في السلطة لا الكنيسة الكاثوليكية ولا الكنيسة اللوثرية (القديمة) وحتى الكنيسة الكلفينية أو كنيسة أصحاب التعميد القديمة، ولا يمكن لها أيضاً بحكم واجباتها الرسمية المتمثلة في خلاص الرّوح أو لدى الكلفينيين في الحفاظ على مجد الإله من الخطر. فحرّية العقيدة لدى طائفة الكويكر المتزمت تتمثل بغضّ النظر عن ذاته أيضاً في أن لا أحد، ليس هو بطائفة الكويكر أو معمّد، مجبر على الفعل وكأنّه مثلهما، أي خارج العقيدة الذاتية أيضاً في مجال حرّية العقيدة لدى الآخرين. وعلى أرضية هذه الطائفة المتزمّتة ينشأ إذن "حقّ" المحكومين الذي لا يمكن نقضه، أي حقّ كل فرد من الخاضعين الوقوف في وجه أيّة سلطة، سواء كانت سياسية أو دينية أو أبوية أو غيرها. وسواسية إن كان أقدم "حقّ للإنسان" - كما ذهب إلى ذلك جيلينك (Jellinek) عن قناعة[209] - فـ "حرّية العقيدة" هي على أيّة حال في هذا المعنى الحقّ المبدئي لأنّها هي أبعد حقّ يضمّ كامل الفعل المشترط إيتيقياً ويضمن الحرّية من السلطة، وخاصّة من سلطة الدولة - وهو مفهوم غائب في نوعه بنفس القدر عن العهد القديم والعصر الوسيط مثلما هو غائب عن نظرية العقد

---

(208) لم يتم التثبّت في الاستشهاد المذكور من طرف ماكس فيبر فيما يتعلق بخطاب نائب كتلة الوسط في برلمان الرايخ هيرمان مالينكرود (Hermann Mallinckrodt). ولكن أكد هذا النائب في البرلمان البروسّي في 30 من كانون الثاني/ يناير 1873 باسم الكاثوليك "[...] أنّ حرّية ضميرنا الفردي تجد ارتياحها في اعترافها بسلطة الكنيسة [...]". انظر: التقارير المختزلة حول المداولات للأمر الأعلى بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1872 لدعوة الغرفتين في برلمان المقاطعة: *Haus der Abgeordneten* (Berlin: W. Moeser, 1873), Band 2, S. 865.

(209) المقصود هو: Jellinek, *Menschen-und Bürgerrechte*, S. 35-46.

الاجتماعي لدى روسّو وما تحمله من فرض للدين عن طريق الدولة[210]. ويترتّب عنه بقيّة "الحقوق الأساسية" لـ "الإنسان" و"المواطن": وخاصّة حقّ مراعاة المصالح الاقتصادية الذاتية داخل حدود نظام من القوانين المجرّدة والضامنة لمساواة كلّ فرد أمامه، وحسب الاعتبار الذاتي تكون أهمّية الحقوق الثانوية مثل عدم المسّ بالملكية الفردية وحرّية التعاقد وحرّية اختيار المهنة. وتجد هذه الحقوق مسوغاتها الأخيرة في إيمان عصر التنوير بأنّ "عقل" الفرد، إذا ما أعطي له المجال الحرّ وبفضل العناية الإلهية، ولأنّ الفرد على اطلاع جيّد بمصالحه الذاتية، سيؤدّي إلى أحسن عالم نسبيّ على الأقلّ: فالتجلّي الكاريزماتي "للعقل" (الذي وجد أصدق تعبير له في التمجيد (Apotheose) الذي حضّه به روبسبير[211] (Robespierre)) هو آخر شكل أخذته الكاريزما في طريقها المليء بالمخاطر. ومن الواضح أنّ تلك المطالب الصورية آنذاك في حقّ المساواة أمام القانون والحرية الاقتصادية وحرية التنقل قد هيّأت من جهة تحطيم الأسس الخاصّة بالأنظمة القانونية لسيادة الأعيان والإقطاع لصالح عالم من المعايير المجرّدة وبصفة غير مباشرة للبيروقراطية، وجاءت من جهة أخرى في صالح توسّع الرأسمالية بوجه خاص فمثلما أنشأ "التنسّك الباطني" الذي تبنّته الطوائف لأسباب دغمائية غير متطابقة وكذلك كيفية تربية الكنيسة للطوائف الروح/ العقيدة الرأسمالية و"الإنسان- صاحب المهنة" العامل بصفة معقلنة الذي تحتاجه الرأسمالية، قدّمت حقوق الإنسان والحقوق الأساسية الشروط الأولى لحرّية رأس المال في التعامل والاستغلال بالخيرات المادية والبشريّة.

---

(210) يستند ماكس فيبر هنا إلى عمل: Jean-Jacques Rousseau, *Contrat Social* (Paris: La Renaissance du Livre, 1912),

الذي نشر لأوّل مرّة عام 1762، وبالأخصّ إلى الكتاب الرابع، الباب الثامن: "De la religion civile" (المرجع المذكور، ص 116-125). وفي تأويله أنّ بيان حقوق الإنسان لا علاقة له مع نظرية روسّو للدولة يتبع فيبر: Jellinek, *Menschen-und Bürgerrechte*, S. 5-8.

(211) المقصود هو التقديس للكائن الأسمى (l'être suprême) ذات الطابع التأليهي الذي فرض تحت سيطرة اللجنة الخيرية في 18 من فلوريال (7 من أيار/ مايو 1794). ومن وجهة نظر رسمية، فإنّ روبسبيير قد عوّض به "تقديس العقل" الذي رآه يتسم بنزعة ملحدة ومادية. وفي الحقيقة أضفى على تقديس العقل عناصر مثالية وتصوّرات مسيحية. انظر: Alphonse Aulard, *Le culte de la raison et le culte de l'être suprême (1793-1794): Essai historique* (Paris: Alcan, 1892), p. 267ff.

لـواحـق
جزء من المخطوط حول
"الدولة والسلطة الدينية"



نسخ المخطوط

فيما يلي نسخ جزء من مخطوط النص السابق "الدولة والسلطة الدينية" الذي يضمّ الصفحات 587- 609 بصفة وافية. وقد جرى هذا النسخ حسب العلامات المعتادة التي استعملت في طبعة الرسائل ضمن الأعمال الكاملة لماكس فيبر (قارن في هذا الصّدد سابقاً فهرس Siglen- und Abkürzungsverzeichnis صXXIII).
وفي إعادة النسخ الدقيقة للمخطوط أضيفت العلامات التي تم ضمّها في الطبعة بصفة غير معلنة بين قوسين مكعّبين.

يوجد المخطوط الأصلي (أ) المكوّن من ستّ صفحات في المكتبة البفارية الوطنية بميونيخ، NI. Max Weber, Ana 446, E.I. 1. وفيما يخصّ نقل المخطوط ووصفه انظر العرض السابق ص 572- 578. تمت إعادة تعداد الصفحات التي سبق أن رسمها ماكس فيبر بالحبر الأسود هنا بـ أ 1، أمّا التعداد المضاف من جديد للصفحات بقلم الرّصاص من طرف شخص ثالث، فقد أضيف بين قوسين. وللتوجّه الصحيح، أدرج في نفس الوقت تعداد صفحات الطبعة السابقة الذكر في نسخة مقتضبة (كصفحة 587 فلاحقاً) وكذلك تعداد صفحات **الاقتصاد والمجتمع**، الطبعة الأولى تحت علامة WuG[1]. وفيما يخصّ الوصف الموضوعي انظر سابقاً ص587- 609، الهامش 23- 67.

على الورقة الأولى توجد على الهامش الأعلى يساراً الإضافة من قبل شخص ثالث باليد "من "الدولة والسلطة الدينية"" وكذلك من طرف شخص آخر باليد على الهامش الأعلى يميناً الإضافة "W.G. 782-90".

يمكن للدين في الدولة القيصرية البابوية
أن يكون في هذا المجال بالذات مهمّاً جداً:
المدينة القديمة = رابطة دينية (Fustel d[e] Coulanges)
من ليس لديه لاهوت، ولا أخلاق لاهوتية
ليس له إشكال- الخلاص

لا بدّ من التمسّك أوّلاً وقبل كلّ شيء بقوّة بالأمر أنّ أيّاً من هذه الأنظمة المختلفة لا يهيمن مستقلاً عن مقدار (التعلّق) الوزن الذي يعطى للمجال الديني من طرف الشعب. فالحياة الهلّينية/ اليونانية < و> الرّومانية،|: اليابانية < تفحم > هي منسوجة بالدوافع الدينيّة إلى حدّ <[؟؟]> لا نجده لدى أي طائفة دينية <في> حقلنا الشرق أوسطي – الأوروبي:| إذ> |: صحّ القول – ولو ببعض المبالغة – بأن تعتبر المدينة القديمة |: أوّلاً :| بمنزلة رابطة دينية –: |: فمؤرّخ مثل Tacitus روى |: بإجمال،: | ليس هناك أقلّ من عجائب ومعجزات مثلما يوجد في كتاب شعبي (مقدّس) من العصر الوسيط، وأنّ الفلاح الرّوسي هو بنفس القدر متعلّق بالدين مثل أيّ يهوديّ أو مصريّ. وليس هناك فرق إلّا في <الوضع الذي> الكيفيّة التي تقسّم فيها السلطة الاجتماعية (والسياسية)، وهذا له عواقب بالنسبة لكيفية تنظيم التطوّر الدّيني ذاته.:|

[نجد] <النظام> القيصري البابوي في طابعه شبه الخالص متمثلاً في دول العهد القديم الغربي، < في ما يسمّى بالاستبداد "المستنير") : | يليه، بمقادير مختلفة من النقاوة،: |: في العهد البيزنطي، في الدول الأريانية،: | و|: أيضاً: | اليوم لدى الكنيسة الشرقية|: <في الصين، اليابان> وفي ما يسمّى بالاستبداد المستنير بأوروبا: | يسيّر شؤون الكنيسة |: ببساطة: | كمقاطعات للإدارة السياسية. |: فالآلهة والقدّيسون هم آلهة الدولة |: وقدّيسوها:|، عبادتهم هي شأن الدولة، آلهة جديدة، |: فالعقائد <،>:| والعبادات يسمح بها الحاكم السياسي حسب إرادته أو يمنعها.:| يجري الإنجاز التقني للطقوس إزاء الآلهة في أيدي الكهنة الخاضعين لسلطة سياسية < مراقبة بصفة صارمة>، إذا لم يتكفل به ببساطة الموظف السياسي في حدّ ذاته تحت رعاية "أهل الاختصاص" من القساوسة <أو أحدهم>. فهذا [العمل] يفتقر، باعتباره يستند إلى امتيازات الدولة، إلى الاستقلالية الاقتصادية <الذاتية>، وإلى الملكية الخاصّة وإلى مساعدة جهاز إداري مستقلّ عن السلطة السياسية، |: بما <أنّكم> تمثلون أكثر

السلطة السياسية؛ <وتراقبون>: | فجميع أفعالكم الرسمية <مراقبة> حكومياً ومضبوطة <،> ومراقبة، فلا يوجد <بغض النظر عن التدريب |: التقني: | بالنسبة لوظائف الطقوس التقنية تكوين كهنوتي خاصّ و|: وما يتعلق به: |> من نمط الحياة الكهنوتية الخاصّة|: ومن ثمّ <[؟؟]> ما يتعلق به، |: بغضّ النظر عن التدريب التقني:| |: بالنسبة لوظائف الطقوس:| ليس هناك تربية كهنوتية خاصّة، |: ولذا:| |: عادة:| ليس هناك تطوّر للاهوت حقيقي:| وبالخصوص،|: كنتيجة تنجرّ عنه،:| لا يوجد تنظيم دينيّ مستقلّ لحياة الناس موازٍ للسلطة السياسية: هكذا حُطّ من قيمة الكاريزما الدينية إلى درجة أنّها أصبحت مجرّد تقنية وظيفية. لقد حوّر الاستبداد القيصري البابوي للطبقة النبيلة وظائف القساوسة |: الكبرى |: بأكملها:| إلى ملك|: وراثي |: اقتصادي |: لبعض العائلات مستغلّ |: كمصدر للشرف|: والسلطة، فالكتلة العظمى من وظائف القساوسة الصغرى [قسّمت]|: حسب نمط وظائف القصر:| إلى وظائف كنسية، أديرة وما شابهها من المؤسّسات الضامنة للكفالة|: بالنسبة للبنات العانسات والأبناء الصغار، أمّا اتّباع التعليمات التقليدية والطقوس فقد تحوّل إلى جزء لا يتجزّأ من مراسم الطبقة وعاداتها.:| فحيث هيمن الاستبداد القيصري البابوي|: في هذا المعنى:| بدون حدود، كانت النتيجة الحتمية هي نمذجة المضمون الداخلي للدين إلى درجة |: التأثير|: التقني المحض:| للسلط <السحرية> الخارقة للعادة،|: ومن ثمّ:| تعطيل أيّ تطوّر نحو"دين الخلاص".:|

وحيث <تبقى> الكاريزما الدينية <مهيمنة> أو هي الأقوى، فإنها تصبو إلى السلطة السياسية والنظام، |: وحيث لا يمكن لها اكتسابها، [تسعى] إلى الحطّ من قيمتها.:| فتصير مباشرة كعمل شيطانيّ، لأنّها تعتبرها منافسة لها وتطالب بكاريزما خاصّة بها: وغالباً ما قامت التوجّهات الأخلاقية - الدينية الصارمة في المسيحية بمحاولات لتحقيق هذا الموقف. أو كانت <عن طريق> تنازل حتمي للإثم في العالم رخّص الإله به، فوجب الاستسلام له في العالم الذي نعيش فيه والانغماس بأقلّ قدر ممكن بما أنّ تشكّله يبقى أخلاقياً على أيّة حال بدون أثر إطلاقاً: وهذا هو موقف المسيحية في مرحلتها الأخرويّة المبكّرة. <وإلى حدّ معيّن أيضاً في Ju الأصلي، في تحوير مغاير> أو أن تكون في الختام أداة أرادها الإله لإخضاع السلطات المناهضة للكنيسة، وعليها |: إذن:| في المقابل أن تمتثل للسلطة الدينية. وعلى مستوى التطبيق، تسعى السلطة الدينية إلى تحويل السلطة السياسية إلى مُقطع للقساوسة:| و< منذ Josiah تتصرّف> تقوم باستعمال وسائل النفوذ الخاصّة إلى حدّ:| يكون فيه محصول

التشكل السياسي مطابقاً لمحصول المصالح الخاصّة. |: وحيث لا يحكم الكهنة في حدّ ذاتهم مباشرة |: سياسياً:| فإنّ الملك يتقبّل مشروعيّته |: عن طريق مساءلة <الحظ> التكهّن (يهودا (Juda))، (التدهين، التتويج) إثبات، تدهين، تتويج.:| وفي بعض الحالات يمنع عليه (وهو ما جرى بصفة مميّزة لدى تأسيس الكهنوت في يهودا في ظلّ حكم Josiah) جمع "فريق"، |: أي تكوين مجموعة من التابعين تخضع له شخصياً: وتجنيد مرتزقة <تابعين> له. <وكذلك> السلطة الدينية: فهي تؤسّس جهازاً إدارياً مستقلاً ذا قيادة دينية:| وتطوّر نظاماً خاصّاً بها في الجباية (العشر) وأشكالاً للقانون (مؤسّسات <الوقف> لضمان ملكية العقار الكنسي. وانطلاقاً من الهبة الكاريزماتية للخيرات السحرية التي بدأت أوّلاً كـ"عمل" حرّ وكمورد للرّزق|: تطوّرت <إذن> فأصبحت مؤسّسة إدارية إماراتية مسيّرة من طرف أمراء أو أصحاب عقار، ومن ثمّ - تحت ظروف معينة - إلى وظيفة مدرّة للربح مرتبطة بمعبد تم ضمانه كـ"مؤسّسة" خيرية إلى حدّ ما ضدّ هجمات السلط المعادية للقداسة: إلى هذا النمط تنتمي المائدة الجماعية وما نتج عنها من موارد ربح طبيعية لدى كهنة المعابد المصرية والشرقية والآسيوية الشرقية. تطوّرت السلطة الدينية إلى "كنيسة" عندما - 1) ظهر تحوّل خاصّ، حسب الرتبة، والامتيازات وواجبات المهنة <الخاضعة للنظام>|: و(خارج عن المهنة):| في نمط الحياة لدى طبقة من الكهنة ذات المهنة المنظمة والمنفصلة عن "العالم":| - 2) حينما ترفع السلطة الدينية مطالب سيادة "كونية"، أي (بما في ذلك الحدود الاجتماعية والأخلاقية) تجاوزت على الأقلّ الارتباط بـ|:المنزل،:| العشيرة، القبيلة، وبالمعنى الحقيقي للكلمة، أوّلاً عندما تسقط الحدود العرقية - القومية، أي بعد التسوية الدينية |: التامّة:| < و> - 3) عندما تتعقلن الشريعة والعبادة، ويدوّنان في كتب مقدّسة ويؤوّلان |: و:| <يدرّسان> بصفة منهجية، وليس حسب نمط العمل التقني، كموضوع للدرس، - 4) عندما يجري كلّ هذا لدى جماعة مماثلة للمؤسّسة. |: إذ إنّ النقطة الحاسمة لكلّ هذا، |: والتي لها مجاري <أو> هذه المبادئ التي تطوّرت حسب درجات مختلفة من النقاوة،:| هي تحرّر الكاريزما <مع في> من الشخص < في حدّ ذاته> وارتباطها بالمؤسّسة وخصوصاً : بالوظيفة:| إذ إنّ "الكنيسة" |: مختلفة عن "الطائفة" <في تحت> في المعنى السوسيولوجي لهذه الكلمة من حيث: إنّها تعتبر نفسها مديرة لنوع من توفير الإدارة الماضية عن خيرات الخلاص الأبدي التي تعرض على كلّ شخص، والتي لا ننضمّ إليها - عادة - عن طواعية مثلما هو الحال بالنسبة لجمعية، وإنّما نولد في حجرها، ويخضع لتربيتها حتّى

المتديّن غير المختصّ والمناهض للألوهية، وبتعبير آخر: ليس، |: مثل "الطائفة":| كجماعة |: خالصة:| من الأشخاص المؤهلة كاريزماتياً، وإنّها كحاملة ومديرة لوظيفة الكاريزما. <ومن هذا المنطلق تطالب بحقوقها لدى السلطة السياسية.> فخارج المسيحية لم تنشأ "الكنائس" في هذا المعنى إلّا في الإسلام < و> البوذية <(خصوصاً)> في شكل اللاموية <(> |: إلى حدّ ما:| < وإن > إلى < حدّ ما> <شيء> حدّ ما، لأنّ < Nati > على أيّة حال :| بالفعل: في المعنى القومي للكلمة |: المهدية <،> و:| اليهودية وقبلها |: على ما يبدو:| السلطة الدينية المصرية القديمة في مرحلتها الأخيرة.

انطلاقاً من حقوقها الوظيفية الكاريزماتية ترفع "الكنيسة" مطالبها إلى السلطة السياسية. <فهي> <بالنسبة إلى> |: يتم استغلال الكاريزما الخاصّة ضمن الوظيفة الدينية للرفع الشديد من مكانة حاملي الوظيفة. فإلى جانب <الحصا> <الامتيا> الحصانة إزاء القضاء، < و> الجباية وبقية الواجبات الحكومية والأحكام القاصية <المرتفعة> بالنسبة للمسّ بالهيبة إزاءهم، تنشئ إذن قبل كلّ شيء :| موظّفين كنسيين < تنشئ|: لأجل ذلك:|> أشكالاً |: خاصّة لنمط الحياة وتبعاً لذلك قواعد تكوين |: خاصّة ولهذا الغرض تربية دينية، وبامتلاكها لها|: إذن:| تستحوذ أيضاً على تربية العلمانيين <(؟؟)> وبحكم هذه تمدّها السلطة السياسية بالجيل الناشئ |: الذي تأثر به الموظفون و|: بنفس القدر:| "الرعية" بالرّوح الدينية |: وطبعت بها.|

إضافة إلى ذلك طوّرت الكنيسة بحكم مكانتها وتنظيمها الديني نظاماً <أخلاقياً> إيتيقيّاً ودينياً متكاملاً بالنسبة لتسيير الحياة لم تتمكّن منذ القدم من وضع حدود مبدئية له مثلما <بالنسبة ل> هو الأمر اليوم بالنسبة لحقوق السلطة الكاثوليكية على نظام الأخلاق. |: فوسائل النفوذ لدى السلطة الدينية <هي> هامّة جداً لفرض حقوقها، بغض النظر عن المساعدة التي تطلبها من السلطة السياسية وتلقاها: كالطرد من الكنيسة <وبالخصوص> فرض الإقصاء من الطقوس الدينية |: مثل :| الحظر الاجتماعي |: القاصي:| والحظر الاقتصادي في شكل عدم التواصل مع المطرودين الذي هو بشكل أو بآخر موجود لدى جميع السلطات الدينية.:| |: وبقدر ما كان هذا النمط من التنظيم للحياة و<التدريس> متعلقاً بالنفوذ:| الدّيني:| – وهو الأمر الجاري في غالب الأحيان – فإنّ الكنيسة تقف في وجه القوى المنافسة التي تسعى للظهور. |: ممّا ينجرّ عنه: :| "حماية الضعفاء"، |: وهذا يعني أولئك الذين لا يخضعون إلى سلطة دينية، <السيّد> أي:| العبيد، النساء، الأطفال ضدّ <أصحاب

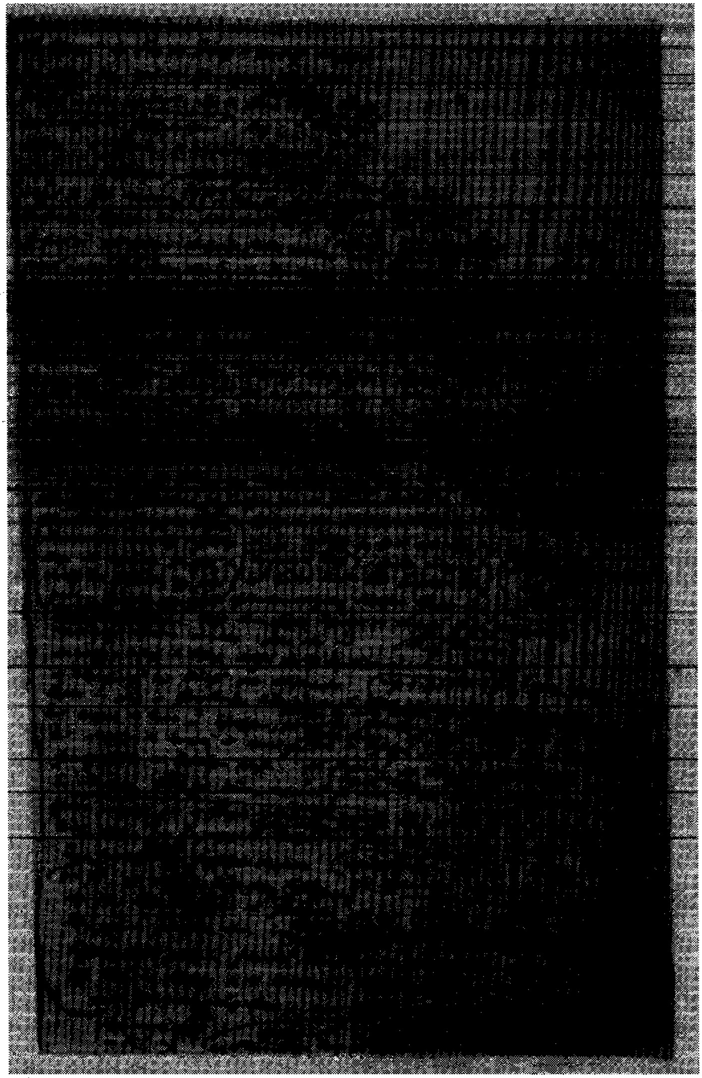
السلطة> |: استبداد أصحاب السلطة اللامحدود، |: أصحاب الطبقة الصغرى والفلاحون ضدّ الرّبا المشطّ، <[؟؟] :| كبح/ ردع دخل القوى الاقتصادية التي لا يمكن السيطرة عليها دينيّاً، وخاصّة: |: القوى الجديدة الغريبة عن التقاليد :| مثل قوى رأس المال الطالع و<التنمية> |: المطلقة :| الحفاظ عن كلّ تزعزع للتقليد والإيمان بقداستها كأساس حميمي للسلطة الدينيّة، <و> من ثمّ دعم السلط المعتادة والموروثة.

وبهذه النتائج تقود السلطة الدينية إذن بنفس القدر إلى النمذجة مثلما إلى نقيضها، وذلك في المجال الخاصّ بها: أي "مصلحة" |: إدارة الشؤون الإلهية المقدّسة والمنظمة بصفة معقلنة حسب طريقة القساوسة |: <ورفع المعاهد> إلى مرتبة "المؤسّسة" ونقل القداسة الكاريزماتية <من الشخص> إلى المؤسّسة في حدّ ذاتها كما هي فعلاً لدى كلّ تكوين "للكنيسة" وما يحدّد جوهرها: ستكون وظيفة الكاريزما |: المتطوّرة إلى أقصى حدّ |: حتميّاً العدو<الراديكالي> بدون قيد ولا شرط لكلّ ما هو كاريزما نبويّة ذاتية، زاهدة وجذابة، أي متعلقة بالشخص في حدّ ذاته ومعتمدة على ذاتها في بحثها عن السبيل إلى الإله وفي تعليمها:| <وبهذا لجميع> ما يمكن أن ينسف وقار "المصلحة/ المؤسّسة" <المقدّس>. |: أمّا صاحب الكرامة/ المعجزات |: الكاريزماتي الفردي:| وغير الموظّف، فإنّه يوصم بـ "الزنديق" و"السّاحر" – وهو ما نجده على النقوش الحجريّة منذ عهد غوديا (Gudea's Zeit). |: وليس أقلّ مرتبة لدى البوذية التي تصنّف من بين الذنوب الأربعة ضمن قواعد الكهنة البوذيين من ينسب لنفسه شخصياً قوى خارقة للعادة. :| فالمعجزة تضاف عادة إلى سير المؤسّسة العادي (مثل: قياس المعجزة) والتمييز الكاريزماتي يتموضع فيلتحم بالنظام في حدّ ذاته ويصبح |: مبدئياً :| منفصلاً عن "الجدارة" الشخصية لمن يسمح له بتقلّد الوظيفة (العلامة الثابتة)، <لأنّه عادة> – يكون حسب القاعدة العامّة هناك فصل بين الشخص والوظيفة، وإلّا أدّى عدم جدارة الشخص عادة إلى تعريض كاريزما الوظيفة إلى الشبهة. :| وبتقدّم بيروقراطية الإدارة وتراكمها في أيدي الأساقفة والكهنة تزول|: طبقاً لقاعدة إدماج الكاريزما في الحياة العامة، مكانة "الأنبياء" و"المعلّمين" الكاريزماتيين لدى الكنيسة القديمة. ويتكيّف اقتصاد المؤسّسة، سواء بالنسبة للمنظمة أم فيما يخصّ التزويد مع <حاجيات> ظروف جميع أنماط الحياة اليومية: |: وهكذا أقيمت مؤهّلات الوظيفة المنظمة تدريجياً والطرق الرّسمية

واللوائح و|: الامتيازات، و:| الوظائف المدرّة للربح ونظام العقوبات وعقلنة (Rationali) التعليم والوظيفة كـ "مهنة" - أجل |: لقد تم تطويرها <خاصّة من طرف الكنيسة> على الأقلّ في الغرب، <منذ البداية :|> خاصّة من الكنيسة <أوّلاً> كتراث قديم، |: في بعضها:| ربّما بالأحرى كتراث تابع للتقاليد المصرية، <السيّد الأفراد> - بالطبع تماماً، لأنّ في هذا المجال، <كإدارة الشؤون "المقدّسة" التكوين التامّ <للوظيفة> لفكرة "الوظيفة"> كلّما تقدّم التطوّر نحو الكاريزما، استوجب تنفيذ النزعة البيروقراطية الخاصّة نحو فصل < الشخص> الشخص الخاصّ غير المقدّس عن الوظيفة المقدّسة التي يديرها حتماً بكلّ صرامة وبغير مبالاة. يضاف إلى الإشكاليات الكبرى التابعة <للكنيسة> للمنظمة الدينية:| إذن :| موقف "المصلحة" الرسمية:| وبالنسبة لتطوّر طائفة أنصار الإله الكاريزماتية يضاف: الكهنوت بموقفه الرافض لأي اتفاق بالتراضي مع العالم وتمسّكه بالفرضيات النابغة لمؤسّسها الكاريزماتي.

<ما تشمله الموهبة الكاريزماتية الفردية: كبار المنقذين:|> < لم تتمكّن الكنيسة من رفض الاتّباع الصّارم لأوامرهم الذاتية، |: خصوصاً أنّ <التبشير> الدعاية <ما زالت> في حاجة إلى الرّهبان المبشرين، طالما لم تنجح في دفع الحاكم السياسي إلى فرض الدين المعنيّ عن طريق النداء إلى اعتبار مصلحة الدولة العليا وسلامتها.:|>

يمكن "للتزهّد" في المعنى الخاصّ أوّلاً بالنسبة لسلوك الرهبان في الحياة أن يحمل دلالتين مختلفتين: من جهة، وهذا |: ضمن "أديان الخلاص" :| في كلّ مكان، سواء لدى <الدّراويش> الهندوسيين أو البوذيين أو الإسلاميين <بوذ> وكذلك لدى الزُهّد المسيحيين، أوّلاً: الإنقاذ الفردي للروح الذاتية من خلال فتح طريق شخصي، <وليس عن طريق مؤسّسة إنقاذ> مباشر إلى الإله <ك>. |: ليست المطالب الراديكالية للكاريزما الهادفة إلى قلب نظام العالم بأكمله والمتجهة |: دوماً :| نحو الآخرة ممكنة التنفيذ داخل تلك الأنظمة التي ترغب حتمياً في حلّ توافقي مع مصالح النفوذ الاقتصادي وغيرها من المصالح المشؤومة. وما "الانسحاب من العالم" |: من الزواج و|: المهنة و|: الوظيفة، ومن الملك والجماعة السياسية وغيرها:| إلا نتيجة هذا الوضع الموضوعي. و<بهذا ينجح> في جميع الأديان |: يتفوّق في الأصل:| الزّاهد الكامل الذي ينجز ما هو غير معتاد، <أيضاً> في تقبّل الكاريزما الشخصية: بإخضاع الإله وفعل المعجزات.:|



تمثل الرّهبنة في المرحلة الكاريزماتية من تطوّرها ظاهرة اقتصادية مضادّة، فـ "الزّاهد" <الصحيح [هو]:| الصّورة المضادّة للـ > القطب المعاكس لصاحب الكسب البورجوازي وكذلك لرجل الإقطاع الذي |: على ما يبدو:| يتمتع بملكه. فهو يعيش منعزلاً أو مع <قط> جمع <متكوّن> عن طواعية، أعزب وبذلك غير مسؤول،:| <من> غير مهتمّ بالسياسة أو بغيرها من السلطات :| يقتات ممّا يجمع من الثمار أو من التسوّل وليس له مقرّ في "العالم": فالقاعدة الأصلية للرّهبان البوذيين تفرض عليهم التنقل المستمرّ خارج مواسم المطر وتحدّد الإقامة المؤقتة في نفس المكان بصفة استثنائية على الذين من حيث الغاية |: والوسائل:| يتجهون أوّلاً نحو التجرّد اللامعقول تماماً، أي |: التخلّي عن الترابط |: الاقتصادي كما |: أيضاً:| عن الظروف الطبيعية للحياة الدنيا و|: السعي للتوحّد مع <الإله> مع الإلهي عبر التنسّك. وبهذا الشكل فإنّ الكاريزما هي بالفعل <كما هي عادة> جزء <من> تلك القوّة المتميزة لـ <عدم> عدم الإنتاج الاقتصادي الذي تمثله الكاريزما حيثما كانت. فالرهبنة هي [الظاهرة] |: النابغة القديمة :| للحواريين والأنصار الكاريزماتيين، ولكن بدون أن يكون هناك قائد دينيّ ظاهر، وإنّما قد توارى في عالم الغيب <أو> [؟؟] هناك نوع [؟؟] منذ البداية> نبيّ له |: من هنا فصاعداً:| قائد مستتر. لكن الأمر لن يبقى على هذا الحال. فالأحداث الخارجية تؤكّد ذلك. |: <فليس هناك بأيّ حال من الأحوال> عوامل اقتصادية رشيدة <و> <أو من خلال أيضاً> من ناحية أو رغبة مغرية في التلذذ من ناحية أخرى قد تبلغ إلى حدّ حمل إنجازات <الكاريزما> الكاريزما الدّينية – التي لها مثل هذه بالذات طابع "خارق للعادة". وهذا ينطبق |: طبعاً:| على <[؟؟]> إنجازات السلطة الدينية بإطلاق. فلا يبدو بناء الأهرام الخالي تماماً من أيّ معنى واضح إلّا بحكم امتياز الملك بتجسيمه للإله وإيمان الرّعية |: الضروري:| به. وتعارض إنجازات المورمون في صحراء Utah المالحة كلّ <القوانين> القواعد الرشيدة المتعلقة باقتصاد الاستيطان. وهذا هو |: تماماً:| نموذجي بالنسبة لإنجازات <الكاريزما الخاصّة> الرهبنة التي تحقق غالباً ما لا يمكن تصوّره اقتصادياً.:| ففي قلب صحاري التبت – Tibet – الثلجية و<الحجر> الرّملية حققت الرهبنة <البو> البوذية في شكلها |: اللاّمائي:| إنجازات اقتصادية، وبالأحرى في ظاهرة البوتالا، ومعمارية تفوق في عظمتها من حيث الحجم وكما يبدو، من حيث الكيف، إبداعات العالم الكبرى والشهيرة. أمّا طوائف الرهبان في الغرب فكانت الأولى التي أدارت بصفة معقلنة المزارع وفيما بعد الجماعات العمّالية في مجالي الفلاحة والصناعة. وقد

كانت الإنجازات الفنية للرهبان البوذيين <وبالمثل أيضاً الغربيين> في بعدها بالنسبة للشرق الأقصى:| بنفس القدر من الأهمية مثل اليوم الحقيقة التي يصعب تقبّلها بأنّ <Le> نائية،|: كما |: تبدواليوم، قد غابت في عالم النسيان: كجزيرة إيرلندا التي كانت لقرون عدّة حاملة <للثقافة> والتراث القديم في أديرتها و<من خلال> أنّ مبشريها قد كان لهم تأثير واضح في النوعية التاريخية ذات الأبعاد الكبرى في تطوّر الكنيسة الغربية. <وفيها> إضافة إلى ذلك، فإنّ الغرب |: مثلاً:| قد <ملك> اختار لوحده طريق التطوّر نحو الموسيقى المنسجمة، وذلك بفضل |:- كما لا يمكن إثباته هنا -:| الطابع الخاص لتطوّر فكره العلمي <- ما سيتم البحث فيه في موقع آخر> وفي جزء وافر منه بفضل الطابع الخاصّ للرهبنة |: البنيدكتية و|:كذلك أيضاً:| الفرانسيسكانية |: والدومينكانية. هنا يتجه نظرنا بالخصوص نحو الإنجازات الرشيدة للرّهبنة |:التي:| <تبدو> متناقضة بإطلاق مع أسسها الكاريزماتية <الغريبة عن العالم و> اللامعقولة والمنافية للاقتصاد. فالأوضاع هنا <الوضعية> شبيهة تماماً بحالة إدماج الكاريزما في "الحياة اليومية": كلما تحوّل التوحّد الذوقيّ أو التأملي مع الإله <[؟؟] من | وضع يمكن التوصّل إليه عن طريق موهبة كاريزماتية وكرامة |: للبعض :| إلى <شيء سيكون، شيئاً ضدّ> موضوع رغبة العديد و،<إلا> |: قبل كلّ شيء،:| إلى مقام الرحمة التي تُحقق، أي يتم كسبها عن طريق وسائل |:التنسّك:| فإنّ هذا الزهد يصير موضوع "مؤسّسة" منهجية، |: تماماً:| مثلما كان في مجال التربية الكاريزماتية لدى طوائف الكهنة السّحرة. فالطريقة في حدّ ذاتها هي مبدئياً نفسها في العالم أسره، بغض النظر عن بعض الخصوصيات، إذ تم تطوّرها من طرف أقدم الرهبان الهندوسيين إلى أقصى حدّ وتنوّع: وتشبه منهجية الرهبان الهندوسيين بالأساس قواعد الرهبان المسيحيين تماماً، إلّا أنّ التفنّن |:ربّما:| الفيزيولوجي (تنظيم التنفس |:وما شابهه من طرق اليوغا |: وغيرها:| من المهارات):| هناك، كان يجري هنا نفسانياً (|: طريقة الاعتراف بالخطايا، تجربة الطاعة \(Exertica Spiritualia) \، التمارين الرّوحية |: <ومنهجية> اليسوعيين:|) |: وإجمالاً <ربما>:| أكثر تطوّراً |: فإنّ المعاملة <اللامتناهية> وذات العواقب الوخيمة للعمل <الاقتصادي المعقلن) كوسيلة تنسّك ليست| حكراً فقط على الغرب، وإنّما كانت فعلاً هناك، لأسباب ذات طابع تاريخي، متطوّرة بأكثر صرامة وكونية وأصبحت قابلة للتطبيق.

|:<يتحرّك الراهب الشرقي بين نموذج العضو|: الذي يعيش حياة بسيطة:| <كالمزارع صاحب وظيفة كنسية> ضمن جماعة ذات دخل زراعي و[نموذج]

العبقري المريض. أمّا الراهب الغربي، فيفتقد <الأطر> إلى الطرف الثاني ويتميّز من خلال النموذج العقلاني>:

|:لكن:| في كلّ مكان نجد <ضرورة> <في> الصّدارة نجاح الراهب في السيطرة الضرورية على النفس وعلى إبداعاته ومن ثمّ على الغرائز المناهضة للتوحّد مع الإله. فهذا <الهد> الهدف بالذات يشير ضمنياً إلى العقلنة المتواصلة لنمط العيش، وهذه |: ظهرت:| أيضاً في كلّ مكان حيث أصبحت الرّهبنة <حاملة لـ> وتكتلت في منظمة قوية: كالأشكال العادية لـ <التربية الكاريزماتية> و<أو> الترهبن الكاريزماتي المحترف و|: التدرج في:| التقديس |: وغيرها من الأوضاع،:| و:| من المحتمل أن يحصل تكتل الأديرة في جمعيّة رهبانية أو في "جمعية دينية"، ولكن قبل كلّ شيء: الدير و<كلّ> تراتيب الجمعية الدينية المنظمة <المقعدة> <المنظمة> <الآمرة> للحياة بأكملها في جلّ تفاصيلها. و|: لكن:| بذلك أدمجت الرّهبنة في الحياة الاقتصادية. فلا يمكن الحديث بعد عن العيش من خلال الوسائل |: المحضة:| <المناق تماماً> المناقضة للاقتصاد، |: خصوصاً:| التوسّل، وإن بقي |: المبدأ صورياً:| محتفظاً به كوهم. بالعكس – كما سنرى – فمن المحتم أن تؤثر المنهجية المعقلنة المختصّة بطريقة العيش بقوّة أيضاً على نمط الاقتصاد. خصوصاً كـ <راهب> طائفة رهبان تبدو الرهبنة قادرة على القيام بالإنجازات الرهيبة التي تتجاوز ما يمكن أن ينجزه الاقتصاد العادي. |: فالرهبنة هي الصّفوة المتميّزة للمهارات الدينية داخل طائفة المؤمنين.|: ولهذا عاشت عهدها البطولي|: ونظامها الصّارم:| إذن | في كلّ مكان |:– طبقاً للإقطاعية <الفروسية> –:| <على> في أراضي العدوّ: في مناطق التبشير، <جمعيات التسوّل> سواء تعلق الأمر بالتبشير الداخلي أم|: بصريح العبارة،:| بالتبشير الخارجي. <خصو> فليس من باب الصدفة أن يكون للبوذية اللاموية تنظيم هرمي مطابق للإدارة المركزية <البابوية> الغربية حتّى في تفاصيل <اللباس> والمراسم|: وقام الرهبان بذلك ليس في الهند، وإنما:| |: على أراضي التبت والمغول من تلقاء أنفسهم :| تحت خطر التهديد المتواصل من قبل الشعوب البربرية المتوحشة، مثلما قدّم التبشير الغربي في المناطق البربرية النمط الخاصّ |: والوضع:| للرّهبنة اللاتينية.

لا يمكننا هنا مواصلة هذا الحديث ولكن نلاحظ <:أنّ> كيف تتعامل الرّهبنة مع السلطة السياسية والدينية. فهناك العديد من الأسباب المختلفة التي تدفع

الاستبداد القيصري البابوي إلى تفضيل الرّهبنة، وذلك أوّلاً للحاجات العامّة |: التي سنعود للحديث عنها فيما بعد:| والمتعلقة بالعلاقات المرتبطة بالسلطة السياسية والدينية والهادفة إلى المشروعية |:الذاتية:| وترويض الرّعية: فالعلاقات التي |: قد:| بادر <جنك> |: جنكيز خان:| في أوج سلطانه:| وكذلك ساسة التبت والصين بربطها مع الرّهبان البوذيين كانت بالتأكيد معلّلة بنفس الحافز الذي ربط مثل هذه العلاقات بين السّاسة الجرمانيين والرّوس وغيرهم وحتى العلاقات الطيبة بين فريدريك الأعظم <|: و:|> اليسوعيين، |: والتي يسّرت تواصل وجودهم <أيضاً> رغم الأمر البابوي Dominus ac redemptor noster. |: فالرّهبان |: وبالخصوص:| |: كزهّد،:| هم في ظلّ ظروف الدولة الزراعية المحضة المدرّسون الوحيدون < الأرخص ثمناً اقتصادياً نسبياً> الأكثر منهجية، |: وغير الخطرين من منظور سياسي بحت، والأشدّ انضباطاً <و> وكذلك الأرخص ثمناً على الأقلّ في البداية، ويمكن للحاكم <السي>، عندما يريد أن يؤسّس جهازاً <رشيداً> من الموظفين ويكسب قوّة موازية للخصم الطبيعي <طبقة النبلاء> اللجوء لمثل هذه العقلنة الإماراتية أو البيروقراطية لبنية السيادة <وما يتبعها من استبداد صاعد>: |: طبقة النبلاء،:| إذ إنّه لا يجد سنداً ثابتاً مثل تأثير الرّهبان على الجماهير المحكومة. |: فحيث كان الأمر كذلك وطالما دام، سعى التنظيم الديني للحياة أن يكون بنفس القدر قويّاً مثلما هو الحال لدى السلطة الدينية الحقيقية، أي السيادة ذات المصلحة الكاريزماتية.:| ومن المفروض أن تدفع السلطة السياسية |: ثمناً باهظاً لهذا السند وحده: ولئن تقدّم الرّهبنة نفسها سنداً عن طواعية <لمصلح متحمّس عقلاني> للمصلح الديني العقلاني في خدمة الحاكم – سواء كان يلقب بالإمبراطور هنري الثامن أم|: الملك،:| أشوكا (Açoka)؛ فإنّ عقيدتها الكاريزماتية ترفض قطعاً كلّ تدخّل استبدادي قيصري بابوي في المجال الديني الحقيقي أكثر من أيّ كهنوت في العالم، |: ومن الممكن أن تخلق سلطة مستقلّة قويّة جداً بحكم نظام التنسّك المنسجم الذي تتميّز به. ولذا فإنّ الوقت حان لا محالة <في كلّ مكان>، حيث تتصادم الرّهبنة كلّما ازدادت قوّة مع |: <[؟؟]>:| متطلّبات الاستبداد البابوي المعادي. وحسب نتيجة هذا التصادم، فسيتم بالفعل إمّا انتزاع أملاك السلطة الدنيوية كما حدث مثلاً في التبت <|: و:| لدى اليهود> أو بالعكس القضاء تماماً على الرّهبنة مثلما جرى متابعتهم عدّة مرّات في الصين <،أو حقاً>.

غير أنّ <التصادمات> والإشكاليات هي أكثر جدّية وعمقاً في علاقات الرّهبنة

بمصلحة الكاريزما الدينية. فحيث لم يكن هناك بطريق |: حقيقيّ:|، مثلما هو الحال في البوذية |: النابغة:|، فإنّ مكانة الحبر الأكبر الذي هو كالبطريق في البوذية الهندية القديمة تبدو ضعيفة جداً، وذلك <بحكم> تبعاً لمكانة الأمراء الاستبدادية الذين استحوذوا |: دوماً:| على مثل هذا الدور كما فعل الملوك البيزنطيون – أو حيث أنشئ، مثلما هو الأمر لدى اللاموية، |:أصلاً:| عن طريق الرهبنة وتم تسييره والسيطرة عليه |: بصفة شبه تامّة:| من طرف الموظفين الرهبان، <أو حيث الرهبنة، كما في الكنيسة الشرقية، هي المصدر الوحيد <لتربية> كلّ موظفي الكنيسة السّامين،> فإنّ العلاقة هنا (سهلة نسبياً) منظمة بيسر ظاهرياً على الأقلّ. ولكن التوترات الداخلية <تبقى هنا أيضاً قائمة وتتجلّى في اللاموية مثلاً لدى المستقلّين الذين يقفون جنباً إلى جنب> وتظهر أيضاً في مثل تلك الحالات طالما الطابع العبقري <الكاريزماتي> للرّهبنة |:<كواحدة في العالم أسره>:| |:كواحدة تتمتع بالحفاظ على التوافق مع طائفة الأحبار <الإلهية> المعرضة عن أنظمة العالم المذنبة بالضرورة لارتباطها بالملك والعنف، والمستقلّة عن جميع مؤسّسات الرّحمة لأنّها تبحث عن الطريق نحو الإله بفضل الكاريزما الخاصّة بها |: أو تسعى إلى إعادته من جديد :| من خلال إصلاحات.|

إنّه لمن الجلّي أن تكون هذه |: الكاريزما الشخصية:| في آخر المطاف في تناقض تامّ مع المتطلبات الدينية لإحدى "مؤسّسات الخلاص" التي تسعى من جهتها إلى احتكار الطريق إلى الله ("Extra Ecclesiam Nulla Salus" هو الشعار لجميع "الكنائس"). وبالطبع في المقام الأوّل ضدّ تكوين جماعات/ طوائف |:خاصّة:| مثل تلك التي يؤسّسها |: مقدّسون:| مختصّون <كاريزم> <دينياً> يرفضون مطالب الكنيسة |: البيروقراطية:| الشمولية و|: من ثمّ:| الدور الاحتكاري لكاريزما المؤسّسة. ورغم ذلك اضطرّت كلّ واحدة من الكنائس الكبار أن تتحالف مع الرّهبنة. مع العلم أنّ الرّهبنة بقيت غريبة عن المهدية <التي تنبذ تماماً كلّ نوع من التنسّك> واليهودية اللتين تتشبثان بالشرائع كسبيل للخلاص ولا تعرفان مبدئياً شيئاً آخر سواها، بل ترفضان التنسّك أصلاً. أمّا في الكنيسة المصرية المتأخرة فمن المحتمل أن تواجدت بعض الإرهاصات. <إذن> |:<كانت الرهبنة بالنسبة للبوذية فعلاً نقطة التبلور لتأسيس الكنائس. أمّا الإسلام:| |:<فالطريق نحو جمعيّة رهبان خالصة>:| |: <إذ> لم يكن قادراً على رفض <منظمة مثل> الكنيسة المسيحية التي تقوم بتنفيذ صارم للمبادئ المكتوبة والنابغة بالنسبة لها. <خاصّة أنّ الرّهبنة كحاملة لرسالة

التبشير كانت ضرورية.>:| وقد سمح التصرّف في دفع التأويل الثاني للتنسّك نحو إنجاز "مهنة" خاصّة:| داخل الكنيسة:| وذلك أوّلاً، أنّ الاتّباع الكامل للمثال الذي |: يعتبر<ينظر إليه> كأسمى الإرشاد الإنجيلي، ولكن ليس في مقدور أيّ شخص، كمصدر لإنجاز- إضافيّ <(Thesaurus Ecclesia)> والذي تدير الكنيسة نتائجه المختلفة |: كـ Thesaurus :| لصالح القاصرين من المؤهلين كاريزماتياً. ثمّ إنّه كلّما تم تأويل التنسّك <في حدّ ذاته> تماماً إلى وسيلة، |: ليس أوّلاً لكسب الخلاص الذاتي بطريقته الخاصّة، وإنّما |: لتحضير الراهب للعمل <الخدمة> لصالح السلطة الدينية: |:أي للتبشير الخارجي والداخلي والكفاح ضدّ السلط المنافسة. ولا بدّ أن يبقى، بل بقي أيضاً مثل هذا العمل الدنيوي الذي يستند إلى الكاريزما الذاتية المختصّة، مثيراً للاحتراز بالنسبة للسلطة الكنسية التي تستمدّ كلّ شيء من كاريزما مؤسّستها، غير أنّ العناصر الإيجابية قد فاقت.:| وهكذا خرج التنسّك من خلايا الأديرة وبدأ يسعى إلى السيطرة على العالم، وفرض |: من خلال تنافسه:| ونمط عيشه |: (بأقدار مختلفة):| نفسه على مؤسّسة الكهنوت وشارك في إدارة مصلحة الكاريزما مواجهاً الرّعية، إلّا أنّ الاحتكاكات بقيت بلا ريب قائمة. فضمّ |: التصوّف الوجداني في شكل طرق |: الدّراويش |: إلى السنّة الإسلامية |: (الذي أصبح نظريّاً ممكناً منذ تليّن السنّة عن طريق الغزالي):| هو "أصدق" دليل على ذلك. أمّا البوذية فقد وجدت <الحلّ الأنسب> |: منذ البداية:| وذلك بأتمّ المعنى انطلاقاً من الرّهبان وإليهم |: ومن الدين المقصود نشره، هذا الحلّ الأنسب: |: هو السيطرة المطلقة على الكنيسة من قبل الرّهبان كأرستقراطية كاريزماتية، في اليد، وكانت أيضاً |: إزاء البوذية بالذات:| دغمائيّا |: بالخصوص:| سهلة القبول <التنفيذ>. فقد وجدت الكنائس الشرقية بحكم الاحتراز المتزايد من طرف جميع مصالح السلط الدينية حلاًّ ميكانيكياً أساسياً بالنسبة للرّهبنة <التي> يتطابق وتمزّقها الداخلي: |: أي تجلّي التنسّك الفردي اللامعقول من ناحية، |: بيروقراطية | حكومية:| لمؤسّسة الكنيسة <بدون>، <بعد>:| |: في روسيا بدون:| قائد دينيّ <روحيّ>، من ناحية أخرى،:| والذي ينطبق على تطوّر سلطتها الدينية التي حطمت من خلال الهيمنة الخارجية والاستبداد القيصري البابوي. فحركة الإصلاح لدى الـ Ossifljanen انضمّت إلى خدمة الاستبداد القيصري البابوي <مثل> كالحامل الوحيد الذي يدخل في حيز

الاعتبار، لأنّه: أقوى سلطة، وكذا الحال بالنسبة للمصلحين (Cluniazensischen) الذين وجدوا سنداً لدى هنري الثالث. :| ويمكن متابعة الاحتكاك والتوازن بكلّ نقاوة في الكنيسة الغربية التي تمكّنت من تحقيق تاريخها الباطني بصفة جوهرية أخيراً عن طريق الإنجاز الصارم للحلّ.

من بين "أديان العالم" الكبار الثلاثة <فإنّ البوذية في البداية> قدّمت البوذية |: (التي تكونت منذ البداية في إطار دين رهبان خالص) والكنيسة الغربية <وجدت الحلول الصارمة بإطلاق> <خاصّة الاندما الأخير> الحلول الصارمة <[؟؟]: فالرهبنة كـ <مسيطر> <حامل> <|:مسيطر:|> الحامل الوحيد |: للكنيسة:| <من خلال الرهبنة من جهة>

إدراج الرّهبنة |: في منظمة بيروقراطية:| كمجموعة منسلخة بحكم "الفقر" و"العفة" (Kenschheit) عن ظروف العيش اليومية ومدرّبة على <"الطاعة"> "الطاعة" الخاصّة لرئيس كنيسة مونوقراطية <من جهة أخرى>. وهذا التطوّر الأخير قد حصل <في الغرب في مراحل متعدّدة و> دوماً عن طريق تأسيس جمعيات دينية جديدة. فالرهبنة الإيرلندية التي كانت لوقت ما المؤمّنة على حفاظ جزء هامّ من ثقافة وتقاليد العهد القديم تمكّنت |:فعلاً:| من تأسيس كنيسة خاصّة للرهبان بدون خلق علاقة |:وثيقة:| مع الكرسي المقدس بروما. و|: من جهتها:| أنشأت جمعية البنيدكتينر |: بعد أن انتهت مرحلتها الكاريزماتية:| في آخر المطاف <شبه أدير>أديرة زراعية إقطاعية <لتزويد خلف النبلاء بمصادر ربح>.:| :| وحتى نموذج الـ Clu-niazenser (وأكثر منه رهبان دير بريمونتري) كان من بين جمعيات الأعيان الدينية |: الزراعية:| التي اكتفت بـ "زهد" |: معتدل تماماً:| (يكفي أن نستحضر اللباس المرخص لهم) والذي كان مطابقاً لمثل هذه الطبقة <الزراع>؛ وقد تواجدت هنا أيضاً|: منظمة محليّة:| في شكل نظام التبنّي. أمّا دورها الأساسي فيتمثل في عودة ظهور الرّهبنة كقوّة في خدمة السيطرة على الحياة الدينية.:| فجمعية الـ Cisterzien الدينية قامت |: لأوّل مرّة بربط تكوين منظمة ثابتة فوق محلية بـ <طابع> <وحدة عمل اقتصادية> منظمة عمل فلاحي |: زهيدة:| مكّنتها من إنجاز مستعمراتها المعروفة.|

أدخلت مؤسّسة الإخوان غير المنتمين للكنيسة التدرّج الأرستقراطي <بقوّة>

إلى الأديرة ذاتها – مدفوعة بالحاجة إلى تحرير القساوسة الرّهبان للقيام بالواجبات الدينية –؛ |: ولكنّها أزاحت الطابع الإقطاعي لأسسه إلى الخلف. فأديرة <المتس> المتسوّلين المسيّرة بصفة مركزية <صارمة> كانت، |: على عكس أديرة السيسترسيان الفلاحية:| حسب الشكل الأصلي |: الكاريزماتي <الخالص>:| القاضي بالسعي للحصول على موارد العيش:| |: مرتبطة بالإقامة في المدينة وبنوعية عملها: <الخيري المنسّق |: أعمال خيريّة، :| رعاية دينية،> القدّاس، |: رعاية دينية، في خدمة أعمال خيرية،:| متّجهة بالخصوص نحو حاجيات الطبقات البورجوازية. وبهذا التأسيس للجمعيات الدينية خرج التنسّك إلى الشارع للقيام بـ "التبشير الداخلي" المنسّق <مبدئياً>. :| وقد قوّى الفرض |: الصّارم – صورياً على الأقلّ – لمنع الملكية وإزالة الإقامة الثابتة (Stabilitas loci) |:|: أي العمل الخيري المتجوّل |: استغلال الرّهبان المستعدّين بدون قيد أو شرط لغاية السيطرة المباشرة على الطبقات الواسعة من البورجوازية التي سمح ضمّها في شكل الجماعات "الثلاثية" (Tertiarier) إلى نشر عقيدة الجمعية الدينية خارج حلقات الرّهبنة. فجمعية الكبوّشيّين (Kapuziner) وما شابهها من الجمعيات التي تأسّست مؤخراً هي الأخرى في حاجة بصفة متزايدة إلى الروّابط الموجّهة نحو تحريك الجماهير، وآخر المحاولات الكبرى التي لجأت إلى الفكرة الأصلية <القديمة> |: لا اجتماعية:| للتنسّك: إمكانية الخلاص الفردي: قام بها الكارتهويزر وترابيون (Trappisten)، ولم يغيّروا شيئاً من التطوّر الكامل للرهبنة الموجّه بازدياد نحو العمل الاجتماعي، |: أي خدمة الكنيسة في حدّ ذاتها.:|:|

لقد وصلت عقلنة التنسّك المتزايدة من مرحلة إلى أخرى حتّى حدّ المنهجية الموضوعة دوماً وبدون استثناء:| <في> خدمة التأديب <أخيراً> إلى أوجها مع جمعية اليسوعيين الدينية. <بما في ذلك> أيّ بقيّة من الإعلان الفردي عن الخلاص والعمل في سبيله <العالم> الذي كلّف استبعاده <عزله> من <التأسيسات> الجمعيات القديمة، وخاصّة من تأسيس القديس فرانسيسكو|: السلطة الكنسية كثيراً من الجهد، إذ قد رأت فيه خطراً على مكانة مصلحة الكاريزما، وكذلك أيّ معنى لامعقول للتنسّك |:– هو الآخر يمثل نقطة احتراز لمصلحة الكاريزما – :| وبالمثل أيضاً:| فإنّ جميع الوسائل اللامعقولة|: أي التي لا يمكن وضعها بالنسبة للنجاح في الحسبان، قد انتفت: فـ "الغاية" |: المعقولة:| هي التي تسيطر (و"تسوغ" الوسائل – وهي ليست قاعدة [الأخلاق] اليسوعية فحسب، وإنّما |: أيّة أخلاق نسبية |: أو غائية، قد تتحصّل |:<هنا>:| إذن كنقطة تنظيم للحياة/ العيش بصفة

معقلنة <نسق> عن صبغة خاصّة بها). بمساعدة هذه، ومن خلال القسم الخاص الذي تعهّد به الحرس الرسمي بالولاء إزاء الكرسي المقدّس الروماني،؛ نجحت> تم فرض العقلنة البيروقراطية على بنية السيادة <الكنسية> في الكنيسة.:| |: فحتى فرض العزوبية <تحت ضغط الرّهبنة الـ Cluniazensischen> كانت بمنزلة قبول نمط حياة الرّهبنة وحصلت تحت ضغط الرّهبان، وخاصّة |: أيضاً:| قصد منع الإقطاعية في الكنيسة |: التي تمت محاربتها خلال التتويج والحفاظ على "الطابع المؤسساتي في المواضع الكنسية. والأهمّ من ذلك كان تأثير "روح" الرّهبنة العام على |: مبادئ طريقة العيش. فالرّاهب كمثال للرجل التقيّ كان – على الأقلّ في الأديرة ذات التنسّك المعقلن، وغالباً لدى طوائف اليسوعيين، أيضاً |: الأوّل:| ذا "تقسيم للزمن" "المنسّق" بصفة خاصّة وذا "مراقبة ذاتية" دائمة |: مع:| رفض كلّ ما هو |: غير مغرض:| "اللـذة" و|: كلّ:| ما لا يخدم هدف خدمته من التزامات <لهو / مسليات> من خلال واجبات إنسانية: <الرّجل> "رجل العمل" الحيّ ومن ثمّ <المخلوق،؟؟> والمؤهّل، كوسيلة لخدمة تلك|: المركزية و|: العقلنة لبنية سيادة الكنيسة <وكذلك> وكذلك بحكم تأثيره كراع للدين ومربٍّ، لنشر العقيدة المناسبة لدى الأشخاص غير التابعين للكنيسة وذوي ميل ديني.:|

<لقد انهارت> المقاومة |: الطويلة العهد:| للسلطات |: الكنسية:| (الأساقفة، <الإكليروس>) المحلية (القساوسة) ضدّ <امتياز> المنافسة القويّة جداً للرهبنة |:– كان الرّاهب كمسافر يطلب في رعايته الدينية ثمناً زهيداً، ولذلك كان محبوباً: أمّا كأب قابل للاعتراف، فكان يطلب |:وبسهولة:| دون ما يفرضه الإكليروس المحلّي من طلبات:أخلاقية:| وفي المعنى المثالي:| تماماً:| كما في مجال التدريس مع التنافس الحرّ كانت طبقة من <الزهّد> |: مثل :| الزهّد العزّاب في مقدورها أن تنافس مادياً أيّ سلك <طبيعي>:| دنيوي من التعليم الذي يجب عليه النفقة على عائلته من ملكه – وكانت هذه المقاومة : في نفس الوقت مقاومة ضدّ هذه المركزية البيروقراطية للكنيسة في حدّ ذاتها. <لم تلعب أيّ كنيسة أخرى مثل هذا الدور وبمثل هذا البعد كالرّهبنة، باستثناء>. وفي كنائس أخرى لم تلعب الرّهبنة دوراً بمثل هذا البعد إلّا في البوذية <,وخصوصاً اللاموية,>، مع العلم أنّ هنا فقط <[؟؟]>، باستثناء اللاموية <[؟؟]> ليس هناك رئاسة هرمية. أمّا في الكنيسة الشرقية، فإنّ الرّهبنة تهيمن صورياً على الكنيسة بما أنّ جميع الوظائف العليا تسند إلى أعضائها، – ولكنّ الخضوع الاستبدادي القيصري البابوي يحطم نفوذها. ولم تلعب الطرق الدينية في

الإسلام دوراً قيادياً <مماثلاً> إلّا في الحركات الأخروية (مثل المهدية). أمّا اليهودية فلا تعرف الرّهبنة بالبتّة.:| ولكن لم يحدث في أيّة كنيسة عقلنة التنسّك بهذه الكيفية |: خصوصاً:| ولأغراض السلطة الدينية كما جرى بأتمّ معنى الكلمة لدى طوائف اليسوعيين.|

مــذكرات على الصفحات الخلفية للمخطوط

[الصفحة الخلفية للتمديد الثاني لنصّ أ (7)]
كتبت المذكرة الآتية المنشورة لاحقاً بالحبر الأسود
فيما يخصّ ص 36

ميلوكوف Milukoff، مسودة الفصل الرابع I Kap. IV (1)

[الصفحة الخلفية لنص أ (7)]

كتبت الفقرة الموالية المنشورة بقلم رصاص ووقع شطبها بقلم أزرق (من طرف المرصّف؟). أمّا رؤوس الأقلام فتستند إلى قرونفيدل حول البوذية ,Grünwedel Buddhismus (كما جاء ذكره سابقاً ص 60، الهامش 71)، وخاصة إلى التفاصيل في الفصل حول "المبشرون المغول والكنيسة الصفراء" "Die Mongolenbekehrer und die gelbe Kirche"، ص 61-93. توجد المذكرات الأخرى المتعلقة خاصة بتاريخ الكنيسة الغربية على الصفحة الخلفية القريبة منها يميناً.

أوّلاً: دير أو ما يشابهه
ثمّ: جمعية دينية أو ما يشابهها
(مثلما هو الأمر في التيبت(2)

---

(1) المقصود هو: Paul Milukow, *Skizzen russischer Kulturgeschichte: Deutsche Übersetzung von E. Davidson* (Leipzig: Otto Wigand, 1898), Band 1,
يبحث الفصل (ص 167-229) في "الطبقات" وكذلك في نظام "الميستنيشستفو" (miestnischestwo) وعواقبه "المضادة للأرستقراطية".

(2) بعد تحوّل السلطة في الصين من سلالة المغول إلى سلالة المينغ عام 1368 ألغيت المنصب الذي كان يحتلّه المشرف الأعلى على الأديرة البوذية في التيبت ساسكيا (Saskya) وأصبح هذا الأخير مماثلاً لبقية المشرفين على الأديرة. وهذا ما دفع إلى نشوب حروب دامية، أوّلاً بين دير ساسكيا ودير بريغون (Bri- gun´) الذي أسّس مؤخراً. وفي الصراع الذي نشأ بين الفرق المختلفة تمكّنت في آخر المطاف =

و كذلك في الغرب)

تلفيق ديني لدى الشعوب الرحل

في آسيا أيضاً[3].

البابوية القيصرية في أضعف مظاهرها

(السلطة الدينية في أقوى مظهر رغم البا[بوية] القيصرية)

أ[نظر] في البوذية[4]

تقاسم كاريوما الوظيفة

هذا ما قام به أيضاً كوبيلكان[5]

و هوتوكتوس[6]

طائفة دغيلوغ – بالإصلاحية dGe-lugs-pa- Reformsekte – التي تنعت بـ "الكنيسة الصفراء" بعد أن كانت تلقب بالقلانس الصفراء – أن تفرض نفسها على الفرق الحاملة للقلانس الحمراء مثل فرقة ساسكيا وفرقة نينمابا (Ninmapa) الأقدم منها. قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 69, 74, und Hackmann, *Buddhismus*, S. 70-72.

(3) يبدو أنّ فيبر يقصد هنا بالخصوص المغول الذين يسمحون بتواجد الثقافات المختلفة جانباً إلى جنب. ففي القرن الثالث عشر وقع اهتداء مغول الشرق إلى البوذية من قبل قساوسة من التيبت، غير أنّهم حافظوا على تقديس آلهتهم المحلية وعفاريتهم وبقوا متعلقين بالشامانية كدين شعبي منتشر بين الناس. قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 2, 178 und 185.

(4) تمكّنت اللامائية من الحفاظ على ذاتها كسلطة مستقلة في التيبت – رغم التبعية السياسية إلى الصين- لأنها تطوّرت، كما وضّح فيبر ذلك، كجمعية مستقلة عن السلطة السياسية.

(5) كان الكوبيلكان (Khubilġane) (من لغة المغول: كوبيلغان (Qubilγan)، وتعني "التناسخ") أسمى مجموعة من رجال الدين لدى مغول الخلخا واعتبروا من الذين ولدوا من جديد من بين أصحاب اللاما. ويتحتّم على هؤلاء إثبات ولادتهم من جديد ثلاثة مرات على الأقل واكتساب امتيازات في نشر البوذية أوتوسيع نفوذ الكليروس. قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 86-90,
وكذلك: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 454,
وردت كلمة "Chubilgan" لدى غرونويدل في كتابه: *Lamaismus*, S. 151,
أيضاً مكتوبة بهذه الطريقة.

(6) كان الهوتوكتو (Hutuktu) أو خوتوكتو (Khutuktu) (من لغة المغول: كوتوكتو تعني "الجليل"، "المقدّس") بمنزلة تناسخ لقساوسة بوذيين من التيبت قاموا بالتبشير في القرن السادس عشر في بلاد المغول. وكان أشهرهم الميدري كوتوكتو (Maidari Qutuqtu) في دير أورغا (Urga) الذي كان أيضاً رئيس المغول. ومن أجل مكانته المرموقة قررت السلطة الصينية الحامية آنذاك أن لا يولد الميدري كوتوكتو إلا في التيبت. وبعد انهيار سلالة المانشو في الصين عام 1911 صار الميدري كوتوكتو أيضاً حاكماً على بلاد المغول. قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 84,

كتبت الفقرة الآتية بالحبر الأسود ووقع شطبها بقلم أزرق (من طرف المرصّف؟). أمّا المذكرات فإنّها وضعت في عمودين على آخر الحاشية في يمين الصفحة الخلفية. ويتضمّن العمود اليساري بكلّ وضوح إضافات لما سجّل في العمود اليميني.

العديد من الكاريزمات الوظيفية |:الخاصة:| (دالاي

لاما[7]

و التاشيلاما[8]

و هوتوكتوس)

|: مثلها:

هو صعبب التوازي مع

ترتيب الكاريزمات الشعبية وحسب

عدد منالحقوق الطبقية الخاصة

= وكذلك: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 456,
هناك يوجد أيضاً نمط الكتابة لكلمة "هوتوكتو" الذي استعمل أيضاً في مقدمة الأمير إسبير أوشتومسكيج في: Grünwedel, *Buddhismus*, S. XXXf., findet.

(7) يعتبر الدالاي لاما، وهو المشرف على أكبر دير بوذي في التيبت، أي البوتالا قرب مدينة لازا، منذ 1439 كتجسيم لبوذيساتفا أفالوكيتسفارا (Bodhisattva Avalokiteśvara). ولقبه التيبيتي هو"رغيال-با" "rGyal-ba"، أمّا لقب "دالاي لاما" فيبدوأنّه أسند له مؤخراً من قبل المغول. وكان الدالاي لاما باشتراك مع بان- شين رين- بو-خي (Pan-chen rin-po-che) الرئيس الروحي لـ "الكنيسة الصفراء" وفي نفس الوقت رئيس دولة التيبت (حتى 1959). قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 75f., 80, und Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 454f.

(8) أعطى الأوروبيون لقب "تاشي- لاما" للمشرف الأكبر التيبتي "بان- شين رين- بو- خي" (Pan-Chen rin-po-che) على الدير bKra-śis Ihun-po في جنوب التيبت. وحسب ألبيرت غرونويدل في كتابه حول البوذية، فإنّ هذا الدير قد عرف في أوروبا تحت اسم "Tashi "Teeshoo loombo (lumpo) ممّا اشتقّ منه لقب "تاشي لاما". وكان تاشي لاما هوالآخر رئيساً روحياً للديانة اللامائية ولكنه لم يكن "في نفس المرتبة من القداسة" مثل الدالاي لاما (المرجع المذكور، ص 76). فكان يمثل التجسيم لبوذيساتفا أميتابا (Bodhisattva Amitābha) (أي "مالك النور السرمدي") وهوبوذا التأمّل من طائفة بوذية الماهايانا (Mahāyāna-Buddhismus) االتي كان لها تأثير حاسم على اللامائية. قارن أيضاً: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 455 mit Anm. 81f.

الموظفين

المختارينمجامع الكنيسة: **ليس نيابة**

حسب النظام الهرمي.و إنّما اجتماعات

لذا: الكفاح **الموظفين**

ضدّهم ذوي الكاريزما **الذاتية**

قد تصبح أسقف وليس

الكاريزما **المحلية** (مبعوث)

للأساقفة دوماً نائب

الغاية القصوى/ الهدف الرئيسي عن الطائفة[9]

|: ليس هناك أغلبية

حتّى لدى

الطبقات / الفئات:

و كذا الحال: لدى

"قدماء"

الكنيسة

الكالفي[نية]

(نظام **إلاهي**

و ليس كاريزما[10]

---

(9) المقصود هنا هي المجامع القديمة للكنيسة المسيحية التي كان – حسب رودولف سوم: **Rudolph** Sohm, *Kirchenrecht*, S. 303,

الأساقفة يتمتعون فيها بـ "سلطة كنائسية": "ليس [...] بموجب فكرة النيابة وكأنّ الأسقف ينوب أبرشته [...] وإنما فقط بموجب مكانته الذاتية كأسقف".

(10) حسب النظام الداخلي للكنيسة الكالفينية يستوجب على كبارالسنّ من الرجال في الطوائف الكالفينية الاهتمام بالتربية الكنسية وإدارة الجماعة الدينية. وبموجب فكرة القضاء والقدر فقدت =

(<؟؟؟> لدى ال Quäker

الحديث

فقط عن كاريزما

محدودة في لحظات[11]

= الكنيسة الكالفينية "طابعها الكاريزماتي بصفة تامّة".

(11) فيما يتعلق بالخطب العفوية ضمن صلوات طائفة الكويكر.

II

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية

تقرير النشر

فيما يتعلّق بنشأة النص

فيما يخصّ النص الموالي نشره، يتعلّق الأمر بشذرة من نص وجدته ماريانا فيبر في مخلّفات زوجها، وذلك ضمن حزمة من النصوص التابعة لـ **الاقتصاد والمجتمع** – حسب ما أعلنت عنه بعد عقود من الزمن إزاء جوهانس فينكلمان[1] وقد نشر هذا النص القصير عام 1922 على حدة كمقال في **المجلّة السّنوية البروسيّة**[2]. ويبقى تاريخ نشأة هذه الشّذرة من النص غامضة ولاسيّما أنّه لم ترد لنا رسائل أو أقوال أخرى لماكس فيبر بخصوص هذا النص، ولذا يتعيّن تحديد المجال الزمني لنشأته عن

(1) انظر رسالة ماريانا فيبر إلى جوهانس فينكلمان بتاريخ 6 أيار/ مايو 1948؛ تم ذكرها هنا حسب نصّ: Johannes Winckelmann: "Max Webers Opus posthumum. Eine literarische Studie," *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, Band 105, Heft 2 (1949), S. 368-387, hier: S. 378, Anm. 5, und *Webers hinterlassenes Hauptwerk*, S. 119, Anm. 70,
رغم الإشارة إلى رسالة ماريانا فيبر في التصدير للطبعة الثالثة من مجموعة المقالات حول النظرية في العلوم *Gesammelten Aufsätze zur Wissenschaftslehre* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1968, S. X, Anm.3),
لم يتم التمكن من العثور على الرسالة الأصلية في مخلفات Johannes Winckelmann, BAdW München.

(2) انظر: Max Weber, "Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft. Eine soziologische Studie," *Preußischen Jahrbüchern*, Band 187, Heft 1 (Januar 1922), S. 1-12, S. 723.

طريق إشارات داخلية ومقارنة بنصوص أخرى موثقة زمنياً حول الموضوع.

يرسم النص في جمل مقتضبة النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعيّة، سواء في خصوصياتها الرئيسية أم في علاقاتها مع بنية الحقّ والاقتصاد. أمّا في نمط تسلسله النسقي، فإنّ النص يبدو أقرب كثيراً للفصل الثالث من الإيداع الأوّل لـ**الاقتصاد والمجتمع**[3] الذي حرّر عام 1919/ 1920 من بين النصوص المخلّفة حول **سوسيولوجيا السيادة** التي صيغت في المرحلة التي سبقت الحرب. ورغم الصّياغة الدقيقة للنصّ، فهناك تناقض/ اختلاف في تسلسل العناصر[4] قد يشير إلى أنّ ماكس فيبر لم يقم بمراجعة نهائية. ففي مواضع ثلاثة تمت الإحالة إلى التفاصيل الموالية حول تأثير الاقتصاد، وخاصّة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على تنظيم الدولة الحديثة. غير أنّ هذه الإحالات لم يتم حلّها ولم تجد ما يطابقها مباشرة في نصوص أخرى مخلفة من طرف ماكس فيبر[5]. ولذا فإنّ الأمر لا يتعلق في النص الموالي بنّصّ مكتمل العناصر، بل بجزء/ شذرة من نص هو بمنزلة مدخل لنظرية السيادة. ونظراً لهذا الطابع الافتتاحي، فإنّه من المحتمل جداً أن يكون الفصل حول "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعيّة" - كما أعلن عنه ماكس فيبر في التعليمات حول "مجمل الاقتصاد الاجتماعي" في حزيران/ يونيو 1914 - مطابقاً وبالآتي يمكن أن يكون مدخلاً للفصل حول سوسيولوجيا السيادة[6]. لكن هذا الإلحاق يتناقض مع الإحالات التابعة للنصّ وكذلك مع التفاصيل الفيلولوجية كما سيتجلّى في الشرح الموالي.

---

(3) قارن: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG1, S. 122-176 (MWG I/ 23).

(4) في حين تم تعداد العناوين الثانوية في الفصلين I وII (السيادة الشرعية والسيادة التقليدية) حسب الترقيم 1.، 2.، 3.، جاء التقسيم في الفصل III بعنوان "السيادة الكاريزماتية" حسب أ)، ب)، ج)... إلخ. كما ورد هذا التقسيم أيضاً بعد النقطة د) في نفس الفصل حيث جاء التقسيم حسب أ)، ب)، ج) ثمّ التعداد من 1 إلى 5.

(5) في النص الخاصّ بـ: "Soziologischen Grundkategorien des Wirtschaftens" (WuG[1], S. 31-121; MWG I/ 23),
تم فعلاً ذكر بعض الشروط الاقتصادية المتعلقة بإطار الرابطة السياسية الحديثة (المرجع المذكور، ص 117 فلاحقاً)، لكن لم يحصل الربط مع تطوّر الدولة الحديثة. ومن المحتمل أنّ فيبر لم يقدّم ما يطابق ذلك في النص الذي ورد لنا، وإنما بحث في الموضوع في "مقدمة" الفصل 8.d: Die Entwicklung des modernen Staates" (GdS[1], Abt. I, 1914, S. XI; MWG I/ 22-6)
المعلن عنه في: GdS.

(6) قارن (GdS[1], Abt. I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6؛ هناك تم توضيحه كفصل 8a.

لا يتضمّن هذا النص المجرّد حول "النماذج الثلاثة الخالصة/ المحضة للسيادة الشرعيّة" والرّامي إلى التحديد النموذجي أيّة تلميحات تاريخية تسمح بوضع توقيت دقيق لصياغة النص لكنّ ذكر "إدارة البرلمان واللجان" في النص باعتبارها شكلاً ممكناً لتسيير السيادة الشرعية والتحوّل المفاجئ في زمن الفعل خلال التفاصيل المتعلقة بـ "الرحمة/ اللّطف الإلهي"، وكذلك ذكر "ديمقراطية - القائد/ الزعيم" (Führer-Demokratie) يشيران إلى تطوّرات سياسية جرت في أواخر الحرب العالمية الأولى وإلى أفكار ماكس فيبر فيما يخصّ التنظيم الجديد لألمانيا. أمّا بالتفصيل، فيمكن القول: **1.** بحث فيبر في موضوع إدارة اللّجان الإنجليزية ضمن المقال المنشور في 24 حزيران/ يونيو 1917 حول "إدارة الإعلام العمومي والمسؤولية السياسية" كمثال بارز لإدارة عمومية مراقبة[7]. **2.** ففي حين كان فيبر يتحدّث في الصّياغة القديمة لـ **الاقتصاد والمجتمع** عن "نوايا "الرّحمة/ اللطف الإلهية" الحالي" ومن ثمّ يلمّح إلى أقوال الإمبراطور فيلهلم الثاني، جاء في النص الذي بين أيدينا الآتي: "كانت لهذا [...] المفهوم عواقب حاسمة حيث وجد". ويمكن الاستخلاص من هذا التعبير أنّ زمن "الرحمة/ اللطف الإلهي" وممثله المشهور قد ولّى. فمنذ أزمة تموز/ يوليو1917 على الأرجح لم تبق السلطة الفعلية بين أيدي الإمبراطور فيلهلم الثاني[8]. **3.** وحتى فكرة "ديمقراطية القائد/ الزعيم" المذكورة في نص "النماذج الثلاثة الخالصة/ المحضة" لا نجدها عندما نبحث عمّا يوازيها في مجمل الأعمال إلّا في الخطاب الذي ألقاه عام 1919 حول "السياسة كمهنة"[9] وفي الإيداع الأول لصياغة **الاقتصاد والمجتمع** عام 1919[10]/ 1920. وبالآتي فإنّ كلّ هذا يشير إلى تدوين مؤخّر لنصّ

---

(7) انظر: Max Weber, "Deutscher Parlamentarismus in Vergangenheit und Zukunft. III: Verwaltungsöffentlichkeit und politische Verantwortung," *FZ*, Nr. 172 (vom 24 Juni 1917), 1 Mo.Bl., S. 1f., hier: S. 2,

ثمّ منقحاً فيما بعد في: Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland, MWG I/ 15, S. 486-507, hier: S. 483, 491,

(غير وارد في A). قارن أيضاً ما ذكر في: Weber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S. 211, sowie unten, S. 728, Anm. 6.

(8) قارن في هذا الصدد: Wolfgang J. Mommsen, *War der Kaiser an allem Schuld? Wilhelm II und die preußisch-deutschen Machteliten* (Berlin: Propyläen, 2002), S. 245ff.

(9) انظر: Weber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S. 224.

(10) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S.156 f. (MWG I/ 23).

"النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة". وهذا ينطبق أيضاً على التنظيم التسلسلي للأنبياء في التّوراة كـ "قادة/ زعماء كاريزماتيين" أو بالأحرى ك "ديماغوجيين" – وهو تقويم لم يتوصّل فيبر إليه إلّا في إطار دراساته العميقة التي قام بها خلال الحرب العالمية الأولى فيما يخصّ اليهودية. ولم تتم صياغة الجزء من المقال المطابق حسب المعلومات الرّاهنة إلّا في صيف 1917 ولم ينشر إلّا في حزيران/ يونيو عام [11]1919.

وتسمح المقارنات المرتبطة بسيرة الأعمال بإظهار تقارب بين هذا النص الموالي نشره والتجديدات المتعلقة بفكرة "الكاريزما". فيصف ماكس فيبر هنا نمط تكوين قيادة الرابطة المطابق لـ "ديمقراطية القائد/ الزعيم" بمصطلح بسيط من وحيه، وهو النمط "الكاريزماتي العام". هذه الطريقة في نحت المفهوم لا تجد في كامل أعماله سوى حالة واحدة مطابقة لها، ألا وهي الإيداع الأوّل من عام 1919/ 1920 حيث يشرح فيبر "الكاريزماتي – العام" بمنزلة "الاعتقاد في الزعيم/ القائد"[12]. وفي هذا الإطار الموضوعي تتنزّل أيضاً الفكرة الهامّة التي جاءت في النص المخلّف والمتعلقة بـ "التحوير اللاّتعسّفي للكاريزما"[13]، وهي فكرة لا نجدها في هذا التعبير الدقيق، لا في الصّياغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع ولا في الصّيغة المبكّرة من "المدخل" إلى "إيتيقا الاقتصاد لدى الأديان" لعام 1915، وإنّما في هذا النص الذي هو بين أيدينا فحسب وفي الفصل المطابق – من حيث التعبير الموازي – للإيداع الأوّل[14]. فأن "يكون الاعتراف الحرّ من جهة الرعايا الشرط الأساسي للشرعية وقاعدتها"، هذا ما يمكن اعتباره حسب فيبر في نهاية الشذرة من نص "النماذج الثلاثة الخالصة" كـ

---

(11) قارن تفاصيل المُصدّر للمجلّد MWG I/ 21.

Eckart Otto, "Die Tora in Max Webers, Studien zum antiken Judentum. Grundlagen für einen religions- und rechtshistorischen Neuansatz in der Interpretation des biblischen Rechts," *Zeitschrift für Altorientalische und Biblische Rechtsgeschichte*, 7 Jg. (2001),

والذي قدّم – مستنداً إلى ماريانا فيبر – تاريخاً للفقرات المطابقة يعود إلى صيف 1917.

(12) انظر: *Weber, Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 168 (MWG I/ 23).

(13) هنا حسب: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 157 (MWG I/ 23).

(14) انظر لاحقاً ص 741 وكذلك: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 155 (MWG I/ 23),

في كلا الحالتين جاءت الجملة كالآتي: " يمكن تأويل مبدأ التشريع الكاريزماتي الذي هو من حيث دلالته الأولى استبدادي بكيفية مناهضة للاستبداد".

"شرعية ديمقراطية". وقد عرض فيبر هذه الفكرة بصفة واضحة، حسب ما ورد في جريدة، خلال محاضرته بفيينّا في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" بحيث يمكن حتىّ الحديث عن نموذج رابع للشرعية خاصّ به[15]. ونجد أيضاً في الإيداع الأوّل تفاصيل مطابقة موضوعيّاً[16]. أمّا النصوص التي قدّمت كأمثلة والتي تتعلق خاصّة بالسيادة الكاريزماتية وتحويرها، فإنّها تعود إلى مسائل الديمقراطية التي صارت مهمّة جداً مع نهاية الحرب العالمية الأولى وارتبطت زمنياً من حيث تدقيق المقولات بصفة وثيقة مع أعمال ماكس فيبر المنجزة بعد الحرب. من هنا يبدو الإطار الزمني لنشأة النص المخلّف والموالي نشره حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" يتراوح بين صيف 1917 وصياغة الإيداع الأوّل عامي 1919/ 1920.

أغلب النصوص الواردة هنا كأمثلة نجدها في الفقرة الختامية من شذرة النص ويمكن أن تعود إلى تكملة ملحقة مؤخّراً. إلّا أنّ تجانس النص وصرامته يناقضان أوّلاً هذا الاحتمال بما أنّهما يدلاّن على صياغة مركّزة وبدون مراحل. لكنّ النص يشير أيضاً في فقراته الأولى إلى الخصوصيات المقولاتية التي تدفع هي الأخرى إلى القول بتاريخ صياغة مؤخّرة. وهذا ينطبق أوّلاً على المقولات الرئيسة "للسيادة الشرعية" و"السيادة التقليدية"؛ فهذه لا تظهر بهذه الصورة الدقيقة في نصوص سوسيولوجيا السيادة السابقة للحرب، أي لم تكن أيضاً في الصياغة الأولى لـ "مدخل" "إيتيقا الاقتصاد لدى الأديان". فلم يتم تحويل النموذج "العقلاني" للسيادة إلى نموذج "شرعيّ" إلّا في غضون المراجعة التي جرت عام 1919/ 1920[17]. ولئن تم التفكير سابقاً في الربط بين المشروعية والشرعية في الصياغة المبكّرة لـ "المدخل"[18]، لكن بقي إلحاق الصّفة الضرورية للنّمذجة مفقوداً. فلا نجده إلّا في التسجيلات التابعة

---

(15) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 755.

(16) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 156 (MWG I/ 23), "الشرعية الديمقراطية".

(17) قارن: MWG I/ 19, S. 126.

(18) انظر: Weber, *Einleitung*, S. 29 (MWG I/ 19, S. 129).

لدروس ميونيخ عام [19]1920 وفي الإيداع الأوّل لـ **الاقتصاد والمجتمع**[20] وفي هذا النص المقرّر نشره. كما ينطبق نفس المثال على مقولة "السيادة التقليدية"[21].

تشير العديد من الفقرات لشذرة النص المخلّف في وصفها لنماذج السيادة إلى تشابه كبير مع التفاصيل في الإيداع الأوّل لـ **الاقتصاد والمجتمع**. وهذا يخصّ في المرتبة الأولى وصف سيادة الموظفين[22] وعرض للعواقب بالنسبة للسيادة الكاريزماتية[23]. ومن الملفت للنظر هو أنّ هناك إضافة إلى ذلك تركيز على بنية الإدارة الأبوية والطبقية كصور أساسية لتسيير السلطة التقليدية[24] على خلاف الصياغة الأولى لـ **الاقتصاد والمجتمع** حيث كانت بنيات السلطتين الإماراتية والإقطاعية في مقدّمة البحث. وبهذا التركيز تقترب جوهريّاً أكثر من نسقية الإيداع الأول. أمّا الفصل حول السيادة التقليدية، فيظهر خصوصيتين أخرتين: فلئن سبق أن تحدّث ماكس فيبر في الصياغة القديمة من **الاقتصاد والمجتمع** عن صراع الطبقات ضدّ الحاكم، غير أنّه لم يقدّم الحجّة إلّا في هذه الشذرة من النص – وفي الإيداع الأوّل – وذلك مع مصطلح "تقسيم السلطات الطبقية". وما يماثله ينطبق أيضاً على استعمال مفهوم "سوسيولوجيا الدولة". وقد أعلن فيبر في "المدخل" المحرّر في حزيران/ يونيو عام 1914 عن فصل حول "تطوّر الدولة الحديثة"، لكنّه لم يعنونه كـ "سوسيولوجيا الدولة"[25]. وهذا الاعتراف الصّريح بمثلها لم يأت إلّا في إطار المداولات المهنية

---

(19) جاء هذا حسب تسجيل الدرس من قبل الزميل: Erwin Stölzl, Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, S. [6],
(من هنا فصاعداً: Kollegnachschritt Stölzl).

(20) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 124-126 (MWG I/ 23)

(21) قارن: Eber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S.160,
تسجيل الزميل: Stölzl, S. [8]،
Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 124, 130f., 133, 137, 141 (MWG I/ 23).

(22) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 143f. (MWG I/ 23).

(23) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 143f. (MWG I/ 23).

(24) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 133f. (MWG I/ 23).
انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG¹, S. 137f., 158, 161, 166 (MWG I/ 23).

(25) قارن: GdS¹, Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22-6)؛ هناك تم توضيحه كفصل 8d.

حول كرسيّ التدريس بفيينّا في خريف 1917 حيث ضمّ فيبر "سوسيولوجيا الدولة" بصريح العبارة في برنامج الدروس المقرّر تقديمه[26] وفي محاضرة علنية حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"[27]. وقد قام بالدرس الذي أعلن عنه في برنامج دروس فيينّا في السداسية الصيفية لعام 1920 بميونيخ ضمن الدرس حول "النظرية العامّة للدولة والسياسية (سوسيولوجيا الدولة)"[28] وأخذ منه فصلًا أضافه إلى الفهرس المقرّر للصياغة الجديدة لـ **الاقتصاد والمجتمع** حيث تمت الإشارة عدّة مرّات إلى "سوسيولوجيا الدولة"[29].

تثبت جميع الأدلة المجمعة هنا أنّ النص الصادر خلفاً حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" قد تمّ تحريره في المرحلة الزمنية التي مرّت بين صيف 1917 والصياغة الجديدة لـ **الاقتصاد والمجتمع** عام 1919/ 1920. وهذه الشذرة المخلّفة من النص الذي يمكن قراءته في أجزاء وافرة منه وكأنه تسلسل لمادة بدون جمل متكاملة قد تكون مدخلاً جديداً إلى موضوع السيادة من المحتمل أن فيبر استعملها كورقة تحضيرية لمحاضرته التي قدّمها في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في فيينّا حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"، وربّما أيضاً كمحاولة ثانية لإتمام مساهمته في **الاقتصاد والمجتمع** بعد أن توقف عنها بصفة مفاجئة مع بداية الحرب. وقد أعلن ماكس فيبر منذ صيف 1917 خلال المفاوضات الجارية حول دعوته إلى فيينّا أنّه يتعين عليه إتمام **الاقتصاد والمجتمع** قبل أن يباشر عملية التدريس[30]. وجرى هذا في صيف 1918 حين قرأ فيبر من شهر نيسان/ أبريل إلى

---

(26) رسالة ماكس فيبر إلى فيكتور شوورر (Victor Schwoerer) (MWG II/ 9)؛ هناك جاء الآتي: "يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار إلى جانب السوسيولوجيا العامة وسوسيولوجيا الدولة دروس حول سوسيولوجيا الدين وسوسيولوجيا الحقّ".

(27) انظر: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 745-756.

(28) انظر فهرس الدروس لنصف السنة الصيفية عام 1920 بجامعة لودفيغ- ماكسميليان في ميونيخ، – München: Rieger und Lindauer 1920، ص 11 (MWG III/ 7).

(29) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG[1], S. 168, هناك تكرّر الذكر ثلاثة مرّات (MWG I/ 23).

(30) قارن في هذا الصدد تقرير التصدير حول **إشكاليات سوسيولوجيا الدولة** (*Probleme der Staatssoziologie*).

شهر تموز/ يوليو من مؤلّفه حول **الاقتصاد والمجتمع (النقد الإيجابي للنظرة المادية للتاريخ)**[31]. أمّا آخر تاريخ للصياغة فقد تمّ تحديده من خلال تحرير الإيداع الأول لـ **الاقتصاد والمجتمع** الذي أعاد فيبر النظر فيه خلال صيف 1919 وواصل العمل فيه تزامناً مع دروسه التي قدّمها بميونيخ[32]. ولكن من المحتمل أن يكون نص "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" قد تمت صياغته قبل 28 كانون الثاني/ يناير 1919، حين ألقى فيبر خطابه حول "السياسة كمهنة" حيث رسم في مقدمته أسس نظرية السيادة والشرعية/ المشروعية وعرض المقولات الجديدة، أي أنّه ربّما استند إلى الأفكار المتناسقة والمفاهيم الجديدة الواردة في الشذرة من النص ومن أجل هذه الإبداعات/ التجديدات تؤدّي هذه الشذرة من النص وظيفة حاسمة في تاريخ نشوء **الاقتصاد والمجتمع** كحلقة وصل بين الصياغة القديمة والصيغة الأقرب جدّة. ولهذا الغرض يتم نشرها في إطار **سوسيولوجيا السيادة**.

فيما يخصّ نقل النص ونشره

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1921 أعلنت دار النشر جورج ستيلك في **صحيفة البورصة لتجارة الكتب الألمانية** (*Börsenblatt für den Deutschen Buchhandel*) عن صدور الكرّاس الأوّل من المجلّد 187 **للمجلّة السّنوية البروسيّة** في 4 كانون الثاني/ يناير 1922 وقامت بالإشهار له من خلال مضمونه[33]. وفي مقدّمة الإعلان ذكر أوّلاً نص ماكس فيبر المخلّف "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية". غير أنّ أوسكار سيبيك الذي سبق أن قامت دار نشره بإصدار **مجموعة**

---

(31) انظر: *Öffentliche Vorlesungen an der K. K. Universität zu Wien im Sommer-Semester 1918* (Wien: Adolf Holzhausen, 1918), S. 10.

(32) أعلن ماكس فيبر لناشره بول سيبيك منذ 20 حزيران/ يونيو 1919 أنّه سيضع على ذمّته "المدخل إلى **الاقتصاد والمجتمع** (G.d.S.Ö.)" رسالة بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 1919، (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446; MWG II/ 10) وطمأنه بالمواصلة. ويبدو أنّ فيبر لم يرسل فصل السيادة إلى دار النشر إلّا في نهاية شهر آذار/ مارس 1920. انظر رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 1 نيسان/ أبريل 1920 (المرجع المذكور).

(33) انظر: Börsenblatt für den Deutschen Buchhandel, 88. Jg., Nr.305, بتاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 1921، ص 15000.

المقالات والاقتصاد والمجتمع لماكس فيبر تقبّل هذا الإعلان بحرج وأحاط ماريانا فيبر في 3 كانون الثاني/ يناير 1922 بانشغاله/ حيرته "إذ إنّ جزءاً من سوسيولوجيا ماكس فيبر سيتمّ نشره في كرّاس شهر كانون الثاني/ يناير من **المجلّة السّنوية البروسية** في حين أنّ نشره في "الملخّص" حسب اتفاقنا الجاري يلتزم وقتاً طويلاً. مثل هذا الإصدار المسبّق والمبكّر قد يكون له أثر غير مرضٍ على رواج العمل. وإنّي لا أتذكّر أيضاً بأنّنا تطرّقنا في محادثاتنا الجارية إلى مثل هذه الإمكانية[34]. وأجابت ماريانا فيبر في 7 كانون الثاني/ يناير بهدوء قائلة: "فيما يتعلق بالمقال في **المجلّة السّنوية البروسية** يمكنني طمأنتكم تماماً عندما تطّلعون على مسودّة الطبع"[35]. هذا وقد كان أوسكار سيبيك آنذاك على سفر في زيارة مقرّرة منذ زمن طويل إلى مدينة هيدلبرغ، فيبدو أنّه التقى مباشرة في نفس اليوم مع ماريانا فيبر في منزلها للحديث عن المشاريع الجارية بالنسبة للكتاب. وقد وردت لنا مذكرات موجزة سجّلها أوسكار سيبيك حول النقاط الأساسية التي دار حولها الحديث، لكنها لم تحمل شيئاً عن النشر الخاصّ للمقال[36].

ويبقى غامضاً كيف وصل نص ماكس فيبر المخلف إلى قسم التحرير **للمجلّة السّنوية البروسية** وهي إحدى المجلات السياسية الرائدة في الرايخ. فماكس فيبر لم ينشر طوال عمره مقالاً واحداً في هذه المجلّة التي طغى عليها الطابع المحافظ الحرّ الذي أضفاه عليها هانس ديلبرَك فيما بين 1889 و1919[37]. ولا يمكن توضيح المسألة إن كانت ماريانا فيبر نفسها هي التي اتصلت **بالمجلّة السّنوية البروسية** أم

(34) انظر رسالة أوسكار سيبيك إلى ماريانا فيبر بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1922، VA Mohr/ Siebeck Deponat BSB München, Ana 446.

(35) انظر رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 7 كانون الثاني/ يناير 1922 (نفس الرسالة) موجّهة إلى نزل فيكتوريا بهيدلبرغ.

(36) توجد أوراق المذكرات الثلاثة المنقولة والحاملة لعلامة "7.1.22" ضمن مراسلات دار النشر المخلفة (المصدر نفسه).

(37) قارن في هذا الصدد الملخّص بعنوان: "Hans Delbrück und die, *Preußischen Jahrbüchern*'"

لدى: Rüdiger Vom Bruch, *Wissenschaft, Politik und öffentliche Meinung: Gelehrtenpolitik im wilhelminischen Deutschland (1890-1914)* (Husum: Matthiesen, 1980), S. 427f.

أنّ الناشر الجديد والتر سكوت (Walther Schotte) الذي تقلّد هذا المنصب منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر 1919 هو الذي وجّه لها مباشرة الطلب لأنّه لم ترد أيّة مخلفات شخصية أو من قسم تحرير المجلّة أو من الناشر جورج ستيلك. ومهما يكن من أمر، فيمكن أن تكون المبادرة قد جاءت من سكوت الذي ينتمي إلى الحلقة التي يديرها فريدريتش ناومان[38] (Friedrich Naumann) الذي نشر مع ماكس فيبر خلال الحرب عمله حول "حقّ الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا"[39].

لم يرد لنا مخطوط في هذا الصّدد. فالإصدار يستند إلى النص كما نشر خلفاً بعنوان: "النماذج الثلاثة المحضة/ الخالصة للسيادة الشرعية. دراسة سوسيولوجية" في **المجلّة السّنوية البروسيّة**، المجلّد عدد 187، الكرّاس الأول، كانون الثاني/ يناير 1922، ص1-12 (أ).

تم هنا الاستغناء عن العنوان الثاني "دراسة سوسيولوجية" لأنّه من المحتمل أن يكون إضافة من قبل الناشرين الأوّلين - كما هو الحال أيضاً بالنسبة للدراسة حول "المدينة" التي تم نشرها على انفراد[40]. أمّا العنوان الرئيسي الدقيق والمدبّر، فمن الأرجح أن يعود إلى ماكس فيبر ذاته، ولذا سينشر كجزء تابع للنص ويشير نقل النص إلى تعدّد الأخطاء في القراءة وإلى خلط في النص قد يعودان إلى مشاكل في المطبعة التي اشتغلت على مسودّة خطية أو بالأحرى على مسودّة مخطوطة بيد ماكس فيبر. وما يجلب النظر خصوصاً هنا هي العبارات مثل "das Außerwerk-tägliche"، و"außerwerktäglich" أو "unwerktäglich" التي لا نجدها في النصوص المرخّصة من طرف ماكس فيبر. فهناك نجد "außer*all*täglich"... إلخ. وبما أنّه لا يمكن الجزم في هذه الحالات إن كان الأمر يتعلق في النص الذي هو بين أيدينا بتحويرات لغويّة أبدعها ماكس فيبر أم هي أخطاء تعود إلى عدم

(38) هذا ما يتبيّن من خلال المراسلة التي جرت بين والتر سكوت وهانس ديلبَرك في 20 و24 من تشرين الأول/ أكتوبر 1921، .SBPK Berlin, NI. Delbrück/ Schotte, Walther, BI. 9, 22-25

(39) قارن في هذا الصدد تقرير النشر لنصّ حقّ الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا (Wahlrecht und Demokratie in Deutschland) في: .MWG I/ 15, S. 344f

(40) قارن بالحالة المطابقة لدى نشر نص المدينة (*Die Stadt*) في: .MWG I/ 22-5, S. 55f

التثبّت من قبل رصّاف الحروف خلال الطبع، تم الحفاظ على طرق الكتابة المنقولة.

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية

يمكن أن تقوم السيادة، أي فرصة الامتثال/ الطاعة لأمر معيّن، على حوافز مختلفة من القيادة: فيمكن أن تحصل من أجل مصالح بحتة، أي انطلاقاً من اعتبارات عملية معقلنة، سلباً وإيجاباً، من طرف المطيع، أو أن تقوم من جهة أخرى على "العادة" البسيطة، أي على مجرّد التعوّد على الفعل المعهود؛ أو أن تكون خاضعة لانفعال بحت، أي أن تجد ما يسوغها في الميل الشخصي البسيط لدى المحكوم نفسه. **إلّا أنّ هذه السيادة القائمة على مثل هذه الأسس فقط تبدو عديمة الاستقرار، وهو ما يدفع إلى أن تكون السيادة سواء لدى السّادة أم لدى الرّعية قائمة على أسس قانونية،** أي مدعومة داخلياً بدوافع تسوغ "مشروعيتها"، وأنّ تدهور هذا الشعور بالشرعية ستكون له عواقب وخيمة. وليس هناك من "دوافع للشرعية" بالنسبة للسيادة في شكلها المحض تماماً سوى ثلاثة، تكون كلّ واحدة منها – في نموذجها الخالص – مرتبطة ببنية سوسيولوجية مختلفة تماماً على مستوى نظام الإدارة ووسائلها.

I. السيادة القانونية بحكم النظام الأساسي/ اللائحة. ونموذجها الخالص هو السيادة البيروقراطية. إنّ التصور العام يتمثل في: أنّه يمكن وضع أيّ حق كان وتغييره عن طريق نظام أساسي/ لائحة تعسّفي مضبوطاً صورياً. وتكون رابطة السيادة/ الحكم إمّا منتخبة أو مستحضرة وتمثل هي وجميع أعضائها المؤسّسات. ويتعيّن تسمية (جزء) المؤسّسة ذات السلط والرؤوس المتعدّدة إدارة. ويتكوّن جهاز الإدارة من موظفين عيّنوا من قبل الحاكم، أمّا الرعية/ المطيعين فهم أعضاء الرابطة ("مواطنون"، "رفقاء").

لا يحصل الامتثال/ الطاعة للشخص بحكم حقه الخاص، وإنّما للنظام المقنّن الذي يتحدّد فيه بصورة واضحة لمن يكون له الامتثال وإلى أيّ حدّ. وحتّى الآمر نفسه يمتثل/ يطيع نظاماً حينما يعطي أمراً: أي يمتثل "للقانون" أول"لائحة"، أو لمعيار صوري مجرّد. ونموذج الآمر هو "الرّئيس" الذي يكون حقّ سيادته مشرّعاً من خلال نظام مقنّن ضمن "كفاءة" موضوعية تكون حدودها قائمة على الاختصاص حسب الصلاحية الموضوعية وحسب المتطلبات في الاختصاص المنتظرة من عمل الموظف. ونموذج الموظف هو الموظف المكوّن في اختصاص ما تقوم علاقته الوظيفية على عقد ذي مرتب قارٍ يخضع لمكانته الإدارية وليس لمقدار العمل المنجز ويتمتّع

بحقّ التقاعد حسب التراتيب الثابتة للرقي في المنصب. أمّا إدارته فهي عمل مهني بحكم واجب الوظيفة الموضوعي مثلها هو "بدون انفعال ولا حزم" – "sine ira et studio" – أي بدون تأثير كلّ الدوافع الشخصية أو التأثيرات العاطفية؛ فلا بدّ أن يكون عملها خال من كلّ تعسّف واحتمالات غير منتظرة، وخاصّة حسب قواعد عقلانية صورية بحتة، "بغض النظر عن الشخص"، وأن تنفّذ – حيث تفشل هذه – حسب وجهات نظر الصلاحية "الموضوعية". فواجب الامتثال/ الطاعة متدرّج حسب التسلسل الهرمي للوظائف مع خضوع الدونيين لمن هم فوقهم ووفق إجراء منظّم للشكوى. وأساس التسيير التقني هو : نظام المؤسّسة.

1. لا يمكن بالطبع أن تنضمّ تحت أنموذج السيادة "القانونية" البنية الحديثة للدولة والدائرة فقط، وإنما أيضاً علاقة السيادة في المؤسّسة الرأسمالية الخاصّة، وذلك في إطار رابطة مصالح أو اتحاد أيّاً كان نوعه يتمتّع بجهاز إداري منظّم حسب تسلسل هرمي وافٍ. فالروابط السياسية الحديثة هي الممثلة المتميزة لهذا النموذج. ولئن كانت السيادة في المؤسّسة الرأسمالية الخاصّة إلى حدّ ما تابعة (Heteronom)، فإنّ نظامها محدّد إلى حدّ ما من طرف الدولة – ومتعدّد القيادة تماماً فيما يتعلق بجهاز القمع أي (Heterokephal). وقد يتجاهل (عادة) كلٌّ من جهاز القضاء والشرطة هذه الوظائف، غير أنّه مستقلّ القيادة في نظام الإدارة التي تطغ البيروقراطية عليها بازدياد. فأن يكون الانتماء إلى رابطة السيادة قد تمّ طوعاً صورياً، لا يغيّر شيئاً من طابع السلطة الذي ستظهر قرابته السوسيولوجية بالسيادة الدولية الحديثة دلالة الأسس الاقتصادية للسلطة بأكثر وضوح، بما أنّ إنهاء العقد هو الآخر "حرّ" صورياً وأنّه يجبر المحكومين/ التابعين على الخضوع عادة إلى أشكال المؤسّسة نظراً لظروف سوق العمل[41]. إنّ اعتبار "العقد" كقاعدة/ أرضية يجعل من المؤسّسة الرأسمالية النموذج الأسمى في دور السيادة "القانونية".

2. تمثل البيروقراطية النموذج الخالص تقنياً للسيادة القانونية. لكن ليس هناك سيادة بيروقراطية فقط، أي مسيّرة من قبل موظفين ملتزمين بعقد ومعيّنين فحسب، فهذا النمط ليس ممكناً قطعاً. فالقمم العليا من الروابط السياسية يحتلها إمّا

(41) ليس هناك في النص المعروض لدينا ما يطابق التوضيحات حول الظروف الاقتصادية، وخصوصاً الظروف الرأسمالية للسيادة الدولية الحديثة.

"ملوك" (سادة كاريزماتيون بالوراثة) وإما "رؤساء" منتخبون من قبل الشعب (أي شكل المبايعة الكاريزماتية... إلخ). أو "رؤساء" منتخبون من طرف مجموعة برلمانية حيث يكون أعضاؤها أو بالأحرى قادة أحزابها المهيمنة بصفة أقوى حسب الطريقة الكاريزماتية أو حسب المكانة الشرفية (... إلخ). هم السادة الحقيقيّن. وكذا الحال بالنسبة لجهاز الإدارة الذي لا يكون في أيّ موقع فعلاً بيروقراطياً خالصاً، وإنما يسعى بأشكال متعدّدة جداً مرّة الأعيان ومرّة أصحاب المصالح للمشاركة في الإدارة (وبالأخصّ في أغلب الأحوال فيما يسمّى بالإدارة المستقلة). أمّا الأهمّ في ذلك فهو: أنّ العمل المتواصل غالباً ما يبقى قائماً وبازدياد على القوى البيروقراطية. فتاريخ التطوّر الكامل للدولة الحديثة بالخصوص هو مماثل لتاريخ سلك الوظيفة الحديثة والمؤسّسة البيروقراطية، كما أنّ التطوّر الكامل للرأسمالية الحديثة الكبرى هو أيضاً مماثل للبيروقراطية المتزايدة لدى المؤسّسات الاقتصادية. فنصيب أشكال السيادة البيروقراطية ينمو حيثما كان.

3. غير أنّ البيروقراطية ليست النموذج الوحيد للسيادة القانونية، فالتداول على الوظيفة والحظ واختيار سلك الوظيفة وكذلك إدارة البرلمان واللجان[42] وكلّ أنواع السيادة والإدارة المسيّرة بروح الزمالة من قبل هيئات معيّنة، إنّها تعود كلّها إلى هذا القطاع طالما تقوم كفاءتها على قواعد مقنّنة ويتطابق تنفيذ حقّ السيادة مع نموذج الإدارة القانونية. وقد شاركت الجمعيات في عهد نشوء الدولة الحديثة بصفة جوهرية في تطوّر أشكال السيادة القانونية، ويعود لها الفضل بالخصوص

---

(42) من المحتمل أنّ ماكس فيبر يقصد هنا بـ "لجنة الإدارة" "النظام المطوّر جداً لعمل اللجان في البرلمان الإنجليزي". (قارن: Weber, *Politik als Beruf*, MWG I/ 17, S. 211). تكوّنت اللجان في البرلمان الإنجليزي منذ العصر الوسيط كي تضفى على مختلف القوانين الصيغة القانونية الدقيقة/ الواضحة. وفي القرن التاسع عشر كانت هناك حسب قول هاتسشك (Hatschek) اللجان الآتية في الغرفتين العليا والسفلى: لجان البرلمان بأكمله، اللجان القارّة المهتمّة بالقوانين، اللجان المختصّة وأخيراً لجان الجلسات. وقد تم انتخاب أعضاء اللجان من بين الممثلين في البرلمان. (انظر: Hatschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 408-420). هذا وقد تعرّض فيبر للجان الإدارة الإنجليزية لأوّل مرّة بصريح العبارة في مقال نشر في 24. بحزيران/ يونيو 1917. قارن: Weber, "Deutscher Parlamentarismus in Vergangenheit und Zukunft. III Verwaltungs-öffentlichkeit und politische Verantwortung," *FZ*, Nr. 172 (vom 24 Juni 1917), 1. Mo. Bl., S. 1f., hier: S. 2, فيما بعد تم تنقيحه ونشر في: Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland, MWG I/ 15, S. 486-507, hier: S. 489 und 491,

في إيجاد مفهوم "المصلحة". من جهة أخرى يؤدي اختيار الوظيفة دوراً هامّاً في المرحلة التاريخية التي سبقت إدارة الموظفين الحديثة (وكذلك أيضاً في التاريخ المبكّر للديمقراطيات)[43].

II. السيادة التقليدية بحكم الإيمان في قداسة الأنظمة الموجودة منذ القدم وسلطات السّاسة. وتمثل السيادة/ السلطة الأبوية الأنموذج الخالص. فرابطة السيادة هنا هي الجمعنة ويمثل "السيّد"/ ربّ البيت نموذج الآمر، في حين أنّ الممتثلين له هم "الرّعية" ويتكوّن جهاز الإدارة من "خدم". أمّا الطاعة فتعود إلى الشخص بحكم المكانة الذاتية المقدّسة عن طريق الأصل: أي بمقتضى البرّ والإحسان، فمضمون الأوامر مقيّد بالتقليد الذي يهدّد تجاوزه المفرط من قبل الحاكم مشروعية سيادته الذاتية القائمة باختصار على قداسته. ويعتبر مبدئياً خلق/ إيجاد حقّ جديد مقابل المعايير التقليدية مستحيلاً. لا يحدث في الواقع شيء عن طريق "المعرفة" إلّا ما هو "جارٍ منذ القدم" (على سبيل "الحكمة"). وخارج معايير التقليد لا تكون في المقابل إرادة الحاكم مقيّدة إلّا بحواجز تخضع من حالة إلى أخرى للشعور بالإنصاف، أي إلى نمط ليّن جداً: ولذا فإنّ سيادته تتفتّت بين مجال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقليد وآخر حرّ تسود فيه الرحمة والتعسّف، وحيث يحكم فيه حسب الاستحسان والميل، الامتعاض ووجهات النظر الشخصية، وبالخصوص تلك التي تتأثر بالمجاملات الذاتية. لكن طالما تخضع الإدارة وعملية التحكيم في الشكاوي لمبادئ، فإنّ مثل هذه المواد الأخلاقية كالإنصاف والعدالة أو الصلاحية النفعيّة لن تكون من نوع صوري مثلما هو الأمر لدى السيادة القانونية. وعلى هذا المنوال تماماً يسير جهاز إدارته، فهو يتكوّن من أشخاص تابعين له (سواء من أهل البيت أم موظفين شخصيين) أم من الأقرباء أم الأصدقاء المقرّبين (المحظوظين) أم ذوي الارتباط الشخصي بحكم الولاء (كالتابعين والأمراء الخاضعين للجباية). هنا يغيب مفهوم "الكفاءة" البيروقراطية كمجال محدّد موضوعياً للاختصاص ويتحدّد نطاق السلطة التنفيذية "الشرعية" لدى الخدّام حسب رغبات الحاكم الذاتية، إذ هم يتبعونه تماماً فيما يتعلق استعمالهم في أدوار هامّة أو أكثر أهمّية. وبالفعل فهي تنحو نحوه غالباً: وهو ما يسمح به الخدم إزاء امتثال الرعية. فليس الواجب الوظيفي

(43) كان الموظفون المختارون مثلاً في روما من بين الإداريين - أمّا في الديمقراطيات الحديثة - فهناك القضاة في أميركا؛ وفيما يخصّ العواقب الوخيمة في اختيارهم.

الموضوعي هو الذي يهيمن على علاقات جهاز الإدارة ولا النظام الإداري وإنّما وفاء الخدم الشخصي.

خلافاً لذلك يمكن ملاحظة شكلين خصوصيين منفصلين في طبيعة مكانة الحاكم:

1. البنية الأبوية الخالصة للإدارة: فالخدم الذين هم في تبعية شخصيّة تامّة للسيّد/ الحاكم يتم جلبهم إمّا حسب نظام الأعيان الخالص: كعبيد، تبعة ومخصيّين -أو من خارجه، أي من طبقات لا يشملها القانون بإطلاق: كالمقرّبين وعامّة الناس. وإدارتهم تابعة تماماً (Heteronom) وذات رؤساء متعدّدين؛ وليس لمديري الإدارة أيّ حقّ في وظيفتهم، ولكن لا يخضعون أيضاً للانتقاء في الاختصاص ولا يحضون بشرف سلك الموظفين؛ هنا يتم استثمار وسائل الإدارة المادية تماماً لصالح السيد/ الحاكم وتحت إشرافه الخاص وفي حالة التبعية المطلقة لجهاز الإدارة للحاكم، يفتقد كلّ ضمان ضدّ تعسّف السلطة الذي يتجاوز في هذه الحالة كلّ الحدود الممكنة. وتمثّل سيادة السلطنة النموذج الخالص لهذا النمط. فكلّ أنواع "الاستبداد" التي ظهرت بالفعل تحمل هذا الطابع الذي يتم التعامل فيه مع السلطة وكأنه حقّ مكتسب من طرف السيد/ الحاكم.

2. البنية الطبقية: ليس الخدم تابعين شخصياً للسيّد/ الحاكم وإنما هم مستقلون بحكم تقلّدهم الوظيفة كأشخاص ذوي مكانة اجتماعية مرموقة؛ فهؤلاء قد أعيرت لهم امتيازات أو تنازلات من قبل السيد/ الحاكم مع وظيفتهم (بالفعل أو من أجل شرعية مفترضة) أو تحصّلوا من خلال اتفاق تجاري (شراء، رهن، استئجار) على حقّ خاصّ في الوظيفة التي تمنح لهم قد يصعب سحبه بسهولة، وطبقاً لذلك تكون إدارتهم مستقلّة وذات رئيس واحد؛ كما تكون وسائل الإدارة المادية تحت تصرّفهم وليست في يدي السيد/ الحاكم: هذه هي السيادة الطبقية. فتنافس أصحاب الوظائف هو الذي يملي التحديد المتبادل لمضمون مجالات إدارتهم ويكون بدلاً لـ "الكفاءة". وغالباً ما يكون التسلسل الهرمي مُختَرَقاً عن طريق الامتياز de non Evocando, non Appellando[44]، فلا مجال لمقولة "النظام" بل التقليد والامتياز

(44) في "الموثقة الذهبية" (Goldenen Bulle) لعام 1356 التي تعتبر دستور الرايخ بألمانيا إلى حدود 1806 منح الإمبراطور كارل الرابع للأمراء بما يسمّى بـ (.c Privilegia de non evocando et de non apellando VIII, §1ff., 5f.). وهذه الامتيازات التي سبق أن منحت في حالات خاصّة تشير من

وعلاقات الولاء الإقطاعية أو الإماراتية والشرف الطبقي و"الإرادة الطيبة" هي التي تنظم العلاقات بأكملها. فسلطة السيد/ الحاكم هي إذن مقسّمة بين السيد/ الحاكم وجهاز الإدارة المكتسب والمتميّز، وهذا التقسيم الطبقي للسلطات هو الذي ينمذج نوعية الإدارة بامتياز.

ليست السيادة/ السلطة الأبوية (سلطة ربّ العائلة والعشيرة و"الملك") سوى النموذج الخالص للسيادة التقليدية. فكلّ نمط من "السلطة العليا" التي تستمدّ نفوذها الشرعي بنجاح بحكم العادة المعاشة فحسب ينتمي إلى نفس المقولة، ولكنّه لا يبدي انطباعاً بمثل هذه القّوة، فالورع الذي يعيشه الطفل من خلال التربية والعادة في علاقته مع ربّ العائلة هو غالباً النقيض النموذجي لمكانة العامل المتعاقد في مؤسّسة من جهة والعلاقة العاطفية التي تربط بحكم العقيدة عضو جماعة إزاء النبيّ من جهة أخرى. وبالفعل تبقى الرابطة المنزلية الخلية الأولى لعلاقات السيادة/ السلطة التقليدية. فـ "الموظفون" الحقيقيون في الدولة الإماراتية ودولة الإقطاع هم أوّلاً موظفو القصر ولهم مهام متعلقة أوّلاً بالتدبير المنزلي (مقدّم الخدم، المشرف على الخزينة، قائد الإسطبل، السّاقي، رئيس الخدم، مدير الخدمات).

يبدو أنّ وجود المجال المرتبط بالتقليد بصفة صارمة والمجال الحرّ للفعل معاً جنباً إلى جنب هو الذي يمثل العامل المشترك بين جميع أشكال السيادة التقليدية، فداخل هذا المجال الحرّ يتعيّن شراء فعل/ عمل السيد/ الحاكم أو جهاز إدارته أو التقرّب منه عن طريق علاقات شخصية؛ (وإليه يعود أحد أصول دفع الرّسوم). كما يبدو أنّ غياب الحقّ الصوري كعنصر أساسيّ هامّ وتعويضه بهيمنة المبادئ المادية في الإدارة وعلى مستوى التحكيم هو أيضاً عنصر جامع بين جميع أشكال السيادة التقليدية وله عواقب وخيمة، خاصّة بالنسبة للعلاقة بالاقتصاد. فالبَطريق وكذلك الأمير يحكم ويقرّر حسب مبادئ "عدالة القاضي"[45]: فهو من ناحية مقيّد بصرامة

ناحية إلى أنّ الإجراءات الجارية على مستوى محاكم الأمراء لا يمكن سحبها لصالح محاكم الدولة من طرف الملك (وهذا يعني عدم المطالبة بها من طرف "jus evocandi") ومن ناحية أخرى أنّ الأطراف المخاصمة لدى محاكم الأمراء لا يحقّ لهم رفع القضية إلى محكمة الدولة (الملك) (مما يعني أنّه يمنع عليهم مطالبة الرفع "jus evocandi"). وهذه الامتيازات عادت على أغلب الطبقات في الرايخ بالخير إلى حدود القرن الخامس عشر ودعّمت موقف الرّوابط الحرفية إزاء الملك.

(45) فيما يخصّ مفهوم "عدالة القاضي" الذي أدخله ريتشارد شميت.

بالتقليد، ولكن بقدر ما يسمح هذا الربط بمجال حرّ، فإنّ القرار يجري حسب وجهات نظر قانونية غير صورية، بل حسب الحالة ومن وجهات نظر لاعقلانية في الاستحسان والعدل، ويحصل ذلك أيضاً "مع أخذ الشخص بعين الاعتبار". فجميع التراتيب والقوانين لدى الأمراء وأمثالهم من السّاسة تتسم بروح ما يسمّى بـ "دولة الرخاء": أي أنّ خليطاً من المبادئ الاجتماعية الأخلاقية المتصلة بمبادئ اجتماعية نفعية هو السّائد ويخترق أيّة صرامة صورية للقانون.

إنّ فصل البنية الأبوية عن البنية الإقطاعية في السيادة التقليدية هو أساسيّ بالنسبة لسوسيولوجيا الدولة بأكملها في المرحلة السابقة للبيروقراطية. (ولا يبدو التناقض واضحاً بتمامه إلّا بارتباطه بالجانب الاقتصادي الذي سيدور الحديث عنه لاحقاً: كفصل جهاز الإدارة عن وسائل الإدارة المادية أو امتلاك مواد الإدارة من طرف جهازها.) ويبدو السؤال المطروح بإجمال إن كانت هناك "طبقات" حاملة لثروات الثقافة الفكرية ومن تمثل هذه، أوّلاً متعلقاً تاريخياً بها. فالإدارة الخاضعة لمن هم تابعين للسلطة الأبوية (Patriarchat) (مثل العبيد والرعية)، كما نجدها في الشرق الأوسط وفي مصر إلى حدود عهد المماليك[46]، تمثل النموذج المتطرّف والصارم للسلطة الأبوية الخالصة والخالية تماماً من الطبقات. أمّا الإدارة المكوّنة من أفراد أحرار من الشعب، فهي أقرب نسبياً إلى سلك الموظفين الرشيد، في حين يمكن للإدارة المكوّنة من أدباء أن تتّسم بطابع مختلف جداً حسب طبيعة هؤلاء (المثال النموذجي لهذا التناقض: البراهمانيون من ناحية والماندرين من ناحية أخرى والاثنان معاً مقابل رجال الدين البوذيين والمسيحيين)، لكنها تقترب أكثر فأكثر من النموذج الطبقي. وهذا تمثله على أحسن وجه إدارة النبلاء وفي شكله الخالص سلطة الإقطاع التي تقوم على علاقة الولاء/ الوفاء الشخصي وتناشد الشرف الطبقي لدى الفارس الذي تقلد الوظيفة عوض الواجب الذي تمليه المؤسّسة الموضوعية المعقلنة.

فجميع أنواع السيادة الطبقية القائمة على الامتلاك الثابت لسلطة الإدارة هي بصفة أو بأخرى، مقارنة بالسلطة الأبوية، أقرب إلى السيادة القانونية، وذلك لأنّها، بحكم الضمانات التي تحيط باختصاصات أصحاب الامتيازات، تضفي عليها صفة "الموجب القانوني" الخاصّ (نتيجة لـ "تقسيم السلط" الطبقي) الذي هو مفقود لدى

---

(46) حكم المماليك مصر من عام 1250 حتّى الزحف العثماني عام 1516/ 17، غير أنّهم حافظوا على نفوذهم إلى عام 1811.

الأشكال الأبوية للسلطة بإداراتها الخاضعة تماماً لتعسّف السيد/ الحاكم. من جهة أخرى تبدو صرامة النظام وغياب الحقّ الذاتي في جهاز الإدارة لدى السلطة الأبوية أقرب منه تقنياً إلى نظام المؤسّسة لدى السيادة القانونية من إدارة الأشكال الطبقية المتّسمة بالانقسام بسبب الامتلاك، ولكن استعمال رجال القانون من أبناء الشعب في خدمة الحاكم في أوروبا(47) كان العنصر الرّائد للدولة الحديثة.

III. السيادة الكاريزماتية بموجب الولاء الوجداني لشخص الحاكم وكراماته (كاريزما)، وبالخصوص: بحكم قدرات سحرية، تنبؤات أو بطولة، طلاقة الروح واللسان. يبدو الجديد الأبدي وما هو خارق للعادة هنا وما لم يحدث بعد أو الانبهار العاطفي عن طريق الكاريزما بمنزلة المنابع للولاء الشخصي. وتمثل سيادة النبيّ وبطل الحرب والديماغوجي الكبير النماذج الخالصة لها. فرابطة السيادة هي عنصر الجمعنة داخل المجموعة أو لدى الأنصار. أمّا نموذج الآمر فهو القائد ونموذج المطيع فهو المريد/ "الحور". وتكون الطاعة كاملة وبدون استثناء للقائد في حدّ ذاته من أجل ميزاته الشخصية الخارقة للعادة وليس لمكانته القانونية أو لشرفه التقليدي، ولذا تبقى هذه الطاعة قائمة طالما تضفى عليه هذه الميزات وطالما تثبت بالبرهان جدارة الكاريزما التي يتحلّى بها. لكن إذا ما "تخلّى"(48) عنه ربّه أو فقد قوّته البطولية أو ضعف إيمان الجماهير في خصال قيادته، فإنّ سيادته تتهاوى. أمّا جهاز الإدارة فيتم اختياره حسب الكاريزما والولاء الشخصي: وليس حسب الخبرة في الاختصاص (مثلما هو الحال لدى الموظف) أو حسب الوضع الطبقي (كما هو الأمر بالنسبة لجهاز الإدارة الطبقي) أو حسب التبعية للبيت أو لغيرها من أنواع التبعية الشخصية (كما هو الحال بالنسبة لجهاز الإدارة الأبوية). هنا ينتفي مفهوم "الكفاءة" العقلاني مثله مثل مفهوم "الامتياز" الطبقي. ولا يحدّد مدى مشروعية التابع أو المطيع سوى رسالة السيد/ الحاكم وميزاته الكاريزماتية الشخصية. فالإدارة – إذا انطبق هذا الاسم

(47) منذ نهاية القرن الخامس عشر وخاصّة منذ القرن السادس عشر انضمّ رجال القانون المتخرّجين من الجامعات إلى الأمراء للعمل في خدمتهم. و"هؤلاء الرّجال المضطلعون في القانون الرّوماني [...] دخلوا في خدمة الأمراء سواء كمستشارين أم كتبة [...] وأضافوا عنصراً جديداً في علاقة الموظفين، ألا وهوعقد العمل الخاصّ حسب النموذج القانوني الروماني لعقد العمل والإيجار. وبذلك فهم "دكاترة مأجورون" [...]". انظر: Hintze, *Beamtenstand*, S. 27f.

(48) يتعلق الأمر بكلمات عيسى المصلوب [عليه السلام] وهو يحتضر. وقد جاء في كتاب متا 27، 46 الآتي: " في الساعة التاسعة صاح عيسى وقال: إلهي، إلهي لماذا أسبتني؟" [قدّم فيبر الجملة بالآرامية ثمّ أضاف الترجمة الألمانية]. انظر أيضاً كتاب مرقص 15، 34.

عليها - تفتقد لأيّ تسيير طبقاً لقواعد قانونية كانت هذه أم تقليدية. فما يميّز الوحي أو الخلق الراهن، الفعل والمثال أو القرار من حالة إلى أخرى - مقارنة بالأنظمة المقنّنة - إنّما هو إذن ومهما كان اللامعقول. فهو ليس مرتبطاً بالتقليد: بل بما يجوز للنبيّ وهو : "هكذا جاء مكتوباً، لكني أقول لكم"(49)؛ أمّا بالنسبة لبطل الحرب فإنّ الأنظمة الشرعية تنتفي أمام السلطة الجديدة التي نشأت بحكم قوّة السيف؛ وفيما يخصّ الديماغوجي فتنتفي هذه بموجب "القانون الطبيعي"(50) الثوري الذي أعلن عنه وأوحى به. ويبقى التبشير بالقول من قبل السيّد أو "الحكيم" والاعتراف به من طرف الجماعة (المحاربة أو الطائفة) هو الشكل الطريف للحكم الكاريزماتي والتحكيم الذي هو واجب طالما لم يأتها أمر منافس من شخص آخر يدّعي هو الآخر الشرعية الكاريزماتية. وفي هذه الحالة ليس هناك إذن من اختيار بالنسبة للجماعة سوى ثقتها في الصراع من أجل القيادة حيث لا يمكن أن يوجد سوى الحقّ من جهة والباطل الذي يستوجب التكفير عن الإثم من جهة أخرى.

أ) لقد تم تطوير نموذج السيادة الكاريزماتية على أحسن وجه أوّلاً من قبل الباحث رودولف سوم في كتابه حول قانون الكنيسة بالنسبة للطائفة المسيحية القديمة (Kirchenrecht) وذلك بدون معرفة أنّ الأمر يتعلق بنموذج(51)؛ واستعمل التعبير منذ ذلك الوقت عدّة مرّات بدون معرفة أبعاده(52). ولم يعرف الماضي القريب، إلى جانب بعض التقديرات الضئيلة من السلطة "المقنّنة" التي لا تغيب حقاً بصفة تامّة، إلّا تقسيم جملة علاقات السيادة إلى سيادة تقليدية وكاريزما.

(49) بالاستناد إلى كتاب متا 5، 21-22؛ جاء هناك ما يلي: "لقد سمعتم أنّه قيل للقدماء [...] ولكنّي أقول لكم [...]".

(50) فيما يتعلّق بـ "الخصال الصورية للقانون الثوري المؤسّس"، أي القانون الطبيعي، فقد عبّر ماكس فيبر عن رأيه في كتاب:.Weber, *Recht* § 7, S. 11-16 und 8-10 (WuG¹, S. 495-503)

(51) المقصود هنا هو كتاب سوم *Kirchenrecht*. في هذا المؤلّف الذي نشر منذ عام 1892 وصف سوم نشأة قانون الكنيسة انطلاقاً من البنية الكاريزماتية للمسيحية الأولى.

(52) تعقيباً على أطروحة سوم حول التنظيم الكاريزماتي للمسيحية الأولى (قارن: Sohm, *Kirchenrecht*, S. 26) اندلع سجال حول الجذور القانونية للكنيسة الكاثوليكية لفت الأنظار وأثار اهتماماً كبيراً، وقد كان في مقدمته نقد لرجل اللاهوت أدولف فون هارناك (Adolf von Harnack). (انظر: v. Harnack, *Kirchenverfassung*, S. 121-186). وفي مجرى هذا السجال جاءت العديد من القراءات لمفهوم الكاريزما لدى سوم الذي يبدو أنّ ماكس فيبر قام بالتلميح إليه. قارن في هذا الصدد: Kroll, *Charisma-Debatte*, S. 55ff.

فإلى جانب "رئيس القبيلة المهتمّ بالاقتصاد" (Sachem) لدى الهنود الحمر[53] والذي يمثل في الأصل الوجه التقليدي كان يقف أمير الحرب الكاريزماتي (المطابق "للأمير" الألماني (Herzog)) مع أنصاره. وكانت الغارات الحربية وحملات الصيد التي تتطلّب قائداً شخصيّاً يتمتّع بخصال خارقة للعادة تمثل المجال الدنيوي للقيادة الكاريزماتية في حين يحتلّ السّحر المجال "الروحي" لها. وهكذا تواصلت السيادة الكاريزماتية للأنبياء وقادة الحرب على البشر لقرون عدّة. فالسياسي الكاريزماتي – "الديماغوجي" – هو نتاج للدولة الغربية. أمّا في دولة المدينة أورشليم، فلم يظهر إلّا في ثوب دينيّ كنبيّ[54]، في حين أصبح دستور أثينا منذ تعديلات بريكليس وإفيالتس (Prikles und Ephialtes) ملائماً لوجوده تماماً[55]، بحيث لا يمكن لجهاز الدولة أنّ يعمل بدونه ولو للحظة.

ب) يقوم النفوذ الكاريزماتي على "الإيمان" بالنبيّ و"الاعتراف" الذي يشعر به بطل الحرب الكاريزماتي، أي بطل الشارع أو الديماغوجي شخصياً، وينهار معه.

---

(53) كان رئيس القبيلة ("مستشار الشعب") لدى الإيروكيز، وهي قبيلة من الهنود الحمر كانت تقطن في الشمال الشرقي من أميركا، مسؤولاً على القضايا المتعلقة بالسلم. فلا نجد في المراجع المعاصرة والمهتمّة بالموضوع (مثل عمل مورغان (Morgan) حول Urgesellschaft، أو لدى بريسغ (Breysig) في مؤلّفه بعنوان: *Geschlechterverfassung*, S. 496) شيئاً عن تعيينه كـ "رئيس قبيلة مسؤول عن الاقتصاد"، ولكن نجد ما يؤكد وظيفته غير الحربية. وقد كانت وظيفته بالوراثة وليست – كما هو الأمر بالنسبة لقائد الحرب – مرتبطة بخصال ذاتية.

(54) يقصد فيبر هنا – كما يتجلّى من خلال تفاصيل موازية – "الأنبياء السياسيين" الذين كانوا في المرحلة السابقة للهجرة يجولون في شوارع أورشليم وينبئون علناً عن الخطر السياسي الذي يهدّدهم من طرف بابل والأشوريين. هؤلاء "الأنبياء الذين سبقوا الهجرة بداية من آموس وصولاً إلى جيريميا (Jeremia) وهزيكيل (Hesekiel)" اعتبروا من الخارج كـ "ديماغوجيين سياسيين". انظر: Weber, *Antikes Judentum*, MWG I/ 21, bes. S. 607-620, Zitate: S. 607f.,
(نشرت سلسلة المقالات في شهر حزيران/ يونيو 1919)؛ هنا تأتي أيضاً الإشارة إلى أنّ "الديماغوجي" – في شكل "المحرّض الانفعالي ضدّ الحاكم" – ظهر لأوّل مرّة في أورشليم و"أثبت تاريخياً" (المرجع المذكور، ص 611).

(55) يبدو جلياً أن فيبر يتبع هنا أطروحة: Eduard Meyer, *Geschichte des Alterthums* III[1], S. 579f.,
والتي تقول "إنّ الديمقراطية الآتية مطابقة فعلاً لمؤسّسة لا يعرف عنها الدستور المكتوب شيئاً: أي قيادة الدولة التي تم تعيين ديماغوجي على رأسها بالثقة من قبل الشعب لوقت غير محدّد". وفي هذا الإطار يقدّم كلّ من إفيالتس (Ephialtes) وبريكليس (Perikles) كمتمّمين لهذا التطوّر. وفي النسخة الشخصية لماكس فيبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München) نجد الاستشهاد المذكور سابقاً مسطراً.

وبلا ريب فإنّ هذا النفوذ لا يستمدّ سلطته من الاعتراف عن طريق المحكومين، وإنما بالعكس: فالإيمان والاعتراف يعتبران واجباً يطالب المشرّع القيام به كاريزماتياً ويتتبّع من يتجاوزه. فالسلطة الكاريزماتية هي من أقوى السلط الثورية في التاريخ، لكنّها في شكلها الخالص هي ذات طابع سياديّ تعسّفي.

ج) إنّه من الواضح أنّ عبارة "كاريزما" قد تم استعمالها هنا في المعنى الخالي تماماً من كلّ تقويم. فثورة الغضب لدى "المحارب الوحشي" من أهل الشمال والعجائب وتنبؤات بعض أهل النبوّة وقدرة كليون[56] (Kleon) الديموغاجية تمثل "كاريزما" بالنسبة للسوسيولوجيا بنفس القيمة المماثلة لخصال نابليون، عيسى أو بريكليس لأنّ الفاصل بالنسبة لنا هو فقط: إن كانت تعتبر بمنزلة الكاريزما ولها فاعلية بمعنى أنّها وجدت تقبّلاً. من هنا يصبح الاختبار هو الشرط الأساسي: فيجب على الحاكم الكاريزماتي أن يثبت مكانته كحاكم "بعون الإله ورحمته" عن طريق المعجزات والتفوّق ورفاهية التابعين أو الرّعية. وعلى هذا المنوال يبقى سائداً طالما هو قادر، فإذا خفق، تبدأ سيادته في التأرجح. ولمفهوم "العناية الإلهية" الكاريزماتي عواقب حاسمة حيث تواجد، فقد كان عرش العاهل الصيني مهدّداً كلما حلّ القحط أو حدثت فيضانات أو هزيمة في ساحة الوغى أو غيرها من الحوادث التي تضع مكانته محلّ الشكّ بحيث يطرح السؤال: هل ما زال يتحلّى بالعناية الإلهية. فهو مهدّد إذن بالتنحّي وربّما بالتضحية وباتهام نفسه علنياً والتكفير عنها إذا ما تواصلت المصيبة، أمّا الاستشهاد بالمعجزات، فهو ما يطالب به كلّ نبيّ (وهو ما طالبه أهالي سفيكاو من المصلح البروتستانتي لوثر)[57].

---

(56) كان كليون (المتوفى عام 422 ق.م.) أوّل حاكم أتي (Attische) انحدر من حقل الحرفيين وتسلّق سلّم القيادة السياسية، ولذا نعت من طرف معاصريه الأرستقراطيين بـ "الدياغوجي" الذي يشارك في "إنهاك معنويات الجمهور"، حسب ما جاء في رواية أرستوفان بعنوان: الفرسان.
Aristophanes, *Die Ritter: Griechisch und deutsch mit kritischen und erklärenden Anmerkungen von W. Ribbeck* (Berlin: Guttentag, 1867), S. 64f. (Vers 211ff.); Aristoteles, *Athenaion politeia* 28, und Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 116.

(57) تم تسمية القساوسة المناهضين للتعميد ماركوس توميه (Markus Thomae) (الملقب: Stübner) وتوماس درشيل (Thomas Drechsel) والنسّاج نيكولوس ستروش (Nikolaus Storch) الذين كانوا تحت تأثير القسّيس توماس مونسر (Thomas Münzer) بـ أنبياء سفيكاو (Zwickauer Propheten)، باعتبارهم استندوا إلى ما كان يتجاوز المكتوب من الوحي الإلهي مثل الرؤى والكلام مع الإله ورفضوا تعميد الأطفال. وحينما ظهروا في مدينة ويتنبرغ (Wittenberg) في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1521، طالب لوثر في رسالة بتاريخ 13 كانون الثاني/ يناير 1522 إلى مالنكتون

يقوم دوام الأغلبية الساحقة لعلاقات السيادة ذات الطابع القانوني على أسس مختلطة، طالما يشترك الإيمان المشرّع لها في الحفاظ على استقرارها. ويتحالف التعوّد التقليدي و"الهيبة" (الكاريزما) مع الإيمان - المعاش أيضاً في حقيقة الأمر- للاقتراب من دلالة الشرعية القانونية: فزعزعة أحدها عن طريق مطالب غير معهودة بالنسبة للتقليد إزاء الرعية أو من خلال سوء حظّ غير منتظر يهدّم الهيبة أو يخرق النزاهة القانونية الصورية المعهودة يهدّد بنفس القدر الإيمان بالشرعية. ولكن المهمّ أكثر لدوام الطاعة الفعلية بصفة متواصلة من قبل المحكومين لدى جميع علاقات السيادة هو قبل كلّ شيء الوجود الفعلي لجهاز الإدارة وعمله المتواصل الرّامي إلى تنفيذ التراتيب وفرض الخضوع (المباشر أو غير المباشر) للسيادة. فضمان هذا العمل المحقّق للسيادة هو ما يعبّر عنه بكلمة "التنظيم". ويعتبر التضامن مع مصالح الحاكم/ السيّد حاسماً - معنويّاً ومادياً أيضاً - بالنسبة لولاء جهاز الإدارة بالذات للحاكم. وينطبق على مثل هذه العلاقات التي تربط الحاكم/ السيّد بجهاز الإدارة بصفة عامّة القول: بأنّ الحاكم عادة، بحكم تفرّد الأعضاء المنتمين للجهاز وتضامن كلّ عضو معه، هو الأقوى أمام كلّ فرد مناقض له، ولكنّه على أيّة حال هو الأضعف أمامهم جميعاً حينما يتجمّعون - كما تفعل العديد من الأجهزة في الماضي والحاضر بين الحين والآخر، غير أنّ هذا يفترض اتفاقاً منسّقاً من طرف أعضاء الجهاز الإداري حتّى يتمكنوا سواء عن طريق الاعتراض أم عن طريق حركة مناوئة قصداً من إضعاف تأثير الحاكم على فعل المجموعة ومن ثمّ تقويض سيادته، وهو ما يستوجب أيضاً إنشاء جهاز إداري خاص.

د) تمثل السيادة الكاريزماتية علاقة خاصّة خارقة للعادة ذات ارتباط شخصيّ واجتماعي خالص لكن بدوامها المتواصل وغياب حامل الكاريزما الشخصي في آخر المطاف يتعيّن على السيادة في علاقتها - إذا ما لم تنتف تماماً في مرحلتها الأخيرة،

(Melanchton) بواجب اختبار هؤلاء، كيف يمكنهم تقديم الدليل على أنهم بعثوا من قبل الإله، إذ إنّ الإله لا يرسل أحداً بدون أن يصطفى من قبل البشر أو أن يعلن عن ذاته عن طريق المعجزات (per signa declaratum). انظر: Julius Köstlin, *Luthers Theologie in ihrer geschichtlichen Entwicklung und ihrem inneren Zusammenhange dargestellt*, 2 Aufl. (Stuttgart: J. F. Steinkopf, 1901), Band 1, S. 404, und Martin Luther, *Briefwechsel: bearbeitet und mit Erläuterungen versehen von Ernst Ludwig Enders* (Calw; Stuttgart: Vereinsbuchhandlung, 1889), Band 3, S. 273.

وإنّما تتهادى بطريقة أو بأخرى وتمرّ سلطة الحاكم إلى خلفه - أن تميل نحو التعوّد اليومي: وذلك **1**. بإضفاء نمط التقليد على الأنظمة. فعوض التجديد الكاريزماتي الخلاّق والمتواصل في مجال الحقّ والتنفيذ الإداري عن طريق حامل الكاريزما أو جهاز الإدارة الكاريزماتية المختصّة، تبرز سلطة الأحكام المسبّقة والسّوابق التي يستوجب حمايتها أو تحسب عليها؛ **2**. من خلال تحويل جهاز الإدارة الكاريزماتية، والأنصار أو التابعين إلى جهاز قانوني أو طبقي؛ وذلك بتبنّي حقوق سيادة قد تم امتلاكها سواء من الداخل أم عن طريق امتيازات (إقطاع ومصادر ربح)؛ **3**. بتحوير معنى الكاريزما ذاته. ولتحقيق هذا الغرض تصبح نوعية الحلّ لإشكالية الخلافة المطروحة بإلحاح لأسباب معنوية و(غالباً أيضاً وقبل كلّ شيء) لأسباب مادية هي الحاسمة. وهذه يمكن حلّها بطرق مختلفة: فيتعيّن تعويض الترقب السلبي البحث لظهور حاكم كاريزماتي جديد قابل للتصديق أو ذي اختصاص بالعمل على اكتسابه بالفعل، خاصّة إذا طال وقت انتظار ظهوره وارتبطت مصالح قويّة، بغضّ النظر عن نوعيتها، بدوام رابطة السيادة:

أ) من خلال البحث عن علامات التأهيل الكاريزماتي. ويتمثل النموذج الخالص في البحث عن الدالاي لاما الجديد، إذ يتحوّل الطابع الشخصي الصّارم للكاريزما والخارق للعادة هنا إلى كيفيّة بحث حسب قواعد يمكن متابعتها.

ب) عن طريق التكهّن والقرعة أو غيرها من آليات التعيين، فيتحوّل من خلالها الإيمان بالشخص المؤهّل كاريزماتياً إلى إيمان بالآلية المرتبطة به.

ج) من خلال تعيين المؤهّل كاريزماتياً:

1. عن طريق حامل الكاريزما نفسه : ويطغى هنا في أغلب الأحيان شكل تعيين الخلف، سواء لدى الأنبياء أم لدى قادة الحرب. فيتحوّل الإيمان بالشرعية الذاتية للكاريزما إلى إيمان بالكسب المشروع للقدرة على السيادة بحكم التعيين القانوني والإلهي.

2. من قبل الحواري أو الأنصار المؤهلين كاريزماتياً مع إضافة الاعتراف من طرف الطائفة الدينية أو السلك العسكري. ويبدو التصوّر لهذا الإجراء وكأنّه

حقّ في "الانتخاب" أو في "الاختيار المسبّق" ثانويّاً. فلا بدّ من الابتعاد تماماً عن هذا المفهوم الحديث، إذ لا يتعلّق الأمر من حيث الفكرة الأصلية بـ "انتخاب" بين مرشحين يتم الخيار بينهم بحرّية، وإنّما بتحديد الشخص "المناسب" والمؤهّل كاريزماتياً للخلافة والاعتراف به. من هنا كان الخيار "غير المصيب" خطيئة لا بدّ من التكفير عنها، وقد كان الافتراض الحقيقي: أنّه من الممكن أن يحصل اتفاق بالإجماع، وأنّ العكس ضلال وضعف.

وعلى أيّة حال فإنّ الإيمان لا يرتبط من هنا فصاعداً بالشخص في حدّ ذاته وإنّما بشخصية الحاكم "المناسب" و"المعين شرعياً" (وربّما المنصّب) أو الذي تم تدريبه على السلطة حسب نمط الملكية.

3. حسب "الكاريزما الوراثية" مع التصوّر أنّ التأهيل الكاريزماتي يجري في عروق الدمّ.

إنّ الفكرة الأقرب في حدّ ذاتها هي أوّلاً فكرة "حقّ الوراثة" في السلطة. ولم تهيمن هذه الفكرة إلّا في الغرب في العصر الوسيط. وغالباً ما كانت الكاريزما مرتبطة بالعشيرة ولذا يتعيّن أوّلاً تحديد الحامل الجديد حسب إحدى القواعد والإجراءات الثلاثة المذكورة لاحقاً. وحيث كانت هناك قواعد ثابتة فيما يخصّ الشخص، فلم تكن هذه موحّدة. ولم يفرض "حقّ الوريث الأوّل" في العرش بصفة واضحة تماماً إلّا في الغرب في العصر الوسيط وفي اليابان[58]، وذلك لدعم الاستقرار على مستوى السيادة القائمة هناك نظراً لما تسمح به الأشكال الأخرى من صراعات داخلية.

---

(58) تم دعم حقّ الوراثة للسلطة بالنسبة للمولود الأوّل في العصر الوسيط بصفة قدسية عن طريق نظرية العناية الإلهية، وهوما يتم التأكيد عليه في الموثقة الذهبية لعام 1356. (انظر في هذا الصدد: Kern, *Gottesgnadentum*, S. 47-50). أمّا في اليابان، فإنّ الوراثة للذكور في قصر الإمبراطور لم تحدّد إلّا في عهد إصلاح سلالة Meiji-Restauration (1868–1912) وفي إطار الإعلان عن الدستور ضمن القانون الجديد. وقد تم إقصاء النساء من العرش عمداً وحتى اللاتي حكمن سابقاً تم إنزالهن إلى مرتبة الوصيّة على العرش. وقد جرت العادة أن يعيّن الابن الأول كأمير. قارن: Karl Rathgen, "Die Verfassung und Verwaltung Japans," in: *Allgemeine Verfassungs- und Verwaltungsgeschichte* (Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hinneberg, Teil II, Abt. II,1) (Leipzig, Berlin: B. G. Teubner, 1911), S. 114-135, bes. S. 114, 127.

لا يستهدف الإيمان إذن الشخص في حدّ ذاته بل الوريث "الشرعي" للسلالة: فطابع الكاريزما الخالص الراهن والخارق للعادة قد تم تحويره بصفة تقليدية قويّة جداً وكذلك مفهوم "العناية الإلهية" قد تغيّر تماماً من حيث المضمون (فهو حاكم بموجب حقّه الذاتي الكامل وليس بحكم الكاريزما الشخصية المعترف بها من طرف الرّعية). من هنا يصبح إذن مطلب الحاكم مستقلاً تماماً عن خصاله الشخصية.

4. عن طريق تموضع الكاريزما: يتم الإيمان عن طريق نوع من التديّن (Hierur-gie) والتدهن ووضع اليد وغيرها من أفعال القداسة التي هي نقل كيف سحري أو إحداثه.

فلا يستهدف الإيمان إذن شخصية الحامل للكاريزما – حيث تكون المطالبة بالسيادة مستقلة تماماً عن خصاله (كما يحدث خصوصاً عن طريق المبدأ الكاثوليكي لطبيعة القسّيس غير الخاضعة للزوال) – وإنّما فاعلية العمل القدسي المعني.

5. يمكن إعادة النظر في مبدأ الشرعية الكاريزماتية الذي يعتبر من حيث دلالته الأولية تعسّفياً وتأويله على أنّه منافٍ للقهر. أمّا التقويم الفعلي للسيادة الكاريزماتية فيقوم على الاعتراف بالشخصية المحسوسة على أنّها المؤهلة كاريزماتياً والمقدّرة من طرف الرّعية. وحسب التصوّر الذكي للكاريزما، يعود فضل الاعتراف للمرشح الشرعي المؤهّل. من هنا يمكن بسهولة تأويل هذه العلاقة: على أنّ الاعتراف الحرّ من طرف الرعية/ المحكومين يمثل هو الآخر الشرط الأساسي للشرعية (الشرعية الديمقراطية). ومن ثمّ يتحوّل الاعتراف إلى "انتخاب" وينتقل السيّد بحكم الكاريزما الذاتية المشرّعة له إلى حاكم بتفويض الرعية وبحكم الانتداب. أمّا تاريخياً، فغالباً ما أخذ التعيين من طرف الأنصار مثل المبايعة من قبل الجماعة (الدينية أو العسكرية) وكذلك الاستفتاء طابع الانتخاب الجاري عن طريق التصويت وبذلك جعلوا من الحاكم المصطفى بموجب مطالبه الكاريزماتية موظفاً منتخباً من الرعية حسب رغباتها.

وعلى هذا النحو تطوّر المبدأ الأساسي الكاريزماتي بكيفية: أنّه استوجب الإعلان عن إرشاد قانوني كاريزماتي من طرف الجماعة (سواء العسكرية أم الدينية) والاعتراف به من ناحيتها وكذلك الإمكانية المتاحة لأن تتنافس التوجهات المختلفة والمتناقضة، ومن ثمّ أخذ القرار بسهولة طريقه نحو التصوّر – القانوني– من خلال

الوسائل الكاريزماتية والاعتراف من قبل الجماعة بالتوجّه الصحيح: وهو أن تختار الرّعية بحرّية بحكم إرادتها المعلنة وعن طريق القانون الجاري مفعوله وأن يكون عدّ الأصوات هو الوسيلة الشرعية له (مبدأ الأغلبية).

يبقى الفرق إذن بين قائد منتخب وموظف مختار فرقاً في المعنى الذي يضفيه المنتخب نفسه على سلوكه فقط ويسعى إلى تقديمه - حسب خصاله الذاتية - أمام الجهاز والمحكومين: فالموظف يتصرّف تماماً كوكيل لسيّده، أي هنا الناخب، أمّا القائد فيتصرف كمسؤول. فهو يتصرّف إذن بنجاح طالما يكسب ثقتهم، أي حسب ما يراه صالحاً (القيادة - الديمقراطية) وليس مثل الموظف الذي يتصرّف حسب إرادة الناخب المعلنة أو المحتملة (ضمن "الأمر الموكّل" إليه).

III

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

[محاضرة ألقيت بمدينة فيينّا في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917]

تقرير النشر
فيما يخصّ نشأة النص

في مساء 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 قدّم ماكس فيبر أمام "الجمعية السوسيولوجية" في فيينّا محاضرة حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة". وتعرض المحاضرة مدخلاً مقتضباً وعامّاً في سوسيولوجيا السيادة والدولة. فصل ماكس فيبر في البداية الطرق السوسيولوجية الخاصّة للبحث في هذا المجال عن الطرق القانونية؛ وبذلك تمكّن من ناحية من الربط مع السّجال الذي جرى عام 1909 مع جورج يلينك والتعرّض من ناحية أخرى إلى أطروحات رجل القانون الدولي بفيينّا هانس كيلسن[1]. وبعدها عرض فيبر النماذج الثلاثة الخالصة/ المحضة للسيادة الشرعية،

---

(1) بالنسبة إلى جورج يلينك انظر: Georg Jellinek, *die Einleitung*, S. 11f.,
أمّا هانس كيلسن فكان عضواً في لجنة الجمعية السوسيولوجية. انظر: Michael Hainisch, *75 Jahre aus bewegter Zeit: Lebenserinnerungen eines österreichischen Staatsmannes* (Wien, Köln, Graz: Hermann Böhlau 1978), S. 162f.,
وقد قدّم هناك محاضرة "حول الحدود بين المنهج القانوني والمنهج السوسيولوجي"، لكنّه لم يتم ذكره بالاسم من بين الحاضرين لمحاضرة ماكس فيبر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1917. ولم يعرف لحدّ الآن شيئاً واضحاً إن كانت هناك اتصالات مباشرة بين ماكس فيبر وهانس كيلسن في المرحلة التي قضاها فيبر في فيينّا، غير أنّ ماكس فيبر أشاد بهانس كيلسن في طبعة خاصة من عمله حول "البرلمان

والتي أضاف إليها للمرّة الأولى والوحيدة من نوعها في عمله "فكرة رابعة حول المشروعية". وهذه الفكرة تقوم على إرادة المحكومين/ الرعية التي تم ربطها في المحاضرة بنشأة المدينة الغربية. ففي الصّيغة الجديدة لسوسيولوجيا السيادة المقرّر نشرها ضمن **الاقتصاد والمجتمع** عامي 1920/ 1919 لم يكن هناك نموذج رابع للمشروعية، بل عوض ذلك تم ترتيب "المشروعية الديمقراطية" تحت النموذج الكاريزماتي وتأويله الغريب عن السيادة"[2]. أمّا في الصّيغة القديمة لسوسيولوجيا السيادة، فإنّ هذه الفكرة - أي "التحوّل" من "مبايعة الحاكم الكاريزماتية إلى الانتخاب الفعلي للحاكم" عن طريق المحكومين - لم يتم إلّا التلميح إليها[3]. هذا المثال يبيّن أنّ محاضرة فيينّا تمثل حلقة وسط هامّة من حيث سيرة العمل وتطوّره بين الصّيغة الأولى السابقة للحرب والصّيغة التي تلت الحرب بالنسبة لسوسيولوجيا السيادة، وإن كان لم يصلنا محتواها إلّا بصفة غير مباشرة عن طريق تقرير صحفي. فهي تمدّنا بنقاط حاسمة تخصّ التغييرات على مستوى المضمون والفكرة وتحدّد في نفس الوقت الزمان، أي النصف الثاني من عام 1917، الذي عاد فيه ماكس فيبر ليواصل عمله حول "الموجز"/ "المختصر".

فمنذ كانون الثاني/ يناير 1917 طلب صديق ماكس فيبر وزميله من فيينّا لودو موريتز هارتمان منه بمناسبة الإعلان عن زيارة ماريانا فيبر إلى النمسا في إطار محاضرة أن يقدّم هو الآخر محاضرة في فيينّا، وذلك لدى "الجمعية السوسيولوجية"[4]. وقد

والحكومة في ألمانيا المنظمة من جديد" (انظر قائمة النشريّات الخاصّة المقرّر إرسالها في الرسالة التي بعثها ماكس فيبر إلى دار النشر Duncker & Humblot بتاريخ 24 نيسان/ أبريل [1918]، أرشيف دار النشر Duncker & Humblot; MWG II/ 10). يمكن تسجيل القرابة الموضوعية أيضاً من خلال الدرس الذي قدّمه هانس كيلسن (Hans Kelsen) في سداسية الشتاء لعام 1917/ 18 بجامعة فيينّا حول "علم السياسية العام مع التأكيد خصوصاً على السوسيولوجيا" (Allgemeine Staatslehre mit bes. Berücksichtigung der Soziologie) (انظر: *Öffentliche Vorlesungen an der k.k. Universität zu Wien: Winter-Semester 1917/ 18* (Wien: Adolf Holzhausen 1917), S. 9.).

(2) Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG[1], S. 155f. (MWG I/ 23).

(3) انظر: Weber, *Umbildung des Charisma*, S. 499-502.

(4) رسالة من لودو موريتز هارتمان إلى ماكس فيبر بتاريخ 22 كانون الثاني/ يناير 1917، مخزون Max Weber-Schäfer, BSB München, Ana 446. وقد جاء فيها: "ليس لدينا مال في ظروف الحرب هذه ولكننا مستعدّون لدفع تذكرة السفر من هيدلبرغ إلى فيينّا ذهاباً وإياباً في القسم الثاني. أعلم جيّداً أنّ هذا ليس عرضاً فاخراً؛ غير أنّ شيلم يعطي أكثر مما يملك".

كان هرتمان من بين المبادرين عام 1907 لتأسيس الجمعية التي بقيت، على عكس "الجمعية الألمانية للسوسيولوجيا" التي ساهم ماكس فيبر فيها بين 1909 و1911 في تكوينها، بمنزلة حلقة نقاش، إذ إنّ أغلب أعضائها كانوا ينتمون إلى البورجوازية المثقفة اليهودية في الجامعة والملتزمة في مجال الإصلاح الاجتماعي، وليست تابعة للبورجوازية المرتكزة في فيينّا[5]. هذا وقد استجاب فيبر بسرعة لطلب هارتمان وأعلن عن استعداده المبدئي للتحضير. وذكر أن موضوع المحاضرة يمكن أن يكون حول ""الأنبياء والحاخامات وتطوّر اليهودية القديمة" (من منظور سوسيولوجي)"[6]. هذا الموعد جاء مناسباً "للجمعية السوسيولوجية"، خاصّة بالنسبة لمصاريف السفر المنتظرة، إذ كان مقرّراً أن تتحمّل هذه المصاريف "الجمعية السياسية النمساوية" (Österreichische Politische Gesellschaft) (ÖPG) التي طلب أحد أعضائها جوليوس مينل (Julius Meinl) من ماكس فيبر أن يقدّم أيضاً لديها محاضرة في فيينّا. غير أنّ المخطّط فشل لبعض سوء الفهم، خاصّة فيما يتعلق بوظيفة المراسل جوليوس مينل داخل الجمعية السياسية النمساوية، بحيث تم تأخير السفر إلى فيينّا من أجل ظروف السفر الصّعبة خلال الحرب والأسباب المالية من شهر نيسان/ أبريل 1917 إلى خريف ذلك العام[7].

(5) قارن في هذا الصدد: Günter Fellner, *Ludo Moritz Hartmann und die österreichische Geschichts-wissenschaft: Grundzüge eines paradigmatischen Konfliktes* (Wien, Salzburg: Geyer-Edition, 1985), S. 287,

وانظر أيضاً: Christian Fleck, *Rund um "Marienthal" Von den Anfängen der Soziologie in Österreich bis zu ihrer Vertreibung* (Wien: Verlag für Gesellschaftskritik, 1990), S. 41-45,

للأسف لم ترد حسب فلاك (Fleck)، ص 41 – من المؤسّسات السابقة "للجمعية النمساوية للسوسيولوجيا" التي تم حلّها عام 1934 أيّة وثائق داخلية تابعة للجمعية.

(6) رسالة ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 24 كانون الثاني/ يناير 1917، GStA PK, VI. HA NI. Max Weber, Nr. 15, BI. 3 (MWG II/ 9).

(7) رسالة ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 20 نيسان/ أبريل 1917، المصدر نفسه، BI. 5 (MWG II/ 9). حول سوء الفهم الذي حصل كتب فيبر: "يؤسفني جداً في الحقيقة أنّ منيل (Meinl) – الذي اعتبرته الرئيس الموكل – قد وضعني في موقف من خلال طلبه جعلني في جوابي وكأنّي "أقترح/ أعرض"، إذ هكذا تبدو المسألة قد تمّت (ولم أتحصّل بالطبع عن جواب من طرف الجمعية السياسية النمساوية) [...]." قارن فيما يخصّ الخلفيات دراسة: Birgitt Morgenbrod, *Wiener Großbürgertum im Ersten Weltkrieg: Die Geschichte der "Österreichischen Politischen Gesellschaft" 1916-1918* (Wien, Köln, Weimar: Böhlau, 1994), S. 90f.

في أواخر الصيف أعيد النظر في مخطّط المحاضرة من جديد في المراسلة التي جرت بين هارتمان وفيبر[8]، ولقي استعجالاً إضافياً لأنّ كلّية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة فيينّا بدت ترغب في جلب ماكس فيبر إلى أحد الكرسيين في مجال الاقتصاد القومي الذين أصبحا شاغرين. فقد توفي أوجين فون فيليبوفيتش صاحب الكرسيّ الأول في 4 حزيران/ يونيو 1917 في حين أنّ صاحب الكرسيّ الثاني فريدريتش فون فايزر، كان قد أعفي من مهامّ التدريس بعد تعيينه في وزارة التجارة في 30 آب/ أغسطس 1917. وبذلك أصبحت المحاضرة المنتظر عقدها في "الجمعية السوسيولوجية" فرصة سانحة تسمح لفيبر بلقاء أساتذة اللجنة والتابعين لوزارة التعليم النمساوي والحديث معهم بصفة غير رسمية[9]. ويتبينّ من خلال ملف الانتداب/ التعيين الذي وردنا أنّ ماكس فيبر قد أكّد العديد من المرّات في المراسلة التي سبقت والمداولات التي جرت أنّه "قد أنهى ثلثي عمل سوسيولوجي كبير بعنوان **الاقتصاد والمجتمع** ويسعى إلى مواصلته قبل أن يتسلّم الوظيفة"[10]، وأنّه يرغب إذن بتقديم درس في السداسية الصيفية أو سداسية شتاء 1918 حول **الاقتصاد والمجتمع**[11].

---

(8) هكذا جاء في رسائل ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 17 و24 أيلول/ سبتمبر 1917، الملك الخاص و(MWG II/ 9) GStA PK, VI, HA, NI. Max Weber, Nr. 15, BI.

(9) قارن رسالة ماكس فيبر إلى مينا توبلر (Mina Tobler) بتاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 1917 (الملك الخاص؛ MWG II/ 9) وكذلك رسالته إلى لودو موريتز هارتمان بنفس التاريخ (الملك الخاص، نسخة من Arbeitsstelle der Max Weber- Gesamtausgabe, BAdW München; MWG II/ 9). بالنسبة لمداولات الانتداب انظر الوصف المكثف لدى: Franz-Josef Ehrle, *Max Weber und Wien* (Diss: Der Universität Freiburg i. Br., 1991), S. 21-43,
(نسخة مرقونة) (من هنا فصاعداً: Ehrle, *Max Weber und Wien*).

(10) هكذا أعيد ذكرها في تقرير الناطق باسم لجنة الأساتذة إدمون برناتزيك (Edmund Bernatzik) بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917 الذي ألحق لمكتوب كلّية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة فيينّا إلى وزارة الثقافة والتعليم بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1917 (انظر: Allgemeines Verwaltungsarchiv Wien, Fasz. 751, 4 C/ 1، بالنسبة لما جرى انظر رقم 32831، 33387، ص [8]).

(11) قارن في هذا الصدد ما جاء في مكتوب لماكس فيبر إلى عميد كلّية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة الملكية بفيينّا بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 ضمن مراسلة العميد هانس فولتيليني (Hans von Voltelini) إلى الوزارة الملكية للثقافة والتعليم بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 (فيما يتعلق بالأحداث رقم 39798 ورقم 42109)، ص [6]. – وحتى إزاء الناشر بول سيبيك الذي أحيط علما بالانتداب المقرّر أكد فيبر: "سأدرّس : كتابي حول **المختصر** (*ich lese*). سيكون ذا أهمّية كبرى ويسرع في إتمامه"، رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917،

إنّ التخلّي المفاجئ منذ اندلاع الحرب عن مواصلة العمل في المشروع الواسع النطاق حول "المختصر في الاقتصاد الاجتماعي" قد أدى من جديد دوراً لا يستهان به، وهذا ما يمكن قراءته من خلال رسالة فيبر بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917. فقد عرض فيها كموضوع جديد للمحاضرة لدى "الجمعية السوسيولوجية" - إلى جانب البحث في "اليهودية القديمة" الذي سبق أن عرضه في البداية - تفاصيل حول "إشكالية النظرية السوسيولوجية للدولة"[12]. وقد حبّذ لودو موريتز هارتمان الموضوع الثاني للمحاضرة في "الجمعية السوسيولوجية" الذي قرأه خطأ وهو "النظرية الاشتراكية للدولة". إلّا أنّ فيبر قام بتصحيح الخطأ وذلك بالقول: "الموضوع يسمّى إذن: "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" أو"إشكاليات النظرية السوسيولوجية للدولة" (وليس "الاشتراكية" .St.L)[13].

في مساء 23 تشرين الأول/ أكتوبر سافر ماكس فيبر إلى فيينّا وبقي هناك إلى حدود 30 تشرين الأول/ أكتوبر[14]. وتم الإعلان عن المحاضرة في العديد من الصحف اليومية - وفي مقدّمتها الصّحف الليبرالية إلى جانب جريدة العمّال الاشتراكية الديمقراطية[15]-. فقد ورد في الطبعة المسائيّة للجريدة الليبرالية المرموقة **الصّحافة الحرّة الجديدة** بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 تحت باب "محاضرات

VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG II/ 9).

(12) رسالة ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917، GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber Nr. 15, BI. 9 (MWG II/ 9).

(13) رسالة ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، الملك الخاص (MWG II/ 9).

(14) قارن رسالتي ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 10 و19 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber Nr.15, BI.9 (MWG II/ 9).

(15) نشر أوّلاً في: جريدة **العمّال** (*Arbeiter-Zeitung*)، العضو المركزي للديمقراطية الاشتراكية الألمانية في النمسا بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، السنة 29، رقم 288، Mo.BI، ص 9، تحت باب "جمعيات ومحاضرات" مع الإشارة إلى أنّ المحاضرة ستقدّم في "القاعة الكبرى لمعهد علم التشريح" وأنّه يمكن سحب بطاقات الحضور من الجمعية السوسيولوجية، Jaquingasse Nr. 45؛ ثمّ ورد أيضاً في جريدة **الشعب النمساوية** (*Österreichische Volks-Zeitung*)، السنة 63، رقم 263 بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ص 6 وفي جريدة *Fremden-Blatt*، السنة 71، رقم 293 بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Ab.BI، ص 3.

واجتماعات": "الجمعية السوسيولوجية، السّاعة 7، Waringerstraße 13، الأستاذ د. ماكس فيبر من هيدلبرغ: "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة""[16]. وفي النشرة الصّباحية لليوم الموالي جاء في مقال بدون ذكر محرّره تحت صنف "المقتصد" (Der Economist)خبر مطوّل حول المحاضرة التي قدّمها "الأستاذ الفخري في علم الاقتصاد من هيدلبرغ الدكتور ماكس فيبر" لدى "الجمعية السوسيولوجية"[17]. في تقديمه المقتضب لخبره حول المحاضرة أذاع الصحفي الذي كان على ما يبدو مطلعاً على بعض المعلومات حول وضع المداولات الجامعية الجارية بالنسبة للانتداب، حيث أشار إلى أنّ: "الأستاذ ماكس فيبر ينتمي إلى جلّة الأساتذة المرموقين وذوي الفضل الكبير في مجال الاقتصاد بألمانيا، وهو ما دفع كلية الحقوق في جامعة فيينّا إلى اقتراح استدعائه قبل فترة وجيزة ليستلم كرسيّ التدريس خلفاً للأستاذ المتوفى أوجين فون فيليبوفيتش . لم يقبل الأستاذ ماكس فيبر إلى حدّ الآن العرض، غير أنّ الإمكانية ما زالت متاحة بأن يقدّم دروساً في السنة القادمة بفيينّا"[18].

وممّا يبرهن على أنّ المحاضرة قد جلبت نظر الرأي العام لارتباطها بالمداولات الجارية على مستوى الاستدعاء/ الانتداب هو ذكر بعض الأعيان من بين الحاضرين، إذ ينتهي الخبر حول المحاضرة بالقول: "كان من بين الحاضرين في المحاضرة وزير التعليم كويكلينسكي ووزير التجارة فريدريتش فون فايزر والمستشار د. v. Spitz-müller والأساتذة Freiherr v. Schey، Bernatzik، Hupka، Grünberg، Wal-ter Schiff، Redlich وTandler[19]. وقد لقيت تفاصيل العلّامة تجاوباً تامّاً حيث

(16) الصحافة الجديدة الحرّة بفيينّا رقم 19101 بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Ab.BI، ص 1.

(17) الصحافة الجديدة الحرّة بفيينّا رقم 19102 بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Mo.BI، ص 1.

(18) المصدر نفسه ص 10، Sp.1، منذ 9 من تشرين الأول/ أكتوبر 1917 أعلنت **الصحافة الجديدة الحرّة** (*Neue Freie Presse*) (رقم 19085، Mo.BI، ص 7 تحت باب "أخبار موجزة" عن موضوع الانتداب الذي قبله ماكس فيبر عن مضض. قارن في هذا الصدد رسالتي ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 10 و12 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، GStA PK, VI. HA, NI. Max Weber, Nr. 15, BI.12, 13 (MWGII/ 9).

(19) يتعلّق الأمر بوزير التعليم لودفيغ كويكلينسكي (Ludwig Cwiklinski) (1853-1943) الذي تقلد الوزارة من شهر آب/ أغسطس 1917 إلى شهر تموز/ يوليو 1918 وفريدرتيش فون فايزر (1851-

تلاها هتاف حارّ"[20]. هذا وقد دوّن رجل القانون والباحث في العلوم السياسية Josef Redlich في مذكراته بعد أيام ما يلي: "مساء الخميس محاضرة قيّمة للأستاذ ماكس فيبر (من هيدلبرغ) لدى الجمعية السوسيولوجية. مساء الجمعة فيبر عندي في البيت. سيأتي في سداسية الصيف إلى جامعة فيينّا، ربّما سيبقى بصفة متواصلة خلفاً لـ أوجين فون فيليبوفيتش"[21]. وفعلاً قدّم ماكس فيبر في سداسية صيف 1918 من شهر نيسان/ أبريل إلى شهر تموز/ يوليو درساً لساعتين حول **الاقتصاد والمجتمع** إضافة إلى حلقة دراسية للطلبة المتقدّمين في الدراسة[22]. لقد طلب خلال المداولات أن يسمح له بالتدريس بصفة تجريبية قبل أن يقرّر نهائياً إمكانية قبول العرض[23].

1936) وزير التجارة من شهر آب/ أغسطس 1917 إلى شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1918 وألكسندر فون سبيتزملر (Alexander von Spitzmüller-Harmersbach) (1862-1953) وزير المالية (1916-1918)؛ ومن بين الأساتذة الحاضرين الذين ذكروا كان هناك جوزيف فون كوروملا (Josef Schey von Koromla) (1853-1938)، إدموند برنتزك (Edmund Bernatzik) (1854-1919)، جوزيف هوبكا (Josef Hupka) (1875-1944) وكارل غرنبيرج (Carl Grünberg) (1861-1936) من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة فيينّا في حين أنّ رجل الحقوق جوزيف ريدليش (Josef Redlich) (1875-1936) كان ناشطاً سياسياً بالأساس في الوقت الذي قدّمت فيه المحاضرة، أمّا يوليوس تاندلر (Julius Tandler) (1869-1936) مدير معهد علم التشريح الواقع بـ Währingerstr 13 فكان حاضراً باعتباره المضيّف للتظاهرة. وقد سعى ماكس فيبر إلى انتداب الأساتذة غرمبرج (Grünberg) وتشف (Schiff) وفون فايزر كأعضاء عاملين لجمعية السوسيولوجيا.

(20) الصحافة الجديدة الحرّة بفيينّا بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، رقم 19102، Mo.Bl، ص 10، Sp.2:

(21) *Schicksalsjahre Österreichs 1908-1919: Das politische Tagebuch Josef Redlichs*, bearb. Von Fritz Fellner (Graz, Köln: Hermann Böhlaus Nachfolger, 1954), Band 2: 1915-1919, S. 240,

تسجيل يوم الأحد 28 من تشرين الأول/ أكتوبر 1917. يعود الفضل بالنسبة لهذه الإشارة إلى دراسة إهرل (Ehrle) حول ماكس فيبر وفيينّا- حين غادر فيبر فيينّا في 30 من تشرين الأول/ أكتوبر 1917 كانت المداولات مع الكلية على ما يبدوقد تقدّمت إلى درجة أنّ الصحف أعلنت عن الخبر مثل الصحيفتين الليبراليتين *Wien*و *Die Zeit*: 16. Jg., Nr. 5424 بتاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Ab. Bl، ص 3 و*Das Neue Wiener Journal*, 25. Jg., Nr. 8622 بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في النشرة المسائية، ص 3 (MWG I/ 13).

(22) هذا ما يتجلّى من خلال سجلّ الدروس لكلية الحقوق بجامعة فيينّا بالنسبة للسداسية الصيفية لعام 1918، أرشيف الجامعة بفيينّا. أمّا مدّة الدرس فقد أعلن عنها في سجلّ الدروس بساعة واحدة.

(23) قارن بملف انتداب ماكس فيبر بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 لدى الوزارة الملكية للثقافة والتعليم، رقم 39798 و42109 لعام 1917، Allgemeines Verwaltungsarchiv Wien, Fasz. 751, 4 C/ 1 (MWG I/ 13).

ولكن في 17 أيار/ مايو 1918 أحاط ماكس فيبر عمادة كلّية الحقوق بفيينّا علماً بأنّه لن يواصل التدريس بعد نهاية السداسية[24].

فيما يخصّ نقل النص ونشره

لم يرد لنا مخطوط. فالطبعة تتّبع الخبر/ التقرير الذي نشر بعنوان "محاضرة ماكس فيبر حول إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" في "الصحافة الحرّة الجديدة" بفيينّا في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، رقم 19102، .Mo.BI، الباب 2-1 (أ) تحت صنف "المقتصد". لم يتم ذكر صاحب المقال، ولم نتمكّن من توضيح ما إذا كان المقال قد استند إلى نقل موازٍ للمحاضرة أم تم السماح بنشره من قبل ماكس فيبر.

لم نتمكّن من العثور على تقارير صحافية أخرى أو تسجيلات شخصية من طرف الحاضرين حول محتوى المحاضرة رغم المساعي المكثفة في البحث.

بغضّ النظر عن بعض التعديلات العادية، لم يتم سوى تصحيح أخطاء تهمّ المحتوى مثل وصف الحاكم الكاريزماتي بخصال "عادية" عوض - ما يقصده فيبر والذي يعني حقاً - "خصالاً خارقة للعادة" أو المدينة باعتبارها "العنصر التاريخي لأشكال الاقتصاد السياسي الحديث" عوض - ما كان مقصوداً بوضوح - أي "أشكال السيادة السياسية".

(24) انظر الطلب العاجل لماكس فيبر بتاريخ 17 أيار/ مايو 1918 في ملفات الوزارة للثقافة والتعليم، رقم 19226 و20041 لعام 1918، المصدر نفسه، (Fasz 752, 4 C/ 1 (MWG I/ 13.

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

[تقرير الصحافة الحرّة الجديدة]

بدأ المحاضر تفاصيله بالقول إنّه يرغب بعرض كيفيّة البحث السوسيولوجية فيما يتعلّق بإشكاليات الدّولة الخالصة. فالسّوسيولوجيا/ علم الاجتماع تشارك بوسائل مغايرة في النظر إلى الدّولة كظاهرة تاريخية خلافاً لما تقوم به الحقوق. ولئن بدت مفاهيم الاثنين غالباً مماثلة، إلا أنّ معنى هذه المفاهيم مختلف تماماً. ففي الحالة الأولى، يتعلّق الأمر بالبحث عمّا يتحتّم أن يكون صالحاً حسب قواعد التفكير القانوني، أمّا في الحالة الأخرى فيتعلّق الأمر في البحث عمّا يمكن أن يحدث في الظروف الموجودة. فالفارق يبرز بصفة واضحة عندما نضع نصب أعيننا مفهوم دستور الدولة بالمعنى القانوني من جهة، وبالمعنى السوسيولوجي من جهة أخرى. فكلّ دستور قانوني للدّولة يتضمّن ثغرات، وهذه ليست من محض الصّدفة، فالنّادر من الدساتير المكتوبة تتضمّن مثلاً تحديدات حول ما يجب عمله عندما لا يحصل وفاق على الميزانية بين العناصر المشرّعة[1]. ولهذا السّبب، هناك من دافع حتى على

(1) يلمّح ماكس فيبر هنا إلى الوضع الراهن في النمسا. فالحكومة القائمة منذ 23 حزيران/ يونيو 1917 برئاسة رئيس الوزراء إرنست ريترسايدلرفون فاوتشتينغ (Ernst Ritter Seidler von Feuchtenegg) كانت تحكم بميزانية مؤقتة لأنّ البرلمان لم يصادق على مسودّة الميزانية. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1917 أعيدت المداولات بين الحكومة وممثلي النوادي القومية الشبيهة بالمنظمات الحزبية والتابعة للقوميات في دولة النمسا ذات الشعوب المتعدّدة في البرلمان للحصول على الأغلبية. ولكن العملية لم تنجح بحيث اضطرّ رئيس الوزراء سيدلر (Seidler) في آخر الأمر إلى تقديم

وجهة النظر بأنّه ليس للقانون أن يقول شيئاً في هذه النقطة(2). غير أنّه يجب على الدستور من وجهة نظر سوسيولوجية أن يتعرّض إلى هذه المسألة بالذات وعمّا يمكن عمله في مثل هذه الحالات، إذ ترتبط بها المصلحة السياسية؛ وهو الشيء الذي تضعه جميع العناصر التي شاركت في صياغة الميزانية في الحسبان، وحسب منواله يحدّد النموذج السياسي للدولة المعنية توجّهه. فالنظرة السوسيولوجية للدولة تسعى للوصول إلى قواعد عملية تعبّر عمّا سيحدث في ظروف معيّنة ولماذا يحدث هذا الشيء في مثل هذه الظروف وليس غيره. أمّا البحث القانوني فيسعى إلى تطوير قواعد تعبّر عمّا يلزم حدوثه بصفة قانونية.

وقد أعلن المحاضر أنّه يرغب بعدم الإجابة عن الأسئلة الآنية المتعلقة بالدولة الحالية وأنّه يريد فقط تبيان المنهج الذي بموجبه تسعى سوسيولوجيا الدولة إلى القيام بمهمّتها كما ينبغي. يتنزّل بناء شكل معيّن من علاقة السيادة بين الشخص والآخر في إطار تلك المقولات التي ترتّب فيها السوسيولوجيا واقع مفاهيم السيادة (السلطة). وهذا يحدث حسب قول المحاضر على أحسن وجه من خلال ربطه بالسؤال، ما هو الطابع الذي يتميّز به مطلب المشروعية الذي تجد إحدى علاقات السيادة ما يبرّرها في عقلية السّاسة والرعية؟ ومن ثمّ بيّن المحاضر أنّ هناك ثلاثة نماذج خالصة لهذه المشروعية تتشكّل من خليطها مختلف المكوّنات الاستبدادية للسيادة والدولة: **1**. سيادة القواعد المعقلنة المتفق عليها أو المفروضة كما يعرضها نظام القضاء البيروقراطي في شكله الخالص داخل رابطة سيادة الدّولة وحسب الكفاءات والدرجات الموزّعة بصفة هرمية، وهي التي تصدر الأحكام حسب

استقالته في 25 من تموز/ يوليو 1918. قارن في هذا الصدد: Ehrle, *Max Weber und Wien*, S. 83, وكذلك المقال: "Die Mehrheit für das Budgetprovisorium," *Neue Freue Presse*, *Wien*, Nr. 19083 (vom 7. Okt. 1917), Mo.Bl, S. 7f.

(2) يبدو أن ماكس فيبر يلمّح هنا إلى فكرة جورج يلينك الذي لم ير في حالة عدم الوصول إلى اتفاق حول الميزانية المؤقتة بين الحكومة والبرلمان حلاً قانونياً- ملزماً دولياً وإنما إمكانية التوصّل إلى تجاوز الصراع التاريخي والسياسي. وبذلك يناقض جيلينك الدراسة الواسعة النطاق التي قام بها بول لابند (Paul Laband) حول قانون الميزانية وظهرت عقب الصراع حول الدستور البروسي بين عام 1862-1867 وسعت إلى التأكيد عن عدم وجود ثغرات قانونية في حالة اندلاع صراع. انظر: Georg Jellinek, "Das Budgetrecht," *HdStW*[3], Band 3 (1909), S. 308-323, bes. S. 321f., und Paul Laband, *Das Budgetrecht nach den Bestimmungen der Preußischen Verfassungsurkunde unter Berücksichtigung der Verfassung des Norddeutschen Bundes* (Berlin: J. Guttentag, 1871).

قواعد/ قوانين نافذة المفعول ولا تخضع للتغيير بل تفترض الطاعة/ الامتثال. وهذا النظام يقوم اقتصادياً ضمن سيادة الدولة على ما لا يمكن تجنّبه تماماً، أي فصل ما يتعيّن إدارته عن وسائل الإدارة ومؤسّسة السيادة مثلما هو الحال بالنسبة للسيادة في مجال الاقتصاد الخاصّ الذي يقوم على فصل العامل عن وسائل الاقتصاد والمصنع. وفي مقابل هذا النموذج نجد كشكل ثان السيادة بموجب السلطة التقليدية، أي سيادة الماضي الأبدي الأصيل الذي يعتبر مقدّساً وثابتاً. والشكل الخالص لهذه السيادة يتمثل داخل المجال الخاص في الاقتصاد المنزلي لربّ البيت، وفي المجال السياسي في السلطة الأبوية/ الإمارتية ودولة الأعيان. ويسير كلّ من الإدارة والقضاء داخل هذا النموذج حسب القواعد/ النواميس التقليدية التي ينظر إليها على أنّها ثابتة ونافذة المفعول منذ الأزل. ليس أعضاء السيادة/ السيطرة في الاقتصاد المنزلي كما في السيادة السياسية رؤساء وموظفين في المعنى الجاري للكلمة، بل هم خدّام شخصيّون أو أمناء شخصيون لربّ البيت أو الأمير. فمفهوم الكفاءة غير معروف ويتم تعويضه عن طريق المجال الاقتصادي الخاص المتعدّد جداً واللاعقلاني لبعض الأمناء والخدّام والقائم على دافع الامتيازات والمصالح. وبقدر ما تسمح قداسة التقليد بالتصرّف الحرّ، فهناك مجال قانوني للغطرسة والرأفة من طرف الحاكم يتعامل فيه حسب اعتبارات شخصية بحتة وبدون تقيّد بقواعد/ قوانين صورية. وحيث وجد هذا النظام بصفة خالصة تماماً وبدون انقطاع، فإنّ الحاكم الأبوي يسوس فقط بالاستناد إلى مثل هؤلاء الأعضاء، ولا يوجد أيّ فصل للسلطات. وهذا ينطبق خصوصاً عندما يضطرّ الحاكم بتشريك آخرين في السلطة، وهو ما يحدث طبعاً في كلّ حالة يكون فيها التسيير الاقتصادي ليس تماماً في أيدي الحاكم، وإنّما يجري نظام التجهيز الذاتي للجيش والإدارة على الحساب الخاص في مختلف قطاع السلطة. هذا ما يحدث عندما يتم استئجار الوظائف أو بيعها وحيث يسقط في أيدي سلطات مستقلّة لا تكون ملتزمة إلّا بولاء إقطاعي. هذا النظام لتقسيم السلطات الإماراتية هو المصدر الأوّل لجميع الضمانات القانونية داخل التشكيلة التقليدية للسيادة، وقد وجد في أوروبا نموذجه الأعلى في الدولة الطبقية. لكنّ الاغتراب الداخلي تجده هذه الأنماط التقليدية، وفي مقدّمتها النمط الأبوي الصارم للدولة، إزاء الاقتصاد المعقلن/ الرشيد. فلئن وجدت الرأسمالية المرتبطة بنظام ضرائب الاستئجار والمزوّدين للدولة إلى جانب رأسمالية التجارة، غير أنّ نشأة أشكال المؤسّسات الحرفية المعقلنة في المعنى الحالي والتزامها بالقانون كانت مقصيّة، إذ إنّ

الرأسمالية تقوم على المحاسبة وتفترض سلوكاً مقدّراً ومتوقعاً للقضاة والموظفين الإداريين على غرار ما تقدّمه الدولة الرشيدة. وهذا ما ينطبق بصفة متصاعدة على الشكل الثالث من السيادة الشرعية الذي سمّي تواصلاً مع ما أورده رودولف سوم في توضيحاته بالسيادة الكاريزماتية[3]. فالسيادة لا تتأسّس هنا على قواعد مقنّنة قصد أهداف نبيلة، ولا على التقليد الذي يمنع المساس به، وإنّما على خصال الحاكم الخارقة للعادة أو خادميه: مثل السحر والوحي أو البطولة. فالحقّ/ القانون والإدارة هما غير معقلنين تماماً باعتبارهما مرتبطين بالخلق عن طريق الوحي أو ما يماثله. في مقابل التقليد تتمثل سيادة النبيّ أو البطل في المبدأ الآتي: هذا ما جاء مكتوباً، غير أنّي أقول لكم[4]! وعلى مدى التاريخ بأكمله يتأرجح التناقض بين هذين الشكلين من المشروعية: أي بين التقليد والكاريزماتية. وقد بيّن المحاضر بإطناب كيف تتطوّر مبادئ المشروعية الإدارية ومشروعية الوراثة وغيرها من مبادئ المشروعية عن طريق التعوّد انطلاقاً من كاريزما النبيّ أو المنقذ الحرّ، وما هي الدوافع المحددة لها. وختاماً مرّ المحاضر إلى وصف كيفية التطوّر الحديث للدول الغربية التي تتميّز بظهور تدريجي لفكرة رابعة للمشروعية، وهي تلك السيادة التي تستمدّ رسمياً على الأقلّ مشروعيتها الذاتية من إرادة المحكومين. فهي بعيدة كلّ البعد في مراحلها الأولى عن جميع الأفكار الديمقراطية الحديثة. لكنّ حاملها الخاص هو التشكّل السوسيولوجي للمدينة الغربية التي تختلف في كيفية نشوئها ودلالتها السوسيولوجية، سواء في العهد القديم أم العصر الوسيط، عن جميع التشكّلات المماثلة للمدينة في العصور الأخرى وشعوبها. فهي تقوم في أوج تطوّر المدن المماثلة أصلاً على تجمّع سكّان المدينة في رابطة دفاع كإخوة بالقسم (Schwurbrüderschaft) وتسيّر إدارتها بذاتها عن طريق موظّفين. وهنا أشار المحاضر بإطناب كيف أنّ هذه الخصوصية للمدينة الغربية تتبع تارة الظروف التقنية العسكرية وتارة أخرى الأوضاع الدينية، وكيف أنّ تشكّل المدينة خارج الغرب يختلف جرّاء استبداد العشائر والرّوابط الحرفية الخاضع لعوامل سحرية. فالمدينة الغربية ليست فقط مقرّ ولادة الرأسمالية الغربية التي تفتقد إليها البنيات السوسيولوجية الأخرى للمدينة، وإنّما هي أيضاً مقرّ ولادة المفهوم

(3) بالنسبة للاستناد إلى سوهم في كتابه *Kirchenrecht* فيما يتعلق بنظريته حول "الكاريزما".

(4) بالاستناد إلى إنجيل متّى 5، 21 و22، حيث جاء: "لقد سمعتم أنّه قيل إلى القدماء [...]. لكن أقول لكم: [...]".

السوسيولوجي للإدارة والنظام العسكري والحزب السياسي الذي لا نجده بهذا الشكل في أيّ مكان آخر، وهي أيضاً مقرّ ولادة الصورة المميّزة للديماغوجي الذي يكوّن الحزب أتباعه. فالمدينة تمثل، بارتباطها بالبيروقراطية المعقلنة للدول الملوكية العسكرية والرأسمالية المعقلنة التي يقوم على تحالفها الأساسي والتاريخي في العالم الحديث نشوء الدولة الحديثة ومن خلالها أيضاً النمط المتطوّر للسياسة والسياسة الاقتصادية، العنصر التاريخي الضروري بالنسبة لأشكال السيادة السياسية الحديثة.

ثبت بأسماء الأعلام

لا يراعي هذا الثبت إلّا أسماء الأعلام التي تم ذكرها في نص ماكس فيبر. أمّا السلالات والأشكال الميثولوجية والخيالية المحضة والأدبية، فسترد في الثبت التعريفي. ويجري التدوين حسب كتابة ماكس فيبر.

أشوكا (Açoka) (268– 236 ق.م.) الإمبراطور الثالث في سلالة الماوريا (Maurya). امتدّ ملكه من أفغانستان حتى جنوب الهند. وكان منذ عام 260 ق.م. من أتباع البوذية ومبشريها؛ فقد دعا في كتاباته إلى نشر الدارما (Dharma)، أي الشريعة الدينية والقواعد المنظمة للحياة الجماعية. ويعود الفضل له ولابنه ماهيندا (Mahinda) في نشر البوذية بجزيرة سيلان؛ كما أرسل مبشرين إلى الحكام الهلّينيين المعاصرين له. ويبدو أنّ في عهد حكمه قد أقيم المجلس الثالث الديني للبوذية في العاصمة باتاليتوترا (Pataliputra).

القديس جيل فون أغيدوس (Ägydius von St. Gille) (توفي حوالى 720) زاهد ورئيس دير القديس جيل للبنيدتين في جنوب فرنسا. تم تقديسه لشفاعته/ وساطته لدى الإمبراطور كارل الأعظم. وأصبح قبره منذ القرن الحادي عشر مزاراً.

الإسكندر الثالث، الأعظم (Alexander III, der Große) (356– 10,6,323 ق.م.) ملك مقدونيا (منذ 336 ق.م.) ومؤسّس الإمبراطورية الواسعة. بدأ عام 334 بعد تحطيم مدينة تاب (عام 335) غزوه لبلاد الفرس، فقاد جيشه في آسيا الصغرى ومصر وبلاد ما بين النهرين ثمّ ضدّ إيران؛ أمر بحرق مدينة

برسبوليس (Persepolis) مركز الحكم ثمّ توجّه نحو شرق إيران؛ أخضع بعد عدد من الهجمات في آسيا الوسطى وأفغانستان الهند الشمالية الغربية لسلطته؛ لكن تمرّد قسم من جيوشه أوقف مسيرته نحو الشرق؛ وتوفي في العاصمة الجديدة بابل. ويعتبر ملكه أوّل "إمبراطورية" (حسب Beloch) ربطت الشرق بالغرب وأسّست مجالاً اقتصادياً لا حدود له؛ غير أنّ هذه الإمبراطورية انهارت بعد موته وانقسمت إلى عدد من المملكات.

علي بن أبي طالب (حوالى 600- 661, 1, 24) خليفة (منذ 656) وابن عمّ النبيّ محمّد (ص) وصهره. كوّن أنصاره "الشيعة" أو "حزب علي" الذي ما زال يمثل حتى اليوم إحدى ملل الإسلام. ويعتبر علي الإمام الأوّل لدى الشيعة.

أنتونين فون فلورنس **(Antonin von Florenz)** (1389, 3, 1- 1459, 5, 2) رجل لاهوت مهتمّ بالأخلاق (Moraltheologie). منذ 1405 راهب دومينيكاني؛ ومنذ 1444 أسقف مدينة فلورنس، طوّب قدّيساً عام 1523. كان مؤلّفاً لمدوّنة عالمية (حتى عام 1457) و"مجموعة لاهوتية" في أربعة أجزاء ضمّت رؤاه الاقتصادية والاجتماعية. اعتبر من قبل ماكس فيبر إلى جانب برناردين فوسينّا (Bernhardin von Sienna) كمنظّر للاقتصاد والأخلاق في المرحلة المتأخرة من العصر الوسيط.

أريوسطو، لودوفيكو **(Ariosto, Ludovico)** (8.9,1474 -6.7.1553) يعود أصله إلى أعيان Von Ferrara 1489-94، درس الحقوق، منذ عام 1494 ودرس العلوم الإنسانية 1503-1517، أصبح من حاشية الكاردينال Ippolito d'este منذ 1518 في خدمة دوائر ومؤسسات الدوق Alfonso d'Este von Ferrara، و1524 شاعر ومدير البلاط، وفي عام 1516 نشرت أهم مؤلّفاته "Orlando Furioso" (رولاند السريع).

أغسطس (في الحقيقة: غايوس أكتافيوس **(Augustus, eigentl.: Gaius Octavius)** (63 ق.م.- 14 ب.م.) الحاكم الفعلي في الإمبراطورية الرومانية (منذ عام 30 ق.م.). أسّس عام 27 ق.م. الشكل الخاص من الحكم الإمبراطوري الرّوماني (Principat) الذي يبدو أنّه حافظ على تقاليد الجمهورية؛ وتحصّل على لقب أغسطس (الذي يعني الرّائع/ الجليل) عام 27 ق.م. من قبل مجلس الشيوخ.

بكونين، ميخائيل ألكسندروفيش (Bakunin, Michail Aleksandrovič) (30,5,1814 -7,1. 1876) ثائر روسي فوضويّ. كان على اتصال عام 1844 ببيار برودون (Pierre Joseph Proudhon) وكارل ماركس؛ شارك في شهر أيار/ مايو 1848 في انتفاضة بمدينة دريسدن لمساندة ثورة 1848/ 1849؛ وتم القبض عليه؛ ثمّ أبعد عام 1851 إلى روسيا ومنها عام 1857 إلى سيبيريا؛ عام 1861 نجح في الفرار إلى لندن حيث اتصل بالصّحفي الاشتراكي ألكسندر هيرتسن (ألكسندر غيرسن)؛ شارك في "الاجتماع العالمي الأوّل" ولكن تم طرده من هذه المؤسّسة عام 1872 لتوجّهه الفوضوي؛ أصبح ناشطاً سرّياً في إيطاليا بين 1871 و1874.

بيكير، كارل هاينريخ (Becker, Karl Heinrich) (12,4,1876- 10,2,1933) مستشرق وسياسي. 1899 دكتوراه، 1902 تأهيل في الفيلولوجيا السامية بجامعة هيدلبرغ؛ 1906 أستاذ في المكان عينه، ثمّ أستاذ في تاريخ وثقافة الشرق بهامبورغ، 1913 أستاذ في الفيلولوجيا الشرقية ببون؛ منذ 1916 مستشار محاضر و1919 كاتب دولة في وزارة التعليم البروسية، 1921 و1925- 1930 وزير التعليم البروسي. (منذ 1910) مُصدر لمجلّة "الإسلام"؛ اعتمد فيبر على دراساته حول تاريخ الاقتصاد الإسلامي.

برناردين فون سينّا (Bernhardin von Sienna) (1380 8,9- 5,1,1444) راهب وخطيب شعبي. 1404 أصبح قسّيساً ثمّ انضمّ إلى طائفة الفرانسيسكان، بعد 1417 عرف كقسّيس شعبي، 1438- 1442 ترأس الفرع ذا التوجّه الصّارم في الزهد من طائفة الفرانسيسكان وطوّب قدّيساً عام 1450. كان على اتصال بالحركة الإنسانوية الإيطالية؛ صدرت خطبه في القدّاس لأوّل مرّة عام 1636 في مجموعة "Opera omnia". اعتبر من قبل ماكس فيبر إلى جانب أنتونين فون فلورنس (Antonin von Florenz) كمنظّر للاقتصاد والأخلاق في المرحلة المتأخرة من العصر الوسيط.

بوسّوي، جاك بنين (Bossuet, Jacques Bénigne) (27.9.1627- 12.4.1704) لاهوتي كاثوليكي. حصلت تربيته بمعهد اليسوعيين بمدينة ديجون، 1669 عيّن أسقفاً لكوندوم (Condom) ثمّ مربّياً للخلف في القصر بباريس عام 1671 وعضواً بالأكاديمية الفرنسية، فأسقفاً لمدينة مو (Meaux). كان من أكبر

الخطباء الحاذقين ورجال اللاهوت "الغلّكان" في القرن السابع عشر وعدو لدود للبروتستانت، وقد دافع عن الاستبداد المطلق من منظور تاريخي لاهوتي.

كالفين، يوحنّا (في الحقيقة: جان كوفان) (Calvin, eigentl. Jean Cauvin)(10,7,1509 - 27,5,1564) لاهوتي ومصلح. بعد دراساته الإنسانوية والقانونية واللاهوتية تعرّف على كتابات لوثر؛ وبسبب اعتناقه للأفكار البروتستانتية أجبر على الهجرة إلى سويسرا؛ فبدأ ينشر في مدينة جنيف نمطاً خاصّاً من العقيدة البروتستانتية تميّز خصوصاً بصرامة التربية الكنسية. وقد كان تأثير لاهوته، وخاصّة نظريته في القضاء والقدر، كبيراً على تطوّر الإصلاح الديني في عديد من أقطاب أوروبا.

شمبرلان، جوزيف (Chamberlain, Joseph) (8,7,1836- 2,7,1914) سياسي ورجل أعمال. 1873- 1876 شيخ مدينة برمنغام؛ 1876 انتخب كعضو ليبرالي في البرلمان بفضل حملة انتخابية حديثة، وكان من مؤسّسي "الاتحاد القومي الليبرالي"، 1880- 1885 أصبح وزيراً للتجارة، 1886 انضمّ إلى الوحدويين، 1895- 1903 عيّن وزيراً للمستعمرات.

خرودغاق فون ميتز (Chrodegang von Metz) (6,3. 766) أسقف مدينة ميتز ومصلح ديني. يعود أصله إلى أعيان الإفرنج النبلاء؛ تربّى في بلاط القائد العسكري كارل مارتل وأصبح موظفاً في إدارته؛ عُيّن أسقفاً لمدينة ميتز وبعد نشاط ديبلوماسي في روما عيّن رئيس الأساقفة في ميتز عام 754. أسّس عام 748 دير الإصلاح غورس بلوترينغن وألّف نظاماً قانونياً لإصلاح كنيسة ميتز يتماشى والمبادئ المثالية للحياة الجماعية (Vita Communis).

تيبروس كلوديوس نيرو جرمانيكوس (Tiberius Claudius Nero Germanicus)(10 ق.م.- 54 ب.م.) قيصر روماني (منذ 41 ب.م.) اهتمّ بالإدارة القيصرية ووسّع نفوذها؛ أهدى وظائف عالية للذين تحرّروا من العبودية ومدّد الحقوق المدنية لتشمل المقاطعات؛ مات مسموماً.

كولبير، جان بتيست (Colbert, Jean Baptiste) (29,8,1619- 6,9,1683) رجل دولة ومن المدافعين عن التجارة المركنتيلية الفرنسية (الكولبيرتية). منذ 1661 المتفقد الأعلى للمالية، ثمّ فيما بعد المشرف على البناءات

الملكية والفنون والمصانع والبحرية؛ وضع الأسس للسياسة الخارجية والاستعمارية عن طريق إصلاحات جذرية على مستوى الإدارة والاقتصاد والمالية فيما بين 1661-1672. انظر لويس الرابع عشر.

ماركوس لسينيوس كراسّوس ديفس (Marcus Licinius Crassus Dives) (حوالى 115-53 ق.م.) قائد عسكري ورجل سياسة. عيّن قنصلاً فيما بين 70- 55 ق.م. جمع مالاً كثيراً عن طريق المضاربة المالية حيث أصبح من بين رؤساء المال المؤثرين في روما؛ شارك في ضرب انتفاضة العبيد تحت قيادة سبارتكوس وكوّن حكماً ثلاثياً مع القيصر وبومبيوس؛ قتل في الحرب ضدّ البارتر في إقليم سوريا حيث عين قنصلاً أوّل.

كرومويل، أوليفر (Cromwell, Oliver) (25,4,1599 -3,9,1658) قائد عسكري ورجل دولة؛ منذ 1628 عضو في البرلمان الإنجليزي، 1640- 1653 عضو في "البرلمان الطويل"؛ وفي الحرب الأهلية أحد القادة المناهضين للقوات الملكية؛ وبعد إعدام الملك شارل الأوّل عام 1649 أصبح رئيساً "لكومنولث إنجلترا"، فـ "لورد محافظ" منذ 1653.

ديوكليتان (Diokletian) (بعد 230 - 313) قيصر روماني (284- 305، في الشرق منذ 286) سعى منذ عام 298 إلى تأمين مناطق الحدود داخل الإمبراطورية الرومانية؛ عيّن من قبل ماكسمينيان للاشتراك في السلطة كقيصر وكوّن حكماً رباعياً بداية من عام 293. اختار مدينة نيكوميديا في مقاطعة بيتينيا كمقر للسلطة وكان أوّل قيصر حوّل مقرّ إقامته من روما. وهو أوّل من أسّس حركة ما سمّي بتأليه القيصر "Dominat" (حسب ثيودور مومسن) وهي الأرضية التي اتخذت فيما بعد لتأليه القيصر البيزنطي؛ اعتبر مسؤولاً عن ملاحقة المسيحيين فيما بين 303 و311؛ وقد تخلّى عن الحكم في الفاتح من ماي سنة 315 مع ماكسيمينيان. بقي معروفاً من خلال إصلاحاته في مجالي الإدارة وجلب الضرائب (حيث قام بتقسيم جديد للأقاليم وإعادة تنظيم الجيش وصكّ النقود).

جنكيز خان (Dschingis Chan/ Khan) (67/ 1155- 18,8,1227) إمبراطور مغولي، في الأصل: كانت تموجين تعني بالمغول: حدّاد. محارب وأمير مغولي، بعد عدد كبير من الصراعات برز منتصراً وتغلب على القبائل المجاورة ثمّ

عيّن حاكماً (خاناً) للمغول عام 1206. أسّس حسب مبادئ البدو الرحّل إمبراطورية المغول الواسعة التي كانت تمتدّ عند وفاته من البحر الصّيني إلى حدود أوروبا؛ وقام الخلف ("الجيش الوحشي الذهبي") بتمديد رقعتها؛ شجّع جنكيز خان التقارب بين ثقافة المغول والحضارتين الصينية والفارسية.

إخناتون (في الأصل: أمينوفيس الرابع) **(Echnaton), Eigentl.: Amenophis IV** (1351– 1334 ق.م.) فرعون مصري رفض العبادة القائمة في ملكه للإله أمّون وحاول أن يفرض تقديس الإله آتون (إله الشمس كواهب للحياة). لقب نفسه إخناتون استناداً إلى الإله آتون؛ وبعد وفاته فرض الكهنة عبادة أمّون من جديد.

إليزابيت الأولى (Elisabeth I.) (1533 ,9 ,7 –1603 ,3 ,24) ملكة إنجلترا (منذ 1558) بعد إعدام والدتها Anne Boleyn عام 1536 من طرف والدها هنري الثامن اعتبرت ابنة غير شرعية، لكن سمح لها بقرار من البرلمان عام 1544 بتقلد الحكم؛ تمت محاربتها من قبل المعارضة الكاثوليكية التي تضامنت مع ماريا ستيوارت من أجل سياستها الدينية فأعلنت الحرب عام 1588 ضدّ إسبانيا. شجّعت بناء تجارة خارجية مدعّمة من طرف الحكومة مع فرض سياسة الاحتكار في الدّاخل.

إفيالتس (Ephialtes)توفي عام 461 ق.م. رجل سياسي أثيني (61/462 ق.م.) انتزع من المحكمة الدولية أهم النصوص السياسية ليمنحها إلى المجلس "500" والمجلس الشعبي ومحكمة الشعب. اغتيل من قبل خصومه السياسيين.

الأسيزي، فرانسيسكو فون (Franziskus von Assisi) (82/ 1181– 1226 ,10 ,3) مؤسّس طائفة الرّهبان الإخوة الضعفاء (Ordo Fratrum Minorum)، بعد الأزمة التي قادته إلى الرّهبنة عام 1205/1204 آثر الحياة البسيطة والزاهدة وبدأ منذ عام 1211 بتأسيس الأخويات الفرانسيسكانية في إيطاليا وأوروبا؛ بارك البابا هونوريوس الثالث عام 1223 نظام الرهبنة الفرانسيسكانية؛ طوّب فرانسيسكو قديساً عام 1228.

فريدريتش الثاني (Friedrich II.) (1194 ,12 ,26– 121250 ,13) ملك ألماني (منذ 1196) وإمبراطور (منذ 1220) من سلالة آل ستوفر، وكذلك ملك صقلّية (منذ 1198) والقدس (منذ 1229). كان قد تأثر بالثقافات العربية والنورمانية والبيزنطية فشجّع في بلاطه بباليرمو الحياة الثقافية وشيّد بنية إدارية وعسكرية رشيدة. وقد عرف بمطالبته بسيادة كونية وبموقفه الحازم إزاء البابوية وبتأثيره في سنّ القوانين

("دستور ملفي" عام 1231).

فريدريتش الثاني الأعظم (Friedrich II. der Große) (24,1,1712- 17,8,1786) ملك بروسيا (منذ 1740) حظي بتكوين عسكري مناهض لميوله الموسيقية والفلسفية فرضه والده فريدريتش فيلهلم الأول عليه؛ بعد محاولة فرار فاشلة عام 1730 انصاع لإرادة والده وقام منذ شهر أيار/ مايو 1740 بإدارة شؤون البلاد حسب رغبته، وقد اتبع سياسة الاستبداد المتنوّر وأذن بمضاعفة عدد جيوشه وتحسين تجهيزهم من أجل الصراعات التي قام بها مع النمسا (حرب شليزين عام 1740-1742 وكذلك حرب السبع سنوات فيما بين 1756- 1763)، فرض عام 1763 في معاهدة Hubertusburg الاعتراف ببروسيا كدولة عظمى في أوروبا؛ قام بسياسة احتكارية صارمة على مستوى الضرائب ونجح في توسيع رقعة نفوذ بروسيا في الداخل وباتجاه الشرق، خاصّة من خلال تقسيم بولونيا عام 1772.

فريدريتش فلهلم الأول (Friedrich Wilhelm I.) (14,8,1688- 31,5,1740) ملك بروسيا (منذ 1713) المعروف بـ"ملك العسكر"؛ والد فريدريتش الثاني ملك بروسيا ومؤسّس الإدارة البيروقراطية المركزية وخاتم الملوكية المطلقة في بروسيا.

الغزالي، أبوحامد (Al Ghazali) (حولي 1059- 1111,12,19) فيلسوف ورجل دين إسلامي؛ درّس ببغداد ونقد الدغمائية السنية ومال إلى التصوف ثمّ أصبح صوفياً متجولاً وعاش أخيراً بعد القيام بمناسك الحج عام 1097 عدّة سنوات في خلوة تامة. علّم أنّ التجربة الذوقية الصوفية المصدر الوحيد لمعرفة الله، ويعتبر الغزالي في الإسلام أكبر عالم وفق بين السنة والتصوف.

غلادستون، وليام إوارت (Gladstone, William Ewart) (29,12,1809- 19,5,1898) رجل دولة؛ منذ عام 1832 عضو في البرلمان الإنجليزي، عيّن وزيراً للتجارة فيما بين 1843- 1845 ثمّ وزيراً للمستعمرات فيما بين 1845- 1846، أصبح قائداً لحزب الأحرار عام 1865 وفرض عام 1879 لأول مرّة شكل الاستفتاء العام بالنسبة للتبعية؛ انتخب رئيساً للوزراء عدّة مرات واعتبر في بريطانيا كأفضل سياسي ليبرالي في القرن التاسع عشر؛ لقد نجح في استخدام الحزب وتجنيد الرأي العام لتحقيق أهدافه السياسية.

غريغور السابع (Gregor VII) (اسم الراهب: هلدبراند) (ولد حوالى 1020)؛ بابا (من 1073 ,4 ,22- 1085 ,5 ,25) ومصلح كنسي. كافح من أجل إنهاء بيع الوظائف الدينية وفرض العزوبة داخل الكنيسة؛ أمربمنع تنصيب من ليسوا من رجال الدين؛ وقد أثار مطلبه من اعتبار البابوية أرفع مكانة من الحكام الدنيويين سجالاً حول عملية التنصيب.

غوديا (Gudea) (حوالى 2122- 2102 ق.م.) أمير مدينة سماري من السلالة الثانية التابعة لعائلة لاغاش (Lagasch). سيطر على الجزء الكبير من بابل الجنوبية ومدينة أور وكانت له علاقات تجارية واسعة النطاق عادت على المدينة وبناء المعبد تجليلاً لإلهها بالخير. وتروي النقوش الحجرية عمّا قام به من أعمال جليلة وطموحات دينية؛ وقد جسّم حسب ما ورد المثال الأعلى في الأخلاق التي كان يتحلّى بها الحاكم الشرقيّ.

هادريان (Hadrian) (76- 138) إمبراطور روماني (منذ عام 117)، اتّبع سياسة دعم حدود الإمبراطورية وذلك من خلال نظام للتجنيد وتشييد سدود منيعة على الحدود؛ كما اشتهر ببناء المدن والطرق وأنابيب المياه وكذلك من خلال إصلاحاته للإدارة (كتعيين موظفين من الفرسان) والقضاء (تقنين الحق الخاص).

غوستاف الثاني، أدولف (Gustav II, Adolf) (1594-1632) ملك سويدي منذ عام 1611 وقائداً للجيوش. حارب منذ 1630 إلى جانب الأمير الإنجيلي كمنافس لوالينشتاين (Wallenstein) خلال حرب الثلاثين عاماً.

حامورابي (Hammurabi) (حوالى 1728- 1686 ق.م.) حاكم بابلي قديم، الملك السادس للسلالة الأولى ببابل، تمكّن من توحيد ملكه وتوسيعه ليضمّ بابل وأشوريا وآسيا الوسطى؛ يعود له الفضل في تقنين كامل للحقوق (عرف فيما بعد بـ "قانون حامورابي") الذي استند إلى جمع من القوانين البابلية والمسمارية القديمة ونظم مسائل كلّ من الحق العام والحق الخاص هذا وقد عرف "قانون حامورابي" في عصر ماكس فيبر شهرة واسعة لدى الرأي الأكاديمي بعد العثور على النقوش الحجرية بالقرب من سوزا (Susa) بين عامي 1899–1897 وعرضها عام 1902 في متحف اللوفر بباريس ثمّ ترجمتها.

هاينريخ الثالث (.Heinrich III) (1017 ,10 ,28- 1056 ,10 ,5). ملك

ألماني (بداية من عام 1028) وإمبراطور (منذ 1046) من سلالة عائلة السالير. استولى على الحكم بنفسه بداية من 1039 وتمكّن من توسيع نفوذه مستعيناً في ذلك بالأساقفة والوزراء المنتمين للبلاط رغم الحدود المتزايدة التي وضعت من طرف الأمراء؛ عيّن العديد من البابوات الألمان المصلحين؛ بعد زواجه من أغنس دي أكيتان وبواتو (1043) التي كانت تنتمي لمؤسّس دير كلوني تحوّل هاينريخ إلى مدعّم لإصاح الكنيسة وربط علاقات متينة مع الكاردنال بطرس دامياني والكاهن هوغو دي كلوني.

إغناسيو دي ليولا (Ignatius von Loyola) (في الحقيقة: دون إنّيغو لوبيز أوناس ي ليولا) (1491,10,23 -1556,7,31) مؤسّس جمعية اليسوعيين (جماعة يسوع). ينتمي إلى عائلة نبيلة من منطقة الباسك؛ تربّى في البلاط الإسباني واختار الخدمة العسكرية؛ بعد أن جرح توجّه عام 1521 إلى دراسة اللاهوت وبدأ منذ 1522 بتحرير كتاب **التمرينات الرّوحية** الذي سيتحوّل فيما بعد إلى نظام قاس للسلوك بالنسبة للجمعية؛ درس عام 1526/ 1527 الفنون الحرّة بجامعة Alcalá وسلامنكا، ومنذ 1528 اللاهوت والفلسفة بباريس والبندقية وتحصّل على الماجيستر في الفلسفة عام 1535؛ أصبح كاهناً عام 1534 وبدأ في تنظيم جمعية اليسوعيين (التي ضمّت أوّل معتنقيها منذ عام 1534)؛ عيّن عام 1541على رأس الجمعية وختم نظامها فيما بين 1548- 1550، أعلن عن قداسته عام 1622.

إنوسانس الثالث (Innocenz III.) (61/ 1160- 1216,7,16) عيّن بابا (منذ عام 1198). درس اللاهوت بباريس ثمّ القانون الديني ببلونيا (Bolo-gna في إيطاليا؛ انتخب كاردينالاً عام 1190؛ بعد أن كان حليفاً في البداية للفيلف أصبح يساند الملك فريدريتش آل ستوفر، دعا عام 1204 للحملة الصليبية الرابعة وفي عام 1209 دعا من جديد إلى حملة صليبية هذه المرّة ضدّ الألبيجوا في جنوب فرنسا؛ وتحت إشرافه أقيم عام 1215 المجلس الديني الرابع الذي أقرّ تعديلات هامّة في مسألة الرعاية الدينية الكنسية. وقد طالب بالسيادة المطلقة للبابا (كـ "معاون المسيح") فيما يخصّ العلاقات داخل الكنيسة وإزاء السلطة الدنيويّة، وبالخصوص إزاء الملوك الألمان.

جاكسون، أندرو (Jacksonm Andrew) (1767,3,15- 1845,6,8) فشل عام 1824 في ترشحه للرئاسة؛ لكنه نجح عامي 1828 و1832 في الانتخابات

الرئاسية. تحت قيادته جرى تحوّل الجزب الجمهوري القديم إلى ما يعرف حالياً بـ"الحزب الديمقراطي".

يلّينك، جورج (Jellinek, Georg) (16,6,1851 -12,1,1911) رجل القانون الدولي، تحصّل على دكتوراه الفلسفة عام 1872 من جامعة لايبزخ، وعام 1874 على دكتوراه الحقوق في فيينّا، اشتغل في الإدارة النمساوية من عام 1874-1876 وتحصّل على التأهيل في فلسفة الحقوق بفيينّا عام 1879؛ أصبح أستاذاً للقانون الدولي في جامعة فيينّا عام 1883 ثمّ عام 1889 أستاذاً بمدينة بازل (سويسرا) فأستاذاً للقانون الدولي والسياسة في هيدلبرغ من عام 1891- 1911. وفي هيدلبرغ كانت له علاقات صداقة مع ماكس فيبر. وكان عضواً في حلقة "إيرانوس" المختصّة بعلم الأديان التي كانت ذات أهمّية بالنسبة لنظرية ماكس فيبر في السيادة من خلال تعليل النظرية الاجتماعية للدولة التي سعت إلى ربط العناصر القانونية الدغمائية بالعناصر التاريخية الاجتماعية، ولكن أيضاً من خلال دراسته لظهور حقوق الإنسان.

يوشوا (Josia, Josiah, hebr. Joschija) (639- 609 ق.م.) الملك السادس عشر لجنوب يهودا. سعى على مستوى السياسة الخارجية إلى الحفاظ على استقلال يهودا من حكم الأشوريين قصد إعادة تأسيس مملكة داوود الكبيرة؛ أمّا داخلياً، فقد تمّت الشرعية لسيادته بعد وحدة عبادة ياهو وفرض إصلاح قانوني يستند إلى سلطة "ناموس موسى"؛ غير أنّ الحكم سقط عام 609 ق.م. بعد الحرب التي شنّها الفرعون نخو الثاني بمساندة الأشوريين في معركة مغيدو (Megiddo) .

شارل الأوّل (Karl I.) (19,11,1600 -30,1,1649) ملك إنجلترا (منذ 1625) من سلالة آل ستيوارت؛ في عهده وصل الصراع بين العرش والبرلمان إلى أوجه فوجب على الملك قبول "عريضة الحقوق" (Petition of Right) عام 1628؛ حكم من عام 1629- 1640 بدون برلمان، لتمويل صراعاته ذات الطابع السياسي الديني مع إسكتلندا، دعا "البرلمان الطويل المدى" الذي طالب بتنازلات وتقييد السلطة الملكية؛ ألقي عليه القبض بعد هزيمة جيوشه في الحرب الأهلية التي تنعت بـ "الثورة الطهريّة" وأعدم عام 1649 بتحريض من كرومويل.

مارتل، كارل (Karl Martell) (حوالى 688/ 89- 22,10,741) قائد إفرنجي (منذ عام 718) هزم العرب في معركة بواتيي (Poitiers) عام 732 عند

غزوهم لفرنسا وألزمهم على التراجع في معارك بجنوب فرنسا؛ وقد موّل حملاته من خراج الكنيسة وممتلكاتها والمعروفة تحت اسم Säkularisation.

كاترينا الثانية العظمى (Katharina II., die Große), russ.: (Ekaterina II. Alekseevna); eigentl.: Sophie Frederike Auguste Prinzessin von Anhalt-Zerbst (1729 ,5 ,2- 1796 ,11 ,17) إمبراطورة روسيا (منذ 1762)، أقامت في روسيا منذ 1744 واعتنقت الديانة الأرثوذكسية وقبلت اسماً روسياً، تزوجت عام 1745 ببيتر الثالث الذي أصبح إمبراطوراً فيما بعد؛ تسلمت الحكم بعد إسقاطه في شهر حزيران/ يونيو 1762، سعت في البداية إلى القيام بسياسة إصلاحية تتطابق ومثل الأنوار شملت أيضاً إعادة تنظيم الإدارة المركزية والمحلية، لكنّها ضيقت الخناق على الفلاحين والممتلكين سعياً لاستمالة الطبقة النبيلة؛ وبعد انتفاضة الفلاحين والكوزاك عام 1773/ 74 قامت بمحاربتهم بدون هوادة واتبعت توجهاً سياسياً رجعياً أعاد الحقوق الإقطاعية إلى نصابها (مثل "شهادة الرأفة للنبلاء" عام 1785)؛ على مستوى السياسة الخارجية نجحت في عملية تقسيم بولونيا وفي الحروب التركية، ودعمت مكانة روسيا كقوّة أوروبية عظمى؛ وقد خلفها ابنها بول على العرش.

كيتلير، فيلهلم إيمانويل فرايهير فون (Ketteler, Wilhelm Emmanuel – Frhr. von) (25, 12, 1811-13,7, 1877) قسّيس كاثوليكي ورجل سياسة. درس الحقوق؛ قام فيما بين 1836–1838 بتربّصه كإداري في الحكومة؛ درس فيما بعد اللاهوت الكاثوليكي بمدينة مونيخ 1841– 43؛ دخل الكهنوت بمدينة مونستر عام 1844 ثمّ أصبح قسّيساً مساعداً بين عامي 1844–46 فقسّيساً بوستفالياً فيما بين 1846–49؛ في عام 1849/ 50 أصبح نائباً في الجمعية الوطنية بمدينة فرنكفورت وعضواً في النادي الكاثوليكي الذي يقوده جوزيف فون رادوفيتس؛ قام بعدد من المحاضرات والخطب الكنسية حول المسألة الاجتماعية؛ 1850 عيّن أسقفاً لمدينة ماينس؛ شارك عام 1869/ 70 في المجلس الفاتيكاني الأول وأخذ موقفاً نقدياً إزاء مبدأ العصمة من الخطأ؛ أصبح عضواً في البرلمان لحزب الوسط ثمّ تخلّى عن منصبه عند مناقشة القانون حول الصراع الثقافي. يعتبر من أهمّ المدافعين عن الكاثوليك في الصراع الثقافي القائم آنذاك ومؤسّس السياسة الاجتماعية الكاثوليكية.

كلايستنيس (Kleistenes) (القرن السادس ق.م.) رجل سياسة أثيني،

ينتمي إلى عائلة نبيلة عريقة؛ من المحتمل أنّه تقلّد أعلى مكانة في الدولة (أرخون) عام 24/ 525؛ فرض عام 507/ 508 إصلاح الدستور الأثيني مرتكزاً على تجديد عضوية المواطنين.

كليون (Kleon) (توفي عام 422 ق.م.) رجل سياسة أثيني. كان الشخص الرئيسي في الساحة السياسية الأثينية بعد وفاة بريكليس (Perikles) عام 429 ق.م. كان ينتمي إلى طبقة الحرفيين ولذلك وجد تقبلاً كبيراً لدى الشعب البسيط ولكن واجهه النبلاء بشدّة؛ شارك في الحرب البلوبونية ضدّ سبارتا ورفض معاهدة سلم من قبل سبارتا عام 425، لكنّه سقط في الحرب كقائد عسكري في معركة ضدّ سبارتا بقرب أمفيبوليس (Amphipolis). وقد وردت لنا صورة سلبية بعض الشيء لهذه الشخصية عن طريق أريستوفنس (Aristophanes) وتوكيديدس (Thukydides).

قسطنطين الأول (.Konstantin I) (272, 2, 27– 337, 5, 22) إمبراطور روماني (منذ 306) عيّن في بريطانيا كخلف لأبيه فقام بمحاربة جميع من شاركه في السلطة ومنافسيه حتى أصبح الحاكم الوحيد؛ نقل مركز الحكم من روما إلى بيزنس التي أصبحت العاصمة الجديدة للعرش الروماني وفرض الإصلاحات العشرة في الإدارة والجيش؛ سعى إلى الحفاظ على وحدة الكنيسة المسيحية (بمحاربته ملّتي الدوناتية (Donatismus) والأريانية (Arianismus)؛ لم يتمكّن المجلس الديني في مدينة نيقيا (Nicäa) الذي دعا إليه من تجاوز هذا الصراع، وتقبّل التعميد على فراش الموت.

كويبر، أبراهام (Kuyper, Abraham) (1837, 10, 29– 1920, 11, 8) مصلح لاهوتي، صحافي ورجل سياسة. تحصّل على الدكتوراه في اللاهوت عام 1862ثمّ أصبح قسّيساً عام 1863 في مدينة بيس (Bees) وبعدها في أوتريخت عام 1867 وأمستردام عام 1869؛ امتلك الجريدة الأسبوعية *Héraut* عام 1870 (التي أصبح رئيس تحريرها بداية من عام 1878) ثمّ مؤسّساً ورئيس لتحرير الجريدة اليومية دو ستندارت (*De Standaard*)؛ بداية من عام 1874 أصبح عضواً في المجلس الثاني وتخلّى بذلك عن وظيفة القسّيس؛ أسّس عام 1880 "الجامعة الحرّة بأمستردام" (Vrije Universiteit Amsterdam)، ودرّس فيها كأستاذ للنسقية بين عامي 1880–1901؛ في عام 1881 ترأس "الحزب المناهض للثورة" -Antirevo) (lutionire Partij؛ أسّس عام 1886 حركة "Doleantie" الخارجة عن الكنيسة

الهولندية Nederlandse Hervormde Kerk وقادها. انتخب رئيساً للوزراء فيما بين 1901-1905 ثمّ في مجلس الشيوخ من عام 1913- 20. اتخذ كرجل لاهوت موقفاً كلفينياً جديداً مناقضاً للتحديث ودعّم "سياسة مسيحية" مناهضة لليبرالية والاشتراكية.

لابدي، جان (Labadie, Jean) (13,2,1610 -13,2,1674) لاهوتي، أكبر ممثل للتنسّك الروحاني في حقل اللغة الفرنسية. كان يسوعياً أوّلاً ثمّ أصبح قسّيساً كاثوليكياً؛ اعتنق الكلفينية عام 1650، وبعد نفيه من فرنسا أصبح واعظاً في جنيف فيما بين 1659- 1666؛ استقبل بحفاوة في هولندا من قبل المتشدّدين دينياً؛ أسّس عام 1668 في ميدلبورغ (Middelburg) طائفة منفصلة عن الكلفينية بعد انشقاقه عن المجلس الإصلاحي الديني تدين حسب المسيحية الأصلية (تنعت نفسها باللابدية).

لاسّال، فرديناند (Lassale, Ferdinand) (11,4,1825 -31,8,1864) صحفي وسياسي اشتراكي. 1849 عمل مع كارل ماركس في صحيفة **جريدة الرّاين الجديدة** (*Neue Rheinische Zeitung*) 1863 أسّس "الاتحاد العام للعمّال الألمان" الذي أصبح رئيسه الأول؛ 1863/ 1864 كانت المرحلة الأساسية في اشتراكه في الحركة العمّالية. يعتبر ممثلاً لاشتراكية مثالية قوميّة.

لود، وليام (Laud, William) (7,10,1573 -10,1,1645) لاهوتي إنجليكاني ورجل سياسة ذو نفوذ كبير. عمل كرجل دين منذ 1600 وأصبح رئيساً لمعهد القديس يوحنّا (St. John College) بأكسفورد عام 1611 ثمّ قسّيساً للملك يعقوب الأول (Jacob I.) ومن بعدها أسقفاً للقديس داوود (St. Davids) بلندن عام 1628 وأخيراً رئيس الأساقفة في كانتربوري (Canterbury). استقطب نفوذاً كبيراً في عهد الملك يعقوب الأول ومنذ 1625 ازداد هذا النفوذ مع وصول الملك كارل الأوّل إلى السلطة وأصبح بدون حدّ في المسائل السياسية التي تهمّ الكنيسة حتى إنّه اعتبر المسؤول الحقيقي عن سياسة الكنيسة في البلاد؛ شجّع بوصفه معادياً للكلفينية المتشدّدة العناصر الكاثوليكية ودعّم التنظيم الهرمي للكنيسة القومية؛ غير أنّه اتّهم من طرف "البرلمان المطوّل" (Langen Parlament) بالخيانة الكبرى فقبض عليه وقتل عام 1645.

لاو، جون **(Law, John)** (16,4,1671 -21,3,1729) صاحب بنك ومضارب (Spekulant). حكم عليه في إسكتلندا بالإعدام من أجل جريمة قتل في صراع ثمّ أعفي عنه وسجن، فرّ من السجن عام 1695 إلى لندن ثمّ سافر إلى هولندا فإيطاليا؛ هناك درس علوم التجارة والمالية؛ فكّر في تأسيس بنك ومؤسّسة للقرض المالي، وتمكّن من تحقيق مشروعه عام 1715 بدعم من الأمير الفرنسي فيليب دورليان (Philippe d'Orléans)؛ أسّس عام 1717 "شركة مسيسيبي" (Mississippi com- pagnie) وقام بسياسة التضخم المالي والسندات التي أدّت إلى الانهيار المالي الفرنسي؛ فرّ بعد ذلك من فرنسا وتوفي فقيراً في البندقية.

لروا-بوليو، هنري **(Leroy-Beaulieu, Henri)** (12,2,1842- 15,6,1912) مؤرّخ. سافر عام 1872 إلى روسيا حيث بقي فترة طويلة؛ 1881 أصبح أستاذاً في "المدرسة الحرّة للعلوم السياسية"، 1895 أسّس "لجنة الدفاع والتقدّم الاجتماعي لمكافحة نشر الاشتراكية"، 1906 أصبح عضواً في "أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسية". مؤلّف عدد من الأعمال حول روسيا، خاصّة كتاب **إمبراطورية القياصرة والرّوس** (*L'Empire des Tsars et les Russes*) الذي نشر عدّة مرّات وترجم إلى الألمانية والإنجليزية.

ليفي، هيرمان **(Levy, Hermann)** (22,5,1881 -16,1,1949) عالم في الاقتصاد. تحصّل على الدكتوراه عام 1902 لدى Lujo Brentano بمونيخ ثمّ على التأهيل عام 1905 بمدينة هاله Halle؛ درّس بالمعهد الأعلى بمانهايم من 1907-20 كأستاذ قارّ وفي هايدلبرغ كأستاذ حرّ عام 1908 ومنذ 1910 كأستاذ رسمي. اشتغل مع الحكومة خلال الحرب العالمية الأولى كمستشار اقتصادي ثمّ عاد إلى التدريس في المعهد التقني ببرلين فيما بين 1920-33؛ هاجر إلى إنجلترا عام 1933 وأصبح هناك عضواً باحثاً لدى "أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية"؛ ذكره ماكس فيبر مراراً فيما يتعلّق بدراساته الاقتصادية والتاريخية حول إنجلترا.

ليبيغ يوستوس **(Liebeg Justus)**. منذ عام 1845 لقب بالبارون/ النبيل (Freiherr von). (12.5.1803 -18.4.1873). عالم كيميائي وصيدلي، 1819- 1822 درس دراسته الجامعية في بون وأرلنجن، 1822-1824 باريس، 1824 ومن خلال معهد Alexander von Humboldt نال درجة بروفسور، ثم أستاذ في جامعة Gieβen، هو مؤسس أول جامعة للصيدلة والكيمياء في Gieβen والتي جعل منها أهم وأشهر الكليات للكيمياء والصيدلة عالمياً.

لويس الرابع عشر (Louis XIV) (1638,9,5 -1715,9,1). ملك فرنسا، عرف بـ "الملك الشمس". تقلد الحكم عام 1661 بعد مدّة الوصاية التي تكفلت بها والدته أنّا من النمسا والكاردنال مزاران (Mazarin)الذي كان له نفوذ كبير عليها؛ دعّم سلطة الدولة المطلقة بعد أن أتمّ تشييد إدارة مركزية وتوجيه الاقتصاد حسب مقتضيات الدولة تحت رعاية وزيره كولبير (Colbert). وقد أدّت سياسته التوسّعية الخارجية التي تطلبت مضاعفة الديون وقمعه للبرلمان والجماعات الدينية المغايرة له (كطائفتي الجانسنيست (Jansénistes) والبروتستانت) إلى ظهور أولى الانتفاضات خلال حكمه.

لويس الخامس عشر (Louis XV) (1710,2,15- 1774,5,10) ملك فرنسا (منذ 1715) حفيد لويس السادس عشر. بعد مرحلة الوصاية على العرش التي قام بها الأمير فيليب الثاني دي أورليون وكّل الكاردنال فلوري القيام بشؤون الدولة من عام 1726- 43 ثمّ استفرد بعد ذلك بالسلطة، غير أنّه مني بالهزيمة لعدم استقرار سياسته، سواء الخارجية منها (مثلما كان الحال في حرب السبع سنوات من 63- 1756) أو الداخلية (بعد فشل محاولته عام 1770/ 71 تقويض سلطة البرلمان بصفة متواصلة).

لويس السادس عشر (Louis XVI) (1754,8,23- 1793,1,21) ملك فرنسا فيها بين 1774- 1792، لم يتمكّن عشية الثورة الفرنسية من التغلب على الأزمة المالية والحكومية وأجبر على دعوة مجلس الطبقات إلى الاجتماع؛ اعتبر من قبل أعدائه بالعداء للملوكية البرلمانية فأقيل من منصبه في 21 أيلول/ سبتمبر 1792 وحكم عليه بالإعدام من طرف المجلس القومي.

مالينكرود، هيرمان جوزيف كريستيان فون (Mallinckrodt, Hermann Joseph Christian von) (1821,2,5- 1874,5,26) رجل سياسة من حزب الوسط؛ درس من عام 1838-42 الحقوق وعلوم السياسة في برلين وبون؛ انتخب رئيساً لبلدية إرفورت عام 1850-51 وتحوّل إلى عضو في المجلس التأسيسي للبرلمان الفيدرالي في ألمانيا الشمالية ثمّ إلى قائد كتلة الوسط في مجلس النواب البروسي وبعدها في البرلمان القومي (Reichstag).

ماريا تيريزيا (Maria Theresia) (1717,5,13- 1780,11,29) أميرة النمسا وملكة بوم والمجر (منذ 1740) وزوجة الإمبراطور فرانس الأوّل إمبراطورة

الحكم الروماني المقدّس. فرضت على مستوى السياسة الخارجية سيادة سلالة الهابسبورغ على بفاريا ضدّ الملك كارل ألبريخت (Karl Albrecht) المساند من قبل فرنسا وإسبانيا وضدّ ملك بروسيا فريدريتش الثاني في حربي شليزيا (1740- 42، 1744- 45) وحرب الخلافة النمساوية (1740- 48) وحرب السّبع سنوات (1756- 63). بادرت تحت الضغط الخارجي بإصلاح الجيوش (1740) والإدارة (1749- 61)، وذلك بتأسيس بيروقراطية على مستوى البلاد رغم المقاومة التي أظهرها النبلاء.

مندلسون بارتولدي، ألبريخت (Mendelsohn Bartholdy, Albrecht) (1874, 10, 25- 1936, 11, 26) رجل قانون دولي، تحصّل على التأهيل في جامعة لايبزخ؛ 1901 أصبح أستاذاً خاصّاً ثمّ في 1905 أستاذاً بجامعة فيزبورغ (Würzburg) فهامبورغ عام 1920؛ هناك صار عضواً مؤسّساً ومديراً لمعهد السياسة الخارجية؛ أرغم على التقاعد قهراً عام 1933 فهاجر إلى إنجلترا حيث عمل في مجال الحق المقارن والحقّ المدني. شارك عام 1919 مع ماكس فيبر كخبير في لجنة قضايا ديون الحرب خلال معاهدة فرساي. أحال ماكس فيبر في بحثه حول سوسيولوجيا السيادة على دراسته حول "إمبراطورية القاضي الإنجليزي" التي تمثل مساهمة في إصلاح القضاء وتعتبر أوّل دراسة حول القضاء الإنجليزي من طرف رجل قانون ألماني.

منغ- تسي (صيني: منغ- تسو) (Meng-tse) (حوالى 371- 289 ق.م.) فيلسوف صيني اعتبر نفسه خلفاً لكنفوشيوس وعُرف فيما بعد بكتابه الذي حمل اسمه كعنوان وأصبح من المؤلّفات الكلاسيكية.

ميركس، أدالبير إيرنست أوتو (Merx, Adalbert Ernst Otto) (1838-4, 8, 1909- 2, 11) عالم لاهوت بروتستانتي ومستشرق. بدأ دراسة اللاهوت والفيلولوجيا في جامعة ماربورغ عام 1857 ثمّ في هاله (Halle) من 1858- 61 وبعدها في برلين من 1862- 64؛ تحصّل على الدكتوراه في بريسلاو عام 1861 وعلى الأستاذية في اللاهوت في برلين عام 1864 ثمّ على التأهيل في اللاهوت (الإنجيل القديم) عام 1865 بمدينة يينا (Jena)؛ عيّن أستاذاً للغات السامية بجامعة توبنغن عام 1969 وأستاذاً للإنجيل القديم في جامعة غيسن عام 1873 ومن بعدها في جامعة هايدلبرغ عام 1875. أسّس وأصدر فيما بين 1867- 72 "الأرشيف للبحث العلمي في الإنجيل القديم" واعتبر أحد المستشرقين الفطاحل في عصره لما تميّز به من نبغ فيلولوجي (ومعرفة جيّدة للغات

الشرقية كالعربية والسريانية والفارسية والسانسكريت) ومن أجل اهتماماته الواسعة في البحث. رغم أنّه كان ممثلاً للعلوم التاريخية النقدية حول الإنجيل، فقد كان محترزاً إزاء التيارات الحديثة للمدرسة التاريخية المتعلّقة بالدين وإزاء علم النفس الديني. توفّي عام 1909 حين دفن عمّ ماكس فيبر أدولف هاوسرات (Adolf Hausrath).

ماير، إدوارد (Meyer, Eduard) (25,1,1855 -31,8,1930) مؤرّخ بالعهد القديم؛ تحصّل على الدكتوراه في لايبزغ عام 1875 بأطروحة حول الإله المصري القديم سات (Seth) ثمّ على التأهيل عام 1979 في التاريخ القديم. 1885 عين أستاذاً بجامعة بريسلاو (Breslau) وهالي (Halle) ثمّ ببرلين فيما بين 1902- 1923؛ انتخب رئيساً لجامعة برلين عام 1919. استفاد ماكس فيبر من عمله الرئيسي **"تاريخ العهد القديم"** الذي يضم خمسة مجلّدات واستوعب منه الكثير في قراءته.

مونتسكيو، شارل (Montesquieu, Charles de Secondat) (18,1,1689- 10,2,1755) كاتب وفيلسوف الأنوار. 1716- 1726 كان رئيساً لبرلمان مدينة بوردو (Bordeaux)؛ 1727 انتخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية؛ 1727- 1731 سافر عبر أوروبا وأقام سنتين في إنجلترا. يعتبر عمله الرئيسي روح الشرائع (نشر عام 1748) من بين الأعمال الكلاسيكية في النظريات السياسية وكان بالنسبة لماكس فيبر ذا أهمّية قصوى فيما يخصّ تقسيم السلطات.

موريتز فون أورانين (Moritz von Oranien) (13,11,1567- 23,4,1625) حاكم هولندا منذ 1585، ابن فيلهلم الأول فون أورانين. قائدٌ عامٌ منذ 1590 لاتحاد المحافظات الهولندية؛ تمكن من خلال إصلاحات قام بها على مستوى الجيش والتكتيك الحربية من تحرير المقاطعة الشمالية الهولندية من إسبانيا.

محمّد (Muhammed) (ص) (عربية) (حوالى 570-632) نبيّ ومؤسّس للإسلام. جاءه الوحي في غار حراء وهو في الأربعين من عمره، بدأ بنشر رسالته كنبيّ في مكّة ثمّ هاجر في شهر أيلول/ سبتمبر عام 622 مع بعض من صحابته إلى يثرب التي أصبحت فيما بعد المدينة؛ جمع هناك أنصاره وكوّن أمّة المؤمنين التي تقودها القدرة الإلهية. وبعد فتحه مكّة عام 631 فرضت العقيدة الجديدة بالقوّة على بقيّة القبائل العربية التي لم تعتنق بعد الإسلام.

محمّد علي باشا (**Muhammed Ali Pasha**) والي مصر (1805- 1849)، من أصل ألباني، انضمّ إلى الجيش التركي الذي انهزم من قبل نابليون حين غزا مصر عام 1799؛ بقي هناك بعد انسحاب الفرنسيين كأحد قوّاد الجيش ودعّم مكانته ثمّ قاد الحرب ضدّ المماليك باسم الباب العالي بداية من عام 1801؛ وبعد إبعاد جميع منافسيه عيّن والياً على مصر عام 1805 حيث أمر بقتل مئات من المماليك في القاهرة عام 1811. دعّم السلطة السياسية داخلياً وخارجياً واعتبر المؤسّس لمصر الحديثة.

نابليون، بونابارت، (**Napoleon I. Bonaparte**) (15,8,1769- 5,5,1821) إمبراطور فرنسا (1805- 15/ 14)، ولد في جزيرة كورسيكا، تمتع بتكوين عسكري ثمّ انضمّ عام 1793 إلى الثورة الفرنسية وقاد الحرب عام 1796 /1797 ضدّ إيطاليا التي تحصّل من خلالها على شهرة كبيرة؛ قام بانقلاب في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1799 وانتخب قنصلاً عن طريق استفتاء؛ دعّم مكانته منذ عام 1800 ببناء جهاز إداري مركزي أدّى إلى تقويض سلطة اللجان الثورية، أقرّ عام 1804 منظومة من القوانين (تعرف بـ "القانون المدني" أو "قانون نابليون")؛ توّج نفسه في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1804 إمبراطوراً لفرنسا وبادر بسياسة توسّعية حربية أدّت إلى الهزيمة الكبرى عام 1812 بعد الحملة الرّوسية وخسر كلّ المعارك التي شنها في أوروبا حيث فرض عليه التخلّي عن الحكم عام 1814 وانهزم نهائياً عام 1815 في حرب واترلو ضدّ الإنجليز فنفي في جزيرة سانت هيلينا حيث توفي هناك.

نيرو (**Nero**) (37- 68) إمبراطور روماني (منذ 54) اتبع في البداية حتى عام 59 سياسة معتدلة تحت تأثير بورّوس (Burrus) وسينيكا (Seneca) لكن رغبته المفرطة في الشهرة وحبّ الذات جعلته يستعمل سياسة القمع مثلاً ضدّ كبار المزارعين في أفريقيا وحتى ضدّ أقربائه (حيث أمر بقتل والدته وزوجتيه)؛ أمر بحرق مدينة روما عام 64 ثمّ حمّل المسيحيين المسؤولية وقام بمتابعتهم؛ واجه منذ عام 65 العديد من المؤامرات التي حيكت ضدّه ولكنه ألزم على تسليم السلطة عام 68 بعد انتفاضة الفينديكس (Vindex) في بلاد الغال وانتحر في آخر الأمر.

نيكون (**Nikon**) (2,5,1605- 16,8,1681) بطريق موسكو (منذ 1652) عيّن مكرانا في مدينة نوفغورود عام 1648ثمّ مستشاراً للقيصر ألكسي

ميخيلوفيتش (Aleksej Michajlovič)؛ انسحب من مهمته عام 1658 بعد سجال مع القيصر فيما يخصّ العلاقة بين الكنيسة والدولة. واقف عام 67 /1666 مجلس الكنيسة الروسية على مشروعه الإصلاحي الذي واجه معارضة كبيرة من طرف القوى الوطنية وأدّى في آخر المطاف إلى الفصل داخل الكنيسة الروسية؛ وقع عزله من قبل نفس المجلس ونفيه إلى دير على البحر الأبيض.

نظام الملك (Nizam al-Mulk) (1018,4,10- 1092,10,14) وزير السلطان السلجوقي غالب أرسلان (1063- 71) وملك شاه (1072- 92) هو من أصل فارسي وكان أوّلاً في خدمة السلطان الغزناوي فأدار مقاطعة خراسان؛ أصبح وزيراً عام 1063 للسلطان غالب أرسلان حتى قتلِه عام 1072 ثمّ وزيراً لخلفه إلى أن قتل هو الآخر ربّما بأمر من السلطان، كان في حقيقة الأمر الحاكم الفعلي في عهد السلجوقيين، وهو ما أثار احتراز السلطان من تضاعف نفوذه؛ أقرّ نظاماً جديداً لتوزيع الأراضي على الجنود وخلّف نصائح حول السياسة.

عمر بن الخطاب (Omar b. Al-Khattab) (حوالى 592- 644,11,3) من أنصار النبيّ محمّد (ص) والخليفة الثاني (منذ 634). من المحتمل أنّه قام ببناء الدولة الإسلامية حسب نظام عسكري- ديني؛ في عهده حصلت الفتوحات/ الغزوات الكبرى في سوريا وآسيا الصغرى وبلاد الفرس والقوقاز ومصر. ويعتبر "المؤسّس الثاني" للإسلام كدين عالمي.

بول الأول (Paul I.) (بالروسية Pavel Petrovič، 1754,10,1- 1801,3,24) قيصر روسيا (منذ 1796)، ابن كاترينا الثانية وبيتر الثالث؛ لم يرتق العرش إلّا بعد وفاة والدته عام 1796 التي لم يتمكّن من مواجهتها في الصعود إلى العرش؛ فرض قانون الأولوية للذكور في وراثة العرش عام 1797 وتراجع على كلّ الامتيازات التي قدّمتها أمّه للنبلاء، وهو ما أدّى إلى الخصام مع الطبقة النبيلة؛ لم يقبل التخلّي عن العرش بعد الانقلاب الذي قام به النبلاء فقتل من طرفهم.

بولي، شارل (Paulet, Charles) (؟؟-؟؟) كاتب الملك هنري الرابع (1598- 1610). محدث الضريبة التي عرفت فيما بعد باسم (Paulette) والتي أدخلها حيّز التنفيذ عام 1604 وكان هو أوّل المنتفعين منها إذ سمحت ببيع ووراثة الوظائف الدولية.

بول (الاسم اليهودي: شاول) (**Paulus**) (حوالى 10- 64/63) من حواريي المسيح، ولد في طرسوس كيهودي ذي حقوق مدنيّة رومانية وقد تأثر بالثقافة اليونانية، كان تلميذاً للحاخام جماليل؛ اعتنق المسيحية عام 34/ 32 وسافر للتبشير ونشر المسيحية لدى الوثنيين، دعا إلى مجلس ديني سمح فيه بالتبشير لدى الوثنيين وبعث 54 رسالة إلى طائفة قورنت و56 رسالة إلى روما؛ أقام في روما ما بين 58- 64 حيث استشهد هناك. يعتبر الرجل الأوّل في مجال اللاهوت المسيحي.

بريكليس (**Perikles**) (حوالى 429 ق.م.- 490 ق.م.) رجل سياسة أثيني. منذ 463 ق.م. نشط في السياسة وبعد وفاة إفيالتس (**Ephialtes**) عام 461 ق.م. ترأس الحركة الديمقراطية الراديكالية في أثينا وأصبح من المدافعين الكبار عن سياسة التوسّع البحرية؛ أدت منذ 450 ق.م. دوراً متزايداً وفعّالاً في السياسة الأثينية وضَمن لأثينا الهيمنة على جزر الإيجي من خلال الحرب مع بلاد الفرس وسبارتا، كما دعّم اتحاد البحرية ليجعله أداة نفوذ لأثينا. هذا وقد أشرف على بناء الأكروبول. نعت من قبل ماكس فيبر بـ "الديماغوجي" الفذ لما تميّز به من خصال كاريزماتية.

بيتر/ بطرس الأول الأعظم (**Peter I, der Große**) (9,6,1672- 8,2,1725) إمبراطور روسيا منذ 1682؛ اقتسم العرش أوّلاً مع أخيه إيفان الخامس الذي كان متخلفاً عقلياً ثمّ حلّ بالعنف وصاية أخته صوفيا وأصبح بعد وفاة أخيه إفان عام 1696 الحاكم الأوحد؛ قام بزيارة أوروبا الغربية فيما بين 1697- 1698؛ فيما بين 1700- 1721 شنّ الحرب على السويد ففرضت عليه إعادة تنظيم الجيوش (بما في ذلك التجنيد المرغم وتكوين جيش قار)؛ داخلياً اتبع سياسة تغيير البنية الاقتصادية والثقافية حسب المثال الأوروبي الغربي وأسّس عام 1703 مدينة سانت بترسبورغ التي تحوّلت بداية من عام 1712 إلى عاصمة؛ جدّد جهاز إدارة الحكومة (بإدخال مصلحة إدارية مركزية) وقوّض من سلطة الطبقة النبيلة القديمة (بإدخال لوحة ترتيب جديدة عام 1722)؛ ضمّ الكنيسة إلى جهاز الدولة بتغيير بنية البطريركية عام 1721 وحطّم نفوذ الإكليروس بتأسيس مدارس مدنية؛ توّج زوجته الثانية مارتا إمبراطورة عام 1724 وخلفته بعد وفاته فيما بين 1725- 1727 تحت اسم كاترينا الأولى.

بيتر/ بطرس الثالث (**Peter III.**) (بالروسية: بتر الثالث فدوروفيتش؛

والاسم الحقيقي: (Karl Peter Ulrich Herzog von Holstein-Gottorf) (21,2,1728 -18,7,1762) قيصر روسيا (منذ 1762). حفيد بيتر الأعظم؛ وقع تعيينه بصفة رسمية خلفاً لعمّته أليزبيث بيتروفنا عام 1742 التي سعت إلى ذلك، وهو ما دفعه إلى اعتناق العقيدة الأورثودكسية؛ منح اسم الأمير الأعظم وتقبّل الاسم الروسي؛ تزوّج عام 1745 من أميرة أنهالت- زيربست (Anhalt-Zerbst) التي أصبحت فيما بعد ← كاترينا الثانية؛ وقع اتفاقية سلم في الفترة القصيرة من صعوده إلى العرش عام 1762 مع فريدريتش الثاني ملك بروسيا وتخلّى عن الواجب العسكري بالنسبة للنبلاء، منع التعذيب واستولى على أملاك الأديرة. بقيت أسباب عزله وموته غامضة إلى حدّ الآن.

بيوس العاشر (Pius X.) (2,6,1835 -8,1,1914) عُيّن بابا منذ 1903 وكان معادياً لحركة الإصلاح الكاثوليكية الداخلية ("المحدثين") (Modernisten) التي ظهرت في فرنسا وألمانيا؛ سعى من خلال "قانون الحقوق" (Codex iuris canonici) إلى تقنين الحقّ الديني.

بوكاهونتاس (Pocahontas) ("المغترّة الصغيرة"، الاسم الحقيقي: Mata-oka ماتووكا، ومنذ 1614: Rebecca Rolfe) (حوالى 1595 - آذار/ مارس 1717) ابنة رئيس قبيلة الهنود الحمر بوفهاتان (Powhatan)؛ استقطبت أهميتها من أنّها قامت بدور الوساطة بين الهنود الحمر والمستوطنين البيض في مقاطعة فرجينيا الحالية؛ وقع اختطافها عام 1613 كرهينة لضمان سلامة المستوطنين، تزوّجت بعد تعميدها عام 1614 من جون رولف الغارس للتبغ في المنطقة وقدّمت في البلاط الملكي الإنجليزي كـ"أميرة الهنود". توفّيت بإنجلترا عام 1617 بالجـدري. تعتبر في فرجينيا حيث عمّر ابنها توماس رولف مع عائلته كسلف لعائلتين ذات باع، عائلة Bollingوعائلة Randolph.

راتغن، كارل فريدريتش تيودور (Rathgen, Karl Friedrich Theodor) (19,12,1856 -6,11,1921) رجل اقتصاد وسياسي متخصّص في الاستعمار؛ تحصّل على الدكتوراه في جامعة ستراسبورغ عام 1881 ثمّ انتقل إلى جامعة طوكيو التي درّس فيها من 1882- 1890، تحصّل على التأهيل عام 1892 في برلين وأصبح أستاذاً في ماربورغ عام 1895 ثمّ في هيدلبرغ عام 1900 ومنذ 1907 مديراً للمعهد الاستعماري بهامبورغ. كان زميلاً لماكس فيبر في هيدلبرغ وتحصّل على كرسي

الاقتصاد القومي؛ وقد كانت أعماله حول الاقتصاد الياباني وتاريخه ذات أهمّية قصوى بالنسبة لماكس فيبر.

ريختر، أوجين (Richter, Eugen) (30,7,1838 -10,3,1906) رجل سياسة ليبرالي يساري وصحفي. أصبح عضواً في البرلمان الألماني الشمالي فيما بين 1867-71 ثمّ عضواً في برلمان الرّايخ بين 1871- 1906 أوّلاً بالنسبة لحزب التقدّم ثمّ بداية من 1884 لحزب المستنارين الألمان ومنذ 1893 لحزب الشعب المستنير؛ مؤسّس جريدة المستنيرين عام 1885. مختصّ في المسائل المالية ومدافع على فردانية مفرطة ساهمت في خلق خرق لدى الليبراليين.

ريكيرت، هاينريخ (Rickert, Heinrich) (27,12,1833 -3,11,1902) رجل سياسة ليبرالي وصحفي. كان مديراً لمقاطعة بروسيا الغربية فيما بين 1876- 78 ثمّ مساعداً فمحرّراً وأخيراً ناشراً لـ جريدة دانزيغ. منذ 1870-1902 عضواً في برلمان الرايخ أوّلاً بالنسبة للحزب الليبرالي القومي منذ عام 1874و بعدها بالنسبة للاتحاد الليبرالي ("المنفصلون") منذ 1880 وبداية من 1884 تابع لحزب المستنيرين الألمان ومنذ 1893 تابع لاتحاد المستنيرين؛ مؤسّس ورئيس الجمعية المناهضة للحركة ضدّ السامية فيما بين 1895-1902. والد الفيلسوف هاينريخ ريكيرت الذي كانت له علاقة صداقة متينة مع ماكس فيبر منذ السنوات المشتركة في فرايبورغ.

روبسبير، ماكسميليان (Robespierre, Maximilien) (6,5,1758- 28,7,1794) رجل سياسة خلال الثورة الفرنسية ومرحلة سلطة القمع. بدأ حياته المهنية كمحام في مدينة أرّاس (Arras) عام 1781 ثمّ أصبح عضواً نائباً للطبقة الثالثة في مجلس الطبقات؛ وقد كان تابعاً لحركة اليعاقبة (Jakobiner)خلال الثورة الفرنسية ودعا إلى تبنّي أفكار روسّو السياسية؛ غيّر عدّة مرّات توجّهاته السياسية ولكنّه بقي دائماً راديكالياً في أفكاره وسلوكه؛ قاد حزب الجبل عام 1792 الذي تبنّى إعدام الملك لويس السادس عشر في 21 كانون الثاني/ يناير 1793 وكان عضواً فاعلاً في محكمة الثورة التي كانت أداة في الكفاح ضدّ الأعداء السياسيين خلال مرحلة القمع؛ غير أنّه أصبح فريستها إذ قبض عليه في 27 تموز/ يوليو 1794 وأعدم في اليوم الموالي.

روزفلت، تيودور (Roosvelt, Theodore) (27,10,1858 -6,1,1919) رئيس الولايات المتحدة فيما بين 1901- 1909. عيّن نائباً في برلمان ألباني (Albany)

عام 1882 وقام بنقد سياسة الحزب الذي تحوّل إلى "آلة" والرشوة؛ وجد إقبالاً عام 1886 لدى الجمهوريين التقدميين وعيّن فيما بين 1889-1895 عضواً في اللجنة الفيدرالية بواشنطن لإعادة تنظيم الوظيفة في الدولة. شارك في الحرب الإسبانية الأميركية وانتخب بعدها عمدة على نيويورك ثمّ نائباً لرئيس الولايات المتحدة McKinley؛ وبعد قتل هذا الأخير عيّن رئيساً مكانه عام 1901 ثمّ انتخب من جديد عام 1904. أسّس عام 1912 الحزب التقدّمي "Bull Moose" لمواجهة الرئيس الجمهوري وليام هوارد تافت (William Howard Taft) في الانتخابات وأدّى ذلك إلى انقسام لدى الجمهوريين. تحصّل على جائزة نوبل للسلام بعد الوساطة التي قام بها بين طوكيو وموسكو بعد الحرب الرّوسية اليابانية (1904/ 1905).

سلماسيوس، كلوديوس (Salmasius, Claudius) (في الحقيقة: Claude de Saumaise) (15,4,1588 -3,9,1635) علّامة بروتستانتي؛ منذ 1604 درس الفلسفة في باريس واعتنق العقيدة الكلفينية ثمّ درس الحقوق في هايدلبرغ بداية من عام 1606؛ أصبح محامياً في برلمان ديجون؛ درس فيها بعد اللغات الشرقية وتحصّل عام 1632 على كرسي الأستاذ جوزيف يوستوس سكالجر للفيلولوجيا الكلاسيكية في ليدن. قضى عام 1650/ 51 في بلاط ملك السويد. اهتمّ في كتاباته بمسائل لاهوتية، كنسية وسياسية ودخل في سجالٍ حادٍّ مع اليسوعيين؛ دافع أمام العام لأوليفر كرومويل على المؤسّسة الإلهية للملوكية. كان هاماً بالنسبة لماكس فيبر فيما يخصّ نقده لقانون تحريم الرّبا.

شميت، ريتشارد (Schmidt, Richard) (19,1,1862 -31,3,1944) رجل قانون؛ تحصّل على الدكتوراه عام 1884 بلايبزغ ثمّ التأهيل عام 1887؛ أصبح أستاذاً هناك ثمّ من عام 1891-1913 أستاذاً بفرايبورغ؛ فيما بين 1908-13 عيّن نائباً للجامعة في الغرفة الأولى للمجلس البادي ثمّ عاد كأستاذ إلى لايبزغ من 1913-1932. أسّس منذ 1907 باشتراك مع Adolf Grabowsky **مجلّة السياسة** وبرز بعمله حول "وظائف القانون الجنائي" (1895) كمؤسّس لنظرة تاريخية اجتماعية للحقّ ودافع في سجالاته حول إصلاح النظام الألماني للقانون المدني عام 1907 على التمسك بالإجراء الصوري للحق ونقد المحاولات الرامية لتحرير القضاء كنمط من "عدالة القاضي".

شولت، ألويس (Schulte, Aloys) (2,8,1857 -14,2,1941) مؤرّخ؛

تحصّل على الدكتوراه عام 1879 بمونستر؛ عمل من 1879- 83 كموثّق لمدينة سترازبورغ ثمّ ككاتب للأرشيف في مدينة دناوإيشينغن (Donaueschingen) من 1883–85 وبعدها كمستشار للأرشيف في مدينة كارلس روه (Karlsruhe)؛ بداية من 1893 عمل كأستاذ قار في جامعة فرايبورغ ثمّ في بريسلاو منذ 1896 وفي بون من 1903–25؛ عيّن مديراً للمعهد التاريخي البروسّي بروما فيما بين 1901–03 وقام إلى جانب بحوثه في المسائل المتعلّقة بتاريخ البلاد بدراسات حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والدستوري في العصر الوسيط.

شورتز، كاميليو هاينريخ (Schurtz, Camillo Heinrich) (2,5,1903 -11,12,1863) باحث في علم الشعوب البدائية. تحصّل على الدتوراه لدى فريدريتش راتزل بلايبزغ عام 1889 ثمّ على التأهيل هناك عام 1891؛ أصبح أستاذاً خاصّاً عام 1893 ثمّ عيّن مساعداً في متحف بريمن للشعوب والتجارة. قام بأسفار بحث مطوّلة في دول البحر الأبيض المتوسّط وآسيا الصغرى تلتها نشر دراسات حول بدايات الحضارة والمجتمع والدولة جلبت انتباه القراء. وقد نوّه ماكس فيبر بدراسته حول "منزل الرجال".

سبتيموس سفروس (Septimus Severus) (146– 211) إمبراطور روماني (منذ عام 193) دعّم نفوذه ضدّ الحرس الذين بايعوا قيصر من بينهم؛ حلّ فيما بعد الحرس وعوّضه بفيلق من الجند القدامى. شارك في العديد من الحروب، ويبدو أنّه نصح ابنيه قائلاً "حافظاً على وحدتكما واجعلا الجند أغنياء وانسيا كلّ ما عدا ذلك" (Dio Cassius).

شي - هو انغ - تي (Shi-hoang-ti) (259 ق.م.- 210 ق.م.) (وتعني: الإمبراطور الأول الجليل) حاكم صيني؛ نجح فيما بين 246 ق.م - 210 ق.م في التغلّب كأمير مقاطعة شين على بقيّة الدويلات وتوحيدها في ما عرف بعد بإمبراطورية الصّين؛ أسّس عام 221 ق.م. سلالة الشين وأعطى لنفسه لقب: "الإمبراطور الأول الجليل".

سوم، رودولف (Sohm, Rudolph) (18,5,1917 -29,10,1841) رجل حقوق مختصّ في قانون الكنيسة؛ تحصّل على الدكتوراه عام 1864 من جامعة روستك ثمّ على التأهيل من جامعة غوتنغن عام 1866؛ عيّن أستاذاً قاراً عام 1870 في

جامعة فرايبورغ ثمّ في ستراسبورغ عام 1872 ولايبزغ عام 1887. شارك في تأسيس "جمعية القوميين الاجتماعيين" إلى جانب فريدريتش ناومان. واجهت أعماله حول قانون الكنيسة وبالخصوص حول "التنظيم الكاريزماتي" للكنيسة في عهد الحواري نقداً لاذعاً من طرف رجال اللاهوت المعترف بهم علمياً مثل أدولف هارناك. وقد كانت لهذه الأعمال أهمّية قصوى في تطوّر فكرة ماكس فيبر حول "السيادة الكاريزماتية".

سومبارت، فيرنر (Sombart, Werner) (19,1,1863 -18,5,1941) **أستاذاً في الاقتصاد القومي، تحصّل على الدكتوراه عام 1888 من جامعة برلين** وأصبح أستاذاً فيما بين 1890- 1906 بجامعة بريسلاو (Breslau) ثمّ أستاذاً في المدرسة العليا للتجارة في برلين وبعدها أستاذاً في جامعة برلين عام 1917. منذ 1904 شريك في إصدار **أرشيف العلم الاجتماعي والسياسة الاجتماعية**؛ 1909 عضو مؤسّس "للجمعية الألمانية للسوسيولوجيا". كانت أبحاثه تدور حول تاريخ الاقتصاد وخاصّة نشأة وتطوّر الرأسمالية. وكانت تربطه علاقة صداقة مع ماكس فيبر، لكن بعد الحرب عرفت هذه العلاقة بعض الفتور إذ قام ماكس فيبر بنقد نظرية سومبارت حول دور اليهودية في نشأة الرأسمالية الحديثة.

شتوتس، أولريش (Stutz, Ulrich) (5,5,1868 -6,7,1938) مؤرّخ للحقوق. تحصّل على الدكتوراه عام 1892 ببرمين وعلى التأهل في مجالي الحقوق والحق الكنسي عام 1894 بجامع بازل. عيّن أستاذاً في جامعة فرايبورغ عام 1896 ومديراً للحقّ الكنسي ببون عام 1904 ثمّ ببرلين فيما بين 1916- 36. عمل كشريك في إصدار **مجلّة مؤسّسة سافيني لتاريخ الحقوق** (*Zeitschrift der Savignystiftung für Rechtsgeschichte*). تمحورت أعماله حول الحق الكنسي في العصر الوسيط والتأثر المتبادل بين الحقّ الألماني والحق الكنسي في العصرين الوسيط والحديث. أصبح معروفاً خصوصاً من خلال مفهوم "الحق الكنسي الخاص" الذي حدّده في عهد ماكس فيبر والذي حدّد به معالم الصورة القانونية للكنيسة في عهد ملوكية الإفرنج وما تبعها.

توما الأكويني (Thomas von Aquin) (حوالى 1225 -7,3,1274) لاهوتي وفيلسوف، درس بنابولي وانضمّ عام 1243/ 1244 إلى الدومينيكان؛ كان

تلميذاً لألبيرت الكبير فيما بين 1248- 52 بكولونيا ودرّس بباريس فيما بين 1253-56 وبعدها في أورفيتو وروما، ثمّ عاد إلى باريس فيما بين 1269- 1272 وأقام أخيراً في نابولي؛ طوّب قدّيساً عام 1323. يعتبر عمله الرئيسي الذي يحمل العنوان: "المجموعة اللاهوتية" (Summa theological) أهمّ عمل في المرحلة السكولاستيكية إذ أدّى إلى الربط بين الفلسفة الأرسطية ووحي الإنجيل.

أوربان الثاني (Urban II) (حوالى 1042- 1099, 7, 29) بابا منذ 1088. بدأ راهباً ثمّ رئيساً لدير كلوني (Cluny) منذ 1074 وعيّن أسقفاً لمدينة أوستيا (Os-tia) فمبعوث بابوي في ألمانيا عام 85/ 1084. سعى لإصلاح الكنيسة في المعنى الغريغوري وإلى إنهاء الانقسام داخل الكنيسة، كما أطلق بندائه في المجلس الديني عام 1095 بكليرمون فرّان (Clermont- Ferrand) لتحرير الأرض المقدّسة شرارة الحملة الصليبية؛ طوّب قدّيساً عام 1881.

فيلارد، هانري (Villard, Henry) (في الحقيقة: هاينريخ غوستاف هلديغارد) (1835, 4, 10- 1900, 11, 12) رجل أعمال وصحافي وناشر. هاجر عام ض835 إلى الولايات المتحدة الأميركية وعمل هناك منذ عام 1875 في تمويل قطاع السكك الحديدية؛ أصبح رئيساً لشركة Northern Pacific Railroad Compagny ومنذ 1881 مديراً لجريدتي *New York Evening Post* و*Nation* كانت له علاقة مع ماكس فيبر الأب.

فلّنستاين، ألبريشت أوزيبيوس فينسل فون (Wallenstein, Albrecht Eusebius Wenzel) (1583, 9, 24- 1634, 2, 25) قائد عسكري تابع للإمبراطور في حرب الثلاثين عاما. يعود أصله إلى عائلة نبيلة قليلة الثراء من مقاطعة بومن، ارتقى إلى مرتبة أمير فريدلند عام 1625 فمكلنبورغ عام 1627 وساغان (Sagan) عام 1627؛ اعتنق الكاثوليكية عام 1601 أو 1609 وأصبح قائد جيش الإمبراطور بداية من عام 1625 حيث أدخل نظاماً جديداً للقرض والضرائب. وقع عزله عام 1634 من قبل الإمبراطور بتهمة الخيانة العظمى وقتل من طرف أقرب الناس إليه.

فايرستراس، كارل تيودور فيلهلم (Weierstraß, Karl Theodor Wil-helm) (1815, 10, 31- 1897, 2, 19) رياضي؛ درّس كمعلّم من 1841-55،

ثمّ أصبح أستاذاً في معهد الحرف الصناعية ببرلين ومن بعدها أستاذاً بجامعة برلين. قدّم أعمالاً أساسية في نظرية الدلائل التحليلية والأهليلجية.

أوسكار وايلد (Oscar Wilde) (16,10,1854 -30,11,1900) شاعر إيرلندي؛ عاش منذ 1879 في لندن، سجن فيها بين 1895- 1897 لميوله الجنسية، قضّى بقية حياته في فرنسا مختفياً؛ اعتبر من بين الشعراء الملاعين في فرنسا مثل بودلير (Beaudelaire) وفلوبير(Flaubert) وممثلاً للحركة الجمالية في الأدب. وقد كانت لدى فيبر بعض مؤلّفات وايلد في الترجمة الألمانية مثل **شبح كانترفيل** (*Das Gespenst von Canterville*).

وليام الغازي (Wilhelm der Eroberer) (28/ 1027 -7,9,1087) منذ 1035 أمير النورمندي (Normandie) وملك إنجلترا منذ 1066. صعد إلى عرش إنجلترا بعد غزوه لها وربحه معركة هاستينغ عام 1066. استحوذ على جميع الأراضي التي احتلّها واعتبرها مُلكاً للعرش الإنجليزي. أدخل العديد من الإصلاحات في الدستور والإدارة مثل دفع الضرائب على كلّ العقارات جنوب واد تين (Tyne) (Domesday Book1086) وفرض القسم على الإقطاع حتى بالنسبة للتابعين (Salisbury 1085) ودعّم مركزية الإدارة وضمانها عن طريق السلط التي أعطاها إلى الشرفاء التابعين للملك في الإقطاعات.

فيلهلم الأول فون أورانين (Wilhelm I. von Oranien) الملقب بـ "الصامت" (24,4,1533- 10,7,1584) أمير ناسّاو (Nassau)وأورانيا؛ حاكم على المقاطعات الهولندية منذ 1544؛ ورث عن أبيه إمارة أورانيا وعدد من المقاطعات. تحصّل على تربية كاثوليكية في القصر الملكي ببروسّل تحت رعاية الإمبراطور كارل الخامس ملك إسبانيا و(Franche-Comté) التي كانت تحت السيادة الإسبانية؛ رفض الامتثال لسياسة فليب الثاني الذي أصبح يهدّد الامتيازات الهولندية وتمكّن من توحيد المقاطعات الهولندية في محاربتها للعرش الإسباني في معاهدة غنت (Genter Pazifikation)عام 1576؛ اعتنق البروتستانتية ولكنّه دان الحملة الكلفينية ضدّ الصّور؛ ساند القرار الذي اتخذ عام 1572 من قبل مجلس المقاطعات بمدينة دوردرشت والذي يقرّ بحرّية العبادة بالنسبة للكاثوليك والبروتستانت، إلّا أنّه نبذ من طرف ملك إسبانيا وقتل في مدينة دلف عام 1584 من طرف كاثوليكي.

الثبت التعريفي

هذا الثبت يراعي المصطلحات والآلهة والسلالات التي ذكرها ماكس فيبر في نصوصه.

عباسيّون (Abbasiden): سلالة الخلفاء في بغداد منذ (750– 1258) وحاملو اللقب في مصر (1261– 1517). تعود سلالة هؤلاء الخلفاء المسلمين إلى العبّاس عمّ النبيّ محمّد (ص) الذي عاش حوالى (565– 653). أسقط العبّاسيون خلافة بني أميّة بمساعدة أتباع علي من الشيعة ولكن بدون أن يشرّك هؤلاء في الحكم إذ كان العبّاسيون من السّنة. أسّس الخليفة الثاني المنصور (754– 775) حكمه على جهاز إداري مركزي قويّ كان للفرس فيه نفوذ واسع، ولكنّه لم يتمكّن من مدّ سلطانه بصفة دائمة على حدود عرشه. استحوذ الجند الأتراك الذين يتكوّن منهم الحرس منذ وصول الخليفة المعتصم (833-842) إلى الحكم بداية من عام 908 على السلطة. ومنذ عام 945 أصبح العبّاسيون تحت نفوذ البويهيين الشيعة ثمّ السّلاجقة ابتداء من عام 1055. وبعد سقوط بغداد عام 1258 في أيدي المغول انتقل العباسيون إلى مصر حيث أنهوا حياتهم في ظلّ حكم المماليك.

أخيليوس (Achilleus): شخصية من أسطورة الإلياذة لهوميروس؛ وهو أكبر بطل في الحرب ضدّ ترويا.

ألّوديال/ ملك ألّوديالي (Allodial, Allodigut): (من اللاتينية: ألودوس والإفرنجية: ألوديس وتعني "ملك مستحق/ كامل"). كلمة "ألّود" هي التحديد القانوني للملك باستحقاق على خلاف الإقطاع أو غيره من أنواع الملك الملزم.

عامل (Amil):(من العربية) عامل: جالب الضرائب في الدول الإسلامية، مدير مؤسّسة، رئيس دائرة.

أمّون (Ammon) : (من المصرية القديمة: أمان، أمّون الذي يعني:"المستتر") إله مصري قديم بمدينة تاب (Theben)في شمال مصر. اعترف بأمّون كإله أعلى لجميع المصريين بعد أن سيطر أمراء مدينة تاب على الحكم في المرحلة الوسيطة فيما بين (2119- 1793/ 1794 ق.م.) وخاصّة في المرحلة الجديدة فيما بين (1550- 1070 ق.م.). وفي هذه المرحلة الأخيرة تمكّن الكهنة في مدينة تاب من مدّ نفوذهم على السياسة.

قابل للعزل (Amovibel): (من اللاتينية: Amovere وتعني "عزل"، "أزال") قابل العزل من الوظيفة.

أنجوفي (Anjouvisch): (في الحقيقة: Angiovinisch) تعود سلالة آل أنجو إلى وقف مقاطعتي أنجو وماين غرب فرنسا لأخ ملك فرنسا لويس التاسع الأصغر كارل (1246- 1285). وقد امتدّت سلطة هذا الإقليم أوّلاً إلى حدود البروفانس (بمعاهدة 1260) وبداية من 1265/ 66 شمل أيضاً جنوب إيطاليا وصقلّية. هذا وقد تمكّن آل أنجو من فرض نفوذهم على مملكة نابولي حتىّ عام 1435 في حين فقدوا ذلك بالنسبة لصقلّية منذ 1282. يطلق مفهوم "أنجوفي" على السلطة التي هيمنت على جنوب إيطاليا وعاصمتها نابولي.

أنتروستيون (Antrustionen): (من الإفرنجية: Trust وتعني "مساعده"، "دعم") الأعضاء التابعون لملك الإفرنج الميروفنجيين الذين أدّوا قسم الولاء أمام الملك والتزموا بمبايعته كما كانوا يحصلوا على أجر وافر للدفاع عليه.

أبوتيوري (a potiori): مستمدّ من الأقوى، يستعمل في المعنى المجازي: من

حيث الأصل، رسمياً.

أرخون (Archon): (من اليونانية: "سيـّد" و"حاكم") أسمى مرتبة لموظف في بعض المدن اليونانية.

أرياني (Arianisch): (صفة تابعة للأريانية، (Arianismus))؛ نظرية عقائدية مسيحية عرفت من خلال كاهن الرّعية الإسكندرية آريوس وانتشرت خاصّة في الشرق منذ القرن الرابع. وقد خالف آريوس في السجال العقائدي الذي جرى عام 313 فكرة التجانس الجوهري بين الإله الأب والابن، لكن تم التأكيد عليه في المجلس الديني المسيحي الأوّل الذي عقد بمدينة نيقيا عام 325 ممّا أدّى إلى صراعات لاهوتية طويلة المدى وانتهى بانقسام داخل الكنيسة. وفي عام 381 دان المجلس الديني الذي عقد بالقسطنطينية الأريانية واعتبرها هرطقة. أمّا لدى القبائل الجرمانية (مثل الغوط والفندال والبورغوند) فقد أصبحت الأريانية عقيدة القبائل وديناً رسمياً انتشر في العرش الغربي منذ القرن الخامس وبقي قائماً حتى حدود القرن السّابع.

أوتوكيفال (Autokephal): (من اليونانية: "سيّد ذاته"، "مستقلّ") يعني بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسية الكنيسة الوطنية ذات الرئاسة المستقلّة؛ يستعمله فيبر بصفة عامّة لوصف رابطة أو جماعة ذات قيادة منتخبة أو مختارة من طرفها.

حكم ذاتي (Autonomie): (من اليونانية Auto nomos "دستور ذاتي")؛ في مجال الحقوق يعني إعطاء الأمر لجماعة كي تنظم أمورها الداخلية بذاتها (بغضّ النظر عن الحقّ الذي تفرضه الدولة) وذلك بتحديد القوانين التي تصدرها بنفسها وتتولّى الإشراف عليها؛ أمّا لدى فيبر، فهو مفهوم لتصنيف الرّوابط. فالحكم الذاتي يرتبط لديه "بوجود حلقة من الأشخاص المحدودين [...] التي تخضع بحكم نظام داخلي لقانون خاص قادر مبدئياً على التغيّر باستقلالية" (فيبر، الحقّ §2، ص34؛ WuG[1]، ص433).

بالوتاج (Ballotage): (من الفرنسية: Ballotage) اقتراع سرّي يقع بوضع إحدي الكرتين البيضاء أو السوداء في وعاء مغلق من طرف المخوّلين للاقتراع، وبموجبه يحدّد القبول أو الرفض.

المعمّدون (Baptisten): طائفة دينية نشأت في هولندا خلال القرن السابع عشر واتسعت رقعتها خاصّة في إنجلترا والولايات المتحدة الأميركية؛ تطالب بتعميد الذين يعتنقون الديانة وذلك بتغطيسهم تماماً في الماء، لكنهم يقرّون بحرّية العقيدة. ورغم التأثير المنّوني (← منّونيون) لا يتعلّق الأمر بالذين يعيدون التعميد.

بازيليوس (Basileus): (من اليونانية: "ملك"). لقب لأسمى حاكم، منذ 630 م. لقب للإمبراطور البيزنطي.

باي البايات (Beglerbeg):(من التركية beylerbeyi، "أمير الأمراء" "والي")؛ في عهد السلطنة العثمانية لقب لوالي مقاطعة كبيرة (ولاية) مثل الأناضول أو سوريا.

البندكتيين (Benediktiner): (جمعية القديس بندكتي). أقدم جمعيّة/ طائفة دينية كاثوليكية. تخضع الجمعية إلى نظام مؤسّسها القدّيس بنديكت من مدينة نورسيا عام 529. وهذا النظام ينصّ على الرّهبان حياة زاهدة وإقامة في الدّير (Stabilitas loci)وطاعة تامّة لرئيسه. ومنذ القرن السّادس ظهر أعضاء الجمعية للتبشير، خاصّة في إيرلندا، وأدّوا عملاً لا يستهان به في زراعة الأراضي غير المسكونة وكذلك في مجالي التربية والعلوم. فيما بين القرن الثامن والحادي عشر أعطت الجمعية طابعاً للرهبنة في الغرب. ونتجت عنها جمعية دير كلوني كجمعية إصلاح.

مجازاة (Beneficium):(من اللاتينية: "عمل صالح")، في القانون الروماني والحق العام مجازاة أو عمل صالح من قبل الإمبراطور خصوصاً؛ ويعنى به في فرنسا الإقطاع الذي لا يفترض خدمة أوروبا.

محارب متوحّش (Berserker):(من لغة الشمال: جلد الدبّ) محارب في أساطير دول الشمال. يتحوّل خلال الحرب إلى متوحش، ويعتقد أن روح الإنسان في ذلك الحال تأخذ شكل الدبّ أو الذئب. ومن المحتمل أنه يحتمي بجلد دبّ أو ذئب فيعتبر بذلك مؤمّناً.

بونابرتية (Bonapartismus): نعت للشكل القمعي في تسيير الحكم بعد نابليون الأول وخاصّة خلال حكم نابليون الثالث الذي يوصف أيضاً بمفهوم "النابليونية" و"القيصرية" أو "الديكتاتورية". وفي المعنى الضيّق يطلق المفهوم على

حزب المساندين لنابليون بونابرت الذي (حسب كارل ماركس) اتّسم بمواقفه المناهضة للكنيسة والإقطاع ووجد صدى لدى طبقة الفلاحين الفقراء وقاعدة جماهيرية.

بوس (Boss): قائد حزب علامة لقادة أحزاب في الولايات المتحدة الأميركية، غالباً ما تحمل دلالة سلبية بمعنى المهيمن بصفة دكتاتورية على الحزب أو الذي على رأس آلة حزبية فاسدة.

بوربون (Bourbon): سلالة فرنسية قديمة من الملوك والنبلاء (1589-1792 وبين 1814–1830). تمكنت من خلال روابط الزواج والحروب من الوصول إلى عرش إسبانيا فيما بين (1701–1931 مع بعض التقاطع ومن جديد منذ عام 1975) ومملكة نابولي–صقلية (1735–1860).

براهمانية (Brahmanen), (Brahmanismus): (من السّنسكريت براهمانا) في الأصل لقب لطبقة معيّنة من الكهنة، وفيما بعد لطبقة من الكهنة عموماً. ويمثل البراهمانيون الطبقة العليا في الديانة الهندوكية التي كانت تنعت في عهد ماكس فيبر بـ "البراهمانية".

بوذا (Buddha): (من السنسكريت وتعني "اليقظ")؛ لقب لمن تحصّل حسب التصوّر البوذي على أسمى مرتبة من المعرفة.

كلفينية (Calvinismus): نعت لحركة إصلاح مسيحية يعود أصلها إلى كلفين. وما زال اللاهوت الكلفيني بنظريته القدرية/ الجبرية والعشاء السرّي وكذلك بتنظيمه للطوائف التابعة لكنيسة الإصلاح الديني يؤثر في تطوّر البروتستانتية في أجزاء من أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

قيصرية (Cäsarismus): نعت للشكل الاستبدادي في تسيير السلطة في القرن التاسع عشر. ويقوم هذا النمط من الحكم على تأييد الحاكم من قبل الشعب من خلال المبايعة أو الاستفتاء. ويشير المفهوم في المعنى الضيق للكلمة إلى الحكم العسكري الذي توخّاه القيصر مرحلياً، وهو ما يدفع المؤرّخ ثيودور مومسن إلى الحديث عن

"القيصرانية" لوصف هذه المرحلة. كما أطلق المفهوم على "النابليونية" و"البونابرتية" أو "الديكتاتورية" للتأكيد على الطابع المناهض للتقليد والملوكية من ناحية وكذلك المناقض للشكل البرلماني والديمقراطي للسلطة. ووظّف في ألمانيا لوصف الأسلوب الذي اتخذه بسمارك في الحكم.

قيصرية بابوية (Cäsaropapismus): ربط السلطة الدنيوية بالسلطة الدينية بحيث تحال إلى الحاكم بعد تقبّل القداسة الإلهية إدارة الشؤون الدينية. وقد استعمل المفهوم منذ القرن الثامن عشر خصوصاً بالنسبة لنظام الكنيسة الرومانية المتأخّرة والبيزنطية.

كوكوس (Caucus): (كلمة انجليزية ربّما يعود أصلها إلى لغة الهنود الحمر). مفهوم ذو دلالة سلبية بدأ استعماله منذ القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة الأميركية لنعت المجموعات غير الرسمية التي تحاول التأثير على قرار الإنتخابات. ومنذ القرن التاسع عشر نعت لأنظمة الأحزاب الحديثة واستراتيجياتها للتأثير في الناخبين، وهو ما استعمل أوّل مرّة بنجاح في بريطانيا عام 1868 ببرمينغام.

طابع دائم (Charakter Indelebilis): من اللاتينية ويحدّد حسب التعاليم الكاثوليكية الرومانية السّمة الروحية التي لا تنتفي حين يتقبّلها صاحبها بعد التعميد والتثبيت والكهنوت.

سيسترسيان (Cisterzienser): (من اللاتينية: النظام المقدّس Cisterciensis) تنظيم الإصلاح الذي أسّسه كهنة البنديكت والذي تعود بدايته إلى الكاهن روبرت دي مولزم (Robert von Molesmes) مؤسّس ديرسيتو عام 1098. يتّبع الكهنة هنا نظام بنديكت، فيقضون أغلب وقتهم في مجال العمل اليدوي أكثر من الصلوات والذكر (بصفة معتمدة وخلافاً لما يقوم به رفقاؤهم من دير كلوني ← كهنة كلوني). وقد بنا هؤلاء الكهنة أديرتهم عادة بعيداً عن المدن وطوّروها حتّى أصبحت مستقلّة اقتصادياً وتحوّلت إلى مراكز اقتصادية فاعلة وكانت عنصراً هامّاً في الاستيطان الألماني شرق أوروبا. كما عبّر النمط المعماري لهذه الأديرة على المثال البسيط والمطهّر لحياة الكهنة وتنظيمهم. ويعتبر تنظيم السيسترسيان الأول من نوعه في كهنوت الغرب لأنّه

لم ينشأ انطلاقاً من أديرة فردية وإنّما تكوّن كنظام شامل على عدد من الأديرة الخاضعة لمؤسّسة هرمية. وقد اتبع التنظيم النمط "الأرستقراطي" أي أنّ السلطة العليا هي بأيدي المجلي العام الذي يجتمع كلّ عام بسيتو (Cîteaux) والذي يتكوّن من نواب كهنة أديرة السيسترسيان كلّها.

كليرك (Clercs): (من الإنجليزية، مفرد: clerc ويعني "كاتب"، " محاسب"؛ أمّا المعنى القديم فيشير إلى "رجل الدين"). وقد استعمل فيبر هذا المصطلح للتعبير عن رجل الدين والموظف.

كهنة كلوني (Cluniazenser): تنظيم ديني كاثوليكي ومعلم الحركة الإصلاحية الكهنوتية في العصر الوسيط. يعود الاسم إلى دير كلوني (Cluny) في بورغوند الذي أسّس عام 910 بأمر من الأمير لويس الثالث من مقاطعة أكيتان (Aquitaien) كدير لكهنة البنديكت حتّى يتبعوا التعاليم الأصلية بكلّ صرامة. وقد غالى الرئيس الثاني للدير أودو (Odo) (927–941) في التشدّد بالنسبة لاتباع تعاليم التنظيم. انطلاقاً من كلوني وضواحيها تكوّنت جمعية دينية جديدة استقلّت عن التنظيم البيندكتي الذي تميّز باختيار قادته وأصبحت تحت نفوذ البابا المباشر (بخروجها عن سلطة الدولة). تميّزت هذه الجمعية بطقوس دينية خاصّة وعلاقات قوية مع الطبقة النبيلة. كما دعّمت إلى حدود القرن الثاني عشر حركة الإصلاح الغريغورياني في محاربته الفساد وشراء الوظائف. بعد ذلك وبحكم ازدياد ثرائها بدأت الظاهرة الدنيوية تطغو على الجمعية التي واصلت في غضون القرون الموالية محاولاتها الإصلاحية. إلّا أنه وقع حلّها بعد الثورة الفرنسية عام 1790.

حقّ عام (Common-Law): (من الإنجليزية "الحق العام")؛ وهو الحقّ الذي تطوّر في إنجلترا واستند منذ العصر الوسيط إلى أحكام صدرت عن القضاة من حالة إلى أخرى أو إلى الحق المتداول حسب العادة. ويتناقض هذا الحقّ مع القانون الوضعي الروماني.

وصايا الإنجيل (Consilia Evangelica): (من اللاتينية: "وصايا/ نصائح الإنجيل")؛ حسب التعليمات الكاثوليكية الرّومانية لا تشمل هذه الوصايا، وخاصّة

تلك التي تتعلق بقسَم الرّهبان (كالطاعة والفقر والعفة) إلّا جزءاً من المسيحيين. هذه الوصايا/ النصائح تدعّم بتجاوزها الوصايا العامّة المعهودة (Praecepta) العنصر المتميز للكمال.

كونتوبرنيوم (Contubernium): (من اللاتينية) وتعني زواج العبيد غير الشرعي.

كوكولان (Cuculain): (من لغة أهل الغال: Cú Chulainn) شخصية بطل من أساطير إيرلندا التي تنتمي إلى مجموعة الأساطير الإيرلندية القديمة التي وقع ضبطها كتابياW في القرن السابع ميلادي. وكوشولان الذي يعتبرغالباً بمنزلة أخيل الإيرلندي (←أخيليوس) أو سيغفريد (Siegfried) هو في الأسطورة ابن أخ الملك (و في بعض الأحيان حفيده) لإقليم أولستر (Ulster) الملقب بكونشبور (Conchober). وقد تغلّب بفضل قواه الخارقة للعادة على جيوش مملكة كوناخت (Connacht). وفي حالة حنقه يتقمّص سمات المحارب الشمالي المتوحّش.

دايميو (Daimyo): (من اليابانية: دايميو)؛ لقب القادة العسكريين وأصحاب المزارع الكبرى ذوي النفوذ في اليابان منذ القرن الحادي عشر. تم إخضاعهم في عهد سيادة سلالة توكيغاوا (1603- 1867) كتابعين للشوغون إلى رقابة قويّة من طرف الحكومة. ولكن بحكم امتلاكهم للكثير من الأراضي أصبحوا يمثلون الطبقة العليا من المجتمع الإقطاعي.

دالاي لاما (Dalai Lama): (من اللغة المغولية: "القائد العلاّمة")؛ وهو اللقب لأسمى قائد سياسي وديني في التبت.

قصيدة ديبورا (Deborah-Lied): كتبت من طرف ديبورا (في القرن الحادي عشر ق.م.) وهي "القاضية" الوحيدة في التوراة (القاضية الخامسة). وهذه القصيدة شجعت باراك على محاربة الملك الكنعاني سيسرا.

مجموعة العشرة (decuria): (من اللاتينية: مجموعة العشرة). قسم مكون من عشرة أشخاص.

مجلس العشر (Dekurionen): (من اللاتينية: Decuriones) تعني إلى حدود أواخر عهد الإمبراطورية أعضاء المجلس البلدي في المدن الرومانية وفي القانون اللاتيني.

ديماغوجي (Demagoge): (من اليونانية: Demagogos أي "قائد الشعب") في الأصل هو الرجل السياسي بدون وظيفة رسمية الذي يعتمد على الجماهير. غير أن المفهوم يعني لدى فيبر ظاهرة خاصّة بالمرحلة الراديكالية للديمقراطية في أثينا منذ عهد بريكليس وإفيالتس (Ephialtes) والتي عرفت بـ "سيادة الديماغوجيين".

الشعب (Demos): (من اليونانية: الشعب) في العهد الهلّيني القديم تعني مجموع المواطنين ضمن المدينة الدولة (Polis) وكذلك تدلّ سلبياً على "الجمع الغفير من الناس" بمعنى "الشعب الحقير" وثانياً تشير إلى الدائرة كجزء من جملة سكان أثينا.

أجر عيني/ مورد رزق (Deputat/ Deputatpfründen): (من اللاتينية: deputare "قطع")؛ يعني عموماً الجزء من المداخيل الذي يتحصّل عليه الموظفون ورجال الدين والجند أو غيرهم من المتقبلين كقسم من أجرهم. وحسب ماكس فيبر، فإنّ موارد الرزق هذه تتمثل في التمويل المباشر لهؤلاء من خزينة الحاكم.

درويش/ طريقة الدراويش (Derwisch/ Derwischorden): (من الفارسية: دارويش وتعني "متسوّل")؛ ينعت بهذه الكلمة المتصوّفة الإسلاميون الذين يتجولون سواء بشكل أحادي أم كجماعة ذات طريقة. في هذه الجماعات المتصوفة يعلّم الرئيس أتباعه عدداً من التقنيات للتدرّب على معرفة الإله والحلول إلى مقامه. ويتعلّق تنظيم الطرق الصوفية بالعدد والبنية والتسلسل الهرمي الذي يخضع إلى تدرّج معيّن منذ القرن الثاني عشر. وقد كانت الطرق الصوفية في تناقض مع السنّة حتى مجيء الغزالي الذي وفق بينهما.

الجزء الخامس من التوراة (Deuteronomium): (من اليونانية: "إعادة القانون") وتشير إلى الجزء الخامس من التوراة أو كتاب موسى الخامس حيث تعاد فيه الوصايا العشر (Dekalog) وقوانين أخرى تخصّ الوحي بجبل سيناء.

حقّ إلهي ← (Divini Juris): jus divinum

ديوان (**Diwan**):(من الفارسية: "القائمة") تشير إلى مجلس الحكومة في الدول الإسلامية.

دومينيكان (**Dominikaner**): (من اللاتينية: Ordo Fratrum Praedicato-rum)؛ جمعية دينية كاثوليكية أسّست في مستهلّ القرن الثالث عشر من طرف القسّيس دومينيك في جنوب فرنسا بعد محاربة طائفة الألبيجوا وفرض المسيحية عليهم. وقد اعترف بها عام 1216 كجمعية من قبل السلطة البابوية. وكما هو الأمر أيضاً لدى جمعيات الفرانسيسكان، فإنّ الدومينيكان ركزوا عملهم على محاربة الهرطقة وبثّ التعليمات المسيحية ودراسة اللاهوت. من بين رجال الدين والزهّد الدومينيكان الذين اشتهروا عبر التاريخ، يمكن ذكر توما الأكويني والزّاهد الألماني إكهارد ويوحنّا تاولر. هذا وقد وظفت السلطة الكنسية البابوية الدومينيكان في محاكم التفتيش قبل أن تعوضهم بالجمعيات اليسوعية.

هـديّة مالية (**Donative**): (من اللاتينية: Donativum، "هـدية مالية"). هي الهديّة المالية الكبرى التي توزّع على الجنود من قبل القادة العسكريين الرومان للحفاظ على ولائهم. ولئن كانت مثل هذه الهدايا معروفة في أواخر الجمهورية إلّا أنّها عرفت رواجاً كبيراً في عهد الإمبراطورية حيث تمّ الإقرار بها عادة عند الصعود إلى العرش وأصبحت في نهاية الأمر مطلباً محدّداً من طرف الجند ووقع ضبطها حسب الأجر السنوي لكلّ واحد.

كنيسة خاصّة (**Eigenkirche**):هو مفهوم طوّره المؤرّخ للكنيسة أولريشل شتوتس (Ulrich Stutz) لوصف النزعة الخاصّة التي تميّز بها نظام الكنيسة منذ القرن السادس في مملكة الإفرنج وما تبعها بحيث تبقى إدارة كلّ الأديرة والكنائس التي كانت هدية من طرف الخواص في ذمّة أصحابها ولا تخضع لسلطة للمؤسّسة الكنسية. فصاحب الملك له الحق بتعيين وعزل رجال الدين والتصرّف في مداخيل وأملاك الأديرة والمؤسّسات. ولم يقع تخفيف حدّة هذا الحق إلّا في غضون الإصلاح الذي جرى في القرن الحادي عشر والذي حوّله إلى حقّ الإشراف. وهكذا عرفت

الكنيسة الخاصّة نهايتها.

جمع كنسي (Ekklesia): (من اليونانية واللاتينية: "الجمع" ، "الكنيسة") **1.** يشير المفهوم في المدينة اليونانية القديمة إلى اجتماع المواطنين الأحرار؛ **2.** تحوّل في الإنجيل الجديد لتحديد الدوائر المختلفة وكذلك نعت كلّ الطوائف المسيحية.

أمير (Emir): (من العربية) أمير، ويعني في الدول الإسلامية القائد العسكري.

تفليح الأرض المستأجرة بالوراثة (Emphyteutisch): (من اليونانية واللاتينية Emphyteusis) استعملت الكلمة في عهد الإمبراطيورية الرومانية أوّلاً لنعت الأرض التابعة للإمبراطور والموضوعة على حساب الأجراء بالوراثة لتفليحها، ثمّ تحوّلت في العهد الروماني الأخير لتعني نوعاً خاصّاً من الاستئجار الوراثي.

إيفاب (Ephebe/ Ephebie):(من اليونانية). تشير الكلمة في العصر اليوناني القديم إلى الشباب من أبناء البلد فيما بين الثامن عشر والعشرين من العمر والذين أرسلوا بعد التدريب العسكري إلى الحدود للقيام بالحراسة. وببلوغهم العشرين عاما رخّص لهم المشاركة في مجلس الشعب وفرض عليهم الخدمة العسكرية خارج الوطن. وقد تمّ الجزم في وجود هذه المؤسّسة منذ القرن الرابع ق.م. وإلى حدود القرن الثالث ب. م. أمّا ماكس فيبر فقد استعمل هذا المصطلح بصفة عامّة تاريخياً.

رقعة الشطرنج (Exchequer): (من الإنجليزية والفرنسية: Echiquier) تشير الكلمة في الإدارة النورمانية إلى الخزينة وكذلك إلى المجلس الملكي الضيق، أي Court of Exchequer على عكس Curia Regis. ويبدو أنّ النظر في القضايا من قبل المجلس الأوّل كان يجري في عهد وليام الغازي على طاولة مغطاة بلحاف شبية برقعة الشطرنج. وقد كان السجال في عصر ماكس فيبر حول ما إذا المعهد نورمانياً أم انجليزياً.

فتوى (Fetwa): (من العربية) فتوى، "حكم فقهي". هي استرشاد قانوني صوري في الفقه الإسلامي يستند إلى الشريعة.← المفتي.

فيداي كوميس (Fideicommiß):هذا المصطلح المستوحى من القانون

الروماني للإرث يعني في الحق الألماني جمعاً من الأموال التي لا يمكن التصرّف فيها ولا تورث إلّا حسب معايير معيّنة.

فرانسيسكان (Franziskaner): (من اللاتينية: Ordo Fratrum Minorum)؛ ينتمي الفرانسيسكان إلى جمعية كاثوليكية من الرّهبان والمتسوّلين ذوي الرتبة الدينية أسّسها فرانسيسكو أسّيزي. وقد حدّدت طريقة عيش هذه الجمعية التي تعتبر نفسها بمنزلة "الأخويّة الإنجيلية" في "المرسوم البابوي" Regula non Bullata الذي وقع عليه البابا هنوريوس الثالث (Honorius III) عام 1223. وجب على الإخوة العيش في الفقر كرهبان متجوّلين لنشر الدين والموعظة، وكان لهم أثر بارز في المدن حيث أصبح أسلوب عيشهم قدوة يقتدى بها بين الناس. وصلت الجمعية إلى أوج شهرتها في أواخر العصر الوسيط وأنجبت مفكرين فطاحل مثل دون سكوت ووليام أوكام.

قاضي الصلح (Friedensrichter): (من اللاتينية: Conservator Pacis; Engl. Justice Of Piece)؛ وظيفة شرفيّة إنجليزية مع واجب القبول، يقوم بها كبار المزارعين القاطنين في المقاطعات بأمر ملكي. ومن مهامّ قاضي الصلح الحفاظ على الأمن داخل مقاطعته وجملة من الواجبات الإدارية بما في ذلك البتّ في القضايا العدلية البسيطة المرتبطة بالحقّ العام أو القضايا الجنائية. وقد عرفت هذه الوظيفة منذ القرن الثالث عشر تحوّلات عدّة ولكنها بقيت إحدى الركائز الأساسية للإدارة الإنجليزية المحلية.

عمل السّخرة (Frohnde/Fron): (من الألمانية القديمة Vrōn، "Heilig" "مقدّس") وهو عمل يقوم به الشعب في المجال العمومي أو الخاص بدون مقابل أو لأجر رمزي. وكان عمل السخرة متداولاً في جنوب ألمانيا وجنوب شرقها وكذلك في أوروبا الشرقية. ولم يلغ هذا العمل إلّا بعد الإصلاح الزراعي في القرن التاسع عشر. لكن فيبر استعمل هذا المفهوم بصفة أكثر تعميماً ووظفه حتى لوصف الأوضاع في العهد القديم.

جانتري (Gentry): (من الإنجليزية "نبيل من درجة أدنى") وهي طبقة من أصحاب العقار في إنجلترا تتكوّن من فرسان قدماء ذوي أملاك وأعيان المدن

ومثقفين. ومنهم ظهر ← قضاة الصلح.

غفير/ ملك قارّ (Gewere): (من الألمانية القديمة Werjan، "ألبس"، "كسا") في لغة القانون الجرماني تعني الكلمة أوّلاً الإرشاد في التعامل مع الملكية ثمّ امتلاك شيء قارّ مرتبطاً باستعماله.

الغيبلّين (Ghibellinen): منذ بدأ الصراع على العرش بين آل شتاوفن والغلف (1212-1218) أصبح هذا المصطلح مستعملاً للإشارة إلى المتحالفين مع الإمبراطور في مدن إيطاليا الشمالية والوسطى. وعلى عكس ← الغلف ينتمي الغيبلّين إلى حزب النبلاء ويعتبرون حلفاء لحزب الوسط.

رحمة الإله وكرامته (Gottesgnadentum): يستعمل فيبر المفهوم بمعنيين مختلفين: **1**. في الإطار اللاهوتي كتعبير على الصفوة أو الكرامة التي يحظى بها أحد من الإله وتكون مرتبطة بالكاريزما (مثلما كانت بالنسبة للحور بول)، و**2**. كنظرية للمشروعية التي تتّسم بها السيادة المطلقة والتي ليس لها حدود باعتبارها هبة من الإله (Von Gottes Gnaden). وقد حاول بعض رجال القانون الدولي رفع هذه الفكرة ضدّ الليبراليين والدفاع عنها انطلاقاً من القانون الطبيعي المحدّد لسيادة الشعب.

شكاوي (Gravamina): (من اللاتينية، مفرد Gravamen) شكاوى خاصّة ضدّ الكنيسة ورجال الدين في القرنين الخامس والسادس عشر.

مماليك (Grundholden):هم الفلّاحون التابعون لرجال الإقطاع. فالسيد يعطيهم الأرض غالباً بالوراثة ليحرثوها ويستغلوها وفي المقابل يدفعون له الاستئجار ويقدّمون له الخدمات.

الرّيع (Grundrente) : الموارد المالية التي تسحب من المنتفعين بحقوق استغلال الأراضي الدولية أو التابعة للمدن.

الغلف (Guelfen): مصطلح ينعت به أتباع البابوية في المدن الإيطالية الشمالية والوسطى. وخلافاً ← للغيبلين يعتبرون كحزب شعبي ذي أهداف فيدرالية- خاصّة.

القائم بالأعمال (Hausmeier/ Hausmeiertum): كلمة ينعت بها في العهد

الجرماني القائم بالأعمال في العائلات العظمى والمشرف على الرّعية؛ أمّا في فرنسا فيحتلّ الوظيفة السامية في المملكة. أسّس الأرنولفينغر (← الكارولنغر) في القرن السابع في الجزء الإفرنجي من مملكتهم المعروف بأوستريان (Austrien) هذا النوع من الإدارة ووسّعوا نفوذه حتى أصبحت هذه الوظيفة هامّة جدّاً وتحوّلت منذ عام 751 إلى رتبة ملكية. فإلى جانب الإدارة ووظيفة القضاء انفرد هؤلاء بالقرار فيما يخصّ أملاك الدولة وكذلك بتزويد التابعين.

رئاسة خارجية (Heterokephalie): (من اليونانية: Heterokephalos "رأس مختلف")؛ وهو المفهوم المضاد لـ Autokephalie ويقصد به ماكس فيبر القيادة الخارجية لرابطة أو جماعة في معنى الشراكة. ويوظف المفهوم مثلاً بالنسبة لقيادة وحدات من الجيش من طرف آخر مقابل القيادة التي تخضع لها عادة.

الحكم التابع أو الخارجي (Heteronomie): (من اليونانية: Heteronomo "نظام خارجي")؛ مفهوم فلسفي يعتبر أنّ أصل القوانين الأخلاقية يعود إلى نظام (ديني مثلاً) خارج عن مجال العقل الإنساني وأنّ على الفعل الإنساني أن يخضع لهذه الأوامر الخارجية. أمّا لدى الفيلسوف كانط فإنّ المفهوم يقصد خاصّة الفعل الذي لا يصدر عن العقل وإنّما هو نتيجة لميول حسّية. وقد ضمّ ماكس فيبر المفهوم إلى المقولات السوسيولوجية وحدّد به "فعل المجتمع الخاضع لأنظمة[...] موجّهة من طرف روابط خارجية" (انظر: Weber, *Kategorien*, S. 273).

سلطة الكهنوت أو سلطة دينية (Hierokratie): (من اليونانية: Hierokra-tei "Priesterherrschaft")؛ تسيير السلطة من قبل رجال الدين أو تأثير هؤلاء في السيادة السياسية.

أفعال مقدّسة (Hierurgie):(من اليونانية: Hierurgia، "فعل قدسي") جاءت العبارة لدى رودولف سوم في عمله حول قانون الكنيسة، ص226 وذلك في معنى الفعل المرتبط بقوى خفية.

تابعون (Hintersassen/ Hintersaßen):هم الأشخاص الخاضعون أو التابعون لسيادة إقطاع ← Grundholden؛ فعلى هؤلاء التابعين دفع ضريبة الجزية وكان وضعهم القانوني محدوداً إذ يمكن صرفهم مع الأرض التي يقع بيعها.

قسم الولاء (Homagialeid): (من اللاتينية: Homagium، "مبايعة")؛ جزء من عقد التبعية الذي يبرهن على علاقة التبعية الشخصية؛ من خلاله يقسم التابع بولائه لولي الأمر ويؤكّد مساندته له.

هوبليت (Hoplit): (من اليونانية) وهو الجندي المسلّح كاملاً؛ وكان يمثل في اليونان القديمة المواطن الذي يقوم – إلى حدّ ما – بتجهيز وبتسليح نفسه.

إمام (Imam): (من العربية: إمام، "قائد" و"إمام الصلاة")؛ الإمام هو **1.** قائد الجماعة في الإسلام ومقدّمهم في الصلاة. **2.** إمام جميع المسلمين، وتعترف السنّة بالخلفاء الأربعة الذين يعتبرون الأئمة الحقيقيين، في حين تتواصل سلسلة الأئمّة لدى الشيعة (حسب التوجّه) نحو الخامس والسّابع والاثني عشر وتؤمن هذه الأخيرة بوجود (فاعلية الإمام في الخفاء). وحسب اعتقادها، فإنّ الإمام معصوم عن الخطأ وله مكانة شبيهة بالنبيّ وله الحقّ في القيادة السياسية.

مستقلّون/ أعضاء الجمعية الدينية (Independenten oder Kongre-gationalisten): هم مجموعة من الكنائس الإنجليزية ومن أميركا الشمالية التي طالبت بالاستقلال التام عن الأسقفية المركزية التي تمثل كنيسة الدولة. وقد أدت هذه المجموعة دوراً حاسماً خلال الثورة الإنجليزية التي قادها كرومويل.

التنصيب/ الصّراع من أجل التنصيب (Investitur Investiturstreit): (من اللاتينية: Investire، "قلّد")؛ تعني **1.** في قانون الإقطاع الفعل الرمزي لعملية نقل الإقطاع بالخصوص. تشير **2.** إلى الصراع الذي حدث في النصف الثاني من القرن الحادي عشر بين البابوية والملوكية فيما يخصّ من له الحقّ في تنصيب الأساقفة ورؤساء الأديرة. وبالاستناد إلى قانون الكنيسة الخاص اعتبر كلّ من ملوك ألمانيا وإنجلترا وفرنسا أنّ هذا الحقّ يعود إليهم في حين عارضت البابوية المصلحة هذا التنصيب عن طريق أناس ليسوا من رجال الدين. ووصل هذا الصراع أوجه في عهد البابا غريغور السابع والملك الألماني هنري الرّابع الذي فرض عليه الذهاب إلى مدينة كانوسا للاعتذار لدى البابا عام 1077. ولم يقع إنهاء الصراع إلّا عام 1022 خلال اتفاقية فورمس (Worms) التي تخلّى فيها الملك على التنصيب بالخاتم والعصا، ولكنّه تعهّد بتزويد رجال الدين بالعقار الذي يصبح ملكاً للكنيسة.

إيروكيز (Irokesen): إحدى قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية تميزت بنظامها وكانت في عصر ماكس فيبر موضوع بحث علماء الإثنولوجيا (الشعوب البدائية) المحبّذ.

يسوعيون (Jesuiten): (من اللاتينية: Societas Jesu، جماعة يسوع)؛ جمعية دينية أسّسها القسّيس الإسباني Ignatius de Loyola عام 1534. هذه الجمعية التي ثمنها البابا بول الثالث كانت منظمة بصفة هرمية صارمة يرأسها قائد عام وتتمثل وظيفتها في تقبّل الاعتراف بالخطايا والقدّاس والموعظة والتربية والتبشير. أمّا أعضاء الجمعية فكانوا يخضعون لتدريب صارم و"فروض روحية" قاسية. هذا وقد كانت الجمعية تهدف منذ البداية إلى كسب مكانة متميزة داخل الكنيسة الكاثوليكية، فقامت بدور فعال في الحملة المناهضة للإصلاح في حين بدأ نجمها يأفل خلال القرن الثامن عشر حيث منعت بأمر بابوي في 21 تموز/ يوليو1773 وتم التراجع عنه في 7 آب/ أغسطس 1814. في القرن التاسع عشر بدأ اليسوعيون نشر صورة متحجرة للكاثوليكية ممّا دفع خصومهم إلى محاربتهم وحمل الرايخ الألماني على سنّ قانون في 4 تموز/ يوليو 1872 يمنع عملية تبشيرهم.

جمّو- تنّو (Jimmu-Tennô): (من اليابانية: "المحارب الإلهي" و"الحاكم السّماوي")؛ لقب أسند في القرن الثامن بعد الوفاة، وتحت تأثير صينيّ، لأوّل إمبراطور ياباني، وهو كامو ياماتو إيواري هيكو (Kamu Yamato Iware Hiko) الذي تولّى العرش في 11 شباط/ فبراير 660

حقّ إلهي (Jus Divinum/ Divini Juris): (من اللاتينية: "حقّ إلهي") يفترض الحقّ الإلهي المنزّل أسبقية على القوانين الوضعية المتغيرة. وتفصل التعليمات الكاثوليكية الرومانية "الحقّ الإلهي الوضعي" (Jus Divinum Positivum) الذي يضمّ القانون الأساسي للكنيسة عن "الحق الإلهي الطبيعي" (Jusdivinum Naturale) الذي يمكن معرفته عن طريق العقل. أمّا ماكس فيبر فيستعمل المصطلح من منظور تاريخي كوني.

سّعر مستحق (Justum Pretium):(من اللاتينية: "السّعر المستحقّ")؛ وقع

تحديد السّعر المستحق حسب ما ضبط في نظام رجال الكنيسة الأوائل بالنسبة للعصر الوسيط الغربي انطلاقاً من تكاليف الانتاج والاستخراج فقط. وقد وقع التخلّي عن العوامل الذاتية باعتبار أنّ الناس متساوون فيما بينهم وأنّ تبادل البضائع يفترض معادلة في تكاليف الإنتاج. ولم تدخل العوامل الذاتية في تحديد الأسعار إلّا مع نظرية توما الأكويني.

عدل الحكومة (Kabinettsjustiz): حين يتدخل الحاكم في القضاء، قرارات حسب التقدير والغاية والاعتبارات السياسية.

قاضي (Kadi) :(من العربية) قاضي (Richter)؛ في الدّول الإسلامية هو القاضي حسب الشريعة. وقد كان القاضي مضطلعاً بالقوانين الشرعية وبالمسائل التي يقع البتّ فيها حسب القوانين الدينية بحيث إنّه يبقى مقيداً في إجراءاته وأحكامه بما تفرضه عليه هذه القوانين الشرعية.

عدل القاضي (Kadi-Justiz): هو العدل الاعتباطي الذي لا يخضع لقواعد الحقّ الصورية حسب ماكس فيبر. يستعمل مصطلح "القاضي" هنا في المعنى السّلبي العام وليس حسب القضاء الإسلامي.

رهبان كبّوشيون (Kapuziner): (من اللاتينية: Ordo Fratrum Minorum Capucinorum)؛ هم ينتمون إلى جمعية الإصلاح الفرانسيسكانية (← الفرانسيسكان) وينعتون حسب الكبّوت المرتبط بلباسهم الرهباني. أسّست الجمعية حوالى 1528 من طرف ماتيو دو بازيكو (Matteo da Bascio) وليدوفيكو فوسومبرون (Ludovico Fossombrone) وأصبحت إلى جانب جمعية اليسوعيين من أهمّ الجمعيات المناوئة للإصلاح الديني. وقد سعى أعضاء هذه الجمعية إلى اتباع قواعد فرانسيسكو دي أسّيسي واسترجاع روحها سواء في القدّاس أم من خلال العبادات أو بالاهتمام بالمرضى. أمّا في ألمانيا فقد برزت هذه الجمعية بعد قرار منع اليسوعيين خصوصاً في مجال الرّعاية الدينية والتبشير.

كارولنجر (Karolinger): سلالة إفرنجية نبيلة، سمّيت حسب كارل مرتل القائم بأعمال العائلة. وصل الكارولنجر إلى السلطة في كامل الإقليم الإفرنجي منذ عام 687 ونالوا تاج الملك بداية من عام 751. وقد مكّن مسح الملك بيبين (Pippin)

الأصغر وأبنائه من قبل البابا ستيفان الثاني في سان دنيس من ربط علاقة بين السلطة البابوية والملوكية أدّت إلى نشر المسيحية الرومانية على كامل العرش الإفرنجي. وفي معاهدة فردان عام 843 تم تقسيم الملك إلى ممالك مختلفة وبذلك انتهى نفوذ سلالة الكارولنجر خلال القرن العاشر.

كارتهويزر (Karthäuser):(من اللاتينية: Ordo Cartusiensis)؛ طائفة من النسّاك المتأمّلين. يعود تأسيس هذه الطائفة إلى الأبراشية الكبرى بقرب مدينة غرينوبل (Grenoble) عن طريق القديس برونو من كولونيا عام 1085 وتحديد "عادات" هذا الدير من طرف رئيسه غيغو (Gigo) عام 1125. وقد حدّد أعضاء الدير حديثهم وأعمالهم المشتركة إلى أدنى مستوى بحيث كانوا يسكنون أفراداً في خلايا شبيهة بالمساكن ويقضون حياتهم في التنسّك والعبادة والعمل اليدوي. وقع منع هذه الطائفة عام 1901 في فرنسا وطرد أعضائها عام 1903 من الدير.

كات إيكزوخين (κατ' ἐξοχήν): (من اليونانية katexochen). متألّق، بصفة خاصّ، متميّز.

عـدالة الحيطة (Kautelarjurisprudenz):(من اللاتينية cautela، "حيطة"، "احتراس") وهي اجراءات عدلية لتجنّب المشاكل القضائية، وتتمثّل خصوصاً في النظر المعمّق في الوثائق والعقود. كانت هذه العملية معروفة منذ القدم في الحق الروماني وتعبّر منذ العصر الوسيط على مهنة موثّق العقود أو الكاتب المحلّف.

خليفة/ خلافة/ دولة الخلافة (Khalif/ Khalifat/ Khalifenreich) : (من العربية) خلف، "الخالف"، "النائب"؛ منذ وفاة محمّد (ص) عام 632 هو الاسم الرسمي لخلفائه وقادة الأمّة الإسلامية. وقد عرفت وظيفة الخليفة (الخلافة) دلالات متغيّرة تتراوح بين المعنى الديني والمعنى السياسي. وقد امتدّ عصر الخلافة من 661 إلى 1258 بين حقبتي الخلافة ← الأموية والخلافة← العبّاسية.

كليروس (Kleros/ κλῆρος):(من اليونانية: "نصيب القرعة"، وفي معنى أوسع "الجزء من الإرث"). يستعمل ماكس فيبر هذا المصطلح في معنيين **1**. "النصيب من الأرض" الذي يوزّع على المواطنين الأشدّاء في المدينة الهلّينية؛ و**2**. الأرض التي توزّع على الجند من قبل الحاكم كمكافأة لخدمته العسكرية (والتي تشبه الإقطاع).

كليروخ (Kleruchen):(من اليونانية kleruchoi) هو الجندي الذي اكتسب كليروس؛ ويستعمل ماكس فيبر هذا المفهوم خاصّة بالنسبة لجنود المستوطنات التابعة للسلطة الهلّينية.

محمي ((Klient(en)):(من اللاتينية Cliens ، "خاضع"، "محميّ"). يعني في الحق الروماني الإنسان الفقير الذي لا يملك أرضاً والتابع لسيّده قانونياً واجتماعياً. وحسب تحديد ماكس فيبر كان المحميّ من وجهة تاريخية "رجل ضعيف الدخل، مستأجر حسب الحق العام الشعبي. ويفترض أن يكنّ لسيّده "الاحترام (في الأصل: "الطاعة") والمؤازرة في الحرب، ويمدّ يد المساعدة الاقتصادية في الظروف الحرجة" (انظر: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 147). في المقابل وجب على السيد حمايته والدفاع عنه خاصّة أمام المحكمة؛ ومن الناحية الاقتصادية أعطيت للمحميّ أرض للاستثمار ← precarium.

كوكوداكا (Kokudaka): مقياس للدخل الفلاحي الخاضع للضريبة، ويقارب ذلك 180،39 لتراً من الأرز. وأصبح فيما بعد مقياساً للضرائب منذ نهاية القرن السادس عشر حتى عام 1873.

مستوطن (Kolone): (من اللاتينية: Colonus)؛ تعني **1**. الفلاّح الصغير الذي يستأجر قطعة من الأرض؛ في المرحلة المتأخرة من العهد الروماني وخلال العصر الوسيط هو شبه الحرّ المرتبط بقطعة من الأرض؛ **2**. القاطن في مستوطنة؛ ويستعمل المصطلح من قبل ماكس فيبر لنعت الجندي الذي استأجر قطعة من الأرض في مستوطنة.

أمر التبعية (Kommendation): الفعل الذي يقوم به التابع للتأكيد على خضوعه للإقطاعي؛ ويتمثّل عادة في تأدية القسم والركوع أمام سيده ووضع يديه في يدي السيد كعربون على الولاء له.

عون (Kommis): (من الفرنسية Commis)؛ موظف مساعد في المجال التجاري، عون (غالباً عون تاجر في السفر).

كوندوتيري (Kondottiere):(من الإيطالية)؛ قائد مرتزقة في إيطاليا خلال القرنين الرابع والخامس عشر. وكان هؤلاء القادة يعملون أحياناً بأمر من سادة المدينة

وأحيانا أخرى بصفة مستقلّة فيقومون بتجهيز الجند المرتزقة وإعطاء الأوامر لهم.

ختم الزواج (Konnubium/ Connubium): (من اللاتينية -Con(n)ubi um) الزواج الكامل بالمعنى القانوني. وهو الزواج المعترف به في الحق الروماني حسب القانون المدني الذي لم يكن ممكناً في البداية إلا بين المواطنين من نفس الطبقة الاجتماعية ثمّ اتسع فيما بعد (منذ عام 445 م.) ليشمل أيضاً الزواج بين الطبقة العليا والطبقة الشعبية. وقد كان العنصر الحاسم هو العدالة القانونية بين الزوجين.

قنصل (Konsul):(من اللاتينية Consul)؛ وهو القائم الأعلى بشؤون الإدارة في الجمهورية الرومانية. وقد كان القنصليان حاملين لأعلى سلطة في الدولة.

كوزاك (Kosaken): (من لغة الترتر: كازاك، "الإنسان الحرّ")؛ تسمية روسية منذ القرن الرّابع عشر للمحاربين الأحرار في السهول الأوروبية – الآسيوية الواقعة بين حدود نهر الدّون والقوقاز وحتى جبال الأورال؛ كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي ولا يخضعون للضرائب. إلّا أنّهم فقدوا في حكم بيتر الأوّل وكاترينا الثانية استقلالهم الذاتي ودمجوا في الجيش الرّوسي بمرتبة متميّزة. وبقي جيش الكوزاك قائماً حتى نهاية القرن التاسع عشر.

اللاتي (Laeti): (من اللاتينية: Laetus)؛ هم من القبائل الجرمانية التي قامت روما باستيطانهم. يعتبرون الغرباء الذين قدّمت لهم روما أراضي للزراعة في مقابل دفع الرّبا والمساعدة العسكرية (حسب قانون Theodosianus 7, 20, 10). أمّا ماكس فيبر فينعتهم بـ"القبائل البربرية" التي "تحصّلت على أراضي في مقابل الخدمة العسكرية" (MWG ½, S.232)؛ وقد اعتبرهم من أصحاب الإقطاع وليسوا من الفلاحين التابعين (المرجع المذكور، ص 334).

لاموية (Lamaismus): (من لغة التبت: بلا–ما، لقب لرجال الدين والرّهبان)؛ هو شكل خاص للبوذية في بلاد التبت وبوتان ومنغوليا. تجمع اللاموية بين عناصر من الديانة المحلية والبوذية الشمالية التي جاءت إلى التبت حوالى 650. فإلى جانب التوجّه القديم لذوي "القلانس الحمر" جاء في القرن الرابع عشر أصحاب "القلانس الصّفر" كحركة إصلاحية صدر عنها الدلاي لاما والتاشي لالما كرئيسين

روحيين للبوذية. بنظامهم الهرمي الصارم حكم الرّهبان التبت حتى عام 1959.

أجر انتقال الملك المأجور (Laudemienzahlung): (من اللاتينية: Laude-mium) أجر انتقال الملك. يدفع هذا الأجر في قالب مالي أو عيني لصاحب الملك الأصلي كلما تحوّل الملك المأجور إلى شخص آخر. ويعود أصله إلى مقابل شرفي يدفع للسيـد عند موافقته على انتقال الملكية، وفي المرحلة الأولى من العصر الحديث تعلّق الأمر بمؤسّسة عدلية.

خدمـة (Leiturgie): (من اليونانية: Leitourgia، "خدمة") يشير هذا المصطلح للخدمات المدنية والوظيفية التي يقدّمها المواطن أو التابع للرعية في دائرته أو مدينته. كما يعني بصفة خاصة المصاريف التي كان المواطنون في أثينا خلال القرنين الخامس والرابع ق.م. يدفعونها من مداخيلهم الخاصة.

جند الحدود (Limitanei):(من اللاتينية: مفرد: Limitaneus، "موجود على الحدود")؛ جنود الحدود. وحسب تحديد ماكس فيبر هم الجند في عصر الإمبراطورية (غالباً قدماء المحاربين) الذين انتدبوا لحماية الحدود مقابل قطعة أرض للزراعة يمكن إرثها فيما بعد.

مخيموي (Machimoi): (من اليونانية ماخيموي)؛ نعت يوناني للجنود المستوطنين في مصر والذين تحصلوا على قطعة من الأرض، استعمل المصطلح من طرف ماكس فيبر أيضاً لنعت طبقة المحاربين المصريين.

الماجيستر/ الماجيستراتور (Magistrat/ Magistratskollegien/ Magistratur): وصف للوظيفة أو لصاحب الوظيفة العمومية. نجدها **1**. في روما أو في أماكن تستند إلى الحق الروماني، وقد كان هؤلاء المظفين منتخبين غالباً لمدّة عام. وفي بداية الجمهورية الرومانية كانوا يتقلّدون أسمى الوظائف الحكومية (مثل القناصلة) **2**. في فرنسا (في نهاية القرن الثامن عشر) ثمّ في بروسّيا (منذ القرن التاسع عشر) لتعني الهيئات المنتخبة من طرف المجالس البلدية والتي تقوم بدور السلطة التنفيذية.

مهدي/ مهدية (Mahdi/ Mahdismus): "الذي هداه الله"؛ ترجم في عهد

ماكس فيبر أيضاً بـ"المهدي المنتظر"؛ ويشير المصطلح إلى الشخصية المنتظرة من سلالة النبيّ محمّد (ص) التي ستبعث في نهاية العالم لإنقاذ المسلمين وتجديد الإسلام من خلال إصلاحات اجتماعية وسياسية. تعتبر الحركة المهدية تياراً مناهضاً للسنّة يهدف إلى تغيير السيادة في العالم الإسلامي، إلّا أنه كانت لها وجوه مختلفة وأدّت إلى قيام انتفاضات سياسية محليّة.

مماليك (Mameluken): (من العربية: مملوك، "في ملك شخص"، "عبد")؛ وهم سلالة حكمت مصر وسوريا، ويعود أصلهم إلى عبيد من الأتراك والقوقاز اعتنقوا الإسلام وأصبحوا فيها بعد أحراراً. انضمّوا إلى الخدمة العسكرية في العهد الأيّوبي (1171– 1250) واشتغلوا في مصر وسوريا. ومنذ 1250 استولوا على الحكم في هذه المناطق وداموا حتى الاحتلال العثماني عام 1517.

منزل الرجال (Männerhaus): مصطلح استعمل من قبل هاينريخ شورتز (Heinrich Schurtz) الباحث في المجتمعات البدائية لوصف صورة الحياة الجماعية لدى المحاربين في المجتمعات الانقسامية البسيطة.

منونيت (Mennoniten): هم أتباع الحركة الإصلاحية التعميدية التي أسّسها Menno Simons (1496–1561) والتي نشأت عنها مجموعات التعميد في سويسرا وهولندا وشمال ألمانيا في القرن السادس عشر وتبنّت المسيحية الكلفينية (← الكلفينية). وقد رفض المنونيت تعميد الأطفال والقسم والخدمة العسكرية.

ميروفنجر (Merowinger): فرع من قبائل الإفرنج وسلالة ملكية إفرنجية (482–751). امتدّ نفوذهم في الأصل فيما بين نهري الماس والشلد وتوسّع ملكهم حتى حدود بلاد الغال بعد الغزوات التي قام بها الملك كلوفيس. وباعتناق هذا الأخير المسيحية فتحت المملكة للتبشير وتأسيس الأديرة ووضع نظام أسقفي متماسك. وقد أدّت الخلافة إلى حروب بين الإخوة وإلى تقسيم المملكة ومناطق النفوذ. وعام 751 فقدوا السيادة لصالح الكارولنجر.

ميثودية (Methodisten): حركة تجديد دينية ناد بها الأخوان شارل Charles وجون ويسلي (John Wesley) في أكسفورد عام 1729 وانفصلت عن الكنيسة

الإنجليكانية عام 1797. وقد طوّرت الحركة نمطها الخاص لنظام الكنيسة وانتشرت في إيرلندا وإسكتلندا وأميركا الشمالية. تتسم هذه الحركة بالورع والتديّن المتشدّد والعمل الخيري، كما أنّها تتبع تعليمات مؤسّسيها اللذين طالبا بحياة منهجية مثلى ترتكز على التقوى والتوبة.

مستوزرون (Ministeriale): منذ القرن الحادي عشر يستعمل المصطلح لنعت الأشخاص الذين يقومون بوظائف وخدمات (في مجالي الإدارة والحرب) لدى الملك أو العظماء في الرايخ الألماني ينجازون في المقابل بـ "إقطاع الخدمات".

ميشنا (Mischna): (من العبرية شاناه "درس" و"درّس" و"أعاد"). جمع من أحاديث الحاخامين الشفاهية تم ضبطها في القرن الثاني ق.م. وضمّها فيما بعد إلى التلمود اليهودي.

ميسنيتشيتزفو (Mjestnitschestwo): (من الرّوسية mestničestvo، ومن mesto "مكان")؛ وهو النظام القائم في روسيا إلى حدود القرن الثامن عشر بالنسبة للوظائف والمراتب وهو نظام يراعي الأصول والخدمات التي سبق أن قدّمتها العائلات.

مورمون (Mormonen): (ينعتون أنفسهم بـ "قدّيسي اليوم الأخير"– Latter Day Saints) طائفة دينية مسيحية أسّست عام 1830 في الولايات المتحدة الأميركية. تستند هذه الطائفة إلى الإنجيل وإلى كتاب مؤسّسها جوزيف سميث (Joseph Smith) الذي يعرف بـ "المورمون". وقد هاجرت الطائفة إلى ولاية يوتاه الأميركية عام 1847 حيث استقرّت في صحرائها خوفاً من متابعتها من أجل تحليل تعدّد الزوجات. وهناك أقامت نظاماً اجتماعياً هرمياً يرتكز على العمل والطّاعة المطلقة.

مفتي (Mufti):(من العربية) المفتي هو "الناطق بالأحكام الشرعية"، وهو عالم بالفقه في الإسلام ومرشد في المسائل الدينية والشرعية (← الشريعة) والمحرّر للفتاوي (← فتوة) إذا طلب منه ذلك من قبل القضاة أو أشخاص مستقلّة.

نبلاء الوظيفة (noblesse de robe): (من الفرنسية)؛ ينعت به كبار الموظفين في الإدارة والقضاء بعدما أصبحت مكانتهم متساوية مع نبلاء الإقطاع في بداية العصر

الحديث. ويقصد به خاصّة أصحاب الوظائف العليا في فرنسا المنحدرون عادة من البورجوازية والذين ينتمون غالباً للقضاء أو أصبحوا أعضاء في البرلمان.

نومارخ (Nomarchen): (من اليونانية) وهم الحكّام في الأقاليم (nomoi) المصرية.

لا أرض بدون مالك (Nulle Terre Sans Seigneur): (من الفرنسية: "لا أرض بدون سيّد")؛ مثل يضرب منذ العصر الوسيط ويصف ظاهرة الإقطاع المتطورة آنذاك. وفي المعنى الضيّق يشير إلى المصطلح القانوني في فرنسا منذ القرن الرابع عشر والذي يحدّد وثائق الملكية في مجال الإقطاع حيث يودع صاحب الملك ملكه إلى ساسته ويعود إليه كإقطاع. وقد استعملت هذه الطريقة من قبل ملك فرنسا لتشريع ضمّ أكبر قسم ممكن من الإقطاع تحت سيادته وتقليص الملك الخاص كنتيجة لذلك.

بدون اعتبار الشخص (Ohne Ansehen Der Person): وهي جملة من الإنجيل (رسالة بطرس الأولى 1، 17) حيث "يحاكم الله كلّ إنسان على أفعاله بغضّ النظر عن شخصه". وتستعمل الجملة في المعنى المجازي كعلامة على العدالة الموضوعية.

أويكس (Oikos): (من اليونانية: "منزل" و"تسيير شؤون المنزل")؛ يقصد به في العهد القديم النظام الاقتصادي المنزلي. ومنذ عهد روبيرتوس (Rodbertus) نعِت به النظام الاقتصادي الأبوي القائم على الزراعة والاكتفاء الذاتي لدى أمير أو صاحب ملك واسع.

أمويون (Ommajaden): (من العربية)؛ أوّل خلافة أمويّة (661–750) أسّسها معاوية بن أبي سفيان (661– 680) من بني أميّة بعد أن تغلّب على علي ابن أبي طالب في معركة صفين. وبعد طردهم من دمشق من قبل العبّاسيين عام 750 أقام الأمويّون خلافتهم في قرطبة حيث دامت حتى عام 1031.

أعمال تليق بالعميد (Opera Servilia) : (من اللاتينية "أعمال تليق بالعبيد"). عبارة استعملت في العصر القديم لتدلّ على الأعمال التي لا يقبل رجال الأعيان القيام بها، ولذلك استعملت غالباً للدلالة على الأعمال اليدوية.

حكم الله (Ordal): (من الإنجليزية القديمة، "الموزّع"؛ ومن اللاتينية: -orda lium)؛ كانت عبارة "حكم الله" منتشرة لدى العديد من الشعوب للتعبير عن الدليل المستعمل في الإجراءات القضائية. ومن بين الوسائل المستعملة الماء أو النار. أمّا في الاصطلاح العلمي فتعني عبارة "أوردال" منذ القرن التاسع عشر "حكم الله" الأداة القانونية التي ظهرت بعد التقاء المسيحية بالتصورات الجرمانية للعدل.

عثمانيون (Osmanen/ Osmanenreich): يعود الاسم إلى الغازي عثمان الأوّل الذي أسّس السلطنة العثمانية التي حكمت منذ حوالى 1300- 1922. انطلاقاً من المقاطعة البيزنطية في بيتونيا (Bithynien) جمع عثمان حوله المحاربين الأتراك الذين كوّنوا القاعدة لخلفه مراد الأول (1359- 1389) وباي يّزيد الأول (1389- 1402) لتأسيس الإمبراطورية العثمانية. توسّع العثمانيون في دول البلقان وأخضعوا العديد من الدول لسلطانهم ثمّ غزوا القسطنطينية عام 1453 وأصبحت منذ ذلك العهد عاصمة لملكهم. قاد العثمانيون عدداً من الحروب وامتدّ نفوذهم في الغرب حتى أبواب فييناّ التي انهزموا أمام أسوارها عام 1683. هذه الهزيمة مثلت تحوّلاً في سياستهم التوسّعية نحو الغرب، لكنهم واصلوا تقدّمهم في الشرق الإسلامي. وفي القرن التاسع عشر أدّت الحروب التي تواصلت مع روسيا إلى تدهور اقتصادهم من أجل القروض التي تراكمت وإلى ظهور المعارضة (التي نظمها شباب الأتراك الأحرار عام 1908/ 1909). وبعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى فرض على السلطان التخلّي عن الحكم وألغيت السلطنة عام 1922 ثمّ أعلنت الجمهورية بقيام دولة علمانية.

أتّون (Ottonen) :سلالة من نبلاء الساكس يعود أصلها إلى الليودلفينغر -Li) udolfinger) بما في ذلك من ملوكية وامبراطورية (911/ 936- 1024). تحصّلت هذه السلالة على إمارة السّاكس في عهد أبناء الأمير ليودلف († عام 866) مؤسّسها. بعد انتخاب هاينريخ ملكاً للرايخ الإفرنجي الشرقي عام 911 باشر الأتون في عهد أوتو الأوّل (936–968) بتطبيق سياسة ربط الكنيسة بالدولة. هذه السياسة كانت تهدف إلى توسيع رقعة النفوذ شرقاً من خلال عملية التبشير وتجديد الإمبراطورية الغربية. غير أنّ هذه السلالة انتفت مع موت الملك هانريش الثاني عام 1024.

طبقة منبوذة (Pariakaste): (من لغة التاميل Paria التي تعني "الطبل")؛

يعني المصطلح في البداية طبقة لاعبي الطبل الدونية في جنوب الهند والتي كانت خارج الطبقات الأربع الهندية. يستعمل ماكس فيبر هذا المصطلح في معنى الجماعة المقصية سواء إثنياً أم من حيث التقاليد عن الطبقات الأخرى.

مال مؤمَّن (Peculium): (من اللاتينية "مال مخصّص"، "مال مؤمَّن"). في الأصل كان المصطلح يعني المال المرتبط بالحيوان، ثمّ تحوّل فيما بعد ليدلّ على العقار الذي يبقى في ملكية السيد كملك مؤمّن غير أنّه يستثمر من طرف التابعين له. وبرزت هذه الظاهرة في روما لتضمن بالخصوص ملك الإبن حتى وفاة والده.

الدوام (Perennität): (من اللاتينية Perennitas، "دوام"، "استمرارية") وجود دائم طويلٌ ومستمر.

مورد ربح قار (Pfründe/ Präbende): دخل قار مدى الحياة يدفع من صندوق لمن يقوم بوظيفة أو واجبات إدارية أو كنسية.

متديّنون ورعون (Pietisten): حركة دينية ظهرت في القرن السابع عشر أوّلاً في إنجلترا وهولندا ثمّ في ألمانيا أيضاً لتعارض نظام الكنيسة البروتستانتية المتشدّد. كانوا يسعون إلى التعمّق في العقيدة والعيش شخصياً حسب تعاليمها، كما يطالبون بكهنوت عام ويجتمعون في حلقات يقودها رجال لاهوت ورعون.

عامّة النّاس/ الجمهور (Plebejer): (من اللاتينية plebs وتعني "شعب" "جمهور")؛ يستعمل ماكس فيبر هذا المصطلح غالباً في معناه الروماني الأصلي لنعت كلّ الناس الذين لا ينتمون إلى طبقة الأعيان. فهم أحرار من ناحية ولكنهم لا يشاركون في الحياة السياسية والقضائية.

مدينة دولة (Polis): (من اليونانية)؛ يقصد بها منذ القرن الثامن ق.م. المدينة الدولة التي لها استقلالية سياسية واقتصادية ودينية.

سابقة عدلية (Präjudiz): (من اللاتينية praeiudicium، "حكم سابق")؛ في الإجراءات العدلية حكم قضائي يمكن أن يصبح سابقة يقتدى بها في حالات قضائية قادمة.

رهبان دير بريمونتري (Prämonstratenser): (من اللاتينية: Ordo Praemonstratensis) طائفة الرجال المنظمين في كورس المرتّلين. أوّل دير لطائفة Prémontré أسّس عام 1120 قرب مدينة Laon من قبل القسّيس المتنقّل نوربرت فون كزنتن Norbert von Xanten، ثمّ بدأت هذه الظاهرة تنتشر بسرعة في أعقاب رئيس الدير هوغو فن فوسس Hugo von Fosses (28/ 1126 – 1161) حسب مبدأ التبنّي (حيث يحافظ الدير الأب على حقّ الرقابة بالنسبة للأديرة الجديدة). وباعتراف البابا بقيادة الدير عن طريق جمعية الرهبان يضمن لهم الاستقلالية إزاء الأسقف المحلّي، وهو ما دفع العديد من النبلاء إلى تأسيس مثل هذه الأديرة في منتصف القرن الثاني عشر.

ضمان الدفع (Prästationsfähigkeit): (من اللاتينية Praestatio، "ضمان"، "التكفّل بدفع ما هو مستحقّ"). في العهد ← الفريدريسياني أصبحت تعبّر عن إمكانية دفع الفلاحين لضرائبهم.

بريتوريان (Prätorianer): (من اللاتينية)؛ حرس قادة الجيش الروماني منذ القرن الثاني ق.م. والفريق المتميّز الحامي للقيصر في عهد أغسطس. ومنذ القرن الثاني بدأ الحرس يتدخّل في السياسة ويعيّن حتى القيصر، لكن تم إلغاء هذا الفريق عام 312.

سوابق (Präzedenzien): (من اللاتينية: Praecedentia iudicia) هي أحكام سابقة يمكن انتهاجها في حالات مماثلة.

ملكية بدون وثيقة (Precarium): (من اللاتينية)؛ ملكية قابلة للإلغاء. حسب ماكس فيبر "هي ملكية بدون وثيقة اعترفت بها المحكمة وبذلك تحمي صاحبها إزاء طالب ثالث، لكنّها عادمة أمام السيد". وهي تبرز الجانب "القانوني للملكية" في عملية استئجار الأراضي (انظر Weber, *Agrarverhltnisse*3, S. 147).

منصب أوّل (Princeps): (من اللاتينية، "الأوّل"، " العريق الأصل")؛ هو الاسم الذي اختاره أغسطس ليبرز مكانته في الصّورة الجديدة لنظام الدولة ← (Prinzipat)

منصب أوّل (Prinzipat): (من اللاتينية principatus، "المنصب الأوّل في

الدولة")؛ نعت غير رسمي للشكل الذي وضعه أغسطس للمكانة الأولى في الدولة متبعاً في ذلك التقاليد الجمهورية ولكن بفصلها عن الملوكية والديكتاتورية. وقد فصل ثيودور مومسن هذا المنصب عن عهد القيصرية المطلقة (ما سمّى بالسّيطرة) منذ Diokletian.

بطالمة (Ptolemäer/ Ptolemäerreich): سلالة يونانية/ هلّينية حكمت مصر (323– 30 ق.م.) تولّى البطالمة الذين جاؤوا من مقدونيا مع الإسكندر الكبير الحكم في مصر بعد وفاة هذا الأخير. ويعود الاسم إلى بطليموس الأوّل. وتميّز البطالمة بمواصلة إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالتركيز على مركزية امتلاك الأراضي الزراعية والإدارة واحتكار الاقتصاد والتجارة. وبعد ازدهار اقتصادي ملحوظ وتوسّع سياسي دام حتى منتصف القرن الثالث ق.م. بدأ نجمهم في الأفول وأصبح البطالمة تابعين لروما. وكانت كليوباترا آخر ملكة للبطالمة.

طهّر متزمّتون (Puritaner): (من الإنجليزية Puritans، "الطهّر")؛ جمع لعدد من الطوائف الدينية والسياسية ظهرت في إنجلترا منذ عام 1560 وتأثرت بالكلفينية، وكانت تسعى إلى اتباع الدين بصفة نقيّة؛ حارب الطهّر الأسقفية المركزية ورفضوا تعليمات الكنيسة الإنجليكانية، لكنّهم كانوا يشجعون الإصلاحات الدستورية والديمقراطية من وجهة نظر سياسي. وقد هاجر العديد من الطهّر إلى أميركا الشمالية بداية من عام 1620 لما واجهوه من متابعات واضطهاد من طرف الدولة. أمّا ماكس فيبر فيستعمل المصطلح استناداً إلى المفهوم المتداول بين الناس منذ القرن السابع عشر والذي يشير إلى "حركة التنسّك التي ظهرت في إنجلترا وهولندا بدون الاهتمام بالاختلاف القائم بين الطوائف على مستوى البرامج والتعليمات الكنسية، (انظر: Weber, *Protestantische Ethik* II, S. 2, Fn. 2).

مرتعشون (Quäker):(من الإنجليزية quakers، "مرتعشون")، هو في الحقيقة إسم استهزاء بأعضاء "جمعية الأصدقاء" (Society of Friends) الذي أطلق عليهم من أجل انفعالهم خلال القداس وانزلاقهم في عملية جذب وارتعاش، ثمّ تحوّل في الختام إلى تسميتهم الخاصّة. وهم طائفة أنشأها جورج فوكس (George Fox) (1624– 1691) ترفض الطقوس الكنسية وتظنّ أنّ هناك "نوراً داخلياً" لدى كلّ

شخص كمصدر للوحي الإلهي. وقد وقع تتبّعهم خلال الحرب الأهلية لرفضهم الكنيسة الإنغليكانية لكنيسة الدولة ولموقفهم السلمي الصارم (رفضهم للقسم والخدمة العسكرية). وقد هاجر أغلبهم إلى أميركا واستوطن معضمهم في ولاية بنسلفانيا (Pennsylvania) التي أسّسها ويليام بين (William Penn).

حاخام/ نظام الحاخامات (Rabbiner/ Rabbinertum): (من العبرية ربّي، "مربّي")؛ انطلاقاً من المخاطبة بكلّ احترام "ربّي" تحوّل المصطلح منذ القرن الأوّل إلى لقب لعلماء اللاهوت اليهودي. أمّا وظيفة الحاخام فقد ظهرت في مستهل القرن الثالث وأصبحت تعني المضلعين في كتب اللاهوت اليهودية والذين يصدرون الأحكام في المسائل الدينية ويقومون بالشعائر المقدّسة ولهم الحق في تأويل التوراة. ويعود الفضل للحاخامات في الجمع المنظم للقوانين والشرائع اليهودية (انظر: الميشنا والتلمود) وتأويلها. كما أنّ دورهم التربوي مكّنهم من التأثير على حياة الأفراد بالحفاظ على العادات والتقاليد اليهودية بعد هدم أورشليم عام 70 ومهاجرتها. وقد يستعمل مصطلح نظام الحاخامات لوصف الشكل الصارم في اتّباع الديانة اليهودية كما يحدّده الحاخامات.

رّجبوت (Radschputen): (من السنسكريت Rajaputra، "ابن الملك")؛ طبقة في شمال الهند يعود أصلها إلى طبقة المحاربين (كشاتريا). وكانت تمثل الطبقة الحاكمة في 17 إمارة من جملة 20 إمارة في رجبوتانا المعروفة الآن بمقاطعة راجستان بالشمال الغربي للهند والتي كانت مستعمرة بريطانية من عام 1818- 1947.

راعي (Raja): (من العربية رعيّة، رعاية)؛ الفلاح و"الخاضع للحماية". يعني المصطلح في عهد السلطان العثماني الخاضع للجباية وفيما بعد أطلق على الذمّيين. كانت الرعيّة تخضع للجباية ولكنها ليست تابعة مثل العبيد. ويمكن بأمر من السلطان أن يجنّد الرّعاة كفرسان.

رمسيسيون (Ramessiden):هو نعت جماعي للملوك مصر القديمة الذين يحملون اسم رمسيس؛ وفي معنى آخر هم ملوك السلالة التاسع عشر والسلالة العشرين (69/ 1070-1292 ق.م.).

حقّ الوظيفة (Recht am Amt/ Recht auf das Amt) تشير 1. إلى وصف النزعة المناقضة لجور الأمراء والهادفة لامتلاك الوظائف من قبل الموظفين. وقد تحققت من خلال العديد من الضمانات مثل الحماية والإستقلالية التي قدّمها بعض الأمراء وكذلك في المطالبة بأجر ثابت وضمان المعاش. 2. في المعنى الضيق تعني الحق في القيام بالوظيفة الموكلة بدون مضايقة أو تغيير. وطالما لم يقم صاحب الوظيفة بمخالفة، فلا يمكن تسليم الوظيفته لغيره إلّا بعد خروجه على المعاش أو وفاته.

عمل السخرة (Robott): تستعمل العبارة في العديد من الدول السلافية للتعبير عن عمل السخرة (← عمل السخرة)، وقد أصبحت مأثورة منذ العصر الوسيط في لغة الحقوق الألمانية.

سّاشم (Sachem): (من لغة الإيروكيز Ho-yar-na-go'-war، "مرشد الشعب")؛ مقدّم السلالة لدى الهنود الحمر في أميركا الشمالية المعروفة بالإيروكيز. على خلاف القائد العسكري يهتمّ المقدّم بقضايا السلم. وكانت العلاقة الدموية من جهة الأم هي العنصر الأساسي في اختيار المقدّم لهذه الوظيفة. وكان الخمسون مقدّماً الممثلون لجملة قبائل الإيروكيز يكوّنون مجلس الشورى لديهم.

سالير (Salier): سلالة من نبلاء الإفرنج الساميين. أخذت الحكم عام 1024 عن الأتّون بعد انتخاب كنراد الثاني ملكاً للألمان. وقد تناوب آل السّالير على الحكم بين ملك وقيصر حتى وفاة هاينريخ الخامس عام 1125 الذي لم يخلّف ولداً لمواصلة الحكم.

ساموراي (Samurai): (من اليابانية: سابوراو، "خدم")؛ لقب للأنصار العسكريين في اليابان الذين هم في خدمة سيّدهم ويتميزون بالولاء والوفاء. كانوا يتمتّعون بحقوق على الأراضي المحلّية إلى حدود القرن السادس عشر، غير أنّه فرض عليهم منذ القرن السابع عشر الإقامة إلى جانب الشوغون أو الدايميو كتابعين له. ونتج عن ذلك أنّهم فقدوا الحقوق التي كانوا يكسبونها وتحوّل إقطاعهم إلى معاش يقدّر بالأرز.

ساسانيون (Sassaniden): سلالة حكم فارسية عمّرت فيما بين 226-

651/ 642 أسّسها أردشير الأوّل (224- 241) واعتبرت نفسها خليفة لحكم الأخامنة (705- 329 ق.م.). وقد ضمّت مملكتها المساحة التي سبق أن حدّدها السلف باستثناء مصر وسوريا وآسيا الصغرى. لكن خلافاً للإقطاع التقليدي الذي هيمن بقوة فيما سبق وضع الساسانيون بيروقراطية صارمة تقودها طبقة من الموظفين. كما جعلوا من الزرادشتية ديناً للدولة قائماً على كهنوت ذي نفوذ كبير. خارجياً وجب عليهم مواجهة روما وبيزنطيا وكذلك العرب، إلّا أنّهم هزموا عام 642 أمام الفتح الإسلامي الذي أخذ عنهم مركزية إدارة البلاد ونظام الجباية.

شامان (Schamane): رجل دين بدائي يسعى في مرحلة من الجذب للاتصال بـ "الأرواح" أو "الجنّ". وقد انتشرت الشامانية خاصّة في المناطق الشمالية والشرقية من آسيا الوسطى، فهي ليست ديناً مستقلاً بذاته وإنّما طريقة سحرية وجدانيّة نجدها لدى العديد من الأديان. غالباً ما ينظر إلى الشامان كشخص يتمتع بقدرات خارقة للعادة حيث يمكنه شفاء المرضى والتنبؤ.

شريعة (Scharia/ Scheriah): (من العربية) شريعة، "المسلك إلى المروى"، "الطريق المفروض اتباعه". هو مصطلح في علم الدين الإسلامي لنعت القانون الفقهي وجميع الفروض الإلهية. تنظم الشريعة حياة المسلمين بأكملها، سواء الدينية أم السياسية أم الاجتماعية أم المنزلية أم الفردية.

شيخ الإسلام (Scheich-ul-Islam/ Scheich-ül-Islam) (من العربية) شيخ الإسلام. منذ منتصف القرن السادس عشر هو لقب شرفي ← لمفتي القسطنطينية الأعظم.

شيعة (Schiiten): (من العربية شيعة، "حزب")؛ تيار ديني في الإسلام ظهر عقب الصراع الذي حصل بين الخليفة علي بن أبي طالب وخصمه معاوية بن أبي سفيان. يدّعي الشيعة الخلافة لأهل البيت وتواصلها من خلال الأئمة الذين لهم صلة دموية بأهل البيت. لم يتمكّنوا من تكوين دولة خاصّة بهم باعتبارهم يمثلون أقلية في الأمّة الإسلامية.

مجالس القضاة (Schöffenkollegien): مجالس القضاة في مدن العصر الوسيط

والتي كانت تعمل أيضاً كمجالس إدارية للمدينة. ويمكن لهؤلاء القضاة أن يقع تعيينهم من سادة المدينة أو انتخابهم من طرف المواطنين أو بتوافق مع المجلس القائم.

سلاجقة (Seldschuken): سلالة تركية عمّرت فيما بين القرن الحادي عشر والثالث عشر، حكمت في آسيا الوسطى وآسيا الصغرى. بتبنّيهم السلطنة عام 1055 أصبح ملكهم واسعاً، غير أنّه لم يستمر كثيراً وانقسم بعد 1157 إلى العديد من الدويلات.

التفويض لشيخ العائلة (Seniorat): (من اللاتينية senior) تعبير على نظام للإرث يعود فيه جميع ما تملك العائلة (بغض الطرف عن القرابة) دائماً إلى كبير السنّ فيها.

شيخ (Seniores): (من اللاتينية، المفرد Senior، "الشيخ"). استعمل ملكس فيبر المصطلح في معناه العسكري والإقطاعي التاريخي. ويمثّل الجيش الذي يضعه السيد على حسابه وكلّ الأشخاص التابعة له العنصر الأساسي في المنظومة العسكرية الإفرنجية وما ينجرّ عنها من تطور الإقطاع.

شريف (Sheriff): إحدى الوظائف السامية في الإدارة الإنجليزية المستقلة. في عهد النّرمان غالباً ما كانت الوظيفة وراثية وكانت تشمل رئاسة المحاكم وإدارة الخزينة والقيادة العسكرية والنيابة على المقاطعة التي يقطنها. إلّا أنّ هذه الصلاحيات تم تقويضها في نهاية القرن الثاني عشر بعد إنشاء وظائف جديدة مثل قاضي الصلح بحيث لم يبق للشريف في القرن الثامن عشر سوى وظائف دونية على مستوى المحاكم.

شوغون (Shogun): (من اليابانية: sei-i-tai shōgun، "القائد الذي أخضع البرابرة")؛ قائد عسكري يفوّض له الإمبراطور جميع الأوامر العسكرية. تبنّى الشوغون عام 1192 أيضاً الإدارة المدنية بحيث أصبحت في يديه إلى حدود عام 1867 كلّ السلطات. صورياً بقي الإمبراطور مديراً لشؤون البلاد، لكن الشوغون كان في الحقيقة المسيّر للأمور رغم خضوعه للإمبراطور باعتباره أحد كبار الإقطاع.

بدون حنق أو تعصّب (Sine ira ac studio/ sine ira et studio): (من اللاتينية). وجدت هذه العبارة لأول مرّة لدى المؤرخ الروماني تاسيتوس في الحوليات

1،1، (Tacitus, Annales 1,1) وهو الذي اعتبر أنّه قدّم تاريخ روما "بدون حنق أو تعصّب"، أي بدون أحكام مسبّقة.

مكافأة بدون هَمّ/ سينيكور (Sinekure/ Sinekurist): (من اللاتينية sine cura، "بدون هَمّ) مكافأة كنسية يتمتّع بها من ليس هو مرتبطاً بوظيفة. والسينيكوريست هو من يتمتّع بمثل هذه المكافأة.

مهام حقيرة (Sordida Munera): (من اللاتينية، "المهام الحقيرة"، "الخدمات الدنيئة"). ويعني المصطلح في نظام تيودوسيانوس (11، 18, 16) الخدمات الدونية التي تعفى منها مجموعات معيّنة من الأشخاص ذوي المكانة العليا.

صبايحي (Spahi): (من الفارسية): صباحي، "تابع للجيش"؛ وهو تعبير تركي فرنسي مستعار: صبايحي تفيد الفارس الجندي. في العهد العثماني (← العثمانيون) كان يقصد به أوّلاً (في القرنين الخامس والسادس عشر) الفارس القاطن في الأرياف الذي يتلقى مكافأة صغيرة (تيمار)، ثمّ أصبح فيما بعد يعني الفارس المأجور.

أهالي سبارطا (Spartiaten): وهم المواطنون وجنود المدينة الدولة اللخديمونية.

قفّة المعونة (Sporteln): (من اللاتينية: Sportula، "قفة المعونة"). وهي الدفوعات الإدارية وخصوصاً تلك التي تدفع للموظفين خلال المداولات القضائية مثل إرسال الدعوة لحضور القضية أو عملية التمديد أو مداولات الحكم (بما في ذلك من استرشادات عدلية من قبل القضاة).

إقطاع المدينة (Stadtfeudalismus): وأيضاً Polis-Feudalismus يشير المصطلح إلى عملية استيطان الجند في مدينة محصّنة في العهد الهلّيني القديم، وذلك من خلال تكريمهم ومنحهم الأراضي.

ستيوارت (Stuarts): عائلة نبيلة حكمت إسكتلندا (1371- 89/ 1688) وإنجلترا (1603-1688). في مرحلة حكمهم إنجلترا واجهوا كممثلين للكاثوليكية الصارمة معارضة شديدة من قبل النبلاء الطهّر والبورجوازية أدّت إلى حرب أهلية بين أنصار الملك وأنصار البرلمان وانتهت بإعدام الملك كارل الأوّل عام 1649. بعد حكم

كروموبل عاد آل ستيوارت إلى السلطة من جديد مع الملك كارل الثاني (1660 – 1685)، غير أنّهم لم يعمّروا طويلاً وعزلوا بصفة نهائية عام 1688/ 1689.

عملية توزيع الضرائب (Subrepartition): (من اللاتينية repartire "وزّع" حسب المشاركين). عملية توزيع الضرائب عن طريق الهيئات الإدارية (مثل الأقاليم والدوائر والبلديات) وصولاً إلى الرعية والمواطنين.

سلطنة (Sultanismus):استعمل هذا المصطلح في المعنى السلبي أوّلاً من طرف فرايهر فونشتاين (Freiherr von Stein) للحطّ من قيمة سلوك الأمراء الألمان؛ ثمّ استعمله أيضاً ثيودور مومسن للحطّ من كيفية إدارة الحكم في الشرق والتي تتنافى والفكر الهلّيني والروماني في تسيير الدولة (خاصّة في كتابه **التاريخ الروماني** *Römische Geschichte* V9, S. 16, 153) ويعني لدى ماكس فيبر السيادة المطلقة لحاكم ,ما.

أسقفية سامية (Summepiskopat): (من اللاتينية: Summus episcopus) وتعني في الدول الألمانية البروتستانتية (إلى حدود 1918) المكانة التي تعطى لوليّ الحكم في البلد وهي بمنزلة "الأسقف الأسمى" بالنسبة للكنيسة القائمة هناك.

سنّة (Sunnitismus): (من العربية سنّة، "عادة")؛ تيار كبير في الإسلام ظهر بعد الصراع الذي جرى بين الخليفة علي وخصمه معاوية. تتبنّى السنّة في قضايا العقيدة الأصول كالقرآن والسنّة المتمثلة بالخصوص في أحاديث الرسول وسيرته. أمّا فيما يتعلق بتسيير شؤون الدولة والقضاء، فإنه يمكن وصفها بالبراغماتية خلافاً للشيعة.

تطيّر (Superstitio):(من اللاتينية). في اللاتينية القديمة كانت العبارة تستعمل بدون دلالة سلبية وهي مستعارة من عملية الجذب؛ ولكن بداية من القرن الثاني ق.م. بدأت تبرز كنقيض لمفهوم الدين " "Religioوتعني نوعاً من التفكير والفعل المنافي للتقوى.

تجميع المستوطنات (Synoikismos): (من اليونانية "تجميع المستوطنات") وتعني العملية الفعلية أو الشكلية لتجميع المواقع غير المرتبطة في اليونان بعد الاستيطان (في القرنين الثامن والسابع ق.م.) والتي حدثت لأسباب سياسية أو عسكرية.

تلمود (Talmud): (من العبرية تامود، "تعلّم")؛ العمل الأدبي الأكبر في اليهودية بعد التوراة، نشأ بعد قرون من النقل الشفوي والتدوين. تم منذ القرن الثالث جمع نصوص التلمود وتقنينها في مدارس التلمود في بابل وفلسطين. من هنا كان الحديث عن تلمود فلسطين (المعروف أيضاً بتلمود أورشليم) وتلمود بابل.

ثلاثيون (Tertiarier): وهو نعت لأعضاء "الطائفة الثالثة" (من الرجال)؛ (من اللاتينية Tertius ordo). فبعض الطوائف الدينية، وفي مقدّمتهم طوائف المعوزين، لهم إلى جانب جمعيتي الرهبان والراهبات قسم ثالث مكوّن من رجال ونساء ليسوا من الرهبان إذ يواصلون أعمالهم الدنيوية من عمل وجمع الرزق، ولكنّهم التحقوا بهم فيما يتعلق اتّباع بعض قواعد التنسّك التي التزموا بها. ومن أهمّ هؤلاء يمكن خاصّة ذكر جمعية الثلاثةيين الفرانسيسكان (← الفرانسيسكان) التي تنعت بـ "الطائفة الثالثة". كما أنّ هناك إلى جانبها ثلاثيين وثلاثيات من طائفتي الدومينيكان والكراملة.

توراة (Thora): (من العبرية تورى "علم"، "تعليم")؛ أوّل كتاب مقدّس لدى اليهود؛ ويشمل في المعنى الضيق للكلمة "الكتب الخمسة لموسى" المنزّلة عليه في جبل سيناء والتي تعبّر عن الرباط المقدّس بين الله وبني إسرائيل.

ترابيون (Trappisten): (من اللاتينية: ordo Cisterciensium Reformatorum)، وهي طائفة السيسترسينزر الإصلاحية. ويعود اسمها إلى حركة الإصلاح التي قام بها الدير الفرنسي La Trappe عن طريق رئيسه أرماند-جان لوبوتييار دو رنسيه (Armand-Jean Le Bouthillier de Rancé) عام 1664، ولم يقع تأسيسها رسمياً إلّا عام 1834. وما يتميّز به أعضاء هذه الطائفة هو العبادة والعمل اليدوي والصيام والصمت. وقد اعترف بالترابيين كطائفة مستقلة عام 1902.

وفاء (Trustis): (من اللاتينية الوسطى، "وفاء"، "حماية"). وهي تعبير عن العلاقة الحميمة بين ملوك الإفرنج في عهد الميروفينغر وتابعيهم (Antrustiones). وحسب اتفاقية ساليكا (Lex Salica) كان هؤلاء التابعين في حماية خاصّة وهو ما تنصّ عليه وثيقة "in truste dominica" ← الأنتروزيون.

تشين/ المرتبة (Tschin/ Tschin): (من الروسية) čin، "مرتبة". وتعني مرتبة جندي أو موظف مدني أو في بلاط روسيا. وهذه المرتبة وقع ضبطها حتى

عام 1917 حسب القائمة التي حدّدها القيصر بيتر الأوّل عام 1722 والتي كانت تضمّ 14 مرتبة (وكانت القائمة تسمّى "Tabel" أو "Rangach").

تشينوفنيك (Tschinownik): (من الروسية) činovnik. تعني صاحب مرتبة ← تشين (Tschin)؛ وهو الموظّف أو المشتغل لدى الدولة (و لو في مرتبة دنيئة).

أودايبور (Udaipur):(يسمّى أيضاً Mewar) وهي إحدى الإمارات الكبرى أو المملكات التّابعة لإقليم راشبوتانا الذي كان الراشبوتن يهيمنون عليه وإن كان في القرن التاسع عشر تحت السيادة البريطانية. وقد كانت الإمارة تعدّ 1،7 مليون نسمة عام 1891.

أوجي (Uji): (من اليابانية)؛ وتقصد العبارة العشيرة ذات الارتباط الدموي الفعلي أو الخيالي بسلالة عظيمة. وغالباً ما ترجم في عهد ماكس فيبر بكلمة "سلالة" أو "عشيرة".

علماء (Ulema): (من العربية: علماء)؛ هم أولو "العلم" و"المعرفة"؛ يعتبر هؤلاء في العالم الإسلامي ممثلين للشريعة وعلوم الدين والقضاء، ويوكّل لهم غالباً مناصب حكومية.

مُقطَع/ التابع (Vasallen): (من اللغة الكلتية "خادم"، "عبد")؛ هو المقطع الذي يرتبط بأمير من خلال عقد وقسم؛ ويوكّل له سيّده مقابل خدمات (استشارة ومساعدة) إقطاعاً يتمكّن عن طريقه من سدّ حاجاته وخصوصاً تقديم خدمة عسكرية. ورغم ما يتضمّنه العقد من خضوع صوري، فإنّ المُقطَع يعتبر نفسه قد ارتفع شرفه وانضمّ إلى طبقة الإقطاع.

مجلس الشورى بالبندقية (Venezianischer Rat): منذ 1187 يتكوّن مجلس الشورى في البندقية من "المجلس الكبير" وهو صاحب القرار السياسي و"المجلس الصغير" وهو الذي يسيّر الدولة. وفي المرحلة المنقضية بين 1286 و1323 انفصل المجلس الكبير كممثل للأرستقراطية عن المجلس الصغير وأسّس مجلس الأرستقراطية الذي بقي قائماً حتى حلّ جمهورية النبلاء عن طريق نابليون الأوّل عام 1797.

الوقف (Wakuf): (من العربية "وقف" و"أوقاف")؛ مصطلح في الشرع الإسلامي يمنع أن يمتلك شخص ثالث شيئاً تم الحفاظ عليه من البيع. والأوقاف هي مؤسّسات خيرية دينية أو عائلية خارجة عن نفوذ الدولة وسلطتها في العالم الإسلامي.

أجر الفدية (Wehrgeld):(من الألمانية الوسيطة أو الجرمانية: Wer, Wira، "رجل"، "إنسان"). تشير الكلمة في الحق الشعبي الجرماني إلى الفدية التي تدفع عند قتل رجل حرّ أو إمرأة حرّة (خاصة في عمر الحمل) من طرف عشيرة القاتل إلى عشيرة الضحية. وفيما بعد أصبحت قيمة الفدية تدفع حتى في حالات تجاوز أو خلاف أخرى. ويتراوح أجر الفدية حسب المكانة الاجتماعية.

حكمة (Weistum):(من الألمانية القديمة: Wistuom، ""حكمة"، "معرفة"، "تيقّن"). في العصرين الوسيط والحديث كان يعني هذا التعبير"إرشاداً قانونياً" و"حكماً"، خاصّة الإرشاد الذي يقوم به رجال القانون بالنسبة للعرف الجاري به. ويتعلّق العرف غالباً بالمصادر القانونية في الأرياف والتي تهمّ علاقة الفلّاحين فيما بينهم وكذلك علاقتهم بأصحاب الأراضي والجمعيات العقارية.

وزير (Wesir/ Vezier/ Vezir): لقب وزير الدولة وصاحب المقام الأسمى في الخلافات (← الخلفاء)، لدى الفرس، ← السلاجقة و←العثمانيين. وقد كان الوزير الأكبر الموظف الأول في الدولة والمشرف على جميع دواليبها وهو الذي يتحمل المسؤولية أمام السلطان لما تقوم به الحكومة.

مراقب (Zensor): (من الصينية: yü-shih). تشير العبارة في الصين إلى الموظف في مجلس الرقابة، وهي مؤسّسة تابعة للسلطة المركزية في الإمبراطورية. وتعود للمراقب مهمّة رقابة الموظفين.

زرادشتية (Zoroastrisch): (من الفارسية القديمة: نعت لزرادشت من: زرا توشترا)؛ كانت الزرادشتية التي أسّسها زرادشت حوالى القرن السابع ق.م. دين الدولة الإيرانية حتى حلول الإسلام عام 642. ظهر زرادشت كمصلح للتصورات الدينية المتعددة في بلاده فقلّص من عددها وأدخل التوحيد الأخلاقي. ويتمثل دينه في الثنائية بين الإله الأسمى أهورا مازدا ونقيضه أهريمان كصراع بين الخير والشرّ. وتقترب

تعليمات الزرادشتية من اليهودية والمسيحية لتبنّيها الغفران أو التكفير عن الذنوب وحشر الأموات. وقد تطوّرت الزرادشتية في عهد الساسانيين حيث أصبحت دين الدولة فأصبح لها كهنوت ذا نفوذ كبير قام بتدوين التعاليم (Awesta) الموروثة. وبعد الفتح الإسلامي فرّ الكثير من معتنقي الزرادشتية إلى الهند حيث أقاموا هناك كفرس وواصلوا تطبيق تعاليم دينهم الذي يعرف الآن تحت اسم "الفارسية" (Parsismus).

اتحاد من أجل غاية (Zweckverband): وهو مصطلح قانوني إجرائي يوجد في القانون الإداري البروسّي، ويعني في بداية القرن العشرين " عملية توحيد اعتباطية" يقع وضعها "حسب المتطلبات بمقتضى أمر قانوني" بتوحيد الدوائر قصد "العمل المشترك بالنسبة لمسائل تخصّ هذه الدوائر" مثل إعانة الفقراء أو الاهتمام بالتعليم أو تعبيد الطرق أو السدود. (Otto Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht*, 2. Aufl. (München, Leipzig: Dunker& Humblot, 1917), Band 2, S. 686f.). أمّا لدى ماكس فيبر فيستعمل المفهوم استناداً إلى مفهوم الغاية لدى جورج جلينيك بصفة أعمّ ويعني عملية جمع منظمة للناس قصد الوصول إلى غاية معينة. وهذه الغاية يمكن أن تكون اجتماعية، اقتصادية، سياسية أو غيرها وتقوم هذه الوحدة سواء بشكل حرّ أم بالقهر.

ثبت المصطلحات

أتباع/ أنصار	Geistliche
اتحاد أو جمعية المواطنين	Bürgerzunft
اتحاد أو جمعية الموظفين	Amtsverband
اتفاقيات اتحادية	Bürgergilde
إدارة الإرث أو الأملاك	Charisma
إدارة الأعيان	Honoratiorenherrschaft
إدارة بيروقراطية	Patrimonialbürokratie
إدارة محلية/ بلدية	Berufsbeamtentum
إدارة/ مصلحة/ سلطة	Kommunal- Behörde

Brüderlichkeitsidee	استثمار
Patrimonialismus / Pachtung	استئجار
Behörde (n)	إطار إداري
Siedlung	إعمار/ استيطان
Fürst	أعمال السخرة
Stadtgemeinde	أعيان المدينة وأشرافها
Adel	أعيان/ نبلاء
Feudal	اقتصاد مكتسب
Oikos	اقتصاد منزلي
Lehensrecht	إقطاع
Oikenwirtschaft	إقطاعي
Fronden	إقطاعية
Feudalität	إقطاعي/ نظام الإقطاع/ إقطاع
Grundherrschaft	إقطاعيون/ أصحاب أملاك

Honoratiorenamt	أقلية ثرية/ أعيان الأقلية الثرية
Plebejer	إمارات/ ممالك وراثية
Fürstenverbände	إمارة
Fürstentum	أمير
Erwerbwirtschaft	أوضاع الكسب
Basque	باسك
Stadtstaaten	بلدية/ دائرة المدينة
Demagoge	بلدية/ دائرة محلية
Gemeinde	بلـدية/ دائرة/ طائفة
Honoratiorenoligarchie	تابع للسلطة الدينية
Vergemeinschaftung	تحوّل اجتماعي/ جمعنة
Stadtadelzunft	تراكم أو ترسّب الطبقات
Schichten	تفكير/ إدراك
Ahnenkult	تقديس السلف وعبادته

Vergemeinschaftung	توحيد عـدّة مجموعات بشرية
Feudalismus	ثروة
Vergemeinschaftungsform	جمعنة/ نمط التحول الاجتماعي
Bürgerkorporation	جمعية الدفاع على الحرفيين
Bund	جمعية دينية/ إخوان
Bürgerschaft	جمعية مهنية/ نقابة حرفية
Gefolgschaft	حاشية/ موكب
Spanish Civil War	حرب أهلية إسبانية
Gewerbe	حرفة/ صناعة
Gilde	حرفية
Oligarchy	حكم الأقلية
Herrschaft	حكم/ سلطة الإقطاع
Adelsherrschaft	حكم/ سيطرة الأعيان
Rationalisierung	حكم الطبقة الغنية/ سلطة الأغنياء

Bundesverträge	حليف/ متحالف
Spin Doctors	خبراء التحوير
Idealtypus	دول الأعيان
Nation State	دولة قومية
Berufsverbände	ذو عمل قار
Gefolge	رابطة الأمراء
Händlerzunft	رابطة التجار
Zunft/ Zünfte	رابطة/ جمعية حرفية
Bürokratie	رابطة حرفيين
Bundesgenosse	رابطة/ عصبة/ جماعة/ منظمة
Stand	رابطة مدن
Geistlichkeit	رجل دين/ قسّيس/ رجال الدين/ كهنوت/ الإكليروس
Fronleistungen	سخـّر
Honoratiorenstaaten	سيادة الأعيان

Zunftherrschaft	سيادة الأعيان أو الأشراف
Patrimonialstaaten	سيادة الأعيان/ سيادة وراثية
Herrschaftsgewalt	سلطة أهل الحرف
Fourth Estate	سلطة رابعة
Hierokratisch	سلطة رجال الدين أو القساوسة
Innungen	سلطة غير شرعية
Autorität	سلطة/ هيمنة
Beamtentum	سلك
Hierokratie	سيادة/ سلطة الحكم
Lehen	شرعية/ مشروعية
Glasnost	شفافية/ إفصاح/ مكاشفة
Totalitarian	شمولي/ سلطوي
Tabloid	صحف التابلويد
Berufsstand	ضمير مهني

Berufsinnung	طائفة/ طوائف/ رابطة/ روابط
Kultgenossenschaften	طائفة/ ملّة/ جماعة دينية
Ständegefühl	طبقة الاجتماعية/ مقام
Adelstand	طبقة الأعيان/ الأشراف/ النبلاء
Schichtung	طبقة/ طبقات المجتمع
Bürgerverband	طبقة وسطى
Erwerbsstände	طلب رزق/ كسب مال
Legitimität	طوائف/ مجموعات دينية
Plebejerstadt	عامّة الناس/ الجمهور
Kultgemeinde	عبادة/ تقديس/ تأليه
Intellektualisierung	عقلنة/ تنظيم عقلاني/ ترتيب حسب نظام علمي
Vergesellschaftung	عملية الشراكة/ التحويل إلى شركة
Freedom House	فريدوم هاوس
Apartheid	فصل عنصري (الأبارثيد)

Bruderschaft	فكرة التآخي
Sachregister	فهرس المواد
Lehenbesitzer	قانون الإقطاع
Betrieb	قانون التحقيق/ الإثبات
Stapelrecht	قانون التخزين
Kult	قانون الجمعيات
General Amnesty	قانون العفو العام
Vergesellschaftungsakt	قرار التحويل إلى شركة أو مؤسسة
Charismatisch	كاريزما
Collegium	كاريزماتية
Bürgertum	كافة سكان المدينة
Calvinism	كالفنية
Erwerb ökonomischer	كسب/ اكتساب/ امتلاك
Achilles Heel	كعب آخيل (نقطة الضعف)

Illegitime Herrschaft	لاشرعي
Illegitim	لاشرعية
Grundbesitzerschaft	مالك [زراعي] صاحب أملاك/ إقطاعي
Gesandte	مبعوث دبلوماسي/ وزير مفوّض
Bestätigungsrecht	مجموعة سكنية/ حي للعمال/ مستوطنة
Erwerb	مدجّل/ سياسي ديماغوجي
Stadtverband	مدن مستقلة إدارياً
Plutokratie	مدينة يقطنها عامة الناس/ شعبية
Autoritär	مستبدّ/ سلطوي
Pressombudsmannen	مسؤول التحكيم الصحفي
Gemeinschaft	ملّة/ مجموعة بشرية/ جماعة
Geschlechterbesitz	ملك الورثة
Priesterämter	مناصب كنسية أو كهنوت
Organisation	منزل/ بيت

Media Logic	منطق الميديا الإعلامي
Pacht	منظمة/ جمعية/ هيئة/ تنظيم
Third Wave	الموجة الثالثة
Beamte	موظّف
Berufsgesinnung	موظّفون/ عمل وظيفي
Beamtenstab	موظّفين
Bewirtschaftung	مؤسسة اقتصادية
Wirtschaftsbetrieb	مؤسسة/ مصنع/ معمل
Körperschaft	نظام أو رابطة الحرف
Besiedelung	نقابات مهنية
Grundbesitzer	نقابة/ رابطة مهنية أو حرفية
Illegitimität	نمط مثالي
Kommune	هيئات التدريس
Kollegien	هيـئة التـدريس

Korporation	هيئة/ جمعية
Korporationsrecht	هيئة/ جمعية أو نقابة
Mass Media	وسائل الاتصال (الإعلام) الجماهيرية
Berufsständig	وضع مهني/ حالة مهنية

المراجع

Verzeichnis der von Max Weber zitierten Literatur

Max Weber hat in seinen Texten keine eindeutigen bibliographischen Angaben gemacht, sondern auf benutzte Literatur lediglich durch Nennung des Verfassernamens hingewiesen. Das folgende Verzeichnis enthält nur die Werke, die sich eindeutig oder mit höchster Wahrscheinlichkeit identifizieren ließen. In Klammern stehen die vom Editor benutzten Kurztitel.

Becker, Carl Heinrich, Steuerpacht und Lehnswesen. Eine historische Studie über die Entstehung des islamischen Lehnswesens, in: Der Islam. Zeitschrift für Geschichte und Kultur des islamischen Orients, Band 5, Heft 1 (ausgegeben am 18. Februar 1914), 1914, S. 81-92. (Becker, *Steuerpacht und Lehnswesen*)

Jellinek, Georg, Die Erklärung der Menschen- und Bűrgerrechte. Ein Beitrag zur modernen Verfassungsgeschichte, 2., erweiterte Aufl. - Leipzig: Duncker & Hum-blot 1904. (*Jellinek*, *Menschen- und Bűrgerrechte*)

Kuyper, Abraham, Reformation wider Revolution. Sechs Vorlesungen über den Calvinismus. -Groß Lichterfelde: Reich Christi Verlag 1904. (*Kuyper, Vorlesungen über den Calvinismus*)

Leroy-Beaulieu, Anatole, Das Reich der Zaren und die Russen. Autorisirte deut-sche Ausgabe von L. Pezold, Band 2, 2. Aufl. -Sondershausen: Friedrich August Eupel (Otto Kirchhoff) 1887. (*Leroy-Beaulieu, Reich der Zaren II*)

Levy, Hermann, Die Grundlagen des ökonomischen Liberalismus in der Geschich-te der englischen Volkswirtschaft. - Jena: Gustav Fischer 1912. (*Levy, Ökonomi-scher Liberalismus*)

Marx, Karl, Das Bend der Philosophie. Antwort auf Proudhon's Schrift "Philosophie des Elends". Deutsch von Eduard Bernstein und Karl Kautsky. Mit einem Vorwort und Noten von Friedrich Engels, 3. Aufl. (Internationale Bibliothek 12). - Stuttgart: J. H.W. Dietz 1895. (*Marx, Elend der Philosophie*)

Mendelssohn Bartholdy, Albrecht, Das Imperium des Richters. Ein Versuch kasui-stischer Darstellung nach dem englischen Rechtsleben im Jahre 1906/7 nebst zwei Anhängen: Criminal Appeal Act 1907 und Probation of Offenders Act 1907 (Zivilrechtliche und Prozessrechtliche Abhandlungen, hg. von Wilhelm Kisch, Heft 2). - Straßburg: Karl J. Trübner 1908. (*Mendelssohn Bartholdy, Imperium des Rich-ters*)

Merx, Adalbert, Die Bücher Moses und Josua. Eine Einführung für Laien (Religionsgeschichtliche Volksbücher für die deutsche christliche Gegenwart, 2. Reihe, 3, 1-2). - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1907. (*Merx, Die Bücher Moses und Josua*)

-----. Die vier kanonischen Evangelien nach ihrem altesten bekannten Texte. Übersetzung und Erläuterung der syrischen im Sinaikloster gefundenen Palimpsesthandschrift, 1. Theil: Übersetzung. - Berlin:

Georg Reimer 1897. (*Merx, Evangelien* 1)

-----. dass., 2. Theil: Erläuterungen, 2. Hälfte: Das Evangelium Markus und Lukas. -Berlin: Georg Reimer 1905. (*Merx, Evangelien* 11,2)

Meyer, Eduard, Geschichte des Alterthums, Band 3: Das Perserreich und die Griechen, 1. Hälfte, 1. Aufl. - Stuttgart: J.G. Cotta 1901. (*Meyer, Geschichte des Alterthums* 1111)

Montesquieu, Charles-Louis de Secondat, Baron de la Brede et de, De l'esprit des lois. Avec des notes de Voltaire, de Crevier, de Mably, de la Harpe, etc. Nouvelle Edition revue sur les meilleurs textes suivie de la défense de l'esprit des lois par l'auteur. - Paris: Gamier Frères 1869. (*Montesquieu, De l 'esprit des lois*)

Nietzsche, Friedrich, Zur Genealogie der Moral. Eine Streitschrift. - Leipzig: C. G. Naumann 1887. (*Nietzsche, Genealogie der Moral*)

Rathgen, Karl, Japans Volkswirtschaft und Staatshaushalt (Staats- und socialwissenschaftliche Forschungen, hg. von Gustav Schmoller, Band 10, Heft 4). - Leipzig: Duncker & Humblot 1891. (*Rathgen, Japans Volkswirtschaft*)

Schmidt, Richard, Lehrbuch des deutschen Civilprozessrechts, 1. Aufl. - Leipzig: Duncker & Humblot 1898. (*Schmidt, Lehrbuch'*)

-----. Lehrbuch des deutschen Zivilprozessrechts, 2., umgearb. Aufl. - Leipzig: Duncker & Humblot 1906. (*Schmidt, Lehrbuch2*)

-----. Die deutsche Zivilprozeßreform und ihr Verhältnis zu den ausländischen Gesetzgebungen, in: Zeitschrift für Politik, Band 1, Heft 2, Februar 1908, S. 245-275. (*Schmidt, ZivilprozeBreform*)

Schulte, Aloys, Geschichte des mittelalterlichen Handels und Verkehrs zwischen Westdeutschland und Italien mit Ausschluß von Venedig, Band 1. - Leipzig: Duncker & Humblot 1900. (*Schulte, Mit-*

telalterlicher Handel)

Schurtz, Heinrich, Altersklassen und Männerbünde. Eine Darstellung der Grundformen der Gesellschaft. - Berlin: Georg Reimer 1902. (*Schurtz, Männerbünde*)

Sethe, Kurt, [Besprechung von:] R. Weill, Les décrets royaux de l'ancien empire égyptien. Etude sur les décrets royaux trouvés à Koptos... et sur les documents si-milaires d'autres provenances. Avec 12 planches. Paris 1912, Geuthner, in: Göttingische Gelehrte Anzeigen, 174. Jg., Nr. 12, Dezember 1912, S. 705-726. (*Sethe, Décrets royaux*)

Sohm, Rudolph, Kirchenrecht, Band 1: Die geschichtlichen Grundlagen (Systematisches Handbuch der Deutschen Rechtswissenschaft, hg. von Karl Binding, 8. Abtheilung, **1.** Band). - Leipzig: Duncker & Humblot 1892. (*Sohm, Kirchenrecht*)

Sombart, Werner, Die Juden und das Wirtschaftsfeben. - Leipzig: Duncker & Humblot 1911. (*Sombart, Juden und Wirtschaftsleben*)

Stutz, Ulrich, Die Eigenkirche als Element des mittelalterlich-germanischen Kirchenrechtes. Antrittsvorlesung, gehalten am 23. Oktober 1894. - Berlin: H.W. Müller 1895. (*Stutz, Eigenkirche*)

-----. Lehen und Pfründe, in: Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte. Germanistische Abtheilung, Band 20, 1899, S. 213-247. (*Stutz, Lehen und Pfründe*)

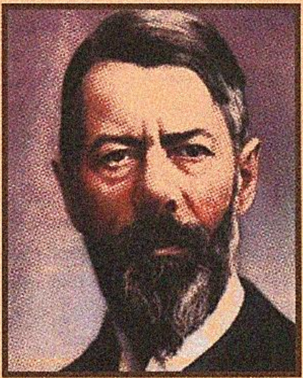
Wilde, Oscar, Das Bildnis des Dorian Gray. Ein Roman. Deutsche Übersetzung von Hedwig Lachmann und Gustav Landauer. - Leipzig: Insel-Verlag 1907. (*Wilde, Dorian Gray*)

الفهرس

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات

السّيادة



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم إنسانية واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم

ما طرحه ماكس فيبر في «السيادة: الاقتصاد والمجتمع» أسّس لـ «مفهوم اجتماعي واضح للسيادة» لم يجده هو الآخر لدى سابقيه من أهل الاختصاص وحاول تعريف نماذج السيادة الخالصة بغض النظر عن الظواهر التي يمكن أن تتجسّد فيها عبر التاريخ. و هو ما جعله ينفرد بعمله هذا عن بقيّة معاصريه من رجال الحقوق و المؤرّخين وعلماء الاجتماع.

لقد عبر ماكس فيبر في المصطلح Herrschaft عن عددٍ من الدلالات مثل الهيمنة والسيطرة والسلطة والحكم. إلاّ أنّه حمل أيضاً دلالة سلبية تتمثل في العنف أو القهر الذي يصاحب دائماً مثل هذا الفعل السياسي، وهو ما حاول ماكس فيبر تجنبه في تحديده لهذا المفهوم باعتبار أنّه كان يرغب في تأسيس مفهوم أشمل يشرّع للسلطة بصفة عقلانية.

تطوّر مفهوم السيادة في مستهل القرن العشرين بالسجال الذي جرى آنذاك بين ماكس فيبر ومعاصريه من رجال القانون والمؤرّخين وعلماء الاجتماع الذين اهتمّوا بهذا الإشكال بحثاً عن التحديد الأقوم لنموذج السيادة الذي يمكن التشريع له بصفة عقلانية. واختلف ماكس فيبر عنهم في تمكّنه من تحليل وسبر أغوار وتجريد السيادة وحصرها في نماذج ثلاثة خالصة وهي: السّيادة البيروقراطية والسّيادة التقليدية والسّيادة الكاريزماتية. فمن خلال هذا التقسيم يتيسّر للقارئ التعرّف إلى أنماط السّيادة في إطارها المفهومي الخالص ثمّ السّعي إلى وضعها على محك التجربة حيث يمكن مقارنتها بالواقع السياسي والاجتماعي لاستخلاص النتائج التي قد تسفر عنها هذه التجربة.

- **ماكس فيبر** (1864-1920): أستاذ القانون، والعلوم المالية، وعلم الاجتماع. أرسى ما يعرف بعلم الاجتماع الفهمي، وعلم الاجتماع الديني. من مؤلفاته: **الاقتصاد والمجتمع**، **الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية**.

- **محمد التركي**: أستاذ جامعي تونسي متقاعد، مختصّ في الفلسفة الغربية المعاصرة والفلسفة الوجودية. له العديد من المقالات بالألمانية والفرنسية والعربية. ومن بين مؤلفاته بالألمانية: **الحرّية والتحرّر**، **جدلية البراكسيس الفلسفي لدى جان بول سارتر** (1985)، **الإنسانوية والتثاقف** (2010).

المنظمة العربية للترجمة

ISBN 978-614-434-070-7

9 786144 340707

الثمن: 48 دولاراً
أو ما يعادلها